



شرح الكوكب المشتمل

المُسَمَّى بِـ

مَجْمَعِ التَّحْقِيقِ

أَوْ: الْمُخْتَصَرِ الْمُبْتَكَّرِ شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ

تَأَلِيفُ

الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَلِيٍّ

الْفُتُووحِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ النَّجَّارِ

المتوفى سنة ٩٧٢ هـ

تَحْقِيقُ

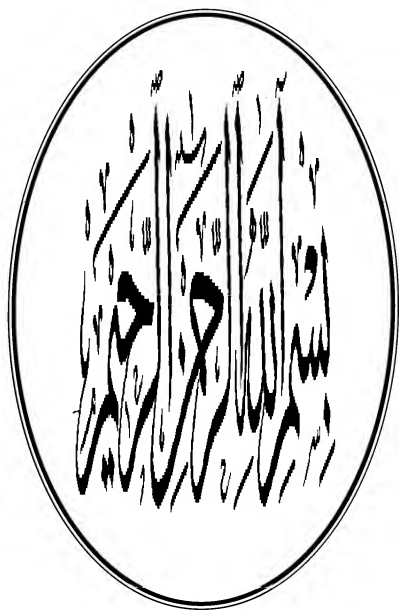
الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ الرَّزْمَلِيِّ الدُّكْتُورِ نَزِيرِ حَمَّادٍ

المجلد الثالث

من إصدارات

دار الكتب والعلوم الإسلامية في القاهرة

الملك محمد السادس



بسم الله الرحمن الرحيم

(بَابٌ)

(الأَمْرُ حَقِيقَةٌ فِي الْقَوْلِ الْمَخْصُوصِ ^(١))

لَمَّا كَانَ عَمَّا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ : السُّنَدُ وَالْمَتْنُ ^(٢) ، وَتَقَدَّمَ
الْكَلَامُ عَلَى السُّنَدِ ^(٣) ، أَخَذَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمَتْنِ .

وَلَمَّا كَانَ الْمَتْنُ مِنْهُ أَمْرٌ وَنَهْيٌ ، وَعَامٌّ وَخَاصٌّ ، وَمُطْلَقٌ وَمُقَيَّدٌ ، وَمُجْمَلٌ
وَمُبَيَّنٌ ، وَظَاهَرٌ وَمُؤَوَّلٌ ، وَمَنْطُوقٌ وَمَفْهُومٌ ، بَدَأَ مِنْ ذَلِكَ بِالْأَمْرِ ، ثُمَّ بِالنَّهْيِ ،
لِانْقِسَامِ الْكَلَامِ إِلَيْهِمَا بِالذَّاتِ ، لِاعْتِبَارِ الدَّلَالَةِ وَالْمَذْلُولِ .

فَالْأَمْرُ لَا يَتَعْنَى بِهِ مُسَمَّاهُ ، كَمَا هُوَ الْمَتَعَارَفُ فِي الْأَخْبَارِ عَنِ الْأَلْفَاظِ : أَنْ
يُلْفَظَ بِهَا ، وَالْمَرَادُ مَسْمِيَّاتُهَا ، بَلْ لَفْظَةُ الْأَمْرِ ^(٤) هِيَ : أَمْرٌ ^(٥) ، كَمَا يُقَالُ : زَيْدٌ
مَبْتَدَأٌ ، وَصَرَبَ : فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفِي : حَرْفٌ جَرٍ ، وَلِهَذَا قُلْنَا : إِنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْقَوْلِ
الْمَخْصُوصِ ، وَهَذَا بِالِاتِّفَاقِ ^(٦) .

(١) إِنْ بَابُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مِنَ الْأَبْوَابِ الْمُهْمَةِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ ، لِأَنَّهَا أَسَاسُ التَّكْلِيفِ فِي تَوْجِيهِ
الْخُطَابِ إِلَى الْمَكْلُوفِينَ ، وَلِذَلِكَ أَهَمُّ جِهَاتِ عِلْمِ الْأَصُولِ بِالتَّوْضِيحِ وَالْبَيَانِ لِتَحْيِصِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ،
وَجَعَلَهَا كَثِيرٌ مِنَ الْمُؤَلِّفِينَ فِي مَقْدَمَةِ كُتُبِ الْأَصُولِ .

قَالَ الْإِمَامُ السَّرْحِيُّ : « فَأَحَقُّ مَا يَبْدَأُ بِهِ فِي الْبَيَانِ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ ، لِأَنَّ مَعْظَمَ الْإِتِّلَاءِ جِهَاتُهَا ،
وَبِمَعْرِفَتِهَا تَمَّ مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ ، وَيَتَبَيَّنُ الْحَلَالُ مِنَ الْحَرَامِ » (أَصُولُ السَّرْحِيِّ ١ / ١١) .

وَانْظُرْ : الْمَنْخُولُ ص ٩٨ ، التَّبَصُّرُ ص ١٧ ، الْعُدَّةُ ١ / ٢١٢ .

(٢) فِي شَرْحِ : فِي الْمَتْنِ .

(٣) الْمَجْلَدُ الثَّانِي صَفْحَةُ ٢٨٧ - ٥٨٢ .

(٤) فِي شَرْحِ : وَهُوَ أَمْرٌ .

(٥) انْظُرْ : الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٢ / ١٢٠ ، الْمَحْصُولُ ج ١ ق ٢ / ٧ ، جَمْعُ الْجَوَامِعِ وَالْمَحَلِّ عَلَيْهِ =

(و) هو أيضاً (نوعٌ مِنْ) أنواع (الكلام) ؛ لأنَّ الكلامَ هو الألفاظُ الدالَّةُ بالإسنادِ على إفادةٍ معانيها ، فنوعٌ منه يكونُ مِنَ الأشياءِ فقط ، ونوعٌ مِنَ الفعلِ الماضي ^(١) وفاعلِهِ ، ونوعٌ مِنَ الفعلِ المضارعِ وفاعلِهِ ، ونوعٌ مِنَ فعلِ الأمرِ وفاعلِهِ ^(٢) .

ثمَّ الأمرُ قد يُطلقُ ويرادُّ به الفعلُ ، ولكنْ على سبيلِ المجازِ ^(٣) عندَ الإمامِ أحمدَ رضي الله تعالى عنه وأصحابِهِ وأكثرِ العلماءِ ^(٤) ، وإلى ذلكَ أَشِيرَ بقولِهِ : (وَمَجَازٌ فِي الْفِعْلِ) ، ومنه قولُهُ تعالى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ ^(٥) أَي فِي الْفِعْلِ

= ٣٦٦ / ١ ، مناهج العقول ٢ / ٢ ، نهاية السؤل ٦ / ٢ ، مختصر البعلي ص ٦٧ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥٨ ، مختصر الطوبى ص ٨٤ ، كشف الأسرار ١ / ١٠١ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٤٦ ، تيسير التحرير ١ / ٣٣٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٦٧ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ٧٦ ، التمهيد ص ٧٢ ، إرشاد الفحول ص ٩١ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٠٩ ، المعتمد ١ / ٤٥ .
(١) ساقطة من ض .

(٢) انظر : أصول السرخسي ١ / ١١ ، البرهان للجويني ١ / ١٩٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٣٠ ، المنحول ص ٩٨ ، المستصفى ١ / ٤١١ ، العبادي على الورقات ص ٦٠ .

(٣) يرى بعض العلماء أن إطلاق الأمر على الفعل حقيقة ، ويكون الأمر مشتركاً بينهما ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ وما أمرُ فرعونَ برشيدي ﴾ ، وفرعوا على ذلك أن فعل النبي ﷺ يدل على الإيجاب ضرورة أنه أمر .

انظر أدلة هذا الرأي مع مناقشته في (نهاية السؤل ٢ / ٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٣١ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٧ ، ١٠ ، المعتمد ١ / ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٦ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٤٦ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٤٧ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ٧٦ ، اللع ص ٧ ، فتح الغفار ١ / ٢٨ ، كشف الأسرار ١ / ١٠٢ ، وما بعدها ، تيسير التحرير ١ / ٣٣٤ ، وما بعدها ، إرشاد الفحول ص ٩١) .

(٤) انظر آراء العلماء في إطلاق الأمر على الفعل مجازاً في (المسودة ص ١٦ ، مختصر البعلي ص ٩٧ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥٨ ، العدة ١ / ٢٢٣ ، الإحكام للآمدي ١ / ١٣١ ، جمع الجوامع ١ / ٣٦٦ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ٧٦ ، اللع ص ٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٦ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٤٦ ، تيسير التحرير ١ / ٣٣٤ ، المعتمد ١ / ٤٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٦٧ : أصول السرخسي ١ / ١١ ، فتح الغفار ١ / ٢٨) .

(٥) الآية ١٥٩ من آل عمران

ونحوه^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا ﴾^(٣) .

وَيُطْلَقُ أيضاً^(٤) وَيُرَادُ بِهِ الشَّأْنُ^(٥) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾^(٦) أي شأنه والمعنى الذي هو مُبَاثِرَةٌ .

وقال ابن قاضي الجبل : كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ ﴾^(٧) .

وَيُطْلَقُ أيضاً وَيُرَادُ بِهِ الصِّفَةُ^(٨) ، نحو قول الشاعر :

« لَأَمْرٍ مَا يَسُودُ مِنْ يَسُودَ »^(٩) .

أي بصفة من صفات الكمال .

(١) ساقطة من ض .

(٢) الآية ٧٣ من هود .

(٣) الآية ٤٠ من هود .

(٤) ساقطة من ض .

(٥) انظر : أصول السرخسي ١ / ١٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٣٦ .

(٦) الآية ١٧ من هود .

(٧) في ب ز ع ض : أمرنا ، ولا يوجد في القرآن الكريم آية بهذا اللفظ « إنا أمرنا ... » ، ولعل المقصود الآية ٨٢ من سورة يس : ﴿ إِنَّا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ .

(٨) الآية ٤٠ من النحل .

(٩) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ١٢٧ .

(١٠) هذا عجز بيت من الوافر ، لأنس بن مذكاة الحشمي ، وصدره :

عزمت على إقامة ذي صباح

وقد استشهد به سيبويه في « الكتاب » والمبرد في « المقتضب » وابن جني في « الخصائص »

وابن الشجري في « أماليه » وابن يعيش الحلبي في « شرح المفصل » وابن عصفور في « المقرب » والبغدادى في « خزنة الأدب » .

(انظر : معجم شواهد العربية ١ / ١٠٦ ، شرح أبيات سيبويه للسيرا في ١ / ٣٨٨) .

وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الشَّيْءُ ، كَقَوْلِهِمْ : تَحَرَّكَ الْجِسْمُ لِأَمْرِ ، أَيْ لَشَيْءٍ^(١) .
وَيُطْلَقُ أَيْضاً عَلَى الطَّرِيقَةِ ،^(٢) بِمَعْنَى الشَّأْنِ ، وَعَلَى الْقَصْدِ وَالْمَقْصُودِ .
وَقِيلَ : إِنَّ الْأَمْرَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْقَوْلِ بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ ، لِأَنَّهُ أُطْلِقَ
عَلَيْهِمَا^(٣) .
وَقِيلَ : مُتَوَاطٍ ، فَهُوَ لِلْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا مِنْ بَابِ التَّوَاطُّؤِ ، دَفْعاً
لِلِاشْتِرَاكِ وَالْمَجَازِ^(٤) .
وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْكِفَايَةِ » : إِنَّ الْأَمْرَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالشَّأْنِ
وَالطَّرِيقَةِ^(٥) وَنَحْوِهِ^(٥) .

(١) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ١٢٦ .

(٢) ساقطة من ش ز .

(٣) انظر أصحاب هذا القول وأدلتهم ومناقشتها في (العضد على ابن الحاجب ٢ / ٧٦ ، نهاية
السؤل ٢ / ٨ ، جمع الجوامع ١ / ٣٦٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٦ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٦٧ ،
كشف الأسرار ١ / ١٠٢ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٤٦ ، تيسير التحرير ١ / ٣٣٤ ، التمهيد ص ٧٣ ،
القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥٨ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٠٩) .

(٤) وهو اختيار الآمدي ، وقال ألفتازاني عن هذا القول : « وهو قول حادث مخالف
للإجماع ، فلم يلتفت إليه » .

(انظر : التلويح على التوضيح ٢ / ٤٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٣٧ ، العضد على ابن
الحاجب ٢ / ٧٦ ، جمع الجوامع ١ / ٣٦٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٦٧ ، تيسير التحرير ٢ / ٣٣٥ ،
مختصر البعلي ص ٦٧) .

(٥) ذهب إلى ذلك أبو الحسين البصري ، بينما أنكر القاضي ذلك في كتابه « العدة » فقال :
« الفعل لا يسمى أمراً ... حقيقة » .

(انظر : للسودة ص ١٦ ، العدة ١ / ٢٢٣ ، للمعتد ١ / ٤٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٣١ ،
المحصل ج ١ ق ٢ / ٧ ، ١٤ ، نهاية السؤل ٢ / ٩ ، جمع الجوامع ١ / ٣٦٧ ، التلويح على التوضيح
٢ / ٤٦ ، مختصر البعلي ص ٩٧ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥٢ ، ١٥٨ ، إرشاد الفحول
ص (٩١) .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَلِيمِ^(١) ، والدُ الشَّيْخِ تَقِي الدِّينِ : « هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ لِمَنْ أَنْصَفَ »^(٢) . ١ هـ .

وَاسْتَدِلَّ لِلْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ - وَهُوَ كَوْنُ الْأَمْرِ مَجَازاً فِي غَيْرِ الْقَوْلِ الْمَخْصُوصِ - بِأَنَّ الْقَوْلَ يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، وَلَوْ كَانَ مُتَوَاطِئاً لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ الْأَخْصُ ، لِأَنَّ الْأَعْمَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْأَخْصِ ، وَبِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَقِيقَةً فِي الْفِعْلِ لَزِمَ الْأَشْتِرَاكُ وَالْإِطْرَادُ^(٣) ، لِأَنَّهُ مِنْ لَوَازِمِ الْحَقِيقَةِ ، وَلَا يُقَالُ لِلْأَكْلِ آمَرَ ، وَلَا يُسْتَقَرَّ لَهُ مِنْهُ أَمْرٌ^(٤) ، وَلَا مَانِعٌ ،

(١) هُوَ عَبْدُ الْحَلِيمِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، ابْنُ تَيْمِيَّةَ ، الْحَرَانِي ، شَهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْحَاسَنِ ، وَالِدُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِي الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَلِيمِ ، وَهُوَ ابْنُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الدِّينِ أَبُو الْبَرَكَاتِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ ، سَمِعَ عَبْدَ الْحَلِيمَ مِنْ وَالِدِهِ ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ الْمَذْهَبَ حَتَّى اتَّقَنَهُ ، وَرَحَلَ إِلَى حَلَبَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ ، ثُمَّ صَارَ شَيْخَ الْبَلَدِ بَعْدَ أَبِيهِ ، وَخَطِيبَهُ وَحَاكِمَهُ ، وَدَرَسَ وَأَفَقَى وَصَنَفَ ، وَكَانَ مُحَقِّقاً لَمَّا يَنْتَقِلُهُ ، دِيناً ، مُتَوَاضِعاً ، جِسْنِ الْأَخْلَاقِ ، جَوَاداً ، وَقَدِمَ دِمَشْقَ ، قَالَ الْذَهَبِيُّ : « كَانَ مِنْ نَجْمِ الْمُهْدَى ، وَإِنَّمَا اخْتَنَى بَيْنَ نَوْرِ الْقَمَرِ وَضَوْءِ الشَّمْسِ » يُشِيرُ إِلَى وَالِدِهِ وَابْنِهِ ، لَهُ تَعَالِيقُ وَفَوَائِدُ ، وَصَنَفَ فِي عُلُومٍ شَتَّى ، تَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٢ هـ بِدِمَشْقَ ، وَدُفِنَ بِسَفْحِ قَاسِيُونَ .
انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي (ذِيلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ٢ / ٣١٠ ، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ٥ / ٣٧٦ ، الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ١٢ / ٣٠٣) .

(٢) لِلْمُسَوَّدَةِ ص ١٦ ، وَانْظُرْ : الْقَوَاعِدُ وَالْفَوَائِدُ الْأَصُولِيَّةُ ص ١٦٢ .
(٣) أَيُّ أَنْ يَكُونَ كُلُّ فِعْلٍ أَمْرًا بِإِطْرَادٍ ، وَأَنَّ الْأَمْرَ يَقَعُ عَلَى أَحَادِ الْأَفْعَالِ ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُطَرَّدٍ ، فَلَا يُقَالُ لِلْأَكْلِ وَالشَّرْبِ أَمْرٌ . (انْظُرْ : الْمَعْتَدُ ١ / ٤٦ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٢ / ١٢١ ، الْمَحْصُولُ ج ١ ق ٢ / ٧ ، فَوَائِحُ الرَّحْمَتِ ١ / ٣٦٨ ، الْعَضْدُ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ ٢ / ٦ ، إِرْشَادُ الْفُعُولِ ص ٩١ ، الْعُدَّةُ ١ / ٢٢٣) .

وَفِي ش : لَا طَرْدَ ، وَفِي زَع : وَلَا طَرْدَ .
(٤) يُوَضِّحُ ذَلِكَ السَّرَخْسِيُّ فَيَقُولُ : « لَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَقُولُونَ لِلْأَكْلِ وَالشَّارِبِ أَمْرًا ، فَبِهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ اسْمَ الْأَمْرِ لَا يَتَنَاوَلُ الْفِعْلَ حَقِيقَةً ، كَمَا لَا يُقَالُ : « الْأَمْرُ » اسْمُ عَامٍ يَدْخُلُ تَحْتَهُ الْمَشْتَقُّ وَغَيْرُهُ ، لِأَنَّ الْأَمْرَ مُشْتَقٌّ فِي الْأَصْلِ ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : أَمْرٌ بِأَمْرِ أَمْرًا ، فَهُوَ أَمْرٌ ، وَمَا كَانَ مُشْتَقًّا فِي الْأَصْلِ لَا يُقَالُ إِنَّهُ يَتَنَاوَلُ الْمَشْتَقَّ وَغَيْرَهُ حَقِيقَةً » (أَصُولُ السَّرَخْسِيِّ ١ / ١٢) .
(وَانْظُرْ : التَّلْوِيحُ عَلَى التَّوْضِيحِ ٢ / ٤٧ وَمَا بَعْدَهَا ، كَشْفُ الْأَسْرَارِ ١ / ١٠٥ وَمَا بَعْدَهَا ، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ ١ / ٢٣٦ ، فَوَائِحُ الرَّحْمَتِ ١ / ٣٦٨ ، الْمَعْتَدُ ١ / ٤٧ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٢ / ١٢١ ، الْمَحْصُولُ ج ١ ق ٢ / ٨ ، الْعُدَّةُ ١ / ٢٢٣) .

وَلَا تُتَّخَذُ^(١) جَعَاهَا^(٢) ، وَلَوْصِفَ بِكَوْنِهِ مُطَاعاً وَمَخَالِفاً ، وَلَمَّا صَحَّ نَفْيُهُ^(٣) .

(و) أَمَّا (حَذُّهُ) أَي حَذُّ الْأَمْرِ فِي الْإِصْطِلَاحِ فَهُوَ (اقْتِضَاءُ) مُسْتَعْلٍ مِنْ دُونِهِ فِعْلاً بِقَوْلِ (أَوْ اسْتِدْعَاءُ مُسْتَعْلٍ) أَي عَلَى جِهَةِ الْاسْتِغْلَاءِ (مِنْ) أَي مِنْ شَخْصٍ (دُونَهُ فِعْلاً) مَعْمُولُ اسْتِدْعَاءٍ (بِقَوْلِ) مُتَعَلِّقٌ بِاسْتِدْعَاءٍ^(٤) .

(١) فِي ع : لَا اتَّحَد ، وَفِي د : وَإِلَّا اتَّحَد .

(٢) اسْتَدَلَّ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْأَصُولِ عَلَى كَوْنِ الْأَمْرِ مُجَازاً فِي الْفِعْلِ وَلَيْسَ حَقِيقَةً بِأَنَّ الْعَرَبَ تَفَرَّقَ بَيْنَ جَمْعِ الْأَمْرِ الَّذِي هُوَ الْقَوْلُ ، فَتَجْمَعُهُ عَلَى « أَوَامِر » ، وَبَيْنَ جَمْعِ الْأَمْرِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ ، فَتَجْمَعُهُ عَلَى « أُمُور » وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ حَقِيقَةً فِي الْفِعْلِ ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الشَّكُورِ - مُسْتَدَلّاً عَلَى كَوْنِ الْأَمْرِ حَقِيقَةً فِي الْقَوْلِ مُجَازاً فِي الْفِعْلِ وَأَنَّهُ غَيْرُ مُشْتَرَكٍ فِيهَا - : « وَثَالِثاً بِلِزُومِ اتِّحَادِ الْجَمْعِ (عَلَى تَقْدِيرِ الْإِشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ) ، مَعَ أَنَّ فِي الْفِعْلِ « أُمُور » ، وَفِي الْقَوْلِ « أَوَامِر » ثُمَّ قَالَ : « وَلَيْكَ أَنَّ تَعَارُضَ بَأْنِهِ لَوْلَا الْإِشْتِرَاكُ لَمْ يَخْتَلِفِ الْجَمْعُ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ » . (فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ شَرَحَ مَسَلَّمَ الثَّبُوتِ ٣٦٨ / ١) .

وَاعْتَرَضَ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ عَلَى هَذَا الِاسْتِدْلَالِ فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ : « إِنَّهُ قَدْ حُكِيَ عَنْ أَهْلِ اللَّفْظَةِ أَنَّ « الْأَمْرَ » لَا يَجْمَعُ عَلَى « أَوَامِر » لِأَنَّهُ لَاقِي الْقَوْلِ وَلَاقِي الْفِعْلِ ، وَأَنَّ « أَوَامِر » جَمْعُ « أَمْرَةٍ » ، وَأَنَّ « أَمْر » وَ « أُمُور » يَقَعُ كُلُّ مَنِهَا مَوْقِعَ الْآخَرِ إِنْ اسْتَعْمَلَ فِي الْفِعْلِ ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا جَمْعاً لِلْآخَرِ » ثُمَّ قَالَ : « وَإِنْ اخْتَلَفَ جَمْعُهُمَا لَيْسَ ، بِأَنَّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِيهَا ، بِأَوَّلَى مِنْ أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ مُجَازٌ فِي أَحَدِهِمَا وَحَقِيقَةٌ فِي الْآخَرِ » (الْمَعْتَدُ ٤٨ / ١) .

(وَانْظُرْ : أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ ١ / ١٢ ، تَسِيرُ التَّحْرِيرِ ١ / ٢٢٦ ، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ٩١) .

(٣) أَيُ إِنْ مَكَانٌ مُسْتَعْمَلًا بِطَرِيقِ الْمَجَازِ يَجُوزُ نَفْيُهُ عَنْهُ ، أَمَّا مَكَانٌ مُسْتَعْمَلًا بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ فَلَا يَصِحُّ نَفْيُهُ عَنْهُ ، كَالْأَبِّ فَهُوَ حَقِيقَةٌ لِلْأَبِّ فَلَا يَجُوزُ نَفْيُهُ عَنْهُ ، وَبِمَجَازٍ لِلْجَدِّ فَيَجُوزُ نَفْيُهُ عَنْهُ بِإِثْبَاتِ غَيْرِهِ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ نَفْيُ الْأَمْرِ عَنِ الْفِعْلِ وَغَيْرِهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ إِنْسَانٌ : مَا أَمَرْتُ الْيَوْمَ بِشَيْءٍ ، كَانَ صَادِقًا ، وَإِنْ كَانَ قَدْ فَعَلَ أَعْمَالًا .

(وَانْظُرْ : أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ ١ / ١٢ ، التَّلْوِيشُ عَلَى التَّوْضِيحِ ٢ / ٤٨ ، تَسِيرُ التَّحْرِيرِ ١ / ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، كَشَفُ الْأَسْرَارِ ١ / ١٠٢ ، الْمَحْصُولُ ج ١ ق ٢ / ٩ وَمَا بَعْدَهَا ، الْهَلِي عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ ١ / ٣٦٦ ، الْعُدَّةُ ١ / ٢٢٣ ، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ٩١) .

(٤) انْظُرْ تَعْرِيفَ الْأَمْرِ فِي (الْإِحْكَامِ لِلْأَمْدِيِّ ١ / ١٣٧ وَمَا بَعْدَهَا ، ١٤٠ ، الْحُدُودُ لِلْبَاجِي

ص ٥٢ : الْكَافِيَةُ فِي الْجَدَلِ ص ٣٢ ، الْمَحْصُولُ ج ١ ق ٢ / ١٩ ، ٢٢ ، الْمُسْتَصْفَى ١ / ٤١١ ، الْبَرْهَانُ =

فعلى هذا يُعْتَبَرُ الاستعلاءُ ، وهو قولُ (أبي الخطابِ والموفقِ^(١) وأبي محمدِ الجوزيِّ والطوفيِّ وابنِ مفلحِ وابنِ قاضي الجبلِ وابنِ بزْهانِ في «الأوسطِ» والفخرِ الرازي^(٢) ، والآمديِّ وغيرِهِم وأبي الحسينِ مِنَ المعتزلةِ ، وصَحَّحَهُ ابنُ الحاجبِ وغيرُهُ^(٣) .

قالَ في «شرحِ التحريرِ» : واعتبرَ أكثرُ أصحابنا ، منهم القاضي وابنُ عقيلِ وابنُ البناءِ والفخرُ اسماعيلُ والمجدُّ بنُ يتيمةَ وابنُ حمدانَ وغيرَهُم ، ونسبَهُ ابنُ عقيلِ في «الواضحِ» إلى المحققين ، وأبو الطيبِ الطبريُّ وأبو إسحاقَ الشيرازيُّ

= للجويني ١ / ٢٠٣ ، العبادي على السورقات ص ٧٧ ، الملح ص ٧ ، التبصرة ص ١٧ ، المنحول ص ١٠٢ ، جمع الجوامع ١ / ٣٦٧ ، فتح الغفار ١ / ٣٦ ، كشف الأستار ١ / ١٠١ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢٧ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٤٤ ، فوائح الرحوت ١ / ٣٧٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ٧٧ ومابعدهما ، روضة الناظر ٢ / ١٨٩ ، نزهة الخاطر ٢ / ٦٢ ، مختصر الطوفي ص ٨٤ ، مختصر البعلي ص ٦٧ ، إرشاد الفحول ص ٩٢ ومابعدهما .

(١) في ش ، ز : الموفق وأبي الخطاب .

(٢) ذكر الفخر الرازي رأيه في «المحصل» عرضاً في التعريف (المحصل ج ١ ق ٢ / ٢٢) وأشار فيها بعد أنه لا يشترطُ ، واكتفى بذكر رأي جمهور المعتزلة ، ثم اتبعه برأي أبي الحسين البصري ، ثم قال : «وقال أصحابنا لا يعتبر العلو ، ولا الاستعلاء» وذكر أدلة كل قول : (انظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ٤٥ وما بعدها) ولعله بين رأيه في كتاب آخر ، بدليل ما نقله الإسنوي عنه فقال : «وصححه أيضاً في «المنتخب» وجزم به في «المعالم» . (نهاية السؤل ٢ / ٨) .

(٣) اختار هذا الرأي في اشتراط الاستعلاء في الأمر القراني واللباجي من المالكية ، وابن عبد الشكور وصدر الشريعة من الحنفية ، ورجحه الكمال بن الهمام منهم ، وهو قول الآمدي وغيره من الشافعية .

(انظر : المعتمد ١ / ٤٥ ، الحدود لللباجي ص ٥٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٣٦ ، مختصر ابن الحاجب والعصدي عليه ٢ / ٧٧ ، فتح الغفار ١ / ٣٦ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٤٤ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢٧ ، جمع الجوامع ١ / ٣٦٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٤٠ ، نهاية السؤل ٢ / ٧ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٤٥ ، نزهة الخاطر ٢ / ٦٢ ، الروضة ٢ / ١٨٩ ، مختصر الطوفي ص ٨٤ ، التمهيد ص ٧٢ ، مختصر البعلي ص ٩٧ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥٨ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٠٩ ، جمع الجوامع ١ / ٣٦٩) .

والمعتزلة : العلو ، فأمر المساوي لغيره يسمّى عندهم التماساً ، والأدون سؤالاً^(١)
واعتبر الاستعلاء والعلو معاً ابن القشيري والقاضي عبد الوهاب
الملكي^(٢) .

وقال بعض الشافعية : لا تشترط الرتبة^(٣) .

فتلخص في المسألة أربعة أقوال : (١) الاستعلاء والعلو معاً ، والثاني :
عكسه ، والثالث : اعتبار الاستعلاء فقط ، والرابع : اعتبار العلو فقط^(٤) .
(وتعتبر إرادة النطق بالصيغة^(٥)) .

(١) وهو قول ابن الصياغ والسمعاني من الشافعية .
(انظر : نهاية السؤل ٢ / ٧ ، جمع الجوامع ١ / ٣٦٩ ، اللع ص ٧ ، التبصرة ص ١٧ ،
المحصل ج ١ ق ٢ / ٤٥ ، التهيد ص ٧٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٣٦ ، المعتد ١ / ٤٩ ، تيسير
التحرير ١ / ٣٣٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٦٩ ، فتح الغفار ١ / ٢٦ ، نزهة الخاطر ٢ / ٦٢ ، المسودة
ص ٤١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥٨) .
(٢) انظر : جمع الجوامع ١ / ٣٦٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٨ ، التهيد ص ٧٣ ، القواعد والفوائد
الأصولية ص ١٥٨ .

(٣) قال الفخر الرازي : « الذي عليه المتكلمون : أنه لا يشترط علو ولا استعلاء » وهو ما جزم
به ابن السبكي ، ورجحه العضد ، ولم تشترط المعتزلة وغيرهم الاستعلاء ، لقول فرعون لمن دونه « ماذا
تأمرن » الأعراف / ١١٠ .

انظر أدلة هذا القول مع مناقشته في (المسودة ص ٤١ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٧٠ ، تيسير
التحرير ١ / ٣٣٨ ، جمع الجوامع ١ / ٣٦٩ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٤٥ ، المستصفى ١ / ٤١١ ، العضد
على ابن الحاجب ٢ / ٧٧ ، مختصر الطوفي من ٨٤ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥٨ ، شرح تنقيح
الفصول ص ١٣٧) .

(٤) في ش ع ض ب : العلو والاستعلاء .

(٥) انظر هذه الأقوال مع أدلتها ومناقشة الأدلة في المراجع السابقة هامش ٣ .

(٦) انظر هذه المسألة في (الإحكام للآمدي ٢ / ١٣٨ ، ١٣٩ ، للنخول ص ١٠٣ ، الموافقات
١ / ٨٣ ، البرهان ١ / ٢٠٤ ، ٢١١ ، المسودة ص ٤ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥٩) .

قال ابن عقيل وغيره : اتفقنا أن إرادة النطق مُعْتَبَرَةٌ ، وإلا فليس طلباً
واقضاءً واستدعاءً .

واختلف الناس : هل هو كلام ؟ فنفاه المحققون ، فقوم لقيام الكلام بالنفس ، وقوم لعدم إرادته ، وعندنا لأنه مدفوع إليه ، كخروج حرف من غلبة عطاس ونحوه ^(١) .

(وَتَذَلُّ) الصَّيْفَةُ (بِمَجْرَدِهَا عَلَيْهِ) أَي عَلَى الْأَمْرِ (لُغَةً) أَي ^(٣) عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ .

قال ابن قاضي الجبل : هو قول الأئمة الأربعة والأوزاعي وجماعة من أهل العلم ، وبـ_____ يقوله _____^(٤) وأول البلخي

(٢) انظر: المعتمد ١ / ٥٠ .

(۳) ساقطه من ب .

(٤) هو محمد بن الفضل بن العباس ، أبو عبد الله البلخي ، فقيه حنفي من مشاهير مشايخ خراسان ، أصله من بلخ ، ثم أخرج منها ، فدخل سمرقند ، ومات فيها سنة ٣١٦ هـ ، وله كلام ببلخ ، ووعظ لطيف ، وتأثير في التوجيه ، وسماه أبو نعم : من حكاية المشرق المتأخرين .
انظر ترجمته في (حلية الأولياء ١٠ / ٢٢١ ، طبقات الصوفية ص ٢١٢ ، الأعلام للزركلي ١ / ٢٢١) .

ورود في بعض كتب الأصول في بابي الأمر والعموم اسم : محمد بن شجاع ، أبو عبد الله الثلجي ، وهو فقيه حنفي أيضاً من بغداد ، كان فقيه العراق في وقته ، والمقدم في الفقه والحديث ، مع ورع وعبادة ، وكان يميل إلى الاعتزال ، مات فجأة سنة ٢٦٧ هـ ساجداً في صلاة العصر ، له كتاب « تصحيح الآثار » و « كتاب النوادر » و « كتاب المضاربة » في الفقه الحنفي ، ولعلماء الحديث كلام فيه ، ويقال له أيضاً : ابن الثلجي .

انظر ترجمته في (تذكرة الحفاظ ٢ / ٦٢٩ ، الفوائد البهية ص ١٧١ ، ميزان الاعتدال =

من المعتزلة^(١) .

وقال ابن عقيل : الصيغة الأمر ، فنع أن يقال : « للأمر صيغة » ، أو أن يقال : هي دالة عليه ، بل الصيغة نفسها هي الأمر ، والشيء لا يدل على نفسه ، وإنما يصح عند المعتزلة : الأمر^(٢) الإرادة ، والأشعرية : الأمر معنى في النفس^(٣) .

وكذا قال أبو المعالي الجويني : « صيغة الأمر » ، كقولك : ذات الشيء ونفسه^(٤) .

وقال بعض أصحابنا : قولهم : « للأمر صيغة » صحيح ؛ لأن الأمر اللفظ والمعنى ، فاللفظ دل^(٥) على التركيب ، وليس هو عين المدلول ، ولأن اللفظ دل^(٦) على صيغته التي هي الأمر به ، كما يقال : يدل على كونه أمراً ، ولم يقل : على

= ٥٧٧ / ٢ ، الأعلام للزركلي ٢٨ / ٧ ، المعتد ١٣٤ / ١ ، تفسير النصوص ١٩ / ٢ ، الروضة ٢٢٣ / ٢ ،
العدة ٤٨٩ / ٢) .

(١) انظر هذه المسألة في (الإحكام للآمدي ١٤١ / ٢ ، التبصرة ص ٢٢ ، المستصفى ٤١٢ / ١ وما بعدها ، ٤١٧ ، جمع الجوامع ٣٧١ / ١ ، البرهان ٢٠٠ / ١ ، شرح التنقيح ص ١٢٦ ، الروضة ١٨٩ / ٢ ، التلويح على التوضيح ٤٥ / ٢ ، كشف الأسرار ١٠١ / ١ ، تيسير التحرير ٣٤٠ / ١ ، مختصر البعلي ص ٩٨ ، مختصر الطوفي ص ٨٤ ، العدة ٢١٤ / ١) .
(٢) ساقطة من ض .

(٣) ويقول الأشعرية : ليس للأمر صيغة ، وإنما هو معنى في النفس .
(انظر : مختصر ابن الحاجب ٧٩ / ٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٦ ، المعتد ٥٠ / ١ ، الملح ص ٨ ، التبصرة ص ٢٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٤ ، البناني على جمع الجوامع ٣٧٠ / ١ ، الإحكام للآمدي ١٤١ / ٢ ، السودة ص ٨ - ٩ ، البرهان ٢١٢ / ١ ، المستصفى ٤١٣ / ١ ، ٤١٧) .
وفي ض : نفس .

(٤) انظر : البرهان للجويني ٢٧٢ / ١ ، الإحكام للآمدي ١٤١ / ٢ ، التبصرة ص ١٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٤ ، ٢٤ ، السودة ص ٤ ، ٨ ، ٩ ، تيسير التحرير ٣٤٠ / ١ .
(٥) في ض : دال .
(٦) في ع : دال .

الأمر^(١) .

وقال القاضي : الأمر يدل على طلب الفعل واستدعائه ، فجعله مذكولاً الأمر ، لا عين الأمر^(٢) .

و (لا) يُشْتَرَطُ في الأمر (إرادة الفعل) عند جواهر العلماء ، خلافاً للمعتزلة^(٣) ؛ لأن الله سبحانه وتعالى أمر إبراهيم بذبح ابنه^(٤) ، ولم يرده منه ، وأمر إبليس بالسجود ولم يرده منه ، ولو أَرَادَهُ لَوَقَعَ ؛ لأنه فعلاً لما يريد ، ولأن الله تعالى أمر^(٥) أن تُرَدَّ الأمانات إلى أهلها ، ثم إنه لو قال : والله لأؤدبن^(٦) إليك أمانتك^(٧) غداً إن شاء الله تعالى ، ولم يفعل ، لم يَحْثُ ، و^(٨) لو كان مراد الله لَوَجَبَ أَنْ يَحْثُ ، ولا حِثٌّ بالإجماع ، خلافاً^(٩) لمن حَثَّه^(١٠) كالجبائي^(١١) ،

(١) انظر بيان ذلك في (نزهة الخاطر ٢ / ٦٢ وما بعدها ، المسودة ص ٨ وما بعدها ، فتح الغفار ١ / ٢٧ ، البرهان للجويني ١ / ٢١٢ ، كشف الأسرار ١ / ١٠١ ، اللع ص ٨ ، العدة ١ / ٢١٤) .

(٢) انظر : العدة ١ / ٢١٤ .

(٣) انظر آراء العلماء في اشتراط إرادة الفعل وعدم اشتراطها في (فواتح الرحموت ١ / ٣٧١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٤١ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠ ، جمع الجوامع ١ / ٢٧٠ ، الموافقات ٣ / ٨١ ، التبصرة ص ١٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٤ ، المستصفى ١ / ٤١٥ ، المعتد ١ / ٥٠ ، البرهان للجويني ١ / ٢٠٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٨ ، المسودة ص ٥٤ ، الروضة ٢ / ١٩٢ ، مختصر الطوسي ص ٨٥ ، مختصر البجلي ص ٩٧ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١١٠ ، العدة ١ / ٢١٤ ، ٢٢٠) .

(٤) في ز ع ب : ولده .

(٥) في ز ض ع ب : برد .

(٦) في ض ب : أمانتك إليك .

(٧) ساقطة من ض .

(٨) ساقطة من ش .

(٩) في ش : للجبائي :

=

وَحَرَقَ الْإِجْمَاعُ^(١) .

قَالَ الشَّيْخُ الْمَوْفِقُ وَالطُّوفِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَصْحَابِ : « لَنَا عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَا يَشْتَرِطُ لِمَا ارَادَهُ : إِجْمَاعُ أَهْلِ اللَّغَةِ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِهَا » .

« قَالُوا : الصَّيْغَةُ مُسْتَعْمَلَةٌ فِيمَا سَبَقَ مِنَ الْمَعَانِي ، فَلَا «تَتَعَيَّنُ لِلْأَمْرِ» إِلَّا بِالْإِرَادَةِ ، إِذْ لَيْسَتْ أَمْرًا لِدَاتِهَا^(٢) ، وَلِالتَّجَرُّدِهَا عَنْ الْقَرَائِنِ ؟! »

« قُلْنَا : اسْتَعْمَالُهَا فِي غَيْرِ الْأَمْرِ مَجَازٌ ، فَهِيَ بِإِطْلَاقِهَا لَهُ ، ثُمَّ الْأَمْرُ وَالْإِرَادَةُ يَتَفَكَّانِ^(٣) ، كَمَنْ يَأْمُرُ وَلَا يُرِيدُ ، أَوْ يُرِيدُ وَلَا يَأْمُرُ ، فَلَا يَتَلَازِمَانِ ، وَإِلَّا اجْتَمَعَ النِّقِیْضَانِ^(٤) » .

(وَالِاسْتِغْلَاءُ) : طَلَبٌ (بِغِلْظَةٍ ، وَالْعُلُوِّ : كَوْنُ الطَّالِبِ^(٥) أَعْلَى رُتْبَةً^(٦)) .

= وهذا قول أبي علي الجبائي ، وابنه أبي هاشم الجبائي من المعتزلة . (انظر : شرح تنقيح الفصول ص ١٢٨) .

(١) انظر أدلة الجمهور على عدم اشتراط إرادة الفعل في الأمر ، في (البرهان للجويني ١ / ٢٠٥ ، المعتمد ١ / ٥٠ ، ٥٤ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٨ ، المستصفى ١ / ٤١٥ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٣٧٠ ، فوائد الرجوت ١ / ٣٧١ ، الروضة ٢ / ١٩٢ ، نزهة الخاطر ٢ / ٦٧) .

(٢) في ش : يتعين الأمر ، وفي ز : تتعين لأمر ، والأعلى من مختصر الطوفي ، وموافق لنسخة ع ض ب .

(٣) في ش : يذاتها .

(٤) في ع ب : يتفكان .

(٥) انظر : مختصر الطوفي ٥٨ ، الروضة ٢ / ١٩٢ ، نزهة الخاطر ٢ / ٦٧ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٨٩ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٩ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٨ .

(٦) في ع ب : طالب .

(٧) انظر : التمهيد ص ٧٢ ، فتح الغفار ١ / ٣٧ ، نهاية السؤل ٢ / ٧ .

قال القَرَّافِيُّ في « التنقيح » : « الاستعلاء هَيْئَةٌ في الأمرِ من الترفعِ أو إظهارِ الأمرِ ^(١) ، والعَلُوُّ يَرْجِعُ إلى هَيْئَةِ الأمرِ مِنْ شَرْفِهِ وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِ بالنسبةِ إلى المأمورِ ^(٢) » . ١ هـ .

قال البرماوي : والمرادُ بالعلُوُّ أن يكونَ الأمرُ في نفسه عالياً ، أي أغلا درجةً من المأمورِ ، والاستعلاءُ : أن يجعلَ الأمرُ نفسه عالياً بكبرياءٍ أو غيرِ ذلك ، سواءً كان في نفسِ الأمرِ كذلك أو لا ، فالعلُوُّ من الصفاتِ العارضةِ للأمرِ ، والاستعلاءُ من صفةٍ صيغةِ الأمرِ ، وهَيْئَةٌ نُطْقُهُ مثلاً .

قال ابنُ العَرَّاقِ : فالعلُوُّ صفةٌ للمتكلمِ ، والاستعلاءُ صفةٌ للكلامِ ^(٣)
(وَتَرِدُ صِيغَةُ إِفْعَلٍ) لمعانٍ كثيرةٌ ^(٤) :

أحدها : كونها (لوجوبٌ ^(٥)) نَحْوُ قَوْلِهِ تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ ^(٦) ، وقَوْلِهِ ﷺ : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي » .

(و) الثاني : لـ (ندبٍ) نَحْوُ قَوْلِهِ تعالى : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ

(١) في « التنقيح » : القهر .

(٢) شرح تنقيح الفصول ص ١٢٧ ، وانظر : مختصر البعلي ص ٩٧ ، القواعد والفوائد الأصلية

ص ١٥٩ .

(٣) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٨ .

(٤) انظر المعاني التي ترد لها صيغة إفعال في (أصول الرخسي ١ / ١٤ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٥١ ، كشف الأسرار ١ / ١٠٧ ، المعتمد ١ / ٤٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٧٢ ، الإحكام للأمدي ٢ / ١٤٢ ، المنحول ص ١٣٢ ، المحصول جـ ١ ق ٢ / ٥٧ ، للمتصفي ١ / ٤١٧ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٠ ، العبادي على الورقات ص ٨١ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤ ، المدة ١ / ٢١٩ ، مختصر الطوفي ص ٨٤ ، مختصر البعلي ص ٩٨ ، التفتازاني على المعضد ٢ / ٧٨ ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٢٩٥ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١١٢) .

(٥) انظر : المراجع السابقة .

(٦) الآية ٧٨ من الإسراء .

خَيْرًا ﴿^(١)﴾ ، فَإِنَّهُ لِلنَّدْبِ عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ ^(٢) .

وعند داود الظاهري وجمع : أَنَّهُ لِلْوُجُوبِ ^(٣) .

وقال في « شرح التحرير » : حَمَلُ الْآيَةِ عَلَى الْوُجُوبِ هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِهِ ، مَعَ قَوْلِهِ فِي كِتَابِهِ : « الْإِنْصَافِ » إِنَّ كَوْنَ الْكِتَابَةِ مُسْتَحَبَّةً لِمَنْ عُلِمَ فِيهِ خَيْرٌ : « الْمَذْهَبُ بِلَا رَيْبٍ » ، وَذِكْرُهُ عَنْ جَاهِلِيهِ الْأَصْحَابِ ، فَلْيَعَاوِذْ ذَلِكَ مَنْ أَرَادَهُ ^(٤) .

(و) الثالثُ : كَوْنُهَا ^(٥) بِمَعْنَى (إِبَاحَةٍ ^(٦)) نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ ^(٧) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ، وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ ^(٨) .

(١) الآية ٣٣ من التور .

(٢) انظر : الإحكام لابن حزم ١ / ٢٨٧ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٥١ ، كشف الأسرار ١ / ١٠٧ ، أصول الرخسي ١ / ١٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٧٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٢ ، المستصفى ١ / ٤١٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٤٢ ، الروضة ٢ / ١٩١ ، العبادي على الورقات ص ٨١ ، المنخول ص ١٣٢ ، العدة ١ / ٢١٩ .

(٣) انظر : المحلى لابن حزم ٩ / ٢٢٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٧٢ .

(٤) الإنصاف ٧ / ٤٤٦ .

(٥) في ض : كونه .

(٦) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٤ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٩٥ ، المستصفى ١ / ٤١٧ ، المنخول ص ١٣٢ ، العبادي على السورقات ص ٨١ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٢٨٧ ، أصول الرخسي ١ / ١٤ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٥١ ، كشف الأسرار ١ / ١٠٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٧٢ ، الروضة ٢ / ١٩١ ، العدة ١ / ٢١٩ .

(٧) الآية ٢ من المائدة .

(٨) الآية ١٠ من الجمعة .

واعلم أن الإباحة إنما تُستفاد من خارج، فهذه القرينة يُحتمل الأمر عليها مجازاً بعلاقة المشابهة المعنوية؛ لأن كلاً منها مأذون فيه^(١).

(١) أي من خارج عن الأمر، لأن الأصل في الأمر أنه للوجوب، فإن أريد به الندب أو الإباحة فلا بد من قرينة تدل على ذلك، وهذه القرينة إما لفظية أو غير لفظية، وقد تكون القرينة قاعدة شرعية عامة، مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ فالأمر بالمكاتبة للندب للنص على القرينة بعده «إن علمتم فيه خيراً» لأن الله تعالى علق الكتابة على علم المالك بما يراه خيراً للعبد، كما يوجد في الآية قرينة أخرى، وهي قاعدة عامة في الشريعة أن المالك له حرية التصرف في ملكه، وأول الآية نصت على ثبوت الملك له «عما ملكت أيانكم».

ويرى القاضي حسين من الشافعية أن الأمر هنا للندب لقرينة أخرى وهي أنه وقع بعد حظر، والأمر بعد الحظر للندب عنده، والحظر السابق هو تحريم بيع مال الشخص بماله، وهو ممتنع، والكتابة كذلك، ثم جاء الأمر بها فصارت للندب، (انظر: التهديد للإنسوي ص ٧٤).

ومثل الأمر بالإنتشار بعد الصلاة، فإنه ورد في الآية بعد النص على حظر البيع والتجارة أثناء الصلاة، بقوله تعالى: ﴿إِذَا تَوَدَّى لِّلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ سورة الجمعة ٩، فالأمر بالفعل بعد الحظر يفيد الإباحة عند الجمهور، وكذلك الأمر بالاصطياد بعد التحلل من الإحرام، فإنه ورد بعد النص على تحريم الصيد أثناء الإحرام في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ مُجْلِيَ الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ المائدة ١ / ١، ومثل قوله ﷺ فيما رواه مسلم وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، ألا فزوروها» فالأمر بالفعل بعد حظره قرينة على صرفه إلى الإباحة، وقد يختلف الفقهاء في القرينة، وهل تصرف الأمر من الوجوب إلى الندب أو الإباحة أم لا.

وخالف الظاهرية - ومنهم ابن حزم - جاهير العلماء، وقالوا: إن الأمر للوجوب، ولا يصرفه عن الوجوب قرينة، ولا يخرج الأمر عن الوجوب إلا بنص آخر أو إجماع.

انظر تفصيل هذا الموضوع في (المسودة ص ١٧، الروضة ٢ / ١٩٢، نزهة الخاطر ٢ / ٧٠، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٦١، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٦٦، البرهان للجويني ١ / ٢٦١، التوضيح على التنقيح ٢ / ٦٣، كشف الأسرار ١ / ١٠٧ - ١٢٠، نهاية السؤل ٢ / ١٨، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٢٩٩، ٣١١، مباحث الكتاب والسنة ص ١٢٣، أصول الفقه الإسلامي ص ٢٧٦، ٣١٣، تفسير النصوص ٢ / ٣٦٠، العدة ١ / ٢٤٨، ٢٥٦، فيض القدير ٥ / ٥٥، الإحكام للآمدي ٢ / ١٤٢).

(و) الرابع : كونها بمعنى (إرشاد)^(١) نحو قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِذُنُوبِكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾^(٤) .
والضابط في الإرشاد : أنه يرجع إلى مصالح الدنيا ، بخلاف الندب ، فإنه يرجع إلى مصالح الآخرة ، وأيضاً : الإرشاد لاثواب فيه ، والندب فيه الثواب^(٥) .

(و) الخامس : كونها بمعنى (إذن)^(٦) نحو قول من بداخل مكان للمستأذن^(٧) عليه : أَدْخُلْ .

ومنهم من يَدْخُلُ هذا في قسم الإباحة .

وقد يقال : الإباحة إنما تكون من صيغ الشرع الذي له الإباحة والتحريم ، وإنما الإذن يعلم بأن الشرع أباح دخول ملك ذلك الإذن^(٨) مثلاً ، فتغaira .

(١) انظر : لإحكام للآمدي ١٤٢ / ٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٨ ، المستصفى ١ / ٤١٧ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٢ ، أصول السرخي ١ / ١٤ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٥١ ، كشف الأسرار ١ / ١٠٧ ، للنخول ص ١٣٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٧٢ ، العدة ١ / ٣١٩ .

(٢) الآية ٢٨٢ من البقرة .

(٣) الآية ٢٨٢ من البقرة .

(٤) الآية ٢٨٢ من البقرة .

(٥) انظر : كشف الأسرار ١ / ١٠٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٧٢ ، المحلي على جمع الجوامع والبناني عليه ١ / ٣٧٢ ، المستصفى ١ / ٤١٩ ، ٤٢٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٨ الإحكام للآمدي ١٤٢ / ٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٧ .

(٦) انظر : جمع الجوامع ١ / ٣٧٢ .

(٧) في ض ب : لمستأذن .

(٨) ساقطة من ض .

(و) السادس : كونها بمعنى (تأديب)^(١) نحو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن أبي سَلَمَةَ^(٢) في حال صغره : « يا غلام ، سَمِ الله ،^(٣) وَكُلْ يمينك » ، وَكُلْ مما يليك » متفق عليه^(٤) .

ومنهم من يَدْخُلُ ذلك في قسم التَّنْذِيرِ ، منهم البيضاوي^(٥) .
ومنهم من قال : يقرب من التَّنْذِيرِ^(٦) ،

(١) انظر : التوضيح على التنقيح ٢ / ٥١ ، كشف الأسرار ١ / ١٠٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٧٢ ، المنحول ص ١٢٢ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ٥٧ ، المستنقى ١ / ٤١٧ ، الرسالة ص ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٤٢ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٢ .
(٢) ساقطة من ض .

(٣) هو الصحابي عمر بن عبد الله بن عبد الأسد القرشي الخزومي ، أبو حفص ، ربيب رسول الله ﷺ ، ولد بأرض الحبشة في أواخر السنة الثانية للهجرة ، وكان أبواه مهاجرين للحبشة ، ثم توفي والده أبو سلمة ، فتزوج رسول الله ﷺ والدته أم سلمة ، فعاث في كنف الرسول ﷺ ورعايته ، شهد مع علي الجبل ، واستعمله علي رضي الله عنه على البحرين وفارس ، وروي له اثنا عشر حديثاً ، توفي سنة ٨٣ هـ .

انظر ترجمته في (الإصابة ٢ / ٥١٩ ، الاستيعاب ٢ / ٤٧٤ ، الخلاصة ص ٢٨٣ ، تهذيب الأسماء ٢ / ١٦ ، مشاهير علماء الأمصار ص ٢٧ ، أسد الغابة ٤ / ١٨٣) .
(٤) ساقطة من ش ز .

(٥) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ومالك وأحمد والدارمي عن عمر بن أبي سلمة مرفوعاً .

(انظر : صحيح البخاري ٣ / ٢٩١ ، صحيح مسلم ٣ / ١٥٩٩ ، سنن أبي داود ٢ / ٣١٤ ، تحفة الأحوذى ٥ / ٥٩٠ ، سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٨٧ ، مختصر سنن أبي داود ٥ / ٣٠٤ ، الموطأ ص ٥٨٠ ط الشعب ، مسند أحمد ٤ / ٣٦ ، سنن الدارمي ٢ / ٩٤ ، ذخائر اللواريث ٣ / ٦٣ ، الفتح الكبير ٣ / ٤٠٠ ، تخريج أحاديث مختصر المنهاج ص ٢٨٩ ، البيان والتعريف ٢ / ٢٧٠) .

(٦) ومنهم الآمدي ، ونسب ابن عبد الشكور أن الشافعي يقول إن الأمر للوجوب ، فقال : « وعند الشافعي للإيجاب » (فواتح الرحموت ١ / ٣٧٢) ، وانظر : الإحكام للآمدي ٢ / ١٤٢ ، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ٢ / ١٤ .

(٧) وهو رأي الفخر الرازي والتفتازاني وعبد العزيز البخاري .

(انظر : الحصول ج ١ ق ٢ / ٥٧ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٥١ ، كشف الأسرار

(١٠٧ / ١) .

وهو يدلُّ على المغايرة^(١) .

والظاهر^(٢) أن بينهما^(٣) عموماً وخصوصاً من وجهٍ ؛ لأنَّ الأدب^(٤) متعلِّقٌ بحاسنِ الأخلاقِ ، وذلك أعمُّ من أن يكونَ من^(٥) مُكَلَّفٍ أو غيره ، لأنَّ عمرَ كانَ صغيراً ، والندبُ مختصٌّ بالملكفين ، وأعمُّ من أن يكونَ من حاسنِ الأخلاقِ وغيرها^(٦) .

(و) السابعُ : كونُها بمعنى (امتنان)^(٧) نحو قولِهِ تعالى : ﴿ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ﴾^(٨) ، وسماه أبو المعالي : الإنعام^(٩) .

والفرق بينه وبين الإباحة : أنَّ الإباحة مجردُ إذنٍ ، والامتنانُ لا بُدَّ فيه من اقترانِ حاجةِ الخلقِ لذلك ، وعدمِ قدرتهم عليه^(١٠) ، والعلاقةُ بين الامتنانِ والوجوبِ : المشابهةُ في الإذنِ ، إذِ المُنُونُ : لا يكونُ إلا مأذوناً فيه^(١١) .

(١) انظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٨ .

(٢) ساقطة من ض .

(٣) في ش : الإذن .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) انظر : التلويح على التوضيح ٢ / ٥١ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٧٢ ، نهاية السؤل

١٧ / ٢ .

(٦) انظر : التوضيح على التنقيح ٢ / ٥١ ، كشف الأسرار ١ / ١٠٧ ، فواتح الرحموت

١ / ٣٧٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٢ ، الإحكام للأمدي ٢ / ١٤٣ ، المنحول ص

١٣٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٨ ، المستصفى ١ / ٤١٧ ، العدة ١ / ٢٢٠ .

(٧) الآية ٨٨ من المائدة .

(٨) وتبعه ابن السبكي في (جمع الجوامع ١ / ٣٧٤) ، وحقيقته إهداء النعمة ، وفرق بعضهم

بين الإنعام والامتنان باختصاص الإنعام بذكر أعلى ما يحتاج إليه (انظر : البناني على جمع الجوامع

١ / ٣٧٤) .

(٩) انظر : فواتح الرحموت ١ / ٣٧٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٨ ، المحلي على جمع الجوامع

١ / ٣٧٣ .

(١٠) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٨ .

(و) الثامن : كونها بمعنى (إكرام) ، نحو : قوله تعالى : ﴿ أَذْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ ﴾^(١) ، فإن قرينة^(٢) « بسلام آمين » يدل على الإكرام^(٣) .

(و) التاسع : كونها بمعنى (جزاء) ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَذْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(٤) .

(و) العاشر : كونها بمعنى (وعيد) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأُبَشِّرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴾^(٥) ، وقوله ﷺ لبني تميم : « أُبَشِّرُوا »^(٦) .
وقد يقال بدخول ذلك في الامتنان ، فإن بشرى العبد منة عليه .

(و) الحادي عشر : كونها بمعنى (تهديد)^(٧) ، نحو قوله تعالى : ﴿ اْعْمَلُوا

(١) الآية ٤٦ من الحجر .

(٢) في ع ض : بقرينة .

(٣) والعلاقة بين الوجوب والإكرام هي المشابهة في الإذن .

(انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٨ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٢ ، المصنوع ج ١ ق ٢ / ٥٨ ، المستصفى ١ / ٤١٨ ، الإحكام للأمدى ٢ / ١٤٣ ، المنحول ص ١١٣ ، الروضة ٢ / ١٩١ ، العدة ١ / ٢٢٠ ، كشف الأسرار ١ / ١٠٧ ، التوضيح على التنقيح ١ / ٥١ ، فوائح الرحوت ١ / ٣٧٢) .

(٤) الآية ٣٢ من النحل .

(٥) الآية ٣٠ من فصلت .

(٦) هذا الحديث رواه البخاري والترمذي وأحمد عن عمران بن حصين ، قال جاء نفر من بني تميم إلى النبي ﷺ فقال : يا بني تميم أبشروا ، قالوا : بشرتنا فأعطينا ، فتغير وجهه ، فجاءه أهل الين ، فقال يأهل الين ، اقبلوا بشري ، إذ لم يقبلها بنو تميم ، قالوا : قبلنا ، فأخذها النبي ﷺ يحدث : بدأ الخلق والعرش ... الحديث) .

(انظر : صحيح البخاري ٢ / ٢٠٧ ، باب بدء الخلق ، تحفة الأحوذى ١٠ / ٤٥٠ ، مسند أحمد ٤ / ٤٢٦ ، ٤٣٣)

(٧) وسمى السرخسي ذلك توبيخاً ، وسماه صدر الشريعة تهديداً ، وسماه البزدوي تقريراً ، وبين عبد العزيز البخاري الفرق بين التقرير والتوبيخ .

(انظر : كشف الأسرار ١ / ١٠٧ ، ١٠٨ ، أصول السرخسي ١ / ١٤ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٥١ ، فوائح الرحوت ١ / ٣٧٢ ، الروضة ٢ / ١٩١ ، الإحكام للأمدى ٢ / ١٤٣ ، التبصرة ص =

ما شِئْتُمْ ﴿^(١)﴾ ، وقوله تعالى : ﴿وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَقْبَطَ مِنْهُمْ بَصُوتَكَ ، وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ، وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ، وَعِذْهُمْ﴾ ^(٢) .

(و) الثاني عشر : كونها بمعنى (إنذار) ^(٣) ، نحو قوله تعالى : ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِن مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ ^(٤) .

وقد جعله قوم قسماً من التهديد ، وهو ظاهر البيضاوي ^(٥) .

والصواب المغيرة .

والفرق أن التهديد : هو التخويف ، والإنذار : إبلاغ المخوف ^(٦) ، كما فسره الجوهريُّ بهما ^(٧) .

= ٢٠ ، المنخول ص ١٣٣ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٩ ، المستصفى ١ / ٤١٨ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٢ ، العبادي على الورقات ص ٩٨ ، العدة ١ / ٢١٩) .

(١) الآية ٤٠ من فصلت .

(٢) الآية ٦٤ من الإسراء .

(٣) انظر : كشف الأسرار ١ / ١٠٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٧٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٨ ،

المستصفى ١ / ٤١٨ ، الإحكام للامدي ٢ / ١٤٣ ، المنخول ص ١٣٣ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥ ؛ جمع الجوامع ١ / ٣٧٢ .

(٤) الآية ٣٠ من إبراهيم

(٥) وهو رأي الفخر الرازي أيضاً .

(٦) انظر : نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ٢ / ١٥ ، ١٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٩ .

(٧) قال الفتازاني : « والتهديد هو التخويف ، ويقرب منه الإنذار .. فإنه إبلاغ مع

تخويف » ، (التلويح ٢ / ٥١) ، وقال الإسوي بعد نقل هذا الفرق عن « الصحاح » قال : « وقد فرق الشارحون بفروق أخرى ، لا أصل لها فاجتنبها » ، (نهاية السؤل ٢ / ١٨) .

وانظر : كشف الأسرار ١ / ١٠٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٧٢ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٢ .

(٧) قال الجوهري : « الإنذار : الإبلاغ ، ولا يكون إلا في التخويف » (الصحاح ٢ / ٢٥) .

وقيلَ : الإندازُ يجبُ أن يكونَ مقروناً بالوعيدِ كالآيةِ ، والتهديدُ لا يجبُ فيه ذلك ، بل قد يكونَ مقروناً ، وقد لا يكونَ مقروناً .

وقيلَ : التهديدُ عرفاً أبلغُ في الوعيدِ والغضبِ مِنَ الإندازِ .

(و) الثالثُ عشر : كونُها بمعنى (تخيير) وتلهيف ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ : مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ ﴾ ^(١) ، ومثله قوله تعالى : ﴿ اخْسُؤْا فِيهَا وَلَا تَكْلُمُونَ ﴾ ^(٢) ، حكاه ابنُ فارسٍ ^(٣) .

(و) الرابعُ عشر : كونُها بمعنى (تسخير) ^(٤) ، نحو قوله تعالى : ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ ^(٥) ، والمرادُ بالتسخيرُ هنا : السُّخْرِيَّةُ ^(٦) بالمخاطبِ به ، لا بمعنى التكوين ، كما قاله ^(٧) بعضهم ^(٨) .

(و) الخامسُ عشر : كونُها بمعنى (تعجيز) ^(٩) ، نحو قوله تعالى :

(١) الآية ١١٩ من آل عمران .

(٢) الآية ١٠٨ من المؤمنون .

(٣) انظر : مقاييس اللغة ٢ / ٦٢ ، ١٨٢ .

(٤) وسماه ابن السبكي : التسخير والامتهان .

(٥) انظر : جمع الجوامع ١ / ٣٧٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٠ ، المستصفى ١ / ٤١٨ ، المنخول

ص ١٣٣ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٤٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٥١ ، كشف

الأسرار ١ / ١٠٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٧٢ ، الروضة ٢ / ١٩١ ، تفسير النصوص ١ / ٢٣٨ .

(٦) الآية ٦٥ من البقرة .

(٧) في ز ض ب : السخريا .

(٨) في ش ع : قال .

(٩) انظر : فواتح الرحموت ١ / ٣٧٢ .

(١٠) وسماه السرخسي التفرع (أصول السرخسي ١ / ١٤) .

(١١) وانظر : التوضيح على التنقيح ٢ / ٥١ ، كشف الأسرار ١ / ١٠٧ ، فواتح الرحموت

١ / ٣٧٢ ، التبصرة ص ٢٠ ، المنخول ص ١٣٣ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٠ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥ ،

جمع الجوامع ١ / ٣٧٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٤٢ ، العدة ١ / ٢١٩ .

﴿ فَاتَّوَا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾^(١) ، والعلاقة بينه وبين الوجوب المضادة ؛ لأنَّ التعجيز إنما هو في الْمُتَنَعَاتِ ، والإيجاب في الممكنات ، ومثْلُهُ قَوْلُهُ تعالى : ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾^(٢) ، وَمِثْلُهُ بَعْضُهُمْ^(٣) بقوله تعالى : ﴿ قُلْ : كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ، أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ ﴾^(٤) .

والفرق بين التعجيز والتسخير : أنَّ التسخير نوع من التكوين ، فعني « كونوا قردة »^(٥) انقلبوا إليها ،^(٦) وأمَّا التعجيز : فبالزامهم أن يَنْقَلِبُوا ، وهم لا يَقْدِرُونَ أن يَنْقَلِبُوا^(٧) .

قال ابن عطية في « تفسيره » : في التمسك بهذا نظراً^(٨) ، وإنَّما التعجيز حيث يقتضي الأمر^(٩) فعل ما لا يَقْدِرُ عليه المخاطب^(١٠) ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ ﴾^(١١) .

(و) السادس عشر : كونها بمعنى (إهانة) ، نحو قوله تعالى : ﴿ هَذَا ذَقِّ إِنَّكَ أُنْتِ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾^(١٢) ، ومنهم من يُسميه التهكم^(١٣) .

(١) الآية ٣٨ من يونس ، وفي ع : « فَاتَّوَا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ » البقرة / ٢٣ .

(٢) الآية ٢٤ من الطور .

(٣) انظر : الروضة ٢ / ١٩١ .

(٤) الآيتان ٥٠ ، ٥١ من الإسراء .

(٥) الآية ٦٥ من البقرة .

(٦) ساقطة من ض ، وانظر : كشف الأسرار ١ / ١٠٨ ، نهاية السؤل ٢ / ١٨ .

(٧) في ب : النظر .

(٨) في ض ع : بالأمر .

(٩) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٩ .

(١٠) الآية ١٦٨ من آل عمران .

(١١) الآية ٤٩ من الدخان .

(١٢) انظر : للمستصفي ١ / ٤١٨ ؛ الإحكام للآمدي ٢ / ١٤٣ ، للنخول ص ١٢٣ ، الحصول =

وضابطه : أن يُؤتى بلفظٍ ظاهرة الخير والكرامة ، والمراد ضده ، ويمثلُ بقوله تعالى : ﴿ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ﴾^(١) ، والعلاقة أيضاً فيها^(٢) المضادة .

(و) السابع عشر : كونها بمعنى (احتقار) ، نحو قوله تعالى في قصة موسى عليه السلام ، يخاطب السحرة : ﴿ أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ ﴾^(٣) ، إذ أمرهم في مقابلة المعجزة حقيق ، وهو ما أورده البيضاوي^(٤) .

والفرق بينه وبين الإهانة : أن الإهانة إما بقولٍ أو فعلٍ أو تقرير ، كترك إجابته ، أو نحو ذلك ، لامجرد اعتقاد ، والاحتقار : قد يكون ب مجرد^(٥) الاعتقاد ، فلهذا يقال في مثل ذلك : احتقره ، ولا يقال : أهانه^(٦) .

(و) الثامن عشر : كونها بمعنى (تسوية)^(٧) ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا ﴾^(٨) بعد قوله تعالى : ﴿ اصْلَوْهَا ﴾^(٩) ، أي هذه

= ج ١ ق ٢ / ٦٠ ، نهاية السور ١٩ / ٢ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٤ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٥١ ، كشف الأسرار ١ / ١٠٧ ، فوائح الرجوت ١ / ٣٧٢ ، الروضة ٢ / ١٩١ .

(١) الآية ٦٤ من الإسراء .

(٢) في ع ض ب : هنا .

(٣) الآية ٤٣ من الشعراء .

(٤) وكذا أورده ابن عبد الشكور .

(انظر : نهاية السور بشرح منهاج الوصول ١٩ / ٢ ، فوائح الرجوت ١ / ٣٧٢ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٥١ ، كشف الأسرار ١ / ١٠٧ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٤) .

(٥) في ض ب : مجرد .

(٦) انظر : نهاية السور ١٩ / ٢ ، فوائح الرجوت ١ / ٣٧٢ .

(٧) انظر : الروضة ٢ / ١٩١ ، نهاية السور ١٩ / ٢ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٤ ، المستصفي

٤١٨ / ١ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٠ ، المنحول ص ١٣٣ ، الإحكام للأمدى ٢ / ١٤٣ ، كشف الأسرار

١٠٧ / ١ ، فوائح الرجوت ١ / ٣٧٢ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٥١ .

(٨) الآية ١٦ من الطور .

(٩) الآية ١٦ من الطور .

التصليّة لكم ، سواء صَبَرْتُمْ أولاً ، فالحالتان سواء ، والعلاقة المضادة ، لأنّ التسوية بين الفعل والتَرَكِ مضادةٌ لوجوب الفعل^(١) ، ومنه قوله ﷺ لأبي هريرة رضي الله عنه : « فَاخْتَصَّ^(٢) على ذلك ، أَوْذَرَ » رواه البخاري^(٣) .

(و) التاسع عشر : كونها بمعنى (دعاء)^(٤) ، نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾^(٥) ، ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا ﴾^(٦) ، وكلّه طلبٌ أن يعطيهم ذلك على وجه التفضل والإحسان .

والعلاقة^(٧) بينه وبين^(٨) الإيجاب طلبٌ أن يقع ذلك للاحالة^(٩) .

(و) العشرون : كونها بمعنى (تَمَنَّى)^(١٠) ، كقول امرئ القيس :

(١) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٩ .

(٢) في جميع النسخ : فاحرص ، وهو تحريف من النساخ .

(٣) هذا الحديث رواه البخاري تعليقاً في « صحيحه » في كتاب النكاح ، باب ما يكره من التبتل والخصاء ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قلت يارسول الله ، إني رجل شاب ، وأنا أخاف على نفسي العنت ، ولا أجد ما أتزوج به النساء ، فسكت عني ، ثم قلت : مثل ذلك ، فسكت عني ، ثم قلت : مثل ذلك ، فقال النبي ﷺ : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ ، فَاخْتَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَوْذَرَ » .

ورواه النسائي بلفظ : « ولا أجد طَوْلاً أتزوج النساء ، أفأختصي ؟ فأعرض عنه النبي ﷺ حتى قال ثلاثاً » .

(٤) انظر : صحيح البخاري ٣ / ١٥٥ - ١٥٦ ، سنن النسائي ٦ / ٤٩) .

(٥) انظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٠ ، المستصفى ١ / ٤١٨ ، المنخول ص ١٣٣ ، نهاية السؤل

٢ / ١٩ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٤ ، الإحكام للأمدى ٢ / ١٤٣ ، الروضة ٢ / ١٩١ ، التوضيح على

التنقيح ٢ / ٥١ ، كشف الأسرار ١ / ١٠٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٧٢ .

(٥) الآية ٤١ من إبراهيم ، وفي زع ض ب : « رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ » نوح / ٢٨ .

(٦) الآية ١٤٧ من آل عمران

(٧) في ش : بين وبينه ، وفي ز : بين وبين .

(٨) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٩ .

(٩) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٩ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٤ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٠ ، =

« أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي ^(١) »

وإنَّ حَمِيلَ عَلَى التَّغْنِي دُونَ التَّرْجِي لِأَنَّهُ أُبْلَغُ ؛ لِأَنَّهُ نَزَلَ لَيْلَهُ لَطَوِيلِهِ مَنْزِلَةً
الْمُسْتَحِيلِ انْجِلَاؤُهُ ^(٢) ، كَمَا قَالَ الْآخَرُ :

« وَلَيْلُ الْمَحَبِّ بِلَا آخِرٍ ^(٣) »

قَالَ بَعْضُهُمْ : وَالْأَحْسَنُ تَمْثِيلُ هَذَا كَمَا مَثَّلَهُ ابْنُ فَارِسٍ لِشَخْصٍ تَرَاهُ : كُنْ
فَلَانًا ، وَفِي الْحَدِيثِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ عَلَى طَرِيقِ ^(٤) تَبُوكَ : « كُنْ أَبَا ذَرٍّ ^(٥) » ،
وَرَأَى ^(٦) آخَرُ فَقَالَ :

=المستصفى ١ / ٤١٨ ، المنحول ص ١٣٣ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٤٣ ، فوائح الرحوت ١ / ٣٧٢ ،
كشف الأسرار ١ / ١٠٧ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٥١ ، الروضة ٢ / ١٩١ .

(١) هذا صدر بيت من الطويل لامرئ القيس ، وعجزه :

« بصبح وما الإصباح منك بأمثل »

واستشهد بهذا البيت ابن الشجري في « أماليه » ، والعميني في « شرح شواهد الألفية » ،
والأشوموني في « شرح ألفية ابن مالك » ، والعباسي في « معاهد التنصيص » ، والشيخ خالد في
« التصريح بمضون التوضيح » .

(انظر : ديوان امرئ القيس ص ٨ ط ثانية بدار المعارف بمصر ، معجم شواهد العربية ص

٣٠٤) .

(٢) قال العلماء : إن الترجي يكون في الممكنات والتغني في المستحيلات ، لذلك حمل الشاعر
ليله على التغني ، لأن ليل الحب لطوله كأنه مستحيل الانجلاء ، ولذا استشهدوا في البيت للتغني ، وقد
يكون للتغني إذا كان مترقباً للإصباح .

(انظر : نهاية السؤل ٢ / ١١ ، فوائح الرحوت ١ / ٣٧٢ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٣٧٤) .

(٣) هذا عجز بيت من المتقارب لخالد الكاتب ، وصدره : « رَقَدْتُ وَلَمْ تَرْتِ لِلْسَّاهِرِ »

ذكره الجرجاني في (دلائل الإعجاز ص ٣٧٦ ، الطبعة الثالثة عن دار المنار بمصر سنة ١٣٦٦

هـ) وعبد السلام هارون في (معجم شواهد العربية ص ١٩٣) .

(٤) ساقطة من زع ض ب .

(٥) هذا الحديث رواه الحاكم وصححه ، ووافقه الذهبي ، وقال : فيه إرسال .

(انظر : المستدرک ٢ / ٥٠ ، زاد المعاد ٣ / ٥٣٤ ، طبع مؤسسة الرسالة)

(٦) في ب : وروى .

« كُنْ أبا خَيْثَمَةَ »^(١) ؛ لأنَّ امرأ القيس قد يدَّعى استفادةً التني منه من « ألا » ،
لا^(٢) من صيغة « افعل » ، بخلاف هذا المثال .

وقد يُقال : إنَّ « ألا »^(٣) قرينة إرادة التني بإفعل ، وأما « كُنْ فلاناً »
فليس أنَّ يكون إياه ، بل الجزم به ، وأنَّ ينبغي أن يكون ذلك ، فلما احتمل
هذا^(٤) في المثالين ذكرتهما .

(و) الحادي والعشرون : كونها بمعنى (كمال القدرة) ، نحو قوله تعالى :
﴿ إِنَّا قَوْلُنَا ﴾^(٥) لشيء إذا أردناه أن نقول له كُنْ فيكون ﴿﴾ هكذا سماء الغزالي
والأمدي^(٦) .

(١) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم .

(انظر : صحيح البخاري ٢ / ٨٦ ، صحيح مسلم ٤ / ٢١٢٢ ، رياض الصالحين ص ٢٠)
وأبو خيثمة هو الصحابي عبد الله بن خيثمة ، الأنصاري السامي المدني ، شهد مع رسول الله
ﷺ أحداً وباقى المشاهد ، وتأخر عن غزوة تبوك عدة أيام ، وبعد أن سار رسول الله ﷺ دخل أبو
خيثمة على أهله ، فوجد امرأتين له في عريشتين لها في حائط ، قد رشت كل واحدة منها عريشها
وبردت له ماء فيه ... فقال لنفسه : رسول الله ﷺ في الضح والحرق والريح ، وأبو خيثمة في ظل
بارد ، وطعام ، وامرأة حسناء ، مقيم في ماله ، ماهذا بالنصف ، والله لأدخل عريشة واحدة منك
حتى ألحق بالنبي ﷺ ، ولما كان رسول الله ﷺ بتبوك إذا شخص يزول به السراب ، فقال له النبي
ﷺ : « كن أبا خيثمة ، فإذا هو أبو خيثمة » ، عاش إلى زمن يزيد بن معاوية .
انظر : ترجمته في (الإصابة ٤ / ٥٣ ، الاستيعاب ٤ / ٥١ ، أسد الغابة ٣ / ٢٢٥ ، تهذيب
الأسماء ٢ / ٢٢٤) .

(٢) ساقطة من ض .

(٣) في ض : الأمر .

(٤) في ش ز : أن يكون هذا ، وفي ض : هذين المثالين .

(٥) في ز ع ض ب : أمرنا ، ولعل المقصود الآية الأخرى : « إِنَّا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ
يقول له كُنْ فيكون » سورة يس ٨٢ .

(٦) الآية ٤٠ سورة النحل .

(٧) وسماه الغزالي في (المنحول ١٣٤) : نهاية الاقتدار ، وسماه في (المستصفى ١ / ٤١٨) : =

وبعضهم عبّر عنه بالتكوين^(١)، وسمّاه القفال وأبو المعالي وأبو إسحاق الشيرازي: التسخير، فهو تفصيل من «كان» بمعنى وجد، فتكوين الشيء إيجاداً من العدم، والله تعالى هو الموجد لكل شيء وخالقه^(٢).

(و) الثاني والعشرون: كونها بمعنى (خبر^(٣))، نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيُضْحَكُوا قَلِيلاً، وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَلَنُحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿أُتِيعَ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^(٧)، ومنه على رأي: «إِذَا لَمْ تَسْتَخِرْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»^(٨).

= كال القدرة .

(انظر: الإحكام للآمدي ١٤٣ / ٢، فواتح الرحموت ١ / ٢ / ٩).

(١) منهم صدر الشريعة وابن عبد الشكور من الحنفية، والفخر الرازي وابن السبكي من الشافعية، والتكوين هو الإيجاد من العدم، أما التسخير فهو الانتقال إلى حالة ممتنة، وقال ابن عبد الشكور عن «التكوين»: ولا يعتبر فيه الانتقال من حالة إلى أخرى كالتسخير.

(انظر: التوضيح على التنقيح ١ / ٢ / ٥١، ٥٢، فواتح الرحموت ١ / ٣٧٢، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١، جمع الجوامع ١ / ٣٧٣، التبصرة ص ٢٠، التلويح على التوضيح ٢ / ٥٨، كشف الأسرار ١ / ١٠٧، ١١٢ وما بعدها، العبادي على الورقات ص ٩٨، نهاية السؤل ٢ / ١٩، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٢٩٦).

(٢) يرى بعض العلماء أن الأمر هنا بمعنى التكوين حقيقة، وليس مجازاً، قال السرخسي الحنفي: «فالمراد حقيقة هذه الكلمة (كن) عندنا، لا أن يكون مجازاً عن التكوين كما زعم بعضهم». (أصول السرخسي ١ / ١٨).

(٣) انظر: المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٠، نهاية السؤل ٢ / ١٩، جمع الجوامع ١ / ٣٧٤، كشف الأسرار ١ / ١٠٧، الروضة ٢ / ١٩١، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٢.

(٤) الآية ٨٢ من التوبة.

(٥) الآية ٧٥ من مريم.

(٦) الآية ١٢ من العنكبوت.

(٧) الآية ٣٨ من مريم.

(٨) هذا جزء من حديث شريف، وأوله: «إِنْ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِوةِ»، وسبق

تخرجه ح ٢ ص ٣٩١.

وذلك لأنه لما جاء الخبر بمعنى الأمر^(١) في قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾^(٣) جاء الأمر بمعنى الخبر ، « وكذا جاء الخبر^(٤) بمعنى النهي^(٥) » ، كما في حديث رواه ابن ماجه بسند جيد : « أن النبي ﷺ قال : لا تزوج المرأة المرأة ، ولا تزوج المرأة نفسها » بالرفع^(٦) ، إذ لو كان نهياً لجزم ، فيكثر الالتقاء الساكنين .

قال أرباب المعاني : وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي ؛ لأن المتكلم لشدة طلبه نزل المطلوب بمنزلة الواقع لاحتالة ، ومن هنا تعرف العلاقة في إطلاق الخبر بمعنى الأمر والنهي^(٨) .

(و) الثالث والعشرون : كونها بمعنى (تفويض) ، نحو قوله تعالى : ﴿ فاقض ما أنت قاض ﴾^(٩) ، ذكره أبو المعالي^(١٠) .

(١) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٢٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٢ ، مختصر البعلي ص ٩٩ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٠ ، التهيد ص ٧٢ .

(٢) الآية ٢٢٣ من البقرة .

(٣) الآية ٢٢٨ من البقرة .

(٤) ساقطة من ش ز .

(٥) في ش ز : والخبر .

(٦) انظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٢ ، نهاية السؤل ٢ / ٢٠ .

(٧) هذا الحديث رواه ابن ماجه عن أبي هريرة ، وتنته : « فإن الزانية هي التي تزوج نفسها » ، ورواه الشافعي والدارقطني .

(٨) انظر : سنن ابن ماجه ١ / ٦٠٦ ، بدائع المنن ٢ / ٣١٨ ، سنن الدارقطني ٢ / ٢٢٧ ، تحريج

أحاديث مختصر المنهاج ص ٢٨٩ ، نيل الأوطار ٦ / ١٢٤ ، الفتح الكبير ٣ / ٢٢٢) .

(٩) العلاقة بين الأمر والخبر : أن الأمر يدل على وجود الفعل ، وأن الخبر يدل على وجود الفعل أيضاً ، والعلاقة بين الخبر والنهي : أن النهي يدل على عدم الفعل ، كما أن الخبر يدل على عدم الفعل أيضاً . انظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٢ ، ٥٤) .

(١٠) الآية ٧٢ من طه .

(١١) سار ابن السبكي على منهج أبي المعالي في هذه التسمية : (انظر : جمع الجوامع

ويسمى أيضاً^(١) : التحكيم ، وسماه ابنُ فارسٍ والعبادي^(٢) : التسليم ، وسمَّاه نصر بنُ محمد المروزي^(٣) : الاستبسال ، و^(٤) قال : أَعْلَمُوهُ^(٥) أَنَّهُمْ قَدْ اسْتَعْدَوْا لَهُ بِالصَّبْرِ ، وَأَنَّهُمْ غَيْرُ تَارِكِينَ لِدِينِهِمْ ، وَأَنَّهُمْ يَسْتَقْبِلُونَ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي جَنْبِ مَا يَتَوَقَّعُونَهُ مِنْ ثَوَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، قَالَ : وَمِنْهُ قَوْلُ نُوْحٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : ﴿ فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ ﴾^(٦) أَخْبَرَهُمْ بِهَوَانِهِمْ .

(و) الرابعُ والعشرون : كونُها بمعنى (تكذيب) ، نحو قولهِ تَعَالَى :

(١) ساقطة من ض .

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ، أبو عاصم العبّادي ، الهروي ، الإمام الجليل ، القاضي ، كان بجرأ في العلم ، وحافظاً لمذهب الشافعي ، كان معروفاً بغموض العبارة ، حباً لاستعمال الذهن الثاقب ، كان من أصحاب الوجوه في المذهب ، وكان مناضراً ، دقيق النظر ، تفقه وسمع الحديث الكثير ، ودرّس وحدث ، وصف كتباً كثيرة ، منها « أدب القضاء » الذي شرحه أبو سعد الهروي في كتاب « الإشراف على غوامض الحكومات » ولأبي عاصم : « طبقات الفقهاء » و « الرد على القاضي السمعاني » و « كتاب الأطعمة » و « الزيادات » و « زيادات الزيادات » و « الهادي إلى مذهب العلماء » وغيرها ، توفي سنة ٤٥٨ هـ .

انظر ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى ٤ / ١٠٤ ، وفيات الأعيان ٣ / ٣٥١ ، شذرات الذهب ٣ / ٣٠٦ ، طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٥٦ ، تهذيب الأسماء ٢ / ٢٤٩) .

(٣) هو نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم ، أبو الليث الفقيه السمرقندي المشهور بإمام الهدى ، علامة من أئمة الحنفية ، ومن الزهاد ، له تصانيف كثيرة منها : « تفسير القرآن » و « عمدة العقائد » و « بستان العارفين » و « تنبيه الغافلين » و « خزانة الفقه » و « شرح الجامع الصغير » و « عيون المسائل » و « مختلف الرواية » وغيرها ، توفي سنة ٣٧٢ هـ ، وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في (الفوائد البهية ص ٢٢٠ ، الجواهر المضيئة ٢ / ١٩٦ ، الأعلام للزركلي ٨ / ٢٤٨) .

(٤) ساقطة من ع ض ب .

(٥) في ش : اعلّموا .

(٦) الآية ٧١ من يونس .

(٧) انظر : جمع الجوامع ١ / ٣٧٤ ، تفسير النصوص ١ / ٢٢٨ .

﴿ قُلْ : فَاتَّبِعُوا بِالْتَّوَارِ فَاتَّبِعُوا ، إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾^(١) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَاتَّبِعُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾^(٢) ، ﴿ قُلْ : هَلَمْ شَهِدْنَاكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ ﴾^(٣) .

(و) الخامس والعشرون : كونها بمعنى (مَشُورَةٍ)^(٤) ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَانْظُرْ : مَاذَا تَرَى ﴾^(٥) ، في قول إبراهيم لابنه إسماعيل عليها الصلاة والسلام ، إشارة إلى مشاورته في هذا الأمر ، وهو قوله : ﴿ يَا بَنِيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ ، فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى ﴾^(٦) ، ذكره العبادي .

(و) السادس والعشرون : كونها بمعنى (اعتبار) ، نحو قوله تعالى : ﴿ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ﴾^(٧) ، فإن في^(٨) ذلك عبرة لمن يُعْتَبِرُ^(٩) .

(و) السابع والعشرون : كونها بمعنى (تَعَجُّبٍ)^(١٠) ، نحو قوله تعالى : ﴿ انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ ﴾^(١١) ، قاله الفارسي ، ومثله الهندي بقوله

(١) الآية ٩٣ من آل عمران .

(٢) الآية ٢٣ من البقرة .

(٣) الآية ١٥٠ من الأنعام .

(٤) انظر : جمع الجوامع ١ / ٣٧٤ .

(٥) الآية ١٠٢ من الصافات .

(٦) الآية ١٠٢ من الصافات .

(٧) الآية ٩٩ من الأنعام .

(٨) ساقطة من ع ض .

(٩) انظر : جمع الجوامع ١ / ٣٧٤ ، تفسير النصوص ١ / ٢٣٨ .

(١٠) انظر : جمع الجوامع ١ / ٣٧٤ .

ومثله عبد العزيز البخاري بقوله تعالى : ﴿ أُتِيعَ بِهِمْ وَأُتِيعَ بِهِمْ مَرِيحٌ / ٢٨ ، أي مألسمهم

ومأبصرهم ، (كشف الأسرار ١ / ١٠٧) .

(١١) الآية ٤٨ من الإسراء .

تعالى : ﴿ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ﴾^(١) ، وتقدم أن بعضهم مثل به للتعجيز^(٢) ، وأن ابن عطية قال : فيه نظر^(٣) ، قال البرماوي : وهو الظاهر^(٤) ؛ فإن التمثيل به للتعجيز أوضح ؛ لأن المراد به التعجب .

(و) الثامن والعشرون : كونها بمعنى (إرادة امتثال أمر آخر^(٥)) ، نحو قوله ﷺ « كن عبد الله المقتول ، ولا تكن عبد الله القاتل »^(٦) ، فإن المقصود الاستسلام والكف عن الفتن^(٧) .

فهذا الذي وقع اختيارنا عليه ، وقد ذكر جماعة من العلماء أشياء غير

(١) الآية ٥٠ من الإسراء .

(٢) في ض : لتعجيز .

(٣) صفحة ٢٦ .

(٤) في ض : قاله .

(٥) في ض : ظاهر .

(٦) انظر : جمع الجوامع ١ / ٣٧٤ .

(٧) هذا الحديث رواه الطبراني عن خباب بن الأرت ، ورواه أحمد والحاكم عن خالد بن عرفطة بلفظ : « فإن استطعت أن تكون عبد الله المقتول ، لا القاتل ، فافعل » قال العجلوني : وبعضها يقوى بعضاً ، وصحح الحاكم حديث حذيفة أنه قيل له : ماتمرونا إذا اقتتل المصلون ؟ قال : أمرك أن تنظر أقصى بيت من دارك فتلج فيه ، فإن دخل عليك ، فتقول : « ها يؤبئني وإثمك ، فتكون كابن آدم » وروى الإمام أحمد عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « ما يمنع أحدكم إذا جاء من يريد قتله أن يكون مثل ابني آدم : القاتل في النار ، والمقتول في الجنة » وروى أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال في الفتنة : « كسروا فيها قبيكم وقطعوا أوتاركم ، واضربوا بسيفكم الحجارة ، فإن دخل على أحدكم بيته ، فليكن كخير ابني آدم » وفي رواية : « كن كابن آدم » .

(انظر : كشف الخفا ٢ / ١٩٣ ط حلب ، المستدرک ٤ / ٤٤٤ ، أسنى المطالب ص ١٧١ ، سنن أبي داود ٢ / ٤١٥ ، ٤١٦ ، سنن ابن ماجه ٢ / ١٣١٠ ، تحفة الأحوذني ٦ / ٤٣٧ ، مسند أحمد ٤ / ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٥ / ٢٩٢ ، نيل الأوطار ٥ / ٣٦٨) .

(٨) في ز : فلانما .

(٩) في ش : القتل .

ذلك ، مما فيه نظر^(١) .

فنها ، وهو التاسع والعشرون : كونها بمعنى (التخيير)^(٢) ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾^(٣) ، ذكره القفال .

وقد يقال : نفس صيغة « إفعل » ليس فيها تخيير إلا^(٤) بانضمام أمر آخر يفيد^(٥) ، لكن مثل ذلك يأتي في التسوية .

ومنها ، وهو الثلاثون : الاختيار ، نحو قوله ﷺ : « فلا تَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا » بدليل : « فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ »^(٦) .

قال البرماوي : وهذا داخل تحت النذب ، فلا حاجة إلى إفراده .

(١) ذكر الغزالي في معاني صيغة « إفعل » خسة عشر وجهاً ، ثم قال : « وهذه الأوجه عدّها الأصوليون شغفاً منهم بالتكثير ، وبعضها كالتداخل ، فإن قوله « كل مما يليك » داخل في النذب ، والآداب مندوب إليها ، وقوله : « تمتعوا » للإنذار قريب من قوله : « اعملوا ماشتم » الذي هو للتهديد » (المستقصى ١ / ٤١٩) .

(٢) ذكر ابن عبد الشكور التخيير ، ومثله الشارح محمد نظام الدين الأنصاري بقوله ﷺ لأصحابه : « إذا لم تستح فاصنع ماشتم » أي غيّر في الفعل وقت زوال الحياء . (فوائذ الرحوت ١ / ٣٧٢) .

(٣) الآية ٤٢ من المائدة .

(٤) ساقطة من ش ز ع ب .

(٥) في ش ض : بضده .

(٦) في ض ش : يغمس ، وهي رواية للحديث عند مسلم .

(٧) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم ومالك والشافعي وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي عن أبي هريرة مرفوعاً ، وأوله : « إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يدخل ... »

(انظر : صحيح البخاري ١ / ٣٠ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٢ / ١٨٠ ، سنن أبي داود ١ / ٢٣ ، تحفة الأحوذى ١ / ١٠٩ ، سنن النسائي ١ / ١١٠ ، سنن ابن ماجه ١ / ١٣٨ ، الموطأ ص ٢٩ طبعة الشعب ، بدائع المتن ١ / ٢٧ ، مسند أحمد ٢ / ٢٤١ ، سنن الدارمي ١ / ١٩٦) .

قال في « شرح التحرير » : قلت^(١) : ليس في هذا صيغة أمر ، إنما هو صيغة نهي كما ترى . ا هـ .

ومنها ، وهو الحادي والثلاثون : الوعيد ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾^(٢) ، ولكن هذا من التهديد .
وقال بعضهم : التهديد أبلغ من الوعيد .

ومنها ، وهو الثاني والثلاثون : الالتاس ، كقولك لنظيرك : إفعل ، وهذا يأتي على رأي^(٣) ، وهو وشبهه مما يقل^(٤) جذواه في دلائل الأحكام .

ومنها ، وهو الثالث والثلاثون : التَّصَبُّر ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾^(٥) ، ﴿ فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَهْلُهُمْ رُوَيْدًا ﴾^(٦) ، ﴿ فَذَرَهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا ﴾^(٧) ، ذكره القفال^(٨) .

ومنها ، وهو الرابع والثلاثون : قرب المنزل ، نحو قوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾^(٩) ، ذكره بعضهم .

ومنها ، وهو الخامس والثلاثون : التحذير والإخبار عما يؤول الأمر

(١) ساقطة من ب .

(٢) الآية ٢٩ من الكهف . وفي ع ض ب : « وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ » .

(٣) وهو رأي ابن عبد الشكور ، (انظر : مسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت ١ / ٣٧٢) .

(٤) في ش : تقل .

(٥) الآية ٤٠ من التوبة .

(٦) الآية ١٧ من الطارق .

(٧) الآية ٨٣ من الزخرف .

(٨) انظر : تفسير النصوص ١ / ٢٨٣ .

(٩) الآية ٤٩ من الأعراف ، والآية ٣٢ من النحل ، والآية ٧٠ من الزخرف .

إليه^(١) ، نحو قوله تعالى : ﴿ تَمَتُّعُوا فِي ذَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾^(٢) ، قَالَ الصيرفي .
(وَكُنْهِيَ) في المعنى (دَع ، وَاتْرَكَ) وَكَفَّ ، وَأَمْسِكَ نَفْسَكَ عَنْ كَذَا ، وَنَحَوَهُ^(٣) .

لَمَّا كَانَ مِنَ^(٤) أِبْعَاضِ « أَفْعَل » مَا يَدُلُّ عَلَى الْكَفِّ عَنِ الْفِعْلِ ، احتيج إلى التنبيه على إخراجها ، ولهذا قَالَ فِي « جَمْعِ الْجَوَامِعِ » فِي حَدِّ الْأَمْرِ : إِنَّهُ « اقْتِضَاءُ فِعْلٍ ، غَيْرِ كَفٍ ، مَدْلُولٍ عَلَيْهِ بِغَيْرِ كَفٍّ »^(٥) ، أَي مَدْلُولٍ عَلَى الْكَفِّ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ بِغَيْرِ كَفٍ الَّذِي هُوَ فِعْلٌ أَمْرٌ .

فَقَوْلُهُ : « اقْتِضَاءُ فِعْلٍ » : أَي طَلَبُ فِعْلٍ ، وَهُوَ جَنْسٌ يَشْمَلُ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ ، وَتَخْرُجُ^(٦) الْإِبَاحَةُ وَغَيْرُهَا مِمَّا تُسْتَعْمَلُ فِيهِ^(٧) صِغَةُ الْأَمْرِ ، وَلَيْسَ أَمْرًا .
وَقَوْلُهُ : « غَيْرِ كَفٍّ » : فَضْلٌ خَرَجَ بِهِ النَّهْيُ ، فَإِنَّهُ طَلَبُ فِعْلٍ ، هُوَ كَفٌّ .
وَقَوْلُهُ : « مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِغَيْرِ كَفٍ » صِفَةٌ لِقَوْلِهِ : كَفٍ^(٨) .

☆ ☆ ☆

(١) انظر : كشف الأسرار ١ / ١٠٧ .

(٢) الآية ٦٥ من هود ، وأولها : « فَعَقَرُوهَا فَقَالَ : تَمَتُّعُوا ... » .

(٣) انظر : تيسير التحرير ١ / ٣٢٧ ، ٣٣٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٩٥ ، العضد على ابن

الحاجب ٢ / ٧٧ ، المحلى على جمع الجوامع والبناني عليه ١ / ٣٦٧ وما بعدها .

(٤) في ش ز : بعض من .

(٥) جمع الجوامع ١ / ٣٦٧ .

(٦) في ض ب : ويخرج .

(٧) في ش ب : منه .

(٨) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٣٦٧ .

(فَصْل)

(الأمرُ) في حالة^(١) كونه (مجرداً عن قرينة حقيقة في الوجوب) عند جمهور العلماء من أرباب المذاهب الأربعة^(٢) ، (شرعاً) أي باقتضاء وضع الشرع ، اختاره أبو المعالي الجويني وابن حَمْدَانُ من أصحابنا ، وهو أحد الأقوال الثلاثة في المسألة^(٣) .

والثاني^(٤) : - واختاره أبو اسحاق الشيرازي ، ونقله أبو المعالي عن الشافعي - أنه باقتضاء وضع اللغة^(٥) .

(١) في ض : حال .

(٢) وهو قول الظاهرية أيضاً ، قال إمام الحرمين في « البرهان » والآمدي في « الإحكام » إنه مذهب الشافعي ، وذكر الشيرازي في « شرح الملح » أن الأشعري نص عليه .
(انظر : البرهان للجويني ٢١٦/١ ، الإحكام للآمدي ١٤٤/٢ ، الإحكام لابن حزم ٢٥٩/١ ، الملح ص ٨ ، التبصرة ص ٢٦ ، المنحول ص ١٠٥ ، المحصول ج ١ ق ٦٤/٢ ، ٦٦ ، نهاية السؤل ٢١/٢ ، جمع الجوامع ٢٧٥/١ ، التمهيد ص ٧٣ ، فواتح الرحموت ٣٧٣/١ ، كشف الأستار ١٠٨/١ ، ١١٠ ، تيسير التحرير ٣٤١/١ ، أصول الرخسي ١٤/١ ، المستصفى ٤٢٣/١ ، المعتمد ٥٧/١ ، التوضيح على التنقيح ٥٣/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٧ ، الروضة ١٩٢/٢ ، مختصر الطوفي ص ٨٦ ، مختصر البعلي ص ٩٩ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥٩ ، مختصر ابن الحاجب ٧٩/٢ ، العبادي على الورقات ص ٨٠ ، العدة ٢٢٤/١ ، إرشاد الفحول ص ٩٤ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١١٢ ، تفسير النصوص ٢٤١/١ ، المسودة ص ١٣ ، فتح الغفار ٣١/١) .

(٣) انظر : فواتح الرحموت ٣٧٧/٢ ، تيسير التحرير ٣٦٠/١ ، نهاية السؤل ٢١/٢ ، البرهان للجويني ٢٢٣/١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥٩ ، مختصر البعلي ص ٩٩ ، التمهيد ص ٧٣ ، الملح ص ٨ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١١٢ .

(٤) في ش ز : الثاني .

(٥) وهو رأي ابن حزم الظاهري وابن نعيم الحنفي وابن عبد الشكور وجلال الدين المحلي ، وهو الصحيح عن أبي اسحاق الشيرازي ، وهو ظاهر كلام الآمدي .

والقول الثالث : - واختاره بعضهم - أنه باقتضاء العقل^(١) .

واستدل للأول بقوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾^(٢) ،
وبقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ : ارْكَعُوا ، لَا يَرْكَعُونَ ﴾^(٣) ، ذمهم وذم إبليس
على مخالفة الأمر المجرد^(٤) ؛ لأن السَّيِّدَ لا يَلَامُ على عقاب عبده على مخالفة مجرد أمره
باتفاق العقلاء ، ودغوى قرينة الوجوب ، واقتضاء تلك اللغة لغة له دون هذه :
غير مسموعة^(٥) .

= (انظر : الإحكام لابن حزم ٢٦٣/١ ، فتح الغفار ٢١/١ ، فواتح الرحموت ٣٧٧/١ ، جمع
الجوامع والحلي عليه ٣٧٥/١ ، تيسير التحرير ٣٦٠/١ ، اللع ٨ ، التهديد ص ٧٣ ، البرهان ٢٢٣/١ ،
مختصر البعلي ص ٩٩ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥٩ ، نهاية السؤل ٢٢/٢ ، الإحكام للآمدي
١٤٥/٢ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١١٤) .

(١) ذكر هذا الرأي القيرواني في « المستوعب » ، انظر : التهديد ص ٧٣ ، نهاية السؤل ٢٢/٢ ،
جمع الجوامع والحلي عليه ٣٧٥/١ ، مختصر البعلي ص ٩٩ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥٩ ، مباحث
الكتاب والسنة ص ١١٤ .

وفي ش : الفعل .

(٢) الآية ٦٣ من النور .

(٣) الآية ٤٨ من المرسلات .

(٤) وذلك في قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ الأعراف ١٢/ ، ومثل هذا
الذم لا يكون إلا على ترك الواجب ، فدلَّ على أنَّ الأمر للوجوب .
(انظر : التبصرة ص ٢٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٧ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١١٣ ،
العدة ٢٣٠/١) .

(٥) انظر القول في الوجوب وأدلته ومناقشتها في (المحصول ج ١ ق ٦٩/٢ وما بعدها ، المضد
على ابن الحاجب ٨٠/٢ ، نهاية السؤل ٣٠/٢ وما بعدها ، إحكام الأحكام ١٠٤/١ ، ١٨٣ ، المسودة
ص ٥ ، ص ١٥ ، أصول السرخسي ١٦/١ ، ١٨ ، الإحكام لابن حزم ٢٥٩/١ ، فتح الغفار ٢٢/١ ، شرح
تنقيح الفصول ص ١٢٧ ، البرهان للجويني ٢٢١/١ ، التوضيح على التنقيح ٥٣/٢ وما بعدها ، كشف
الأسرار ١٠٩/١ ، ١١١ ، تيسير التحرير ٢٤٢/١ وما بعدها ، المعتد ٥٨/١ وما بعدها ، ٦٢ وما بعدها ،
الإحكام للآمدي ١٤٤/٢ ، ١٤٦ ، التبصرة ص ٢٧ ، المنخول ص ١٠٥ ، المستصفى ٤٢٩/١ ، مختصر
الطوفي ص ٨٦ ، الروضة ١٩٤/٢ ، إرشاد الفحول ص ٩٤ ، العدة ٢٢٩/١ ، تفسير النصوص ٢٤٥/١) .
وفي ش : مسموعة .

وقيل : إنّ الأمر المجرد عن قرينة حقيقة في الندب ، ونقله الغزالي والآمدّي عن الشافعي^(١) ، ونقله أبو حامد عن المعتزلة بأسرها^(٢) .

وروي عن أحمد أنّه قال : ما أمر^(٣) به النبي ﷺ أسهل مما نهى عنه^(٤) . فقال جماعة من الأصحاب^(٥) : لعلّه لأنّ الجماعة قالوا : الأمر للندب ، ولا تكرار ، والنهي للتحريم والدوام ، لئلا يخالف نصوصه^(٦) .

وأما أبو الخطاب فإنه أخذ من النصّ أنّه للندب^(٧) .

ووجه هذا القول : أنّا نحمل الأمر المطلق على مطلق الرجحان ، ونفيًا للعقاب بالاستصحاب ، ولأنّ اليقين ، ولأنّ المندوب مأمور به حقيقة^(٨) .

(١) الإحكام للآمدّي ١٤٤/٢ ، المستصفى ٤٣٦/١ .

(٢) هذا قول أكثر المعتزلة ، ونقله السرخسي عن بعض المالكية .

وانظر القول في الندب مع أدلته ومناقشتها في (مختصر ابن الحاجب ٧٩/٢ ، نهاية السؤل ٢٢/٢ ، ٣٧ ، جمع الجوامع ٣٧٥/١ ، المسودة ص ٥ ، أصول السرخسي ١٦/١ ، فتح الغفار ٣١/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٣٢ ، البرهان للجويني ٢١٥/١ ، التلويح على التوضيح ٥١/٢ ، ٥٣ ، ٦٣ ، كشف الأسرار ١٠٨/١ ، ١١١ ، تيسير التحرير ٣٤١/١ ، مختصر البعلي ص ٩٩ ، المعتقد ٥٧/١ ، ٧٦ ، الإحكام للآمدّي ١٤٤/٢ ، اللع ص ٨ ، التبصرة ص ٢٧ ، المستصفى ٤١٩/١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ، فواتح الرحموت ٣٧٣/١ ، التمهيد ص ٧٣ ، روضة الناظر ١٩٣/٢ ، مختصر الطوفي ص ٨٦ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥٩ ، العدة ٢٢٩/١ ، إرشاد الفحول ص ٩٤ ، تفسير النصوص ٢٤٢/١ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١١٢) .

(٣) في ش زع : أمر الله .

(٤) انظر : المسودة ص ٥ ، ١٤ ، الفوائد والفوائد الأصولية ص ١٩١ ، العدة ٢٢٨/١ .

(٥) منهم أبو البركات ابن تيمية ، (انظر : المسودة ص ١٤ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩١) .

(٦) انظر : العدة ٢٢٩/١ .

(٧) انظر : المسودة ص ٥ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩١ .

(٨) هناك أقوال كثيرة في المسألة ، ولكل قول دليله ، ويبحثه المصنف رحمه الله سابقاً في المجلد الأول ص ٤٠٥ .

وقيل : إنَّ الأمرَ المجردَ عن قرينةٍ حقيقةً في القَدْرِ المشتركِ بين الوجوبِ
والندبِ ، وهو الطلبُ ، فيكونُ من المتواطئِ ، اختارَه الماتريديُّ من الحنفيةِ ^(١) ،
لكن قالَ : يُحكَمُ بالوجوبِ ظاهراً في حقِ العملِ احتياطاً دونَ الاعتقادِ ^(٢) .
واستدلَّ لكونه مُشْتَرَكاً بأنَّ الشارعَ أطلقَ ، والأصلُ الحقيقةُ ، ويَحْسُنُ
الاستفهامُ ، والتقيدُ : أفعلٌ ^(٣) واجباً أو نذْباً ^(٤) ؟
ردٌ : خلافُ الأصلِ .

ومنع أصحابنا وغيرهم أَنَّهُ لا يَحْسُنُ الاستفهامُ ^(٥) .
وفي المسألةِ اثنا عشرَ قولاً غيرَ هذه الثلاثةِ ، أضربنا عن ذكرها ^(٦) خشيةَ
الإطالةِ .

^(٧) وذكر في « القواعدِ الأصوليةِ » خمسةَ عشرَ قولاً ^(٨) .

= (وانظر : كشف الأسرار ١١٧/١ ، تيسير التحرير ٢٤٧/١ ، المعتمد ٧٦/١ ، التبصرة ص ٢٣ ،
المحصل ج ١ ق ٢٥٢/٢ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٨١/١ ، اللع ص ٧ ، شرح تنقيح الفصول
ص ١٢٧ ، الروضة ١٩٢/٢ ، العدة ٢٤٨/١ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١١٢ ، ١١٤ ، تفسير النصوص
٢٦٤/١ ، أصول الفقه الإسلامي ص ٢٧٧) .

(١) انظر : كشف الأسرار ١١٨/١ ، تيسير التحرير ٢٤٠/١ ، ٢٤٧ وما بعدها ، الإحكام للأمدي
١٤٤/٢ ، المحصول ج ١ ق ٦٧/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٧٩/٢ ، نهاية السؤل ٢٢/٢ ، جمع الجوامع
٢٧٥/١ ، المعتمد ٥٦/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٧ ، التهيد ص ٧٣ ، القواعد والفوائد الأصولية
ص ١٦٠ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١١٢ .

(٢) انظر : كشف الأسرار ١٠٨/١ ، تيسير التحرير ٢٤١/١ ، فواتح الرجوت ٢٧٢/١ .

(٣) في ش : فعل .

(٤) انظر : كشف الأسرار ١٠٨/١ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٨١/٢ ، القواعد والفوائد
الأصولية ص ١٦٢ .

(٥) أي لا يحسن الاستفهام عن الأمر ، هل هو للوجوب أم لا ؟ (انظر : مختصر البعلي
ص ٩٩) .

(٦) في ب : ذكره .

(٧) ساقطة من ش ز ، وانظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ١٦١ .

(و) يكون الأمر الذي ليس مقيّداً^(١) بمرة ولا تكرار (لتكرار حسب الإمكان) عند الإمام أحمد - رضي الله عنه - وأكثر أصحابه ، وأبي اسحاق الإسفراييني ، قاله^(٢) الآمدي وجماعة من الفقهاء^(٣) والمتكلمين^(٤) ، ونقله الغزالي في « المنحول » عن أبي حنيفة ، وحكاه ابن القصار^(٥) عن مالك ، فيجب استيعاب

= وذكر الإسنوي في هذه المسألة ستة عشر قولاً (التهيد ص ٧٣) ، وقال الغزالي : « واختار أنه متوقف فيه » (المستصفى ٤١٩/١ ، ٤٢٣) .

وانظر : العبد على ابن الحاجب ٧٧/٢ ، نهاية السؤل ٢٢/٢ ، جمع الجوامع وشرح المحلى والبناني عليه ٣٧٦/١ ، التبصرة ص ٢٧ ، المنحول ص ١٠٥ ، المحصول ج ١ ق ١٢/٢ ، ٦٦ ، المعتد ٥٧/١ ، الإحكام للآمدي ١٤٤/٢ ، كشف الأسرار ١٠٧/١ وما بعدها ، التلويح على التوضيح ٥١/٢ ، ٥٣ ، فواتح الرحموت ٣٧٢/١ ، نهاية السؤل ٢٢/٢ ، أصول السرخصي ١٥/١ ، الإحكام لابن حزم ٢٥٩/١ وما بعدها ، فتح الغفار ٣١/١ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٧ ، البرهان للجويني ٢١٢/١ ، المسودة ص ٥ ، الروضة ١٩٢/٢ ، مختصر الطوفي ص ٨٦ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٥٩ وما بعدها ، العدة ٢٢٩/١ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١١٣ ، ١١٥ ، ارشاد الفحول ص ٩٤ .

(١) في ض ب : بمقيد .

(٢) في ش ز ع ب ض : قال .

(٣) في ض : العلماء .

(٤) انظر أدلة هذا القول ومناقشتها في (التوضيح على التنقيح ٦٨/٢ ، نهاية السؤل ٤٢/٢ ، ٤٦ ، البرهان للجويني ٢٢٤/١ ، ٢٢٩ ، تيسير التحرير ٣٥١/١ ، مختصر البعلي ص ١٠٠ ، المعتد ١٠٨/١ ، الإحكام للآمدي ١٥٥/٢ ، جمع الجوامع ٣٨٠/١ ، المص ٨ ، التبصرة ص ٤١ ، المنحول ص ١٠٨ ، المحصول ج ١ ق ١٢/٢ ، المستصفى ٢/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٨١/٢ ، العبادي على الورقات ص ٨٣ ، المسودة ص ٢٠ ، زهرة الخاطر ٧٨/٢ ، التهيد ص ٧٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧١) .

(٥) هو علي بن عمر بن أحمد ، أبو الحسن ، الفقيه المالكي ، المعروف بابن القصار الأبهري الشيرازي البغدادي : كان أصولياً نظاراً ، تفقه بأبي بكر الأبهري ، وتفقه عليه القاضي عبد الوهاب وابن عمروس وجماعة ، ولي قضاء بغداد ، وله كتاب كبير في مسائل الخلاف ، قال الشيرازي : « لا أعرف لهم كتاباً في الخلاف أحسن منه » توفي سنة ٣٩٨ هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في (الديباج المذهب ص ١٩٩ ط أولى ، ترتيب المدارك ٦٠٢/٢ ، شجرة النور الزكية ص ٩٢ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٩٨ ، تاريخ بغداد ٤١/٢) .

العمر به ، دون أزمته قضاء الحاجة والنوم وضروريات الإنسان^(١).

وعن أحد رواية ثانية : لا يقتضي تكراراً إلا بقرينة ، ونقله ابن مفلح عن أكثر العلماء والمتكلمين^(٢).

واختلف اختيار القاضي أبي يعلى^(٣).

(١) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ١٣٠ ، المعتمد ١١٠/١ ، المنحول ص ١٠٨ ، العضد على ابن الحاجب ٨٢/٢ ، نهاية السؤل ٤٣/٢ .

(٢) وهو قول أبي الخطاب ، ورجحه الطوفي ، ومال إليه ابن قدامة ، وهو الصحيح عند الفخر الرازي وابن الحاجب وأبي الحسين البصري ، وعند الحنفية والظاهرية .

(انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧١ ، الروضة ١٩٧/٢ ، المسودة ص ٢٠ ، ٢٢ ، مختصر الطوفي ٨٧ ، ٨٨ ، العدة ٢٦٤/١ ، مختصر البعلي ص ١٠٠ ، كشف الأسرار ١٢٢/١ ، تيسير التحرير ٣٥١/١ ، فتح الغفار ٣٦/١ ، التوضيح على التنقيح ٦٩/٢ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٦٢/٢ ، أصول السرخسي ٢٠/١ ، الإحكام لابن حزم ٣١٦/١ ، المعتمد ١٠٨/١ ، المحصول ج ١ ق ١٦٢/٢ ، فوائح الرحموت ٣٨٠/١) .

(٣) ذكر البعلي في القول الأول أنه : « أشهر قولي القاضي » (القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧١) ، وهو ما نص عليه القاضي في (العدة ٢٦٤/١) ، ونقله الطوفي عنه ، (مختصر الطوفي ص ٨٧) ، وقاله الموفق عنه (الروضة ٢٠٠/٢) .

وهناك أقوال أخرى في المسألة ، ففي قول ثالث : أن الأمر لا يقتضي التكرار ، ولا يدل على المرة ، ولا على التكرار ، وفي قول رابع أن الأمر إن كان معلقاً بشرط اقتضى التكرار ، وإن كان مطلقاً فلا يقتضي التكرار ، وهو اختيار المجد ابن تيمية في (المسودة ص ٢٠) وفي قول خامس أنه مشترك بين التكرار والمرة ، فيتوقف إعماله في أحدهما على وجود القرينة ، وفي قول سادس أنه على التوقف ، وهو اختيار الأشعرية وإمام الحرمين والغزالي ، واختلفوا في معنى الوقف ، فقيل : لا يعلم أوضع للمرة هنا أو للتكرار أو لمطلق الفعل ، وقيل : لا يعلم مراد المتكلم لاشتراك الأمر بين الثلاثة ، ونقل ابن الحاجب والآمدي والمجد عن إمام الحرمين أنه لا يقتضي شيئاً ، ولكن كلام الجويني في « البرهان » يخالف ذلك .

انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧١ ، ١٧٢ ، المسودة ص ٢٠ ، ٢١ ، التهيد ص ٧٨ ، مختصر البعلي ص ١٠١ ، التلويح على التوضيح ٦٩/٢ ، المنحول ص ١٠٨ ، ١١١ ، الإحكام للآمدي ١٥٥/٢ ، البرهان للجويني ٢٢٤/١ ، ٢٢٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٣٠ ، العدة ٢٦٤/١ وما بعدها ، ٢٧٥ ، إرشاد الفحول ص ٩٨ ، مختصر ابن الحاجب ٨١/٢ .

(و) يكون الأمر المطلق لـ (فعل المرة) الواحدة (بالالتزام)^(١).

فعلى كونه لا يقتضي تكراراً يفيد الأمر طلب الماهية من غير إشعار بوحدية ولا بكثرة^(٢) ، « إلا أنه » لا يمكن^(٣) [إدخال تلك]^(٤) الماهية في الوجود بأقل من مرة ، فصارت المرة من ضروريات الإتيان بالمأمور به ؛ لأن الأمر يدل عليها بطريق الالتزام^(٥).

وقيل : يقتضي فعل مرة بلفظه ووضع^(٦).

(و) أمر (مُعلقٌ بمستحيل) ، نحو : صلّ إن كان زيد متحركاً ساكناً (ليس أمراً) ، لأنه كقول^(٧) : كن الآن متحركاً ساكناً ، ذكره ابن عقيل .

(١) في ض : بالتزام .

(٢) في ض ب : لأنه .

(٣) في ع : تمكن .

(٤) مابين القوسين إضافة من (القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧١) ، والنص منقول حرفياً

منه .

(٥) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧١ ، الروضة ٢٠٠/٢ ، الحصول ج ١ ق ١٦٣/٢ ، جمع الجوامع ٣٧٩/١ ، نزهة الخاطر ٧٨/٢ ، أصول السرخسي ٢٥/١ ، الإحكام لابن حزم ٣١٩/١ ، فتح الغفار ٣٦/١ ، البرهان للجويني ٢٢٩/١ ، تيسير التحرير ٣٥١/١ ، مختصر البعلي ص ١٠١ ، المعتد ١٠٧/١ ، الإحكام للآمدي ١٥٥/٢ ، التبصرة ص ٤١ ، نهاية السؤل ٤٣/٢ ، العبادي على الورقات ص ٨٢ ، إرشاد الفحول ص ٩٧ ، التهيد ص ٧٨ .

(٦) وهذا قول أصحاب الإمام مالك ، وقاله كثير من الحنفية والشافعية ، ونقله الشيرازي في « شرح الملع » عن أكثر الشافعية ، وقال الغزالي : « وإليه صار الشافعية والفقهاء » .

(7) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧١ ، التهيد ص ٧٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٣٠ ، البرهان للجويني ٢٢٤/١ ، ٢٢٨ ، تيسير التحرير ٣٥١/١ ، مختصر البعلي ص ١٠ ، نهاية السؤل ٤٣/٢ ، المسودة ص ٢٠ ، أصول السرخسي ٢٠/١ ، الإحكام للآمدي ١٥٥/٢ ، الملع ص ٨ ، المنحول ص ١٠٨ ، الحصول ج ١ ق ٦٣/٢ ، المستصفى ٢/٢ ، فواتح الرحموت ٣٨٠/١ ، مختصر ابن الحاجب ٨١/٢ ، التلويح على التوضيح ٦٩/٢ ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٣١٥) .

(٧) في ع : كقولك .

(و) أمرٌ مَعْلَقٌ (بشرطٍ أو صفةٍ ليسا بعلّةٍ) للمأمورِ به ، كقوله : إذا مضى شهرٌ ، أو " إذا هَبْتُ " رِيحٌ ، أو إن سافرَ زيدٌ ، فاعتق عبداً من عبيدي ، فحصل شيءٌ مما عُلّقَ عليه الأمرُ ، واعتق عبداً من عبيده ، فقد امتثلَ ما أمر به ، (و لم يتكرر) الأمرُ بعدَ ذلك (بتكررها)^(١) أي تكرّر الشرطُ الذي ليس بعلّةٍ ثابتةً ، ولا الصفةُ التي ليست^(٢) بعلّةٍ ثابتةٍ^(٣) .

وَعَلِمَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الشَّرْطُ عِلَّةً ثَابِتَةً ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾^(٤) ، أَوْ كَانَتِ الصِّفَةُ عِلَّةً ثَابِتَةً ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(٥) ، ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾^(٦) ، فَإِنَّ الْأَمْرَ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ ذَلِكَ اتِّفَاقاً^(٧) ،

(١) في ض : هب .

(٢) في ض ش : بتكرره .

(٣) في ب : بتكرر .

(٤) في ع : ليس .

(٥) اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب ، الأول : أنه لا يدل على التكرار من جهة اللفظ ، لكن يدل عليه من جهة القياس ، بناء على أن ترتيب الحكم على الوصف يشعر بالعلية ، وهو اختيار الفخر الرازي ، والثاني : يدل على التكرار بلفظه ، والثالث : لا يدل على التكرار لا بلفظه ولا بالقياس ، وهو اختيار الأمدى وابن الحاجب وأبي الحسين البصري والشيрази .
انظر هذه الآراء مع الأدلة والمناقشة في (التمهيد ص ٧٩ ، أصول السرخسي ٢١/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢١ ، المعتمد ١١٥/١ وما بعدها ، المستصفى ٧/٢ ، الإحكام للأمدى ١٦١/٢ وما بعدها ، اللع ص ٨ ، التبصرة ص ٤٧ وما بعدها ، المحصول ج ١ ق ١٧٩/٢ وما بعدها ، نهاية السؤل ٤٢/٢ ، ٥٠ وما بعدها ، مناهج العقول ٤٦/٢ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٢ ، العدة ٢٧٥/١) .

(٦) الآية ٦ من المائدة .

(٧) الآية ٣٨ من المائدة .

(٨) الآية ٢ من النور .

(٩) دعوى الاتفاق غير مسلمة ، لأن بعض الحنفية خالفوا في ذلك ، فقال النسفي : « ولا يقتضي التكرار سواء كان معلقاً بالشرط أو مخصوصاً بالوصف أو لم يكن » (فتح الغفار بشرح المنار للنسفي ٣٦٨ - ٣٧) ، وقال صدر الشريعة : « وعند بعض علمائنا : لا يحتمل التكرار إلا أن يكون =

قاله ابن^(١) الباقلاني في « التقريب » وابن السمعاني والآمدي ، وتبعه ابن الحاجب وابن مفلح وغيرهم^(٢) .

قال في « القواعد الأصولية » : « وكلام أصحابنا يقتضيه »^(٣) .

قال ابن مفلح : لاتباع العلة ، لا للأمر ، فعنى هذا التكرير : أنه كلما وجدت العلة^(٤) وجد الحكم ؛ لأنه إذا وجدت العلة وجد الحكم ، لا أنه إذا وجدت العلة^(٥) يتكرر الفعل^(٦) .

= معلقاً بشرط أو مخصوصاً بوصف (التوضيح على التنقيح ٦٩/٢) ، وعلق التفتازاني عليه : « وظاهر عبارة المصنف أن المعلق على شرط أو صفة يحتل التكرار ، والحق أنه يوجب على هذا المذهب (التلويح على التوضيح ٧١/٢) ، وقال البزدوي : « وقال عامة مشايخنا : لا توجه ولا تحتله بكل حال » (كشف الأبرار على أصول البزدوي ١٢٢/١) ، وقال عبد الميزر البخاري : « والمذهب الصحيح عندنا أنه لا يوجب التكرار ، ولا يحتله سواء كان مطلقاً أو معلقاً بشرط ، أو مخصوصاً بوصف ، إلا أن الأمر بالفعل يقع على أقل جنسه » (كشف الأبرار ١٢٣/١) ، وقال الكمال بن الهمام : « الشرط هنا علة فيتكرر بتكررها اتفاقاً » (تيسير التحرير ٢٥٣/١) ، وقال ابن عبد الشكور : « صيغة الأمر المعلق بشرط أو صفة : قيل للتكرار مطلقاً ، وقيل ليس له مطلقاً » ثم قال : « فإن كان علة فهل يتكرر بتكررها ؟ والحق نعم : وقيل لا ، فدعوى الإجماع في العلة ، كما في المختصر وغيره ، غلط » (فوائده الروحوت ٢٨٦/١) .

(وانظر : العدد ٢٧٥/١ ، مختصر البعلي ص ١٠١ ، المعتمد ١١٥/١ ، الإحكام للآمدي ١٦١/٢ ، المستصفى ٧/٢ ، تفسير النصوص ٣١٨/٢) .

(١) ساقطة من ض .

(٢) انظر : المحصول ج ١ ق ١٧٩/٢ ، للمستصفى ٨/٢ ، جمع الجوامع ٣٨٠/١ ، الإحكام للآمدي ١٦١/٢ وما بعدها ، مختصر ابن الحاجب ٨٣/٢ ، أصول السرخسي ٢٠/١ ، ٢١ ، فوائده الروحوت ٢٨٦/١ ، التهيد ص ٧٩ ، المسودة ص ٢٠ ، الروضة ٢٠٠/٢ ، العدد ٢٧٦/١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٢ ، تفسير النصوص ٣١٨/٢ وما بعدها .

(٣) القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٢ .

(٤) ساقطة من ض ، وسقط من ب : إذا وجدت العلة وجد الحكم ، لا أنه .

(٥) انظر : الإحكام للآمدي ١٦١/٢ ، المحصول ج ١ ق ١٨٣/٢ ، مختصر ابن الحاجب والعرض عليه ٨٢/٢ ، الروضة ٢٠٠/٢ ، العدد ٢٧٦/١ .

(و) الأمرُ (للفور^(١)) سواء قيلَ : إنَّ الأمرَ يقتضي التكرارَ ، أو لا ، عندَ أحمدَ وأصحابِهِ ، والحنفيةِ والمالكيةِ وبعضِ الشافعيةِ^(٢) .

(١) المقصود من كون الأمر للفور أن يبادر المكلف لامتنال الأمر وتنفيذه بعد سماعه دون تأخير ، فإن تأخر عن الأداء كان مؤاخذاً ، قال صدر الشريعة : « المراد بالفور الوجوب في الحال ، والمراد بالتراخي عدم التقيد بالحال لا التقييد بالمستقبل . حتى لو أداه في الحال يخرج عن العهدة » (التوضيح على التنقيح ١٨٨٢) ، وقال عبد العزيز البخاري : « ومعنى قولنا على الفور أنه يجب تعجيل الفعل في أول أوقات الإمكان ، ومعنى قولنا على التراخي : أنه يجوز تأخيره عنه ، وليس معناه أنه يجب تأخيره عنه » (كشف الأسرار ٢٥٤/١) .

(وانظر : اللع ص ٨ ، فواتح الرحموت ٢٨٧/١ ، جمع الجوامع ٣٨١/١ ، تخريج الفروع ص ٤٠ ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٢٢١) .
وفي ب : إلا للفور .

(٢) إن القول بأن الأمر للفور هو رأي بعض الشافعية كأبي بكر الصيرفي والقاضي أبي الطيب الطبري وأبي حامد وأبي بكر الدقاق ، وهو قول الظاهرية ، وبعض الحنفية ، وقد نسب المصنف القول به للحنفية تساهلاً كما فعل الجويني والبيضاوي والفخر الرازي وغيرهم ، والصواب أنه قول أبي الحسن الكرخي منهم وتبعه بعض الحنفية ، وأن أكثر الحنفية يرون أن الأمر لمطلق الطلب فقط ، قال ابن عبد الشكور في (مسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت ٣٨٧/١) : « هو مجرد الطلب فيجوز التأخير كما يجوز البدار » وقال عبد العزيز البخاري في (كشف الأسرار ٢٥٤/١) : « اختلف العلماء في الأمر المطلق أنه على الفور أم على التراخي ، فذهب أكثر أصحابنا وأصحاب الشافعي وعمامة المتكلمين إلى أنه على التراخي ، وذهب بعض أصحابنا ، منهم أبو الحسن الكرخي ... إلى أنه على الفور » .

وانظر تحقيق المسألة في (تيسير التحرير ٢٥٦/١ ، أصول السرخسي ٢٦/١ ، التوضيح على التنقيح ١٨٨٢ ، المعتمد ١٢٠/١ ، الإحكام لابن حزم ٢٩٤/١ ، شرح تنقيح الفصول ١٢٨ ، البرهان للجويني ٢٣١/١ ، ٢٣٢ ، ٢٤١ ، النخول ص ١١١ ، الإحكام للآمدي ١٦٥/١ ، التبصرة ص ٥٢ ، المحصول ج ١ ق ١٨٩/٢ ، المستصفى ٩/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٨٣/٢ ، نهاية السؤل ٥٥/٢ ، جمع الجوامع ٣٨١/١ ، العبادي على الورقات ص ٨٥ ، مختصر البعلي ص ١٠١ ، المسودة ص ٢٤ ، ٢٥ ، التهيد ص ٨٠ ، الروضة ٢٠٢/٢ وما بعدها ، العدة ٢٨١/١ ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٢٢٢ ، تفسير النصوص ٣٤٥/٢ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٨٩ ، مختصر الطوفي ص ٨٩ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٢٠ ، ارشاد الفحول ص ٩٩) .

وقال القاضي أبو الحسين منهم : إنه الصحيح من مذهبيهم ، وإننا جَوَزْنَا^(١)
تأخير الحج بدليل خارج^(٢) .

وقيل : لا يقتضي الفور ، وعلى هذا يجب العزم^(٣) .

وقيل : بالوقف لغةً ، قاله أكثر الأشعرية ، فإن بادر امتثل^(٤) .

(١) في ش : جوز .

(٢) اختلف العلماء فيما يترتب على التراخي ، بأن يموت المأمور به بعد تمكنه منه وقبل الفعل ، فإنه لا يموت عاصياً عند الأكثرين ، وقال قوم يموت عاصياً ، وقال النووي : « فيه أوجه ... والأصح العصيان » (المجموع ١٠/٧) .

(وانظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٧٥ وما بعدها ، نزهة الخاطر ٨٦/٢ ، الإحكام للأمدى ٢٠/٢ ، أصول السرخسي ٣٦/١ ، كشف الأسرار ٢٥٥/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٩ ، الإحكام لابن حزم ٢٩٩/١ ، المجموع للنووي ٨٢/٢ ، ٨٢ ، ٨٨ ، المغني ٢٣٢/٣ ، المسودة ص ٢٥ ، شرح الكوكب المنير ٣٧٣/١) .

(٣) يرى أكثر الحنفية والشافعية أن الأمر لمجرد الطلب ، وأنه لا يقتضي الفور ولا التراخي ، وصرح الجويني فقال : « والوجه أن يعبر : الصيغة تقتضي الامتثال » (البرهان ٢٣٢/١ ، ٢٣٥) ، وهذا رواية عن أحمد ، وهو الراجح عند المالكية كما اختاره ابن الحاجب ، وقالت المعتزلة : لا يقتضي التعجيل ، ولا يشترطون العزم ، ووقع تساهل في عبارات بعض علماء الأصول أن الأمر للتراخي وينسبونه للشافعية ، والتحقيق أنهم يقصدون أن التأخير جائز ، قال الشيرازي : « والتعبير بكونه يفيد التراخي غلط ... » وهذا ما حققه علماء الشافعية .

انظر تحقيق المسألة وأقوال العلماء فيها مفصلة مع الأدلة والمناقشة في (نهاية السؤل ٥٥/٢ ، التبصرة ص ٥٢ ، المبع ص ٨ ، ٩ ، المحصول ج ١ ق ١٨٩/٢ ، جمع الجوامع ٢٨١/١ ، المعقد ١٢٠/١ ، ١٢٩ ، الإحكام للأمدى ١٦٥/١ ، المستصفى ٩/٢ ، فواتح الرحموت ٢٨٧/١ وما بعدها ، مختصر ابن الحاجب ٨٢/٢ ، البرهان ٢٣٢/١ ، ٢٣٥ ، الإحكام لابن حزم ٢٩٤/١ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٩ ، المسودة ص ٣٤ ، ٢٥ ، مختصر البعلي ص ١٠١ ، المنحول ص ١١١ ، تيسير التحرير ٣٥٦/٢ وما بعدها ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٩ ، ١٨٠ ، العدة ٢٨٣/١ ، مختصر الطوفي ص ٨٩ ، التمهيد ص ٨٠ ، الروضة ٢٠٢/٢ ، أصول السرخسي ٢٨/١ ، إرشاد الفحول ص ٩٩ ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٣٢١ وما بعدها ، تفسير النصوص ٢٤٥/٢ وما بعدها) .

(٤) تمددت الأقوال في مسألة الأمر للفور أو للتراخي أو لمجرد الطلب والامتثال أو الوقف أو غير ذلك ، ولكل قول دليله .

(وفعلُ عبادةٍ لم يُقيدْ) فعَلُها (بوقتٍ) في حالةٍ كونِ الفعلِ (مُتَراخياً)
 عن الفورِ به^(١) على القولِ بها ، (أو مقيدٍ به) أي بوقتٍ (بعده) أي بعدَ الوقتِ
 الذي قُيِّدَ به (قضاءً بالأمرِ الأولِ) لا بأمرٍ جديدٍ في صورتين .
 أمّا في الأولى : - وهي ما^(٢) إذا لم يُقيدِ الأمرُ بوقتٍ ، وقُلنا بالفُوريةِ ،
 وفَعَلَهُ متراخياً - فعندَ أصحابنا والأكثرِ ، وإن قلنا : الأمرُ للتراخي فليسَ
 بقضاءٍ^(٣) .

وأما في الصورةِ الثانيةِ : - وهي ما^(٤) إذا كانَ الأمرُ مقيداً بوقتٍ^(٥) ، وفعله
 بعده - فإنَّ القضاءَ فيها أيضاً بالأمرِ الأولِ ، اختارَه^(٦) القاضي والحلواني والمُوقِفُ
 وابنُ حمدانَ والطوفي وغيرُهم^(٧) .

= (انظر : جمع الجوامع ٢٨٢/١ ، البرهان للجويني ٢٣٢/١ ، ٢٤٦ ، كشف الأسرار ٢٥٤/١ ،
 تيسير التحرير ٣٥٧/١ ، الإحكام للآمدي ١٦٥/٢ ، المنحول ١١١ ، المحصول ج ١ ق ١٨٩/٢ ،
 المستصفى ٩/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٨٣/٢ ، ٨٤ ، نهاية السؤل ٥٥/٢ ، المسودة ص ٢٥ ، ٢٦ ، الروضة
 ٢٠٢/٢ ، مختصر الطوفي ص ٨٩ - ٩٠ ، التهيد ص ٨٠ ، التبصرة ص ٥٣ ، القواعد والفوائد الأصولية
 ص ١٨٠ ، العدة ٢٨٢/١ ، إرشاد الفحول ص ٩٩ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٢٠ وما بعدها ، مختصر
 البعلي ص ١٠١) .

(١) ساقطة من ض .

(٢) ساقطة من زع ض ب .

(٣) نقل المجد عن الجويني أنه قال : « أجمع المسلمون على أن كل مأمورٍ به بأمرٍ مطلقٍ إذا
 أخره ثم أقامه ، فهو مؤدٍ ، لا قاضٍ » ثم ذكر المجد الاختلاف بين علماء الحنفية في ذلك فقال : « قال
 الرازي منهم كالجهور ، وقال غيره : إنه يسقط كاللوت عندهم ، هذا قول الكرخي وغيره ، وأبي الفرج
 المالكي » (المسودة ص ٢٦) .

وانظر : العدة ٢٩٣/١ ، ٢٩٤ ، الإحكام للآمدي ١٧٩/٢ ، فتح القفار ٤٢/١ .

(٤) ساقطة من ض ب .

(٥) في ض : بالوقت .

(٦) في ع : واختاره .

= (٧) وهو قول المقدسي من الحنابلة ، وقول الحنفية وبعض الشافعية .

قال ابن مفلح في « فروعِهِ » في ^(١) باب الحيض : « وَيَمْنَعُ الْحَيْضُ الصَّوْمَ إجماعاً ، وتَقْضِيهِ إجماعاً ، هي وكلُّ معذورٍ ، بالأمرِ السابقِ ، لا بأمرٍ جديدٍ في الأشهرِ » ^(٢).

(والأمر بـ) شيء (معينٌ) ^(٣) نهي عن ضده (أي ضد ذلك المعين (مفعلي) أي من جهة المعنى ، لا من جهة اللفظ ^(٤) عند أصحابنا والأئمة الثلاثة ، وذكره أبو

= (انظر : مختصر البعلي ص ١٠٢ ، العدد ٢٩٣/١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٨٠ ، مختصر الطوفي ص ٩٠ ، الروضة ٢٠٤/٢ ، ٢٠٦ ، للسودة ص ٢٧ ، فتح الغفار ٤٢/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٤ ، البرهان للجويني ٢٦٥/١ ، ٢٦٧ ، المعتد ١٤٦/١ ، الإحكام للأسيدي ١٧٩/٢ ، الملع ص ٩ ، التبصرة ص ٦٤ ، المنحول ص ١٢١ ، المستصفى ١٠/٢ ، العضد على ابن الحاجب ٩٢/٢ ، جمع الجوامع ٢٨٢/١ ، إرشاد الفحول ص ١٠٦) .

(١) ساقطة من ش .

(٢) الفروع ٢٦٠/١ .

يرى جمهور الفقهاء أنه لا بد من أمر جديد ، وهو قول أبي الخطاب من المناهضة ، واختاره ابن عقيل منهم ، وقواه المجد ابن تيمية ، ولكل قول دليله .

(انظر : للمستصفى ١١/٢ ، السودة ص ٢٧ ، أصول السرخسي ٤٥/١ ، ٤٦ ، الإحكام لابن حزم ٣٠١/١ ، الروضة ٢٠٤/٢ ، مختصر الطوفي ص ٩٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٩ ، ١٤٤ ، البرهان للجويني ٢٦٥/١ ، مختصر البعلي ص ١٠٢ ، العدد ٢٩٦/١ ، المعتد ١٤٦/١ ، الإحكام للأسيدي ١٧٩/٢ ، الملع ص ٩ ، التبصرة ص ٦٤ ، المنحول ص ١٢٠ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٩٢/٢ ، جمع الجوامع ٢٨٢/١ ، إرشاد الفحول ص ١٠٦ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٢٥ ، أصول الفقه الإسلامي ص ٢٦٢) .

(٣) قيد المصنف الأمر بالشيء المعين للاحتراز عن الأمر بشيء غير معين كالواجب الخير ، وعن الأمر بشيء في وقت موسع ، كالواجب الموسع ، فإن الأمر بها ليس نهياً عن الضد باتفاق . (انظر : التبصرة ص ٨٩) .

(٤) قال القرافي : « أريد به أن الأمر يدل بالالتزام ، لا بالمطابقة » (شرح تنقيح الفصول ص ١٣٥) ، وقال البعلي : « وعند أكثر الأشاعرة من جهة اللفظ ، بناء على أن الأمر والنهي لا صيغة لهما » (مختصر البعلي ص ١٠١) ، وقال الفخر الرازي : « أعلم أننا لا نريد بهذا أن صيغة الأمر هي صيغة النهي ، بل المراد أن الأمر بالشيء دال على أن المنع من تقيضه بطريق الالتزام » (المحصول ٢٣٤/٢) ، وقال أبو الحسين البصري : « فالخلاف في الاسم » (المعتد ١٠٦/١) .

الخطاب عَنْ الفقهاء ، وقاله الكَعْبِيُّ وأبو الحسين المعتزلي^(١) .

قال القاضي وغيره : بناءً على أصلنا : أن^(٢) مُطْلَقَ الأمر للفور^(٣) .

وعن باقي المعتزلة : ليس نهياً عن ضده ، بناءً على أصلهم في اعتبار إرادة
الناهي ، وليست معلومة ، وقطع به النووي في « الروضة » في كتاب الطلاق ؛
لأن القائل : اسكن ، قد يكون غافلاً عن ضد السكون ، وهو الحركة ، فليس
عينه ، ولا يتضمَّنه^(٤) .

وعند الأشعرية : الأمر معنى في النفس ، فقال بعضهم : هو عين النهي عن
ضده الوجودي ، وهو قول الأشعري ، قال أبو حامد : بنى الأشعري ذلك على أن
الأمر لا صيغة له ، وإنما هو معنى قائم بالنفس ، فالأمر عندهم هو نفس النهي من
هذا الوجه ، أي فاتصافه بكونه أمراً ونهياً كاتصاف الكون الواحد بكونه قريباً
من شيء بعيداً من شيء^(٥) .

(١) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ١٨٣ ، مختصر الطوفي ص ٨٨ ، المسودة ص ٤٩ ، العدة
٣٦٨/٢ ، أصول السرخسي ٩٤/١ ، الإحكام لابن حزم ٣١٤/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٣٦ ، البرهان
للجويني ٢٥٠/١ ، تيسير التحرير ٣٦٢/١ ، مختصر البعلي ص ١٠١ ، المعتد ١٠٦/١ ، الإحكام للأمدي
١٧٠/١ ، اللع ص ١١ ، التبصرة ص ٨٩ ، جمع الجوامع ٣٨٦/١ ، العبادي على الورقات ص ٩١ ، تخريج
الفروع على الأصول ص ١٢٨ ، إرشاد الفحول ص ١٠١ .

(٢) في ش ز : لأن ، والأعلى من « العدة » وبقية النسخ .

(٣) قال القاضي أبو يعلى : « الأمر بالشيء نهى عن ضده عن طريق المعنى ، سواء كان له
ضد واحد أو أضعاد كثيرة ، وسواء كان مطلقاً أو معلقاً بوقت مضيق ، لأن من أصلنا : أن إطلاق
الأمر يقتضي الفور » (العدة ٣٦٨/١) .

وسبق بحث هذه المسألة في المجلد الأول ص ٣٩٠ ، وانظر : أصول الفقه الإسلامي ص ٢٩٧ .

(٤) انظر : البرهان للجويني ٢٥٠/١ ، تيسير التحرير ٣٦٢/١ ، مختصر البعلي ص ١٠١ ، المعتد
١٠٦/١ ، الإحكام للأمدي ١٧١/٢ ، اللع ص ١١ ، التبصرة ص ٩٠ ، المحصول ج ١ ق ٣٢٤/٢ ، مختصر
الطوفي ص ٨٨ ، ٨٩ ، المسودة ص ٤٩ ، العدة ٣٧٠/٢ .

(٥) انظر : البرهان ٢٥٠/١ ، تيسير التحرير ٣٦٢/١ ، المسودة ص ٤٩ ، القواعد والفوائد
الأصولية ص ١٨٣ ، العدة ٣٧٠/٢ .

وقال ابن الصباغ وأبو الطيب والشيрази : إنه ليس عين النهي ، ولكنه يتضمنه ويستلزمه من طريق المعنى ، ويُقِلّ هذا عن أكثر الفقهاء ، واختاره الأمدى ، إلا أن^(١) يقول^(٢) بتكليف الحال^(٣) .

وقال أبو المعالي والغزالي والكيّا الهراسي^(٤) : إنه ليس عين المنهي^(٥) عن ضده ولا يقتضيه^(٦) .

وللقاضي أبي بكر الباقلاني الأقوال الثلاثة المتقدمة^(٧) .

وعند الرازي في « المحصول » : يقتضي الكراهة ؛ لأنّ النهي لما لم يكن مقصوداً ، سمي اقتضاءً ؛ لأنه ضروري ، فيثبت به^(٨) أقل ما يثبت بالنهي ، وهو الكراهة^(٩) .

(١) في ش : أنه .

(٢) في ض ب : تقول .

(٣) وهذا ما نقله الجويني أنه آخر ما قاله القاضي أبو بكر الباقلاني ، وهو ما اختاره الرخسي والنسفي وابن نجيم وغيرهم من الحنفية .

() انظر : الإحكام للأمدى ١٧١/١ ، ١٧٢ ، البرهان للجويني ٢٥٠/١ ، أصول الرخسي ٩٤/١ ، التوضيح على التنقيح ٢٣٨/٢ ، فتح الغفار بشرح المنار ٦٠/٢ ، التبصرة ص ٥٥ ، ٨٩ ، جمع الجوامع ٣٨٦/١ ، تيسير التحرير ٣٦٣/١ ، العدة ٣٧٠/١ ، العضد على ابن الحاجب ٨٥/٢) .

(٤) ساقطة من ض ب .

(٥) في ش ع : النهي .

(٦) وهو قول الأمدى على القول بجواز التكليف بالحال .

() انظر : الإحكام للأمدى ١٧١/٢ ، المستصفى ٨٢/١ ، البرهان للجويني ٢٥٢/١ ، تيسير التحرير ٣٦٢/١ ، المسودة ص ٤٩ ، جمع الجوامع ٣٨٧/١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٨٣ ، المنحول ص ١١٤ ، إرشاد الفحول ص ١٠٢) .

(٧) انظر : الإحكام للأمدى ١٧٠/٢ ، المستصفى ٨١/١ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٨٥/١ ، جمع الجوامع ٣٨٦/١ .

(٨) ساقطة من ض ب .

(٩) وهذا ما نقله الكلال بن المهام عن فخر الإسلام البزدوي والقاضي أبي زيد الدبوسي =

والمراد بالصدّ هنا الوجودي ، وذلك لأنّه هو من لوازم نقيض الشيء المأمور به ^(١) .

(وكذا العكس) يعني أنّ النهي عن شيء يكون أمراً بضده ^(٢) .

ثمّ إنّّه قد يكون للمأمور ضدّ واحد ، كالأمر بالايّمان فيأبى نهى عن الكفر ، وقد يكون للنهي عنه ضدّ واحد ، كالنهي عن صوم يوم العيد ، فيأبى أمر بفطره ^(٣) .

وقد يكون لكل واحد منها أضداد ، وهو المشار إليه بقوله : (ولو تعدّد الضدّ) ^(٤) ، وذلك كالأمر بالقيام ، فإنّ له أضداداً من قعود وركوع وسجود واضطجاع ^(٥) .

= وأتباعها ، وهناك أقوال أخرى في المسألة .

(انظر : المحصول ج ١ ق ٢٢٤/٢ وما بعدها ، تيسير التحرير ٣٦٢/١ ، ٣٦٧ ، البرهان للجويني ٢٥٠/١ ، ٢٥١ ، التوضيح على التنقيح ٢٢٨/٢) .
(١) ساقطة من ع ض .

وانظر : تيسير التحرير ٣٦٢/١ ، المحصول ج ١ ق ٢٢٧/٢ ، البناني على جمع الجوامع ٢٨٦/١ ، العبادي على الورقات ص ٩١ .

(٢) انظر : البرهان للجويني ٢٥٠/١ ، اللع ص ١٤ ، الإحكام للآمدي ١٧٣/٢ ، مختصر ابن الحاجب والعرض عليه ٨٥/٢ ، ٨٨ ، جمع الجوامع ٢٨٨/١ ، العبادي على الورقات ص ٩١ ، أصول السرخسي ٩٦/١ ، المسودة ص ٨١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٨٣ ، مختصر البعلي ص ١٠٢ ، العدة ٣٧٢/٢ ، ٤٣٠ .

(٣) انظر : للمعتد ١٠٧/١ ، تيسير التحرير ٣٦٢/١ ، إرشاد الفحول ص ١٠١ .

(٤) في ب : ضد .

(٥) جمع المصنف رحمه الله تعالى بين مسألتي الأمر والنهي إذا تعدد الضد في كل منها ، وقد ميز العلماء بين المسألتين ، فقالوا : إنّ الأمر بالشيء نهي عن جميع أضداده ، وأنّ النهي عن الشيء أمر بأحد أضداده فقط ، وهو ما صرح به القاضي أبو يعلى في (العدة ٣٧٢/٢ ، ٤٣٠) .

(انظر : المسودة ص ٨١ ، العدة ٣٦٧/٢ ، مختصر البعلي ص ١٠٢ ، أصول السرخسي ٩٤/١ ، ٩٦ ، فوائذ الرحوت ٩٧/١ ، المستصفى ٨١/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٧٧ ، =

ووجه ذلك أن أمر الإيجاب طلب فعل يذم تاركه إجماعاً ، ولانذر إلا على فعل ، وهو الكف عن المأمور به ، أو ^(١) الضد ، فيستلزم النهي عن ضده ، أو النهي عن الكف عنه ^(٢) .

ورده القائل بأن ^(٣) الأمر بمعنى لا يكون نهياً عن ضده بأن الذم على الترك بدليل خارجي ^(٤) عن الأمر ، وإن سلم فالنهي طلب كف عن فعل ، لا عن كف ، وإلا لزم تصوّر الكف عن الكف لكل أمر ، والواقع خلافه ^(٥) .

وفي هذا الرد نظر ومنع ؛ ولأن المأمور به لا يتم إلا بترك ضده ، فيكون مطلوباً ، وهو معنى النهي ، والخلاف في كون النهي عن شيء لا يكون أمراً بضده ، كالخلاف في كون الأمر بشيء لا يكون نهياً عن ضده ، والصحيح من الخلافين ما في المتن ^(٦) .

(وندب لإيجاب) يعني أن حكم أمر الندب حكم أمر الإيجاب المتقدم عند القاض ^(٧) وغيره من أصحابنا والأكثر ، إن قيل :

= البرهان للجويني ٢٥٠/١ ، تيسير التحرير ٣٦٢/١ ، المعتقد ١٠٨/١ ، اللع ١٤ ص ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٨٧/٢ وما بعدها ، إرشاد الفحول ص ١٠٢ ، أضواء الفقه الإسلامي ص ٢٩٩ .

(١) في ع ب : و .

(٢) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ١٣٧ ، تيسير التحرير ٣٦٤/١ وما بعدها ، العدة ٤٣١/٢ .

(٣) في ش ز : أن

(٤) في ع ض ب : بمعنى

(٥) في ض ب : خارج .

(٦) انظر : تيسير التحرير ٣٦٥/١ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٨٧/٢ وما بعدها ، جمع

الجوامع والمجلي عليه ٢٨٩/١ ، إرشاد الفحول ص ١٠٢ ، العدة ٢٧٠/١ وما بعدها .

(٧) انظر أدلة هذه الأقوال مع مناقشتها بتفصيل في المراجع السابقة في هامش ٦ والمراجع

المشار إليها في الصفحة السابقة هامش ٢ ، ٥ .

(٨) قال القاضي أبو يعلى : « إذا صرف الأمر عن الوجوب جاز أن يحتج به على الندب =

إِنَّ النَّدْبَ^(١) مَأْمُورٌ^(٢) بِهِ حَقِيقَةً ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ حَقِيقَةً^(٣) .

قَالَ ابْنُ مَفْلَحٍ فِي « أَصُولِهِ » : وَأَمْرُ النَّدْبِ كَالْإِجَابِ عِنْدَ الْجَمِيعِ إِنْ قِيلَ :
مَأْمُورٌ بِهِ حَقِيقَةً ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . ١ هـ .

وَصَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ فِي « التَّقْرِيبِ » ، وَحَمَلَ النِّهْيَ عَنِ
الضَّدِّ فِي الْوَجُوبِ تَحْرِيمًا ، وَفِي النِّهْيِ تَزْيِيمًا ، قَالَ : وَ^(٤) بَعْضُ أَهْلِ الْحَقِّ
خَصَّصَ^(٥) ذَلِكَ بِأَمْرِ الْإِجَابِ ، لَا النَّدْبِ ، وَهُوَ مَا حَكَاهُ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ
عَنِ الْأَشْعَرِيِّ^(٦) .

(وَالْأَمْرُ بَعْدَ حَظَرٍ ، أَوْ) بَعْدَ (اسْتِثْنَانٍ ، أَوْ) كَانَ (بِمَاهِيَةِ مَخْصُوصَةٍ بَعْدَ
سُؤَالٍ تَعْلِيمٍ : لِلْإِبَاحَةِ) فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ عَلَى الصَّحِيحِ فَيَهَنَ .

وَالْإِبَاحَةُ فِي الْأُولَى ، وَهِيَ الْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظَرِ : حَقِيقَةً لِتَبَاذُرِهَا إِلَى الذَّهْنِ فِي

= وَالْجَوَازُ ، وَيَكُونُ حَقِيقَةً فِيهِ ، وَلَا يَكُونُ مَجَازًا ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَصْلِنَا : أَنَّ الْمُنْدُوبَ مَأْمُورٌ بِهِ « ثُمَّ
ذَكَرَ أَقُولُ الْخَفِيَّةَ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، وَأَقُولُ الشَّافِعِيَّةَ . (انْظُرْ : الْعُدَّة ٢٧٤/٢) .

(١) فِي ض ب : الْمُنْدُوبُ .

(٢) فِي ع ض : حَكَمَ مَأْمُورٌ .

(٣) الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ ص ٤٠٥ .

وَانْظُرْ : الْمُدَّةُ ص ٥٠ ، جَمْعُ الْجَوَامِعِ ٢٨٧/١ ، شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ ص ١٣٦ ، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ
٢٤٧/١ ، ٣٦٢ ، الْمَعْتَدُ ١٠٧/١ ، اللَّحْصُ ص ٧ ، ١١ ، الْمَحْصُولُ ج ١ ق ٣٥٢/٢ ، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ
وَالْعُضْدُ عَلَيْهِ ٨٥/١ ، مَخْتَصَرُ الْبَيْهَقِيِّ ص ١٠٢ .

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ ض ب .

(٥) فِي ض : وَخَصَّوْا ، وَفِي ب : خَصَّ .

(٦) انْظُرْ : شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ ص ١٣٦ ، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ وَالْعُضْدُ عَلَيْهِ ٨٥/٢ ، ٨٩

وَمَا بَعْدَهَا .

ذلك ، لغلبة استعماله له^(١) فيها حينئذٍ ، والتبادر علامة الحقيقة^(٢) .

وأيضاً فإن النهي يدلُّ على التحريم ، فورود الأمر بعده يكون لرفع التحريم ، وهو التبادر ، فالجوب أو الندب زيادة لابدأ لها من دليل^(٣) .

ومن ذلك في القرآن قوله^(٤) تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾^(٥) ، ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٦) ، ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتَوْهُنَّ^(٧) مِنْ حَيْثُ

(١) ساقطة من ض ب .

(٢) وهذا قول الشافعي ، وبعض المالكية ، ونقله ابن بَرَهان عن أكثر الفقهاء والمتكلمين ، ورجحه ابن الحاجب والآمدني والطوفي وغيرهم .

ويرى الطوفي أن الأمر بعد الحظر يقتضي الإباحة من حيث العرف ، لا اللغة ، لأنه في اللغة يقتضي الوجوب ، وهو مأْيده الكمال بن الهمام وابن عبد الشكور ، وقالوا : « إن الإباحة في عرف الشرع » .

(انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ٩١ ، نهاية السؤل ٢ / ٤٠ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٧٩ ، تيسير التحرير ٢ / ٣٤٥ ، كشف الأسرار ١ / ١٢٠ ، ١٢١ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٦٢ ، المعتد ١ / ٨٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٧٨ ، التبصرة ص ٣٨ ، المنخول ص ١٣١ ، البرهان للجويني ١ / ٢٦٣ ، أصول السرخسي ١ / ١٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٣٨ ، ١٣٩ ، المسودة ص ١٦ ، مختصر الطوفي ص ٨٦ ، نزهة الحاطر ٢ / ٧٦ ، اللع ص ٨ ، المستصفي ١ / ٤٣٥ ، الروضة ٢ / ١٩٨ ، العدة ١ / ٢٥٦ ، التهيد ص ٧٤ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٦٥ ، مختصر البعلي ص ٩٩ ، مباحث الكتاب ص ١٢٣) .

(٣) انظر مزيداً من الأدلة لهذا القول في المراجع السابقة .

(٤) في ب : في قوله .

(٥) الآية ٢ من المائدة ، وقد وردت هذه الآية بعد قوله تعالى : ﴿ غَيْرَ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حَرَّمَ ﴾ المائدة / ١ ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حَرَّمَ ﴾ المائدة / ٩٥ .

(٦) الآية ١٠ من الجمعة ، وقد وردت هذه الآية بعد قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَوَدِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ، وَذَرُوا الْبَيْعَ ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ الجمعة / ٩ .

(٧) هنا تنتهي الآية في ع ض ب .

أَمَرَكَمُ اللَّهُ ﴿١﴾ .

ومن ذلك في السنة قوله ﷺ : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ إِذْخَارِ لَحُومِ الْأَصْحَابِ فَادْخِرُوهَا »^(٢) .

والأصل عدم دليل سوى الحظر ، والإجماع حادث بعده ﷺ ، وكقوليه لعبده : لا تأكل هذا ، ثم يقول له^(٣) : كُلْهُ^(٤) .

ودهب القاضي أبو يعلى^(٥) ، وأبو الطَّيِّبِ الطَّبْرِي ، وأبو إسحاق الشَّيرَازِي وابنُ السَّمعاني والفخر الرازي وأتباعه وصدرُ الشريعة^(٦) من الحنفية إلى أنه كالأمر

(١) الآية ٢٢٢ البقرة : وهذه الآية وردت بعد قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْهِجْرِ ﴾ ، قل : هُوَ أَذَى ، فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْهِجْرِ ، وَلَا تَقْرَبُوا نِكَاحَ الْبَقَرَةِ / ٢٢٢ .

(٢) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك وأحمد والحاكم عن عائشة وعلي وغيرهما مرفوعاً بألفاظ متقاربة .

(٣) انظر : صحيح البخاري ٢ / ٣١٩ ، صحيح مسلم ٢ / ١٥٦١ ، سنن أبي داود ٢ / ٨٩ ، تحفة الأحوذني ٥ / ٩٩ ، سنن النسائي ٤ / ٧٣ ، سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٥٥ ، الموطأ ص ٢٩٩ ط الشعب ، مسند أحمد ٦ / ٥١ ، المستدرک ٤ / ٢٣٢ ، تخريج أحاديث البزدوي ص ٢٢٥ ، نيل الأوطار ٥ / ١٤٣ ، فيض القدير ٥ / ٤٥ ، ٥٥) .

(٤) ساقطة من ش ز ض ب .

(٥) انظر : التبصرة ص ٣٩ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ١٦٠ ، وما بعدها ، نهاية السؤل ١ / ٤١ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٨ ، البرهان للجويني ١ / ٢٦٣ ، مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ٢ / ٩١ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٨٠ ، تيسير التحرير ١ / ٢٤٦ ، مختصر الطوفي ص ٨٧ ، العدة ١ / ٢٥٧ وما بعدها ، مباحث الكتاب والسنة ص ٨٧ .

(٥) لم يبين القاضي أبو يعلى رأيه في كتابه « العدة » وإنما اكتفى بذكر الرأي الأول ، ثم الرأي الثاني والاستدلال لكل منهما ، ومناقشة أدلة القول الثاني وردّها ، (العدة ١ / ٢٥٦ - ٢٦٣) ، ولعله ذكر الرأي الأعلى في كتاب آخر .

(٦) هو عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد ، المحبوبي البخاري ، الإمام الحنفي ، كان فقيهاً أصولياً ، محدثاً مفسراً ، لغوياً أدبياً ، متكلماً ، وكان حافظاً للشريعة ، متقناً للأصول والفروع ، متبحراً في المنقول والمقول ، عرف بصدر الشريعة منذ نشأته فاشتهر بذلك بين أقرانه وشيوخه وتلاميذه ، شرح كتاب « الوقاية » لجده تاج الشريعة محمود ، ثم اختصر « الوقاية » وسماه =

ابتداء^(١) .

وَأُسْتَدِيلٌ لِلْجُوبِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا أُنْصَلِحَ الْأَشْهُرُ الْحَرَمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٢) .

والجواب عن ذلك عند القائل بالإباحة : أَنَّ المتبادرَ غيرَ ذلك ، وفي الآية : إِنَّمَا عَلِمَ بِذَلِيلٍ خَارِجِي^(٣) .

وذهب أبو المعالي والغزالي وابن القشيري والآمدي إلى الوقف في الإباحة

= « النقاية » وألف في الأصول متنا مشهوراً اسمه « التنقيح » ثم شرحه بكتابه « التوضيح على التنقيح » ، ثم جاء التفنازي وعمل عليه حاشية سماها « التلويح » مطبوع عدة مرات ، توفي في بخارى سنة ٧٤٧ هـ .

انظر ترجمته في (الفوائد البهية ص ١٠٩ ، تاج التراجم ص ٤٠ ، الفتح المبين ٢ / ١٥٥ ، الأعلام للزركلي ٤ / ٣٥٤) .

(١) أي أنه للوجوب ، وأن النهي السابق لا يصلح قرينة لصرف الأمر من الوجوب إلى الندب أو الإباحة ، وهو قول المعتزلة وأكثر الحنفية ، واختاره الباقي وأكثر أصحاب مالك والبيضاوي ، قال السرخسي : « الأمر بعد الحظر : الصحيح عندنا أن مطلقه الإيجاب » (أصول السرخسي ١ / ١٩) .

انظر أصحاب هذا القول مع أدلته ومنافقتها في (التوضيح على التنقيح ٢ / ٦٢ ط الحشاش ، كشف الأسرار ١ / ١٢٠ ، ١٢١ ، فتح الغفار ١ / ٣٢ ، تيسير التحرير ١ / ٣٤٥ ، فواتح الرحوت ١ / ٣٧٩ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ٩١ ، نهاية السؤل ٢ / ٤٠ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٨ ، المستصفى ١ / ٤٣٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٧٨ ، اللع ص ٨ ، التبصرة ص ٣٨ ، المنحول ص ١٣١ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ١٥٩ ، المعتمد ١ / ٨٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٧٨ ، التمهيد ص ٧٤ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٦٥ ، العدد ١ / ٢٥٧ وما بعدها ، الروضة ٢ / ١٩٨ ، المسودة ص ١٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٣٩ ، مختصر البعلي ص ١٠٠ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٢٤ .

(٢) الآية ٥ من التوبة .

(٣) انظر مناقشة أدلة القول الثاني في (التلويح على التوضيح ٢ / ٦٢ ، الروضة ٢ / ١٩٩ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ٨٧ ، كشف الأسرار ١ / ١٢١ ، تيسير التحرير ١ / ٣٤٥ ، العدد ١ / ٢٥٩ ، والمراجع السابقة) .

والوجوب لتعارض الأدلة^(١) .

وقيل : للندب^(٢) ، وأسند صاحب « التلويح »^(٣) : « إلى سعيد بن جببر : أن الإنسان إذا انصرف من الجمعة ندب له أن يساوم شيئاً ، ولو لم يشتريه »^(٤) .
وذهب الشيخ تقي الدين وجمع إلى^(٥) أنه لرفع الخطر السابق وإعادة حال الفعل إلى ما كان قبل الخطر^(٦) .

(١) انظر : المستصفى ١ / ٤٣٥ ، المخول ص ١٣١ ، البرهان ١ / ٢٦٤ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٨ ، العبد على ابن الحاجب ٢ / ٩١ ، التلويح على التوضيح ٢ / ١٣ ، المسودة ص ١٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٠ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٧٩ ، الإحكام للأمدى ٢ / ١٧٨ .

(٢) وهو قول القاضي حسين من الشافعية .

(٣) انظر : مختصر البعلي ص ١٠٠ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٦٥ ، التمهيد ص ٧٤ ،

التوضيح على التنقيح ٢ / ٦٢ ، كشف الأسرار ١ / ١٢١) .

(٤) هو مسعود بن عمر بن عبد الله ، سعد الدين التفتازاني ، العلامة الشافعي ، كان أصولياً مفسراً ، متكلماً محدثاً ، نحوياً أديباً ، ولد بتفتازان من بلاد خراسان ، ثم رحل إلى سرخس ، وأقام بها حتى أبعدته ثيور لنك إلى سمرقند ، فجلس فيها للتدريس ، وأقبل عليه الطلاب والعلماء ، واشتهرت تصانيفه في الآفاق ، وكان الشريف الجرجاني في بدء أمره يعتمد عليها ، ويأخذ منها ، ومن مؤلفاته : « التلويح في كشف حقائق التنقيح » في الأصول ، و « تهذيب المنطق والكلام » و « حاشية على شرح العبد على مختصر ابن الحاجب » في الأصول ، و « شرح على العقائد النسفية » و « شرح مقاصد الطالبين في علم أصول الدين » وغيرها ، توفي بسمرقند سنة ٧٩١ هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في (الدرر الكامنة ٥ / ١١٩ ، الفتح المبين ٢ / ٢٠٦ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٨٥ ، البدر الطالع ٢ / ٣٠٣ ، الأعلام للزركلي ٨ / ١١٣) .

(٤) انظر : التلويح ٢ / ٦٢ .

(٥) ساقطة من زع ض ب .

(٦) وهو رأي الكمال بن الهمام من الحنفية وغيره .

(انظر : المسودة ص ١٦ وما بعدها ، تيسير التحرير ١ / ٣٤٦ ، مختصر البعلي ص ١٠٠ ، مختصر الطوفي ص ٨٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٠ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٦٥ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٢٤) .

قال الشيخ تقي الدين : « وعليه يخرج ^(١) : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٢) .

قال الكوراني : هذا الخلاف إنما هو عند انتفاء القرينة ، وأما مع وجودها فيحمل على ما يناسب المقام ^(٣) . ١ هـ .

والمسألة الثانية : وهي كون الأمر بَعْدَ الاستئذان للإباحة ، قاله القاضي وابن عقيل ، وحكاه ابن قاضي الجبل عن الأصحاب ، وقال : لا فرق بين الأمر بعد الحظر ، وبين الأمر بعد الاستئذان ^(٤) .

قال في « القواعد الأصولية » : « إذا قَرَرْنَا على أَنَّ الأمر المجرد للوجوب ، فوجدَ أمرَ بعد استئذانٍ : فإنه لا يقتضي الوجوب ، بل الإباحة ، ذكره القاضي محل وفاقٍ . قلتُ : وكذا ابن عقيل ^(٥) » . ١ هـ .

ثم قال : « وإطلاق جماعة : ظاهره يقتضي الوجوب ، منهم الرازي في « المحصول » ، فإنه جعل الأمر بعد الحظر والاستئذان : الحكمَ فيهما واحدً ،

(١) المسودة ص ١٨ .

(٢) الآية ٥ من التوبة .

(٣) وهناك أقوال أخرى في المسألة ، كالتمصيل بين الأمر الصريح بلفظه ، وبين صيغة « افعل » ، وهو رأي ابن حزم الظاهري والمجد بن تيمية .

(٤) انظر : مختصر الطوفي ص ٨٦ ، المسودة ص ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٢١ ، مختصر البعلي ص ١٠٠ ، الإحكام للأمدي ٢ / ١٧٨ ، البرهان للجويني ١ / ٣٦٤ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٦٥ ، الروضة ٢ / ١٧٨ .

(٥) انظر : التمهيد ص ٧٥ ، المسودة ص ١٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٧٩ ، نهاية السؤل

٢ / ٤١ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٨ .

(٥) القواعد والفوائد الأصولية ص ١٦٩ .

واختار أن الأمر بعدَ الحظرِ للوجوبِ ، فكذا بعدَ الاستئذانِ عنده «^(١) ١ هـ .

« إذا عَلِمَ ذلك فلا يستقيم قولُ القاضي وابنِ عقيل لما استدلاً على تقضيِ الوضوءِ بلَحْمِ الإِبِلِ بالحديثِ الذي في « مسلم » : « لما سئل النبي ﷺ عن الوضوءِ^(٢) من لحومِ الإِبِلِ ؟^(٣) فقال : نعم يتوضأ^(٤) من لحومِ الإِبِلِ^(٥) » .

« ومما يَقْوِي الإشكالَ : أن في الحديثِ الأمرَ بالصلاةِ في مَرَابِضِ الغَنَمِ^(٦) : وهو بعدَ سَوَالٍ ، ولا يجبُ بلا خلافٍ ، ولا^(٧) يستحبُ » .

« فَإِنْ قُلْتُ : إذا كان كذلك فَلِمَ يستحبونَ الوضوءَ منه ؟ والاستحبابُ حكمٌ شرعيٌّ يفتقرُ إلى دليلٍ ، وعندهم أن هذا الأمرَ يقتضي الإباحةَ ؟ » .

« قُلْتُ : إذا قيلَ باستحبابِهِ فللدليلِ غيرُ هذا الأمرِ ، وهو أن الأكلَ من لحومِ الإِبِلِ يورثُ قوَّةَ نارِيَّةٍ ، فَنَاسَبَ^(٨) أن تُطْفَأَ^(٩) بالماءِ ، كالوضوءِ عند الغضبِ ، ولو كان الوضوءُ من أكلِ لحومِ^(١٠) الإِبِلِ واجباً على الأمةِ ، وكلُّهم كانوا يأكلونَ لحمَ الإِبِلِ : لم يُؤَخَّرْ بيانُ وجوبِهِ ، حتى يسأله سائلٌ فيجيبُهُ » .

(١) القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٠ .

وانظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ١٥٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٧٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٤١ .

(٢) في زع ض ب : التوضؤ ، وكذا في (القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٠) فالنص منقول منه مع تصرف بسيط .

(٣) ساقطة من ض .

(٤) في ب : توضأ .

(٥) صحيح مسلم ١ / ٢٧٥ ، ومر تخريج الحديث كاملاً في المجلد الثاني ص ٣٦٦ .

(٦) ونصه « قال : أصلي في مَرَابِضِ الغَنَمِ ؟ قال « نعم » انظر : النووي على صحيح مسلم

٤٨ / ٤ .

(٧) في ع ض ب : بل ولا .

(٨) في زع ض ب : فيناسب .

(٩) في ث زع ض ب : يطغأ ، والأعلى من (القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٠) .

(١٠) في ع ض ب : لحم .

« فَعَلِمَ أَنَّ الْوُضُوءَ مِنْ لَحْمِهَا مَشْرُوعٌ ، وَهُوَ حَقٌّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ » .

« وَقَدْ يُقَالُ : الْحَدِيثُ إِنَّمَا ذُكِرَ فِيهِ بَيَانٌ وَجُوبٌ مَا يَتَوَضَّأُ مِنْهُ ، بِدَلِيلٍ » أَنَّهُ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لَحْمٍ ^(١) الْغَنَمِ ؟ قَالَ : إِنْ شَتَّتَ فِتْوَضًا ، وَإِنْ شَتَّتَ فَلَا تَتَوَضَّأُ » ، مَعَ أَنَّ الْوُضُوءَ مِنْ لَحْمٍ ^(٢) الْغَنَمِ مَبَاحٌ ، فَلَمَّا خَيَّرَ فِي لَحْمِ الْغَنَمِ ، وَأَمَرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ لَحْمٍ ^(٣) الْإِبِلِ ، دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ مُجَرَّدُ الْإِذْنِ ، بَلْ لِلطَّلَبِ الْجَازِمِ ^(٤) ١ هـ .

وهذا الثاني هو المعتقد في المذهب ^(٥) .

والمسألة الثالثة : وهي الأمر بماهية مخصوصة بعد سؤال تعليم .

قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ » : « وَالْأَمْرُ بِمَاهِيَةٍ غُصُوصِيَّةٍ بَعْدَ سُؤْلِ تَعْلِيمٍ ، كَالْأَمْرِ بَعْدَ الِاسْتِثْنَاءِ فِي الْأَحْكَامِ وَالْمَعْنَى ^(١) ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَسْتَقِيمُ اسْتِدْلَالُ الْأَصْحَابِ عَلَى وَجُوبِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الشَّهَادَةِ الْأَخِيرَةِ بِمَا ثَبِتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ نَسْلُمُ عَلَيْكَ ، فَكَيْفَ نُصَلِّيْ عَلَيْكَ ؟ فَقَالَ ^(٢) : قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ ^(٣) عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ - الْحَدِيثُ ^(٤) » .

(١) ساقطة من ش ز .

(٢) في ض ب : لحم .

(٣) ساقطة من ش ز .

(٤) القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٠ .

(٥) انظر : المغني ١ / ١٤١ ، المحرر في الفقه ١ / ١٥ ، كشاف القناع ١ / ١٤٧ ، الفروع لابن

مفلح ١ / ١٨٣ .

(٦) انظر : التمهيد للإسنوي ص ٧٥ .

(٧) في ش : فقل ، وفي ز ع ض ب : قال ، والأعلى من « القواعد والفوائد الأصولية » .

(٨) في ش : صلى الله ، وفي ز ب : صلي ، وكذا في القواعد ، وهو خطأ نحوي .

(٩) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك وأحمد :

« نعم ، إنه ^(١) ثبتَ الوجوبُ من خارج ، فيكونُ هذا الأمرُ للوجوبِ ؛ لأنه بيانٌ لكيفيةِ واجبةٍ ، واللهُ سبحانه وتعالى أعلمُ » ^(٢) .

(ونهي) عن شيءٍ (بعدَ أمرٍ) به (للتحريم) ، قاله القاضي وأبو الخطاب والحلواني والموفق والطوفي والأكثر ، وحكاة الأستاذ أبو إسحاق و ^(٣) الباقلاني إجماعاً ^(٤) .

وقال أبو الفرج المقدسي : للكرهية ، قال ^(٥) : وتقتضِ الوجوبُ قرينةً في أن النهيَ بعده للكرهية ، وقطعَ به ^(٦) ، وقاله القاضي و ^(٧) أبو الخطاب ،

= والبغوي عن أبي حميد الساعدي ، وأبي مسعود الأنصاري وابن مسعود رضي الله عنهم مرفوعاً .

(انظر : صحيح البخاري ١٠٦ / ٤ ، صحيح مسلم ٣٠٥ / ١ ، سنن أبي داود ٣٢٤ / ١ ، تحفة الأحوذني ٨٥ / ٩ ، سنن النسائي ٣٨ / ٣ ، سنن ابن ماجه ٢٩٣ / ١ ، مسند أحمد ١١٩ / ٤ ، شرح السنة ١٩١ / ٣ ، الموطأ ص ١٢٠ ط الشعب ، مختصر سنن أبي داود ٤٥٤ / ١) .

(١) في ش ز ع ض ب : إن ، والأعلى من « القواعد والفوائد الأصولية » .

(٢) القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٠ وما بعدها .

وانظر : التهديد ص ٧٥ .

(٣) ساقطة من ش ز .

(٤) قال الجويني : « وقد ذكر الأستاذ أبو إسحاق أن صيغة النهي بعد تقدم الوجوب محمولة

على الحظر ، والوجوب السابق لا ينتهز قرينة في حل النهي على رفع الوجوب ، وادعى الوفاق في ذلك » (البرهان ٢٦٥ / ١) .

(وانظر : مختصر الطوفي ص ٨٧ ، المدة ٣٦٢ / ١ ، الروضة ٢٠١ / ٢ ، المسودة ص ١٧ ،

٨٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٠ ، نهاية السؤل ٤١ / ٢ ، جمع الجوامع ٣٧٩ / ١ ، التهديد ص ٨١ ، مختصر البعلي ص ١٠٠ ، المنحول ص ١٣٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ١٦٢ ، مختصر ابن الحاجب ٩٥ / ٢ ، تيسير التحرير ٣٧٦ / ١) .

(٥) في ع ض ب : فقال .

(٦) انظر : المسودة ص ٨٣ ، مختصر الطوفي ص ٨٧ ، مختصر البعلي ص ١٠٠ ، جمع الجوامع

٣٧٩ / ١ .

(٧) في ش : وقال .

ثم سلماً^(١) أنه للتحريم ؛ لأنه أكد^(٢) .

وقال في « الروضة » : « هو لإباحة الترك ، كقولهِ عليه أفضلُ الصلاة والسلام : « ولا تَوْضَأُوا من لحومِ الغنمِ »^(٣) ، ثم سلمَ أنه للتحريم »^(٤) .

وقيل : للإباحة ، كالقول في مسألة الأمر بعد الخطر^(٥) ، ويدلُّ عليه قوله تعالى : ﴿ إِن سَأَلْتكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا ، فَلَا تُصَاحِبْنِي ﴾^(٦) .

ووقف أبو المعالي لتعارض الأدلة^(٧) .

وفرق الجمهور بين الأمر بعد الخطر ، والنهي بعد الأمر بوجوه :

أحدها : أن مقتضى النهي ، وهو الترك ، موافق للأصل ، بخلاف مقتضى الأمر ، وهو الفعل .

(١) في ش ب ز : سلمنا .

(٢) انظر : العدة ١ / ٢٦٢ .

(٣) هذا الحديث بهذا اللفظ رواه ابن ماجه وأحمد عن جابر بن سمرة مرفوعاً ، ورواه مسلم وغيره بألفاظ أخرى سبقت .

(٤) انظر : سنن ابن ماجه ١ / ١٦٦ ، مسند أحمد ٥ / ٩٧ ، ١٠٢ ، ١٠٥ () .

(٥) روضة الناظر ٢ / ١٩٩ .

(٥) انظر : العدة ١ / ٢٦٢ ، التهديد ص ٨١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٠ ، مختصر البعلي ص ١٠٠ ، نهاية السؤل ٢ / ٤١ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٣٧٩ .

(٦) الآية ٧٦ من الكهف .

(٧) انظر : البرهان ١ / ٣٦٥ .

وقتل المجد بن تيمية غلط من ادعى في هذه المسألة إجماعاً ، وقال ابن عقيل : لا يقتضي التحريم ، ولا التنزيه ، بل يقتضي الإسقاط لما أوجبه الأمر ، وغلط من قال : يقتضي التنزيه فضلاً عن التحريم .

(انظر : المسودة ص ٨٤ ، جمع الجوامع ١ / ٣٧٩ ، تيسير التحرير ١ / ٣٧٦ ، تفسير النصوص

٢ / ٣٨٤) .

الثاني : أن^(١) النهي لدفع مفسدة المنهي عنه ، والأمر لتحصيل مصلحة المأمور به ، واعتناء الشارع بدفع المفسد ، أشد من جلب المصالح .

الثالث : أن القول بالإباحة في الأمر بعد التحريم سببه وروده في القرآن والسنة كثيراً للإباحة ، وهذا غير موجود في النهي بعد الوجوب^(٢) . ١ هـ .

(وكأمر خير^(٣) بمعناه) يعني أن الأمر الذي بلفظ الخبر ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾^(٤) حكمة حكم الأمر الصريح في جميع ما تقدم ؛ لأن الحكم تابع للمعنى الذي دل عليه اللفظ ، دون صورة اللفظ^(٥) .

وكذا النهي بلفظ الخبر ، ومنه قوله سبحانه وتعالى : ﴿ لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾^(٦) .

واستدل على أنها كالأمر والنهي الصريح بدخول النسخ فيهما ، إذ الأخبار المخصصة لا يدخلها النسخ^(٧) .

(وأمر من الشارع (بأمر) لآخر (بشيء ، ليس أمراً به) أي بذلك الشيء عندنا وعند الأكثر^(٨) ، كقول النبي ﷺ لعمر عن ابنه عبد الله : « مرة

(١) ساقط من ب .

(٢) انظر : المعتمد ١١٢ / ١ وما بعدها ، نهاية السؤل ٢ / ٤١ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٣٧٩ ، الملص ص ١٤ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٢ ، ٣٧٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٠ وما بعدها ، الروضة ٢ / ٢٠١ ، نزهة الحاطر ٢ / ٧٧ ، التهيد ص ٨١ ، مختصر الطوفي ص ٨٧ ، العدة ١ / ٣٦٢ .

(٣) في ب : خبراً

(٤) الآية ٢٢٨ من البقرة .

(٥) انظر : مختصر البعلي ص ١٠٠ .

(٦) الآية ٧٦ من الواقعة .

(٧) قال بعض الحنابلة : الخير بمعنى الأمر لا يجتمل النسخ . (انظر : مختصر البعلي ص

١٠٠) .

(٨) وهو ماصحه ابن الحاجب والقرافي والفخر الرازي وابن عبد الشكور وغيرهم . =

فَلْيُزَاجِعْهَا»^(١) ، و^(٢) قَوْلِهِ ﷺ « مَرَوْعٌ بِالصَّلَاةِ^(٣) لَسْتَعِ »^(٤) ، وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَأَمُرَ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾^(٥) ؛ لِأَنَّهُ مَبْلُغٌ ، لَا أَمْرٌ^(٦) ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَمْرًا

(انظر : مختصر ابن الحسّاب ٢ / ٩٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٤٢٦ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٩٠ ، تيسير التحرير ١ / ٣٦١ ، مختصر البعلبي ص ١٠٢ ، الإحكام للأمدى ٢ / ١٨٢ ، المستصفى ٢ / ١٣ ، نهاية السؤل ٢ / ٥٨ ، جمع الجوامع ١ / ٣٨٤ ، الروضة ٢ / ٢٠٧ ، التهديد ص ٧٥ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٠ ، إرشاد الفحول ص ١٠٧) .

(١) روى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد والدارمي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض ، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال : « مره فليراجعها ، أو ليطلقها طاهراً أو حاملاً »

(انظر : صحيح البخاري ٣ / ١٧٦ مطبعت عثمانية ، صحيح مسلم ٢ / ١٠٩٥ ، سنن أبي داود ١ / ٥٠٣ ، تحفة الأحوذى ٤ / ٣٤١ ، سنن النسائي ٦ / ١١٢ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٥٢ ، مسند أحمد ١ / ٤٤ ، ٢ / ٢٦ ، ٤٣ ، سنن الدارمي ٢ / ١٦٠)

قال ابن دقيق العيد : « يتعلق ذلك بمألة أصولية ، وهي أن الأمر بالأمر بالشئ هل هو أمر بذلك الشئ أو لا ؟ وذكر الحافظ ابن حجر : أن من مثل بها فهو غلط ، وأن ذلك تابع للقرينة » .

(انظر : إحكام الأحكام ٢ / ٢٠٣ ، فتح الباري ١١ / ٣٦٢ ط الحلبي ، نيل الأوطار ٦ / ٢٥٠)

(٢) في ب : أو

(٣) في ز ع ب : بها .

(٤) رواه أحمد وأبو داود والحاكم عن ابن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ : « مروا أولادكم بالصلاة ... » ورواه الترمذي عن سيرة مرفوعاً بلفظ : « علموا الصبي الصلاة ... » وقال حديث حسن صحيح ، وعليه العمل عند بعض أهل العلم ، وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي عليه .

(انظر : سنن أبي داود ١ / ١١٥ ، مسند أحمد ٢ / ١٨٠ ، ١٨٧ ، تحفة الأحوذى ٢ / ٤٤٥ ، مختصر سنن أبي داود ١ / ٣٧٠ ، تخريج أحاديث البرزدي ص ٣٢٧ ، المستدرک ١ / ٣٥٨ ، ١٩٧ ، فيض القدير ٥ / ٥٢١) .

(٥) الآية ١٣٢ من طه .

(٦) قال القرطبي : « لأن الأمر بالأمر لا يكون أمراً ، لكن علم من الشريعة أن كل من أمره رسول الله ﷺ أن يأمر غيره ، فإنما هو على سبيل التبليغ ، ومق كان على سبيل التبليغ صار الثالث مأموراً إجماعاً » (شرح تنقيح الفصول ص ١٤٩) .

لكان قولُ القائلِ ؛ مُرَّ عَبْدِكَ بِكُنَا ، مع قولِ السيدِ لِعبدهِ : لاتفعله^(١) : أمرين متناقضين^(٢) .

(و) قوله سبحانه وتعالى لرسوله ﷺ : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً) تُطَهِّرُهُمْ (ليس) ذلك (أَمْراً لهم بإعطاء)^(٣) .

قالَ في « شرحِ التحرير » : على الصحيح ، ولم يُعَلِّله ، ولم يَغْزِهِ إلى أحدٍ^(٤) .

وقالَ بعضُ العلماء : يجبُ عليهم الإِعطَاءُ من حيثُ إنَّ الأمرَ بالأخذِ يتوقفُ عليه ، فيجبُ من حيثُ كونه مقدمةً الواجبِ كالطهارة للصلاة ، وإنَّ اختلفَ الفاعلُ هنا ، فيكون كالأمرِ لهم ابتداءً^(٥) .

(وأمرٌ بصفةٍ) في فعلٍ (أمرٌ^(٦) بـ) الفعلِ^(٧) (الموصوف) نصاً^(٨) .

قالَ ابنُ قاضي الجبلِ ، تبعاً للمجد في « المسودة » : « إذا وَرَدَ الأمرُ بهيئةٍ أو

(١) في ش ز : تفعل .

(٢) انظر : نهاية السؤل ٥٨ / ٢ ، الإحكام للآمدي ١٨٢ / ٢ - ١٨٣ ، فواتح الرحموت ٣٩١ / ١ ، مختصر ابن الحاجب ٩٣ / ٢ ، تيسير التحرير ٣٦١ / ١ ، إرشاد الفحول ص ١٠٧ .
(٣) الآية ١٠٢ من التوبة ، وتمة الآية : « وَتَزَكِّيهِمْ بِهَا ، وَصَلَّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ » ، والله سميعٌ عليمٌ .

(٤) انظر : المستصفى ١٣ / ٢ ، الإحكام للآمدي ١٨٢ / ٢ .

(٥) انظر مناقشة ذلك في المراجع السابقة ، وسوف تتكرر هذه المسألة في فصل العام ، وهل الآية تشمل كل مال أم لا ؟

(٦) انظر مناقشة هذا القول في (الإحكام للآمدي ١٨٣ / ٢ ، المستصفى ١٣ / ٢ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٣٨٤) .

(٧) في ش : به بالفعل .

(٨) انظر : مختصر البعلي ص ١٠٢ ، اللع ص ١٠ .

صفةً لفعلٍ ، ودلَّ الدليلُ على استحبابها^(١) ، ساعَ^(٢) التمسكُ به على وجوبِ أصلِ الفعلِ ، لتضمنه الأمرَ به ، لأنَّ مقتضاه وجوبها^(٣) ، فإذا خولفَ في الصريح بقي المتضمنُ على أصلِ الاقتضاء ، ذكره^(٤) أصحابنا ، ونصَّ عليه إمامنا^(٥) ، حيثُ تمسكُ على وجوبِ الاستشاقِ^(٦) بالأمرِ بالمبالغةِ^(٧) ، خلافاً للحنفيةِ ، بأنَّه^(٨) لا يبقى دليلاً على وجوبِ الأصلِ^(٩) ، حكاه الجرجاني^(١٠) .

(١) في ب : استحبابها ، وفي المسودة : أنها مستحبة .

(٢) في المسودة : جاز .

(٣) في المسودة : وجوبها .

(٤) في ع : وذكره .

(٥) في المسودة : أحمد .

(٦) نقل الترمذي عن الإمام أحمد رضي الله عنه أنه قال : « الاستشاق أوكذ من المضضة » (تحفة الأحوذ ٢ / ١٢٠) ونقل ابن قدامة عن أحمد أنه قال : « الاستشاق عندي أكد » (المغني ١ / ٩٠) ، وانظر : كشاف القناع ١ / ١٠٥ .

(٧) في ز : للمبالغة .

والأمر بالمبالغة جاء في حديث لقيط بن صبرة قال : قلت : يا رسول الله ، أخبرني عن الوضوء ، قال : « أسبغ الوضوء ، وخلل بين الأصابع ، وبالع في الاستشاق إلا أن تكون صائماً » .

رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وأخرجه الشافعي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي ، وقال النووي : « حديث لقيط بن صبرة أسانيد صحيح » .

(انظر : مسند أحمد ٤ / ٣٣ ، ٢١١ ، سنن أبي داود ١ / ٣١ ، مختصر سنن أبي داود ١ / ١٠٥ ، تحفة الأحوذ ١ / ١١٩ ، سنن النسائي ١ / ٥٧ ، سنن ابن ماجه ١ / ١٤٢ ، بدائع المنن ١ / ٣١ ، موارد الطالبان ص ٦٨ ، المستدرک ١ / ١٤٨ ، السنن الكبرى ١ / ٥٢ ، نيل الأوطار ١ / ١٧٢) .

(٨) في ب : فإنه .

(٩) في ب : الأمر

(١٠) المسودة ص ٥٩ .

والجرجاني هو محمد بن يحيى بن مهدي ، أبو عبد الله ، الفقيه الجرجاني ، من أعلام الحنفية ، ومن أصحاب التخریج ، أصله من جرجان ، وسكن بغداد ، وتفقه عليه القدوري ، وصف كتباً ، منها « ترجيح مذهب أبي حنيفة » و « القول المنصور في زيارة القبور » ، توفي سنة ٣٩٧ هـ وقيل غير ذلك .

=

قالَ الشيخُ تقيُّ الدين : « حقيقةُ المسألة : أنْ مخالفةَ الظاهرِ في لفظِ الخطابِ لا تقتضي ^(١) مخالفةَ الظاهرِ في فحواه ، وهو يشبهُ نسخَ اللفظِ ، هل يكون نسخاً للفحوى ؟ وهكذا يجيءُ في جميعِ دلالاتِ الالتزامِ ، وقولُ الخالفِ متوجِّهٌ ... ، سرُّها أنه ^(٢) هل هو بمنزلةِ أمرين ، أو أمرٍ بفعلين ، أو أمرٍ بفعلٍ واحدٍ ، ولوازمه جاءتْ ضرورةً ؟ وهو يستمدُّ من الأمرِ بالشيءِ ، هل هو نهْيٌ عنْ أضادهِ ؟ » ^(٣) اهـ .

قالَ أبو اسحاقَ الشيرازيُّ الأمرُ بالصفةِ أمرٌ بالموصوفِ ويقتضيه ، كالأمرِ بالطَّائِنَةِ في الركوعِ والسجودِ يكونُ أمراً بهما ^(٤)

(وأمرٌ مطلقٌ ببيع) أي من غير أن يُقالَ : بعه بمائة مثلاً ، أو بعه بثمنٍ المثلِ ، (يتناولُه) أي يتناولُ البيعُ الصادرَ من المأمورِ (ولو) وقع (بغبْنٍ فاحشٍ) ^(٥) .

قالَ ابنُ مفلحٍ في « أصولِه » : إذا أطلقَ الأمرُ ، كقولِه لوكيلِه : ^(٦) « بع كذا » ، فعندَ أصحابنا يتناولُ ^(٧) البيعُ بغبْنٍ فاحشٍ ، واعتبرَ ثمنُ المثلِ للعرفِ

= انظر ترجمته في (الجواهر المضيئة ٢ / ١٤٣ ، تاريخ بغداد ٣ / ٤٣٣ ، الفوائد البهية ص ٢٠٢ ، الأعلام للزركلي ٨ / ٥) .

(١) في المسودة : يقتضي .

(٢) ساقطة من ش ز .

(٣) المسودة ص ٥٩ .

(٤) انظر : اللع ص ١٠ .

(٥) انظر : المسودة ص ٩٨ ، الأحكام للآمدي ٢ / ١٨٣ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٩٢ ، نهاية

السؤل ٢ / ٥٨ ، إرشاد الفحول ص ١٠٨ .

(٦) في ض : بعه بكذا .

(٧) في ز ش ع : تناول .

والاحتياط للموكل ، وفرّقوا أيضاً بينه وبين أمره عليه الصلاة والسلام في اعتبار إطلاقه بالتعديّة بتعليله ، بخلاف الموكل .

(ويصح) البيع مع الغبن الفاحش (ويضمن) الوكيل المأمور بمطّلق البيع (النقص^(١)) .

قال ابن مفلح : ثم هل يصح العقد ، ويضمن الوكيل النقص أم لا ، كقول المالكية والشافعية ؟ فيه روايتان عن أحد ، وعند الحنفية : لا يعتبر ثمن المثل ، واعتبروه في الوكيل في الشراء ، وقال بعض أصحابنا وبعض الشافعية : الأمر بالماهية الكلية إذا أتى بمثلها امتثل ، ولم يتناول اللفظ الجزئيات^(٢) ، ولم ينفيها^(٣) ، فهي مما لا يتم الواجب إلا به^(٤) . ١ هـ .

وقال ابن قاضي الجبل عند ذكره^(٥) هذه المسألة : تنبيه : هذا فرد من قاعدة عامة ، وهي الدال على الأعر غير دال على الأخص ، فإذا قلنا : « جسم » ، لا يفهم منه أنه نام ، وإذا قلنا : « نام » ، لا يفهم أنه حيوان ، وإذا قلنا : « حيوان » ،

(١) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ١٨٣ ، ١٨٤ ، إرشاد الفحول ص ١٠٨ .

(٢) في زع ض : للجزئيات .

(٣) في ض : ينفعها .

(٤) انظر الإحكام للآمدي ٢ / ١٨٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ٩٣ ، نهاية السؤل ٢ / ٥٨ ،

إرشاد الفحول ص ١٠٨ .

وقد اختلف العلماء في أحكام الوكالة المطلقة في البيع ، فقال الجمهور : يتقيد الوكيل بنقد البلد وثن المثل ، وإلا ضمن ، وهو قول المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة ، خلافاً لما نقله المؤلف عن الحنفية ، وقال الإمام أبو حنيفة يفرق بين البيع والشراء ، فاعتبر ثن المثل في الشراء فقط ، وهو مانسبه المؤلف إلى الحنفية عامة .

(انظر : كشاف القناع ٣ / ٤٦٣ ، مغني المحتاج ٢ / ٢٢٣ ، البدائع للكاساني ٧ / ٣٤٦٩ ،

التاج والإكليل لمختصر خليل ٥ / ١٩٦ على هامش مواهب الجليل ، الفقه الإسلامي في أسلوبه الجديد ٢ / ٩٦) .

(٥) في ع : ذكر .

لا يفهم أنه إنسان ، وإذا قلنا : « إنسان ^(١) » ، لا يفهم أنه زيد ، فإن ^(٢) قلنا : إنَّ الكلي قد يُخصَّر نوعه في شخصه ، كإحصار الشمس في فردٍ منها ، وكذلك القمر ، وكذلك جميع ملوك الأقاليم ، وقضاة الأصول ، تنحصر أنواعهم في أشخاصهم .

فإذا قلت : صاحب مصر ، إنما ينصرفُ الذهن إلى ^(٣) الملك الحاضر في وقت الصيغة ، فيكون الأمر بتلك الماهية يتناول الجزئي في جميع هذه الصور .

قلت : لم يأت ذلك من قِبَل اللفظ ، بل من جهة أن الواقع كذلك ، ومقصود المسألة إنما هو دلالة اللفظ من حيث هو لفظ . ١ هـ .

(والأمران المتعاقبان بلا عطفٍ إن اختلفا) ، كقول القائل : « صل ، صم » ونحوها ، (عَمِلَ بها) أي بالأمرين إجماعاً ^(٤) .

(وإلا) أي وإن لم يَخْتَلِفَا (وَلَمْ يَقْبَلِ) الأمر (التكرار) ، كقوله : صم يوم الجمعة ، صم يوم الجمعة ، كقوله : أعتق سائلاً ، أعتق سائلاً ، وكقوله : اقتل زيداً ، اقتل زيداً ، (أَوْ قَبْلَ التكرار ، وَمَنْعَتُهُ ^(٥)) أي التكرار (العادة) ^(٦) ،

(١) في ب : إنه إنسان

(٢) في ب : وإذا

(٣) في زع : الحاضر الملك ، وفي ض ب : حاضر الملك .

(٤) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ١٣١١ ، المتمد ١ / ١٧٣ ، التبصرة ص ٥٠ ، المحصول

ج ١ ق ٢ / ٢٥٣ وما بعدها ، جمع الجوامع ١ / ٣٨٩ ، إرشاد الفحول ص ١٠٩ ، العدد ١ / ٢٧٨ هامش .

(٥) في ب : ومنعه .

(٦) نقل القرافي عن القاضي عبد الوهاب أن « موانع التكرار أمور ، أحدها : أن يمتنع التكرار إما عقلاً كقتل المقتول ، أو كسر المكسور ، وكذلك : صم هذا اليوم ، أو شرعاً كتكرار العتق في عيد ، وثانيها : أن يكون الأمر مستغرقاً للجنس ... ، وكذلك الحبر ، كقوله : اجلد الزناة ، أو خلقت الخلق ، وثالثها : أن يكون هناك عهد أو قرينة حالٍ يقتضي الصرف للاول » (شرح تنقيح الفصول ص ١٣٢) .

كقولِهِ : اسقني ماءً ، اسقني ماءً ، (أو) قَبِلَ التكرارَ ، و (عُرِفَ ثانٍ) من الأمرين ، كصلِّ ركعتين ، صلِّ الركعتين^(١) ، (أو) قَبِلَ التكرارَ في حالة كونِ أَنه (بين أمرٍ ومأمورٍ عهدٌ ذهني) يمنع التكرارَ ، كمن له على شخصٍ درهمٌ ، فقالَ له : أخضِرْ لي درهماً ، أحضر لي درهماً ، (فـ) الثاني (تأكيدٌ) للأولِ إجماعاً^(٢) .

(وإلا) أي وإن لم تمنع العادة التكرارَ ، ولم يُعرَفْ ثاني الأمرين دون الأولِ ، ولم يكنْ بين أمرٍ ومأمورٍ عهدٌ ذهني ، (فـ) الثاني (تأسيس) لاتأكيدِ عندَ القاضي وابنِ عقيلٍ وغيرهما ، وذكره القاضي وغيرُهُ عنِ الحنفيةِ ، وقاله^(٣) أبو الخطابِ في « التمهيد » في مسألةِ المطلقِ والمقيّدِ (كبغذِ امتثالِ) الأمرِ الأولِ^(٤) .

قال المجدُّ : « وهو الأشبه^(٥) بمذهبنَا ، كقولنا فيمنْ قالَ لزوجتِهِ : أنتِ طالقٌ ، أنتِ طالقٌ ، يلزمه طلقتان ، وذكره ابنُ بَرّهانٍ عنِ الفقهاءِ قاطبةً ،

(١) في ب : ركعتين

(٢) انظر : المسودة ص ٢٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٨٤ ، التبصرة ص ٥٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٥٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٩١ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ٩٤ ، جمع الجوامع ١ / ٢٨٩ ، التمهيد ص ٧٦ ، العدة ١ / ٢٧٨ ، إرشاد الفحول ص ١٠٩ .
(٣) في ش ز : وقال .

(٤) وهو الذي اختاره القاضي في « كتاب الروايتين » وكتاب « مقدمة المجدد » بينا اختار في « العدة ١ / ٢٨٠ » أنه للتأكيد ، واختار القول بالتأسيس أبو البركات بن تبية وأبو عبد الله البصري ، وأكثر الشافعية والقاضي عبد الجبار المعتزلي والفخر الرازي والآمدي والحنفية وغيرهم .

(انظر : القواعد والقوائد الأصولية ص ١٧٢ ، التمهيد ص ٧٦ ، الروضة ٢ / ٢٠٠ ، المسودة ص ٢٢ ، العدة ١ / ٢٧٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٢ ، تيسير التحرير ١ / ٣٦٢ ، مختصر البعلي ص ١٠٣ ، والمعتد ١ / ١٧٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٥ ، اللع ص ٩ ، التبصرة ص ٥٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٥٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٩١ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ٩٤ ، نهاية السؤل ٢ / ٥٨ ، إرشاد الفحول ص ١٠٨ ، جمع الجوامع ١ / ٣٨٩) .
(٥) في ع ض : أشبه .

وذلك لأنَّ الأصلَ التأسيسُ»^(١) .

وقال أبو الخطاب في « التمهيد » الثاني تأكيداً ، لاتأسيس ، لئلا يجبَ فعلٌ بالشك ، ولا ترجيح^(٢) .

ومنع بأنَّ تغيّر اللفظ يفيدُ تغيّر المعنى ، ثمَّ سلّمه^(٣) .

(وبه) أي و^(٤) الأمران المتعاقبان بعطف (إنَّ اختلفا) ، كصلٍّ وصمٍّ ، و﴿ أقيموا الصلوة ، وآتوا الزكاة ﴾^(٥) ، (عَمَلَ بهما)^(٦) .

(وإلا) أي وإنَّ لم يَختلفا (ولم يَقْبَلِ) الأمر (التكرار) حسّاً ، كاقْتُلْ زيداً ، واقتُلْ زيداً ، أو^(٧) لم يقبلِ الأمر التكرارَ حكماً ، كأعْتَقَ سالماً ، وأعْتَقَ

(١) المسودة ص ٢٣ .

وانظر : التمهيد ص ٧٧ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٣ ، تيسير التحرير ١ / ٣٦٢ .
(٢) وعلا ببراءة الذمة ، ولكثرة التأكيد في مثل هذه الحالات ، وهو ما رجحه أبو محمد المقدسي والقاضي أبو يعلى في « العدة » والصيرفي والكمال بن المhamم وغيرهم .
(انظر : التمهيد للإنسوي ص ٧٦ ، تيسير التحرير ١ / ٣٦٢ ، مختصر البعلي ص ١٠٣ ، والمعتمد ١ / ١٧٤ ، اللع ص ٩ ، التبصرة ص ٥١ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٩١ ، ٣٩٢ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ٩٤ ، نهاية السؤل ٢ / ٥٨ ، إرشاد الفحول ص ١٠٨ ، العدة ١ / ٢٨٠) .
(٣) وهناك قول ثالث بالوقف للتعارض ، وهو قول أبي الحسين البصري وغيره ، ولكل قول دليله .

(انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٣ ، جمع الجوامع ١ / ٢٨٩ ، المعتمد ١ / ١٧٥ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٥٥ ، مختصر البعلي ص ١٠٣ ، نهاية السؤل ٢ / ٥٨ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ٩٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٨٥) .

(٤) ساقطة من ض .

(٥) الآية ٤٣ ، ١١٠ من البقرة .

(٦) انظر : تيسير التحرير ١ / ٣٦٢ ، المعتمد ١ / ١٧٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٨٥ .

(٧) في ع ض ب : و .

سالمًا (ف) الثاني (تأكيد) بلا خلاف^(١) .

(وإن قِيلَ) الأمرُ التكرارُ مع العطفِ (ولم تمنع) من التكرارِ (عادةً ، ولا عَرَفَ) بأداة التعريفِ (ثانٍ) من الأمرين ، كصلِ ركعتين ، وصل ركعتين ، (ف) الثاني (تأسيسً)^(٢) .

(وإن مَنَعَتْ عادةً) من التكرارِ ، كقولِهِ : اسقني ماءً ، و^(٣) اسقني ماءً (تعارضًا) أي تعارضُ العطفِ ومنعُ العادة^(٤) .

(وإلا) أي وإن لم تمنع عادةً من^(٥) التكرارِ (وعَرَفَ ثانٍ) ، كصلِ ركعتين ، وصلِ الركعتين^(٦) ، (ف) الثاني (تأكيد) في اختيارِ القاضي وأبي الفرج المقدسي^(٧) .

(١) انظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٦٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٨٥ ، المسودة ص ٢٤ ، المعتمد ١ / ١٧٥ ، العدة ١ / ٢٨٠ .

(٢) ذكر الآمدي الاختلاف في هذه الصورة ، وأنها كالصورة السابقة التي قال عنها : « قال القاضي عبد الجبار : إن الثاني يفيد ما أفاده الأول ... وخالفه أبو الحسين البصري بالذهاب إلى الوقف » (الإحكام للآمدي ٢ / ١٥٨) .

وانظر : هذه المسألة في (مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ٩٤ ، جمع الجوامع ١ / ٢٨٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٢٢ ، للمسودة ص ٢٤ ، المعتمد ١ / ١٧٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٢ ، تيسير التحرير ١ / ٣٦٢ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٣ ، العدة ١ / ٢٨٠) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) قال الآمدي : « فقد تعارض الظاهر من حروف العطف مع منع العادة من التكرار ، ويبقى الأمر على ما ذكرناه فيما إذا لم يكن حرفُ عطفٍ ، ولا ثمَّ تعريفٌ ولا عادةً مانعة من التكرار » (الإحكام للآمدي ٢ / ١٨٦) .

(٥) وانظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ١ / ٩٤ .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) في ش ز ض : ركعتين

(٨) قال الآمدي : « فلا خلاف في كون الثاني مؤكدًا للأول » (الإحكام ٢ / ١٨٥) . =

واختارَ أبو الحسينِ الوقفَ لمعارضةِ^(١) لامِ العهدِ للعطفِ^(٢)



= (وانظر : المسودة ص ٢٣ ، ٢٤ ، التهيد ص ٧٧ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٣٣ ، والمعمد ١ / ١٧٦ ، جمع الجوامع ١ / ٣٨٩) .

(١) في ض : لمعارضته .

(٢) انظر : المعمد ١ / ١٧٦ .

وهو مارجحه الآمدي (انظر : الإحكام له ٢ / ١٨٦) .

(وانظر : القواعد والفوائد الأصولية ١٧٣ ، التهيد ص ٧٧ ، المسودة ص ٢٣ ، ٢٤ ، شرح

تنقيح الفصول ص ١٣٢ ، المحصول ج ١ ق ٢٥٨ ، مختصر ابن أَلحاجب والعضد عليه ٢ / ٥٤) .

(باب)

(النَّهْيُ مُقَابِلَ لِلْأَمْرِ فِي كُلِّ حَالِهِ)^(١) أي في كل الذي للأمر من كونه من المتن الذي يشترك فيه الكتاب والسنة والإجماع ، ومن^(٢) كونه نوعاً من الكلام وغير ذلك^(٣) .

(وصيغته لاتَفْعَلُ^(٤)) .

(وَتَرَدُّ) لمعان كثيرة^(٥) : -

(١) عُرِفَ الإنسوي النهي بأنه : « هو القول الدال بالوضع على الترك » (التمهيد ص ٨٠) ، وله تعريفات كثيرة .

(انظر : كشف الأسرار / ١ / ٢٥٦ ، تيسير التحرير / ١ / ٣٧٤ ، أصول السرخسي / ١ / ٢٧٨ ، التوضيح على التنقيح / ٢ / ٤٤ ، فواتح الرحموت / ١ / ٤٩٥ ، مختصر ابن الحاجب والعرض عليه / ٢ / ٩٤ وما بعدها ، نهاية السؤل / ٢ / ٦٢ ، جمع الجوامع / ١ / ٣٩٠ ، العبادي على الورقات ص ٩٢ ، الكافية في الجدول ص ٣٢ ، فتح الغفار / ١ / ٧٧ ، المستصفى / ١ / ٤١١) .

(٢) في ش : ومنه .

(٣) انظر مباحث النهي ، وأنه مقابل للأمر في جميع أحواله في (الروضة / ٢ / ٢١٦ ، فتح الغفار / ١ / ٧٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٨ ، البرهان للجويني / ٩ / ٢٨٢ ، كشف الأسرار / ١ / ٢٥٦ ، تيسير التحرير / ١ / ٣٧٤ ، مختصر البعلي ص ١٠٣ ، المعتمد / ١ / ١٨١ ، الإحكام للآمدي / ٢ / ١٨٧ ، المنحول ص ١٢٦ ، المستصفى / ٢ / ٢٤ ، مختصر ابن الحاجب والعرض عليه / ٢ / ٩٥ ، نهاية السؤل / ٢ / ٦٢ وما بعدها ، التمهيد ص ٧٢ ، اللع ص ١٤ ، مختصر الطوفي هي ٩٥ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٢٨ ، العدة / ٢ / ٤٢٦) .

(٤) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٠ ، المسودة ص ٨٠ ، تيسير التحرير / ١ / ٣٧٥ ، مختصر البعلي ص ١٠٣ ، المعتمد / ١ / ١٨١ ، اللع ص ١٤ ، العدة / ٢ / ٤٢٥ .

(٥) انظر : تيسير التحرير / ١ / ٣٧٥ ، فواتح الرحموت / ١ / ٣٩٥ ، المستصفى / ١ / ٤١٨ ، =

أحدها : كونها (لتحريم) وهي حقيقة فيه فقط ^(١) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّنا ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾ ^(٤) .

(و) الثاني : لـ (كراهية) ^(٥) ، نحو قوله ﷺ : « لَا يَمَسُّ ^(٦) أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ ، وَهُوَ يَبُولُ » ^(٧) ، وَمِثْلُهُ الْمَحَلِّي ^(٨) وَغَيْرُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا

= المحصول جـ ١ ق ٢ / ٤٦٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٨٧ ، مناهج العقول ٢ / ١٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٢ ، جمع الجوامع ١ / ٣٩٢ ، إرشاد الفحول ص ١٠٩ ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٣٣٠ ، تفسير النصوص ٢ / ٣٧٨ ، العدة ٢ / ٤٢٧ .

(١) انظر : التوضيح على التنقيح ٢ / ٥١ ، كشف الأسرار ١ / ٥٦ ، تيسير التحرير ١ / ٣٧٥ ، تحقيق المراد ص ٦١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٨٧ ، المنحول ص ١٣٤ ، المحصول جـ ١ ق ٢ / ٤٦٩ ، المستصفي ١ / ٤١٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٩٥ ، مناهج العقول ٢ / ١٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٢ ، جمع الجوامع ١ / ٣٩٢ ، إرشاد الفحول ص ١٠٩ ، العدة ٢ / ٤٢٦ ، تفسير النصوص ٢ / ٣٧٨ .

(٢) الآية ٢٩ من النساء .

(٣) الآية ٣٢ من الإسراء .

(٤) الآية ٢٩ من النساء .

(٥) انظر : التوضيح على التنقيح ٢ / ٥١ ، كشف الأسرار ١ / ٥٦ ، تيسير التحرير ١ / ٣٧٧ ، تحقيق المراد ص ٦١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٨٧ ، المنحول ص ١٣٤ ، المستصفي ١ / ٤١٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٩٥ ، مناهج العقول ٢ / ١٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٢ ، جمع الجوامع ١ / ٣٩٢ .

(٦) في ع ض ب : يمكن ، وهي رواية أخرى للحديث .

(٧) هذا الحديث متفق على صحته ، رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي وابن حبان والبيهقي عن أبي قتادة مرفوعاً .

(انظر : صحيح البخاري ١ / ٤١ ، صحيح مسلم ١ / ٢٢٥ ، سنن أبي داود ١ / ٧ ، تحفة الأحوذى ١ / ٧٧ ، سنن النسائي ١ / ٢٦ ، سنن ابن ماجه ١ / ١١٣ ، سنن الدارمي ١ / ١٧٢ ، موارد الطهارة ص ٦٣ ، شرح السنة ١ / ٣٦٧ .)

(٨) في ش : المحلى .

والمحلى هو محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم ، الشيخ جلال الدين المحلى ، أبو عبد الله الشافعي المصري ، برع في فنون الفقه والكلام والأصول والنحو والمنطق وغيرها ، وكان آية في الذكاء والفهم ، =

الْحَبِيثَ مِنْهُ تَنْفِقُونَ ﴿١﴾ .

(و) الثالث : كونها لـ (تحقير)^(٢) ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَعْتَدَنَّ عَنْكَ إِلَى مِمَّا تَعْتَنَّا بِهِ أَرْوَاجًا مِنْهُمْ ﴾^(٣) .

(و) الرابع : كونها لـ (لبيان العاقبة)^(٤) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾^(٥) .

= وعلى قدم من الصلاح والورع ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، يواجه بذلك أكبر الظلمة والحكام ، ويأتون إليه فلا يلتفت إليهم ، ويرجع إليه القضاة ، ولبي تدریس الفقه ، وعرض عليه القضاء فامتنع ، له مصنفات كثيرة نافعة مفيدة ، وهي في غاية الاختصار والتحرير وسلامة العبارة ، فأقبل عليها الناس والعلماء وتداولوها حتى وقتنا الحاضر ، منها « شرح جمع الجوامع » في الأصول ، و « المناسك » و « كتاب الجهاد » و « شرح بردة المديح » و « شرح منهاج الطالبين » في الفقه ، وشرع في أشياء لم يكملها ، منها « شرح القواعد لابن هشام » و « شرح التسهيل » و « تفسير القرآن » وغيرها ، توفي سنة ٨٦٤ هـ .

انظر ترجمته في (حسن المحاضرة / ١ / ٤٤٣ ، شذرات الذهب / ٧ / ٣٠٣ ، الضوء اللامع / ٧ / ٣٩ ، طبقات المفسرين / ٢ / ٨٠ ، البدر الطالع / ٢ / ١١٥ ، الفتح المبين / ٣ / ٤٠) .
(١) الآية ٣٦٧ من البقرة .

(٢) وساء السبكي التقليل والاحتقار .

(انظر : التوضيح على التنقيح / ٢ / ٥١ ، كشف الأسرار / ١ / ٢٥٦ ، مختصر البعلي ص ١٠٣ ، تحقيق المراد ص ٦٥ ، الإحكام للأمدى / ١ / ١٨٧ ، المنحول ص ١٣٥ ، المستصفى / ١ / ٤١٨ ، فواتح الرحوت / ١ / ٣٩٥ ، مناهج العقول / ٢ / ١٦ ، نهاية السؤل / ٢ / ٦٢ ، جمع الجوامع / ١ / ٣٩٥) .
(٣) الآية ٨٨ من الحجر .

(٤) انظر : الإحكام للأمدى / ٢ / ٥٣ ، المستصفى / ١ / ٤١٨ ، المنحول ص ١٣٤ ، مناهج العقول / ٢ / ١٦ ، جمع الجوامع / ١ / ٣٩٢ ، نهاية السؤل / ٢ / ٦٢ ، مختصر البعلي ص ١٠٣ ، فواتح الرحوت / ١ / ٣٩٥ ، كشف الأسرار / ١ / ٢٥٦ ، التلويح على التوضيح / ٢ / ٥٣ ، تحقيق المراد ص ٦٢ ، إرشاد الفحول ص ١٠٩ .

(٥) الآية ٤٢ من إبراهيم ، واستشهد لذلك المحلي بقوله تعالى : « وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ، بَلْ أَحْيَاءُ » آل عمران / ١٦٩ ، ثم قال : « أي عاقبة الجهاد الحياة ، لا الموت » .
(المحلي على جمع الجوامع / ١ / ٢٩٤) .

(و) الخامس : كونها لـ (دعاء ^(١)) ، نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تَأْخُذْنَا
 إِنَّ نَسِيْنَا أَوْ أَخْطَأْنَا ، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِثْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ
 قَبْلِنَا ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ ^(٣) .
 (و) السادس : كونها لـ (يأس ^(٤)) ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ
 كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ ^(٥) .
 وبعضهم مثَّل به للاحتقار .

(و) السابع : كونها لـ (إرشاد ^(٦)) ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
 آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ، إِنَّ تُبَدَّلَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ ﴾ ^(٧) ، والمراد أنَّ الدلالة على
 الأحوط ترك ذلك .

(١) انظر : كشف الأسرار ١ / ٢٥٦ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٩٥ ، المنحول ص ١٣٥ ،
 المستصفى ١ / ٤١٨ ، مناهج العقول ٢ / ١٦ ، جمع الجوامع ١ / ٣٩٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٨٧ ،
 نهاية السؤل ٢ / ٦٢ ، تحقيق المراد ص ٦٢ ، مختصر البعلي ص ١٠٢ ، إرشاد الفحول ص ١٠٩ ، العدة
 ٤٢٧ / ٢ .

(٢) الآية ٢٨٦ من البقرة .

(٣) الآية ٨ من آل عمران .

(٤) انظر : التلويح على التوضيح ٢ / ٥٣ ، كشف الأسرار ١ / ٢٥٦ ، مختصر البعلي
 ص ١٠٢ ، تحقيق المراد ص ٦٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٩٥ ، مناهج العقول ٢ / ١٩ ، الإحكام
 للآمدي ٢ / ١٨٧ ، المستصفى ١ / ٤١٨ ، المنحول ص ١٣٥ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٢ ، جمع الجوامع
 ١ / ٣٩٢ ، إرشاد الفحول ص ١١٠ .

(٥) الآية ٦٦ من التوبة ، أي إن العذر لا ينفع ، وهذا لتحقيق اليأس ، واستشهد الغزالي في
 « المستصفى » و « المنحول » بقوله تعالى : ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ التحريم ٧ ، وانظر : العدة
 ٤٢٧/٢ .

(٦) انظر : الإحكام للآمدي ١٨٧/٢ ، المنحول ص ١٣٥ ، المستصفى ٤١٨/١ ، نهاية السؤل
 ٦٢ / ٢ ، جمع الجوامع ١ / ٣٩٢ ، مناهج العقول ٢ / ١٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٩٥ ، التوضيح على
 التنقيح ٢ / ٥٣ ، كشف الأسرار ١ / ٢٥٦ ، مختصر البعلي ص ١٠٢ ، تحقيق المراد ص ٦٢ ، إرشاد
 الفحول ص ١٠٩ .

(٧) الآية ١٠١ من المائدة .

قيل : وفيه نظرٌ ، بل هي للتحريم .

والأظهر الأولُ ، لأنَّ الأشياءَ التي يسأل عنها السائل^(١) لا يعرف^(٢) حين السؤال ، هل تؤدي إلى عذوٍ أم^(٣) لا ؟ ولا تحريمٌ إلا بالتحقيق .

(و) الثامنُ : كونها (لأدب) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾^(٤) ، ولكن هذا راجعٌ إلى الكراهة ، إذ المراد : لا تتعاطوا أسباب النسيان ، فإنَّ نفسَ النسيان لا يتدخل تحت القدرة حتى ينهي عنه .

وبعضهم يعدُّ من ذلك الخبر ، وليس للخبر مثالٌ صحيحٌ ، ومثله بعضهم بقوله تعالى : ﴿ لَا يَمْسُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾^(٥) ، وهذا المثالُ إنَّما هو للخبر بمعنى النهي ، لا للنهي بمعنى الخبر .

(و) التاسعُ : كونها لـ (تهديد)^(٦) ، كقولك لمن تهدده : أنت لا تمثِّلُ أمري ، هكذا مثله في « شرح التحرير » ، والذي يظهر : أنَّ « لا » هنا نافيةٌ ، وإنَّ لم تخرج عن معنى التهديد ، والأولى تمثيله بقول السيد لعبده - وقد أمره بفعل شيء فلم^(٧) يفعله - : لا تفعله ، فإنَّ عادتَكَ أنَّ^(٨) لا تفعله بدون المعاقبة .

(و) العاشرُ : كونها لـ (إباحة الترك) ، كالنهي بعد الإيجاب على قولٍ تقدَّم في أنَّ النهي بعد الأمر للإباحة ، والصحيح خلافه .

(١) ساقطة من ض .

(٢) في ش ز : تعرف .

(٣) في ض ب : أو .

(٤) الآية ٢٣٧ من البقرة .

(٥) الآية ٧١ من الواقعة .

(٦) انظر : تحقيق المراد ص ٦٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٩٥ ، العدد ١ / ٤٢٧ ، إرشاد الفحول

ص ١٠٩ .

(٧) في ض : ولم .

(٨) ساقطة من ض ب .

(و) الحادي عشر : كَوْنُهَا لـ (لالتباس^(١)) ، كَقَوْلِكَ لِنَظِيرِكَ : لَا تَفْعَلْ ،
عند مَنْ يَقُولُ : إِنَّ صِغَةَ الْأَمْرِ لَهَا ثَلَاثُ صِفَاتٍ : أَعْلَى ، وَنَظِيرٌ ، وَأَدُونُ^(٢) ،
وكذلك النهي .

(و) الثاني عشر : كَوْنُهَا لـ (لتصير^(٣)) ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ لَا تَخْزَنْ ، إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾^(٤) .

(و) الثالث عشر : كَوْنُهَا لـ (لإيقاعِ أَمْنٍ) ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا
تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْأَمِينِينَ ﴾^(٥) ، ﴿ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾^(٦) ، وَلَكِنْ
قِيلَ : إِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْخَبَرِ^(٧) ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَنْتَ لَا تَخَافُ .

(و) الرابع عشر : كَوْنُهَا لـ (تسوية^(٨)) ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاصْبِرُوا
أَوْ لَا تَصْبِرُوا ، سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ ﴾^(٩) .

(و) الخامس عشر : كَوْنُهَا لـ (تحذير^(١٠)) ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا

(١) في ض ب : التباس .

وأنظر : فواتح الرحموت ١ / ٣٩٥ ، إرشاد الفحول ص ١١٠ .

(٢) في ش ز ض : ودون .

(٣) في ش ز : لتصير .

(٤) الآية ٤٠ من التوبة .

(٥) الآية ٣١ من القصص .

(٦) الآية ٢٥ من القصص .

(٧) في ش : نظير .

(٨) أنظر : فواتح الرحموت ١ / ٣٩٥ ، تحقيق المراد ص ٦٣ .

(٩) الآية ١٦ من الطور .

(١٠) أنظر : تحقيق المراد ص ٦٣ .

ولصيغة النهي معان أخرى كالشفقة والتسليّة وتسكين النفس والعظة ، وبعضها متداخل في

بعض .

تَمُوتُنْ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١١﴾ .

(فَإِنْ تَجَرَّدَتْ) صيغةُ النهي عن المعاني المذكورة والقرائن (ف) هي (لتحريم) عند الأئمة الأربعة وغيرهم^(١) ، وبالعَ الشافعي رضي الله عنه في إنكار قول من قال : إنها للكرهية^(٢) .

وقيل : صيغةُ النهي تكونُ بينَ التحريمِ و^(٣) الكراهية ، فتكونُ منَ المَجْمَلِ^(٤) .

وقيلَ : تكونُ للقدرِ المُشْتَرَكِ بينَ التحريمِ والكراهية ، فتكونُ حقيقةً في كلِّ منهما^(٥) .

وقيلَ : بالوقفِ لتعارضِ الأدلةِ^(٦) .

= (انظر : التوضيح على التنقيح ٢ / ٥٣ ، كشف الأسرار ١ / ٢٥٦ ، تحقيق المراد ص ٦٣ ، مناهج العقول ٢ / ١٩ ، العدد ٢ / ٤٣٧) .

(١) الآية ١٠٢ من آل عمران .

(٢) وهو الصحيح عند الفخر الرازي والآمدي وغيرها .

(انظر : المسودة ص ٨١ ، الرسالة ص ٢١٧ ، ٢٤٣ ، البرهان للجويني ١ / ٢٨٣ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٣ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٨٧ ، التبصرة ص ٩٩ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٤٦٩ ، تحقيق المراد ص ٦٣ ، اللع ص ١٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٩٦ ، كشف الأسرار ١ / ٢٥٦ ، التهيد ص ٨١ ، مختصر الطوفي ص ٩٥ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٨ ، التهيد ص ٨١) .

(٣) الرسالة ص ٣٥٣ .

(وانظر : التهيد ص ٨١ ، المسودة ص ٨١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٠) .

(٤) في ش : أو .

(٥) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٠ .

(٦) وهو مطلق الترك . (انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٠ ، تيسير التحرير

١ / ٣٧٥) .

(٧) وهو قول الأشعرية ، وهناك أقوال أخرى في المسألة .

(و) ورود^(١) صيغة النهي (مطلقة عن شيءٍ لعينه) أي لعين ذلك الشيء ، كالكفر والظلم والكذب^(٢) ونحوها^(٣) من المستقبح لذاته : يقتضي فساده شرعاً^(٤) ، عند الأئمة الأربعة والظاهرية وبعض المتكلمين^(٥) .

= (انظر : المسودة ص ٨١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٤٦٩ ، التبصرة ص ٩٩ ، تحقيق المراد ص ٦٣ ، كشف الأسرار / ١ / ٢٥٦ ، تيسير التحرير / ١ / ٣٧٥ ، فواتح الرحوت / ١ / ٣٩٦ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٠ ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٣٣٢) .

(١) في ب : ورود .

(٢) ساقطة من ض .

(٣) في ض ب : ونحوها .

(٤) أي أن اقتضاء النهي للفساد هو في الشرع ، لافي اللغة ، لأن صيغة النهي لغة تدل على مجرد طلب الكف عن الفعل على وجه الجزم والقطع ، واقتضائه للفساد أو البطلان قدر زائد يحتاج إلى دليل آخر غير اللغة ، وهو اختيار الأمدي وأكثر الأصوليين ، وفي قول : إنه يقتضي الفساد من جهة اللغة واللسان ، وقيل : معنى .

(انظر : جمع الجوامع / ١ / ٣٩٣ ، نهاية السؤل / ٢ / ٦٣ ، الإحكام للآمدي / ٢ / ١٨٨ ، مختصر ابن الحاجب / ٢ / ٩٥ ، تيسير التحرير / ١ / ٣٧٦ ، فواتح الرحوت / ١ / ٣٩٦ ، مختصر البعلي ص ١٠٤ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٢٩ ، ١٣٠) .

(٥) قال القرافي : « ومعنى الفساد في العبادات وقوعها على نوع من الخلل يوجب بقاء الذمة مشغولة بها ، وفي المعاملات عدم ترتب أثارها عليها » (شرح تنقيح الفصول ص ١٧٣) .

والفاسد والباطل بمعنى واحد عند الجمهور ، بينما فرق الحنفية بينهما ، فقالوا : الباطل مالم يس مشروعا بأصله ولا يوصفه ، والفاسد ما كان مشروعا بأصله دون وصفه ، وسبق بيان ذلك في المجلد الأول ص ٤٧٣ وما بعدها .

والأشياء التي نهى الشارع عنها لعينها باطلة عند الحنفية ، وليست مشروعة أصلاً ، وهناك أقوال أخرى في المسألة .

(انظر : مختصر ابن الحاجب / ٢ / ٩٥ ، نهاية السؤل / ٢ / ٦٣ ، العبادي على الورقات ص ٩٣ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٤٨٦ ، المنحول ص ١٢٦ ، ٢٠٥ ، تيسير التحرير / ١ / ٣٧٦ ، المعتمد / ١ / ١٨٤ ، الإحكام للآمدي / ٢ / ١٨٨ ، التبصرة ص ١٠٠ ، المستصفى / ٢ / ٢٤ ، جمع الجوامع / ١ / ٣٩٣ ، البرهان للجويني / ١ / ٢٨٣ ، المسودة ص ٨٠ ، ٨٢ ، أصول الرخسي / ١ / ٨٠ ، ٨٢ ، =

قال الخطابي^(١) : هذا مذهب العلماء في قديم الدهر وحديثه^(٢) ، لحديث عائشة رضي الله عنها المتفق عليه : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ »^(٣) .

واستدل لذلك بأن العلماء لم يزألوا يستدلون^(٤) على الفساد بالنهاي ، كاحتجاج ابن عمر رضي الله تعالى عنها بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ﴾^(٥) ، واستدلال الصحابة رضي الله عنهم على فساد^(٦) عقود الربا^(٧) بقوله ﷺ : « لَا تَتَّبِعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مَثَلًا بِمَثَلٍ - الحديث »^(٨) ، وعلى فساد

= فوائج الرحوت ١ / ٢٩٦ ، فتح الغفار ١ / ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٢٢٣ ، كشف الأسرار ١ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٦ ، اللع ١٤ ص ، مختصر الطوفي ص ٩٥ ، مختصر البعلي ص ١٠٤ ، التمهيد ص ٨١ ، الروضة ٢ / ٢١٧ ، المدة ٢ / ٤٣٢ ، إرشاد الفحول ص ١١٠ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٢ ، ١٩٣ ، تحقيق المراد ص ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٤ ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٢٤٣ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٢٩ ، ١٣٠ ، تفسير النصوص ٢ / ٢٨٩) .

(١) في ع : أبو الخطاب ، والأعلى من بقية النسخ وهو الصواب ، لأنه ورد بالنص في « المسودة » و « القواعد والفوائد الأصولية » .

(٢) انظر : المسودة ص ٨٣ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٢ .

(٣) هذا الحديث رواه البخاري معلقا ، ورواه مسلم وأبو داود وأحمد وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً ، ورواه البخاري في « خلق أفعال العباد » .

قال المناوي : « أي مردود فلا يقبل منه ، وفيه دليل للقاعدة الأصولية أن مطلق النهي يقتضي الفساد ، لأن المنهي عنه مخترع محدث ، وقد حكم عليه بالرد المستلزم للفساد » .

(٤) انظر : فتح الباري ١٣ / ٣١٧ ، صحيح البخاري ٤ / ٣٦٨ ، صحيح مسلم ٣ / ١٣٤٤ ، خلق أفعال العباد ص ٢٩ ، سنن أبي داود ٢ / ٥٠٦ ، سنن ابن ماجه ١ / ٧ ، مسند أحمد ٦ / ١٤٦ ، ١٨٠ ، فيض القدير ٦ / ١٨٣) .

(٥) في ض : يستدون ، وفي ب : يستدل .

(٥) الآية ٢٢١ من البقرة .

(٦) في ض ب : العقود بالربا .

(٧) هذا الحديث صحيح رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن والبيهقي ومالك والشافعي عن عبادة بن الصامت وأبي سعيد مرفوعاً بألفاظ مختلفة ، وتقدم تحريجه في المجلد الثاني ص ٥٥٤ .

نكاح المَحْرَمِ بالنهي عنه^(١) ، وَقَدْ شَاعَ وَذَاعَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ نَكِيحٍ^(٢) .

فَإِنْ قِيلَ : احتجَّاجُهُمْ إِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّحْرِيمِ لِأَعْلَى الْفَسَادِ^(٣) .

فالجواب أَنَّ احتجَّاجَهُمْ عَلَى التَّحْرِيمِ وَالْفَسَادِ مَعاً ، أَلَا تَرَى إِلَى حَدِيثِ :
« بَيْعُ الصَّاعِينَ^(٤) مِنَ التَّمْرِ^(٥) بِالصَّاعِ » ، وَقَوْلِهِ ﷺ : « أَوْهَ عَيْنُ الرَّبِّ »^(٦) ، وَذَلِكَ

(١) وَرَدَ النَّهْيُ عَنِ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ فِي حَدِيثِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ ، وَلَا يَنْكِحُ ، وَلَا يَخْطُبُ » ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ وَغَيْرُهُ .

(٢) انظر : صحيح مسلم ١٠٢٠ / ٢ ، سنن أبي داود ٤٢٧ / ١ ، تحفة الأحوذني ٥٧٩ / ٢ ، سنن النسائي ١٥١ / ٥ ، ٧٢ / ٦ ، سنن ابن ماجه ٦٣٢ / ١ ، مسند أحمد ٥٧ / ١ ، المنتقى شرح الموطأ ٢٣٨ / ٢ ، سنن الدارمي ١٤١ / ٢ ، نيل الأوطار ١٦ / ٥ ، نصب الرأية ١٧٠ / ٢) .

(٣) انظر أدلة الجمهور في (الرسالة للشافعي ص ٣٤٧ ، تيسير التحرير ٢٨١ / ١ ، المعتد ١٨٧ / ١ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص ١٧٤ ، الإحكام للأندي ١٩٠ / ٢ ، التبصرة ص ١٠١ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٤٩٦ ، المستصفى ٢٦ / ٢ وما بعدها ، مختصر ابن الحاجب والمضد عليه ٩٥ / ٢ وما بعدها ، الروضة ٢١٨ / ٢ ، العدة ٤٣٤ / ٢ ، المختصر الطوفي ص ٩٦ ، إرشاد الفحول ص ١١٠ ، تحقيق المراد ص ١٢٠ وما بعدها ، تفسير النصوص ٢٩٠ / ٢) .

(٤) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ١٧٤ ، تيسير التحرير ٢٨١ / ١ ، تحقيق المراد ص ١١٣ ،

١٢٩

(٥) ساقطة من زع ض ب .

(٥) رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْرِ فِجَاهٍ بِتَرِ جَنْبٍ ، فَقَالَ : أَكُلْ تَمْرَ خَيْرٍ هَكَذَا ؟ قَالَ : إِنَّمَا لِنَأْخُذَ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعِينَ ، وَالصَّاعِينَ بِالثَّلَاثَةِ ، فَقَالَ : لَا تَفْعَلْ ، بَعِ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ ، ثُمَّ ابْتَاعَ بِالدَّرَاهِمِ جَنْبِيًّا » وَهَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ : « هَذَا هُوَ الرَّبَّاءُ » ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ : « أَوْهَ عَيْنِ الرَّبِّ » ، وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ وَأَحْمَدُ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ ، وَلَا الدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَيْنِ ، وَالصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ ، إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمُ الرِّمَاءَ ، وَالرِّمَاءُ هُوَ الرَّبَّاءُ » وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : اشْتَرَيْنَا بِصَّاعَيْنِ مِنْ تَمْرِنَا صَاعًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَرَبَيْتُمْ .

(انظر : صحيح البخاري ٢ / ٢٤ ، صحيح مسلم ١٢١٥ / ٢ وما بعدها ، سنن النسائي ٢٤٠ / ٧ ، سنن ابن ماجه ٧٥٨ / ٢ ، مسند أحمد ١٩١ / ٢ ، ٣ / ٢ ، تخريج أحاديث البيهقي ص ٧٦ ، النووي على مسلم ١١ / ٢٢) .

بعد القبض ، فأمر^(١) برده ، و « بقوله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » ، والرد إذا أضيف إلى العبادات اقتضى^(٢) عدم الاعتداد بها ، وإن أضيف إلى العقود اقتضى^(٣) فسادها^(٤) .

فإن قيل : معناه ليس بمقبول ولا طاعة^(٥) .

قلنا : الحديث يقتضي رد ذاته إن أمكن ، وإن لم يمكن اقتضى رد متعلقه^(٦) .

فإن قيل : هو من أخبار الآحاد ، والمسألة من الأصول^(٧) .

قيل : تقوى بالقبول ، والمسألة من باب الفروع^(٨) .

واحتج الشافعي رضي الله عنه بقول النبي ﷺ : « لاصلاة إلا بطهور »^(٩) ، و « لا نكاح إلا بولي » ، و « لاصيام لمن لم يثبت الصيام من الليل »^(١٠) ، ونحو

(١) في ض : فأمره .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ساقطة من ض .

(٤) انظر : تيسير التحرير ١ / ٣٨٢ ، تحقيق المراد ص ١١٤ وما بعدها ، ١٣٠ وما بعدها .

(٥) انظر : التبصرة ص ١٠١ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ٤٨٨ ، المستصفى ٢ / ٣٠ ، العدة

٢ / ٤٣٥ .

(٦) انظر : المعتد ١ / ١٨٧ ، الإحكام للأعدي ٢ / ١٩١ ، التبصرة ص ١٠١ ، إحكام الأحكام

١ / ٥٣ ، العدة ٢ / ٤٣٥ .

(٧) قال ابن حجر المصني : « والزم أن القواعد الكلية لا تثبت بخير الواحد باطل » ،

(انظر : فيض القدير ٦ / ١٨٣) .

وانظر : تحقيق المراد ص ١١٢ ، التبصرة ص ١٠١ .

(٨) انظر : تحقيق المراد ص ١١٤ ، التبصرة ص ١٠١ .

(٩) سبق تخريجه بلفظ « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » المجلد الأول ص ٢٩٩ .

(١٠) سبق تخريجه بلفظ « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » وله روايات مختلفة

وألفاظ متعددة ، المجلد الثاني ص ٢١٠ .

ذلك ، قال : ومعلوم أنه لم يرد بذلك نفي نفس الفعل ؛ لأن الفعل موجود من حيث المشاهدة ، وإننا أراد نفي حكمه ، فإذا وجد الفعل على الصفة المنهي عنها لم يكن له حكم ، فوجوده كعدمه ، وإذا كان كذلك لم يؤثر إيجابه ، وكان الفرض^(١) الأول على عادته^(٢) .

ويدل للفساد غير ما تقدم من الكتاب والسنة أيضاً : الاعتبار والمناقضة .

^(٣) أما الاعتبار^(٤) : فلأن النهي يدل على تعلق مفسدة بالمنهي عنه ، أو بما يلزمه ؛ لأن الشارع حكم لا ينهي عن المصالح ، وفي القضاء يفسدها بإعدامها بأبلغ الطرق ، ولأن النهي عنها مع ربط الحكم بها يفضي^(٥) إلى التناقض في الحكمة ، لأن نصبها سبباً يمكن من التوصل^(٦) ، والنهي يمنع من التوصل^(٧) ، ولأن حكمها مقصود آدمي ، ومتعلق غرضه ، فمكينه منه حث على تعاطيه ، والنهي منع من التعاطي ، ولأنه لو لم يفسد المنهي عنه لزم من نفيه ، لكونه مطلوب الترك بالنهي حكمه^(٨) للنهي ، ومن ثبوته لكون الفرض جواز التصرف وصحته ،

(١) في ش : الفرض .

(٢) انظر : تيسير التحرير ١ / ٣٨٠ ، الروضة ٢ / ٢١٧ وما بعدها ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٣٠ .

(٣) ساقطة من ض .

الاعتبار هو التقدير ، وهو قريب من القياس في اللغة ، والاعتبار في الاصطلاح : إيراد الحكم على وفق أمر آخر ، ويأتي في القياس والمصالح المرسله باسم المناسب المعبر ، وهو كل وصف شهد الشرع باعتباره بأخذ فروع الأحكام .

(٤) انظر : الكافية في الجدل ص ٦٢ ، إرشاد الفحول ص ٢١٧ ، الوسيط في أصول الفقه ص ٢٤١) .

(٥) في ز ع ض ب : مفضي .

(٦) في ض ب : التوصل .

(٧) في ض ب : التوصل .

(٨) في ش ز : عن حكمه .

حكم الصحة ، وذلك باطل^(١) .

أما الملازمة : فلاستحالة خلو الأحكام الشرعية عن الحكمة ، وأما بطلان الثاني : فلأن اجتماعها يؤدي إلى خلو الحكم عن الحكمة ، وهو خرق للإجماع ، لأن حكمة النهي إما أن تكون راجعة على حكم^(٢) الصحة ، أو مرجوحة ، أو مساوية ، ولو^(٣) كان كذلك لامتنع النهي ، فلم يبق إلا أن تكون راجعة على حكم الصحة ، وفي رجحان النهي تمتنع الصحة^(٤) .

فإن قلت^(٥) : الترجيح غاية أن يناسب نفي الصحة ، ولا يلزم من ذلك نفي الصحة إلا بإيراد شاهد بالاعتبار ، ولو ظهر كان الفساد لازماً من القياس^(٦) .

قلنا : القضاء بالفساد لعدم الصحة ، فلا يقتدر إلى شاهد الاعتبار ، ولأن في الشرعيات ، منهيات باطلة ، ولا مستند لها إلا أن النهي للأصل^(٧) .
وأما دليل الفساد بالناقضة^(٨) : فلأن المخالفين أبطلوا النكاح في

(١) انظر : كشف الأزهار ١ / ٢٦١ ، تحقيق المراد ص ١٣١ .

(٢) ساقطة من ش ز ب .

(٣) في ش زع : إذ لو .

(٤) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ١٨٩ ومابعدهما : المحصول ج ١ ق ٢ / ٤٩٤ ، ٤٩٦ ، مختصر

ابن الحاجب والعقد عليه ٢ / ٩٦ ، تحقيق المراد ص ١٣١ .

(٥) في ش ز : قلنا .

(٦) انظر : تحقيق المراد ١٣٥ .

(٧) انظر : تحقيق المراد ص ١٣٥ ، الإحكام للآمدي ١ / ٥٣ .

(٨) المناقضة عند الأصوليين هي النقض ، وعند أهل النظر عبارة عن منع مقدمة الدليل ، أو هي إبطال دليل الملل (كشاف اصطلاح الفنون ٦ / ١٤١١) ، وقال الباجي : « النقض : هو وجود العلة وعدم الحكم » (الحدود ص ٧٦) ، وقال الجويني : « النقض : انتفاء الحكم عما ادعي له من العلة ، وقيل : وجود العلة مع فقد ما ادعي من حكمها ، وقيل : إبراء العلة حيث لاحكم » (الكافية في الجدل ص ٦٩) .

العدة^(١)، ونكاح المحرم، والمحاقلة^(٢) والمزانية والمنابذة والملاسة^(٣)، والعقد على منكوحة الأب، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(٤)، ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾^(٥)، والصلاة في المكان النجس والنجس والشوب النجس^(٦)،

(١) أبطل العلماء النكاح في العدة لقوله تعالى: «وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» البقرة / ٢٢٨، ولقوله تعالى: «وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذْنَ فَلَا تَعْضَلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ» البقرة / ٢٢٢، وقوله تعالى: «وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً، فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ» البقرة / ٢٢٤، ولحديث أبي السنابل وسبيمة الأسلمية الذي مر سابقاً (المجلد الثاني ص ٣١٣) وغيره.

(٢) في ض ب: المحاقلة.

(٣) روى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارقطني عن جابر وغيره بالفاظ متقاربة، أن النبي ﷺ نهى عن المحاقلة والمزانية والمخابرة، وأن يشتري النخل حتى يشقه، والاشقاء أن يجر أو يصفر، أو يؤكل منه شيء، والمحاقلة أن يباع الحقل بكيل من الطعام معلوم، والمزانية أن يباع النخل بأوساق من التمر، والمخابرة الثلث والربع وأشباه ذلك.

واختلف العلماء في تفسير المحاقلة ففسرها بعضهم بما جاء في الحديث، وقال أبو عبيد: هي بيع الطعام في سنبله، والحقل: الحرث وموضع الزرع، وأخرج الشافعي عن جابر أن المحاقلة أن يبيع الرجل الرجل الزرع بمائة فرق من الحنطة، وقال ابن الأثير: «المحاقلة مختلف فيها، قيل: هي اكتراء الأرض بالحنطة، هكذا جاء مفسراً في الحديث» (النهاية في غريب الحديث ٤١٦ / ١).

(انظر: صحيح البخاري ١٥ / ٢ الطبعة العشانية، صحيح مسلم بشرح النووي ١ / ١٩٤، سنن أبي داود ٢ / ٢٢٥، تحفة الأحوذني ٤ / ٤١٦، سنن النسائي ٧ / ٢٢٤، سنن ابن ماجه ٢ / ٧٦١، مسند أحمد ١ / ٢٢٤، ٢ / ٢٩٢، سنن الدارمي ٢ / ٢٥٢، الموطأ ٣٨٦ ط الشعب، سنن الدارقطني ٣ / ٤٨، نيل الأوطار ٥ / ١٨٩، اللغني ٤ / ١٥٦).

(٤) الآية ٢٢ من النساء. وفي ع ض ب: «...من النساء الآية».

(٥) الآية ٢٢١ من البقرة. وفي ع ض ب: «ولانتكحوا المشركات».

(٦) لقوله تعالى: «وَيْسَابِكُ قَطَطُ» المدثر / ٤، ولما رواه البخاري ومسلم وأبو داود =

وحالة كشف العورة^(١) ، إلى غير ذلك ، ولا مستند إلا النهي^(٢) .

قالوا : لو دلل الفساد^(٣) لناقض التصريح بالصحة في قوله : نهيتك عن فعل كذا ، فإن فعلت صح^(٤) .

قلنا : الجواب عنه أن المنع من الفساد من التصريح بالصحة^(٥) لما ذكرنا من حكمة الفساد ، ولأنه لو سلم ، فالتصريح بخلاف الظاهر ، و^(٦) لاتناقض^(٧) ، نحو : رأيت أسداً يرمي ، وأيضاً فإن^(٨) قوله : يُشبهُ المُستَدْرَكُ أو المستثنى ، فكأنه قال : لكنك إن فعلت صح ، أو قوله : إلا أنك إذا فعلت صح ، وليس في كلام الشارع شيء من ذلك^(٩) .

وكذا لو كان النهي لوصف في المنهي عنه لازم له ، وهو ما أثير إليه بقوله :

== والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد ومالك عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : « إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي » .

(انظر : صحيح البخاري ١ / ٤٦ المطبعة العشانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ٤ / ١٧ ، سنن أبي داود ١ / ٦٥ ، تحفة الأحوذى ١ / ٣٩٠ ، سنن النسائي ١ / ٩٨ ، سنن ابن ماجه ١ / ٢٠٣ ، مسند أحمد ٦ / ٨٣ ، ١٢٩ ، الموطأ ص ٦٢ ط الشعب)

(١) لما رواه الإمام أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » وسبق تخريجه في المجلد الأول ص ٤٧١ .

(٢) انظر : تحقيق المراد ص ١٣٦ ، الأحكام للآمدي ٢ / ١٩٣ .

(٣) في ش زع : الفساد .

(٤) انظر : التبصرة ص ١٠٣ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ٤٨٩ وما بعدها ، العدة ٢ / ٤٣٩ .

(٥) ساقطة من ض .

(٦) ساقطة من ش ز .

(٧) في ع : يتناقض .

(٨) في ش ز : فإنه .

(٩) انظر : تفصيل هذه الأدلة مع الزيادة عليها في (تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد

للعلائي ص ١١١ وما بعدها ، الأحكام للآمدي ٢ / ١٨٨ ، ١٩٢ وما بعدها ، التبصرة ص ١٠٣ ،

الحصول ٢ / ٤٨٧ ، ٤٨٩ ، العدة ٢ / ٤٣٩)

(أَوْ وَصْفِهِ) كالنهي عن نكاح الكافر للمسلمة^(١) ، وعن بيع العبد المسلم من كافر^(٢) ، فإن النهي عن ذلك (يقتضي فساده شرعاً) عندنا وعند الشافعية ومن وافقهم^(٣) .

فإن ذلك يلزم منه إثبات القيام والاستيلاء والسبيل للكافر على المسلم ، فيبطل هذا الوصف اللازم^(٤) له .

وعند الحنفية ومن وافقهم أن النهي يقتضي صحة الشيء وفساده وصفه ، فالحرم عندهم وقوع الصوم في العيد ، لا الواقع ، فالفعل حسن^(٥) ،^(٦) لا أنه^(٧) صوم قبيح لوقوعه في العيد ، فهو عندهم طاعة يصح النذر به^(٨) ، ووصف قبحه لازم للفعل لاللاس ، ولا يلزم بالشروع^(٩) .

(١) ورد النهي عن نكاح الكافر للمسلمة في قوله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا » البقرة / ٢٢١ .

(٢) انظر : المغني ٤ / ١٩٩ .

(٣) انظر : مختصر ابن الحاجب والعرض عليه ٢ / ٩٨ ، جمع الجوامع ١ / ٣٩٤ ، الفروق ٨٢ / ٢ ، النخول ص ٢٥٥ ، المدة ٢ / ٤٤٩ ، الروضة ٢ / ٢١٧ ، المسودة ص ٨٢ ، ٨٢ ، مختصر الطوفي ص ٩٦ ، التمهيد ص ٨١ ، مباحث الكتاب والسنة ١٣١ ، ١٣٢ .

(٤) في ش ز : الملازم .

(٥) في ع : عندهم حسن .

(٦) في ز ع ض ب : لأنه .

(٧) قال النووي رحمه الله : « وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال سواء صامها عن نذر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك ، ولو نذر صومها متعمداً لعينها ، قال الشافعي والجمهور : لا ينعقد نذره ، ولا يلزمه قضاؤها ، وقال أبو حنيفة : ينعقد ويلزمه قضاؤها ، قال : فإن صامها أجزأه ، وخالف الناس كلهم في ذلك » (شرح النووي على مسلم ٨ / ١٥٠) .

وقال الترمذاني والحصكفي : « ولو نذر صوم الأيام المنهية ، أو صوم هذه السنة صح مطلقاً على المختار ، وفرقوا بين النذر والشروع فيها بأن نفس الشروع معصية ، ونفس النذر طاعة فصح ، ولكنه أفطر الأيام المنهية ، وجوباً تحامياً عن المعصية وقضائها إسقاطاً للواجب ، وإن صامها خرج عن العهدة مع الحرمة » (حاشية ابن عابدين ٤ / ٤٣٢) .

(٨) قال الأمدي : « وهو اختيار المحققين من أصحابنا كالقفال وإمام الحرمين والغزالي وكثير =

وقيل لأبي الخطاب في نذر صوم يوم العيد : نهي عليه أفضل الصلاة والسلام
عن صوم يوم العيد^(١) يدل على الفساد ؟ فقال : هو حجتنا ؛ لأن النهي عما^(٢)
لا يكون محالاً ، كنهى الأعمى عن النظر ، فلولم يصح لما نهى عنه^(٣) .

(وكذا) لو كان النهي عن الشيء (لمعنى في غيره ، ك) النهي عن عقد بيع
(بعد نداء جمعة^(٤)) ، وكالوضوء بماء مغصوب ، يعني فإنه يقتضي فساده عند

من الحنفية ، وبه قال جماعة من المعتزلة ... وكثير من مشايخهم » (الإحكام للآمدي ٢ / ١٨٨) .
انظر : هذا الرأي وأدلته في (فواتح الرحموت ١ / ٣٩٨ ، أصول السرخسي ١ / ٨١ ، ٨٥ ،
كشف الأسرار ١ / ٢٥٨ وما بعدها ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، فتح الغفار ١ / ٧٨ ،
تيسير التحرير ١ / ٣٧٧ وما بعدها ، ٣٨٢ وما بعدها ، المعتد ١ / ١٨٤ ، ١٨٨ وما بعدها ، تحقيق المراد
ص ٩١ ، ١٤٩ وما بعدها ، المستصفى ٢ / ٢٥ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ٩٧ ، ٩٨ ، نهاية السؤل
٢ / ٦٤ ، جمع الجوامع ١ / ٣٩٦ ، الفروق ٢ / ٨٣ ، الروضة ٢ / ٢١٧ ، المسودة ص ٨٣ ، مختصر
الطوفي ص ٩٦ ، البرهان للجويني ١ / ٢٩٢ ، تفسير النصوص ٢ / ٣٩٠ ، مباحث الكتاب والسنة ص
١٣٥ ، ١٣٦ ، العدة ٢ / ٤٤٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٠٠)
(١) ساقطة من ع ض .

(٢) جاء النهي عن صوم يوم العيد في الحديث الصحيح المرفوع الذي رواه البخاري ومسلم
وأحمد ومالك والشافعي وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي عن أبي سعيد وعمر وأبي هريرة وابن
عمر أن رسول الله ﷺ « نهى عن صوم يومين : يوم الفطر ويوم الأضحى » وفي رواية للبخاري
وأحمد « لا صوم في يومين » وفي رواية لمسلم : « لا يصلح الصيام في يومين »
(انظر : صحيح البخاري ١ / ٢٢٣ للطبعة المعاصرة ، صحيح مسلم بشرح النووي ٨ / ١٥ ،
مسند أحمد ٥ / ٥٢ ، ٦٦ ، الموطأ ص ٢٠٠ ط الشعب ، نيل الأوطار ٤ / ٢٩٣ ، سنن أبي داود
١ / ٥٦٣ ، تحفة الأحوذني ٣ / ٥٧٩ ، سنن ابن ماجه ١ / ٥٤٦ ، بدائع المنن ١ / ٢٧٥ ، سنن الدارمي
٢٠ / ٢)

(٣) في ب : عنه .

(٤) انظر مناقشة الموضوع في (الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٠٠
وما بعدها المستصفى ٢ / ٢٨ ، الروضة ٢ / ٢١٧ ، مختصر البعلي ص ١٠٤)
(٥) وهو قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسقوا إلى ذكر
الله ، وذروا البيع ، ذلك خير لكم إن كنتم تعلمون » الجمعة ٩ .

الإمام أحمد رضي الله عنه وأكثر أصحابه^(١) والمالكية والظاهرية^(٢) والجبائية^(٣) .

وخالف في ذلك الأكثر ، وهو مذهب الشافعي .

قال الآمدي : « لا خلاف أنه لا يقتضي الفساد إلا ما نُقِلَ عن مالك وأحمد »^(٤) .

ولافرق في ذلك بين العبادات والمعاملات^(٥) .

وألزم القاضي^(٦) الشافعية ببطلان البيع بالتفرقة بين الـ

(١) في ع : والظاهرية والمالكية .

(٢) انظر هذه المسألة في (المعتقد ١ / ١٩٥ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٧٤ ، ١٧٦ ، مختصر الطوفي ص ٨٦ ، مختصر البعلي ص ١٠٤ ، المسودة ص ٨٣ ، المدة ٢ / ٤٤١ ، الفروق ٢ / ٨٥ ، الإحكام لابن حزم ٢ / ٣٠٧ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٣٢)
ولفظ الجبائية : ساقطة من ب .

(٣) في ع ض ب : وإمامنا أحمد .

وانظر : الإحكام للآمدي ٢ / ١٨٨ ، التبصرة ص ١٠٠ هامش .

(٤) هذا رد على القول الذي يذهب لتفصيل بين العبادات والمعاملات ، وهو رأي أبي الحسين البصري والفخر الرازي وابن السبكي وغيرهم ، وهناك مذاهب أخرى .

انظر أصحاب هذه المذاهب مع أدلتها ومناقشتها مع بيان مذهب الحنابلة وأدلتها في (المعتقد ١ / ١٨٤ ، التمهيد ص ٨٢ ، المسودة ص ٨٣ ، المدة ٢ / ٤٤٤ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٤٨٦ ، المنحول ص ١٣٦ ، المستصفى ٢ / ٢٥ ، مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ٢ / ٩٥ وما بعدها ، نهاية السؤل ٢ / ٥٣ ، أصول السرخسي ١ / ٨١ ، فتح الغفار ١ / ٧٨ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٢٢٩ ، ٢٢٣ ، تيسير التحرير ١ / ٣٧٧ ، جمع الجوامع ١ / ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، تحقيق المراد ص ٧٧ ، ٩٠ ، اللع ص ١٥ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٩٦ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٣١) .
(٥) انظر : المدة ٢ / ٤٤٦ .

واستدل القاضي بقوله ﷺ : « لَا تَوَلَّهْ وَالِدَةً عَنْ وَلَدِهَا » ، روى هذا الحديث أبو بكر رضي الله عنه ، وأخرجه عنه البيهقي قال السيوطي إنه حسن ، وقال الحافظ ابن حجر : سنده ضعيف ، ورواه أبو عبيد في « غريب الحديث » مرسلًا عن الزهري ، (انظر : فيض التقدير ٦ / ٤٢٣ ، التلخيص الخبير ٣ / ١٥) .

وولدها^(١).

(لا) إِنْ كَانَ النِّهْيُ (عَنْ غَيْرِهِ) أَي لَمَعْنَى فِي غَيْرِ الْمُنْهَى عَنْهُ غَيْرَ عَقْدٍ ،
وَكَانَ ذَلِكَ (لِحَقِّ) أَدْمِيٍّ ، كَتَلَقَى^(٢) (لِلرَّكْبَانِ)^(٣) (وَ) كَ (نَجَشٍ)^(٤) ، وَهُوَ أَنْ
يَزِيدَ فِي السَّلْعَةِ مَنْ لَا يُرِيدُ شَرَاءَهَا ، لِيَتَمَرَّ^(٥) لِلْمُشْتَرِي (وَ) كَ (سَوْمٍ) عَلَى سَوْمِ
مُسْلِمٍ ، (وَ) كَ (خُطْبَةٍ) وَلَوْ لَذَمِّيَّةٍ عَلَى خُطْبَةِ مُسْلِمٍ^(٦) ، (وَ) كَ (تَدْلِيْسٍ)

(١) ورد عن علي رضي الله عنه أنه فرّق بين جارية وولدها ، فنهاه النبي ﷺ عن ذلك وردّ

البيع .

رواه أبو داود والدارقطني ، وفي الباب أحاديث أخر .

(انظر : سنن أبي داود ٢ / ٥٨ ، نيل الأوطار ٥ / ١٨٢) .

(٢) في ع ض : كحق .

(٣) في ب : كتلقى .

(٤) روى البخاري ومسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « نهى النبي ﷺ عن تلقي

الركبان » ورواه أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما . وروى البخاري ومسلم وغيرهما عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « لاتلقوا الركبان ، ولايبع حاضر لباد » .

(انظر : صحيح البخاري ٢ / ١٢ المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٠ / ١٦٠ ،

سنن أبي داود ٢ / ٢٤١ ، مسند أحمد ٢ / ١٠٥ ، ١٥٦ ، ٣٩٤ ، نيل الأوطار ٥ / ١٨٨ ، المغني ٤ /
١٦٤) .

وفي ع ض ب : الركبان .

(٥) روى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « نهى النبي ﷺ عن النجش » ،

ورواه أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة ، ورواه ابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(انظر : صحيح البخاري ٢ / ١٢ المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٠ / ١٦١ ،

سنن أبي داود ٢ / ٢٤١ ، سنن النسائي ٧ / ٢٣٧ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٧٢٤ ، نيل الأوطار ٥ / ١٨٧ ،
المغني ٤ / ١٥٩) .

(٦) في ش : لغير ، وفي ب : ليغتر بها .

(٧) روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « لا يخطب

الرجل على خطبة أخيه ، ولايسوم على سومه » وفي لفظ : « لايبع الرجل على بيع أخيه ، ولايخطب

على خطبة أخيه » ، وروى الإمام أحمد عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « لايبع

أحدكم على بيع أخيه ، ولايخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن » .

مبيع^(١)، كالتصرية^(٢) ونحوها ، فإنَّ العقدَ يصحُّ مع ذلك عندنا وعند الأكثر^(٣) .

قال^(٤) ابن مفلح في « أصوله » : وحيثُ قال أصحابنا : اقتضى النهيُ الفسادَ ، فمرادهم : ما لم يكن النهي لحق آدمي يمكن استدراكه ، فإنَّ كانَ ولا مانع ، كتلقي الركبانِ والنَجَشِ ، فإنَّها يصحانِ على الأصحِّ عندنا وعند الأكثرِ ، لإثباتِ الشرعِ الحَيَّازِ في التلقي^(٥) .

(والنهي يقتضي الفورَ والدوامَ) عند أصحابنا والأكثر^(٦) ، ويُؤخَذُ من كونه

= (انظر : صحيح البخاري ١٢ / ٢ ، المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٠ / ١٥٩ ، نيل الأوطار ٥ / ١٨٩ ، مسند أحد ٢ / ٣٩٤ ، ٤١١ ، ٤٥٧ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٧٣٤ ، سنن النسائي ٧ / ٣٢٧ ، نيل الأوطار ٥ / ١٨٩ ، المغني ٤ / ١٦٠) .

(١) في ش : بيع ، وفي ع : لمبيع ، وفي ز : بيع .

(٢) الحديث : « لاتصروا الإبل والغنم ، فن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ، إن رضها أمسكها ، وإن سخطها ردها ، وصاعاً من تمر » وسبق تحريره كاملاً في المجلد الثاني ص ٣٦٨ هـ ، ٥٦٦ ، ٥٦٨ ، وانظر : شرح النووي على صحيح مسلم ١٠ / ١٦٠ .

(٣) قال الشوكاني : « وقد اختلف في هذا النهي ، هل يقتضي الفساد أم لا ؟ فقيل : يقتضي الفساد ، وقيل : لا ، وهو الظاهر ، لأن النهي ههنا لأمر خارج ، وهو لا يقتضيه ، كما تقرر في الأصول » (نيل الأوطار ٥ / ١٨٨) .

وقال : « وقد قال بالفساد المرادف للبطلان بعض المالكية ، وبعض الحنابلة ، وقال غيرهم بعدم الفساد » . (نيل الأوطار ٥ / ١٨٨) .

(وانظر : مختصر البعلي ص ١٠٤ - ١٠٥ ، التهيد ص ٨٢ ، مختصر الطوفي ص ٩٦) .

(٤) في ض ب : وقال .

(٥) وذلك في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : إن رسول الله ﷺ قال : « لاتلقوا الجلب ، فن تلقاء فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار » وفيه روايات أخرى « أن يتلقى السلع حتى تبلغ الأسواق » « نهى عن التلقي » « نهى عن تلقي البيوع » « أن يتلقى الجلب » وسيداه أي مالكه ، (انظر : النووي على مسلم ١٠ / ١٦٢ ، سنن أبي داود ٢ / ٢٤٠) .

(٦) انظر : المسودة ص ٨١ ، التهيد ص ٨١ ، تيسير التحرير ١ / ٣٦٦ ، مختصر البعلي =

للدوام : كونه للفور ؛ لأنه من لوازمه ، ولأن من نهي عن فعل بلا قرينة ، ففعله في أي وقت كان ، عدّ مخالفاً لغةً وعرفاً ، ولهذا لم يزل العلماء يستدلون^(٦) به من غير نكير ، وحكاة أبو حامد وابن بزهان وأبو زيد الدبوسي إجماعاً^(٧).

والفرق بينه وبين الأمر : أن الأمر له حد ينتهي إليه فيقع الامتثال فيه بالمرّة ، وأمّا الانتهاء عن المنهي عنه فلا يتحقق إلا باستيعابه في العمر ، فلا يتصور فيه تكرار ، بل بالاستمرار^(٨) به يتحقق الكف^(٩).

وقال بعضهم : إن النهي منقسم^(١٠) إلى الدوام كالزنا ، وإلى غيره كالحائض

= ص ١٠٥ ، فوائح الرجوت ١ / ٤٠٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٣ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩١ ،
العدة ٢ / ٤٢٨ .

(١) في ع ض ب : تزل .

(٢) في ع ض ب : تستدل .

(٣) نقل العلماء عن أبي بكر الباقلاني أن النهي لا يقتضي الفور والتكرار كالأمر ، وتابعه على ذلك الفخر الرازي فقال : « إن قلنا إن النهي يفيد التكرار فهو يفيد الفور لأعماله ، وإلا فلا » أي إن لم يفد التكرار فلا يفيد الفور ، وقد اختار الفخر الرازي أن الأمر لا يفيد التكرار ، وبالتالي فإن الأمر لا يفيد الفور عنده ، ثم صرح باختياره فقال : « المشهور أن النهي يفيد التكرار ، ومنهم من أباه ، وهو المختار » . (انظر : المحصول ٢ / ٤٧٠ ، ٤٧٥) .

وقال العضد : « يقتضي دوام ترك المنهي عند المحققين ظاهراً ... وقد خالف في ذلك شذوذ » (العضد على ابن الحاجب ٢ / ٩٨) .

(وانظر : فوائح الرجوت ١ / ٤٠٦ ، تيسير التحرير ١ / ٣٦٦ ، الإحكام للأمني ٢ / ١٩٤ ، المسودة ص ٨١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٨ ، البرهان للجويني ١ / ٢٣٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ٩٨ ، التهيد ص ٨١ ، مختصر البعلي ص ١٠٥ ، العدة ٢ / ٤٢٨ ، جمع الجوامع ١ / ٣٩٠ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩١ ، تفسير النصوص ٢ / ٣٨٢) .

(٤) في ع ض ب : الاستمرار .

(٥) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ١٧١ ، البرهان للجويني ١ / ٢٣٠ ، اللع ص ١٤ .

(٦) في ع : ينقسم .

عن الصلاة ، فكانَ للقدرِ المشتركِ ، دفعاً للاشتراكِ والحجازِ .

ورَدُّ بَأَنَّ عَدَمَ الدوامِ لقريئةٍ ، هي تقييدهُ بالحيزِ ، وكونُهُ حقيقةً للدوامِ أولى من المرةِ لدليلِنَا ، وإمكانِ التجوُّزِ فيه عن بعضِهِ لاستلزامِهِ له بخلافِ العكسِ^(١) .

(و) قولُ الناهي عن شيءٍ (لا تَفْعَلْهُ مرةً يقتضي تكرارَ التركِ) قدَّمَهُ ابنُ مفلحٍ في « أصولِهِ » ، فلا يسقطُ النهيُ بتركِهِ مرةً^(٢) .

^(٣) وعندَ القاضي والأكثرِ يسقطُ بمرَّةٍ^(٤) ، وهو المعروفُ عندَ الشافعيةِ ، وقدَّمَهُ في « جمع الجوامع » ، حتى قالَ شارحُه ابنُ العراقي عن القولِ بأنَّه يقتضي التكرارَ : غريبٌ لم تَرَهُ لغيرِ ابنِ^(٥) السبكي ، وقطعَ به البرمائيُّ في « شرح منظومته » ، والظاهرُ أنَّهما لم يَطلعا على كلامِ الحنابلةِ في ذلك^(٦) .

(ويَكُونُ) النهيُ (عن) شيءٍ (واحدٍ) فقط ، وهو كثيرٌ^(٧) ، (و) عن (متعددٍ) أي شيئينِ^(٨) فأكثرَ ، (جمعاً) أي عن الهيئةِ الاجتماعيةِ ، فيكونُ له فعلُ

(١) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٤ .

(٢) قال القرافي : « وهو المشهور من مذاهب العلماء » وقال الكمال : « خلافاً لشذوذ » ، وهذا فرع لاقتضاء النهي التكرار وعدمه .

(انظر : الروضة ٢ / ٢٠١ ، المسودة ص ٨١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٨ ، تيسير التحرير ١ / ٣٧٦ ، مختصر البعلي ص ١٠٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٤٠٦ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٤٧٠ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٢) .

(٣) ساقطة من ض .

(٤) ساقطة من ض .

(٥) وهو مذهب الفخر الرازي ، ورأيه مخالف لاختيار أكثر الأشاعرة والشافعية .

(انظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ٤٧٠ ، المسودة ص ٨١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٢ ، مختصر البعلي ص ١٠٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٨ ، جمع الجوامع والحلي عليه ١ / ٣٩٠) .

(٦) انظر جمع الجوامع ١ / ٣٩٢ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٦ .

(٧) في ض ب : عن شيئين .

أَيُّهَا شَاءَ عَلَى انْفِرَادِهِ^(١)، كَالْجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ^(٢)، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَ^(٣) بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا^(٤).

(وَفِرْقاً) وَهُوَ النَّهْيُ عَنِ الْإِفْتِرَاقِ دُونَ الْجَمْعِ، كَالنَّهْيِ عَنِ الْاِقْتِصَارِ^(٥) عَلَى أَحَدٍ شَيْئَيْنِ^(٦)، نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَمُشْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ»^(٧)، فَالنَّهْيُ عَنْهُ هُنَا التَّفْرِيقُ بَيْنَ حَالَتِي الرَّجُلَيْنِ^(٨)، لِأَعْنُ لُبْسِهَا مَعاً، وَلَاعْنُ تَخْفِيفِهَا مَعاً، وَلِلذَلِكَ

(١) نقل الشيرازي أن المعتزلة قالت: «يكون نبياً عنها، فلا يجوز فعل واحد منها»، وأيد أبو الحسين البصري الجمهور، وخالف المعتزلة في ذلك.

(انظر: التبصرة ص ١٠٤، المعتد ١ / ١٨٣، المسودة ص ٨١، شرح تنقيح الفصول ص ١٧٢، المنحول ص ١٣١، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٠٨، نهاية السؤل ٢ / ٦٦، جمع الجوامع ١ / ٣٩٣، القواعد والفوائد الأصولية ص ٦١).

(٢) ثبت النهي عن تحريم الجمع بين الأختين في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ... إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً﴾ النساء ٢٣.

(٣) في ب: أو.

(٤) روى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي عن أبي هريرة وجابر رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ نهى أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها» وفي رواية: «نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها».

(انظر: صحيح البخاري ٣ / ١٦٠ المطبعة العثمانية، صحيح مسلم بشرح النووي ٩ / ١٩١، سنن أبي داود ١ / ٤٧٦، تحفة الأحوذى ٤ / ٢٧٢، سنن النسائي ٦ / ٧٩ وما بعدها، سنن ابن ماجه ١ / ٦٢١، مسند أحمد ٢ / ١٧٩، ٤٢٣، سنن الدارمي ٢ / ١٣٦، نيل الأوطار ٦ / ١٦٦).

(٥) في ش: إحقاقها.

(٦) انظر: جمع الجوامع وشرح المحلى والبناني عليه ١ / ٣٩٣.

(٧) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يمش أحدكم في نعل واحد، ليُنْعَلْهُمَا جميعاً، أو ليُخْفِيَهَا جميعاً»، وفي رواية: «أو ليُخْلَعْهُمَا جميعاً» وفيه روايات أخرى.

(انظر: صحيح البخاري ٤ / ٢٤، صحيح مسلم ٣ / ١٦٦، سنن أبي داود ٢ / ٢٨٩، مختصر سنن أبي داود ٦ / ٨٣، تحفة الأحوذى ٥ / ٤٧٠، سنن ابن ماجه ٢ / ١١٩٥).

(٨) انظر: التبصرة ص ١٠٤، مناهج العقول ٢ / ٦٢.

قال : « لِيُنْعَلَهَا^(١) جميعاً أو لِيُخْفِهَا^(٢) جميعاً » .

(و) يكونُ النهيُ أيضاً عن متعدّد (جميعاً) ومن أمثلة النهي لهذه المسألة وغيرها : لاتأكلِ السمكَ ، وتشربِ اللبنَ ، فيأْنُكَ إنَّ^(٣) جُزِمَتِ الفِعْلَيْنِ كَانَ كُلُّ منهما متعلّقَ النهي ، فيكونُ النهيُ عنها جميعاً ، وإنْ نصبتَ الثاني مع جزمِ الأوّلِ كَانَ متعلّقَ النهي الجمْعَ بينهما ، وكلُّ واحدٍ منهما غَيْرُ منهيٍّ عنه^(٤) بانفراده^(٥) ، وإنْ جُزِمَتِ الأوّلَ ورفعتَ الثاني ، كَانَ الأوّلُ متعلّقَ النهي فقط في حالةِ مَلَابَسَةٍ^(٦) الثاني^(٧) .

ولما فرغَ من الكلامِ على الأمرِ والنهي اللذين حقّها التقديمُ لتعلّقِهما بنفسِ الخطابِ الشرعيّ ، شرعَ في الكلامِ على العمومِ والخصوصِ المتعلّقين بمَدلولِ الخطابِ باعتبارِ المخاطَبِ به ، فقال :



(١) في ز : وليلبسها ، وفي ع ض ب : ليلبسها .

(٢) في ب : ليخلعها .

(٣) في ع : إنا .

(٤) ساقطة من ز ع ض ب .

(٥) في ش : بانفراد .

(٦) في ب : ملاسته .

(٧) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ١٧٣ ، المتمدّد ١ / ١٨٢ - ١٨٣ .

(بَابٌ)

(العام) في اصطلاح العلماء (لفظٌ دالٌّ على جميعِ أجزاءِ ماهيةِ مدلولِهِ)
أي مدلولِ اللفظِ .

قال الطوفي - بعد أن ذكر للعام حدوداً كلها معترضة^(١) - : « اللفظُ إنْ دلَّ
على الماهيةِ من حيثُ هي هي ، فهو المطلقُ كالإنسان^(٢) ، أو على وَحدةٍ معينةٍ
كزيدٍ فهو العَلَمُ ، أو غيرِ معينةٍ كرجلٍ ، فهو النكرةُ ، أو على وَحداتٍ متعدِّدةٍ ،
فهي إمَّا بعضُ وَحداتِ الماهيةِ فهو^(٣) اسمُ العَدَدِ ، كعشرين رجلاً ، أو جميعها فهو
العام^(٤) » .

«^(٥) فإذا هو^(٥) : اللفظُ الدالُّ على جميعِ أجزاءِ ماهيةِ مدلولِهِ ، وهو
أَجُودُهَا^(٦) » .

فهذا الحدُّ مُستفادٌ من التقسيمِ المذكورِ ، لأنَّ التقسيمَ يَرِدُ على جنسِ
الأقسامِ ، ثمَّ يَمَيَّزُ بعضها عن بعضٍ بذكرِ خواصِّها التي تَمَيَّزُ بها ، فيتركَّبُ كُلُّ

(١) مختصر الطوفي ص ٩٧ .

(٢) ساقطة من مختصر الطوفي .

(٣) في ع : فهي .

(٤) في ع : كالعام .

(٥) في مختصر الطوفي : فهو إذن .

(٦) مختصر الطوفي ص ٩٧ .

وانظر : مختصر البعلي ص ١٠٥ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٠ .

واحدٍ من أقسامه من جنسه المشترك ، ومُمَيِّزُهُ ^(١) الخاص ، وهو الفصل ، ولا معنى للحدِّ إلا اللفظُ المركَّبُ من الجنسِ والفصلِ .

وعلى هذا فقد استفدنا من هذا التقسيم معرفةَ حدودِ ماتَمَنَّه من الحقائق ، وهو المطلقُ والعَلَمُ والنكرةُ واسمُ العددِ والعامُ ^(٢) .

فالمطلقُ : هو اللفظُ الدالُّ على الماهيةِ المجردةِ عن وصفٍ زائدٍ ^(٣) .

والعَلَمُ : هو اللفظُ الدالُّ على وحدةٍ معينةٍ ^(٤) .

واسمُ العددِ : هو اللفظُ الدالُّ على بعضِ وحداتٍ ماهيةٍ مدلوله ^(٥) .

والعامُ : ما ذكرنا ^(٦) . ١ هـ .

وقوله : « فَإِنَّ دَلَّ عَلَى الماهيةِ من حيثُ هي هي » أي مع قطعِ النظرِ عن جميعِ ما يُعْرِضُ لها من وحدةٍ وكثرةٍ ، وحدوثٍ وقِدَمٍ ، وطولٍ وقصرٍ ، ولونٍ من الألوانِ ، فهذا المطلقُ كالإنسانِ من حيثُ هو إنسانٌ : إنَّما يدلُّ على حيوانٍ ناطقٍ ، لاعلى واحدٍ ، ولاعلى غيرهِ مِمَّا ذُكِرَ ، وإنَّ كَانَ لَا يَنْفَكُ عَنْ ^(٧) بعضِ ذلك .

وقال أبو الخطاب ومن وافقه : إِنَّهُ اللفظُ المُسْتَعْرِقُ لما يَصْلُحُ له ^(٨) .

(١) في ش ز ع : ويميز .

(٢) ساقطة من ز ش .

(٣) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٧١ ، الحصول جـ ١ ق ٢ / ٥٢٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٩ ، إرشاد الفحول ص ١١٤ .

(٤) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٧٢ .

(٥) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٧٢ ، الحصول جـ ١ ق ٢ / ٥٢٢ .

(٦) يرى الإسنوي أن هذا التقسيم ضعيف لوجوه كثيرة . (فانظر : نهاية السؤل ٢ / ٧٣) .

(٧) في ز : على .

(٨) هذا تعريف القاضي أبي الحسين البصري ، وتابعه أبو الخطاب الحنبلي في ذلك ، واختاره =

وقيلَ : ماعٌ شَيْنين فصاعداً^(١) .

وقالَ ابنُ الحاجبِ : « ما دلُّ على مُسَمِّيَاتٍ باعتبارِ أمرٍ اشتركتُ فيه مُطلقاً
ضَرَبَةً »^(٢) أي دفعةً^(٣) .

وقيلَ غيرُ ذلك^(٤) .

(ويكونُ) العامُ (مجازاً) على الأصح ، كقولِكَ : رأيتُ الأسودَ على
الخيولِ ، فالجوازُ هنا كالحقيقةِ في أنَّه قد يكونُ عاماً^(٥) .

وقالَ بعضُ الحنفيةِ : لا يعمُّ بصيغتهِ ؛ لأنَّه على خلافِ الأصلِ ، فيقتصرُ به
على الضرورةِ^(٦) .

ورُدُّ بأنَّ المجازَ ليسَ خاصاً بحالِ الضرورةِ ، بل هو عندَ قومٍ غالبٌ على
اللغاتِ^(٧) .

= الرازي وزاد عليه « بحسب وضع واحد » ورجحه الشوكاني .

(انظر المعتمد ١ / ٢٠٣ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ٩٨ ، العدد ١ / ١٤٠ ، الحصول ج ١
ق ٢ / ٥١٣ ، إرشاد الفحول ص ١١٢) .

(١) وهذا تعريف القاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي . (انظر : العدد ١ / ١٤٠) .

(٢) مختصر ابن الحاجب ٢ / ٩٩ .

(٣) انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٠ ، ١٠١ .

(٤) انظر في تعريف العام (العضد على ابن الحاجب ٢ / ٩٩ ، الحدود ص ٤٤ ، المعتمد
١ / ٢٠٣ ، جمع الجوامع ١ / ٦٩٨ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٨ ، الكافية في الجدل ص ٥٠ ، الإحكام للآمدي
٢ / ١٩٥ ، التوضيح على التنقيح ١ / ١٩٣ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٥٥ ، الإحكام لابن حزم
١ / ٢٦٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨ ، أصول السرخسي ١ / ١٢٥ ، فتح الغفار ١ / ٨٤ ، مناهج
العقول ٢ / ٦٦ ، الروضة ٢ / ٢٢٠ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٠ ، المنحول ص ١٢٨ ، المستصفى
٢ / ٣٢ ، اللع ١٥ ، السودة ص ٥٧٤ ، العدد ١ / ١٤٠ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٤٧ ، تفسير
النصوص ٢ / ٩ ، إرشاد الفحول ص ١١٢ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٣) .

(٥) انظر : جمع الجوامع ١ / ٤٠١ .

(٦) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٠١ .

(٧) تقدم بحث المجاز بإسهاب في (المجلد الأول ص ١٥٣ - ١٩٩) .

وَأَسْتَدِلُّ عَلَى مجازِهِ بِقَوْلِهِ ﷺ : « الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ ، إِلَّا أَنْ اللَّهَ أَبَاحَ فِيهِ الْكَلَامَ »^(١) ، فَإِنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مَعْيَارُ الْعُمُومِ ، فَدَلُّ عَلَى تَعْمِيمِ كَوْنِ الطَّوْفِ صَلَاةً ، « وَكَوْنُ الطَّوْفِ صَلَاةً » مجازٌ .

(والخاصُّ) بخلافِ العامِ ؛ لِأَنَّهُ قَسِيهٌ ، فَهُوَ^(٢) (مادلٌ على) ما وَضَعَ لَهُ دَلَالَةً (أخصُّ) من دَلَالَةِ ما هُوَ أعمُّ منه^(٣) ، (وليس) هو من هذه الحَيْثِيَّةِ (بعام) أي^(٤) بِالْحُدُودِ أَوَّلًا^(٥) .

(ولا) شيءَ (أعمُّ من متصوِّر) اسمٌ مفعولٌ ، أي لا أعمُّ من شيءٍ ممكنٍ ، تُخَيَّلُ صُورَتُهُ فِي الذَّهْنِ ، فَيَتَنَاوَلُ ذَلِكَ الْمَعْلُومَ وَالْمَجْهُولَ^(٦) ، وَالْمَوْجُودَ وَالْمَعْدُومَ^(٧) .

(١) الحديث بهذا اللفظ أخرجه مرفوعاً البيهقي والحاكم وابن حبان والدارمي عن ابن عباس والطبراني عن ابن عمر وأحمد عن رجل أدرك النبي ﷺ ، وأخرجه موقوفاً النسائي عن رجل أدرك النبي ﷺ .

(انظر : المستدرک ١ / ٤٥٩ ، ٢ / ٢٦٧ ، سنن النسائي ٥ / ١٧٦ ، سنن البيهقي ٥ / ٨٥ ، مسند أحمد ٣ / ٤١٤ ، ٤ / ٦٤ ، ٥ / ٣٧٧ ، تخريج أحاديث أصول الزيدوي ص ١٢ ، سنن الدارمي ٢ / ٤٤ ، فيض القدير ٤ / ٢٩٣ ، التلخيص الخبير ١ / ١٢٩) .

وأخرجه أيضاً الترمذي والحاكم عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ « الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه ، فن تكلم فيه ، فلا يتكلمن إلا بخير » (تحفة الأحوذى ٤ / ٣٢ ، المستدرک ١ / ٤٥٩ ، عارضة الأحوذى ٤ / ١٨٢) .

(٢) ساقطة من ز ش ع .

(٣) في ش ز : وهو .

(٤) انظر في تعريف الخاص (الحدود للباجي ص ٤٤ ، المسودة ص ٥٧١ ، مختصر البعلي ص ١٠٥ ، المعتمد ١ / ٢٥١ ، الكافية في الجدل ص ٥٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٦ ، أصول السرخسي ١ / ١٢٤ ، التوضيح على التنقيح ١ / ١٦٨ ، شرح الورقات ص ١٠٦ ، المنحول ص ١٦٢ ، كشف الأسرار ١ / ٣٠ ، مختصر الطوفي ص ١٠٧ ، إرشاد الفحول ص ١٤١) .

(٥) في ش ز : إلا .

(٦) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ١١٧ .

(٧) ساقطة من ض .

(٨) هذا تقسيم للعام والخاص بحسب المراتب علواً ونزولاً وتوسطاً ، ويسمى القسم الأول العام =

(و) لاشيء (أخص من علم الشخص) كزيد وهند ، ومثله الحاضر
المشار^(١) إليه بهذا ونحوه^(٢) .

(وكحيوان) أي ومثل لفظ حيوان (عام) نسبي ، لأن الحيوان أعم من
الإنسان والفرس والأسد وغير ذلك من الحيوانات (خاص نسبي) ؛ لأن الحيوان
أخص من الجسم لشموله كل مركب ، ومن النامي لشموله النبات ، فكل لفظ
بالنسبة^(٣) إلى ما^(٤) دونه عام ، وبالنسبة إلى ما فوقه خاص^(٥) .

(ويقال للفظ عام وخاص ، وللمعنى أعم وأخص)^(٦) .

قال الكوراني في « شرح جمع الجوامع » : هذا مجرد اصطلاح لا يذكرك له وجه
سوى التمييز بين صفة^(٧) اللفظ ، وصفة^(٨) المعنى .

= المطلق ، ويقال إنه ليس بوجود .

(انظر : نزهة الخاطر ٢ / ١٢١ ، للتصفي ٢ / ٣٢ ، الروضة ٢ / ٢٢٠ ، الإحكام للآمدي

٢ / ١٩٧ ، مختصر الطوفي ص ٩٨) .

(١) في ش : والمشار .

(٢) ويسمى هذا القسم : خاصاً مطلقاً .

(انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٧ ، البرهان ١ / ٤٠٠ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، مختصر

البعلي ص ١٠٥ ، الروضة ٢ / ٢٢١ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٦٢) .

(٣) في ش ز : لما .

(٤) ويسمى هذا القسم عاماً وخاصاً إضافياً .

(انظر : للعتيد ١ / ٢٠٧ ، للتصفي ٢ / ٣٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٧ ، البرهان

١ / ٤٠٠ ، المنحول ص ١٦٢ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٢٢ ، الروضة ٢ / ٢٢١ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ،

مختصر البعلي ص ١٠٦) .

(٥) انظر : جمع الجوامع ١ / ٤٠٤ .

(٦) في ض : صيغة .

(٧) في ض ب : صيغة .

وقال القرافي : وجه المناسبة أن صيغة « أفعل » ^(١) تدل ^(٢) على الزيادة والرجحان ، والمعاني ^(٣) أم من الألفاظ ، فخصت بصيغة « أفعل » ^(٤) التفضيل ، ومنهم من يقول فيها : عام وخاص أيضاً ^(٥) . ١ هـ ^(٦) .

(والعموم بمعنى الشركة في المفهوم) لا بمعنى الشركة في اللفظ (من عوارض الألفاظ حقيقة) إجماعاً ^(٧) ، بمعنى أن كل لفظ عام يصح شركة الكثيرين في معناه ، ^(٨) لا أنه ^(٩) يسمى عاماً حقيقة ، إذ لو كانت الشركة في مجرد الاسم ، لافي مفهومه ، لكان مشتركاً ، لاعاماً ، وهذا يتطل قول من قال : إن العموم من عوارض الألفاظ لذاتها .

(وكذا) - على خلاف - يكون العموم من عوارض (المعاني) حقيقة (في قول) القاضي أبي يعلى وابن الحاجب وأبي بكر الرازي ومن وافقهم ، فيكون العموم موضوعاً للقدر المشترك بينهما بالتواطؤ ^(١٠) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) في ض : يدل .

(٣) في ش ع : فالمعاني .

(٤) انظر : البناني والمحلي على جمع الجوامع ١ / ٤٠٤ .

(٥) ساقطة من ش ز .

(٦) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٠١ ، جمع الجوامع ٢ / ٤٠٣ ، المستصفي ٢ / ٣٢ ، المسودة ص ٩٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٨ ، نزهة الخاطر ٢ / ١١٨ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٨ ، المعتمد ١ / ٢٠٣ ، مختصر البعلي ص ١٠٦ ، نزهة الخاطر ٢ / ١١٨ ، فتح الغفار ١ / ٨٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٥٨ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٤ ، مختصر الطوفي ص ٩٧ ، إرشاد الفحول ص ١١٣ .

(٧) في ض : لأنه .

(٨) قال البعلي : « إنه الصحيح » (مختصر البعلي ص ١٠٦) ، ورجح هذا القول ابن نجيم الحنفي واختاره ابن عبد الشكور والكمال بن الممام .

(٩) انظر : فتح الغفار ١ / ٨٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٥٨ ، المسودة ص ٩٧ ، الموافقات =

والقول الثاني - وهو قولُ الموفقِ وأبي محمدِ الجوزي^(١) والأكثر - : إنه من عوارضِ المعاني مجازاً ، لاحقيقة^(٢) .

والقول الثالثُ : أنَّ العمومَ لا يكونُ في المعاني لاحقيقةً ولا مجازاً^(٣) .

وجهُ القولِ الأولِ : أنَّ حقيقةَ العامِ لغةً شمولُ أمرٍ متعدّدٍ^(٤) ، وهو في المعاني : كعمِّ المطرِ والخصْبِ ، وفي المعنى الكلِّيِّ لشمولِهِ لمعاني الجزئيات^(٥) .

واعترض على ذلك : بأنَّ المرادَ أمرٌ واحدٌ شاملٌ ، وعمومُ المطرِ شمولٌ متعدّدٍ لمتعدّدٍ ؛ لأنَّ كلَّ جزءٍ من الأرضِ يختصُ بجزءٍ من المطرِ^(٦) .

= ١٦٦ / ٣ ، الإحكام للآمدي ١٩٨ / ٢ ، نهاية السؤل ٦٨ / ٢ ، جمع الجوامع ٤٠٣ / ٢ ، مختصر ابن الحاجب ١٠١ / ٢ ، تيسير التحرير ١٩٤ / ١ ، إرشاد الفحول ص ١١٣) .

(١) في ش : الجويني .

(٢) نقل للآمدي هذا القول عن الأكثرين ، ولم يرجح خلافه ، وهو قول أكثر أئمة الحنفية وأبي

الحسين البصري .

(انظر : المسودة ص ٩٠ ، ٩٧ ، نزعة الخاطر ١١٨ / ٢ ، العضد على ابن الحاجب ١٠١ / ٢ ،

الإحكام للآمدي ١٩٨ / ٢ ، أصول السرخسي ١٢٥ / ١ ، فتح الغفار ٨٤ / ١ ، فوائح الرحوت

٢٥٨ / ١ ، تيسير التحرير ١٩٤ / ١ ، إرشاد الفحول ص ١١٣ ، المعتمد ٢٠٣ / ١ ، نهاية السؤل

٦٨ / ٢) .

(٣) قال عبد العلي محمد بن نظام الأنصاري : « وهذا مما لم يعلم قائله بمن يعتد بهم » (فوائح

الرحوت ٢٥٨ / ١) .

(وانظر : مختصر الطوفي ص ٩٧ ، العضد على ابن الحاجب ١٠١ / ٢ ، نهاية السؤل ٦٨ / ٢ ،

المستصفى ٢٣ / ٢ ، فتح الغفار ٨٤ / ١ ، تيسير التحرير ١٩٤ / ١ ، إرشاد الفحول ص ١١٣) .

(٤) في ض : متعدد .

(٥) انظر أدلة القول الأول : بأن العموم من عوارض المعاني حقيقة في (الروضة ٢٢٠ / ٢ ،

نزعة الخاطر ١١٨ / ٢ ، المحلى على جمع الجوامع ٤٠٣ / ١ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه

١٠١ / ٢ ، نهاية السؤل ٦٨ / ٢ ، فتح الغفار ٨٤ / ١ ، فوائح الرحوت ٢٥٨ / ١ ، تيسير التحرير

١٩٥ / ١ ، إرشاد الفحول ص ١١٣) .

(٦) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ١٠١ / ٢ ، نهاية السؤل ٦٨ / ٢ ، المعتمد

وردّ هذا بأنّ هذا ليس بشرطٍ للعموم لغةً ، ولو سلّم فعموم الصوت باعتبار واحدٍ شاملٍ للأصوات المتعددة الحاصلة لسامعيه ، وعموم الأمر والنهي باعتبار واحدٍ ، وهو الطلب الشامل لكل طلبٍ تعلّق بكل مكلفٍ ، وكذا المعنى الكلي الذهني^(١) .

^(٢) وقد فرّق طائفة بين الذهني والخارجي ، فقالوا : بعروض العموم للمعنى الذهني^(٣) دون الخارجي ، لأنّ العموم عبارة عن شمول أمرٍ واحدٍ لمتعددٍ ، والخارجي لا يتصور فيه ذلك ، لأنّ المطر الواقع في هذا المكان غير واقع في ذلك المكان ، بل كلّ قطرة منه مخصوصة بمكانٍ خاصٍ .

والمراد بالمعاني المستقلة كالمقتضى والمفهوم ، أمّا المعاني التابعة للألفاظ فلا خلاف في عمومها^(٤) ؛ لأنّ لفظها عام^(٥) .

(وللعموم صيغة تخصّه) أي^(٦) يختصّ بها^(٧) عند الأئمة الأربعة والظاهرية وعامة المتكلمين^(٨) ، وهي (حقيقة فيه) أي في العموم (مجاز في الخصوص) على

= ١ / ٢٠٣ ، الإحكام للأمدى ٢ / ١٩٨ ، أصول السرخسي ١ / ١٢٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٥٨ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٥ ، إرشاد الفحول ص ١١٣ .

(١) انظر أدلة النافين ومناقشتها في (الإحكام للأمدى ٢ / ١٩٨ ، نهاية السؤل ٢ / ٦٨ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٠١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٥٨ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٥ ، إرشاد الفحول ص ١١٣) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) في ش : عموم .

(٤) انظر توجيه هذا القول وتعليقه ومناقشته في (فواتح الرحموت ١ / ٢٥٩ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٥ وما بعدها ، فتح الغفار ١ / ٨٤ ، جمع الجوامع والمجلي عليه ١ / ٤٠٤ ، الروضة ٢ / ٢٢٠) .
(٥) في ش : تختص به .

(٦) هذا مذهب الجمهور ، ويسمى مذهب أرباب العموم .

(انظر : السودة ص ٨٩ ، ١٠٠ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٠٢ ، التبصرة ص ١٠٥ ، المعتمد ١ / ٢٠٩ ، المص ١٦ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٢٣ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٠ ، =

الأصح ، لأنَّ كونَهَا للعموم أحوطُ من كونِهَا للخصوص ^(١) .
وقيلَ : عكسُهُ ^(٢) .

وقيلَ : مُشترَكَةٌ بين العموم والخصوص ^(٣) .
وقالتِ الأشعريةُ : لاصيغَةُ للعموم ^(٤) .

= تيسير التحرير ١ / ١٩٥ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٣٨ وما بعدها ، مختصر البعلي ص ١٠٦ ،
القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٤ ، تخريج الفروع على الأصول ص ١٧٣ ، المدة ٢ / ٤٨٥ ، إرشاد
الفحول ص ١١٥ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٤٨ ، تفسير النصوص ٢ / ١٩) .

(١) انظر : المسودة ص ٨٩ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٠٢ ، المستصفي ٢ / ٣٤ ، ٣٦ ، مختصر
البعلي ص ١٠٦ ، جمع الجوامع ١ / ٤١٠ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٢ ، الإحكام للأمدى ٢ / ٢٠٠ ، القواعد
والفوائد الأصولية ص ١٩٤ ، للمعتد ١ / ٢١٠ ، التمهيد ص ٨٣ ، الرسالة للشافعي ص ٥١ ، ٥٣ ،
البرهان للجويني ١ / ٣٢١ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٣٩ .

(٢) قال أصحاب القول الثاني إن هذه الصيغ حقيقة في الخصوص مجاز في العموم ، ويسمى
مذهب أرباب الخصوص ، وحكي عن الجبائي والبلخي أو الثلجي .

انظر تفصيل هذا القول مع أدلته ومناقشتها في (مختصر ابن الحاجب والمضد عليه
٢ / ١٠٢ ، جمع الجوامع ١ / ٤١٠ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٢ ، المستصفي ٢ / ٣٤ ، ٣٦ ، ٤٥ ، الإحكام
للأمدى ٢ / ٢٠٠ ، وما بعدها ، البرهان للجويني ١ / ٣٢١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٠ ، تيسير
التحرير ١ / ١٩٧ ، ٢٢٩ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٣٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٤ ، المدة
٢ / ٤٨٩ ، مختصر البعلي ص ١٠٦ ، للمعتد ١ / ٢٠٩ ، التمهيد ص ٨٣ ، تفسير النصوص ٢ / ١٩) .

(٣) وهذا قول أبي بكر الباقلاني ، وذهب إليه الأشعري تارة .

(انظر : المسودة ص ٨٩ ، جمع الجوامع ١ / ٤١٠ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٢ ، التمهيد ص ٨٣ ،
الإحكام للأمدى ٢ / ٢٠٠ ، أصول السرخسي ١ / ١٣٢ ، البرهان للجويني ١ / ٣٢٢ ، المحصول ج ١
ق ٢ / ٥٢٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٠ ، التبصرة ص ١٠٥ ، مختصر
البعلي ص ١٠٦ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٤ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٧ ، ٢٢٩ ، مختصر ابن
الحاجب ٢ / ١٠٢) .

(٤) أي يجب التوقف في صيغ العموم ، قال البعلي : « والتوقف إما على معنى لاندري ، وإما
نعم أنه وضع ، ولاندري حقيقة أم مجاز » (مختصر البعلي ص ١٦٠) ، وهذا رأي الأشعري واختاره
الأمدى ، ويسمى مذهب الواقفية ، وهناك قول خامس بالتوقف في الأخبار ، أما الأوامر والنواهي
فتحمل على العموم .

وَاسْتَدِلَّ لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ الَّذِي فِي الْمَتْنِ : بِقَوْلِ الْإِنْسَانِ : لَا تَضْرِبُ أَحَدًا^(١) ، وَكُلُّ مَنْ قَالَ كَذَا ، فَقُلْ : لَهُ كَذَا ، عَامٌّ قَطْعًا^(٢) ، وَلَسَلِمَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : « قَالُوا : فَالْحَمْرُ يَارَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : مَا أُنْزِلَ^(٣) عَلَيَّ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَادَّةُ : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾^(٤) ، وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَجَعَ مِنَ الْأَحْزَابِ قَالَ : لَا يَصْلَحَنَّ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ ، فَأَدْرَكَ بَعْضُهُمُ الْعَصْرَ فِي الطَّرِيقِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : بَلْ نُصَلِّي ، لَمْ يُرِدْ مِنْ ذَلِكَ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمْ يُعَنْفَ وَاحِدًا مِنْهُمْ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥) ، وَلَأَنَّ نَوْحًا تَمَسُّكَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَهْلَكَ ﴾^(٦) ، بِأَنَّ ابْنَهُ مِنْ

= انظر هذه الأقوال مع أدلتها ومناقشتها في (مختصر البعلي ص ١٠٦ ، العدد ٢ / ٤٩٠ ، المسودة ص ٨٩ ، الروضة ٢ / ٢٢٣ ، مختصر الطوسي ص ٩٩ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٣٩ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٠٢ ، جمع الجوامع ١ / ٤١٠ ، التبصرة ص ١٠٥ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٢ ، المنحول ص ١٨٣ ، المعجد ١ / ٢٠٩ ، المستصفى ٢ / ٣٤ ، ٣٦ ، ٤٦ ، اللع ص ١٦ ، التمهيد ص ٨٣ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٠٠ ، أصول السرخسي ١ / ١٣٢ ، البرهان ١ / ٣٢٠ ، تيسير التحرير ١ / ١٩٧ ، ٢٢٩ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٢٣ ، ٥٦٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٢ ، التلويح على التوضيح ١ / ١٩٦ ، فواتح الرجوت ١ / ٢٦٠ ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٢٠٠ ، تفسير النصوص ٢ / ١٩ ، (٢١) .

(١) في ض : أحد .

(٢) انظر العبد على ابن الحاجب والتفتازاني عليه ٢ / ١٠٢ .

(٣) في ز ب : أنزل الله .

(٤) الآيتان ٧ ، ٨ من الزلزلة .

والحديث رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة مرفوعاً .

(٥) انظر : صحيح البخاري ٣ / ١٤٣ المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم ٢ / ٦٨٢ .

(٥) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً .

(انظر : صحيح البخاري ٣ / ٣٤ ، صحيح مسلم ٣ / ١٣٩١ ، زاد المعاد ٣ / ٢٧٥) .

(٦) الآية ٤٠ من هود ، وأول الآية : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا ، وَفَارَ التَّنَوُّرُ ، قُلْنَا : احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ ﴾ .

أَهْلِهِ^(١) ، وَأَقْرَهُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَبَيَّنَ الْمَانِعَ^(٢) ، وَاسْتَدْلَالَ الصَّحَابَةَ وَالْأَعْمَةَ عَلَى حَدِّ كُلِّ سَارِقٍ وَزَانٍ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(٣) ، وَ^(٤) ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾^(٥) .
وَاعْتَرَضَ^(٦) عَلَى ذَلِكَ^(٧) بِأَنَّ الْعُمُومَ فُهِمَ مِنَ الْقَرَائِنِ ، ثُمَّ الْأَخْبَارُ أَحَادٌ^(٨)
رَدُّ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَرِينَةِ ، ثُمَّ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ صَرِيحٌ^(٩) . وَهِيَ
مُتَوَاتِرَةٌ^(١٠) مَعْنَى .

وَأَيْضاً صَحَّةُ الِاسْتِثْنَاءِ فِي قَوْلِكَ : أَكْرَمَ النَّاسَ إِلَّا الْفُسَّاقَ ، هُوَ^(١١) إِخْرَاجُ
مَالِ الْوَلَاءِ لِدُخْلِ يَاجِجِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ ، لَا يَصْلَحُ دُخُولُهُ .
وَأَيْضاً : مَنْ دَخَلَ مِنْ عَبِيدِي حَرٍّ ، وَ^(١٢) مَنْ نِسَائِي طَالِقٌ ، يَعْمُ اتِّفَاقاً ،

(١) وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ نُوحٍ : « وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ، فَقَالَ : رَبِّ إِنِّي ابْنِي مِنْ أَهْلِي ، وَإِنِّي وَغَدَاكَ الْحَقُّ ، وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ » الْآيَةُ ٤٥ مِنْ هُودَ .
(٢) أَيِ الْمَانِعِ مِنْ دُخُولِ ابْنِهِ فِي أَهْلِهِ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَالَ : يَانُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ، إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ، فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ، إِنِّي أَعْطِيكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ الْآيَةُ ٤٦ مِنْ هُودَ .

وَانْظُرْ : التَّبَصُّرُ ص ١٠٦ ، الْعُدَّة ٢ / ٤٩١ .

(٣) الْآيَةُ ٣٨ مِنَ الْمَائِدَةِ .

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ شِ زَع .

(٥) الْآيَةُ ٢ مِنَ النُّورِ .

(٦) سَاقِطَةٌ مِنْ ض ب .

(٧) انْظُرْ : السُّودَةُ ص ٨٩ ، الرُّوْضَةُ ٢ / ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، مَخْتَصَرُ الطُّوْفِيِّ ص ١٠٠ ، نَزْهَةُ الْخَاطِرِ ٢ / ١٢٧ ، الْعُدَّة ٢ / ٤٩٦ ، الْعُضْدُ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ ٢ / ١٠٣ ، التَّبَصُّرُ ص ١٠٨ ، الْمَعْتَدُ ١ / ٢٢٣ ، الْمُسْتَصْفَى ٢ / ٤٤ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٢ / ٢٠٨ ، الْمَحْصُولُ ج ١ ق ٢ / ٥٢٢ ، ٥٦٥ .

(٨) سَاقِطَةٌ مِنْ ض .

(٩) فِي ض : مُتَوَاتِرٌ .

(١٠) فِي ش : وَهِيَ .

(١١) سَاقِطَةٌ مِنْ ب .

وكذا قولك مستفهماً : من جاءك ؟ عامٌ ؛ لأنه موضوعٌ للعموم اتفاقاً ، وليس بحقيقةٍ في الخصوص ، لحسن جوابه بجملة العقلاء ، ولتفريق أهل اللغة بين لفظ العموم ولفظ الخصوص .

وأيضاً : كل الناس علماء ، يكذبُه : كلهم ليسوا علماء ^(١) .

(ومطلوه) أي العموم (كَلِمَةٌ أي محكومٌ فيه على كل فردٍ) فردٍ ^(٢) ، بحيث لا يبقى فردٌ (مطابقةً ^(٣)) أي دلالةً مطابقةً ، (إثباتاً وسلباً ^(٤)) .

فقوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٥) ، بمنزلة قوله : اقتل زيدا المشرك ، وعمراً ^(٦) المشرك ، وبكرًا المشرك ، إلى آخره ، وهو مثل قولنا : كل رجل يشبَّعه رغيان ، أي كل واحدٍ على انفرادِهِ ^(٧) .

(١) انظر مزيداً من أدلة القول الأول ، والرّد على الاعتراضات والشبه عليه في (الروضة ٢ / ٢٢٤ وما بعدها ، مختصر الطوفي ص ٩٩ وما بعدها ، المدة ٢ / ٤٩٠ وما بعدها ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٢ وما بعدها ، التبصرة ص ١٠٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٢ ، المعتد ١ / ٢٠٩ وما بعدها ، المستصفى ٢ / ٢٨ وما بعدها ، ٤٨ وما بعدها ، اللع ص ١٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٠١ وما بعدها ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٢٥ وما بعدها ، ٥٧١ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٢ ، كشف الأسرار ١ / ٣٠١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦١ وما بعدها ، تيسير التحرير ١ / ١٩٧ ، إرشاد الفحول ص ١١٥ ، تفسير النصوص ٢ / ٢٤ وما بعدها ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٤٩)

(٢) ساقطة من ض ب .

(٣) قال البناني : « مطابقةً صفة لمصدر عذوف والتقدير دال عليه دلالة مطابقة ، ويحتل حالته من كل فرد ، أي حال كون كل فردٍ مطابقةً أي ذا مطابقة ... إلا أن مجيء المصدر حالاً وإن كثر غير مقيس » (البناني على جمع الجوامع ١ / ٤٠٥) .

(٤) انظر : جمع الجوامع ١ / ٤٠٥ ، مختصر البعلي ص ١٠٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٥ ، فتح الغفار ١ / ٨٦ ، تيسير التحرير ١ / ١١٣ ، التهيد ص ٨٣ .

(٥) الآية ٥ من التوبة .

(٦) في ش ز : وعمراً .

(٧) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٠٥ ، التهيد ص ٨٣ ، شرح تنقيح الفصول ص

١٩٦ .

(لا) أن مدلول العموم (كلي) وهو ما اشترك في مفهومه كثيرون ،
كالحيوان والإنسان ، فإنه صادق على جميع أفرادهِ ^(١) .

(ولا كل) أي ولا أن مدلول العموم على أفرادهِ من باب دلالة الكل ^(٢) على
جزئياته ^(٣) ، وهو الحكم على المجموع من حيث هو كأسماء العدد ، ومنه : كل رجل
منكم يحمل الصخرة ، أي المجموع ، لا كل واحد .

ويقال : الكلية والجزئية ^(٤) ، والكلي والجزئي ، والكل والجزء ، فصيغة
العموم للكلية ، والتكرات للكلي ، وأسماء الأعداد ^(٥) للكل ، وبعض العدد زوج
للجزئية ، والأعلام للجزئي ، وما تركّب من الزوج والفرد كالتحفة للجزء .

والفرق بين الكل والكلي من أوجه :

أحدها : أن الكل متقومٌ بأجزائه ، والكلي متقومٌ بجزئياته .

(١) وضع المحلي ذلك فقال : « أي من غير نظر إلى الأفراد نحو الرجل خير من المرأة ، أي
حقيقته أفضل من حقيقتها ، وكثيراً ما يفضل بعض أفرادها بعض أفرادهِ » (المحلي على جمع الجوامع
٤٠٦ / ١) ، واللفظ الذي يدل على الكلي يسمى مطلقاً ، وسبق بيانه في (المجلد الأول ص ٩٢
هامش ، ١٣٢) .

(وانظر : التهيد ص ٨٢ ، مختصر البعلي ص ١٠٦ ، فتح الغفار ١ / ٨٦ ، شرح تنقيح الفصول
ص ١٩٥) .

(٢) في ض : الكلي .

(٣) أي إن العام ليس محكوماً فيه على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع .

(وانظر : مختصر البعلي ص ١٠٦ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤٠٦ ، التهيد ص ٨٢ ، شرح
تنقيح الفصول ص ١٩٥) .

في ش ز ع : أجزائه .

(٤) الكلية هي ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ، ويكون الحكم ثابتاً لكل بطريق
الالتزام ، وتقابلها الجزئية وهي الثبوت لبعض الأفراد .

(انظر : التهيد ص ٨٢ ، فتح الغفار ١ / ٨٦) .

(٥) في ش ز : الأعلام .

الثاني : أَنَّ الكُلَّ في الخارجِ ، والكلِّيُّ في الذهنِ .

الثالثُ : أَنَّ الأجزاء متناهيةٌ ، والجزئيات غيرُ متناهيةٍ .

الرابعُ : أَنَّ الكُلَّ محمولٌ على أجزائه ، والكلِّيُّ على جزئياته^(١) .

(ودلالته) أي دلالة العموم (على أصل المعنى) دلالة (قطعية) ، وهذا بلا نزاع^(٢) .

(و) دلالته (على كل فرد بخصوصه ، بلا قرينة) تقتضي كل فردٍ فردٍ كالعمومات^(٣) التي لا يدخلها تخصيص^(٤) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾^(٥) ، ﴿ اللَّهُ مَافِي السَّمَاوَاتِ وَمَافِي الْأَرْضِ ﴾^(٦) ، ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾^(٧) ، دلالته (ظنية) عند الأكثر من أصحابنا وغيرهم^(٨) .

(١) انظر : شرح الكوكب المنير ١ / ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، التمهيد ص ٨٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧ .

(٢) انظر : مختصر البعلي ص ١٠٦ ، جمع الجوامع ١ / ٤٠٧ ، فتح الغفار ١ / ٨٦ ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٢٠٢ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٣ .

(٣) في ب : كعمومات .

(٤) انظر : المحلى على جمع الجوامع ، والبناني عليه ١ / ٤٠٧ ، ٤٠٨ .

(٥) الآية ٣ من الحديد .

(٦) الآية ٢٨٤ من البقرة .

(٧) الآية ٦ من هود .

(٨) ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن دلالة العام على كل فرد بخصوصه ظنية ، وقال الحنفية والمعتزلة وابن عقيل والفخر اسماعيل من الحنابلة وحكي رواية عن أحمد ، وتقل عن الشافعي ، إن دلالاته قطعية ، وقال آخرون بالوقف .

(انظر : جمع الجوامع والمحلى عليه ١ / ٤٠٧ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٢ ، المسودة ص ١٠٩ ، الروضة ٢ / ٢٤٢ ، مختصر الطوفي ص ١٠٥ ، التبصرة ص ١١٩ ، المص ص ١٦ ، تحريج الفروع على الأصول ص ١٧٣ ، كشف الأبرار ١ / ٩١ وما بعدها ، أصول السرخسي ١ / ١٣٢ ، فتح الغفار ١ / ٨٦ ، التلويح على التوضيح ١ / ١٩٦ ، ٢٠٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٦٥ ، مختصر البعلي ص ١٠٦ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٣) .

واستدِلُّ لذلك بأنَّ التخصيصَ بالمترaxي^(١) لا يكونُ نسخاً ، ولو كان العامُ نصّاً على أفرادِهِ لكانَ نسخاً ، وذلك أنَّ صيغَ العمومِ تَرِدُ تارةً باقيةً على عمومها ، وتارةً يُرادُ بها بعضُ الأفرادِ ، وتارةً يقعُ فيها التخصيصُ ، و^(٢) مع الاحتمالِ لاقطعَ ، بل لما كانَ الأصلُ بقاءَ العمومِ فيها كانَ هو الظاهرُ المعتمدُ للظنِّ ، ويخرجُ بذلك عن الإجمالِ ، وإن اقترنَ بالعمومِ ما يدلُّ على أنَّ المحلَّ غيرُ قابلٍ للتعميمِ ، فهو كالجملِ يجبُ التوقفُ فيه إلى ظهورِ المرادِ منه ، نحو قولِهِ سبحانه وتعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾^(٣) ، ذكره ابنُ العِراقي^(٤) .

(وعمومُ الأشخاصِ يستلزمُ عمومَ الأحوالِ والأزمنةِ والبقاعِ والمتعلقاتِ)
عند أكثر العلماء^(٥) .

قالَ في « القواعدِ الأصوليةِ » : « العامُ في الأشخاصِ عامٌ في الأحوالِ هذا هو المعروفُ عند العلماء » .

« قالَ الإمامُ أحمدُ رضي الله عنه في قولِهِ سبحانه وتعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾^(٦) ظاهرها على العمومِ : أنَّ من وقعَ عليه اسمُ ولِدِهِ فله ماقرضَ الله

(١) في د : للمترaxي .

(٢) ساقطة من ض .

(٣) الآية ٢٠ من الحشر .

(٤) انظر مزيداً من أدلة الجمهور في كون دلالة العام على أفرادهِ ظنية ، مع أدلة الخفية ومناقشتها في (المحلي على جمع الجوامع والبناني عليه ١ / ٤٠٧ ، فتح الغفار ١ / ٨٦ وما بعدها ، أصول السرخسي ١ / ١٣٢ ، التلويح على التوضيح ١ / ١٩٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٦ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٣ ، والمراجع السابقة في هامش ٦) .

(٥) انظر : جمع الجوامع ١ / ٤٠٨ ، مختصر البعلي ص ١٠٦ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٦ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٢ .

(٦) ساقطة من ش ز ع ب . وأثبتناها من « القواعد والفوائد الأصولية » .

(٧) الآية ١١ من النساء .

تعالى ، وكان رسول الله ﷺ هو المعبر عن الكتاب : أن الآية إنما قصدت للمسلم لا للكافر» ^(١) ١ هـ ^(٢) .

وخالف في ذلك جمع ، منهم القرافي ، قال - وتابعه ابن قاضي الجبل - : « بأن ^(٣) صيغ العموم - وإن كانت عامة في الأشخاص - فهي مطلقة في الأزمنة والبقاع والأحوال والمتعلقات ، فهذه الأربع لا عموم فيها من جهة ثبوت العموم في غيرها ، حتى يوجد لفظ يقتضي العموم ، نحو : لأصومن الأيام ، ولأصلين في جميع البقاع ، ولا عصيت الله في جميع الأحوال ، ولأشتغلن بتحصيل جميع المعلومات ^(٤) » .

(١) بين ذلك رسول الله ﷺ فيما رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك وأحمد والدارمي والدارقطني عن أسامة بن زيد مرفوعاً أن رسول الله ﷺ قال : « لا يبرئ المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم » .

(انظر : صحيح البخاري ٤ / ١١٥ المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ١١ / ٥٢ ، سنن أبي داود ٢ / ١١٢ ، تحفة الأحوذى ٦ / ٢٨٦ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٩١٢ ، مسند أحمد ٥ / ٢٠١ ، الموطأ ص ٣٢١ ط الشعب ، سنن الدارقطني ٣ / ٦١ ، التلخيص الحبير ٣ / ٨٤ ، نصب الراية ٤ / ٤٢٨ ، نيل الأوطار ٦ / ٨٢) .

وروى الإمام أحمد والنسائي وأبو داود وابن ماجه والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً أن رسول الله ﷺ قال : « لا يتوارث أهل ملتين شتى » ، ورواه ابن حبان عن ابن عمر مرفوعاً .

(انظر : التلخيص الحبير ٣ / ٨٤ ، مسند أحمد ٢ / ١٨٧ ، سنن أبي داود ٢ / ١١٢ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٩١٢ ، سنن الدارمي ٢ / ٣٧٠ ، نصب الراية ٤ / ٤٢٨ ، سنن الدارقطني ٣ / ٧٠) .

وروى الإمام مالك عن علي رضي الله عنه قال : « وإنما ورث أبا طالب عقيل وطالب ، ولم يرثه علي » ، فلذلك تركنا نصيبنا من الشعب (للموطأ ص ٣٢٢ ط الشعب) .

(٢) القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٦ .

وانظر : العدة ٢ / ٥٥١ .

(٣) ساقطة من ش ز ض ب .

(٤) ومثل قوله تعالى : « اقتلوا المشركين » التوبة ٥ ، تقتضي قتل كل مشرك لكن لا في

كل حال بحيث يعم الهدنة والحراية وعقد الذمة . وهذا قول أبي العباس ابن تيمية أيضاً . =

ورد ذلك ابن دقيق العيد في « شرح العمدة » فقال : « أولع بعض أهل العصر - وما أقرب منه - بأن قالوا : صيغة العموم إذا وردت على الذوات - مثلاً - أو على الأفعال : كانت عامة في ذلك ، مطلقة في الزمان والمكان ، والأحوال والمتعلقات ، ثم يقولون ^(١) : المطلق ^(٢) يكفي في العمل به صورة واحدة ، فلا يكون حجة فيما عداه ، وأكثروا من ^(٣) هذا السؤال فيما لا يخص كثرة ^(٤) من ألفاظ الكتاب والسنة ، وصار ذلك ذيدنا لهم في الجدل » .

قال : « وهذا عندنا باطل ، بل الواجب أن ^(٥) مادل على العموم في الذوات - مثلاً - يكون ^(٦) دالاً على ثبوت الحكم في كل ذات تناولها اللفظ ، ولا يخرج ^(٧) عنها ذات إلا بدليل يخصها ، فنأخر شيئاً من تلك الذوات ، فقد خالف مقتضى العموم » .

إلى ^(٨) أن قال ^(٩) : « مثال ذلك : إذا قال من دخل داري فأعطيه درهماً ، فتقتضي ^(١٠) الصيغة : العموم في كل ذات صدق عليها أنها الداخلة ، فإذا قال قائل : هو مطلق في الأزمان ^(١١) ، فأعمل به في الذوات الداخلة الدار في أول

= (انظر : مختصر البعلي ص ١٠٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٨١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٦ ، المسودة ص ٤٩ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٠٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٠) .

- (١) في زع ض ب : قال .
- (٢) في ب : والمطلق .
- (٣) في ض : في .
- (٤) في ز : كثيرة .
- (٥) ساقطة من ض ع ب .
- (٦) في ب : فيكون .
- (٧) في أحكام الأحكام : تخرج .
- (٨) ساقطة من ز ض ع ب .
- (٩) في أحكام الأحكام : تقتضي .
- (١٠) في ز ض ع ب : الزمان .

النهار مثلاً ، ولا أعل به في غير ذلك الوقت ، لأنه مطلق في الزمان ، وقد علمتُ به مرة ، فلا يلزم أن أعل به أخرى ، لعدم عموم المطلق .

« قلنا له ^(١) : « لما دلت الصيغة ^(٢) على العموم في كل ذات دخلت الدار ، ومن جلتها : الذوات ^(٣) الداخلة في آخر النهار ، فإذا أخرجت ^(٤) بعض ^(٥) تلك الذوات ، فقد أخرجت ما دلت الصيغة على دخوله ، وهي ^(٦) كل ذات ^(٧) ، وقول أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه ^(٨) : « فَقَدِمْنَا الشَّامَ فوجدنا مراحيضَ قد بُنِيَتْ نحو القبلة ، فَتَنَحَّرَفْنَا عنها ، وَنَسْتَعْفِرُ اللَّهَ عز وجل » ^(٩) ، يدل على أن العام في

(١) ساقطة من ب ز ع .

(٢) في ز ع ب : الصيغة لما دلت .

(٣) ساقطة من ز ع ب .

(٤) في ب : خرجت .

(٥) ساقطة من ز .

(٦) ساقطة من ز ع ب .

(٧) هو الصحابي خالد بن زيد بن كليب ، أبو أيوب الأنصاري الحنزرجي المدني ، من السابقين إلى الإسلام ، شهد بيعة العقبة وبدراً وأحداً والحنندق وبيعة الرضوان وجميع المشاهد مع رسول الله ﷺ ، ونزل عليه الصلاة والسلام حين قدم المدينة مهاجراً ، وأقام عنده شهراً ، وله منزلة رفيعة في الإسلام ، ومناقبه كثيرة ، روى عنه البخاري ومسلم ، كما روى عنه عدد من الصحابة ، واستخلفه علي كرم الله وجهه على المدينة لما خرج مهاجراً إلى العراق ، ثم لحق به ، وشهد معه قتال الحوارج ، وكان النبي ﷺ قد أخى بينه وبين مصعب بن عمير ، ولزم الجهاد في سبيل الله بعد النبي ﷺ إلى أن توفي بأرض الروم غازياً سنة ٥٢ هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في (الإصابة ٢ / ٨٩ مطبعة السعادة ، أسد الغابة ٢ / ٩٤ ، الخلاصة ١ / ٢٧٧ مطبعة الفجالة الجديدة ، تهذيب الأسماء ٢ / ١٧٧ ، مشاهير علماء الإمامار ص ٢٦) .

(٨) هذا الأثر رواه مسلم وأبو داود والترمذي والدارمي وأحمد عن أبي أيوب الأنصاري في آخر حديث النهي عن استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة .

(٩) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ٣ / ١٥٣ ، سنن أبي داود ١ / ٣ ، تحفة الأحوذني

١ / ٥٣ ، سنن الدارمي ١ / ١٧٠ ، مسند أحمد ٥ / ٤٢١) .

وسوف يأتي تخريج الحديث الكامل فيما بعد صفحة ٣٧٢ .

الأشخاصِ عامٌ في المكان^(١) . ا. ه .

وفي المسألة قولٌ ثالثٌ : أنه يعمُ بطريقِ الالتزام ، لا بطريقِ الوضع ،
وجعوا بين المقاتلين^(٢) .

(وصيغته^(٣)) أي العموم : (اسمٌ شرطٍ ، و) اسمٌ (استفهام^(٤)) ،
كمن في عاقل^(٥)) ، نحو قوله تعالى : ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ،
﴿ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ ، ومن يتوكل على الله فهو حسبه^(٦) ﴾ ، ﴿ من
عمل صالحاً فليتنبه ﴾^(٧) ، وتقول^(٨) في الاستفهام : من الذي عندك ؟
(و « ما » في غيره) أي غيرِ العاقل^(٩) ، نحو قوله تعالى : ﴿ ما يفتح الله

(١) إحكام الأحكام ١ / ٩٤ - ٩٥ ، ونقل البعلي هذا النص بأكمله في (القواعد والفوائد
الأصولية ص ٢٣٦ - ٢٣٧) . .

(٢) وهناك أقوال أخرى في المسألة . (انظر : نهاية السؤل ٢ / ٨١) .

(٣) في ع ب : وصيغة .

(٤) ساقطة من ز .

(٥) وعبر عنها البيضاوي وغيره بقولهم : « ومن للعالمين » وبين الإنسي الحكمة من ذلك .

(انظر : نهاية السؤل ٢ / ٧٨ ، المعتد ١ / ٢٠٦ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٠٢ ، شرح
الورقات ص ١٠١ ، الإحكام للأمني ٢ / ١٩٧ ، العدة ٢ / ٤٨٥ ، البرهان ١ / ٣٢٢ ، ٣٦٠ ، المحصول
ج ١ ق ٢ / ٥١٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ، التمهيد ص ٨٥ ، اللع ص ١٥ ، أصول
الرخسي ١ / ١٥٥ ، فتح الغفار ١ / ٩٥ ، ٥٦ ، كشف الأسرار ٢ / ٥ ، التلويح على التوضيح
١ / ٣٦٣ ، السودة ص ١٠٠ ، الروضة ٢ / ٢٢٢ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، المنحول ص ١٤٠ ، إرشاد
الفحول ص ١١٧) .

(٦) ساقط من ز ع ب .

(٧) الآيتان ٢ ، ٣ من الطلاق .

(٨) الآية ٤٦ من فصلت .

(٩) في ش ز : يقول .

(١٠) انظر : جمع الجوامع ١ / ٤٠٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٩ ، المعتد ١ / ٢٠٦ ، البرهان ١ /

٣٢٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٩ ، الإحكام للأمني ٢ / ١٩٨ ، اللع =

لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ، وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ ﴿^(١)﴾
﴿وما عند الله خيرٌ للأبرار﴾ ^(٢) ، وتقولُ في الاستفهام : ما الذي عندك ؟

واستعمالُ « مَنْ » فيمن يعقلُ ، و « ما » فيما لا يعقلُ شائعٌ قد وردَ في الكتابِ
والسنةِ وكلامِ العربِ .

وقيل ^(٣) : تكونُ « ما » لمن يعقلُ ولمن لا يعقلُ في الخبرِ والاستفهامِ ^(٤) .
والصحيحُ الأولُ .

قالَ ابنُ قاضي الجبلِ وغيره : « مَنْ » و « ما » في الاستفهامِ للعمومِ ^(٥) .

فإذا ^(٦) قلنا : مَنْ في الدارِ ؟ حَسَنَ الجوابُ بواحدٍ ، فيقالُ مثلاً : زيدٌ ، وهو
مطابقٌ للسؤالِ ، فاستشكلَ ذلكَ قومٌ .

وجوابه : أنَّ العمومَ إنما هو باعتبارِ حكمِ الاستفهامِ ، لا باعتبارِ الكائنِ في
الدارِ ، فالاستفهامُ عمٌّ لجميعِ الرتبِ ، فالمستفهمُ عمٌّ بسؤالِهِ كلَّ واحدٍ يَتَصَوَّرُ كونه
في الدارِ ، فالعمومُ ليسَ باعتبارِ الوقوعِ ، بل باعتبارِ الاستفهامِ واشتالِهِ على كل
الرتبِ المتوهمَةِ .

= ص ١٥ ، التمهيد ص ٨٥ ، أصول الرخسي ١ / ١٥٦ ، فتح الغفار ١ / ٩٥ ، ٩٦ ، السودة ص ١٠١ ،
الروضة ٢ / ٢٢٢ ، مختصر البعلي ص ١٠٧ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، كشف الأنوار ٢ / ١١ ، التلويح
على التوضيح ١ / ٢٦٧ ، إرشاد الفحول ص ١١٧ ، العدة ٢ / ٤٨٥ .

(١) الآية ٢ من فاطر .

(٢) الآية ١٩٨ من آل عمران .

(٣) في ع : وقد .

(٤) انظر : الحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٧ ، مختصر البعلي ص ١٠٧ .

(٥) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٠ .

(٦) في ب : فإن .

(ومن) صيغ العموم أيضاً (أَيْنَ ، وَأَنْى ، وَحَيْثُ لِلْمَكَانِ^(١)) ، نَحْوُ
 قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾^(٢) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا
 يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾^(٣) فِي الْجُزْءِ^(٤) ، وَ «تَقُولُ مُسْتَفْهِمًا : أَيْنَ زَيْدٌ ؟
 (وَمَتَى) لَزِمَانٍ مُبْهِمٍ»^(٥) ، نَحْوُ : مَتَى تَقُمْ أَقُمْ ، وَلَا يُقَالُ : مَتَى طَلَعَتِ
 الشَّمْسُ ؟ لِأَنَّ زَمَنَ طُلُوعِهَا غَيْرُ مُبْهِمٍ ، وَاسْتَدِلَّ لِمَتَى بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :
 مَتَى تَأْتِيهِ تَغْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مَوْقِدٍ^(٦) .

(١) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٨ ، أصول السرخسي ١ / ١٥٧ ، البرهان ١ / ٣٢٣ ،
 المحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٧٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٩ ، المنحول ص ١٣٨ ،
 المعتمد ١ / ٢٠٦ ، اللع ص ١٥ ، جمع الجوامع ١ / ٤٠٩ ، مختصر البعلي ص ١٠٧ ، المسودة ص ١٠١ ،
 الروضة ٢ / ٢٢٢ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، العدة ٢ / ٤٨٥ .

(٢) الآية ٤ من الحديد .

(٣) الآية ٧٨ من النساء .

(٤) في ع : الخبر .

(٥) في ع : أو .

(٦) انظر : أصول السرخسي ١ / ١٥٧ ، البرهان ١ / ٣٢٣ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٨ ، شرح
 تنقيح الفصول ص ١٩٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٨ ، المعتمد ١ / ٢٠٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٩ ،
 المنحول ص ١٣٨ ، اللع ص ١٥ ، جمع الجوامع ١ / ٤٠٩ ، مختصر البعلي ص ١٠٧ ، الروضة ٢ / ٢٢٢ ،
 مختصر الطوفي ص ٩٨ ، العدة ٢ / ٤٨٥ .

(٧) البيت من الطويل للحطيفة من قصيدة يمدح فيها بفيض بن عامر ، ومطلعها :

أثرت ادلاجي على ليل خُرَّة هضم الحشا حُشَانَةً المتجرّد
 ومعنى تعشو : أي تجهئه على غير هداية ، أو تجهئه على غير بصر ثابت .

والبيت ذكره ابن هشام في « مغني اللبيب » وابن منظور في « لسان العرب » وسيبويه في
 « الكتاب » والعباسي في « معاهد التنصيص » والمبرد في « المقتضب » ، والزجاجي في « الجمل » وابن
 الشجري في « أماليه » وابن يعيش الحلبي في « شرح المفصل » وابن عقيل في « شرحه على ألفيه ابن
 مالك » .

(انظر : شرح أبيات سيبويه للسرياني ٢ / ٦٥ ، شرح ابن عقيل ٢ / ٣٦٥ ، معجم شواهد
 العربية ص ١١١ ، لسان العرب ٥ / ٥٧ ط دار صادر ودار بيروت ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م ، ديوان
 الحطيفة ص ٢٥) .

وتقول في الاستفهام : متى جاءَ زيدُ ؟

(وأيُّ للكل) يعني أن « أي » المضافة تكون للعاقل وغير العاقل^(١) ، فإن الأول قوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾^(٢) ، وقوله عليه السلام : « أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل » ، ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ أَيَمَّا الْأَجْلِينَ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾^(٣) ، وتقول في الاستفهام : أي وقت تخرج ؟ .

(وتعم^(٤) « من » و « أي » المضافة إلى الشخص ضميرها^(٥) ، فاعلاً) كان ، نحو قوله : من قامَ منكم ؟ أو أيكم قامَ ، فهو حرّ ، (أو) كان (مفعولاً^(٦)) ، نحو قوله : من أقتته منكم ، أو أيكم أقتته ، فهو حرّ ، فقاموا في الصورة الأولى ، أو أقامهم في الصورة الثانية^(٧) .

قال ابن العراقي : و « أي » عامة فيما تُضاف إليه من الأشخاص والأزمان والأمكنة والأحوال ، ومنه : « أي امرأة نكحت نفسها »^(٨) ، وينبغي تقييدها

(١) انظر : المتمد ٢ / ٢٠٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٧٩ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٥٧ ، تيسير التحرير ١ / ٢٢٦ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٦ ، العدة ٢ / ٤٨٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٧ ، اللع ص ١٥ ، التمهيد ص ٧٦ ، جمع الجوامع ١ / ٤٠٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٨ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، مختصر البعلي ص ١٠٧ ، إرشاد الفحول ص ١١٨ .

(٢) الآية ١٢ من الكهف .

(٣) الآية ٢٨ من القصص .

(٤) في ش ع : يعم .

(٥) في ب : ضميرها .

(٦) انظر : مختصر البعلي ص ١٠٧ .

(٧) يرى السرخسي أن « أي » لاتعم . (انظر : أصول السرخسي ١ / ١٦١) .

(٨) هذا طرف من حديث حسن رواه أحمد وأبو داود الترمذي وابن ماجه والطيالسي وأبو عوانة والدارمي وابن حبان عن عائشة مرفوعاً بلفظ « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها » وسبق تحريجه كاملاً في (المجلد الثاني ص ٥٤١) .

بالاستفهامية أو الشرطية أو الموصولة ، لتخرج الصفة ، ^(١) نحو : مرتت رجل
أي رجل ، والحال نحو ^(٢) : مرتت يزيد أي رجل . ١ هـ .

وقال البرماوي : لاعموم في الموصولة ، نحو : يعجبني أنهم هو قائم ، فلا
عموم فيها ، بخلاف الشرطية ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَيَا مَاتَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ
الْحُسْنَى ﴾ ^(٣) ، والاستفهامية نحو قوله تعالى : ﴿ أَأَنْتُمْ يَأْتِيَنِ بِعَرْشِهَا ﴾ ^(٤) .

ومن صيغ العموم أيضاً : الاسم (الموصول ^(٥)) سواء كان مفرداً كالذي
والتي ، أو مثنى نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ ﴾ ^(٦) ، أو مجموعاً ، نحو
قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى ﴾ ^(٧) ، واللاقي تخافون
نشورهن ^(٨) ، ﴿ وَاللَّائِي يَتُسَّنَّ مِنَ الْحَيْضِ ﴾ ^(٩) .

(و) من صيغه أيضاً (كل) وهي أقوى صيغه ^(١٠) ، ولها بالنسبة إلى إضافتها

(١) في ب : كمرت .

(٢) ساقطة من ز .

(٣) الآية ١١٠ من الإسراء .

(٤) الآية ٢٨ من النمل .

(٥) انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٠٢ ، جمع الجوامع ١ / ٤٠٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٨ ،

أصول السرخسي ١ / ١٥٧ ، فوائد الرحموت ١ / ٢٦٠ ، شرح الوراقات ص ١٠١ ، إرشاد الفحول
ص ١٢١ .

(٦) الآية ١٦ من النساء .

(٧) الآية ١٠١ من الأنبياء .

(٨) الآية ٣٤ من النساء .

(٩) الآية ٤ من الطلاق .

(١٠) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٧ ، أصول السرخسي ١ / ١٥٧ ، فتح الفقار ١ / ٩٧ ،

المحصل ج ١ ق ٢ / ٥١٧ ، ٥٥٥ ومابعدها ، شرح تنقيح الفصول ص ١٧٩ ، كشف الأسرار ٢ / ٨ ،
تيسير التحرير ١ / ٢٢٤ ، المعتمد ١ / ٢٠٦ ، التهيد ص ٨٤ ، جمع الجوامع ١ / ٤٠٩ ، نهاية السؤل ٢ /
٧٨ ، المسودة ص ١٠١ ، الروضة ٢ / ٢٢٢ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٧٨ ، مختصر البعلي
ص ١٠٧ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ .

معانٍ :

- منها : أنها إذا أُضيفتُ إلى نكرةٍ فهي لشُمولِ أفرادِهِ^(١) ، نحو قولِهِ تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾^(٢) .

- ومنها : أنها إذا أُضيفت لمعرفةٍ^(٣) ، وهي جمعٌ أو مافي معناه ، فهي لاستغراقِ أفرادِهِ أيضاً^(٤) ، نحو : كلُّ الرجالِ ، وكلُّ النساءِ ، على وَجَلٍ إلا مَنْ أُمِنَهُ الله تعالى ، وفي الحديثِ : « كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو ، فبائعٌ نَفْسَهُ ، مُعْتِقُهَا ، أو مُوبِقُهَا »^(٥) .

ومنها : أنها إذا أُضيفت لمعرفةٍ مفردٍ ، فهي لاستغراقِ أجزائه أيضاً ، نحو : كلُّ الجاريةِ حسنٌ ، أو كلُّ زيدٍ جميلٌ .

إذا عَلِمَ ذلك فمادتها تقتضي الاستغراقَ والشُمولَ ، كالإكليلِ لإحاطتِهِ بالرأسِ ، والكلالةِ لإحاطتِها بالوالدِ والولدِ ، فلهذا كانت أصرَحُ صيغِ العمومِ لشُمولِها العاقلَ وغيره ، المذكَّرَ والمؤنثَ ، المفردَ^(٦) والمثنى والجمعَ ، وسواءً بقيت على

(١) انظر : تيسير التحرير ١ / ٢٢٤ ، فتح الغفار ١ / ٩٨ .

(٢) الآية ١٨٥ من آل عمران ، وفي آيات أخرى .

(٣) في ب . إلى المعرفة .

(٤) انظر : فتح الغفار ١ / ٩٨ ، تيسير التحرير ١ / ٢٢٤ .

(٥) هذا تنبيهٌ حديث شريف ، وأوله : « الطهور شطر الإيمان ، والحمد لله تملأ الميزان ، وسبحان الله والحمد لله تملأن (أو تملأ) ما بين السموات والأرض ، والصلاة نورٌ ، والصدقة برهانٌ ، والصبر ضياءٌ ، والقرآن حجةٌ لك أو عليك ، كلُّ الناس يغدو ... » رواه الإمام أحمد ومسلم والترمذي والبخاري وابن ماجه والدارمي عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً ، قال السيوطي : صحيح ، وقال ابن القطان : اكتفوا أنه في « مسلم » ، وقد بين الدارقطني أنه منقطع .

(٦) انظر : مسند أحمد ٣ / ٣٢١ ، ٣٩٩ ، ٥ / ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، صحيح مسلم ١ / ٢٠٢ ، تحفة

الأحوذى ٩ / ٤٩٨ ، سنن ابن ماجه ١ / ١٠٢ ، شرح السنة ١ / ٣١٩ ، سنن الدارمي ١ / ١٦٧ ، فيض القدير ٤ / ٢٩٢ .

(٦) ساقطة من ب .

إضافتها كما مثلنا ، أو حَذِفَ المضافُ إليه ، نحو قولهِ تعالى : ﴿ كُلُّ آمَنَ بِاللّهِ ﴾^(١).

قالَ القاضي عبدُ الوهابِ : ليسَ في كلامِ العربِ كلمةٌ أعمَ منها تفيهُدُ العمومَ مبتدأةً وتابعةً لتأكيدِ العامِ ، نحو جاءَ القومُ كُلُّهم .

وهنا فوائد :

- منها : أنَّ ماسبقَ من كونها تستغرقُ الأفرادَ فيما إذا أُضيفتَ لجمعٍ معرّفٍ ، كما لو أُضيفتُ إلى نكرةٍ ، فتكونُ مِنَ الكليةِ ، كقولهِ ﷺ حكايةً عن ربِّهِ عزَّ وجلَّ : « يا عبادي ، كُلُّكم جائعٌ إلا من أطعمته - الحديث »^(٢) ، وهو قولُ الأكثرِ .

وذهبَ بعضهم إلى أنَّه مِنَ الكلِّ المجموعي ، لا مِنَ الكليةِ .

- ومنها : إذا دَخَلَتْ « كلُّ » على جمعٍ معرّفٍ بأل^(٣) ، وقُلنا بعمومِها ، فهل المفيدُ للعمومِ الألفُ واللامُ ، و « كلُّ » تأكيدٌ ، أو اللامُ لبيانِ الحقيقةِ ، و « كلُّ » لتأسيسِ إفادةِ العمومِ ؟ والثاني : أظهرُ ، لأنَّ « كلًّا » إنَّما تكونُ مؤكدةً إذا كانتَ تابعةً ، وقد يُقالُ : اللامُ أفادتْ عمومَ مراتبِ ما دخلتْ عليه ، و « كلُّ » أفادتْ استغراقَ الأفرادِ ، فنحوُ : كلُّ الرجالِ ، تفيهُدُ فيها الألفُ واللامُ عمومَ مراتبِ جمعٍ

(١) الآية ٢٨٥ من البقرة .

(٢) هذا حديثٌ قدسي رواه الإمامُ أحمدُ ومسلمُ وابنُ ماجهُ بألفاظٍ مختلفةٍ عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيها يرويه عن ربِّهِ عزَّ وجلَّ أنَّه قال : « يا عبادي إني حرمتُ الظلمَ على نفسي - الحديث » .

ورواه أبو عوانةُ وابنُ حبانَ والحاكمُ .

(انظر : مسندُ أحمدَ ٥ / ١٦٠ ، صحيحُ مسلمَ ٤ / ١٩٩٤ ، سننُ ابنِ ماجهَ ٢ / ١٤٢٢ ، جامعُ العلومِ والحكمِ ص ٢٠٩ ، الاتخافاتُ السنيةُ بشرحِ الأحاديثِ القدسيةِ ص ٤١) .

(٣) في ض ٥ : باللام .

الرجل ، وكلّ استغراق الآحاد ، ولهذا قال ابن السّراج^(١) : إنّ « كل » لا تدخل في المفرد والمعرف باللام إذا أريد بكلّ منها العموم ١٠ هـ ، ولهذا منع دخول آل على « كل » ، وعيب قول بعض النحاة : بدل الكلّ من^(٢) الكلّ .

- ومنها : أنّه ليس من دخولها على المفرد والمعرف ، نحو قوله تعالى : ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لبني إسرائيل ﴾^(٣) ، وقوله ﷺ : « كلّ الطلاق واقع إلا طلاق المعتوه »^(٤) ، لأنّ الظاهر أنّها^(٥) مما هو في معنى الجمع^(٦) المعروف ، حتى تكون لاستغراق الأفراد ، لا الأجزاء^(٧) .

(١) هو محمد بن السّريّ بن سهل ، أبو بكر النحوي ، المعروف بابن السّراج ، أخذ أئمة النحويّ المشهورين ، وأحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية ، أخذ الأدب عن المبرد ، وأخذ عنه جماعة من الأعيان ، ونقل عنه الجوهري في كتابه « الصحاح » في مواضع عديدة ، وله تصانيف مشهورة في النحو ، منها كتاب « الأصول » قال ابن خلكان : « وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن ، وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه » وله كتاب « جمل الأصول » و « الموجز » و « شرح كتاب سيبويه » ، و « احتجاج القراء » و « الشعر والشعراء » وغيرها ، توفي سنة ٣١٦ هـ .

انظر ترجمته في (وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٢ ، إنباه الرواة ٣ / ١٤٥ ، شذرات الذهب ٢ / ٢٧٣ ، الفهرست ص ٩٢ ، تاريخ بغداد ٥ / ٣١٩ ، مرآة الجنان ٢ / ٢٧٠) .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) الآية ٩٣ من آل عمران .

(٤) هذا الحديث رواه الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : « كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله » قال الترمذي : « هذا حديث لانعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن عجلان ، وهو ضعيف ذاهب الحديث ، والعمل على هذا عند أهل العلم ... أنّ طلاق المعتوه المغلوب على عقله لا يجوز » .

ورواه البخاري عن علي رضي الله عنه موقوفاً بلفظ : « كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه » .

(انظر : صحيح البخاري ٣ / ١٧٩ المطبعة العثمانية ، تحفة الأخوذى ٤ / ٣٧٠ ، نيل الأوطار

٦ / ٣٦٥) .

(٥) في ش ز : أنّها .

(٦) في ب : جمع .

(٧) في ب : لإجزاء .

ومنها : أنَّ محلَّ عمومها إذا لم يَدْخُلْ عليها نفياً متقدِّماً عليها ، نحو : لم يَقمْ كلُّ الرجالِ ، فإنَّها حينئذٍ للمجموع ، والنفي واردٌ عليه ، وسميت « سلبَ العموم » ، بخلاف مالهو تأخَّرَ عنها ، نحو كلِّ إنسانٍ لم يَقمْ ، فإنَّها حينئذٍ لاستغراقِ النفي في كلِّ فردٍ ، ويسمى « عموم السلب » .

وهذه القاعدةُ متفقٌ عليها عندَ أربابِ البيانِ ، وأصلها قوله ﷺ في حديثِ ذي الـيدين : « كلُّ ذلك لم يكن » جواباً لقوله : « أنسيت^(١) أم قصرت الصلاة ؟ » أي لم يكن كلُّ من الأمرين ، لكن بحسبِ ظنِّه ﷺ ، فلذلك صحَّ أن يكونَ جواباً للاستفهامِ عن أي الأمرين وقعَ ، ولو كانَ لنفي المجموع لم يكن مطابقاً للسؤال ، ولا لقولِ ذي الـيدين في بعضِ الرواياتِ : « قد كانَ بعضُ ذلك » ، فإنَّ السلبَ الكليَّ يقتضيه الإيجابُ الجزئيُّ .

وأوردَ على قولهم : تقدُّمُ النفي لسلبِ العموم ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾^(٢) ، فينبغي أن تقيّد^(٣) القاعدةُ بأنَّ لا ينتقضُ النفي ، فإنَّ انتقضَ كانت لعمومِ السلبِ ، وقد يُقال : انتقاضُ النفي قرينةُ إرادةِ عمومِ السلبِ ، قاله البرماويُّ .

(و) من صيغِ العموم أيضاً (جميع^(٤)) وهي مثلُ « كُلِّ » إلا أنَّها لاتضافُ إلا^(٥) إلى معرفةٍ ، فلا يُقالُ : جميعُ رجلٍ ، وتقولُ : جميعُ الناسِ ،

(١) في ب : نسيت .

(٢) الآية ٩٣ من مريم .

(٣) في ض : تقييده .

(٤) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٠٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٨ ، للمعتد ١ / ٢٠٦ ، الإحكام للأمدي ٢ / ١٦٧ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٧ ، ٥٥٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٧٩ ، كشف الأسرار ٢ / ١٠ ، تيسير التحرير ١ / ٢٢٥ ، فتح الغفار ١ / ٩٩ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، الروضة ٢ / ٢٢٢ ، إرشاد الفحول ١١٧ ، أصول السرخسي ١ / ١٥٨ .

(٥) ساقطة من ض .

وجميع العبيد ، ودلائلها على كل فرد فرد بطريق الظهور ، بخلاف « كل » فإنها بطريق النصوية .

وفرق الحنفية بينها بأن « كلاً »^(١) تعم على جهة الانفراد ، و« جميع » على جهة الاجتماع^(٢) .

(ونحوهما) أي ومن صيغ العموم أيضاً : كل ما كان نحو « كل » و« جميع » ، مثل أجمع وأجمعين^(٣) .

(و) كذلك (معشر ومعاشر ، وعامة ، وكافة ، وقاطبة) ، قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾^(٤) ، وقال تعالى : ﴿ يَامَعْشَرَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ ﴾^(٥) ، وقال تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ، كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾^(٦) ، وقال رسول الله ﷺ : « إِنَّا مَعَاشِرُ^(٧) الْأَنْبِيَاءِ لَأَنْوَرْتُ ، مَا^(٨) تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً »^(٩) ، وقالت عائشة رضي الله عنها : « لَمَّا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ارْتَدَّتْ

(١) في ض : كل .

(٢) انظر : تيسير التحرير ١ / ٢٢٥ .

(٣) انظر : مختصر البعلي ص ١٠٧ ، إرشاد الفحول ص ١١٩ .

(٤) الآية ٣٩ من الحجر .

(٥) الآية ٣٣ من الرحمن .

(٦) الآية ٣٦ من التوبة .

(٧) في ش : معشر .

(٨) في ز : وما ، وفي ض ع ب سقط : « ما تركناه صدقة » .

(٩) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك وأحمد والبيهقي عن أبي بكر وعثمان وعائشة وأبي هريرة وسعد وغيرهم مرفوعاً بألفاظ متقاربة ، واللفظ السابق معزو للترمذي في غير « جامعه »

(انظر : صحيح البخاري ٣ / ١٧ ، ٤ / ٥٥ ، صحيح مسلم ٣ / ١٣٧٩ ، ١٣٨٣ ، سنن أبي داود ٢ / ١٢٨ ، تحفة الأحوذى ٥ / ٢٢٢ ، سنن النسائي ٧ / ١٢٠ ، مسند أحمد ١ / ٩ ، ١٣ ، السنن الكبرى ١٠ / ١٤٣ ، تخريج أحاديث اليزدي ص ٦٤ ، النووي على مسلم ١٢ / ٧٦ ، المنتقى ٧ / ٣١٧ ، تخريج أحاديث مختصر المنهاج ص ٤٩٠) .

العرب قاطبة»^(١) .

قال ابن الأثير^(٢) : أي جميعهم^(٣) .

لكن معشر ومعاشر لا يكونان إلا مضافين ، بخلاف قاطبة وعامة وكافة فإنها^(٤) لأنصاف^(٥) .

(و) من صيغ العموم أيضاً (جمع مطلقاً) أي سواء كان لمذكر أو مؤنث^(٦) ، وسواء كان سالماً أو مكسراً ، وسواء كان جمع قلة أو كثرة

(١) هذا جزء من حديث رواه النسائي عن أنس بلفظ : « لما توفي رسول الله ﷺ ارتدت العرب » ورواه الدارمي .

(انظر : سنن النسائي ٦ / ٦ ، ٧ / ٧ ، سنن الدارمي ١ / ٤٢) .

(٢) هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري الشافعي ، أبو السعادات ، مجد الدين ، ابن الأثير ، صاحب كتاب « النهاية في غريب الحديث » ، ولد بالجزيرة ، ونشأ بها وتعلم ، ثم انتقل إلى الموصل ، فظهرت شخصيته ، ونضجت ثقافته ، وتولى عدة مناصب ، وعرضت عليه الوزارة فرفضها ، وعزف عن الدنيا ، وأقبل على العلم ، فجذب إليه الناس من كل صوب ، إلى أن مرض فلزم بيته صابراً محتسباً متفرغاً للعلم والتصنيف ، وكان عالماً فاضلاً ، وفقهاً ومحدثاً ، وأديباً ونحويّاً ، وكان ورعاً تقيّاً متديناً ، وله مؤلفات كثيرة نافعة ومفيدة ، منها « النهاية في غريب الحديث » و « جامع الأصول من أحاديث الرسول » و « الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف » للثعلبي النيسابوري والزمخشري ، و « البديع » في النحو ، و « الشافي شرح مسند الشافعي » توفي سنة ٦٠٦ هـ . وهو شقيق عز الدين علي بن محمد ... ابن الأثير الجزري . صاحب « أسد الغابة » المتوفى سنة ٦٣٠ هـ ، وشقيق ضياء الدين نصر الله ، الكاتب والأديب صاحب « المثل السائر » المتوفى سنة ٦٣٧ هـ .

انظر ترجمة مجد الدين في (طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٨ / ٣٦٦ ، وفيات الأعيان ٢ / ٢٨٩ ، إنباه الرواة ٣ / ٢٥٧ ، النجوم الزاهرة ٥ / ٢٢ ، البداية والنهاية ١٣ / ٥٤ ، مرآة الجنان ٤ / ١١) .

(٣) النهاية في غريب الحديث ٤ / ٧٩ .

(٤) في ب : فإنها .

(٥) انظر : مختصر البعلي ص ١٠٧ ، إرشاد الفحول ص ١١٩ .

(٦) في ض ب : مؤنث .

(مَعْرُوفٌ)^(١) ذلك الجمع (بلام أو إضافة)^(٢) .

مثالُ السَّالِمِ من المذكرِ والمؤنثِ المَعْرُوفِ باللام : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾^(٣) .

ومثالُ جمعِ الكثرةِ من المذكرِ والمؤنثِ : الرجالُ والصَّواحِبُ ، وجمعُ القلَّةِ : الأفلُسُ والأكْبَادُ .

ومثالُ الجمعِ المَعْرُوفِ بالإضافةِ قوله سبحانه وتعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾^(٤) ، وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ حَرَّمَ عَلَيْكُمُ امْهَاتِكُمْ ﴾^(٥) .

وقيلَ : إِنَّ الجمعَ المذكرَ لَا يَعمُ ، فلا يَفيدُ الاستغراقَ^(٦)

(١) في ع ب : معرفاً .

(٢) انظر : فواتح الرحموت ١ / ٢٦٠ ، كشف الأسرار ٢ / ٢ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٣٣ ، ٢٤٠ ، تيسير التحرير ١ / ٢١٠ ، أصول السرخسي ١ / ١٥١ ، المستصفى ٢ / ٣٧ ، جمع الجوامع والبناني عليه ١ / ٤١٠ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٩ ، للنخول ص ١٣٨ ، المعتد ١ / ٢٠٧ ، مختصر ابن الحسايب ٢ / ١٠٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٧ ، اللع ص ١٥ ، التمهيد ص ٨٧ ، البرهان ١ / ٣٢٣ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٠ ، شرح الورقات ص ١٠١ ، مختصر البعلي ص ١٠٧ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، الروضة ٢ / ٢٢١ ، إرشاد الفحول ص ١١٩ ، العدة ٢ / ٤٨٤ .

(٣) الآية ٣٥ من الأحزاب .

(٤) في ض : أو .

(٥) الآية ١١ من النساء ، وفي ب ض ع تنتهي الآية عند « أولادكم » وانظر : المسودة ص ١١١ .

(٦) الآية ٢٣ من النساء .

(٧) هو قول الشيخ أبي هاشم الجبائي المعتزلي ، خلافا للشيخ أبي علي الجبائي ، وهناك أقوال أخرى تفصل بين حالات وحالات .

() انظر : جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤١٠ وما بعدها ، المعتد ١ / ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، المستصفى

(٢ / ٣٧) .

واستدِلَ للأول الذي عليه أكثر العلماء ، والصحيحُ عنهم ، بقول النبي ﷺ في « السلام عَلَيْنَا وعلى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ » في التشهد ، « فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ ذَلِكَ : فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » رواه البخاري ومسلم^(١) .

وعلى هذا الأصح أن أفرادَه آحادٌ في الإثبات وغيره ، وعليه أئمة التفسير في استعمال القرآن ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(٢) ، أي كل محسن ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَطْعَمُ الْمُكْذِبِينَ ﴾^(٣) أي كل واحدٍ منهم ، ويؤيده صحة استثناء الواحدِ منه ، نحو جاء الرجالُ إلَّا زيداً^(٤) .

وقيلَ : إن أفرادَه جموعٌ ، وكونه في الآياتِ آحادٌ بدلالة القرينة^(٥) .

(و) من صيغ العموم أيضاً (اسمٌ جنسٍ معرّفٍ تعريفَ جنسٍ) وهو مالا واحدَ له من لفظه^(٦) ، كالنَّاسِ والحيوانِ والماءِ والترابِ ونحوها^(٧) ، حملاً للتعريفِ على فائدةٍ لم تكنْ ، وهو تعريفُ جميعِ الجنسِ ؛ لأنَّ الظاهرَ كالجمع ، والاستثناء منه ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٨) .

(١) انظر : صحيح البخاري ١ / ١٥٠ ، صحيح مسلم ١ / ٣٠٢ ، مسند أحمد ١ / ٣٨٢ .

وسبق تخريج هذا الحديث بنصه الكامل تفصيلاً في (المجلد الثاني ص ٤٤٢) .

(٢) الآية ١٣٤ من آل عمران .

(٣) الآية ٨ من القلم .

(٤) انظر تفصيل الأئمة في (جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤١١ ، المعتد ١ / ٢٤٠) .

(٥) انظر . المحلي على جمع الجوامع ١ / ٤١١ وما بعدها .

(٦) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٧٩ ، المعتد ١ / ٢٠٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٩٧ ، الحصول

ج ١ ق ٢ / ٥١٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٠ ، كشف الأسرار ٢ / ١٤ ، التلويح على التوضيح

٢٤٢ / ١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٠ ، أصول السرخسي ١ / ١٥٤ ، مختصر ابن الحاجب والعقد

عليه ٢ / ١٠٢ ، الروضة ٢ / ٢٢١ ، مختصر البعلي ص ١٠٧ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، اللمع ص ١٥ ،

العدة ٢ / ٤٨٤ ، وما بعدها .

(٧) في ض : ونحوها .

(٨) الآيتان ٢ ، ٣ من العصر .

و (لا) يعمُ (مع قرينة عهد) اتفاقاً^(١) ، وذلك كسبق تنكير ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾^(٢) ، لأنه يَصْرِفُهُ إلى ذلك فلا يعمُ إذا عُرِفَ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيَّتُهَا اتَّخَذَتْ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا ﴾^(٣) ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى ﴾^(٤) .

(ويعمُ مع جهلها) أي جهل قرينة العهد عندنا ، وعند أكثر العلماء ، لأنَّ تقييد العموم بانتفاء العهد يقتضي أنَّ الأصل فيه الاستغراق ، ولهذا احتاج العهد إلى قرينة ، فإِذا احتلَّ العهد والاستغراق ، لانتفاء القرينة ، فمحمول^(٥) على الأصل ، وهو الاستغراق لعموم فائدته^(٦) .

وقيلَ : إِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْعَهْدِ^(٨) .

وقيلَ : إِنَّهُ مُجْمَلٌ لِكُونِهِ مُحْتَمِلًا احْتِمَالًا عَلَى السَّوَاءِ^(٩) .

(وَإِنْ عَسَارَضَ الاستغراقَ عَرَفَ أَوْ احْتِمَالُ تَعْرِيفِ جِنْسٍ لَمْ يَعْمُ) ، ومن أمثلة ذلك : لو قالَ : الطلاق^(١٠) يلزمني لا أفعلُ كذا ، و^(١١) حَيْثُ ، فإنه لا يقعُ

(١) انظر هذه المسألة في (المسودة ص ١٠٥ ، الروضة ٢ / ٢٣٠ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٣٤ ، التبصرة ص ١١٥ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٩) .

(٢) الآيتان ١٥ ، ١٦ من المزمل .

(٣) الآية ٢٧ من الفرقان .

(٤) الآية ٣٦ من آل عمران .

(٥) في ش ز : فيها .

(٦) في ض ع : محمول .

(٧) انظر : المسودة ص ١٠٥ ، الروضة ٢ / ٢٣٠ .

(٨) انظر : التمهيد ص ٨٩ .

(٩) انظر : المسودة ص ١٠٥ ، الروضة ٢ / ٢٣٠ .

(١٠) في ض : إنَّ الطلاق .

(١١) في ش : لو ، وفي ز : أو .

عليه إلا واحدة ، لأنَّ أهلَ العرفِ لا يعتقدونَه ^(١) ثلاثاً ^(٢) ، ولا يعلمون أنَّ الألفَ واللامَ ^(٣) في الأجناسِ ^(٤) للاستغراقِ ، ولهذا يُنكَرُ أحدهمُ أن يكونَ طُلُقٌ ثلاثاً ، ولا يعتقدُ أنه طُلُقٌ إلا واحدة ، ففقتضى اللفظُ في ظنهم واحدة ، فلا يُريدونَ إلا ما يعتقدونَه مقتضى لفظهم ، فيصيرُ كأنهم نَوَوْا واحدة ، ولأنَّ الألفَ واللامَ في ^(٥) أسماء الأجناسِ ^(٦) تستعملُ لغيرِ الاستغراقِ كثيراً ، كقولهم : ومنْ أكرِهَ على الطَّلَاقِ ، وإذا عَقَلَ الصَّبِيُّ الطَّلَاقَ ، وأشباهِ هذا مما يَرَادُ به الجنسُ ، ولا يفهمُ منه الاستغراقُ .

إذا تقررَ هذا : فلا يُحملُ على التعميمِ إلا بنية صارفةٍ إليه ، قاله ^(٧) في « المغني » ^(٨) .

وهذا ^(٩) الأصحُّ من الروایتين عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه ، والثانية : أنه يعمُ فَتَطْلُقُ ثلاثاً .

ونحوُ والله لا أشتري ^(١٠) العبيدَ ، بحثُ بواحدٍ ، قاله ابنُ مفلح وغيره ^(١١) .
(و) من صيغِ العمومِ ^(١٢) أيضاً (مفردةٌ محلى بلامٍ غيرِ عهديةٍ لفظاً) كالسارقِ والزاني والمؤمنِ والفاسيقِ والعبدِ والبحرِ عندنا وعند أكثرِ العلماءِ ^(١٣) .

(١) في ض : يعتقدونه .

(٢) في ش ز : ثلاثة .

(٣) ساقطة من ش ز ع .

(٤) في د : أشياء ، وفي ض : الأسماء .

(٥) في د ض ب : قال .

(٦) انظر : المغني ٧ / ٤٨٤ ، وانظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ١٦٩ .

(٧) في ب : أصح الروایتين عند .

(٨) في ب : اشترت .

(٩) انظر : المغني ٧ / ٤٨٤ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٦٦ .

(١٠) في ب : العمومات .

(١١) وهو قول الشافعي والإمام أحمد وابن برهان وأبي الطيب والبويطي ، ونقله الأمدي =

قال الشافعي رضي الله عنه في « الرسالة » : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ ^(١) ونحوه من العام الذي خص ^(٢) .

وأيضاً لم يَزَلِ ^(٣) العلماء يستدلون ^(٤) بآية السرقة وآية الزنا من غير تكثير ، ولوقوع الاستثناء منه ، وهو معيار العموم ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خَلِيقٌ هَلُوعٌ ﴾ ^(٥) ... الآية ^(٦) .

وأيضاً فيوصف بصيغة العموم ، كما قال تعالى : ﴿ أَوِ الْطُّفُلِ الَّذِينَ لَمْ يَنْظُرُوا عَلَى غُرُوتِ النِّسَاءِ ﴾ ^(٧) . وهذا هو الصحيح .

وقيل : إنه يفيد الجنس لا الاستغراق ، فلا يعم ^(٨)

= عن الأكثرين ، ونقله الفخر الرازي عن الفقهاء والمبرد ، وهو قول أبي علي الجبائي ، وصححه البيضاوي وابن الحاجب ، وخالف فيه الفخر الرازي مطلقاً ، واختلف النقل عن أبي هاشم ، وفصل إمام الحرمين والغزالي كما سيذكره المصنف .

(انظر : جمع الجوامع ١ / ٤١٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٠٩ ، المستصفى ٢ / ٣٧ ، ٨٩ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ٦٠٢ ، المعتمد ١ / ٢٤٤ ، كشف الأسرار ٢ / ١٤ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٤٠ ، التهيد ص ٩٤ ، فتح الغفار ١ / ١٠٤ ، المنحول ص ١٤٤ ، التبصرة ص ١١٥ ، شرح الورقات ص ١٠٠ ، مختصر البعلي ص ١٠٧ ، المسودة ص ١٠٥ ، الروضة ٢ / ٢٢١ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٤ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٠ ، العدد ٢ / ٤٨٥ ، ٥٩١) .

(١) الآية ٢ من النور .

(٢) الرسالة ص ٦٧ ، وانظر : نهاية السؤل ٢ / ٨٠ .

(٣) في ض ع ب : تزل .

(٤) في ز ض ع ب : تستدل .

(٥) الآية ١٩ من المعارج .

(٦) ساقطة من ش ، وفي د : الآيات .

(٧) الآية ٣١ من النور .

(٨) وهذا قول الإمام فخر الدين الرازي والمنقول عن أبي هاشم الجبائي المعتزلي .

(انظر : الحصول ج ١ ق ٢ / ٥٩١ ، المعتمد ١ / ٢٤٤ ، جمع الجوامع ١ / ٤١٢ ، المستصفى ٢ / ٣٧ ، التهيد ص ٩٤) .

وقيلَ : هو مُجْمَلٌ ، فهو مُحْتَمِلٌ للأمرين على السَّواء^(١) .

وقيلَ : إنَّه يُفِيدُ العمومَ إنَّ كَانَ مما يَتِمُّزُ واحدُهُ بالتاء ، ولكنَّ لا يَتَشَخَّصُ له واحدٌ ، ولا يَتَعَدَّدُ ، كالذهبِ والعسلِ ، بخلافِ ما يَتَشَخَّصُ مدلولُهُ : كالدينارِ والدرهمِ والرجلِ^(٢) .

وقيلَ : بالفرقِ فيما إذا^(٣) دخلتُ عليه « أَل » بين ما فيه تاءُ التَّأْنِيثِ الدَّالَّةُ على الوحدةِ^(٤) ، كضربةٍ ، فهو مُحْتَمِلٌ للعمومِ والجنسِ ، بخلافِ ما لا هاءَ فيه كرجلٍ ، أو فيه و^(٥) بُنِيَتْ عليه الكلمةُ : كصلاةٍ وزكاةٍ ، فالْمَقْتَرَنُ بـ « أَل » من ذلك عامٌ^(٦) .

وعلى الأولِ - الذي هو الصحيحُ - أنَّ عُمومَهُ من جهة اللفظِ .

وقيل من جهةِ المعنى .

وقالَ ابنُ العِراقِيِّ : عُمومُ المفردِ الذي دخلتُ عليه « أَل » غيرُ عُمومِ الجَمْعِ الذي دخلتُ عليه « أَل » ؛ فالأوَّلُ : يعمُّ المفرداتِ ، والثاني : يعمُّ الجُمُوعَ ؛ لأنَّ « أَل » تعمُّ أَفراداً ما دخلتُ عليه ، وقد دخلتُ على جَمْعٍ^(٧) .

(١) انظر : المستصفى ٢ / ٣٧ .

(٢) وهذا قول إمام الحرمين والغزاليَّ رحمهما الله تعالى .

(٣) انظر : البرهان ١ / ٣٣٩ وما بعدها ، المستصفى ٢ / ٥٣ ، النحول ص ١٤٤ ، جمع الجوامع ١ / ٤١٢ ، وما بعدها) .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) في ز ع ض ب : توحيدة .

(٦) ساقطة من ض ، ومكانها : هاء ، وساقطة من ب .

(٧) وهذا رأي الغزالي .

(٨) انظر : المستصفى ٢ / ٥٣ ، جمع الجوامع ١ / ٤١٢ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول

ص ١٨١) .

(٩) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٧٩ .

وفائدة هذا : تعذر الاستدلال بالجمع على مفرد في حالة النفي والنهي ؛ لأنَّ العموم واردٌ على أفرادِ المجموع ، والواحد ليس بجمع .

(و) من صيغِ العموم أيضاً (مُفْرَدٌ مُضَافٌ لمعرفة) كعبيدك وامراتك عند أحمد ومالك ، تبعاً لعلي وابن عباس رضي الله عنهم ، و^(١) حكاة بعض الشافعية عن الأكثر^(٢) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾^(٣) .

(و) من صيغهِ أيضاً (نكرة في نفي^(٤) ، و) كذا في (نهيد) ؛ لأنه في معنى النفي^(٥) ، صرح به أهل العربية ، ولا فرق في ذلك بين أن يباشر العامل النكرة ، نحو : ما أحد قائماً ، أو يباشر العامل فيها ، نحو : ما قام أحد ، أو كانت النكرة في سياق النفي ولم يباشرها ، نحو : ليس في الدار رجل^(٦) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) وخالف في ذلك الحنفية والشافعية .

(٣) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤١٣ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٠ ، الروضة ٢ / ٢٢١ ، مختصر البعلي ص ١٠٨ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٠) .

(٤) الآية ٢٤ من إبراهيم .

(٥) انظر هذه المسألة في (المستصفى ٢ / ٩٠ ، الإحكام للأصمدي ٢ / ١٩٧ ، البرهان ١ / ٣٢٣ ، ٣٢٧ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٨ ، ٥٦٣ ، جمع الجوامع ١ / ٤١٣ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٠ ، المعتد ١ / ٢٠٧ ، المنحول ص ١٤٦ ، مختصر ابن الحسايب ٢ / ١٠٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢١٩ ، أصول السرخسي ١ / ١٦٠ ، فتح الغفار ١ / ١٠٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨١ ، كشف الأسرار ٢ / ١٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٠ ، شرح الورقات ص ١٠٤ ، مختصر البعلي ص ١٠٨ ، المسودة ص ١٠١ ، الروضة ٢ / ٢٢٢ ، مختصر الطوفي ص ٩٨ ، إرشاد الفحول ص ١١٩ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠١ ، اللع ص ١٥ ، التهيد ص ٩٠) .

(٥) انظر : المسودة ص ١٠١ .

(٦) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٨٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٤ ، ١٩٥ ، التهيد ص ٩٠ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠١ .

وخالف بعضهم في أنها في سياق النفي لَيْسَتْ للعموم^(١) ، وهو مَخْصُومٌ^(٢) بقوله تعالى : ﴿ قُلْ : مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى ﴾^(٣) ، رَدًّا على مَنْ قال^(٤) : ﴿ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٥) ، لأنه لو لم يكن عاماً لما حصل به الرد^(٦) .

ومن أمثلة النكرة في سياق النهي نحو^(٧) قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولْنَ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾^(٨) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ ﴾^(٩) ، ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّنا ﴾^(١٠) ، ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾^(١١) ، ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾^(١٢) .

إذا علمت ذلك : فإنَّ عومَ النكرة في سياق النفي والنهي يكون (وُضْعاً) ، بمعنى أنَّ اللفظَ وُضعَ لسلبِ كلِّ فردٍ من الأفرادِ بالمطابقة^(١٣) .

(١) انظر : الروضة ٢ / ٢٢٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٢ .

(٢) في ض : مخصوص .

(٣) الآية ٩١ من الأنعام .

(٤) ساقطة من ض .

(٥) الآية ٩١ من الأنعام .

(٦) انظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٨٣ وما بعدها .

(٧) ساقطة من ش ز .

(٨) الآيتان ٢٣ ، ٢٤ من الكهف .

(٩) الآية ٨١ من طه .

(١٠) الآية ٣٢ من الإسراء .

(١١) الآية ١٥١ من الأنعام .

(١٢) الآية ١٨٨ من البقرة .

(١٣) انظر : جمع الجوامع والمحلي عليه والبناني ١ / ٤١٣ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٢٥ ، مختصر

الطوفي ص ٩٩ .

وقيلَ : إنَّ عَومَها^(١) لزوماً ، بمعنى أنَّ نفيَ فردٍ منهم يقتضي نفيَ جميعِ الأفرادِ ضرورةً^(٢) .

والأولُ : اختيارُ القرافي^(٣) ، ومن وافقه .

والثاني : اختيارُ السبكي^(٤) ، ومن وافقه^(٥) .

ويؤيدُ الأولُ صحةَ الاستثناء في هذه الصيغةِ بالاتفاق ، فدلَّ على تناولِها^(٦) لكل فردٍ^(٧) .

ثمَّ اعلم أنَّ دلالةَ النكرة في سياقِ النفي على العمومِ قسماً :

- قسمٌ يكونُ (نصاً) ، وصورتهُ : ما إذا بُيِّنَتْ فيه النكرةُ على الفتحِ لتركبها مع « لا »^(٨) ، نحو : لا إلهَ إلا اللهُ^(٩) .

- (و) قسمٌ يكونُ (ظاهراً) ، وصورتهُ : ما إذا لم تُبَيَّنْ النكرةُ مع « لا » ، نحو : لا في الدارِ رجلٌ بالرفعِ ؛ لأنَّه يصحُّ أنْ يُقالَ بعده : بل^(١٠) رجلان ، فدلَّ على أنَّها ليست نصاً ، فإنَّ زيدهُ فيها : « من » كانت نصاً أيضاً^(١١) .

(١) في ب : عومها .

(٢) انظر : فواتحِ الرحوت ١ / ٣٦١ ، جمع الجوامع والبناني عليه ١ / ٤١٣ .

(٣) ساقطة من ض .

(٤) وهو قول الحنفية والسبكي الكبير .

(٥) انظر : جمع الجوامع والبناني عليه ١ / ٤١٣ .

(٦) في ب : تناولها .

(٧) انظر : فواتحِ الرحوت ١ / ٣٦١ .

(٨) ساقطة من ض .

(٩) انظر : جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤١٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٢ ، فتح الغفار

١ / ١٠٠ ، فواتحِ الرحوت ١ / ٣٦٠ .

(١٠) ساقطة من ض ب .

(١١) وقيل : إنها لاتعم في هذه الحالة .

(و) من صيغ العموم أيضاً النكرة (في) سياق (إثبات لامتنان) مأخوذةً ذلك ^(١) من استدلال أصحابنا : إذا حلف لا يأكل فأكهة ، يَحْتَسُ بِأَكْلِ التمر والرُّمَانِ ، لقوله تعالى : ﴿ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ ^(٢) ، قاله في « القواعد الأصولية » ^(٣) ، وذكر ^(٤) جماعة من العلماء ، منهم القاضي أبو الطيب الطبري في أوائل « تعليقه » ^(٥) في الكلام على قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ ^(٦) ، وجرى عليه ابنُ الزمِّلَكَاني ^(٧) في كتاب « البرهان » ، وقَطَعَ

= (انظر : جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤١٤ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٠ ، فتح الغفار ١ / ١٠٠ ، شرح تنقيح الفصول ١٨٢ ، ١٩٤ ، فوائح الرحوت ١ / ٢٦٠ ، التهيد ص ٩٠) .

(١) ساقطة من ض .

(٢) في ش : يأكل ، وفي ب : يأكله .

(٣) الآية ٦٨ من الرحمن .

(٤) القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٤ ، وانظر : التهيد ص ٩٣ .

(٥) في ش زع : وذكره .

(٦) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٤ .

(٧) الآية ٤٨ من الفرقان .

(٨) ساقطة من ش .

(٩) هو محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم ، كال الدين الزمِّلَكَاني ، ابن خطيب زمِّلَكا ، ويعرف بابن الزمِّلَكَاني ، الفقيه الأصولي المناظر القاضي ، منسوب إلى زمِّلَكا قرية في غوطة دمشق الشرقية ، طلب الحديث وقرأ الأصول والنحو بدمشق ، ثم ولي قضاء حلب ، قال ابن كثير : « انتهت إليه رئاسة المذهب تدريجاً وإفتاءً ومناظرة ، وبرع وساد أفرانه » ، وقال الذهبي : « شيخنا عالم العصر ، وكان من بقايا المجتهدين ، ومن أذكياء أهل زمانه ، درس وأفتى وصف ، وتخرج به الأصحاب » ، ومن مصنفاته : « الرد على ابن تيمية في مسائل الطلاق والزيادة » و « تفضيل البشر على الملائكة » و « شرح منهاج الطالبين » غير كامل ، و « البرهان في إعجاز القرآن » ، طلبه السلطان ليوليه قضاء القضاة في دمشق فرض في الطريق ، ومات بمدينة بلبيس من أعمال مصر سنة ٧٢٧ هـ ، وحل إلى القاهرة ، ودفن بجوار تربة الإمام الشافعي .

انظر ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٩ / ١١٠ ، اندر الكامنة ٤ / ١٩٢ ، شذرات الذهب ٦ / ٧٨ ، البدر الطالع ٢ / ٤٩٤ ، حسن المحاضرة ١ / ٣٢٠ ، البداية والنهاية ١٤ / ١٣١ ، كشف الظنون ١ / ٢٤١ ، البرهان في علوم القرآن ٢ / ٩٥) .

به البرماوي في « منظومته » و « شرحها »^(١) .

قيل - والقول به مأخوذ من كلام^(٢) البيانين في تنكير المسند إليه - : إنه يكون للتكثير^(٣) ، نحو : إن له لإبلاً ، وإن له لَغَنماً ، وعليه حَمَلَ الزمخشري قوله تعالى : ﴿ أَئِنَّا لَأَجْرًا ﴾^(٤) ، وكذا قَرَرَهُ في قوله تعالى : ﴿ فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ ﴾^(٥) .

(و) كذا النكرة في سياق (استفهام إنكاري) قاله البرماوي وغيره ؛ لأنه في معنى النفي ، كما صَرَّحَ به في العربية في بابِ مُسَوِّغَاتِ الْإِبْتِدَاءِ وصاحب الحال^(٦) و^(٧) في بابِ الاستثناء ، وفي الوصفِ المبتدأ المستغني بمرفوعه عن خبره^(٨) عند من يشترطُ النفي ، أو مافي معناه ، وهو الاستفهام ، نحو : هل قامَ زيدٌ ؟ قالَ الله تعالى : ﴿ هَلْ تَحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ، أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ﴾^(٩) ، ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾^(١٠) ، فإنَّ المرادَ نقي ذلك كُلُّهُ ؛ لأنَّ الإنكارَ هو حقيقةُ النفي .

(١) خالف الجماعة في ذلك ، منهم الغزالي ، فقال في (المنحول ص ١٤٦) : « وفي الإثبات تشرع بالتخصيص » وهو قول الحنفية وأبي هاشم المعتزلي ، وقرق الرازي بين النكرة في الإثبات إذا كانت خبراً فلاتعم ، وإذا كانت أمراً فالأكثر على أنها للعموم .

(انظر : المعتقد ١ / ٢٤٦ ، كشف الأسرار ٢ / ١٢ ، ٢٤ ، فتح الغفار ١ / ١٠١ ، المحصول

ج ١ ق ٢ / ٥٦٤ ، المستصفى ٢ / ٣٧ ، ٩٠ ، التهيد ص ٩٢) .

(٢) في ض ع ب : قول .

(٣) في ب : للتكثير .

(٤) الآية ٤١ من الشعراء ، وانظر : الكشف ٣ / ١١٢ .

(٥) الآية ١٢ من الغاشية ، وانظر : الكشف ٤ / ٢٤٧ .

(٦) ساقطة من ع .

(٧) في ش ز ع ض ب : خبر .

(٨) الآية ٩٨ من مريم .

(٩) الآية ٦٥ من مريم .

(و) كذا النكرة في سياق (شرط) فإنها تعم^(١) ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﴾^(٢) ، ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾^(٣) ، ومن يأتي بأسير فله دينار^(٤) ، يعم كل أسير ، لأن الشرط في معنى النفي لكونه تعليق أمر لم يوجد^(٥) على أمر لم يوجد^(٦) ، وقد صرح إمام الحرمين في « البرهان » بإفادته العموم^(٧) ، ووافقه الأبياري^(٨) في « شرحه »^(٩) ، وهو مقتضى كلام الآمدي وابن الحاجب وغيرهما في مسألة : « لا أكلت » ، و « إن أكلت »^(١٠) .

وزعم بعضهم : أن^(١١) المراد العموم البدلي ، لا العموم^(١٢) الشمولي .

(١) انظر : الهلي على جمع الجوامع ١ / ٤١٤ ، نهاية السؤل ٢ / ٨١ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٤٦ ، البرهان ١ / ٣٣٧ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١١٧ ، التمهيد ص ٩٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢١٩ ، مختصر البعلي ص ١٠٨ ، المسودة ص ١٠٣ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٤ .

(٢) الآية ٤٦ من فصلت .

(٣) الآية ٦ من التوبة .

(٤) في ض ب : درهم .

(٥) ساقطة من ض ع .

(٦) ساقطة من ض . وانظر : البرهان ١ / ٣٢٢ .

(٧) في ش ض ز ع ب : الأنباري ، وكذا في القواعد والفوائد الأصولية ، وهو تصحيف يقع كثيراً في كتب الأصول ، ولذلك نبه عليه المحققون كما مر في ترجمته (المجلد الثاني ص ٥٤٤) وهو علي بن إسماعيل بن عطية أبو الحسن الأبياري ، شارح كتاب « البرهان » ، ونقل الإسوي رأيه في هذه المسألة (نهاية السؤل ٢ / ٨١) وصحح نسبه في هامش نسخة ع .

(٨) وصرح بهذا الرأي أبو البركات ابن تيمية .

(٩) انظر : المسودة ص ١٠٣ ، مختصر البعلي ص ١٠٨ .

(١٠) انظر : مختصر ابن الحاجب والمضد عليه ٢ / ١١٧ ، نهاية السؤل ٢ / ٨١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٤ ، التمهيد ص ٩٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥١ .

(١١) ساقطة من ض .

(١٢) ساقطة من ش ض ز ع ب .

(١٣) قال بهذا الرأي ابن السبكي ، ثم قال شارحه الهلي : « أقول : وقد تكون للشمول نحو : =

(ولا يُعْمَرُ جَمْعٌ مُنْكَرٌ غَيْرُ مُضَافٍ) عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَالْأَكْثَرِ ^(١) ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : اضْرِبْ رَجُلًا ، امْتَثَلَ بِضَرْبِ أَقْبَلِ الْجَمْعِ ، أَوْ ^(٢) : لَهُ عِنْدِي عَيْبَةٌ ، قَبْلَ تَفْسِيرِهِ بِأَقْبَلِ الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ أَهْلَ اللَّغَةِ يَسْمُونَهُ نَكْرَةً ، وَلَوْ كَانَ عَامًّا لَمْ يَكُنْ نَكْرَةً لِمُغَايِرَةِ مَعْنَى النُّكْرَةِ لِمَعْنَى الْعُمُومِ ، كَمَا سَبَقَ فِي تَعْرِيفِ الْعَامِّ ، وَلِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى أَقْبَلِ ^(٣) الْجَمْعِ ، وَعَلَى مَا زَادَ مَرْتَبَةً بَعْدَ أُخْرَى إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى ، وَإِذَا كَانَ مَدْلُولُ النُّكْرَةِ أَعْمَ مِنْ هَذَا ، وَمِنْ الصُّوَرِ السَّابِقَةِ ، فَالْأَعْمُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْأَخْصِ ، وَعُمُومُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ عُمُومٍ بَدَلٍ ، لَا شَمُولٍ ^(٤) .

وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « التَّهْيِيدِ » وَجْهًا بِالْعُمُومِ ^(٥) ، وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ ^(٦) وَبَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ ^(٧) وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ وَأَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيُّ ، وَحَكَاهُ الْغَزَالِيُّ عَنِ الْجُمْهُورِ ^(٨) .

= ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ التَّوْبَةُ ٦ ، أَيِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ » (جَمْعُ الْجَوَامِعِ وَالْمَحَلِّي عَلَيْهِ ١ / ٤١٤) .

(١) انظر هذه المسألة في (التوضيح على التنقيح ١ / ١٦٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٨ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١٤ ، البرهان ١ / ٣٣٦ ، التبصرة ص ١١٨ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤١٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩١ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٠٤ ، المسودة ص ١٠٦ ، مختصر البعلي ص ١٠٨ ، التهيد ص ٨٩ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٨ ، إرشاد الفحول ص ١٢٣ ، العدة ٢ / ٥٢٣) .

(٢) في ش ز ب : و .

(٣) في ش : الأقل .

(٤) انظر : مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ٢ / ١٠٤ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤١٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٤ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١٥ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٠ .

(٥) في ب : في العموم .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) قال الإسني : « والجمهور على أنه لا يعم » (التهيد ص ٨٥) ، وكذا قاله الآمدي في (الإحكام ٢ / ١٩٧) ، وهو قول فخر الإسلام البزدوي من الحنفية .

(٨) انظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٨ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٠ ،

المحلي على جمع الجوامع ١ / ٤١٩ ، التبصرة ص ١١٨ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٤ ، القواعد والفوائد الأصولية =

وعلى الأول (يُحْمَلُ عَلَى أَقْلٍ جَمْعٌ)^(١) .

وقيلَ : يُحْمَلُ عَلَى مَجْمُوعِ الْأَفْرَادِ مِنْ دَلَالَةِ الْكَلِمَةِ عَلَى الْأَجْزَاءِ^(٢) .

والصحيح الأول^(٣) .

قال ابن^(٤) العِرَاقِيّ : قُلْتُ : وَكَلَامُ الْجُمْهُورِ فِي الْحَمْلِ عَلَى أَقْلٍ الْجَمْعِ مَحْمُولٌ عَلَى جُمُوعِ الْقَلَّةِ لِنَصِّهِمْ عَلَى أَنَّ جُمُوعَ الْكَثَرَةِ إِنَّمَا تَتَنَاوَلُ أَحَدَ عَشَرَ فَوْقَهَا^(٥) وَيُخَالَفُهُ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ^(٦) : إِنَّهُ يُقْبَلُ تَفْسِيرُ الْإِقْرَارِ : بِدَرَاهِمَ ، بِثَلَاثَةِ ، مَعَ أَنَّ « دَرَاهِمَ »^(٧) « جَمْعُ كَثَرَةٍ ، وَكَأَنَّهُمْ جَرَوْا فِي ذَلِكَ عَلَى الْعَرَفِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْوَضْعِ اللَّغَوِيِّ »^(٨) . ١ هـ .

ص ٢٣٨ ، مختصر البعلي ص ١٠٨ ، العدة ٢ / ٥٢٣ ، مختصر ابن الحاجب والمعضد عليه ٢ / ١٠٤ ، إرشاد الفحول ص ١٢٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩١) .

(١) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤١٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٤ ، التهيد ص ٨٩ ، تيسير التحرير ١ / ٢٠٦ ، العدة ٢ / ٥٢٣ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١٤ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٠٤ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٨ .

(٢) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤١٩ .

(٣) انظر : العدة ٢ / ٥٢٤ .

(٤) ساقطة من ض ب .

(٥) في ض ع ب : ويخالف .

(٦) في ع : الدراهم .

(٧) قال الإسني : « واعلم أنه لا فرق عند الأصوليين والفقهاء بجمع القلة كأفلس أو بجمع الكثرة كفلس ، على خلاف طريقة النحويين » (التهيد ص ٩٠) ، وجاء في (فواتح الرحموت ١ / ٢٧١) : « فائدة : لا فرق عند قوم من الفقهاء وأهل الأصول بين جمع القلة وبين جمع الكثرة ، وإن صرح به النحاة » .

(٨) وانظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤١٩ ، البناني على جمع الجوامع ١ / ٤٢٠ وما بعدها ، نهاية السؤل ٢ / ٨٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩١ ، أصول السرخسي ١ / ١٥١ ، البرهان ١ / ٣٥٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٨) .

(وهو) أي أقلُّ الجمع (ثلاثة حقيقة) قاله أكثر المتكلمين ، وذكره^(١)
ابن بَرّهان قولَ الفقهاء قاطبةً ، وحكاة القاضي عبد الوهاب عن مالك ، وحكاة
الأمدي عن ابن عباس ومشايخ المعتزلة^(٢) .

وقال الأستاذ أبو إسحاق الاسفراييني ، والباقلاني والغزالي^(٣) وابن
الـجـيـشـي^(٤) —ون^(٥) والبُلخي^(٦)

(١) في ش : وذكر .

(٢) انظر هذه المسألة في (كشف الأسرار ٢ / ٢٨ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٢٧ ، ٢٢٩ ،
فواتح الرحموت ١ / ٢٦٩ ، تيسير التحرير ١ / ٢٠٧ ، أصول المرخسي ١ / ١٥١ ، فتح الغفار
١ / ١٠٨ ، البرهان ١ / ٢٤٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٠٦ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠١ ، شرح تنقيح
الفصول ص ٢٢٢ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٩١ ، مناهج العقول ٢ / ٩٧ ، الإحكام للأمدي
٢ / ٢٢٢ ، جمع الجوامع والمجلي عليه ١ / ٤١٩ ، التبصرة ص ١٢٧ ، المنحول ص ١٤٨ ، المعتمد
١ / ٢٤٨ ، الملح ص ١٥ ، الروضة ٢ / ٢٣١ ، المدة ٢ / ٦٤٩ ، مختصر البجلي ١٠٩ ، مختصر الطوفي
ص ١٠١ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٢٧ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٢٨ ، إرشاد الفحول ص ١٢٤) .
(٣) ينتهي السقط في نسخة ش ، والذي طبع ملحقاً .

(٤) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلة الماشحون ، القرشي النهمي
مولاهم ، المدني ، أبو مروان ، الفقيه المالكي ، تفقه على الإمام مالك وأبيه عبد العزيز ، وتعلم الأدب
من خولته من كلب البادية ، ودارت عليه الفتيا وعلى أبيه قبله ، وأضر في آخر عمره ، وكان يناظر
الإمام الشافعي على مستوى عالٍ فلا يعرف الناس مايقولان ، وكان يسمع الغناء ، قال يحيى بن
أكرم : « كان مجراً لا تكدره الدلاء » ، توفي سنة ٢١٢ هـ وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في (الديباج المذهب ص ١٥٣ الطبعة الأولى ، الانتقاء ص ٥٧ ، طبقات الفقهاء
للشيرازي ص ١٤٨ ، ترتيب المدارك ١ / ٣٦٠ وما بعدها ، الخلاصة ٢ / ١٧٨ مطبعة الفجالة الجديدة ،
وفيات الأعيان ٢ / ٢٤٠ ، الأعلام ٤ / ٣٠٥ ، ميزان الاعتدال ٢ / ٦٥٨) .

(٥) في ش ض ع ب : الباجي ، والأعلى من ز ، ونص عليه الشيرازي في (التبصرة ص
١٠٦) ، وجاء في (المسودة ص ٨٩) : « وقال محمد بن شجاع البلخي وأبو هاشم وجماعة المعتزلة :
يحمل لفظ الجمع على الثلاثة ، ويوقف فيها زاد » ، وتقل ابن قدامة مثل ذلك عن محمد بن شجاع
الثلجي . (انظر : الروضة ٢ / ٢٢٢) وتقدمت ترجمة الاثنين .

وابن داود^(١) وعلي بن عيسى النحوي^(٢) ونقطويه وبعض أصحابنا : اثنان حقيقة ، وحكي عن عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهما^(٣) .

(١) هو محمد بن داود بن علي بن خلف الظاهري ، أبو بكر ، كان فقيهاً أديباً مناظراً ظريفاً شاعراً ، وكان يناظر أبا العباس ابن سريج ، وهو إمام ابن إمام ، وجلس مكان والده بعد وفاته في الحلقة والتدريس وهو صغير السن حتى استغفره الناس ، وله تصانيف كثيرة منها : « الوصول إلى معرفة الأصول » و « الانذار » و « الاعذار » و « الانتصار » على محمد بن جرير وغيره ، و « الزهرة » في الأدب ، و « اختلاف مسائل الصحابة » ، وهو ابن داود الظاهري صاحب المذهب الظاهري ، توفي أبو بكر سنة ٢٩٧ هـ .

انظر ترجمته في (وفيات الأعيان ٣ / ٣٩٠ ، تذكرة الحفاظ ٢ / ٦٦٠ ، تاريخ بغداد ٥ / ٢٥٦ ، طبقات الفقهاء للشيخ الرازي ص ١٧٥ ، النجوم الزاهرة ٣ / ١٧١) .
وترجم لابن داود في هامش (الإحكام للأمدى ٢ / ٨١) بأنه موسى بن داود الضبي ، أبو عبد الله الخالقي ٢٩٧ هـ ، بينما نص على اسمه الشوكاني وغيره .
(انظر : إرشاد الفحول ص ١٢٤ ، مختصر البجلي ص ٤٥ ، ١٠٩ ، الروضة ٢ / ٢٣١ ، التبصرة ص ١٢٧) .

(٢) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح ، أبو الحسن الرُّبَيعي ، النحوي ، بفسادي المنزل ، شيعازي الأصل ، درس ببغداد الأدب على أبي سعيد السمرافي ، وخرج إلى شيراز فدرس النحو على أبي علي الفارسي عشرين سنة حتى أتقنه ، ثم عاد إلى بغداد وبقي فيها إلى آخر عمره ، وله تصانيف كثيرة في النحو ، منها : « شرح مختصر الجرمي » و « البديع » و « شرح الإيضاح » لأبي علي الفارسي ، وغيرها ، توفي سنة ٤٢٠ هـ ببغداد .

انظر ترجمته في (وفيات الأعيان ٣ / ٤٢٥ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٧ ، تاريخ بغداد ١٢ / ١٧ ، شذرات الذهب ٣ / ٢٦٦ ، النجوم الزاهرة ٤ / ٢٧١ ، بغية الوعاة ٢ / ١١٢ ، البداية والنهاية ١٢ / ٢٧) .

(٣) وفي المسألة أقوال أخرى ، ولكل قول دليله .

(انظر : العدة ٢ / ٦٥٠ ، التبصرة ص ١٢٧ ، الروضة ٢ / ٢٣١ ، مناهج العقول ٢ / ٩٧ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٩١ ، البرهان ١ / ٣٤٩ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٢٢ ، كشف الأُمُرار ٢ / ٨٢ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، فوائح الرحموت ١ / ٣٦٩ ، الإحكام للأمدى ٢ / ٢٢٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٠٧ ، أصول السرخمي ١ / ٥١ ، نزعة الخاطر ٢ / ١٣٨ ، الهلي على جمع الجوامع ١ / ٤١٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٣ ، مختصر الطوسي ص ١٠١ ، مختصر البجلي ص ١٠٩ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٨ ، إرشاد الفحول ص ١٢٣ ، =

وَاسْتَدَلَّ لِلأَوَّلِ بِسَبْقِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، وَلا يَصْحُ نَفْيُ الصِّيغَةِ عَنْهَا ،
وَهَا دَلِيلُ الْحَقِيقَةِ ، وَالثَّقَى بِالْعَكْسِ ^(١) .

روى ^(٢) البيهقي وابن حزم ^(٣) - محتجاً به - وغيرهما بإسناد جيد إلى ابن أبي
ذئب ^(٤) ، عن شعبة مولى ابن عباس - رضي الله عنهما - عنه ، أَنَّهُ قَالَ لِعُثْمَانَ :
« إِنَّ الْأَخْوِينَ لَا يَرْتَدُّانِ الْأُمَّ إِلَى السُّدُسِ ، إِنَّمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ هُوَ فَإِنْ كَانَ لَهُ
إِخْوَةٌ ﴾ ^(٥) ، وَالْأَخْوَانُ فِي لِسَانِ قَوْمِكَ لَيْسَا بِإِخْوَةٍ » ، فَقَالَ عُثْمَانُ : « لَا أَسْتَطِيعُ
أَنْ أَتَقَضَّ أَمْرًا كَانَ قَبْلِي ، وَتَوَارَثَهُ النَّاسُ ، وَمَضَى فِي الْأُمُصَارِ ^(٦) » .

= المنحول ص ١٤٨ ، المعتد ٢٤٨/١ ، المستصفى ٩١ / ٢ ، اللع ص ٢١٥) .

(١) انظر : مزيداً من أدلة القول الأول : « أن أقل الجمع ثلاثة حقيقة » في (الروضة
٢٣١ / ٢ وما بعدها ، التبصرة ص ١٢٨ ، المستصفى ٩١ / ٢ وما بعدها ، فواتح الرجوت ٢٧٠ / ١ ،
نهاية السؤل ١٠١ / ٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٠٦ وما بعدها ، البرهان ٢٥١ / ١ ، أصول السرخسي
١٥٢ / ١ ، الإحكام للأمني ٢٢٥ / ٢ ، العدة ٦٥١ / ٢ ، مختصر الطوفي ١٠١)
(٢) في ع ب : وروى .

(٣) انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٢٢٧ / ٦ ، المحلى لابن حزم ٢٥٨ / ٩ .
وأخرج أثر ابن عباس الحاكم في (المستدرک ٣٣٥ / ٤) وصححه ، ووافقه الذهبي ، لكن
تعقبه ابن حجر في (التلخيص الجبير ٨٥ / ٣) .

(٤) في ع ب : ذؤيب .
وهو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب ، أبو الحارث القرشي العامري
المدني ، أحد الأئمة الأعلام ، صاحب الإمام مالك ، قال الإمام أحمد عنه : « يشبه بابن المسيب ، وهو
أصلح وأورع وأقوم بالحق من مالك » وهو من عباد المدينة وقرائهم وفقهائهم ، توفي بالكوفة سنة
١٥٩ هـ .

انظر ترجمته في (الخلاصة ٤٣١ / ٢ مطبعة الفجالة الجديدة ، وفيات الأعيان ٣ / ٣٢٣ ،
طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٦٧ ، مشاهير علماء الأمصار ص ١٤٠ ، البداية والنهاية ١٠ / ١٣١) .
(٥) الآية ١١ من النساء .

(٦) في ز : الأعصار .

قالَ أَحْمَدُ فِي شُعْبَةٍ^(١) : مَا أَرَى بِهِ بَأْسًا ، ^(٢) وَاخْتَلَفَ قَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ ، وَقَالَ مَالِكٌ : لَيْسَ بِثَقَّةٍ ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ : ضَعِيفٌ ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ : لَيْسَ بِقَوِيٍّ^(٣) .

وَلَمَّا حَجَبَ الْقَوْمُ الْأُمَّ بِالْأَخْوَيْنِ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ قَصَدَتِ الْأَخْوَيْنِ فَمَا فَوْقَ^(٤) ، وَهَذَا دَلِيلُ صَحَّةِ الْإِطْلَاقِ مَجَازًا ، وَدَلِيلُ الْقَائِلِ حَقِيقَةً هَذِهِ الْآيَةُ ، وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ^(٥) .

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ : يُسَمَّى الْأَخْوَانُ إِخْوَةً^(٦) .

رَدُّ^(٧) بِمَا سَبَقَ ، وَإِنْ صَحَّ قَوْلُ زَيْدٍ - فَإِنَّ فِيهِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزَّنَادِ^(٨)

(١) فِي ش : شُعْبَةُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ زَعْبٍ : ثُمَّ كَتَبَتْ بَعْدَ سَطْرِ .

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ : « فِي صَحَّةِ هَذَا الْأَثَرِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ فِي سَنَنِ الْحَدِيثِ شُعْبَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، وَلَوْ كَانَ صَحِيحًا عَنْهُ لَهَذَبَ إِلَيْهِ أَصْحَابُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْأَخْصَاءُ بِهِ ، وَالتَّقْوَلُ عَنْهُمْ خِلَافُهُ » (تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ١ / ٤٥٩ طِ الْحَلَبِيِّ) .

(٣) وَانْظُرْ : مِيزَانَ الْاِعْتِدَالِ ٢ / ٢٧٤ ، يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَكُتَابُهُ التَّارِيخُ ٢ / ٢٥٦) .

(٤) فِي زَعْبٍ : الزِّيَادَةُ الَّتِي سَقَطَتْ قَبْلَ سَطْرِ .

(٥) احْتِجَّ الْجُمْهُورُ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ حَقِيقَةٌ ، وَلِذَلِكَ اعْتَرَضَ عَلَى عَثَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَأَقْرَهُ عَثَانَ عَلَى ذَلِكَ ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى صَحَّةِ إِطْلَاقِ الْجَمْعِ عَلَى الْاِثْنَيْنِ مَجَازًا بِالْإِجْمَاعِ الَّذِي ذَكَرَهُ عَثَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَذَلِكَ بِجَمَلِ اللَّفْظِ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ بِالْإِجْمَاعِ ، فَدَلَّ عَلَى صَحَّتِهِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ حَقِيقَةً ، وَإِنَّمَا مَجَازًا ، وَهُوَ مَا يَبِينُهُ الْمُصَنِّفُ فِي الصَّفْحَةِ التَّالِيَةِ .

(٦) انْظُرْ : نَزْهَةُ الْخَاطِرِ ٢ / ١٣٩ ، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ وَالْعُضْدُ عَلَيْهِ ٢ / ١٠٥ ، نَهَايَةُ السُّوْلِ ٢ / ١٠٣ ، مُنَاهِجُ الْعُقُولِ ٢ / ٩٩ ، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ ١ / ٢٠٧ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٢ / ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، التَّلْوِيحُ عَلَى التَّوَضُّيْحِ ١ / ٢٢٩ ، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ ١ / ٢٧٠ ، اللَّعْصُ ١٥ ، إِرْشَادُ الْفُعُولِ ص ١٢٤ ، الْعُدَّةُ ٢ / ٦٥١) .

(٧) انْظُرْ : التَّبَصُّرَةُ ص ١٢٣ ، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ ١ / ٢٠٧ ، الْعُدَّةُ ٢ / ٦٥٢ .

(٨) فِي ش : وَر .

(٩) هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزَّنَادِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ ، الْمَدَنِيُّ الْقُرَشِيُّ مَوْلَا مِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ ، قَالَ النَّهْجِيُّ : « أَحَدُ الْعُلَمَاءِ الْكِبَارِ ، وَأَخْيَرُ الْمُحَدِّثِينَ لَهُشَامُ بْنُ عُرْوَةَ » ، وَكَانَ فَقِيهًا مُفْتِيًّا ، وَكَانَ مِنْ =

مختلف فيه^(١) - فَرَادَهُ مَجَازًا ، وَفِي حَجَبِ الْأَمْرِ^(٢) .

قَالُوا : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾^(٣) لِمُوسَى وَهَارُونَ^(٤) .

رُدُّ^(٥) ، وَمَنْ آمَنَ مِنْ قَوْمِهَا ، أَوْ^(٦) وَفِرْعَوْنَ أَيْضًا^(٧) .

قَالُوا : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾^(٨) .

رُدُّ : الطائفة : الجماعة لغةً ، وعن ابن عباس : الطائفة : الواحد فما

= الحفاظ المكثرين ، ولي خراج المدينة ، وقدم بغداد ، ولقي رجال أبيه ، ولم يحدث عنهم حتى مات أبوه ، وروى له أصحاب السنن ، توفي ببغداد سنة ١٧٤ هـ .

انظر ترجمته في (طبقات الحفاظ ص ١٠٦ ، الخلاصة ص ٢٢٧ ، ميزان الاعتدال ٢ / ٥٧٥ ، شذرات الذهب ١ / ٢٨٤ ، المعارف ص ٤٦٥ ، يحيى بن معين وكتابه التاريخ ٢ / ٣٤٧) .

(١) قال يحيى بن معين : « وابن أبي الزناد » لا يحتج بحديثه وقال أيضاً : « ما حدث بالمدينة فهو صحيح » ، وقال يعقوب بن شيبة عنه : « ثقة صدوق فيه ضعف » ، وقال ابن عدي : « بعض مايرويه لا يتابع عليه » ، وقال أحمد : مضطرب الحديث ، وثقه مالك ، وضعفه النسائي ، وقال الذهبي : « وقد مشأه جماعة وعدلوه ، وكان من الحفاظ المكثرين » .

(انظر : يحيى بن معين وكتابه التاريخ ٢ / ٣٤٧ ، ميزان الاعتدال ٢ / ٥٧٦ ، الخلاصة ص

٢٢٧) .

(٢) انظر : التبصرة ص ١٢٩ ، كشف الأسرار ٢ / ٢٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٠ ، العدة

٢ / ٦٥٢ .

(٣) الآية ١٥ من الشعراء .

(٤) انظر : العمد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٥ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١١ ، فواتح الرحموت

١ / ٢٧٠ ، إرشاد الفحول ص ١٢٤ ، العدة ٢ / ٦٥٥ .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) انظر : العمد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٥ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١١ ، فواتح الرحموت

١ / ٢٧٠ ، العدة ٢ / ٦٥٥ ، إرشاد الفحول ص ١٢٤ .

(٨) الآية ٩ من الحجرات .

فَوْقَهُ ، ^(١) نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) ، فَإِنْ صَحَّ فَمَجَازٌ ، وَلَا يِلْزَمُ مِثْلُهُ فِي الْجَمْعِ ، وَلِهَذَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : « هِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الشَّيْءِ » ^(٣) ، وَذَكَرَ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا ، كَالْخَصْمِ لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ ، لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ ^(٤) .

قَالُوا : ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ ^(٥) .
رَدٌّ ^(٦) : الضَّمِيرُ لِلْقَوْمِ ، أَوْ لَهُمْ وَلِلْحَاكِمِ ، فَيَكُونُ الْحُكْمُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ ، لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ الْمَصْدَرُ إِلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مَعًا ^(٧) .
قَالُوا : قَالَ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ : « الْاِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهَا جَمَاعَةٌ » ^(٨)

(١) ساقطة من ش ز .

(٢) الآية ٢ من النور .

(٣) الصحاح ٤ / ١٣٩٧ ، وانظر : المستصفى ٢ / ٩٤ .

(٤) انظر : كشف الأسرار ٢ / ٥ ، التوضيح على التنقيح ١ / ٢٣٣ ، الإحكام لابن حزم

١ / ٣٩٥ ، العدة ٢ / ٦٥٣ .

(٥) الآية ٧٨ من الأنبياء .

(٦) في ش ع ز ض ب : و .

(٧) ساقطة من ش .

وانظر : التبصرة ص ١٢٩ ومابعدا ، للمعتمد ١ / ٢٤٨ ، المستصفى ٢ / ٩٢ ، الإحكام للآمدي

٢ / ٢٢٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٤ ، أصول السرخسي ١ / ١٥٢ ،

المحصل ج ١ ق ٢ / ٦٠٧ ، ٦١٠ ، فوائج الرجوت ١ / ٢٧٠ ، مناهج العقول ٢ / ٩٨ .

(٨) هذا الحديث رواه الإمام أحمد وابن ماجه والحاكم والدارقطني عن أبي أمامة وأبي موسى

رضي الله عنهما مرفوعاً ، ويؤب له البخاري .

(انظر : مسند أحمد ٥ / ٢٥٤ ، سنن ابن ماجه ١ / ٣١٢ ، فيض التقدير ١ / ١٤٨ ، صحيح

البخاري مجاشية السندي ١ / ٨٣ المطبعة العثمانية ، المستدرك ٤ / ٣٢٤ ، سنن الدارقطني ١ / ٢٨٠) .

وانظر احتجاج علماء الأصول بهذا الحديث ، وتوجيههم له (العبد على ابن الحاجب

٢ / ١٠٥ ، التبصرة ص ١٣٠ ، للمعتمد ١ / ٤٤٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٠٨ ، كشف الأسرار ٢ / ٢٨ ،

الإحكام لابن حزم ١ / ٣٩١ ، مناهج العقول ٢ / ٩٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٦ ، فتح الغفار

١ / ١٠٩ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٣ ، إرشاد الفحول ص ١٢٤ ، العدة ٢ / ٦٥٧) .

رُذُ : خبرٌ ضعيف^(١)، ثم المرادُ في^(٢) الفضيلةِ ، لتعريفه الشرع ، لا اللغة^(٣) .

وعلى الأول : قال أصحابنا وأبو المعالي : يصح إطلاق الجمع على الاثنين والواحد مجازاً^(٤) ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ

(١) جاء في زوائد ابن ماجه : ربيع وولده ضعيفان ، وقال القسطلاني في « شرح البخاري » : « طرقة كلها ضعيفة » ، ونقل المجلوني عن صاحب « التمييز » قال عنه : « ضعيف » ثم قال : « ولعله أراد باعتبار ذاته » ، وقال السيوطي : حسن لغيره ، وقال الحافظ ابن حجر : « الربيع بن بدر ضعيف ، وأبوه مجهول » ، لكن قد وردت أحاديث كثيرة تؤكد صحة هذا المعنى ، وهو عنوان عند البخاري قال : « باب : اثنتان فافوقهما جماعة » وذكر حديث مالك بن الحويرث مرفوعاً : « إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقما ، ثم ليؤمكما أكبركما » ووردت أحاديث كثيرة تفيد أن الرسول ﷺ صلى جماعة مع شخص آخر ، أو مع إحدى نسائه .

(انظر : كشف الخفا ١ / ٤٧ ، صحيح البخاري ١ / ١٢١ ، تخريج أحاديث الزدوي ص ٧٢ ، التلخيص الحبير ٣ / ٨١ ، فيض القدير ١ / ١٤٩ ، سنن النسائي ٢ / ٨١ ، سنن ابن ماجه ١ / ٣١٢ ، تخريج أحاديث مختصر المنهاج ص ٢٩١) .

(٢) في ب : ب .

(٣) وضع ذلك الطوفي فقال : « والاثنتان جماعة في حصول الفضيلة حكماً لا لفظاً ، إذ الشارع يبين الأحكام لالفاظ » (مختصر الطوفي ص ١٠١) ، وقال العضد بعد بيان رده على دليل المخالفين : « وإعلم أن هذا الدليل ، وإن سلم ، فليس في محل النزاع لما مر أنه ليس النزاع في ج م ع ، وإنما النزاع في صيغ الجمع » (العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٦) .

(وانظر : الإحكام للأمدي ٢ / ٢٢٣ ، أصول السرخسي ١ / ١٥١ ، ومابعدهما ، فتح الغفار ١ / ١٠٩ ، مختصر الطوفي ص ١٠٢ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٦ ، مناهج العقول ٢ / ٩٩ ، كشف الأُمُرات ٢ / ٢٩ ، ٣٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧١ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٢٧ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٩١ ، الروضة ٢ / ٢٢٢ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٩ ، العدة ٢ / ٦٥٨ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٣ ، إرشاد الفحول ص ١٢٤ ، التبصرة ص ١٣٠ ، المعتد ١ / ٢٤٨) .

(٤) ذكر ابن الحاجب في المسألة أربعة أقوال : الأول : لا يصح ، ثانيها : يصح حقيقة ، ثالثها : يصح مجازاً ، رابعها : يصح حتى على الواحد ، ثم بين العضد أدلة كل قول ، وقال ابن السبكي : « والأصح أنه يصدق على الواحد مجازاً » .

(انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٥ ، ومابعدهما ، جمع الجوامع ١ / ٤٢٠ ، نهاية السؤل =

جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ^(١)، ومثله ابنُ فارسٍ بقوله تعالى : ﴿ فَناظِرَةٌ بما يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾^(٢)، فإنَّ المرادَ بالمرسلين : سُلَيمانَ^(٣)، ^(٤) أو المَهْدُودَ^(٥)، وفيه نظرٌ، لاحتمالِ إرادتها الجيشَ .

ومثله بعضهم بقولِ الرَّوِّجِ لامرأته - وقد رآها تصدَّى لناظرها^(٦) - : « تتبرجين للرجال ؟ » ولم يرَ إلا واحداً ، فإنَّ الأنفةَ من ذلك يستوي فيها الجمعُ والواحدُ^(٧) .

واعترض بأنَّه إنَّما أرادَ الجمعَ ، لظنِّه أنَّها لم^(٨) تتبرج لهذا الواحدِ إلا وقد تبرجت لغيره^(٩) .

(والمرادُ) بما تقدَّم من محل الخلافِ (غيرَ لفظِ جمع) المشتملِ على : الجيمِ والميمِ والعينِ ، فإنَّه يُطلقُ على الاثنينِ^(١٠) ، كما صرح به المحققون ، لأنَّ مدلوله : ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ^(١١) .

= ٢ / ١٠١ ، البرهان ١ / ٣٥٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٦٩ ، تيسير التحرير ١ / ٢٠٨ ، المعتمد ١ /

٢٤٨ ، العدد ٢ / ٦٥٤ ، مناهج العقول ٢ / ٩٨ ، إرشاد الفحول ص ١٢٤) .

(١) الآية ١٧٣ من آل عمران . وكلمة « فَاخْشَوْهُمْ » ساقطة من ش ض ع ب .

(٢) الآية ٣٥ من النمل .

(٣) في ض : سليمان بن داود .

(٤) ساقطة من ش ، وفي ب : والمهدود .

(٥) في ش زع : لناظرها ، وفي ب : لناظر .

(٦) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢١ ، البرهان ١ / ٣٥٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٠٧ .

(٧) في ب : لا .

(٨) انظر أدلة إطلاق الجمع على الاثنين مجازاً في (مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ /

١٠٥ ، المحلى والبناني على جمع الجوامع ١ / ٤٢١ ، البرهان ١ / ٣٥٣ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٢٩

ومابعدا) .

(٩) في ب : اثنين .

(١٠) انظر : الإحكام للأمدى ٢ / ٢٢٢ ، مناهج العقول ٢ / ٩٩ ، شرح تنقيح الفصول =

(و) غَيْرَ (نَحْوُ) ، و (^(١) قُلْنَا ، وقلوبكما) ونحو ذلك مما في الإنسان منه شيء واحد ، بل هو وفاق ^(٢) .

قال البرماوي وغيره : ليس الخلاف في : ﴿ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ^(٣) ، لأن قاعدة اللغة ^(٤) : أن كل اثنين أضيفا إلى متضمنها يجوز فيه ثلاثة أوجه : الجمع ^(٥) على الأصح ^(٦) ، نحو : قطعت رؤوس ^(٧) الكبشين ، ثم الأفراد : كرأس الكبشين ، ثم التثنية : كرأسي الكبشين ، وإنما رجح الجمع استقلا لتوالي دالين على شيء واحد ، وهو التثنية ، وتضمن الجمع العدد ، بخلاف مالمو أفرده ^(٨) . اهـ .
وإنما كان الخلاف في غير ذلك لاستثناء ذلك لغة ، وإنما الخلاف في نحو « رجال » و « مسلمين » وضائري الغيبة والخطاب ^(٩) .

= ص ٢٢٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٣ ، فتح الغفار ١ / ١٠٩ ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٥ ، نزهة الحاطر ٢ / ١٢٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٢٨ ، العدد ٢ / ٦٥٨ ، التهيد ص ٩٠ ، فواتح الرحوت ١ / ٢٧٠ ، إرشاد الفحول ص ١٢٣ .

(١) ساقطة من ض .

(٢) انظر : التلويح على التوضيح ١ / ٢٢٧ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٩٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٢ ، المستصفي ٢ / ٩٢ ، البرهان ١ / ٣٥٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١١ ، كشف الأسرار ٢ / ٣٢ ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٥ ، نزهة الحاطر ٢ / ١٣٧ ، مختصر الطوفي ص ١٠١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٢٩ ، العدد ٢ / ٦٥٤ ، مناهج العقول ٢ / ٩٨ ، إرشاد الفحول ص ١٢٣ .
(٣) الآية ٤ من التحريم .

(٤) في ش : اللغات .

(٥) في ش : للجمع .

(٦) في ض ع : الأنصح .

(٧) في ش : رأس .

(٨) انظر : نزهة الحاطر ٢ / ١٣٧ - ١٢٨ ، العدد ٢ / ٦٥٤ ، المحلي على جمع الجوامع ١ / ٤١٩ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦١١ ، فواتح الرحوت ١ / ٢٧٠ ، مناهج العقول ٢ / ٩٨ ، ٩٩ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٣ .

(٩) انظر : المنحول ص ١٤٩ ، فواتح الرحوت ١ / ٢٧٠ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٩٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٣ ، فتح الغفار ١ / ١٠٩ ، العدد ٢ / ٦٥٤ .

(وأقل الجماعة في غير صلاة ثلاثة) قاله الأصحاب ، ماعدا ابن الجوزي في كشف المشكل « وصاحب « البلغة »^(١) فيها ، واختاره من النحاة الزجاج^(٢) .

وذكر بعض المتأخرين : أن لفظ « جمع » كلفظ « جماعة »^(٣) .

(ومعيار العموم : صحة الاستثناء من غير عدد) يعني أنه يستدل على عموم اللفظ بقبوله^(٤) الاستثناء منه^(٥) ، فإن الاستثناء إخراج مالولاه لوجب دخوله في المستثنى منه ، فوجب^(٦) أن تكون كل الأفراد واجبة الاندراج ، وهذا معنى العموم ، ولم يستثن في « جمع الجوامع »^(٧) العدد ، فورد عليه^(٨) ، فأجاب : بأننا لم نقل : كل مستثنى منه عام ، بل قلنا : كل عام يقبل الاستثناء ، فن أين العكس^(٩) ؟

(١) البلغة في الفقه للحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى بن مسلم الرعي البغدادي المتوفي سنة ٦٣١ هـ (انظر : المدخل إلى مذهب أحد ص ٢٠٦) .

ويوجد كتاب « البلغة في الفروع » للشيخ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي المتوفي سنة ٥١٧ هـ ، و « البلغة » لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري المتوفي سنة ٥٢٨ هـ (انظر : كشف الظنون ١ / ٢٠٢) .

(٢) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٢٩ .

(٣) في ع : الجماعة .

أي أقل الجماعة في غير الصلاة ثلاثة ، وقال ابن الجوزي وغيره : إن أقلها اثنان ، وهذا ما ذكره البعلي ثم قال : « واستشكل القراني محل النزاع في هذه المسألة » (القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٢٩) .

(٤) في ز : بقوله ، وفي ض : هو بقبوله ، وفي ب : بقبول .

(٥) انظر : جمع الجوامع والمحلي والبناني عليه ١ / ٤١٧ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٢ ، مختصر البعلي

ص ١٠٩ .

(٦) في ض : فلزم .

(٧) جمع الجوامع ١ / ٤١٧ .

(٨) انظر : البناني على جمع الجوامع ١ / ٤١٧ .

(٩) انظر : البناني على جمع الجوامع ١ / ٤١٧ .

قالَ في « شرح التحرير » : وفيما قاله نظيرٌ ، فإنَّ معيارَ الشيءِ مايسعُه وحده ، فإذا وسعَ غيره معه خرَّجَ عن كونه معيارَه ^(١) ، فاللفظُ يقتضي اختصاصَ الاستثناء بالعموم . ا هـ .

وبقيت ^(٢) مسائلٌ تدلُّ على العموم :

منها : أن يكونَ اللفظُ عاماً بالعرفِ أو بالعقلِ ^(٣) .

فالأوَّلُ : في ثلاثة ^(٤) أمورٍ :

أحدها : فحوى الخطابِ ^(٥) .

والثاني ^(٦) : لحنُ الخطابِ .

فهذان القسمانِ الحكمُ فيهما على شيءٍ ، والمسكوتُ عنه مساوٍ له ^(٧) فيه ، أو ^(٨) أولى ، نحو قولهِ تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾ ^(٩) ، ﴿ فَلَا تَقْلُ لَهَا أَفْ ﴾ ^(١٠) ، ويأتي ^(١١) بيانُ القسمين في مفهوم الموافقة ^(١٢) .

(١) في ض ب : معياراً .

(٢) في ع : وبقية .

(٣) انظر : الموافقات ٣ / ١٨٩ وما بعدها ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٦ ، ٥١٩ ، جمع الجوامع ١ / ٤١٤ ، المسودة ص ٤٩ ، العدد ٢ / ٥٤٧ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٠ .

(٤) في ش ز ض ب : ثلاث .

(٥) ساقطة من ض .

(٦) في ب : والثانية .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) في ض ب : و .

(٩) الآية ١٠ من النساء .

(١٠) الآية ٢٣ من الإسراء .

(١١) في ش : وبه يأتي .

(١٢) صفحة ٤٨١ وما بعدها من هذا المجلد .

وحكاية الخلاف في الفحوى أنه دلّ على المسكوت عنه قياساً ، أو ^(١) تُقِلَّ عرفاً ، أو ^(٢) مجازاً بالقرينة ، أو دلّ من حيث المفهوم ^(٣) .

والثالث : مانسب ^(٤) الحكم فيه لذاتٍ ، وإنّا تعلّق في المعنى بفعلٍ ، اقتضاء الكلام ، نحو قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ ^(٥) ، ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ امِّهَاتُكُمْ ﴾ ^(٦) ، فإنّ العرف الأول ^(٧) نقله إلى تحريم الأكل على العموم ، وفي الثانية إلى جميع الاستناعات المقصودة من النساء ، فيشمل الوطء ومقدماته ، ومنهم من يقدّر الوطء فقط ^(٨) ، على ما يأتي .

والثاني : وهو العامّ بالعقل ، وذلك في ثلاثة أمور :

أحدها : ترتيب الحكم على الوصف ، نحو حُرِّمَتْ الخمر للإسكار ^(٩) ، فإنّ ذلك يقتضي أن يكون علة له ، والعقل يحكم بأنّه كلّما وجَدَتِ العلةُ يوجد المعلوم ، وكلّما انتفتت ينتفي ^(١٠) .

(١) في ب : و .

(٢) في ب : و .

(٣) انظر : المعتقد ١ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٤) في ش : نسبة .

(٥) الآية ٣ من المائدة .

(٦) الآية ٢٣ من النساء .

(٧) في ش ز : الأولى .

(٨) انظر : جمع الجوامع والمجلي عليه ١ / ٤١٥ ، نهاية السؤل ٢ / ٨١ ، المعتقد ١ / ٢٠٢ ،

المحصل ج ١ ق ٢ / ٥١٩ ، التبصرة ص ٢٠١ ، إرشاد الفحول ص ١٢١ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٠ ، ١٥١ .

(٩) في ش : على الإسكار .

(١٠) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٨١ ، جمع الجوامع والمجلي عليه ١ / ٤١٥ ، ٤٢٥ ، مختصر ابن

الحاجب والمضد عليه ٢ / ١١٩ ، المعتقد ١ / ١٠٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥١٩ ، فوائح الرحوث ١ / ٢٨٥ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٩ ، إرشاد الفحول ص ١٢٥ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٠ .

فهذا القسم لم يدلّ باللغة ، لأنّه لا منطوق فيه بصيغة عموم^(١) ، ولا بالمفهوم ، وذلك ظاهر ، ولا بالعرف لعدم الاشتهار^(٢) ، فلم يبقَ إلا العقل^(٣) .

وإذا قلنا : بأنّ نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ ﴾^(٤) من باب القياس يكون من العام عقلاً^(٥) .

نعم^(٦) ، ترتیب الحكم على العلة ، وإن كان من عموم العلة عقلاً ، لكنّه إذا كان من الشرع فالحكم في عموم^(٨) لكل مافيه تلك العلة التي وقع القياس بها شرعي^(٩) .

وقيل : الحكم في عموم^(١٠) لغوي^(١١) .

وقيل : لا يعمّ شرعاً ولا لغة^(١٢) .

(١) في ض : عموم .

(٢) في ض : الاستشهاد .

(٣) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٨١ .

(٤) الآية ٢٣ من الإسراء .

(٥) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٥ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٩ ، «باحث الكتاب

والسنة ص ١٥١ .

(٦) في ش : يعمّ .

(٧) ساقطة من ض ، وفي ش زع : من حيث .

(٨) في ض : عموم .

(٩) انظر : مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ٢ / ١١٩ ، جمع الجوامع والمحلى عليه ١ / ٤٢٥ ،

تيسير التحرير ١ / ٢٥٩ .

(١٠) في ض : عموم .

(١١) وهو قول النظم . (انظر : فواتح الرحموت ١ / ٢٨٥ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٩ ،

العقد على ابن الحاجب ٢ / ١١٩ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٥ ، إرشاد الفحول ص ١٣٥) .

(١٢) وهو قول القاضي أبي بكر الباقلاني : (انظر : مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ٢ /

١١٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٥ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٩ ، إرشاد الفحول ص ١٣٥) .

ومن أمثلة المسألة قوله ﷺ في قَتْلِ أَحَدٍ : « زَمَلُوهُمْ بِكُلُومِهِمْ ^(١) وَدِمَائِهِمْ ، فَإِنَّهُمْ يَحْشَرُونَ ، وَأَوْدَاجُهُمْ تَشْخَبُ دِمَاً » ^(٢) ، فإنه يعم كل شهيد شرعاً ^(٣) .

والثاني : مفهوم المخالفة عند ^(٤) القائل ^(٥) به ^(٦) ، لقوله ﷺ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ » ^(٧) ، فإنه ^(٨) يدل بمفهومه ^(٩) على أن مَطْلَ غَيْرِ الْغَنِيِّ عموماً لا يكون ظُلماً ^(١٠) .

(١) في ع : بكلوم .

(٢) هذا الحديث رواه البخاري والنسائي والترمذي وأحمد والشافعي والطبراني والحاكم والديلمي عن عبد الله بن ثعلبة وجابر وأنس رضي الله عنهم مرفوعاً بألفاظ مختلفة .

(انظر : صحيح البخاري ١٩ / ٢ المطبعة العثمانية ، سنن النسائي ٤ / ٦٤ ، تحفة الأحوذى ٤ / ١٢٦ ، مسند أحمد ٥ / ٤٣١ ، المستدرک ١ / ٣٦٦ ، بدائع المنن ١ / ٢١٠ ، فيض التقدير ٤ / ٦٥ ، نيل الأوطار ٤ / ٣٢) .

(٣) ساقطة من ش .

وانظر : المستصفى ٢ / ٦٨ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٩ .

(٤) في ش : ولا .

(٥) في ز ش : قائل .

(٦) ويسمى عند الشافعية : دليل الخطاب . (انظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٢٠ ، جمع الجوامع والمجلي عليه ١ / ٤١٦) .

(٧) هذا طرف من حديث صحيح رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك وأحمد والشافعي عن أبي هريرة ، ورواه أحمد والترمذي وابن ماجه عن ابن عمر مرفوعاً .

(انظر : صحيح البخاري ٢ / ٥٨ ، صحيح مسلم ٣ / ١١٩٧ ، سنن أبي داود ٢ / ٢٢٢ ، مختصر سنن أبي داود ٥ / ١٧ ، تحفة الأحوذى ٤ / ٥٢٥ ، سنن النسائي ٧ / ٢٧٨ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٨٠٣ ، مسند أحمد ٢ / ٧١ ، ٢٤٥ ، ٢٥٤ ، الموطأ ص ٤١٨ ط الشعب ، فيض التقدير ٥ / ٥٢٣ ، تخريج أحاديث مختصر المنهاج ص ٢٨٩) .

(٨) في ش ع ض ب : بمفهومه يدل .

(٩) خلافاً للفرزالي . (انظر : المستصفى ٢ / ٧٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٢٠ ، المجلي على جمع الجوامع ١ / ٤١٦) .

والثالثُ : إذا وَقَعَ جواباً لسؤال^(١) ، كما لو سئل النبي ﷺ عَنْهُ أَفْطَرَ ؟
فقالَ : « عليه الكفارة^(٢) » ، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ يعم^(٤) كُلَّ مُفْطِرٍ^(٥) .

(فائدة :)

(سائرُ الشيء بمعنى باقيه) .

وهذا المشهورُ عندَ الجمهورِ ، وذلك لِأَنَّها مِنْ « أسأَرَ » بمعنى أَبْقَى ، فهو^(٦) من
السُّورِ ، وهو البقية ، فلا يعم^(٧) .

(١) في ش : بالسؤال .

(٢) ساقطة من ض ب .

(٣) هذا الحديث صحيح ، رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد عن أبي
هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بالألفاظِ وصيغ مختلفة .

(انظر : صحيح البخاري ١ / ٣٣١ ، صحيح مسلم ٢ / ٧٨١ ، مختصر سنن أبي داود
٣ / ٣٦٨ ، تحفة الأحوذى ٣ / ٤١٧ ، سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٤ ، مسند أحمد ٢ / ٢٤١) .

(٤) ساقطة من ز .

(٥) اختلف العلماء في هذه المسألة ، وقد لحص أقوالهم الترمذي فقال : « وأما من أفطر
متعمداً من أكل وشرب ، فإن أهل العلم قد اختلفوا في ذلك ، فقال بعضهم : عليه القضاء والكفارة ،
وشبهوا الأكل والشرب بالجماع ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وإسحاق ، وقال بعضهم : عليه
القضاء ولا كفارة عليه ، لأنه إنما ذكر عن النبي ﷺ الكفارة في الجماع ، ولم يذكر عنه في الأكل
والشرب ، وقالوا : لا يشبه الأكل والشرب الجماع ، وهو قول الشافعي وأحمد ، (تحفة الأحوذى
٣ / ٤١٧) .

(وانظر : المعتد ١ / ٢٠٨ ، للنخول ص ١٥٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٢٠ ، المغني

٣ / ١٣٠) .

(٦) في ب : فهي .

(٧) وهو قول القاضي عبد الوهاب المالكي ، وقال الإسنوي : « وهو الصحيح ، للحديث :

« وفارق سائرهن » أي باقيهن » .

(انظر نهاية السؤل ٢ / ٧٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٠ ، مختصر البعلبي ص ١٩٠) .

وقال الجوهري في « الصحاح » : هي بمعنى الجميع ^(١) ، لأنها من سور المدينة ، وهو المحيط بها ، وغلطوه ^(٢) .

قال في « شرح التحرير » : وليس كذلك ، فقد ذكره السيرافي في « شرح سيبويه » ، والجواليقي في « شرح أدب الكاتب » وابن بَرِّي ^(٣) وغيرهم ، وأوردوا له شواهد كثيرة .

ومن عدها من صيغ العموم القاضي أبو بكر الباقلاني في « التقريب » وغيره ، لكن قال البرماوي : لاتنافي بين القولين ، فهو للعموم المطلق ، ولعموم ^(٤) الباقي بحسب الاستعمال .



(١) قال الجوهري : « وسائر الناس جميعهم » (الصحاح ٢ / ٦٩٢) .

(٢) وانظر : كشف الأسرار ١ / ١١٠ .

(٣) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٧٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٠ .

(٤) هو عبد الله بن بَرِّي بن عبد الجبار بن بَرِّي ، المقدسي الأصل ، المصري ، أبو محمد المعروف بابن بَرِّي ، الإمام المشهور في علم النحو واللغة والرواية والدراية ، قال ابن خلكان : « كان علامة عصره ، وحافظ وقته ، ونادرة دهره » ، نشأ بمصر ، وقرأ العربية على مشايخها ، وأتقنها ، وبدأ بالتدريس والتأليف ، وقصده الطلبة من الآفاق ، قال القفطي : « وكان جمّ الفوائد ، كثير الاطلاع ، عالماً بكتاب سيبويه ، وعلمه ، وكانت كتبه في غاية الصحة والجودة » ، ولي رئاسة الديوان المصري ، ومن مؤلفاته : « الرد على ابن الحشاب » ، انتصر فيه للحريري ، و« غلط الضمائم في الفقهاء » و« شرح شواهد الإيضاح » ، و« حواش على صحاح الجوهري » استدرج عليه فيها مواضع كثيرة ، و« حواش على درة القواص » للحريري ، توفي سنة ٥٨٢ هـ .

انظر ترجمته في (إنباه الرواة ٢ / ١١٠ ، وفيات الأعيان ٢ / ٢٩٢ ، حسن المحاضرة

١ / ٥٣٣ ، شذرات الذهب ٤ / ٣٧٣ ، مرآة الجنان ٢ / ٤٢٤ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٤ ، الأعلام للزركلي

٤ / ٢٠٠ ، النجوم الزاهرة ٦ / ١٠٣ طبقات الشافعية الكبرى ٧ / ١٢١) :

(٤) في ش ز : العموم .

(قِصْل)

(العامُ بعدَ تخصّيصِهِ حقيقةً) فيما لم يخص^(١) عندَ الأكثرِ من أصحابنا ،
ونقله أبو المعالي عن جمهور الفقهاء ، قال أبو حامد : هذا مذهب الشافعي
وأصحابه^(٢) ، وذلك لأن^(٣) العام في تقدير ألفاظ مطابقة لأفراد مدلوله ، فسقط
منها^(٤) بالتخصيص طبق ماخصّص به من المعنى ، فالباقى منها ومن^(٥) المدلول
متطابقان^(٦) تقديرًا ، فلا استعمال في غير الموضوع له ، فلا مجاز ، فالتناول^(٧)
باقى^(٨) ، فكان^(٩) حقيقةً قبله ، فكذا بعده^(١٠) .

(١) في ش ز ع : يخص .

(٢) وهو رأي كثير من الحنفية كنس الأئمة السرخسي .

(انظر : كشف الأستار ١ / ٣٠٧ ، المستصفى ٢ / ٥٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٢٧ ، أصول
السرخسي ١ / ١٤٤ ، المحصول ج ١ ق ١ / ٣ / ١٨ ، البرهان ١ / ٤١٠ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٥ ، شرح
تنقيح الفصول ص ٢٢٦ ، جمع الجوامع والجلي عليه ٢ / ٥ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٠٦ ، التبصرة
ص ١٢٢ ، مناهج العقول ٢ / ١٠٤ ، مختصر البعلي ص ١٠٩ ، المسودة ص ١١٦ ، الروضة ٢ / ٢٢٩ ،
العدة ٢ / ٥٣٣ ، الملح ص ١٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٣١١ ، إرشاد الفحول ص ١٣٥) .

(٣) في ش ز : أن .

(٤) في ش : منها فقط .

(٥) في ش : مدلولها متطابقان ، وفي د : المدلول متطابقات .

(٦) في ش : فالتأويل .

(٧) في ع : باقياً .

(٨) في ض ع ب : وكان .

(٩) انظر أدلة هذا القول ومناقشتها في (مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٠٧ ، التبصرة

ص ١٢٣ ، جمع الجوامع والجلي عليه ٢ / ٥ ، المنقول ص ١٥٣ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٣٠ ، نهاية
السؤل ٢ / ١٠٥ وما بعدها ، للعتد ١ / ٢٨٢ وما بعدها ، مناهج العقول ٢ / ١٠٤ ، الإحكام لابن =

وقال أبو الخطاب وأكثر الأشعرية والمعتزلة : يكون مجازاً بعد التخصيص ، واختاره البيضاوي وابن الحاجب والصفى الهندي ، لأنه قبل التخصيص حقيقة في الاستغراق ، فلو كان حقيقة فيه بعد ، لم يفتقر إلى قرينة ، ويحصل الاشتراك^(١) .

وجملة الأقوال في المسألة ثمانية ، تركنا باقيها خشية الإطالة^(٢) .

(وهو) - أي العام بعد تخصيصه - (حجة إن خص بمُبيّن)^(٣) أي معلوم ،^(٤) أو باستثناء^(٥) معلوم عند الإمام أحمد رضي الله عنه وأصحابه .

= حزم ١ / ٣٧٢ ، كشف الأبرار ١ / ٣٠٧ ، تيسير التحرير ١ / ٣٠٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٣١٢ ، اللع ١٨ ص ، إرشاد الفحول ص ١٣٥ ، العدة ٢ / ٥٢٣ وما بعدها) .

(١) واختار هذا القول الجويني والقرافي ورجحه الآمدي وكثير من الحنفية كعيسى بن إبان وغيره ، ومال إليه الغزالي ، قال المجد : « ومعنى كونه مجازاً معنى في الاقتصار به على البعض الباقي لافي تناوله له » (المسودة ص ١١٦) .

وانظر تفصيل هذا القول مع أدلته ومناقشتها في (فواتح الرحموت ١ / ٣١١ ، العدة ٢ / ٥٣٥ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٨ ، البرهان ١ / ٤١١ ، للنخول ص ١٥٣ ، المستصفى ٢ / ٥٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٢٧ ، اللع ص ١٨ ، التبصرة ص ١٢٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٠٦ ، المعتد ١ / ٢٨٢ ، الروضة ٢ / ٢٣٩ ، مختصر البعلي ص ١٠٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٦ ، إرشاد الفحول ص ١٣٥ ، المسودة ص ١١٥) .

(٢) انظر هذه الأقوال في (الإحكام للآمدي ٢ / ٢٢٧ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٥ ، العصد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٦ ، التبصرة ص ١٢٢ ، جمع الجوامع والمجلي عليه ٢ / ٦ ، المستصفى ٢ / ٥٤ وما بعدها ، البرهان ١ / ٤١٠ وما بعدها ، المعتد ١ / ١٨٢ وما بعدها ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٩ ، مناهج العقول ٢ / ١٠٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٣١١ ، كشف الأبرار ١ / ٣٠٧ ، أصول السرخسي ١ / ١٤٤ ، تيسير التحرير ١ / ٣٠٨ ، العدة ٢ / ٥٣٨ ، المسودة ص ١١٦ ، الروضة ٢ / ٢٣٩ ، مختصر البعلي ص ١٠٩ ، اللع ص ١٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٢٧ ، إرشاد الفحول ص ١١٦) .

(٣) كذا في ش ز ض ، وكذا في مختصر البعلي وابن الحاجب ، وفي هـ : بمعنى ، وكذا في جمع الجوامع ونهاية السؤل ، وفي المستصفى : معلوم .
(٤) في ش : واستثناء .

والأكثر^(١) ، وذكره الآمدي عن الفقهاء^(٢) .

وقال الدبوسي^(٣) : هو الذي صحَّ عندنا من مذهب السلف ، لكنه غير موجب للعلم^(٤) قطعاً ، بخلاف ما قبل التخصيص^(٥) . ١ هـ .

وقيل : حجة في أقل الجمع ، لا فيما زاد ، حكاه الباقلاني والغزالي والقشيري ، وقال : إنه تحكُّم^(٦) .

وقيل : حجة في واحد ، ولا يتسكُّ به في جمع^(٧) .

(١) وهذا قول الشافعية ، واختاره الجويني والفخر الرازي وغيرهما .

(٢) انظر : الحصول ج ١ ق ٣ / ٢٢ ، ٢٣ ، مختصر ابن الحاجب والمضد عليه ٢ / ١٠٨ ، ١٠٩ ، المستصفى ٢ / ٥٧ ، التبصرة ص ١٨٧ ، جمع الجوامع ٢ / ٧ ، التهيد ص ١٢٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٧ ، المعتمد ١ / ٢٨٦ ، أصول الرخسي ١ / ١٤٤ ، فتح الغفار ١ / ٩٠ ، كشف الأسرار ١ / ٣٠٧ ، تيسير التحرير ١ / ٣١٣ ، المسودة ص ١١٦ ، مختصر البعلي ص ١٠٩ ، مختصر الطوفي ص ١٠٤ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٥٠ ، الروضة ٢ / ٢٢٨ ، إرشاد الفحول ص ١٣٧) .

(٣) ذكره الآمدي عن الفقهاء ثم اختاره ورجحه وذكر أدلته (انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٢٢٢ ، ٢٢٣ وما بعدها) .

(٤) في ش : الدبوسي

(٥) في ض ب : للعام .

(٥) هذا ماصححه الرخسي وغيره ، وانظر أدلة هذا القول في (أصول الرخسي ١ / ١٤٤ ، مختصر ابن الحاجب والمضد عليه ٢ / ١٠٨ ، ١٠٩ ، التبصرة ص ١٨٨ وما بعدها ، الحصول ج ١ ق ٣ / ٢٢ وما بعدها) .

(٦) أي أنه حجة في أقل الجمع ، وهو ثلاثة أو اثنان ، لأنه المتيقن ، وماعدها مشكوك فيه ، لاحتمال أن يكون قد خصص ، فيكون الاحتجاج به تحكماً بغير دليل .

(٧) انظر : المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٧ ، المستصفى ٢ / ٥٧ ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٠٩ ، تيسير التحرير ١ / ٣١٣ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٢٣ ، فوائذ الرحوت ١ / ٣٠٨ ، مختصر البعلي ص ١٠٩ ، إرشاد الفحول ص ١٣٧ ، ١٣٨ ، مختصر الطوفي ص ١٠٤) .

(٧) انظر : إرشاد الفحول ص ١٣٧ .

وقيلَ : حجةٌ إنْ خُصَّ بمتصلٍ ، وإنْ خُصَّ بمنفصلٍ فُجِّلَ في الباقي^(١) .

و^(٢) قيلَ : إنْ كانَ العمومُ منبئاً عنه قبلَ التخصيصِ ، كقولهِ تعالى : ﴿ اقتلوا المشركين ﴾^(٣) فهو حجةٌ ، فإنَّه ينبئ^(٤) عن الحربِ كما ينبئ^(٥) عن المستأمنِ ، وإنْ لم يكنْ منبئاً^(٦) فليسَ بحجةٍ ، كقولهِ تعالى : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ ﴾^(٧) فإنَّه لا ينبئُ عَنِ النِّصَابِ والحِرْزِ ، فإذا انتفى العملُ به عندَ عدمِ النِّصَابِ والحِرْزِ لم يعملْ به عندَ وجودِهما^(٨) .

وفيه أقوالٌ يطولُ الكلامُ بذكرِها^(٩) .

(١) وهذا قول أبي الحسن الكرخي والبلخي وغيرها .

(٢) انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٠٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٢٢ ، التبصرة ص ١٨٧ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ٢ / ٧ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٧ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٢ ، فوائح الرجوت ١ / ٣٠٨ ، مختصر الطوفي ص ١٠٥ ، إرشاد الفحول ص ١٢٨) .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) الآية ٥ من التوبة .

(٥) في ش : ينهى .

(٦) في ب : منبئاً له .

(٧) الآية ٢٨ من المائدة .

(٨) وهذا قول أبي عبد الله البصري .

(٩) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٠٨ ، ١٠٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٢٢ ، تيسير التحرير ١ / ٣١٢ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ٢ / ٧ ، المعتد ١ / ٢٨٦ ، التبصرة ص ١٨٨) .

(١٠) انظر هذه الأقوال في (مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٠٨ ، العدد ٢ / ٥٢٩ ، المستصفي ٢ / ٥٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٢٢ ، مختصر البعلي ص ١١٠ ، المسودة ص ١١٦ ، الروضة ٢ / ٢٢٨ ، مختصر الطوفي ص ١٠٤ ، كشف الأسرار ١ / ٣٠٧ ، التبصرة ص ١٨٧ ، أصول السرخسي ١ / ١٤٤ وما بعدها ، فتح الغفار ١ / ٩٠ وما بعدها ، تيسير التحرير ١ / ٣١٢ ، فوائح الرجوت ١ / ٣٠٨ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٩ ، شرح تنقيح الفصول ٢ / ٢٢٧ ، المعتد ١ / ٢٨٦ ، جمع الجوامع ٢ / ٧ ، إرشاد الفحول ص ١٢٨) .

وعلم مما تقدم من قوله : « إن^(١) خَصَّ بِمَبِينٍ^(٢) » أنه لو خص بجهول^(٣) ، كقوله تعالى : ﴿ اقتلوا المشركين ﴾^(٤) إلا^(٥) بعضهم ، لم يكن حجة اتفاقاً ، قاله جمع ، وهو ظاهر^(٦) تقييد ابن الحاجب والبيضاوي وغيرها^(٧) .

و^(٨) محل الخلاف بالخصص بمعين^(٩) ، فلا يستدل ب : ﴿ اقتلوا المشركين ﴾^(١٠) إلا بعضهم . بقتل فرد من الأفراد ، إذ سامن فرد^(١١) من الأفراد^(١٢) إلا و^(١٣) يجوز أن يكون هو الخرج^(١٤) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾^(١٥) .

(١) في ز : وإن .

(٢) قال السبكي والإسنوي : « بمعين » (انظر : جمع الجوامع ٢ / ٧ ، نهاية السؤل ٢ /

١٠٧) .

(٣) قال العضد والتفتازاني : « أما المخصص بمجمل أي مبهم غير معين ... فليس بحجة

بالاتفاق » (العضد والتفتازاني على ابن الحاجب ٢ / ١٠٨) وانظر : مناهج العقول ٢ / ١٠٦ .

(٤) الآية ٥ من التوبة .

(٥) في ش : لا .

(٦) ساقطة من ض ب .

(٧) انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٠٨ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٧ وما بعدها ، المحلى على جمع

الجامع ٢ / ٧ المحصول ج ١ ق ٢٣ / ٢ ، المنحول ص ١٥٣ ، المستصفي ٢ / ٥٧ ، الإحكام للأمدى

٢ / ٢٣٣ ، أصول الرخسي ١ / ١٤٤ ، التمهيد ص ١٢٥ ، المعتمد ١ / ٢٨٧ ، فواتح الرحموت ١ /

٣٠٨ ، إرشاد الفحول ص ١٢٧ .

(٨) ساقطة من ز ض ب .

(٩) في ش زع : بمعنى .

(١٠) الآية ٥ من التوبة .

(١١) ساقطة من ز ض ع ب .

(١٢) ساقطة من ش ب .

(١٣) انظر : التمهيد ص ١٢٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٨ ، وسيأتي الكلام عن ذلك صفحة ٤١٨ .

(١٤) الآية ١ من المائدة .

والأكثر^(١) قيل : يكون حجةً أيضاً ، وقدّمة في « جمع الجوامع » وعزاه إلى

قال في « شرح التحرير » - وتبع في ذلك ابن بَرّهان - : والصواب ما تقدّم .
ا هـ .

(وعمومه) أي عموم^(٢) ماخصّ بمبيّن (مرادّ تناولاً ، لاحكاماً) أي من جهة
تناول اللفظ لأفراديه ، لامن جهة الحكم ، (وقرينته لفظيّة ، و^(٣) قد تنفك)
عنه^(٤) .

(والعام الذي أريد به الخصوص^(٥) كليّ استعميل في جزئي^(٦) ، ومن ثمّ
كان^(٧)) هذا (مجازاً) لنقل اللفظ عن موضوعه الأصلي ، بخلاف ما قبله ،

(١) ساقطة من ز .

(٢) واختلّت آراء الحنفية إلى عدة أقوال أهمها اثنان ، فقال الكرخي : لا يبقى العام حجة
أصلاً ، سواء كان المخصّص معلوماً أو مجهولاً ، وفصل غيره بينها ، قال السرخسي : « والصحيح عندي
أن المذهب عند علمائنا رحمهم الله في العام إذا لحقه خصوص يبقى حجة فيما وراء المخصوص ، سواء
كان المخصوص مجهولاً أو معلوماً » (أصول السرخسي ١ / ١٤٤) ، وقال البزدوي مثل ذلك تماماً
(انظر : كشف الأسرار ١ / ٣٠٨) ، لكن قال ابن نجيم : « وهو باق في المعلوم لا الجمل ، وهذا
ضعف مذهب إليه المصنف (النسفي صاحب المنار) تبعاً لفخر الإسلام ، وهو وإن كان هو المختار
عندنا كما في التلويح ، لكنه ضعيف من جهة الدليل ، فالظاهر هو مذهب الجمهور ، وهو أنه إن كان
مخصوصاً بمجمل فليس بحجة ... وبمعلوم حجة » (فتح الغفار ١ / ٩٠) .

(وانظر : كشف الأسرار ١ / ٣٠٧ ، تيسير التحرير ١ / ٣١٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٠٨ ،
إرشاد الفحول ص ١٣٧ ، جمع الجوامع ٢ / ٦٠) .

(٣) في ز : وعموم .

(٤) ساقطة من ش ز .

(٥) انظر : جمع الجوامع والمحلي عليه ٢ / ٥ .

(٦) في ش : كأن يعمل في جزء شيء .

(٧) القوسان ساقطان من ش .

(وقرينته عقلية لاتنفك) عنه^(١)

ومما يدل على الفرق بينهما : أن دلالة الأول^(٢) أعم من دلالة الثاني^(٣).

قال في « شرح التحرير » : لم يتعرض كثير من العلماء للفرق بين العام المخصوص والعالم الذي أريد به المخصوص ، وهو من مهمات هذا الباب^(٤) .

وفرق بينهما أبو حامد بأن^(٥) الذي أريد به المخصوص : ما كان المراد به أقل ، وماليس براد هو الأكثر .

قال ابن هبيرة^(٦) : وليس كذلك العام المخصوص ؛ لأن^(٧) المراد به هو الأكثر ، وماليس براد هو الأقل^(٨) .

وفرق الماوردي بوجهين : أحدهما هذا ، والثاني : أن^(٩) إرادة ما أريد به العموم ثم خص بتأخير أو تقارن^(١٠) .

وقال ابن دقيق العيد : يجب أن يتنبه للفرق بينهما ، فالعام المخصوص أعم من العام الذي أريد به المخصوص ، ألا ترى أن المتكلم إذا أراد باللفظ أولاً ما دل

(١) انظر : جمع الجوامع والمحلي عليه ٥ / ٢ .

(٢) في ب : أعم من الثاني .

(٣) انظر الفرق بينهما في (جمع الجوامع ٥ / ٢ ، إرشاد الفحول ص ٤٠ ، مباحث الكتاب

والسنة ص ٢٠٨ ، تفسير النصوص ١٠٥ / ٢) .

(٤) في ز ع ب : أن .

(٥) في ز ع ب : ابن أبي هريرة .

(٦) في ش : أن .

(٧) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٥ ، جمع الجوامع ٥ / ٢ .

(٨) ساقطة من ض .

(٩) وضع البعلي هذا الوجه الثاني فقال : « إن البيان فيما أريد به المخصوص متقدم على

اللفظ ، وفيما أريد به العموم متأخر عن اللفظ أو مقترن به » (القواعد والفوائد الأصولية ص ١٩٥) .

عليه ظاهره من العموم ، ثم أُخْرِجَ بعد ذلك بعضَ مادلٍ عليه اللفظُ : كانَ عاماً مخصوصاً ، ولم يكنْ عاماً أُريدَ به الخصوصُ ! ويُقالُ : إنَّه منسوخٌ بالنسبةِ إلى البعضِ الذي أُخرج ، وهذا متوجهٌ إذا قَصَدَ العمومُ ، وفرَّقَ^(١) بينه وبين^(٢) أن لا يُقصدَ الخصوصُ ، بخلافِ ما إذا نَطَقَ باللفظِ العامِ مُريداً به بعضَ ماتناوله^(٣) في هذا . ا هـ .

قالَ البرماويُّ : وحاصلُ ما قرَّره : أنَّ العامَّ إذا قَصَرَ على بعضه ، له ثلاثُ حالاتٍ :

الأولى^(٤) : أنَّ يُرادَ به في الابتداءِ خاصٌ ، فهذا هو المرادُ به خاصٌ .

والثانيةُ : أن يُرادَ به عامٌ ، ثم يُخْرَجُ منه بعضه ، فهذا نسخٌ .

والثالثةُ : أن لا يُقصدُ به خاصٌ ولا عامٌ في الابتداءِ ، ثم يخرجُ منه أمرٌ يتبيَّنُ بذلك أنه^(٥) لم يَرَدْ به في الابتداءِ عمومُه ، فهذا هو العامُ الخصوصُ ، ولهذا كانَ التخصيصُ عندنا بياناً ، لأنسخاً ، إلا إن أُخرجَ بعدَ دخولِ وقتِ العملِ بالعامِ ، فيكونَ نسخاً ، لأنَّه قد تبيَّنَ أنَّ العمومَ أُريدَ في^(٦) الابتداءِ . ا هـ .

وفرَّقَ السبكيُّ ، فقالَ : العامُ الخصوصُ أُريدَ عمومُه وشمولُه لجميعِ الأفرادِ من جهةِ تناولِ اللفظِ لها ، لامن جهةِ الحكمِ ،^(٧) والذي أُريدَ به الخصوصُ لم يَرَدْ شمولُه لجميعِ الأفرادِ ، لامن جهةِ التناولِ ، ولامن جهةِ الحكمِ^(٨) ، بل هو كليٌّ استعملَ في

(١) في ش : بين .

(٢) في ع : يتناوله .

(٣) في ب : الأول .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) في ش : به .

(٦) ساقطة من ش .

جزئي ، ولهذا كان مجازاً قطعاً ، لنقل اللفظ عن موضوعه الأصلي ، بخلاف العام الخصوص^(١) .

وقال شيخ الإسلام البُلُقيني : الفرق بينهما من أوجه :

أحدها : أنَّ قرينة الخصوص لفظية ، وقرينة الذي أريد به الخصوص عقلية .

الثاني : أنَّ قرينة الخصوص قد تنفك عنه ، وقرينة الذي أريد به الخصوص لا تنفك عنه .

قال ابن قاضي الجبل : يجوز ورود العام ، والمراد به الخصوص ، خبراً كان أو أمراً .

قال أبو الخطاب : وقد ذكره^(٢) الإمام^(٣) أحمد - رحمه الله - في قوله تعالى : ﴿ تَدْمَرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾^(٤) ، قال : وأنت على أشياء لم تدمرها كساكنهم والجبال .

(والجواب) من الشارع ، إن لم^(٥) يكن مستقلاً بالسؤال ، وهو المراد بقوله : (لا المستقل) فهو (تابع لسؤال) في (عموميه^(٦)) اتفاقاً^(٧) ، نحو جواب

(١) انظر : جمع الجوامع والمحلي عليه ٢ / ٥ .

(٢) في ش : ذكر .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) الآية ٢٥ من الأحقاف .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) في ب : عموم .

(٧) الجواب غير المستقل هو الذي لا يكون كلاماً مفيداً بدون اعتبار السؤال أو الحادثة ،

مثل : نعم ، فإن كان السؤال عاماً كان جوابه عاماً باتفاق .

(انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٢٢٧ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ١٨٧ ، =

النبي ﷺ لمن سألَهُ عن بيع الرُّطْبِ بالتمر: « أَيْنَقْصُ الرُّطْبُ ^(١) إِذَا يَسَّ؟ » قِيلَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَلَا إِذْنَ ^(٢) .

وفي قول ^(٣) : (و) كذا في (خصوصه) يعني أن الجوابَ غيرَ المستقلِ " يتبع السؤال " في خصوصه أيضاً في أحدِ قولِي العلماء ^(٤) ، نحو قولِهِ تعالى : هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ؟ قَالُوا : نَعَمْ ^(٥) ، وكحديثِ أنسٍ ، قَالَ رجلٌ : « يارسولَ اللَّهِ ، الرجلُ منا يَلْقَى أخاه أو صديقَه ، أَيْنَحْي ^(٦) له ؟ قَالَ : لا ، قَالَ : أفيلزِمُهُ ويقبلُهُ ؟ قَالَ : لا ، قَالَ : فيأخذُهُ بيدهِ ويصافِحُهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ » ، قال الترمذيُّ : حديث حسن ^(٨) .

= جمع الجوامع ٢ / ٣٧ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٠٩ ، المعتمد ١ / ٣٠٢ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٧٢ ، فتح الغفار ٢ / ٥٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٩ ، تيسير التحرير ١ / ٢٦٢ ، مختصر البعلي ص ١١٠ ، ١٤٧ ، إرشاد الفحول ص ١١٢ ، شرح تنقيح الفصول ٢١٦ ، العدة ٢ / ٥٩٦ .
(١) في ش : أو ييس .

(٢) هذا الحديث صحيح ، رواه الإمام مالك وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان وأحمد وابن خزيمة والدارقطني والبيهقي عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً .
(انظر : المنتقى ٤ / ٢٤٢ ، سنن أبي داود ٢ / ٢٢٥ ، تحفة الأحوذى ٤ / ٤١٨ ، سنن النسائي ٧ / ٢٣٦ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٧٦١ ، المستدرک ٢ / ٢٨ ، نيل الأوطار ٥ / ٢٢٤ ، مسند أحد ١ / ١٧٥ ، سنن الدارقطني ٢ / ٤٩ ، التلخيص الحبير ٣ / ٩) .
(٣) في ز ش : قوله .

(٤) في ش : تبع للسؤال .

(٥) قال ابن عبد الشكور : « وهو الأوجه » .

(انظر : فواتح الرحموت ١ / ٢٨٩ ، تيسير التحرير ١ / ٢٦٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٣٧ ، البرهان ١ / ٣٧٤ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥٨ ، الحصول ج ١ ق ٣ / ١٨٧ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٣٧ ، مختصر ابن الحاجب والمضد عليه ٢ / ١٠٩ ، ١١٠ ، مختصر البعلي ص ١١٠ ، أصول السرخسي ٢ / ٢٧١ ، إرشاد الفحول ص ١٣٢) .

(٦) الآية ٤٤ من الأعراف .

(٧) في ب : وينحي .

(٨) هذا الحديث رواه الترمذي وابن ماجه عن أنس مرفوعاً ، وروى معناه أبو داود عن أبي =

قال أبو الخطاب في « التمهيد » : كقولهِ لغيرهِ : تَغَدَّ عِنْدِي ، فيقولُ : لا^(١).

وقال القاضي وغيره كقولهِ ﷺ لأبي بُرْدَة : « تُجْزِيكَ^(٢) ، ولا تُجْزِي^(٣) أحداً بَعْدَكَ » أي في الأضحية^(٤).

قال الآمدي : « فهذا وأمثاله ، وإنْ تَرَكَ فِيهِ الاستفصال مع تعارض الأحوال^(٥) : لا يدلُّ على التعميم في حقِّ غيره ، كما قاله الشافعيُّ ، إذ اللفظُ لأعمومٍ له ، ولعلَّ الحكمَ على ذلك الشخصِ لمعنى يختصُّ به ، كتخصيصِ أبي بُرْدَة بقولهِ : «^(٦) ولا تُجْزِي أحداً بَعْدَكَ » ثمَّ بتقديرِ تعميمِ المعنى فبالعلة ، لا بالنصِّ^(٧) ».

= ذر مرفوعاً .

(انظر : تحفة الأحوذني ٧ / ٥١٤ ، سنن ابن ماجه ١ / ١٢٢٠ ، سنن أبي داود ٢ / ٦٤٤ ، مختصر سنن أبي داود ٨ / ٨٢) .

(١) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤٠ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥٨ .

(٢) في ش ز ض : يجزيك .

(٣) في ش ز ض : يجزي .

(٤) روى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد عن البراء بن عازب قال : ضحى خالٌ لي يقال له : أبو بردة ، قبلَ الصلاةِ ، فقال له رسول الله ﷺ : شاتك شاة لحم ، فقال : يا رسول الله ، إنَّ عندي داجناً جذعة من المعزِ قال : اذبحها ، ولا تصلح لغيرك « وهناك ألفاظ أخرى للحديث ، واسم أبي بردة هانئ بن ثيار ، وتقديمُ ترجمته في المجلد الأول ص ٣٣٧ .

قال ابن حجر : « والجذعة وصف لسن معين ، فمن الضأن ما أكل السنة ، والجذع من المعزِ ما دخلَ في السنة الثانية » (فتح الباري ١٠ / ٩) ، وقال النووي : « وفيه أنَّ جزءة المعزِ لا تجزي في الأضحية ، وهذا متفق عليه » (النووي على مسلم ١٣ / ١١٢) .

(وانظر : صحيح البخاري ٢ / ٣١٧ ، صحيح مسلم ٣ / ١٥٥٢ ، سنن أبي داود ٢ / ٨٧ ،

تحفة الأحوذني ٥ / ٩٦ ، سنن النسائي ٧ / ١٩٦ ، سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٥٤ ، مسند أحمد ٣ / ٤٦٦ ، نيل الأوطار ٥ / ١٢٨) .

(٥) في ش : الأقوال .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) الإحكام للآمدي ٢ / ٣٣٧ . وانظر : نهاية السؤل ٢ / ١٥٨ ، العدة ٢ / ٥٩٦ .

وقالَه قبلَه أبو المعالي ، لاحتِمالِ معرفةِ حالِه ، فأجابَ على ما عَرَفَ ، وعلى هذا تجري ^(١) أكثرُ الفتاوى من المفتين ^(٢) ، قالَ ابنُ مفلح : كذا قالَ .

والقولُ الثاني للعلماء : أنَّ الجوابَ غيرَ المستقِلِّ لا يتبعُ السؤالَ في خصوصِه إذ لو اختلف ^(٣) به لَمَّا احتيجَ إلى تخصيصِه ، وهذا ظاهرُ كلامِ الشافعيِّ أيضاً في قولِه : « تَرَكُ الاستفصالَ في حكايةِ الحالِ ، مع قيامِ الاحتِمالِ يَنْزِلُ منزلةَ العمومِ في المقالِ ، وَيَحْسُنُ به ^(٤) الاستدلالُ » ^(٥) .

قالَ المجدِّ في « المُسَوِّدَةِ » : « وهذا ظاهرُ كلامِ الإمامِ أحمدَ رضي الله عنه ، لأنَّه احتجَّ في مواضعَ كثيرةٍ بمثلِ ذلك ، وكذلك أصحابنا » ^(٦) .

و ^(٧) قالَ المجدِّ أيضاً ^(٨) : « وماسبقٌ إنَّما يمنعُ قوةَ العمومِ لظاهرِه ، لأنَّ الأصلَ عدمُ المعرفةِ لما لم يُذكرْ » ^(٩) .

(١) في ع : يجري .

(٢) انظر : البرهان ١ / ٣٤٦ .

(٣) في ش : خصُّ .

(٤) في ض ب ع : بها .

(٥) قال المهلي : « وقيل : لا ينزل منزلة العموم ، بل يكون الكلام مجملاً » (المهلي على جمع

الجوامع ١ / ٤٢٦) .

(٦) وانظر : إحكام الأحكام ١ / ١٦١ ، المستصفى ٢ / ٦٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٣١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٩ ، البرهان ١ / ٣٤٥ ، التمهيد ص ٩٧ ، المسودة ص ١٠٨ ، فوائح الرحوت ١ / ٢٨٩ ، تيسير التحرير ١ / ٢٦٤ ، مختصر البعلي ص ١١٦ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٢٤ ، المنحول ص ١٥٠ ، إرشاد الفحول ص ١٣٢ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٦٢) .

(٧) المسودة ص ١٠٩ .

(٨) ساقطة من ش ز ض .

(٩) ساقطة من ش ز .

(٩) المسودة ص ١٠٩ .

ومثله الشافعي رضي الله عنه ^(١) بقول النبي ﷺ لغيلان ^(٢) ، وقد أسلم على عشر نسوة : « أشيك أربعاً » ^(٣) ، ولم يسأله : هل وردَ العقدُ عليهن معاً أو مرتباً ، فدلَّ على عدم الفرق ^(٤) .

وروي عن الشافعي عبارة أخرى ، وهي : « حكاية الحال إذا تطرَّق إليها الاحتمال كسأها ثوب الإجمال » ^(٥) ، وسقطَ بها ^(٦) الاستدلال ^(٧) ، فاختلقتُ أجوبة العلماء عن ذلك : ففهم من قال : هذا مُشْكِلٌ ، ومنهم ^(٨) من ^(٩) قال :

(١) في ب : بقوله .

(٢) هو الصحابي غيلان بن سلة بن مَتَّب الثقي ، أبو عمر ، كان أحد أشراف ثقيف ومقدميهم ، وكان حكيماً ، وفد على كسرى فقال له كسرى : أنت حكيم في قومٍ لاحكة فيهم ، وكان شاعراً عسناً ، أسلم بعد فتح للطائف ، وكان تحته عشر نسوة فأسلمن معه ، فأمره النبي ﷺ أن يختار أربعاً منهن ويفارق باقيهن ، توفي في آخر خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهم .
انظر ترجمته في (الإصابة ٣ / ١٨٩ ، الاستيعاب ٣ / ١٨٩ ، أسد الغابة ٤ / ٣٤٣ ، تهذيب الأسماء ٢ / ٤٩) .

(٣) روى الإمام مالك والشافعي وأحمد والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « أسلم غيلان الثقي وتحته عشر نسوة في الجاهلية ، فأسلمن معه ، فأمره النبي ﷺ أن يختار منهن أربعاً » .

(٤) انظر : المنتقى ٤ / ١٢٢ ، بدائع اللين ٢ / ٣٥١ ، تحفة الأحوذى ٤ / ٢٧٨ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٢٨ ، موارد الظبان ص ٣١٠ ، المستدرك ٢ / ١٩٣ ، نيل الأوطار ٦ / ١٨٠) .

(٥) انظر توجيه إمام الحرمين الجويني لوجه العموم في ذلك في (البرهان ١ / ٢٤٦) .

(٦) وانظر : الحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٢ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٩ ، التهيد ص ٩٧ ، إرشاد الفحول ص ١٣٢ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٦٣) .

(٥) في ض ب : إجمال .

(٦) في ز ع ض ب : منها .

(٧) في ض : استدلال .

وانظر : شرح تنقيح الفصول ص ١٨٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٩ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٤ ، التهيد ص ٩٧ .

(٨) في ض : ومنه .

(٩) ساقطة من ب .

له^(١) قولان .

وقال الأصفهاني : يُحمل الأول على قول يُحال عليه العموم ، ويُحمل الثاني على فعل ، لأنه لا عموم له ، واختاره شيخ الإسلام البلقيني ، وابن دقيق العيد في « شرح الإلمام^(٢) » والسبكي في باب ما يحرم من النكاح في « شرح المنهاج » .

وقال القرافي : الأول مع بُعد الاحتمال ، والثاني مع قرب الاحتمال ، ثم الاحتمال إن كان في دليل الحكم سقط الحكم^(٣) والاستدلال ، كقوله في المحرم : « لا تَمِسُّهُ^(٤) طيباً ، فإنه يُبعث يوم القيامة ملئياً^(٥) » .

(١) ساقطة من ب .

(٢) في ب : الإمام ، وابن دقيق العيد كتاب « الإلمام بأحاديث الأحكام » ثم شرحه بنفسه في « شرح الإلمام » وسماه الصلاح الصندي إنه « الإمام » وقال ابن حجر : إن « الإمام » ليس « شرح الإلمام » فالإمام في أحاديث الأحكام ، والإلمام مستمد منه . والإلمام مطبوع بالرياض سنة ١٢٨٢ هـ / ١٩٦٣ م .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ساقطة من ز ض ع ب .

(٥) في ز ض ع ب : تقرؤه .

(٦) روى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي والدارمي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً كان مع النبي ﷺ فوقفته ناقته وهو محرم فأت ، فقال رسول الله ﷺ : « اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ، ولا تمسوه بطيب ، ولا تمسوهوا رأسه ، فإنه يبعث يوم القيامة ملئياً » .

(انظر : صحيح البخاري ١ / ٢٢٠ ، صحيح مسلم ٢ / ٨٦٥ ، سنن أبي داود ٢ / ١٩٦ ، تحفة الأحوذى ٤ / ٢٢ ، سنن النسائي ٤ / ٣٢ ، ٥ / ١٥٤ ، سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٣٠ ، شرح السنة للبيهقي ٥ / ٣٢١ ، سنن الدارمي ٢ / ٥٠ ، تخريج أحاديث مختصر المنهاج ص ٣٠٤) .

وبين القرافي رأيه في ذلك فقال : « وهذه واقعة عين في هذا المحرم وليس في اللفظ ما يقتضي أن هذا الحكم ثابت لكل محرم أو ليس بثابت ، وإذا تساوت الاحتمالات بالنسبة إلى بقية المحرمين سقط استدلال الشافعية به على أن المحرم إذا مات لا ينفصل ... بل علل حكم الشخص للمعين فقط ، فكان اللفظ مجلاً بالنسبة إلى غيره » (الفروق ٢ / ٩٠) .

وقال أيضاً : « الأول إذا كان الاحتمال في محل الحكم كقصة غيلان ، والثاني : إذا كان الاحتمال في دليل الحكم »^(١) .

قال ابن مفلح : كذا قال .

وعند أحمد والشافعي وأصحابهما : الحكم عام في كل مُحَرِّم ، ثم^(٢) قال أصحابنا في ذلك : حكمه في واحد حكمه في مثله ، إلا أن يرد تخصيصه ، ولهذا حكمه في شهداء أحد حكم^(٣) في سائر الشهداء^(٤) .

قال القاضي وغيره : اللفظ خاص ، والتعليل عام في كل مُحَرِّم .
وعند الحنفية والمالكية : يختص بذلك المُحَرِّم^(٥) .

(و) الجواب (المستقل) وهو الذي لو وَرَدَ ابتداءً لأفاد العموم (إن^(٦) ساوى^(٧) السؤال) في عموميه وخصوصيه عند كَوْنِ السؤال عاماً أو خاصاً (تابعه)

(١) جمع القرافي بين العبارتين فقال : « الاحتمالات تارة تكون في كلام صاحب الشرع على سواء فتدح ، وتارة تكون في محل مدلول اللفظ فلا تدح ، فحيث قال الشافعي رضي الله عنه : « إن حكاية الحال إذا تطرق إليها الاحتمال سقط بها الاستدلال » ، مراده إذا استوت الاحتمالات في كلام صاحب الشرع ، ومراده « أن حكاية الحال إذا ترك فيها الاستفصال تنزل منزلة العموم في المقال » إذا كانت الاحتمالات في محل المدلول دون الدليل » (الفروق ٢ / ٨٨ ، ٩٠) ، وقال القرافي أيضاً : « لاشك أن الإجمال المرجوح لا يؤثر في المساوي الراجح ، وحينئذ فنقول : الاحتمال المؤثر إن كان في محل الحكم وليس في دليله فلا يدح كحديث غيلان ، وهو مراد الشافعي بالكلام الأول ، وإن كان في دليله قدح ، وهو المراد بالكلام الثاني » (شرح تنقيح الفصول ص ١٨٧) .
(وانظر : نهاية السؤل ٢ / ٨٩ ، التهيد ص ٩٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥٦ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٢٤ ، إرشاد الفحول ص ١٣٢) .

(٢) ساقطة من ز ض ع ب .

(٣) في ش ز ع ب : حكمه .

(٤) انظر : المستصفى ٢ / ٦٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥٦ .

(٥) وهو رأي الغزالي . (انظر : المستصفى ٢ / ٦٨ ، البرهان ١ / ٣٤٨) .

(٦) في ش : أن يساوي .

أي تابع ^(١) «الجواب السؤال» ، (فيما فيه) أي في السؤال (منها) أي من ^(٢) العموم والخصوص ^(٣) .

فالعموم ^(٤) نحو قوله ﷺ - حين سئل عن الوضوء بماء البحر - : « هو الطهور مأوؤه ، الحل مبيته » ^(٥) .

والخصوص نحو قوله ﷺ - حين سأله الأعرابي عن وطئه في نهار رمضان - له ^(٦) : « أعتق رقبة » ^(٧) .

(١) في ش ع : السؤال الجواب .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) انظر هذه المسألة في (أصول السرخسي ١ / ٢٧٢ ، فوائج الرجوت ١ / ٢٩٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٣٧ - ٢٣٨ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٦ ، المعتمد ١ / ٢٠٢ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٨٨ ، جمع الجوامع ٢ / ٢٧ ، المنحول ص ١٥١ ، المستصفي ٢ / ٥٨ ، البرهان ١ / ٣٧٤ ، الروضة ٢ / ٢٢٢ ، إرشاد الفحول ص ١٢٣) .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) روى الإمام مالك والشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن الجارود والبيهقي وابن أبي شيبة والدارقطني وابن حبان والحاكم والدارمي عن أبي هريرة وجابر رضي الله عنهما أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إنا نركب البحر ، ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به عطشنا ، أفنتوضأ بماء البحر ؟ فقال رسول الله ﷺ : « هو الطهور مأوؤه ، الحل مبيته » ، قال البخاري : « هذا الحديث صحيح متفق على صحته » وحكى الترمذي أن البخاري صححه .

(انظر : المنتقى ١ / ٥٤ ، بدائع اللتن ١ / ١٩ ، مسند أحمد ٢ / ٣٦١ ، سنن أبي داود ١ / ١٩ ، تحفة الأحوذى ١ / ٢٢٥ ، ٢٣٠ ، سنن النسائي ١ / ٤٤ ، ٧ / ١٨٢ ، سنن ابن ماجه ١ / ١٢٦ ، سنن الدارمي ١ / ١٨٦ ، المستدرک ١ / ١٤١ ، موارد الظبان ص ٦٠ ، التلخيص الحبير ١ / ٩ ، نيل الأوطار ١ / ٢٤ ، البيان والتعريف ٢ / ٢٤٢) .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) روى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : هلكت يا رسول الله ، قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتي في رمضان ، قال : اعتق رقبة ... الحديث .

قال الغزالي : هذا مراد الشافعيّ بالعبارة الأولى^(١) .

(فإن^(٢) كان الجواب أخص من السؤال اختص به) أي بالجواب^(٣) (السؤال^(٤)) كن يسأل عن قتل النساء الكوافر ؟ فيقال له : اقتل المرتدات ، فيختص السؤال عن قتل النساء^(٥) بالمرتدات منهن^(٦) .

(وإن كان) الجواب (أعم) من السؤال ، مثاله : لما سئل رسول الله ﷺ عن ماء بئر بضاعة ؟ فقال : « الماء طهور ، لا ينجسه شيء »^(٧) .

= (انظر : صحيح البخاري ١ / ٣٢١ ، صحيح مسلم ٢ / ٧٨١ ، سند أبي داود ١ / ٥٥٧ ، تحفة الأحوذى ٣ / ٤١٥ ، سنن ابن ماجه ١ / ٥٢٤ ، مختصر سنن أبي داود ٣ / ٢٦٨ ، مسند أحمد ٢ / ٢٤١ ، نيل الأوطار ٤ / ٢٤٠ ، تخريج أحاديث مختصر المنهاج ص ٣٠٤) .
(١) وهي « ترك الاستفصال في حكاية الحال ، مع قيام الاحتمال ، ينزل منزلة العموم في المقال » .

(انظر : المستصفى ٢ / ٦٠ ، البرهان ١ / ٣٤٨ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، اللع ص ٢٢ ، العدة ٢ / ٦٠٢) .

(٢) في ز ض ع ب : وإن .

(٣) في ش ز : الجواب .

(٤) انظر هذه المسألة في (الإحكام للأمدى ٢ / ٢٣٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٠ ، التهيد ص ١٢٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥٨ ، المعتمد ١ / ٣٠٣ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٨٨ ، جمع الجوامع ٢ / ٣٧) .
(٥) في ش : المرتدات .

(٦) هذا الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي عن ابن عباس وأبي سعيد وسهل بن سعد رضي الله عنهم مرفوعاً بألفاظ مختلفة ، قال العراقي بعدما حكى اختلاف الناس فيه : « والحديث صحيح » ، وحكى المنذري عن الإمام أحمد أنه قال : حديث بئر بضاعة صحيح ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن ، وكذلك رمز له السيوطي ، وقال النانوي : هذا متروك الظاهر فيما إذا تغير بالنجاسة اتفاقاً ، وخصه الشافعية والحنابلة بمفهوم خبر أبي داود وغيره ، « إنا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » كما سيأتي صفحة ٣٦٨ .

(انظر : سنن أبي داود ١ / ١٦ ، ١٥ ، تحفة الأحوذى ١ / ٣٠٤ ، سنن النسائي ١ / ١٤١ ، مختصر سنن أبي داود للمنذري ١ / ٧٣ ، فيض القدير ٦ / ٢٤٨ ، سنن الدارقطني ١ / ٢٨ ، مسند أحمد ١ / ٢٣٥ ، ٢٨٤ ، ١٦ / ٣ ، ٣١ ، ١٧٢ / ٦ ، سنن ابن ماجه ١ / ١٧٣ ، تخريج أحاديث مختصر المنهاج ص ٢٩٢ ، التلخيص الحبير ١ / ١٢) .

(أو وَرَدَ) حَكَمَ (عَامٌّ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ بِالسَّوَالِ) ، كَمَا رَوَى : « أَنَّهُ ﷺ مَرَّ عَلَى شَاةٍ مَيْتَةٍ لِمَيْوَنَةٍ ^(١) ، فَقَالَ : « أَلَيْتُمْ إِهَابِ دُبُغٍ فَقَدْ طَهَّرَ » ^(٢) ، (اِئْتَبَرَ عَمُومُهُ) أَي عَمُومُ الْجَوَابِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ، وَعَمُومُ اللَّفْظِ الْوَارِدِ عَلَى السَّبَبِ الْخَاصِّ فِي الثَّانِيَةِ ^(٣) ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى سَبَبِهِ عِنْدَ أَحَدٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِمَا

(١) فِي رِضَ ع ب : بِشَاةٍ .

(٢) هِيَ الصَّحَابِيَّةُ مَيْوَنَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ خَزْنِ الْمَلَالِيَّةِ ، أُمُ الْمُؤْمِنِينَ ، تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَنَةَ سَبْعٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، لَمَّا اعْتَرَعَهَا الْقَضِيَّةُ ، وَقِيلَ : اسْمُهَا بَرَّةٌ ، فَمَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَيْوَنَةُ ، وَهِيَ الَّتِي وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ ، وَقِيلَ غَيْرَهَا ، وَهِيَ آخِرُ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا ﷺ مِنْ دَخَلَ بَيْنَ ، وَرَوَى عَنْهَا ٤٦ حَدِيثًا ، وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ (مَاءٌ قَرِيبٌ مِنْ مَكَّةَ ، عَشْرَةُ أَمْيَالٍ إِلَى جِهَةِ الْمَدِينَةِ) ، وَدَفِنَتْ هُنَاكَ سَنَةَ ٥١ هـ ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَصَلَّى عَلَيْهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ مُحْرَمٌ ، وَقِيلَ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ ، وَلِهَذَا اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي نِكَاحِ الْمُحْرَمِ .

انظُر تَرْجُمَتَهَا فِي (الْإِصَابَةِ ٤ / ٤١١ ، الْإِسْتِيعَابُ ٤ / ٤٠٤ ، الْخُلَاصَةُ ص ٤٩٦ ، تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ ٢ / ٣٥٥ ، أَسَدُ الْغَابَةِ ٧ / ٢٧٢) .

(٣) هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَأَحَدٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ ، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ مَعْنَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا مَرْفُوعًا . (انظُر : صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١ / ٢٧٦ ، تَحْفَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥ / ٣٩٨ ، سُنَنِ النَّسَائِيِّ ٧ / ١٥١) وَمَابَعْدَهَا ، سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢ / ١١٩٣ ، صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ٢٧ ، مُسْنَدُ أَحْمَدَ ١ / ٢١٩ ، ٢٢٧ ، سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٣٨٦ ، فَيْضُ الْقَدِيرِ ٣ / ١٣٩ ، تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْبُزْدَوِيِّ ص ١٦١ ، تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ مُخْتَصَرِ الْمُنَهَاجِ ص ٢٩٣) .

(٤) يَعْبُرُ عِلْمَاءُ الْأَصُولِ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِمْ : « الْعِبْرَةُ بِعَمُومِ اللَّفْظِ ، لَا بِمَخْصُوصِ السَّبَبِ » ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَمْدِيِّ وَإِمَامِ الْحَرَمِيِّ وَالْبَيْضَاوِيِّ وَابْنِ الْحَاجِبِ وَالْفَخْرِ الرَّازِيِّ .

(انظُر : الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٢ / ٢٣٨ وَمَابَعْدَهَا ، نَهَايَةُ السُّوْلِ ٢ / ١٥٨ ، الْمُسْتَصْفَى ٢ / ١١٤ ، الْبِرْهَانُ ١ / ٣٧٢ ، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ ١ / ٢٩٠ ، التَّهْذِيبُ ص ١٢٤ ، الْمُعْتَدِّ ١ / ٣٠٣ ، الْمُتَخَوِّلُ ص ١٥١ ، الْمَوَافَقَاتُ ٣ / ١٧٨ ، الْمَلْعُ ص ٢٢ ، الْمَحْصُولُ ج ١ ق ٣ / ١٨٨ ، شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ ص ٢١٦ ، جَمْعُ الْجَوَامِعِ ٢ / ٣٨ ، أَصُولُ السَّرَخْسِيِّ ١ / ٢٧٢ ، فَتَحُ الْغَفَّارِ ٢ / ٥٩ ، تَخْرِيجُ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ ص ١٩٣ ، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ١٣٣ ، نَزْهَةُ الْخَاطِرِ ٢ / ١٤٩ ، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ وَالْعَضْدُ عَلَيْهِ ٢ / ١١٠ ، التَّبَصُّرَةُ ص ١٤٤) .

رضي الله عنها ، وأكثر الحنفية والمالكية والأشعرية^(١) ، لأنَّ عدولَ الحبيبِ عما^(٢) سئِلَ عنه ، أو عدولَ الشارع^(٣) عما اقتضاهُ حالُ السببِ الذي وردَ العامُّ عليه عند^(٤) ذكره بخصوصه إلى العموم دليلٌ على إرادته ، لأنَّ الحجةَ في اللفظِ ، وهو مقتضى العموم ، والسببُ لا يصلحُ معارضاً ، لجواز أن يكون المقصودُ عندَ ورودِ الجوابِ أو^(٥) السببِ : بيانُ القاعدةِ العامةِ لهذه الصورةِ وغيرها^(٦) .

قالَ في « شرح التحرير » : ولنا قولٌ في مذهبنَا ، وقاله^(٧) جمعٌ كثيرٌ : أَنَّهُ يُقْتَضَرُ عَلَى سَبَبِهِ^(٨) .

(١) انظر : المستصفى ٢ / ٦٠ ، ١١٤ ، مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ٢ / ١١٠ ، الإحكام للأمدى ٢ / ٢٢٩ ، البرهان ١ / ٣٧٤ ، تيسير التحرير ١ / ٢٦٤ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥٩ ، المسودة ص ١٣٠ ، الروضة ٢ / ٢٢٣ ، مختصر البعلي ص ١١٠ ، مختصر الطوفي ص ١٠٢ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٠ ، التمهيد ص ١٢٤ .

(٢) في ض : لما .

(٣) في ش : المشار .

(٤) في ش : عن .

(٥) في ش : و .

(٦) انظر : الروضة ٢ / ٢٢٣ ، مختصر الطوفي ص ١٠٢ ، العقد على ابن الحاجب ٢ / ١١٠ ، التبصرة ص ١٤٥ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٨٩ ، أصول السرخسي ١ / ٢٧٢ .

(٧) في ب : قال .

(٨) وهو قول مالك وأبي ثور والمزني والقفال والدقاق من الشافعية ، وقال الجويني : وهو الذي صح عندنا من مذهب الشافعي ، ثم نصره ، لكن الفخر الرازي ناقشه ورد عليه في « مناقب الشافعي » ، ونقل هذا القول عن الشافعي أيضاً ، وفي المسألة عدة آراء وتفصيلات .

(انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٥٩ ، اللع ص ٢٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٦ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٨٩ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٣٨ ، التمهيد ص ١٢٤ ، المسودة ص ١٣٠ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٤١ ، العقد على ابن الحاجب ٢ / ١١٠ ، المستصفى ١ / ٦٠ ، الإحكام للأمدى ٢ / ٢٢٩ ، التبصرة ص ١٤٥ ، الرسالة ص ٢٠٦ ، ٢٢١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٠ ، تيسير التحرير ١ / ٢٦٤ ، مختصر البعلي ص ١١٠ ، الروضة ٢ / ٢٢٣ ، مختصر الطوفي ص ١٠٢ ، تخريج الفروع على الأصول ص ١١٣ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٠ ، إرشاد الفحول ص ١٣٤) .

وَاسْتَدِلُّ لِلأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الصَّحِيحُ : أَنَّ الصَّحَابَةَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ اسْتَدَلُّوا عَلَى التَّعْمِيمِ مَعَ السَّبَبِ الْخَاصِّ ، وَلَمْ يُنْكَرْ ، كَأَيَّةِ اللَّعَانِ^(١) ، وَنَزَلَتْ فِي هِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ^(٢) ، وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٣) ، وَأَيَّةِ الظَّهَارِ^(٤) ، وَنَزَلَتْ فِي أَوْسِ بْنِ

(١) آيَةُ اللَّعَانِ هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ، فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ النور / ٦ - ٧ .

(٢) هُوَ الصَّحَابِيُّ هِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ بْنِ عَامِرِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَدَنِيِّ ، شَهِدَ بَدْرًا وَأَحَدًا ، وَكَانَ قَدِيمَ الْإِسْلَامِ ، وَكَانَ يَكْسِرُ أَصْنَافَ بَنِي وَاقِفٍ مِنْ قَوْمِهِ ، وَكَانَتْ مَعَهُ رَايَتُهُمْ يَوْمَ الْفَتْحِ ، وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ تَخَلَّفُوا عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ ، وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، وَذَكَرَهُمْ فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ ، وَهُوَ هِلَالُ وَكَعْبُ بْنُ مَالِكٍ وَمُرَّارَةُ بْنُ الرَّبِيعِ .

انظر ترجمة هلال في (الإصابة ٢ / ٦٠٦ ، الاستيعاب ٣ / ٦٠٤ ، أسد الغابة ٥ / ٤٠٦ ، تهذيب الأسماء ٢ / ١٣٩) .

(٣) هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالحَاكِمُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا .

(انظر : صحيح البخاري ٣ / ٢٧٩ ، صحيح مسلم ٢ / ١١٣٤ ، سنن أبي داود ١ / ٥٢٢ ، سنن النسائي ٦ / ١٤٠ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٦٨ ، السنن الكبرى للبيهقي ١٠ / ٢٦٥ ، تحفة الأحوذى ٩ / ٢٦ ، المستدرک ٢ / ٢٠٢) .

قال النووي : « السبب في نزول آية اللعان عویر العجلاني ، وقال الجمهور : السبب قصة هلال بن أمية ... لأنه أول رجل لاعن » ، وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي عن أنس بن مالك قال : إن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن نخع ، وكان أخ البراء بن مالك لأمه ، وكان أول رجل لاعن في الإسلام ... وقال الصنعاني : « قد اختلفت الروايات في سبب نزول آية اللعان ... ثم جمع بينها » .

(انظر : المراجع السابقة ، نيل الأوطار ٦ / ٣٠٠ ، سبل السلام ٤ / ١٦ ، النووي على مسلم ١٠ - ١٢٨ . فتح الباري ٩ / ٣٧٤ ط الحلي . الرسالة للشافعي ص ١٤٨) .

(٤) آيَةُ الظَّهَارِ هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ . مَا هُنَّ أَمْهَاتُهُمْ ، وَإِنْ أَشْهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ، وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ، وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ ، وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَلَّسَّا ، ذَلِكَمْ تَوَعُّظُونَ بِهِ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ المجادلة / ٢ - ٣ .

الصَّامِتِ^(١) ، رواه الإمام^(٢) أحمد وأبو داود وغيرهما^(٣) ، وقصة عائشة^(٤) في الإفك^(٥) في الصحيحين^(٦) ، وغير ذلك ، فكذا هنا ، ولأنَّ اللفظَ عامٌ بوضعيه والاعتبار به بدليل لو كانَ أخصَّ ، والأصلُ عدمُ مانعٍ ، وقاسَ ذلك أصحابنا وغيرهم على الزمانِ والمكانِ ، مع أنَّ المصلحة قد تختلفُ بهما^(٧) .

قال المخالف : لو عمَّ جازَ تخصيصُ السببِ بالاجتهادِ كغيره^(٨) .

(١) هو الصحابي أوس بن الصامت بن قيس الأنصاري ، أخو عبادة بن الصامت ، شهد بدرًا والمشاهد كلها ، وعن عائشة رضي الله عنها أن جيلة (بنت عم له) كانت تحت أوس بن الصامت ، وكان به لم ... فذكرت الحديث « وكان أول ظهور في الإسلام منه ، وكان شاعراً ، مات في أيام عثمان ، وله ٨٥ سنة ، وقالوا مات سنة ٣٤ هـ بالرملة ، وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في (الإصابة ١ / ٨٥ ، الاستيعاب ١ / ٧٨ ، تهذيب الأسماء ١ / ١٢٩ ، الخلاصة ص ٤١ ، أسد الغابة ١ / ١٧٢) .

(٢) ساقطة من ش ز ب .

(٣) هذا الحديث رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم مرفوعاً عن خولة بنت مالك ، وعائشة وسلمة بن صخر وغيرهم .

(انظر : مسند أحمد ٦ / ٤١١ ، سنن أبي داود ١ / ٥١٣ ، تحفة الأحوذى ٤ / ٣٨١ ، ١٨٨ / ٩ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٦٦ ، المستدرک ٢ / ٤٨١ ، نيل الأوطار ٦ / ٢٩٤ ، أفضية رسول الله ﷺ ص ٧٠) .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) انظر : صحيح البخاري ٢ / ١٦٣ ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٧ / ١٠٢ ، مسند أحمد ٦ / ١٩٤ ، سنن أبي داود ٢ / ٤٧١ ، تحفة الأحوذى ٩ / ٢٩ ، سبل السلام ٤ / ١٥ ، نيل الأوطار ٦ / ٣١٩ .

(٦) في ش ز : بها .

انظر مزيداً من أدلة القول الأول في (الروضة ٢ / ٢٣٣ ، مختصر الطوفي ص ١٠٢ ، نزهة الحاطر ٢ / ١٤٣ ، العُضد على ابن الحَاجِب ٢ / ٢١٠ ، التبصرة ص ١٤٦ ، المستصفى ٢ / ٦٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٣٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٠ ، تيسير التحرير ١ / ٣٦٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٦ ، المعتد ١ / ٣٠٤ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ١٨٩ ، العدة ٢ / ٦٠١ وما بعدها) .

(٧) انظر : الروضة ٢ / ٢٣٣ ، مختصر الطوفي ص ١٠٢ ، نزهة الحاطر ٢ / ١٤٢ ، المسودة ص ١٣١ ، العُضد على ابن الحَاجِب ٢ / ١١٠ ، المستصفى ٢ / ٦٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤٠ ، البرهان ١ / ٣٧٧ وما بعدها ، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٠ ، تيسير التحرير ١ / ٢٦٥ .

رد^(١) بأن السبب مراد قطعاً بقرينة خارجية ، لورود الخطاب بياناً له ، وغيره ظاهر ، ولهذا لو سألت امرأة من نسائه طلاقها ، فقال : نسائي طوالق ؛ طَلَّقْتُ ، ذكره ابن عقيل إجماعاً ، وأنه لا يجوز تخصيصه ، والأشهر عندنا ، ولو استثناهما بقلبه ، لكن يُدَيَّن^(٢) .

قال ابن مفلح : ويتوجه فيه خلاف ، ولو استثنى غيرها لم تطلق ، على أنه منع في « الإرشاد »^(٣) و « المبهج »^(٤) و « الفصول » : الْمُغْتَمَرُ الْمُخَصَّرُ^(٥) من التحلل ، مع أن سبب الآية^(٦) في حصر الحُدُثِيَّةِ ، وكانوا معترين^(٧) .

وعن أحمد رضي الله تعالى عنه : أنه حل ما في الصحيحين من حديث أبي

(١) في ش ز : ورد .

(٢) قال البعلي : « وأما محل السبب فلا يجوز إخراج بالاجتهاد إجماعاً ، قاله غير واحد ، لأن دخوله مقطوع به ، لكون الحكم أورد بياناً له ، بخلاف غيره ، فإنه يجوز إخراج ، لأن دخوله مظنون به ، لكن نقل ناقلون عن أبي حنيفة أنه يجوز إخراج السبب » (القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٢) .

(٣) وانظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٠ ، المستصفى ٢ / ٦٠ ، ٦١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤٠ وما بعدها) . وسوف يذكر المصنف هذا الدليل مرة ثانية بعد أربع صفحات (ص ١٨٧) .

(٤) الإرشاد لابن أبي موسى ، كما نص عليه البعلي في (القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٢) .

(٥) في ش : المنهج ، وفي (القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٢) : والشيرازي في المنهج ، والصواب « المبهج » لأبي الفرج الشيرازي .

(٦) انظر : طبقات الحنابلة ٢ / ٢٤٨ ، ذيل طبقات الحنابلة ١ / ٧١ ، المنهج الأحمد ٢ / ١٦٢) .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) الآية هي قوله تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ، فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ... ﴾ الآية ١١٦ من البقرة .

(٩) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٢ ، الروضة ٢ / ٢٣٤ ، تفسير ابن كثير ١ / ٢٣١ ، ط الحلبي ، تفسير الطبري ٢ / ٢١٥ .

هريرة : « لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جَحْرِ مَرَّتَيْنِ »^(١) على أمر الآخرة ، مع أن سببه أمر الدنيا^(٢) ، لكنَّ يَحْتَمَلُ أَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ عِنْدَهُ سَبَبُهُ^(٣) .

والأصحُّ عن أحمد : أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اللَّعَانُ عَلَى حَمَلٍ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَهُوَ سَبَبُ آيَةِ اللَّعَانِ ، وَاللَّعَانُ عَلَيْهِ فِي الصَّحِيحِينَ ، لَكِنْ^(٤) ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ ، وَلِهَذَا فِي الصَّحِيحِينَ « أَنَّهُ لَا عَنَ بَعْدَ الْوَضْعِ »^(٥) ، ثُمَّ يَحْتَمَلُ أَنَّهُ عَلِمَ وَجُودَهُ بِوَحْيٍ ، فَلَا

(١) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه والدارمي عن أبي هريرة وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم مرفوعاً .

(٢) انظر : صحيح البخاري ٧٠ / ٤ ، صحيح مسلم ٢٢٩٥ / ٤ ، سنن أبي داود ٥٦٥ / ٢ ، سنن ابن ماجه ١٣١٨ / ٢ ، مسند أحمد ١١٥ / ٢ ، الأدب المفرد ص ٣٢٨ ، نيل الأوطار ٦ / ٤٥٤ ، سنن الدارمي ٣١٩ / ٢ .

(٣) سبب ورود الحديث أنه لما أثير أبو غرة المحمي الشاعر بيدر وشكا عائلته وفقراً فنَّ عليه رسول الله ﷺ وأطلقه بغير فداء ، ثم ظفر به بأحد ، فقال : مَنْ عليَّ ، وذكر فقراً وعائلة ، فقال : « لَا تَسَحَّ بِمَعَارِضِكَ مَلَّةً ، تَقُولُ سَخَرْتُ بِمُحَمَّدٍ مَرَّتَيْنِ ، وَأَمْرٌ بِهِ قَتَلْتُ » قال سعيد بن المسيَّب : إن النبي ﷺ قال حينئذ : « لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ » فصار الحديث مثلاً .

(٤) انظر البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث ٣ / ٣٣١ .

(٥) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٢ ، الإحكام للأمدى ٢ / ٢٤٠ وما بعدها .

(٤) في د ب : عند .

(٥) في ض : لكنه .

(٦) روى البخاري ومسلم عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن عند رسول الله ﷺ فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ، ثم انصرف ، فأتاه رجل من قومه يشكو إليه أنه وجد مع أهله رجلاً ، فقال عاصم : مَا بَلَيْتُ هَذَا إِلَّا لِقَوْلِي فِيهِ ، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مَصْفُوراً ، قَلِيلَ اللَّحْمِ ، سَبَطَ الشَّعْرَ ، وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ خَذَلاً ، أَدَمَ ، كَثِيرَ اللَّحْمِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اللَّهُمَّ بَيِّنْ ، فَوَضَعَتْ شَبِيهًا بِالَّذِي ذَكَرَ زَوْجَهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا ، فَلَاعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهَا .

وروى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عمر أن رجلاً لاعن امرأته على عهد رسول الله ﷺ ، ففرق رسول الله ﷺ بينهما ، وألحق الولد بأمه . =

يكون اللعان معلقاً بشرط ، وليس سبب الآية قذف حاملٍ ولعانها^(١) .

و^(٢) في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها : « أن عتبة بن أبي وقاص^(٣) عهد إلى أخيه سعد : أن ابن وليدة زمعة^(٤) ابني^(٥) ، فاقبضه^(٦) إليك ، فلما كان عام الفتح أخذ سعد^(٧) وفيه : « فقال سعد : هذا^(٨) ، يارسول الله ، ابن أخي عتبة

= (انظر : صحيح البخاري ٢ / ٢٨١ ، صحيح مسلم ٢ / ١١٣٢ ، ١١٣٤ ، سنن أبي داود ١ / ٥٢٤ ، تحفة الأحوذى ٤ / ٣٩٠ ، سنن النسائي ٦ / ١٤٦ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٦٩ ، نيل الأوطار ٦ / ٣١٠) .

(١) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٣ ، البرهان ١ / ٣٧٨ ، المنحول ص ١٥١ ، فوائح الرحوت ١ / ٢٩٠ ، تيسير التحرير ١ / ٣٦٥ .

(٢) ساقطة من ع .

(٣) هو عتبة بن أبي وقاص بن أهيب القرشي الزهري ، أخو سعد ، ولم يذكره الجمهور في الصحابة ، وذكره ابن منده فيهم ، واحتج بحديث وصيته إلى أخيه سعد في ابن وليدة زمعة ، وأنكر أبو نعيم على ابن منده ذلك ، وقال أبو نعيم : وعتبة هذا هو الذي شج وجه رسول الله ﷺ وكسر رباعيته يوم أحد ، وما علمت له إسلاماً ، ولم يذكره أحد من المتقدمين في الصحابة « ودعا عليه النبي ﷺ أن لا يعمل عليه الحول حتى يموت كافراً ، فما حال عليه الحول حتى مات كافراً إلى النار ، قال ابن حجر : وفي الجملة ليس في شيء من الآثار ما يبدل على إسلامه ، بل فيه ما يصرح بموته على الكفر ، فلا معنى لايراده في الصحابة ، وذكر الباجي أن وصيته كانت بحسب أنواع النكاح التي كانت في الجاهلية ، وقد حرمها الإسلام .

(انظر : الإصابة ٣ / ١٦١ ، أسد الغابة ٣ / ٥٧١ ، تهذيب الأسماء ١ / ٣٢٠ ، المنتقى للباجي ٥ / ٦) .

(٤) هو زمعة بن قيس بن عبد شمس القرشي العامري اللحي ، مات قبل فتح مكة ، وكانت له جارية يمانية يطؤها مع غيره كما كان معمولاً في أنكحة الجاهلية .

(انظر : تهذيب الأسماء ١ / ٣١١ ، الإصابة ٢ / ٤٣٣ ، الاستيعاب ٢ / ٤١٠ ، المنتقى

٥ / ٦) .

(٥) هو عبد الرحمن بن زمعة بن قيس القرشي العامري الذي تخاصم فيه سعد وعبد بن زمعة ،

وله عقب ، توفي بالدينة .

(انظر : تهذيب الأسماء ١ / ٣١١ ، الاستيعاب ٢ / ٤١٠ ، أسد الغابة ٣ / ٤٤٨) .

(٦) في ض : قابضه .

(٧) ساقطة من ش ز .

عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ ، انظر إلى شَهْهِه ، [وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ^(١) : هذا أَخِي وَلَدَ عَلَى فَرَّاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ ، فَنَظَرَ]^(٢) فَرَأَى فِيهِ^(٣) شَيْهًا يَبْنَأُ بَعْتَبَةَ ، فَقَالَ : هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ ، الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ ، وَاحْتَجِي مِنْهُ يَسُودَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ^(٤) » ، وَكَانَتْ تَحْتَ النَّبِيِّ ﷺ^(٥) ، وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ^(٦) : « هُوَ أَخُوكَ

(١) هو الصحابي عبد بن زمعة بن قيس القرشي العامري المكي ، أمه عاتكة بنت الأخنف ، وهو أخو سودة أم المؤمنين لأبيها ، وكان عبد بن زمعة شريفاً ومن سادات الصحابة .
(انظر : الإصابة ٢ / ٤٢٣ ، الاستيعاب ٢ / ٤٤٢ ، أسد الغابة ٣ / ٥١٥ ، تهذيب الأسماء ١ / ٣١٠) .

(٢) هذه زيادة من الحديث ، وتوضح المعنى .

(٣) ساقطة من ض ع ب .

(٤) هي أم المؤمنين سودة بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس القرشية العامرية الصحابية ، أم الأسود ، كانت قبل رسول الله ﷺ تحت ابن عمها السكران بن عمرو ، أخي سهل بن عمرو ، وكان زوجها مسلماً هاجر إلى الحبشة ثم عاد إلى مكة ، ومات ، ولم يعقب ، أسلت سودة قديماً ، وبايعت رسول الله ﷺ ، وأسلم زوجها ، وجرحا في مكة ، فهاجرا إلى الحبشة في الهجرة الثانية ، ثم تزوجها رسول الله ﷺ في رمضان سنة عشر من البعثة النبوية بعد وفاة خديجة ، ودخل بها بمكة وهاجر بها إلى المدينة ، وقيل : تزوجها بعد عائشة ، ولها مناقب كثيرة ، ماتت في خلافة عمر رضي الله عنهم ، وقيل : غير ذلك .

انظر ترجمتها في (الإصابة ٤ / ٣٢٨ ، الاستيعاب ٤ / ٣٢٣ ، أسد الغابة ٧ / ١٥٧ ، تهذيب الأسماء ٢ / ٣٤٨ ، الخلاصة ص ٤٩٢) .

(٥) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه ومالك والشافعي والحاكم والبيهقي ، ورواه الترمذي مختصراً ، عن عائشة وأبي هريرة وعثمان وابن مسعود وابن الزبير وابن عمر وأبي أمامة رضي الله عنهم مرفوعاً .

(انظر : صحيح البخاري ٤ / ١٧٠ ، صحيح مسلم ٢ / ١٠٨٠ ، سنن أبي داود ١ / ٥٢٨ ، سنن النسائي ٦ / ١٤٨ ، تحفة الأحوذني ٤ / ٣٢١ ، ٦ / ٣١٠ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٤٦ ، المنتقى شرح الموطأ ٦ / ٤ ، المستدرک ٦ / ٩٦ ، السنن الكبرى ٦ / ٨٦ ، النووي على مسلم ١٠ / ٣٨ ، بدائع المنن ٢ / ٢١٩ ، إحكام الأحكام ٢ / ٣١٩ ، نيل الأوطار ٦ / ٣١٣ ، أفضية رسول الله ﷺ ص ٩٨ ، مسند أحمد ٤ / ٥ ، ٦ / ٢٧ ، ١٢٩ ، البيان والتعريف ٣ / ٢٨٩) .

(٦) في ع : البخاري .

ياعبدُ » ، ولأحمد والنسائي بإسنادٍ جيدٍ من حديثِ عبدِ الله بنِ الزبير^(١) : « أن زُمعةَ كانتُ له جاريةً يطوُّها ، وكانت تُظَنُّ بِأَخَر^(٢) » ، وفيه : « احتجبي منه ياسودة ، فليسَ لك بِأَخَر^(٣) » زاد أحمدُ : « أمّا الميراثُ فله »^(٤) .

قالوا : لو عمٌ لم يُنقلِ^(٥) السببُ لعدمِ الفائدة^(٦) .

ردٌ : فائدته^(٧) منعُ تخصيصِهِ ، ومعرفة^(٨) الأسبابِ^(٩) .

(١) هو الصحابي عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي ، أبو خبيب ، أو أبو حبيب ، أو أبو عبد الرحمن ، وهو أول مولود في الإسلام في السنة الأولى بعد الهجرة ، أمه أسماء بنت أبي بكر ، وهو فارس قریش ، شهد اليرموك وفتح أفريقيا ، وصار أمير المؤمنين ، ببيع بالخلافة بعد موت يزيد سنة ٦٤ هـ ، وغلب على اليمن والحجاز والعراق وخراسان ، وكان فصيحا شريفاً ، لساناً أطلس ، كثير العبادة ، وكان يسمى حمامة المسجد ، ودافع عن عثمان في الدار ، قاتله بنو أمية حتى انتصروا عليه في الكعبة ، وقتل وصلب سنة ٧٣ هـ ، ثم سلم إلى أمه فدفنته بالمدينة في دار صفية بنت حيي ثم زيدت دارها في المسجد ، فهو مدفون مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر رضي الله عنهم ، كما يقول الكتبي .

انظر ترجمته في (الإصابة ٤ / ٦٩ المطبعة الشرفية ، الخلاصة ٢ / ٥٦ مطبعة النجالة الجديدة ، أسد الغابة ٣ / ٢٤٢ ، المعارف ص ٢٥٦ ، ٦٠٠ ، فوات الوفيات ١ / ٤٤٥ ، المقد الثمين ٥ / ١٤١ ، البداية والنهاية ٨ / ٣٢٢ ، تاريخ الخلفاء ص ٢١١ ، حلية الأولياء ١ / ٣٢٩) .

(٢) في رواية النسائي : « كانت لزُمعة جارية يطوُّها هو ، وكان يُظَنُّ بِأَخَرٍ يقع عليها ، فجاءت بولدٍ شَبُّهُ الذي كان يظن به ، فأت زُمعة وهي حبلى » (سنن النسائي ٦ / ١٤٨) .

(٣) وقام الحديث : « لما رأى من شبهه بعتبة بن أبي وقاص ، قالت : فإراها حتى لقي الله » (انظر : المنتقى شرح الموطأ ٦ / ٥) .

(٤) انظر : مسند أحمد ٤ / ٥ ، سنن النسائي ٦ / ١٤٩ .

(٥) في ض : ينتقل .

(٦) انظر : الروضة ٢ / ٢٣٢ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١١ ، المستصفى ٢ / ٦١ ، الإحكام للأمدى ٢ / ٢٤٠ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٢ ، تيسير التحرير ١ / ٣٦٦ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥٩ ، التهيد ص ١٢٤ ، مختصر الطوفي ص ١٠٢ ، العدة ٢ / ٦١٣ .

(٧) في ش : فائدة .

(٨) في ض ب : ومعرفته .

(٩) بين المجد ابن تيمية أنواع الأسباب ، وذكر فائدتها ، ثم قال : « ومن لم يحط علماً بأسباب =

قالوا : لو قال : تغدُّ عندي ، فحلف : لاتغديتُ ، لم يعم^(١) ، ومثله نظائرُها .

ردُّ بالنع^(٢) في الأصح عن أحد ، وإن سلَّم كقول مالك^(٣) فللعرف ، ولدلالة السبب على النية ، فصار كنوي^(٤) .

قالوا : لو عمَّ لم يطابق الجواب السؤال^(٥) .

ردُّ : طابق ، وزاد^(٦) .

= الكتاب والسنة وإلا عظم خطؤه كما وقع لكثير من المتفهمين والأصوليين والمفسرين « (المسودة ص ١٣١) .

وانظر مناقشة أدلة القول الثاني القائل باقتصار الحكم على السبب في (المستصفى ٢ / ٦١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤١ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥٩ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١١ ، فوائح الرحوت ١ / ٢٩٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٦٦ ، التهيد ص ١٢٤ ، المسودة ص ١٣١ ، العدة ٢ / ٦١٣ ، الروضة ٢ / ٢٣٤ ، مختصر الطوفي ص ١٠٢ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٤٢) .

(١) انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤٠ ، فوائح الرحوت ١ / ٢٩٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٦٦ ، للمعتد ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٨٨ ، العدة ٢ / ٦١٣ .

(٢) في ش ز : مثله نظائر ، رد لمنع .

(٣) في ض : للملك .

(٤) انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٤٢١ ، فوائح الرحوت ١ / ٢٩٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٦٦ .

(٥) ساقطة من ب ، وسقط من ب أيضاً : ردُّ ، طابق وزاد .

وانظر : الروضة ٢ / ٢٣٤ ، مختصر الطوفي ص ١٠٢ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٤٢ ، العدة ٢ / ٦١٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٦ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٩٠ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤٠ ، فوائح الرحوت ١ / ٢٩٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٦٦ .

(٦) انظر : فوائح الرحوت ١ / ٢٩٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٦٦ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٩٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤١ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١١ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٤٤ ، مختصر الطوفي ص ١٠٣ ، الروضة ٢ / ٢٣٤ .

(وصورَةُ السَّببِ قطعيةُ الدخولِ ^(١) في العمومِ) عندَ الأكثرِ (فلايُخصُّ ^(٢)) (باجتهادٍ) فيتطَرَّقُ التخصيصُ إلى ^(٣) ذلك العامِ ، إلا تلك الصورةُ ، فإنه لايجوزُ إخراجُها ^(٤) ، لكنَّ السبكيَّ قالَ : إنَّما تكونُ صورةُ السببِ قطعيةً إذا دلَّ الدليلُ على دخولِها وضاعاً تحتَ اللفظِ العامِ ، وإلا فقد يُنازعُ ^(٥) فيه الخصمُ ، ويدَّعي أنَّه قد يقصدُ المتكلمُ بالعامِ إخراجَ السببِ ، فالمقطوعُ به إنَّما هو ^(٦) بيانُ حكمةِ السببِ ، وهو حاصلٌ مع كونه خارجاً ، كما يحصلُ بدخولِهِ ، ولادليلَ على تعيينِ واحدٍ من الأمرينِ ^(٧) .

فائدة :

(قيل : ليسَ في القرآنِ عامٌ لم يُخصَّ ^(٨) ، إلا قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ ذَاتَةٍ فِي

(١) في ش : لدخول .

(٢) في ش ز : يختص .

(٣) ساقطة من ض ع ب .

(٤) هذا ما ذكره المصنف سابقاً صفحة ١٨١ ، وتقلنا بعده نص البعلي : أن محل السبب

لا يجوزُ إخراجَهُ بالاجتهادِ إجماعاً .

(وانظر : تيسير التحرير ٢٦٧/١ ، نهاية السؤل ١٥٩/٢ ، اللع ص ٢٢ ، البرهان ٣٧٨/١ ،

المنحول ص ١٥١ ، المحصول ج ١ ق ١٩١/٣ ، جمع الجوامع ٢ / ٣٩ ، التمهيد ص ١٢٤ ، القواعد

والفوائد الأصولية ص ٢٤٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤٠ ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٠ ،

المستصفى ٢ / ٦٠) .

(٥) في ش ز : تنازع .

(٦) ساقطة من ض .

(٧) انظر : جمع الجوامع والمحلي عليه ٢ / ٣٩ - ٤٠ .

(٨) نقل الشوكاني عن علم الدين العراقي أنه قال : « ليس في القرآن عامٌ غيرُ مخصوص إلا

أربعة مواضع : أحدها : قوله تعالى : ﴿ حَزَمْتُ عَلَيْكُمْ أَمْرًا نَسًّا ﴾ ، فكل ماسميت أمراً

عن نسب أو رضاع ، وإن علت ، فهي حرام ، ثانيها : قوله تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾

الرحمن / ٢٦ ، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ آل عمران / ١٨٥ ، ثالثاً : قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ

عَلِيمٌ ﴾ البقرة / ٢٨٢ ، رابعها : قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ البقرة / ٢٨٤ . =

الأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴿١﴾ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (٢) .



= ثم اعترض الشوكاني على الموضع الرابع بأن القدرة لاتتعلق بالمستحيلات ، وهي أشياء ، ثم ألحق الشوكاني بما سبق قوله تعالى : ﴿ وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ﴾ هود / ٦ . (انظر : إرشاد الفحول ص ١٤٣ وما بعدها ، الروضة ٢ / ٢٣٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٧ ، الرسالة للشافعي ص ٥٣ - ٥٤) .
(١) الآية ٦ من هود .
(٢) الآية ١٠١ من الأنعام .

(فَصْل)

(يَصَحُّ إطلاق جمع المشترك) على معانيه (ومثناه) على معنييه معاً
(ك^(١)) إطلاق (مفرد^(٢)) على كل معانيه^(٣)) .

^(٤) أمّا إرادة المتكلم باللفظ المشترك أحد^(٥) معانيه ، ^(٦) أو أحد معنييه^(٧) ، فهو جائز قطعاً ، وهو حقيقة ؛ لأنّه استعمال اللفظ فيما وُضِعَ له^(٨) .
وأمّا إرادة المتكلم باللفظ المشترك استعماله في كل معانيه - وهي مسألة المتن - ففيه مذاهب :

أحدها - وهو الصحيح - : يصح ، كقولنا : العين مخلوقة ، ونريد^(٩)
جميع معانيها ، وعلى هذا أكثر الأصحاب^(١٠) .

(١) في ب : وك .

(٢) في ش : مفرد .

(٣) في ض ع : ماله معاً .

(٤) في ش : أي ما أراد .

(٥) في د : كأحد .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) انظر : العنبر على ابن الحاجب ٢ / ١١١ وما بعدها ، التبصرة ص ١٨٤ ، المسودة

ص ١٦٨ ، المنحول ص ١٤٧ .

وسيرد بحث المشترك تفصيلاً فيما بعد .

(٨) في ش ز ض : يريد .

(٩) انظر هذا القول في هذه المسألة في (المستصفى ٢ / ٧١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤٢ ،

البرهان ١ / ٢٤٣ ، مختصر ابن الحاجب والعنبر عليه ٢ / ١١١ ، ١١٢ ، التبصرة ص ١٨٤ ، تيسير

التحرير ١ / ٢٣٥ ، مختصر البعلي ص ١١٠ ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٢٢٨ ، المنحول

ص ١٤٧ ، جمع الجوامع ١ / ٢٩٧) .

قالَ في « الانتصار » - لما قيلَ له فيمن لا يجدُ نفقةَ امرأته - : يُفرقُ بينها ، أي لا يجسِّسُها ، فقالَ : الظاهرُ منها الإطلاقُ على أنَّه عامٌ في العقدِ والمكانِ معاً .

ونُسِبَ ^(١) إلى الشافعي ، وقطعَ به من أصحابه : ابنُ أبي هريرة ، ومثله بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ ^(٢) ، فإنَّ الصلاةَ من الله الرحمةُ ، ومن الملائكةِ الدعاءُ ^(٣) ، وكذا لفظُ : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ^(٤) ، وشهادته ^(٥) تعالى علمه ، وشهادةُ غيره إقراره بذلك ، وبقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ ^(٦) : النكاحُ : العقدُ والوطءُ مُرادانِ ^(٧) منه إذا قلنا : النكاحُ مشتركٌ ^(٨) ، وقطعَ به الباقلاني ، ونقله أبو المعالي عن ^(٩) مذهبِ المحققين وجماهير الفقهاء ^(١٠) .

ويكونُ إطلاقه ^(١١) على معانيه أو معنفيه مجازاً ، لاحقيقةً ، نقله صاحبُ « التلخيص » من الشافعية عن الشافعي ، وإليه ميلُ إمامِ الحرمين ، واختاره ^(١٢)

(١) في ع ض ب : للشافعي .

(٢) الآية ٥٦ من الأحزاب .

(٣) انظر : العبد على ابن الحاجب ١١٤ / ٢ .

(٤) الآية ١٨ من آل عمران .

(٥) في ض ب : وشهادة الله .

(٦) الآية ٢٢ من النساء .

(٧) في ش : مراد لنا .

(٨) في ب : المشترك .

(٩) في ش : من .

(١٠) انظر : المتخول ص ١٤٧ . المستصفى ٧٢ / ٢ ، ٧٤ ، الإحكام للأسيدي ٢٤٢ / ٢

وما بعدها ، العدة ٧٠٣ / ٢ ، السودة ص ١٦٦ .

(١١) في ش : من إطلاقه ، وفي ز : بإطلاقه .

(١٢) ساقطة من ش ز .

ابن الحاجب ، وتبعه في « جمع الجوامع »^(١) .

وقيل : حقيقة^(٢) .

المذهب الثاني : يصح إطلاقه على معنييه أو معانيه بقرينة متصلة .

المذهب الثالث : صحة استعماله في معنييه في النفي دون الإثبات ؛ لأنَّ^(٣) النكرة في سياق النفي^(٤) تعم^(٥) .

المذهب الرابع : صحة استعماله في غير مُفْرَدٍ ، فإنَّ كان جمعاً ، كاعتدي بالأقراء^(٦) ، أو مثني ، كقرأين ، صح^(٧) .

المذهب الخامس : صحة استعماله إنَّ تعلَّقَ أحد^(٨) المعنيين بالآخر ، نحو قوله تعالى ﴿ أَوْلَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾^(٩) ، « فإنَّ كلاً من »^(١٠) « اللس » باليد^(١١) ، و « الوطء » لازم للآخر .

(١) انظر : جمع الجوامع والمحلي عليه ٢٩٤ / ١ ، مختصر ابن الحاجب والمضد ١١١ / ٢ ، ١١٢ ، التبصرة ص ١٨٤ ، البرهان ٢٤٤ / ١ ، تيسير التحرير ٢٣٥ / ١ .

(٢) نقل عن القاضي أبي بكر الباقلاني والمعتزلة : أنه يصح حقيقة إن صح الجمع .

(٣) انظر : مختصر ابن الحاجب والمضد عليه ١١٢ / ٢ ، تيسير التحرير ٢٣٥ / ١ ، جمع الجوامع (٢٩٥ / ١) .

(٤) في ز : النفي في النكرة ، وفي ض ع ب : النكرة في النفي .

(٥) انظر : المضد على ابن الحاجب ١١٢ / ٢ ، مختصر البعلي ص ١١١ ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٢٣٠ ، المسودة ص ١٦٨ .

(٦) في ش ز : الأقراء .

(٧) ساقطة من ش .

وانظر : مختصر البعلي ص ١١١ ، المسودة ص ١٦٨ .

(٨) في ع : إحدى .

(٩) الآية ٤٣ من النساء .

(١٠) في ش : فكلية .

(١١) في ش : تأكيد .

المذهب السادس : يصح استعماله بوضع جديد ، لكن ليس من اللغة ، فإن اللغة منعت منه^(١).

المذهب السابع : لا يصح مطلقاً ، اختاره من أصحابنا القاضي وأبو الخطاب وابن القيم ، وحكاه عن الأكثرين^(٢).

قال^(٣) في كتابه^(٤) «^(٥) جلاء الأفهام في^(٦) الصلاة على النبي ﷺ » - في منع كون الصلاة من الله سبحانه وتعالى الرحمة - : الأكثرون لا يجوزون استعمال اللفظ المشترك في معنييه لا بطريق الحقيقة ، ولا بطريق المجاز ، ورد ماورد عن الشافعي ، قال : وقد ذكرنا على إبطال استعمال^(٧) اللفظ المشترك في معنييه معاً بضعة عشر دليلاً في مسألة القرء في كتاب « التعليق^(٨) على الأحكام^(٩) » .

فعلى الجواز : هو ظاهر في معنييه أو^(١٠) معانيه ، فيحمل على جميعها ؛ لأنه

(١) انظر : المضد على ابن الحاجب ١١٢ / ٢ ، المعتد ١ / ٣٢٦ .

(٢) في ش ز : الأكثر .

ذهب إلى ذلك أصحاب أبي حنيفة كالكرخي ، وأبو هاشم الجبائي وأبو عبد الله البصري من المعتزلة ، والإمام الفخر الرازي والغزالي وإمام الحرمين ، ونقله القرافي عن مالك وأبي حنيفة ، وفي قول عند الحنفية : أن حكم المشترك الوقف .

(٣) انظر : التبصرة ص ١٨٤ ، للمعتد ١ / ٣٢٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤٢ ، تيسير التحرير

١ / ٢٣٥ ، المستصفى ٢ / ٧٢ ، أصول السرخسي ١ / ١٦٢ ، كشف الأسرار ١ / ٣٩ وما بعدها ،

٢ / ٣٣ ، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص ٢٣٠ ، التمهيد ص ٤٢ ، المسودة ص ١٦٨ .

(٣) في ض ع ب : فقال .

(٤) في ض : كتاب .

(٥) ساقطة من ز ض ع ب .

(٦) ساقطة من ض .

(٧) ساقطة من ز .

(٨) في ش : و .

لَا تَدَافَعُ بَيْنَهُمَا^(١).

وقيل : هو مُجْمَلٌ ، فَيُرْجَعُ إِلَى مُخَصَّصٍ^(٢).

قالَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ : وَمَحَلُّ الْخِلَافِ بَيْنَ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ فِي اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي كُلِّ مَعَانِيهِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْكَلِمَةِ الْعَدَدِيَّةِ ، كَمَا قَالَهُ فِي « التَّحْصِيلِ » أَيُّ فِي كُلِّ فَرْدٍ^(٣) ، وَذَلِكَ^(٤) بِأَنْ « يَجْعَلُهُ يَدْلُ عَلَى^(٥) كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَدِّهِ بِالمُطَابَقَةِ فِي الْحَالَةِ الَّتِي تَدُلُّ^(٦) عَلَى الْمَعْنَى الْآخَرِ بِهَا ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْكَلِمَةُ^(٧) الْمَجْمُوعِيَّةُ^(٨) ، وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ مَجْمُوعُ الْمَعْنِيِّينَ مَدْلُولًا مُطَابِقًا ، كَدَلَالَةِ الْعَثَرَةِ عَلَى أَحَادِهَا ، وَلَا الْكَلِمَةُ الْبَدَلِيَّةُ ، وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَدْلُولًا مُطَابِقًا عَلَى الْبَدَلِ . ا هـ .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ جَمْعَ^(٩) الْمَشْتَرَكِ بِاعْتِبَارٍ^(١٠) مَعَانِيهِ مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِ اسْتِعْمَالِ

(١) فِي ش ع ض ب : بَيْنَهُمَا .

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْقَاضِي الْبَاقِلَانِيِّ وَأَصْحَابِهِ ، وَقَالَ الْعُضْدُ : « فَيَحْمِلُ عِنْدَ التَّجَرُّدِ عَنِ الْقَرَأَتَيْنِ عَلَيْهَا ، وَلَا يَحْمِلُ عَلَى أَحَدِهِمَا خَاصَةً إِلَّا بِقَرِينَةٍ » (الْعُضْدُ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ ١١٢ / ٢ ، وَمَابَعْدَهَا) .

وَانْظُرْ : مُخْتَصَرُ الْبَعْلي ص ١١٠ ، الْمُنْخُولُ ص ١٤٧ .

(٢) فِي ش : التَّخْصِيسُ .

قَالَ الْبَعْلي : « وَهُوَ مَا صَرَحَ بِهِ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ » (مُخْتَصَرُ الْبَعْلي ص ١١١) ، وَلَكِنَّ الْقَاضِي صَرَحَ فِي مَكَانٍ أَنَّهُ مَجْمَلٌ وَصَرَّحَ فِي مَكَانٍ آخَرَ أَنَّهُ عَامٌ . (انْظُرْ : الْعُدَّة ١ / ١٤٥ ، ٢ / ٥١٣) .

(٣) فِي ز ض : فَرَدُوا ذَلِكَ ، وَفِي ش : وَرَدُوا ذَلِكَ .

(٤) فِي ش : يَجْعَلُ بَدَلًا عَنْ .

(٥) فِي ض : يَدْلُ .

(٦) فِي ش : بِالْكَلِمَةِ .

(٧) فِي ش ض ب : الْمَجْمُوع .

(٨) فِي ش : وَهِيَ .

(٩) فِي ع ض ب : جَمِيعُ .

(١٠) فِي ض : اعْتِبَارُ .

المفرد^(١) في معانيه^(٢).

ووجه البناء أن التثنية والجمع تابعان لـ^(٣) يَسُوعُ على^(٤) المفرد فيه ، فحيث جاز استعمال المفرد في معنييه أو معانيه ، جاز تثنية المشترك وجمعه ، وحيث لا فلا ، فتقول^(٥) : عيونُ زيدٍ ، وتريدُ بذلك : العينَ الباصرة ، والعينَ الجارية ، وعينَ الميزانِ ، والذهب^(٦) الذي لزيد^(٧).

واستعملَ الحريري^(٨) ذلك في « المقامات » في قوله : « فانتني بلاعتين » يُريدُ الباصرةَ والذهبَ ، وهذا قولُ الأكثر^(٩).

(١) في ش : الفرد .

(٢) انظر : جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٢٩٧ .

(٣) في ب : على .

(٤) ساقطة من ز ش .

(٥) في ض : فيقول .

(٦) في ض ع ب : والذهب والفضة .

(٧) انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤٢ ، المنحول

ص ١٤٧ ، جمع الجوامع ١ / ٢٩٧ .

(٨) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان ، أبو محمد ، الحريري البصري ، صاحب « المقامات » المشهورة ، قال ابن السمعاني : « أحد الأئمة في الأدب واللغة ، ولم يكن له في فنه نظير في عصره ، فاق أهل زمانه بالذكاء والفصاحة » ، وكان غنياً كثير المال ، وقال ابن خلكان : « ورزق الحظوة التامة في عمل « المقامات » ، واشتملت على شيء كثير من كلام العرب ، من لغاتها وأمثالها ورموز أسرار كلامها ، ومن عرفها حق معرفتها استدلت بها على فضل هذا الرجل ، وكثرة اطلاعه ، وغزارة مادته » ، ويحكى أنه كان دميماً ، قبيح النظر ، وكان مولعاً ببنّفت لحيته عند الفكرة ، وله تواليف حسان ، منها « درة القواص في أوهام الخواص » و « ملحمة الإعراب » منظومة في النحو ، وله « شرحها » وله « ديوان شعر ورسائل » توفي سنة ٥١٦ هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٧ / ٢٦٦ ، وفيات الأعيان ٣ / ٢٢٧ ، شذرات الذهب ٤ / ٥٠ ، إنباه الرواة ٣ / ٢٣ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٥٧ ، مرآة الجنان ٣ / ٢١٣ ، النجوم الزاهرة ٥ / ٢٢٥) .

(٩) في ش ز : كثير .

وانظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤٢ .

وقيلَ : يجوزُ تشنيُّهَ وجمعه ، وإن لم يصحَّ^(١) إطلاقُ المفردِ على معانيه^(٢) .

وقيلَ : بالمنعِ مطلقاً .

(ويصحُّ إطلاقُ اللفظِ على حقيقتهِ ، ومجازهِ الراجحِ معاً) ، ويكونُ إطلاقُهُ عليها معاً مجازاً ، فيُحملُ عليها على ما تقدَّم من الأقوالِ والأحكامِ^(٣) .

إلا أنَّ القاضي^(٤) أبا بكرٍ الباقلانيَّ قالَ : استعمالُ اللفظِ في حقيقتهِ ومجازهِ^(٥) محالٌ ؛ لأنَّ الحقيقةَ استعمالُ اللفظِ فيما وُضِعَ له ، والمجازُ^(٦) فيما لم يُوضَعْ له^(٧) ، وهما متناقضان^(٨) . اهـ .

ومن أمثلةِ ذلك : قوله سبحانه وتعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾^(٩) ، فإنه حقيقةٌ في ولدِ الصُّلبِ ، مجازٌ في ولدِ الابنِ .

ومثلهُ قوله تعالى : ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾^(١٠) ، فإنه شاملٌ للوجوبِ والنَّذْبِ ، خلافاً لمن خصَّه بالوجوبِ^(١١) .

(١) في ع : نصح .

(٢) انظر : العُضد على جمع الجوامع ٢ / ١١٢ .

(٣) انظر : العُضد على جمع الجوامع ٢ / ١١٣ ، المسوِّدة ص ١٦٦ ، العدة ٢ / ٧٠٣ ، جمع الجوامع ١ / ٢٩٨ .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) في ب : أبو .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) ساقطة من ض .

(٨) انظر : المسوِّدة ص ١٦٦ ، للنخول ص ١٤٧ ، جمع الجوامع والمجلي عليه ١ / ٢٩٨ .

(٩) الآية ١١ من النساء .

(١٠) الآية ٧٧ من الحج .

(١١) انظر : جمع الجوامع والمجلي عليه ١ / ٢٩٩ .

وبعضهم قال : إنَّ مدلولَ ذلك القدرَ المشترك ، وهو ^(١) مطلقُ الطلب ، فراراً من الاشتراكِ والمجازِ ^(٢) ، ومن ذلك ما قاله المجدُّ في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أَقْرَأُوا يَسَ عَلَى مَوْتَاكُمْ » ^(٣) ، يشملُ المَحْتَضِرَ والمَيِّتَ قبلَ الدفنِ وبعده ، فبعدَ الموتِ حقيقةً ، وقبله مجازاً ^(٤) .

ومن ذلك أيضاً : ما قاله القاضي وابنُ عقيلٍ وغيرهما : « اللبسُ حقيقةٌ في اللبسِ ^(٥) باليدِ ، مجازٌ في الجماعِ ، فيحملُ عليهما ، ويجبُ الضوءُ منهما جميعاً ؛ لأنَّه لا تدافعُ بينهما » ^(٦) .

وفي المسألة قولٌ آخرٌ : أنَّه يجبُ الحملُ على الحقيقةِ دونَ المجازِ ^(٧) .

(وهو) أي اللفظُ حالةُ إطلاقِهِ على ^(٨) حقيقَتِهِ ومجازِهِ (ظاهرٌ فيهما) أي

(١) في د : على .

(٢) انظر : جمع الجوامع والمحلي عليه ٢٩٩ / ١ .

(٣) هذا الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن معقل بن يسار ، ورواه النسائي في « عمل اليوم والليلة » .

قال النووي : « إسناده ضعيف ، فيه مجهولان ، لكن لم يضعفه أبو داود » وقال ابن حجر : « أعله ابن القطان بالاضطراب وبالوقف وبجهالة حال راويه » وتقل عنه قوله : « وأما الحاكم فتساهل في تصحيحه لكنه من فضائل الأفعال ، وعلى هذا يحمل سكوت أبي داود ، والعلم عند الله » وقال الدارقطني : « إنه حديث ضعيف الإسناد ، مجهول المتن ، ولا يصح في الباب حديث » .

(انظر : سنن أبي داود ٤ / ٢٨٧ ، مختصر سنن أبي داود ٤ / ٢٨٧ ، سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٦ ، مسند أحمد ٥ / ٢٦ ، المستدرک ١ / ٥٦٥ ، الأذکار للنووي ص ١٣١ ، فيض القدير ٢ / ٦٧ ، موارد الظمان ص ١٨٤) .

(٤) انظر : المحرر في الفقه ١ / ١٨٢ .

(٥) في ش ز س : باللس ، والأعلى من ع ب ، و « العدة » .

(٦) العدة ٢ / ٧٠٤ .

(٧) انظر : المسودة ص ١٦٧ ، ٥٦٥ ، المتخول ص ١٤٨ .

(٨) في ش : الحقيقة والمجاز .

غير مجملٍ ، ولا ظاهرٍ^(١) في أحدهما دون الآخر ، إذ لا قرينة تدلُّ على أنَّ المراد أحدهما ، (فيحمل^(٢) عليها كعام^(٣)) .

وعملُ صحة الإطلاق والحمل إن لم يكن تنافٍ بين المعنيين .

(^(٤) فإن تنافيا ، كافعل ، أمراً و^(٥) تهديداً : امتنع) الإطلاق والحمل .

(وألحق) بالبناء للمفعول (بذلك) أي بما تقدّم اللفظان (المجازان

المستويان^(٦)) ، ^(٧) مثال ذلك^(٨) : لو خَلَفَ لا يشتري دارَ زيدٍ ، وقامت قرينة على

أنَّ المراد : أنه^(٩) لا يَفْقِدُ بنفسه ، وتردّد الحال بين السؤم وشراء الوكيل : هل يحملُ عليها ، أم لا ؟ فنُ جَوَزَ الحملَ يقول : يَحْنُثُ بكلٍّ منها^(١٠) .

(ودلالة الاقتضاء والإضمار عامة) عند الأكثر من أصحابنا

والمالكية^(١١) .

وعند القاضي وجمعي : مُجْمَلَةٌ^(١٢) .

(١) في ع : نص أو ظاهر .

(٢) في ش : فتحمل .

(٣) انظر : جمع الجوامع ١ / ٢٩٦ ، مختصر البعلي ص ١١٠ .

(٤) في ش : وإن تنافى .

(٥) في ع ب : أو .

(٦) في ش : المستوفيان .

(٧) في ش : مثل ، وفي ز ع : مثل ذلك .

(٨) ساقطة من ز .

(٩) انظر : جمع الجوامع والحمل عليه ١ / ٣٠٠ .

(١٠) نسب البزدوي هذا القول للشافعي ، وليس هناك دليل يؤيد ذلك ، لكن قال بهذا

القول بعض الشافعية .

(١١) انظر : كشف الأسرار ٢ / ٢٣٧ ، المستصفى ٢ / ٦٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٤٢ ، المسودة

ص ٩٠ ، مختصر البعلي ١١١ ، تخريج الفروع على الأصول ص ١٤٥ ، إرشاد الفحول ص ١٣١ ، العدة

٢ / ٥١٣ .

(١٢) قال الحجد ابن تيمية : « وقال أكثر الحنفية وبعض الشافعية : لا يثبت العموم في ذلك بل =

وعند ابن حِمْدَانَ وأَكْثَرِ الحَنَفِيَّةِ والشَّافِعِيَّةِ هي لنفي الإثم^(١) .

وإِسْتِدْلَالُ لَلأَوَّلِ - وهو الصحيح - بما رواه^(٢) الطَّبْرَانِيُّ والدَّارَقُطْنِيُّ بإسنادٍ جيدٍ عن ابن عباسٍ مرفوعاً : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَجَاوَزَ عَنْ أَمْتِي الْخَطِيئَةَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ » ، ورواه ابن ماجه بلفظٍ : « إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ » ، ورواه^(٣) ابنُ عَدِيٍّ^(٤) . « (٥) إِنَّ اللَّهَ رَفَعَ » عَنْ هَذِهِ الْأُمَةِ ثَلَاثاً : الْخَطِيئَةَ وَالنِّسْيَانَ وَالْأَمْرَ يُكْرَهُونَ عَلَيْهِ »^(٦) ، فمثلُ هذا يُقال فيه : مقتضى الإضمار ، ومقتضاه الإضمارُ .

= هو مجملٌ ، واختاره القاضي في أوائل « العدة » وآخر « العمدة » وزعم أن أحد قد أوماً إليه ، وذكر كلاماً لا يدلُّ عندي على مقال بل على خلافه « (المسودة ص ٩١ ، ٩٤) .

(وانظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٤ ، المستصفى ٢ / ٦٢)

(١) يعبر الحنفية والشافعية عن هذا الرأي بقولهم : « المقتضى لاعموم له » .

(انظر : البناني على جمع الجوامع ١ / ٤٠٢ ، ٤٢٤ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٩ ، المستصفى

٢ / ٦١ ، المصنوع ج ١ ق ٢ / ٦٢٤ ، تخريج الفروع على الأصول ص ١٤٩ ، مختصر ابن الحاسب

والمعتمد عليه ٢ / ١١٥ ، اللع ص ١٧ ، مختصر البعلي ص ١١١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤٩ ، فواتح

الرحموت ١ / ٢٩٤ ، أصول الرخسي ١ / ٢٤٨ ، تيسير التحرير ١ / ٢٤٢ ، إرشاد الفحول ص ١٣١ ،

مباحث الكتاب والسنة ١٥٩ ، العدة ٢ / ٥١٧) .

(٢) في ز ض ع ب : روى .

(٣) في ز ض ب : وروى .

(٤) هو عبد الله بن عدي بن عبد الله بن مبارك ، الجرجاني ، أبو أحمد ، ويعرف أيضاً بابن

القطان ، قال ابن قاضي شبهة : « أحد الأئمة الأعلام وأركان الإسلام » كان حافظاً متقناً جليلاً عارفاً

بعلل الرجال ، رحل إلى بلادٍ كثيرة كالشام ومصر ، قال ابن السبكي : « وكتابه الكامل » طابق اسمه

معناه ، ووافق لفظه فحواه » وكان فيه لحن ، وألف كتاب « الانتصار » على مختصر المزني في الفقه ،

وكتاب « الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين » ، توفي سنة ٣٦٥ هـ .

انظر ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى ٣ / ٣١٥ ، طبقات الحفاظ ص ٣٨٠ ، شذرات

الذهب ٢ / ٥١ ، تذكرة الحفاظ ٣ / ٩٤٠ ، البداية والنهاية ١١ / ٢٨٣) .

(٥) في ز ض ب : رفع الله .

(٦) انظر : سنن ابن ماجه ١ / ٦٥٩ ، كشف الخفا ١ / ٤٣٣ ، فيض التقدير ٤ / ٣٤ ،

٦ / ٣٦٢ ، تخريج أحاديث البيهقي ص ٨٩ ، تخريج أحاديث مختصر المنهاج ص ٢٩٤ ، المستدرک

= ٢ / ١٩٨ ، مجمع الزوائد ٦ / ٢٥٠ ، التلخيص الحبير ٢ / ٢٨١ .

ودلالته^(١) على المضمر دلالة إضمار واقتضاء ، فالمضمر عام^(٢) .

قال ابن العراقي : ويسمى مقتضى^(٣) ؛ لأنه أمر اقتضاء النص ، لتوقف صحته عليه ، وهو بكسر الضاد : اللفظ الطالب للإضمار ، وبفتحة : ذلك المضمر نفسه الذي اقتضاه الكلام تصحيحاً^(٤) ، وهو المراد هنا . ا هـ .

قال البرماوي : المقتضي - بالكسر - الكلام المحتاج للإضمار ، وبالفتح : هو ذلك المحذوف ، ويعبر عنه أيضاً بالمضمر^(٥) ، فالتخلف في عموميه على^(٦) الصحيح : المقتضى - بالفتح - بدليل^(٧) استدلال من نفى عموميه بكون^(٨) العموم من عوارض الألفاظ ، فلا يجوز دعواه في المعاني ، ويحتمل أن يكون في المقتضي^(٩) - بالكسر -

= سبق تخريج هذا الحديث برواياته وألفاظه في المجلد الأول ص ٤٣٦ ، ٥١٢ ، والمجلد الثاني ص ٣١ ، ٦٠ .

(١) في ب : ودلالة .

(٢) أي إن الخطأ أو النسيان لا يمكن رفعه ، لأنه قد وقع فعلاً ، ولكن المراد به حكمة الذي تعلق به الفعل ، وهذا الحكم عام في الإثم والأثر المترتب على الفعل .

انظر استدلال علماء الأصول بهذا الحديث في (المسودة ص ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٣ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٦ ، المستصفى ٢ / ٦٢ ، الإحكام ليلامدي ٢ / ٢٤٩ ، المدة ٢ / ٥١٤ ، ٥١٧ ، الروضة ٢ / ١٨٣) .

(٣) في ز ض ع ب : مقتضى .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) انظر : الحلي على جمع الجوامع ١ / ٤٢٤ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٤ ، تيسير التحرير ١ / ٢٤١ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٤ ، إرشاد الفحول ص ١٣١ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٦٠ .

(٦) في ش : هو .

(٧) ساقطة من ع .

(٨) في ع : لكون .

(٩) في ب : المحتمل .

وهو المنطوق به ، المحتاج في دلاليته للإضمار ، كما صَوَّرَ به بعضُ الحنفية^(١) .

وبالجملة في أصل المسألة أن المحتاج إلى تقدير في نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾^(٢) وغيرها من الأمثلة ، إن دلَّ الدليل على تقدير شيء من المحتلات كلها ، و^(٣) هو المراد بالعموم في هذه المسألة أو لا ؟ فيه^(٤) مذاهب^(٥) .

ووجهه : أنه لم يَرُدَّ رفع الفعل الواقع ، بل ماتعلق به ، فاللفظ محمولٌ عليه بنفسه مع قرينة عقلية ،^(٦) احتج به القاضي وغيره^(٧) .

^(٨) قال بعضُ أصحابنا : إن^(٩) ما عليه اللفظ بنفسه مع قرينة عقلية^(١٠) ، فهو حقيقة ، أو أنه حقيقة عرفية ، لكن مقتضاه الأول^(١١) .

وكذا في « التمهيد » و « الروضة » : أن اللفظ يقتضي ذلك^(١٢) .

(١) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٠٢ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٨ ، ١٦٢ ،
العدة ٢ / ٥١٧ .

(٢) الآية ٣ من المائدة .

وليس المقصود من الآية تحريم نفس العين ، بل المقصود الفعل ، ويجعل على كل فعل من بيع
وأكل وغيرها . (انظر : المسودة ص ٩٠ ، العدد ٢ / ١٤٥ ، ٥١٣ ، ٥١٨)

(٣) في ش : أو .

(٤) في ش : وفيه .

(٥) قال القاضي أبو يعلى : « وذهب الأكثر من أصحاب أبي حنيفة والشافعي إلى أنه لا يعتبر
العموم في ذلك » . (العدد ٢ / ٥١٧) .

(٦) وانظر : المسودة ص ٩٠ وما بعدها .

(٧) ساقطة من ش ز .

وانظر : العدد ٢ / ٥١٧ ، الروضة ٢ / ١٨٢ .

(٨) ساقطة من ش .

(٩) في ض ع ب : مضمونه أن .

(١٠) انظر : المسودة ص ٩٣ .

(١١) انظر : الروضة ٢ / ١٨٢ .

واعترض : لابد من إضمار فهو مجاز^(١) .

و^(٢) رد بالمنع لذلك^(٣) .

ثم قولنا أقرب إلى الحقيقة .

وعرض بأن باب الإضمار في المجاز أقل ، فكلمة قل قلت مخالفة الأصل فيه ،
فيسلم قولنا : لو عم أضمر من غير حاجة ، ولا يجوز^(٤) .

رد بالمنع ، فإن حكم الخطأ عام ، ولا زيادة ، ويمنع أن زيادة الحكم مانع^(٥) .

وقال بعض أصحابنا عن بعضهم^(٦) : « التخصيص كالإضمار ، وكذا قال الكيا
في الإضمار : هل هو من المجاز أم لا ؟ فيه قولان ، كالقولين في العموم
والخصوص ، فإنه^(٧) نقص المعنى عن اللفظ ، والإضمار عكسه ، و^(٨) ليس فيها
استعمال اللفظ في موضع^(٩) آخر » .

وفي « التمهيد » : لأن الإثم لا مـزيـة^(١٠)

(١) وهذا محكي عن أبي عبد البصري المعروف بالجعل . (انظر : العدد ٢ / ٥١٨ ، ٥١٩) ،
وانظر : المسودة ص ٩٣ .

(٢) ساقطة من ر ض ب .

(٣) في ش : كذلك .

وانظر : العدد ٢ / ٥١٩

(٤) انظر : العصد على ابن الحاجب ٢ / ١١٦ ، العدد ٢ / ٥١٨ .

(٥) انظر : مناقشة هذه الأدلة في (الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤٩ - ٢٥٠) .

(٦) هذا ما نقله الشيخ تقي الدين ابن تيمية عن القاضي أبي يعلى . (انظر : المسودة ص

(٥٦٥)

(٧) في المسودة : فإن العموم المخصوص .

(٨) ساقطة من جميع النسخ ، وأثبتناها من « المسودة » .

(٩) في ر ض ع ب : موضوع .

(١٠) في ع : لازمية فيه .

لأُمْتِهِ^(١) فيه على الأمر^(٢) ، لأنَّ النَّاسِي غير مكلف^(٣) ، ولأنَّه المعروف^(٤) في^(٥) نحو :
ليس للبلد^(٦) سلطان ، لنفي الصفات التي تنبغي له^(٧) .

ولاوجه لمنع الآمدي العرف في نحو : ليس للبلد سلطان^(٨) ، وكلام الآمدي
وغيره في التحريم المضاف إلى العين ، ونحو : « لاصلاة لإبطهور » يخالف
ماذكروه^(٩) هنا ، وقالوا فيه بزيادة الإضمار ، وأنه أولى ، وقالوا^(١٠) في : « رُفِعَ
عن أمتي » : لا إجمال فيه ولا إضمار ، لظهوره^(١١) لغة قبل الشرع في نفي المؤاخذه
والعقاب ، وتبادره إلى الفهم ، والأصل فيما تبادر : أنه حقيقة لغة أو^(١٢)
عرفاً^(١٣) .

(و) مامن اللفظ (مثل : لا أكل ، أو^(١٤) إن أكلت ، فعبيدي حر : يعمُّ
مفعولاته ، فيقبل تخصيصه) ، وكذا سائر الأفعال المتعدية^(١٥) .

(١) في ش : إلا منه .

(٢) في ش الإثم ، وفي هامش ش : كذا في الأصل ، وليحرر .

(٣) انظر : الروضة ٢ / ١٨٤ .

(٤) في ز ض ع ب : العرف .

(٥) ساقطة من ض ع ب .

(٦) في ز ش : في البلد .

(٧) انظر : العنصر على ابن الحاجب ٢ / ١١٦ ، الروضة ٢ / ١٨٢ ، الإحكام للآمدي

٢ / ٢٤٩ .

(٨) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤٩ .

(٩) في ش : ذكره .

(١٠) في ز : وقال .

(١١) في ش ز ض : لظهور .

(١٢) في ب : و .

(١٣) انظر : فواتح الرحموت ١ / ٢٦٥ ، الروضة ٢ / ١٨٣ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤٩ .

٢٥٠ .

(١٤) في ض ع : و .

(١٥) انظر : هذه المسألة في (جمع الجوامع ١ / ٤٢٣ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٧ ، المستصفي

قَالَ البرساوي : الفعلُ المنفيُّ هل يعمُّ ، حتى إذا وقعَ في يمينٍ ^(١) ، نحو : واللهِ لا آكلُ ، أو ^(٢) لا أضربُ ، أو ^(٣) لا أقومُ ، أو ما أكلتُ ، أو ما قعدتُ ، ونحو ذلك ، ونوى تخصيصه بشيءٍ يُقبلُ ، أو لا يعمُّ ، فلا يقبلُ ؟

يُنظرُ إمّا أن يكونَ الفعلُ متعدّياً أو لازماً :

فالأوّلُ : هو الذي ينصبُّ فيه الخلافُ عندَ الأكثرِ ، فإذا نفَى ، ولم يذكرْ له مفعولٌ به ، ففيه مذهبان :

أحدهما :- وهو ^(٤) قولُ أصحابنا ^(٥) والشافعيةِ والمالكيةِ ^(٥) وأبي يوسفَ - أنه يعمُّ ^(٦) .

والمذهبُ الثاني : أنه لا يعمُّ ، وهو قولُ أبي حنيفةَ والقرطبيِّ والرازي ^(٧) .

ومنشأُ الخلافِ : النفيُّ ^(٨) للإفراد ^(٩) ، فيقبلُ ^(١٠) إرادةَ التخصيصِ ببعضِ

= ٦٢ / ٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥١ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٧ ، مختصر ابن الحاجب والعصدي عليه

٢ / ١١٧ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٨٦ ، مختصر البعلي ص ١١١ .

(١) في ز : عين .

(٢) في ش : و .

(٣) في ش : و .

(٤) ساقطة من ز ض ع ب .

(٥) في ز ع ب : والمالكية والشافعية .

(٦) انظر نهاية السؤل ٢ / ٨٧ ، المستصفى ٢ / ٦٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥١ ، المحصول

ج ١ ق ٢ / ٦٢٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٤ ، جمع الجوامع ١ / ٤٢٣ ، مختصر ابن الحاجب

٢ / ١١٦ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٦٣ .

(٧) قال الرازي : « ونظر أبي حنيفة رحمه الله - فيه دقيق » (المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٧) .

وانظر : مختصر ابن الحاجب والعصدي عليه ٢ / ١١٧ ، المحلي على جمع الجوامع ١ / ٤٢٣ ، نهاية

السؤل ٢ / ٨٧ ، المستصفى ٢ / ٦٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥١ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٧ ، شرح

تنقيح الفصول ص ١٨٤ .

(٨) في ش ز ض ب : المنفي .

(٩) في ش ز : بالإفراد .

(١٠) في ش ز : فتقبل .

المفاعيل به لعمومه ، أولنفي^(١) الماهية ، ولاتمدّد فيها ، فلا عموم ، والأصحّ هو الأول .

(فلو^(٢) نوى) مأكولاً (معيّناً : قيلَ باطناً) عند أصحابنا والمالكية والشافعية ، خلافاً للحنفية وابن البناء والقُرطبي والرازي^(٣) .

فإن ذكر المفعول به ، كـ « لا أكلُ قرأ » أو « زيباً » ، أو « لا أضربُ عبداً » ، فلا خلاف بين الفريقين في عمومهِ وقبولهِ التخصيص^(٤) .

واحتج القائلون بقولهِ : « باطناً » : بصحة الاستثناء فيه ، فكذا تخصيصهُ .

قال المخالف : المأكول لم يلفظْ به ، فلا عموم ، كالزمان والمكان^(٥) .

رد^(٦) : بأن الحكم واحدٌ عندنا وعند المالكية^(٧) .

(١) في ش ز ض ب : للنفي .

(٢) في ش : أو .

(٣) لا يقبل قوله قضاء بالاتفاق ، لأن هذه النية خلاف الظاهر من الكلام ، وفيها منفعة له ، فتكون كدعوى ، فلا تقبل إلا بدليل ، ولا يقبل ديانة عند أبي حنيفة ومن معه ، لأن التخصيص من توابع العموم ، ولا عموم هنا .

(٤) انظر : المستصفى ٢ / ٦٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥١ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٧ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٧ ، ٨٨ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٥ ، فوائح الرحوت ١ / ٢٨٦ ، مختصر البعلي ص ١١١ .

(٥) في ض ع ب : للتخصيص .

انظر : نهاية السؤل ٢ / ٨٧ .

(٥) انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٧ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٨ ، المستصفى ٢ / ٦٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥١ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٨ ، فوائح الرحوت ١ / ١٨٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٥ .

(٦) في ش ض : ورد .

(٧) انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٧ .

قال ابن مفلح : ويتوجه احتمالاً بالفرق كقول الشافعية^(١) .

(فلو زاد) فقال : إن أكلتُ (لحماً) مثلاً ، (ونوى) لحماً (معيناً ، قيل)
منه نية التعيين^(٢) (مطلقاً) ، أي باطناً وظاهراً .

^(٣) قال ابن مفلح : عندنا ، وهو ظاهر^(٤) ما ذكر عن غيرنا ، وقاله الحنفية ،
وذكره بعض أصحابنا اتفاقاً ، وخرجه الحلواني من أصحابنا على روايتين^(٥) .

(والعلم في شيء عام في متعلقاته) ، وهذا هو المعروف عند العلماء .

قال ابن مفلح : خلافاً لبعض المتأخرين .

قال الإمام^(٦) أحمد في قوله تعالى : ﴿ يَوْصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾^(٧) :
ظاهرها على العموم ، أن من^(٨) وقع عليه اسمٌ ولدٍ فله ما قرض الله ، وكان رسول
الله ﷺ - و^(٩) هو المعبر عن الكتاب - أن الآية إنما قصّدت للمسلم^(١٠) ، لا
للكافر^(١١) .

(١) انظر بيان الفرق في (الإحكام للأمدى ٢ / ٢٥١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٥ ، فواتح
الرحوت ٢ / ٢٨٦) .

(٢) في ب : المتعين .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) في ش : الروايتين .

وانظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٨ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٣ ، نهاية السؤل

٢ / ٨٧ ، ٨٨ ، الحصول ١٦٠ / ٢٣٠ ، فواتح الرحوت ١ / ٢٨٨ ، التهديد ص ١١٣ .

(٥) ساقطة من ض ب .

(٦) الآية ١١ من النساء .

(٧) ساقطة من ض .

(٨) ساقطة من ع ب .

(٩) سبق بيان هذه المسألة عن الإمام أحمد مع الأدلة ص ١١٥ .

(١٠) في ع : الكافر .

وقال بعض أصحابنا : سَمَاءُ عاماً ، وهو مطلق في الأحوال ، يعمُّها على
البذل ، ومن أخذ بهذا^(١) لم يأخذ بما دلَّ عليه ظاهر لفظ القرآن ، بل بما ظهر له
مما سكَّته عنه القرآن .

وقال في قوله تعالى : ﴿ اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٢) : عامة فيهم ، مطلقة في
أحوالهم ، فإذا جاءت السنة بحكم لم يكن مخالفاً لظاهر لفظ القرآن ، بل لما لم
يتَّعَّضْ له^(٣) .

وقال : واحتج أصحابنا - كالقاضي وأبي الخطاب - وغيرهم من المالكية
والشافعية - بعموم قوله ﷺ : « لا وصية لوارث »^(٤) في الوصية للقاتل ، وفي
وصية المميز ، وفيه نظر .

واحتج جماعة على الشفعة للذمي على المسلم بقوله ﷺ : « الشفعة فيما لم
يُقَسِّم »^(٥) .

(١) في ز : بها .

(٢) الآية ٥ من التوبة .

(٣) تقدمت مسألة « عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة » ، خلافاً للمقراي وبعض
الحنابلة ، كأبي العباس ابن تيمية الذي قال : « إنَّ عموم الأشخاص لا يقتضي عموم الأحوال » ، (راجع
ذلك مع الأدلة ص ١١٥) .

(٤) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي والدارقطني وابن
عدي عن أبي أمامة وعمر بن خارجة وأنس وابن عباس وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وجابر
وزيد بن أرقم والبراء وعلي بن أبي طالب ومعاقل بن يسار رضي الله عنهم مرفوعاً بلفظ : « إنَّ الله قد
أعطى كلَّ ذي حقِّ حَقَّهُ ، فلا وصية لوارث » .

(انظر : سنن أبي داود ١٠٣ / ٢ ، سنن النسائي ٢٠٧ / ٦ ، تحفة الأحوذني ٢٠٩ / ٦ ، سنن
ابن ماجه ٩٠٦ / ٢ ، نصب الراية ٤٠٣ / ٤ ، سنن البيهقي ٤٦٣ / ٦ ، سنن الدارقطني ٩٨ / ٤ ،
كشف الخفا ٥١٤ / ٢ ، تخريج أحاديث البزدوي ص ٢٢٢ ، التلخيص الحبير ٩٢ / ٣ ، مسند أحمد
١٨٦ / ٤ ، ٢٣٨ ، ٢٦٧ / ٥) .

(٥) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم ومالك والشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي =

وأجاب جماعة من أصحابنا أنه عام في الأملاك ، والله أعلم .

تَنْبِيْهٌ :

لا يختص جوازُ التخصيصِ بالنيةِ العامِ ، بل يجري في تقييدِ المطلقِ بالنيةِ ، ولذلك لما قال الحنفيةُ في « لا أكلتُ » : إنه لاعمومٌ فيه ، بل مطلقٌ ، والتخصيصُ فرعُ العمومِ^(١) ، اعترضَ عليهم بأنه يصيرُ بالنيةِ تقييداً ، فلم يمنعوه ، وهذه هي^(٢) مسألةُ تخصيصِ العمومِ بالنيةِ ، و « لا أكلتُ » مثلُ قوله : « إن^(٣) أكلتُ » ؛ لأنَّ النكرةَ في سياقِ الشرطِ تعمُ كالنفي^(٤) .

(ونفيُ المساواةِ للعمومِ) عندَ أصحابنا والشافعية^(٥) .

وعندَ الحنفيةِ والمعتزلةِ والغزاليِّ والرازيِّ والبيضاويِّ : ليسَ للعمومِ ، ويكفي النفيُّ في شيءٍ واحدٍ^(٦) .

= وابن ماجه عن جابر وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنها مرفوعاً .

(انظر : صحيح البخاري ٢ / ٢٢ للمطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ١١ / ٤٦ ، سنن أبي داود ٢ / ٢٥٦ ، تحفة الأحوذى ٤ / ٦١٣ ، سنن النسائي ٧ / ٢٨٢ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٨٣٤ ، الموطأ ص ٤٤٤ ط الشعب ، بدائع اللغ ٢ / ٢١١ ، مسند أحمد ٣ / ٢٩٦ ، ٣٩٩ ، التلخيص الجبير ٣ / ٥٥ ، ٥٦ ، نصب الراية ٤ / ١٧٥) .

(١) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ١٨٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٦ .

(٢) ساقطة من ش ، وفي ز : في .

(٣) في ش : وإن .

(٤) انظر : المحصول ٢ / ٦١٩ هامش .

(٥) انظر هذه المسألة في (جمع الجوامع والمجلي عليه ١ / ٤٢٢ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤٧ ، المحصول ج١ ٢ / ٦١٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٦ ، التمهيد ص ٩٨ ، تخريج الفروع على الأصول ص ١٦٠ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١١٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٩ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٠ ، مختصر البعلي ص ١١١ ، المسودة ص ١٠٦) .

(٦) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٨٥ ، للمعتد ١ / ٢٤٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤٧ ، المحصول ج١ =

قال البرماوي : إن^(١) الخلاف في الاستدلال على أن المسلم لا يقتل بالذمي بقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾^(٢) ، فلو قُتِلَ به لثبت استواءُهما ، والاستدلال على أن الفاسق لا يلي عقد النكاح بقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا ؟ لَا يَسْتَوُونَ ﴾^(٣) ، و « لو قلنا : يلي^(٤) ، لاستوى مع المؤمن الكامل ، وهو العدل^(٥) .

ومن نفى العموم في الآيتين لا يمتنع قصاص المؤمن بالذمي ، ولولاية الفاسق^(٦) .

ثم قال : وإعلم أن مأخذ القولين في المسألة : أن الاستواء في الإثبات هل هو من كل وجه في اللغة ، أو مدلوله لغة الاستواء من وجه ما ؟
فإن قلنا : من كل وجه ، فنفيه من سلب العموم^(٧) ، فلا يكون عاماً^(٨) .
وإن قلنا : من بعض الوجوه ، فهو من عموم^(٩)

= ق ٦١٧ / ٢ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٢ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١١٤ ، شرح نقيح الفصول ص ١٨٦ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٩ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٠ ، التهديد ص ٩٨ ، المسودة ص ١٠٧ ، مختصر البعلي ص ١١١ .

(١) في ز ض ع ب : وإن .

(٢) الآية ٢٠ من الحشر .

(٣) الآية ١٨ من السجدة .

(٤) ساقطة من ش ز ض ب .

(٥) في ش : بلى .

(٦) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٢ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٧ ، للمعتد ١ / ٢٤٩ ،

التهديد ص ٩٨ .

(٧) وهو قول الحنفية في المسألتين .

(٨) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٢ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٤ ، فواتح

الرحموت ١ / ٢٨٩ () .

(٩) ساقطة من ب هـ ، ثم ذكرت بعد ست كلمات .

(٩) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٨٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٩ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٠ .

السُّلب^(١) في الحكم ؛ لأنَّ تقيضَ الإيجابِ الكليِّ سلبَ جزئيٍّ ، وتقيضُ الإيجابِ الجزئيِّ سلبَ كليٍّ ، و^(٢) لكنَّ كونَ الاستواءِ في الإثباتِ عامًّا من غيرِ صيغةٍ عمومٍ ممنوعٌ ، غايةً أنَّ حقيقةَ الاستواءِ ثَبَّتَتْ^(٣) .

وقولُ الرازيِّ وأتباعه : نفىُ الاستواءِ أعمُّ من نفيه مِنْ كلِّ وجهٍ ، ومن نفيه من بعض الوجوه ، والأعمُّ^(٤) لا يلزمُ منه الأخصُّ^(٥) : مردودٌ بما قالَ ابنُ الحاجبِ وغيره^(٦) : بأنَّ^(٧) ذلك في الإثباتِ ، أما^(٨) نفىُ الأعمِّ فيلزمُ منه انتفاءُ^(٩) الأخصِّ ، كنفي الحيوانِ ، فإنَّه يلزمُ منه نفىُ الإنسانِ ، هذا إذا سلَّمنا أنَّ الاستواءَ عامٌّ له جزئيات^(١٠) .

أما إذا قلنا : حقيقةً واحدةً ، فإنَّه يلزمُ من نفيها نفىُ كلِّ متصفٍ بها^(١١) .
(والمفهومُ مُطْلَقًا) أي سواءً كان مفهومٌ^(١٢) موافقةً أو مخالفةً^(١٣) (عامٌّ فيما

(١) في ش : السبب .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٤ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٧ ، فوائح الرحموت ١ / ٢٨٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٤٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٦ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥١ ، التهيد ص ٩٨ .

(٤) في ش : أعم .

(٥) انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٤ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٧ .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) في ش : إن .

(٨) في ش : ما .

(٩) في ب : نفي .

(١٠) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١١٤ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٧ ، تيسير

التحرير ١ / ٢٥٠ .

(١١) انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٥ .

(١٢) في ز ض ع ب : مخالفة أو موافقة .

سوى المنطوق، يُخَصَّصُ^(١) بما يُخَصَّصُ^(٢) به العام (هذا^(٣) عند الأكثرين^(٤) من أصحابنا وغيرهم^(٥)).

قيل^(٦) لأصحابنا: لو كان حجة لما خص، لأنه مستنبط من اللفظ كالعلة، فأجابوا بالمنع، وأن اللفظ بنفسه دل عليه بمقتضى اللّغة، فخص كالنطق، وقد قيل لأحمد^(٧): في المحرم يقتل السبع والذئب والغراب ونحوه، فاحتج^(٨) بقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ - الْآيَةَ^(٩)﴾^(١٠)، لكن مفهوم الموافقة^(١١) هل يعمله النطق^(١٢)؟ فيه خلاف يأتي.

قال ابن قاضي الجبل: قال الأمدي والرازي^(١٣): الخلاف في المفهوم حجة،

(١) في ز ش: مخصص.

(٢) في ش: لم يخصص.

(٣) في ب: وهذا.

(٤) في ش ز ع ب: الأكثر.

(٥) واختار أبو العباس ابن تيمية وابن عقيل والمقدسي من المناهضة أنه لا عموم له، وهو رأي الغزالي وابن دقيق العيد من الشافعية.

(٦) انظر: مختصر البعلي ص ١١١، ١١٣، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٤، ٢٣٧، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٠، جمع الجوامع والمحلي عليه ١ / ٤١٦ وما بعدها، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٥٤، الإحكام للأمدي ٢ / ٢٥٧، مناهج العقول ٢ / ٩٣، شرح تنقيح الفصول ص ١٩١، نهاية السؤل ٢ / ٩٦، تيسير التحرير ١ / ٣٦٠، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٧، إرشاد الفحول ص ١٣١، المسودة ص ١٤٤.

(٧) في د ض ب: وقيل.

(٨) في ز ض ع ب: قال أحمد.

(٩) في ز ع ض ب: واحتج.

(١٠) ساقطة من ب.

(١١) الآية ٩٥ من المائدة.

(١٢) في ع: موافقته.

(١٣) في ز: المنطق.

(١٤) انظر: الإحكام للأمدي ٢ / ٢٥٧، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٥٤.

له عمومٌ لا يتحقق ، لأنَّ مفهومه^(١) الموافقة والمخالفة عامٌّ في سوى المنطوق ، ولا يختلفون فيه^(٢) ، لقوله^(٣) عَلَيْهِ السَّلَامُ : « في سائمة الغنم الزكاة »^(٤) يقتضي مفهومه سلب الحكم عن معلوفة الغنم ، دون غيرها على الصحيح^(٥) .

فتمي جعلناه حجةً لزم انتفاء الحكم عن جملة صور المخالفة ، وإلا لم يكن للتخصيص فائدة ، وتأولوا ذلك على أنَّ المخالفين أرادوا : أنَّه لم يثبت بالمنطوق ، ولا يختلفون فيه .

قيل : قولهم : « المفهوم لا عموم له » ، لأنَّه ليس بلفظٍ حتى يعمَّ لا^(٦) يريدون به^(٧) سلب الحكم عن جميع المعلوفة ، لأنَّه خلاف مذهب القائلين بالمفهوم ، ولكنهم قد يذكرونه في معرض البحث ، فقد قالوا : دلالة الاقتضاء تجوز^(٨) رفع الخطأ^(٩) ، أي حكمه^(١٠) : لا يعمُّ حكم الإثم والغرم مثلاً ، تقليلاً للإضرار ، فكذلك^(١١) يُقال في المفهوم : هو حجةٌ لضرورة

(١) في ش : مفهوم .

(٢) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥٧ .

(٣) في ر ض ع ب : فقوله .

(٤) رواه البخاري وأبو داود والنسائي والدارمي والطبراني ومالك وأحمد عن أنس وعمر وابن

عمر مرفوعاً بألفاظ متقاربة .

(٥) انظر : صحيح البخاري ١ / ٢٥٢ ، سنن أبي داود ١ / ٣٥٨ ، سنن النسائي ٥ / ١٤ ، ٢٠ ،

سنن الدارمي ١ / ٣٨١ ، تخريج أحاديث الزدوي ص ١٢٧ ، تخريج أحاديث مختصر المنهاج ص

٢٨٩ ، المنتقى ٢ / ١٢٦ ، مسند أحمد ١ / ١٢) .

(٦) انظر : التبصرة ص ٢٢٦ ، اللع ص ١٨ ، إرشاد الفحول ص ١٣٢ .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) ساقطة من ض .

(٩) في ش : يجوز .

(١٠) في ب : الخطاب .

(١١) في ض : حكم .

(١٢) في ش ر ض ب : فلذلك .

ظهور^(١) فائدة التقييد بالصفة ، ويكفي في الفائدة انتفاء الحكم عن صورة واحدة لتوقف بيانها على دليل آخر ، وإن لم يقل بذلك أهل المفهوم ، لكنه بحث متجه^(٢) .

(رفع^(٣) كله^(٤) تخصيصاً أيضاً) لإفراده^(٥) اللفظ في منطوقه ومفهوميّه ، فهو كبعض العام^(٦) .



(١) ساقطة من ش .

(٢) يرى الفخر الرازي والعضد وغيرهما أنه إذا حرر محل النزاع لم يتحقق خلاف ، وأنه نزاع لفظي يعود إلى تفسير العام بأنه ما يستغرق في محل النطق ، أو ما يستغرق في الجملة .
انظر مناقشة هذه المسألة في (العضد على ابن الحاجب ، والتفتازاني عليه ٢ / ١٢٠ ، جمع الجوامع والمحلي والبناني عليه ١ / ٤١٦ وما بعدها ، المحصول ج١ ٢ / ٦٥٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٧ ، تيسير التحرير ١ / ٢٦٠ ، اللع ص ١٨ ، إرشاد الفحول ص ١٣١) .

(٣) في ش : وقع .

(٤) في ش : كل .

(٥) في ش : لإفراد ، وفي (مختصر البعلي ص ١١٣) : لإفادة .

(٦) انظر : مختصر البعلي ص ١١٣ .

(فَصْل)

(فِعْلُهُ) أي فعل^(١) النبي ﷺ المثبت ، وإن انقسم إلى جهات وأقسام ،
(لا يعم أقسامه وجهاته^(٢)) ؛ لأنَّ الواقع منها^(٣) لا يكون إلا بعض هذه
الأقسام^(٤) .

من ذلك ما روي : « أَنَّهُ ﷺ صَلَّى داخلَ الكَعْبَةِ »^(٥) ، فإنَّها احتلتِ
الفرض والنفل ، بمعنى أَنَّهُ لا يتصور أَنَّها فرضٌ ونفلٌ معاً ، فلا يمكن الاستدلالُ به
على جواز الفرض والنفلِ داخلِ الكعبةِ ، فلا يعمُ أقسامه^(٦) .

(١) ساقطة من ش ع ض .

(٢) انظر هذه المسألة في (مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ١١٨ / ٢ ، جمع الجوامع والمحلي عليه
١ / ٤٢٤ ، المعتمد ١ / ٢٠٥ ، المستصفى ٢ / ٦٣ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، الحصول ج ١
ق ٢ / ٦٤٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٤٧ ، مختصر البعلي ص ١١١ ، إرشاد
الفحول ص ١٢٥ ، اللع ص ١٦) .

(٣) في ش : فيها .

(٤) انظر : المستصفى ٢ / ٦٣ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥٢ .

(٥) روى مالك والبخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه والبيهقي عن عبد الله بن عمر أن رسولَ
الله ﷺ دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وبلال بن رباح فأغلقها ومكث فيها ، قال
عبد الله بن عمر : فسألت بلالاً حين خرج ما صنع رسولُ الله ﷺ ؟ فقال : جعل عموداً عن يساره ،
وعمودين عن يمينه ، وثلاثة أعمدة وراءه ، وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ، ثم صلى » .

(انظر : صحيح البخاري ١ / ٩٨ ، ٢ / ٨٣ ، صحيح مسلم ٢ / ٩٦٦ ، سنن النسائي
٥ / ١٧١ ، سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٨ ، بدائع المن ١ / ٦٥ ، المنتقى ٣ / ٣٤ ، شرح السنة ٢ / ٣٣١) .

(٦) انظر : العقد على ابن الحاجب ٢ / ١١٨ ، المحلي على جمع الجوامع ١ / ٤٢٥ ، المستصفى
٢ / ٦٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥٢ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ٦٥٣ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٧١ ،
فواتح الرحموت ١ / ٢٩٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٤٧ ، شرح الورقات ص ١٠٤ ، إرشاد الفحول
ص ١٢٥ ، مباحث الكتاب والسنة ١٥٦ ، مختصر البعلي ص ١١١ .

(وَكَانَ) النبي (ﷺ) يجمع بين الصلاتين في السفر^(١) ، لا يعمُّ وقتُهما^(٢)) أي وقت الصلاة الأولى ، ووقت الصلاة الثانية ، فإنه يُحتمل وقوعها في وقت الصلاة الأولى ، ويُحتمل وقوعها في وقت الصلاة الثانية ، والتعيين موقوف على الدليل^(٣) ، فلا يعمُّ^(٤) وقتي الأولى والثانية ، إذ ليس في نفس وقوع الفعل المروي ما يدل على وقوعه في وقتها^(٥) .

ومثله ما روي : « أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) صَلَّى بَعْدَ غَيْبُوبَةٍ^(٦)

(١) روى البخاري ومسلم ومالك وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي عن عبد الله بن عمر قال : كان رسول الله ﷺ إذا عجل السير جمع بين المغرب والعشاء » ، وفي رواية مسلم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ « جمع بين الصلاة في سفرها في غزوة تبوك ... الحديث »
وروى أبو داود عن معاذ في غزوة تبوك : « فكان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء » . ورواه النسائي عن أنس ، ورواه أحمد عن ابن عباس .
(انظر : صحيح البخاري ١ / ١٩٣ ، صحيح مسلم ١ / ٤٨٩ وما بعدها ، سنن أبي داود ١ / ٢٧٥ ، تحفة الأحوذى ٣ / ١٢١ ، سنن النسائي ١ / ١٢١ ، الموطأ ص ١٠٨ ط الشعب ، مسند أحمد ٤ / ١٤٨ ، سنن ابن ماجه ١ / ٣٤٠ ، سنن الدارمي ١ / ٣٥٦ ، شرح السنة ٤ / ١٩٢ ، نيل الأوطار ٣ / ٢٤٢) .

(٢) في ض : وقتها .

(٣) ثبت ذلك بالدليل فيما رواه البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه قال : « كان رسول الله ﷺ إذا زَحَلَ قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر إلى العصر ثم نزل يجمع بينهما ، فإن زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب » ورواه الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي عن معاذ .
(انظر : صحيح البخاري ١ / ١٩٣ ، صحيح مسلم ١ / ٤٨٩ ، سنن أبي داود ١ / ٢٧٥ ، تحفة الأحوذى ٣ / ١٢١ ، بدائع المنن ١ / ١١٧ ، مسند أحمد ٢ / ١٥٠ ، نيل الأوطار ٣ / ٢٤٢) .

(٤) في ش : تعم .

(٥) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١١٨ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٣٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥٣ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٤٨ ، الملص ص ١٧ ، شرح الورقات ١٠٥ ، مختصر البعلي ص ١١٢ .

(٦) في ض ع ب : أنه .

(٧) في ش : غيبة .

الشَّقَقِ ^(١) فَإِنَّ صَلَاتَهُ احْتَمَلَتْ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ الْحَمْرِ ، وَاحْتَمَلَتْ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ الْبَيَاضِ ، وَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ ^(٢) بَعْدَهُمَا ^(٣) ، ^(٤) إِلَّا عَلَى رَأْيٍ مَنْ يُجَوِّزُ حَمَلَ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَعْنِيهِ ^(٥) .

(وَلَا) يَعْمُ (كُلَّ سَقَرٍ) كَسَقَرِ النَّسْكِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ^(٦) أَيْضاً ^(٧) .

(و) لَفْظُ (« كَانَ ») لِدَوَامِ الْفِعْلِ وَتَكَرُّرِهِ ^(٨) ، فَتَفِيدُ (كَانَ) تَكَرُّرَهُ ^(٩) أَيْ تَكَرَّرَ ^(١٠) الْفِعْلُ مِنْهُ ، أَيْ فِي

(١) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك وأحمد بالفاظ مختلفة « بأنه ﷺ صلى العشاء بعد غيبوبة الشفق » .

(انظر : صحيح البخاري ١ / ٧٤ للطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ٢ / ١٣٦ ، سنن أبي داود ١ / ٩٩ ، تحفة الأحوذى ١ / ٤٧١ ، سنن النسائي ١ / ٢١٤ ، سنن ابن ماجه ١ / ٢١٩ ، الموطأ ص ٣١ الشعب ، مسند أحمد ١ / ٣٣٣ ، ٣ / ٣٠ ، ٤ / ٤١٦ ، ٥ / ٣٤٩) .

وقد يفهم من المسألة « أنه ﷺ أخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق » وهذا الحديث في الصحيحين ، ولكن العلامة البناني والعلامة التفتازاني نصا على الأول في الاستدلال .

(انظر : البناني على جمع الجوامع ١ / ٤٢٥ ، التفتازاني على مختصر ابن الحاجب ٢ / ١١٨ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٧) .

(٢) في ض ب : يكون .

(٣) في ض : بعدها .

(٤) في ش : أي .

(٥) في ض ب : معنيين .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) انظر : مختصر الحاجب والعقد عليه ٢ / ١١٨ ، المستصفى ٢ / ٦٤ ، الإحكام للآمدي

٢ / ٢٥٣ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٥٢ ، فوائح الرحوت ٢ / ٦٥٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٤٧ ، إرشاد الفحول ص ١٢٥ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٦ .

(٨) في ش ع : وتكرره .

(٩) في ع ب : تكراره .

(١٠) في ض ع ب : تكرر .

الدوام^(١) ، كما عَلِمَ تَكَرَّرُ^(٢) إِكْرَامِ الضيفِ مِنْ قَوْلِهِمْ : كَانَ حَاتِمٌ يُكْرِمُ الضيفَ ، فلا يَعْمُ ذلكَ جميعَ جهاتِ الفعلِ مِنْ^(٣) حيثُ الوقتُ ، كما لا يَعْمُ مِنْ^(٤) حيثيةٍ غيرِ الوقتِ^(٥) .

(ولم تدخل الأمة) أي أمة النبي ﷺ (بفعله^(٦)) لأنَّ فعله لما كَانَ لا عُمومَ له في أقسامه ، كان^(٧) كذلكَ لا عُمومَ له بالنسبةِ إلى أمتِهِ (بل) هو خاصٌّ به ، واجباً كَانَ أو جائزاً^(٨) .

(١) العلاقة بين هذه المسألة مع ما قبلها أنها استدراك للأولى ، وذلك أن فعل النبي ﷺ لا يفيد المعموم والدوام والتكرار ، إلا إذا نقل الصحابي فعل الرسول ﷺ بلفظ « كان » فإن نقله كذلك فإنه يدل على الدوام والتكرار عند الجمهور ، ولذلك قال الشوكاني : « وأما نحو قول الصحابي كان النبي ﷺ يفعل كذا فلا يجري فيه الخلاف المتقدم ، لأن لفظ كان هو الذي دل على التكرار ، لالفظ الفعل الذي بعدها » (إرشاد الفحول ص ١٢٥) .

(وانظر : المسودة ص ١١٥ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٧ ، مختصر ابن الحاجب والعسد عليه ٢ / ١١٨ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥٣ ، شرح الورقات ص ١٠٥ ، مختصر البعلي ص ١١٢) .

(٢) ساقطة من ش ، وفي ض ع ب : تكرر .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) اختلف العلماء في مسألة « كان » هل تفيد التكرار أم لا على قولين ، الأول : أنها تفيد التكرار ، وهو ما ذكره المصنف ، والثاني : لا تفيد التكرار ورجحه الإسنوي والفخر الرازي ، قال الإسنوي : « لفظ كان » لا يقتضي التكرار ، وقيل يقتضيه » ، (نهاية السؤل ٢ / ٨٨) . وقال الفخر الرازي : « فأما التكرار فلا ... » (المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٥٠) ونقل القاضي أبو يعلى القول الثاني في « الكفاية » ومن العلماء من قال : إنه يفيد التكرار في العرف .

(وانظر : مختصر ابن الحاجب والعسد عليه ٢ / ١١٨ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٥ ، تيسير التحرير ١ / ٢٤٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٩ وما بعدها ، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٣ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٥٠) .

(٦) في ش : في فعله .

(٧) ساقطة من ز ض ب .

(٨) انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١١٨ ، المستصفى ٢ / ٦٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥٣ ، =

ومنى وَجَدَ دخولها فهو (بدليل) خارجي من (قَوْلٌ ^(١)) ، كقوله ﷺ :
 « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي » ، و ^(٢) « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » ^(٣) ، (أو قرينة
 تَأْسُ) كوقوع فعله ، بعد خطابٍ مُجْمَلٍ ، كالقَطْعِ ^(٤) بعد آية السَّرَقَةِ ^(٥) ،
 وكوقوعه بعد خطابٍ مَطْلُوقٍ ، أو بعد خطابٍ عامٍ (أو قياسٍ على فعله ^(٦)) .
 واعتَرِضَ بعموم نحو « سَفَا ^(٧) فَسَجَدَ ^(٨) » ، وقوله ﷺ : « أَمَّا أَنَا فَأُفَيْضُ

= فواتح الرحموت ١ / ٢٩٣ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٧١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٤٧ ، إرشاد الفحول
 ص ١٢٥ .

(١) في ش : من قوله .

(٢) ساقطة من ز .

(٣) هذا جزء من حديث صحيح رواه مسلم وأبو داود والنسائي بالفاظ متقاربة عن جابر
 مرفوعاً .

(٤) انظر : صحيح مسلم ٢ / ١٠٠٦ ، مسند أحمد ٣ / ٣٧٨ ، سنن أبي داود ١ / ٤٥٦ ، سنن
 النسائي ٥ / ٢١٩ ، مختصر سنن أبي داود ٢ / ٤١٦) .

(٥) روى الإمام مالك وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي
 عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله ﷺ يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً » وروى
 الجماعة ومالك والدارمي عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ « قطع سارقاً في مجن قتيته ثلاثة
 دراهم » .

(٦) انظر : صحيح البخاري ٤ / ١٧٣ ، صحيح مسلم ٣ / ١٣١٢ وما بعدها ، سنن أبي داود
 ٢ / ٤٤٨ ، تحفة الأحوذى ٥ / ٣ ، سنن النسائي ٨ / ٦٩ ، ٧٠ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٨٦٢ ، مسند أحمد
 ٢ / ٥٤ ، المنتقى ٧ / ١٥٦ ، ١٥٩ ، سنن الدارمي ٢ / ١٧٢ ، ١٧٣ ، نيل الأوطار ٧ / ١٤٠) .

(٧) آية السَّرَقَةِ هي قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا ، نَكَالاً
 مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ » المائدة / ٣٨ .

(٨) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١١٨ ، المستصفى ٢ / ٦٤ ، الإحكام للآمدي
 ٢ / ٢٥٣ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٤٨ ، العدة ١ / ٣١٨ .
 (٩) ساقطة من ش .

(١٠) هذا الحديث بهذا اللفظ رواه الطبراني في الأوسط عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ
 « سها قبل التام فوجد سجدتي السهو قبل أن يسلم » وفيه عيسى بن ميون مختلف في الاحتجاج به ،
 وضعفه الأكثر ، وروى الطبراني في الصغير عن ابن عباس قال : صليت خلف أنس بن مالك صلاة سها =

الماء^(١) .

وَرَدَّ ذَلِكَ بِالْفَاءِ ، فَإِنَّهَا لِلْسَّبِيَةِ^(٢) .

(والخطابُ الخاصُّ به) أي بالنبي^(٣) ﷺ ، نحو قوله سبحانه وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَرْمِلُ^(٤) ﴾ ، ونحوه : عامٌّ للأُمَّةِ عند الإمام أحمد رضي الله عنه وأكثر أصحابه والحنفية والمالكية ، فلا يختصُّ به^(٥) إلا بدليلٍ يخصُّه^(٦) ، ومنه قوله

= فيها فسجد بعد السلام ثم التفت إلينا وقال : أما إني لم أصنع إلا كما رأيت رسول الله ﷺ يصنع « وفيه مجاهيل .

(انظر : مجمع الزوائد ٤ / ١٥٣ - ١٥٤) .

وأحاديث السهو في الصلاة والسجود له كثيرة وصحيحة ، منها حديث ذي الـبيدين في الصحيحين ، وسبق تخريجه في (المجلد الثاني ص ١٩٣) .

(١) هذا طرف من حديث صحيح رواه البخاري بهذا اللفظ عن جبير بن مطعم ، ورواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد عن جبير بن مطعم مرفوعاً بألفاظ متقاربة ، وروى الترمذي قريباً منه عن ميمونة .

(انظر : صحيح البخاري ١ / ٥٧ ، صحيح مسلم ١ / ٢٥٨ ، سنن أبي داود ١ / ٥٥ ، سنن النسائي ١ / ١٧٠ ، تحفة الأخوذى ١ / ٣٥٠ ، سنن ابن ماجه ١ / ٣٥٠ ، مختصر سنن أبي داود ١ / ١٦٢ ، مسند أحمد ٤ / ٨١ ، نيل الأوطار ١ / ٢٩٠) .

وانظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١١٨ ، الإحكام للأمدى ٢ / ٢٥٣ .

(٢) أي هذا الردُّ كثير من العلماء ، وأن التعميم كان بأحد العوامل السابقة ، قال العضد : « الجواب أن التعميم إنما كان بأحد مذكرنا (من قول أو قرينة أو قياس أو بالنص عليه بقوله) لا بصيغة الفعل » (العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٩) ، وقال الأمدى : « أما تعمم سجود السهو فإنه إنما كان لعموم العلة ، وهي السهو من حيث رتب السجود على السهو بفناء التعقيب ، وهو دليل العلية » (الإحكام للأمدى ٢ / ٢٥٤) .

(وانظر : فواتح الرحموت ١ / ٢٩٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٤٩) .

(٣) في ش : النبي .

(٤) الآية ١ من المزمّل .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) في ز : يختصه .

وقال الإسوي : « وظاهر كلام الشافعي في البويطي أنه يتناولهم » (نهاية السؤل ٢ / ٨٨) ، =

تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ، لِمَ تَحَرَّمُ مَا حَلََّ اللَّهُ لَكَ ؟ ﴾^(١) .

والقائلون بالشمول لا يقولون : إنه باللغة ، بل للعرف^(٢) في مثله ، حتى لو قام دليل على خروج النبي ﷺ من ذلك كان من باب العام المخصوص ، ولا يقولون : إنهم داخلون بدليل آخر ؛ لأنه حينئذ محل النزاع ، فيتحد القولان^(٣) .

وقال بعض أصحابنا وأكثر الشافعية والأشعرية والمعتزلة : لا يعمهم الخطاب إلا بدليل يوجب التشريك ، إما مطلقاً ، وإما في ذلك الحكم بخصوصه من قياس أو غيره ، وحينئذ فشمول الحكم له بذلك ، لا باللفظ ، لأن اللغة تقتضي أن خطاب المفرد لا يتناول غيره^(٤) .

واستدل القائلون بالعموم بقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا الْكَفَى لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ ﴾^(٥) ، فعُلِّل

= وقال الغزالي : « وهذا قول فاسد » (المستصفى ٢ / ٦٥) .

(وانظر : الإحكام للأمدى ٢ / ٢٦٠ ، البرهان ١ / ٣٦٧ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢١ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥١ ، مختصر الطوفي ص ٩١ ، إرشاد الفحول ص ١٢٩ ، مختصر البعني ص ١١٤ ، العدة ١ / ٣١٨) .

(١) الآية ١ من التحريم .

(٢) في ش : المعروف .

(٣) انظر : العبد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨١ .

(٤) وهذا قول التيمي وأبي الخطاب من الحنابلة ، ونسبه ابن عبد الشكور للمالكية .

(انظر : فواتح الرحموت ١ / ٢٨١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥١ ، المستصفى ٢ / ٦٤ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٠ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٨ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢١ ، جمع الجوامع ١ / ٤٢٧ ، الإحكام للأمدى ٢ / ٢٦٠ ، البرهان ١ / ٣٦٧ ، مختصر البعني ص ١١٤ ، إرشاد الفحول ص ١٢٩ ، العدة ١ / ٣٢٤) .

(٥) الآية ٣٧ من الأحزاب .

الإباحة بنفي الحرج عن أمته ، ولو اختص به الحكم لما كان علة لذلك ، وأيضاً : ﴿ خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(١) ، ولو كان اللفظ مختصاً لم يحتاج إلى التخصيص^(٢) .

فإن قيل : الفائدة في التخصيص عدم الإلحاق بطريق القياس ، ولذلك رُفِعَ الحرج^(٣) .

قلنا^(٤) : ظاهر اللفظ مقتضى للمشاركة ، لأنه علل إباحة التزويج برفع الحرج عن المؤمنين ، وكذلك قضاؤه بالخصوصية ، فالقياس بمعزل عن ذلك^(٥) .

وأيضاً : ما^(٦) في « مسلم » : « أَنَّهُ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : تُذَرِكُنِي الصَّلَاةَ ، وَأَنَا جُنُبٌ ، أَفَأَصُومُ^(٧) ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « وَأَنَا تُذَرِكُنِي الصَّلَاةَ وَأَنَا جُنُبٌ فَأَصُومُ ، فَقَالَ : لَسْتُ مِثْلَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَعْلَمَكُمْ بِمَا أَتَقِي^(٨) »

(١) الآية ٥٠ من الأحزاب .

(٢) انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٦١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥١ ، مختصر الطوفي ص ٩٢ ، العدة ١ / ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٣) أي رفع الحرج عن الأمة بالنص والتخصيص عليهما في الآية « لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ » ولو كانت الإباحة خاصة لما انتفى الحرج عن الأمة .

(٤) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٢٦١ ، ٢٦٢ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨١) .

(٥) في ش : فكذلك .

(٥) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٧ ، البرهان ١ / ٣٦٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٢ .

(٦) ساقطة من ز ض ب .

(٧) في ض : فأصوم .

(٨) هذا الحديث رواه مسلم وأبو داود وأحمد عن عائشة رضي الله تعالى عنها مرفوعاً .

(انظر : صحيح مسلم ٢ / ٧٨١ ، سنن أبي داود ١ / ٥٥٧ ، مسند أحمد ٦ / ٣١٢ ، نيل

الأوطار ٤ / ٢٣٨) .

فدلّ الحديثُ من^(١) وجهين :

أحدهما : أنه أجابهم بفعله^(٢) ، ولو اختصّ الحكمُ به لم يكن جواباً لهم .
والثاني : أنه أنكرَ عليهم مراجعتهم له باختصاصه بالحكم ، فدلّ على^(٣) أنه لا يجوزُ المصيرُ إليه .

ولأنّ الصحابة كانوا يُرجعون إلى أفعاله ﷺ فيما يختلفون فيه من الأحكام ، كرجوعهم في التقاء الختانين^(٤) ، وفي صحة صوم من أصبح جنباً ، وغير ذلك^(٥) .
قال المخالفون : المفرد لا يتناول غيره لغةً .

قلنا : محلّ النزاع ليس في اللغة ، بل في العرف الشرعي^(٦) .

(١) ساقطة من ز .

(٢) في ش : بقوله .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) روى الإمام مالك والشافعي وأحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : إذا قعد بين شُعْبَيْهِ الأُرْع ، ثم مس الختانَ الختانَ فقد وجبَ الفسلُ » وفي رواية الترمذي : « إذا جاوزَ الختانُ الختانَ وجبَ الفسلُ » وفي رواية الشافعي وابن حبان : « إذا التقى الختانان فقد وجبَ الفسلُ ، فعلته أنا ورسول الله ﷺ » ، وجعله البخاري عنوان باب : « إذا التقى الختانان » .

(انظر : المنتقى ١ / ٩٦ ، بدائع المنن ١ / ٣٥ - ٣٦ ، مسند أحمد ٦ / ٤٧ ، ٩٧ ، صحيح مسلم ١ / ٢٧١ ، صحيح البخاري ١ / ٦٢ ، سنن النسائي ١ / ٩٢ ، تحفة الأحوذى ١ / ٣٦٢ ، سنن ابن ماجه ١ / ١٩٩ ، سند الدارمي ١ / ١٩٤ ، موارد الظمان ص ٨١ ، شرح السنة ٢ / ٣ ، تخريج أحاديث مختصر المنهاج ص ٢٩٧ ، تخريج أحاديث البيهقي ص ١٧٠ ، نيل الأوطار ١ / ٢٦٠) .

(٥) انظر : البرهان ١ / ٣٦٨ ، مختصر الطوفي ص ٩٢ ، العدة ١ / ٣٢٧ .

(٦) في ش : والشرع .

قال الطوفي : « وكان الخلاف لفظي ، إذ هؤلاء يتسكون بالمقتضى اللغوي ، والأولون بالواقع الشرعي » (مختصر الطوفي ص ٩٢) .

(وانظر تيسير التحرير ١ / ٢٥٢ ، العدة ١ / ٣٣٠) .

قَالُوا : يُوجِبُ كَوْنُ خُرُوجِ غَيْرِهِ تَخْصِيصًا^(١) .

قلنا : مِنَ الْعُرْفِ الشَّرْعِيِّ مُسَلَّمٌ^(٢) ، إِذَا ظَهَرَتْ^(٣) مَشَارَكَتُهُمْ لَهُ^(٤) فِي الْأَحْكَامِ ثَبِتَ^(٥) مَشَارَكَتَهُ لَهُمْ أَيْضًا ، لَوْجُودِ التَّلَازِمِ ظَاهِرًا ، فَإِنَّ مَا ثَبَّتَ لِأَحَدٍ الْمُتَلَازِمِينَ^(٦) ثَبِتَ لِلْآخَرِ ، إِذْ لَوْ ثَبِتَ لَهُمْ حَكْمٌ انْفَرَدُوا بِهِ دُونَهُ لَثَبِتَ نَقِيضُهُ فِي حَقِّهِ دُونَهُمْ ، وَقَدْ ظَهَرَ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ^(٧) .

وَعَلَى الْخِلَافِ فِيمَا يُمْكِنُ إِرَادَةُ الْأُمَةِ مَعَهُ ،^(٨) أَمَّا مَا لَا يُمْكِنُ إِرَادَةُ الْأُمَةِ مَعَهُ فِيهِ^(٩) ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ، قُمْ فَأَنْذِرْ ﴾^(١٠) ، ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾^(١١) ، وَغَوِيهِ^(١٢) ، فَلَا تَدْخُلُ الْأُمَةُ فِيهِ قِطْعًا ، وَمِنْهُ مَا قَامَتْ قَرِينَةٌ فِيهِ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِهِ مِنْ خَارِجٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾^(١٣) .

وَأَمَّا إِنَّ^(١٤) كَانَ الْخُطَابُ خَاصًّا بِالْأُمَةِ ، نَحْوَ خُطَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِلصَّحَابَةِ ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ (أَوْ بِالْأُمَةِ ، لَا يَخْتَصُّ بِالْخُطَابِ إِلَّا بِدَلِيلٍ) فَيَعْمُ

(١) فِي ش : تَخْصِيصَان .

(٢) فِي ز : السَّلْم .

(٣) فِي ش ز ض : لَهُ مَشَارَكَتُهُمْ .

(٤) فِي ض : فَثَبَّتَ ، وَقِيَ ب : فَثَبِتَ .

(٥) فِي ب : قَبْلَ الْمُتَلَازِمِينَ .

(٦) انْظُر : الْبَرْهَانَ ١ / ٣٦٩ ، تَيْسِيرَ التَّحْرِيرِ ١ / ٢٥٢ ، مَخْتَصَرَ الطَّوْفِيِّ ص ٩٢ .

(٧) سَاقِطَةٌ مِنْ ش .

(٨) الْآيَاتَانِ ١ - ٢ مِنَ الْمُدَّثِّرِ .

(٩) الْآيَةُ ٦٧ مِنَ الْمَائِدَةِ .

(١٠) فِي ش : وَغَيْرِهِ .

(١١) الْآيَةُ ٦ مِنَ الْمُدَّثِّرِ .

(١٢) فِي ض ب : إِذَا .

النبي ﷺ على ماتقدم من الخلاف^(١) .

لكن قال ابن عقيل في « الواضح » : نفى دخوله هنا عن الأكثر من الفقهاء والمتكلمين ، وذلك بناءً على أنه لا يأمر نفسه ، كالسيد مع عبده^(٢) .

ورد ذلك بأنه مخبر بأمر الله تعالى .

(وكذا) أي وكذا^(٣) قلنا في الصور^(٤) المتقدمة من كون الخطاب لا يختص بالمخاطب (خطابه ﷺ لواحد من الأمة) فإنه يتناول المخاطب وغيره ، لأنه لو اختص به المخاطب لم يكن النبي ﷺ مبعوثاً إلى الجميع^(٥) .

رد بالنع ، فإن معناه تعريف^(٦) كل واحد ما يختص به ، ولا يلزم شركة الجميع^(٧) في الجميع^(٨) .

(١) وهو الخلاف في مسألة الخطاب الخاص بالنبي ﷺ ، فإنه عام للأمة عند الحنابلة والحنفية والمالكية ، خلافاً لبعض الحنابلة وأكثر الشافعية والأشعرية والمعتزلة (صفحة ٢١٨ من هذا المجلد) .

وقال الشوكاني : « الخطاب الخاص بالأمة ، نحو « يا أيها الأمة » لا يشمل الرسول ﷺ ، قال الصفي الهندي : بلا خلاف ، وكذا قال القاضي عبد الوهاب » (إرشاد الفحول ص ١٢٩) .

وانظر هذه المسألة في (المستصفى ٢ / ٦٥ ، ٨١ ، مختصر البعلي ص ١١٤ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٧ ، العدة ١ / ٣٢٠) .

(٢) انظر : مختصر البعلي ص ١١٤ .

(٣) في ش : وكل ما .

(٤) في ش : الصورة .

(٥) وهذا قول الحنابلة فقط ، وأبي المعالي الجويني ، خلافاً للجمهور كما سيذكره المصنف .

انظر هذه المسألة في (جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ ، مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ٢ / ١٢٣ ، الإحكام للأمندي ٢ / ٢٦٣ ، البرهان ١ / ٣٧٠ ، فوائذ الرحوت ١ / ٢٨٠ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٢ ، مختصر الطوفي ص ٩٢ ، مختصر البعلي ص ١١٤ ، إرشاد الفحول ص ١٣٠ ، العدة ١ / ٣١٨ ، ٣٣١) .

(٦) في ع : تعريفه .

(٧) ساقطة من ش .

وانظر : إرشاد الفحول ص ١٣٠ .

وقالوا : هو إجماع الصحابة ، لرجوعهم إلى قصة ماعز^(١) ، وبروق بنت واشق^(٢) ، وأخذه^(٣) الجزية من مجوس هجر^(٤) ، وغير ذلك^(٥) .

و^(٦) ردّ بدليل هو التساوي في السبب .

وقال أبو الخطاب : إن وقع جواباً لسؤال^(٧) ، كقول الأعرابي : « وقعت

(١) هو الصحابي ماعز بن مالك الأسلمي ، يقال : اسمه غريب ، وماعز لقب له ، معدود في المدنيين ، كتب له رسول الله ﷺ كتاباً بإسلام قومه ، روى عنه ابنه عبد الله حديثاً واحداً ، وهو الذي اعترف بالزنا وأمر رسول الله ﷺ بجمه ، وقال عليه الصلاة والسلام : « لقد تاب توبة لو تابها طائفة من أمي لأجزأت عنهم » ، وحديثه في الرجم رواه أبو هريرة وزيد بن خالد الجهني .
(انظر : الإصابة ٣ / ٣٣٧ ، الاستيعاب ٣ / ٤٢٨ ، تهذيب الأسماء ٢ / ٧٥ ، أسد الغابة ٨ / ٥)

وقصة ماعز أنه أتى النبي ﷺ فاعترف بالزنا فرجمه رواها مسلم والبخاري وأبو داود وأحمد .
(انظر : صحيح البخاري ٤ / ١٢١ ، المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ١١ / ١٩٥ ، سنن أبي داود ٢ / ٤٤٦ ، مسند أحمد ١ / ٢٣٨ ، ٢ / ٢٨٦ ، ٣ / ٢ ، ٥ / ٨٩ ، تخريج أحاديث مختصر المنهاج ص ٣٠٤) .

(٢) هي الصحابية برقوق بنت واشق الرواسية الكلاية أو الأشجعية ، قال الجوهري في « الصحاح » : أهل العربية يقولون بكسر الباء ، والصواب الفتح ، وهي زوجة هلال بن مرة وقصتها في حديث معقل بن سنان الأشجعي وغيره ؛ أنها نكحت رجلاً ، وفوّضت إليه (أي فوضت إليه مقدار المهر) فتوفي قبل أن يجامعها ففوض لها رسول الله ﷺ بصدّق نائها .
(انظر : الإصابة ٤ / ٢٥١ ، الاستيعاب ٤ / ٢٥٥ ، أسد الغابة ٧ / ٣٧ ، تهذيب الأسماء ٢ / ٣٢٢) وسيرد تخريج حديثها صفحة ٢٢٧ .

(٣) في ض ب : وأخذ .

(٤) هذا الحديث رواه البخاري وأحمد وأبو داود والترمذي والشافعي ومالك عن عبد الرحمن بن عوف وغيره ، وسبق تخريجه في (المجلد الثاني ص ٣٧١) .

(٥) انظر : العدة ١ / ٣١٩ .

(٦) ساقطة من ع ب .

(٧) في ش ز : لسائل ، وفي ب : بالسؤال .

أهلي في رَمَضَانَ ، فقالَ لَهُ ^(١) : أَعْتِقَ رَقَبَةً ^(٢) « كَانَ عَاماً ، ^(٣) وَإِلَّا فَلَا » ^(٤) ، كَقَوْلِ
النَّبِيِّ ﷺ : « مَرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلِ بِالنَّاسِ » ^(٥) ، فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ .

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ - مِنْهُمْ الْحَنْفِيَّةُ - أَنَّهُ لَا يَنْعَمُ ، قَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ :
لَأَنَّهُ عَمَّ ^(٦) فِي الَّتِي ^(٧) قَبْلَهَا لَفْهَمُ ^(٨) الْإِتْبَاعِ ، لِأَنَّهُ مُتَّبِعٌ ^(٩) .

وَحَلَّ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ إِذَا لَمْ يُخَصَّ ذَلِكَ ^(١٠)

(١) ساقطة من ز ض ع ب .

(٢) ساقطة من ز ض ع ب .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) في ض ع ب : كَقَوْلِهِ .

(٥) هَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ صَحِيحٍ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِدَةَ
عَنْ عَائِشَةَ ، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي مُوسَى ، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ : « قَالَ الْأَسْوَدُ : كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَذَكَرْنَا الْمَوَاطِئَ عَلَى
الصَّلَاةِ وَالتَّعْظِيمِ لَهَا ، قَالَتْ : لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ ،
فَأَذَنَ ، فَقَالَ : مَرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلِ بِالنَّاسِ الْحَدِيثُ » .

(انظر : صحيح البخاري ١ / ١٢٢ ، صحيح مسلم ١ / ٣١٢ وما بعدها ، تحفة الأحوذى
١٠ / ١٥٦ ، سنن ابن ماجه ١ / ٣٨٩ ، تخريج أحاديث البزودي ص ٢٤٥ ، الموطأ ص ١٢٢
ط الشعب ، مسند أحمد ٦ / ٢٤ ، ١٥٩ ، المنتقى ١ / ٣٠٥ ، الفتح الكبير ٢ / ١٢٥) .

(٦) في د ض ب : لَوْ عَمَّ .

(٧) في ض ب : الشَّيْءُ .

(٨) في ب : لَعَلَّ .

(٩) انظر قول الجمهور في هذه المسألة في (جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ ، الإحكام للآمدي
٢ / ٣٦٣ ، البرهان ١ / ٣٧٠ ، تخریج الفروع على الأصول ص ١٨١ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٣ ،
فوائد الرحوت ١ / ٢٨٠ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٢ ، مختصر الطوفي ص ٩٢ ، مختصر البعلي
ص ١١٤ ، إرشاد الفحول ص ١٢٠ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٨) .
(١٠) في ز : بِذَلِكَ .

الواحد^(١) ، كقوله ﷺ لأبي بُرْدَة : « اذْبَحْهَا ، وَلَنْ تُجْزِيَءَ عَنْ أَحَدٍ يَعُدُّكَ ^(٢) » ، ومثله حديثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، فَإِنَّهُ وَقَعَ لَهَا مِثْلُ ذَلِكَ ، فَرَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ ، كَمَا فِي أَبِي دَاوُدَ ^(٣) ، كَمَا رَخَّصَ لِأَبِي بُرْدَةَ ، وَرَخَّصَ أَيْضاً لِعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ ^(٤) ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى تَخْصِيصِ الْعُمُومِ ^(٥) بَعْدَ تَخْصِيصِ ^(٦) .

(١) انظر مناقله الشوكاني من أقوال العلماء في هذه المسألة ، وحصر الخلاف فيها باللغة أو بالشرع ، وعمل الخلاف في كتابه (إرشاد الفحول ص ١٣٠) .

(٢) في ز : من بعدك .

(٣) روى عن أبو داود عن زيد بن خالد الجهني قال : قسم رسول الله ﷺ في أصحابه ضحايا ، فأعطاني عتوداً جَذَعاً ، قال : فرجعت به إليه ، فقلت له : إنه جَذَعٌ ، (أي لا يميز في الأضحية) ، قال : ضح به ، فضحيت به « ، والعتود : هو الصغير من أولاد المعز إذا قوي ورعى وأتى عليه حول ، والجمع أعتدة ، ورواه الإمام أحمد .
(انظر : مسند أحمد ٥ / ١٩٤ ، سنن أبي داود ٢ / ٨٦ ، النهاية في غريب الحديث ١٧٧ / ٣) .

(٤) روى البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد عن عقبة بن عامر الجهني قال : قسم رسول الله ﷺ فينا ضحايا فأصابني جَذَعٌ ، فقلت : يا رسول الله ، إنه أصابني جَذَعٌ ، فقال : ضح به « .
والجذع من أسنان الدواب ، وهو ما كان منها شاباً قوياً ، ويختلف من الإبل إلى البقر إلى الغنم ، فهو من المعز ما دخل في السنة الثانية .

(انظر : صحيح البخاري ٣ / ٣٦٦ ، صحيح مسلم ٣ / ١٥٥٦ ، تحفة الأحوذى ٥ / ٨٦ ، سنن النسائي ٧ / ١٩٢ ، سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٤٨ ، مسند أحمد ٤ / ١٤٤ ، النهاية في غريب الحديث ٢٥٠ / ١) .

(٥) في ع : لعموم .

(٦) قال ألعبد : « فائدته (التخصيص) نفي احتمال الشركة قطعاً للإلحاق بالقياس » (العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٤) .

وانظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٣٦٤ ، إرشاد الفحول ص ١٣٠ .

استدِل^(١) للأول ، وهو الصحيح ، ^(٢) « برجوع الصحابة » ^(٣) إلى التمسك بقضايا الأعيان ^(٤) ، كقضية ماعز ، ودية الجنين ^(٥) ، والمفوضة ^(٦) ، والسكنى للمبتوتة ^(٧) ، وغير ذلك .

(١) في ش : استدلال .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) انظر : تيسير التحرير ١ / ٢٥٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٦٣ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٢ ، العدة ١ / ٣٢٢ ، ٣٣٥ .

(٤) في ز ع : كقصة .

(٥) سبق تخريج حديث دية الجنين في المجلد الثاني ص ٣٧٠ .

(٦) المفوضة هي المرأة التي فوضت نكاحها إلى الزوج حتى تزوجها من غير مهر ، وقال الفيومي : وقيل : فوضت أي أهملت حكم المهر ، فهي مفوضة اسم فاعل ، وقال بعضهم : مفوضة ، اسم مفعول ؛ لأن الشرع فوض أمر المهر إليها في إثباته وإسقاطه « (المصباح المنير ٢ / ٧٤٢) .

وحديث المفوضة هو حديث بزور بنت واشق الذي رواه علقمة عن معقل بن سنان الأشجعي قال علقمة : أتى عبد الله في امرأة تزوجها رجل ثم مات عنها ، ولم يفرض لها صداقاً ، ولم يكن دخل بها ، قال : فاختلفوا إليه ، فقال : أرى لها مثل مهر نسائها ، ولها الميراث وعليها العدة ، فشهد معقل بن سنان الأشجعي أن النبي ﷺ قضى لبزور ابنة واشق بمثل ما قضى .

وقال علي : لاصداق لها ، وكذلك قال زيد ، وهذا أخذ الإمام مالك ، وأخذ سفيان والحسن وقتادة بقول ابن مسعود .

(٧) انظر : سنن أبي داود ١ / ٤٨٧ ، سنن النسائي ٦ / ٩٩ ، ١٦٤ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٠٩ ، مسند أحمد ١ / ٤٣١ ، سنن الدارمي ٢ / ١٥٥ ، المستدرک ٢ / ١٨٠ ، أقضية رسول الله ﷺ ص ٥٤ ، تخريج أحاديث البزدوي ص ١٦١ ، ٢٣٧ .

(٧) ساقطة من ز ع .

والمبتوتة هي المطلقة طلاقاً باتاً بائناً ، كالملقة ثلاثاً ، فلا يجوز لزوجها أن يراجعها أو يعود إليها ، وقال بعض الفقهاء بأنه لانفقة ولاسكن لها ، لما رواه الإمام مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم عن فاطمة بنت قيس قالت : « طلقني زوجي ثلاثاً ، فلم يجعل لي رسول الله ﷺ سكنى ولا نفقة » وقال الجمهور : لها السكنى والنفقة لها ، لقوله تعالى : « أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ » الطلاق ٦ ، ولقوله تعالى : ﴿ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بَيْتِهِنَّ ، وَلَا يَخْرُجْنَ ﴾ الطلاق ١ .

(انظر : صحيح مسلم ٢ / ١١١٤ ، سنن أبي داود ١ / ٥٣٢ ، سنن النسائي ٦ / ١٧٥ ، تحفة =

وأما ^(١) قوله ﷺ ^(٢) « لَا بُدَّ » وَلَا تُجْزِي ^(٣) عَنْ أَحَدٍ ^(٤) بَعْدَكَ « فَلَوْلَا ^(٥) أَنْ
الإطلاق يقتضي المشاركة لم يُخَصَّ ، وكذلك تخصيصُ خزيمةَ بجعلِ شهادته
كشهادتين ^(٦) .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ ^(٧) ، وقوله عليه الصلاة
والسلام : « بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ » ^(٨) .
قَالُوا : لِتَعْرِيفِ ^(٩) كُلِّ مَايَخْتَصُّ ^(١٠) .

= الأوحدي ٤ / ٣٥١ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٥٦ ، تخريج أحاديث البزدي ص ١٦١ ، ١٦٢ ، أقضية
رسول الله ﷺ ص ٥٥ ، مسند أحمد ٦ / ٣٧٢ ، ٤١١ ، النهاية في غريب الحديث ١ / ٩٢ ، نيل
الأوطار ٦ / ٣٣٨) .

(١) في ش زع : وأيضاً .

(٢ - ٥) ساقطة من ب .

(٣) في ب : لأحد .

(٤) في ش : لو .

(٥) أخرج أبو داود والنسائي وأحمد والبيهقي والحاكم أن رسول الله ﷺ قال : « من شهد له
خزيمة فهو حسبه » وفي رواية : « فجعل رسول الله ﷺ شهادة خزيمة شهادة رجلين » وفي رواية
أحد : « فكان خزيمة يدعى ذا الشهادتين » ، وذكره البخاري ضمن حديث بلغظ : « خزيمة الذي
جعل رسول الله ﷺ شهادته شهادة رجلين » ، وتقدمت ترجمة خزيمة بن ثابت الأنصاري (المجلد
الأول ص ٣٣٧) .

(انظر : سنن أبي داود ٢ / ٢٧٦ ، سنن النسائي ٧ / ٢٦٦ ، مسند أحمد ٥ / ١٨٨ ، ١٨٩ ،
السنن الكبرى للبيهقي ١٠ / ١٤٦ ، المستدرک ٢ / ١٨ ، صحيح البخاري ٢ / ٩٢ للطبعة العثمانية ،
نيل الأوطار ٥ / ١٨٠ ، تخريج أحاديث البزدي ص ٢٥٦) .
(٦) الآية ٢٨ من سبأ .

(٧) هذا جزء من حديث رواه الإمام أحمد ومسلم والدارمي عن جابر وأبي ذر مرفوعاً ،
وأوله : « أُعْطِيتُ خِصْماً لَمْ يُعْطَئْ أَحَدٌ قَبْلِي : كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خِصْماً ، وَبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ
أَحْمَرٍ وَأَسْوَدٍ ... الْحَدِيثُ » .

(انظر : صحيح مسلم ١ / ٣٧ ، مسند أحمد ١ / ٢٥٠ ، ٤ / ٤١٦ ، ٥ / ١٤٥ ، سنن الدارمي
٢ / ٢٢٤) .

(٨) في ش : التعريف .

(٩) أي لتعريف كل أحد من الناس بما يختص به من الأحكام كالقلم والمسافر ، والحر والعبد ، =

قُلْنَا : إذا لم يكن اختصاصَ ظَهَرِ اقتصارِ الحكمِ بما ذكرناه ، وأيضاً فقول^(١)
الراوي : « نهي رسول الله ﷺ ، أو قَصَى » يعمُ ، ولو اختصَّ بمنْ سَبَّوْهُ له^(٢) لم
يعمُ ، لاحتمالِ سماعِ الراوي أمراً أو^(٣) نهياً لواحدٍ ، فلا يكون عاماً^(٤) .

قَالُوا : لَنَا مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْقَطْعِ وَالتَّخْصِصِ .

قُلْنَا : سَبَقَ جَوَابُهَا .

قَالُوا : يُلْزَمُ مِنْهُ^(٥) عَدَمُ فَائِدَةِ : « حُكْمِي^(٦) عَلَى الْوَاحِدِ »^(٧) .

= والحائض والآية ... وهكذا ، وليس لبيان أن كل الأحكام لكل الناس .

(انظر : العصد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٣ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٦٣ ، فواتح الرحموت

٨ / ٢٨٠) .

(١) في ض ب : قول .

(٢) ساقطة من ز ض ع .

(٣) في ع : و .

(٤) ستأتي هذه المسألة في الصفحة التالية .

(٥) ساقطة من ز ض ع ب .

(٦) في ز : الحكم ، وفي ع : حكم .

(٧) هذا طرف من حديث ، وتنته « حكمي على الواحد ، حكمي على الجماعة » وفي لفظ
« حكمي على الجماعة » ، وهو حديث لا أصل له ، كما قال العراقي ، وقال : سئل عنه المزني والذهبي
فأنكراه ، ولكن وردت أحاديث كثيرة تشهد لصحة معناه ، منها ما رواه الإمام مالك وأحمد
والترمذي والنسائي وابن حبان والدارقطني من حديث أمية بنتِ رُقَيْقَةَ أنها قالت : « أتيت النبي
ﷺ في نسوة من الأنصار نبأينه ، فقلنا : يا رسول الله نبأيمك على أن لا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق
ولا ننزني ولا نسأقي بيهتان نفترينه بين أيدينا وأرجلنا ولا نعصيك في معروف ، قال : فيما استطعتن
وأطقتن ، قلت : قلنا الله ورسوله أرحم بنا ، هلم نبأيمك يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : إني
لا أصافح النساء ، إنا قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة أو « مثل قولي لامرأة واحدة » ، قال
ابن كثير في تفسيره : هذا إسناد صحيح ، وقال الترمذي : حسن صحيح ، ورواه ابن ماجه مختصراً
بدون الجملة الأخيرة .

(انظر : تحفة الأحوذى ٥ / ٢٢٠ ، سنن النسائي ٧ / ١٢٤ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٩٥٩ ، سنن

الدارقطني ٤ / ١٤٦ ، مسند أحمد ٦ / ٣٥٧ ، الموطأ ص ٦٠٨ طبعة الشعب ، تخريج أحاديث مختصر =

قلنا : الحديثُ غيرُ معروفٍ أصلاً .

(وفعله) أي : فعلُ النبي ﷺ (في تعدّيه إليها) أي إلى الأمة (كخطابٍ خاصٍ به) أي بالنبي ﷺ ، يعني أن^(١) فعله مُخرَجٌ على الجِلَافِ في الخطابِ المتوجّهِ إليه^(٢) عند الأكثر^(٣) ، والخطابُ المتوجّهُ إليه^(٤) لا^(٥) يختصُّ به إلا بدليل ، فكذا^(٥) فعله^(٦) .

وفَرَّقَ بعضُهم فقال : يتعدّى فعله إذا عَرِفَ وجهه ، يعني وإن لم يتعدَّ خطابُه^(٧) .

(فائدة) :

(نحو قول الصحابي : « نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعَرَرِ »)^(٨) ، وقوله : « قَضَى رَسُولُ

=النهاج ص ٢٩٣ ، كشف الخفا ١ / ٤٣٦ ، تفسير ابن كثير ٤ / ٣٥٢ طبعة عيسى الحلبي ، فيض القدير ١٦ / ٣ .

(١) في ز : أنه .

(٢) ساقطة من ز .

(٣) انظر : مختصر البعلي ص ١١٤ .

(٤) في ز : ولا .

(٥) في ش : وكذا .

(٦) انظر : العدة ١ / ٣١٨ .

(٧) وهو قول أبي المعالي وغيره ، (انظر : مختصر البعلي ص ١١٤) .

(٨) هذا الحديث رواه الإمام مالك وأحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

(انظر : اللوطاً ص ٤١٢ ط الشعب ، للتنقي ٥ / ٤١ ، مسند أحمد ١ / ١١٦ ، ٣٠٢ ، ٢ /

١٥٤ ، صحيح مسلم ٣ / ١١٥٣ ، سنن أبي داود ٢ / ٢٢٨ ، تحفة الأحوذى ٤ / ٤٢٦ ، سنن النسائي

٢ / ٢٣٠ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٧٣٩ ، سنن الدارمي ٢ / ٢٥١ ، مختصر سنن أبي داود ٥ / ٤٥ ، نيل

الأوطار ٥ / ١٦٦) .

الله ﷻ بالشُّفَعَةِ لِلجَارِ»^(١) ، (يعمُّ كلَّ غَرَبٍ) ، وكلَّ جَارٍ .

وخالف في ذلك أكثر الأصوليين^(٢) .

لنا : أنَّ الصحابيَّ الراوي^(٣) عدلٌ عارفٌ باللُّغَةِ ، فالظاهرُ أنَّه لم ينقلْ صيغةَ العموم ، وهي « الجار » و « العَرَز » لكونها معرفتين بلام الجنس ، إلا إذا عُلِمَ ، أو ظُنَّ^(٤) صيغة العموم ، وإذا كان كذلك كان الظاهرُ أنَّه سمعَ^(٥) صيغةَ العموم ، وإذا كان كذلك كان الظاهرُ من حاله الصدق فيما فعله ، فوجب اتباعه^(٦) .

(١) روى هذا الحديث بهذا اللفظ النسائي عن أبي رافع ، ورواه أحمد وأبو داود وابن ماجه بلفظ: « الجار أحقُّ بشُفَعَةِ جاره » ورواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه عن سمرة مرفوعاً بلفظ : « جار الدار أحقُّ بالدار من غيره » .

(انظر : مسند أحمد ٣ / ٢٥٣ ، ١٧ / ٥ ، ٢٢ ، سنن أبي داود ٢ / ٢٥٦ ، سنن النسائي ٧ / ٢٨١ ، تحفة الأحوذى ٤ / ٦٠٩ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٨٣٣ ، أقضية رسول الله ﷺ ص ٨٨ ، مختصر سنن أبي داود ٥ / ١٦٩ وما بعدها ، نيل الأوطار ٥ / ٣٧٥) .

(٢) اختار هذا القول الآمدي والشوكاني وغيرهما ، وقال الرازي : « فلاحتمال فيها ، ولكن جانب العموم أرجح » (المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٤٧) .

(وانظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥٥ ، إرشاد الفحول ص ١٢٥ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٧١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٤ ، تيسير التحرير ١ / ٢٤٩ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٨٤ ، مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ٢ / ١١٩ ، مختصر الطوفي ص ١٠٣ ، مختصر البعلي ص ١١٢ ، الروضة ٢ / ٢٣٥) .

(٣) انظر : نهاية السؤل ٢ / ٨٩ ، المستصفى ٢ / ٦٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥٥ ، البرهان ١ / ٣٤٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٤٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٨ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٧١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٤ ، شرح الوراقات ص ١٠٥ ، اللع ص ١٧ ، التهيد ص ٩٧ ، نزهة الحياطر ٢ / ١٤٥ ، العقد على ابن الحاجب ٢ / ١١٩ ، جمع الجوامع ٢ / ٣٦ ، الروضة ٢ / ٢٣٥ ، مختصر الطوفي ص ١٠٣ ، مختصر البعلي ص ١١٢ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٦ .

(٤) ساقطة من ض .

(٥) ساقطة من ز ع ض ب .

(٦) في ش : لم ينقل .

(٧) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥٥ ، العقد على ابن الحاجب ٢ / ١١٩ ، التوضيح على

واحتج^(١) الخصم على أنه لاعوم له^(٢) ، لأنه حكاية الراوي ، وحينئذ يحتمل أن يكون خاصاً بأن رأى النبي ﷺ : أنه نهى عن غرر خاص ، أو قضى لجار^(٣) خاص ، فنقل صيغة العموم ، لظنه عموم الحكم ، ويحتمل أن يكون سماع صيغة خاصة ، فتوهم أنها عامة ، فنقلها عامة ، وحينئذ فلا يمكن الاحتجاج به ، لأن الاحتجاج بالحكي ، لا^(٤) بالحكاية ، إلا إذا طابقت ، وهو غير معلوم للاحتمالين المذكورين^(٥) .

قلنا : ماذكرتم من الاحتمالين ، وإن كان قادحاً ، فهو خلاف الظاهر ؛ لأن الظاهر من حال الراوي ماذكرناه ، ولأن اللام غالباً للاستغراق ، فحمله على

= التنقيح ١ / ٢٧١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٤ ، تيسير التحرير ١ / ٢٤٩ ، إرشاد الفحول ص ١٢٥ ، الروضة ٢ / ٢٣٥ ، مختصر الطوفي ص ١٠٣ .

(١) في ز : فاحتج .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) في ش : روى عن .

(٤) في ش : لعارض .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) انظر أدلة الجمهور في عدم العموم في (المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٣٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥٥ ، المحصول ج١ ق٢ / ٦٤٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٨ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٧١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٤ ، تيسير التحرير ١ / ٢٤٩ ، شرح الورقات ص ١٠٦ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٩ ، المستصفى ٢ / ٦٦ ، ٦٧ ، التمهيد ص ٩٧ ، اللع ص ١٧ ، الروضة ٢ / ٢٣٥ ، مختصر الطوفي ص ١٠٣ ، إرشاد الفحول ص ١٢٥ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٧)



(١) ذكر القاضي أبو بكر الباقلاني في «التقريب» والأستاذ أبو منصور والشيخ أبو إسحاق والقاضي عبد الوهاب وصححه، وحكاه عن أبي بكر الكفال: التفصيل بين أن يقتن الفعل بحرف «أن»، فيكون للعموم، كقوله: «قضى أن الحراج بالضمان» وبين أن لا يقتن فيكون خاصاً، نحو «قضى بالشفعة للجار».

وذهب بعض المتأخرين إلى أن النزاع لفظي من جهة أن المانع للعموم ينفي عموم الصيغة المذكورة، والمثبت للعموم فيها هو باعتبار دليل خارجي. (انظر: إرشاد الفحول ص ١٢٥).
(وانظر: الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥٥، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٣، تيسير التحرير ١ / ٢٤٩، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١١٩، نزهة الخاطر ٢ / ١٤٦، مختصر الطوفي ص ١٠٣، إرشاد الفحول ص ١٢٥).

(فَصْلٌ)

(لفظُ الرجالِ والرهطِ لايعمُ النساءَ ، ولا العكسُ) وهو أنَّ لفظَ النساءِ لايعمُ الرجالَ ، و^(١) لا الرهطَ^(٢) قطعاً^(٣) .

(ويعمُ نحوُ) لفظِ (الناسِ ، و) لفظِ (القومِ) كالإنسِ والآدميين ، (الكلُّ) أي الرجالَ والنساءَ^(٤) .

ثمَّ الرهطُ مادونَ العَشْرَةِ خاصةً^(٥) .

وفي مدلولِ « القومِ » ثلاثةُ أقوالٍ ، قالَ في « القاموسِ » : « القومُ : الجماعةُ من الرجالِ والنساءِ معاً^(٦) ، أو منَ الرجالِ خاصةً ، أو يدخلُ النساءُ على التبعيَّةِ ، ويؤنثُ^(٧) » ا . هـ .

(١) ساقطة من ض .

(٢) انظر : العُضد على ابنِ الحاجب ٢ / ١٢٤ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٣١ ، المعتد ١ / ٢٥٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٦٥ ، الروضة ٢ / ٢٣٦ ، مختصر البعلي ص ١١٤ ، إرشاد الفحول ١٢٦ .

(٣) ساقطة من ض ع .

وانظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٢٦٥ ، البرهان ١ / ٣٦٠ ، ١٢٧ ، مختصر البعلي ص ١١٤ ، المسودة ص ٩٩ ، العُضد على ابنِ الحاجب ٢ / ١٢٤ ، المنحول ص ١٤٣ ، المنتقى ٢ / ٧٩ ، الروضة ٢ / ٢٣٦ .

(٤) انظر : كشف الأسرار ٢ / ٥ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٢٦ .

(٥) ساقطة من ز ض ع ب .

(٦) القاموس المحيط ٤ / ١٦٩ - ١٧٠ .

وَيُسْتَأْنَسُ لِلأَوَّلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، فَيَدْخُلُ
النِّسَاءُ فِي ذَلِكَ ^(٢) . اهـ

ونحو : الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُصْلِينَ وَالْمُزَكِّينَ ^(٣) (كَالْمُسْلِمِينَ ، وَ) نحو ^(٤) (فَعَلُوا :)
كَأَكَلُوا وَشَرَبُوا ، وَكَذَا ^(٥) أَفْعَلُوا : كَكَلُوا وَاشْرَبُوا ^(٦) ، وَيَفْعَلُونَ : كَيَأْكُلُونَ
وَيَشْرَبُونَ ، وَفَعَلْتُمْ : كَأَكَلْتُمْ وَشَرَبْتُمْ ، وَكَذَا اللُّوَاحِقُ ، كَذَلِكَمُ وَإِيَاكُمْ ، وَنَحْوُ
ذَلِكَ مِمَّا يُغْلَبُ فِيهِ الْمَذْكُورُ ^(٧) ، (يَعْمُ النِّسَاءَ تَبْعاً) عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا وَالْحَنْفِيَّةِ
وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ^(٨) .

وعنه رواية أخرى : لَا يَعْمُ ، اخْتَارَهُ ^(٩) أَبُو الْخَطَّابِ وَالطُّوفِيُّ وَأَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ
وَالْأَشْعَرِيَّةِ ، وَتَقْلَهُ ^(١٠) ابْنُ بَرْهَانَ عَنْ مَعْظَمِ الْفُقَهَاءِ ^(١١) .

(١) الآية ٣١ من الأحقاف .

(٢) انظر : كشف الأسرار ٢ / ٥ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٢٦ .

(٣) في ش : والمُشْرِكِينَ .

(٤) في ب : ونحوه .

(٥) في ش : وكذلك .

(٦) في د : وشربوا .

(٧) في ش : المذكور .

(٨) انظر هذه المسألة في (الإحكام للآمدي ٢ / ٢٦٥ ، البرهان ١ / ٣٥٨ ، شرح تنقيح
الفصول ص ١٩٨ ، المستصفى ٢ / ٧٩ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٤ ، المنحول ص ١٤٣ ، المعتمد
١ / ٢٥٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٣ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ ، التمهيد ص ١٠٤ ، العدة
٢ / ٣٥١ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٣١ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٢٤ ،
مختصر البعلي ص ١١٤ ، إرشاد الفحول ص ١٢٧ ، الروضة ٢ / ٢٣٦ ، مختصر الطوفي ص ١٠٣)
(٩) في ش ب : اختارها .

(١٠) في ع : وتقل .

(١١) وهذا القول رجحه الغزالي والباقلاني وغيرهما .

(انظر : المستصفى ٢ / ٧٩ ، البرهان ١ / ٣٥٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٣ ، مختصر ابن
الحاجب والمعد عليه ٢ / ١٢٤ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٨ ، جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ ، المعتمد ١ / ٢٥٠ ، =

قال البرماوي عن القول الأول : إن عمومَه ليسَ من حيثُ اللَّفْظُ ، بل بالعرف^(١) أو بعموم الأحكام ، أو^(٢) نحو ذلك .

قال أبو المعالي : « اندراجُ النساءِ تحتَ لفظِ « المسلمين » بالتغليبِ ، لا بأصلِ الوَضْعِ »^(٣) .

و^(٤) قال الأبياري^(٥) : لاختلافِ بين الأصوليين والنُّحاةِ في غَدَمِ تناوُلنِ لمَجْمَعِ ، كجمعِ الذكورِ ، وإنَّما ذهبَ بعضُ الأصوليين إلى ثبوتِ التناوُلِ لكثرةِ اشتراكِ النوعين في الأحكامِ لاغيرِ ، فيكونُ الدخولُ عرفاً ، لا لغةً .

ثمَّ قال : وإذا قلنا بالتناوُلِ : هل يكونُ دالاً عليهما^(٦) بالحقيقةِ والمجازِ ، أو^(٧) عليهما^(٨) مجازاً صرفاً^(٩) ؟ خلاف^(١٠) ، ظاهرُ مذهبِ القاضي الباقلاني^(١١) : الثَّانِي^(١٢) ، والقياس^(١٣) قولُ أبي المعالي

= شرح تنقيح الفصول ص ١٦٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٣١ ، الروضة ٢ / ٢٣٦ ، مختصر البعلي ص ١١٤ ، مختصر الطوفي ص ١٠٣ ، التهيد ص ١٠٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٦٥ ، فتح الغفار ١ / ٩٣ ، إرشاد الفحول ص ١٢٧) .

(١) في ش : العرف .

(٢) في ز ض ب : و .

(٣) البرهان ١ / ٣٥٩ .

(٤) وانظر : تيسير التحرير ١ / ٢٣١ ، إرشاد الفحول ص ١٢٧) .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) في ش ض ب : الأنباري ، وقال في « إرشاد الفحول ص ١٢٧ » ابن الأنباري .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) في ز : و .

(٩) في ش ب : عرفاً .

(١٠) في ش : خلاف الظاهر .

(١١) في ش : : والباقلاني .

(١٢) في ب : والثاني .

(١٣) في ض ع : وقياس ، وساقطة من ب .

الأول^(١) . ١ هـ .

واستدلّ للأولِ بمشاركةِ الذكورِ في الأحكامِ لظاهرِ اللفظِ^(٢) .

ردّ بالمنع ،^(٣) بل لدليل^(٤) ، ولهذا لم يعمهنّ الجهادُ والجمعةُ وغيرهما^(٥) .
أجيب بالمنع ، ثم لو كانَ لعرف^(٦) ، والأصلُ عدمه ، وخروجهن^(٧) من بعضِ
الأحكامِ لا يمنعُ كبعضِ الذكورِ ، ولأنَّ أهلَ اللغةِ غلبوا المذكرَ^(٨) باتفاقٍ ، بدليلٍ :
﴿ اهْبُطُوا ﴾^(٩) لآدمَ وحواءَ وإبليسَ^(١٠) .
ردّ بقصدِ المتكلمِ ، ويكونُ مجازاً^(١١) .

أجيب : لم يشترط أحدٌ من أهلِ اللغةِ العلمَ بقصده ، ثم لو لم يعمهنّ لما عمَّ^(١٢)
بالقصدِ ، بدليلِ جمعِ الرجالِ ، والأصلُ الحقيقةُ ، ولو كانَ مجازاً لم يَعدُ العدولُ
عنه عياً^(١٣) .

(١) ساقطة من ش ، وفي د : للأول .

وانظر : إرشاد الفحول ص ١٢٧ ، المدة ٢ / ٢٥٤ .

(٢) انظر : فواتح الرحموت ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٢٥ ،

الإحكام للآمدي ٢ / ٢٦١ ، مختصر الطوفي ص ١٠٤ ، إرشاد الفحول ص ١٢٨ .

(٣) في ش : بلا دليل ، وفي د : بل له دليل ، وفي ب : لدليل .

(٤) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٢٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٥ .

(٥) في ع ب : العرف .

(٦) في ض : وأخرجوهن ، وفي ب : وإخراجهن .

(٧) في ش : الذكور .

(٨) الآية ٣٦ من البقرة ، وأول الآية : « فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كان فيه ، وقتلنا
اهبطوا ... الآية »

(٩) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٢٤ ، ١٢٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٥ ،

تيسير التحرير ١ / ٢٢٢ ، مختصر الطوفي ص ١٠٤ ، إرشاد الفحول ص ١٢٨ .

(١٠) انظر : تيسير التحرير ١ / ٢٢٢ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٤ .

(١١) في ش : علم .

(١٢) في ز : عبثاً ، وفي ض ع ب : عيباً .

قال المانعون : قالتُ أم سلمة رضي الله عنها لرسول الله ﷺ : « مَا لَنَا لَأَنْذُكَرَ فِي الْقُرْآنِ كَمَا يُذَكَّرُ^(١) الرِّجَالُ ؟ » فنزلتُ : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ - الْآيَةَ ﴾^(٢) ، رواه النسائي وغيره^(٣) ، ولو دَخَلْنَ لَمْ يَصْدَقْ نَفِيهَا ، ولم يصح تقريره له^(٤) .

رَدُّ : يَصْدَقُ ، وَيَصَحُّ ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا^(٥) أَرَادَتِ التَّنْصِيصَ تَشْرِيفاً لَهِنَّ لِاتِّبَاعِ^(٦) .
قَالُوا : الْجَمْعُ تَضْعِيفُ الْوَاحِدِ ، وَمُسْلِمٌ لِرَجُلٍ ، فَسَلِمُونَ لَجْمَعِهِ^(٧) .
رَدُّ : يَحْتَمِلُ مِنْعَهُ^(٨) ، قَالَهُ الْحُلَوَانِيُّ .

(١) في ع : تذكر .

(٢) الآية ٢٥ من الأحزاب .

وانظر احتجاج الجمهور بالآية ورد المناقلة عليهم ، وجوابهم على الرد في (مختصر ابن الحاجب والمضد عليه ٢ / ١٢٤) .

(٣) روى هذا الحديث النسائي وأحمد مرفوعاً ، ورواه الترمذي مرسلأ .

(انظر : سنن النسائي ٥ / ٣٥٣ ، مسند أحمد ٦ / ٣٠١ ، ٣٠٥ ، تحفة الأخوذى ٨ / ٣٧٥)

(٤) أي لم يصح تقريره للنفي .

(انظر : مختصر ابن الحاجب والمضد عليه ٢ / ١٢٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٦٦ ، فواتح

الرحوت ١ / ٢٧٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٣١ ، مختصر الطوفي ص ١٠٤ ، إرشاد الفحول ص ١٢٧) .

(٥) ساقطة من ز ع ض ب .

(٦) يقول الإسنوي : « فَإِنْ ادَّعَى الْحَصَمُ أَنْ ذَكَرَهُنَّ لِلتَّنْصِيصِ عَلَيْهِنَ ، فَفَائِدَةُ التَّأْسِيسِ

أُولَى » (التمهيد ص ١٠٤)

وانظر : تيسير التحرير ١ / ٢٣١ ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٤ ، ١٢٥ ، الإحكام

للآمدي ٢ / ٢٦٧ ، فواتح الرحوت ١ / ٢٧٢) .

(٧) في ش ز : جماعة .

وانظر : المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٦٦ ، فواتح الرحوت

١ / ٢٧٤ ، تيسير التحرير ١ / ٢٣٣ .

(٨) في ب : جمعه .

وقد احتج أصحابنا^(١) بأن^(٢) قوله تعالى : ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ ﴾^(٣) ، عامٌ للذكر والأنثى^(٤) .

وأما الحنائي^(٥) : فعلى القول بدخول النساء : الحنائي^(٦) أولى ، وعلى المنع ، فالظاهر من تصرف الفقهاء دخولهم في خطاب النساء في التغليظ ، والرجال في التخفيف^(٧) .

قال في « شرح التحرير » : وما يخرج على هذه القاعدة مسألة الواعظ المشهورة ، وهي قوله للحاضرين عنده : طَلَقْتُكُمْ ثلاثاً ، وامرأته فيهم ، وهو لا يدري ، فأفتى أبو المعالي بالوقوع ، قال الغزالي : وفي القلب منه شيء ، قلت : الصواب عدم الوقوع .

وقال الرافعي والنووي : وينبغي أن لا يقع ، ولهم فيها^(٨) كلام كثير^(٩) .

(وإخوة وعمومة لذكر وأنثى^(١٠)) .

(١) في ض : بعض أصحابنا .

(٢) في ش : أن .

(٣) الآية ١٧٨ من البقرة ، وأول الآية : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي

الْقَتْلِ . الْحُرُّ بِالْحُرِّ ... الآية » .

(٤) انظر : مختصر البعلي ص ١١٥ .

(٥) في ش : الحنثي .

(٦) في ش ز : الحنث .

(٧) في ش ز ض : التحقيق .

وانظر التمهيد ١٠٥ .

(٨) في ش : فيه .

(٩) حكى الغزالي هذه المسألة في كتابه « البسيط » الذي اختصر به كتاب « نهاية المطلب »

لأبي المعالي الجويني .

(انظر : روضة الطالبين ٨ / ٥٥ ، التمهيد ص ١٠٥ - ١٠٦) .

(١٠) انظر : مختصر البعلي ص ١١٥ .

قال^(١) في « شرح التحرير » : والمذهب أن الإخوة والعمومة يعم الذكور والإناث ، قطع به في « المغني »^(٢) و « الشرح »^(٣) و « شرح ابن رزين »^(٤) ، صاحب « الفروع » فيه^(٥) ، وغيرهم ، وظاهر كلامه في « الواضح » : أن الإخوة لاتعم الإناث ، وأن المؤمن لا يعمهن^(٦) .

(وتم « مَنْ » الشرطية المؤنث^(٧)) ، لقوله^(٨) سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أُولَئِكَ يَرْجُو أَوْنَتِي ﴾^(٩) ، فالتفسير^(١٠) بالذكر والأنثى دل على تناول^(١١) القسمين ، ولقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ

(١) في ب : قاله .

(٢) المغني ٦ / ٢٧٦ .

(٣) الشرح الكبير ٦ / ٢٢٤ في الوقف ، ٧ / ٢٤ في الفرائض .

(٤) هو عبد الرحمن بن رزين بن عبد الله بن نصر ، الفسائي الحوراني ثم الدمشقي ، سيف الدين ، أبو الفرج ، كان فقيهاً فاضلاً ، وكان وكيلاً لابن الجوزي في بناء مدرسته بدمشق ، وذهب إلى بغداد لرفع حياها إليه سنة ٦٥٦ هـ فقتل شهيداً بسيف التتار ، صنف عدة تصانيف منها : « التهذيب » في اختصار « المغني » في مجلدين ، ومنها « اختصار الهداية » ، وله تعليقات في الخلاف مختصرة ، قال ابن رجب : « وتصانيفه غير محررة » .

انظر ترجمته في (ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٢٦٤ ، المدخل إلى مذهب أحمد ص ٢٠٧) .

(٥) انظر : الفروع ٥ / ٧ .

(٦) انظر : مختصر البعل ، ص ١١٥ .

(٧) في ش ز : فتم .

(٨) انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٥ ، جمع الجوامع ١ / ٤٢٨ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٨ ، الإحكام للأدي ٢ / ٢٦٩ ، البرهان ١ / ٣٦٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٢ ، العدة ٢ / ٣٥١ ، إرشاد الفحول ص ١٢٧ .

(٩) في ب : كقوله .

(١٠) الآية ١٢٤ من النساء .

(١١) في ع : فالتعبير .

(١٢) ساقطة من ز .

وَرَسُولِهِ ﴿١﴾ ، و (١) لقول النبي ﷺ : « مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ » فقالت أم سلمة : فكيف تصنع (٢) النساء بذبولهن ؟ « (٤) فأقرها النبي ﷺ على فهم دخول النساء في « مَنْ » الشرطية (٥) ، ولأنه لو قال : مَنْ دخل داري فهو حر ، فدخله الإمام عتق بالإجماع ، قاله في « المحصول » (٦) .

وحكى غيره قولاً : أنها تختص بالذكر ، وهو محكى عن بعض الحنفية (٧) ، وأنهم تسكوا به في مسألة المرتدة ، فجعلوا قوله ﷺ : « مَنْ بدّل دينه فقتلوا » (٨) .

(١) الآية ٣١ من الأحزاب .

(٢) في ز : ولقوله .

(٣) في ش زع : يصنع .

(٤) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك وأحمد عن ابن عمر وغيره مرفوعاً ، والشرط الأخير من الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد ومالك عن أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً .

(انظر : صحيح البخاري ٤ / ١٧ للطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٤ / ٦٠ وما بعدها ، سنن أبي داود ٢ / ٢٨١ ، ٢٨٥ ، سنن النسائي ٨ / ١٨٤ ، تحفة الأحوذى ٥ / ٤٠٦ ، الموطأ ص ٥٧٠ ط الشعب ، مسند أحمد ٢ / ٢٤ ، ٦ / ٢٩٣ ، سبل السلام ٤ / ١٥٨ ، سنن ابن ماجه ٢ / ١١٨١ ، ١١٨٥) .

(٥) قال الصنعاني : « أي لا يرحم الله من جرّ ثوبه خيلاء ، سواء كان من النساء أو الرجال ، وقد فهمت ذلك أم سلمة فقالت عند سماعها الحديث : فكيف تصنع النساء بذبولهن ؟ » (سبل السلام ٤ / ١٥٨) .

(٦) قال المجد بن تيمية : « وهذا قول المحققين من أهل اللسان والأصول والفقهاء » .

(انظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٢ ، للسودة ص ١٠٤ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٥ ، مختصر البعلي ص ١١٥) .

(٧) انظر : العمد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٥ ، البرهان ١ / ٣٦٠ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٨ ، نهاية السؤل ٢ / ٧٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٢ ، مختصر البعلي ص ١١٥ ، السودة ص ١٠٥ ، التهيد ص ١٢٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٦١ ، الإحكام للأمدي ٢ / ٢٦٩ ، إرشاد الفحول ص ١٢٧ .

(٨) هذا حديث صحيح رواه البخاري وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم =

لا يتناولها^(١) ، والصحيح خلافه^(٢) .

(ويعم : الناسُ والمؤمنون ونحوهما) كالذين آمنوا ، وياعبادي (عبداً)
كله رقيقاً (ومبعضاً) قل الرق فيه أو كثر عند الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه
وأكثر^(٣) أتباعه والأئمة^(٤) الأربعة ، لأنهم يدخلون في الخبر ، فكذا في الأمر ،
وباستثناء الشارع لهم في الجمعة^(٥) .
وقيل : لا يدخلون إلا بدليل^(٥) .

وقيل : إن تضمن تعبُ دأ دخلوا ،

= وابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن ابن عباس مرفوعاً .

(انظر : صحيح البخاري ١١٣ / ٢ ، ١٢٢ / ٤ ، المطبعة العثمانية ، مسند أحمد ١ / ٢ ،
٢٨٢ ، ٢٣١ / ٥ ، سنن أبي داود ٢ / ٤٤٠ ، تحفة الأحوذى ٥ / ٢٤ ، سنن النسائي ٧ / ٩٦ ، سنن ابن
ماجه ٢ / ٨٤٨ فيض القدير ٦ / ٩٥ ، نصب الراية ٣ / ٤٠٧ ، ٤٥٦ ، المستدرک ٤ / ٣٦٦) .
(١) احتج الحنفية بدليل آخر أن راوي الحديث عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنه
خالفه ، وقال : لا تقتل المرأة بل تحبس ، واعتبروا رأيه مخصصاً للحديث . (انظر : التهيد
ص ١٢٥) .

(٢) انظر : العدة ٢ / ٣٥١ ، البرهان ١ / ٣٦٠

(٣) في ش زع : أتباع الأئمة .

(٤) وكذا الجهاد والحج ، وذلك لأمر عارض ، وهو فقره واشتغاله بخدمة سيده .

(انظر : المعتمد ١ / ٣٠٠ ، جمع الجوامع ١ / ٤٢٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٦ ، فواتح
الرحمات ١ / ٢٧٦ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٣ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٢٩ ، المستصفى ٢ / ٧٧ ،
الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٠ ، البرهان ١ / ٣٥٦ ، المنحول ص ١٤٢ ، المسودة ص ٢٤ ، الروضة
٢ / ٢٢٦ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٠١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٩ ، ٢١١ ، مختصر البعلي
ص ١١٥ ، العدة ٢ / ٢٤٨ ، إرشاد الفحول ص ١٢٨ ، مختصر الطوفي ص ١٠٣ ، نزهة المخاطر
٢ / ١٤٨ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٢٥ ، التهيد ص ١٠٤) .

(٥) وقال بعض المالكية والشافعية لا يدخلون ، وهو ما نقله الماوردي والرويان عنهم .

(انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٧ ، المستصفى ٢ / ٧٨ ، المسودة ٢٤ ، التهيد
ص ١٠٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٦ ، فواتح الرحمات ١ / ٢٧٠ ،
تيسير التحرير ١ / ٢٥٣ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢١٠ ، إرشاد الفحول ص ١٢٨) .
(٦) في ش : أخضر العبيد .

وإلا فلا^(١) .

قال الهندي : القائلون بعموم دخول "العبيد والكفار" في لفظ "الناس" ونحوه ، إن^(٢) زعموا أنه لا يتناولهم لغة فكبيرة ، وإن زعموا أن الرق والكفر أخرجهم شرعاً فباطل ، لأن الإجماع أنهم مكلفون في الجملة^(٣) .

(و) يدخل الذين هم (كفار وجن^(٤)) في (مطلق لفظ) (الناس ونحوه) مثل : ﴿ أولي الألباب ﴾^(٥) في الأصح من غير قرينة لغة ، وبه قال الأستاذ^(٦) أبو إسحاق وغيره ، إذ لامانع من ذلك^(٧) .

أما إذا قامت قرينة بعدم دخولهم ، أو أنهم هم المراد ، لا المؤمنون : عمل بها ، نحو قوله تعالى : ﴿ الذين قال لهم الناس : إن الناس قد جمعوا

(١) قال أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي : إن كان لحق الله (دخلوا) ، وإن كان من حقوق الآدميين لم يدخلوا .

انظر هذه الأقوال مع أدلتها ومناقشتها في (الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٠ ، فوائت الرحموت ١ / ٢٧٦ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٣ ، المسودة ص ٢٤ ، مختصر البعلي ص ١١٥ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢١٠ ، العصد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٥ ، التهيد ص ١٠٤ ، إرشاد الفحول ص ١٢٨) .

(٢) في ب : الكفار والعبيد .

(٣) في ز : وإن .

(٤) انظر ما يتفرع على هذه القاعدة من أحكام العبيد في (القواعد والفوائد الأصولية ص ٢١٠ ، ٢٢٣ ، العصد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٦ ، البرهان ١ / ٣٥٧ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٣ ، إرشاد الفحول ص ١٢٨ ، التهيد ص ١٠٤) .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) الآية ١٧٩ من البقرة ، وتمة الآية ﴿ ولكم في القصص حياة يا أولي الألباب ﴾ ، وجاءت في آيات أخرى .

(٧) ساقطة من ب .

(٨) وقيل : لا يعم الكافر ، بناء على عدم تكليفه بالفروع ، وقيل : تعمه النواهي دون الأوامر ، وتقدم بحث هذا الموضوع في (فصل الحكم التكليفي - مسألة : هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ؟) وللعلماء أقوال فيها .

=

لَكُمْ ﴿^(١)﴾ ، لَأَنَّ الْأَوَّلَ لِلْمُؤْمِنِينَ فَقَطْ ، إِمَّا نَعْنِيَنَّ بِنِ مَسْعُودِ الْأَشْجَعِيِّ ^(٢) ، وَهُوَ الَّذِي قَالَهُ الْمَفْسُورُونَ ^(٣) ، أَوْ أَرْبَعَةً كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي « الرِّسَالَةِ » ^(٤) ، وَالثَّانِي لِكُفَّارِ مَكَّةَ .

لَكِنْ قَدْ يُقَالُ : بِأَنَّ اللَّامَ فِي ذَلِكَ لِلْعَهْدِ الذَّهْنِي ، وَالْكَلَامَ فِي الْاسْتِغْرَاقِيَةِ .
وَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبَ مَثَلٍ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾ ^(٥) الْمُرَادُ الْكُفَّارَ بِدَلِيلِ بَاقِي الْآيَةِ ، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي « الرِّسَالَةِ » ، وَجَعَلَهُ مِنَ الْعَامِّ

= (وَانْظُرْ : الْمَعْتَدَ ١ / ٢٩٤ وَمَا بَعْدَهَا ، الْمُدَّةُ ٢ / ٣٥٨ ، لِلْمُدَّةِ ص ٤٦ ، جَمْعُ الْجَوَامِعِ ١ / ٤٢٧ ، الْحَلِّيُّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ ١ / ٤٢٧ ، الْمُسْتَصْفَى ٢ / ٧٨ ، شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ ص ١٦٦ ، الْحَصُولُ ج ١ ق ٣ / ٢٠١ ، ٢٠٢ ، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ١٢٨) .
(١) الْآيَةُ ١٧٣ مِنْ آلِ عِمْرَانَ .

(٢) هُوَ الصَّحَابِيُّ نَعِمْ بْنُ مَسْعُودٍ بِنْ عَامِرٍ ، الْغَطَفَانِيُّ الْأَشْجَعِيُّ ، أَبُو سُلَيْمَةَ ، أَسْلَمَ فِي وَقْعَةِ الْخَنْدَقِ ، وَهُوَ الَّذِي أَوْقَعَ الْخِلَافَ بَيْنَ قَرِيبَةَ وَغَطَفَانَ وَقَرِيشَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ ، وَخَذَلَ بَعْضَهُمْ عَنْ بَعْضٍ ، وَأَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمُ الرِّيحَ وَالْجَنُودَ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى ابْنِ ذِي اللَّحْيَةِ ، وَكَانَ نَعِمْ يَسْكُنُ الْمَدِينَةَ ، وَكَذَلِكَ وَلَدَهُ مِنْ بَعْدِهِ ، تَوَفَّى فِي آخِرِ خِلَافَةِ عُمَانَ ، وَقِيلَ : بَلْ قَتَلَ يَوْمَ الْجَمَلِ قَبْلَ قُدُومِ عَلِيِّ الْبَصْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي (الْإِصَابَةُ ٢ / ٥٦٨ ، الْاسْتِيعَابُ ٣ / ٥٥٧ ، أَسَدُ الْغَابَةِ ٥ / ٢٤٨ ، الْخِلَاصَةُ ص ٤٠٣ ، تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ ٢ / ١٣١) .

(٣) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : « اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾ ، فَقَالَ مُجَاهِدٌ وَمُقَاتِلٌ وَعُكْرَمَةُ وَالْكَلْبِيُّ : هُوَ نَعِمْ بْنُ مَسْعُودِ الْأَشْجَعِيِّ وَاللَّفْظُ عَامٌّ ، وَمَعْنَاهُ خَاصٌّ ، كَقَوْلِهِ : ﴿ أُمٌّ يُحْسِدُونَ النَّاسَ ﴾ الْنِسَاءُ / ٥٤ ، يَعْنِي عَمْدًا ﷺ ، وَقَالَ السِّدِّيُّ : هُوَ أَعْرَابِيٌّ جُعِلَ لَهُ جُعْلٌ عَلَى ذَلِكَ ، وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ وَجَمَاعَةٌ : يُرِيدُ بِالنَّاسِ رُكْبَةَ عَبْدِ الْقَيْسِ ، مُرُّوًا بِأَبِي سَفْيَانَ فَدَسُّهُمْ إِلَى الْمُسْلِمِينَ لِيُضْطَوْهُمْ ، وَقِيلَ : النَّاسُ هُنَا الْمُنَاقِقُونَ » (تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ٤ / ٢٧٩) .

وَانْظُرْ : تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ : ١ / ٤٢٩ ، تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ٤ / ١٧٨ وَمَا بَعْدَهَا ، تَفْسِيرُ الْقَاسِمِيِّ (١٠٣٩ / ٤) .

(٤) الرِّسَالَةُ ص ٦٠ .

وَهُوَ مَارْجِحُهُ الطَّبْرِيُّ وَغَيْرُهُ (انْظُرْ : تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ٤ / ١٨٢ ، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ ١ / ٣٠٧) .

(٥) الْآيَةُ ٧٣ مِنَ الْحَجِّ .

الذي أُريدَ به الخاص^(١) ، فقد يدّعي ذلك أيضاً في الآية التي قبلها ، فلا تكون « آل »^(٢) فيها عهديّة .

(و) قوله سبحانه وتعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ ﴾^(٣) لا يشمل الأمة^(٤) أي أمة نبينا محمد^(٥) ﷺ عند الأكثر ، وقطع به بعضهم^(٦) .

ومن أمثلة ذلك : قوله سبحانه وتعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ ﴾^(٧) ، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا ﴾^(٨) ، ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾^(٩) ، إلا أن يدلّ دليل على مشاركة الأمة لهم ، وذلك لأنّ اللفظ قاصر عليهم ، فلا يتعدّاهم^(١٠) .

والمراد بأهل الكتاب : اليهود والنصارى^(١١) .

(١) الرسالة ص ٦٠ .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) الآية ٦٤ من آل عمران ، وفي آيات أخرى كثيرة .

(٤) في د : أي المجيبة لنبينا محمد ، وفي ض ع : المجيبة لنبينا ، وفي ز : أي لنبينا ، وفي ب :

المجيبة لنبينا محمد .

(٥) انظر : جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ .

(٦) الآية ١٧١ من النساء .

(٧) الآية ٤٧ من النساء . وفي ش ز ض ع ب : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا ﴾ ، ولا

يوجد آية بهذا اللفظ . وفي ض ب : « أنزلنا » .

(٨) الآية ٦٤ من آل عمران ، وفي ب تبة : « ألا نعبّد إلا الله » .

(٩) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ .

(١٠) جاء في هامش ش : « إنّا نودوا بهذا إلغائنا لهم إلى إقامة العمل بالكتاب الذي أنزله الله

فرقانا لهم ، فأعرضوا عنه ، وقلدوا الشيوخ والآباء ، واتبعوا الأهواء فتفرقوا وضلوا ، وكتاب القرآن

أولى أن يدخل المحاطبون به في هذا النداء » .

قال^(١) المجد في « المسودة »^(٢) : « يشمل الأمة إن شَرَكُوهم^(٣) في المعنى ، قال : لأنَّ شرعَه عامٌ لبني إسرائيل وغيرهم من أهل الكتاب وغيرهم ، كالمؤمنين^(٤) ، فثبت الحكمُ فيهم ، كأمي^(٥) أهل الكتاب ، وذلك كافٍ لواحدٍ من المكلفين ، فيأنه يعمُّ غيره ، وإن لم يشركهم فلا ، كما في قوله تعالى لأهل بَدْرٍ : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ ﴾^(٦) ، ولأهل أحدٍ : ﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا ﴾^(٧) ، فإنَّ ذلك يعمُّ غيرهم . »

قال : « ثمَّ الشمولُ هنا بطريقِ العادةِ العرفيةِ ، أو^(٨) الاعتبارِ العقليِّ ، وفيه الخلافُ المشهورُ . »

قال : « وعلى هذا يتَّبني استدلالُ الآيةِ على حَكْمِنَا ، مثل^(٩) قوله تعالى : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ - الآيةِ ﴾^(١٠) ، فإنَّ هذه الضائِرَ راجعةٌ لبني إسرائيلَ^(١١) . »

قال^(١٢) : « وهذا كله في الخطابِ على لسانِ نبيِّنا محمد ﷺ ، أمَّا خطابهُ لهم

(١) في ض ع ب : وقال .

(٢) المسودة ص ٤٧ ، بتصرف .

(٣) في ب : شاركوهم .

(٤) في ز : من المؤمنين .

(٥) في ع : كما في .

(٦) الآية ٦٩ من الأنفال .

(٧) الآية ١٢٢ من آل عمران .

(٨) في ش ز : و .

(٩) في ض ع ب : بمثل .

(١٠) الآية ٤٤ من البقرة .

(١١) انظر : المسودة ص ٤٨ .

(١٢) ساقطة من ع .

على لسان موسى^(١) وغيره من الأنبياء عليهم السلام ، فهي مسألة « شَرَعَ مَنْ قَبْلَنَا » هل هو شرع لنا ؟ والحكم هنا لا يثبتُ بطريق العموم الخطائي قطعاً ، بل بالاعتبار العقلي عند الجمهور^(٢) .

(وَيَعْمَهُ) أي يعم^(٣) النبي ﷺ قوله سبحانه وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾^(٤) ، و ﴿ يَا عِبَادِي ﴾^(٥) ، ونحو ذلك^(٦) ، كـ « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » عند أكثر العلماء (حيث لا قرينة تخصهم)^(٧) ، نحو : يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، و ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾^(٨) ، لأننا مأمورون بالاستجابة .

وقيل : يعمه^(٩) خطاب القرآن دون خطاب السنة^(١٠) .

(١) في ز ض ع ب : موسى ﷺ .

(٢) في ض ب : أو .

(٣) المسودة ص ٤٨ . وانظر : البناني على جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ .

(٤) في ض ب : ويعم .

(٥) الآية ٢١ من البقرة ، وفي آيات أخرى .

(٦) الآية ٥٦ من العنكبوت ، والآية ٥٣ من الزمر .

(٧) في ب سطر كامل مكرر « يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ... يَا مُمُورُونَ » .

(٨) وقال الصيرفي والحلي من الشافعية : إلا أن يكون معه : قل ، فلاتعمه .

(٩) انظر : الإحكام للأمدى ٢ / ٢٧٢ ، الحصول ج ١ ق ٣ / ٢٠٠ ، البرهان ١ / ٣٦٥ ، ٣٦٧ ،

جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٩ ، المستصفى ٢ / ٨١ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٧ ،

فوائح الرحموت ١ / ٢٧٧ ، تيسير التحرير ٢ / ٢٥٤ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٢٩ ،

مختصر البعلي ص ١١٥ ، إرشاد الفحول ص ١٢٩ ، المسودة ص ٣٣ ، القواعد والفوائد الأصولية

ص ٢٠٧ .

(٩) الآية ٢٤ من الأنفال .

(١٠) في ض : يعم .

(١١) انظر : إرشاد الفحول ص ١٢٩ .

وقيل : لا يعمه ^(١) خطاب القرآن ولا خطاب السنة لقريئة المشافهة ، ولأنّ المبلّغ - بكسر اللام - غير المبلّغ - بفتحها - ، والأمر والنهي غير المأمور والمنهي ، فلا يكون داخلا ^(٢).

ردّ ذلك بأنّ الخطاب في الحقيقة هو من الله سبحانه وتعالى للعباد ، وهو منهم ، وهو مع ذلك مبلّغ للأمة ، ^(٣) فإنّ الله سبحانه وتعالى هو الأمر والنهي ، وجبريل هو المبلّغ له ، ولا ينافي كون النبي ﷺ مخاطباً مخاطباً ، و ^(٤) مبلّغاً و ^(٥) مبلّغاً باعتبارين ^(٦).

وربما اعتلّ المانع من ذلك بأنّه ﷺ له خصائص ، فيحتمل أنّه غير داخل لخصوصيته ^(٧) ، بخلاف الأمر ^(٨) الذي خاطب به الناس ^(٩).

ورّد ^(١٠) : بأنّ الأصل عدّمه ، حتى يأتي

(١) في ض ب : يعم لا .

(٢) انظر هذه الأقوال مع أدلتها ومناقشتها في (مختصر ابن الحاجب والمضد عليه ٢ / ١٣٦ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٣٧ ، المستصفى ٢ / ٨١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٢ ، البرهان ١ / ٣٦٥ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٥ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٠٠ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٧ ، إرشاد الفحول ص ١٢٩) .

(٣) في ز ض ع ب : فالله .

(٤) ساقطة من ض ع ب .

(٥) ساقطة من ض ع ب .

(٦) انظر أدلة هذا القول بأن الخطاب يعم النبي ﷺ في (المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٣٦ ، البناني على جمع الجوامع ١ / ٤٣٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٢ وما بعدها ، البرهان ١ / ٣٦٥ ، فوائح الرجوت ١ / ٢٧٧ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٥) .

(٧) في ب : لخصوصية .

(٨) في ع : الأمر .

(٩) انظر : مختصر ابن الحاجب والمضد عليه ٢ / ١٣٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٢ ، البرهان ١ / ٣٦٥ ، فوائح الرجوت ١ / ٢٧٨ ، المسودة ص ٢٣ .

(١٠) في ع : رد .

دليل^(١).

وتظهر فائدة الخلاف في ذلك فيما إذا فعل النبي ﷺ ما يخالف ذلك : هل يكون نسخاً في حقه ؟

إن قلنا : نعمه^(٢) الخطاب فنسخ ، أي إذا دخل وقت العمل ؛ لأن ذلك شرط المسألة ، وإلا فلا^(٣).

(ويعم) الخطاب (غائباً ومعدوماً) حالته^(٤) (إذا وجد وكلف لغة) أي من جهة اللغة ، قاله أصحابنا وغيرهم^(٥).

قال ابن قاضي الجبل : ليس النزاع في قولنا : « ويعم الغائب والمعدوم إذا وجد وكلف » في الكلام النفسي ، بل هذه خاصة باللفظ اللغوي ، ولأننا

(١) قال العضد : « الجواب أن انفراده في ذلك بدليل لا يوجب عدم المشاركة مطلقاً ، فإن عدم الحكم قد يكون مانع ، كما قد يكون لعدم مقتضي ، وذلك كما لو خرج المريض والمسافر وغيرها من عومات مخصوصة ، ولا يوجب ذلك خروجهم من العمومات مطلقاً » . (العضد على ابن الحاجب ١٢٧ / ٢) .

وقال الآمدي : « إن اختصاصه ببعض الأحكام غير موجب لخروجه عن عومات الخطاب ، ولهذا فإن الحائض والمسافر والمريض ، كل واحد قد اختص بأحكام لا يشاركه غيره فيها ، ولم يخرج بذلك عن الدخول في عومات الخطاب » (الإحكام ٢٧٤ / ٢) .

(وانظر : المستصفى ٢ / ٨١ ، البرهان ١ / ٣٦٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٨) .

(٢) في ب : يعم .

(٣) انظر : إرشاد الفحول ص ١٢٩ .

(٤) في ش : حالاً .

(٥) انظر هذه المسألة في (المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٨ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٤ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٤٢٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٩ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٥ ، المنحول ص ١٢٤ ، البرهان ١ / ٢٧٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٤٥ ، مختصر الطوفي ص ٩٢ ، الروضة ٢ / ٢١٣ ، إرشاد الفحول ص ١٢٨) .

وتقدمت هذه المسألة في فصل التكليف ، (المجلد الأول ص ٥١٣ وما بعدها) .

مأمورون بأمر النبي ﷺ ، وحصل^(١) ذلك إخباراً عن أمر الله تعالى عند وجودنا فاقترض^(٢) بطريق التصديق والتكذيب ، وأن لا يكون قسماً^(٣) للخبر^(٤) . ١ هـ .

وقيل : لا يعمه^(٥) الخطاب إلا بدليل آخر^(٦) .

قال البرماوي : ومما خُلف في عموميه : الخطاب الوارد شفاهاً في الكتاب والسنة ، مثل قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ، ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ ، ﴿ يَا عِبَادِي ﴾ ، لا^(٧) خلاف في^(٨) أنه عام في الحكم الذي تضمنه من^(٩) لم يشافه به ،

(١) في ز : فحصل .

(٢) في ش ز ع ض : مقتضى .

(٣) في ض : قسماً .

(٤) انظر : إرشاد الفحول ص ١٢٨ .

(٥) في ض ب : يعم .

(٦) قال الغزالي : « فهو خطاب مع الموجودين في عصر رسول الله ﷺ ، وإثباته في حق من يحدث بعده بدليل زائد » (المستصفى ٢ / ٨٢) .

وقال الآمدي : « فذهب أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة والمعتزلة إلى اختصاصه بالموجودين في زمن الرسول ﷺ ، ولا يثبت حكمه إلى من بعدهم إلا بدليل آخر » (الإحكام ٢ / ٢٧٤) .
واستدل لذلك الإنسوي فقال : « لنا أنه لم يتناول الصبي والمجنون ، فالمعذور أولى » (التمهيد ص ١٠٧) .

(وانظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٧ ، المستصفى ١ / ٨١ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٨ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٥ ، مختصر الطوفي ص ٦٢ ، ٩٢ ، الروضة ٢ / ٢١٣ ، جمع الجوامع ١ / ٤٢٧ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٤٣٠ ، ٦٣٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٨٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٨ ، إرشاد الفحول ص ١٢٨) .

وتقدمت هذه المسألة في (المجلد الأول ص ٥١٣) بعنوان : تكليف المعذور .

(٧) في ز : بلا .

(٨) ساقطة من ش .

(٩) في ض ب : لمن .

سواء كان موجوداً غائباً وقتَ تبليغِ النبي ﷺ ، أو معدوماً بالكلية ، فإذا بُلِّغَ الغائبُ و^(١)المعدومُ بَعْدَ وجودِهِ تعلَّقَ به الحكمُ ، وإنما اختلفَ في جهةِ عومِهِ .
والحاصلُ : أنَّ العامَّ المشافَّةَ فيه بحكمٍ ، لاختلافٍ في شمولِهِ لغةً للمشافهين ،
وفي غيرِهِم حكماً ، ^(٢)« وكذا الخلافُ في غيرِهِم ، هل ^(٣)الحكمُ شاملٌ لهم باللغةِ أو
بدليلٍ آخر ؟

ذهب جمعٌ من الحنابلةِ والحنفيةِ إلى أنَّه من اللفظِ ، أي اللغوي .
وزهدَ الأكثرُ إلى أنَّه بدليلٍ آخر^(٤) .

وذلك مما غلِمَ من عموم^(٥) دينهِ ﷺ بالضرورةِ إلى يومِ القيامةِ ، ويدلُّ عليه
قولُهُ سبحانه وتعالى : ﴿ لَأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴾^(٦) ، وقولُهُ ﷺ : « وبعثتُ إلى
النَّاسِ كافةً »^(٧) .

قالَ : وهذا معنى قول^(٨) كثيرٍ ، كابنِ الحاجبِ أنَّ « مثلَ : « يا أيُّها النَّاسُ »

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش : وهل .

(٣) انظر : الحلبي على جمع الجوامع ١ / ٤٢٨ ، المستصفى ٢ / ٨٢ وما بعدها ، الحصول ج ١
ق ٢ / ٦٣٥ ، مختصر ابنِ الحاجب ٢ / ١٢٧ ، تيسير التحرير ١ / ٣٥٥ ، إرشاد الفحول ص ١٢٩ .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) الآية ١٩ من الأنعام .

وانظر : تفسير ابنِ كثير ٢ / ١٢٦ ط عيسى الحلبي ، تفسير القرطبي ٦ / ٣٩٩ ، تفسير الخازن

٢ / ١٠٢ ، تفسير القاسمي ٦ / ٣٢٦٨ .

(٦) هذا جزء من حديث صحيح رواه البخاري ومسلم والنسائي والدارمي وابن سعد عن
جابر وأبي هريرة وخالد بن معدان رضي الله عنهم مرفوعاً ، ولفظه في « مسلم » : « فضلتُ على
الأنبياءِ بست ... وأرسلتُ إلى الخلقِ كافةً » ، وعبارة البخاري : « وبعثتُ إلى الناسِ عامةً » .

(٧) انظر : فتح الباري ١ / ٣٤٨ ط عبد الرحمن ، صحيح مسلم ١ / ٣٧١ ، سنن النسائي

١ / ١٧٢ ، سنن الدارمي ١ / ٣٢٣ ، فيض القدير ٣ / ٢٠٢) .

(٨) ساقطة من ش .

ليس خطاباً لمن بعدهم ، أي ^(١) « لمن بعد » المواجهين ، وإنما ثبت الحكمُ بدليل آخر ، من إجماع أو نصٍ أو قياسٍ ^(٢) .

واستدلوا بأنه « لا يُقال للمعدومين : يا أيها الناس ^(٣) » .

وأجابوا عما استدلّ به الخصمُ بأنه ^(٤) « لو لم يكن المعدومون مخاطبين بذلك ، لم يكن النبي ﷺ مرسلًا إليهم ، بأنه ^(٥) لا يتعين الخطابُ الشفاهي ^(٦) في الإرسال ، بل مطلقُ الخطابِ كافٍ ^(٧) ، والله أعلم .

(والمتكلمُ داخلٌ في عمومِ كلامِهِ ^(٨)) أي كلامِ نفسه (مطلقاً) أي سواء كان الكلامُ خبراً أو إنشأً ، أو أمراً أو نهياً ، (إن صلح) عند دخوله عند أكثر أصحابنا وبعضِ الشافعية وغيرهم ^(٩) ، نحو قوله تعالى : ﴿ والله بكلِّ شيءٍ

(١) في د : لمن بعدهم ، وفي ش ز : من بعد .

(٢) مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٧ .

وأضاف ابن الحاجب فقال : « وأيضاً إذا امتنع في الصبي والجنون فالمعدوم أجدر » .

(وانظر : فواتح الرحموت ١ / ٢٧٩ ، التهيد ص ١٠٧) .

(٣) انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٧ .

(٤) في ش : فإنه .

(٥) في ش : فإنه .

(٦) في ض ب : الشافعي .

(٧) انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٤ وما بعدها ، مختصر

الطوفي ص ٩٣ .

(٨) ذكر ابن الحاجب وابن السبكي وابن قدامة وغيرهم هذه المسألة بعبارة « المخاطب داخل في

عموم متعلق خطابه » .

(٩) انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٧ ، الروضة ٢ / ٢٤١ ، جمع الجوامع ١ / ٣٨٤ ،

البرهان ١ / ٣٦٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩٨ ، ٢٢١ ، المستصفى ٢ / ٨٨ ، الإحكام للآمدي ٢ /

٢٧٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ١٩٩ ، للنخول ص ١٤٣ ، مختصر الطوفي

ص ١٠٥ . القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٥ ، نهاية السؤل ٢ / ٨٩ ، التهيد ص ١٠٠ ، إرشاد

الفحول ص ١٣٠) .

علم ﴿^(١)﴾ إذا قلنا : بصحة إطلاق لفظ « شيء » عليه تعالى ^(٢)، وقول السيد لعبده : من أحسن إليك فأكرمه ، أو فلا تهنه ، ذكره الآمدي عن الأكثر ، ولأن اللفظ عام ، ولا مانع من الدخول ، والأصل عدمه ^(٣).

وعن الإمام أحمد رضي الله عنه رواية أخرى : لا يدخل إلا بدليل .
وقيل : لا يدخل مطلقاً ^(٤).

وقال أبو الخطاب والأكثر : لا في الأمر ، ^(٥) ولا في ^(٦) النهي ^(٧).
وخرج بقولنا : « إن صلح » ما إذا كان الكلام ^(٨) بلفظ المخاطبة ، نحو

(١) الآية ٢٨٢ من البقرة ، والآية ١٧٦ من آل عمران ، والآية ٣٥ ، ٦٤ من النور ، والآية ١٦ من الحجرات ، والآية ١١ من التغابن .

(٢) ساقطة من ض ع ب .

(٣) قال ابن قدامة : « والأصل اتباع العموم » (الروضة ٢ / ٢٤١) .

(٤) وانظر : المعتمد على ابن الحاجب ٢ / ١٢٨ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ ، المنحول ص ١٤٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٧٧ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٦ ، مختصر الطوفي ص ١٠٥ ، إرشاد الفحول ص ١٣٠ .

(٥) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ ، للمستصفي ٢ / ٨٨ ، البرهان ١ / ٣٦٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٧ ، الروضة ٢ / ٢٤١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٥ ، مختصر الطوفي ص ١٠٥ .

(٦) في ز ض ع ب : و .

(٧) عبارة المصنف غير واضحة في نقل رأي أبي الخطاب ، وقد جاء واضحاً في عبارات الكتب الأخرى ، قال الطوفي : « وقال أبو الخطاب إلا في الأمر » (مختصر الطوفي ص ١٠٥) ، وقال البعلي : « واختار أبو الخطاب يدخل إلا في الأمر ، وهو أكثر كلام القاضي ، وحكاه التميمي عن أحمد » (القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٠٦) ، وقال البعلي أيضاً في (مختصره ص ١١٥) : « فيه ثلاثة أقوال : ثالثها : يتناول إلا في الأمر ، واختاره أبو الخطاب » وقال ابن قدامة : « واختار أبو الخطاب أن الأمر لا يدخل في الأمر » . (الروضة ٢ / ٢٤١) .

(٨) وانظر : جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢١ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٠٠ ، إرشاد الفحول ص ١٣٠ .

(٩) ساقطة من ض .

قوله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُخْلِفُوا بَابَكُمْ »^(١).

(وَتَقْمُنْ) كلام (عام مَدْحاً أَوْ ذَمّاً ، كالأُبْرارِ والفَجَّارِ) ، نحو قوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾^(٢) ، وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ، وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٣) ، وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾^(٤) : (لَا يَمْنَعُ عَمُوَّهُ) أي لا يغير عموه عند الأئمة الأربعة^(٥) ، إذ لاتنافي بين قصد العموم ، وبين المدح والذم ، فيحمل^(٦) الذهب والفضة وغيرها على العموم ، إذ لا صارف له عنه^(٧).

(١) هذا طرف من حديث صحيح رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك وأحمد بن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً .

(انظر : صحيح البخاري ٤ / ١٥١ ، صحيح مسلم ٣ / ١٢٦٧ ، سنن أبي داود ٢ / ١٩٩ ، تحفة الأحوذني ٥ / ١٣٢ ، سنن النسائي ٧ / ٤ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٧٧ ، الموطأ ص ٢٩٧ ط الشعب ، مسند أحمد ٢ / ٧ ، النووي على مسلم ١١ / ١٠٥ ، نصب الراية ٣ / ٢٩٥ ، مختصر سنن أبي داود ٤ / ٣٥٧ ، التلخيص الحبير ٤ / ١٦٨) .

(٢) الآيتان ١٣ - ١٤ من الانفطار .

(٣) الآية ٣٤ من التوبة ، وثمة الآية « فبشرهم بعذاب أليم » .

(٤) الآية ٥ من المؤمنون .

(٥) صحح هذا القول الآمدي والفخر الرازي وابن الحاجب ، ونسب الكمال بن الهمام وابن

عبد الشكور مخالفة الشافعية لذلك بإطلاق .

(انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٨ ، جمع الجوامع ١ / ٤٢٢ ،

نهاية السؤل ٢ / ٨٩ ، فتح الغفار ٢ / ٦٠ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٦١ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٠٣ ، المعتمد ١ / ٣٠٢ ، مختصر البعلي ص ١١٦ ، المسودة ص ١٣٢ ، التبصرة ص ١٩٣ ، الملح ص ١٦ ، التهيد ص ٩٨ ، إرشاد الفحول ص ١٣٣) .

(٦) في ش ز : فيحتل .

(٧) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٢٨ ، المحلي والبناني على جمع الجوامع ١ / =

وقيلَ : إنّ ذلك يَنعُ العمومَ ، لورودِ ذلك لقصدِ المبالغةِ في الحثِّ والزجرِ ، فلم يَعمَ^(١) .

ردُّ ذلك : بأنَّ العمومَ أبلغُ من ذلك ، ولا منافاةَ^(٢) .

وفي المسألةِ قولٌ ثالثٌ فيه تفصيلٌ ، قال ابنُ العراقي : الثالثُ أنّه للعمومِ إلا إن عارضه عامٌ آخرٌ لا يَقْصِدُ به المدحُ أو الذمُّ ، فيترجَّحُ الذي لم يُسَقَّ^(٣) لذلك عليه^(٤) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾^(٥) ، مع قوله تعالى : ﴿ أَوْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾^(٦) ، فالأولى سبقت لبيانِ الحكمِ ، فقدَّمْتُ على سياقِها

= ٤٢٢ ، التبصرة ص ١١٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢١ ، إرشاد الفحول ص ١٣٣ .

(١) وهذا قول بعض الشافعية ، وبين ابن السبكي أنه وجه ضعيف في المذهب ، وأنَّ الصحيح أنّه يعم ، وهو الثابت عن الشافعي ، وقال الشيرازي عن القول : بعدم العموم : وهذا خطأ (اللع ص ١٦) ، وقال بعدم العموم أبو الحسن الكرخي وبعض الحنفية وبعض المالكية ، ونقل ذلك عن الشافعية بإطلاق .

(انظر : نهاية السؤل ٢ / ٨٩ ، المسودة ص ١٣٣ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٠٣ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٨ ، المحلى والنباني على جمع الجوامع ١ / ٤٢٢ ، التبصرة ص ١٩٣ ، التهيد ص ٩٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٠ ، فوائح الرجوت ٢ / ٢٨٤ ، ٢٨٤ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢١ ، مختصر البعلي ص ١١٦ ، إرشاد الفحول ص ١٣٣) .
(٢) أي أن التعميم أبلغ في المدح والذم من عدمه ، وأنه لا منافاة بين المسوق للمبالغة وبين التعميم .

(انظر : المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٠٤ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٢٨ ، ١٢٩ ، التبصرة ص ١٩٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٠ ، فوائح الرجوت ١ / ٢٨٤ ، تيسير التحرير ١ / ٢٥٧ ، إرشاد الفحول ١٣٣) .

(٣) في ز ع ب : يسبق .

(٤) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٢ .

(٥) الآية ٢٣ من النساء ، وأول الآية : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ... ﴾ ، وفي ب ﴿ وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف ﴾ .

(٦) الآية ٣ من النساء ، وأول الآية : ﴿ وإن خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ... فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَمْلُوكَةٌ أَيْمَانُكُمْ ﴾ .

المنة بإباحة الوطاء بملك اليمين ، وقد رد أصحابنا بهذا على داود^(١) الظاهري احتجاجه^(٢) بالثانية على^(٣) إباحة الأختين بملك اليمين^(٤) . ١ هـ .

(ومثّل) أي ونحو قوله سبحانه وتعالى : (﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾)^(٥) يعم (فيقتضي) العموم (أخذها من كل نوع من المال) الذي بأيديهم في ظاهر كلام أبي الفرج الشيرازي منا^(٦) ، وقاله ابن حمدان في « المقنع » وأكثر العلماء من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم^(٧) ، إلا أن يخصّ بدليل من السنة ، وهذا نص الشافعي في « الرسالة »^(٨) .

وقال الكرخي وابن الحاجب : يكفي الأخذ من نوع واحد^(٩) .

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش : الثانية عل .

(٣) انظر : المحلى والبناني على جمع الجوامع ١ / ٤٢٢ .

(٤) الآية ١٠٣ من التوبة .

(٥) ساقطة من ش ز .

(٦) انظر هذه المسألة في (نهاية السؤل ٢ / ٩٠ ، جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ ، مختصر ابن الحاجب

٢ / ١٢٨ ، التمهيد ص ٩٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٢ ، تيسير التحرير

١ / ٢٥٧ ، مختصر البعلي ص ١١٦ ، إرشاد الفحول ص ١٢٦) .

(٧) قال الإمام الشافعي : « ولولا دلالة السنة كان ظاهر القرآن أن الأموال كلها سواء ، وأن

الزكاة في جميعها لافي بعضها دون بعض » (الرسالة ص ١٩٦) .

(٨) يبحث أكثر العلماء هذه المسألة تحت عنوان : « الجمع المضاف إلى جمع » ، واختار الآمدي

قول ابن الحاجب والكرخي وقال : « ومأخذ الكرخي دقيق » كما أيده ابن عبد الشكور .

(انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٨٢ ، تيسير التحرير

١ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، أصول السرخسي ١ / ٢٧٦ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٩ ، الإحكام للآمدي

٢ / ٢٧٩ ، التمهيد ص ١٠٠ ، إرشاد الفحول ص ١٢٦) .

قال ابن الحاجب : « خلافاً للأكثرين » ثم قال : « لنا أنه ^(١) بصدق واحدة يصدق ^(٢) أنه أخذ منها صدقة ، فيلزم الامتثال ، وأيضاً : فإن كل دينار مال ، ولا يجب ذلك بإجماع » ^(٣) . ١ هـ .

وأجيب عن الأول : بمنع صدق ذلك ؛ لأن « أموالهم » جمع مضاف ، فكان ^(٤) عاماً في كل نوع نوع ، وفرد فرد ^(٥) ، إلا ما خرج بالسنة ، كما أشار إليه الشافعي ^(٦) .

وعن الثاني : بأن المراد : عن كل نصاب نصاب ، كما بينته السنة ^(٧) .

ومما ذكر احتجاجاً ^(٨) للكرخي ^(٩) : أن « من » في الآية للتبعض ، ولو كانت الآية عامة ، والتبعض : يصدق ببعض المجموع ، ولو من نوع واحد ^(١٠) .

(١) في ش ب : يصدق بواحدة ، بصدق . وما أثبتناه من نسخة ز ض ع ومختصر ابن الحاجب .

(٢) في ش ز ض ع : أنها ، والأعلى من « مختصر ابن الحاجب » .

(٣) مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٨ .

(٤) في ش : وكان .

(٥) في ب : وكل فرد فرد .

(٦) قال الشافعي رحمه الله : « فكان مخرج الآية عاماً في الأموال ، وكان يحتمل أن تكون على بعض الأموال دون بعض ، فدللت السنة على أن الزكاة في بعض الأموال دون بعض » (الرسالة ص ١٨٧) .

() وانظر : العبد والتفتازاني على ابن الحاجب ٢ / ١٢٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٩ ، إرشاد الفحول ص ١٢٦) .

(٧) انظر : العبد والتفتازاني على ابن الحاجب ٢ / ١٢٨ .

(٨) في ب : احتجاج .

(٩) في ش : على الكرخي ، وفي ض : الكرخي .

(١٠) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٢٧٩ .

وجوابه : أنَّ التبعضَ في العام إنما يكونُ باعتبارِ تبعضِ كلِّ جزءٍ جزءٍ^(١)
منه ، فلا بدُّ أن يكونَ مأخوذاً من كلِّ نصابٍ ، إذ لو سقطت^(٢) « من » لكانَ
المالُ يؤخذُ كُلُّه صدقةً^(٣) .



(١) ساقطة من ش .

(٢) في ب : أسقطت .

(٣) وقال الأمدى بالتوقف لعدم ترجيح أحد القولين عنده (انظر : الإحكام للأمدى

٢ / ٢٧٩) .

وانظر : جمع الجوامع والمحلى عليه ١ / ٤٢٩ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٨٢ ، إرشاد الفحول

ص ١٣٦ .

(فَصْلٌ)

(الْقِرَانُ : أن ^(١) يُقَرْنَ الشَّارِعُ ^(٢) بَيْنَ شَيْئَيْنِ لَفْظاً) أي في اللفظ
^(٣) (لَا يَفْتَضِي) ذَلِكَ الْقِرَانُ ^(٤) (تَسْوِيَةً بَيْنَهَا) أي بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ (حُكْماً
 فِي غَيْرِ) الْحُكْمِ (الْمَذْكُورِ إِلَّا بِدَلِيلٍ) من خارجٍ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا وَالْحَنْفِيَّةِ
 وَالشَّافِعِيَّةِ ^(٥) ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَتَوَلَّنُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ،
 وَلَا يَفْتَسِلُ فِيهِ مِنْ جَنَابَةٍ » ^(٦) ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الشَّرَكَةِ ^(٧) .
 قَالَ ابْنُ قَاضِي الْجَبَلِ : لَا يَلِزَمُ مِنْ تَنْجِيْسِهِ ^(٨) بِالْبَوْلِ تَنْجِيْسُهُ ^(٩) بِالْأَغْتِسَالِ .

(١) في ض ع : بأن .

(٢) في ب : الشرع .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) انظر : المسودة ص ١٤٠ ، التبصرة ص ٢٢٩ ، التهيد ص ٧٥ ، اللع ص ٢٥ ، جمع
 الجوامع ٢ / ١٩ ، أصول الرخسي ١ / ٣٧٣ ، مختصر البعلي ص ١١٣ .

(٥) روى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي والبيهقي عن أبي هريرة قال قال
 رسول الله ﷺ : « لَا يَتَوَلَّنُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَفْتَسِلُ فِيهِ » ، ورواه الترمذي
 والنسائي بلفظ : « ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ » وروى مسلم والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة قال قال رسول
 الله ﷺ : « لَا يَفْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جَنْبٌ ، فَقَالَ : كَيْفَ يَفْعَلُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ قَالَ
 يَتَنَاوَلُهُ تَنَاوُلًا » .

(٦) انظر : صحيح البخاري ١ / ٥٤ ، صحيح مسلم ١ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، سنن أبي داود ١ / ١٧ ،
 تحفة الأحوذى ١ / ٢٢٢ ، سنن النسائي ١ / ٤٤ ، ١٠٣ ، سنن ابن ماجه ١ / ١٢٤ ، ١١٨ ، مختصر
 سنن أبي داود ١ / ٧٥ ، شرح السنة ٢ / ٦٦ ، الفتح الكبير ٣ / ٢٥٢ ، إحكام الأحكام ١ / ٦٢) .

(٧) انظر : المحلى على جمع الجوامع ٢ / ١٩ ، المسودة ص ١٤٠ .

(٨)(٧) في ش ز : تنجسه .

ومن الدليل أيضاً : قوله سبحانه وتعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ، وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾^(١) ، فَعَطَفَ واجباً على مباح ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الشركة ، وعدمُ دليلها^(٢) .

وخالف أبو يوسفَ وجَعَ : لأنَّ العطفَ يقتضي المشاركة^(٣) ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(٤) ، فلذلك لا تجبُ الزكاةُ في مالِ الصغيرِ ، لأنَّه لو أريدَ دخوله في الزكاة لكانَ فيه عطفٌ واجبٌ على مندوبٍ ؛ لأنَّ الصلاةَ^(٥) عليه مندوبةٌ^(٦) اتفاقاً^(٧) .

وضَعَفَ بأنَّ الأصلَ في اشتراكِ المعطوفِ والمعطوفِ عليه : إنَّها هو فيما ذُكِرَ ، لانفصا سواه من الأمورِ الخارجِيةِ ، و^(٨) قد أجمعوا على أنَّ اللفظينِ العامينِ^(٩) إذا عطفَ أحدهما على الآخرِ ، وخصَّ أحدهما : لا يقتضي^(١٠) تخصيصَ^(١١) الآخرِ^(١٢) .

(١) الآية ١٤١ من الأنعام .

(١٢) انظر : اللع ص ٢٥ .

(٣) وهو قول الزني من الشافعية . (انظر : جمع الجوامع ١٩ / ٢ ، التبصرة ص ٢٢٩ ، اللع ص ٢٥ ، فتح الغفار ٥٨ / ٢ ، مختصر البعلي ص ١١٣ ، المسودة ص ١٤٠) .

(٤) الآية ٤٣ من البقرة .

(٥) في ب : مندوبة عليه .

(٦) انظر : أصول الرخسي ٢٧٣ / ١ ، فتح الغفار ٥٩ / ١ .

(٧) ساقطة من ب .

(٨) في د ض : العاملين .

(٩) في ع : يقضي .

(١٠) في ع : بتخصيص .

(١١) سيذكر المصنف هذه المسألة في الصفحة ٢٦٢ ، وسيكررها في آخر بحث الخاص ، ويبيِّن الشوكاني سبب تكرار هذه المسألة في العام والخاص فقال : « فهذه المباحث لها تعلق بالعام وتعلق بالخاص » (إرشاد الفحول ص ١٥٩) .

وَاسْتَدِلُّ لِهَذَا الْمَذْهَبِ أَيْضاً بِقَوْلِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : « وَاللَّهُ
لَأَقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ » ^(١) .

وَاسْتَدِلُّ ابْنُ عَبَّاسٍ لَوْجُوبِ الْعِمْرَةِ بِأَنَّهَا قَرِينَةُ الْحَجِّ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ^(٢) .
« رَدُّ لَدَلِيلِ ^(٣) وَقَرِينَةِ ^(٤) فِي الْأَمْرِ بِهَا » ^(٥) .

وَاسْتَدِلُّ الْقَاضِي بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ
النَّسَاءَ ﴾ ^(٦) ، قَالَ : فَعَطْفُ اللَّامِ عَلَى الْغَائِطِ مُوجِبٌ ^(٧) لِلْوُضوءِ ^(٨) ، قَالَ :
وَخَصَّصَهُ ^(٩) أَحَدُ بِالْقَرِينَةِ ، وَذَكَرَ ^(١٠) قَوْلَهُ تَعَالَى فِي آيَةِ النُّجُوى ^(١١) ، وَقَوْلَهُ

(١) هذا جزء من حديث طويل رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد
عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .
(انظر : صحيح البخاري ١ / ١٦٧ المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ١ / ٢٠٧ ،
سنن أبي داود ١ / ٣٥٦ ، تحفة الأحوذى ٧ / ٢٢٦ ، سنن النسائي ٥ / ١١ ، ٧ / ٧١ ، مسند أحمد
٢ / ٥٢٨ ، ١ / ١٩ ، ٤٨) .

وَانْظُر : التَّبَصُّرَةُ ص ٢٢٦ ، أَسْوَالُ السَّرْحِ ١ / ٣٧٢ .

(٢) انظر : التَّبَصُّرَةُ ص ٢٣٠ .

(٣) فِي ش ز : وَرْدَةُ الدَّلِيلِ .

(٤) فِي ع : وَقَرِينَتُهُ ، وَفِي ش : وَقَرِينُهُ .

(٥) وَضَحَ الشَّيرَازِيُّ الرَّدَّ عَلَى الاسْتِدْلَالِ بِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَ : « وَالْجَوَابُ أَنَّ
أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرَادَ : لَا أَفْرُقُ بَيْنَ مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي الْإِيجَابِ بِالْأَمْرِ ، وَكَذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَرَادَ إِهْنَاءَ
لِقَرِينَةِ الْحَجِّ فِي الْأَمْرِ ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ ، فَكَانَ الْاِحْتِجَاجُ فِي الْحَقِيقَةِ بظَاهِرِ الْأَمْرِ ، لَا
بِالْاِقْتِرَانِ » (التَّبَصُّرَةُ ص ٢٢٠) .

(٦) الْآيَةُ ٦ مِنَ الْمَائِدَةِ .

(٧) فِي ش : يُوجِبُ .

(٨) فِي ز ش ض : الْوُضوءُ .

(٩) فِي ض ع ب : وَخَصَّصَ .

(١٠) فِي ش ز ع ب : فَذَكَرَ .

(١١) وَهِيَ آيَاتُ النُّجُوى فِي سُورَةِ الْمَجَادِلَةِ ٨ - ١٠ : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَهَوُا عَنِ النُّجُوى ...
وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ وَالْآيَتَانِ ١٢ - ١٣ مِنَ الْمَجَادِلَةِ .

تعالى : ﴿ وأشهدوا إذا تبايعتم ﴾^(١) ، ﴿ فإن آمن ﴾^(٢) ، فلا بأس ، انظر إلى آخر الآية^(٣) .

(ولا يلزم من إضمار شيء في معطوف) على شيء (أن يُضمر) ذلك الشيء (في معطوف عليه) ، ذكره أبو الخطاب وابن حبان وابن قاضي الجبل والمالكية والشافعية ، خلافاً للحنفية والقاضي وابن السمعاني وابن الحاجب^(٤) .

وترجمة هذه المسألة بما في المتن هي ترجمة أبي الخطاب في « التهديد » ، وترجمتها الرازي والبيضاوي والهندي وابن قاضي الجبل بقولهم : « عطف^(٥) الخاص على العام^(٥) لا يقتضي تخصيص المعطوف عليه »^(٦) .

(١) الآية ٢٨٢ من البقرة

(٢) الآية ٢٨٣ من البقرة ، وجاء في جميع النسخ : وإذا .

(٣) وثمة الآيتين : ﴿ وأشهدوا إذا تبايعتم ، ولا يضر كاتب ولا شهيد ، وإن فعلوا فإِنَّهُ فسوق بكم ، واتقوا الله ، ويعلمكم الله ، والله بكل شيء عليم ، وإن كنتم على سفر ، ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة ، فإن آمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أوتى أمانته وليتق الله ربه ، ولا تكتوا الشهادة ، ومن يكتها فإنه أثم قلبه ، والله بما تعملون عليم ﴾ البقرة ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٤) انظر هذه المسألة في (المستصفى ٢ / ٧٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٢ ج ١ ق ٣ / ٣٠٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٦٢ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٣٢ ، ١ / ٤٢٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٢ ، للمعتد ١ / ٣٠٨ ، مختصر البعلي ص ١١٢ ، المسودة ص ١٤٠ ، مختصر ابن الحساج ٢ / ١٢٠ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٨ ، تيسير التحرير ١ / ٢٦١ ، إرشاد الفحول ص ١٣٩ ، اللمع ص ٢٥ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٥) .

(٥) في ش ز : العام على الخاص .

(٦) وترجم هذه المسألة البعلي وغيره بلفظ : « رجوع الضمير إلى بعض العام المتقدم لا يخصه عند أكثر أصحابنا والشافعية » (مختصر البعلي ص ١٢٤) ، ويلاحظ في هذه الترجمة مراعاتها لفصل الخاص والتخصيص ، وهي ماسيذكرها المصنف في آخر فصل الخاص صفحة ٢٨٩ .

(وانظر : نهاية السؤل ٢ / ١٦٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٢ ، جمع الجوامع ٢ / ٣٢ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٠٥) .

ومثّل الفريقان لهذه المسألة بقول النبي ﷺ : - فيما رواه أحمد وأبو داود والنسائي - « لا يُقتل مؤمنٌ بكافرٍ ، ولا ذو عهدٍ في عهده »^(١) .

والخلاف في هذه المسألة مشهور ، مع الاتفاق على أنّ النكرة في سياق النفي للعموم ، فالحنفية ومن تابعهم يقدرون تنجيماً^(٢) للجملة الثانية لفظاً عاماً ، تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه في متعلّقه ، فيكون على حدّ قوله سبحانه وتعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ، وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾^(٣) ، فيقدّر : ولا ذو عهدٍ في عهده بكافرٍ^(٤) ، إذ لو قدر خاصاً - وهو : ولا ذو^(٥) عهدٍ في عهده بجريء - لزم التخالّف بين المتعاطفين ، ويكون^(٦) تقديرأ بلا دليل ، بخلاف ما لو قدر عاماً ، فإنّ الدليل دلّ^(٧) عليه من المصرّح به في الجملة التي قبلها ، حينئذٍ فيخصّص

(١) هذا الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه بهذا اللفظ عن علي رضي الله عنه ، ورواه الترمذي وابن ماجه عن علي وعمر بن شعيب بدون الزيادة الأخيرة .
(انظر : مسند أحمد ١ / ١١٩ ، ١٢٢ ، ٢ / ١٨٠ ، ١٩٢ ، سنن أبي داود ٢ / ٤٨٨ ، سنن النسائي ٨ / ٢١ ، تحفة الأحوذى ٤ / ٦٦٩ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٨٨٧ ، ٨٨٨) .

قال المناوي : « تنبيه : هذا الحديث روي بزيادة ، ولفظه : « لا يقتل مسلم بكافر ، ولا ذو عهد في عهده » يعني بكافر حربي للإجماع على قتله بغير حربي ، فقال الحنفي يقدر الحربي في المعطوف عليه لوجوب الاشتراك بين المعطوفين في صفة الحكم ، فلا ينافي ما قال به من قتل المسلم بذمي ، وقد مثل (بهذه الزيادة) أهل الأصول للأصحّ عندهم أن عطف الخاص على العام كعكسه لا يختص ، فقولوه : « ولا ذو عهد في عهده » يعني بكافر حربي للإجماع على قتله بغير الحربي » (فيض التقدير ٦ / ٤٥٣) .

وانظر : السودة ص ١٤٠ .

(٢) في ش : تتمها .

(٣) الآية ٢٨٥ من البقرة .

(٤) انظر : السودة ص ١٤٠ .

(٥) في ز ض : ذو ، وفي ب : وذو .

(٦) في ز ض ع ب : وأن يكون .

(٧) ساقطة من ز .

العموم في الثانية بالحربيّ بدليل آخر ، وهو الاتفاق على أن المعاهد لا يقتل بالحربي ، ويقتل بالمعاهد والذمي^(١) .

قالوا : وإذا تقرر هذا وجب أن يُخصَّصَ العام المذكور أولاً ليتساويا^(٢) ، فيصير : لا يقتل مسلم بكافر ، ولا ذو^(٣) عهد في عهده بكافر حربي^(٤) .

وأما أصحابنا وغيرهم : فإذا قدرُوا في الجملة الثانية ، فإنما يقدرُونَ خاصاً ، فيقولون : « ولا ذو^(٥) عهد في عهده بحربي^(٦) » ، لأنَّ التقدير : إنما هو بما تندفع به الحاجةً بلا زيادة ، وفي التقدير « بحربي » كفايةً ، ولا يضّر تخالفه مع المعطوف

(١) وخلاصة الخلاف أن الجمهور يرون أن التعاطف بين الكلمتين لا يقتضي أكثر من اشتراكها في أصل الحكم ، وقال الحنفية : إن عموم المعطوف عليه يسري إلى معطوفه عن طريق التبعية ، وبناءً عليه قال الجمهور في الحديث : إن كلمة « كافر » في الجملة عامة تمم الذمي والحربي ، فإذا قتل المسلم ذمياً أو حربياً فلا يقتل به ، وأن الجملة الثانية معطوفة عليه ، ولا علاقة لها بعمومها ومعناها : أنه لا يجوز قتل المعاهد مادام غير خارج على عهده ، فالأولى عامة ، والثانية خاصة .

وقال الحنفية : العطف يسوي بين المعطوف والمعطوف عليه في العموم ، ولا يصح العموم في الحديث في المعطوف لأنها تصبح « ولا يقتل ذو عهد بقتل كافر ذمياً كان أو حربياً » وهذا غير صحيح ، لأن المعاهد لا يقتل بقتله الكافر الحربي ، ولكن يقتل باتفاق بقتله الكافر الذمي ، ولذلك قال الحنفية : « إن الفقرة الثانية خصّصت بدليل آخر ، ويجب تخصيص الجملة الأولى مثلها للتساوي بينها ، ويخصص العام الأول ، فيصير « لا يقتل مسلم بكافر حربي » .

(انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥٨ ، المحلى على جمع الجوامع ١ / ٢٢ ، ٢٤٤ ، نهاية السؤل ٢ / ١٦٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٢ ، المعتقد ١ / ٣٠٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٠٦ ، المضد على ابن الحاجب والتفتازاني عليه ٢ / ١٢٠ ، ١٢١ ، المسودة ص ١٤٠ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٩٨ ، تيسير التحرير ١ / ٢٦١ ، وإرشاد الفحول ص ١٣٩ ، مباحث الكتاب والسنة ص ١٥٥) .

(٢) في ز : يتساويا ، وفي ض : فيتساويا ، وفي ش : يتساويان .

(٣) في ز : ذوا .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) في ض : ذوا .

(٦) انظر : المحلى على جمع الجوامع ١ / ٤٢٤ ، تيسير التحرير ١ / ٢٦٢ ، فواتح الرحموت ١ /

٢٩٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٢ .

عليه في ذلك ، إذ لا يشترطُ إلا^(١) اشتراكهما في أصل الحكم ، وهو هنا : مَنعُ القتلِ بما^(٢) ذكر ، أو^(٣) بما يقومُ الدليلُ عليه ، لافي كل الأحوال^(٤) ، وهو قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾^(٥) فإنه مختص^(٦) بالرجعيات ، وإن تقدمت « المطلقات » بالعموم^(٧) .

وقيل : بالوقف لتعارض الأدلة . ١ هـ^(٨) .

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ض : ذكروا ، وفي ع : يذكر أو ، وفي ب : ذكر و .

(٣) أجاب القرافي على استدلال الحنفية بالحديث فقال : « والجواب عنه من أربعة أوجه ، أحدها أنا نمنع أن الواو عاطفة ، بل هي للاستئناف ، فلا يلزم التشريك ، وثانيها : سانهاء لكن العطف يقتضي التشريك في أصل الحكم دون توابعه .. ، وثالثها : ... بل معناه التنبيه على السببية ... فإنها « في عهده » للسببية ... ، ورابعها : أن معناه نفي الوهم عما يعتقد أن المعاهدة كمقدمة الذمة يدم ، وتكون « في » على هذا للظرفية » (شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٢ باختصار) .
(وانظر : المعتبر ١ / ٣٠٩ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٠٦) .

(٤) الآية ٢٢٨ من البقرة .

(٥) في ش ع : يختص .

(٦) العموم في أول الآية الكريمة ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ الآية ، فلفظ « المطلقات » عام للبائن والرجعية ، وتحجب العدة عليها ، ويلزم من ذلك أن يكون الضير في قوله تعالى « وبعولتهن » يشمل بعل البائن وبعل الرجعية ، وهذا غير صحيح ، لأن البائن لا يحق لبعولها أن يردها ويراجعها ، فدل على أن الضير مع المطلق خاص بالرجعية ، مع أنه في المطلق عليه عام في البائن والرجعية ، لأن العطف لا يقتضي المشاركة في الحكم عند الجمهور ، وقال الحنفية وابن الحساج : « إن الضير في المطلق « وبعولتهن » عام لكنه خصُ بدليل منفصل » .

(انظر : العضد على ابن الحساج ٢ / ١٢١ ، المستصفى ٢ / ٧١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٣٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٩١ ، فواتح الرحموت ١ / ١٩٩ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢٠ ، مختصر البعلي ص ١٢٤ ، اللع ص ٢٥) .

وسوف يذكر المصنف هذه الآية والمسألة في نهاية بحث التخصيص .

(٧) ساقطة من ض ع .

ولما انتهى الكلام على العام وصيغ العموم ، وكان يلحقه التخصيص ذكره^(١)
عقبه^(٢) ، فقال :

☆ ☆ ☆

(١) في ض ب : ذكر .

(٢) في ش : عقبه .

(بَابٌ)

بالتنوين^(١) (التخصيص) ، وتتوقف معرفته على بيان المخصّص - بكسر الصاد - والمخصّص - بفتحها .

^(٢) فأما التخصيص^(٢) فرسموه بأنه : (قصر العام على بعض أجزائه^(٣)) .

قال ابن مفلح : ولعله مراد من قال : « على بعض مسمياته » ، فإن مسمى العام جميع ما يصلح له اللفظ ، لابعضه .

وقال البرماوي - تبعاً « لجمع الجوامع » - : « هو قصر العام على بعض أفرادِهِ^(٤) » ، فخرج : تقييد المطلق ، لأنه قصر مطلق ، لا عام ، كرقبة مؤمنة ، وكذا الإخراج من العدد ، كعشرة إلا ثلاثة ، ونحو ذلك .

ودخل ماعومته باللفظ ك ﴿ اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٥) ، قصر بالدليل على غير^(٦) الذمي وغيره من عصم بأمان ، وماعومته بالمعنى ، كقصر علة الربا في بيع الرطب بالتمر مثلاً : بأنه ينقص إذا جف ، على غير العرايا^(٧) .

(١) ساقطة من ش ز .

(٢) في ض : فأما التنوين ، وفي ش ز : وأما التخصيص .

(٣) انظر : مختصر البعلي ص ١١٦ .

(٤) جمع الجوامع ٢ / ٢ .

(٥) الآية ٥ من التوبة .

(٦) ساقطة من ش ز .

(٧) ورد استثناء العرايا من الربا في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك وأحمد والدارمي عن سهل بن أبي حنمة وغيره بألفاظ كثيرة ، مرفوعاً .

والمراءد من قصر العام : قصر حكيه ، وإن كان لفظ^(١) العام باقياً^(٢) على عومه ، لكن لفظاً لاحكماً ، فبذلك يخرج إطلاق^(٣) العام ، وإرادة الخاص ، فإن ذلك قصر إرادة لفظ العام ، لا قصر حكيه .

وقد ورد^(٤) على تعريف التخصيص : أنه إما يكون تخصيصاً بدليل^(٥) عام ، لا^(٦) قصر العام بدليله .

وجوابه : أن الكلام في التخصيص الشرعي ، فالتقدير^(٧) : قصر الشارع العام على بعض أفرادِهِ ، فأضيف المصدر إلى مفعوله ، وحذف الفاعل للعلم به^(٨) .

(وَيُطْلَقُ) التخصيصُ (على قَصْرِ لَفْظٍ غَيْرِ عامٍ على بعض مُتَّاهٍ) أي سُمِيَ ذلك اللفظُ (كـ) إطلاقي (عامٍ على غير لفظٍ عامٍ) كعشرة ومسلمين

= (انظر : صحيح البخاري ٢ / ١٥ المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٠ / ١٩٥ ، سنن أبي داود ٢ / ٢٢٦ ، تحفة الأحوذى ٤ / ٤١٨ ، سنن النسائي ٧ / ٢٢٣ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٧٦١ ، الموطأ ص ٣٨٣ ، ط الشعب ، سنن الدارمي ٢ / ٢٥٢ ، مسند أحمد ٣ / ٣٦٠ ، ٥ / ١٩٠ ، ٣٦٤) .

(١) في ب : لفظه .

(٢) في ب : باق .

(٣) في ش : الخلاف .

(٤) في ز ض ع ب : أورد .

(٥) في ز : فلم لا قيل ، وفي ب ض د ع : فلم لا قال .

(٦) في ش : بالتقدير .

(٧) انظر في تعريف التخصيص (المصنوع جـ ١ ق ٣ / ٧ ، الإحكام للأمدى ٢ / ٢٨١ ، كشف الأسرار ١ / ٣٠٦ ، نهاية السؤل ٢ / ٩٠ ، ٩٤ ، المعتقد ١٠ / ٢٥٠ ، ٢٥١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٥١ ، البرهان ١ / ٤٠٠ ، مختصر ابن الحاجب ١ / ١٢٩ ، البناني على جمع الجوامع ٢ / ٢ ، مختصر البعلي ص ١١٦ ، العدة ١ / ١٥٥ ، مختصر الطوفي ص ١٠٧ ، فواتح الرحموت ١ / ١٠٠ ، ٣٠٠ ، تيسير التحرير ١ / ٣٧٢ ، الحدود للبايجي ص ٤٤ ، اللع ص ١٨ ، شرح الورقات ص ١٠١ ، إرشاد الفحول ص ١٤٢ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢٠٦ ، تفسير النصوص ٢ / ٧٨) .

للعهد^(١) .

قال ابن قاضي الجبل : ويُطلقُ التخصيصُ على قَصْرِ اللفظِ على بعضِ مسماه ، وإن لم يكن عاماً بالاصطلاح ، كإطلاقِ العشرة على بعضِ آحادها ، وكذلك يُطلقُ على اللفظِ عامٌ ، وإن لم يكن عاماً لتعددِهِ ، كعشرةِ المسلمينِ المعهودين ، لا المسلمينِ مطلقاً ، وإلا كان عاماً اصطلاحاً .

(ويجوزُ) التخصيصُ (مطلقاً) ، عندَ الأئمةِ الأربعةِ والأكثرِ ، أي سواءَ كانَ العامُ أمراً أو نهيّاً أو خبراً^(٢) ، خلافاً لبعضِ الشافعيةِ ، وبعضِ الأصوليينِ في الخبرِ^(٣) ، وعن بعضهم : و^(٤) في الأمرِ^(٥) .

واستدِلَّ للأوّلِ الذي هو الصحيحُ بأنَّ التخصيصَ استُعْمِلَ في الكتابِ والسنةِ^(٦) .

(١) انظر : مختصر ابن الحاجب والمعضد عليه ٢ / ١٣٠ ، التهيد ص ١٠٩ .

(٢) اشترط الحنفية في تخصيص العام أن يكون مقارناً له ، ولا يصح أن يكون متراخياً ، وإلا كان نسخاً .

انظر هذه المسألة في (المستصفى ٢ / ٩٨ ، المحصول ج١ ق٣ / ١٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٢ ، التبصرة ص ١٤٣ ، مختصر ابن الحاجب والمعضد عليه ٢ / ١٣٠ ، المعتمد ١ / ٢٥٥ ، مختصر البعلي ص ١١٦ ، العدة ٢ / ٥٩٥ ، المسودة ص ١٣٠ ، الروضة ٢ / ٢٤٣ ، مختصر الطوفي ص ١٠٧ ، الملع ص ١٨ ، فوائح الرحوت ١ / ٣٠١ ، كشف الأسرار ١ / ٣٠٧ ، إرشاد الفحول ص ١٤٣) .

(٣) انظر : فوائح الرحوت ١ / ٣٠١ ، كشف الأسرار ١ / ٣٠٧ ، تيسير التحرير ١ / ٢٧٥ ، العدة ٢ / ٥٩٥ ، المسودة ص ١٣٠ ، مختصر البعلي ص ١١٦ ، الملع ص ١٨ ، التبصرة ص ١٤٣ ، المعتمد ١ / ٢٥٥ ، المحصول ج١ ق٣ / ١٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٢ .

(٤) ساقطة من ش ز .

(٥) نقل أكثر الأصوليين الإجماع على جواز التخصيص في الأمر ، ونقل الرازي والبيضاوي وابن الحاجب الخلاف في ذلك .

(انظر : التبصرة ص ١٤٣ هامش ، فوائح الرحوت ١ / ٣٠١) .

(٦) انظر : المعتمد ١ / ٢٥٥ ، المعضد على ابن الحاجب ٢ / ١٣٠ ، المحصول ج١ ق٣ / ١٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٢ ، المستصفى ٢ / ٩٨ ، فوائح الرحوت ١ / ٣٠١ .

قال المخالف^(١) : يُوهِمُ في الخيرِ الكذبُ ، وفي الأمرِ : البداءُ^(٢) .
ردًا^(٣) بالمنع^(٤) .

ويزد ذلك كله ورود ما هو مخصوص قطعاً^(٥) ، نحو قوله تعالى : ﴿ اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٦) ، ﴿ تَذَمَّرَ كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾^(٧) ، ﴿ يُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٨) ، ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٩) ، ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا ﴾^(١٠) ، وفي الأمرِ : ﴿ اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾^(١١) ، وفي النهي : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾^(١٢) ، مع أن بعضَ القُرْبَانِ غيّرَ منهيه عنه قطعاً ، بل قالوا :

(١) في ض : المخالفون .

(٢) البداء هو ظهور المصلحة بعد خفائها .

(٣) وانظر : نهاية السؤل ٢ / ٩٦ ، الحصول ج ١ ق ٣ / ١٥ ، كشف الأسرار ١ / ٣٠٧ ، فوائح الرحموت ١ / ٣٠١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٧٥ ، مناهج العقول ٢ / ٩٤ ، إرشاد الفحول ص ١٤٤ .
(٤) في زع ض : ردٌ .

(٥) قال الإسوي معيناً المنع : « لأننا نعلم أن اللفظ في الأصل يحتمل التخصيص ، فقيام الدليل على وقوعه مبين للمراد ، وإنما يلزم البداء ، أو الكذب أن لو كان المخرج مراداً » . (نهاية السؤل ٢ / ٩٦) .

(٦) وانظر : الحصول ج ١ ق ٣ / ١٥ ، كشف الأسرار ١ / ٣٠٧ ، تيسير التحرير ١ / ٢٧٥ ، مناهج العقول ٢ / ٩٤ ، إرشاد الفحول ص ١٤٤ .

(٧) انظر : مناهج العقول ٢ / ٩٤ ، المستصفى ٢ / ٩٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٣ ، نهاية السؤل ٢ / ٩٦ .

(٨) الآية ٦٢ من الزمر .

(٩) الآية ٢٥ من الأحقاف .

(١٠) الآية ٥٧ من القصص .

(١١) الآية ٢٣ من النمل .

(١٢) الآية ٨٤ من الكهف .

(١٣) الآية ٥ من التوبة .

(١٤) الآية ٢٢٢ من البقرة .

لَاعَامٍ إِلَّا وَطَرَقَهُ التَّخْصِصُ إِلَّا مَوَاضِعَ سِيرَةٍ^(١) .

وَيَجُوزُ التَّخْصِصُ (وَلَوْ لِعَامٍ مُؤَكَّدٍ^(٢)) ، إِذْ تَأْكِيدُهُ لَا يَمْنَعُ تَخْصِصَهُ عَلَى أَصَحِّ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ^(٣) ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾^(٤) إِذَا قَدَّرَ مُتَصِلًا ، وَفِي الْحَدِيثِ : « فَأَحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ »^(٥) .

وَيَجُوزُ التَّخْصِصُ مُطْلَقًا (إِلَى أَنْ يَبْقَى وَاحِدٌ) فَقَطْ مِنْ أَفْرَادِ الْعَامِ ، قَالَهُ

(١) انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٣٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٢ ، نهاية السؤل ٢ / ٩٦ ، المستصفى ٢ / ٩٩ ، مناهج العقول ٢ / ٩٤ ، الروضة ٢ / ٢٤٣ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٥٩ ، مختصر الطوفي ص ١٠٧ ، مختصر البعلي ص ١١٦ ، إرشاد الفحول ص ١٤٣ .

(٢) ساقطة من ش ض .

(٣) في ب : بكلام مؤكد .

(٤) انظر : التمهيد ص ١١٠ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٢ .

(٥) الآية ٣٠ - ٣١ من الحجر ، والآية ٧٣ - ٧٤ من سورة ص .

(٦) هو الصحابي الحارث بن ربيعي ، وقيل : اسمه النعمان ، أبو قتادة ، الأنصاري الخزرجي السلمي ، فارس رسول الله ﷺ ، اختلف علماء السير في شهوده بدرًا ، وشهد أحدًا وما بعدهما من المشاهد ، وأرسله عليه الصلاة والسلام في عدة سرايا ، وأبلى في الجهاد والقتال بلاءً حسنًا ، وروى مسلم عن سلمة بن الأكوع مرفوعاً « خير فرساننا أبو قتادة » وكان من سادات الأنصار ، وروى مائة وسبعين حديثاً ، توفي بالمدينة سنة ٥٤ هـ ، وله سبعون سنة ، وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في (الإصابة ٧ / ١٥٥ المطبعة الشرفية ، أسد الغابة ٦ / ٢٥٠ ، الخلاصة ٣ / ٢٢٨ مطبعة الفجالة الجديدة ، مشاهير علماء الأمصار ص ١٤) .

والحديث ورد في عمدة القضية بعد صلح الحديبية ، قال أبو قتادة : « فأحرم أصحابي غيري » (انظر : المغازي لابن إسحاق ٢ / ٧٣٣) . ورواه البخاري بلفظ « فأحرموا كلهم إلا أبا قتادة لم يجرم » (صحيح البخاري ١ / ٢٢٥ ، المطبعة العثمانية ، كتاب الحج ، باب لا يشير المحرم إلى الصيد) .

ورواه مسلم بلفظ « أحرموا كلهم إلا أبا قتادة فإنه لم يجرم » (صحيح مسلم بشرح النووي ٨ / ١٠٩) .

(وانظر : زاد المعاد ٢ / ١٦٤ ، تحقيق أرناؤوط ، سنن أبي داود ١ / ٤٢٨) .

أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ ^(١) .

ومنع المجدَّ وَغَيْرَهُ من أصحابنا ، وأبو بكرٍ الرازيُّ : من أَقَلِّ الجمعِ ^(٢) .

والفقال وَغَيْرَهُ : إنَّ ^(٣) كَانَ لَفْظُهُ جَمْعاً ^(٤) .

والقاضي وولَدُ المجدِّ وَجَمَعَ : لِأَبَدٍ أَنْ يَبْقَى كَثَرَةً ، وَإِنْ لَمْ تُقَدَّرْ ^(٥) .

(١) وهو المختار عند الحنفية .

(انظر : فتح الغفار ١ / ١٠٨ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢٦ ، المسودة ص ١١٦ ، الروضة ٢ / ٢٤٠ ، العدد ٢ / ٥٤٤ ، مختصر البعلي ص ١١٦ ، التهيد ص ١١٢ ، مناهج العقول ٢ / ٩٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٣ ، جمع الجوامع ٢ / ٣ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٠٦ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٠ ، التبصرة ص ١٢٥ ، اللع ص ١٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٤ ، المعتد ١ / ٢٥٤ ، إرشاد الفحول ص ١٤٤ ، الحصول ج١ ق٣ / ١٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٣) .

(٢) أي يمنع أن ينقص العام بعد التخصيص عن أقل الجمع ، وهو قول الغزالي وذكره الجويني عن الأكثرين ، وقال به فخر الإسلام البزدوي والنسفي وصدر الشريعة وأبو بكر الرازي من الحنفية .

(انظر : فتح الغفار ١ / ١٠٨ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٠٦ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٣١ ، الحصول ج١ ق٣ / ١٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٣ ، جمع الجوامع ٢ / ٣ ، المعتد ١ / ٢٥٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٤ ، التبصرة ص ١٢٥ ، اللع ص ١٨ ، المسودة ص ١١٧ ، الروضة ٢ / ٢٤٠ ، التهيد ص ١١٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠٠ ، العدد ٢ / ٥٤٤ ، مختصر البعلي ص ١١٧ ، إرشاد الفحول ص ١٤٤) .

(٣) في ض : إذ .

(٤) يرى الفقهاء أنه يجوز التخصيص إلى أن ينتهي إلى أقل المراتب التي ينطلق عليها ذلك اللفظ المخصوص مراعاة لدلول الصيغة ، فإن كان جمعاً فيجوز تخصيصه إلى ثلاثة ، وإن كان غير الجمع كن وما فيجوز تخصيصها إلى الواحد وأخذ بهذا القول ابن السبكي .

(انظر : التهيد ص ١١٢ ، مناهج العقول ٢ / ٩٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٣ ، الحصول ج١ ق٣ / ١٦ ، المعتد ١ / ٢٥٤ ، جمع الجوامع ٢ / ٣ ، إرشاد الفحول ص ١٤٤) .

(٥) وهذا اختيار الغزالي والرازي وأكثر المعتزلة ، وذكره الآمدي وابن الحاجب عن الأكثرين ، وذلك بأن يبقى عدد غير محصور .

انظر : هذا القول مع أدلته ومناقشتها في (نهاية السؤل ٢ / ١٠٠ ، التبصرة ص ١٢٥ هامش ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٤ ، المعتد ١ / ٢٥٤ ، مناهج العقول ٢ / ٩٧ ، الحصول ج١ ق٣ / ١٦ ، المسودة ص ١١٧) .

وابن حمدان وطائفة كثيرة^(١) تقرب من مدلول اللفظ^(٢) .

وجوز ابن الحاجب باستثناء وبدل إلى واحد ، وبمتصل وصفة ، ومنفصل في محصور قليل ، إلى اثنين ، وغير المحصور والعدد الكثير كالمجد^(٣) .

ومافي المتن هو الصحيح من مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه وأصحابه .

قال ابن مفلح : يجوز تخصيص العام إلى أن يبقى واحد عند أصحابنا .

قال الحلواني : هو قول الجماعة^(٤) ، وكذا قال ابن قاضي الجبل .

قال ابن بَرهان : هو المذهب المنصوص^(٥) .

قال القاضي عبد الوهاب : هو قول مالك والجمهور .

وحكى الجويني إجماع أهل السنة على ذلك في « مَنْ » و « ما » ونحوها^(٦) ،

(١) في ض : كثرة .

(٢) أي يقرب من مدلول اللفظ العام ، وقال الشوكاني : « وإليه ميل الأكثر » (إرشاد

الفحول ص ١٤٤) .

(وانظر : مختصر البعلي ص ١١٧ ، مختصر ابن الحاجب والمضد عليه ١٣٠/٢ ، جمع الجوامع

٣ / ٢) .

(٣) قال ابن الحاجب في غير المحصور والعدد : لا بد في التخصيص من بقاء جمع يقرب من

مدلول العام ، كما قال ابن حمدان وطائفة ، وليس كما يقول المجد . (انظر : مختصر ابن الحاجب

١٣٠ / ٢) .

وتوقف الأمدي في المسألة ، وقال بعض الحنفية إن منتهى التخصيص جمع يزيد على

النصف .

(انظر : تيسير التحرير ١ / ٣٢٦ ، الإحكام للأمدي ٢ / ٢٨٤ ، جمع الجوامع ٢ / ٢ ، فواتح

الرحوت ١ / ٣٠٦ ، نهاية السؤل ٢ / ١٠١ ، التبصرة ص ١٢٥) .

(٤) في ش ز : جماعة ، والأعلى من ض والمودة ، انظر النص في (السودة ص ١١٧) .

(٥) في ز ض ع ب : المنصور .

(٦) ساقطة من ض .

(٧) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٤ .

واختاره أبو إسحاق الشيرازي^(١) ، وحكاه أبو المعالي في « التلخيص » وغيره عن معظم أصحاب الشافعي .

واستدل للقول الصحيح : بأنه لو امتنع التخصيص المذكور لكان الامتناع : إما لأنه مجاز ، أو لاستعماله في غير موضعه^(٢) .

واعترض على ذلك : بأن المنع لعدم استعماله فيه لغة^(٣) .

وجوابه بالمنع ، ثم لافرق^(٤) .

وأيضاً : أكرم الناس إلا الجهال^(٥) .

واعترض^(٦) عليه : بأنه خص بالاستثناء^(٧) .

وجوابه : المعروف التسوية ، ثم لافرق^(٨) .

واستدل بقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾^(٩) ، وأريد به^(١٠) نعيم بن

(١) انظر : التبصرة ص ١٢٥ ، اللع ص ١٨ .

(٢) في ز ع ب : موضعه .

(٣) انظر : المعتد ١ / ٢٥٥ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ١٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٥ ، العدة

٢ / ٥٤٦ .

(٤) انظر : العدة ٢ / ٥٤٦ .

(٥) انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٣١ .

(٦) في ش : فاعترض .

(٧) أي إن جواز التخصيص بالاستثناء إلى الواحد خاص بالاستثناء ، ولا يعم بقية

المخصّصات .

(٨) انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٣١ (

(٩) ساقطة من ض .

(١٠) قال العضد : « والفرق قائم » (انظر العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٣١) .

(١١) الآية ١٧٣ من آل عمران .

(١٢) ساقطة من ض ز ع ب .

مسعود^(١) .

^(٢) ردّ : ليس^(٢) بعام ، لأنّه لمعهود^(٣) .

واستدلّ بقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾^(٤) .

أجيب : أطلق الجمع عليه للتعظيم ، ومحلّ النزاع في الإخراج منه^(٥) .

واستدلّ بجواز قوله^(٦) : أكلتُ الخبزَ ، وشربتُ الماءَ ، لأقلّ شيءٍ منها^(٧) .

ردّ : المراد بعضٌ مطابقٌ لمعهود ذهبي^(٨) .

القائلُ بأقلّ الجمعِ ماسيق فيه .

(١) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٠١ ، التبرّة ص ١٢٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٥ ، مناهج العقول ٢ / ١٠١ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٣١ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٠٦ ، فتح الغفار ١ / ١٠٩ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢٨ ، إرشاد الفحول ص ١٤٥ .

(٢) في ش : وليس .

(٣) في ش : لمعهود .

وانظر : مناهج العقول ٢ / ١٠١ ، مختصر ابن الحاجب والعرض عليه ٢ / ١٣١ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٠٦ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢٨ ، إرشاد الفحول ص ١٤٥ .

(٤) الآية ٩ من الحجر .

(٥) وانظر : المعتمد ٢٥٥ / ٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٣٠ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٤) .

(٥) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، المعتمد ٢٢٥/١ ، مختصر ابن الحاجب والعرض عليه ٢/١٣٠ ، الإحكام للآمدي ٢/٢٨٤ .

(٦) ساقطة من ض ب .

(٧) انظر : مختصر ابن الحاجب والعرض عليه ٢ / ١٣١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٨٥ ، إرشاد الفحول ص ١٤٥ .

(٨) أي إن « الخبز » و « الماء » في المثال ليس بعام بل هو للبعض الخارجي المطابق للمعهود الذهني ، وهو الخبز والماء المقرر في الذهن أنه يؤكل ويشرب .

() انظر : مختصر ابن الحاجب والعرض عليه ٢ / ١٣١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٥ ، إرشاد الفحول ص ١٤٥)

(١) ردّ : ليس ^(١) الجعُ بعامٍ ليطلقَ العامَ على ما يُطلقُ عليه ^(٢) .

(ولا تخصّيصٌ إلا فيما له شمولٌ حسّاً) نحو : جاءني القومُ ، (أو حكاً) ، نحو اشتريتُ العبدَ ^(٣) .

قالَ العسقلاني ^(٤) : لا يستقيمُ التخصّيصُ إلا بما فيه معنى الشمولِ ، ويصحُّ توكيدهُ بكلِّ ، ليكونَ ^(٥) ذا أجزاءٍ ^(٦) يصحُّ اقترانها ^(٧) إمّا حسّاً كـ ﴿ أَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٨) ، أو حكماً ، كاشتريتُ الجاريةَ كلّها ، لإمكانِ افتراقِ ^(٩) أجزائها ^(١٠) . قالَ ابنُ عقيلٍ : التخصّيصُ والنسخُ في الحقيقةِ إنّما يتناولُ أفعالنا الواقعةَ في الأزمانِ والأعيانِ فقط ، والفقهاءُ والمتكلمونَ أكثرُوا القولَ ^(١١) بأنَّ النسخَ ^(١٢) يتناولُ الأزمانَ فقط ، والتخصّيصُ يتناولُ الجميعَ ، وإنّما يَسْتَعْمَلُهُ ^(١٣) المحصّلونَ تجوّزاً ^(١٤) .

(١) في ش : ردّاً إذ ليس .

(٢) انظر مزيداً من أدلة جواز التخصيص إلى أن يبقى واحد في (الروضة ٢ / ٢٤٠) .

(٣) انظر : مناهج العقول ١٢/٢ ، نهاية السؤل ٩٥/٢ ، مختصر ابن الحاجب والعسد عليه ١٣٠/٢ ، المحصول ج ١ ق ١٢/٢ ، الإحكام للأمدى ٢٨٢/٢ ، جمع الجوامع ٢/٢ .

(٤) هو علاء الدين علي بن محمد بن علي الكناني العسقلاني الحنبلي الذي شرح « مختصر الطوفي » في الأصول ، وتقدّمت ترجمته في (المجلد الأول ص ٨٩) .

(٥) في ش : إذا أجزى .

(٦) في ش : اقترانها .

(٧) الآية ٥ من التوبة .

(٨) في ع ب : اقتران .

(٩) انظر : للمعتد ٢٥٣ / ١ ، العسد على ابن الحاجب ١٣٠ / ٢ ، اللع ص ٢٢ .

(١٠) في ض : بالنسخ .

(١١) في ض : يتناولهُ .

(١٢) يفرق الحنفية بينها بأمر مهم ، وهو أن التخصيص يكون متصلاً بالعام ، وأن النسخ يكون متراحياً عنه ، وذكر الشوكاني عشرين وجهاً للتفريق بينهما .

انظر الفرق بين النسخ والتخصيص في (كشف الأسرار ٢ / ٢٠٩ ، التلويح على التوضيح ٢٨١ / ٢ ، العسد على ابن الحاجب ١٣٠ / ٢ ، المحصول ج ١ ق ١ / ٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣١٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣٠ ، للمعتد ٢٥١ / ١ ، مناهج العقول ٩١ / ٢ ، اللع ص ١٨ ، نهاية السؤل ٩٤/٢ ، ١٤٩ ، إرشاد الفحول ص ١٤٢ وما بعدها ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢٠٧) .

(الحس^(١)) ، نحو قوله سبحانه وتعالى : ﴿ تَذَمَّرُ كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ يُجَبِّئُ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْنَاهُ كَالرِّيمِ ﴾^(٥) .

والمراد بالحس : المشاهدة ، ونحن نشاهد أشياء كانت حين^(٦) الريح لم تدمرها ، ولم تجعلها كالريم ، كالجبال ونحوها ، ونعلم أن ما في أقصى المشرق والمغرب لم تجب إليه ثمراته ، وأن أشياء كثيرة لم تؤت منها بلقيس^(٧) في قوله تعالى : ﴿ وَأُتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٨) .

ثم ههنا بحثان :

الأول : أن^(٩) هذه الأمثلة لاتتعين أن تكون من العام الخصوص بالحس^(١٠) ،

(١) الحس هو الدليل المأخوذ من الرؤية البصرية أو السمع أو اللمس أو الذوق أو الشم ، من إطلاق أحد الحواس وإرادة الكل .

(2) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢١٥ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ١١٥ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٢٤٢ ، الإحكام للأمدى ٢ / ٣١٧ ، المستصفى ٢ / ٩٩ ، جمع الجوامع ٢ / ٢٤ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤١ ، مناهج العقول ٢ / ١٣٩ ، الروضة ٢ / ٢٤٣ ، مختصر البعلبي ص ١١٣ ، مختصر الطوفي ص ١٠٧ ، إرشاد الفحول ص ١٥٧ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢١٣) .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) الآية ٢٥ من الأحقاف ، وفي ز : « تَذَمَّرُ كُلُّ شَيْءٍ » .

(٥) الآية ٥٧ من القصص .

(٥) الآية ٣٣ من النمل .

(٦) الآية ٤٢ من الذاريات .

(٧) ساقطة من ش ز .

(٨) انظر المراجع السابقة في هامش ٨ .

(٩) الآية ٢٣ من النمل .

(١٠) في ش : في .

(١١) في ش : بالجنس .

فقد يُدعى^(١) أنها من العام الذي أريد به الخصوص^(٢) .

الثاني : أن ما كان خارجاً بالحس^(٣) فقد يدعى أنه لم يدخل حتى يخرج ، كما يأتي نظيره^(٤) في التخصيص^(٥) بالعقل^(٦) .

(و) من التخصيص بالمنفصل أيضاً (العقل) ضرورياً كان أو نظرياً^(٧) .

فثال الضروري : نحو قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٨) ، فإن العقل قاض بالضرورة أنه لم يخلق نفسه تعالى وتقدس^(٩) .

(١) في ش : يُراعى .

(٢) وهو رأي الزركشي كما نقله الشوكاني .

(انظر : إرشاد الفحول ص ١٥٧ ، نزهة الحاطر ٢ / ١٦٠) .

(٣) في ش : بالجنس .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) انظر : الروضة ٢ / ٢٤٤ ، نزهة الحاطر ٢ / ١٦٠ ، مختصر الطوفي ص ١٠٧ .

(٦) منعت طائفة من العلماء التخصيص بالعقل ، لأنَّ المحصَّص يتأخر ، ولأنه يلزم منه جواز النسخ بالعقل ، ولأنه يؤدي للتعارض مع الشرع ، وقد ردُّ الغزالي والآمدي والعضد وغيرهم على هذه الحجج ، وقال الفخر الرازي : « ومنهم من نازع في تخصيص العام بدليل العقل ، والأشبه عندي أنه لاخلاف في المعنى ، بل في اللفظ » (المحصول ج ١ ق ٣ / ١١١) ، وقال الغزالي : « وهو نزاع في العبارة » (المستصفي ٢ / ١٠٠) .

(وانظر : تيسير التحرير ١ / ٢٧٣ ، العدة ٢ / ٥٤٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣١٤ ، المستصفي ٢ / ٩٩ ، جمع الجوامع ٢ / ٢٤ ، البرهان ١ / ٤٠٨ ، المعتد ١ / ٢٧٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٠١ ، الروضة ٢ / ٢٤٤ ، المسودة ص ١١٨ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤١ ، اللع ص ١٩ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٤٧ ، مختصر البعلي ص ١٢٢ ، مختصر الطوفي ص ١٠٧ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢١٣ ، إرشاد الفحول ص ١٥٦) .

(٧) الآية ١٦ من الرعد ، والآية ٦٢ من الزمر ، وفي ش : « كل شيء » .

(٨) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٤١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣١٤ ، المستصفي ٢ / ٩٩ ، جمع الجوامع ٢ / ٢٤ ، مناهج العقول ٢ / ١٣٩ ، العدة ٢ / ٥٤٨ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٧ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١١١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٢ ، اللع ص ١٩ ، إرشاد الفحول ص ١٥٦ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٠١ .

ومثال النظري : نحو قوله سبحانه وتعالى : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾^(١) ، فإنَّ العقلَ بنظره اقتضى عدمَ دخولِ الطفلِ والمجنونِ بالتكليفِ بالحجِّ ، لعدمِ فهمِهما^(٢) ، بل هما من جملةِ الغافلين الذين هم غيرُ مخاطبين بخطابِ التكليف^(٣) .

وقال البرماوي : منع كثير من العلماء أن ماخرج من الأفراد بالعقل من بابِ التخصيص ، وإنَّما العقلُ اقتضى عدمَ دخولِه في لفظِ العام ، وفرقَ بين عدمِ دخوله في لفظِ العام ، وبين خروجه بعد أن دخل^(٤) ، وهذا نصُّ الشافعي في « الرسالة » ، فإنه قال في بابِ ما نزل من الكتابِ عاماً^(٥) يُرادُّ به العامُ : « إنَّ من العامِ الذي لم^(٦) يَدْخُلْهُ خصوصُ قوله تعالى : ﴿ الله^(٧) خالقُ كلِّ شيءٍ ﴾^(٨) ،

(١) الآية ٩٧ من آل عمران .

(٢) في ش : فقههما .

(٣) انظر : مختصر ابن الحساج ٢ / ١٤٧ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١١١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣١٤ ، المستصفى ٢ / ١٠٠ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٠١ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤١ ، المعتمد ١ / ٢٧٢ ، العدة ٢ / ٥٤٨ ، الروضة ٢ / ٢٤٤ ، مختصر الطوفي ص ١٠٧ ، إرشاد الفحول ص ١٥٦ .
وفي ب : المكلفين .

(٤) يرى الشافعي أن ذلك من باب العام الذي أريد به الخصوص ، قال الجويني : « أبي بعض الناس تسمية ذلك تخصيصاً ، وهي مسألة قليلة الفائدة ، ولست أراها خلافية » (البرهان ١ / ٤٠٩) ، ثم أشار الجويني إلى أنه نزاع في العبارة كما نقلناه عن الرازي والغزالي ، وأنهم جعلوا ذلك بياناً ، وقد يقال لهم : إن التخصيص بيان .

(٥) انظر : المسودة ص ١١٨ ، الروضة ٢ / ٢٤٤ ، جمع الجوامع ٢ / ٢٥ ، المعتمد ١ / ٢٧٢ وما بعدها ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١١١ ، المستصفى ٢ / ١٠٠ ، إرشاد الفحول ص ١٥٦ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢١٣) .

(٥) في د ض ب : ما .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) في ش : هو ، وفي ض : إنه .

(٨) الآية ١٦ من الرعد ، والآية ٦٢ من الزمر .

﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ، وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ﴾^(١) ، قَالَ : فهذا عامٌّ لخاصٍّ^(٢) فيه ، فكلُّ شيءٍ من سَمَاءٍ و^(٣)أَرْضٍ وذِي رَوْحٍ وَشَجَرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فاللهُ^(٤) تعالى خالقه ، وكلُّ دَابَّةٍ فعلى الله رِزْقُهَا ، ويعلمُ مستقرَّها ومستودعها^(٥) » ١ . هـ .

(و) القسم الثاني من التخصيص (متصل) ، وهو مالا يستقلُّ بنفسه ، بل مرتبطٌ بكلامٍ آخر^(٦) .

(وهو) أي المتصل (أقسام) :

أحدها : (استثناء متصل) .

أما الاستثناء^(٧) فأخوذٌ من الثَّني^(٨) ، وهو العطفُ ،^(٩) من قولِهِ^(١٠) : ثَنَيْتُ الحَبْلَ أَثْنَيْهِ^(١١) : إذا عطفْتُ^(١٢) بعضَه على بعضٍ ، وقيلَ : مِنْ ثَنَيْتُهُ عَنِ الشَّيْءِ : إذا صَرَّفْتُهُ عَنْهُ .

(١) الآية ٦ من هود .

(٢) في ش : الإخلاص .

(٣) في ض ع ب : أو .

(٤) في ش : فإن الله ، والأعلى من ز ض ع ب ، ومن « الرسالة » .

(٥) الرسالة ص ٥٣ - ٥٤ .

وانظر : مناقشة هذه المسألة في (الروضة ٢ / ٢٤٤ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٦٠ ، والمراجع السابقة في الهامش ١) .

(٦) انظر : المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٩ ، نهاية السؤل ٢ / ١١٣ ، المعتمد ١ / ٢٨٣ ، فواتح

الرحموت ١ / ٣١٦ ، مختصر البعلبي ص ١١٧ ، مناهج العقول ٢ / ١١٢ .

(٧) في ض : الإنشاء .

(٨) في ض : الشيء .

(٩) في د : فقولهُ ، وفي ز ض ب : نقول ، وفي ع : تقول .

(١٠) في ش : تثنيه .

(١١) في ش : عطف .

(وهو) أي الاستثناء المتصل (إخراج ما) أي إخراج شيء (لولاه) أي لولا الاستثناء^(١) ، (لوجب دخوله) أي دخول ذلك الشيء (لفة) أي من جهة اللغة^(٢) .

قال الشيخ تقي الدين^(٣) : « هذا قول أصحابنا والأكثرين »^(٤)

فعلى هذا لا يصح الاستثناء^(٥) من النكرة ، فلا يقال : جاءني رجال إلا زيدا ، لاحتمال أن لا يريد المتكلم دخوله حتى يخرج^(٦) .

وقيل : إن الاستثناء إخراج مالولاه لجاز دخوله^(٧) .

فعلى هذا يصح^(٨) الاستثناء من النكرة ، وسلمه القاضي وابن عقيل^(٩) .

(١) في ض : استثناء .

(٢) انظر : المسودة ص ١٥٩ ، ١٦٠ ، تخريج الفروع على الأصول ص ٦٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٥٦ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٦ ، مختصر الطوفي ص ١١١ ، مختصر البعلي ص ١١٧ .

(٣) في ش : التقي .

(٤) المسودة ص ١٦٠ ، وانظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٦ .

(٥) في ش : استثناء .

(٦) انظر : المسودة ص ١٥٩ ، نهاية السؤل ٢ / ١١٣ ، مناهج العقول ٢ / ١١٢ ، العدة

٢ / ٦٧٣ .

(٧) انظر هذا القول وتعريف الاستثناء في (المساعد على التسهيل ١ / ٥٤٨ ، نهاية السؤل ٢ / ١١٣ ، المعتمد ١ / ٢٦٠ ، مناهج العقول ٢ / ١١٢ ، المستصفى ٢ / ١٦٣ ، التهيد ص ١١٤ ، نهاية السؤل ٢ / ١١٣ ، العدة ٢ / ٦٥٩ ، ٦٧٣ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٢٨٤ ، كشف الأبرار ١ / ١٢١ ، جمع الجوامع ٢ / ٩ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٣٨ ، الإحكام للأمدي ٢ / ٢٨٧ ، المسودة ص ١٥٩ ، ١٦٠ ، الروضة ٢ / ٢٥٢ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٩٧ ، مختصر البعلي ص ١١٧ ، شرح الورقات ص ١٠٩ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٢٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٧ ، ٢٥٦) .

(٨) في ش : لا يصح .

(٩) انظر : العدة ٢ / ٥٢٥ ، المسودة ص ١٥٩ ، مختصر البعلي ص ١١٨ .

وقال ابن مالك : « إن وُصفت النكرة صَحَّ الاستثناءُ منها ، وإلا فلا »^(١) .
 وقال البرماوي : أمّا إذا أفاد الاستثناءُ من النكرة ، كاستثناء جُزءٍ من^(٢)
 مركبٍ فيجوزُ ، نحو : اشتريتُ عبداً إلا رُبْعَه ، أو ذاراً إلا سَقْفَها ، فالاستثناءُ
 من النكرة إذا لم يَفِدْ لم يكن متصلاً ، ولا يكونُ منقطعاً ، لأنَّ شرطَه أن لا يدخلَ
 في المستثنى منه قطعاً .

وقوله^(٣) : (يالاً) متعلقٌ بإخراج ، يعني أنَّ الإخراجَ يكونُ يالاً .

(أو إحدى أخواتها) أي أخوات « إلا » .

وأدواتُ الاستثناء المشهورة ثمانية^(٤) ، منها حرف^(٥) باتفاق^(٦) وهي « إلا » ،
 وحرف^(٧) على الأصح ، وهي « حاشاً » ، فإنها حرفٌ عند سيبويه دائماً ، ويُقالُ
 فيها^(٨) : حاشَ وحشاً^(٩) .

(١) المساعد على التسهيل ١ / ٥٨٩ .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) ساقطة من ز .

(٤) قال القرافي : « فائدة : أدواته أحد عشر : إلا وهي أمّ الباب ، وغير وليس ولا يكون
 وحاشا وخلا وعدا وبى وسوى وسواء ، وماعدا وماخلا ولاسما على خلافٍ فيها » (شرح تنقيح
 الفصول ص ٢٣٨) .

(٥) وانظر : المستصفي ٢ / ١٦٣ ، مناهج العقول ٢ / ١١٢ ، البرهان ١ / ٣٨٠ ، المنحول
 ص ١٥٤ ، الروضة ٢ / ٢٥٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١١٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٨٣ ، المحلى على جمع
 الجوامع ٢ / ١٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٨ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٢٩٧ ، مختصر البعلي ص ١١٧ ،
 مختصر الطوفي ص ١١١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٥ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٣٢) .

(٦) في ش : حروف .

(٧) في ع ب : بالاتفاق .

(٨) في ش : أو حروف ، وفي د ز : أو حرف .

(٩) ساقطة من ش .

وقال ابن مالك : « وكثر فيها : حاشَ ، وقلَّ حشاً وحاشُ » (المساعد على التسهيل

١ / ٥٨٥) .

(٩) في ش ز ض ب : وحاشا ، وانظر : المساعد على التسهيل ١ / ٥٨٤ .

ومنها : ماهو فعلٌ بالاتفاق ، ك « لا يكون » ، أو فعلٌ على الأصح ، وهي : « ليس » .

ومنها : ماهو متردّد بين^(١) الحرفية والفعلية^(٢) بحسب الاستعمال ، فإن نُصِبَ^(٣) مابعدَه كانَ فعلاً ، وإن جُرَّ^(٤) مابعدَه كان حرفاً ، وهو « خلا » بالاتفاق ، و « عدا » عند غير^(٥) سيبويه .

ومنها : ماهو اسمٌ ، وهو « غيرٌ » و « سَوَى » ويُقال فيه : « سَوَى » بضم السين ، و « سَوَاءٌ » بفتحها والمِدِّ ، وبكسرها والمد ، سواءً قلنا : هو ظرفٌ ، أو يتصرف تصرف الأسماء^(٦) .

ثمَّ يشترطُ لصحة الاستثناء : أن يكونَ المستثنى^(٧) والمستثنى منه صَادِرَيْنِ^(٨) من متكلمٍ واحدٍ^(٩) ، ليخرجَ مَالُو قَالَ اللهُ سبحانه وتعالى : ﴿ اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾^(١٠) ، فقالَ النبي ﷺ : « إِنْ أَهْلَ الذِّمَّةِ »^(١١) ، فإنَّ ذلكَ استثناءٌ

(١) في ب : الفعلية والحرفية .

(٢) في ز : نصبت .

(٣) في ز : جرت .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) قال ابن مالك : « والتزم سيبويه فعلية « عدا » (المساعد على التسهيل ١ / ٥٨٤) .

(٦) انظر : المساعد ١ / ٥٨٤ .

(٧) في ش : منه صادراً .

(٨) وفي قول لا يشترط أن يكون المستثنى والمستثنى منه من متكلمٍ واحدٍ .

(٩) انظر : جمع الجوامع ٢ / ١٠ .

(١٠) الآية ٥ من التوبة ، وأولها : ﴿ فَإِذَا أُنْتَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ الآية .

(١١) روى البخاري وأحمد عن المغيرة بن شعبة أنه قال لعامل كسرى : « أمرنا نبينا ﷺ أن

نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده ، أو تؤدوا الجزية » .

قال النووي : « قال العلماء : الحكمة في وضع الجزية أن الذي يلحقهم يحلهم على الدخول

في الإسلام مع مافي مخالطة المسلمين من الاطلاع على عاسن الإسلام » (نيل الأوطار ٨ / ٦٠) .

(وانظر : صحيح البخاري ٢ / ١٣٣ للطبعة المئانية) .

منفصل ، لامتصل^(١) .

وقدّم هذا القول في « جمع الجوامع »^(٢) ، وضَعَفَ الصفيُّ الهنديُّ مقابلَه ، ولهذا قالَ الرافعيُّ : لو قالَ زيدٌ لعمرٍو : لي عليك مائةٌ ، فقالَ عمرو : إلا درهماً ، لم يكنْ مُقرأ بما عدا المستثنى على الأصح .

وأما قولُ العباسِ رضي الله تعالى عنه ، بعدَ قولِ النبي ﷺ : « لَا يَخْتَلَى خَلَاهُ » : يارسولَ اللهِ إلا الإذخَرَ ، فإنه لقيننا ويوتينا ، فقالَ النبي ﷺ : « إلا الإذخَرَ »^(٣) ، فقولُ بأنَّ العباسَ أراد أنْ يذكرَ^(٤) رسولَ الله ﷺ بالاستثناء خشيّةُ أنْ يسكتَ عنه ، أتكلّالاً على فهمِ السامعِ ذلكَ^(٥) بقرينةٍ ، وفهمٌ منه أنَّه يريدُ استثناءه ، ولأجلِ ذلكَ أعادَ^(٦) النبي ﷺ الاستثناءَ^(٧) ، فقالَ : « إلا

(١) يرى بعض العلماء أن الاستثناء من متكلم واحد ، وهو الله تعالى ، لأنَّ رسولَ الله ﷺ مبلَّغٌ عند ربه في المعنى .

(انظر : البناني والهملي على جمع الجوامع ٢ / ١٠) .

(٢) جمع الجوامع ٢ / ٢٠ .

(٣) رواه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه وأحمد عن ابن عباس مرفوعاً ، ورواه أبو داود وأحمد عن أبي هريرة مرفوعاً ، وأوله : « إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق الله السموات والأرض فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة الحديث » ، والإذخَرَ نبات طيب الرائحة ، والحلا : الحشيش ، والقين : الحداد والصائغ ، أي يحتاج إليه الحداد والصائغ في وقود النار ، ويختلَى أي يؤخذ .

(انظر : صحيح البخاري ١ / ١٦٠ للطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ٩ / ١٢٦ ، سنن أبي داود ١ / ٤٦٥ ، سنن النسائي ٥ / ١٦١ ، سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٣٨ ، مسند أحمد ١ / ٢٥٩ ، ٢ / ٢٢٨) .

(٤) في ش ز : يذكره .

(٥) في ض ع ب : النبي .

(٦) في ب : لذلك .

(٧) في ش : عاد .

(٨) في ش : إلى الاستثناء .

الإذخَر» ولم يكتفِ باستثناء العباسِ ، وهذا يُرشدُ إلى «اعتبارِ كونه» من متكلمٍ واحدٍ .

إذا تقررَ هذا (فلا يصحُّ) الاستثناءُ (من نكرة) كما تقدّمَ الكلامُ عليه في الشرح^(١) .

(ولا) يصحُّ الاستثناءُ أيضاً (من غيرِ الجنسِ) ، نحو : جاءَ القومُ إلا حياراً ، لأنَّ الحمارَ لم يدخلْ في القومِ^(٢) ، وكذا : لهُ عندي مائةُ درهمٍ إلا ديناراً ، ونحوه ، وهذا هو^(٣) الصحيح^(٤) من الروايتين^(٥) عند^(٦) الإمامِ أحمدَ رضي اللهُ عنه ، واختيارُ الأكثرِ من أصحابنا وغيرهم^(٨) .

وعنه روايةٌ ثانيةٌ بصحةِ استثناءِ أحدِ النكدين من^(٩) الآخرِ ، واختلفَ في

(١) في ز : اعتبره .

(٢) صفحة ٢٨٢ .

وانظر : نهاية السؤل ٢ / ١١٣ ، مناهج العقول ٢ / ١١٢ ، المسودة ص ١٥٩ ، مختصر البجلي ص ١١٨ .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) في ز : العموم .

(٥) ساقطة من ز ض ع ب .

(٦) ساقطة من ض .

(٧) في ش ز : عن .

(٨) اختاره الغزالي في (المنحول ص ١٥٩) ، وقال الآمدي : « ومنعه الأكثرون » (الإحكام

٢ / ٢٩١) .

(وانظر : البرهان ١ / ٣٩٦ ، الشرح الكبير ٥ / ٣٠٩ ، العدة ٢ / ٦٧٣ ، الروضة ٢ / ٢٥٣ ،

التبصرة ص ١٦٥ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٦ ، مختصر الطوفي ص ١١١ ، مختصر البجلي

ص ١١٧ ، كشف الأسرار ٣ / ١٢١ ، المستصفى ٢ / ١٦٧ ، تيسير التحرير ١ / ٢٨٣ ، إرشاد الفحول

ص ١٤٦ ، الإفصاح ٢ / ٣٦٤) .

(٩) في ع : عن .

مأخذ هذه الرواية، فقيل: لأنَّ النّقدين كالجنس في الأشياء^(١)، فكذا في الاستثناء، وقيل: إنَّ^(٢) كلّ واحدٍ منهما يُعبّرُ به عن الآخر، وقيل: إنَّ القول بصحة ذلك استحساناً^(٣).

وعند مالكٍ والشافعيّ رضي الله عنهما: يصحُّ الاستثناء من غير الجنس مُطلقاً، لأنَّه وَرَدَ في الكتاب العزيز ولغة العرب^(٤).

ووجهُ عدم صحة الاستثناء من غير الجنس الذي هو الصحيح من المذهب أنَّ

(١) في ش زع : أشياء .

(٢) في ز ض ع ب : لأن .

(٣) وهو قول الإمام أبي حنيفة .

() انظر : كشف الأسرار ٣ / ١٣٦ ، المدة ٢ / ٦٧٧ ، الشرح الكبير ٥ / ٣١١ ، الإحكام للأصفي ٢ / ٢٩٧ ، المغني ٥ / ١١٤ ، مختصر البعلي ص ١١٧ ، مختصر الطوفي ص ١١١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٦ ، الإفصاح ٢ / ٢٦٤ .

(٤) وهذا قول أبي الخطاب من الحنابلة ، وقال الحنفية : يصح الاستثناء من غير الجنس إذا كان مكيلاً أو موزوناً .

ثم انقسم أصحاب هذا القول - المجوزون للاستثناء من غير الجنس - إلى فرق ، فقال أكثرهم : إن الاستثناء من غير الجنس مجاز ، وهو رأي الشيرازي والغزالي وابن الحاجب والرازي والبيضاوي وابن السبكي والجويني والكمال بن الهمام والسرخسي والبزدوي والبخاري صاحب « كشف الأسرار » وصدر الشريعة .

وقال بعضهم - كالقاضي الباقلاني : إنه حقيقة .

وقال آخرون : إنه لا يسمى حقيقة ولا مجازاً ، وفي قول : إنه مشترك ، وفي قول : الوقف .

() انظر : جمع الجوامع ٢ / ١٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، فواتح الرجوت ١ / ٣١٦ ، نهاية السؤل ٢ / ١١٤ ، البرهان ١ / ٢٨٤ ، ٢٩٧ ، ٣٩٨ ، شرح الورقات ص ١١١ ، المنحول ص ١٥٩ ، المعتمد ١ / ٢٦٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٣٢ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٤٣ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٩٧ ، الإحكام للأصفي ٢ / ٢٩١ ، كشف الأسرار ٣ / ١٢١ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٢٨٤ ، ٣٠٠ ، المدة ٢ / ٦٣٢ ، الملح ص ٢٤ ، المستصفى ٢ / ١٦٧ ، ١٦٩ ، التبصرة ص ١٦٥ ، إرشاد الفحول ص ١٤٦ ، الإفصاح ٢ / ٢٦٤ .

الاستثناء صرف اللفظ بحرفه عما يقتضيه لولاه^(١) ، لأنه مأخوذ من الشيء ، تقول : ثَبَّيْتُ فلاناً عن رأيه ، وثَبَّيْتُ عِنانَ دابتي ، و^(٢) لأنَّ الاستثناء إنما يصح لتعلُّقه بالأول ، لعدم استقلاله ، وإلا فيصح استثناء كل شيء من كل شيء لا اشتراكهما في معنى عام ، ولأنه لو قال : جاء الناس إلا الكلاب وإلا الحمير ، عُذَّ قَبِيحاً لغةً وعرفاً ، ولأنه تخصيص ، فلا يصح في غير داخل^(٣) .

وأورد عليه قوله تعالى : ﴿إِلَّا زَمْزَأً﴾^(٤) ، ﴿أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾^(٥) ، ﴿مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾^(٦) ، ﴿مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ﴾^(٧) ، وقول العرب : ما بالدار أحد إلا زيد ، وما جاء في زيد إلا عمرو^(٨) .

(١) ساقطة من ض .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) انظر أدلة الحنبلة في منع الاستثناء من الجنس في (العدة ٢ / ٦٧٣ وما بعدها ، الروضة ٢ / ٢٥٤ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ٤٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٩٢ ، المستصفى ٢ / ١٧٠ ، مختصر الطوفي ص ١١١) .

(٤) الآية ٤١ من آل عمران ، وأول الآية : ﴿قال رب اجعل لي آية ، قال آتيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا زمزأ﴾ الآية .

(٥) الآية ٩٢ من النساء ، وأول الآية : ﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ﴾ الآية ، فاستثنى الخطأ من القتل وهو ليس من جنسه . (انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٢٩٤) .

(٦) الآية ١٥٧ من النساء . استثنى الظن من العلم ، والظن ليس من جنس العلم . (انظر : الحصول ج ١ ق ٢ / ٤٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٩٢ ، ٢٩٦) .

(٧) الآية ٢٢ من إبراهيم ، وأول الآية : ﴿وقال الشيطان لما قضي الأمر إن الله وعدكم الجنة ووعدتكم فأخلفتكم ، وما كان لي عليكم من سلطان﴾ الآية .

(٨) هذه بعض أدلة الجمهور في جواز الاستثناء من غير الجنس ، وهناك أدلة كثيرة ذكروها في كتبهم .

(انظر : المعتمد ١ / ٢٦٢ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ٤٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٩٢ ، كشف

الأسرار ٢ / ١٣٣ ، البرهان ١ / ٣٩٨ ، للنخول ص ١٥٩ ، شرح الورقات ص ١١١ ، التبصرة =

وأجيب بأنَّ «إلا» «في ذلك»^(١) : بمعنى «لكن» عند النحاة ، منهم :
الزجاج وابن قتيبة ، وقال : هو من^(٢) قول سيويه ، وهو استدراك ، ولهذا لم
يأتِ إلا بعد نفي ، أو بعد إثبات بعد جملة^(٣) .

(والمراد) من قول^(٤) المقر^(٥) (بعشرة إلا ثلاثة ، سبعة ، و) أداة^(٦) الاستثناء
وهي (إلا) في هذا المثال (قرينة مخصصة) .

اختلف الناس في تقدير دلالة الاستثناء على مذاهب :

فعدنا وعند الأكثر^(٧) : أن^(٨) «إلا»^(٩) قرينة مخصصة^(١٠) .

ومنشأ^(١١) الخلاف : الإشكال^(١٢) في معقولة الاستثناء ، فإنك إذا قلت : قام

= ص ١٦٥ ، اللع ص ٢٤ ، نهاية السؤل ١١٤ / ٢ ، الروضة ٢٥٣ / ٢ ، المستصفى ١٦٧ / ٢ وما
بعدها ، ٢٠٩ ، العدد ٢ / ٦٧٢ .

(١) في ع : بذلك .

(٢) ساقطة من ز ض ع ب .

(٣) انظر : المغني ١١٣ / ٥ ، مختصر الطوفي ص ١١١ ، الروضة ٢٥٤ / ٢ ، البرهان ٣٩٨ / ١ ،

المحصل ج ١ ق ٢ / ٥٠ ، فواتح الرحموت ٣١٦ / ١ ، العدد ٢ / ٦٧٦ .

(٤) في ش : قوله .

(٥) في ش ز : من أقر .

(٦) في ش : وأدوات ، وفي ض : أو أداة .

(٧) في ش : الأكثرين .

(٨) ساقطة من ش .

(٩) في ش ز ض ع : لا . وانظر : مختصر ابن الحاجب ١٣٤ / ٢ .

(١٠) انظر : مختصر ابن الحاجب ١٣٤ / ٢ ، جمع الجوامع ١٤ / ٢ ، فواتح الرحموت

٣١٦ / ١ ، تيسير التحرير ٢٨٩ / ١ ، التلويح على التوضيح ٢٨٥ / ٢ ، تخريج الفروع على الأصول

ص ٦٧ ، التمهيد ص ١١٦ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٦ ، مختصر البعلي ص ١١٧ ، نهاية السؤل

١٢٠ / ٢ ، البرهان ٤٠١ / ١ ، إرشاد الفحول ص ١٤٦ .

(١١) في ش : الإشكال : الخلاف .

القوم إلا زيدا ، فإن لم يكن زيد دخلَ فيهم ، فكيف أُخرجَ ؟ هذا^(١) وقد اتفق أهل العربية على أنه إخراج ، وإن كان دخلَ ، فقد تناقض أولُ الكلام وآخره^(٢) .

وكذا نحو قوله : عليّ عشرةٌ إلا درهماً ، بل أبلغُ ، لأنَّ العددَ نصٌّ في مدلوله^(٣) العام فيه^(٤) ، والعامُ : فيه^(٥) الخلافُ السابقُ ، وذلك يؤدي إلى نفي الاستثناء من كلام العرب ، لأنَّه كذبٌ على هذا^(٦) التقدير في أحدِ الطرفين ، ولكن قد وقع في القرآن الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه ، فتكونُ « إلا » قرينةً بيّنتُ أنَّ الكلَّ استعملَ ، وأريدَ به الجزءُ مجازاً^(٧) ، وعلى هذا فالاستثناء مُبيِّنٌ لغرضِ التكلم به بالمستثنى منه ، فإذا قالَ : له عليّ^(٨) عشرةٌ ، كان ظاهراً ، ويَحتمِلُ إرادةً بعضها مجازاً ، فإذا قالَ : « إلا ثلاثة » فقد تبَيَّن^(٩) أنَّ مراده بالعشرة سبعةً فقط ، كما في سائرِ المحصَّصاتِ^(١٠) .

قال ابنُ مفلح : الاستثناءُ إخراجٌ ما تناوَله المستثنى منه ، ليبينَ أنه لم يَرُدْ به ، كالتخصيصِ عند القاضي وغيره ، وفي « التهيد » مالولاه لدخلَ في اللفظِ

(١) ساقطة من د .

(٢) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ١٢٥ / ٢ .

(٣) ساقطة من ش ز ع ض ب .

(٤) في ش : عند .

(٥) ساقطة من ش ز .

(٦) في ب : مجاز .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) في ز ع ض ب : بين .

(٩) انظر : العضد على ابن الحاجب ١٢٥ / ٢ ، تخريج الفروع على الأصول ص ٦٨ ، التهيد

ص ١١٦ .

كالتخصيص ، ومراده ^(١) الأول ^(٢) .

واستنكر أبو المعالي هذا المذهب ، وقال : « لا يعتقده لبيب » ^(٣) .

والمذهب الثاني - وبه قال الباقلاني - : إن نحو : عشرة إلا ثلاثة ، مدلوله ^(٤) سبعة ، لكن له لفظان : أحدهما مركب ، وهو عشرة إلا ثلاثة ، واللفظ الآخر سبعة ^(٥) ، وقصد بذلك أن يفرق بين التخصيص بدليل متصل ، فيكون الباقي فيه حقيقة ، أو بمنفصل ^(٦) ، فيكون تناول اللفظ للباقي ^(٧) مجازاً ^(٨) .

وحكي عن الشافعي : أن الاستثناء إخراج لشيء ^(٩) دل عليه صدر الجملة بالمعارضة ، فعنى : عشرة إلا ثلاثة فإنها ليست علي ^(١٠) .

(١) في ش : ورده .

(٢) في ش ز : كالأول .

(٣) البرهان ١ / ٤٠١ . وانظر : إرشاد الفحول ص ١٤٧ .

(٤) في ش : مدلول .

(٥) اختار هذا القول إمام الحرمين الجويني .

(٦) انظر : البرهان ١ / ٤٠٠ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٣٤ ، ١٣٥ ، فواتح

الرحوت ١ / ٣٢٠ ، تيسير التحرير ١ / ٢٩١ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٢٨٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٣١ ، التهيد ص ١١٦ ، مختصر البعلي ص ١١٧ ، إرشاد الفحول ص ١٤٧ .

(٦) في ز ع ب : بالمتفصل .

(٧) في ش ز ع ض : الباقي .

(٨) أي أن الاستثناء ليس بتخصيص على رأي القاضي الباقلاني ، كما سيذكره المصنف ، وسبق

بيان آراء العلماء في الاستثناء المنقطع ، هل هو حقيقة أم مجاز (ص ٢٨٧) .

(٩) وانظر : نهاية السؤل ٢ / ١٢٠ ، جمع الجوامع ٢ / ١٤ ، فواتح الرحوت ١ / ٣٢٠ ، التهيد

ص ١١٦ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٦ .

(٩) في ض ب : شيء .

(١٠) أي أن لفظ الاستثناء يوجب انعدام المستثنى منه في القدر المستثنى مع بقاء العموم

بطريق المعارضة كالتخصيص ، إلا أن الاستثناء متصل بالكلام ، والتخصيص منفصل . (انظر :

تخريج الفروع على الأصول ص ٦٧) .

وفي هامش ش : كذا بالأصل وليحرر .

والمذهب الثالث - واختاره ابن الحاجب وغيره - : أن المراد بالعشرة عشرة باعتبار أفرادِهِ ، ولكن لا يحكم بما أُسند إليها إلا بعد إخراج الثلاثة منها ، ففي اللفظ أُسند الحكم إلى عشرة ، وفي المعنى إلى سبعة^(١) .

وعلى هذا فليس الاستثناء مَبِيناً للمراد الأول^(٢) ، بل به^(٣) يحصل الإخراج ، وليس هناك إلا الإثبات ، ولانفي أصلاً ، فلا تناقض^(٤) .

فالاستثناء على قول الباقلاني ليس بتخصيص ؛ لأن التخصيص قصر العام على بعض أفرادِهِ ،^(٥) وهنا لم يَرُدْ بالعام بعض أفرادِهِ^(٦) ، بل المجموع^(٧) المركب ، وأنه على قول الأكثرين تخصيص لما فيه من قصر اللفظ على بعض مسمياته^(٨) .

وأما على^(٩) المذهب الثالث : فيَحْتَمَلُ أن يكون تخصيصاً ، نظراً إلى كون الحكم في الظاهر للعام ، والمراد الخصوص^(١٠) ، ويَحْتَمَلُ أن لا^(١١) يكون تخصيصاً ،

(١) وافق على هذا الرأي ابن السبكي والصفي الهندي .

انظر هذا الرأي مع أدلته ومناقشته في (نهاية السؤل ٢ / ١٢٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٣٤ ، جمع الجوامع ٢ / ١٣ ، فواتح الرحموت ١ / ٣١٨ ، تيسير التحرير ١ / ٢٩٠ ، التلويح على التنقيح ٢ / ٢٨٦ ، ٢٨٨) .

(٢) في زع ب : بالأول .

(٣) في ش : به وبما .

(٤) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٣٤ ، ١٣٦ ، التهيد ص ١١٦ ، إرشاد الفحول ص ١٤٧ .

(٥) ساقطة من ض .

(٦) في ض ب : بالمجموع .

(٧) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٢٠ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٣٥ ، ١٣٦ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٦ ، التهيد ص ١١٦ ، مختصر البعلي ص ١١٧ ، مختصر الطوفي ص ١١١ ، اللع ص ٢٣ ، إرشاد الفحول ص ١٤٧ .

(٨) ساقطة من ش .

(٩) في ش ب : المخصوص .

(١٠) ساقطة من ش ب .

نظراً إلى أنه أريدَ بالمستثنى^(١) منه تمامُ معناه^(٢)

فوائد :

ذكرها القرافي في « شرح التنقيح »^(٣) :

إحداها^(٤) : أن الاستثناءَ أربعة أنواع :

- أحدها : ما لولاه لعلِمَ دخوله ، كالاستثناء من النصوص ، مثل : عندي عشرة إلا ثلاثة .

- والثاني :^(٥) ما لولاه^(٦) لظُنَّ دخوله ، كالاستثناء من الظواهر ، نحو : اقتلوا المشركين إلا زيدا .

- والثالث : ما لولاه لجاز دخوله ، كالاستثناء من المحال والأزمان والأحوال ، كأكرم رجلاً إلا زيدا أو^(٧) عمروا ، وصل^(٨) إلا عند الزوال ، وقوله تعالى : ﴿ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ ، إِلَّا أَنْ يُخَاطَبَ بِكُمْ ﴾^(٩) .

(١) في ش : من المستثنى .

(٢) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٣٥ ، ١٣٦ ، التلويخ على التوضيح

٢ / ٢٨٦ ، التهيد ص ١١٦ ، إرشاد الفحول ص ١٤٧ .

(٣) شرح تنقيح الفصول ص ٢٥٦ (بتصرف) .

(٤) في ب : أحدها .

(٥) ساقطة من ز ض ع ب .

(٦) في ض ع ب : و ، وكذا في « شرح تنقيح الفصول » .

(٧) في ش ز ض : ومثل .

(٨) الآية ٦٦ من يوسف .

- والرابع : ما لولاه لَقَطِعَ بعدم دخوله ، كاستثناء^(١) المنقطع ، كقام القوم إلا حاراً .

الفائدة الثانية : يقع الاستثناء في عشرة أمور ، اثنان ينطقُ بها ، وثمانية لا ينطقُ بها ، وقع الاستثناء^(٢) منها مما^(٣) ينطقُ بها من^(٤) الأحكام والصفات : فالأحكام : قام القوم إلا زيداً ، والصفات^(٥) قول الشاعر :

« قاتل ابن البتول إلا علياً^(٦) »

يريدُ الحسينَ بنَ فاطمة^(٧) الزهراء رضي الله عنها^(٨) ، ومعنى « البتول » : المنقطعة ، قيلَ : عن النظيرِ والشبيهِ ، وقيلَ : عن الأزواجِ إلا عنُ علي ، فاستثنى من صفاتها ، لامنها .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ نَحْنُ بِمَبِيتَيْنِ ، إِلَّا مَوْتَتَنَا الْأُولَى ؟ ﴾^(٩) ، استثنوا من صفتهم الموتَ الأولى ، لامن ذواتهم^(١٠) .

« والاستثناء من الصفة ثلاثة أقسام :

- أحدها : من^(١١) متعلِّقها ، كقول الشاعر المتقدم ، متعلِّقه^(١٢) التَّجَبُّلُ .

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ز : فيا ، وفي ع ب : فا ، وفي « شرح تنقيح الفصول » : أما اللذان .

(٣) ساقطة من ز ض ع ب ، وفي « شرح تنقيح الفصول » : فيها .

(٤) في ش : والصفة .

(٥) في ب : عبيداً .

(٦) ساقطة من ش ز ع ض ، وأثبتناها من « شرح تنقيح الفصول » .

(٧) الآيتان ٥٨ - ٥٩ من الصافات .

(٨) شرح تنقيح الفصول ص ٢٥٧ .

(٩) في ض ع ب : عن .

(١٠) في ض ع : متعلق .

- وثانيها : من بعض أنواعها ، كالأية ؛ لأن الموتة الأولى أحد أنواع الموت .

- وثالثها : أن يستثنى بجمليتها ، لا بترك^(١) "شيء منها" ، كأن طالق واحدة إلا واحدة ...

والثانية الباقية التي^(٢) لا ينطق بها ، ويقع الاستثناء منها :

أحدها : الأسباب ، نحو لاقوبة إلا بجناية .

والثاني : الشروط^(٣) ، نحو^(٤) : « لاصلاة إلا بطهور » .

والثالث : الموانع ، نحو^(٥) : لا تسقط الصلاة عن المرأة إلا بالحيض .

والرابع : المحال ، نحو^(٦) : أكرم رجلاً إلا زيدا وعمراً وبكراً ، فإن كل شخص هو محل الأعية^(٧) .

والخامس : الأحوال ، نحو^(٨) قوله تعالى : ﴿ لتأتني به إلا أن يحاط بكم ﴾^(٩) ، أي لتأتني به في جميع الأحوال ، إلا في حالة الإحاطة بكم^(١٠) ، فيأتي أعذركم .

(١) في ع ب : يترك ، وكذا في « شرح تنقيح الفصول » .

(٢) في ز ض ع ب : منها شيء ، وكذا في « شرح تنقيح الفصول » .

(٣) ساقطة من جميع النسخ ، وأثبتناها من « شرح تنقيح الفصول » .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) ساقطة من ز ض ع ب .

(٦) ساقطة من ز ض ع ب .

(٧) ساقطة من ض ع ب .

(٨) في « شرح تنقيح الفصول » : لأعه .

(٩) ساقطة من ز ض ع ب .

(١٠) الآية ٦٦ من يوسف .

(١١) ساقطة من جميع النسخ ، وأثبتناها من « شرح تنقيح الفصول » .

والسَّادِسُ : الأزمانُ ، نحو^(١) : صلَّ إلا عند الزَّوالِ .

والسَّابِعُ : الأمكنةُ ، نحو^(٢) : صلَّ إلا عند المَزبلةِ ونحوها .

والثَّامِنُ : مُطْلَقُ الوجودِ مع قطعِ النظرِ عن الخصوصياتِ ، نحو^(٣) قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْنَاهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ ﴾^(٤) ، أي لاهقيقة للأصنام البتَّةَ ، إلا أنَّها لفظٌ مجردٌ ، فاستثنى اللفظَ من مطلقِ الوجودِ على سبيلِ المبالغةِ في النفي ، أي لم يثبت لها وجودُ البتَّةِ إلا عند^(٥) وجودِ اللفظِ ، ولا شيءَ وراءه .

فهذه الثَّمانية لم يَذكرُ فيها^(٦) الاستثناءُ ، وإِنَّا يُعلمُ^(٧) بما يُذكرُ بعدَ الاستثناءِ فرد^(٨) منها ، فيستدلُّ^(٩) بذلك الفردِ على جنسه ، وهو^(١٠) الكائنُ بعد^(١١) الاستثناءِ ، وحينئذٍ ينبغي أن يُعلمَ^(١٢) أن الاستثناءَ في هذه الأمورِ التي لم تُذكرَ كُلُّها استثناءً متصلٌ ، لأنَّه من الجنسِ ، وحكمٌ بالنقيضِ بعدَ « إلا » ، فهذان^(١٣) القيذانِ وإفیانِ بحقيقةِ المتصلِ^(١٤) . « ١ هـ .

(١) ساقطة من ز ض ع ب .

(٢) ساقطة من ز ض ع .

(٣) ساقطة من ض ع ب .

(٤) الآية ٢٣ من النجم .

(٥) في ز : في ، وساقطة من ض ع ب .

(٦) في ش : ينكروا فيها ، وفي « شرح تنقيح الفصول » : تذكر قبل .

(٧) في « شرح تنقيح الفصول » : تعلم .

(٨) في « شرح تنقيح الفصول » : وهو فرد .

(٩) في ض : ليستدل .

(١٠) ساقطة من ش ، وفي ض ب : هو ، وفي « شرح تنقيح الفصول » : وأن جنسه هو .

(١١) في هامش « شرح تنقيح الفصول » : لعلها قبل .

(١٢) ساقطة من ب .

(١٣) في ز ض ع ب : وهذان ، وكذا في « شرح تنقيح الفصول » .

(١٤) شرح تنقيح الفصول ص ٢٥٦ - ٢٥٨ .

(وشروطه)^(١) أي شروط^(٢) الاستثناء^(٣) (اتصال معتاد^(٤)) .

ثم إما أن يكون الاتصال المعتاد (لفظاً) كذكر المستثنى عقب المستثنى منه (أو) يكون الاتصال المعتاد (حكماً) كإقطاعه عنه بتنفس أو سعال أو عطاس ، ويأتي به عقب ذلك ، فيشترط ذلك (كبقية التوابع^(٥)) .

وعن ابن عباس : « يصح ولو بعد سنة »^(٦)

(١) في ز ض ع ب : وشروطه .

(٢) في ز : وشروطه ، وفي ض ع ب : وشروط .

(٣) في ب : للاستثناء .

(٤) في ش : معناه .

وهناك شروط كثيرة مفصلة ، ذكر المصنف بعضها فيما يلي ، وأغفل بعضها الآخر ، قد ذكرها علماء الأصول .

(انظر : المسودة ص ١٥٣ ، المدة ٢ / ٦٦٠ ، مختصر البعلي ص ١١٨ ، مختصر الطوسي ص ١١١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥١ ، الروضة ٢ / ٢٥٣ ، المغني ٩ / ٥٢٢ ، التهيد ص ١١٦ ، نهاية السؤل ٢ / ١١٧ ، مناهج العقول ٢ / ١١٤ ، اللع ص ٢٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٢ ، البرهان ١ / ٣٨٥ ، شرح الورقات ص ١١٠ ، التبصرة ص ١٦٢ ، المنحول ص ١٥٧ ، تيسير التحرير ١ / ٢٩٧ ، المعتمد ١ / ٣٦٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٣٧ ، المستصفى ٢ / ١٦٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٢١ ، إرشاد الفحول ص ١٤٧ ، الشرح الكبير ٥ / ٣٠٥ ، جمع الجوامع ٢ / ١٠ ، المحصول ج١ ق٣ / ٣٩) .

(٥) قال الإمام مالك : « أحسن ما سمعت في الثنيا أنها لصاحبها مالم يقطع كلامه ، وما كان في ذلك نسقاً ، يتبع بعضه بعضاً ، قبل أن يسكت ، فإن سككت وقطع كلامه فلا ثنيا له » . (الموطأ ص ٢٩٥ ط الشعب) .

(وانظر : المحصول ج١ ق٣ / ٤٠ ، الإحكام للآمدي ١ / ٢٨٩ ، جمع الجوامع ٢ / ١٠ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٢١ ، مختصر البعلي ص ١١٨ ، نزعة الخاطر ٢ / ١٧٧ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥١ ، نهاية السؤل ٢ / ١١٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٣٧ ، شرح الورقات ص ١١٠ ، المعتمد ١ / ٣٦١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٩٧ ، إرشاد الفحول ص ١٤٧) .

(٦) نقله عن ابن عباس المازني .

(انظر : التبصرة ص ١٦٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١١٧ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥١ ، =

قال ابن مفلح في « أصوله » : ورَوَى سَعِيدٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو معاويةَ ، حَدَّثَنَا الأعمشُ ، عن مجاهدٍ عن ابنِ عباسٍ : « أَنَّهُ كَانَ يَرَى الاستثناءَ ولو بعدَ سنةٍ » .

الأعمشُ مُدَلِّسٌ ، ومعناه قولُ طاووسٍ ومجاهدٍ ^(١) .

وعن مجاهدٍ أيضاً : « إلى سنتين » ^(٢) .

وعن ابنِ عباسٍ أيضاً : « أَنَّهُ يَصَحُّ الاستثناءُ إلى شهرٍ » ^(٣) .

وروي عنه : « يصحُّ أبداً » كما يجوز التأخير في تخصيص العام ، وبيان المُجْمَلِ ^(٤) .

لكن حملَ الإمامُ أحمدُ رضي الله تعالى عنه وجماعةٌ من العلماء كلامَ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما على نسيان قولٍ « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » منهم القرافي ^(٥) .

= البرهان ١ / ٣٨٥ ، جمع الجوامع ٢ / ١١ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٢١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٩٧ ، المسودة ص ١٥٢ ، مختصر البعلي ص ١١٨ ، مختصر الطوفي ص ١١١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٣ ، إرشاد الفحول ص ١٤٨ ، الكشف ٢ / ٤٨٠) .

(١) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥١ ، ميزان الاعتدال ٢ / ٢٢٤ ، الكشف ٢ / ٢

٤٨٠ .

(٢) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥١ ، جمع الجوامع ٢ / ١١ ، إرشاد الفحول ص

١٤٨ .

(٣) نقله عنه الآمدي وابن الحاجب وابن السبكي وغيرهم .

(٤) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١١٧ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٣٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٩ ،

جمع الجوامع ٢ / ١٠ ، تيسير التحرير ١ / ٢٩٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٢١ ، مناهج العقول ٢ / ١١٥ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥١ ، للمعتد ١ / ٢٦١ ، إرشاد الفحول ص ١٤٨) .

(٥) رواه الحاكم في (المستدرك ٤ / ٣٠٣) .

(وانظر : تخریج أحاديث مختصر المنهاج ص ٣٠٨ ، نهاية السؤل ٢ / ١١٧ ، جمع الجوامع ٢ /

١١ ، المسودة ص ١٥٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٢١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٩٧ ، مختصر البعلي ص

١١٨ ، الروضة ٢ / ٢٥٣ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥١ ، إرشاد الفحول ص ١٤٨) .

(٥) استدال العلماء لقول ابن عباس بقوله ﷺ : « لأغزون قريشاً ثم سكت ، ثم قال : إن =

قال ابن جرير : إنَّ صحَّ ذلكَ عن ابنِ عباسٍ فمحمولٌ على أنَّ السُّنةَ أنَّ يقولَ الخالفُ : « إنَّ شاءَ اللهُ » ولو بعدَ سنةٍ .

قالَ الحافظُ أبو موسى المديني^(١) : إنَّه لا يثبتُ عن ابنِ عباسٍ^(٢) ، ثم قالَ : إنَّ

= شاءَ اللهُ ، ولما روي أنه عليه الصلاة والسلام سأله اليهود عن لبث أصحاب الكهف ، فقال : غداً أجيئكم ، فتأخر الوحي إلى بضعة عشر يوماً ثم نزل : ﴿ ولا تقولن شيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله ﴾ الكهف ٢٣ - ٢٤ ، فقال إن شاء الله ، أي أن التعليق على مشيئة الله .

(انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٣ ، مناهج العقول ٢ / ١١٥ ، التبصرة ص ١٦٢ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٢ ، مختصر ابن الحاجب والمعضد عليه ٢ / ١٣٧ ، ١٣٨ ، إرشاد الفحول ص ١٤٨) .

(١) هو محمد بن عمر بن أحمد ، الحافظ الكبير ، شيخ الإسلام ، أبو موسى ، المديني الأصفهاني ، انتهى إليه التقدم في الحديث مع علو الإسناد ، وكان أوحداً زمانه ، وشيخ وقته في الإسناد والحفظ والثقة والإتقان والدين والصلاح والضبط والتواضع ، وقرأ القراءات العشر ، ومهر في النحو واللغة ، وله المصنفات الكثيرة ، منها : « معرفة الصحابة » و « الأخبار الطوال » و « المغني » تمة كتاب « الغريبين للهروي » و « اللطائف في المعارف » و « عوالي التسامع » وغيرها ، توفي سنة ٥٨١ هـ .

انظر ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٦ / ١٦٠ ، تذكرة الحفاظ ٤ / ١٣٢٤ ، طبقات القراء للجزري ٢ / ٢١٥ ، طبقات الحفاظ ص ٤٧٥ ، شذرات الذهب ٤ / ٢٧٣ ، وفيات الأعيان ٣ / ٤١٤ ، مرآة الجنان ٣ / ٤٥٣ ، البداية والنهاية ١٢ / ٣١٨) .

(٢) هذا رأي أكثر العلماء ، وقالوا : إن صح فؤول ، واختلفوا في تأويله على أقوال كما ذكر المصنف ، قال الشيرازي : « فالظاهر أنه لا يصح عنه ، وهو بعيد » (اللع ص ٢٣) وقال الجويني : « والوجه اتهام المناقل وحمل النقل على أنه خطأ ، أو مغلط ختصر » (البرهان ١ / ٢٨٦) ، وقال الغزالي : « والوجه تكذيب الناقل ، فلا يظن به ذلك » (المنحول ص ١٥٧) ، لكن الشوكاني قال : « إنها ثابتة في « مستدرک » الحاكم ، وقال صحيح على شرط الشيخين بلفظ : « إذا حلف الرجل على يمين فله أن يستثنى إلى سنة » وقد روى عنه هنا غير الحاكم من طرق ، كما ذكر أبو موسى المديني وغيره » ثم يقول : « فالرواية عن ابن عباس قد صحت ، ولكن الصحيح خلاف ما قاله » (إرشاد الفحول ص ١٤٨) .

(وانظر : المحصول ج ١ ق ٣ / ٤٠ ، الإحكام للأمدي ٢ / ٢٩١ ، المستصفى ٢ / ١٦٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٢١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٩٧ ، المعتد ١ / ٢٦١ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٣٧) .

صحَّ هذا عن ابن عباسٍ ، فيحتمل أنَّ المعنى : إذا نسيْتَ الاستثناءَ فاستثنِ إذا ذكرتَ .

وروي عن سعيد بن جبْرِ : أنَّه أجازَه بعدُ^(١) أربعةَ أشهرٍ^(٢) .

وقالَ بعضُ المالكيَّةِ : يصحُّ اتصَّالُه بالنيةِ ، وانقطاعُه لفظاً ، فيدَّين^(٣) .

قالَ^(٤) الأمدِيُّ : فلعلَّه مذهبُ ابنِ عباسٍ^(٥) .

وعن أحمدَ رضي الله تعالى عنه : يصحُّ في اليَمينِ متصلاً في زمنٍ يسيرٍ إذا لم يخلطُ كلامُه بغيره^(٦) .

وعنه أيضاً : وفي المجلسِ ، واختارَه الشيخُ تقيُّ الدين وغيره ، وروي عن الحسنِ وعطاء^(٧) .

(١) ساقطة من ع ب .

(٢) انظر : جمع الجوامع ١١ / ٢ ، مختصر البعلي ص ١١٨ ، إرشاد الفحول ص ١٤٨ ، مناهج العقول ١١٥ / ٢ ، الكشف ٤٨٠ / ٢ .

(٣) أي يجوز الانفصال بالاستثناء إذا نواه متصلاً ثم أظهر النية بعد ذلك فإنه يصدق ديانة ، وهذا تأويل الفخر الرازي لقول ابن عباس رضي الله عنها إن صح عنه .

(٤) انظر : المحصول ج ١ ق ٣ / ٤٠ ، مناهج العقول ١١٥ / ٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٢ ، المنحول ص ١٥٧ ، البرهان ١ / ٣٨٧ ، الإحكام للأمدى ٢ / ٢٨٩ ، المستصفى ٢ / ١٦٥ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥١) .

(٥) في ع : وقال .

(٥) انظر : مختصر ابن الحاجب ١٣٧ / ٢ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٤٠ ، جمع الجوامع ١١ / ٢ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥١ .

(٦) انظر : العدة ٢ / ٦٦١ ، المسودة ص ١٥٢ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٢ ، مختصر البعلي ص ١١٨ .

(٧) أي يجوز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه بالزمن اليسير مادام في المجلس .

(٨) انظر : المسودة ص ١٥٢ ، الروضة ٢ / ٢٥٣ ، مختصر البعلي ص ١١٨ ، التبصرة ص ١٦٢ ، جمع الجوامع ١١ / ٢ ، المغني ٩ / ٥٢٣ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٢١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٩٨ ، إرشاد الفحول ص ١٤٨ ، الكشف ٤٨٠ / ٢) .

وقيل : يصح ما لم يأخذ في كلام آخر^(١) .

وقال أبو الفرج المقدسي : يصح ولو تكلم .

وقيل : يجوز ذلك في القرآن خاصة ، وحل بعضهم كلام ابن عباس عليه^(٢) .

واستدل للمذهب الصحيح الذي في المتن بقول النبي ﷺ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ ، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » ، ولم يقل : أو^(٣) لَيْسَتْهُنَّ^(٤) .

وكذلك لما أرشد الله سبحانه وتعالى أيوب عليه الصلاة والسلام بقوله : ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ ۖ ۝ ﴾^(٥) ، جعل طريق بَرِّه ذلك^(٦) .

(١) انظر : جمع الجوامع ٢ / ١١ ، مختصر البعلي ص ١١٨ .

(٢) ذكر الشيرازي قولاً آخر فقال : « وحكي عن قوم جواز تأخيره إذا أورد معه كلام يدل على أن ذلك استثناء مما تقدم ، وهو أن يقول : « جاء الناس » ، ثم يقول بعد زمان « إلا زيداً » ، وهو استثناء مما كنت قلت » (الملح ص ٢٣) .

(٣) وانظر : مناهج العقول ٢ / ١١٥ ، البرهان ١ / ٣٨٦ ، ٢٨٧ ، المنخول ص ١٥٧ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٣٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، وما بعدها ، جمع الجوامع والحلي عليه ٢ / ١١ ، ١٢ ، فوائح الرحوت ٢ / ٣٢١ ، ٣٢٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٩٩ ، المدة ٢ / ٦٦٣) .

(٤) في ع : و .

(٥) انظر : المغني ٩ / ٥٢٢ ، فوائح الرحوت ١ / ٣٢٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٩٨ ، المدة ٢ / ٦٦١ ، مناهج العقول ٢ / ١١٥ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٣٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٩ ، إرشاد الفحول ص ١٤٨ .

وفي ب : يستثنى .

(٥) الآية ٤٤ من سورة ص . وفي ب : فخذ ...

(٦) انظر مزيداً من أدلة العلماء في اشتراط الاتصال بين المستثنى والمستثنى منه في (الروضة ٢ / ٢٥٣ ، التبصرة ص ١٦٣ وما بعدها ، المحصول ج١ ق ٣ / ٤١ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٣٧ ، فوائح الرحوت ١ / ٣٢١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٩٨) .

وفي « تاريخ بغداد » لابن النجار^(١) : أن الشيخ أبا اسحاق الشيرازي أراد الخروج مرة من بغداد ، فاجتاز بعض^(٢) الطريق ، وإذا برجل على رأسه سلة ، فيها بقل ، وهو يقول لآخر : مذهب ابن عباس في تراخي^(٣) الاستثناء غير صحيح ، ولوصح لما قال الله تبارك وتعالى لأيوب عليه السلام : ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ ، وَلَا تَحْنُتْ ﴾^(٤) ، بل كان يقول له : استن ، ولا حاجة إلى التوسل إلى البر بذلك ، فقال^(٥) الشيخ أبو اسحاق : بلدة فيها رجل ، يحمل البقل ، يرد على ابن عباس : لا تستحق^(٦) أن يخرج منها .

ومن لطيف ما يحكى أن الرشيد^(٨) استدعى أبا يوسف القاضي ،

(١) هو محمد بن محمود بن الحسن ، حب الدين ، أبو عبد الله ، ابن النجار البغدادي ، كان حافظاً ثقة مؤرخاً ، وكان من أعيان الحفاظ الثقات ، مع الدين والصيانة والفهم وسعة الرواية ، سمع الحديث بأصبهان ونيسابور وهراة ودمشق ومصر ، وله المصنفات الكثيرة النافعة التي تدل على سعة عليه وفهمه وفضله ، منها « تاريخ بغداد » وهو ذيل على « تاريخ بغداد » للخطيب ، في ثلاثين مجلداً ، و « المؤلف » ذيل على ابن ماكولا ، و « المتفق » و « الأنساب » و « الكال » في الرجال ، و « تاريخ المدينة » و « مناقب الشافعي » ، توفي سنة ٦٤٣ هـ .

انظر ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨ / ٩٨ ، طبقات الحفاظ ص ٤٤٩ ، تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٢٨ ، مرآة الجنان ٤ / ١١١ ، البداية والنهاية ١٣ / ١٦٩ ، فوات الوفيات ٢ / ٥٢٢ ، مفتاح السعادة ١ / ٢٥٩) .

وفي ع : ابن البخاري .

(٢) في ز ض ع ب : في بعض .

(٣) ساقطة من ض .

(٤) الآية ٤٤ من سورة ص .

(٥) في ض : قال

(٦) ساقطة من ب .

(٧) في ض ش ع ب : يستحق .

(٨) هو الخليفة هارون بن المهدي محمد بن المنصور ، خامس خلفاء بني العباس وأشهرهم ،

تولى الخلافة سنة ١٧٠ هـ ، وكان من أمير الخلفاء ، وأجل ملوك الدنيا ، كثير الغزو والجهاد والحج ،

وكان كثير العبادة والورع ، يحب العلم وأهله ، ويعظم حرمت الإسلام ، وازدهرت الدولة في =

^(١) وقال له : كيف مذهب ابن عباس في الاستثناء ؟ فقال : يلحق عنده بالخطاب ، ^(٢) ويتغير الحكم به ^(٣) ، ولو بعد زمان ، فقال : عزمت عليك أن تُفتي به ، ولا تُخالفه ، وكان أبو يوسف لطيفاً فيما يورده ، متأنياً فيما يقوله ، فقال : رأي ابن عباس يُفسد عليك بيعتك ؛ لأن من خلف لك وبإيعك يرجع ^(٤) إلى منزله فيستثني ، فانتبه الرشيد وقال : إياك أن تُعرف الناس ^(٥) مذهبه في ذلك ، واكتمه .

ووقع قريب من ذلك لأبي حنيفة ^(٦) مع المنصور ^(٧) .

(و) شُرط أيضاً للاستثناء (نيته ^(٨)) أي أن ^(٩) ينوى المستثنى (قبل تمام

= أيامه ، وكان عالماً بالأدب والفقه والحديث وأخبار العرب ، فصيحاً ، شجاعاً كريماً حازماً متواضعاً ، يحج سنة ويفز سنة ، توفي بطوس أثناء ذهابه للحج سنة ١٩٢ هـ .

انظر ترجمته في (تاريخ الخلفاء ص ٢٨٢ ، فوات الوفيات ٢ / ٦١٦ ، البداية والنهاية ١٠ / ٢١٢ ، تاريخ بغداد ١٤ / ٥ ، البدء والتاريخ ٦ / ١٠١ ، الأعلام للزركلي ٩ / ٤٣) .

(١) في ض ب : فقال ، وفي ع : وقال .

(٢) في ض ع ب . وينغير حكمه .

(٣) في ض ب : ويرجع .

(٤) ساقطة من ض .

(٥) انظر : فواتح الرحموت ١ / ٣٢٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٩٨ ، الكشف ٢ / ٤٨٠ .

(٦) هو الخليفة عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، أبو جعفر المنصور ، ثاني خلفاء بني العباس ، بويع بالخلافة سنة ١٣٧ هـ ، وكان عمره اثنتين وأربعين سنة ، وكان مهيباً شجاعاً حازماً ، كثير الجد والتفكير ، كامل العقل ، يشارك في العلم ، وكان عارفاً بالفقه والأدب ، مقدماً في الفلسفة والفلك ، محباً للعلماء ، وانتشر العلم في زمانه ، وبنى مدينة بغداد وغيرها ، وتوفي في أثناء ذهابه للحج سنة ١٥٨ هـ ، ودفن في الحجون بمكة المكرمة .

انظر ترجمته في (تاريخ الخلفاء ص ٢٥٩ ، البداية والنهاية ١٠ / ١٢١ ، فوات الوفيات ١ / ٤٨٨ ، المعارف ص ٣٧٧ ، البدء والتاريخ ٦ / ٩٠ ، تاريخ بغداد ١٠ / ٥٣ ، العقد الثمين ٥ / ٢٤٨ ، الأعلام للزركلي ٥ / ٢٥٩) .

(٧) في ن : نية .

(٨) ساقطة من ب

مستثنى منه) عند الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه وأصحابه والشافعية^(١) .

قال ابن العراقي : اتفق^(٢) الذاهبون إلى اشتراط اتصاله : أن ينوي في الكلام ، فلو لم يعرض له نية الاستثناء إلا بعد فراغ المستثنى منه^(٣) لم يعتد به .
ثم قيل : يعتبر وجود النية في أول الكلام .

وقيل : يكفي بوجودها قبل فراغه ، وهذا هو الصحيح^(٤) . اهـ .

(و) شرط أيضاً للاستثناء (نطق به) أي بالمستثنى^(٥) (إلا في يمين مظلوم^(٦) خائف بنطقه^(٧)) .

قال ابن مفلح في « الفروع » : « ويُعتبر نُطقه إلا من مظلوم خائف^(٨) ، نص على ذلك ، ولم يُذكر في « المستوعب »^(٩) : « خائف » ، والأصحاب على

(١) انظر : المسودة ص ١٥٣ ، مختصر البعلي ص ١١٩ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٢٦ ، الفروع لابن مفلح ٦ / ٢٤٣ ، الإنصاف ١١ / ٢٧ .
(٢) في ع : واتفق .

(٣) ساقطة من ز .

(٤) وهناك أقوال كثيرة في تعيين محل النية في أول الكلام ، أو بعده بفاصل يسير ، أو قبل تكيل المستثنى منه ، أو عدم النية أصلاً .

(٥) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٢ ، مختصر البعلي ص ١١٩ ، الإنصاف ١١ / ٢٧ .

(٦) في ض ب : المستثنى .

(٧) ساقطة من ش ز ، وفي د : مطلق ، وفي « مختصر البعلي » : « إلا في اليمين لحائف من نطقه » .

(٨) انظر : المغني ٩ / ٥٢٣ ، مختصر البعلي ص ١١٩ ، إرشاد الفحول ص ١٤٧ .

(٩) في ز : وخائف .

(١٠) المستوعب للعلامة محمد بن عبد الله السامري ، وهو متن مختصر في المذهب الحنبلي .
(انظر : الدخول إلى المذهب أحمد ص ٢١٠) .

الأول»^(١) .

قال^(٢) في «المغني» و«الشرح»: «وروي عن أحمد: أنه إن كان مظلوماً فاستثنى في نفسه رجوت أن يجوز إذا خاف على نفسه، فهذا في حق الخائف على نفسه، لأن يمينه غير منقّدة، أو^(٣) لأنه بمنزلة التأويل^(٤)». انتهى^(٥).

(لاتأخيره) يعني أنه لا يشترط في الاستثناء تأخير المستثنى عن المستثنى منه في اللفظ، فيجوز تقديمه عند الكل^(٦)، ومنه قوله ﷺ: «إني والله - إن شاء الله - لأحلف^(٧) على يمين^(٨)، الحديث» متفق عليه^(٩)، وكقول الكيت^(١٠):

(١) انظر: الفروع ٦ / ٢٥٣ .

(٢) في ع: وقال، وفي ب: قاله

(٣) في ض: و .

(٤) الشرح الكبير مع المغني ١١ / ٢٢٨، المغني ٩ / ٥٢٩ .

(٥) في ز: انتهي .

(٦) اختلف العلماء في هذه المسألة، فقال بعضهم لا يجوز تقديم المستثنى في أول الكلام ولو تقدمه حرف نفي .

(٧) انظر: الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٣، العدة ٢ / ٦٦٤،

شرح الورقات ص ١١١، التمهيد ص ١١٦، مختصر البعلي ص ١١٩، المسودة ص ١٥٤، اللع ص ٢٣ .

(٨) ساقطة من ز .

(٩) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مرفوعاً .

(١٠) انظر: صحيح البخاري ٤ / ١٠٠ المطبعة الميمنية، صحيح مسلم بشرح النووي ١١ /

١١٠، سنن أبي داود ٢ / ٢٥٥، سنن النسائي ٧ / ٩، سنن ابن ماجه ١ / ٦٨١، مسند أحمد ٤ /

٣٩٨، ٤٠١، التلخيص الحبير ٤ / ١٧٠)

(١) هو الكيت بن زيد بن خنيس الأسدي، أبو المستهل، شاعر الهاشميين، من أهل

الكوفة، عاش في عهد الدولة الأموية، وكان معروفاً بالتشيع، وكان عالماً بأدب اللغة ولغاتها، وأخبار العرب وأنسابهم، وكان من شعراء مضر، وكان متعصباً للمضرية على القحطانية، وكان معلماً =

وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً^(١) وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ^(٢)

(ويصحُّ استثناءُ النصفِ) في أحد الوجهين لأصحابنا^(٣) .

قالَ في « الإنصافِ » : وهو المذهب^(٤) ، قالَ ابنُ هبيرة : الصَّحَّةُ ظاهرُ المذهبِ^(٥) ، وصحَّه في « التصحيح » و « تصحيح المحرِّر » و « الرعايتين »^(٦) و

= ومنحازاً لبني هاشم ، وأشهر شعره وأجوده « الهاشميات » وهو من أصحاب الملحقات الشعرية . توفي سنة ١٢٦ هـ .

انظر ترجمته وحياته في (الأغاني ١٨ / ٦٣٦٥ ط الشعب ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ٥٦٢ ، الأعلام للزركلي ٦ / ٩٢ ، المعارف ص ٥٤٧ ، النجوم الزاهرة ١ / ٣٠٠) .

(١) في ش : شرعة .

(٢) هذا البيت للكثير من قصيدة يمدح بها آل البيت ومطلما :

طربتُ ، وما شوقاً إلى البيض أطربُ ولا لعمراً مني ، وذو الثَّيْبِ يَلْعَبُ
واستشهد بالبيت السابق بهذا اللفظ في « الأغاني » و « مجالس ثعلب » و « شذور الذهب » و « شواهد الأنفة » للعيني و « شرح الأشتوني » لألفية ابن مالك ، واستشهد به بلفظ « ومالي إلا مشعب الحق مشعب » في « المختضب » للبرد ، و « الانصاف » و « الجمل » للزجاجي ، و « شرح المفصل » لابن عيمش الحلبي ، و « خزنة الأدب » للبيгдаي .

(انظر : معجم شواهد العربية ١ / ٣٥ ، شرح شذور الذهب ٢٦٢ ، شرح ابن عقيل ١ /

٦٠١) .

وانظر : اللمع ص ٢٣ ، البرهان ١ / ٣٨٣ .

(٣) وهو رأي الجمهور من الشافعية والمالكية والحنفية والراجح عند الحنابلة .

(انظر : جمع الجوامع ٢ / ١٤ ، البرهان ١ / ٢٩٦ ، العدة ٢ / ٦٦٧ ، العضد على ابن الحاجب

١٢٨ / ٢ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٥٣ ، التمهيد ص ١١٩ ، الروضة ٢ / ٢٥٥ ، المسودة ص ١٥٥ ، مختصر البعلي ص ١١٩ ، مختصر الطوفي ص ١١٢ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٨١ ، المساعد ١ / ٥٧١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٧ ، المستصفى ٢ / ١٧٢ ، مناهج العقول ٢ / ١١٦ ، التبصرة ص ١٦٨ ، نهاية السؤل ٢ / ١١٨ ، الشرح الكبير ٥ / ٣٠١ ، الإنصاف ١٢ / ١٧٢) .

(٤) الإنصاف ١٢ / ١٧٢ .

(٥) الانصاف ٢ / ٢٦٥ ، وانظر . القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٧ ، الانصاف ١٢ / ١٧٢ .

(٦) وهما « الرعاية الكبرى » و « الرعاية الصغرى » وكلتاها لابن حمدان . (انظر : المدخل

إلى مذهب أحمد ص ٢٣٩) .

« الحاوي الصغير »^(١) ، واختاره ابنُ عبدوس^(٢) في « تذكرته » وجزَمَ به في « الإرشاد » و « الوجيز »^(٣) و « المنور » و « منتخب الآدمي »^(٤) وهو ظاهرُ كلام ابنِ عقيل في « التذكرة » في الطلاق^(٥) والإقرار ، فإنه ذكرَ فيها^(٦) : لا يصحُّ استثناءُ الأكثرِ ، واقتصرَ عليه^(٧) .
والوجهُ الثاني : لا يصحُّ^(٨) .

(لا الأكثرُ) يعني أنه لا يصحُّ استثناءُ أكثر من النصفِ من عددٍ مسمى ،

(١) لعله لأبي طالب عبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم البصري الحنبلي ، وله « الحاوي الكبير » . (انظر المدخل إلى مذهب أحمد ص ٢٠٨) .

(٢) هو علي بن عمر بن أحمد ... ابن عبدوس الحراني الفقيه الزاهد الواعظ ، أبو الحسن ، تفقه وبرع في الفقه والتفسير والوعظ ، والغالب على كلامه التذكير وعلوم المعاملات ، وله تفسير كبير ، توفي سنة ٥٥٩ هـ بجران ، قال المرادوي : « التذكرة لابن عبدوس فإنه بناها على الصحيح من المذهب »

(انظر : ذيل طبقات الحنابلة ١ / ٢٤١ ، المدخل إلى مذهب أحمد ص ٢٠٩ ، الإنصاف ١ / ١٤ ، ١٦) .

(٣) لعله لعبد الله بن محمد بن أبي بكر بن اسماعيل الزريراني البغدادي ، فقيه العراق ومفتي الآفاق ، المتوفى سنة ٧٢٩ هـ ، (انظر : المدخل إلى مذهب أحمد ص ٢٠٧) .

وهناك « الوجيز في الفقه » للحسن بن يوسف بن محمد الدجيلي ثم البغدادي الإمام الفقيه المتوفى سنة ٧٣٢ هـ . (انظر : المدخل إلى مذهب أحمد ص ٢٠٦) .

(٤) قال المرادوي : « المنتخب للشيخ تقي الدين أحمد بن محمد الآدمي البغدادي » (الانصاف ١ / ١٤)

وهناك « المنتخب في الفقه » مجلدان تصنيف عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي ، ثم الدمشقي ، الفقيه الواعظ . (انظر : المدخل إلى مذهب أحمد ص ٢٠٨) .

(٥) في ش : الإطلاق .

(٦) في ز : فيها .

(٧) انظر : المحرر في الفقه ، ومعه النكت والفوائد ٢ / ٤٥٦ ، المغني ٥ / ١٣٠ ، مختصر البعلي ص ١١٩ ، مختصر الطوفي ص ١١٢ ، المسودة ص ١٥٥ ، الانصاف ١٢ / ١٧٢

(٨) انظر : المغني ٥ / ١٣٠ ، مختصر الطوفي ص ١١٢ ، مختصر البعلي ص ١١٩ ، المسودة ص ١٥٥ ، الإنصاف ١٢ / ١٧٣ .

كقوله : له عليّ عشرة إلا ستة ، عند الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه وأصحابه^(١) وأبي يوسف وابن الماجشون ، وأكثر النحاة^(٢) ، وذكر ابن هبيرة أنه قول أهل اللغة^(٣) ، ونقله أبو حامد الاسفرائيني وأبو حيان^(٤) في « الارتشاف » عن نخاعة البصرة ، ونقله ابن السمعاني وغيره عن الأشعري^(٥) .

وقيل : بلى^(٦) .

قال ابن مفلح : وعند أكثر الفقهاء والمتكلمين : يصح^(٧) .

(١) انظر : اللغني ٥ / ١٢٩ ، مختصر البعلي ص ١١٩ ، مختصر الطوفي ص ١١٢ ، الإنصاف

١٢ / ١٧١ .

(٢) انظر : المساعد ١ / ٥٧١ .

(٣) انظر : الافصاح ٢ / ٢٦٤ .

(٤) في ض : وابن .

(٥) وهو قول ابن درستويه وغيره من البصريين .

(٦) انظر : العدة ٢ / ٦٦٦ ، المسودة ص ١٥٤ ، الروضة ٢ / ٢٥٥ ، المساعد ١ / ٥٧١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٧ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٣٨ ، المستصفى ٢ / ١٧١ ، الشرح الكبير ٣٠١/٥ ، المعتمد ١ / ٣٦٣ ، التبصرة ص ١٦٨ ، إرشاد الفحول ص ١٤٩) .

وفي ش : الأشعرية .

(٧) انظر : الإنصاف ١٢ / ١٧٢ .

(٨) وهو قول أكثر الكوفيين ، وبه قال أبو عبيد والسيرافي واختاره ابن خروف والشلوبين وأبو بكر الخلال وغيره من الخنابلة ، وفي المسألة عدة أقوال .

أما استثناء الكل أو الاستثناء المستغرق فباطل باتفاق ، إلا في قول شاذ .

انظر هذه الأقوال مع أدلتها ومناقشتها في (التلويح على التوضيح ٢ / ٣٠٢ ، كشف الأسرار ٣ / ١٢٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، تيسير التحرير ١ / ٣٠٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٤ ، البرهان ١ / ٣٩٦ ، شرح الورقات ص ١١٠ ، المنحول ص ١٥٨ ، المعتمد ١ / ٢٦٣ ، مناهج العقول ٢ / ١١٦ ، التبصرة ص ١٦٨ ، اللع ص ١١٠ ، نهاية السؤل ٢ / ١١٨ ، المسودة ص ١٥٥ ، الروضة ٢ / ٢٥٥ ، المساعد ١ / ٥٧١ ، التهيد ص ١١٨ ، ١١٩ ، الفروق للقرافي ٣ / ١٦٨ ، مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ٢ / ١٣٨ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٥٣ ، الإحكام الأمدي ٢ / ٢٩٧ ، المستصفى ٢ / ١٧٠ ، جمع الجوامع والمحلي عليه ٢ / ١٤ ، ١٥ ، إرشاد الفحول ص ١٤٩ ، الافصاح ٢ / ٢٦٤) .

ويستثنى من القول بعدم صحة استثناء الأكثر مآشير إليه بقوله : (إلا إذا كانت الكثرة من ^(١) دليل خارج ^(٢) عن اللفظ ^(٣)) ، نحو قوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ ^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾ ^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٦) ، لأن ^(٧) هذا تخصيص بصفة ، فإنه يستثنى ^(٨) بالصفة مجهول من معلوم ومن مجهول ، ويستثنى الجميع أيضاً ^(٩) .

(١) في ش : عن .

(٢) ساقطة من ض .

(٣) انظر : المسودة ص ١٥٥ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، الإحكام لابن حزم

٤٠٢ / ١ .

(٤) الآية ٤٢ من الحجر ، وأول الآية : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ

من الغاوين ﴾ .

(٥) الآية ٤٠ من الحجر ، والآية التي قبلها : ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ ،

وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ، والآية ٨٣ من سورة ص ، والآية التي قبلها : ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ

أَجْمَعِينَ ﴾ .

(٦) الآية ١٠٣ من يوسف :

استثنى الغاوين ، وهم أكثر من غيرهم بدليل قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ

بمؤمنين ﴾ ، وهذا يدل على أن الأكثر ليس بمؤمن .

(انظر : العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٣٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٩٧ ، فواتح الرحموت

٣٢٤ / ١)

(٧) في ش : إن .

(٨) في ب : استثناء .

(٩) هذه بعض أدلة الجمهور في جواز استثناء الأكثر ، وأنه لا فرق بين العدد والصفة عندم ،

وهناك أدلة أخرى كثيرة .

(فانظر : العدة ٢ / ٦٦٩ ، ٦٧٦ ، المسودة ص ١٥٥ ، الروضة ٢ / ٢٥٥ ، القواعد والفوائد

الأصولية ص ٢٤٨ ، نهاية السؤل ٢ / ١١٨ وما بعدها ، التبصرة ص ١٦٩ ، اللع ص ٢٤ ، مناهج

العقول ٢ / ١١٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٥ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ١ / ١٣٨ ،

المحصل ج ١ ق ٣ / ١٢٢ ، تيسير التحرير ١ / ٣٠٠ وما بعدها ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٩٧ ، جمع =

فلو قال : اقتل من في الدلر إلا بني تميم ، أو ^(١) إلا البيض ، فكانوا كلهم بني تميم ، أو بيضاً ، لم يجز قتلهم ، بخلاف العدد ، ثم الجنس ظاهر ، والعدد صريح ، فلهذا فرقت اللغة بينهما ^(٢) .

وهذا يجاب أيضاً عما في الحديث الذي رواه مسلم من حديث أبي ^(٣) ذر عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل : « يا عبادي ، كلُّكم جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطَعَنِي » ^(٤) .

قال ابن عقيل في « الواضح » عن ذلك : لاخلاف فيه ، لكن اتفقوا ^(٥) على ^(٦) أنه لو أقر بهذه الدار إلا هذا البيت صح ، ولو كان أكثرها ، بخلاف إلا ثلثيها ، فإنه على الخلاف .

ولهذا قال الشيخ في « المسودة » : « لاخلاف في جوازه ، إذا كانت الكثرة من دليل خارج ، لامن اللفظ » قال ^(٧) : « كالتخصيص ، وكاستثناء الأقل ،

= الجوامع والمحلي عليه ٢ / ١٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٢٤ ، كشف الأبرار ٣ / ١٢٢ ، إرشاد الفحول ص ١٤٩) .

(١) في ز : و .

(٢) قال الأمدى : « إنما يمتنع استثناء الأكثر إذا كان عدد المستثنى والمستثنى منه مصرحاً به ، فإن لم يكن ، نحو : جاء بنو تميم إلا الأراذل منهم ، فإنه يصح من غير استقبح ، وإن كانت الأراذل أكثر » (الإحكام للأمدى ٢ / ٢٩٧) .

(٣) وانظر : نهاية السؤل ٢ / ١١٩ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٣٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٨) .

(٤) في ض : أبا .

(٥) انظر : مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٣٨ ، ١٢٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٢٥ ، تيسير التحرير ١ / ٣٠١ ، إرشاد الفحول ص ١٤٩ ، والحديث سبق تخريجه ص ١٢٥ .

(٥) في ش : اختلفوا .

(٦) ساقطة من ز ش ض ب .

(٧) في ز ش ع : قالوا .

وجوابه واضحٌ ، وعَجِبَ مِنْ ذِكْرِ الخِلافِ ، ثمَّ يَحْتَجُّ بِالِإِجْمَاعِ : أَنَّ^(١) مِنْ أَقَرِّ بَعْثَةٍ^(٢) إِلَّا دَرَهْمًا يَلْزُمُهُ تِسْعَةٌ^(٣) .

(وَحَيْثُ بَطَلَ) الاستثناءُ (واستثنى منه)^(٤) أي من المستثنى^(٥) (رَجَعَ) الاستثناءُ (إلى ما قبله) أي ما^(٦) قَبْلَ المستثنى ، وهو المستثنى منه أولاً^(٧) .

قَالَ فِي « تَصْحِيحِ الْحَرَرِ » : جَزَمَ^(٨) بِهِ فِي « الْمَغْنِيِّ »^(٩) .

وَقِيلَ : يَبْطُلُ الْكُلُّ^(١٠) .

وَقِيلَ : يُعْتَبَرُ مَا يُؤُولُ^(١١) إِلَيْهِ الاستثناءات^(١٢) .

قَالَ فِي « تَصْحِيحِ الْحَرَرِ » : « اخْتَارَهُ الْقَاضِي » .

فَيُفْرَعُ^(١٣) عَلَى ذَلِكَ لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ ، فَعَلَى الْقَوْلِ

(١) فِي ع : أَنَّهُ .

(٢) فِي ش : بَعْثَر .

(٣) انْظُر : الْمُسَوَّدَةُ ص ١٥٥ .

وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ : « لَوْ قَالَ قَاتِلٌ : عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا تِسْعَةٌ ، لَكَانَ يَلْزِمُهُ وَاحِدٌ بِإِجْمَاعِ الْفُقَهَاءِ »

(نَهَايَةُ السُّوْلِ ٢ / ١١٨) .

وَانْظُر : مَنَاهِجُ الْعُقُولِ ٢ / ١١٦ ، فَوَاتِحُ الرَّحُوتِ ١ / ٣٢٥ .

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ ض ب .

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ض .

(٦) انْظُر : مَخْتَصَرُ الْبَعْثِيِّ ص ١١٩ ، الْقَوَاعِدُ وَالْفَوَائِدُ الْأَصُولِيَّةُ ص ٢٥٤ .

(٧) فِي ب : وَجَزَمَ .

(٨) انْظُر : الْحَرَرُ فِي الْفَقْهِ وَمَعَهُ النَّكَتُ وَالْفَوَائِدُ ٢ / ٤٥٨ ، الْمَغْنِيُّ ٥ / ١١٦ .

(٩) انْظُر : مَخْتَصَرُ الْبَعْثِيِّ ص ١١٩ ، الْقَوَاعِدُ وَالْفَوَائِدُ الْأَصُولِيَّةُ ص ٢٥٤ .

(١٠) فِي ع : تَوَوَّلَ .

(١١) انْظُر : الْحَرَرُ فِي الْفَقْهِ وَالنَّكَتُ وَالْفَوَائِدُ ٢ / ٤٥٨ ، مَخْتَصَرُ الْبَعْثِيِّ ص ١١٩ ، الْقَوَاعِدُ

وَالْفَوَائِدُ الْأَصُولِيَّةُ ص ٢٥٤ .

(١٢) فِي ع : فَيُفْرَعُ .

الأول : يلزمه ^(١) سبعة ، لأنَّ الاستثناء الأول لم يصح ، فيسقط ، فيبقى كأنه استثنى ثلاثة من عشرة ، وعلى الثاني : يلزمه عشرة ، لبطلان الاستثناءين ، وعلى الثالث : يلزمه ثلاثة ، فكأنه قال : له ^(٢) علي عشرة تلزمني ، إلا عشرة لاتلزمني ، إلا ثلاثة تلزمني ^(٣).

(ويستثنى بصفة مجهول من معلوم ، ومن مجهول ، والجميع ، قاتل مَنْ في الدارِ إلا البيض ، فكانوا كلُّهم بيضاً ، لم يقتلوا) قاله ^(٤) ابنُ مفلح وغيره ^(٥) ، وتقدّمت الإشارةُ إلى ذلك في الشرح ^(٦).

(وإذا تعقب الاستثناء جُملاً بواوٍ عطفٍ) وصلَّح عودُه إلى كلِّ واحدةٍ ، ولامانع ، (أو) تعقب ^(٧) الاستثناء جُملاً متعاطفةً (بمافي معناها) أي معنى ^(٨) الواو (كالفاء ، وثم ^(٩) ، وصلَّح عودُه إلى كلِّ واحدةٍ ^(١٠)) من الجملِ

(١) في ع : تلزمه .

(٢) ساقطة من ش ز ع ض .

(٣) انظر : المحرر في الفقه ومعه التكت والفوائد ٢ / ٤٥٨ ، مختصر البعلي ص ١١٩ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٤ .

(٤) في ش ز ع : قال .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) صفحة ٣٠٩ ، وانظر : مختصر البعلي ص ١٢٠ .

(٧) في ض : تعقبت .

(٨) في ب : المنع .

(٩) فصل في ذلك إمام الحرمين الجويني في « النهاية » والآمدي وابن الحاجب والإسنوي وغيرهم ، واشترطوا أن يكون العطف بالواو فقط ، فإن كان بثم وغيرها فيختص الاستثناء بالجملة الأخيرة .

(١٠) انظر : التمهيد ص ١٢٠ ، التبصرة ص ١٧٢ ، جمع الجوامع ٢ / ١٧ ، الإحكام للآمدي ٢ /

٣٠٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٣٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٥٣ ، تيسير التحرير ١ / ٣٠٢ ، إرشاد الفحول ص ١٥٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٢٨) .

(١٠) في ب : واحد .

(ولا مانع) من ذلك (فللجميع) أي فيعود الاستثناء للجميع (كبعد مفردات)
يعني : كما لو تعقّب الاستثناء مفردات فإنه يعود إلى جميعها^(١).

أما كون الاستثناء إذا تعقّب جلاً يَرُجَعُ إلى جميعها بالشروط المذكورة :
فعند الأئمة الثلاثة وأكثر أصحابهم^(٢).

وعند أبي حنيفة وأصحابه والرازي والمجد : يرجع^(٣) إلى الجملة^(٤) الأخيرة^(٥).

(١) انظر هذه المسألة في (المحصول ج ١ ق ٣ / ٦٣ ، مناهج العقول ٢ / ١٢٦ ، التبصرة
ص ١٧٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٩ ، الإحكام للأمدي ٢ / ١٧٤ ، المستصفى ٢ / ١٧٤ ، نهاية
السؤل ٢ / ١٢٨ ، جمع الجوامع ٢ / ١٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٣٢ ، المنحول ص ١٦٠ ، المعتمد ١ /
٣٦٤ ، السدة ٢ / ٦٧٨ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٤٧ ، مختصر البعلي ص ١١٩ ، مختصر الطوفي
ص ١١٢ ، المسودة ص ١٥٦ ، ١٥٨ ، الروضة ٢ / ٢٥٧ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٨٥ ، القواعد والفوائد
الأصولية ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، التهيد ص ١١٩ ، تخريج الفروع على الأصول ص ٢٠٤ ، فتح الغفار ٢ /
١٢٨ ، تيسير التحرير ١ / ٣٠٢ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٣٠٣ ، اللع ص ٢٤ ، شرح تنقيح
الفصول ص ٢٤٩ ، البرهان ١ / ٣٨٨ ، إرشاد الفحول ص ١٥٠ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢١١) .
(٢) انظر : المسودة ص ١٥٦ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٧ ، التهيد ص ١٢٠ ،
والمراجع السابقة .

(٣) في ش ض ع ب : للجملة .

(٤) اختار الرازي هذا القول في « المعالم » وتوقف في « المحصول » ونقله أبو الحسين البصري
في « المعتمد » عن الظاهرية .

انظر هذا القول مع أدلته ومناقشتها في (التلويح على التوضيح ٢ / ٣٠٣ ، فواتح الرحموت
١ / ٣٣٢ ، أصول السرخسي ١ / ٢٧٥ ، تيسير التحرير ١ / ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، فتح الغفار ٢ / ١٢٨ ،
كشف الأسرار ٣ / ١٢٣ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٦٣ ، ٦٧ ، الإحكام للأمدي ٢ / ٣٠٠ ، ٣٠٣
ومابعدا ، المستصفى ٢ / ١٧٤ ، ١٧٦ ، جمع الجوامع ٢ / ١٨ ، البرهان ١ / ٣٨٨ ، المنحول ص ١٦٠ ،
المعتمد ١ / ٣٦٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٩ ، نهاية السؤل ٢ / ١٢٨ ، التبصرة ص ١٧٣ ، مناهج
العقول ٢ / ١٢٦ ، تخريج الفروع على الأصول ص ٢٠٥ ، التهيد ص ١٢٠ ، الروضة ٢ / ٢٥٧ ،
المسودة ص ١٥٦ ، العدة ٢ / ٦٧٩ ، مختصر الطوفي ص ١١٢ ، مختصر البعلي ص ١٢٠ ، القواعد
والفوائد الأصولية ص ٢٥٧ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢١١ ، اللع ص ٢٤) .

وقيلَ : إنَّ تَبَيَّنَ إضْرَابَ عَنِ الْأَوَّلَى فَلِلْأَخِيرَةِ ، وَإِلَّا فَلِلْجَمِيعِ ^(١) .

وَالْإِضْرَابُ أَنْ يَخْتَلِفَا نَوْعًا ، أَوْ ^(٢) اسْمًا مطلقًا ، أَوْ حَكْمًا ، اشْتَرَكْتَ الْجَمْلَتَانِ فِي غَرَضٍ وَاحِدٍ ^(٣) أَوْ لَا ^(٤) ، وَالْغَرَضُ الْحَمْلُ ^(٥) .

وقيلَ : بِالْوَقْفِ ^(٥) .

وَقَالَ الْمُرتَضَى ^(٦) : بِالْإِشْتِرَاكِ ^(٧) .

(١) وهذا قول جماعة من المعتزلة ، منهم عبد الجبار وأبو الحسين البصري ، واختاره القاضي أبو يعلى في « الكفاية » .

(2) انظر : المعتد ١ / ٢٦٥ وما بعدها ، البرهان ١ / ٢٩٢ ، مختصر ابن الحاجب والعسد عليه ٢ / ١٢٩ ، ١٤٠ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٦٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٠٠ ، جمع الجوامع ٢ / ١٧ ، تيسير التحرير ١ / ٣٠٢ ، مختصر البعلي ص ١٢٠ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٣٢ ، إرشاد الفحول ص ١٥١) .

(٢) في ض ب : و .

(٣) في ض ب : أولي .

(٤) أي أن يكون بين الجمل تعلق بأن يكون حكم الأولى أواسمها مضرًا في الثانية ، فلا تستقل الثانية إلا مع الأولى ، مثل أكرم الفقهاء والزهاد إلا المبتدعة ، ومثل أكرم الفقهاء أو أنفق عليهم إلا المبتدعة .

انظر توضيح ذلك مع الأمثلة والبيان في (القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٧ ، العسد على ابن الحاجب ٢ / ١٤٠ ، المحصول ج ١ ق ٦٤/٣ وما بعدها ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٠٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٩ ، إرشاد الفحول ص ١٥١ ، والمراجع السابقة في الهامش ١) .

(٥) وهو قول الأشعرية ، منهم الباقلاني والغزالي لتعارض الأدلة .

(انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٢٨ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٢٩ ، المحصول ج ١ ق ٦٤/٣ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٠١ ، جمع الجوامع ٢ / ١٨٧ ، المستصفى ٢ / ١٧٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٣٢ ، تيسير التحرير ٢ / ٣٠٢ ، العدة ٢ / ١٧٩ ، المسودة ص ١٥٦ ، مختصر البعلي ص ١٢٠ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٧ ، مناهج العقول ٢ / ١٢٦ ، إرشاد الفحول ص ١٥٠ ، التبصرة ص ١٧٣ ، اللع ص ٢٤ ، البرهان ١ / ٣٩٥) .

(٦) في ش : الرضي .

(٧) أي بالاشتراك اللفظي كالقرف والعين ، لآته ورد للأخيرة وللكل ولبعض الجمل المتقدمة ، =

والآمدي : إن ظهر أنَّ الواو للابتداء رجَّع للجملة الأخيرة ، وإن ظهر أنها عاطفة رجَّع ^(١) للجميع ^(٢) ، وإن أمكننا فالوقف ^(٣) .

وقيل : إن ^(٤) كان تعلق رجَّع إلى الجميع ، وإلا فللأخيرة ^(٥) .

إذا علمت ذلك ، فإنَّ تعقُّب الاستثناء جلاً ، ولم ^(٦) يُمكن عَوْدَه إلى كلِّ منها لدليل اقتضى عَوْدَه إلى الأولى فقط ، ^(٧) أو إلى الأخيرة فقط ^(٨) ، أو إلى كلِّ منها بالدليل : فلاخلاف في العود إلى مقام له الدليل ^(٩) .

= قال البعلي : « وحاصل ذلك أن يكون مجلاً » (مختصر البعلي ص ١٢٠) ، وقال المضد : « وهذا (القولان) موافقان للحنفية في الحكم ، وإن خالفا في المأخذ ، لأنه يرجع إلى الأخيرة ، فيثبت حكمه فيها ، ولايثبت في غيرها كالحنفية » (المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٣٩) .

(وانظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٣٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٠١ ، جمع الجوامع ٢ / ١٨ ، تيسير التحرير ١ / ٣٠٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٢٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٩ ، مناهج العقول ٢ / ١٢٦ ، مختصر الطوفي ص ١١٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٣٣ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٨) .

(١) في ض : ترجع .

(٢) في ز : إلى الجميع .

(٣) وهذا اختيار ابن الحاجب ، وقال المضد : « ومرجع هذا المذهب إلى الوقف ، لأنَّ القائل به يقول به عند عدم القرينة » (المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٤٠) .

(وانظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٣٠١ ، جمع الجوامع والمجلي عليه ٢ / ١٧ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٣٩) .

(٤) في ع : أنه .

(٥) وهذا مارجحه الشوكاني ، وهناك أقوال أخرى في المسألة .

(انظر : المحصول ج ١ ص ٢ / ٦٤ ، إرشاد الفحول ص ١٥١ ، نهاية السؤل ٢ / ١٢٨ ، ١٣٠ ، البرهان ١ / ٢٩٣ ، المعتمد ١ / ٢٦٥ ، مناهج العقول ٢ / ١٢٦ ، مختصر الطوفي ص ١١٢ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢١١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٨ ، مختصر ابن الحاجب والمضد عليه ٢ / ١٣٩ ، ١٤٠) .

(٦) في ش ز : وإن لم .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) انظر : المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٣٩ .

مثال مادّل الدليل على عوده ^(١) إلى الأولى^(٢) فقط : قوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بَنَهْرِ ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ، وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾ ^(٣) ، فالاستثناء ^(٤) بقوله « إلا » من اغترف « إنما يعود إلى « منه » ، لا إلى « مَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ » ^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ ، وَلَآنَ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ ، وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ ﴾ ^(٦) ، فاستثناء : « مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ » ^(٧) يعود إلى لفظ « النساء » إلى « الأزواج » لأن زوجته لا تكون ملكاً يمينه .

وحديث : « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي ^(٨) قَرَسِهِ صَدَقَةٌ إِلَّا زَكَاةُ الْفَطْرِ فِي الرَّقِيقِ » ^(٩) ، ونحو ذلك لما قاله المفسرون في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ، وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ

(١) ساقطة من ب .

(٢) الآية ٢٤٩ من البقرة .

(٣) ساقطة من ش ز .

(٤) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٢٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٥٢ .

(٥) الآية ٥٢ من الأحزاب .

(٦) ساقطة من ع .

(٧) ساقطة من ض ع ب .

(٨) هذا الحديث بهذا اللفظ رواه أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً ، قال المنذري : « وفي إسناده رجل مجهول » وأسنده ابن حزم في « المحلى » .

ورواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك وأحمد والدارمي بدون الاستثناء « إلا زكاة الفطر في الرقيق » عن أبي هريرة مرفوعاً ، وفي رواية : « ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر » ورواه أبو داود بلفظ « ليس في الخيل والرقيق زكاة إلا زكاة الفطر في الرقيق » .

(انظر : صحيح البخاري ١ / ١٧٥ المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ٧ / ٥٥ ، ٥٦ ، سنن أبي داود ١ / ٣٦٩ ، تحفة الأحوذى ٣ / ٢٦٨ ، سنن النسائي ٥ / ٢٥ ، سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٨ ، الموطن ١٨٦ ط الشعب ، مسند أحمد ٢ / ٢٤٢ ، سنن الدارمي ١ / ٢٨٤ ، مختصر سنن أبي داود ٢ / ٢٠٦ ، المحلى لابن حزم ٦ / ١٣٣ ، نيل الأوطار ٤ / ٢٠٢ ، فيض القدير ٥ / ٣٦٩) .

لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ، وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١﴾ استثناء من الجملة الأولى ^(١).

ومثال العائد ^(٢) إلى الأخيرة ^(٣) جَزْماً للدليل ^(٤) ، قوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ - الْآيَةُ ﴾ ^(٥) ، فَإِنَّ « إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا » إنما يعود للديّة ، لاللكفارة ^(٦) ، ونحو قوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ ^(٧) ، لا يعود للسكران ؛ لأنّ السكران ممنوع من دخول المسجد ، إذ لا يؤمن تلوّيته .

(١) الآية ٨٢ من النساء ، وفي ز ع ض ب : « ... أذاعوا به ... إلى قوله : إلا قليلاً » .
وللمفسرين أقوال في عودة الاستنباء إلى الأخيرة ﴿ لاتبعم الشيطان ﴾ أو إلى الوسط ﴿ لعلمه الذين يستنبطونه ﴾ أو إلى الأولى ﴿ وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف ﴾ ، أو إلى الجميع والإحاطة ، ورجح الطبري عوده إلى القسم الأول من الآية .
(انظر : تفسير الطبري ١٨٢ / ٥ ومابعدا ، تفسير القاسمي ١٤١٤ / ٥ ، تفسير القرطبي ٥ / ٢٩٢ ، تفسير البغوي ١ / ٣٧٥ المطبعة الشرفية) .

(٢) قال الشوكاني عن الحديث : « وأجاب الجمهور بأنّه يبنى عموم قوله في « عبده » على خصوص قوله « من المسلمين » في حديث الباب ، ولا يخفى أن قوله : « من المسلمين » أم من قوله « في عبده » من وجه ، وأخص من وجه » (نيل الأوطار ٤ / ٢٠٣) .
وانظر : المستصفى ٢ / ١٧٩ .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) في ش : الأخير .

(٥) في ض ب : لدليل ، وفي ع : بدليل .

(٦) الآية ٩٢ من النساء ، ونسبة الآية : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ ، وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا ، فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ، وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ .

(٧) انظر : المحلى على جمع الجوامع ٢ / ١٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٠٤ ، المستصفى ٢ / ١٧٩ ، الروضة ٢ / ٢٥٨ .

(٨) الآية ٤٣ من النساء ، وفي ش ض ع ب : ﴿ إلا عابري سبيل ﴾ .

ومثال العائد إلى الأخير ، وإن كان في غيره محتملاً : قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمَخْصَنَاتِ - الْآيَةَ ﴾^(١) ، ﴿ ف ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾^(٢) عائداً إلى الإخبار بأنهم فاسقون قطعاً ، حتى يزول عنهم بالتوبة^(٣) اسمُ الفسقى ، بل قال بعض العلماء : و^(٤) يلزم منه لازمُ الفسقى ، وهو عدمُ قبولِ الشهادة ، خلافاً لأبي حنيفةً أنه يزولُ اسمُ الفسقى ، ولاتقبلُ شهادته ، عملاً بما سيأتي من قاعدته ، وهو العودُ إلى الأخير ، لا إلى غيره .

ولا يعودُ في هذه الآية للجلدِ المأمورِ به قطعاً ، لأنَّ حدَّ^(٥) القذفِ حقٌّ لأدمي^(٦) ، فلا يسقطُ بالتوبة .

وهل^(٧) يعودُ إلى قبولِ الشهادة فتقبلُ إذا تاب ، أو لا يعودُ إليه فلا تقبلُ شهادته ؟ فيه الخلافُ^(٨) .

= وأول الآية قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ، وَلَا جُنْبًا إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَفْقَهُوا ﴾ .

(١) الآية ٤ من النور ، ولفظة : الآية : ساقطة من ع ، وتمة الآية : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ .

(٢) في ض ب : فالذين .

(٣) الآية ٥ من النور ، وتمة الآية : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

(٤) في ش : بالقربة .

(٥) في ش : أو ، وساقطة من د .

(٦) في ش ز : حق .

(٧) في ش : الأدمي .

(٨) في ب : فهل .

(٩) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٢٧ ، ١٢٨ ، البرهان ١ / ٢٨٩ ، ٢٩٤ ، المضد على ابن الحاجب =

ومثالُ العائدِ إلى الكلِ قطعاً بالدليلِ قوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا ، أَوْ يُصَلَّبُوا ، أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ، أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ، ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ، وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ ^(١) ، فـ « إلا الذين تَابُوا » عائدٌ إلى الجميعِ بالإجماعِ ، كما قاله السَّمعاني ^(٢) .

^(٣) وكذا قوله سبحانه وتعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ - الْآيَةُ ^(٤) ، فـ « إلا ما ذكيتُم » ، عائدٌ إلى الكلِ ^(٥) .

وكذا قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ - الْآيَاتِ ﴾ ^(٦) ، فـ « إلا مَنْ تَابَ » عائدٌ إلى الجميعِ .

٢ / ١٤٠ ، ١٤١ ، المستصفى ٢ / ١٧٨ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ / ١٩ ، أصول السرخصي ١ / ٢٧٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٢٧ ، كشف الأسترار ٣ / ١٢٢ ، ١٢٣ ، العدد ٢ / ٦٧٨ ، تيسير التحرير ١ / ٣٠٧ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٣٠٣ ، المنحول ص ١٦٠ ، تخريج الفروع على الأصول ص ٢٠٧ ، مناهج العقول ٢ / ١٢٥ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، اللع ص ٢٤ ، إرشاد الفحول ص ١٥١ ، الإحكام للأمدى ٢ / ٣٠٤ .

(١) الآيتان ٢٣ - ٣٤ من المائدة ، وفي ب ض ز ع : « ... ورسوله ، الآية » .

(٢) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٢٨ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ / ١٨ ، تفسير الطبري ٦ / ٢٢٠ ومابعدھا ، تفسير ابن كثير ٢ / ٥٢ طبعة الحلبي ، تفسير القرطبي ٦ / ١٥٨ ، تفسير القاسمي ٦ / ١٩٥٥ .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) وانظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢٥٢ ، تفسير الطبري ٦ / ٧٣ ، تفسير ابن كثير ٢ / ١٠ ط الحلبي ، تفسير القاسمي ٦ / ١٨٢٠ ، تفسير القرطبي ٦ / ٥٠ .

(٥) الآية ٣ من المائدة . وفي ش : « حرمت عليكم الميتة إلى قوله : إلا ما ذكيتُم » .

وتمة الآية : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِتَزِيرِ وَمَأْكُلٌ لِنَعِيرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَبِئَةُ وَالْمُؤَفَّقَةُ وَالْمُنْزَدِيَّةُ وَالنَّطِيجَةُ وَمَأْكُلُ السَّبُعِ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ .

(٥) الآيات ٦٨ - ٧١ من الفرقان .

قَالَ السَّهْلِيُّ : بِإِخْلَافٍ ^(١) .

وَأَمَّا مَا تَجَرَّدَ عَنْ ^(٢) الْقَرَائِنِ ، وَأَمَكَنَ عَوْدَهُ إِلَى الْآخِرِ ، وَإِلَى الْجَمِيعِ ، فَفِيهِ
مَذَاهِب :

أَحَدُهَا : يَعُودُ إِلَى الْجَمِيعِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُمْ ، نَقَلَهُ الْمَوْرِدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي « سِنَنِ » عَنِ الشَّافِعِيِّ ^(٣) ،
وَنَقَلَهُ ابْنُ الْقَصَّارِ عَنْ مَالِكٍ ، وَقَالَ : إِنَّهُ الظَّاهِرُ ^(٤) مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِهِ ، وَهُوَ
الْمُرْجَحُ فِي مَذْهَبِنَا ، وَنَقَلَهُ الْأَصْحَابُ عَنْ نَصِ أَحْمَدَ ، حَيْثُ قَالَ فِي حَدِيثٍ :
« لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ ^(٥) فِي سُلْطَانِهِ ، وَلَا يَجْلُسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ » ^(٦) :
أَرْجُو أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى كُلِّهِ ^(٧) .

وَقَالَ الْقَاضِي : نَصٌّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ طَاعَةِ الرَّسُولِ ^(٨) .
وَوَجْهُهُ ^(٩) أَنَّ الْعُطْفَ يَجْعَلُ الْجَمِيعَ كَوَاحِدٍ ^(١٠) .

(١) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢٥٢ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ / ١٨ .

(٢) في ش : من .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ١٠ / ١٥٢ .

(٤) في ض ع : هو الظاهر .

(٥) ساقطة من ز ض ع ب ، وهو رواية أخرى للحديث بلفظ « لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ » .

(٦) هذا جزء من حديث رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن
أبي مسعود الأنصاري مرفوعاً ، والتكرمة : الموضع الخاص لجلوس الرجل من فراش أو سرير مما يعمده
كرامة ، وهي تفعلة من الكرامة .

(٧) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ٥ / ١٧٢ ، سنن النسائي ٢ / ٥٩ ، تحفة الأحوذى ٢ /

٣١ ، سنن ابن ماجه ١ / ٣١٣ ، النهاية في غريب الحديث ٤ / ١٦٨ ، مسند أحمد ٤ / ١١٨ ، ١٢١ ،
سنن أبي داود ١ / ١٣٧) .

(٨) انظر : للسودة ص ١٥٦ ، العدة ٢ / ٦٧٨ ، الروضة ٢ / ٢٥٧ ، إرشاد الفحول ص ١٥٠ .

(٩) انظر : للسودة ص ١٥٨ ، الروضة ٢ / ٢٥٨ .

(١٠) في ش ز : ووجه .

(١٠) انظر : المحصول ج ١ ق ٣ / ٦٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٠١ ، المستصفى ٢ / ١٧٤ ، =

ردُّ، إنَّها^(١) هذا في المفرداتِ ، وأمَّا في الجملِ^(٢) فحلُّ النزاعِ^(٣) .

قالوا : كالشرطِ ، فإنَّه للجميعِ كذلك هنا^(٤) .

ردُّ بالمنعِ ، ثم قياسٌ في اللُّغةِ ، ثمَّ الفرقُ أنَّ الشرطَ رتبتهُ^(٥) التقديمِ ، ثم لغة بلاشكٍ ،^(٦) فالجملُ هي^(٧) الشرطُ والجزاءُ لها^(٨) .

= فواتح الرحموت ١ / ٣٣٥ ، تيسير التحرير ١ / ٣٠٤ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٠ ، المعتمد ١ / ٢٦٨ ، البرهان ١ / ٣٩٠ ، للمنخول ص ١٦٠ ، نهاية السؤل ٢ / ١٢٩ ، التبصرة ص ١٧٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٥٠ ، مناهج العقول ٢ / ١٣٧ ، الروضة ٢ / ٢٥٨ ، نزهة الحاطر ٢ / ١٨٧ ، مختصر الطوفي ص ١١٢ ، تخريج الفروع على الأصول ص ٢٠٥ ، إرشاد الفحول ص ١٥١ ، العدة ٢ / ٦٨٠ .
(١) في ب : بأن .
(٢) في ش : الجمل .

(٣) انظر : التبصرة ص ١٧٤ ، البرهان ١ / ٣٩٠ ، للمنخول ص ١٦٠ ، المعتمد ١ / ٢٦٨ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٠ ، المحصول ج١ ق ٢ / ٧٩ ، الإحكام للأمدي ٢ / ٣٠١ ، المستصفى ٢ / ١٧٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٣٥ ، تيسير التحرير ١ / ٣٠٦ ، إرشاد الفحول ص ١٥١ .
(٤) الشرط كما لو قال : نساؤه طواقي ، وعبيده أحرار ، وماله صدقة إن كلم زيداً ، أو إن شاء الله ، وقد صرح الحنفية وغيرهم بذلك فقالوا : إن الشرط المتعقب جلاً يعود إلى جميعها ، فقياس الآخرون الاستثناء على الشرط .

() انظر : العدة ٢ / ٦٨٠ ، التبصرة ص ١٧٣ ، اللع ص ٢٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٥٠ ، البرهان ١ / ٣٩١ ، المعتمد ١ / ٣٦٧ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٠ ، المحصول ج١ ق ٢ / ٦٨ ، الإحكام للأمدي ٢ / ٣٠٢ ، المستصفى ٢ / ١٧٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٣٥ ، تيسير التحرير ١ / ٣٠٦ ، مناهج العقول ٢ / ١٣٧ ، تخريج الفروع على الأصول ص ٢٠٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٢٩ ، إرشاد الفحول ص ١٥١ ، المسودة ص ١٥٧ ، الروضة ٢ / ٢٥٧ ، نزهة الحاطر ٢ / ١٨٦ ، مختصر الطوفي ص ١١٢) .

(٥) في ش ض ب : رتبة .

(٦) في ش : فالجمل على .

(٧) في ش : أيضاً .

انظر مناقشة الطوفي لهذا الدليل والجواب عليه ، فإنه قال : « لا يقبل رتبة الشرط التقديم بخلاف الاستثناء ، لأننا نقول عقلاً لالفة » (مختصر الطوفي ص ١١٢) ، وقال المضد : « وإن سلم =

قَالُوا : لَوْ كُرِّرَ الِاسْتِثْنَاءُ كَانَ مُسْتَهْجَأً^(١) قَبِيحاً لَعَنَهُ ، ذَكَرَهُ^(٢) الْمَوْفِقُ فِي
« الرُّوْضَةِ » بِاتِّفَاقِهِمْ^(٣) .

رَدُّ بِالْمَنْعِ لَعَنَهُ ، ثُمَّ الِاسْتِهْجَانُ لِتَرْكِ الْاِخْتِصَارِ ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ بَعْدَ الْجُمْلَةِ^(٤) إِلَّا
كَذَا فِي الْجَمِيعِ^(٥) .

قَالُوا : صَالِحٌ لِلْجَمِيعِ ، فَكَانَ لَهُ كَالْعَامِ ، فَبَعْضُهُ تَحْكُمُ^(٦) .

رَدُّ ، لِأَنَّهُ ظَهَرَ ، بِخِلَافِ الْعَامِ ، وَالْجُمْلَةُ الْأَخِيرَةُ أَوْلَى لِقَرِيبِهَا^(٧)

= فهذا إما يرجع إلى الجميع للقرينة الدالة على اتصال الجمل ، وهو البين عليها ، وإما الكلام فيما لاقرينة
فيها (المعضد على ابن الحاجب ٢ / ١٤١) .

(وانظر : تيسير التحرير ١ / ٢٠٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٢٥ ، المحصول ج١ ق٣ / ٧٨ ،
العدة ٢ / ٦٨٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٠٢ ، الروضة ٢ / ٢٥٨ ، نزعة الخاطر ٢ / ١٨٧ ، المستصفي
٢ / ١٧٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٥٠ ، المعتمد ١ / ٢٦٨ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٠ ، إرشاد
الفحول ص ١٥١) .

(١) في ش : منهجاً .

(٢) في ب : ذكر .

(٣) أي اتفاق أهل اللغة ، واللفظة ساقطة من ض ب .

(وانظر : الروضة ٢ / ٢٥٨ ، مختصر الطوفي ص ١١٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٥٠ ، مختصر
ابن الحاجب ٢ / ١٤٠ ، المحصول ج١ ق٣ / ٧٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٠٢ ، المستصفي ٢ / ١٧٥ ،
فواتح الرحموت ١ / ٣٣٦ ، تيسير التحرير ١ / ٢٠٧) .

(٤) في ض : الجمل .

(٥) انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٠ ، المحصول ج١ ق٣ / ٨٠ ، الإحكام للآمدي ٢ /
٣٠٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٢٥ ، تيسير التحرير ١ / ٢٠٧ .

(٦) انظر : التبصرة ص ١٧٤ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٠٢ .

فواتح الرحموت ١ / ٣٣٦ ، تيسير التحرير ١ / ٢٠٧ .

(٧) انظر : التبصرة ص ١٧٥ ، المعتمد ١ / ٢٧١ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٣٦ ، تيسير التحرير

٢ / ٣٠٧ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٠٢ .

(١) قالوا : خمسة^(١) وخمسة إلا ستة للجميع إجماعاً ، فدلّ على أن المراد بالاجمل^(٢) ما يقبل الاستثناء ، لا الاجمل^(٣) النحوية^(٤) .

واحتج الشيخ تقي الدين فقال : من تأمل غالب الاستثناءات^(٥) في الكتاب والسنة واللغة وجدها للجميع ، والأصل إلحاق المفرد بالغالب ، فإذا جعل حقيقة في الغالب ، مجازاً فيما قلّ : عمل بالأصل النافي^(٦) للاشتراك ، والأصل النافي للمجاز ، وهو أولى من تركه مطلقاً^(٧) .

وتقدّم التنبيه على بقية المذاهب أول الكلام على هذه المسألة^(٨) .

وأما إذا تعقّب الاستثناء مفردات ،^(٩) فقد قال في « جمع الجوامع » :
« والوارد بعد مفردات أولى بالكلّ »^(١٠) ، قال المحلي شارحه : « الوارد بعد مفردات^(١١) ، نحو : تصدق على الفقراء والمساكين ، وأبناء السبيل إلا الفسقة منهم :

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش : الجمل .

(٣) ساقطة من ش ز .

(٤) انظر : المعتقد ١ / ٢٦٩ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٠ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٧٠ ، الإحكام للأمني ٢ / ٣٠٣ ، فوائح الرجوت ١ / ٣٣٦ ، تيسير التحرير ١ / ٣٠٧ .

(٥) في ب : الاستثناء .

(٦) في هامش ع : الباقي .

(٧) انظر : السودة ص ١٥٦ وما بعدها ، ١٥٩ .

(٨) صفحة ٣١٣ - ٣١٤ .

وانظر أدلة هذه المذاهب في (مختصر الطوفي ص ١١٢ ، مناهج العقول ٢ / ١٢٧ ، نهاية السؤل ٢ / ١٢٩) ، والمراجع المذكورة في هوامش الصفحتين (٣١٣ - ٣١٤) .

(٩) ساقطة من ض ، وفي ش : فقد قال في « جمع الجوامع » : « والوارد بعد مفردات » . وسقط الباقي .

(١٠) جمع الجوامع ٢ / ١٩ .

أولى بقوِّده للكل^(١) من الوارد بعد جملٍ لعدم استقلالِ المفرد^(٢) . ا هـ .

تنبيه :

قالَ الشيخُ تقيُّ الدينِ : « لفظُ » الجملُ « يُرادُ به ما فيه شمولٌ ، لا^(٣) الجملُ النحويُّ ، لكنَّ القاضي أبو يعلى^(٤) وغيره : ذكروا الأعدادَ من صُورها ، وسوى بين قولِهِ : « رَجُلٌ وَرَجُلٌ » ، وبين قولِهِ : « رجلين رجلين^(٥) » ، وذكر أصحابنا في الاستثناء في الإقرار^(٦) والعطف^(٧) إذا تعقَّبَ جملتين^(٨) : هل يعودُ إليهما أو^(٩) إلى الثانيةِ ؟ على وجهين ، كما لو عطفَ على مستثنى^(١٠) ، فهل يصيرُ المعطوفُ والمعطوفُ عليه^(١١) كجملةٍ أو كجملتين^(١٢) ؟ على وجهين^(١٣) .

وقالَ أيضاً : « كثيرٌ من الناسِ يُدخلُ في هذه المسألةِ الاستثناءَ المتعقَّبَ

(١) في ض : لكل .

(٢) المحلى على جمع الجوامع ١٩ / ٢ .

وانظر : التمهيد ص ١٢٠ ، التبصرة ص ١٧٢ هامش .

وفي ز ض ع ب : المفردات .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) في ش : وأبو يعلى ، وعبارة « المسودة » : فإنَّ القاضي وغيره ذكر الأعداد

(٥) ساقطة من « المسودة » وكذا في (القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٨) الذي نقل النص

عن « المسودة » ، وفي ب : ورجلين ، وانظر عبارة القاضي في (العدة ٢ / ٦٨٠) .

(٦) في ش : الأفراد ، ومأثنتاه في الأعلى من بقية النسخ ، ومن « المسودة » .

(٧) ساقطة من « المسودة » و « القواعد والفوائد الأصولية » .

(٨) في ش ز ع : اتفقت جملتان ، ومأثنتاه في الأعلى من نسخة ض ب ، و « المسودة » .

(٩) في ش : و .

(١٠) ساقطة من ش .

(١١) في « المسودة » و « القواعد والفوائد الأصولية » : المستثنى .

(١٢) في ز : جملتين ، وفي « المسودة » : أو هما جملتان . وكذا في « القواعد والفوائد

الأصولية » .

(١٣) للمسودة ص ١٥٦ ، ١٥٨ ، وانظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٨ .

اسماً ، فيريدون بقولهم : « جملة »^(١) : الجملة التي تقبل الاستثناء ،^(٢) لا يريدون [بها]^(٣) الجملة « من الكلام » ، ولا^(٤) بد من الفرق ، فإنه فرق بين أن يقال : « أكرم هؤلاء وهؤلاء إلا الفساق » ،^(٥) أو يقال : « أكرم هؤلاء ، وأكرم هؤلاء إلا الفساق »^(٦) . ذكره في « المسودة »^(٧) ، وابن قاضي الجبل عنه .

قال البرماوي : المشهور^(٨) أن الجملة هي الاسمية من مبتدأ وخبر ، والفعليّة من فعل وفاعل ، ثم قال : وحاصله يرجع إلى أن من عبّر بالجملي^(٩) فإنما أراد الأعم بالتقرير^(١٠) الذي ذكره ابن تيمية . وهو حسن . اهـ^(١١) .

(ومثل بني تميم وريبعة أكرمهم إلا الطوال) يرجع^(١٢) الاستثناء (للكل ، وأدخل بني تميم ثم بني المطلب ، ثم سائر قريش فأكرمهم^(١٣) ، الضمير للكل^(١٤))
ذكر ذلك ابن مفلح ، وقال عن الصورة الأولى : جعلها في « التمهيد »

(١) في « المسودة » : يعقب جملة .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) ساقطة من جميع النسخ ، وأثبتناها من « المسودة » .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) في ض : أو لا .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) المسودة ص ١٥٧ - ١٥٨ ، وانظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٨ .

(٩) في ض ب : بالجملة .

(١٠) في ش : بالتقدير .

(١١) ساقطة من ض .

(١٢) في ش : ويرجع .

(١٣) في (مختصر البعلي ص ١٢٠) : وأكرمهم .

(١٤) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٣٠٣ ، مختصر البعلي ص ١٢٠ ، القواعد والفوائد الأصولية

ص ٢٥٩ ، المسودة ص ١٥٧ .

أصلاً^(١) للمسألة التي قبلها ، كذا قال ، كأنه يقول^(٢) : إن^(٣) الخلاف ليس بجارٍ فيها ، وعلى قوله في « التمهيد » الخلاف جارٍ فيها^(٤)

وقال عن الصورة الثانية عن قوله في « التمهيد » : الضمير^(٥) للجميع ، لأنه موضوع لما تقدم ، وليس من المسألة التي^(٦) قبلها . اهـ .

المسألة الثانية قالها الشيخ تقي الدين .

قال في « شرح التحرير » : رأيتها له في مسألة استفتي عليها حين وقف على أولاده ، ثم على أولاد أولاده ، ثم على أولاد أولاد^(٧) أولاده ، على أنه^(٨) من مات منهم من غير ولي ، فنصيبه لمن في درجته ، كتب عليها خمس^(٩) كراريس ، فقال : لو قال : أدخل بني هاشم ثم بني المطلب ، ثم سائر قریش فأكرمهم ، كان الضمير عائداً^(١٠) إلى ما تقدم ذكره ، وليس هذا من باب اختلاف الناس في الاستثناء المتعقب جملاً : هل يعود إلى الأخيرة أو إلى الكل لأن الخلاف هناك إنما نشأ لأن الاستثناء يرفع بعض ما دخل في اللفظ ، وهذا المعنى غير موجود في الضمير ، فإن الضمير اسم موضوع لما تقدم ذكره ، وهو صالح للعموم على سبيل الجمع ، فإذا كان كذلك وجب حمله على العموم إذا لم يقم مخصص ، وعلى هذا

(١) في ض : أصل .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ساقطة من ز .

(٤) انظر : مختصر البعلي ص ١٢٠ .

(٥) في ش : والضمير .

(٦) ساقطة من ش ز ض ب .

(٧) ساقطة من ض ب .

(٨) في ش : أن .

(٩) في ع : خمسة .

(١٠) في ض : عائداً .

فَحْمَلُ الضَّيْرِ عَلَى الْعُمومِ حَقِيقَةٌ ، وَحْمَلُهُ عَلَى الْخُصُوصِ مِثْلُ ^(١) التَّخْصِصِ لِلْفِظِ العام ^(٢) . اهـ ^(٣) .

(وهو) أي الاستثناء الصحيح (من نفير) أي من أشياء منفية (إثبات) للمستثنى ، (وبالعكس) أي والاستثناء من أشياء مُثَبَّتة ^(٤) نفياً للمستثنى .

فإذا قال : له علي عشرة إلا درهماً ، كان ذلك إقراراً بتسعة ، وإذا قال ^(٥) : ليس له علي شيء إلا درهماً ، كان مقراً بدرهم ^(٦) ، ^(٧) وعلى هذا قول الجمهور من أصحابنا والمالكية ^(٨) والشافعية ^(٩) .

(١) في ز ع ب : تخصيص اللفظ .

(٢) في ش : المستثنى .

(٣) ساقطة من ز . انظر : مجموع الفتاوى ١٠٠/٣١ وما بعدها .

(٤) في ش : منفية .

(٥) في ش : قال : له ليس علي عشرة إلا درهماً ، كان ذلك إقراراً بتسعة ، وإذا قال :

(٦) في ش : له بدرهم .

(٧) في ض ب : وهذا .

(٨) استثنى المالكية من هذه القاعدة الأيمان ، فقال القرافي : « اعلم أن مذهب مالك رحمه الله

أن الاستثناء من النفي إثبات ، في غير الأيمان ، هذه قاعدته في الأقارير ، وقاعدته في الأيمان أن

الاستثناء من النفي ليس باثبات » (الفروق ٢ / ٩٣) .

(٩) وهذا قول طائفة من محققي الحنفية ، كالامام فخر الإسلام البزدوي وشمس الأئمة الحلواني

والقاضي أبي زيد .

(انظر : المحصول ج ١ ق ٣ / ٥٦ ، كشف الأسرار ٣ / ١٢٦ ، تيسير التحرير ١ / ٢٩٤ ،

التلويح على التوضيح ٢ / ٢٨٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٣٧ ، فتح الغفار ٢ / ١٢٤ ، شرح تنقيح

الفصول ٢٤٧ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٠٨ ، جمع الجوامع ٢ / ١٥ ،

مناهج العقول ٢ / ١٢٠ ، التهيد ص ١١٧ ، نهاية السؤل ٢ / ١٢٣ ، تخريج الفروع على الأصول ص =

وخالف الحنفية في كون المستثنى من الإثبات نفيًا ، ومن النفي إثباتًا^(١) ، وقالوا في قوله^(٢) : له علي عشرة إلا درهماً : إنه يلزمه تسعة ، لكن من حيث أن الدرهم المخرج منفي بالأصل ، لا من حيث أن الاستثناء من^(٣) الإثبات نفيًا ، ولا يوجبون في : « ليس له علي شيء إلا درهما » : شيئاً^(٤) ، إذ المراد : إلا درهماً ، فإنني لا أحكم عليه بشيء ، ولا إقرار إلا مع حكم ثابت^(٥) .

واستدل لقول الجمهور باللغة ، وأن قول القائل : « لا إله إلا الله » توحيد ، وتبادر فهم كل من سماع قول القائل : لا عالم إلا زيد ، وليس لك علي إلا درهم ، إلى عليه وإقراره^(٦)

٦٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٦٣ ، مختصر البعلي ص ١٢٠ ، المحرر في الفقه ٢ / ٤٦٢ ، المسودة ص ١٦٠ ، الروضة ٢ / ٢٧٠ ، إرشاد الفحول ص ١٤٩ .

(١) وفي قول ثالث : الاستثناء من الإثبات نفي ، وأما الاستثناء من النفي فليس بإثبات .
(٢) انظر : مختصر البعلي ص ١٢٠ ، المسودة ص ١٦٠ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٦٣ ، التهيد ص ١١٧ ، مناهج العقول ٢ / ١٢٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٧ ، مختصر ابن الحاجب والعرض عليه ٢ / ١٤٢ ، ١٤٣ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٠٨ ، جمع الجوامع ٢ / ١٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٢٣ .

(٢) ساقطة من ض ع ب .

(٣) في ش : من النفي إثبات ومن .

(٤) في ش : شيء .

(٥) انظر : التهيد ص ١١٨ ، مناهج العقول ٢ / ١٢٠ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٢٧ ، فتح الغفار ١ / ١٢٤ ، العرض على ابن الحاجب ٢ / ١٤٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٩٤ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٢٨٩ ، إرشاد الفحول ص ١٤٩ .

(٦) انظر أدلة الجمهور في هذه القاعدة في (الإحكام للآمدي ٢ / ٣٠٨ ، المحلي على جمع الجوامع ٢ / ١٦ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٢٧ ، كشف الأسرار ١ / ١٢٦ ، تيسير التحرير ١ / ٢٩٤ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٢٩٣ ، مختصر ابن الحاجب والعرض عليه ٢ / ١٤٣ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٥٧ ، نهاية السؤل ٢ / ١٢٣ ، الروضة ٢ / ٢٧٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٧ ، مناهج العقول ٢ / ١٢٠ ، إرشاد الفحول ص ١٥٠) .

قَالُوا : لو كَانَ لِلزَّمِ^(١) من قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « لاصَلَاةَ إِلَّا بِطَهْوَرٍ » ثَبُوتُهَا بِالطَّهَارَةِ^(٢) ، وَمِثْلُهُ : « لَانكَاَحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ » و « لَاتَّبِعُوا الْبُرَّ بِالْبُرِّ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ »^(٣) .

رَدٌّ لَا يَلِزُ ، لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ غَيْرِ الْجَنَسِ ، وَإِنَّمَا سِيقَ لِبَيَانِ اشْتِرَاطِ الطَّهْوَرِ لِلصَّلَاةِ ، وَلَا يَلِزُ مِنْ وَجُودِ الشَّرْطِ وَجُودُ الْمَشْرُوطِ^(٤) .

وَقَالَ فِي « الرُّوْضَةِ » : « هَذِهِ صِيغَةُ^(٥) الشَّرْطِ ، وَمَقْتَضَاهَا نَفْيُهَا عِنْدَ نَفْيِهَا ، وَوُجُودُهَا^(٦) عِنْدَ وَجُودِهَا ، لَيْسَ مَنْطُوقاً ، بَلْ مِنْ الْمَفْهُومِ ، فَنَفْيُ شَيْءٍ لَا تَنْفَاءُ شَيْءٍ لَا يَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِهِ عِنْدَ وَجُودِهِ ، بَلْ يَبْقَى كَمَا قَبْلَ النُّطْقِ ، بِخِلَافٍ : لِأَعَالَمٍ إِلَّا زَيْدٌ »^(٧) .

(١) فِي زُضْعِ ب : لَزِمَ .

(٢) هَذِهِ بَعْضُ أَدْلَةِ الْخَفِيَّةِ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَسَيَذْكُرُهَا الْمَنْصِفُ بِالتَّفْصِيلِ بَعْدَ قَلِيلٍ (ص ٣٣٢) .

(٣) انْظُرْ : مَخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ ٢ / ١٤٣ ، الْمَحْصُولُ ج ١ ق ٣ / ٥٨ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٢ / (٣٠٨) .

(٤) هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَأَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعاً بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ ، وَأَوَّلُهُ : « لَا تَتَّبِعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ » وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعاً .

وَمَرَّ تَحْرِيجُهُ كَامِلاً فِي (الْمَجْلَدِ الثَّانِي ص ٥٥٤) ، وَانْظُرْ : صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٤/٢ الْمُطْبَعَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ ، صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ ١٣/١١ .

(٥) انْظُرْ : الْمُسَوَّدَةُ ص ١٩٠ ، الرُّوْضَةُ ٢ / ٢٧٠ ، ٢٧١ ، نَهَايَةُ السُّوْلِ ٢ / ١٢٤ ، الْفُرُوقُ ٢ / ٩٦ ، مَخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ ٢ / ١٤٣ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٢ / ٣٠٨ ، مَنَاهِجُ الْعُقُولِ ٢ / ١٢٢ .

(٦) فِي شُضِّ : صِفَةٌ .

(٧) فِي « الرُّوْضَةِ » : وَأَمَّا وَجُودُهَا .

(٨) الرُّوْضَةُ : ٢ / ٢٧٠ - ٢٧١ .

قال بعض أصحابنا : جعله المثبت من قاعدة المفهوم^(١) ليس بجيد^(٢) ، وكذا جعله ابن عقيل في « الفصول » في قول أحد : كل شيء يباع قبل قبضه إلا^(٣) ما كان^(٤) مأكولاً .

وقد احتج القاضي على أن النكاح لا يفسد بفساد المهر ، بقوله ﷺ : « لانكاح إلا بولي وشاهدي عدل »^(٥) ، قال : فافتضى الظاهر صحته ، ولم يفرق .

قال أصحابنا : هذه دلالة صفة^(٦) ، فإن قيل : فيه إشكال سوى ذلك ، وهو أن المراد النفي الأعم ، أي لصفة للصلاة معتبرة إلا صفة الطهارة ، فنفي الصفات المعتبرة ، وأثبت الطهارة^(٧) .

قيل : المراد من نفيها المبالغة في إثبات تلك الصفة ، وأيضاً أكدها^(٨) .

والقول بأنه استثناء منقطع فلا^(٩) إشكال : قول بعيد ؛ لأنه مفرغ ، فهو من

(١) في ش : فيقي ليس بجيد .

(٢) ساقطة من ض .

(٣) هذا الحديث رواه الإمام أحمد والدارقطني ، وأشار إليه الترمذي ، ورواه البيهقي في « العلل » ، وفيه شخص متروك ، ورواه الشافعي من طريق آخر مرسل ، وقال : « وهذا وإن كان منقطعاً فإن أكثر أهل العلم يقولون به » ، وهو طرف من حديث رواه الدارقطني والبيهقي عن عائشة ، رضي الله عنها مرفوعاً ، وقال البخاري : « وقال بعض الناس : لا يجوز نكاح بغير شاهدين » .

(٤) انظر : صحيح البخاري ٢ / ٦٧ المطبعة العثمانية ، تحفة الأحوذى ٤ / ٢٣٥ ، بدائع المن ٢ / ٣١٣ ، السنن الكبرى ٧ / ١٢٤ وما بعدها ، نيل الأوطار ٦ / ١٤٢) .

أما الشطر الأول من الحديث « لانكاح إلا بولي » فهو حديث صحيح ، وسبق تحريجه في (المجلد الثاني ص ٥٥١) .

(٥) في ش ز : صيغة .

(٦) انظر : الروضة ٢ / ٣٧١ .

(٧) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٢٤ ، التبصرة ص ٢٠٤ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٣ ، مناهج

العقول ٢ / ١٢٢ .

(٨) في ش : بلا .

تمام الكلام ، ومثله : مازيدٌ إلا قائمٌ ، ونحوه^(١) .

قال البرماوي : من أدلة الجمهور : أن « لا إله إلا الله » لو لم يكن « المستثنى » فيه مثبتاً لم يكن كافياً في الدخول في الإيمان ، ولكنه كافٍ باتفاقي ، وقد قال النبي ﷺ : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لا إله إلا الله »^(٢) ، فجعل ذلك غاية المقاتلة .

وقد أجابوا : بأن الإثبات معلومٌ ، وإنما الكفار يزعمون الشِّرْكَ^(٣) ، فنُفِيتِ الشِّرْكَ بذلك ، أو^(٤) أنه وإن كان لا يفيد الإثبات بالوضع اللُّغَوِيّ ، لكن^(٥) يفيدُه بالوضع الشرعيّ ، فإنَّ المقصود نفْيُ الشريكِ ، وهو مستلزمٌ للثبوت^(٦) .

فإذا قلتَ : لاشريكَ لفلانٍ في كرمِهِ ، اقتضى أن يكونَ كريماً ، وأيضاً فالقرائن تقتضي الإثبات : لأنَّ كلَّ متلفِظٍ بها^(٧) ظاهرٌ قصده إثباته^(٨) واحداً^(٩) ، لا التعطيلُ .

(١) انظر : نهاية السؤل ١٢٤ / ٢ ، مختصر ابن الحاجب ١٤٣ / ٢ ، مناهج العقول ١٢٢ / ٢ .

(٢) هذا حديث صحيح متواتر ، رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والشافعي وأحمد والدارمي وغيرهم عن خمسة عشر صحابياً .

(٣) انظر : صحيح البخاري ١٦٧ / ١ المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٦ / ١ ، سنن أبي داود ٣٥٦ / ١ ، تحفة الأحوذى ٣٣٩ / ٧ ، سنن النسائي ١١ / ٥ ، سنن ابن ماجه ٢٧ / ١ ، بدائع المنن ٩٥ / ٢ ، مسند أحمد ٣١٤ / ٢ ، سنن الدارمي ٢١٨ / ٢ ، فيض القدير ١٨٩ / ٢ ، الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة للسيوطي ص ٦) .

(٤) في د ز ض : شركة .

(٥) في ب : و .

(٦) في ع : لكنه .

(٧) انظر : مناهج العقول ١٢١ / ٢ ، نهاية السؤل ١٢٣ / ٢ ، فواتح الرحموت ٢٣٠ / ١ .

(٨) في ض : به ، وساقطة من ب .

(٩) في ز : إثبات .

(١٠) في ش : إنها واحداً .

ورد ذلك بأن الحكم قد غلّق بها بمجردها ، فاقضى ذلك أنها تدلّ بلفظها دون شيء زائد .

قال ابن دقيق العيد في « شرح الإمام » : كل هذا عندي تشغيّب ومراوعات جدلية ، والشرع خاطب الناس بهذه الكلمة ، وأمرهم بها لإثبات^(١) مقصود التوحيد ، وحصل الفهم لذلك منهم من غير احتياج لأمر^(٢) زائد ، ولو كان وضع اللفظ لا يقتضي ذلك ، لكان أهم المهات : أن يعلمنا الشارع ما يقتضيه بالوضع من الاحتياج إلى أمر آخر ، فإن ذلك هو^(٣) المقصود الأعظم في الإسلام^(٤) . اهـ .

ومن أدلة الجمهور أيضاً قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴾^(٥) ، وهو ظاهر .

وأما أدلة الحنفية ، فن أعظمها : أنه لو كان كذلك للزم في قوله ﷺ : « لاصلاة إلا بظهور » أن من تطهر يكون مصلياً ، أو تصح صلاته ، وإن فقد بقية الشروط^(٦) .

وجوابه : أن المستثنى مطلق ، يصدق بصورة ماله تواضاً وصلى ، فيحصل الإثبات ، لا أنه عام ، حتى يكون كل متطهر مصلياً ، فهو استثناء شرط ، أي

(١) في ع : كإثبات .

(٢) في ع : إلى أمر .

(٣) ساقطة من زع ض ب .

(٤) انظر : إرشاد الفحول ص ١٥٠ .

(٥) الآية ٣٠ من النبأ .

(٦) انظر : مناهج العقول ٢ / ١٢١ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ٥٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٠٨ ،

فوائح الرحموت ١ / ٣٢٨ وما بعدها ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٣ ، نهاية السؤل ٢ / ١٢٣ ، فتح

الغفار ٢ / ١٢٦ ، تيسير التحرير ١ / ٢٩٥ ، التوضيح على التنقيح ٢ / ٢٩٠ .

لا صلاة إلا بشرط الطهارة ، ومعلوم : أن وجود الشرط لا يلزم منه وجود الشرط^(١) .

وأيضاً : فالمقصود المبالغة في هذا الشرط دون سائر^(٢) الشروط ؛ لأنه أكد ، فكأنه لا شرط غيره ؛ « لا أن^(٣) المقصود نفى جميع الصفات^(٤) .

وأيضاً : فقد قيل : الاستثناء فيه منقطع ، وليس الكلام فيه ، وضعفه ابن الحاجب^(٥) .

على أن هذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرف ، إنما المعروف : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » أخرجه مسلم^(٦) ، لكن في « ابن ماجه » : « لا تقبل صلاة إلا بطهور »^(٧) ، ولو مثلوا بحديث : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » الثابت في الصحيحين^(٨)

(١) انظر : فواتح الرحموت ١ / ٣٢٩ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٢٩٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٣ ، مناهج العقول ٢ / ١٢١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٠٨ ، إرشاد الفحول ص ١٥٠ .

(٢) في ش : المبالغة في سائر .

(٣) في ش ع : لأن .

(٤) انظر : مناهج العقول ٢ / ١٢١ ، التبصرة ص ٢٠٣ ، فواتح الرحموت ١٦ / ٣٢٩ ، نهاية السؤل ٢ / ١٣٣ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٣ .

(٥) أي ضعف ابن الحاجب هذا الجواب على دليل الحنفية ، وقال : « القول بأنه منقطع بعيد ، لأن هذا استثناء مفرغ ، والمفرغ من تمام الكلام ، بخلاف المنقطع » (مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٣) .

(٦) وانظر : مناهج العقول ٢ / ١٢١ ، نهاية السؤل ٢ / ١٢٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٢٩ .

(٧) صحيح مسلم ١ / ٢٠٤ .

ومر تخريج هذا الحديث كاملاً في (المجلد الأول ص ٢٩٩) .

(٨) سنن ابن ماجه ١ / ١٠٠ .

(٩) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي عن عباد بن الصامت رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ورواه أحمد والترمذي بلفظ : « لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب » .

لكان^(١) أجود .

ثمَّ اعلم أنَّ مقالته الحنفية موافق^(٢) لقول نخاعة الكوفة^(٣) ، ومقاله الجمهور موافق^(٤) لقول سيويه^(٥) وبقية البصريين^(٦) .

ومحل الخلاف في الاستثناء المتصل ، لأنه فيه إخراج ، أمّا المنقطع فالظاهر^(٧) : أنَّ مابعد « إلا » فيه محكوم عليه بضد الحكم السابق ، فإنَّ مساقه هو الحكم بذلك^(٨) ، فنحو قوله تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ ﴾^(٩) ، المراد أنَّ لهم به اتباع الظن لا العلم ، وإنَّ لم يكن الظنَّ داخلاً في العلم ، وقس عليه .

وحيث تقرر أنَّ الاستثناء من النفي إثبات ، ومن الإثبات نفي ، ترتب^(١٠) عليها تعدُّد الاستثناء^(١١) .

= (انظر : صحيح البخاري ١٠٦ / ٢ المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ٤ / ١٠٠ ، مسند أحمد ٢ / ٢٤١ ، ٤٧٨ ، سنن أبي داود ١ / ١٨٨ ، تحفة الأحوذى ٢ / ٥٩ ، سنن النسائي ٢ / ١٠٦ ، سنن ابن ماجه ١ / ٢٧٢ ، سنن الدارمي ١ / ٢٨٢ ، التلخيص الحبير ١ / ٢٢٠ ، نصب الراية ١ / ٣٦٢ ، الفتح الكبير ٢ / ٣٤٥ ، سنن الدارقطني ١ / ٢٢١) .

(١) في ض : كان .

(٢) في ب : موافقة .

(٣) في ع : أهل الكوفة .

(٤) في ب : موافقة .

(٥) في ش : نخاعة سيويه .

(٦) انظر : المساعد على التسهيل ١ / ٥٤٨ .

(٧) في ض : فالظاهر ، وفي ب : فلإظهار .

(٨) في ش : الثابت لك .

(٩) الآية ١٥٧ من النساء .

(١٠) في ش : يترتب .

(١١) وهو صحيح حلاً للكلام على الصحة .

(انظر : التمهيد ص ١١٩ ، نهاية السؤل ٢ / ١٢٤ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٠ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٤) .

واعلم أنَّ للمسألة أحوالاً :

- أحدها : نحو : له علي^(١) عشرةٌ إلا تسعةٌ إلا ثمانيةٌ إلا سبعةٌ إلا ستةٌ إلا خمسةٌ إلا أربعةٌ إلا ثلاثةٌ إلا اثنين^(٢) إلا واحداً^(٣) ، ولا استخراج الحكم من ذلك طرق :

- إحداها^(٤) : طريقة الإخراج ، وجبر الباقي بالاستثناء الثاني ، فنقول^(٥) : لما أخرج^(٦) تسعةً بالاستثناء الأول جُبر ما بقي ، وهو واحدٌ بالاستثناء الثاني ، وهو ثمانيةٌ ، فصار تسعةٌ ، ثم أخرج^(٧) بالاستثناء الثالث سبعةً ، بقي اثنان ، فجبره بالرابع وهو ستةٌ فصار ثمانيةٌ ، ثم أخرج^(٨) بالخامس خمسةً ، فبقي ثلاثةٌ ، فجبر بالسادس ، وهو أربعةٌ ، فصار سبعةً ، ثم أخرج^(٩) بالسابع ثلاثةً ، فبقي أربعةٌ ، فجبر بالثامن ، وهو اثنان ، فصار الباقي ستةً ، وأخرج^(١٠) منه بالاستثناء التاسع واحداً^(١١) ، فصار المقر به خمسةً^(١٢) .

الطريقة الثانية : أن تحط^(١٣) الآخر مما يليه ، وهكذا إلى^(١٤) الأول ،

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ع : اثنان .

(٣) في ش : واحد .

(٤) في ش ض ب : أحدها .

(٥) في ع : فتقول .

(٦) (٧) (٨) (٩) في ز ض ع : خرج .

(١٠) في ض : التاسع .

(١١) في ع : وخرج .

(١٢) في ز : واحد ، وفي ض : واحد واحد ، وفي ب . وهو واحد .

(١٣) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٤٥ ، مناهج العقول ٢ / ١٢٥ ، شرح تنقيح

الفصول ص ٢٥٦ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ / ١٧ ، المساعد ١ / ٥٧٧ .

(١٤) في ض ع ب : يحط .

(١٥) في ش : إلا .

فتحط^(١) واحداً^(٢) من اثنين ، يبقى واحدٌ ، تحطه^(٣) من ثلاثة ، يبقى اثنان ، تحطها^(٤) من أربعة ، يبقى اثنان ، تحطها^(٥) من خمسة ، يبقى ثلاثة ، تحطها^(٦) من ستة ، يبقى ثلاثة ، تحطها^(٧) من سبعة ، يبقى أربعة ، تحطها^(٨) من ثمانية ، يبقى أربعة ، تحطها^(٩) من تسعة ، يبقى خمسة ، تحطها^(١٠) من عشرة ، يبقى المقرُّ به خمسة^(١١) .

الطريقة الثالثة : أن تجعل كل وترٍ من الاستثناءات خارجاً ، وكل شفعٍ مع الأصلِ داخلًا في الحكم ، فاجتمع فهو الحاصلُ ، فيسقط ما اجتمع من الخارج مما اجتمع من الداخل فهو الجوابُ .

فالعشرة والثمانية والنسئة والأربعة والاثنان : ثلاثون ، هي المخرَجُ منها .
والتسعة والسبعة^(١٢) والخمسة والثلاثة والواحد خمسة وعشرون : هي المخرَجُ ، يبقى خمسة .

ولهم طرقٌ غيرُ ذلك يطولُ الكتابُ بذكرها^(١٤) .

(١) في ب : فيحط .

(٢) في ض : واحد .

(٣) في ش : فحطه .

(٤) (٥) (٦) في ش : فحطها .

(٧) في ب : تبقی .

(٨) في ش : فحطها .

(٩) في ش : فحطها .

(١٠) (١١) في ش : فحطها .

(١٢) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٥٦ ، المساعد

٥٧٧ / ١ .

(١٣) ساقطة من ع .

(١٤) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢٥٦ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٤ ، المساعد

٥٧٦ / ١ .

واستثنى القرائي الشرط ، فقال في « شرح التنقيح »^(١) : « قول العلماء : الاستثناء من النفي إثبات » ليس على إطلاقه ، لأن الاستثناء يقع في الأحكام ، نحو : قام القوم إلا زيدا ، ومن الموانع ، نحو : لا تسقط الصلاة عن المرأة إلا بالحيض ، ومن الشروط ، نحو : « لاصلاة إلا بطهور » ، فالاستثناء من الشروط مستثنى من كلام العلماء ، فإنه لا يلزم من القضاء بالنفي لأجل عدم الشرط أن يقضى بالوجود لأجل وجود الشرط ، لما عُلِمَ^(٢) من أن الشرط لا يلزم من وجوده الوجود ، ولا العدم .

فقولهم^(٣) : « الاستثناء من النفي إثبات » : مختص^(٤) بماعدا الشرط ؛ لأنه لم يقل أحد من العلماء : إنه يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، وهذه القاعدة يحصل الجواب عن شبهة الحنفية ، فإن النقوض^(٥) التي ألزمتها كلها من باب الشرط^(٦) ، وهي ليست من صور النزاع ، فلا تلزمنا^(٧) « ١ هـ .

(وإذا عُطِفَ) استثناء (على) استثناء (مثله أضيف إليه) أي أضيف الثاني إلى الأول ، فعشرة إلا ثلاثة^(٨) وإلا اثنين^(٩) ، عشرة إلا خمسة ، وأنت طالق ثلاثاً^(١٠) إلا واحدة وإلا واحدة ، يلغو الثاني إن بطل استثناء الأكثر ، وإلا وقع واحدة . فيرجع الكل المتعاطف إلى المستثنى منه ، حملاً للكلام على الصحة

(١) شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٨ ، وانظر تفهيم المرجع ص ٢٥٦ .

(٢) في « شرح تنقيح الفصول » : تقدم .

(٣) في « شرح تنقيح الفصول » : فقول العلماء .

(٤) في « شرح تنقيح الفصول » : يختص .

(٥) في « شرح تنقيح الفصول » : النصوص .

(٦) في ب : الشرط .

(٧) شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٨ .

(٨) في ض : والاثنين .

(٩) في ش : إلا ثلاثاً .

مَأْمُكَنَ ، فَإِنْ عَوَّدَ كُلِّ لِمَا يَلِيهِ قَدْ تَعَذَّرَ بِانْفِصَالِهِ بِأَدَاةِ الْعَطْفِ^(١) .

هذا إذا لم يلزم من عود الكل الاستغراق أو^(٢) الأكثر على الصحيح .

(وإلا) أي وإن لم يُعْطَفْ (ف) هو (استثناء من الاستثناء^(٣) ، ويصح)
قَالَ^(٤) بَعْضُهُمْ إِجْمَاعاً ، وَحَكَى ابْنُ الْعَرَبِيِّ عَنْ بَعْضِهِمْ مَنَعَهُ^(٥) .

فَعَلَى الصَّحَّةِ^(٦) : لَوْ قَالَ : لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةٌ إِلَّا دَرَاهِمًا ، يَلْزِمُهُ ثَمَانِيَةٌ ؛
لَأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مِنَ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ ، وَمِنَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ ، وَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا
وَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً ، فَيَقَعُ اثْنَتَانِ ، وَيُلْغَوُ قَوْلُهُ : إِلَّا وَاحِدَةً الثَّانِيَةَ ، عَلَى الصَّحِيحِ
مِنَ الْمَذْهَبِ .

وَقِيلَ : لَا يُلْغَوُ ، فَيَقَعُ ثَلَاثٌ^(٧) ، لَأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مِنَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ .

وَاسْتَدِلُّ لَجَوَازِ الِاسْتِثْنَاءِ مِنَ الِاسْتِثْنَاءِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا
لَمَجْنُوهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ ﴾^(٨) .

(١) انظر : مناهج العقول ٢ / ١١٢ ، جمع الجوامع ٢ / ١٦ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ٦٠ ، نهاية
السؤل ٢ / ١٢٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٥٤ .

(٢) في ش : و .

(٣) في ش ز : استثناء .

(٤) في ز ع ض ب : قال .

(٥) قال الجمهور بصحة الاستثناء الثاني من الاستثناء الأول ، ويكون مستثنى منه ، وتطبق
القاعدة السابقة ، وهي أن الاستثناء في النفي إثبات ، ومن الإثبات نفي ، وهذا مذهب البصريين
والكسائي ، وقال بعض النحويين تعود المستثنيات بها إلى المذكور أولاً .

(انظر : المسودة ص ١٥٤ ، المساعد ١ / ٥٧٧ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٢ ، نهاية
السؤل ٢ / ١٢٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٨ ، جمع الجوامع ٢ / ١٦ ، ١٧ ، مناهج العقول ٢ / ١٢٢ ،
العدة ٢ / ٦٦٦) .

(٦) ساقطة من ض .

(٧) في ع : ثلاثاً .

(٨) الآيتان ٥٩ ، ٦٠ من الحجر ، وفي ب ز ع ض : « إِلَّا امْرَأَتَهُ الْآيَةُ » .

وعَلَّلَ القائلون بالمنع على الوجهِ الضعيفِ بأنَّ العاملَ في الاستثناء الفعلُ
الأولُ بتقويةِ حرفِ الاستثناء ، والعاملُ لا يعملُ في معمولين .

وأجابوا عما استدلَّ به الجمهورُ من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ مُجْرِمِينَ
إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمَنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا امْرَأَتَهُ ﴾^(١) قدرنا بأنَّ^(٢) الاستثناءَ الثاني ،
و^(٣) هو « إِلَّا امْرَأَتَهُ » إِنَّا هو من قوله « أَجْمَعِينَ » . « وَاللَّهُ أَعْلَمُ » .



= (وانظر العدة ٢ / ٦٦٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٨٨ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٥٢) .

(١) الآيات ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ من الحجر .

(٢) في ش : بألا .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ساقطة من ز ض ع ب .

(فَصْل)

القسم الثاني ^(١) من التخصيص المتصل ^(٢) (الشرط) ^(٣).

(ويختص الشرط (اللغوي منه) أي من الشرط المطلق (بكونه) أي بكون الشرط اللغوي (مخصصاً) ^(٤) .

قال البرماوي في « شرح منظومته » : الشرط ثلاثة أقسام ، ثم قال : الثاني اللغوي ، والمراد به صيغ التعليق بـ « إن » ونحوها ^(٥) ، وهو ما يذكر في أصول الفقه في التخصيص للعموم ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ ﴾ ^(٦) ، ومنه قولهم ^(٧) في الفقه : العتق المعلق على شرط ، والطلاق المعلق على شرط ^(٨) .

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش : (الشرط) من التخصيص المتصل .

(٣) انظر هذه المسألة في (نهاية السؤل ٢ / ١٣١ ، نزعة الخاطر ٢ / ١٩٠ ، شرح الورقات ص ١٠٨ ، المعقد ١ / ٢٥٩ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٣٢ ، ١٤٥ ، المستصفى ٢ / ١٨١ ، ٢٠٥ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٢٢ ، مناهج العقول ٢ / ١١٢ ، ١٣٠ ، الروضة ٢ / ٢٥٩ ، تيسير التحرير ١ / ٢٨٠ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٣٦ ، إرشاد الفحول ص ١٥٣) .

(٤) أدوات الشرط هي : إن (المخففة) ، وإذا ، ومن ، وما ، ومهما ، وحيثما ، وأينما ، وإذا ، والأولى حرف ، وهي أم صيغ الشرط ، وماعداها أسماء . (انظر : الإحكام للأمدى ٢ / ٣٠٩) .

(٥) الآية ٦ من الطلاق .

(٦) في ش : قوله .

(٧) في ض : اللغة .

(٨) انظر أنواع الشرط ، وتعريف كل نوع في (المجلد الأول ص ٤٥٢ ومابعداها) . =

وهذا - كما قالَ القوافيُ وغيره - يرجعُ إلى كونه سبباً ، حتى يلزمَ من وجوده الوجودُ ، ومن عدمه العدمُ لذاته^(١) ، ووهَمَ من فسّره هناك بتفسير الشرطِ المقابلِ للسببِ والمانع ، كما وقعَ لكثيرٍ من الأصوليين كالطوفي^(٢) ، فجعل^(٣) المخصّصَ هنا من الشرطِ : الشرطُ^(٤) اللغوي ، ووهَمَ من قالَ غيرَه^(٥) .

قالَ في « شرح التحرير » : وظاهر^(٦) كلامِ ابنِ قاضي الجبلِ وابنِ مُفلحٍ : أنَّ المحدودَ^(٧) في المخصّصاتِ يشملُ^(٨) الشروطَ الثلاثةَ ، فإنَّ^(٩) ابنَ قاضي الجبلِ قالَ^(١٠) : - لما ذَكَرَ حدَّ الموقفِ والغزالي - : ولا يمنعُ لزومُ الدورِ بحملِ الشرطِ على اللغوي ، إذِ المحدودُ هو الشرطُ الذي هو أعمُّ من العقليِّ والشرعيِّ واللغويِّ والعادي^(١١) .

قلتُ : ومما يدلُّ على أنَّ المرادُ الشرطُ اللغويُّ : تمثيلُهم بذلك^(١٢) . ١ هـ .

(١) انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٥ ، الحصول ج ١ ق ٣ / ٨٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٠٩ ، المستصفى ٢ / ١٨٠ ومابعدهما ، ٢٠٥ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٢١ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٣٩ ، ٢٤١ ، تيسير التحرير ١ / ٢٨٠ ، إرشاد الفحول ص ١٥٣ .
(٢) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٨٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٤٥ ، جمع الجوامع ٢ / ٢٠ ، إرشاد الفحول ص ١٥٣ .

(٣) ساقطة من ش ز .

(٤) في ع : في جعل .

(٥) ساقطة من ش ع .

(٦) انظر : مختصر الطوفي ص ٢٢ ، ١١٣ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٤٥ ،

التلويح على التوضيح ٢ / ٣٨ .

(٧) في ض : وهو ظاهر .

(٨) في ش : الحدود .

(٩) في ش : تشمل .

(١٠) في ش : قال .

(١١) ساقطة من ش .

(١٢) ساقطة من ش ز .

(١٣) انظر : الروضة ٢ / ٢٥٩ .

(وهو) أي الشرطُ (مخرِجُ مالولاه) أي لولا الشرطُ (لدخل) ذلك المخرج ، نحو : أكرم بني تميم إن دخلوا ، فيَقْصُرُ الشرطُ على مَنْ دَخَلَ^(١) .

(وَيَتَّحِدُ) الشرطُ^(٢) ، مثل : إن دخلَ زيدَ الدارَ فأكرمه ،^(٣) أو فأكرمه وأعطيه^(٤) ، أو فأكرمه أو أعطيه .

(وَيَتَعَدَّدُ) الشرطُ (على الجمع)^(٥) ، مثل : إن دخلَ زيدَ الدارَ والسوقَ فأكرمه^(٦) .

(و) يتعدَّدُ الشرطُ على (البَدَلِ) ، مثل : إن دخلَ زيدَ الدارَ أو السوقَ .

فهذه (ثلاثة أقسام ، كلُّ منها) أي من الأقسام (مع الجزاء كذلك) أي كالشرط^(٧) ، يعني أنَّ الجزاءَ إمَّا أن يكونَ متَّحِداً ، أو^(٨) مُتَعَدِّداً على سبيلِ الجمع ، أو متعديداً^(٩) على سبيلِ البَدَلِ ، كما مثَّلنا ، فتكونُ الأقسامُ تسعةً ، من ضربِ ثلاثةٍ في ثلاثة^(١٠) .

(١) انظر : مختصر البعلي ص ١٢١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣١٠ ، المستصفى ٢ / ٢٠٥ .

(٢) في ب : أي الشرط .

(٣) ساقطة من زد .

(٤) في ب : الجمع .

(٥) في ب : أو .

(٦) ساقطة من ش ز ض ع ب .

(٧) في ض : الشرط .

(٨) في ض : و .

(٩) ساقطة من ض .

(١٠) هذا تقسيم للشرط والمشروط باعتبار التعدد والاتحاد .

(انظر : العصد على ابن الحاجب ٢ / ١٤٦ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٩٤ ، الإحكام للآمدي

٢ / ٣١٠ ، المستصفى ٢ / ٢٠٦ ، نهاية السؤل ٢ / ١٢٤ ، المعتمد ١ / ٢٥٩ ، مختصر ابن الحاجب ٢ /

١٤٥ ، مناهج العقول ٢ / ١٢٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٤٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٨٠ ، إرشاد الفحول

ص ١٥٣) .

(ويتقدم) الشرطُ (على الجزاء لفظاً) أي في اللفظ (لتقدميه) أي تقدم الشرط على الجزاء (في الوجود طبعاً) ؛ لأنَّ الجزاء إنما يكون بعد شيء يُجَازَى عليه^(١).

(وما ظاهره) أي : وأي تركيبٍ ظاهره (أنه) أي أنَّ الشرط (مؤخرٌ) فيه عن الجزاء (الجزاء^(٢) فيه محذوفٌ ، قامَ مقامه ، ودلَّ عليه ماتقدمٌ) ، فقولُ القائل : أكرمتك إن دخلت الدارَ ، خبرٌ ، والجزاء محذوفٌ مراعاةً لتقدم الشرطِ ، كتقدم الاستفهام والقسم^(٣).

قال ابن مالك في « التسهيل » : لأداة الشرطِ صدرُ الكلام ، فإنَّ تقدمَ عليها سببُه^(٤) بالجواب^(٥) معنى ، فهو دليلُ الجوابِ ، وليس إياه ، خلافاً للكوفيين والمبردِ وأبي زيد^(٦).

(١) إن الشرط يتقدم في المعنى فيكون متقدماً في اللفظ ، قال القرافي : « وهو معنى قوله : متقدم في الطبع فيقدم في الوضع » (شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٥) .

(٢) وانظر : الحصول ج ١ ق ٣ / ٩٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣١١ ، شرح الورقات ص ١١١ ، المعتمد ١ / ٢٦٠) .

(٣) في ش : والجزاء .

(٤) قال الشيرازي : « يجوز أن يتقدم الشرط في اللفظ ، ويجوز أن يتأخر ، كما يجوز في الاستثناء » (الملع ص ٢٥) .

وقال الفخر الرازي : « لانزاع في جواز تقديم الشرط وتأخيره ، وإنما النزاع في الأولى ، ويشبه أن يكون هو التقديم خلافاً للفراء » (الحصول ج ١ ق ٣ / ٩٧) .

(٥) وانظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢١٤ ، ٢٦٤ ، المعتمد ١ / ٢٦٨ : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣١١ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٤٢) .

(٦) في ع : شبيهه .

(٧) في ش : فالجواب .

(٨) في ش : ابن ، وفي د : ابن أبي .

(٩) هو سعيد بن أوس بن ثابت ، الأنصاري الخزرجي ، قال المبرد : كان أبو زيد عالماً =

وقال ابن الحاجب في « مختصره » : « إن عَنَوْنَا أنْ المقدَّم ليس بجزءٍ للشرط^(١) (في اللفظ^(٢) فُسِّلَمَ ، وإن عَنَوْنَا أَنَّهُ ليسَ بجزءٍ للشرط^(٣) لالْفِظاً ولا معنى ، فهو عناد^(٤) ؛ لأنَّ الإكرامَ يتوقفُ على الدخولِ ، فيتأخَّرُ عنه من حيثُ المعنى ، فيكون جزءاً له معنى .

قال : « والحقُّ أَنَّهُ لما كَانَ المقدَّم - (أي أكرمتك^(٥)) - جملةً مستقلةً من حيث اللفظُ دون المعنى : رُوِعتِ الشائبَتانِ فيه ، أي شائبةُ الاستقلالِ من حيثُ اللفظُ ، فحكم بكونه جزءاً ، وشائبةُ عدم^(٦) الاستقلالِ من حيثُ المعنى ، فحكِمَ بأنَّ الجزءَ محذوفٌ . لكونه مذكوراً من حيثُ المعنى^(٧) » اهـ .

(ويصحُّ إخراجُ الأكثرِ) من الباقي (به) أي بالشرط^(٨) .

= بالنحو ، ولم يكن مثل الخليل وسيبويه ، وهو من أئمة الأدب ، وغلبت عليه اللغة والنوادير والغريب ، وكان الثوري يقول عن ابن منذر : الأصمعي . أحفظ الناس ، وأبو عبيدة أجمعهم ، وأبو زيد الأنصاري أوثقهم ، وكان يقال له : أبو زيد النحوي ، وله مصنفات كثيرة ومفيدة ، منها : « المصادر » و « الإبل » و « خلق الإنسان » و « اللغات » و « النوادر » و « الجمع والتثنية » و « بيوتات العرب » وغيرها ، عَمَّرَ كثيراً ، وتوفي سنة ٢١٥ هـ بالبصرة ، وقيل غير ذلك ، وكان يرى رأي القدرية .

انظر ترجمته في (وفيات الأعيان ٢ / ١٢٠ ، الفهرست لابن النديم ص ٨١ ، طبقات القراء ١ / ٣٠٥ ، المعارف ص ٥٤٥ ، إنباء الرواة ٢ / ٣٠ ، تاريخ بغداد ٩ / ٧٧ ، شذرات الذهب ٢ / ٣٤ ، مرآة الجنان ٢ / ٥٨ ، النجوم الزاهرة ٢ / ٢١٠ ، الأعلام للزركلي ٣ / ١٤٤) .

(١) في ب : الشرط .

(٢) في ش : لالْفِظاً ولا معنى ، فهو عناد ، لأن في اللفظ الإكرام يتوقف .

(٣) في ب : الشرط .

(٤) مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٦ .

(٥) ساقطة من ب ض هنا ، ثم ذكرت بعد كلمتين .

(٦) ساقطة من ض .

(٧) مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ٢ / ١٤٦ .

(٨) انظر : جمع الجوامع ٢ / ٢٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٣٤ ، إرشاد الفحول ص ١٥٣ .

قالَ في «المُصولِ» : « اتفقوا على أَنه يحسنُ التقييدُ ، بشرطِ أن يكونَ الخارجُ منه ^(١) أكثرَ من الباقي ، وإن اختلفوا فيه في الاستثناء » ^(٢) . ا هـ .

فلو قالَ : أكرم بني تميم إن كانوا علماء ، خرَجَ جهالُهم ، ولو أَنهم كُلُّهم ^(٣) .
(وهو) أي الشرطُ (في اتصالِ بمشروطٍ ، و) في (تعقُبٍ ^(٤) جلي متعاطفية :
كاستثناء) يعني أَنه يُشترطُ اتصالُ الشرطِ بالمشروطِ ^(٥) ، كما يُشترطُ اتصالُ
الاستثناء بالمستثنى منه ، لكن قوله : « إن شاء الله » يُسمى استثناءً ، وأن الشرطَ
إذا تعقَّبَ جملاً متعاطفةً عادَ إلى الكلِّ عندَ الأربعةِ وغيرهم ^(٦) .

وحكى الغزاليُّ عدمَ عودِهِ للجميعِ عن الأشعريةِ ^(٧) .
وعلى كلِّ حالٍ هو أولى بالعودِ إلى الكلِّ من الاستثناء ، بدليلِ موافقةِ أبي
حنيفةٍ عليه ، مثاله : أكرم قريشاً ، وأعطِ تميماً إن نزلوا بكذا ^(٨) .

(١) ساقطة من ز ، ومن «المُصولِ» .

(٢) المُصولُ جـ ١ ق ٣ / ٩٧ .

(٣) انظر : المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٢٣ .

(٤) في ع : تعقيب .

(٥) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢١٤ ، ٢٦٤ ، ٣٦٥ ، المُصولُ جـ ١ ق ٣ / ٩٧ ، مختصر
ابن الحاجب ٢ / ١٤٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣١١ ، جمع الجوامع ٢ / ٢٢ ، إرشاد الفحول ص ١٥٣ .
(٦) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٣١١ ، المُصولُ جـ ١ ق ٣ / ٩٦ ، جمع الجوامع ٢ / ٢٢ ،
العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٤٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٤ ، ٢٦٤ ، للمعتد ١ / ٣٦٤ ، نهاية
السؤل ٢ / ١٢٩ ، اللغ ص ٢٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٤٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٨١ ، مختصر البعلي
ص ١٢١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٦٠ ، التهيد ص ١٢١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣١١ .
(٧) وحكاه في «المُصولِ» عن بعض الأدباء ، واختار الرازي السؤف ، وحكى عن أهل
الظاهر .

(٨) انظر : المُصولُ جـ ١ ق ٣ / ٩٦ ، التهيد ص ١٢٠ ، ١٢١ ، القواعد والفوائد الأصولية
ص ٢٦١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣١١ ، المعتد ١ / ٢٦٤ ، إرشاد الفحول ص ١٥٣ ، شرح تنقيح
الفصول ص ٢٦٤ .

(٩) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٦٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٤ ، جمع الجوامع
والمحلى عليه ٢ / ٢٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٨١ .

(وَيَحْصُلُ مَعْلُوقٌ عَلَيْهِ) أي على شرطٍ (عَقَبَهُ) أي عَقَبَ وجودَ الشرطِ^(١) .

(و) يحصلُ (عَقْدٌ) أي ترتبُ أثره من بيعٍ ونكاحٍ ونحوهما (عَقَبَ صِيغَةً) ذلك بعقدٍ .

قالَ ابنُ قاضي الجبلِ : هل يحصلُ الشرطُ مع المشروطِ أو بعده ؟ وكذلك قولُك : بعتُكَ أو^(٢) وهبتُكَ ، هل يحصلُ مع الكافي أو بعدها ؟ على قولين ، الأكثرون من المتكلمين على أنَّها معها ، وهو اختيارُ ابنِ عبدِ السلام ، والثاني : بعده ، وهو الصحيحُ .

قاس^(٣) الأولون الشرطَ على العلةِ العقليةِ ، والتحقيقُ المنعُ فيها ، ولهذا يدخلُ في « كَسْرُتُهُ فَاَنْكَسَرَ » إلى غير ذلك .

قالَ شارحُ « التحرير » قلتُ : وما صححه هو ظاهرُ كلامِ الأصحابِ في تعليقِ الطلاقِ بالشرطِ^(٤) .



(١) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٣٤ ، مناهج العقول ٢ / ١٣٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٢ ، المعتد ١ / ٣٦٠ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٩٢ وما بعدها .

(٢) في ز : و .

(٣) في ز : وقاس .

(٤) في ع ب : بالشروط .

(فَصْلٌ)

(الثالثُ) من المخصَّصِ المتصلِ (الصِّفَةُ) وهي ^(١) ما أُشْعِرَ بمعنى يتصف به أفرادُ العام ، سواءً كان الوصفُ نعتاً أو عطفَ بيانٍ ، أو حالاً ، وسواءً كانَ ذلك مفرداً ^(٢) أو جملةً أو شبهها ^(٣) ، وهو الظرفُ والجارُ والمجرورُ ^(٤) ، ولو كانَ جامداً مؤولاً بمشتقٍ ^(٥) .

لكنْ يخرجُ من ذلك : أنْ يكونَ الوصفُ خرجَ مخرجَ الفاعلِ ، فيُطرَحُ مفهومه ، كما يأتي في المفاهيم ^(٦) ، أو يساق الوصفُ لمدحٍ أو ذمٍّ ، أو ترخُّمٍ ، أو توكيدٍ ، أو تفصيلٍ ^(٧) ، فليسَ شيءٌ من ذلك مخصَّصاً للعمومِ ^(٨) .

مثالُ التخصيصِ بالصفةٍ : أكرمَ بني تميمَ الداخلين ، فيَقصرُ الإكرامُ عليهم ^(٩) .

(١) في ش : وهو .

(٢) في ش ز : لمفرد .

(٣) في ب : شبهها .

(٤) انظر تفصيل الكلام عن التخصيص بالحال والظرف والجار والمجرور والتمييز في (إرشاد الفحول ص ١٥٥) .

(٥) انظر مسألة التخصيص بالصفة في (المحصول ج ١ ق ٢ / ١٠٥ ، الإحكام للآمدي ٣١٢ / ٢ ، المستصفى ٢٠٤ / ٢ ، جمع الجوامع ٢٣ / ٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٤٤ ، تيسير التحرير ٢٨٢ / ١ ، التوضيح على التنقيح ٣١ / ٢ ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٣٢ ، نهاية السؤل ١٣٥ / ٢ ، المعتقد ١ / ٢٥٧ ، شرح الورقات ص ١٠٩ ، مناهج العقول ٢ / ١١٢ ، ١٣٤ ، اللع ص ٢٥ ، مختصر البعلي ص ١٢١ ، إرشاد الفحول ص ١٥٣) .

(٦) في ش : المفهم .

(٧) في ش : تفضيل .

(٨) انظر : التلويح على التوضيح ٢ / ٣٢ .

(٩) انظر : مختصر البعلي ص ١٢١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣١٢ .

(وهي) أي الصفة (كاستثناء في عَوْدٍ) .

قالَ بعضُ أصحابنا والآمدِيُّ وجمع^(١) : هي كاستثناءٍ في العَوْدِ ، كما تقدّم^(٢) .

(ولو تقدمت) الصفة ، نحو وقفتُ على محتاجي أولادي وأولادهم ، فشرطُ الحاجة في أولادِ الأولادِ على الصحيح الذي عليه الأكثر^(٣)

وقيلَ : تختص^(٤) بما وَلِيَتْهُ إِنْ تَوَسَّطَتْ^(٥)

قالَ في « جمع الجوامع » : « أمَّا المتوسطة : فاختارَ اختصاصها بما وَلِيَتْهُ »^(٦) .

مثالُ ذلك : على أولادي المحتاجين وأولادهم .

قالَ التاجُ السبكيُّ : « لانعلمُ فيها^(٧) تَقْلًا ، ويظهر اختصاصها بما وَلِيَتْهُ »^(٨) .

☆ ☆ ☆

(١) ساقطة من ب .

(٢) صفحة ٣١٢ وما بعدها .

أي يجري فيه القولان السابقان بعودة التخصيص عند عدم القرينة إلى الجملة الأخيرة أو إلى الجميع .

(انظر : الإحكام للآمدِي ٢ / ٣١٢ ، جمع الجوامع ٢ / ٢٣ ، نهاية السؤل ٢ / ١٣٥ ، المعتمد ١ / ٢٥٧ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٦ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٠٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٤٤ ، تيسير التحرير ١ / ٢٨٢ ، مختصر البعلي ص ١٢١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٦٢ ، التهيد ص ١٢٣ ، ١٢٧ ، إرشاد الفحول ص ١٥٣) .

(٣) انظر : جمع الجوامع والمحلي عليه ٢ / ٢٣ ، التهيد ص ١٢٣ .

(٤) في ش : يخص .

(٥) في ش : تخصصت توسطت .

(٦) جمع الجوامع ٢ / ٢٣ .

وانظر : إرشاد الفحول ص ١٥٣ .

(٧) في ز : فيه .

(٨) جمع الجوامع ٢ / ٢٣ .

(الرابع) من المخصّص المتصل (الغاية) .

والمراءى بها : أن يأتي بعد اللفظ العام حرف من أحرف^(١) الغاية ، كاللأم
وإلى وحتى^(٢) .

مثال اللام : قوله سبحانه وتعالى : ﴿ سَقْنَاهُ لَبَنٍ مَّيِّتٍ ﴾^(٣) أي إلى
بلد^(٤) ، ومثله قوله تعالى : ﴿ بَأْنُ رَبِّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾^(٥) أي أوحى إليها ، ومن
ذلك « أو » في قوله :

« لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمُنَى »^(٦)

أي إلى أن أذكرك المنى .

وربما كانت « إلى » بمعنى « مع » .

و « حتى » للابتداء ، نحو :

(١) في ب : حروف .

(٢) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٣٦ ، الحصول ج ١ ق ٣ / ١٠٢ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٣٢ ، ١٤٦ ، الإحكام للأمدي ٢ / ٣١٣ ، المتصفى ٢ / ٢٠٨ ، جمع الجوامع ٢ / ٣٣ ، فواتح
الرحمت ١ / ٣٤٣ ، تيسير التحرير ١ / ٢٨١ ، اللغ ٢٧ ص ٢٧ ، مناهج العقول ٢ / ١١٢ ، ١٣٦ ،
مختصر البعلي ص ١٢١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٦٢ ، المعتمد ١ / ٢٥٧ ، إرشاد الفحول
ص ١٥٤ .

(٣) الآية ٥٧ من الأعراف .

(٤) ساقطة من زع ب .

(٥) الآية ٥ من الزلزلة .

(٦) هذا البيت يستشهد به النحاة ، ولم ينسبه أحد من علماء اللغة والأدب والنحو إلى شاعر

معين ، وعجزه :

« فإنا نقادت الأيام إلا لصابر » .

(انظر : شرح شذور الذهب ٢٣٨ ، شرح ابن عقيل ٢ / ٣٤٦) .

« حتى ماء دجلة أشكلا »^(١)

ومثال إلى وحتى : أكرم بني تميم إلى ، أوحى أن يدخلوا ، فيقصر على غيرهم^(٢) .

(وهي) أي الغاية (كاستثناء في اتصال وعوْد) بعد الجمل^(٣) ، ففي^(٤) نحو :
وقفت^(٥) على أولادي وأولاد أولادي^(٦) ، وأولاد أولادي ، إلى أن يستغنوا ،
تعود^(٧) إلى الكل^(٨) .

(١) في ش : أشكل ، وهي رواية ثانية للكلمة ، وهذا عجز بيت ، وصدّره :
فا زالت القتلى تمجّ دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكلا
وهذا البيت لجرير من قصيدة يحجوها الأخطل ، وأولها :
أجدك لا يصحو الفؤاد الملعّل وقد لاح من شيب عذار ومحل
وفيها :

لنا الفضل في الدنيا ، وأتقك راغم ونحن لكم يوم القيامة أفضل
وجاء البيت في الديوان :

وما زالت القتلى تمور دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل
واستشهد بالبيت الزمخشري في « الكشف » عند الآية ٦ من سورة النساء في قوله تعالى :
﴿ وابتلوا النيام حتى إذا بلغوا النكاح ﴾ حيث جعل ما بعد حتى غاية للابتداء ، وهي التي تقع
بعد الجمل ، واستشهد به الأشموني . ومعنى تمجّ : تور ، والأشكل : الذي خالط بياضه حرة .

(انظر : ديوان جرير ص ٣٦٥ - ٣٦٧ ، الكشف للزمخشري ٥٠١/١ ، ٤٨٠/٤) .

(٢) انظر : الأحكام للآمدي ٣١٢/٢ ، تيسير التحرير ٢٨١/١ ، مختصر البعلي ص ١٢١ .

(٣) أي أنها تعود إلى الجميع على قول الجمهور في الاستثناء ، وعند الحنفية تعود للأخيرة .

(انظر : جمع الجوامع ٢ / ٢٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٤٣ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٦ ،

التهديد ص ١٢٤ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٦٢ ، مختصر البعلي ص ١٢١) .

(٤) في ش : نقي .

(٥) في ب : أوقفت .

(٦) في ب : أولاد .

(٧) في ش ز : يعود .

(٨) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٣١٢ ، التهديد ص ١٢٤ ، تيسير التحرير ١ / ٢٨٢ ، إرشاد

الفحول ص ١٥٤ .

(ويخرج الأكثر^(١) بها) بأن يكون غير المخرج أقل من المخرج .

(و) من أحكامها : أن (مابعدھا مخالف) لما قبلھا ، أي محكوم عليه بنقيض حكمه عند الأكثر^(٢) ، لأن مابعدھا لو لم يكن مخالفاً لما قبلھا لم يكن غايةً ، بل وسطاً بلا فائدة ، قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾^(٣) ، فليس شيء من الليل داخلاً قطعاً ، وهذا الذي عليه الجمهور^(٤) .

و^(٥) قال ابن الباقلاني : مخالف لما بعدها نطقاً .

وقيل : إنه ليس مخالفاً مطلقاً^(٦) .

وقيل : مخالف لما بعدها إن كان معها « من » ، مثاله : بعثك من هذا إلى هذا^(٧) .

وقال الرازي : « إن تميّز عما قبله بالحس لم يدخل ، وإلا دخل ، والتمييز نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾^(٨) ، فإن لم يتميّز حساً استمر ذلك الحكم على مابعدھا ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾^(٩) ، فإن المرفق^(١٠)

(١) في ش : الكل .

(٢) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٣٦ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ١٠٢ ، المص ص ٢٧ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٦٢ ، مناهج العقول ٢ / ١٣٦ ، إرشاد الفحول ص ١٥٤ .

(٣) الآية ١٨٧ من البقرة .

(٤) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٣٦ ، ١٣٧ ، مناهج العقول ٢ / ١٣٦ .

(٥) ساقطة من ب ز .

(٦) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٣٧ .

(٧) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٣٧ .

(٨) الآية ١٨٧ من البقرة .

(٩) الآية ٦ من المائدة .

(١٠) في ب : المرافق .

غير منفصل عن اليد بفصل محسوس^(١) .

وقيل : إن كان المعنى عينا أو وقتا لم يدخل ، « وإلا دخل »^(٢) ، نحو قوله عز وجل : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾^(٣) ، لأن الغاية هنا فعل ، والفعل لا يدخل بنفسه^(٤) ما لم يُفْعَلْ ، وما لم توجد الغاية لا ينتهي المغييا^(٥) ، فلا بد من وجود الفعل الذي هو غاية النهي لانتهاؤه النهي ، فيبقى الفعل داخلا في النهي .
وقيل : لاتدل^(٦) الغاية على أن مابعدھا مخالف ولا موافق ، قاله الآمدي^(٧) .

ومحل ما تقدم : في غاية تقدمها عموم يشملها ، أمّا إذا لم يتقدم الغاية عموم يشملها فلا يكون مابعدھا مخالفا لما قبلها ، وإلى ذلك أشير بقوله : (إلا في : قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ^(٨) كلها من الخنصر إلى الإبهام ، ونحوه ، فلا) أي فلا يكون مابعدھا مخالفا لما قبلها ، ويكون الإبهام داخلا قطعاً^(٩) .

قال السبكي الكبير^(١٠) : قول الأصوليين إن الغاية من المخصّصات

(١) الحصول ج ١ ق ٢ / ١٠٢ .

وانظر : نهاية السؤل ٢ / ١٢٧ ، ١٢٨ ، مناهج العقول ٢ / ١٣٦ ، إرشاد الفحول ص ١٥٤ .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) الآية ٢٢٢ من البقرة .

(٤) في ش : نفسه .

(٥) في ش : المعنى .

(٦) في ش ز ض ب : تدخل .

(٧) الإحكام للآمدي ٢ / ٣١٣ .

وهناك أقوال أخرى ذكرها الشوكاني . (انظر : إرشاد الفحول ص ١٥٤) .

(٨) في ش : أصابعها .

(٩) انظر : جمع الجوامع ٢ / ٢٣ ، إرشاد الفحول ص ١٥٤

(١٠) هو علي بن عبد الكافي ، تقي الدين السبكي ، والد تاج الدين السبكي صاحب « جمع

الجوامع ، ومرت ترجمة الوالد والابن .

إِنَّا^(١) هُوَ إِذَا^(٢) تَقَدَّمَهَا عَمومٌ يَشْمَلُهَا لَوْلَمْ يُؤْتَ بِهَا ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هُوَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾^(٣) ، فَلَوْلَا الْغَايَةُ لَقَاتَلْنَا الْكَفَّارَ أَعْطَوْا أَوْ لَمْ يُعْطُوا^(٤) .

فَأَمَّا نَحْوُ : « رَفَعَ الْقَلَمَ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ » وَلَوْ سَكَتَ عَنِ الْغَايَةِ لَمْ يَكُنِ الصَّبِيُّ شَامِلًا لِلْبَالِغِ ، وَلَا النَّائِمُ لِلْمُسْتَيْقِظِ ، وَلَا الْمَجْنُونُ لِلْمَفِيْقِ ، فَذَكَرُ الْغَايَةَ فِي ذَلِكَ : إِمَّا تَوْكِيدًا^(٥) لِتَقْرِيرِ أَنَّ أَزْمَنَةَ الصَّبِيِّ ، وَأَزْمَنَةَ الْمَجْنُونِ^(٦) ، وَأَزْمَنَةَ النَّوْمِ ، لَا يُسْتَثْنَى مِنْهَا شَيْءٌ ، وَنَحْوَهُ^(٧) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾^(٨) ، طُلُوعُهُ^(٩) ^(١٠) أَوْ زَمَنَ طُلُوعِهِ^(١١) ، لَيْسَ مِنَ اللَّيْلِ حَتَّى يَشْمَلَهُ : « سَلَامٌ هِيَ » ، بَلْ حَقَّقَ بِهِ ذَلِكَ ، وَإِمَّا لِلْإِشْعَارِ^(١٢) بِأَنَّ مَا بَعْدَ الْغَايَةِ حَكْمُهُ مُخَالَفٌ لِمَا قَبْلَهُ : وَلَوْلَا الْغَايَةُ لَكَانَ مَسْكُوتًا^(١٣) عَنْ ذِكْرِ الْحُكْمِ مُحْتَمَلًا :

(وَغَايَةً ، وَ) مُعْيَا^(١٣) (مَقِيدٌ بِهَا) أَيِ بِالْغَايَةِ (يَتَحَدَّنِ وَيَتَعَدَّدُنِ تِسْعَةً

(١) ساقطة من ش ز ع ض .

(٢) في ش : إِذَا هُوَ .

(٣) الآية ٢٩ من التوبة .

(٤) جمع الجوامع ٢ / ٢٣ .

(٥) في ز : توكيداً .

(٦) في ع : المجنون .

(٧) في ش ز ض : ونحو .

(٨) الآية ٥ من القدر .

(٩) في د ب : الفجر طلوعه .

(١٠) ساقطة من ض ب .

(١١) في ب : الإشعار .

(١٢) في ش ز : سكوتا .

(١٣) في ش ز : معنى .

أقسامٍ (لأنَّ الغايةَ والمغيا^(١)) : إمَّا أن يكونا متحدَّين ، كأكرم بني تميم إلى أن يدخلوا ، أو متعددين ، إمَّا على سبيل الجمع ، كأكرم بني تميم ، وأعطهم إلى أن يَدْخُلُوا و^(٢) يَقُومُوا ، أو^(٣) على سبيل البدل ، كأكرم بني تميم أو^(٤) أعطهم إلى أن يدخلوا أو يقوموا ، وقد يكون أحدهما متعدداً والآخر متحداً ، فتكون الأقسام تسعة كالشرط^(٥) .



و^(٦) (الخامسُ) من الخصص المتصل : (بدلُ البعض) .
 نحو : أكرم بني تميم فلاناً وفلاناً ، اختصَّ ذلك بالرجلين المسمَّين^(٧) .
 (والتوابعُ المخصَّصةُ) التي (كبذلٍ وعطفٍ بيان^(٨)) وتوكيدٍ ونحوه^(٩)
 كاستثناء (في المعنى^(١٠)) .

(١) في ش ز : المعنى .

(٢) في ع : أو .

(٣) في ش : و .

(٤) في ش : و .

(٥) انظر : المعتد ١ / ٢٩٨ ، مختصر ابن الحاجب والعسد عليه ٢ / ١٤٦ ، فواتح الرحموت

١ / ٢٤٢ ، تيسير التحرير ١ / ٢٨٢ .

(٦) ساقطة من ش ز .

(٧) ذكر هذا النوع من المخصصات بعض العلماء ، وأغفله آخرون ، قال ابن السبكي : « ولم

يذكره الأكثرون » (جمع الجوامع ٢ / ٣٤) .

وانظر : مناهج العقول ٢ / ١١٢ ، العسد على ابن الحاجب ٢ / ١٣٢ ، فواتح الرحموت ١ /

٢٤٤ ، تيسير التحرير ١ / ٢٨٢ ، إرشاد الفحول ص ١٥٤ .

(٨) ساقطة من ع .

(٩) في ب : ونحوها .

(١٠) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٣٦٢ .

(وَشَرَطَ [مقترنٌ ^(١)] بحرفِ جرٍ) كقولهِ : على أَنه ، أو بشرطِ أَنه (أو)
 حرفٍ ^(٢) (عطفٍ) كقولهِ : ومن شرطهِ كذا ، فـ ^(٣) (ك) شرطٍ (لُغَوِيٌّ) ^(٤) ،
 فقولُهُ : أكرم بني تميم وبني أسد وبني بكر المؤمنين ، أمكن كونهَ عاماً ^(٥) لبكرٍ
 فقط ، وشرطٌ ^(٦) كونهم مؤمنين ، أو على أَنهم ^(٧) ، متعلق بالأكرام ، وهو
 للجميع ^(٨) ، كقولهِ : (« إن كانوا مؤمنين ^(٩) ») .

(ويتعلق حرفٌ متأخِرٌ بالفعلِ المتقدم ^(١٠)) وهو قولُهُ : أكرم ، أو وقفتُ
 أو نحوها ، وهو الكلامُ والجملةُ ، فيجبُ الفرقُ بين ماتعلقُ بالاسمِ وما ^(١١) تعلقُ
 بالكلامِ .

ووقفَ الإنسانُ على حملٍ ^(١٢) أجنبياتٍ ، كوقفهِ على أولادِهِ ، ثم أولادِ فلانٍ ،
 ثم المساكينَ ، على أَنه ^(١٣) لا يُعطى منهم إلا صاحبُ عيالٍ ، يُقوي اختصاصَ
 الشرطِ بالجملةِ الأخيرةِ ، لأنها أجنبيةٌ من الأولى ، قاله الشيخُ تقيُّ الدين .

(وإشارةٌ بـ) لفظِ (ذلك) بعد جملٍ ، نحو قولهِ تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ

(١) في د : معنون ، وفي ش ز ع ب : معنوي ، والتصويب منا بحسب المعنى .

(٢) في ش ب : بحرف .

(٣) في ش : و .

(٤) انظر : مختصر البعلبي ص ١٢١ .

(٥) في ز ع ب : تماماً :

(٦) في ز ب : وبشرط ، وفي ع : ويشترط .

(٧) في ش : أنه .

(٨) في ش ز ع : للجميع معاً .

(٩) انظر : المسودة ص ١٥٧ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٦٢ .

(١٠) في ش ز ع : المقدم .

(١١) في ز : وبين ما .

(١٢) في ش : جبل .

(١٣) في ب : أنهم .

ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً ﴿٦٨﴾ ، وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ ﴿٦٩﴾ ، وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ تَعَالَى : ﴿ ذَلِكَكُمْ فِسْقٌ ﴾ ﴿٧٠﴾ .

(وَتَمَيِّزٌ بَعْدَ جَمَلٍ) نَحْوُ : لَهُ ﴿٦٨﴾ عَلَيَّ أَلْفٌ وَخَسُونَ دِرْهَمًا ، ﴿٦٩﴾ وَنَحْوُ : لَهُ ﴿٧٠﴾ عَلَيَّ أَلْفٌ وَمِائَةٌ وَخَسُونَ دِينَارًا (يَعُودَانِ) أَيِ الْإِشَارَةِ بِذَلِكَ وَالتَّمْيِيزِ (إِلَى الْكُلِّ) أَيِ كُلِّ الْجَمْلِ الْمُتَقَدِّمَةِ ﴿٧٠﴾ .

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْإِرْشَادِ » فِي الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً ﴾ ﴿٦٩﴾ يَجِبُ عَوْدُهُ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ : وَعَوْدُهُ إِلَى بَعْضِهِ لَيْسَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ ، وَلِهَذَا لَوْ قَالَ : مَنْ دَخَلَ وَخَدَمَنِي وَأَكْرَمَنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، لَمْ يَعُدْ إِلَى الدُّخُولِ فَقَطْ .

وَذَكَرَهُ أَيْضًا فِي « الْوَاضِحِ » فِي مَخَاطِبَةِ الْكَفَّارِ ، وَقَالَ : إِذَا عَادَ لِلْجَمِيعِ ﴿٧٠﴾ فَالْمُؤَاخَذَةُ ﴿٧٠﴾ بِكُلِّ مَنْ الْجَمْلِ ، فَالْحُلُودُ لِلْكَفْرِ ، وَالْمُضَاعَفَةُ فِي قَدْرِ الْعَذَابِ لِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الذُّنُوبِ .

وَقَالَ ابْنُ الْجُوزِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ ﴿٦٩﴾ « قِيلَ : الْإِشَارَةُ إِلَى أَجْرَةِ الرِّضَاعِ وَالنَّفَقَةِ ، وَقِيلَ : إِلَى النَّهْيِ عَنِ الضَّرَارِ ،

(١) الآية ٦٨ من الفرقان .

(٢) الآية ٢٣٣ من البقرة .

(٣) الآية ٣ من المائدة .

(٤) في ش : قوله .

(٥) في ز : وقوله .

(٦) انظر : مختصر البعلي ص ١٢١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٦٢ .

(٧) الآية ٦٨ من الفرقان .

(٨) في ب : إلى الجميع .

(٩) في ش : فالواحدة .

(١٠) الآية ٢٣٣ من البقرة .

وقيلَ : إلى الجميع ، اختارَه القاضي ؛ لأنه « على المولود له » وهذا معطوف عليه ، فيجبُ الجميعُ ^(١) .

وقالَ أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ فَسُقْ ﴾ ^(٢) إشارةً إلى الجميع ، ويجوزُ أن يرجعَ إلى الاستقسام ^(٣) .

و ^(٤) قالَ أبو يعلى ^(٥) الصغيرُ من أصحابنا ^(٦) في قتلِ مانعِ الزكاةِ في آيةِ الفرقانِ المذكورةِ ^(٧) : ظاهرُ اللفظِ يقتضي عودَ العذابِ والتخليدِ إلى الجميعِ ، وكلِّ واحدٍ

(١) زاد المسير ١ / ٢٧٢ .

وانظر : تفسير الطبري ٢ / ٥٠٢ ، تفسير القرطبي ٢ / ١٦٩ ، تفسير القاسمي ٣ / ٦١١ .

(٢) الآية ٢ من المائدة .

(٣) إملأ مامنٌ به الرحمن ١ / ٢٠٧ .

وفي ش ض ب ز : الاستفهام ، والاستقسام بالأزلام الذي جاء قبل الإشارة ﴿ وأن تستقسموا بالأزلام ذلکم فسق ﴾ .

وانظر : تفسير الطبري ٦ / ٧٨ ، تفسير القرطبي ٦ / ٦٠ ، تفسير القاسمي ٦ / ١٨٢٥ .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) في ض : المعالي .

(٦) هو محمد بن محمد بن محمد بن الحسين ، القاضي أبو يعلى الصغير ، ويلقب عماد الدين ، ابن القاضي أبي خازم ابن القاضي الكبير أبي يعلى ، سمع أبو يعلى الصغير الحديث ، ودرس الفقه ، وبرع في المذهب والخلاف والناظرية ، وأفق ودرس وناظر في شبيبته ، قال ابن رجب : « كان ذا ذكاء مفرط ، وذهن ثاقب ، وفصاحة وحسن عبارة » ، ولي القضاء بباب الأزج ، ثم ولي قضاء واسط ، وصنف عدة كتب ، منها : « التعليقات » في مسائل الخلاف ، كبيرة ، و « المفردات » و « شرح المذهب » و « النكت والإشارات في المسائل المفردات » توفي سنة ٥٦٠ هـ ، وأضر بآخر عمره .

انظر ترجمته في (ذيل طبقات الحنابلة ١ / ٢٤٧ ، المنهج الأحمد ٢ / ٢٨٢ ، الأعلام ٧ / ٢٥١ ، شذرات الذهب ٤ / ١٩٠) .

وقارن مقاله ابن بدران في (المدخل إلى مذهب أحد ص ٢١٠) .

(٧) وهي قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ الآية ٦٨ من الفرقان .

منهم^(١) ، لكن قام الدليل على^(٢) أن التخليد لا يكون إلا بالكفر ، فخصّص به الآية^(٣)

وأما التمييز فمقتضى كلام النحاة وبعض الأصوليين : عوده إلى الجميع ، ولنا خلاف في الفروع ، قاله البعلبي في « أصوله »^(٤) .

وقال في « قواعد الأصولية » : « واختلف أصحابنا في الفروع على وجهين ، أحدهما : أن الأمر كذلك ، فإذا قال : له عليّ - مثلاً - ألف وخمسون درهماً ، فالجميع دراهم على الصحيح من المذهب » .

« وقال أبو الحسن التيمي : يرجع في تفسير الألف إليه »^(٥) .



(١) في ض ع : منه .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) انظر : مختصر البعلبي ص ١٢٢ .

(٤) انظر : مختصر البعلبي ص ١٢٢ .

(٥) القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٦٢ .

(فَصْلٌ)

(يُخَصَّصُ الْكِتَابُ بِبَعْضِهِ ، وَ) يُخَصَّصُ أَيْضاً (بِالسَّنَةِ مُطْلَقاً) أي سواء كانت متواترة أو آحاداً ، (وَ) تُخَصَّصُ (السَّنَةُ بِهِ) أي بالقرآن (وَبِبَعْضِهَا) أي تُخَصَّصُ ^(١) السَّنَةُ بِبَعْضِهَا (مُطْلَقاً) أي سواء كانت متواترة أو آحاداً ^(٢) .

فمن أمثلة تخصيص الكتاب بالكتاب ^(٣) : قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ^(٤) ، فإنَّ عُمُومَهُ خُصَّ بِالْحَوَامِلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ^(٥) ، وَخُصَّ أَيْضاً عُمُومُهُ الشَّامِلُ لِمُدْخُولِهَا وَغَيْرِهَا ، ^(٦) بِقَوْلِهِ تَعَالَى ^(٧) فِي غَيْرِ الْمُدْخُولِ بِهَا : ﴿ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ

(١) في ش : تخصص ، وفي ع ب : وتخصص ، وفي ع : وتخصص .

(٢) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٤٣ ، الإحكام للأمدي ٢ / ٣١٨ ، المحصول ج١ ق ٣ / ١١٧ ، الروضة ٢ / ٢٤٤ ، مختصر الطوفي ص ١٠٧ ، مختصر البعلي ص ١٢٣ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢١٦ .

(٣) وهو رأي جمهور الأصوليين ، لكنهم اختلفوا في شروطه بالتقديم أو التأخير أو الاقتران أو الاستقلال أو الاتصال أو التراخي ، كما سيذكره المصنف فيما بعد .

(٤) انظر : المحصول ج١ ق ٣ / ١١٧ ، جمع الحوامع ٢ / ٣٦ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٤٥ ، شرح الورقات ص ١١٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٢ ، اللع ص ١٩ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤٣ ، المعتد ١ / ٢٧٤ ، مناهج العقول ٢ / ١٤٣ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٧ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢١٦ ، إرشاد الفحول ص ١٥٧ .

(٤) الآية ٢٢٨ من البقرة .

(٥) الآية ٤ من الطلاق .

(٦) في ض : في قوله .

عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴿^(١)﴾

وَنَحْوُ ذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ ، وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ ^(٢) ، خُصَّ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْصَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ^(٣) .

وَنَحْوُ ذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ ^(٤) ، خُصَّ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ^(٥) .

وَالْخِلَافُ فِي مَسْأَلَةِ تَخْصِصِ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ بَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ ^(٦) ، وَتَمَسَّكُوا

(١) الْآيَةُ ٤٩ مِنَ الْأَحْزَابِ .

(٢) وَانْظُرْ : نَهَايَةُ السُّوْلِ ٢ / ١٤٣ ، شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ ص ٢٠٢ ، الْحَلِيِّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ ٢ / ٢٦ ، الْمَعْتَدِ ١ / ٢٧٤ ، الْمَحْصُولِ ج ١ ق ٣ / ١١٨ ، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ١٥٧ .

(٣) الْآيَةُ ٢٣٤ مِنَ الْبَقَرَةِ ، فِي ش : ٢٢٤ ، وَفِي ب ز : ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ، الْآيَةُ﴾ .
(٤) الْآيَةُ ٤ مِنَ الطَّلَاقِ .

وَيَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْصَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ مُخَصَّصٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ، وَيَرَى بَعْضُهُمْ أَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ الثَّانِيَةِ فَهِيَ نَاسِخَةٌ لَهَا ، لَاخْتِصَاصٌ .

وَتَفَرَّقَ عَلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ اِخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْأُئِمَّةِ فِي عِدَّةِ الْمَتَوَفَى عَنْهَا زَوْجِهَا الْحَامِلِ إِذَا وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا ، هَلْ تَنْقُضِي عِدَّتَهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ ، أَمْ تَنْتَظِرُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ؟ أَمْ تَعْتَدُ آخِرَ الْأَجَلَيْنِ ؟ فِيهِ أَقْوَالٌ عَمِلَ عَلَيْهَا كُتُبُ الْفَقْهِ .

(٥) انْظُرْ : تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ ١ / ٣٧٧ ، الْمَعْتَدِ ١ / ٢٧٥ ، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ ٢ / ١٤٧ ، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ ١ / ٣٤٦ ، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ١٥٧ .

(٤) الْآيَةُ ٢٢١ مِنَ الْبَقَرَةِ .

(٥) الْآيَةُ ٥ مِنَ الْمَائِدَةِ .

(٦) انْظُرْ : مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ وَالْمُعْضَدُ عَلَيْهِ ٢ / ١٤٧ ، ١٤٨ ، الْمَحْصُولُ ج ١ ق ٣ / ١١٧ ، =

بأنَّ التخصيصَ بيانٌ للمرادِ باللفظِ ، فلا يكونُ إلا بالسنةِ لقوله^(١) سبحانه وتعالى : ﴿ لَتَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾^(٢) .

وما ذكر^(٣) من الأمثلةِ يجوزُ أن يكونَ التخصيصُ فيه بالسنةِ ، كما في حديثِ أبي السنابلِ بنِ بَعْلَكَ مع سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّةِ^(٤) حينَ قالَ : « مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » فجاءت إلى النبي ﷺ : « فَأَفْتَاهَا بِأَنهَا قَدْ حَلَّتْ بِوَضْعِ حَمْلِهَا »^(٥) .

وأجيبَ بأنَّ التخصيصَ لا يخرجُ عن كونه مَبَيَّنًا إِذَا بَيَّنَّ مَا^(٦) أَنْزَلَ بِآيَةٍ أُخْرَى

= ١١٩ ، الإحكام للأمامي ٢ / ٣١٩ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٢٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٢ ، إرشاد الفحول ص ١٥٧ .

(١) في ب ز : كقوله .

(٢) الآية ٤٤ من النحل .

(٣) في ش ز : ذكره .

(٤) هي الصحابية سبيعة بنت الحارث الأسلمية ، كانت امرأة سعد بن خولة رضي الله عنه ، توفي عنها بمكة في حجة الوداع ، وهي حامل ، فوضعت بعد وفاة زوجها بليالٍ ، قيل شهر ، وقيل : خمس وعشرون ، وقيل : أقل من ذلك ، فخطبها شاب وكهل ، فالت للشاب ، فقال لها الكهل - وهو أبو السنابل مستنكراً - : تريدان أن تتزوجي ؟ وكان أهلها غيباً ، ورجا أن يؤثره بها ، فجاءت إلى النبي ﷺ فقال لها : قد حللت فانكحي من شئت ، ، روي لها عن رسول الله ﷺ اثنا عشر حديثاً .

انظر ترجمتها في (الإصابة ٤ / ١٠٣ المطبعة الشرفية ، أسد الغابة ٧ / ١٢٧ ، تهذيب الأسماء ٢ / ٣٤٧) .

(٥) الحديث مع القصة رواها البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد ومالك والشافعي وابن حبان والدارمي والبيهقي بألفاظ مختلفة .

(انظر : صحيح البخاري ٣ / ٢٠٤ ، صحيح مسلم ٢ / ١١٢٢ ، تحفة الأحوذني ٤ / ٣٧٣ ، سنن النسائي ٦ / ١٥٨ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٥٣ ، شرح السنة ٩ / ٣٠٤ ، موارد الظنن ص ٣٢٣ ، سنن الدارمي ٢ / ١٦٦ ، الرسالة للشافعي ص ٥٧٥ ، فتح الباري ٨ / ٤٦١ ، البيان والتعريف ٣ / ٥٧) .

(٦) في ع : مما .

مُنَزَّلَةٌ^(١) ، كما بيّن ما أنزل إليه من السُنَّةِ ، فإنَّ الكلَّ مُنَزَّلٌ^(٢) .

ومثال تخصيص الكتاب بالسُنَّةِ ، حق مع كونها أحاداً عند أحد ومالكٍ والشافعي^(٣) رضي الله عنهم : قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَجِلْ لَكُمْ مَآوِئًا ذَلِكُمْ ﴾^(٤) فإنَّه مَخْصُوصٌ بقوله ﷺ : « لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا ، وَلَا عَلَى خَالَاتِهَا » متفقٌ عليه^(٥) .

وغَوْهُ تخصيصُ آيةِ السَّرِقَةِ بِمَادُونِ النَّصَابِ^(٦) ، وقتلُ المُشْرِكِينَ بِإِخْرَاجِ

(١) ساقطة من ش .

(٢) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٢ ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٤٨ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١١٩ ، الإحكام للأمندي ٢ / ٣١٩ ، إرشاد الفحول ص ١٥٧ .

(٣) انظر هذه المسألة في (نهاية السؤل ٢ / ١٤٤ ، البرهان ١ / ٤٢٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٧ ، للمعتد ١ / ٢٧٥ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٩ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٢٠ ، الإحكام للأمندي ٢ / ٣٢٢ ، اللع ص ١٩ ، جمع الجوامع ٢ / ٢٧ ، فوائح الرحموت ١ / ٣٤٩ ، شرح الورقات ص ١١٥ ، العدة ٢ / ٥٥٠ ، مختصر البعلي ص ١٢٣ ، مختصر الطوفي ص ١٠٧ ، المسودة ص ١١٩ ، الروضة ٢ / ٢٤٤ ، إرشاد الفحول ص ١٥٧) .
(٤) الآية ٢٤ من النساء .

(٥) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي ومالك وأحمد وابن حبان عن أبي هريرة وجابر رضي الله عنها مرفوعاً .

(انظر : صحيح البخاري ٢ / ١٦٠ ، المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ٩ / ١٩٠ ، سنن أبي داود ٢ / ٤٧٦ ، سنن النسائي ٦ / ٧٩ ، تحفة الأحوذى ٤ / ٢٧٢ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٢١ ، سنن الدارمي ٢ / ١٣٦ ، موارد الظهآن ص ٣١٠ ، المنتقى ٣ / ٣٠٠ ، مسند أحمد ٢ / ١٧٩ ، ١٨٩) .

وانظر : الروضة ٢ / ٢٤٦ ، الإحكام للأمندي ٢ / ٣٢٢ ، فوائح الرحموت ١ / ٣٥١ ، العدة ٢ / ٥٥٢ .

(٦) وذلك بما رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قطع في جن ثمة ثلاثة دراهم ، وبما رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله ﷺ يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً » وفي رواية : « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً » رواه أحمد ومسلم =

المجوس^(١)، وغير ذلك^(٢).

قال ابن مفلح : وعند الحنفية إن كان خصاً بدليل جمع عليه جاز ، وإلا فلا .

وقيل : بالوقف .

وقيل : يجوز ولم يَقَع^(٣).

ومثال تخصيص السنة بالكتاب^(٤) قوله ﷺ : « ماأبين من حي فهو

= والنسائي وابن ماجه . وسبق تخريجها صفحة ٢١٧ .

(انظر : نيل الأوطار ٧ / ٢٣١ ، الروضة ٢ / ٢٤٤) .

(١) وذلك في حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أنه ﷺ أخذ الجزية من المجوس ،

وسبق تخريجه في المجلد الثاني ص ٣٧١ .

(٢) انظر : التبصرة ص ١٣٣ ومابعدا ، اللع ص ١٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٧ ، شرح

الورقات ص ١١٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٢٢ ومابعدا ، المستصفي ٢ / ١١٤ ومابعدا .

(٣) وهناك أقوال أخرى تفصل في الخبر ، فإن كان متواتراً فيخصص عموم الكتاب ، وإن كان

خبراً أحادٍ فلا يخصه ، وفي قول : يُخصص المخصص من الكتاب بالسنة إن سبق تخصيصه ، وإلا فلا يصح .

(انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٤٤ ، ١٤٨ ومابعدا ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٦ ، ٢٠٨)

ومابعدا ، البرهان ١ / ٤٢٦ ، للنخول ص ١٧٤ ، مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ٢ / ١٤٩ ،

المحصل ج ١ ق ٣ / ١٢٠ ، ١٣١ ومابعدا ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٢٢ ، المستصفي ٢ / ١١٤

ومابعدا ، جمع الجوامع ٢ / ٢٧ ، أصول الرخسي ١ / ١٤٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٤٩ ، اللع

ص ١٩ ، العدة ٢ / ٥٥٠ ومابعدا ، مختصر الطوفي ص ١٠٨ ، مختصر البعلي ص ١٢٣ ، المسودة

ص ١١٩ ، الروضة ٢ / ٢٤٥ ، إرشاد الفحول ص ١٥٨ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢١٨ ، التبصرة

ص ١٣٢) .

(٤) خالف بعض الشافعية وابن حامد من المناهضة في تخصيص السنة بالكتاب ومنعوه ، لأنها

مبنية له ومفسرة ، والمبين تابع للمبين .

(انظر : التبصرة ص ١٣٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٢١ ، جمع الجوامع ٢ / ٣٦ ، فواتح

الرحموت ١ / ٣٤٩ ، العدة ٢ / ٥٦٩ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٢٣ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٩ ، =

مَيِّتٌ^(١)، رواه ابنُ ماجه^(٢)، خَصَّ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَمِنْ أَضْوَافِهَا وَأُوتَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ ﴾^(٣).

ومن أمثلته أيضاً قَوْلُهُ ﷺ - فيما رواه مسلمٌ عن عبادة بن الصامت^(٤) رضي الله تعالى عنه - : « خَذُوا عَنِّي ، ^(٥) خَذُوا عَنِّي »، قد جعلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ، الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ : جلدٌ مائة ، ونقيُّ سَنَةٍ ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ : جلدٌ مائة والرجمُ^(٦) ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَشْمَلُ الْحَرَ وَالْعَبْدَ ، فَخَصَّ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ فَإِذَا أُخْصِنَ ، فَإِنَّ

= شرح الورقات ص ١١٥ ، اللع ص ١٩ ، التبصرة ص ١٣٦ ، المسودة ص ١٢٢ ، الروضة ٢ / ٢٤٥ ،

مختصر البجلي ص ١٢٣ ، مختصر الطوفي ص ١٠٨ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢١٧ .

(١) في ض : ميتة ، وفي ب : كيتة .

(٢) هذا الحديث رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه والدارمي وأحمد عن ابن عمر وأبي واقد

وتميم الداري رضي الله عنهم مرفوعاً بألفاظ متقاربة .

(انظر : تحفة الأحوذى ٥ / ٥٥ ، سنن أبي داود ٢ / ١٠٠ ، سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٧٢ ، سنن

الدارمي ٢ / ٩٣ ، مسند أحمد ٥ / ٢٦٨ ، نيل الأوطار ٨ / ١٥١) .

(٣) الآية ٨٠ من النحل .

(٤) هو الصحابي عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي ، أبو الوليد ، شهد العقبة

الأولى والثانية ، وكان تقياً ، وشهد بدمراً والمشاهد كلها ، وجع القرآن في زمن النبي ﷺ ، وكان يعلم أهل الصفة القرآن ، ولما فتح الله على المسلمين الشام أرسله عمر رضي الله عنه إلى الشام مع معاذ وأبي الدرداء ليعلموا الناس القرآن ويفقههم في الدين ، وهو أول من تولى قضاء فلسطين ، توفي بالرملة سنة ٣٤ هـ ، وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في (الإصابة ٤ / ٢٧ ، المطبعة الشرفية ، أسد الغابة ٣ / ١٦٠ ، تهذيب الأئماء

١ / ٢٥٦ ، مشاهير علماء الأمصار ص ٥١ ، الخلاصة ٢ / ٣٢ ، مطبعة الفجالة الجديدة ، شجرة النور

الزكية ٢ / ١٨٤) .

(٥) ساقطة من ض ب .

(٦) هذا الحديث رواه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد والدارمي عن عبادة بن

الصامت رضي الله عنه مرفوعاً .

(انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ١١ / ١٩٠ ، سنن أبي داود ٢ / ٤٥٥ ، تحفة الأحوذى

٢ / ٨٥٢ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٨٥٢ ، سنن الدارمي ٢ / ١٨١ ، مسند أحمد ٣ / ٤٧٦ ، ٥ / ٣١٣ ،

نيل الأوطار ٧ / ٩١) .

أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴿١﴾ .
 ومن ذلك حديث : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ،
 خَصَّ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (١) .
 ومثال تخصيص السنة بالسنة قوله ﷺ « فَمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ » (٢) ، فإنه
 مخصوصٌ بقوله ﷺ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ » (٣) ، وهو كثير (٤) .

(١) الآية ٢٥ من النساء .

(٢) الآية ٢٩ من التوبة .

(٣) هذا طرف من حديث صحيح رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك والدارمي عن ابن عمر وجابر وغيرهما مرفوعاً بألفاظ مختلفة .

(انظر : صحيح البخاري ١ / ١٧٨ المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ٧ / ٥٤ ، سنن أبي داود ١ / ٣٧٠ ، تحفة الأحوذى ٣ / ٢٩١ ، سنن النسائي ٥ / ٣١ ، سنن ابن ماجه ١ / ٥٨١ ، سنن الدارمي ١ / ٣٩٣ ، مسند أحمد ١ / ١٤٥ ، ٥ / ٢٣٣ ، فيض القدير ٤ / ٤٦٠) .

(٤) هذا طرفٌ من حديث صحيح رواه البخاري ومسلم ومالك والشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً .

(انظر : صحيح البخاري ١ / ١٧٨ المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ٧ / ٥٠ ، سنن أبي داود ١ / ٣٥٧ ، تحفة الأحوذى ٣ / ٢٦١ ، مسند أحمد ٢ / ٩٢ ، ٣ / ٦ ، الموطأ ص ١٦٧ ط الشعب ، المنتقى ٣ / ٩ ، بدائع اللغ ١ / ٢٣٢ ، سنن النسائي ٥ / ١٢ ، سنن ابن ماجه ١ / ٥٧١ ، سنن الدارمي ١ / ٣٨٤) .

والأوسق جمع وَسَقَ ، والوسق ستون صاعاً ، والصاع أربعة أمداد ، والمد رطل وثلاث بندقاي ، فالأوسق الخمس ألف وستائة رطل بندقادي ، والرطل البغدادي يساوي ٤٠٨ غرامات ، فالأوسق الخمسة تساوي ٨ ، ٦٥٢ كيلو غراماً .

(انظر : تخريج أحاديث مختصر للنهاج ص ٢٩٤ ، الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ص ٥٦ ، فيض القدير ٥ / ٣٧٦) .

(٥) وقال بعض العلماء : لا يجوز تخصيص السنة بالسنة ؛ لأن السنة بيان للقرآن ، ولا يجوز أن يفتر البیان إلى بیان .

(انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٨ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٢٠ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٣٢١ ، المستصفى ٢ / ١٤١ ، جمع الجوامع ٢ / ٢٦ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٤٩ ، المعتمد ١ / ٣٧٥ ، شرح الورقات ص ١١٦ ، اللع ص ١٩ ، إرشاد الفحول ص ١٥٧) .

والمخالف في تخصيص السنة بالسنة داود الظاهري وطائفة ، فقال^(١) : إنها يتعارضان^(٢) .

ومنشأ الخلاف : ما ذكر^(٣) من أن السنة إنما^(٤) تكون مبيّنة ، لاحتاجة للبيان^(٥) .

(و) يخصص^(٦) لفظ (عام بمفهوم مطلقاً) أي سواء كان مفهوم^(٧) موافقة^(٨) ، أو مفهوم مخالفة^(٩) .

فثال مفهوم الموافقة : قوله ﷺ : « لَيُّ الْوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ » ، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي ، قال الحاكم : « صحيح الإسناد »^(١٠) .

(١) في ش : قال .

(٢) انظر : المعتقد ١ / ٢٧٥ ، مختصر ابن الحاجب والمضد عليه ٢ / ١٤٨ ، الإحكام للآمدي ٣٢١ / ٣ .

(٣) في ش : ذكرنا .

(٤) ساقطة من ض .

(٥) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٣٢١ ، المعتقد ١ / ٢٧٥ ، مختصر ابن الحاجب والمضد عليه ٢ / ١٤٨ ، ١٤٩ .

(٦) في ض : يختص .

(٧) في ش : من مفهوم .

(٨) في ش : الموافقة ، وفي ز : مخالفة .

(٩) في ش : المخالفة ، وفي ز : موافقة .

وانظر هذه المسألة في (نهاية السؤل ٢ / ١٥٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٥ ، البرهان ١ / ٤٤٩ ، جمع الجوامع ٢ / ٣٠ ، المستصفى ٢ / ١٠٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٢٨ ، مناهج العقول ٢ / ١٥٣ ، المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٥٠ ، المنخول ص ٢٠٨ ، ٢١٥ ، المصنوع ج ١ ق ٣ / ١٣ ، ١٥٩ ، العدد ٢ / ٥٧٨ ، مختصر البعلي ص ١٢٣ ، الروضة ٢ / ٢٤٧ ، مختصر الطوفي ص ١٠٩ ، إرشاد الفحول ص ١٦٠ ، تيسير التحرير ١ / ٣١٦) .

(١٠) هذا الحديث رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي وابن حبان =

واللي: المَطْلُ، والمراد بحل^(١) عرضه: أن يقول غريمه: ظَلَمَني^(٢)،
وبعقوبته^(٣): الحبس.

خَصَّ^(٤) منه الوالدان^(٥) بمفهوم قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ^(٦)﴾، فمفهومه: أنه لا يؤذيها بحبس ولا غيره، فلذلك لا يحبس الوالدَ بدين ولديه، بل ولا له مطالبته على الصحيح من المذهب، وعليه أكثر العلماء^(٧).

ومحل هذا حيث لم يجعل من باب القياس، فأما إن قلنا: إنه من باب القياس فيكون مخصصاً بالقياس.

ومثال التخصيص بمفهوم المخالفة^(٨) - القائل به أكثر العلماء، وهو الصحيح^(٩) -

=مرفوعاً عن الشريد بن سويد رضي الله عنه، وقال الحاكم: صحيح، وأقره الذهبي، ورواه البخاري معلقاً، ورواه موصولاً ومرفوعاً بلفظ «مَطْلُ الغني ظلم» كما سبق صفحة ١٥٧.

(انظر: مسند أحمد ٤ / ٣٨٨، ٣٩٩، سنن أبي داود ٢ / ٢٨٣، سنن النسائي ٧ / ٢٧٨، سنن ابن ماجه ٢ / ٨١١، موارد الظَّهَان ص ٢٨٣، المستدرک ٤ / ١٠٢، صحيح البخاري ٢ / ٣٩ المطبعة العثمانية، فيض القدير ٥ / ٤٠٠).

(١) في ع: يحل.

(٢) في ش: ظلمتني.

(٣) في ش: وعقوبته.

(٤) ساقطة من ش ز ع.

(٥) الآية ٢٣ من الإسراء.

(٦) انظر: مناهج العقول ٢ / ١٥٣، المضد على ابن الحاجب ٢ / ١٥٠، الإحكام للآمدي

٢ / ٣٢٨، جمع الجوامع ٢ / ٣٠، العدة ٢ / ٥٧٩، اللع ص ٢٠، فوائح الرحموت ١ / ٣٥٣، نهاية السؤل ٢ / ١٥٣، مباحث الكتاب والسنة ص ٢٢٥.

(٧) في ش: المخالف.

وانظر: مختصر الطوفي ص ١٠٩، مختصر البعلي ص ١٢٣.

(٨) خالف في مفهوم المخالفة الحنفية وبعض الشافعية كالغزالي.

انظر هذه المسألة في (المسودة ص ١٢٧، ١٤٣، الروضة ٢ / ٢٤٨، العدة ٢ / ٥٧٩، مختصر

الطوفي ص ١٠٩، مختصر البعلي ص ١٢٣، مناهج العقول ٢ / ١٥٣، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٥ =

قوله عليه السلام : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم والبيهقي وغيرهم^(١) ، خص بمفهومه^(٢) - وهو الذي لم يبلغ قلتين - عموم^(٣) قوله عليه السلام : « الماء طهور » لا يتنجسه شيء إلا ما غلب على ريحه أو طعمه أو لونه » رواه ابن ماجه والبيهقي^(٤) ، فإنه أعم من القلتين ، ومالم يبلغها يصير^(٥)

= مختصر ابن الحاجب والعبد عليه ٢ / ١٥٠ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ١٥٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٢٨ ، المستصفى ٢ / ١٠٥ ، جمع الجوامع ١ / ٣٠ ، تخريج الفروع على الأصول ص ٧٣ ، ٧٤ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥٣ ، فوائذ الرحوت ١ / ٣٥٣ ، تيسير التحرير ١ / ٣١٦ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٢٩ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢٢٦) .

(١) هذا الحديث رواه أحد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم وصححه والبيهقي والدارمي والدارقطني وابن حبان وابن خزيمة وصحاه ، والطحاوي وصححه ، وقال المنذري : إسناده جيد ، عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً .

(انظر : مسند أحد ٢ / ١٢ ، ٣٨ ، سنن أبي داود ١ / ١٥ ، تحفة الأحوذى ١ / ٢١٥ ، سنن النسائي ١ / ١٤٢ ، سنن ابن ماجه ١ / ١٧٢ ، المستدرک ١ / ١٢٢ ، سنن الدارمي ١ / ١٨٦ ، سنن الدارقطني ١ / ١٥ ، ٢١ ، موارد الظمان ص ٦٠ ، التلخيص الحبير ١ / ١٦ ، شرح معاني الآثار ١ / ١٥ وما بعدها ، تخريج أحاديث مختصر المنهاج ص ٢٩١ ، نيل الأوطار ١ / ٤٢ ، فيض القدير ١ / ٣١٣ ، السنن الكبرى للبيهقي ١ / ٢٦٢) .

(٢) في ش ض : مفهوم .

(٣) في ش : بعموم .

(٤) ساقطة من ز ض ب .

(٥) هذا الحديث رواه ابن ماجه عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً ، وجاء في زوائد ابن ماجه : إسناده ضعيف ، ورواه الدارقطني عن ثوبان ، ورواه البيهقي والطبراني ، قال ابن الجوزي : « حديث لا يصح » لأن فيه رشدتين ، وهو متروك ، وروى شطره الأول أبو داود عن أبي سعيد الخدري ، وكذا النسائي والطحاوي والترمذي ، وسبق تخريج هذا الشطر صفحة ١٧٦ .

(انظر : سنن أبي داود ١ / ١٦ ، سنن ابن ماجه ١ / ١٧٤ ، سنن النسائي ١ / ١٤٢ ، تحفة الأحوذى ١ / ٢٠٤ ، فيض القدير ٦ / ٢٤٩ ، التلخيص الحبير ١ / ١٢ ، ١٤ ، شرح معاني الآثار ١ / ١٢ ، سنن الدارقطني ١ / ٢٨ ، السنن الكبرى للبيهقي ١ / ٢٥٩ ، نيل الأوطار ١ / ٣٩ ، تخريج أحاديث مختصر المنهاج ص ٢٩٢) .

(٦) في ز ض ع : فيصير ، وفي ب : فتصير .

(١) تنجيسُ القلتين^(١) في الحديث الأولِ مخصصاً^(٢) بالتغيير بالنجاسة ، ويبقى مادونهما ينجسُ بمجرد الملاقاة في غير المواضع المستثناة بدليل آخر^(٣).

وخالف في ذلك بعضُ أصحابنا والمالكية وابن حزم وغيرهم ، فقالوا : لا يُخصَّص^(٤) العمومُ بمفهوم المخالفة^(٥).

(وياجماع) يعني أنَّ العامَّ يُخصَّص^(٦) بالإجماع^(٧) (والمرادُ دليلُه) أي دليلُ الإجماع ، لأنَّ الإجماع نفسه مخصَّصٌ ، لأنَّ الإجماع لا بدَّ له من دليلٍ يستند^(٨) إليه ، وإن لم نعرفه^(٩).

(١) في ز ض ع ب : القلتان .

(٢) في ض ع ب : تنجيسها مخصص ، وفي ع : تنجيسها مخصص .

(٣) انظر : المسودة ص ١٤٣ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٨٧ ، ٢٩٣ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥٤ ، المعتمد على ابن الحاجب ٢ / ١٥٠ ، المحلى على ابن الحاجب ٢ / ٣١ ، مناهج العقول ٢ / ١٥٣ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٥٣ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢٢٦ .

(٤) في ز : يخصص .

(٥) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٥٣ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ١٥٩ ، الإحكام للأمدي ٢ / ٣٢٨ ، جمع الجوامع والمحلى عليه ١ / ٣١ ، تخريج الفروع على الأصول ص ٧٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٥٣ ، التلويح على التوضيح ١ / ٣٩ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٨٧ ، المسودة ص ١٢٧ ، إرشاد الفحول ص ١٦٠ .

(٦) في ض : يختص .

(٧) في ش : ياجماع .

(٨) في ش : ليستند .

(٩) وقال بعض العلماء : لا يجوز تخصيص العام بدليل الإجماع .

(انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٤٤ ، المستصفى ٢ / ١٠٢ ، اللع ص ٢١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٢ ، المعتمد ١ / ٣٦٦ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥٠ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٢٤ ، الإحكام للأمدي ٢ / ٣٢٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٥٢ ، العدة ٢ / ٥٧٨ ، مختصر البعلي ص ١٢٣ ، مختصر الطوفي ص ١٠٧ ، المسودة ص ١٢٦ ، الروضة ٢ / ٢٤٤ ، إرشاد الفحول ص ١٦٠ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢٢٢) .

ومثّلوه بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ ^(١) ، خُصَّ بالإجماع على أَنَّ العبدَ القاذفَ يُجلدُ على النصفِ من الحرِّ ^(٢) ، لكن قال البرماوي : في التمثيلِ بذلك نظرٌ ، لاحتمالِ أَنَّ يكونَ التخصيصُ بالقياسِ ، ثم قال : فإن قيل : لِمَ لا تقولون ^(٣) : بأنَّ ^(٤) الإجماعَ يكونُ ناسخاً ، على معنى أَنَّهُ يتضمَّنُ ناسخاً ؟ فجوابه : أَنَّ سندهُ الإجماعُ قد يكونُ مما لا يُنسخُ به ، فليس في كلِّ إجماعٍ تضمَّنُ لما يَسُوغُ النسخُ به ، وأما التخصيصُ : فلما كانَ من البيانِ كانَ كلُّ دليلٍ مخصّصاً به . ا هـ .

وجعلَ بعضُ العلماءِ من أمثلةِ المسألةِ قوله سبحانه وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ ^(٥) ، خُصَّ بالإجماعِ على عدمِ وجوبِ الجمعةِ على العبدِ والمرأةِ ^(٦) .

(ولو عَمِلَ أَهْلُهُ) أي أهلُ الإجماعِ (بخلافِ نصِّ خاصٍ) في مسألةٍ (تَصَنَّنَ) ^(٧) إجماعهم على ذلك العملِ دليلاً (ناسخاً) لذلك النصِّ ، فيكونُ الدليلُ الذي تضمَّنَه الإجماعُ ودلَّ عليه ^(٨) : ناسخاً لذلك النصِّ ^(٩) .

(١) الآية ٤ من النور .

(٢) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٤٥ ، المعتمد ١ / ٢٧٦ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥٠ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٢٤ ، الإحكام للأمدى ٢ / ٣٢٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٥٢ .

(٣) في ب : يقولون .

(٤) في ض : أن .

(٥) الآية ٩ من الجمعة .

(٦) انظر : إرشاد الفحول ص ١٦٠ .

(٧) سقط القوسان من ش .

(٨) ساقطة من ش .

(٩) انظر : المستصفى ٢ / ١٠٢ ، الإحكام للأمدى ٢ / ٣٢٧ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥٠ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٥٢ ، العدة ٢ / ٥٧٨ ، مختصر البعلي ص ١٢٢ .

(و) يُخَصِّصُ الْعَامُ أَيْضاً (بِفَعْلِهِ ﷺ إِنْ شَمَلَهُ الْعُمُومُ) عِنْدَ الْأُتَمَةِ^(١)
 الأربعة رضي الله تعالى عنهم^(٢) .
 وقد خَصَّ أَحَدُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾^(٣)
 بِفَعْلِهِ ﷺ^(٤) ، وَقَالَ : دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْجَمَاعَ^(٥) .

(١) ساقطة من ش ز .

(٢) انظر هذه المسألة في (المستصفى ٢ / ١٠٦ ، جمع الجوامع ٢ / ٣١ ، مختصر ابن الحاجب ١٥١ / ٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ١٢٥ ، الإحكام للأمدى ٣ / ٣٢٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٠ ، المعتمد ١ / ٢٧٥ ، اللع ص ٢١ ، التبصرة ص ٢٤٧ ، العدة ٢ / ٥٧٣ ، المودة ص ١٢٥ ، الروضة ٢ / ٢٤٨ ، مختصر البعلي ص ١٢٣ ، مختصر الطوفي ص ١٠٩ ، فوائج الرحوت ١ / ٣٥٤ ، إرشاد الفحول ص ١٥٨) .

(٣) الآية ٢٢٢ من البقرة .

(٤) روى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كنت أتفرقُ العظم وأنا حائض فأعطه النبي ﷺ فيضع فيه في الموضع الذي فيه وضعته ، وأشرب فأناولُه فيضع فيه في الموضع الذي كنت أشرب منه » .

وروى أبو داود عن صفية عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يضع رأسه في حجري فيقرأ ، وأنا حائض » .

وروى أبو داود عن ميمونة « أن رسول الله ﷺ كان يباشر المرأة من نساءه ، وهي حائض ، إذا كان عليها إزار إلى أنصاف الفخذين أو الركبتين تحتجز به » .

وروى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله ﷺ يأمر إحدانا إذا كانت حائضاً أن تتزَّ ثم يضاجعها زوجها » .

وروى مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان إحدانا إذا كانت حائضاً أمرها رسول الله ﷺ فتأترز بإزار ثم يباشرها » .

وروى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كنت أنا ورسول الله ﷺ نبيت في الشعاب الواحد وأنا حائضٌ طامثٌ » وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة .

(انظر : سنن أبي داود ١ / ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٣ / ٢٠٣ ، تحفة الأحوذى ١ / ٤١٣ وما بعدها ، سنن الدارمي ١ / ٢٤١ وما بعدها ، المنتقى ١ / ١١٦ وما بعدها ، التلخيص الحبير ١ / ١٦٧ ، مسند أحمد ٦ / ١٨٢) .

(٥) انظر : العدة ٢ / ٥٧٤ ، الروضة ٢ / ٢٤٨ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٦٧ ، مختصر الطوفي ص

وقالَ جمعٌ ، منهم الكرخيُّ : لا يَخْصُ به مطلقاً^(١) .

وقيلَ : إنَّ فعله مرةً : فلا تخصيصَ ، لاحتمالِ كونه من خصائصه ﷺ .

(وإن ثبتَ وجوبُ إتياعه ﷺ) (فيه) أي في ذلك الفعلِ (بدليلِ خاص ، فالدليلُ ناسخٌ للعام^(٢)) وقد مُثِّلَ لذلك^(٣) بالنهي عن استقبالِ القبلةِ واستدبارِها^(٤) ، ثم جلسَ مستقبلَ بيتِ المقدسِ ، مُستدبرَ الكعبةِ^(٥) .

(١) وهذا قول شاذ لبعض الشافعية ، قال الآمدي : « مذهب الكثيرون أن الفعل يكون بياناً خلافاً لطائفة شاذة » (الإحكام للآمدي ٢ / ٣٢٩) ، وقيل بالوقف ، وقيل بالتفصيل في حالات دون أخرى ، ولكل قول دليله .

(انظر : مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ٢ / ١٤٩ ، ١٥١ ، الحصول ج ١ ق ٣ / ١٢٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٢٩ ، المع. ص ٢١ ، المسودة ص ١٢٥ ، مختصر الطوفي ص ١٠٩) .

(٢) انظر : فواتح الرحموت ١ / ٣٥٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٢٩ ، مختصر ابن الحاجب والعقد عليه ٢ / ١٥١ ، العدد ٢ / ٥٧٧ .

(٣) في ش : ذلك .

(٤) روى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي والشافعي وأحمد ومالك عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « إذا أتيتُم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ، ولا تستدبروها ، ولكن شرقوا أو غربوا » .

(انظر : صحيح البخاري ١ / ٢٨ المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ٣ / ١٥٢ ، سنن أبي داود ١ / ٣ ، تحفة الأحوذى ١ / ٥٣ ، سنن النسائي ١ / ٢٤ ، سنن ابن ماجه ١ / ١١٥ ، سنن الدارمي ١ / ١٧٠ ، الرسالة ص ٢٩٢ ، نيل الأوطار ١ / ٩٧ ، التلخيص الحبير ١ / ١٠٣ ، مسند أحمد ٥ / ٤٢١ ، المنتقى ١ / ٣٣٥) .

وروى مسلم وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : « إذا جلس أحدكم لحاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » .

(انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ١ / ١٥٣ ، سنن أبي داود ١ / ٣ ، تحفة الأحوذى ١ / ٥٤ ، سنن النسائي ١ / ٢٤ ، سنن ابن ماجه ١ / ١١٦ ، نيل الأوطار ١ / ٩٤ ، التلخيص الحبير ١ / ١٠٣ ، مسند أحمد ٢ / ٢٥٠ ، ٣ / ١٥) .

(٥) روى البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي ومالك والشافعي والدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنه قال . « رقيتُ يوماً على بيت حفصة فرأيت النبي ﷺ على حاجته مستقبلَ الشام مستدبرَ الكعبة » .

=

فعلى القول^(١) بأن^(٢) النهي شامل^(٣) للصحاء والبنين ، فيحرمُ فيها ، وبه قال جمع ، ويكونُ النبي ﷺ خصّاً بذلك ، وخرج من عمومِ النهي .

وإن قلنا : إنه ﷺ ليس مختصاً بذلك ، فالتخصيص للبنين من العموم سواءً هو والأمة في ذلك^(٤) .

(و) يُخصّ العامُ أيضاً (بإقراره) أي إقرار النبي (ﷺ على فعل^(٥)) عند أصحابنا والأكثر^(٦) .

= (انظر : صحيح البخاري ١ / ٢٨ للطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ٣ / ١٥٣ ، سنن أبي داود ١ / ٣ ، تحفة الأحوذى ١ / ٦٥ ، سنن النسائي ١ / ٢٥ ، سنن ابن ماجه ١ / ١١٧ ، سنن الدارمي ١ / ١٧١ ، بدائع المنن ١ / ٢٦ ، المنتقى ١ / ٣٣٦ ، التلخيص الحبير ١ / ١٠٤ ، نيل الأوطار ١ / ٩٨ ، سنن الدارقطني ١ / ٦١ ، مسند أحمد ٢ / ١٢ ، ١٣)
وروى الإمام أحمد عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ أمر بخلائه أن يستقبل به القبلة لما بلغه أن الناس يكرهون ذلك » . (مسند أحمد ٦ / ١٨٣) .

(١) في ش : هذا القول .

(٢) في ش : يكون .

(٣) في ش : شاملاً .

(٤) قال الشوكاني : « وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال : الأول : لا يجوز ذلك في الصحارى ولا في البنين ... ، المذهب الثاني : الجواز في الصحارى والبنين ... ، المذهب الثالث : أنه يحرم في الصحارى ولا في العمران ... وهو قول الجمهور ، المذهب الرابع : أنه لا يجوز الاستقبال لافي الصحارى ولا في العمران ، ويجوز الاستدبار فيها ... ، المذهب الخامس : أن النهي للتنزيه .. » ثم ذكر المذهب السادس والسابع والثامن ، ونقل الأقوال الأولى عن النووي ، (انظر : نيل الأوطار ١ / ٩٥) .

(وانظر : النووي على صحيح مسلم ٣ / ١٥٤ ، جامع الترمذي مع تحفة الأحوذى ١ / ٥٦ ، الرسالة ص ٢٩٥ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٠ ، مختصر ابن الحاجب والعصدي عليه ٢ / ١٥١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٢٩ ، المستصفى ٢ / ١٠٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٥٤) .

(٥) في ض ب : يختص .

(٦) في ش : ماقبل .

(٧) انظر هذه المسألة في (المحصول ج ١ ق ٣ / ١٢٧ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٣٣١ ، المستصفى =

(وهو) أي التخصيصُ (أقربُ من نسخِهِ) أي نسخِ الحكمِ الذي دلَّ عليه العامُ نسخاً (مطلقاً ، أو) نسخاً^(١) (عن فاعله^(٢)) .

وقيلَ : نسخٌ ، إنْ نسخَ بالقياسِ^(٣) .

واستُدلَّ للأولِ بأنَّ سكوتَه عن ذلك مع علمه دليلٌ على جوازِهِ ، وإلا لوجبَ إنكارُهُ^(٤) .

قال^(٥) المنكرونَ : التقريرُ لاصيغَةٍ له ، فلا يقابلُ الصيغةَ^(٦)

ردُّ : بجوازِهِ^(٧)

٢ / ١٠٩ ، جمع الجوامع ٢ / ٣١ ، مناهج العقول ٢ / ١٥٤ ، اللع ص ٢١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٠ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥١ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥٦ ، الروضة ٢ / ٢٤٨ ، المدة ٢ / ٥٧٣ ، المسودة ص ١٢٦ ، مختصر البعلي ص ١٢٣ ، مختصر الطوفي ص ١٠٩ ، إرشاد النحول ص ١٥٩ ، فواتح الرحوت ١ / ٣٥٤ .

(١) في ش : نسخه .

(٢) وعند الخفنية إن كان العلم بالفعل في مجلس ذكر العام فهو تخصيص ، وإن لم يكن في المجلس بل متأخراً عنه فهو نسخ .

(انظر : فواتح الرحوت ١ / ٣٥٤ ، المحلي على جمع الجوامع ٢ / ٣٢ ، المستصفى ٢ / ١١٠ ، مختصر البعلي ١٢٣ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٦٧) .

(٣) فصل الإنسوي بين تخصيصه بالتقرير بالنسبة للفاعل ، وبين شموله للباقي ، فالأول تخصيص ، والثاني نسخ ، وقال غيره : يكون الثاني تخصيصاً أيضاً بالقياس على الفاعل .

(انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٥٦ ، المحلي على جمع الجوامع ٢ / ٣٢ ، فواتح الرحوت ١ / ٣٥٤) .

(٤) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٥٦ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٥١ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ١٢٧ ، مناهج العقول ٢ / ١٥٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٣١ ، اللع ص ٢١ ، فواتح الرحوت ١ / ٣٥٤ .

(٥) في ع : وقال .

(٦) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٣٣٢ .

(٧) انظر : المرجع السابق .

وحيثُ جازَ التخصيصَ بالتقريرِ ، فهلِ المخصَّصُ ^(١) نفسُ تقريره ﷺ ، أو المخصَّصُ ^(٢) ماتضمُّنه التقريرُ منْ سبقِ قولِ به ، فيكونُ مُستَدلاً بتقريره على أنَّه قد خَصَّ بقولِ سابقٍ ، إذ لا يجوزُ لهم أنْ يفعلوا ما فيه مخالفةٌ للعام إلا بإذن صريحٍ ، فتقريره دليل ذلك ؟

فيه ^(٣) وجهان .

قال ابنُ فُوزَك والطبريُّ : الظاهرُ الأولُ .

(و) يجوزُ تخصيصُ اللفظِ العامِ أيضاً (بمذهبِ صحابي) عند من يقولُ إِنَّهُ حُجَّةٌ ^(٤) .

قال ابنُ قاضي الجبل : إذا قلنا : قولُ الصحابي حجةٌ ، جازَ تخصيصُ العامِ به ، نصٌّ عليه الإمامُ أحمدُ رضي الله تعالى عنه ، وبه قالتِ الحنفيةُ والمالكيةُ ^(٥)

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ض ب : وفيه .

(٣) وهو قول الحنفية والحنابلة ، وقد صرح ابن عبد الشكور بذلك فقال : « فعل الصحابي العالم مخصص عند الحنفية والحنابلة ، خلافاً للشافعية والمالكية » (فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ١ / ٣٥٥) . وهناك قول يفصل بين كون الصحابي راوياً للعموم ، وبين كونه مخصصاً مطلقاً .

(وانظر : العدة ٢ / ٥٧٩ ، التهيد ص ١٢٥ ، تخريج الفروع على الأصول ص ٨٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٩ ، المستصفى ٢ / ١١٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥١ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٩١ ، الإحكام للأمدي ٢ / ٣٣٣ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٣٣ ، المسودة ص ١٢٧ ، الروضة ٢ / ٢٤٨ ، نزعة الخاطر ٢ / ١٦٩ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢٦ ، إرشاد الفحول ص ١٦١ ، مختصر البعلي ص ١٢٣ ، مختصر الطوفي ص ١٠٩ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢٢٨) .

وقال النواوي : « هذا الحديث (من بدل دينه فاقتلوه) مثلٌ به أصحابنا في الأصول إلى مذهبها إليه من أن مذهب الصحابي لا يخص العام ، فإن الحديث من رواية ابن عباس مع قوله : « إن المرتدة لا تقتل » (فيض القدير ٦ / ٩٥) .

(٤) إن ما نقله ابن قاضي الجبل عن المالكية فيه تساهل وعدم دقة بالنقل عنهم ، وسبق ما قاله =

وابنُ حزم وعيسى بنُ إِيَّان^(١) .

وللشافعية وجهان^(٢) إذا قالوا بقوله القديم في كونه حُجَّةً^(٣) . ا هـ .

(وبقضايا الأعيان) يعني أنَّ اللفظَ العامَّ يَخَصُّ بقضايا الأعيان^(٤) ،

مثالُ ذلك : نهى النبي ﷺ عن لبس الحرير للرجال^(٥) ، ثم أذن في لبسه لعبدٍ

= ابن عبد الشكور من اتفاق الحنفية مع الحنابلة ، ومخالفة المالكية والشافعية لهم ، وقال ابن الحاجب المالكي : « الجمهور أنَّ مذهبَ الصحابي ليس بمخصص ، ولو كان الراوي ، خلافاً للحنفية والحنابلة » (مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥١)

(انظر : المراجع السابقة) .

(١) هو عيسى بن إِيَّان بن صدقة أبو موسى ، الحنفي ، كان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي ، وتفقه على محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، وكان حسن الوجه ، وحسن الحفظ للحديث ، وتولى قضاء العسكر ، ثم قضاء البصرة ، تفقه عليه أبو خازم القاضي ، وقال عنه : مارأيت لأهل بغداد حدثاً أذكرى من عيسى بن إِيَّان وبشر بن الوليد ، وقال هلال بن أمية : « ما في الإسلام قاضي أفقه منه » ، له كتاب « الحج » و « خير الواحد » و « إثبات القياس » و « اجتهاد الرأي » مات بالبصرة سنة ٢٢١ هـ

انظر ترجمته في (الفوائد البهية ص ١٥١ ، تهذيب الأسماء ٢ / ٤٤ ، الجواهر المضيئة ١ / ٤٠١ ، طبقات الفقهاء ص ١٣٧ ، أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ١٤١ ، الفهرست ص ٢٨٩ ، تاريخ بغداد ١١ / ١٥٧ ، الأعلام للزركلي ٥ / ٢٨٣)

(٢) ذهب الجمهور من المالكية والشافعية وكثير من الحنابلة إلى عدم تخصيص العام بمذهب الصحابي .

(انظر : الحصول ج ١ ق ٣ / ١٩١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٣٣ ، المستصفى ٢ / ١١٢ ، جمع الجوامع ٢ / ٣٣ ، التبصرة ص ١٤٩ ، اللع ص ٢١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٩ ، البرهان ١ / ٤٣٠ ، المنخول ص ١٧٥ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥١ ، نهاية السؤل ٢ / ١٦٠ ، فوائح الرحوت ١ / ٣٥٥ ، المسودة ص ١٢٧ ، ١٢٨ ، مختصر البعلي ص ١٢٣ ، العدة ٢ / ٥٨٠ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢٢٨ ، إرشاد الفحول ص ١٦١ ، فيضُ القدير ٦ / ٩٥) .

(٣) انظر تحقيق مذهب الشافعي رحمه الله تعالى في قوله الصحابي في (أثر الأدلة المختلف فيها ، للدكتور مصطفى البغا ، ص ٣٤٧ ومابعدها ، التبصرة ص ١٤٩) .

(٤) انظر : المسودة ص ١١٨ ، ١٣٠ ، إرشاد الفحول ص ١٦٢ .

(٥) ورد النهي عن لبس الحرير للرجال في أحاديث كثيرة عن عمر رضي الله عنه ، ورواها =

الرحمن بن عوف والزبير بن العوام^(١) ، لقمل كان بها^(٢) ، و^(٣) إذنه لها قضية عين ، فيكون الإذن في هذه الحالة خصصاً لعموم النهي^(٤) .

(و) يجوز تخصيص اللفظ العام أيضاً (بالقياس) قطعياً كان أو ظنياً^(٥)

= البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان عن أنس وعمر وأبي موسى وعلي وعقبة بن عامر وغيرهم رضي الله عنهم .

(انظر : صحيح البخاري ٤ / ٢١ المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٤ / ٣٦ وما بعدها ، سنن أبي داود ٢ / ٣٦٩ ، تحفة الأحوذى ٥ / ٢٨٢ ، سنن ابن ماجه ٢ / ١١٨٧ ، موارد الطالب ص ٣٥٢ ، التلخيص الجبير ٤ / ٢٢٢) .

(١) هو الصحابي الزبير بن العوام بن خويلد ، أبو عبد الله ، القرشي الأسدي ، المدني ، ابن عم رسول الله ﷺ وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، أسلم قديماً ، وهو ابن خمس عشرة سنة بعد إسلام أبي بكرٍ بقليل ، وهو أحد الستة أصحاب الشورى ، هاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة ، وهو أول من سل سيفاً في سبيل الله ، شهد بدرأً وأحدأً والخندق والحديبية وخيبر وفتح مكة وجميع المشاهد مع رسول الله ﷺ ، وشهد اليرموك وفتح مصر ، وشهد الجمل مع علي ثم انصرف عن القتال فلحقه جماعة من الغواة فقتلوه بناحية البصرة بوادي السباع سنة ٣٦ هـ ، ومناقبه كثيرة .

انظر ترجمته في (الإصابة ٣ / ٥ المطبعة الشرفية ، أسد الغابة ٢ / ٢٤٩ ، تهذيب الأسماء ١ / ١٩٤ ، الخلاصة ٢ / ٣٢٤ مطبعة الفجالة الجديدة ، مشاهير علماء الأمصار ص ٧ ، حلية الأولياء ١ / ٨٩) .

(٢) روى البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه عن أنس رضي الله عنه قال : رخص رسول الله ﷺ ، أو رخص للزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف ، في لبس الحرير لحكة كانت بها ، وفي رواية لمسلم عن أنس أن عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام شكوا إلى رسول الله ﷺ القمل ، فرخص لها في قمص الحرير في غزاة لها .

(انظر : صحيح البخاري ٤ / ٢٢ المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٤ / ٥٣ وما بعدها ، سنن أبي داود ٢ / ٣٧٢ ، طبقات ابن سعد ٣ / ١٠٣ ، سنن ابن ماجه ٢ / ١١٨٨) .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) في ض : انتهى .

وانظر : إرشاد الفحول ص ١٦٢ .

(٥) انظر هذه المسألة في (المدة ٢ / ٥٥٩ ، الروضة ٢ / ٢٤٩ ، المسودة ص

الحاظر ٢ / ١٦٩ ، مختصر البعلي ص ١٢٤ ، تحريج الفروع على الأصول ص ١٧٥

ثم إن كان قطعياً خَصَّ^(١) به العام قطعاً ، قاله الأبياري^(٢) في « شرح البرهان »^(٣) وغيره . وإن كان ظنياً فالذي عليه الأئمة الأربعة والأشعري والأكثر جوازُ التخصيص به^(٤) .

وعند ابن سريج والطوفي من أصحابنا : يُخَصَّصُ القياسُ الجليُّ دون غيره ، وهو قولُ جماعةٍ من الشافعية^(٥) .

واختلفوا في تفسيرِ الجلي والحفي^(٦) ، فقليلٌ : الجلي : قياسُ العلة ، والحفيُّ قياسُ الشبه^(٧) .

= الفصول ص ٢٠٢ ، التبصرة ص ١٣٧ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥١ ، البرهان ١ / ٤٢٨ ، شرح الورقات ص ١١٦ ، المنحول ص ١٧٥ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥٣ ، المحصول ، ج ١ ق ٣ / ١٤٨ ، الإحكام للأمندي ٢ / ٣٣٧ ، المستصفى ٢ / ١٢٢ ، جمع الجوامع ٢ / ٢٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٥٧ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢١ ، أصول الرخسي ١ / ١٤٢ . إرشاد الفحول ص ١٥٩ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢٢٣ ، اللع ص ٢١) .

(١) في ش : يخص .

(٢) في ز ض : الأنباري .

(٣) في ش : البرهاني .

(٤) نقل ابن الحاجب هذا الرأي عن الأئمة الأربعة ، ونقله الغزالي عن مالك والشافعي وأبي حنيفة ، بينما نقل الرخسي عن أكثر الحنفية أن تخصيص العام لا يجوز بالقياس وخير الواحد إلا إذا ثبت تخصيصه أولاً وابتداءً . (أصول الرخسي ١ / ١٤٢) .

وأنظر (نهاية السؤل ٢ / ١٥١ ، التبصرة ص ١٣٧ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥٤ ، المستصفى ٢ / ١٢٢ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢١ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢٢٣) .

(٥) وهو قول الاصطخري من الشافعية .

(أنظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٣ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥٣ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٤٩ ، الإحكام للأمندي ٢ / ٣٣٧ ، المستصفى ٢ / ١٢٢ ، جمع الجوامع ٢ / ٢٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٥٧ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥١ ، الروضة ٢ / ٢٤٩ ، مختصر البعلي ص ١٢٤ ، مختصر الطوفي ص ١٠٩ ، إرشاد الفحول ص ١٥٩) .

(٦) ساقطة من ع .

(٧) قال الطوفي : الجلي قياسُ العلة ، وقيل ما يظهر فيه المعنى نحو : « لا يقضي القاضي وهو =

وقيلَ : الجليُّ ما تبادرت^(١) علتهُ إلى الفهم عند سماع الحكم ، كتعظيم الأبوين عند سماع قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهَا أَيْ ﴾^(٢) .

وقيل : الجليُّ ما ينقض^(٣) قضاء القاضي بخلافه^(٤) ، والخفيُّ خلافه^(٥) .

وقال ابنُ إبان : يخصُّ بالقياس إن كان العام مخصّصاً ، فقالَ : إنَّ خصَّ العامُ بغيرِ القياسِ جازَ تخصيصه بالقياس ، وإلا فلا ، وحكي عن أبي حنيفة^(٦) .

ومنَعَ قومُ التخصيصَ بالقياسِ في القرآنِ خاصةً ، وعزّي إلى الحنفيةِ لأنَّ التخصيصَ عندهم نسخٌ ، ولا يُنسخُ القرآنُ بالقياسِ ، ولو كان جلياً^(٧) .

= غضبان » ، والخفي قياس الشبهة « (مختصر الطوفي ص ١١٠) ، والحديث رواه مسلم وغيره بلفظ : « لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان » (صحيح مسلم بشرح النووي ١٢ / ١٥) .

وانظر : الروضة ٢ / ٢٥٠ ، نزهة الخاطر ٢ / ١٧٠ ، نهاية السؤل ١٥١/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٣ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ١٤٩ ، المستصفى ٢ / ١٣١ ، إرشاد الفحول ص ١٥٩ .

(١) في ض ع : تتبادر .

(٢) الآية ٢٣ من الإسراء .

(٣) في زع : ينتفض .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٣ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٥٠ .

(٦) انظر : مختصر الروضة ٢ / ٢٥٠ ، نهاية السؤل ١٥١ / ٢ ، التبصرة ص ١٣٨ ، اللع ص ٢١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٣ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥٣ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٤٨ ، الإحكام للأمدي ٣ / ٣٣٧ ، المستصفى ٢ / ١٢٣ ، جمع الجوامع ٢ / ٢٩ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٥٧ ، العدة ٢ / ٥٦٣ ، المسودة ص ١٢٠ ، مختصر البعلبي ص ١٢٥ ، مختصر الطوفي ص ١١٠ .

(٧) قاله ابن حامد وأبو إسحاق ابن شاقلا وأبو الحسن الجزري من المناقلة واختاره البزدوي والسرخسي وابن الهمام وصدر الشريعة من الحنفية ، ونقله السرخسي عن أكثر مشايخ الحنفية ، وفي قول بمنع تخصيص العام بالقياس مطلقاً ، واختار القاضي أبو بكر الباقلاني الوقف ، ووافقه الجويني والغزالي ، وفي التخصيص بالقياس أقوال أخرى .

واستدِلَّ للتخصيص بالقياس بأنَّ القياسَ خاصٌّ لا يَحتمِلُ التخصيصَ ، وفيه جمعٌ بينهما ، فقدَّم التخصيصُ به ^(١) .

(وَيُصَرَّفُ به) أي بالقياسِ معنى (ظاهرٌ غيرُ عامٍ) من أحدٍ معنيين ، يَحتمِلُهما لفظٌ واحدٌ ، هو في أحدهما ^(٢) ظاهرٌ ، وفي الآخرِ مرجوحٌ (إلى احتمالٍ مرجوحٍ) أي إلى المعنى الذي هو مرجوحٌ ، لكونِ ^(٣) اللفظِ غيرَ ^(٤) ظاهرٍ فيه ، لأجلِ موافقته القياسَ .

(وهذه المسألة ونحوها) وهي ^(٥) صرفُ الظاهرِ إلى المحتملِ المرجوحِ (ظنيةٌ) ؛ لأنَّ أدلتها ظنيةٌ لاقطعيةٌ ، فتكونُ من ظاهرٍ ^(٦) بابِ الظنونِ .

وخالفَ الباقلانيُّ ، للقطع بالعمل بالظنِ الراجحِ .

= (انظر : جمع الجوامع ٢ / ٣٠ ، الحصول ج ١ ق ٣ / ١٤٨ ، الإحكام ٢ / ٣٢٧ ، أصول الرخصي ١ / ١٤١ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٥٣ ، ١٥٤ ، التبصرة ص ١٢٨ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥١ ، أحكام القرآن للجصاص ٢ / ٢٤ ، تخريج الفروع على الأصول ص ١٧٦ ، كشف الأسرار ١ / ٢٩٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٢٧ ، فواتح الرجوت ١ / ٣٥٨ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢٢ ، المسودة ص ١١٩ ، ١٢٠ ، الروضة ٢ / ٢٤٩ ، مختصر البعلي ص ١٢٤ ، مختصر الطوفي ص ١٠٩ ، إرشاد الفحول ص ١٥٩ ، التلويح على التوضيح ١ / ٢٠٤ ، اللع ص ٢١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٣ ، البرهان ١ / ٤٢٨ ، المنخول ص ١٧٥ ، المستصفى ٢ / ١٢٢)

(١) انظر : التبصرة ص ١٢٩ وما بعدها ، الحصول ج ١ ق ٣ / ١٥٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٢٨ ، المستصفى ٢ / ١٢٨ وما بعدها ، اللع ص ٢١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٠٣ ، العضد على ابن الحاجب ١ / ١٥٤ ، الروضة ٢ / ٣٥٠ ، تخريج الفروع على الأصول ص ١٧٥ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢٢ ، إرشاد الفحول ص ١٥٩ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢٢٣ ، فواتح الرجوت ١ / ٣٥٨) .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) في ش : لكن لكون .

(٤) في ز ض ع ب : وهو .

(٥) ساقطة من ز ش ض ع .

(وفعلُ الفريقين) من الصحابة (إذ قالَ) النبي (ﷺ) لهم ^(١) ، لما فرغ من الأحزاب ، و^(٢) أمره جبريلُ عليه الصلاة والسلامُ بالسيرِ إلى بني قريظة (« لا يُصَلِّينَ أَحَدٌ منكم العصرَ إلا في بني قريظة » يرجعُ إلى تخصيصِ العمومِ بالقياسِ وعدمِهِ) ^(٣) ، فإنه ﷺ لما ذَكَرَ له : أن طائفةً صَلَّتْ في الطريقِ في الوقتِ ، وطائفةً صَلَّتْ في بني قريظةَ بعدَ الوقتِ . لم يَعبُ طائفةً منهما .

فمن أخر الصلاةَ حتى وصلَ إلى بني قريظةَ ، أخذَ بعمومِ قولِهِ : « لا يُصَلِّينَ أَحَدٌ منكم العصرَ إلا في بني قريظةَ » .

ومن صَلَّى في الوقتِ قبلَ أن يَصِلَ إلى بني قريظةَ : أخذَ بأنَّ المرادَ بقولِهِ ذلك : التأكيدُ في سرعةِ المسيرِ إليه ، لا في تأخيرِ الصلاةِ عن وقتها .

(والمصيبُ) من الطائفتين (المصلي في الوقتِ في قولِ) اختارَهُ الشيخُ تقي الدين ، لكونِ ^(٤) المرادِ من ذلك : التأهبُ وسرعةُ المسيرِ ، لا تأخيرَ الصلاةِ .

وقالَ ابنُ حزم : التمسكُ بالعمومِ هنا أرجحُ ، وأنَّ المؤخرَ للصلاةِ حتى وصلَ إلى ^(٥) بني قريظةَ هو المصيبُ في فعلِهِ ، واختلافُ العلماءِ في الراجحِ من الفعلين يدلُّ على ^(٦) أنَّ كلاً من الطائفتين فَعَلَ ما فَعَلَهُ باجتهادٍ ، فلذلك لم يُعَنِّفِ النبيُّ ﷺ طائفةً منهما .

(١) ساقطة من ش ز ض .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) انظر : التمهيد ص ١٢٥ .

(٤) في ش : لكن .

(٥) ساقطة من ش ز ع .

(٦) ساقطة من ع .

(فَصْل)

(إذا ورد) عن الشارع لفظ (عام و) لفظ (خاص ، قُدِّم الخاص مُطْلَقاً^(١)) ، أي سواءً كنا مقترنين ، مثل : مالو قال في كلام متواصل : اقتلوا الكفار ، ولاتقتلوا اليهود ، أو يقول : زكُّوا البقر ، ولاتزكوا العوامل ، أو كنا غير مقترنين ، سواء^(٢) كان الخاص متقدماً أو متأخراً ، وهذا هو الصحيح ، لأنَّ في تقديم الخاص عملاً بكليهما ، بخلاف العكس ، فكان أولى^(٣) .

وحكي عن بعضهم في صورة الاقتران تعارض الخاص لما قابله من العام ، ولا يخص به^(٤) .

وعن الإمام أحمد رضي الله عنه رواية في غير المقترنين موافقة لقول أكثر الحنفية والمعتزلة وغيرهم : أنه إن تأخر العام نسخ ، وإن تأخر الخاص نسخ من

(١) انظر هذه المسألة في (المحصول ج ١ ق ٢ / ١٦١ ، المستصفى ٢ / ١٠٢ ، ١٤١ ، جمع الجوامع ٢ / ٤٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٤٥ ، التبصرة ص ١٥١ ، اللع ص ٢٠ ، المعتد ١ / ٢٧٦ ، المسودة ص ١٣٤ ، العدة ٢ / ٦١٥ ، الروضة ٢ / ٢٥١ ، مختصر الطوفي ص ١٠٨ ، إرشاد الفحول ص ١٦٣) .

(٢) في ب : وسواء .

(٣) انظر أدلة تقديم الخاص على العام في (مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٧ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣١٨ ، التبصرة ص ٩٥٣ ، البرهان ٢ / ١١٩٣ ، المعتد ١ / ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٦١ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٤٣ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤٢ ، التمهيد ص ١٢٤ ، المسودة ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، الروضة ٢ / ٢٤٥ ، العدة ٢ / ٦١٥ ، مختصر الطوفي ص ١٠٨ ، إرشاد الفحول ص ١٦٣) .

(٤) انظر : المسودة ١٣٧ ، جمع الجوامع ٢ / ٤٢ .

العام بقدره . فعلى هذا القول : إنَّ جَهْلَ التاريخِ وقف الأمرُ حتى يَعْلَمَ^(١) .

وجهُ القولِ الأولِ - الذي هو الصحيحُ - : قوله^(٢) سبحانه وتعالى : ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾^(٣) ، خَصَّ^(٤) قوله سبحانه وتعالى : ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ﴾^(٥) .

قالَ ابنُ الجوزيِّ : « على هذا عامةُ الفقهاء ، وروى معناه عن جماعةٍ من الصحابة ، منهم عثمانُ وطلحة^(٦) وحذيفةُ وجابرُ

(١) اشترط الحنفية في التخصيص شروطاً أهمها : أن لا يتأخر المحصن ، وأن يكون المحصن مستقلاً بالكلام ، وأن يكون متصلاً في الوقت ذاته بالنص العام ، وإلا كان نسخاً لا تخصيصاً ، وقال بعض الظاهرية : يتعارض الخاص والعام مطلقاً ، وقال بعض المعتزلة وبعض الحنفية وهو رواية عن أحد : إنه إن جهل التاريخ فيقدم الخاص .

(انظر : المسودة ص ١٢٤ ، ١٣٦ ، جمع الجوامع ٢ / ٤٢ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٤٧ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٦١ ، المستصفى ٢ / ١٠٣ ، الإحكام للأمدي ٢ / ٣١٩ ، التمهيد ١٢٤ ، المعتد ١ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤٢ ، التبصرة ص ١٥١ ، ١٥٢ وما بعدها ، اللع ص ٢٠ ، فوائح الرحمت ١ / ٣٠٠ ، ٣٤٥ ، مختصر البعلي ص ١٢٣ ، مختصر الطوفي ص ١٠٨ ، الروضة ٢ / ٢٤٥ ، إرشاد الفحول ص ١٦٣ ، مباحث الكتاب والسنة ص ٢١٧) .

(٢) في د : فقله ، وفي ش : قال .

(٣) الآية ٥ من المائدة .

(٤) في ش : مع .

(٥) الآية ٢٢١ من البقرة .

(٦) هو الصحابي طلحة بن عبيد الله بن عثمان ، أبو محمد القرشي ، التيمي المكي المدني ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الثمانية السابقين للإسلام ، وأحد الخمسة الذين أسلموا على يدي أبي بكر ، وأحد الستة أصحاب الشورى الذي توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ ، وسماه رسولُ الله ﷺ طلحة الخير وطلحة الجود ، لم يشهد بدرأ ، لكن الرسول ﷺ ضرب له بهم ، وشهد أحداً وأبلى فيه بلاءً حسناً ، ثم شهد بقية المشاهد ، قتل يوم الجمل سنة ٣٦ هـ ، وقبره في البصرة ، ومنابعه كثيرة .

انظر ترجمته في (الإصابة ٢ / ٢٩٠ المطبعة الشرفية ، أسد الغابة ٢ / ٨٥ ، تهذيب الأسماء ١ / ٢٥٢ ، حلية الأولياء ١ / ٨٧ ، الخلاصة ٢ / ١١ مطبعة الفعالة الجديدة ، مشاهير علماء الأمصار

ص ٧) .

وابن عباس^(١) .

وأيضاً : الخاص قاطع ، أو أشدّ تصرّحاً ، وأقلّ احتمالاً ، ولأنّه لافرق لغة بين تقديم الخاص وتأخير^(٢) .

(وإن كان كل منها) أي من اللفظين الواردين (عاماً من وجهٍ خاصاً من وجهٍ) آخر^(٣) .

مثاله : قوله ﷺ : « من نامَ عن صلاةٍ أو نسيها فليصلها إذا ذكرها »^(٤) ، مع قوله ﷺ : « لاصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس »^(٥) .

(١) زاد المسير ١ / ٢٤٧ .

(٢) انظر مزيداً من أدلة الجمهور في تقديم الخاص في (نهاية السؤل ٢ / ١٤٢ ، التبصرة ص ١٥١ ، ١٥٢ وما بعدها ، اللع ص ٢٠ ، المعتد ١ / ٢٧٦ وما بعدها ، الحصول ج ١ ق ٢ / ١٦٢ ، الإحكام للأسيدي ٢ / ٣١٩ وما بعدها ، المحلي على جمع الجوامع ٢ / ٤٣ ، فواتح الرحموت ١ / ٢٤٦ وما بعدها ، العدة ٢ / ٦١٥ وما بعدها ، إرشاد الفحول ص ١٦٣) .

(٣) العام من وجه والخاص من وجه هما اللذان يوجد كل واحدٍ منهما مع الآخر أحياناً ، ويوجد كل منهما بدون الآخر أحياناً أخرى ، فيجتمعان في صورة ، وينفرد كل واحدٍ منهما في صورة ، والأمثلة في النص توضح ذلك .
(انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٩٦ ، ٩٧) .

(٤) هذا حديث صحيح رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن وأحمد ، وسبق ترجمه في (المجلد الأول ص ٣٦٦) .

(٥) هذا جزء من حديث صحيح رواه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً ، ورواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً ، وأوله « لاصلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ، ولا صلاة بعد العصر ... » وقال السيوطي : « هذا حديث متواتر » وقال ابن حجر : « ورد من رواية جمع من الصحابة تزيد عن العشرين » .

(انظر : صحيح البخاري ١ / ٧٧ المطبعة العثمانية ، صحيح مسلم بشرح النووي ٦ / ١١٠ ، سنن أبي داود ١ / ٢٩٤ ، تحفة الأحوذني ١ / ٥٤٠ ، سنن ابن ماجه ١ / ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، سنن النسائي ١ / ٢٢٣ ، مسند أحمد ١ / ١٨ ، ٢١ ، ٣٩ ، ١٣ / ٢ ، الموطأ ص ١٥٤ ط الشعب ، المنتقى ١ / ٣٦٤ ، الأزهار المنتثرة ص ١٥ ، فيض القدير ٦ / ٤٢٨ ، التلخيص الحبير ١ / ١٨٥) .

فالأول خاص في الصلاة المكتوبة الفائتة ، عام في الوقت ، والثاني عام في المكتوبة والنافلة ، خاص في الوقت^(١) .

ومثله قوله ﷺ : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ » ، مع قوله ﷺ : « نُهَيْتُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ »^(٢) .

فالأول عام في الرجال والنساء ، خاص في المرتدين ، والثاني خاص في النساء ، عام في الحريات والمرتدات^(٣) .

إذا علم ذلك : فالصحيح أنها إذا وردا (تعارضا) لعدم أولوية أحدهما بالعمل به دون الآخر ، (وَطَلِبَ المَرَجُّ) من خارج^(٤) .

وقد ترجَّح قوله : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ » على اختصاص الثاني ، وهو قوله : « نُهَيْتُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ » بسببه الناشئ عن قتل الحريات^(٥) .

وقيل : المتأخر منها ناسخ ، وحكي عن الحنفية^(٦) .

(١) انظر : المسودة ص ١٣٩ ، الروضة ٢ / ٢٥١ ، الملح ص ٢١ ، العدة ٢ / ٦٢٧ ، مختصر الطوفي ص ١١٠ .

(٢) روى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنه قال : وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله ﷺ ، « فنهى عن قتل النساء والصبيان » (صحيح البخاري ٢ / ١١٣ المطبعة العثمانية) . ورواه أبو داود وابن ماجه والدارمي ومالك وأحمد .

(انظر : سنن أبي داود ٢ / ٤٩ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٩٤٧ ، سنن الدارمي ٢ / ٢٢٢ ، مسند أحمد ٢ / ٢٢ ، ٢٣ ، ٧٦ ، الموطأ ط ٣٧٧ ط الشعب) .

(٣) انظر : الروضة ٢ / ٢٥٢ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٤٤ ، المسودة ص ١٤٢ ، مختصر الطوفي ص ١١٠ .

(٤) انظر : الروضة ٢ / ٢٥١ ، المسودة ص ١٣٩ ، جمع الجوامع ٢ / ٤٣ ، العدة ٢ / ٦٢٧ ، الملح ص ٢١ ، مختصر الطوفي ص ١١٠ .

(٥) انظر الأحاديث في جواز قتل المرأة المرتدة في (نصب الرأية ٣ / ٤٥٨ ، تحفة الأحوذى ٥ / ٢٥) .

(٦) انظر : جمع الجوامع ٢ / ٤٤ ، العدة ٢ / ٦٢٧ ، المسودة ص ١٣٩ ، مختصر البعلي ص ١٢٣ ، رد المحتار ٤ / ٢٢٤ .

(وإذا وافقَ خاصَّ عاماً^(١) بأنَّ يَرِدَ^(٢) لفظَ عامٍ ، ويأتِي لفظَ خاصٍّ ، هو^(٣) بعضٌ لذلك^(٤) العامِ ، وداخلٌ فيه ، نحو قوله ﷺ في شاةٍ ميمونةٌ : « دباغُها طهُورُها »^(٥) ، فهذا خاصٌّ ، وهو بعضُ أفرادِ العامِ^(٦) (لم يَخْصُصْهُ) أي لم يَخْصُصِ الخاصَّ العامَ لموافقتِهِ له^(٧) .
وقيلَ : بلى^(٨) .

-
- (١) في ش ز ض : عام .
(٢) في ش : لم يرد .
(٣) في ش ز ض : وهو .
(٤) ساقطة من ض ، وفي ب : ذلك ، وفي ز : أفراد .
(٥) هذا الحديث رواه أحد وأبو داود والنسائي في شاة ميمونة ، ورواه مسلم بلفظ « دباغها طهوره » ومُرَّ حديث آخر في شاة ميمونة بلفظ « أئماً إهابٍ دُبِغَ فقد طَهُرَ » (ص ١٧٧) .
(انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ٤ / ٥٣ ، سنن النسائي ٧ / ١٥٤ ، سنن أبي داود ٢ / ٣٨٧ ، مسند أحمد ٤ / ٣٢٩ ، ٣٢٤ ، ٣٣٦ ، تحريج أحاديث مختصر المنهاج ص ٢٩٣) .
(٦) العام هو في قوله ﷺ : « أئماً إهابٍ دُبِغَ فقد طَهُرَ » .
(٧) أي لا يكون حكماً على باقي أفراد العام بنقيض ذلك الحكم الخاص ، وبين الإنسوي هذه المسألة فقال : « إذا أفرد الشارع فرداً من أفراد العام ، أي نص على واحد بماتضمنه وحكم عليه بالحكم الذي حكم به على العام فإنه لا يكون مخصصاً له » وذكر الحديثين السابقين (نهاية السؤل ٢ / ١٦١) .
(وانظر : المسودة ص ١٤٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٩ ، المعتد ١ / ٣١١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٢٥ ، جمع الجوامع ٢ / ٣٣ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٥٥ ، تيسير التحرير ١ / ٣١٩ ، التهيد ص ١٢٦ ، الحصول ج ١ ق ٣ / ١١٥) .
(٨) وهو قول أبي ثور ، واحتج بأن تخصيص الشاة بالذكر يدل بمفهومه على نفي الحكم عما عداه ، وأنه يجوز تخصيص النطوق بالمفهوم (كما سبق) ، ورد الجمهور عليه أنَّ هذا مفهوم لقب ، وليس بجعة .
(انظر : المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٣٣ ، المسودة ص ١٤٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٦٢ ، الحصول ج ١ ق ٣ / ١١٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٣٥ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٥٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٩ ، المعتد ١ / ٣١١ ، مختصر ابن الحاجب والعرض عليه ٢ / ١٥٢ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢٠ ، التهيد ص ١٢٦) .

استدل للأول بأنه لاتعارض بينها فيعمل بها^(١).

ومن أمثلة^(٢) ذلك أيضاً^(٣) : قوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى ﴾^(٤) ، فذكره^(٥) بعده ليس تخصيصاً للأول بإيتاء ذِي الْقُرْبَى ، بل اهتماماً بهذا النوع ، فإنَّ عادة العرب أنَّها^(٦) إذا اهتمت ببعض أنواع العام خصصته بالذكر ، إبعاداً له عن المجاز والتخصيص بذلك النوع^(٧).

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾^(٨).

وليس من هذا الباب قوله تعالى : ﴿ فِيهَا^(٩) فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾^(١٠) ، لأنَّ « فاكهة » مطلق^(١١).

(ولا تخص^(١٢) عادة عموماً ، ولا تقتيدُ) العادة (مطلقاً) ، نحو :

(١) انظر : المسودة ص ١٤٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٦٢ ، مختصر ابن الحاجب والعسد عليه ٢ / ١٥٢ ، الحصول ج ١ ق ٢ / ١١٧ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٣٢٥ ، فوائح الرحوت ١ / ٢٥٦ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢٠ .

(٢) ساقطة من ض .

(٣) ساقطة من ض ب .

(٤) الآية ٩٠ من النحل .

(٥) في ب : قد ذكره .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) شرح تنقيح الفصول ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٨) ساقطة من ع ض ب ز .

(٩) الآية ٩٨ من البقرة ، وأول الآية : ﴿ من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال ﴾ الآية .

(١٠) ساقطة من ع ض ب ز .

(١١) الآية ٦٨ من الرحمن .

(١٢) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٠ .

(١٣) في ع ب : ولا تخص .

حرمتُ عليكم^(١) الربا في الطعام ، وعادتْهم البرُّ ، عند أصحابنا والشافعية^(٢) ، خلافاً للحنفية والمالكية^(٣) ، ولهذا لا تنقَضُ بنادر عند المالكية ، قصراً للغائطِ على المعتادِ . وذكره^(٤) القاضي في مواضع .

وجه الأول : العموم لغة وعرفاً ، والأصل عدمُ مخصصٍ^(٥) .

وفي « شرح العنوان » لابن دقيق العيد : أنَّ الصوابَ التفصيلُ بين العادةِ الراجعةِ إلى الفعلِ ، والراجعةِ إلى القولِ ، فيخصُّصُ بالثانيةِ العمومُ لسبقِ الذهنِ عندَ الإطلاقِ إليه دونَ الأولى ، أي^(٦) إذا تقدمتْ أو تأخرتْ ، و^(٧) لكن لم

(١) ساقطة من ش ع .

(٢) قال الشافعية : العادة التي كانت في عهد رسول الله ﷺ وقررها عليه الصلاة والسلام تخصص الدليل العام ، نص على ذلك الغزالي والآمدي وأبو الحسين البصري ، أما مطلق العادة والعرف فلا يخصص بها عند الشافعية ، قال إمام الحرمين الجويني : « فالذي رآه الشافعي أن عرف المخاطبين لا يوجب تخصيص لفظ الشارع » (البرهان ١ / ٤٤٦) .

(وانظر : المحصول ج ١ ق ٣ / ١٩٨ ، الأحكام للآمدي ٢ / ٣٣٤ ، المستصفي ٢ / ١١١ ، تيسير التحرير ١ / ٣١٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١١ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥٢ ، جمع الجوامع ٢ / ٣٤ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥٥ ، اللع ص ٢٢ ، مناهج العقول ٢ / ١٥٤ ، المسودة ص ١٢٣ ، مختصر البعلي ص ١٢٤ ، العدة ٢ / ٥٩٣ ، إرشاد الفحول ص ١٦١) .

(٣) قال القرافي المالكي : « وعندنا الموائد مخصصة للعموم » (شرح تنقيح الفصول ص ٢١١) ، وقال ابن الحاجب : « الجمهور إنَّ العادة ... ليس بمخصص » (مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥٢) ، وقال الآمدي : « فقد اتفق الجمهور من العلماء على عمومِهِ ، ... وأنَّ العادة لا تكون منزلة للعموم على تحريم المعتاد دون غيره خلافاً لأبي حنيفة » . (الأحكام ٢ / ٣٢٤) .

(وانظر : تيسير التحرير ١ / ٣١٧ ، إرشاد الفحول ص ١٦١ ، مختصر البعلي ص ١٢٤ ، المسودة ص ١٢٤ ، المعتد ١ / ٣٠١ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ١٩٩ ، فوائج الرجوت ١ / ٣٤٥) .

(٤) في ش : وذكر .

(٥) انظر : المسودة ص ١٢٤ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥٢ .

في ض : التخصص .

(٦) ساقطة من ض .

(٧) الواو ساقطة من ع ز .

يَقَرُّهَا^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٢).

(ولا يُخَصُّ عامٌ بمقصودِهِ) عند أصحابنا والأكثر ، خلافاً لعبد الوهاب وغيره من المالكية^(٣).

وقال صاحبُ « المحرر » : المتبادرُ إلى الفهمِ مِنْ^(٤) لِسِ النساءِ ما يُقَصِّدُ منهن غالباً من الشهوة ، ثُمَّ لو عَمَّتْ لَخَصَّتْ^(٥) به . وخصه حفيده أيضاً بالمقصود^(٦).

(ولا) يُخَصُّ عامٌ (برجوعٍ ضميرٍ إلى بعضِهِ) أي بعض العام عند أكثر أصحابنا والشافعية^(٧).

وعنه^(٨) : بلى^(٩) كأكثَرِ الحنفية^(١٠).

(١) في ز ض ب : يقدرها .

(٢) وقال المجد ابن تيبة : « تخصيص العموم بالعادة بمعنى قصره على العمل المعتاد كثير المنفعة ، وكذا قصره على الأعيان التي كان الفعل معتاداً فيها زمن التكلم » (السودة ص ١٢٥) .
(وانظر : العدد ٢ / ٥٩٢ ، السودة ص ١٢٢ ، فواتح الرحوت ١ / ٣٤٥ ، إرشاد الفحول ص ١٦١) .

(٣) انظر : السودة ص ١٢٢ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٤ ، مختصر البعلی ص ١٢٤ .

(٤) في ض : منه .

(٥) في ش : خصت .

(٦) انظر : السودة ص ١٢٢ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٤ ، مختصر البعلی ص ١٢٤ .

(٧) وهو ما اختاره الآمدي وابن الحاجب والبيضاوي والقاضي عبد الجبار والتاج السبكي ، وسبقت الإشارة إليه في آخر بحث العام (صفحة ٢٦٢ وما بعدها) .

(انظر : مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥٢ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٠٨ ، الإحكام للآمدي ٢ /

٣٣٦ ، جمع الجوامع ٢ / ٢٣ ، مناهج العقول ٢ / ١٦٥ ، اللع ص ٢٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢١٨ ، المعتد ١ / ٣٠٦ ، نهاية السؤل ٢ / ١٦٥ ، السودة ص ١٢٨ ، مختصر البعلی ص ١٢٢ ، العدد

٢ / ٦١٤ ، فواتح الرحوت ١ / ٣٥٦ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢٠) .

(٨) أي عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى ، وهو اصطلاح عند الحنابلة .

(٩) في ش : بل .

(١٠) وهذا ما اختاره إمام الحرمين الجويني وأبو الحسين البصري المعتزلي ، ونقله القرافي عن =

وقيلَ : بالوقف^(١).

مثالُ ذلك : قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٢) ،
ثمَّ قالَ : ﴿وَيُعَوِّلَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾^(٣) ، فإنَّ «المطلقات» يعمُّ البوائن
والرجعيات ، والضميرُ في قوله تعالى : ﴿وَيُعَوِّلَتُهُنَّ﴾ عائذٌ إلى الرجعيات ، لأنَّ
البائِن لا يملك الزوجَ رَدَّها^(٤).

ولو وردَ بعد^(٥) العامِ حَكَمٌ لا يأتي إلا في بعضِ أفرادِه كان حَكْمُه حَكَمَ الضميرِ .
صرَّحَ به الرازيُّ وغيرُه^(٦).

= الشافعي ، وهو مارجحه الكمال بن الهمام .

(انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٦٥ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٢٣ ، شرح تنقيح الفصول
ص ٢٢٣ ، مناهج العقول ٢ / ١٦٥ ، مختصر ابن الحاجب والعضد عليه ٢ / ١٥٣ ، الإحكام للآمدي
٢ / ٣٣٦ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٥٦ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢٠ ، مختصر البعلي ص ١٢٤ ، المسودة
ص ١٣٨ ، المعتقد ١ / ٣٠٦) .

(١) اختار الوقف الإمام فخر الدين الرازي في (المحصول ج ١ ق ١ / ٢ / ٢١٠) ، ونقله الآمدي
عن إمام الحرمين الجويني وأبي الحسين البصري ، بينما نقل ابن الحاجب عنها التخصيص .
(انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٣ ، للمعتقد ١ / ٣٠٦ ، مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥٢ ،
الإحكام للآمدي ٢ / ٣٣٦ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢٠ ، نهاية السؤل ٢ / ١٦٥ ، مناهج العقول ٢ /
١٦٥) .

(٢) الآية ٢٢٨ من البقرة .

(٣) في ض : يردهنَّ في ذلك .

(٤) الآية ٢٢٨ من البقرة .

(٥) انظر : شرح تنقيح الفصول ٢١٨ ، ٢٢٣ ، للمعتقد ١ / ٣٠٧ ، مختصر ابن الحاجب والعضد
عليه ٢ / ١٥٣ ، المحصول ج ١ ق ١ / ٢ / ٢١٠ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٣٦ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ /
٣٣ ، العدة ٢ / ٦١٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٥٦ ، تيسير التحرير ١ / ٣٢٠ ، المبع ص ٢٢ ، ٢٥ ،
مناهج العقول ٢ / ١٦٥ ، المسودة ص ١٣٨ ، مختصر البعلي ص ١٢٤ ، نهاية السؤل ٢ / ١٦٥ .
(٦) في ض : بعض .

(٧) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢١٩ ، ٢٢٣ ، المحصول ج ١ ق ١ / ٢ / ٢٠٨ ، نهاية السؤل
٢ / ١٦٥ ، المسودة ص ١٣٨ ، مناهج العقول ٢ / ١٦٥ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٣٣٦ .

ومثله الرازي بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِذَّتِهِنَّ ﴾ ^(١) ، ثم قال : ﴿ لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ ^(٢) ، يعني الرغبة في مراجعتهن ، والمراجعة لاتأتي في البائن ^(٣) .

وجه الأول : أن المظهر عام ، والأصل بقاؤه ، فلا يلزم من تخصيص المضمّر تخصّصه ^(٤) .

قالوا : يلزم ، وإلا لم يطابقه ^(٥) .

رد : لا يلزم ، كرجوعه مظهرًا ^(٦) ، والله أعلم .



(١) الآية الأولى من الطلاق .

(٢) الآية الأولى من الطلاق .

(٣) انظر : المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٠٦ ، نهاية السؤل ٢ / ١٦٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٣ ، المعتمد ١ / ٣٠٦ .

(٤) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٦٦ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٥٣ ، مناهج العقول ٢ /

١٦٦

(٥) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٤ ، نهاية السؤل ٢ / ١٦٦ .

(٦) انظر : نهاية السؤل ٢ / ١٦٦ .

(بَابُ)

(الْمُطْلَقُ) مَاخُذٌ مِنْ مَادَّةٍ تَدَوَّرُ عَلَى مَعْنَى الانْفِكَالِ مِنَ الْقَيْدِ ^(١) ، فَلِذَلِكَ قُلْنَا : هُوَ (مَا تَنَاولَ وَاحِداً غَيْرَ مُعَيَّنٍ بِاعْتِبَارِ حَقِيقَةٍ شَامِلَةٍ لِنَسَبِهِ) .

فَخَرَجَ بِقَوْلِنَا : « مَا تَنَاولَ وَاحِداً » أَلْفَاظُ الْأَعْدَادِ الْمُتَنَاولَةِ لِأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ .
وَخَرَجَ بِهِ « غَيْرَ مُعَيَّنٍ » الْمَعَارِفُ كَزَيْدٍ وَنَحْوِهِ .

وَبِإِيقِاقِ ^(٢) الْحَدِّ الْمُشْتَرَكِ وَالْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ ، فَإِنَّ كُلَّاهُمَا يَتَنَاولُ وَاحِداً لَابَعِيْنِهِ ، لِابْتِعَارِ حَقَائِقٍ مُخْتَلِفَةٍ .

وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ^(٣) وَقَوْلِهِ ﷺ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ » ^(٤) ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ لَفْظِ « الرَّقَبَةِ » وَ « الْوَلِيِّ » قَدْ يَتَنَاولُ وَاحِداً غَيْرَ مُعَيَّنٍ مِنْ جِنْسِ الرِّقَابِ ^(٥) وَالْأَوْلِيَاءِ .

وَفِيهِ حُدُودٌ غَيْرُ ذَلِكَ قَلٌّ أَنْ يَسْلَمَ مِنْهَا حَدٌّ ^(٦) .

(١) انظر معجم مقاييس اللغة ٣ / ٤٢٠ .

(٢) فِي ع : وَمَاقِي . وَفِي ض : وَيَأْتِي . وَفِي ب : بَاقِي .

(٣) الْآيَةُ ٣ مِنَ الْمَجَادِلَةِ .

(٤) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ فِي ج ٢ ص ٥٥١ .

(٥) فِي ش : الرِّقَابَاتُ .

(٦) انظر تعريفات الأصوليين للمطلق في (البرهان ١ / ٣٥٦ ، المسودة ص ١٤٧ ، الإحكام

للآمدي ٣ / ٣ ، كشف الأسرار ٢ / ٢٨٦ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٤٤ ،

إرشاد الفحول ص ١٦٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٦٠ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٢١ ، التعريفات =

(و) يُقَابِلُ الْمَطْلَقُ (الْمَقِيدُ) وهو : (مَا تَنَاولَ مُعَيَّنًا أَوْ مُوصُوفًا بِزَائِدٍ ^(١))
 أي ^(٢) يَوْصِفُ زَائِدٍ (عَلَى حَقِيقَةِ جَنْسِهِ) ^(٣) . نحو ﴿ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ ^(٤) و
 ﴿ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ ^(٥) و « هَذَا الرَّجُلُ » .

وتفاوت مراتبه في تقييده باعتبار قلة القيود وكثرتها ، فَمَا كَثُرَتْ فِيهِ
 قيوده كقوله تعالى ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ
 مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ الآية ^(٦) ﴾ ^(٧) أَعْلَى رُبَّةٍ مِمَّا قِيوده أَقْلُ .

(وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ) أي الإطلاق والتقييد (فِي لَفْظٍ) واحدٍ (بَا) اعتبار
 (الْجَهْتَيْنِ) فيكون اللفظ مقيداً مِنْ وَجْهِ مُطْلَقاً مِنْ وَجْهِ آخَرَ ^(٨) .

نحو قوله تعالى ﴿ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ ^(٩) ، قِيدَتْ الرُّقْبَةُ ^(١٠) مِنْ حَيْثُ الدِّينُ
 بِالْإِيمَانِ ^(١١) ، فَتَعَيَّنَ ^(١٢) الْمُؤْمِنَةُ لِلْكَفَّارَةِ ، وَأُطْلِقَتْ مِنْ حَيْثُ مَاسَوْى الْإِيمَانِ مِنْ

= للخرجاني ص ١١٥ ، الحدود للبايجي ص ٤٧ ، نشر البنود على مراقي السمود ١ / ٣٦٤ ، شرح العضد
 على مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٥٥ ، مناهج العقول ٢ / ١٢٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٦ .
 (١) ساقطة من ض ب . وفي متن مختصر التحرير : زائداً .

(٢) ساقطة من ع ض ب .

(٣) انظر تعريفات الأصوليين للتعديد في (الحدود للبايجي ص ٤٨ ، فوائح الرحموت
 ١ / ٣٦٠ ، إرشاد الفحول ص ١٦٤ ، كشف الأسرار ٢ / ٢٨٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٤ ، شرح العضد
 ٢ / ١٥٥ ، مناهج العقول ٢ / ١٢٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٦ ، روضة الناظر ص ٢٦٠) .

(٤) الآية ٤ من المجادلة .

(٥) الآية ٩٢ من النساء .

(٦) في ش : قانتات ثائبات عابدات سائحات ثيبات وأبكاراً .

(٧) الآية ٥ من التحريم .

(٨) شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٦ .

(٩) الآية ٩٢ من النساء .

(١٠) ساقطة من ش .

(١١) في ش : والإيمان .

(١٢) في ب : فتعين .

الأوصاف ، ككمال الخِلْقَةِ والطول والبياض وأضدادها ونحو ذلك ، فالآية مُطْلَقَةٌ في كُلِّ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، وفي كُلِّ كَفَّارَةٍ مُجْرِيَةٍ . مُقَيَّدَةٌ بالنسبة إلى مطلقِ الرِّقَابِ ومُطْلَقُ الكَفَّارَاتِ .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الإِطْلَاقَ والتقييدَ تارةً يكونانِ في الأمرِ ، كـ « أَغْتِقَ رَقَبَةً » و « أَغْتِقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً » وَتَارَةً فِي الْحَبَرِ كـ « لَانِكَاحِ إِلَّا بُولِي وَشَاهِدَيْنِ »^(١) و « لَانِكَاحِ إِلَّا بُولِي مُرْشِدٍ^(٢) وَشَاهِدَي عَدْلٍ »^(٣) .

قال الطوفي : وهما في الألفاظِ مُستعارانِ مِنْهُمَا في الأشخاصِ . يُقالُ « رَجُلٌ أَوْ حَيَوَانٌ مُطْلَقٌ » : إِذَا خَلَا عَنْ قَيْدٍ أَوْ عِقَالٍ . وَمُقَيَّدٌ : إِذَا كَانَ فِي رِجْلِهِ قَيْدٌ أَوْ عِقَالٌ أَوْ شِكَالٌ وَنَحْوُهُ مِنْ مَوَانِعِ الْحَيَوَانِ مِنَ الْحَرَكَةِ الطَّبِيعِيَّةِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ .

فإذا قلنا « أَغْتِقَ رَقَبَةً » فهذه الرَقَبَةُ شَائِعَةٌ فِي جِنْسِهَا شُيُوعِ الْحَيَوَانِ الْمُطْلَقِ بِحَرَكَتِهِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ بَيْنَ جِنْسِهِ . وَإِذَا قُلْنَا « أَغْتِقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً » كَانَتْ هَذِهِ الصَّفَةُ لَهَا كَالْقَيْدِ الْمُتَمَيِّزِ لِلْحَيَوَانِ الْمُقَيَّدِ مِنْ بَيْنِ أَفْرَادِ جِنْسِهِ ، وَمَانِعَةً لَهَا مِنَ الشُّيُوعِ ، كَالْقَيْدِ الْمَانِعِ لِلْحَيَوَانِ مِنَ الشُّيُوعِ بِالْحَرَكَةِ^(٤) فِي جِنْسِهِ .

وهما أمرانِ نَسْبِيَانِ بِاعْتِبَارِ الطَّرْفَيْنِ ، فُطْلَقَ لِمُطْلَقٍ بَعْدَهُ كـ « مَعْلُومٌ » ،

(١) ساقطة من ض .

(٢) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي عن عائشة وابن عباس مرفوعاً وعن عمر موقوفاً ، وأخرجه أيضاً ابن حبان عن عائشة مرفوعاً .

وجاء في سائر تلك الروايات « وشاهدي عدل » . (انظر سنن البيهقي ٧ / ١٢٤ - ١٢٦ ، الدراية لتخريج أحاديث الهداية ٢ / ٥٥)

(٣) في ش : رشيد .

(٤) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي في سننه عن ابن عباس موقوفاً . (سنن البيهقي ٧ / ١١٢) .

(٥) في ش : والحركة .

ومَقِيدٌ لِمَقِيدٍ بَعْدَهُ كـ « زيد » ، وبينهما وسائطُ تكونُ مِنَ المَقِيدِ باعتبارِ ما قبلُ ، وَمِنَ المَطْلُوقِ باعتبارِ ما بعدُ كـ « جسم » و « حيوان » و « إنسان » ^(١) .

قالَ الهنديُّ : فالْمَطْلُوقُ الحَقِيقِيُّ مَادَّلٌ عَلَى المَاهِيَةِ فَقَطْ ، والإِضافِيُّ مُخْتَلَفٌ ^(٢) .

(وَهَما) أي المطلق والمقيد (كَماَمْ وَخَاصٌ) فيما ذَكَرَ مِنْ تَخْصِصِ العُومِ مِنْ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ ، وَمُخْتَلَفٍ فِيهِ ، وَمُخْتَارٍ مِنَ الخِلَافِ .

فيجوزُ تَقْيِيدُ الكِتَابِ بِالكِتَابِ وبالسُّنَةِ ، وتَقْيِيدُ السُّنَةِ بِالسُّنَةِ وبالكِتَابِ ، وتَقْيِيدُ الكِتَابِ والسُّنَةِ بِالقِيَاسِ وَمَفْهُومِ المِوافَقَةِ والمُخَالَفَةِ وَفِعْلُ ^(٣) النَبِيِّ ﷺ وتَقْرِيرِهِ وَمَذْهَبِ الصَّحَابِيِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ عَلَى الأَصَحِّ فِي الجَمِيعِ ^(٤) .

(لَكِنْ) بينهما فَرْقٌ ^(٥) مِنْ وَجْهِ :

- فَمِنْ ^(٦) ذَلِكَ : (إِنْ وَرَدَا) أي المطلق والمقيد (وَاخْتَلَفَ) حُكْمُهُمَا (أَيْ حُكْمُ المَطْلُوقِ والمَقِيدِ) (فَلَا حَمْلَ مُطْلَقاً) أي سواءً اتَّفَقَ السَّبَبُ أَوْ اخْتَلَفَ ^(٧) .

(١) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٦ .

(٢) نحو « رجل » و « رقية » فإنه مطلق بالإضافة إلى « رجل عالم » و « رقية مؤمنة » ، ومقيد بالإضافة إلى الحقيقي ، لأنه يدلُّ على واحد شائع ، وهما قيدان زائدان على الماهية . (إرشاد الفحول ص ١٦٤) .

(٣) في ش : وبعد .

(٤) انظر نشر البنود على مراقي السعود ١ / ٢٦٦ .

(٥) في ع : فروقاً . وفي ض ب : فروق .

(٦) في ش ز : من .

(٧) في ش : فاختلف .

(٨) ساقطة من ض ب .

(٩) انظر (القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٨٠ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤٠ ، روضة الناظر ص ٢٦٦ ، مختصر الطوفي ص ١١٥ ، العدة ٢ / ٦٣٦ ، الملح ص ٢٤ ، الإشارات للباغي ص ٤١ ، التبصرة ص ٢١٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٢١٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٦١ ، إرشاد الفحول ص ١٦٦ ، =

مِثَالُ اتِّسَاقِهِ : التَّابِعُ فِي صِيَامِ كَفَّارَةِ الْبَيْنِ ^(١) فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ ^(٢) ،
وَإِطْلَاقُ الْإِطْعَامِ فِيهَا .

وَمِثَالُ اخْتِلَافِ السَّبَبِ : الْأَمْرُ بِالتَّائِبِ فِي كَفَّارَةِ الْبَيْنِ ، وَإِطْلَاقُ الْإِطْعَامِ
فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ .

(وَإِلَّا) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ حُكْمُ الْمُطْلَقِ وَالْمَقْيَدِ ، فَتَارَةً يَتَّحِدُ سَبَبُهُمَا ،
وَتَارَةً يَخْتَلَفُ :

- (فَإِنْ اتَّحَدَ سَبَبُهُمَا) أَيِ سَبَبُ الْمُطْلَقِ وَالْمَقْيَدِ (وَ ^(٣)) مَعَ اتِّحَادِ سَبَبِيهَا تَارَةً
يَكُونَانِ مُثَبَّتَيْنِ ، وَتَارَةً يَكُونَانِ نَهْيَيْنِ ، وَتَارَةً يَكُونُ أَحَدُهُمَا أَمْرًا وَالْآخَرُ
نَهْيًا .

فَإِنْ (كَانَا مُثَبَّتَيْنِ) (أَوْ ^(٤)) فِي مَعْنَى الْمُثَبِّتِ كَالْأَمْرِ (كَأَعْتَقَ فِي الظَّهَارِ
رَقَبَةً . ثُمَّ قَالَ : أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً ، حَيْلٌ) مِنْهَا (مُطْلَقٌ وَلَوْ تَوَاتَرًا عَلَى مَقْيَدِ
وَلَوْ أَحَادًا) عِنْدَ الْأَيْمُنَةِ الْأَرْبَعَةِ ^(٥)

= المَعْتَدُ ١ / ٣١٢ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٢ / ٤ ، شَرْحُ الْعُضْدِ ٢ / ١٥٦ ، كَشْفُ الْأَسْرَارِ ٢ / ٢٨٧ ،
الْمُسْتَصْفَى ٢ / ١٨٥ ، التَّلْوِيحُ عَلَى التَّوْضِيحِ ١ / ٦٣ ، الْهَلِي عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَحَاشِيَةُ الْبَنَانِيِّ عَلَيْهِ
٢ / ٥٧ ، الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ ٣ / ٩٧ ، التَّهْيِيدُ لِلْأَسْنَوِيِّ ص ١٢٧ .

(١) فِي ض : بَيْن .

(٢) حَيْثُ قُرَأَ (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ) (الْمَادَّةُ ٨٩) (انْظُرْ أَحْكَامَ
الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ ٢ / ٤٦١ ، فَتَحَ الْقَدِيرُ لِلشُّوكَانِيِّ ٢ / ٧٢ ، أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ٢ / ٦٥٤) .

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ ش .

(٤) فِي ش : أَيِ .

(٥) انْظُرْ (الْمَحْصُولُ ج ١ ق ٣ / ٢١٥ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٢ / ٤ ، اللَّحْصُ ص ٢٤ ، الْقَوَاعِدُ
وَالْفَوَائِدُ الْأَصُولِيَّةُ ص ٢٨١ ، الْعُدَّةُ ٢ / ٦٢٨ ، شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ ص ٣٦٦ ، مَنَاهِجُ الْعُقُولِ
٢ / ١٣٩ ، نَهَايَةُ السُّوْلِ ٢ / ١٤٠ ، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ١٦٤ ، فَوَاتِحُ الرِّحَاحَاتِ ١ / ٣٦٢ ، التَّلْوِيحُ عَلَى
التَّوْضِيحِ ١ / ٦٣ ، لِلْمُسْتَصْفَى ٢ / ١٨٥ ، كَشْفُ الْأَسْرَارِ ٢ / ٢٨٧ ، الْهَلِي عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَحَاشِيَةُ

وغيرهم^(١) ، وذكره المجد إجماعاً^(٢) .

وحكي فيه خلاف عن^(٣) الحنفية^(٤) والمالكية^(٥) .

وقيل للقاضي أبي يعلى في « تعليقه » : في خبر ابن عمر « أمر المحرم بقطع الخف »^(٦) ، وأطلق في خبر ابن عباس^(٧) فيحمل عليه ؟

= البناني عليه ٢ / ٥٠ ، الآيات البنات ٣ / ٩٢ ، شرح المضد ٢ / ١٥٦ ، التهيد للأسنوي ص (١٢٧) .

(١) انظر المعتمد للبصري ١ / ٣١٢ .

(٢) حكاية المصنف الإجماع على المجد غير دقيقة ، لقول المجد في « السودة » ص ١٤٦ : « فإن كان المطلق والمقيد مع اتحاد السبب والحكم في شيء واحد ، كما لو قال « إذا حنثتم فعليكم عتق رقبة » وقال في موضع آخر « إذا حنثتم فعليكم عتق رقبة مؤمنة » فهذا لاخلاف فيه ، وإنه يحمل المطلق على المقيد ، اللهم إلا أن يكون المقيد أحاداً والمطلق تواتراً ، فينبني على مسألة الزيادة على النص ، هل هي نسخ ؟ وعلى النسخ للتواتر بالأحاد . والمنع قول الحنفية .
(٣) في ش : عند .

(٤) الصواب أن رأي الحنفية موافق في الجملة لمذهب الجمهور في حمل المطلق على المقيد إذا اتحد الحكم والسبب ، وكان الحكم مثبتاً .

(٥) انظر التلويح على التوضيح ١ / ٦٢ وما بعدها ، كشف الأسرار ٢ / ٢٨٧ ، فوائح الرحوت (٣٦٢ / ١) .

(٥) انظر الإشارات للباقي ص ٤٢ .

(٦) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك في الموطأ ، ولفظه : عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رجلاً قال : يا رسول الله ! ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا يلبس القميص ولا العمام ولا السراويل ولا البرانس ولا الخفاف ، إلا أحد لا يجد نعلين ، فليلبس خفين ، وليقطعهما أسفل من الكعبين » . (انظر صحيح البخاري ٢ / ١٦٨ ، صحيح مسلم ٢ / ٨٢٤ ، سنن النسائي ٥ / ١٠٢ ، الموطأ ١ / ٣٥٢ ، عارضة الأحوذني ٤ / ٥٤ ، بذل المجهود ٩ / ٤٧ ، جامع الأصول ٣ / ٣٩٠)

(٧) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي . ولفظ البخاري : عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : خطبنا النبي ﷺ برفاتٍ فقال : « من لم يجد الإزار فليلبس السراويل ، ومن لم يجد النعلين ، فليلبس الخفين » . (انظر صحيح البخاري ٣ / ٢١ ، صحيح مسلم ٢ / ٨٢٥ ، بذل المجهود ٩ / ٥٦ ، عارضة الأحوذني ٤ / ٥٧ ، سنن النسائي ٥ / ١٠١ ، جامع الأصول ٣ / ٣٩٢) .

فقال : إنما يحمل إذا لم يمكن تأويله ، وتأولنا^(١) التقييد على الجواز ، وعلى أن المروزي^(٢) قال : احتججت على أبي عبد الله بخبر ابن عمر هذا ، وقلت : فيه زيادة ، فقال : هذا حديث ، وذلك حديث . فظاهر^(٣) هذا أنه لم يحيل المطلق على المقيّد .

وأجاب أبو الخطاب في « الانتصار » : لا يحتمل . نصّ عليه^(٤) في رواية المروزي^(٥) . وإن سلّمنا - على رواية - فإذا^(٦) لم يمكن التأويل^(٧) . ا هـ .

واستدلّ للأول بأنه عمل بالصريح واليقين مع الجمع بينهما .
ثم إن كان المقيّد أحاداً ، والمطلق تواتراً ، انبنى على الزيادة هل هي نسخ ؟ وعلى نسخ التواتر بالآحاد . والمنع للحنفية^(٨) .

والأصح أن المقيّد بيان للمطلق^(٩) .

وقيل : نسخ إن تأخر المقيّد .

وقيل : عن وقت العمل بالمطلق .

والصحيح : أن الزيادة ليست بنسخ على ما تقدّم بيانه فيما إذا ورد عام

(١) في ز : وتأولنا .

(٢) في ش ز ض : المروزي .

(٣) في ش : وظاهر .

(٤) أي الإمام أحمد .

(٥) في ش ز ض : المروزي .

(٦) في ش : فإن .

(٧) انظر القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٨١ .

(٨) انظر فوائح الرحوت ٢ / ٧٦ ، والتلويح على التوضيح ٢ / ٣٦ ، فتح الغفار ٢ / ١٢٤ ،

المسودة ص ١٤٦ .

(٩) انظر القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٨٢ ، التهيد للأسنوي ص ١٢٧ .

وخاص، سواءً كانا مقترنين أو لا .

وانبنى أيضاً^(١) على نسخ التواتر بالآحاد، والصحيح على أنه لا يُنسخ به .
فإذا كانت الزيادة ليست^(٢) نسخاً، وأن الآحاد لا ينسخ التواتر على الصحيح
فيهما، فالصحيح أن المقيّد بيان للمطلق كتخصيص^(٣) العام، وكما لا يكون
تأخير المطلق نسخاً للمقيّد مع رفعه لتقييده، فكذلك عكسه .

(ومُقيّد) يعني أن اللفظ المقيّد (ولو) وَرَدَ (مُتَأَخِّراً) عن المطلق فهو
(يَبَيِّنُ لِلْمُطْلَقِ) وهذا الذي عليه الأكثر^(٤) .

وذهب قوم إلى أنه إن تأخر المقيّد كان نسخاً، وإن تقدّم كان بياناً^(٥) .

(وإن كانا) أي المطلق والمقيّد (فَهَيِّئِ) نحو « لا تُعْتَقِ
مُكَاتِباً »^(٦) « لا تُعْتَقِ مُكَاتِباً كَافِراً » أو « لا تُكْفَرْ بِعَتَقِ كَافِرٍ » (قَيّد) بالبناء
للمفعول اللفظ^(٧) (الْمُطْلَقُ بِمَفْهُومِ) اللفظ (الْمُقَيّد) على الصحيح من كون
المفهوم حجّة، لأن المقيّد دلّ بالمفهوم^(٨) .

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش : أيضاً .

(٣) في ش : لتخصيص .

(٤) انظر مناهج العقول ٢ / ١٤٠ ، كشف الأسرار ٢ / ٢٨٨ ، القواعد والفوائد الأصولية
ص ٢٨٢ ، إرشاد الفحول ص ١٦٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤٠ ، اللع ص ٢٤ ، شرح المضد ٢ / ١٥٦ .
(٥) انظر المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٥٠ ، الآيات البينات ٣ / ٩٣ ،
فوائد الرحوت ١ / ٣٦٢ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٨٢ ، إرشاد الفحول ص ١٦٥ ، شرح
المضد ٢ / ١٥٦ .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) ساقطة من ع .

(٨) انظر خلاف الأصوليين في المسألة في (المسودة ص ١٤٦ ، القواعد والفوائد الأصولية

ص ٢٨٢ ، الآيات البينات ٣ / ٩٥ ، للمعتمد للبصري ١ / ٣١٢ ، كشف الأسرار ٢ / ٢٨٧ ، المحلى على =

قال ابن العراقي : فالقائل أن المفهوم حجة يقيد قوله « لا تتعق مكاتباً »
بمفهوم قوله « لا تتعق مكاتباً كافرين » فيجوز إعتاق المكاتب المسلم . وهذا صرح
الفخر الرازي في « المنتخب » ، وهو مقتضى كلام « المحصول »^(١) . ومن لا يقول
بالمفهوم يعمل بالإطلاق ، ويمنع إعتاق المكاتب مطلقاً . وهذا قال الأمدى^(٢)
وابن الحاجب^(٣) . اهـ .

(وكنهى نفى)^(٤) نحو « لا نكاح إلا بولي » « لا نكاح إلا بولي مرشد »^(٥)
(وإباحة وكراهة ، وفي نذب نظر) .

قال الشيخ تقي الدين في « المسودة » : « قلت : وإن^(٦) كنا إباحين^(٧)
[فهما]^(٨) في معنى التمهين ، وكذلك إذا كنا كراهتين^(٩) . وإن كنا نذيين ،
ففيه نظر . وإن كنا^(١٠) خبرين^(١١) عن^(١٢) حكم شرعي ، فينظر في ذلك

= جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٥٠ ، شرح المضد ٢ / ١٥٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٦١ ،
التلويح على التوضيح ١ / ٦٤ ، مناهج العقول ٢ / ١٣٩ ، التمهيد للأسنوي ص ١٢٨ ، نهاية السؤل
٢ / ١٤٠)

(١) المحصول ج ١ ق ٢ / ٢١٧ .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ٣ / ٥ .

(٣) مختصر ابن الحاجب مع شرحه للمضد ٢ / ١٥٦ .

(٤) انظر فواتح الرحموت ١ / ٣٦١ ، إرشاد الفحول ص ١٦٦ ، الآيات البيّنات ٣ / ٩٤ ،

شرح المضد ٢ / ١٥٧ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٥٠ .

(٥) في ش : رشيد .

(٦) في المسودة : وإنا .

(٧) في ب ع ز ض : إباحين .

(٨) زيادة من المسودة .

(٩) في ب ع ز ض : كراهيين .

(١٠) في ض : كان .

(١١) في ع : في .

الحُكْمُ»^(١) . ا هـ .

(وَإِنْ كَانَا) أي المطلق والمقيد (أَمْرًا وَنَهْيًا) أي كَانَ أَحَدُهُمَا أَمْرًا وَالْآخَرُ نَهْيًا (فالمطلق) مِنْهَا (مُقَيَّدٌ بِضِدِّ الصِّفَةِ) نحو^(٢) « إِنَّ ظَاهَرْتَ فَأُعْتِقَ رَقَبَةً » و « لَا تَمْلِكُ رَقَبَةً كَافِرَةً » فلا بُدَّ من التقييد بنفي الكفر ، لاستحالة إعتاق الرقبة الكافرة^(٣) . فالحمل^(٤) في ذلك ضروري ، لا مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْمُطْلَقَ حُمِلَ عَلَى الْمُقَيَّدِ^(٥) .

(وَإِنْ اخْتَلَفَ سَبَبُهُمَا) أي سببُ المطلق والمقيد مع اتحاد الحكم ، لإعتاق الرقبة في القتل وفي الظهار واليدين .

أما الظهار : فقد وردت فيه مُطْلَقَةً في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ﴾^(٦) .

وقال في اليدين ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ - إِلَى قَوْلِهِ - أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾^(٧) .

وأما في القتل ، فإنها وَرَدَتْ فِيهِ مُقَيَّدَةً بِالْإِيمَانِ في قوله تعالى :

(١) السودة ص ١٤٧ .

(٢) في ش : ك .

(٣) لتوقف الإعتاق على الملك .

(٤) في ش : والحمل .

(٥) انظر شرح المضد ٢ / ١٥٦ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٤ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٨٠ ، مناهج العقول ٢ / ١٤٢ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٥١ ، الآيات البينات ٣ / ٩٥ ، التهديد للأسنوي ص ١٢٧ .

(٦) الآية ٣ من المجادلة .

(٧) الآية ٨٩ من المائدة .

﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ^(١) وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ ^(٢) .

وَمِنْ ذَلِكَ - وَيَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِثَالًا لِلنَّدْبَيْنِ - قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ^(٣) وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ ^(٤) : حِمْلُ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ قِيَاسًا بِجَامِعِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ أَحْمَدَ ^(٥) وَالشَّافِعِيِّ ^(٦) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِمَا ^(٧) لِتَخْصِصِ ^(٨) الْعُمُومِ بِالْقِيَاسِ .

قَالَ ابْنُ قَاضِي الْجَبَلِ : وَبِهِ تَقُولُ الْمَالِكِيَّةُ ^(٩) وَالشَّافِعِيَّةُ ^(١٠) وَالْأَمَدِيُّ ^(١١) وَابْنُ

(١) فِي ش : مُؤْمِنَةٌ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ .

(٢) الْآيَةُ ٩٢ مِنَ النِّسَاءِ .

(٣) الْآيَةُ ٢٨٢ مِنَ الْبَقَرَةِ .

(٤) الْآيَةُ ٢ مِنَ الطَّلَاقِ .

(٥) انْظُرِ الْقَوَاعِدَ وَالْفَوَائِدَ الْأَصُولِيَّةَ ص ٢٨٣ ، الْمُسَوَّدَةَ ص ١٤٥ ، الْمُدَّةَ ٢ / ٦٣٨ ، رَوْضَةُ

النَّاظِرِ ص ٢٦١ .

(٦) انْظُرِ مَنَاهِجَ الْعُقُولِ ٢ / ١٣٩ ، شَرْحَ الْعُضْدِ ٢ / ١٥٧ ، التَّهْمِيدُ لِلْأَسْنَوِيِّ ص ١٢٨ ،

الْإِحْكَامُ لِلْأَمَدِيِّ ٣ / ٥ ، الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ ٣ / ٩٧ ، نَهَايَةُ السُّوْلِ ٢ / ١٤١ ، الْحَلِيُّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَحَاشِيَةُ الْبَنَانِيِّ عَلَيْهِ ٢ / ٥١ .

(٧) فِي ش : أَصْحَابُنَا .

(٨) فِي ش : كَتَخْصِصِ .

(٩) عَزَّوَابْنُ قَاضِي الْجَبَلِ الْقَوْلَ بِحِمْلِ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِلْمَالِكِيَّةِ غَيْرِ صَدِيدٍ ،

فَقَدْ جَاءَ فِي « الْإِشَارَاتِ » لِلْبَاجِي ص ٤١ : « ... فَإِنْ تَعَلَّقَ بِسَبَبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، نَحْوُ أَنْ يُقَيَّدَ الرَّقَبَةُ فِي الْقَتْلِ بِالْإِيمَانِ ، وَيُطْلَقَ فِي الظَّهَارِ ، فَإِنَّهُ لَا يَحْمِلُ الْمَطْلُوقَ عَلَى الْمُقَيَّدِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا إِلَّا بِدَلِيلٍ يَقْتَضِي ذَلِكَ » . وَذَكَرَ الشَّنْقِيطِيُّ الْمَالِكِيَّ فِي « نَشْرِ الْبُنُودِ » ١ / ٢٦٨ أَنَّ جُلَّ الْمَالِكِيَّةِ لَا يَحْمِلُونَ لِلْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ مَعَ اتِّحَادِ الْحُكْمِ إِذَا اخْتَلَفَ السَّبَبُ . وَقَالَ الْقَرَفِيُّ فِي « شَرْحِ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ » ص ٢٦٧ : « وَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ السَّبَبُ وَاتَّحَدَ الْحُكْمُ فَالَّذِي حَكَاهُ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ فِي كِتَابِ « الْإِفَادَةِ » وَكِتَابِ « الْمُلَخَّصِ » عَنِ الْمَذْهَبِ : عَدَمُ الْحَمْلِ إِلَّا الْقَلِيلَ مِنْ أَصْحَابِنَا » .

(١٠) الْمَع ص ٢٤ ، نَهَايَةُ السُّوْلِ ٢ / ١٤١ ، مَنَاهِجَ الْعُقُولِ ٢ / ١٣٩ ، التَّبَصُّرَةُ ص ٢٦٦ ،

التَّهْمِيدُ لِلْأَسْنَوِيِّ ص ١٢٨ ، الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ ٣ / ٩٧ ، الْحَلِيُّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَحَاشِيَةُ الْبَنَانِيِّ عَلَيْهِ ٢ / ٥١ ، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ١٦٥ ، الْمُعْتَدُ ١ / ٣١٣ .

(١١) الْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ ٣ / ٥ .

الحاجب^(١) والرازي^(٢) والباقلاني . وَنَسَبَهُ لِلْمُحَقِّقِينَ^(٣) . ا هـ .

وَعَنْهُ^(٤) : لَا يَحْتَمَلُ عَلَيْهِ وَفَاقًا لِلْحَنْفِيَّةِ^(٥) وَمَنْ تَبِعَهُمْ^(٦) .

ومثْلُ ذَلِكَ فِي الْحُكْمِ مَا أُشِيرَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ :

(أَوْ) اخْتَلَفَ (سَبَبٌ^(٧) مُقَيَّدَيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ وَمَطْلُوقٍ) فَإِنَّ الْحُكْمَ فِي ذَلِكَ مَا أُشِيرَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (حَمِلَ الْمَطْلُوقُ) يَعْنِي عَلَى الْمُقَيَّدِ (قِيَاسًا بِجَامِعٍ)^(٨) .

مِثَالُ ذَلِكَ - مُعَ اتِّحَادِ الْجَنَسِ - تَتَابُعُ صَوْمِ الظَّهَارِ ، فَإِنَّهُ قَدْ وَرَدَ النَّصُّ بِتَتَابُعِهِ بِقَوْلِهِ^(٩) تَعَالَى ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ^(١٠) فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾^(١١)

(١) مختصر ابن الحاجب مع شرحه للمعتمد ١٥٦ / ٢ .

(٢) المحصول ج ١ ق ٣ / ٢١٨ .

(٣) في ش : إلى المحققين .

(٤) انظر القواعد والفوائد الأصولية ٢٨٣ ، المسودة ص ١٤٥ ، العدة ٢ / ٦٣٨ ، روضة الناظر

ص ٣٦١ .

(٥) فواتح الرحموت ١ / ٣٦٥ ، كشف الأسرار ٢ / ٢٨٧ ، التلويح على التوضيح ١ / ٦٣ .

(٦) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٧ ، الاشارات للباقي ص ٤٢ ، نشر البنود على مراقي

السعود ١ / ٣٦٨ .

(٧) في ش : سبب متناقضين .

(٨) انظر خلاف الأصوليين في هذه المسألة في (اللع ص ٢٤ ، العدة ٢ / ٦٣٧ ، شرح تنقيح

الفصول ص ٢٦٩ ، المسودة ص ١٤٥ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٨٤ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤١ ،

المحصل ج ١ ق ٣ / ٢٣٣ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٥٢ ، الآيات البيئات

٢ / ٩٨ ، إرشاد الفحول ص ١٦٧ ، المعتمد ١ / ٣١٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٣٦٥ ، أصول السرخصي

١ / ٢٦٧ ، أدب القاضي لماوردي ١ / ٣٠٧ ، التهديد للأسنوي ص ١٣٠) .

(٩) في ع ز : لقوله .

(١٠) ساقطة من ش .

(١١) الآية ٤ من المجادلة .

وتفريق^(١) صوم المتعة ، فإن النص ورد بتفريقه لقوله تعالى ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ^(١) ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَصِيماً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ ^(٢) 》 . وورد^(٣) قضاء رمضان مطلقاً^(٤) ؛ لم يرد به تتابع ولا^(٥) تفريق . قال الله تعالى ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ^(٦) 》 فأطلق القضاء .

وحيث حملنا المطلق على المقيّد قياساً بجامع على الرّاجح^(٧) من الخلاف المتقدّم ، فإنه لا يلحق^(٨) بواجبٍ منها لغةً بلا خلاف ، إذ لا مدخل للغة في الأحكام الشرعية^(٩) . قاله المجد في « المسودة »^(١٠) ، وتبعه ابن مفلح .

فإذا حملنا المطلق على أحد المقيدين ، فيكون الحمل على أشبه المقيدين بالمطلق .

قال الطوفي^(١١) وغيره^(١٢) تبعاً للوفقي في

(١) ساقطة من ش .

(٢) الآية ١٩٦ من البقرة .

(٣) في ش : وورود .

(٤) في ش ز ع ب ض : مطلق .

(٥) في ش : ولا قضاء تفريق .

(٦) الآية ١٨٤ من البقرة . وقد جاء في ز ض ب : وإن كنتم مرضى أو على سفر . وهو

غلط .

(٧) في ش : الراجح تخلصاً .

(٨) في ع : لا تلحق .

(٩) انظر القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٨٤ ، أدب القاضي للماوردي ١ / ٣٠٦ ، التمهيد

للأسنوي ص ١٢٨ .

(١٠) المسودة ص ١٤٥ .

(١١) مختصر الروضة ص ١١٥ .

(١٢) في ز : في شرحه وغيره .

« الروضة »^(١) : « حَمِلَ^(٢) الْمُطْلَقُ عَلَى أَشْبَهَيْهِمَا بِهِ » .

(وإلّا) أي وإن لم يَخْتَلِفِ السَّبَبُ ، ولم^(٣) يُمْكِنْ حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى أَحَدِ الْمُقَيَّدَيْنِ قِيَاساً بِجَامِعِ بَيْنِ الْمُطْلَقِ وَأَحَدِ الْمُقَيَّدَيْنِ (تَسَاوَيَا) في عَدَمِ الْحَمْلِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا (وَتَقَطُّ)^(٤) كَانَهُمَا لَمْ يَكُونَا^(٥) .

قال البرماوي : وإن كَانَ السَّبَبُ وَاحِداً ، فَإِنْ كَانَ حَمْلُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا أَرْجَحَ مِنَ الْآخَرِ ، بَأَن كَانَ الْقِيَاسُ فِيهِ أَظْهَرَ ، قَيَّدَ بِهِ ، لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْقِيَاسِ الْأَجْلَى أَوَّلَى . فَإِنْ تَسَاوَيَا عَمِلَ بِالْمُطْلَقِ ، وَيُلْفَى الْمُقَيَّدَانِ^(٦) ، كَالْبَيِّنَتَيْنِ^(٧) إِذَا^(٨) تَعَارَضَتَا ، فَإِنَّ الْأَرْجَحَ فِيهَا التَّسَاقُطُ ، وَكَانَ^(٩) كَمَنْ لَا يَتَيْنَةُ هُنَاكَ .

وعبارته في « القواعد الأصولية » : « وَأَمَّا إِذَا أُطْلِقَتِ الصُّورَةُ الْوَاحِدَةُ ، ثُمَّ قَيَّدَتْ تِلْكَ الصُّورَةُ بِعَيْنَيْهَا بِقَيَّدَيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ كَقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ »^(١٠) وَوَرَدَ^(١١) فِي رِوَايَةٍ « إِحْدَاهُنَّ بِالتَّرَابِ »

(١) روضة الناظر ص ٢٦١ .

(٢) في ش : حملا على .

(٣) في ش : وإن لم .

(٤) في ش : ومنقطعاً .

(٥) انظر نهاية السؤل ٢ / ١٤١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٩ ، المحلى على جمع الجوامع

وحاشية البناني عليه ٢ / ٥٢ ، الآيات البينات ٣ / ٩٧ ، التهديد للأسنوي ص ١٢٩ .

(٦) في ع : المقيد إن كان .

(٧) في ع : لبينتين .

(٨) في ع : إن .

(٩) في ش : وكلنا .

(١٠) رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن . وقد سبق تخريجه في ج ٢ ص ٣٦٨ .

(١١) في القواعد : فإنه قد ورد .

[رواها الدارقطني ^(١) ، ولم يضعفها ^(٢) .

وذكر النووي في « المسائل المنشورة » أنه حديث ثابت . ولكن ذكر في « الخلاصة » رواية « إحداهن » لم تثبت ^(٣) .

وفي رواية « أولاهن بالتراب » . [رواها مسلم ^(٤)] ، وفي أخرى « السابعة بالتراب » رواها أبو داود ^(٥) ، وهي ^(٦) معنى [مارواه مسلم ^(٧)] « وَعَفَرُوهُ الثَّامِنَةَ بالتراب » ^(٨) . قيل : إنما سميت « ثامنة » لأجل استعمال التراب معها .

فلما كان القيذان متنافيين ^(٩) تساقطتا ، وَرَجَعْنَا إِلَى الْإِطْلَاقِ فِي « إحداهن » ، ففي أي غسلة جعل ^(١٠) جاز إذا أتى عليه من الماء ما يزيله ليحصل المقصود منه ^(١١) .

لكن اختلف في الأولوية ^(١٢) على أقوال عندنا ^(١٣) :

(١) سنن الدارقطني ١ / ٦٥ .

(٢) هذا الغزو للدارقطني غير سليم ، وذلك لأن الدارقطني روى الحديث عن الجارود عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن هبيرة عن علي مرفوعاً ثم قال بعده : « الجارود هو ابن أبي يزيد ، متروك » . (انظر سنن الدارقطني ١ / ٦٥) .

(٣) زيادة من القواعد والفوائد الأصولية .

(٤) زيادة من القواعد والفوائد الأصولية . وانظر صحيح مسلم ١ / ٢٢٤ .

(٥) بذل المجهود ١ / ١٩١ .

(٦) في القواعد : وهو .

(٧) زيادة من القواعد والفوائد الأصولية .

(٨) صحيح مسلم ١ / ٢٣٥ .

(٩) في القواعد : متنافيان .

(١٠) في القواعد : جعله .

(١١) القواعد والفوائد الأصولية للبعلي ص ٢٨٥ .

(١٢) في ض : الأولوية .

(١٣) انظر القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٨٥ .

أحدها : أن إحدَى الفِلسَلاتِ ليست^(١) بأولى مِنْ غيرها . وهو ظاهر كلام المَوْفَّقِ في « المنع »^(٢) وجماعة كثيرة^(٣) ، وهو موافق لما قلنا أولاً ، وهو التساقطُ والرجوعُ إلى الإطلاق .

وعنه : الأولى^(٤) أن يكونَ الترابُ في الأولى . وهذا قَطَعَ بِهِ في « المغني »^(٥) و « الشرح »^(٦) و « الكافي »^(٧) و « النظم » و « الحاوي الصغير » وغيرهم ، واختاره جماعة كثيرة ، وهو المذهبُ على المصطلح^(٨) .
وعنه : الأخيرة أولى .

قال البرماوي : « ما ذَكَرَ في مسألةِ اتِّحادِ السَّبَبِ إذا لم يكنْ أولى بأحدِ القَيْدَيْنِ مِنْ طَرِحِهِمَا والعملِ بِالْمُطْلَقِ هو ما أَجَابَ بِهِ القَرَفِيُّ لِبَعْضِ الحَنْفِيَّةِ في قولِهِ « إِنَّ الشَّافِعِيَّةَ خَالَفُوا قَاعِدَتَهُمْ فِي حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي حَدِيثِ الْوَلُوحِ ، فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ « إِحْدَاهُنَّ »^(٩) وَهُوَ مُطْلَقٌ . وجاءَ في رِوَايَةٍ « أُولَاهُنَّ » وفي رِوَايَةٍ « أُخْرَاهُنَّ »^(١٠) ، وهما قِيدَانِ مُتَنَافِيَانِ ، فَلَمْ يَحْمِلُوا ، وَجَوَّزُوا التَّرْتِيبَ فِي كُلِّ مِنَ السَّنْعِ » .

(١) في ع ز : ليس .

(٢) المنع مع الشرح الكبير ١ / ٢٨٤ .

(٣) انظر : المحرر لأبي البركات مجد الدين بن تيمية ٤ / ١ ، القواعد والفوائد الأصولية ص

٢٨٥ .

(٤) في ع ز : أن الأولى .

(٥) المغني ١ / ٤٦ .

(٦) الشرح الكبير على المنع ١ / ٢٨٦ .

(٧) الكافي ١ / ٨٩ .

(٨) انظر شرح منتهى الإرادات ١ / ٩٨ ، كشف القناع ١ / ٢٠٩ ، الروض المربع ١ / ٩٧ .

(٩) ساقطة من ش .

فقال له القرافي^(١) : « ذلك إنما هو حيث يكون قيدا واحدا . أما في القيدَين^(٢) فيُعملُ بالمطلق^(٣) » .

(وأصل كَوْضفٍ في حَمَلٍ)^(٤)

قال في « القواعد الأصولية » : « وظاهر^(٥) كلام أصحابنا : يُحملُ المطلقُ على المقيدِ في الأصلِ كما حُمِلَ عليه في الوصفِ لأنَّهُمُ حَكُّوا في كَفَّارَةِ القتلِ في وَجوبِ الإطعامِ^(٦) روايتين : الوجوبُ إلحاقاً [لكَفَّارَةِ القتلِ]^(٧) بكَفَّارَةِ الظَّهَارِ . كما حَكُّوا روايتين في اشتراطِ وَضْفِ الإيمانِ في كَفَّارَةِ الظَّهَارِ . والاشتراطُ إلحاقاً [لكَفَّارَةِ الظَّهَارِ]^(٨) بكَفَّارَةِ القتلِ .

فدلُّ هذا مِنْ كلامِهِمْ [على أَنَّهُ]^(٩) لافرقَ في الحملِ بينَ الأصلِ والوصفِ .

^(١٠) ويمنُّ قالَ بَأَنَّهُ^(١١) لافرقَ في الحملِ بينَ الأصلِ والوصفِ^(١٢) ابنُ خيرانَ مِنْ الشافعيةِ .

ولكنَّ قالَ الروياني [مِنْ الشافعيةِ]^(١٣) في « البحر » : المرادُ بحَمَلِ المَطلقِ

(١) في ش : القرافي .

(٢) أي المعارضين اللذين يتعذر الترجيح بينهما .

(٣) شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٩ .

(٤) انظر خلاف الأصوليين في هذه المسألة في (أدب القاضي للماوردي ١ / ٣٠٥ ، إرشاد

الفحول ص ١٦٦) .

(٥) في القواعد : فظاهر .

(٦) أي وجوب إطعام ستين مسكيناً .

(٧) زيادة من القواعد والفوائد الأصولية .

(٨) زيادة من القواعد والفوائد الأصولية .

(٩) زيادة من القواعد والفوائد الأصولية .

(١٠) في ش : قاله . وفي د : ومن قال بذلك .

(١١) في القواعد : بأن .

(١٢) زيادة من القواعد والفوائد الأصولية .

على المقيّد إنّما هو المطلق بالنسبة إلى الوصف دون الأصل^(١) .

(وَمَحَلُّ حَمَلٍ) مطلق على مقيّد (إِذَا لَمْ يَسْتَلْزِمِ) الحمل (تَأْخِيرَ بَيَانٍ عَنْهُ)
وَقْتُ حَاجَةٍ ، فَإِنْ اسْتَلْزَمَهُ حَمَلُ الْمَسْمُومِ فِي إِثْبَاتِهِ عَلَى الْكَامِلِ الصَّحِيحِ ، لَاعْلَى
إِطْلَاقِهِ فِي قَوْلٍ (لبعض^(٢) المحققين مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ .

قالوا^(٣) : الْمَطْلُوقُ مِنَ الْأَسْمَاءِ يَتَنَاوَلُ الْكَامِلَ مِنَ الْمُسَمَّيَاتِ فِي إِثْبَاتِهِ لِانْفِيَاءِ
كَلِمَاءِ الرَّقَبَةِ^(٤) . وَغَقْدُ^(٥) النِّكَاحِ الْخَالِي عَنْ^(٦) وَطْءٍ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :
(وَلَا تَنْكِحُوا)^(٧) وَ [لَا يَدْخُلُ]^(٨) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (حَتَّى تَنْكِحَ)^(٩) .

وَلَوْ حَلَفَ لَا يَتَرَوَّجُ حَنْثٌ بِمَجْرَدِ الْعَقْدِ عِنْدَ الْأُتَمَةِ الْأَرْبَعَةِ . وَلَوْ حَلَفَ
لَيَتَرَوَّجَنَّ لَمْ يَحْنَثْ بِمَجْرَدِهِ^(١٠) عِنْدَ أَحْمَدَ وَمَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا .

^(١١) وَكَذَا قَالَ^(١٢) بَعْضُ أَصْحَابِنَا : الْوَاجِبَاتُ الْمَطْلُوقَةُ تَقْتَضِي السَّلَامَةَ مِنَ الْعَيْبِ
فِي عَرُوفِ الشَّارِعِ بِدَلِيلِ الْإِطْعَامِ فِي الْكَفَّارَةِ وَالزَّكَاةِ^(١٣) .

(١) القواعد والفوائد الأصولية للبعلي ص ٢٨٤ .

(٢) في ش ز : بعض .

(٣) في ع ض ب : فقالوا .

(٤) انظر المسودة ص ٩٩ .

(٥) في ش : وعند .

(٦) في ش : من .

(٧) الآية ٢٢١ من البقرة ، الآية ٢٢ من النساء .

(٨) زيادة يقتضيها السياق (انظر المسودة ص ٩٩) .

(٩) الآية ٢٣٠ من البقرة .

(١٠) ساقطة من ض .

(١١) في ش : وعن .

(١٢) ساقطة من ش .

وَصَرَحَ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أُمَّةٍ أَصْحَابِنَا أَنَّ إِطْلَاقَ الرُّقْبَةِ فِي الْكُفَّارَةِ يَقْتَضِي الصَّحَّةَ بِدَلِيلِ الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي - فِيمَا إِذَا اسْتَلْزَمَ الْحُلُّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ - : أَنَّ الْمَطْلُوقَ يُحْمَلُ عَلَى إِطْلَاقِهِ ^(١) . "قَالَ طَائِفَةٌ" .

قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ » ^(٢) : « مَحَلُّ حَمْلِ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ إِذَا لَمْ يَسْتَلْزِمِ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ . فَإِنْ اسْتَلْزَمَهُ حُمِلَ عَلَى إِطْلَاقِهِ » . قَالَهُ طَائِفَةٌ مِنْ مُحَقِّقِي أَصْحَابِنَا .

مِثَالُ ذَلِكَ : «لَمَّا أُطْلِقَ» النَّبِيُّ ﷺ لُبْسَ الْخَفَيْنِ بِعَرَفَاتٍ ، وَكَانَ مَعَهُ الْخَلْقُ الْعَظِيمُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ وَالْبَوَادِي وَالْبِلَدِ مِنْ ^(٣) لَمْ يَشْهَدْ ^(٤) خُطْبَتَهُ بِالْمَدِينَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَقْيِدُ بِمَا قَالَهُ فِي الْمَدِينَةِ ، وَهُوَ قَطْعُ الْخَفَيْنِ ^(٥) .

وَنَظِيرُ هَذَا فِي حَمْلِ اللَّفْظِ عَلَى إِطْلَاقِهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لَمَنْ ^(٦) سَأَلَتْهُ عَنْ دَمِ الْخَيْضِ : « حَتَّى يَغِيْلَهُ » ^(٧) ، [ثُمَّ أَقْرَصِيهِ] ^(٨) ، ثُمَّ اغْسِلِيهِ

(١) انظر المسودة ص ١٣٨ .

(٢) ساقطة من ش ز .

(٣) في ع ض : قواعد .

(٤) في القواعد : إطلاق .

(٥) ساقطة من القواعد والفوائد الأصولية .

(٦) في القواعد : يشهدوا .

(٧) أي بالنسبة للبحر ، كما جاء في حديث ابن عمر . (انظر بيان المسألة وتخرج أحاديثها في ص ٣٧٧ من هذا الجزء) .

(٨) في القواعد : لعائشة لما .

(٩) الحت : معناه أن يَحْكُ بِطَرَفِ حَجَرٍ أَوْ عُودٍ . (المصباح المنير ١ / ١٤٦) .

(١٠) زيادة من القواعد . والقَرَصُ : معناه أن يُدْلِكَ بِأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ وَالْأظْفَارِ دَلَكًا شَدِيدًا . (المصباح المنير ١ / ١٤٦) .

بالماء»^(١) . لم يَشْتَرِطْ عَدَدًا ، مَعَ أَنَّهُ وَقْتُ حَاجَةٍ ، فَلَوْ كَانَ الْعَدَدُ شَرْطًا لَبَيَّنَّهُ .
وَلَمْ يُحَلِّهَا عَلَى وَلَوْغِ الْكَلْبِ ، فَإِنَّهَا زُبْمًا لَمْ تَسْمَعُ ، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَكُنْ شُرْعًا^(٢) الْأَمْرُ^(٣)
بِفَسْلِ وَلَوْغِهِ^(٤) . ا هـ .

(و) اللفظُ (المطلقُ ظاهرُ الدلالةِ على الماهيةِ ، كالعامُ ، لكنْ على سبيلِ
البَدَلِ)^(٥) .

قالَ البرماويُّ : « المطلقُ قطعيُّ الدلالةِ على الماهيةِ عندَ الحنفيةِ^(٦) ، وظاهرُ
فيها عِنْدَ الشافعيةِ كالعامُ^(٧) ، وَهَوَ يُشَبِّهُهُ^(٨) لاسْتِرسالِهِ على كُلِّ قَرْدٍ إِلَّا^(٩) أَنَّهُ على
سبيلِ البَدَلِ . وَلِهَذَا قِيلَ : عَامٌ عَمُومَ بَدَلٍ » . ا هـ .

قالَ ابنُ مفلحٍ في « أصولِهِ » - بعدَ ذِكْرِ الْمُقَيَّدِينَ - : « وَالْمُطْلَقُ ، وَقَدْ عُرِفَ
مِمَّا سَبَقَ دَلَالَةُ الْمُطْلَقِ ، وَأَنَّهُ كَالْعَامِ فِي تَنَاوُلِهِ ، وَأُطْلِقُوا عَلَيْهِ الْعُمُومَ ، لَكِنَّهُ على
البَدَلِ » .

(١) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك في الموطأ وابن الجارود في
المنتقى وغيرهم عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها : « أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الثَّوبِ يَصْبِيهِ
دَمَ الْحَيْضِ ... الْحَدِيثُ » (انظر صحيح البخاري ١ / ٦٦ ، ٨٤ ، صحيح مسلم ١ / ٢٤٠ ، بذل المجهود
٢ / ١٠٣ ، عارضة الأحوذ ١ / ٢١٩ ، سنن النسائي ١ / ١٦١ ، الموطأ ١ / ٦١ ، الدراية لتخريج
أحاديث الهداية ١ / ٩٠) .

(٢) في القواعد : ولم .

(٣) كذا في ش وفي القواعد والفوائد الأصولية . وفي ع ز ض ب : يشرع .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٨٦ .

(٦) انظر القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٣٥ .

(٧) انظر التلويح على التوضيح ١ / ٦٦ .

(٨) انظر نهاية السؤل ٢ / ١٣٩ وما بعدها ، المستصفى ٢ / ١٨٦ .

(٩) في ض : يشبه .

(١٠) في ش : لا .

ثم قال : « وقيل للقاضي ^(١) - وقد احتج على القضاء في المسجد بقوله تعالى : ﴿ وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم ^(٢) ﴾ - : لا يدلُّ على المكان . فقال : هو أمر بالحكم في عموم الأمانة والأزمينة . والله أعلم .

☆ ☆ ☆

(١) في ش : وسئل القاضي .

(٢) الآية ٤٩ من المائدة .

(بَابُ)

(الْجَمْلُ لَفَةً : الْمَجْمُوعُ) مِنْ أَجْمَلْتُ الْحِسَابَ^(١) (أَوِ الْمُبْتَهَمُ) .

قَالَ ابْنُ قَاضِي الْجَبَلِ : هُوَ لَفَةٌ مِنَ الْجَمْلِ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ عَنْ الْيَهُودِ « جَمَلُوهَا »^(٢) أَيِ خَلَطُوهَا^(٣) . وَمِنْهُ « الْعِلْمُ الْإِجْمَالِيُّ » لاختلاطِ الْمَعْلُومِ بِالْمَجْهُولِ ، وَتَمَيَّي مَا يَذْكَرُ فِي هَذَا الْبَابِ مُجْتَمَلًا لاختلاطِ الْمُرَادِ بِغَيْرِهِ .

(أَوِ الْمَحْصُلُ) مِنْ أَجْمَلَ الشَّيْءَ إِذَا حَصَلَهُ^(٤) .

(وَاصْطُلِحَ لَهَا)^(٥) أَيِ

(١) قَالَ فِي الْمَصْبَاحِ النَّبَرِ (١ / ١٣٤) : « وَأَجْمَلْتُ الشَّيْءَ إِجْمَالًا : جَعَمْتُهُ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ » .
وَانْظُرْ مَعْجَمَ مَقَايِيسِ اللَّغَةِ ١ / ٤٨١ .

(٢) فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَمَنِ اللَّهُ الْيَهُودُ ، حَزَمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ ، فَجَمَلُوهَا وَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا مِنْهَا » . (انْظُرْ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٠٧ ، صَحِيحَ مُسْلِمٍ ٢ / ١٢٠٧ ، بَزْلُ الْمَجْهُودِ ١٥ / ١٦٢ ، عَارِضَةُ الْأَحْزَوِيِّ ٥ / ٣٠٠ ، سَنَنِ النَّسَائِيِّ ٧ / ٢٧٣ ، سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ١١٢٢ ، جَامِعُ الْأَصُولِ ١ / ٣٧٦) .

(٣) إِنَّ كَلِمَةَ « جَمَلُوهَا » فِي الْحَدِيثِ لَيْسَ مَعْنَاهَا : خَلَطُوهَا كَمَا ذَكَرَ ابْنُ قَاضِي الْجَبَلِ ، بَلْ مَعْنَاهَا : أَذَابُوهَا كَمَا ذَكَرَ شَرَّاحُ الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ اللَّغَةِ ، يُوَكِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ مَنْظُورٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ (١١ / ١٢٧) : « وَقَدْ جَمَلَةً يَجْمَلُهُ جَمَلًا وَأَجْمَلَةً : أَذَابَهُ وَاسْتَخْرَجَ ذَهَنَهُ . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ... » .

(٤) مَعْجَمُ مَقَايِيسِ اللَّغَةِ ١ / ٤٨١ .

(٥) انْظُرْ تَعْرِيفَاتِ الْأَصُولِيِّينَ لِلْجَمْلِ فِي (الْحُدُودِ لِلْبَاجِي ص ٤٥ ، الْعُدَّة ١ / ١٤٢ ، الْمُسْتَصْفَى ١ / ٣٤٥ ، الْإِشَارَاتُ لِلْبَاجِي ص ٤٣ ، التَّعْرِيفَاتُ لِلجَرَجَانِيِّ ص ١٠٨ ، أَدَبُ الْقَاضِي لِلْمَاوَرِدِيِّ ١ / ٢٩٠ ، الْمَحْصُولُ ج ١ ق ٣ / ٢٣١ ، مَنَاهِجُ الْعُقُولِ ١ / ١٨٢ ، الْبَهْرَانُ ١ / ٤١٩ ، كَشَفُ الْأَسْرَارِ ١ / ٥٤ ، شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ ص ٣٧ ، ٣٧٤ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٢ / ٨ ، رُوضَةُ النَّاظِرِ =

و^(١) المَجْمَلُ في اصطلاح الأصوليين (مَا) أي لفظٌ أو فِعْلٌ (تَرَدَّدَ بَيْنَ مُحْتَمَلَيْنِ فَأَكْثَرَ عَلَى السَّوَاءِ) .

واخْتَرَزَ بقوله « بَيْنَ مُحْتَمَلَيْنِ » عَمَّا لَهُ مُحْتَمَلٌ وَاحِدٌ كَالنَّصِّ .

وقوله « عَلَى السَّوَاءِ » احتراز^(٢) عَنِ الظَّاهِرِ وَعَنِ الْحَقِيقَةِ الَّتِي لَهَا مَجَازٌ ، وَشَبِلَ الْقَوْلَ وَالْفِعْلَ وَالْمَشْتَرَكَ وَالْمُتَوَاطِعَ .

وقال ابنُ الحَاجِبِ^(٣) : « الْمَجْمَلُ مَا لَمْ تَتَّضِحْ دَلَالَتُهُ » .

وابنُ^(٤) مُفْلِحٍ وَالسَّبْكِ^(٥) : « مَالَهُ دَلَالَةٌ غَيْرُ وَاضِحَةٍ »^(٦) .

(وَحُكْمُهُ) أي المَجْمَلِ (التَّوَقُّفُ عَلَى الْبَيَانِ الْخَارِجِيِّ)^(٧) فَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِأَحَدِ مُحْتَمَلَاتِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ خَارِجٍ عَنْ لَفْظِهِ ، لَعَدَمِ^(٨) دَلَالَةِ لَفْظِهِ^(٩) عَلَى الْمُرَادِ بِهِ ، وَامْتِنَاعِ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ .

= ص ١٨٠ ، نشر البنود ٢٧٢ / ١ ، التلويح على التوضيح ١ / ١٢٦ ، إرشاد الفحول ص ١٦٧ ، المعتمد ١ / ٣١٧ ، الملع ص ٢٧ ، فتح الغفار ١ / ١١٦ ، أصول السرخسي ١ / ١٦٨ ، الإحكام لابن حزم ٣ / ٣٨٥ ، شرح العضد ٢ / ١٥٨ ، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ١٢٣ ، شرح الخطاب على الوراقات ص ١٠٩) .

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش : احترازاً .

(٣) مختصر ابن الحاجب مع شرحه للعضد ٢ / ١٥٨ .

(٤) في ش : وقال ابن .

(٥) عزو المصنف هذا التعريف للسبكي غير دقيق ، وذلك لأنَّ السبكي عرَّفَهُ بنفس تعريف

ابن الحاجب السابق . (انظر جمع الجوامع للسبكي مع شرحه لمحي ٢ / ٥٨) .

(٦) أي من قول أو فعلٍ . فخرج بقوله « ماله دلالة » المهمل ، إذ لا دلالة له . وخرج بقوله

« غير واضحة » المبيَّن ، لأنَّ دلالته واضحة . (انظر نشر البنود ١ / ٢٧٢)

(٧) انظر التلويح على التوضيح ١ / ١٢٧ ، روضة الناظر ص ١٨١ ، مختصر الطوفي

ص ١١٦ .

(٨) ساقطة من ش .

(وَهُوَ) أي المَجْمَلُ (في الكِتَابِ) أي القرآنِ (و) في (السُّنَّةِ)^(١) أي الأحاديثِ الواردةِ عن النبي ﷺ ، خِلافًا لداوُد الظاهري .

قال بعضهم : لا نَعْلَمُ أحداً قالَ بِهِ غَيْرُهُ ، والحجّةُ عَلَيْهِ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ بما لا يُحْصَى .

قال داود : الإِجْمَالُ^(٢) بدونِ البَيَانِ لا يفيِدُ ، ومعه تطويلٌ ، ولا يَنفَعُ في كلامِ البَلْغَاءِ ، فَضْلاً عَنْ كلامِ اللَّهِ سبحانه وتعالى وكلامِ رَسولِهِ ﷺ .

والجوابُ : أَنَّ الكلامَ إِذَا وَرَدَ مُجْمَلاً ، ثُمَّ بَيَّنَّ وَفُضِّلَ أَوْقَعَ عِنْدَ النَّفْسِ مِنْ ذِكْرِهِ مُبَيِّناً ابتداءً .

(وَيَكُونُ) الإِجْمَالُ (في حَرْفِ)^(٣) نحو « الواو » في قوله تعالى ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾^(٤) فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ^(٥) تكونَ عاطِفَةً ، وَ^(٦) يكونَ الراسخونَ في العلمِ يعلمونَ تأويلَهُ ، ويَحْتَمَلُ أَنْ تكونَ مُسْتَأْنَفَةً ، ويكونَ التَّوَقُّفُ على ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ .

(و) يكونُ الإِجْمَالُ أَيْضاً في (اسمِ) كالفُرْعِ المتردّدِ بَيْنَ الحيضِ والطهرِ ،

(١) انظر المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٢٧ وما بعدها ، إرشاد الفحول ص ١٦٨ ، الآيات البينات ٣ / ١١٥ ، أدب القاضي للماوردي ١ / ٢٩٠ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٠ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٦٣ .

(٢) في ع : إلا إجمال .

(٣) انظر روضة الناظر ص ١٨١ ، إرشاد الفحول ص ١٦٩ ، مختصر الطوفي ص ١١٦ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٦١ ، الآيات البينات ٣ / ١١٢ ، المستصفى ١ / ٣٦٢ ، كشف الأسرار ١ / ٥٥ وما بعدها ، الإحكام للآمدي ٣ / ١٠ .

(٤) الآية ٧ من آل عمران .

(٥) ساقطة من ض ب .

وكالعين المترددة بين الباصرة والجارية وعين الميزان والذهب وغير ذلك^(١).

(و) يكون الإجمال أيضاً في (مَرْكَبٍ)^(٢) نحو «الذي بيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ» في قوله سبحانه وتعالى ﴿أَوْ يَغْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾^(٣) فإنه يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَغْفِدُ نِكَاحَ الْمَرْأَةِ ، لِأَنَّهَا لَا تَزَوِّجُ نَفْسَهَا^(٤) . وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجَ ، لِأَنَّهُ الَّذِي بِيَدِهِ دَوَامُ الْعَقْدِ وَالْعِصْمَةِ .

والاحتمال الثاني هُوَ الرَّاجِحُ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ^(٥) رضي الله عنه ، ومذهب أبي حنيفة^(٦) وأحد قولي الشافعي^(٧) رضي الله عنها .

(١) انظر (البرهان ١ / ٤٢١ ، نشر البنود ١ / ٢٧٦ ، مناهج العقول ٢ / ١٤٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤٣ ، روضة الناظر ص ١٨١ ، الحصول ج ١ ق ٣ / ٢٣٤ ، اللع ص ٢٧ ، إرشاد الفحول ص ١٦٩ ، مختصر الطوفي ص ١١٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٤ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البنياني عليه ٢ / ٦٠ ، الآيات البينات ٢ / ١١١ ، أدب القاضي للماوردي ١ / ٢٩٢ ، المستصفى ١ / ٣٦١ ، الأحكام للأمدى ٢ / ٩ ، فوائح الرحوت ٢ / ٣٢ ، شرح المضد ٢ / ١٥٨) .

(٢) انظر (روضة الناظر ص ١٨١ ، نشر البنود ١ / ٢٧٦ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤٤ ، إرشاد الفحول ص ١٦٩ ، مختصر الطوفي ص ١١٦ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البنياني عليه ٢ / ٦١ ، الآيات البينات ٢ / ١١٣ ، أدب القاضي للماوردي ١ / ٢٩٢ ، المستصفى ١ / ٣٦٢ ، الأحكام للأمدى ٢ / ١٠ ، فوائح الرحوت ٢ / ٣٢ ، شرح المضد ٢ / ١٥٨) .

(٣) الآية ٢٣٧ من البقرة .

(٤) وعلى ذلك حمله الإمام مالك رحمه الله . (انظر نشر البنود ١ / ٢٧٦ ، أحكام القرآن لابن العربي ١ / ٢٢٢ ، الإفصاح لابن هبيرة ٢ / ١٢٨) .

(٥) انظر شرح منتهى الإرادات ٢ / ٧٤ ، كشف القناع ٥ / ١٦١ ، المحرر ٢ / ٣٨ ، الإفصاح لابن هبيرة ٢ / ١٢٨ .

(٦) فوائح الرحوت ٢ / ٣٢ ، أحكام القرآن للجصاص ١ / ٤٤٠ ، الإفصاح ٢ / ١٢٨ .

(٧) وأصحهما ، وهو قوله الجديد . انظر (أحكام القرآن للكبيا المراسي ١ / ٣٠٥ ، أحكام القرآن للشافعي ١ / ٢٠٠ ، سنن البيهقي ٧ / ٢٥٢ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٦١ ، للمهذب ٢ / ٦١ ، أحكام القرآن لابن العربي ١ / ٢١٩) .

(و) يكونُ الإجمالُ أيضاً في (مَرَجِعِ ضَمِيرٍ)^(١) نحو الضمير في « جدارِهِ » في قول النبي ﷺ في الصحيحين^(٢) « لَا يَمْنَعَنَّ جَارَ جَارَةٍ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةَ فِي جِدَارِهِ » فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ عَوْدُهُ عَلَى الْغَارِزِ . أَيْ لَا يَمْنَعُهُ جَارُهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فِي جِدَارِ نَفْسِهِ .

وعلى هذا فلا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى الْقَوْلِ أَنَّهُ إِذَا طَلَبَ جَارُهُ مِنْهُ أَنْ يَضَعَ خَشْبَهُ عَلَى جِدَارِ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّكْيُنُ^(٣) . وَنَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي « مَخْتَصَرِ الْبُيُوطِيِّ » .

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْجَارِ الْآخَرِ ، فَيَكُونُ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى ذَلِكَ . وَهَذَا^(٤) الَّذِي عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَأَصْحَابُهُ^(٥) ، وَهُوَ الظَّاهِرُ لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : « مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ !! وَاللَّهِ لَا زَمِينَ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ »^(٦) وَلَوْ كَانَ الضَّمِيرُ عَائِداً إِلَى الْغَارِزِ لَمَا قَالَ ذَلِكَ .

(و) يكونُ الإجمالُ أيضاً في مَرَجِعِ (صِفَةِ)^(٧) نحو قولِكَ « زَيْدٌ طَبِيبٌ »

(١) انظر نشر البند ١ / ٢٧٦ ، إرشاد الفحول ص ١٦٩ ، الآيات البينات ٣ / ١١٤ ، شرح العضد ٢ / ١٥٨ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٦١ .

(٢) صحيح البخاري ٢ / ١٧٣ ، صحيح مسلم ٣ / ١٢٣٠ .

(٣) في ز ض ب : التمكن .

(٤) في ش : وهو .

(٥) انظر الإنصاف لأبن هبيرة ١ / ٣٨١ ، المغني ٥ / ٣٦ ، الشرح الكبير على المقنع ٥ / ٣٦ ،

القواعد لأبن رجب ص ٢٤٣ ، الإشراف للقاضي عبد الوهاب ٢ / ١٨ .

(٦) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي ومالك في الموطأ وأحمد في مسنده . (انظر صحيح البخاري ٢ / ١٧٣ ، صحيح مسلم ٣ / ١٢٣٠ ، عارضة الأحوذى ٦ / ١٠٥ ، بذل المجهود ١٥ / ٣١٩ ، الموطأ ٢ / ٧٤٥ ، سنن البيهقي ٦ / ٦٨ ، مسند أحمد ٢ / ٢٤٠ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٧٨٣) .

(٧) انظر (نهاية السؤل ٢ / ١٤٤ ، إرشاد الفحول ص ١٦٩ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٦٢ ، الآيات البينات ٣ / ١١٤ ، الإحكام للآمدي ٣ / ١١ ، فواتح الرحموت ٢ / ٣٣ ، شرح العضد ٢ / ١٥٨)

« مَاهِرٌ » ، فَيَحْتَمِلُ عَوْدُ « مَاهِرٍ » إِلَى ذَاتِ زَيْدٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ إِلَى وَصْفِهِ الْمَذْكُورِ ، وَهُوَ « طَبِيبٌ » ، وَلَاشَكَّ أَنَّ الْمَعْنَى مُتَفَاوِتٌ بِاعْتِبَارِ الْإِحْتِمَالَيْنِ ، لِأَنَّ إِنْ^(١) أَعَدْنَا « مَاهِرٌ »^(٢) إِلَى « طَبِيبٌ » ، فَيَكُونُ مَاهِرًا فِي^(٣) طِبِّهِ . وَإِنْ أَعَدْنَا « مَاهِرٌ »^(٤) إِلَى زَيْدٍ ، فَتَكُونُ مَهَارَتُهُ فِي غَيْرِ الطِّبِّ . وَهُوَ مِنَ الْمُجْمَلِ بِاعْتِبَارِ التَّرْكِيبِ . صَرَّحَ بِهِ الْبِرْمَاوِيُّ وَغَيْرُهُ .

(و) يَكُونُ الْإِجْمَالُ أَيْضًا فِي (تَعَدُّدِ مَجَازٍ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْحَقِيقَةِ) نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ : « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، حَرَمْتُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ ، فَجَمَلَوْهَا وَبَاعَوْهَا ، فَأَكَلُوهَا تَمَنَّا »^(٥) . لِأَنَّ قَوْلَهُ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَعْمَ^(٦) جَمِيعَ التَّصَرُّفَاتِ لَمَّا^(٧) اتَّجَعَ اللَّغْنُ ، فَيَقْدَرُ^(٨) الْجَمِيعُ ، لِأَنَّهُ الْأَقْرَبُ إِلَى الْحَقِيقَةِ^(٩) .

(و) يَكُونُ الْإِجْمَالُ أَيْضًا فِي (غَامٌ خَصٌّ بِمَجْهُولٍ) نَحْوُ « اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ إِلَّا بَعْضَهُمْ » لِأَنَّ الْغَامَّ إِذَا خَصَّ بِمَجْهُولٍ صَارَ الْبَاقِي مُحْتَمَلًا ، فَكَانَ مُجْمَلًا^(١٠) .

(و) كَذَا غَامٌ خَصٌّ بـ (مُسْتَشْنَى وَصِفَةٍ مُجْهُولَيْنِ) .

(١) فِي ع : إِذَا .

(٢) فِي ش ع : مَاهِرًا .

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ ض ب .

(٤) فِي ش ز ع ب : مَاهِرًا .

(٥) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ فِي ص ٤١٣ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

(٦) فِي ش : يَعْلَمُ .

(٧) فِي ش : ثُمَّ .

(٨) فِي ع ز : فَتَعْدَى .

(٩) انْظُرِ الْمَحْصُولَ ج ١ ق ٣ / ٢٤٣ ، إِرْشَادُ الْفَحُولِ ص ١٦٦ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٣ / ١١ ،

١٣ ، فَوَاتِحُ الرَّجُوتِ ٢ / ٣٣ ، شَرْحُ الْعُضْدِ ٢ / ١٥٨ .

(١٠) انْظُرِ الْمُعْتَدَ ١ / ٣٢٤ ، شَرْحُ الْعُضْدِ ٢ / ١٥٨ ، الْمَحْصُولُ ج ١ ق ٣ / ٢٣٥ ، الْإِحْكَامُ

لِلْأَمْدِيِّ ٣ / ١١ ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَنْهَا صَفْحَةُ ١٦٤ .

مِثَالُ الْمُسْتَشْنَى الْمَجْهُولِ قَوْلُهُ ^(١) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ﴿ أَجَلْتُ ^(٢) لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٣) فَإِنَّهُ قَدْ اسْتَشْنَى مِنَ الْمَعْلُومِ مَا لَمْ يَعْلَمْ ، فَصَارَ الْبَاقِي مُحْتَمَلًا ، فَكَانَ مُجْمَلًا ^(٤) .

ومِثَالُ مَا خَصَّ بِصِفَةِ مَجْهُولَةٍ ^(٥) نَحْوُ « مُخَصِّينَ » فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ﴿ وَأَجِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُخَصِّينَ ﴾ ^(٦) وَمَوْجِبُ الْإِجْمَالِ أَنَّ الْإِحْصَانَ ^(٧) غَيْرُ مُبَيِّنٍ ^(٨) ، فَكَانَ صِفَةً مَجْهُولَةً .

(وَلَا إِجْمَالَ فِي إِضَافَةِ تَحْرِيمٍ إِلَى غَيْرِهِ) نَحْوُ ﴿ حَرَّمْتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ ﴾ ^(٩) وَهَذَا الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ ^(١٠) .

(١) فِي ش : قَوْل .

(٢) فِي ش : وَأَجَلْتُ . هُوَ غَلَطٌ .

(٣) الْآيَةُ الْأُولَى مِنَ الْمَائِدَةِ .

(٤) انْظُرْ نَهَايَةَ السُّوْلِ ٢ / ١٤٤ ، الْبَرْهَانُ ١ / ٤٢١ ، اللَّعْصُ ص ٢٧ ، الْمُعْتَدُ ١ / ٣٢٣ ، الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ ٣ / ١١٣ ، شَرْحُ الْمُعْضَدِ ٢ / ١٥٩ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٣ / ١١ ، الْمُحَلِّيُّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَحَاشِيَةُ الْبَنَانِيِّ عَلَيْهِ ٢ / ٦١ .

(٥) فِي ع : خَصَّصَ .

(٦) انْظُرْ الْمُحْصُولُ ج ١ ق ٢ / ٢٣٥ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٣ / ١١ ، شَرْحُ الْمُعْضَدِ ٢ / ١٥٩ ، الْعُدَّةُ ١ / ١٠٨ ، الْمُعْتَدُ ١ / ٣٢٣ .

(٧) الْآيَةُ ٢٤ مِنَ النِّسَاءِ .

(٨) فِي سَائِرِ النُّسخِ الْخَطِيئَةُ : الْإِجْمَالُ . وَلَيْسَ بِصَوَابٍ .

(٩) فِي ع : الْمُبَيِّنُ .

(١٠) الْآيَةُ ٣ مِنَ الْمَائِدَةِ .

(١١) انْظُرْ (السُّودَةُ ص ٩٠ وَمَا بَعْدَهَا ، النَّهَاجُ فِي تَرْتِيبِ الْحِجَاجِ لِلْبَاجِي ص ١٠٣ ، الْمُحْصُولُ ج ١ ق ٣ / ٢٤١ ، رَوْضَةُ النَّاظِرِ ص ١٨١ ، مُحْتَصَرُ الطُّوْفِيِّ ص ١١٦ ، الْمُسْتَصْفَى ١ / ٣٤٦ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٣ / ١٢ ، شَرْحُ الْمُعْضَدِ ٢ / ١٥٩ ، الْمُعْتَدُ ١ / ٣٢٣ ، الْمُحَلِّيُّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَحَاشِيَةُ الْبَنَانِيِّ عَلَيْهِ ٢ / ٥٩ ، الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ ٣ / ١٠٩ ، شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ ص ٢٧٥ ، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ١٦٩ ، اللَّعْصُ ص ٢٨ ، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ ٢ / ٣٤ ، التَّبَصُّرَةُ ص ٢٠١ ، مَنَاهِجُ الْعُقُولِ ٢ / ١٤٣ ، نَهَايَةُ السُّوْلِ ٢ / ١٤٦) .

وخالف في ذلك بعض من أصحابنا^(١) والشافعية^(٢) والأكثر من الحنفية^(٣).

واستدلّ للأول : بأنّ تحرّم العين غير مراد ، لأنّ التحريم إنّما يتعلّق^(٤) بفعل المكلف ، فإذا أضيف إلى عين من الأعيان يُقدّر الفعل المقصود منه . ففي المأكولات : يُقدّر الأكل . وفي المشروبات : الشرب . وفي اللبوسات : اللبس . وفي الموطوءات : الوطء . فإذا أطلق أحد هذه الألفاظ ، سبق المعنى المراد إلى الفهم من غير توقّف ، فتلك الدلالة متّضحة لإجمال فيها^(٥).

(١) اضطرب كلام القاضي أبي يعلى في هذه الآية ، فذكر في العدة (١ / ١٠٦ ، ١١٠) أنها غير جملة ولا تنقتر إلى بيان ، ثم ذكر فيه (١ / ١٤٥) أنها من الجمل .

(٢) انظر اللع ص ٢٨ ، التبصرة ص ٢٠١ ، الآيات البنات ٢ / ١٠٩ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤٦ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٥٩ .

(٣) يبدو أنّ نسبة المصنف القول بالإجمال في التحريم المضاف إلى الأعيان لأكثر الحنفية غير سليمة ، وذلك لأنّ الحنفية يطلقون القول بعدم الإجمال في هذه القضية ، وينسبون المخالفة في ذلك للكرخي وبعض المعتزلة . جاء في مسلم الثبوت (٢ / ٢٣) : « مسألة : لإجمال في التحريم المضاف إلى العين خلافًا للكرخي والبصري » . وقال الكمال بن الهمام في التحرير : « التحريم المضاف إلى الأعيان عن الكرخي والبصري إجماله ، والحق ظهوره في معين » . (تيسير التحرير ١ / ١٦٦) وقال البزدي في أصوله : « ومن الناس من ظنّ أنّ التحريم المضاف إلى الأعيان مثل المحارم والمحرّ مجازاً لما هو من صفات الفعل ، فيصير وصف العين به مجازاً . وهذا غلط عظيم ، لأنّ التحريم إذا أضيف إلى العين كان ذلك أمانة لزومه وتحقيقه ، فكيف يكون مجازاً ؟ » . وقد علق على ذلك صاحب كشف الأسرار بقوله : « اختلفوا في التحريم والتحليل المضافين إلى الأعيان مثل قوله تعالى ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ ﴿ حرمت عليكم الميثمة ﴾ إلخ على ثلاثة أقوال : فذهب الشيخ المصنف وشمس الأئمة وصاحب الميزان ومن تابعهم إلى أنّ ذلك بطريق الحقيقة كالتحريم والتحليل المضافين إلى الفعل ، فيوصف المحل أولاً بالحرمة ، ثم تثبت حرمة الفعل بناءً عليه ، فيثبت التحريم عاماً . وذهب بعض أصحابنا العراقيين ، منهم الشيخ أبو الحسن الكرخي ومن تابعه إلى أنّ المراد تحريم الفعل أو تحليله لا غير . وإليه ذهب عامة المعتزلة . وذهب قوم من نوابت القدرية كآبي عبد الله البصري وأصحاب أبي هاشم إلى أنه مجمل » (كشف الأسرار ٢ / ١٠٦ ، وانظر أصول السرخسي ١ / ١٩٥) .

(٤) في ش : يتعين .

(٥) انظر (المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٤١ ، روضة الناظر ص ١٨١ ، المستصفى ١ / ٢٤٦ ،

الإحكام للأمدى ٢ / ١٢ ، شرح العضد ٢ / ١٥٩ ، المعتمد ١ / ٢٢٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٦ ، =

قال المخالفون : إسناده^(١) التحريم إلى العين لا يصح ، لأنه إنما يتعلق^(٢) بالفعل ، فلا بد من تقديره ، وهو محتمل لأمرٍ بحاجة^(٣) إلى جميعها ، ولأمرٍ رجح بعضها ، فكان مجملًا^(٤) .

قلنا : المرجح موجود وهو العرف ، فإنه قاض بأن المراد ما ذكرنا . ولأن الصحابة احتجوا بظواهر هذه الأمور ولم يرجعوا إلى غيرها^(٥) ، فلو لم تكن^(٦) من المبين^(٧) لم يحتجوا بها .

(وهو عام) يعني أن التحريم المضاف إلى العين عام ، لأنه إذا احتل أموراً متعددة لم يدل الدليل على تعيين شيءٍ منها قُدرت كلها ، لأن حملها على بعضها ترجيح من غير مرجح . وهذا اختيار القاضي^(٨) وابن عقيل والحلواني والفخر وغيرهم ،^(٩) وقدمه ابن مفلح ، وذكره أبو الطيب عن^(١٠) قوم من^(١١) الحنفية .

قال ابن العراقي : « لإجمال في ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ ﴾^(١٢) لأن العرف دل^(١٣) على التعميم^(١٤) ، فيتناول العقد والوطء » .

= إرشاد الفحول ص ١٦٩ ، فواتح الرحموت ٢ / ٣٣ ، كشف الأسرار ٢ / ١٠٧) .

(١) في زع : إضافة إسناده .

(٢) في ض : تعلق .

(٣) ساقطة من ض ب .

(٤) انظر الآيات البيئات ٣ / ١٠٩ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٥٩ .

(٥) فثلاً لما بلغهم تحريم الحرأراقوها ، وكسروا ظروفها . (التبصرة ص ٢٠١) .

(٦) في ع ض ب : يكن .

(٧) في ش : للتعين .

(٨) انظر المسودة ص ٩١ ، ٩٤ .

(٩) ساقطة من ز .

(١٠) ساقطة من ش .

(١١) الآية ٢٣ من النساء .

(١٢) ساقطة من ض .

وقال في العام : « العرف دَلٌّ على أن المراد تحريم الاستمتاع المقصودة من النساء ، من الوطء ومقدماته » .

واختيار أبي الخطاب^(١) والموفق^(٢) والمالكية^(٣) وجماعة من المعتزلة^(٤) انصرفوا إطلاق التحريم في كل عين إلى المقصود اللائق بها ، لأنه المتبادر لغة وعرفاً .

وقيل : لا عموم له أصلاً ،^(٥) وتوصف العين بالحلل والحرمة حقيقة على الصحيح من مذهبنا^(٦) ومذهب الحنفية^(٧) . نقله^(٨) البرماوي عنهم في كلامه على الرخصة .

وقال التيمي والشافعية^(٩) : وصف العين بالحلل والحرمة مجاز .

ورده ابن مفلح وقال : بل توصف العين^(١٠) بالحلل والخطر حقيقة ، فهي محظورة علينا ومباحة لوصفها بطهارة^(١١) ونجاسة وطيب وخبث ، فالعموم في لفظ التحريم^(١٢) . ا هـ .

(١) انظر المسودة ص ٩٥ ، روضة الناظر ص ١٨١ .

(٢) روضة الناظر ص ١٨١ .

(٣) المنهاج في ترتيب الحجج للباجي ص ١٠٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٦ ، مختصر ابن

الحاجب وشرحه للعبد ٢ / ١٥٩ .

(٤) في ش : العلماء المعتزلة .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) المسودة ص ٩٣ .

(٧) كشف الأستار ٢ / ١٠٦ ، أصول السرخسي ١ / ١٩٥ ، فواتح الرحموت ٢ / ٣٤ .

(٨) في ع ض ب : ونقله .

(٩) نهاية السؤل ٢ / ١٤٦ .

(١٠) ساقطة من د .

(١١) في ع : لطهارة .

(ولا)^(١) إجمالاً (في ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾^(٢)) عند أكثر العلماء^(٣) ، لأنَّ الباءَ للإلصاقِ ، ومعَ الظهورِ لا إجمالَ .

وقيلَ : ^(٤) يحملُ لتردُّده بينَ مسحِ الكلِّ والبعضِ^(٥) . وحكيَ عنِ الحنفيةِ^(٦) .

قالَ ابنُ قاضي الجبلِ وغيره^(٧) : والقائلونَ بعدمِ الإجمالِ فريقانِ :

- الجمهورُ منهم قالوا : إنَّه بوضعِ حُكْمِ اللغةِ ظاهرٌ في مسحِ جميعِ الرأسِ ، لأنَّ الباءَ حقيقةً في الإلصاقِ ، وقد أُلصقتِ المسحُ بالرأسِ^(٨) ، وهو اسمٌ لكلِّه^(٩) لا لبعضِهِ ، لأنَّه لا يقالُ لبعضِ الرأسِ رأسٌ ، فيكونُ ذلكَ مقتضياً مسحَ جميعِهِ . وهو قولُ أحمدَ وأصحابِهِ ومالكٍ والباقلاني وابنِ جنِّي^(١٠) ، كآيةِ التيمِّمِ^(١١) ، يعني قوله

(١) ساقطة من ش .

(٢) الآية ٦ من المائدة .

(٣) انظر (المصنوع ج ١ ق ٣ / ٢٤٧ ، المسودة ص ١٧٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٤ ، شرح العضد ٢ / ١٥٩ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤٧ ، المعتد ١ / ٣٣٤ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٥٩ ، الآيات البينات ٣ / ١٠٩ ، إرشاد الفحول ص ١٧٠ ، فواتح الرحموت ٢ / ٣٥ وما بعدها ، مناهج العقول ٢ / ١٤٦) .

(٤) في ش : يحتمل .

(٥) وإذا ظهر الاحتمالُ يثبتُ الإجمالُ . (المصنوع ج ١ ق ٣ / ٢٤٦) .

(٦) حكاية القول بالإجمال في هذه الآية عن الحنفية غير مسلمة ، لأنَّ القائل بالإجمال بعض الحنفية خلافاً لمذهبهم ورأي جمهورهم .

قال ابن عبد الشكور في مسلم الثبوت (٢ / ٣٥) : « مسألة : للإجمال في ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ خلافاً لبعض الحنفية » . ثم ردُّ على البعض القائلين بالإجمال أدلتهم وحججهم ونقضها . وقال ابن المهام في التحرير : « للإجمال في ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ خلافاً لبعض الحنفية ، لأنَّه لو لم يكن في مثله عرفٌ يُصَحِّحُ إرادةَ البعض كالك » . (تيسير التحرير ١ / ١٦٧) .

(٧) في ش : للرأس .

(٨) في ض : لكل .

(٩) انظر الإحكام للآمدي ٢ / ١٤ ، المصنوع ج ١ ق ٣ / ٢٤٧ ، شرح العضد ٢ / ١٥٩ ،

رشاد الفحول ص ١٧٠ .

(١٠) في ش : التيمِّم .

سبحانه وتعالى : ﴿ فَاَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ ﴾^(١).

- ومنهم من زعم أن عرف الاستعمال الطارئ على الوضع يقتضي إلصاق المسح ببعض الرأس^(٢). وهو مذهب الشافعي ومن وافقه^(٣).

(ولا) إجمال (في) قوله ﷺ (رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ)^(٤) عند الجمهور^(٥).

وقيل : مُجْمَلٌ . لتردده بين نفي الصورة والحكم . وأيضاً : إذا لم يكن نفي المذكور مراداً فلا بد من إضمار لمتعلق الرفع ، وهو متعدّد ، فحصل الإجمال^(٦).

وأجيب عن الأول : بأن نفي الصورة لا يمكن أن يكون مراداً ، لما فيه من نسبة كلامه ﷺ إلى الكذب والخلف ، فتعين أن المراد نفي الحكم .

وعن الثاني - وهو احتمال المضمرات - : بأنه قد دلّ الدليل على المراد إمّا

(١) الآية ٦ من المائدة .

(٢) ولهذا فإنه إذا قال شخص لغيره « امسح يدك بالمنديل » لا يفهم أحد من أهل اللغة أنه أوجب عليه إلصاق يده بجميع المنديل ، بل إن شاء يكله وإن شاء يبيعه . ولهذا فإنه يخرج عن العهدة بكل واحد منها . وكذلك إذا قال « مسحت يدي بالمنديل » فالسامعون يجوزون أنه مسح بكله وببعضه ، غير فاهمين لزوم وقوع المسح بالكل أو بالبعض ، بل بالقدر المشترك بين الكل والبعض ، وهو مطلق المسح . (الإحكام للآمدي ١٤ / ٢ ، وانظر المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٤٧) .

(٣) انظر أحكام القرآن للشافعي ١ / ٤٤ ، أحكام القرآن للكنيا الهراي ٢ / ٨٥ ، شرح العضد ٢ / ١٥٩ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٤ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٤٧ .

(٤) سبق تخريجه في ج ١ ص ٥١٢ .

(٥) انظر (المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٥٧ ، روضة الناظر ص ١٨٣ ، مختصر الطوفي ص ١١٧ ، المستصفى ١ / ٢٤٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٥ ، شرح العضد ٢ / ١٥٩ ، المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناي عليه ٢ / ٦٠ ، الآيات البينات ٢ / ١١٠ ، إرشاد الفحول ص ١٧١ ، البع ص ٢٩ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٨ ، أصول السرخسي ١ / ٢٥١ ، مناهج العقول ٢ / ١٤٢ ، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٢٨٥ ومابعدا ، نهاية السؤل ٢ / ١٤٥) .

(٦) المعتمد للبصري ١ / ٢٢٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٧ .

بالعرف أو غيره كما سبق في ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ^(١) الْمَيْتَةُ ﴾ ^(٢).

(وَلَا) إجمال (في آية السَّرِقَةِ) وهي قوله سبحانه وتعالى ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ^(٣) في اختيار أكثر العلماء ^(٤) ، لأنَّ اليدَ حقيقةً إلى ^(٥) المنكِبِ ، ولصحة إطلاق بعض اليد لما دونهُ ، والقطع حقيقةً في إبانة المفصل ، فلا إجمال في شيءٍ منهما ، فإطلاقها إلى الكوع مجاز قام الدليل على إرادته في الآية ، وهو فعلُ النبي ﷺ ^(٦) والإجماع ^(٧).

وقال بعضُ الحنفية : الإجمال في اليد وفي القطع ؛ لأنَّ « اليد » تطلق على ماهو إلى الكوع ، وعلى ماهو إلى المنكِبِ ، وعلى ماهو إلى المرفق ، فتكون ^(٨) مشتركة ، وهو من المجمل . و « القطع » يطلق على الإبانة وعلى الجرح ، فيكون مجملًا .

(١) ساقطة من ش .

(٢) الآية ٣ من المائدة .

(٣) الآية ٣٨ من المائدة .

(٤) انظر (المسودة ص ١٠١ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤٨ ، العدة ١ / ١٤٩ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٥٦ ، الإحكام للأصدي ٢ / ١٩ ، شرح العضد ٢ / ١٦٠ ، المعتمد ١ / ٢٣٦ ، التمهيد للأنسوي ص ١٣٢ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٥٩ ، الآيات البينات ٢ / ١٠٨ ، إرشاد الفحول ص ١٧٠ ، فوائح الرحوت ٢ / ٣٩ ، مناهج العقول ٢ / ١٤٧) .

(٥) في ش : في .

(٦) حيث روى الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - في سارق رداء صفوان بن أمية - أنَّ النبي ﷺ « أَمَرَ بِقَطْعِهِ مِنَ الْمَفْصَلِ » . (سنن الدارقطني ٢ / ٢٠٥) وأخرج ابن عدي من حديث عبد الله بن عمرو قال : « قطع النبي ﷺ سارقاً من المفصل » . (الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢ / ١١١) .

(٧) قال ابن قدامة : « وقد روي عن أبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما أنها قالوا : إذا سرق السارق فاقطعوا يمينه من الكوع . ولا تخالف لها في الصحابة » . فكان إجماعاً سكوتياً (انظر المغني ١٠ / ٢٦٤)

(٨) في ع ض ب : فيكون .

والجواب : أنَّ المسألة لُغوِيَّة ، واليدُ حَقِيقَةٌ إلى المنكَبِ ، والقطعُ حَقِيقَةٌ في الإِبَانَةِ وظاهرٌ فيهما .

قالَ ابنُ مفلحٍ : ولهذا لما نزلتُ آيَةُ التيممِ تيممتُ^(١) الصحابةُ معهُ ﷺ إلى المناكِبِ^(٢) .

وأيضاً : لو كانَ مشتركاً في الكوعِ والمرفقِ والمنكَبِ لزمَ الإجمالُ ، والمجازُ أولى منه على ماسبق .

واستُدلُّ للثاني : بأنَّهُ يحتملُ^(٣) الاشتراكَ والتواطؤَ وحَقِيقَةَ أحدهما ، ووقوعُ^(٤) واحدٍ من اثنينِ أقربُ من الإجمالِ .

(ولا) إجمالُ أيضاً (في) قوله تعالى ﴿ وَأَحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾^(٥) عندَ الأكثرِ^(٦) .
وخالفَ في ذلكَ الحلوانيُّ منُ أصحابنا وبعضُ الشافعيةِ^(٧) .

وللقاضي أبي يعلى القولانِ^(٨) .

(١) في ش : تيم .

(٢) انظر أحكام القرآن للجصاص ٢ / ٢٨٧ وما بعدها ، أحكام القرآن للكميا الهراي ٣ /

١١٣ .

(٣) في ع : يحتمل .

(٤) في ع : وقوع .

(٥) الآية ٢٧٥ من البقرة .

(٦) انظر المسودة ص ١٧٨ ، روضة الناظر ص ١٨٢ ، مختصر الطوسي ص ١١٧ ، التبصرة

ص ٢٠٠ ، اللع ص ٢٨ .

(٧) أدب القاضي لماوردي ١ / ٢٩٢ ، التبصرة ص ٢٠٠ ، اللع ص ٢٨ .

وَمِنْ قَالَ بِالْإِجْمَالِ فِي الْآيَةِ أَيْضاً الْحَنْفِيَّةُ . (انظر كشف الأسرار ١ / ٥٤ ، أصول السرخسي

١ / ١٦٨ ، التلويح على التوضيح ١ / ١٢٧) .

(٨) فقد ذكر في كتابه « العدة » (١ / ١١٠) أن هذه الآية غير مجملة ، ولا تقتصر إلى بيان .

ثم ذكر فيه (١ / ١٤٨) أنها من المجمال .

قال البرماوي : ومنشأ الخلاف أن « ال » التي في البيع ، هل هي للشمول أو
 عهدية أو للجنس من غير استغراق أو مُحْتَمِلَةٌ ؟ اهـ
 قال : واختلف أيضاً في قوله ﴿ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(١) على قولين :
 - أحدهما : عامٌ خصصته السنة .
 - والثاني : بملّ بينته السنة^(٢) .

وهنا سؤال : وهو أن اللفظ في كل من الاثنتين^(٣) مفردٌ معرفٌ ، فإن عم من
 حيث اللفظ قلّيعم في الاثنتين^(٤) ، أو المعنى قلّيعم فيهما أيضاً . وإن لم يعم لامن
 حيث اللفظ ولا المعنى فهما مستويان ، مع أن الصحيح في آية البيع العموم ، وفي
 آية الزكاة الإجمال !!

وجوابه : أن^(٥) في ذلك سراً^(٦) ، وهو أن حلّ البيع على وفق الأصل من
 حيث أن الأصل في المنافع الحلّ والمضارّ الحرمة بأدلة شرعية . فمهما خرّم البيع
 فهو^(٧) خلاف الأصل .
 وأما الزكاة فهي خلاف الأصل ، لتضمّنها أخذ^(٨) مال الغير^(٩) بغير إرادته ،
 فوجوبها على خلاف الأصل^(١٠) ، والأخبار الواردة في الباب مشعرة بهذا المعنى .

(١) الآية ٤٣ من البقرة ، وقد وردت في مواطن أخرى من الكتاب العزيز .
 (٢) انظر خلاف الأصوليين في الآية في (التبصرة ص ١٩٨ ، الإحكام للأمّدي ٢ / ١١ ، أدب
 القاضي للماوردي ١ / ٢٩٧ ، الملح ص ٢٨)
 (٣) في ش : الآيتين
 (٤) في ش : الآيتين
 (٥) في ش : أنها
 (٦) في ش : سواء
 (٧) في ب : فهي
 (٨) ساقطة من ب
 (٩) في ز : مال الغير .

فلذلك اعتنى النبي ﷺ ببيان المبيعات الفاسدة كالنهي عن بيع جبل الحبل^(١) ، والمنازمة والملاسة^(٢) وغير ذلك . بخلاف الزكاة فإنه لم يعتن فيها ببيان مالا زكاة فيه ، فمن ادعى وجوبها في مختلف فيه كالرقيق والحليل فقد ادعى حكماً على خلاف الدليل .

وأما تردد الشافعي في آية البيع : هل المخصّص أو المبيّن لها الكتاب أو السنة دون الزكاة ؟ فلأنه تعالى^(٣) عقبه^(٤) على البيع بقوله تعالى ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾^(٥) ، والربا^(٦) من أنواع البيع اللغوية^(٧) ، ولم يُعَقَّبْ آية الزكاة بشيء . والله أعلم

(١) حديث النهي عن بيع جبل الحبل أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك في الموطأ عن ابن عمر رضي الله عنه . (انظر صحيح البخاري ١٢ / ٣ ، صحيح مسلم ١١٥٣ / ٢ ، بذل المجهود ١٥ / ٣٨ ، عارضة الأحوذى ٥ / ٢٢٦ ، سنن النسائي ٧ / ٢٥٧ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٧٤٠ ، الموطأ ٢ / ٦٥٣ ، شرح السنة للبيهقي ٨ / ١٣٦) .

(٢) حديث النهي عن بيع المنازمة والملاسة أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي ومالك في الموطأ عن أبي هريرة رضي الله عنه وأخرجه أبو داود عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (انظر صحيح البخاري ١٢ / ٣ ، صحيح مسلم ١١٥١ / ٢ ، بذل المجهود ١٥ / ٣٦ ، عارضة الأحوذى ٦ / ٤٥ ، سنن النسائي ٧ / ٢٢٨ ، الموطأ ٢ / ٦٦٦ ، شرح السنة للبيهقي ٨ / ١٢٩) .

(٣) ساقطة من ع ز ض ب .

(٤) في ش : عقب .

(٥) الآية ٢٧٥ من البقرة .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) قال الشافعي في كتابه « أحكام القرآن » (١ / ١٣٥) : « قال الله تعالى ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ فاحتل إحلال الله البيع معنيين (أحدهما) أن يكون أحل كل بيع تباعه المتبايعان - جائزي الأمر فيما تباعه - عن تراض منهما . وهذا أظهر معانيه . (والثاني) أن يكون الله أحل البيع إذا كان مما لم ينه عنه رسول الله ﷺ للمبيّن عن الله معنى ما أراد فيكون هذا من الجملة التي أحكم الله فرضها بكتابه ويبن كيف هي على لسان نبيه ﷺ . أو من العام الذي أراد به الخاص ، فبين رسول الله ﷺ ما أريد بإحلاله منه وما حرّم ، أو يكون داخلياً فيها . أو من العام الذي أباحه إلا ما حرّم على لسان نبيه منه وما في معناه . كما كان الوضوء فرضاً على كل متوضئ لاخفين عليه لبسهما على كمال الطهارة . وأي هذه المعاني كان فقد ألزمه الله خلقه بما فرض من طاعة =

(ولا) إجمالاً أيضاً (في) قوله ﷺ (« لاصلاة إلا بطهور » ^(١) ونحوه) كـ
« لاصلاة إلا بفاتحة الكتاب » ^(٢) ، « لانكاح إلا بولي » ^(٣) ، « لاصيام لمن لم
يُتَيِّم الصيام من الليل » ^(٤) .

والمراد هنا من هذه الأحاديث ونحوها مما فيه نفي ذوات واقعة تتوقف ^(٥)
الصحة فيها على إضمار شيء .

فالجمهور على أنها ليست بمجمل ^(٦) ، بناءً على القول بثبوت الحقائق الشرعية ،

= رسول الله ﷺ . فلما نهى رسول الله ﷺ عن بيعوا تراضى بها المتبايعان استدللنا على أن الله أراد بما
أحل من البيوع ما لم يدل على تحريمه على لسان نبيه ﷺ دون ما حرم على لسانه .

وقال الجويني في « البرهان » (١ / ٤٢٢) : « تردد جواب الشافعي في أن قوله تعالى
(وأحل الله البيع) من المجملات . وسبب ترده أن لفظ الربا مجمل ، وهو مذكور في حكم
الاستثناء عن البيع ، والمجهول إذا استثنى من المعلوم انحسب على الكلام كله إجمال » .

(١) رواه بلفظ « لاصلاة » الدال على نفي العبادة لفوات أحد شروطها وهو الطهارة - وهو
موطن الاستشهاد في المسألة - أبو داود وابن ماجه والدارقطني والطبراني والحاكم . (انظر بنزل المجهود
- ١٤٨ - المستدرک ١ / ١٤٦ ، سنن ابن ماجه ١ / ١٤٠ ، سنن الدارقطني ١ / ٧٣ ، تخريج أحاديث
المنهاج للعراقي ص ٢٩١ ، ٢٩٥) . وقد مر الحديث من قبل بلفظ « لا يقبل الله صلاة بغير طهور »
مع تحريجه في ج ١ ص ٤٧١ .

(٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عبادة بن الصامت
مرفوعاً . (انظر صحيح البخاري ١ / ١١٢ ، صحيح مسلم ١ / ٢٩٥ ، بنزل المجهود ٥ / ٤٢ ، عارضة
الأحوذى ٢ / ٤٦ ، سنن النسائي ٢ / ١٠٦ ، سنن ابن ماجه ١ / ٢٧٣ ، جامع الأصول ٦ / ٢٢٣) .

(٣) سبق تحريجه في ج ٢ ص ٥٥١ .

(٤) سبق تحريجه في ج ٢ ص ٢١٠ .

(٥) في ش : توقف .

(٦) انظر (الحصول ج ١ ق ٢ / ٢٤٩ ، روضة الناظر ص ١٨٢ ، مختصر الطوفي ص ١١٧ ،
نشر البنود ١ / ٢٧٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤٤ ، المنهاج في ترتيب الحجاج ص ١٠٣ ، السودة ص
١٠٧ ، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ١١٧ ، المعتمد ١ / ٢٣٥ ، المستصفى ١ / ٣٥١ ،
الإحكام للآمدي ٣ / ١٧ ، شرح العضد ٢ / ١٦٠ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٢ =

فإنه إذا اختل منها شرط أو ركن صح نفيه حقيقة ، لأن الشرعي هو الذي ^(١) تام الأركان متوفر الشروط ، ولهذا قال عليه السلام للمسيء في صلاته « إرجع فصل ، فإنك لم تصل » ^(٢) . وإذا كان المراد من النفي نفي الحقيقة ، فلا يحتاج إلى إضمار ، فلا إجمال .

(ويقتضي ذلك) وهو كونه ليس ^(٣) مجملًا (نفي الصحة) ^(٤) .

قال ابن مفلح : وجه عدم الإجمال أن ^(٥) عرف الشارع فيه نفي الصحة . أي ^(٦) لا عمل شرعي ، وإن لم يثبت بعرف اللغة نحو « لا علم إلا مانع » و « لا بلد إلا سلطان » و « لا حكم إلا لله » ^(٧) .

ولو قدر عدمها ، وأنه لابد من إضمار ، فنفي الصحة أولى ، لأنه يصير كالعدم ، فهو أقرب إلى نفي الحقيقة المتعذرة ، وليس هذا إثباتاً للغة بالترجيح ، بل إثبات ^(٨) لأولوية ^(٩) أحد المجازات كالصحة والكمال والإجزاء بعرف استعمال ^(١٠) . اهـ .

= ٥٩ ، الآيات البيئات ٣ / ١١٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٦ ، ارشاد الفحول ص ١٧٠ ، اللع ص ٢٨ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٨ ، التبصرة ص ٢٠٢ ، مناهج العقول ٢ / ١٤٣) .

(١) ساقطة من ش .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم . (انظر صحيح البخاري ١ / ٢٠١ ، صحيح مسلم ١ / ٢٩٨ ، بذل المجهود ٥ / ١١٧ ، عارضة الأحوذى ٢ / ٩٥ ، سنن النسائي ٣ / ٥٠ ، سنن ابن ماجه ١ / ٣٣٦ ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية ١ / ١٤٣) .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) انظر المسودة ص ١٠٧ .

(٥) في ض : الشرع .

(٦) في ض : أو .

(٧) وكل ذلك نفي لما لا ينتفي ، وهو صدق ، لأن المراد منه نفي مقاصده . (المستصفي

١ / ٢٥٤) .

(٨) في ش : إثباتاً .

(٩) في ض : لأولوية .

(١٠) في ز : استعماله .

وقيل : إنه مجمل ، لأنه متردد بين اللغوي والشرعي . وقيل : لأن حمله على نفي الصورة باطل ، فتعين حمله على نفي الحكم ، والأحكام متساوية .
(وعمومه من الإضمار) أي مبني على دلالة الإضمار على ماتقدم من دلالة الاقتضاء والإضمار على الصحيح .

وقيل : عام في نفي الوجود والحكم .

وقيل : عام في نفي الصحة والكمال .

(ومثله) أي مثل قوله ﷺ « لَأَصْلَاحُ إِلَّا بِطَهْوٍ » ونحوه قوله ﷺ (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)^(١) .

قال الطوفي في « شرحه » : قوله ﷺ « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » مِنْ هَذَا الباب ، لأن « الأعمال » مبتدأ ، وخبره محذوف .

واختلفوا : هل هو الصحة ؟ فيكون التقدير : إِنَّمَا الْأَعْمَالُ صَحِيحَةٌ . أو الكمال ؟ فيكون تقديره^(٢) إِنَّمَا الْأَعْمَالُ كَامِلَةٌ .

قال : « وَالْأَظْهَرُ إِضْمَارُ الصِّحَّةِ » .

(وَمَا اسْتَعْمَلَ) أي وأي لَفْظٍ اسْتَعْمَلَ (لمعنى) واحد (تارة) واستعمل (لآخرين^(٣)) تارة (أُخْرَى وَلَا ظَهْوَر) في واحد^(٤) منها مُجْمَلٌ في ظاهر كلام أصحابنا . وَقَالَ الْغَزَالِيُّ^(٥)

(١) انظر المودة ص ١٠٧ ، روضة الناظر ص ١٨٣ . والحديث سبق تخريجه في ج ١ ص

(٢) في ش : قال .

(٣) في ش : التقدير .

(٤) في ش : في آخر .

(٥) في ش : أحد .

(٦) المستصفى ١ / ٣٥٥ .

وابن الحاجب^(١) وجمع^(٢) .

وقال الآمدي : ظاهر في المعنيين^(٣) . وحكاؤه عن الأكثر^(٤)

وجه إجماله : تردده بين المعنى والمعنيين . ومحلة : إذا لم تقم قرينة على المراد .

وفي المسألة قول ثالث : وهو أن يُنظر ؛ إن كان المعنى أحد المعنيين عمل به جزماً لوجوده في الاستعمالين ، ويوقف الآخر للتردد فيه . وهذا اختيار التاج السبكي في « جمع الجوامع »^(٥) .

قال المحلي : « هذا ماظهر له . والظاهر أنه مرادهم أيضاً »^(٦) .

ثم قال : « مثال الأول حديث رواه مسلم^(٧) » لا يَنْكِحُ الْمُحْرِمَ وَلَا يَنْكَحُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ النِّكَاحَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْعَقْدِ وَالْوَطْءِ ، فَإِنَّهُ إِنْ حُمِلَ عَلَى الْوَطْءِ اسْتَفِيدَ مِنْهُ^(٨) مَعْنَى وَاحِدٍ ، وَهُوَ أَنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَطَأُ وَلَا يُوطَأُ ، أَيْ لَا يُمْكِنُ غَيْرُهُ مِنْ وَطْئِهِ . وَإِنْ حُمِلَ عَلَى الْعَقْدِ اسْتَفِيدَ مِنْهُ مَعْنِيَانِ بَيْنَهُمَا قَدَرٌ مُشْتَرَكٌ ، وَهُوَ أَنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَعْقِدُ لِنَفْسِهِ وَلَا يَعْقِدُ لغيرِهِ .

(١) مختصر ابن الحاجب مع شرحه للعضد ٢ / ١٦١ .

(٢) انظر ارشاد الفحول ص ١٧١ ، فواتح الرحموت ٢ / ٤٠ ، نهاية السؤل ٢ / ١٦٠ .

(٣) في الإحكام : ما يفيد معنيين . وفي ش : المعنيين . وفي ز : للمعنى .

(٤) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢ / ٢١ .

(٥) جمع الجوامع مع شرحه للمحلي وحاشية البناني ٢ / ٦٥ .

(٦) المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٦٥ .

(٧) ساقطة من شرح المحلي .

(٨) انظر صحيح مسلم ٢ / ١٠٣٠ .

(٩) في ش : به .

ومثال الثاني : حديث مسلم^(١) أيضاً « الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » أي بأن تعقد لنفسها أو تأذن لوليها فيعقد لها ولا يُجبرها . وقد قال بصحة^(٢) عقدها لنفسها أبو حنيفة وبعض^(٣) أصحاب الشافعي^(٤) ، لكن إذا كانت في مكان لا ولي فيه ولا^(٥) حاكم^(٦) .

(وَمَالَهُ) أي وأي لفظ له (محتمل^(٧)) لغة وشرعاً كقول رسول الله ﷺ « الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ »^(٨) فإنه يُحتمل أنه كالصلاة في الأحكام ، ويُحتمل أنه صلاة لغة ، لأن معناها لغة الدعاء ، فسمي صلاة لما فيه من الدعاء .

فعند^(٩) أصحابنا وأكثر العلماء^(١٠) يحمل على الحمل الشرعي ، لأن النبي ﷺ بُعث لتعريف الأحكام لا اللغة^(١١) . وقائدة التأسيس أولى .

وأيضاً : ليس في الطَّوَّافِ حقيقة الصلاة الشرعية ، فكان مجازاً .

والمراد أن حكمه حكم الصلاة في الطهارة والنية وسر العورة وغيره^(١٢) .

(١) صحيح مسلم ٢ / ١٠٣٧ .

(٢) ساقطة من شرح المحلى .

(٣) في شرح المحلى : وكذلك بعض .

(٤) في شرح المحلى : أصحابنا .

(٥) في ز : ولا حكم .

(٦) المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٦٥ وما بعدها .

(٧) في ش : مجمل .

(٨) سبق تخريجه في ص ١٠٤ من هذا الجزء .

(٩) في ع : وعند .

(١٠) انظر (الإحكام للإمامي ٣ / ٢٢ ، شرح المضد ٢ / ١٦١ ، إرشاد الفحول ص ١٧٢ ،

نهاية السؤل ٢ / ١٦١ ، الآيات البيّنات ٣ / ١١٥ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ /

٦٣ وما بعدها) .

(١١) في ش : للفه .

(١٢) في ش : وغيرها .

ويَدُلُّ على ذلكَ قولُهُ في بَقِيَةِ الحديثِ : « إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَحَلَّ^(١) فِيهِ الْكَلَامَ » ، فدلَّ على أَنَّ المرادَ كونهَ صلاةً في الحُكْمِ إِلَّا مَا اسْتثنَى . ولأنَّهُ إذا تعدَّرَ المُسمَّى الشرعي لللفظِ حقيقةً رُدَّ إليه بتجوُّزٍ ، مُحَافَظَةً على الشرعي مأمَكن .

وقيل : إِنَّ ذلكَ مجملٌ لتردُّه بينَ المجازِ الشرعي والمُسمَّى اللغوي^(٢) .

أو^(٣) يَحْمَلُ على المعنى اللغوي تقدِيماً للحقيقةِ على المجازِ .

وكالمسألةِ المتقدِّمةِ مَأشِيرَ إليه بقولِهِ :

(أوَّلُهُ^(٤) حقيقةٌ لُغَةٌ وَشَرْعاً فَلِلشَّرْعِ^(٥)) يعني أَنَّ^(٦) خِطَابَ الشَّرْعِ^(٧) إِذَا وَرَدَ بِلَفْظٍ لَهُ حَقِيقَةٌ فِي اللُّغَةِ وَحَقِيقَةٌ فِي الشَّرْعِ كَالْوُضوءِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَنَحْوِهَا ، فَإِنَّهُ يَجِبُ حَمْلُ ذَلِكَ عَلَى^(٨) عَرَفِ الشَّرْعِ^(٩) عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ^(١٠) ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَبْعُوثٌ لِبَيَانِ الشَّرْعِيَّاتِ ، وَلِأَنَّهُ كَالنَّاسِخِ الْمُتَأَخِّرِ ، فَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ .

(١) ساقطة من ض .

(٢) المستصفي ١ / ٢٥٧ .

(٣) في ش : و .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) في ش : فالشرعي .

(٦) في ش : الخطاب الشرعي .

(٧) في ض ب : الشرعي .

(٨) انظر (السودة ص ١٧٧ ، التبصرة ص ١٩٥ ، نهاية السؤل ١ / ٢١١ ، الإحكام للآمدي

٣ / ٢٣ ، شرح المضد ٢ / ١٦١ ، إرشاد الفحول ص ١٧٢ ، المستصفي ١ / ٢٥٨ ، المحلى على جمع

الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٦٣ ، الآيات البينات ٣ / ١١٥ ، قوائم الرحمت ٢ / ٤١ ، شرح

تنقيح الفصول ص ١١٢ ، ١١٤ ، التهيد للأسنوي ص ٦١ ، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني

ص ١٢٣ ، مناهج العقول ١ / ٣٠٩) .

ولذلك ضَعُفُوا حَمْلَ حَدِيثِ « مَنْ أَكَلَ لَحْمَ جَزُورٍ فَلَيْتَوَضَّ^(١) » على
التنظيفِ بغسلِ اليَدِ ، وَرَجَّحَ النُّوويُّ^(٢) التَّوَضُّؤَ^(٣) مِنْهُ لِضَعْفِ الْجَوَابِ عَنْ
الحديثِ الصحيحِ بذلك .

قال البرماوي : هَذَا أَرْجَحُ الْمَذَاهِبِ فِي الْمَسْأَلَةِ .

وقال أبو حنيفة : يُحْمَلُ عَلَى اللَّغْوِي إِلَّا أَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى إِرَادَةِ الشَّرْعِي .

قال : لِأَنَّ الشَّرْعِيَّ مَجَازٌ ، وَالْكَلَامُ لِحَقِيقَتِهِ^(٤) حَتَّى يَدُلَّ دَلِيلٌ^(٥) عَلَى
الْمَجَازِ .

وأجيب : بَأَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الشَّرْعِ حَقِيقَةٌ ، وَإِلَى اللَّغَةِ مَجَازٌ . فَذَلِكَ دَلِيلٌ
عَلَيْهِ لَا لَه .

وقيل - و^(٦) هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحَدِ رَحِمَهُ اللَّهُ - : أَنَّهُ^(٧) مُجْمَلٌ^(٨) .

(ف) عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ (إِنْ تَعَذَّرَ) الْحَمْلُ عَلَى^(٩) الشَّرْعِي (فَالْعَرَفِي) أَيْ
فَأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْعَرَفِيِّ ، لِأَنَّهُ الْمُتَبَادِرُ إِلَى الْفَهْمِ ، وَلِهَذَا اعْتَبَرَ الشَّارِعُ الْعَادَاتِ فِي
مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ .

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ
وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً (انظر صحيح مسلم ١ / ٢٧٥ ، بذل
المجهود ٢ / ٩٤ ، عارضة الأحوذني ١ / ١١٣ ، مسند أحمد ٤ / ٢٨٨ ، ٤ / ٣٠٣) .

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٤ / ٤٩ .

(٣) في ش : الوضوء .

(٤) في ش : على الحقيقة . وفي ع : للحقيقة . وفي ض : حقيقة . وفي ب : الحقيقة .

(٥) في ش : دليل عليه لا له .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) في ش : أي .

(٨) انظر العدد ١ / ١٤٣ ، المسودة ص ١٧٧ .

(٩) ساقطة من ش .

فَإِنْ تَعَذَّرَ الْحَمْلُ عَلَى الْعَرَفِيِّ (فَاللُّغَوِيِّ) يَعْنِي فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى اللَّغَوِيِّ ، كَقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ دُعِيَ إِلَى وَلِيْمَةٍ فَلْيَجِبْ ، فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَأْكُلْ ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ » ^(١) .

حَمَلَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي « صَحِيحِهِ » وَصَاحِبُ « الْمَغْنِيِّ » ^(٢) وَ « الشَّرْحِ » ^(٣) وَغَيْرُهُمَا عَلَى مَعْنَى « فَلْيَذْغُ » .

وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْحَمْلَ مَارُوِيُّ أَبُو دَاوُدَ ^(٤) « فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَذْغُ » وَيَكُونُ النَّبِيُّ ﷺ مَرَادَهُ اللَّغَةُ .

فَإِنْ تَعَذَّرَ أَيْضًا الْحَمْلُ عَلَى اللَّغَوِيِّ (فَالْمَجَازِ) ^(٥) يَعْنِي فَيُحْمَلُ عَلَى الْمَجَازِ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ إِمَّا حَقِيقَةً وَإِمَّا مَجَازًا ، وَقَدْ تَعَذَّرَ حَمْلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، فَمَا بَقِيَ إِلَّا الْمَجَازُ ، فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ ^(٦) .

وَالْإِقْوَالُ السَّابِقَةُ فِي « مَجَازٍ مَشْهُورٍ » ^(٧) وَحَقِيقَةٍ لُغَوِيَّةٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . (انْظُرْ صَحِيحَ مُسْلِمٍ ٢ / ١٠٥٤ ، بِذَلِ الْمَجْهُودِ ١٦ / ٦٧) وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ الشَّطْرَ الْأَوَّلَ مِنْهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ فَلْيَأْتِهَا . (انْظُرْ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ ٣١ / ٧ ، الْمَوْطَأَ ٢ / ٥٤٦) .

(٢) الْمَغْنِيُّ ٨ / ١٠٨ .

(٣) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ عَلَى اللَّقْنَعِ ٨ / ١٠٩ .

(٤) بِذَلِ الْمَجْهُودِ ١٦ / ٦٨ .

(٥) فِي ش : فَالْمَجَازِي .

(٦) انْظُرِ الْمَحْصُولَ ج ١ ق ١ / ٥٧٧ ، مَنَاهِجُ الْعُقُولِ ١ / ٣٠٩ وَمَا بَعْدَهَا ، نَهَايَةُ السُّوْلِ

٣١١ وَمَا بَعْدَهَا .

(٧) فِي ع : الْمَجَازُ مَشْهُورُهُ .

(بَابُ)

(الْمُبَيَّنُ) مِنْ لَفْظٍ أَوْ فِعْلٍ (يَقَابِلُ الْمُجْمَلُ) فَمَا تَقَدَّمَ لِلْمَجْمَلِ مِنْ تَعْرِيفَاتٍ فَخُذْ ضِدَّهَا فِي الْمُبَيَّنِ .

فَإِنْ قُلْتَ : الْمُجْمَلُ « مَا تَرَدَّدَ بَيْنَ مُحْتَمَلَيْنِ فَأَكْثَرَ عَلَى السَّوَاءِ » ، فَقُلْ ^(١) : الْمُبَيَّنُ « مَا نَصَّ عَلَى مَعْنَى مُعَيَّنٍ ^(٢) مِنْ غَيْرِ إِبْهَامٍ » .

وإن ^(٣) قُلْتَ : الْمُجْمَلُ « مَا لَا يُفْهَمُ مِنْهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مَعْنَى مُعَيَّنٍ » ، فَقُلْ : الْمُبَيَّنُ « مَا فُهِمَ مِنْهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مَعْنَى مُعَيَّنٍ مِنْ نَصٍّ أَوْ ظُهُورٍ بِالْوَضْعِ أَوْ بَعْدَ الْبَيَانِ »

(وَيَكُونُ) الْمُبَيَّنُ (فِي مُفْرَدٍ وَمَرْكَبٍ) مِنَ الْأَلْفَاظِ (وَ) فِي (فِعْلٍ ، سَبَقَ إِجْمَالٌ ^(٤) أَوْ لَا) يَعْنِي أَوْ لَمْ يَسْبِقْ إِجْمَالٌ ^(٥) ، فَإِنَّ الْبَيَانَ مِنْ حَيْثُ هُوَ يَكُونُ تَارَةً ابْتِدَاءً ، وَيَكُونُ تَارَةً بَعْدَ الْإِجْمَالِ ، وَقَدْ وَقَعَ هَذَا وَهَذَا ، وَهُوَ وَاضِحٌ .

^(٦) قَالَ الْعُضْدُ : « وَقَدْ يَكُونُ ^(٧) فَمَا لَا يَسْبِقُ فِيهِ ^(٨) إِجْمَالٌ ، كُنْ يَقُولُ

(١) فِي ض : فَقَالَ .

(٢) فِي ض : مَبِين .

(٣) فِي ش : فَإِنْ .

(٤) فِي ش : إِجْمَالُهُ .

(٥) فِي ش : إِجْمَالٌ أَوْ لَا .

(٦) فِي ش : الْقَصْدُ .

(٧) فِي شَرْحِ الْعُضْدِ : وَلَمْ يَسْبِقْ .

ابتداءً : الله بكل شيء عليم^(١) .

(وَالبَيِّنَات)^(٢) الذي هو اسمٌ مُصَدِّرٌ يَتَن (يُطْلَقُ عَلَى التَّبْيِينِ) الذي هُوَ مُصَدِّرٌ يَتَن (وَهُوَ فِعْلٌ الْمُبَيِّنِ) .

(و) يَطْلُقُ أَيْضاً (عَلَى مَا حَصَلَ بِهِ التَّبْيِينُ ، وَهُوَ الدَّلِيلُ) .

(و) يُطْلَقُ أَيْضاً (عَلَى مُتَعَلِّقِهِ) أي مُتَعَلِّقُ التَّبْيِينِ (وَهُوَ الْمَدْلُولُ) أي الْمُبَيِّنُ - بفتح المثناة من تحت - ، وعلى مَحَلِّهِ أَيْضاً .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا :

(فَـ) الْبَيِّنَاتُ (بِنَظَرٍ^(٣) إِلَى) الْإِطْلَاقِ (الْأَوَّلِ) الذي هُوَ التَّبْيِينُ : (إِظْهَارُ الْمَعْنَى) أي مَعْنَى الْمُبَيِّنِ (لِمَخَاطَبِهِ) وَإِضَاحُهُ . وَمَعْنَاهُ لِأَيِّ الْخُطَابِ فِي « التَّمْهِيدِ » وَ « الْوَاضِحِ » لِابْنِ عَقِيل .

وَقِيلَ : « إِخْرَاجُ الْمَعْنَى^(٤) مِنْ حَيْزِ الْإِشْكَالِ إِلَى حَيْزِ التَّجْلِيِ » . وَهُوَ لِلصَّرِيفِيِّ .

(١) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ١٦٢ / ٢ .

(٢) انظر معاني البيان عند الأصوليين في (العدد ١ / ١٠٢ وما بعدها ، إرشاد الفحول ص ١٦٧ ، المسودة ص ٥٧٢ وما بعدها ، شرح العضد ١٦٢ / ٢ ، البرهان ١٥٩ / ١ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٢٥ ، فواتح الرحموت ٢ / ٤٢ ، روضة الناظر ص ١٨٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٤ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٢٦ ، نهاية السؤل ٢ / ١٤٨ ، مناهج العقول ٢ / ١٤٨ ، اللع ص ٢٩ ، الآيات البيّنات ٣ / ١١٨ ، نشر البنود ١ / ٢٧٧ ، المعتمد ١ / ٣١٧ وما بعدها ، كشف الأستار ٣ / ١٠٤ ، الرسالة للشافعي ص ٢١ ، المستصفى ١ / ٣٦٤ وما بعدها ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٦٧ ، التعريفات للجرجاني ص ٢٦ . الحدود للباجي ص ٤١ ، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ١ / ١١٥ ، فتح الغفار ٢ / ١١٩ ، أصول السرخسي ٢ / ٢٦ ، تيسير التحرير ٣ / ١٧١ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٣٨ ، الخطاب على الورقات ص ١٠٩) .

(٣) في ع ب : ينظر . وفي ش : بالنظر .

(٤) عند الآمدي والجويني وابن الحاجب وأبي يعلى والغزالي والشيرازي والسبكي والبصري والخطيب والبغدادي والشوكاني وغيرهم : الشيء .

وتبعة عليه إمام الحرمين^(١) وأبو الطيب والآمدي^(٢) وابن الحاجب^(٣) ، إلا أنهم زادوا « و^(٤) الوُضوح » تأكيداً وتقريراً .

قال القاضي أبو يعلى : هَذَا الْحَدُّ [غَيْرٌ]^(٥) تَامٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ إِلَّا مَا كَانَ مُشْكِلًا . ثُمَّ أَظْهَرُوا مَا تَبَيَّنَتْهُ ابْتِدَاءً مِنَ الْقَوْلِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ ﴾^(٦) فَهَذَا لَمْ يَكُنْ مُشْكِلًا^(٧) .

قال ابن التَّمَعَانِي : رُبَّمَا وَرَدَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بَيَانٌ لِمَا لَمْ يَخْطُرْ بِبَالٍ أَحَدٍ .

وأيضاً : ففي التعبيرِ بِالْحَيْزِ - وَهُوَ حَقِيقَةُ فِي الْأَجْسَامِ - تَجَوُّزٌ فِي إِطْلَاقِهِ

(١) قول المصنف أن إمام الحرمين تبع الصيرفي في تعريف البيان بهذا التعريف غير سديد . وذلك لأن إمام الحرمين حكى هذا التعريف عن بعض من ينتسب إلى الأصوليين - على حد تعبيره - ثم زده بقوله : « وهذه العبارة وإن كانت محومة على المقصود ، فليست مرضية ، فإنها مشتملة على ألفاظ مستعارة - كالْحَيْزِ والتَّجَلِي - وذوو البصائر لا يودعون مقاصد الحدود إلا في عبارات هي قوالب لها ، تَبْلُغُ الغرض من غير قصور ولا ازدياد ، يفهمها المبشرون ، ويحسنها المنتهون » . (انظر البرهان ١ / ١٥٩) .

(٢) الصواب أن الآمدي لم يتبع الصيرفي في هذا الحد ، وإنما حكاه عنه ، ثم عابه ورده لأمور ثلاثة ذكرها ، أحدها أنه غير جامع . والثاني أن فيه تجوّزاً . والثالث أن فيه زيادة . (انظر الإحكام في أصول الأحكام ٣ / ٢٥) .

(٣) مختصر ابن الحاجب وشرحه للعضد ٢ / ١٦٢ .

(٤) ساقطة من ز .

(٥) زيادة على سائر النسخ يقتضيها السياق ، ويدل عليها نص القاضي في العُدَّة .

(٦) الآية ١١٦ من النحل .

(٧) نقل المصنف لهذا القول عن القاضي أبي يعلى فيه تغيير وتصرف . وعبارة القاضي في « العدة » بعد إيراد تعريف الصيرفي : « وفي هذه العبارة خلل ، لأن هذا الوصف إنما يوجد في بعض أقسام البيان ، وهو بيان الجمل الذي لا يستقل بنفسه . فأما الخطابُ المبتدأ من الله تعالى ومن الرسول ﷺ ومن سائر مخاطبين إذا كان ظاهر المعنى يبيّن المراد ، فهو بيان صحيح ، وإن لم يشتمل عليه هذا الوصف . ألا ترى أن قوله تعالى ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ وقوله ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ ﴾ و ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ﴾ قد حصل به البيان ، وإن لم يكن قبل ظهور ذلك إشكال أخرجه إلى التجلي ، بل قد علمنا أن الغسل لم يكن واجباً ، فبين وجوبه بالآية » (العدة ١ / ١٠٥) .

في المعاني . ونحوه التَّجَلِّي .

(و) البيانُ بنظر^(١) (إلى) إطلاقه على (ثانٍ) وهو ما حصل به التبيين :
(الدليل) .

قاله التيمي وأكثر الأشعرية والمعتزلة^(٢) ، لصحة إطلاقه عليه لغة وعرفاً مع
عدم ماسبق ، والأصل الحقيقة^(٣) .

(و) البيانُ بنظر^(٤) (إلى) إطلاقه على (ثالثٍ) وهو متعلق^(٥) التبيين :
(العلمُ) الحاصل (عن دليل) . قاله أبو عبد الله البصري^(٦) وغيره .

وقال الماوردي : جهوز الفقهاء قالوا : البيانُ إظهار المراد بالكلام الذي
لا يفهم منه المراد إلا به .

قال^(٨) ابن السمعاني : وهو أحسن من جميع الحدود .

قال البرماوي : والعجب أنه أورد على الصيرفي المبين ابتداءً ، ولا شك في
وروده هنا ، بل أولى ، لأنه صرح بتقديم^(٩) كلام لم يفهم المراد منه .
وأيضاً : البيان قد يراد على فعلٍ ، ولا يسمى مثل ذلك كلاماً .

(١) في ش : على .

(٢) في ش ع ب : ينظر ، وفي د : بالنظر .

(٣) انظر للمعتد للبصري ١ / ٣١٧ .

(٤) في ش : (و) الحقيقة .

(٥) في ش ع ب : ينظر ، وفي د : بالنظر .

(٦) في ش : إطلاقه على .

(٧) انظر للمعتد ١ / ٣١٨ ، وفي ز : البصري .

(٨) في ع : قاله .

(٩) في ش ض ب : بتقديم .

(ويجب) البيان (لما أريد فهمه) من دلائل الأحكام . يعني : إذا^(١) أريد بالخطاب إفهام المخاطب به ليعمل به وجب أن يبين له ذلك على حسب ما يراود بذلك الخطاب ، لأن الفهم شرط للتكليف . فأما من لا يراود إفهامه ذلك ، فلا يجب البيان له بالاتفاق^(٢) .

ولهذا قال بعضهم : إنه لا يجب البيان في الخطاب إذا كان خبراً لا يتعلق به تكليف ، وإنما يجب في التكليف التي يحتاج إلى معرفتها .

(ويحصل) البيان (بقول) بلا نزاع بين العلماء^(٣) . والقول إما من الله سبحانه وتعالى أو من رسوله ﷺ .

فالأول : نحو قوله سبحانه وتعالى ﴿ صَفْرَاءَ فَاقِعَ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ ﴾^(٤) فإنه مبين لقوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً ﴾^(٥) إذا قلنا أن المراد بالبقرة بقرة معينة ، وهو المشهور .

(١) في ز : إذ .

(٢) انظر المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٦٧ ، مناهج العقول ٢ / ١٦٠ ، الآيات البيّنات ٢ / ١١٩ ، نشر البنود ١ / ٢٧٧ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٥ وما بعدها ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٣٢١ ، نهاية السؤل ٢ / ١٦٠ ، المعتقد ١ / ٣٥٨ .

(٣) انظر (المسودة ص ٥٧٣ ، مختصر الطوفي ص ١١٩ ، العدة ١ / ١١٠ ، ١١٢ ، ارشاد الفحول ص ١٧٣ ، أصول السرخسي ٢ / ٢٧ ، فواتح الرحموت ٢ / ٤٥ ، تيسير التحرير ٢ / ١٧٥ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٧٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥٠ ، الملع ص ٢٩ ، المعتقد ١ / ٣٣٧ ، نشر البنود ١ / ٢٧٨ ، مناهج العقول ٢ / ١٤٩ ، المستصفى ١ / ٣٦٧ ، الفقيه والمتفقه للحطيب ١ / ١١٥ ، الآيات البيّنات ٢ / ١١٩ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٦٧ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٣٦١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٨ ، روضة الناظر ص ١٨٤) .

(٤) الآية ٦٦ من البقرة .

(٥) الآية ٦٧ من البقرة .

(٦) في ش : إن .

والثاني : كقوله ﷺ فيما رواه البخاري^(١) وغيره^(٢) عن ابن عمر مرفوعاً « فيما سَقَتِ السَّمَاءُ [وَالْعُيُونُ]^(٣) أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا^(٤) الْعَشْرُ . وَمَنَاسِقِي بِالنُّضْحِ نِصْفُ الْعَشْرِ » . وروى مسلم نحوه عَنْ جَابِرٍ^(٥) ، وهو مبين لقوله سبحانه وتعالى ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾^(٦) .

واستفدنا مِنْ هَذَا لِلشَّالِ أَنَّ السَّنَةَ تَبَيَّنَ مُجْمَلُ الْكِتَابِ ، وهو كثير ، كما في الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْبَيْعِ وَالزَّيْبِ وَغَالِبِ الْأَحْكَامِ الَّتِي^(٧) جَاءَ تَفْصِيلُهَا فِي السَّنَةِ .

(وَفَعِلَ) يعني أَنَّ الْبَيَانَ يَحْصُلُ بِالْفِعْلِ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَعَلَيْهِ مُعْظَمُ الْعُلَمَاءِ^(٨) . وَالْمَرَادُ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ شَرِذِمَةٌ قَلِيلُونَ .

(١) صحيح البخاري ٢ / ١٥٥ .

(٢) سبق تخريج الحديث في ص ٣٦٥ من هذا الجزء .

(٣) زيادة من صحيح البخاري .

(٤) الْعَثَرِي : هو الزرع لا يسقيه إلا ماء المطر . (المصباح النير ١ / ٤٦٦) ويقال للنخل الذي لا يحتاج في سقيه إلى تعب بدالية وغيرها عَثَرِيٌّ ، كَأَنَّهُ عَثَرَ عَلَى الْمَاءِ عَثْرًا بَلَا عَمَلٍ مِنْ صَاحِبِهِ . (لسان العرب ٤ / ٥٤١) .

(٥) ولفظه « فيما سقت الأنهار والغيم العشور ، وفيما سقي بالسانية نصف العشر » . (صحيح مسلم ٢ / ٦٧٥) .

(٦) الآية ١٤١ من الأنعام .

(٧) في ع ز ص ب : الذي .

(٨) انظر (مناهج العقول ٢ / ١٤٩ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٣٦٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨١ ، روضة الناظر ص ١٨٤ ، المسودة ص ٥٧٣ ، مختصر الطوفي ص ١١٩ ، العدة ١ / ١١٨ ، الإحكام للأمدى ٢ / ٣٧٣ ، إرشاد الفحول ص ١٧٣ ، التبصرة ص ٢٤٧ ، أصول السرخسي ٢ / ٢٧ ، فوائد الرحموت ٢ / ٤٥ ، شرح المضد ٢ / ١٦٢ ، تيسير التحرير ٢ / ١٧٥ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٧٢ ، الآيات البينات ٢ / ١١٩ ، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ١ / ١١٩ ، المعتمد ١ / ٣٣٨ ، نشر البنود ١ / ٢٧٨ ، المستصفى ١ / ٣٦٦ وما بعدها ، اللع ص ٢٩ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥١ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٦٧) .

دليلُ الْمُعْظَمِ - كَمَا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ^(١) وَغَيْرُهُ - : أَنَّهُ ﷺ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالْحُجِّ بِالْفِعْلِ ، وَقَالَ : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » ، وَقَالَ : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » .

رَوَى الْأَوَّلُ الْبُخَارِيُّ^(٢) مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ^(٣) ، وَرَوَى الثَّانِي مُسْلِمٌ^(٤) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ .

لَا يُقَالُ إِنَّ الَّذِي وَقَعَ بِهِ^(٥) الْبَيَانُ قَوْلٌ ، وَهُوَ قَوْلُهُ « صَلُّوا » وَ « خُذُوا » لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا ذَلَّ الْقَوْلُ عَلَى أَنَّ فِعْلَهُ بَيَانٌ ، لَا أَنَّ^(٦) نَفْسَ الْقَوْلِ وَقَعَ بَيَانًا .

وَأَيْضًا : فَالْفِعْلُ مُشَاهِدٌ ، وَالْمُشَاهَدَةُ أَذَلُّ^(٧) ، فَهَوَّ أَوَّلَى مِنَ الْقَوْلِ بِالْبَيَانِ .
وَفِي الْحَدِيثِ^(٨) « لَيْسَ الْخَبَرُ كَالْعَايِنَةِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٩) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا وَابْنَ جِبَّانَ^(١٠) وَالطَّبْرَانِيَّ وَزَادَ فِيهِ « فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ

(١) مختصر ابن الحاجب مع شرحه للعضد ١٦٢ / ٢ .

(٢) صحيح البخاري ١٦٢ / ١ .

(٣) هو الصحابي الجليل مالك بن الحويرث بن أشم الليثي ، أبو سليمان . قال النووي : « روي له عن رسول الله ﷺ خمسة عشر حديثاً ، اتفقا على حديثين ، وانفرد البخاري بحديث ، وثبت في الصحيحين أنه قدم على رسول الله ﷺ في شَبَّهٍ متقاربين ، فأقاموا عند النبي ﷺ عشرين ليلة ، ثم أذن لهم في الرجوع إلى أهلهم ، وأمرهم أن يعلموم دينهم » .
وقال ابن عبد البر : سكن البصرة ومات بها سنة ٩٤ هـ . (انظر ترجمته في أسد الغابة ٥ / ٢٠ ، الاستيعاب ٣ / ١٢٤٩ ، طرح التثريب ١ / ٩٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٨٠ ، صحيح البخاري ١ / ١٦٢) .

(٤) صحيح مسلم ٩٤٣ / ٢ .

(٥) في ش : في .

(٦) في ش : لأن .

(٧) في ش : أولى .

(٨) سبق تخريجه في ج ٢ ص ٣٣٧ .

(٩) مسند الإمام أحمد ١ / ٢١٥ ، ٢٧١ .

(١٠) موارد الطهارة ص ٥١٠ .

عليه السلام عمّا صَنَعَ قَوْمُهُ مِنْ بَعْدِهِ ، فَلَمْ يَلْقَ الْأَلْوَاخَ ، فَلَمَّا عَايَنَ ذَلِكَ أَلْقَى الْأَلْوَاخَ » .

فِيحْصُلُ الْبَيَانُ بِالْفِعْلِ (ولو) كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ ^(١) (كِتَابَةً أَوْ إِشَارَةً) ^(٢) .

قَالَ صَاحِبُ « الْوَاضِح » مِنَ الْحَنْفِيَّةِ : لَا أَغْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ الْبَيَانَ يَقَعُ بِالْإِشَارَةِ وَالْكِتَابَةِ . اهـ .

مَثَالُ الْكِتَابَةِ : الْكُتُبُ الَّتِي كُتِبَتْ وَبَيِّنَ فِيهَا الزُّكُوتُ ^(٣) وَالْذِّيَّاتُ ^(٤) ، وَأُرْسِلَتْ مَعَ عَمَّالِهِ .

وَمَثَالُ الْإِشَارَةِ : قَوْلُهُ ﷺ : « الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا . وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الْعَشْرَةَ ، وَقَبَضَ الْإِبْهَامَ فِي الثَّلَاثَةِ » ^(٥) يَعْنِي تِسْعَةً وَعَشْرِينَ .

(و) الْبَيَانُ (الْفِعْلِيُّ أَقْوَى) مِنَ الْبَيَانِ الْقَوْلِيِّ ، لِأَنَّ الْمُشَاهَدَةَ أَذْلُ عَلَى الْمَقْصُودِ مِنَ الْقَوْلِ ، وَأُسْرَعُ إِلَى الْفَهْمِ ، وَأُثْبِتُ فِي الذَّهْنِ ، وَأَعْوَنُ ^(٦) عَلَى

(١) فِي ش : الْفِعْلُ كُلُّهُ .

(٢) انْظُرْ (اللَّعْ ص ٢٩ ، الْفَقِيهَ وَالْمُتَفَقِّهَ ١ / ١٢٠ ، رَوْضَةُ النَّاطِرِ ص ١٨٤ ، الْعُدَّة ١ / ١١٤ ، ١٢٤ ، مُخْتَصَرُ الطَّوْفِيِّ ص ١١٩ ، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ١٧٢ ، الْمُعْتَمِدُ ١ / ٣٣٧ ، شَرْحُ تَنْفِيحِ الْفُصُولِ ص ٢٧٨ وَمَابَعْدَهَا ، الْمَحْصُولُ ج ١ ق ٣ / ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، الْبَرْهَانُ ١ / ١٦٤ ، الْإِحْكَامُ لِابْنِ حَزْمٍ ١ / ٧٢ ، ٧٤) .

(٣) فِي ض ب : الزَّكَاةُ .

(٤) مِثْلُ كِتَابَةِ ﷺ الَّذِي بَعَثَهُ مَعَ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ ، وَبَيَّنَ فِيهِ الْفَرَائِضَ وَالسَّرَّ وَالذِّيَّاتِ . وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُهُ فِي ج ١ ص ٢٥٣ ، وَكِتَابَةُ ﷺ فِي الصَّدَقَاتِ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ وَالدَّارِقُطْنِيُّ . (انْظُرْ بِذَلِكَ الْمَجْهُودُ ٨ / ٥٠ ، سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ١١٦ ، عَارِضَةُ الْأَحْوِذِيِّ ٢ / ١٠٦ ، الْمُسْتَدْرَكُ ١ / ٢٩٢) .

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ النَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو مَرْفُوعًا ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةٍ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ مَرْفُوعًا . (انْظُرْ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣ / ٣٤ ، صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٧٦٠ ، بِذَلِكَ الْمَجْهُودُ ١١ / ١٠٥ ، سَنَنِ النَّسَائِيِّ ٤ / ١١٣ وَمَابَعْدَهَا ، سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ١ / ٥٢٠) .

(٦) فِي ش : وَعَوْنٌ .

التصوُّر^(١) . وقد عَرَفَ النبي ﷺ مَثَلَ ابْنِ آدَمَ وَأَجَلَهُ وَأَمَلَهُ بِالْخَطِّ الْمَرِيعِ ، كما في الحديثِ الصحيحِ الذي في « البخاري »^(٢) .

(و) يحصلُ البيانُ أيضاً (بِإِقْرَارٍ عَلَى فِعْلٍ) أي إقرارِ النبي ﷺ على^(٣) فِعْلٍ بعضِ أُمْتِهِ ، لأنَّه دليلٌ مستقلٌّ ، فصَحَّ أَنْ يَكُونَ يَبَاناً لغيرِهِ^(٤) كغيرِهِ مِنَ الْأَدِلَّةِ^(٥) .

(وَكُلُّ مُقَيَّدٍ مِنْ) جِهَةِ (الشَّرْعِ بَيَانٌ)^(٦) . وهذه قاعدةٌ كَلْبِيَّةٌ فيما يحصلُ بِهِ البيانُ تتناولُ مَاسَبَقَ وما يَأْتِي بَعْدَ إِذْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . ذَكَرَ ذَلِكَ الطَوْفِيُّ فِي « مَخْتَصَرِهِ »^(٧) .

وذلك مِنْ وجوه :

منها : التَّرْكُ . مِثْلُ أَنْ يَتْرَكَ فِعْلاً^(٨) قَدْ أَمَرَ بِهِ ، أَوْ قَدْ سَبَقَ مِنْهُ فِعْلهُ ،

(١) انظر مناهج العقول ٢ / ١٥٠ ، المتمدن ١ / ٢٢٩ ، روضة الناظر ١٨٥ ، مختصر الطوفي ص ١١٩ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥١ .

(٢) ونصه : عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : « خَطَّ النبي ﷺ خطاً مربعاً ، وَخَطَّ خطاً في الوسط خارجاً منه ، وَخَطَّ خُطْطاً صِغَاراً إِلَى هَذَا الَّذِي فِي الْوَسْطِ مِنْ جَانِبِهِ الَّذِي فِي الْوَسْطِ ، وَقَالَ : هَذَا الْإِنْسَانُ ، وَهَذَا أَجَلُهُ مُحِيطٌ بِهِ ، أَوْ قَدْ أَحَاطَ بِهِ ، وَهَذَا الَّذِي هُوَ خَارِجٌ أَمَلُهُ ، وَهَذَا الْخُطُّ الصِّغَارُ الْأَعْرَاضُ ، فَإِنْ أَخْطَأَ هَذَا نَبْشَ هَذَا ، وَإِنْ أَخْطَأَ هَذَا نَبْشَ هَذَا » . (صحيح البخاري ٨ / ١١٠ ، وانظر جامع الأصول ١ / ٢٨٧) .

(٣) في ز : في .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) انظر اللع ص ٢٩ ، الفقيه والمتفقه ١ / ١١٩ ، المسودة ص ٥٧٢ ، روضة الناظر ص ١٨٥ ، العدة ١ / ١٢٧ ، المستصفى ١ / ٣٦٧ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٧٢ ، مختصر الطوفي ص ١١٩ .

(٦) انظر نشر البنود ١ / ٢٨٣ .

(٧) مختصر الطوفي ص ١١٩ .

(٨) في ض ب : فعل .

فَيَكُونُ تَرْكُهُ لَهُ مُبِينًا لِعَدَمِ وَجُوبِهِ^(١) . وَذَلِكَ كَأَنَّهُ قِيلَ^(٢) لَهُ ﴿ وَاشْهَدُوا إِذَا
تَبَايَعْتُمْ ﴾^(٣) ثُمَّ إِنَّهُ كَانَ يَبَايِعُ وَلَا يَشْهَدُ ، بِدَلِيلِ الْفَرَسِ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ
الْأَعْرَابِيِّ ، ثُمَّ أَنْكَرَ الْبَيْعَ ، فَعَلِمَ أَنَّ الْإِشْهَادَ فِي الْبَيْعِ غَيْرُ وَاجِبٍ .

وَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ التَّراوِيحَ فِي رَمَضَانَ ، ثُمَّ تَرَكَهَا خَشْيَةً أَنْ تُفْرَضَ
عَلَيْهِمْ^(٤) ، فَدَلَّ عَلَى عَدَمِ الْوَجُوبِ ، إِذْ يَمْتَنَعُ تَرْكُهُ^(٥) الْوَاجِبَ .

ومنها : السكوتُ بعدَ السؤالِ عن حُكْمِ الواقعةِ ، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ لِحَاكِمٍ لِلشَّرْعِ
فِيهَا^(٦) . كَمَا رَوَى « أَنَّ^(٧) زَوْجَةَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ^(٨) جَاءَتْ بِابْنَتَيْهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدٍ ، قُتِلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ يَوْمَ أُحُدٍ ، وَقَدْ أَخَذَ
عَمُهُمَا مَالَهُمَا ، وَلَا يُنْكَحَانِ إِلَّا بِمَالٍ . فَقَالَ : أَذْهَبِي حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ فِيكَ .
فَذَهَبَتْ ثُمَّ نَزَلَتْ^(٩) آيَةُ الْمِيرَاثِ ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾^(١٠) فَبَعَثَ خَلْفَ

(١) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٩ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٦٧ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥١ ، المسودة ص ٥٧٣ .

(٢) في ش : قال الله .

(٣) الآية ٢٨٢ من البقرة .

(٤) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي ومالك في الموطأ عن عائشة رضي الله عنها .
(انظر صحيح البخاري ٣ / ٥٨ ، صحيح مسلم ١ / ٥٢٤ ، سنن النسائي ٣ / ١٦٤ ، بذل المجهود ٧ / ١٥٠ ، الموطأ ١ / ١١٣) .

(٥) في ش ز : ترك .

(٦) شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٩ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٦٨ .

(٧) في ع ز ض ب : عن .

(٨) هو الصحابي الشهيد سعد بن الربيع بن عمرو بن أبي زهير الأنصاري الخزرجي . قال أهل
السير : كان تقيب بني الحارث بن الخزرج ، هو وعبد الله بن رواحة ، وكان كاتباً في الجاهلية ، شهد
بيعة العقبة الأولى والثانية ، وقتل يوم أحد شهيداً . (انظر ترجمته في أسد الغابة ٢ / ٢٤٨ ،
الاستيعاب ٢ / ٥٨٩ ، تهذيب الأسماء واللغات ١ / ٢١٠) .

(٩) في ض : انزلت .

(١٠) الآية ١١ من النساء .

المراة وابنتيها وعيها ، ففضى فيهم بحكم^(١) الآية^(٢) .

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ قَبْلَ تَزْوُلِ الْآيَةِ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْأَلَةِ حُكْمٌ ، وَإِلَّا لَمَا جَازَ تَأْخِيرُهُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ . كَمَا يَأْتِي .

ومنها : أَنَّ يَسْتَدِلُّ الشَّارِعُ اسْتِدْلَالًا عَقْلِيًّا ، فَتَبَيَّنَ^(٣) بِهِ الْعِلَّةُ أَوْ مَا اخَذَ^(٤) الْحُكْمَ أَوْ فَائِدَةً مَا ، إِذِ^(٥) الْكَلَامُ فِي بَيَانِ الْمُجْمَلِ ، وَمَحْتَمَلَاتُهُ بِالْفَرَضِ^(٦) مُتَسَاوِيَةٌ ، فَأَدْنَى مَرَجِحٍ يَحْصُلُ بَيَانًا ، مُحَافِظَةٌ عَلَى الْمُبَادَرَةِ إِلَى الْإِمْتِثَالِ ، وَعَدَمُ الْإِهْمَالِ لِلدَّلِيلِ^(٧) .

قَالَ الطُّوْفِيُّ فِي « شَرْحِهِ » ، وَتَابَعَهُ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي « شَرْحِهِ » ، وَزَادَ الْآخِرُ .

(وَالْفِعْلُ وَالْقَوْلُ) الصَّادِرَانِ مِنَ الشَّارِعِ (بَعْدَ مُجْمَلٍ إِنْ صَلَحَا) أَيُّ صَلَحَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَكُونَ بَيَانًا (وَاتَّفَقَا) فِي غَرَضِ الْبَيَانِ ، بِأَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهُمَا تَنَاسُفٌ^(٨) (فَالْأَسْبَقُ) مِنْهُمَا (إِنْ عُرِفَ بَيَانٌ) لِلْمُجْمَلِ (وَالثَّانِي) مِنْهُمَا (تَأْكِيدٌ) لِلْأَسْبَقِ^(٩) .

(١) فِي ش : بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . (انْظُرْ عَارِضَةَ الْأَحْوَذِيِّ ٨ / ٢٤٣ ، بِذَلِكَ الْمَجْهُودِ ١٣ / ١٦٣ ، سَنَ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ٩٠٨ ، مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ ٣ / ٢٥٢) .

(٣) فِي ش : تَبَيَّنَ ، وَفِي د : فَتَبَيَّنَ .

(٤) فِي ش : يَأْخُذُ .

(٥) فِي ض ب : إِذَا .

(٦) فِي ش : بِالْفَرَضِ .

(٧) انْظُرْ نَشْرَ الْبُنُودِ ١ / ٢٧٨ ، شَرْحَ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ ص ٢٧٩ ، الْمَحْصُولُ ج ١ ق ٣ / ٢٦٧ ، نَهَايَةُ السُّوْلِ ٢ / ١٥١ .

(٨) فِي ع : تَنَافَ وَاتَّفَقَا .

(٩) قَالَ الْأَمْدِيُّ : إِلَّا إِذَا كَانَ دُونَ الْأَوَّلِ فِي الدَّلَالَةِ ، لِاسْتِحَالَةِ تَأْكِيدِ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ دُونُهُ فِي =

(وَإِنْ جَهَلَ) الْأَسْبَقُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْقَوْلِ (فَأَحَدُهُمَا) فقط^(١) هُوَ الْمُبَيَّنُّ ، فلا يَقْضَى عَلَى وَاحِدٍ بَعِينِهِ بِأَنَّهُ الْمُبَيَّنُّ ، بَلْ يَقْضَى بِحَصُولِ الْبَيَانِ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ نَطْلُعْ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْأَوَّلُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ .^(٢) وَالثَّانِي فِي نَفْسِ الْأَمْرِ تَأْكِيدٌ^(٣) وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ^(٤) .

وَقَالَ الْأَمَدِيُّ : « يَتَعَيَّنُ لِلتَّقْدِيرِ غَيْرُ الْأَرْجَحِ ، حَتَّى يَكُونَ هُوَ الْمُبَيَّنُّ ، لِأَنَّ الْمَرْجُوحَ لَا يَكُونُ تَأْكِيدًا^(٥) لِلرَّاجِحِ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ »^(٦) .

وَأَجَابُوا عَنْ ذَلِكَ : بِأَنَّ الْمُؤَكَّدَ الْمُسْتَقِلَّ لَا يُلْزَمُ فِيهِ ذَلِكَ ، كَالْجَمَلِ الَّتِي يُذَكَّرُ بَعْضُهَا بَعْضٌ لِلتَّأْكِيدِ ، وَأَنَّ التَّأْكِيدَ يَحْصُلُ بِالثَّانِيَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ^(٧) أَوْعَفَ

= الدلالة . ١ هـ . انظر تحقيق المسألة في (المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٦٨ ، الآيات البيّنات ٢ / ١٢٠ ، الإحكام للأمدي ٢ / ٢٨ ، المحصول ج١ ق ٢ / ٢٧٢ ، نشر البنود ١ / ٢٧٩ ، تيسير التحرير ٢ / ١٧٦ ، المعتد ١ / ٣٢٩ ، إرشاد الفحول ص ١٧٣ ، شرح المضد ٢ / ١٦٣ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥١ ، فواتح الرحموت ٢ / ٤٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨١ ، مناهج العقول ٢ / ١٥٠) .

(١) ساقطة من ش .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) في د : تأكيذاً .

(٤) انظر (المحصول ج١ ق ١ / ٢٧٣ ، تيسير التحرير ٢ / ١٧٦ ، المعتد ١ / ٣٢٩ ، إرشاد الفحول ص ١٧٣ ، شرح المضد ٢ / ١٦٣ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥١ ، فواتح الرحموت ٢ / ٤٦ ، الآيات البيّنات ٢ / ١٢٠ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٦٨ ، مناهج العقول ٢ / ١٥٠) .

(٥) في ش : توكيداً .

(٦) الإحكام في أصول الأحكام ٢ / ٢٨ باختصار وتصرف . وعبارة الأمدي : « وإن جهل ذلك - أي تقدم أحدهما - فلا يخلو : إما أن يكونا متساويين في الدلالة ، أو أحدهما أرجح من الآخر على حسب اختلاف الوقائع والأقوال والأفعال . فإن كان الأول : فأحدهما هو البيان ، والآخر مؤكد من غير تعيين . وإن كان الثاني : فالأشبه أن المرجوح هو المتقدم ، لأننا لو فرضنا تأخر المرجوح امتنع أن يكون مؤكداً للراجح ، إذ الشيء لا يؤكد بما هو دونه في الدلالة ، والبيان حاصل دونه ، فكان الاتيان به غير مفيد ، ومنصب الشارع منزّه عن الاتيان بما لا يفيد . ولا كذلك فيما إذا جعلنا المرجوح مقدماً ، فإن الاتيان بالراجح بعده يكون مفيداً للتأكيد ، ولا يكون معطلاً » .

(٧) في ش : كان .

بانضمامها إلى الأولى . وإنما يلزم كون المؤكد أقوى في المفردات^(١) .

(وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا) أي الفعل والقول (كَأَلُو طَافَ) النبي ﷺ بَعْدَ آيَةِ الْحَجِّ (حَالٌ كَوْنِهِ قَارِنًا^(٢)) مَرَّتَيْنِ (أي طَوَافَيْنِ^(٣)) (وَأَمَرَ) مَنْ حَجَّ (قَارِنًا بِمَرَّةٍ) أي بِطَوَافٍ وَاحِدٍ^(٤) (فَقَوْلُهُ) الذي هُوَ أَمْرُهُ بِطَوَافٍ وَاحِدٍ (يَتَّانِ) سواءَ كَانَ قَبْلَ فِعْلِهِ الذي هُوَ طَوَافُهُ^(٥) مَرَّتَيْنِ أَوْ بَعْدَهُ ، لَأَنَّ الْقَوْلَ يَدُلُّ عَلَى الْبَيَانِ بِنَفْسِهِ بِخِلَافِ الْفِعْلِ ، فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ إِلَّا بِوَسِطَةِ انْضِمَامِ الْقَوْلِ إِلَيْهِ ، وَالِدَالُ بِنَفْسِهِ أَقْوَى مِنَ الدَّالِّ بِغَيْرِهِ^(٦) .

لَا يُقَالُ : قَدْ سَبَقَ أَنَّ الْفِعْلَ أَقْوَى فِي الْبَيَانِ . لَأَنَّا نَقُولُ : التَّحْقِيقُ أَنَّ الْقَوْلَ أَقْوَى فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْحُكْمِ ، وَالْفِعْلُ أَذْلُ عَلَى الْكَيْفِيَةِ . فَفَعَلَ الصَّلَاةَ أَذْلُ مِنْ

(١) نحو « جاءني القوم كلهم » . (انظر شرح العضد ٢ / ١٦٢)

(٢) ساقطة من ش ز .

(٣) حيث روى الدارقطني عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان قارنًا ، فطاف طوافين وسعى سبعين . (سنن الدارقطني ٢ / ٢٦٢) وروى الدارقطني أيضاً عن ابن عمر رضي الله عنه أنه جمع بين حجته وعمرته معاً وقال سبيلها واحداً ، فطاف بها طوافين وسعى بها سبعين ، وقال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ صنع كما صنعت . (سنن الدارقطني ٢ / ٢٥٨ ، وانظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢ / ٢٥) .

(٤) حيث روى الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من أحرم بالحج والمعمرة أجزأه طواف واحد وسعي واحد عنها حتى يحلّ منها جميعاً » . قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح غريب . (انظر عارضة الأحوذني ٤ / ١٧٣ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٠ ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢ / ٢٥) .

(٥) في ز : طواف .

(٦) انظر (المحصول ج١ ق٢ / ٢٧٥ ، نشر الينود ١ / ٢٨٠ ، التبصرة ص ٢٤٩ ، تيسير التحرير ٢ / ١٧٦ ، مناهج العقول ٢ / ١٥٠ ، الإحكام للأمدني ٣ / ٢٩ ، شرح العضد ٢ / ١٦٢ ، إرشاد الفحول ص ١٧٣ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥١ ، فواتح الرحموت ٢ / ٤٧ ، للسودة ص ١٦٦ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٦٨ ، الآيات البيّنات ٢ / ١٢١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨١) .

وصفها بالقول ، لأن فيه المشاهدة . وأما استفادة وجوبها^(١) أو نذبتها^(٢) أو غيرهما ، فالقول أقوى لصراحته .

وقيل : المتقدم^(٣) هو البيان^(٤) .

(وفعله) الذي هو طوافه مرتين ، سواء كان قبل قوله^(٥) أو بعده (نذب) أو واجب مختص^(٦) به (يعني أن فعله المذكور يحتمل حينئذ على النذب أو على الوجوب المختص بالنبي ﷺ لما تقدم من قوة دلالة القول^(٧) .

(ويجوز كون البيان أضعف دلالة) من المتيين عند الأكثر من أصحابنا وغيرهم^(٨) .

واستدل لذلك بتبيين السنة لجمل القرآن .

(١) في ش : وجودها .

(٢) في ش : تدبرها .

(٣) في سائر النسخ : المقدم .

(٤) وهو قول أبي الحسين البصري المعتزلي . (انظر المعتد ١ / ٢٤٠) .

(٥) في ض : قبله .

(٦) في ش : يختص .

(٧) انظر فوائد الرجوت ٢ / ٤٧ ، الآيات البينات ٣ / ١٢١ ، مناهج العقول ٢ / ١٥٠ ،

شرح العضد ٢ / ١٦٣ ، نشر البنود ١ / ٢٨٠ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٦٩ .

(٨) انظر نشر البنود ١ / ٣٧٨ ، روضة الناظر ص ١٨٥ ، العدة ١ / ١٢٥ ، مختصر الطوفي ص

١١٩ ، نهاية السؤل ٢ / ١٦١ ، المعتد ١ / ٣٤٠ .

وللآدي في المسألة تفصيل حسن يقول فيه : « والمختار في ذلك أن يقال : أما المساواة في القوة ، فالواجب أن يقال : إن كان المبين مجزئاً ، كفى في تعيين أحد احتماليه أدنى ما يفيد الترجيح . وإن كان عاماً أو مطلقاً ، فلا بد وأن يكون المختص والمقيد في دلالاته أقوى من دلالة العام على صورة التخصيص ودلالة المطلق على صورة التقييد . وإلا فلو كان مساوياً لزم الوقف . ولو كان مرجوحاً لزم منه إلغاء الراجح بالمرجوح ، وهو ممتنع » . (الإحكام للآمدي ٣ / ٣١ ، وانظر شرح العضد ٢ / ١٦٣) .

وقيل : لا بدُّ أن يكونَ البيانُ أقوى^(١) .

وقيل : لا بدُّ منَ التساوي^(٢) .

(ولا تُعْتَبَرُ مُساوَاةُ) أي مساواةُ البيانِ للمبينِ (في الحكمِ) وعدمِهِ^(٣) .

قال ابنُ مفلحٍ : لا تُعْتَبَرُ مُساوَاةُ البيانِ للمبينِ في الحكمِ . قاله في « التمهيد » وغيره لتضمينه صفةً ، والزائدُ بربطٍ خلافًا لقومٍ .

فهذه المسألة غيرُ المسألة التي قبلها ، لأنَّ الأولى في ضَعْفِ الدلالةِ وقُوَّتِها ، وهذه في مُساوَاةِ البيانِ للمبينِ في الحكمِ وعدمِهِ .

والمسألة التي قبلها مُمَثَّلَةٌ بتبيينِ القرآنِ بخبر الواحدِ ، وذلك أضعفُ في الرتبةِ لافي الدلالةِ ، ولا يلزمُ مِنْ ضَعْفِ الرتبةِ ضَعْفُ الدلالةِ ، لجوازِ أن يكونَ الأضعفُ رتبةً أقوى دلالةً ، كتخصيصِ عمومِ القرآنِ بخبر الواحدِ ، لأنَّه أخصُّ فيكونُ أدلَّ .

(ولا يُؤَخَّرُ) أي لا يجوزُ تأخيرُ البيانِ (عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ)^(٤) . وصورتهُ :

(١) انظر الآياتِ البينات ٣ / ١٢٠ ، شرح العنود ٢ / ١٦٣ .

(٢) انظر فوائحِ الرحموت ٢ / ٤٨ ، تيسير التحرير ٢ / ١٧٣ وما بعدها .

(٣) الإحكام للأمدى ٣ / ٣١ .

وحقيقة المسألة كما قال الرازي في « الحصول » : « هل إذا كان المبين واجباً كان بيانه واجباً كذلك ؟ قال به قوم . فإن أرادوا به أن المبين إذا كان واجباً ، فبيانه بيانٌ لصفة شيء واجب ، فصحيح . وإن أرادوا به أنه يدلُّ على الوجوب كما يدلُّ المبين ، فغير صحيح ، لأنَّ البيان إنما يتضمن صفة المبين ، وليس يتضمن لفظاً يفيد الوجوب . ألا ترى أنَّ صورة الصلاة ندياً وواجباً صورةً واحدةً ! وإن أرادوا أنه إذا كان المبين واجباً ، كان بيانه واجباً على الرسول ﷺ ، وإذا لم يكن الفعل المبين واجباً ، لم يكن بيانه واجباً على الرسول ﷺ فباطل ، لأنَّ بيان المجمع واجب ، سواء تضمن فعلاً واجباً أو لم يتضمن ، وإلا كان تكليفاً بما لا يطاق » . (الحصول جـ ١ / ٣ / ٢٦٦ ، وانظر المعتد ١ / ٢٤٠) .

(٤) انظر تحقيق المسألة في (المعتد ١ / ٢٤٢ ، الملح ص ٢٩ ، الفقيه والمتفقه ١ / ١٢١ ، =

أَنْ يَقُولَ « صَلُّوا غَدًا » ثُمَّ لَا يَبَيِّنُ لَهُمْ فِي غَدٍ كَيْفَ يُصَلُّونَ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ بِمَا لَا يُطَاقُ .

وَجَوَازُهُ مَنْ أَجَازَ تَكْلِيفَ الْمَحَالِّ^(١) .

والترغيع على امتناعه . وهذا هو الراجح عند العلماء خلافاً للمعتزلة ، لأنَّ العِلَّةَ في عَدَمِ وَقْعِ التَّأْخِيرِ عَنْ وَقْتِ الْعَمَلِ أَنَّ الْإِثْبَانَ بِالشَّيْءِ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِهِ مَمْتَنَعٌ ، فَالتَّكْلِيفُ بِذَلِكَ تَكْلِيفٌ بِمَا^(٢) لَا يُطَاقُ ، فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ .

وَالْأَجَازَ ، وَلَكِنْ لَمْ يَقَعْ^(٣) . قَالَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ .

(وَلِصَلَحَةٍ) يَعْنِي وَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ لِصَلَحَةٍ (هُوَ) الْبَيَانُ (الْوَاجِبُ أَوْ) الْمُسْتَحَبُّ ، كَتَأْخِيرِهِ (لِلْأَعْرَابِيِّ) (الْمَسِيءِ فِي صَلَاتِهِ إِلَى ثَالِثِ مَرَّةٍ)^(٤) وَلِأَنَّ الْبَيَانَ

= العدة ٣ / ٧٢٤ ، مختصر الطوفي ص ١١٩ ، روضة الناظر ص ١٨٥ ، البرهان ١ / ١٦٦ ، المسودة ص ١٨١ ، مناهج العقول ٢ / ١٥٢ ، فواتح الرحموت ٢ / ٤٩ ، المستصفى ١ / ٣٦٨ ، شرح المعضد ٢ / ١٦٤ ، الإحكام للأسيدي ٣ / ٣٢ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٢٧٩ ، إرشاد الفحول ص ١٧٣ ، الآيات البيئات ٣ / ١٢٢ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٦٩ ، تيسير التحرير ٢ / ١٧٤ ، كشف الأسرار ٣ / ١٠٨ ، الإحكام لابن حزم ١ / ٧٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٥٦) .

(١) شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٢ .

(٢) في ش : ما .

(٣) وتوضيح ذلك كما قال الشوكاني : أَنَّ مِنْ جَوَازِ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ ، فَهُوَ يَقُولُ بِجَوَازِهِ فَقَطْ لَا بِوَقْعِهِ . فَكَانَ عَدَمُ الْوُقُوعِ مُتَّفَقاً عَلَيْهِ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ . وَلِهَذَا ثَقُلَ أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي إِجْمَاعَ أَرْبَابِ الشَّرَائِعِ عَلَى امْتِنَاعِهِ . (إرشاد الفحول ص ١٧٣ ، وانظر تيسير التحرير ٣ / ١٧٤ ، نشر البنود ١ / ٢٨٠) .

(٤) في ش ض ب : و .

(٥) حيث روى الشيخان وأصحاب السنن عن أبي هريرة رضي الله عنه « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ : ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ . فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ . ثَلَاثًا فَقَالَ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ، فَأَحْسَنَ غَيْرِهِ ، فَعَلِمَنِي ! قَالَ : إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ، ثُمَّ اقْرَأْ =

إِنَّا يَجِبُ لَخَوْفِ قَوْتِ «الوَاجِبِ الْمُؤَقَّتِ» فِي وَقْتِهِ ^(١) .

(وَيَجُوزُ تَأْخِيرُهُ) أَيِ الْبَيَانِ (وَتَأْخِيرُ تَبْلِيغِهِ) أَيِ تَبْلِيغِ النَّبِيِّ ﷺ الْحُكْمَ إِلَى وَقْتِهَا) أَيِ وَقْتِ الْحَاجَةِ . حَكَاهُ ابْنُ عَقِيلٍ عَنْ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ ^(٢) ، وَذَكَرَهُ الْمُجَدُّ عَنْ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا ^(٣) .

فَهُوَ جَائِزٌ وَوَاقِعٌ مُطْلَقاً ، سَوَاءَ كَانَ الْمُبَيَّنُ ظَاهِراً يُعْمَلُ بِهِ ؛ كِتَاخِيرِ بَيَانِ التَّخْصِيصِ وَبَيَانِ التَّقْيِيدِ وَبَيَانِ النِّسْخِ ، أَوْ لَا ؛ كِبَيَانِ الْمُجْمَلِ .
وَعَنْهُ : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ^(٤) . وَاخْتَارَهُ جَمْعٌ ^(٥) .

فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مُجْمَلٌ إِلَّا وَالْبَيَانُ مَعَهُ . وَكَذَا غَيْرُ الْمُجْمَلِ .
وَاسْتُدِلَّ لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ - الَّذِي هُوَ الصَّحِيحُ - بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ فَأَنْ

= مَاتِسِرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعاً ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِماً ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِداً ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِساً ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِداً ، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا » . وَالْحَدِيثُ سَبَقَ تَحْرِيجُهُ فِي ص ٤٣٠ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

(١) فِي ش : الْوَقْتُ .

(٢) انْظُرِ الْمُسَوَّدَةَ ص ١٨٢ .

(٣) انْظُرِ (نَشْرُ الْبَنُودِ ١ / ٢٨١ ، التَّهْيِيدُ لِلْأَسْنَوِيِّ ص ١٣٠ ، الْمَحْصُولُ ١٢ / ٢٨٠ ، الْبَرْهَانُ ١ / ١٦٦ ، رَوْضَةُ النَّاضِرِ ص ١٨٥ ، مَخْتَصَرُ الطَّوْفِيِّ ص ١١٩ ، الْعُدَّةُ ٣ / ٧٢٥ ، الْفَقِيهَ وَالْمُتَّفَقَ ١ / ١٢٢ ، التَّبَصُّرُ ص ٢٠٧ ، كَشْفُ الْأَسْرَارِ ٣ / ١٠٨ ، اللَّعْبُ ص ٢٩ ، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ ٢ / ١٧٤ ، نَهَايَةُ السُّوْلِ ٢ / ١٥٦ ، مَنَاهِجُ الْعُقُولِ ٢ / ١٥٢ ، شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ ص ٢٨٢ ، الْمُحْلَى عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَحَاشِيَةُ الْبَنَانِيِّ عَلَيْهِ ٢ / ٦٩ ، الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ ٢ / ١٢٣ ، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ١٧٤ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٣ / ٣٢ ، شَرْحُ الْعُضْدِ ٢ / ١٦٤ ، الْمُسْتَصْفَى ١ / ٣٦٨ ، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ ٢ / ٤٩ ، الْإِحْكَامُ لِابْنِ حَزْمٍ ١ / ٧٥) .

(٤) الْمُسَوَّدَةُ ص ١٧٨ .

(٥) انْظُرِ الْمُسَوَّدَةَ ص ١٧٩ .

(٦) انْظُرِ (نَشْرُ الْبَنُودِ ١ / ٢٨١ ، الْبَرْهَانُ ١ / ١٦٦ ، رَوْضَةُ النَّاضِرِ ص ١٨٥ ، مَخْتَصَرُ الطَّوْفِيِّ ص ١١٩ ، الْعُدَّةُ ٣ / ٧٢٥ ، الْمُسَوَّدَةُ ص ١٧٩ ، الْمَعْتَدُ ١ / ٣٤٢ ، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ١٧٤ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٣ / ٣٢) .

لِلَّهِ خَمْسَةٌ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى ﴿١١﴾ ثُمَّ بَيَّنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّحِيحِينَ ^(٧)
« أَنَّ السَّلْبَ لِلْقَاتِلِ » .

^(٨) « وَأَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ » أَنَّهُ لَمْ يُخَمَّسْهُ ^(٩) .

وَلَمَّا أُعْطِيَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مَعَ بَنِي هَاشِمٍ مِنْ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى ، وَمَتَعَ بَنِي نَوْفَلٍ
وَبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ ، سُئِلَ فَقَالَ : « بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ [شَيْءٌ] ^(١٠) وَاحِدٌ » .
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(١١) .

وَأَحْمَدُ ^(١٢) وَأَبُو دَاوُدَ ^(١٣) وَالنَّسَائِيُّ ^(١٤) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ « إِنَّهُمْ لَمْ يَفَارِقُونِي ^(١٥) فِي
جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ » وَلَمْ يُنْقَلْ بَيَانُ إِجْمَالِ مُقَارِنٍ ، وَلَوْ كَانَ لُنْقِلَ ، وَالْأَصْلُ
عَدْمُهُ .

(و) يَجُوزُ أَيْضاً (التَّدْرِيجُ ^(١٦)) بِالْبَيَانِ (بَأَنَّ يُبَيِّنَ تَخْصِيصاً بَعْدَ تَخْصِيصٍ
عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَالْمُحَقِّقِينَ ^(١٧) . فَيَقَالُ مَثَلًا « اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ » ثُمَّ يَقَالُ

(١) الآية ٤١ من الأنفال .

(٢) صحيح البخاري ١١٢ / ٤ ، صحيح مسلم ١٣٧١ / ٣ .

(٣) في ش : وروى أحمد وأبو .

(٤) أي السلب . انظر بذل المجهود ١٢ / ٣١٤ ، مسند الإمام أحمد ٤ / ٩٠ ، ٦ / ٢٦ .

(٥) زيادة من صحيح البخاري .

(٦) صحيح البخاري ١١١ / ٤ .

(٧) مسند الإمام أحمد ٤ / ٨١ .

(٨) بذل المجهود ١٣ / ٢٨٢ .

(٩) سنن النسائي ٧ / ١١٩ . وكلمة « النسائي » ساقطة من ش .

(١٠) في ش : يفارقونا .

(١١) في ش : التدرج .

(١٢) انظر المستصفى ١ / ٢٨١ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٤٩ ، نهاية السؤل ٢ / ١٦١ ، شرح

العضد ٢ / ١٦٧ .

« سَلَخَ^(١) الشهر » ثم يقال « الحريين » ثم يقال « إِذَا كَانُوا رِجَالًا » .

وقيل : يجوز ذلك^(٢) في المجلد ، وأما في العموم فعلى الخلاف .

وقيل : يجوز إذا عِلِمَ المَكْلَفُ فيه بياناً مَتَوَقَّعاً .

وقيل : لا يجوز مطلقاً ، لأنَّ قِضِيَّةَ البَيَانِ أَنْ يُكْمِلَهُ^(٣) أَوْ لَا .

وَأُسْتَدِلُّ لِلأَوَّلِ بِوقوعِهِ ، والأصلُ عَدَمُ^(٤) مَانِعٍ^(٥) .

(و) على المَنعِ^(٦) (يَجُوزُ تَأْخِيرُ إِسْمَاعِ مُخَصَّصٍ مُوْجُودٍ) عِنْدَنَا وَعِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ^(٧) .

ومنعهُ أَبُو الهذيل^(٨) والجُبَّائِيُّ ،

(١) كذا في سائر النسخ ، ولعل الصواب : إذا انسلخ .

(٢) ساقطة من ز .

(٣) في ز ض : يكمله .

(٤) في ض : عنده .

(٥) في ش : المانع . وفي ض : على المنع .

(٦) أي بناء على القول بمنع تأخير البيان إلى وقت الحاجة . (انظر شرح العضد ١٦٧ / ٢) .

(٧) انظر (شرح العضد ١٦٧ / ٢ ، الإحكام للآمدي ٤٩ / ٣ ، المعتد ٣٦٠ / ١ ، نهاية السؤل ١٦١ / ٢ ، الآيات البينات ١٢٧ / ٣ وما بعدها ، المستصفى ١٥٢ / ٢ ، فواتح الرحموت ٥١ / ٢ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٧٣ / ٢ ، تيسير التحرير ١٧٥ / ٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٨٦ ، المحصول ج ١ ق ٣٢ / ٣٢٤) .

(٨) هو محمد بن الهذيل البصري ، المعروف بالعلاف ، مولى عبد القيس ، أحد رؤوس المعتزلة وشيوخهم ، وصاحب المصنفات الكثيرة في مذهبهم . قال البغدادي : « وفضائحه تترى ، تكفره فيها سائر فرق الأمة من أصحابه في الاعتزال ومن غيرهم » . وذكر ابن النديم أنه لحقه في آخر عمره خرف ، إلا أنه كان لا يذهب عليه أصول المذهب ، ولكنه ضعف عن مناهضة المناظرين وحجاج الخالفين . توفي سنة ٢٢٦ هـ وقيل سنة ٢٢٥ هـ وقيل غير ذلك . (انظر ترجمته في فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاخي عبد الجبار ص ٢٥٤ ، الفهرست لابن النديم ص ٢٠٣ ، الفرق بين الفرق للبغدادي ص ١٢١ ، شذرات الذهب ٨٥ / ٢) .

ووافقاً^(١) على المخصّص العقلي^(٢).

واستدلّ المجوزون بأنّه يحتلّ سماعه ، بخلاف المدوم ، وسمعت فاطمة رضي الله عنها ٭ يوصيكم الله في أولادكم^(٣) ٭^(٤) ولم تسمع المخصّص^(٥). وسمع الصحابة الأمر بقتل الكفار إلى الجزية^(٦)، ولم يأخذ عمر الجزية من المجوس^(٧) حتى شهد عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ أخذها منهم^(٨) » رواه البخاري^(٩).

(ويجب اعتقاد العموم والعمل به في الحال) يعني قبل البحث عن مخصّص عند أكثر أصحابنا^(١٠).

(١) في ش : ووافق .

(٢) انظر المعتقد ١ / ٣٦٠ .

(٣) في ش : أموالكم .

(٤) الآية ١١ من النساء .

(٥) ولذلك طلبت ميراثها ماتركه رسول الله ﷺ لعموم الآية . يوضح ذلك ما رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي عن عائشة رضي الله عنها أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ سألت أبا بكر بعد وفاة رسول الله ﷺ أن يقيم لها ميراثاً ماترك رسول الله ﷺ مما أفاء الله عليه ، فقال لها أبو بكر : إن رسول الله ﷺ قال : « لأنورث . ماتركناه صدقة » . (انظر صحيح البخاري ٨ / ١٨٥ ، صحيح مسلم ٣ / ١٣٨١ . بذل المجهود ١٣ / ٢٦٦ ، سنن النسائي ٧ / ١٢٠) .

(٦) في قوله تعالى ٭ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يخرمون ما حرّم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يُعْطُوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون ٭ [التوبة ٢٩] .

(٧) لأنّه لم يسمع مخصّصه وهو قوله عليه الصلاة والسلام في شأن المجوس : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » . أخرجه مالك في الموطأ عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه . (الموطأ ١ / ٢٧٨) .

في ش : المجوسي .

(٨) في صحيح البخاري : من مجوس هجر .

(٩) صحيح البخاري ٤ / ١١٧ .

(١٠) انظر المسودة ص ١٠٩ ، العدة ٢ / ٥٢٥ ، روضة الناظر ص ٢٤٢ ، مختصر الطوفي

ص ١٠٥ ، الرسالة للشافعي ص ٢٩٥ ، ٣٢٢ ، ٣٤١ .

ومحله إن سمعه من النبي ﷺ على^(١) طريق تعليم الحكم ، وإلا فلا ، لمنع بيان^(٢) تأخير^(٣) تأخير التخصيص منه .

وقيل : يجب ذلك مع ضيق الوقت وإلا فلا .

وعنه : لا يجب اعتقاد^(٤) العموم حتى يبحث عن المخصص^(٥) . اختاره بعض أصحابنا وأكثر الشافعية^(٥) .

واستدل للأول بأن لفظ العموم موجب للاستغراق ، والمخصص معارض ، والأصل عدمه .

ومثار^(٦) الخلاف في أصل المسألة التعارض بين الأصل والظاهر . وله مثار^(٧) آخر ، وهو أن التخصيص هل هو مانع أو عدمه شرط ؟!

فالصيرفي جعله مانعاً ، فالأصل^(٨) عدمه . وابن سريج جعله شرطاً ، فلا^(٩) بد من تحققه .

(١) في ش : عن .

(٢) ساقطة من ز .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) فإن وجد ، حمل اللفظ على الخصوص . وإن لم يوجد ، حمل حينئذ على العموم .

(العدة ٢ / ٥٢٦ ، المسودة ص ١٠٩ ، روضة الناظر ص ٢٤٢) .

(٥) انظر (شرح العبد ٢ / ١٦٨ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٥٠ ، البرهان ١ / ٤٠٨ ، الحصول

ج ١ ق ٢ / ٢٩ ، المستصفى ٢ / ١٥٧ ، مناهج العقول ٢ / ٩١ ، نهاية السؤل ٢ / ٩٢ ، اللع ص ١٥ ، التبصرة ص ١١٩ ، إرشاد الفحول ص ١٢٩ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٦٧ ، تيسير التحرير ١ / ٢٣٠) .

(٦) في ش : ومثال .

(٧) في ش : مثال .

(٨) في ش : لأن الأصل .

(٩) في ش : ولا بد .

(وكذا كل دليل مع معارضه) يعني أنه يجب العمل بكل دليل سمعة قبل
البحث عن معارضه في ظاهر كلام أحمد رضي الله عنه^(١).
والخلاف جارٍ عند الشافعية في لفظ الأمر والنهي^(٢).
ونقل بعضهم على^(٣) أنه يجب عند سماع الحقيقة طلب المجاز .

☆ ☆ ☆

(١) انظر المسودة ص ١١٠ ، ١١١ .

(٢) انظر المستصفى ٢ / ١٥٧ .

(٣) ساقطة من ش .

(باب)

(الظَّاهِرُ لَغَةً) أي في اللغة : خلافُ الباطن^(١) . وهو (الواضح) المنكشف .
ومنه : ظهر^(٢) الأمر : إذا اتَّضح وانكشف^(٣) . ويطلقُ على الشيء الشاخصِ
المرتفع^(٤) ، كما أنَّ الظاهرَ من الأشخاصِ هو المرتفع الذي تَبَادُرُ إليه الأبصارُ .
كذلك في المعاني .

(و) الظَّاهِرُ (اصطِلَاحاً)^(٥) أي في اصطلاحِ الأصوليين^(٦) (ما) أي لفظاً
(دَلَّ دَلَالَةً ظَنِّيَّةً وَضْعاً)^(٧) كَأَسَدٍ (أو عُرْفاً) كغائطٍ^(٨) .

(١) لسان العرب ٤ / ٥٢٣ .

(٢) في ش ز : ظهور .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٣ / ٤٧١ ، المصباح المنير ١ / ٤٥٩ .

(٤) لسان العرب ٤ / ٥٢٤ .

(٥) انظر تعريفات الأصوليين للظاهر في (المسودة ص ٥٧٤ ، البرهان ١ / ٤١٦ ، الإشارات
لللباجي ص ٨ ، العدد ١ / ١٤٠ ، الحدود لللباجي ص ٤٣ ، التعريفات للجرجاني ص ٧٦ ، شرح
العقد ٢ / ١٦٨ ، تيسير التحرير ١ / ١٣٦ ، أدب القاضي للماوردي ١ / ٦١٦ ، الإحكام للأمدى ٢ /
٥٢ ، الآيات البينات ٢ / ٩٨ ، حاشية البناني ٢ / ٥٢ ، فتح القفار ١ / ١١٢ ، إرشاد الفحول
ص ١٧٥ ، التلويح على التوضيح ١ / ١٢٤ ، كشف الأسرار ١ / ٤٦ ، المستصفى ١ / ٢٨٤ ، فواتح
الرحوت ٢ / ١٩ ، روضة الناظر ص ١٧٨ ، مختصر الطوفي ص ٤٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧ ،
اللمع ص ٢٧ ، أصول السرخسي ١ / ١٦٣ ، شرح الخطاب على الوراقات ص ١١٢) .

(٦) في ش ز : علماء الأصول .

(٧) في ش : وصفاً .

(٨) أي للخارج المستغذر إذ غلب فيه بعد أن كان في الأصل للكان مطمئن من الأرض .

(شرح العقد ٢ / ١٦٨) .

فالظاهر الذي يفيد معنى مع احتمال غيره ، لكنه ضعيف ، فبسبب ضعفه خفي . فلذلك سمي اللفظ لدلالته^(١) على مقابله - وهو القوي - ظاهراً . كالأسد ، فإنه ظاهر في الحيوان المفترس ، ويحتمل أن يراد به الرجل الشجاع مجازاً ، لكنه احتمال ضعيف^(٢) .

والكلام في دلالة اللفظ الواحد ، ليخرج المحمل مع المبين ، لأنه - وإن أفاد معنى لا يحتمل غيره - فإنه لا يسمى مثله نصاً .

(والتأويل لغة : الرجوع) وهو من آل يؤول : إذا رجع^(٣) . ومنه قوله تعالى ﴿ ائْتِغَا تَأْوِيلَهُ ﴾^(٤) أي طلب ما يؤول إليه معناه . وهو مصدر أولت الشيء . إذا^(٥) فسرت . من آل : إذا رجع^(٦) ، لأنه رجوع من الظاهر إلى ذلك الذي آل إليه في دلالته . قال الله تعالى ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ﴾^(٧) أي ما يؤول إليه بعثهم^(٨) ونشورهم^(٩) .

وأكثر ما يستعمل « التأويل » في المعاني ، وأكثره في الجمل . وأكثر ما يستعمل « التفسير » في الألفاظ ، وأكثره في المفردات .

(و) التأويل (اصطلاحاً : حمل) معنى (ظاهر) لللفظ^(١٠) (على) معنى

(١) في ع : دلالة .

(٢) في ز : ضعفه .

(٣) لسان العرب ١١ / ٣٢ ، معجم مقاييس اللغة ١ / ١٥٩ ، المصباح المنير ١ / ٣٩ .

(٤) الآية ٧ من آل عمران .

(٥) في ش : أي .

(٦) لسان العرب ١١ / ٣٣ .

(٧) الآية ٥٣ من الأعراف .

(٨) في ش : لغيتهم .

(٩) لسان العرب ١١ / ٣٣ ، معجم مقاييس اللغة ١ / ١٦٢ . في ش : وتسورهم .

(١٠) في ض ب ش : اللفظ .

(محتَمَلٍ مرجوح)^(١) .

وهذا يشمل التأويل الصحيح والفساد .

(وَزِدَ^(٢)) في الحدِّ (لصحيحه^(٣)) أي إن أردتَ^(٤) أن تحدَّ^(٥) التأويلَ الصحيح - قولك : (بدليل) أي حمله بدليل (يُصَيِّرُهُ^(٦)) أي يُصَيِّرُ الحملَ (رَاجِحاً) على مدلوله الظاهر . فيصيرُ^(٧) حدَّ التأويلِ الصحيح « حملٌ ظاهرٍ على محتَمَلٍ مرجوحٍ بدليلٍ يصيِّرُهُ راجحاً » .

وعَلِمَ مما تقدّم : أن الحملَ بلا دليلٍ محقّقٍ لشبه^(٨) يخيّلُ للسامع أنها دليلٌ ، و^(٩) عند التحقيق تضحَلُ ، يُسمّى^(١٠) تأويلاً فاسداً . وأنَّ حملَ معنى اللفظِ على ظاهره لا يسمّى تأويلاً ، وكذا حملُ المشتركِ ونحوه من المتساوي^(١١) على أحدِ محمليه أو محامليه لدليل .
إذا تقرّر هذا :

(فَبِإِنْ قَرَبَ) التأويلُ (كَفَى^(١٢)) أدنى مُرَجِّحٍ (نحو قوله سبحانه وتعالى

(١) انظر تعريفات الأصوليين للتأويل في (كنف الأثرار ١ / ٤٤ ، المستصفى ١ / ٣٨٧ ، إرشاد الفحول ص ١٧٦ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٥٣ ، الآيات البينات ٢ / ٩٩ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٥٢ ، تيسير التحرير ١ / ١٤٤ ، شرح العضد ٢ / ١٦٩ ، التعريفات للجرجاني ص ٢٨ ، البرهان ١ / ٥١١ ، الحدود للباجي ص ٤٨) .

(٢) في ش : ورد .

(٣) في ش : تصحيحه .

(٤) في ش : مجد . وفي ب : أن تجدد .

(٥) في ض : فيكون .

(٦) في ش ز : بل لنسبة . وفي ع : لثانته بل .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) في ش ز : تسمى .

(٩) في ز : المتساوي .

(١٠) في ش : كمن .

﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾^(١) أي إذا عزمتم على القيام .

(وَإِنْ بَعْدَ) التأويلُ من الإرادة لعدم قرينة عقلية أو حالية أو مقالية تدل عليه (افْتَقَرَ) في حمل اللفظ عليه وصرفه عن الظاهر (إلى أقوى) مَرَجَحَ .
(وَإِنْ تَعَذَّرَ) الحل لعدم الدليل (رُدَّ) التأويل وجوباً .

(فَمِنْ) التأويل (البعيد تأويل الحنفية قوله ﷺ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ نِسْوَةٍ « اخْتَرْتُ » وفي لفظ « أَمْسِكْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ »^(٢) على ابتداء النكاح أو إمساك الأوائل) أي ابتداء نكاح أربع منهنَّ إِنْ كَانَ عَقَدَ عَلَيْهِنَّ مَعًا ، وَإِنْ كَانَ تَزَوَّجَهُنَّ مَتَفَرِّقَاتٍ عَلَى إِمْسَاكِ الْأَرْبَعِ الْأَوَائِلِ^(٣) .

وجه^(٤) بعده أن^(٥) الفرقة لو وقعت بالإسلام لم يُخَيَّرْهُ ، وقد خيَّرَهُ .
والتبادر عند السامع من الإمساك الاستدامة^(٦) ، والسؤال وقع عنه . وخصّ التزويج فيهنَّ ، ولم يبين له شروط النكاح مع ميسس الحاجة إليه لقرب إسلامه .
وأيضاً : لم ينقل عنه ولا عن غيره ممن أسلم على أكثر من أربع أنه جدّد النكاح .

(١) الآية ٦ من المائدة .

(٢) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي والحاكم . (انظر بنذل المجهود ١٠ / ٣٧٨ ، عارضة الأخوذى ٥ / ٦٠ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٢٨ ، سنن الدارقطني ٢ / ٣٦٩ ، سنن البيهقي ٧ / ١٨١ ، المستدرك ٢ / ١٩٣) .

(٣) انظر تيسير التحرير ١ / ١٤٥ ، فواتح الرحموت ٢ / ٣١ ، الإحكام للأمدي ٢ / ٥٤ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٥٣ ، الآيات البيّنات ٣ / ١٠٠ ، شرح العضد ٢ / ١٦٩ ، المستصفى ١ / ٣٩٠ ، البرهان ١ / ٥٣١ ، روضة الناظر ص ١٧٨ ، مختصر الطوفي ص ٤٢ .

(٤) في ش : ووجهه .

(٥) في ش : فإن . وفي ع ض ب : بأن .

(٦) في ز : والاستدامة .

وأيضاً : فالابتداء يحتاج^(١) إلى رضى من يبتدئها ، ويصير التقدير : فارق الكلّ وابتدئ بعد ذلك من شئت ، فيضيع قوله « اختَر أَرْبَعاً » لأنّه قد لا يرضى^(٢) أو بعضهن .

وأيضاً : الأمر للوجوب ، وكيف يجب عليه ابتداؤه ، وليس بواجب في الأصل !!

ومن ثمّ قال أبو زيد الدبوسي من الحنفية : هذا الحديث لاتأويل فيه ، ولو صحّ عندي لقلت به .

(وأبعد منه) أي من التأويل السابق تأويلهم (قوله ﷺ لِمَنْ أَسْلَمَ عَلَى^(٣) أختين » اختَر أَيَّتَهُمَا شِئْتَ^(٤)) على أَحَدِ الْأُمْرَيْنِ^(٥) يعني على ابتداء نكاح إحداهما إن كان قد تزوجهما في عقد واحد ، أو إمساك الأولى منهما إن كان قد تزوجهما مفترقتين^(٦) .

وإنما كان أبعد من الذي قبله ، لأنّ النافي للتأويل المذكور في الأول هو الأمر الخارج عن اللفظ ، وهو شهادة الحال . وهنا انضمّ إلى شهادة الحال مانع

(١) في ش : محتاج .

(٢) في ش : لا يرضينه .

(٣) في ش : عن .

(٤) أخرجه هذا اللفظ الترمذي من حديث فيروز الديلمي رضي الله عنه (عارضة الأحوذى ٥ / ٦٣) وأخرجه أبو داود وابن ماجه والدارقطني والبيهقي عن فيروز الديلمي أيضاً بلفظ « طَلَّقُ أَيَّتَهُمَا شِئْتَ » . وفي رواية أخرى للدارقطني والبيهقي عن فيروز الديلمي قال : أسلمت وتحتي أختان ، فسألت النبي ﷺ فأمرني أن أمسك أيتهما شئت ، وأفارق الأخرى . (انظر بذل المجهود ١٠ / ٣٨٤ ، سنن ابن ماجه ١ / ٦٢٧ ، سنن الدارقطني ٢ / ٢٧٣ ، سنن البيهقي ٧ / ١٨٤) .

(٥) انظر تيسير التحرير ١ / ١٤٥ ، فواتح الرحموت ٢ / ٣١ ، الإحكام للأمدى ٣ / ٥٥ ،

شرح المعضد ٢ / ١٦٩ ، البرهان ١ / ٥٣١ ، المستصفى ١ / ٣٩٠ .

(٦) في ش : مفترقتين .

لفظاً^(١)، وهو قوله عليه الصلاة والسلام « أَيْتَهُمَا شِئْتَ » فإنَّ بتقدير^(٢) نكاحيهما على الترتيب تعيين الأولى للاختيار، و^(٣)لفظ « أَيْتَهُمَا شِئْتَ » يأباه .

وللحنفية تأويل ثالث في الحديثين، وهو أنه لعل^(٤) أن يكون هذا كان^(٥) قبل حصر النساء في أربع وقبل تحريم الجمع بين الأختين . وهو مردود بما^(٦) سبق .

(و) تأويلهم أيضاً (إطعام ستين مسكيناً) من قوله سبحانه وتعالى ﴿ فَأِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾^(٧) (على إطعام طعام ستين)^(٨) .

فعلى هذا التأويل : لو ردَّدها المخرج على مسكين واحد ستين يوماً أجزأته .

قالوا : لأنَّ المقصود دفع الحاجة، ودفع حاجة ستين كحاجة واحد في ستين يوماً . فجعلوا المعدوم وهو « طعام »^(٩) مذكوراً مفعولاً به، والمذكور وهو قوله « ستين » معدوماً ؛ لم يجعلوه مفعولاً به مع ظهور قصد العدد، لفضل الجماعة وبركتهم وتضافرهم^(١٠) على الدعاء للمحسن، وهذا لا يوجد في الواحد .

(١) في ع : لفظ .

(٢) في ش : تقدير .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) في ش : لعله .

(٥) ساقطة من ش ض .

(٦) في ش : لما .

(٧) الآية ٤ من المجادلة .

(٨) انظر (المستصفى ١ / ٤٠٠ ، الآيات البينات ٣ / ١٠٠ ، تيسير التحرير ١ / ١٤٦ ،

حاشية البناني ٢ / ٥٤ ، الإحكام للأمدى ٣ / ٥٧ ، شرح العضد ٢ / ١٦٩ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٤ ، البرهان ١ / ٥٥٥ ، أصول السرخسي ١ / ٢٣٩ وما بعدها) .

(٩) في ش : إطعام .

(١٠) في ع ز ض ب : تضافرهم .

وأيضاً : حمله على ذلك تعطيل للنص ، ولهذه الحكمة شرعت الجماعة في الصلاة وغيرها .

وأيضاً : فلا يجوز استنباط معنى من النص يعود عليه^(١) بالإبطال .

(وأبعد من ذلك) المتقدم ذكره من التأويل (تأويلهم) ما في رواية أبي داود^(٢) والترمذي^(٣) من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنها في الغنم (« في أربعين شاة شاة » على قيمتها)^(٤) أي قيمة شاة^(٥) .

قالوا : لأن اندفاع الحاجة كما يكون بالشاة يكون بالقيمة .

وهو يؤدي إلى بطلان الأصل ، لأنه إذا وجبت القيمة لم تجب الشاة ، فعاد هذا الاستنباط على النص بالإبطال ، وذلك غير جائز .

ورد : بأنهم لم يبطئوا إخراج الشاة ، بل قالوا بالتخير بين الشاة وقيمة الشاة . وهو استنباط يعود بالتعميم ، كما في « وَلَيْسَتْ بثلثة أحجار »^(٦) يعم^(٧) في الحزق^(٨) ونحوها ، وفي « لا يقضي القضاضي وهو »

(١) في ع : إليه .

(٢) بذل المجهود ٨ / ٥٢ .

(٣) عارضة الأحوزي ٣ / ١٠٨ .

(٤) انظر المستصفى ١ / ٣٩٥ ، تيسير التحرير ١ / ١٤٦ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٥٦ ، شرح

المعتمد ٢ / ١٦٩ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٢ .

(٥) في ع : الشاة .

(٦) أخرجه مسلم والنسائي والترمذي عن سلمان رضي الله عنه مرفوعاً ، ولفظه « لا يستنحي

أحدكم بدون ثلاثة أحجار » . وأخرجه النسائي وأبو داود عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بلفظ

« إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه ثلاثة أحجار فليستطب بها فإنها تجزئ عنه » . (صحيح

مسلم ١ / ٢٢٤ ، سنن النسائي ١ / ٢٨ ، عارضة الأحوزي ١ / ٣٢ ، بذل المجهود ١ / ٩٨)

(٧) في ش : ليعمم . وفي ز : يعمم .

(٨) في ض د : الحزف .

عَضْبَانٌ^(١) . يعم^(٢) في كلِّ ما يَشَوُّشُ الفكرَ ، ولا يعودُ بالإبطالِ .

وأجيبَ عن ذلكَ : بأنَّ الشارعَ لعلةٍ راعى أنَّ يأخذَ الفقيرُ من جنسِ مالٍ الغنيِّ ، فيشتركان^(٣) في الجنسِ ، فتبطلُ القيمةُ ، فعادَ بالبطْلانِ من هذه الجهةِ ، وبابِ الزكاةِ فيه ضربٌ من التعبدِ .

قالَ البرماوي^(٤) : وأيضاً فإذا كانَ التقديرُ « قيمةٌ^(٥) شاةٌ » يكونُ قولُهُمُ بإجزاءِ الشاةِ ليسَ بالنصِّ ، بل بالقياسِ ، فيتركُ المنصوصُ ظاهراً ، ويُخرجُ ثمَّ يُدخلُ بالقياسِ ، فهذا^(٦) عائدٌ بإبطالِ النصِّ لآحالةٍ . اهـ .

ووجهُ كونهِ أبعدَ ماقبله لآئنه^(٧) يلزمُ أنَّ لاتجبَ الشاةُ^(٨) كما تقدَّم^(٩) ، وكلُّ فرعٍ استنبطَ من أصلٍ يبطلُ ببطْلانهِ .

(و) تأويلُهُم قولَ النبي ﷺ فيما رواه أبو داود^(١٠) والترمذي^(١١) وابنُ ماجه^(١٢)

(١) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وغيرهم عن أبي بكرة مرفوعاً . (انظر صحيح البخاري ٨٢ / ٩ ، صحيح مسلم ١٢٤٣ / ٣ ، سنن ابن ماجه ٧٧٦ / ٢ ، سنن الدارقطني ٢٠٦ / ٤ ، سنن النسائي ٢٠٩ / ٨ ، بذل المجهود ٢٦٦ / ١٥ ، عارضة الأحوذى ٧٧ / ٦ ، سنن البيهقي ١٠٥ / ١٠) .

(٢) في ش : ليعمم . وفي ع ب : يعمم .

(٣) في ع : فيشتركان .

(٤) في ش : البروي .

(٥) في ز : وقية .

(٦) في ش : يلزم .

(٧) في ش : أنه .

(٨) ساقطة من ض .

(٩) بذل المجهود ٧٩ / ١٠ .

(١٠) عارضة الأحوذى ١٣ / ٥ .

(١١) سنن ابن ماجه ٦٠٥ / ١ .

والدارقطني^(١) عن عائشة رضي الله عنها (أَيْمًا امْرَأَةً نَكَحَتْ^(٢)) نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيهَا ، فَنَكَحَهَا بَاطِلٌ) وفي رواية « بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ » (على الصغيرة والأمة والمكاتبَة)^(٣) .

ووجهُ بُعْدِ هذا التأويلِ أَنَّ الصغيرةَ ليستُ بامرأةٍ في لسانِ العربِ . وقد أُلْزِمُوا بسقوطِ هذا التأويلِ على مذهبهم ، فإنَّ الصغيرةَ لو زُوِّجَتْ نَفْسَهَا كَانَ الْعَقْدُ عِنْدَهُمْ صَحِيحًا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَلِيِّ . قَالَ الْبِرْمَاوِيُّ .

فَلَمَّا أُلْزِمُوا بِذَلِكَ فَرُّوا إِلَى حَلِّهِ عَلَى الْأَمَةِ ، فَأُلْزِمُوا بِبَطْلَانِهِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ^(٤) « فَلَهَا الْمَهْرُ » ، وَمَهْرُ الْأَمَةِ^(٥) إِنَّمَا هُوَ لِسَيِّدِهَا^(٦) .

فَفَرُّوا مِنْ ذَلِكَ إِلَى حَلِّهِ عَلَى الْمَكْتَبَةِ . فَقِيلَ لَهُمْ : هُوَ أَيْضًا بَاطِلٌ ، لِأَنَّ حَلَ صِغَةِ الْعُمُومِ الصَّرِيحَةِ وَهِيَ « أَي »^(٧) الْمُؤَكَّدَةِ بِمَا مَعَهَا فِي قَوْلِهِ « أَيْمًا » عَلَى صُورَةِ نَادِرَةٍ لَا تَخْطُرُ بِبَالٍ الْمُخَاطَبِينَ غَالِبًا فِي غَايَةِ الْبَعْدِ .

(و) تَأْوِيلُهُمْ أَيْضًا (لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّنِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ) رَوَاهُ أَبُو

(١) سنن الدارقطني ٣ / ٢٢١ .

(٢) في ش : أَنْكَحَتْ .

(٣) انظر (شرح المضد ٢ / ١٧٠ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٥٨ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٥ ، روضة الناظر ص ١٧٩ ، مختصر الطوفي ص ٤٣ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٥٤ ، الآيات البينات ٣ / ١٠٢ ، تيسير التحرير ١ / ١٤٧ ، البرهان ١ / ٥١٧ ، المستصفى ١ / ٤٠٢) .

(٤) في تمة الحديث « فَإِنْ دَخَلَ بِهَا ، فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَخْلَ مِنْ قَرْجِهَا » . انظر مراجع تخريج الحديث السابقة .

(٥) ساقطة من ع .

(٦) في ز : لِلْسَيِّدِ .

(٧) ساقطة من ض .

داود^(١) والترمذي^(٢) والنسائي^(٣) وابن ماجه^(٤) عن ابن عمر على خلاف في رفعه ووقفه (على) صوم (القضاء والنذر المطلق)^(٥) بناءً منهم على مذهبهم في صحة الفرض بنيت من^(٦) النهار .

قال ابن الحاجب : فجعلوه كاللغز في حملهم العام على صورة نادرة . فإن ثبت ما دعوته من الحكم^(٧) بدليل - كما قالوا - فليطلب لهذا الحديث تأويل قريب عن^(٨) هذا التأويل ، مثل نفي الكمال^(٩) .

قال إمام الحرمين : وهو أقرب من التأويل السابق^(١٠) .

(١) بذل المجهود ١١ / ٣٣٠ .

(٢) عارضة الأحمدي ٣ / ٢٦٣ .

(٣) سنن النسائي ٤ / ١٦٦ .

(٤) سنن ابن ماجه ١ / ٥٤٢ .

(٥) انظر : المستصفى ١ / ٤٠٩ ، تيسير التحرير ١ / ١٤٨ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البهاني عليه ٢ / ٥٥ ، الآيات البينات ٣ / ١٠٢ ، البرهان ١ / ٥٢٥ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٥٩ ، فوائح الرحموت ٢ / ٢٦ ، شرح المضد ٢ / ١٧١ ، روضة الناظر ص ١٨٠ ، مختصر الطوفي ص ٤٣ .

(٦) ساقطة من ع ض .

(٧) وهو صحة صوم الفرض بنية من النهار .

(٨) في ش : من .

(٩) انظر مختصر ابن الحاجب مع شرحه للمضد ٢ / ١٦٩ ، ١٧١ .

(١٠) ثم قال : « ولكنه مردود من وجهين . أحدهما : أن حل هذا اللفظ على نفي الكمال غير ممكن في القضاء والنذر ، وهما من متضمنات الحديث ، وإذا تعين حل اللفظة على حقيقتها في بعض السميات تعين ذلك في سائرهما ، فإن الإنسان الفصيح ذا الجد لا يرسل لفظة وهو يبغي حقيقتها من وجه ومجازها من وجه .

فإن قالوا : ليس القضاء والنذر مقصودين كما ذكرتم . قلنا : نعم . ولكن الشاذ لا يعني باللفظ العام تخصيصاً واقتصاراً وانحصاراً عليه ، ولا يمتنع أن يشمل العموم مع الأصول .

والذي يَحَقِّقُ هذا أنه لو حل لفظه على نوع من الصوم ، ثم حل فيه على نفي الكمال ، لما كان اللفظ عاماً أصلاً ، وكان مختصاً بنوع واحد ، وهو من أم الصيغ كما تقدم تقريره . والدليل عليه =

(و) تأويلهم أيضاً قول النبي ﷺ في حديث رواه الإمام أحمد^(١) وابن حبان^(٢) من حديث أبي سعيد مرفوعاً (« ذكاة الجنين ذكاة أمه » على التشبيه)^(٣) ونصب^(٤) « ذكاة أمه » على تقدير : كذكاة أمه . فنصب على إسقاط الحافض ، وهو كاف التشبيه .

قال ابن عمرون^(٥) : تقديرهم حذف الكاف ليس بشيء ، لأنه يلزم منه جواز قولك « زيد^(٦) عمراً » أي كعمرو .

وأيضاً : فحذف حرف الحذف من غير سبق فعل يدل على التوسع فيه .
وعلى تقدير صحته ، فيجوز أن يكون على الظرفية ، أي وقت ذكاة أمه ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

وهذا دليل الجماعة ، لأن الثاني إنما يكون وقتاً للاول إذا أغنى الفعل الثاني عن الاول .

= أن مذكروه من أن الرسول عليه السلام لم يرد القضاء والنذر ليس مذهباً لذي مذهب ، فإنه إذا امتنع قبول التأويل من غير دليل ، فلأن يمتنع من غير مذهب أولى . (البرهان ١ / ٥٢٨) .

(١) مسند الإمام أحمد ٢ / ٣١ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٥٣ .

(٢) موارد الظن ص ٣٦٥ .

(٣) أي مثل ذكاتها أو كذكاتها ، فيكون المراد بالجنين « الحي » لحرمته الميت عند الإمام أبي حنيفة . انظر (المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٥٥ ، الآيات البيّنات ٣ / ١٠٢) .
(٤) في ش : ونصبوا .

(٥) هو محمد بن محمد بن علي بن عمرو الحلي التلعلي النحوي ، أبو عبد الله ، جمال الدين . قال الفيروزابادي : إمام في العربية ، أقرأها مدة مجلب ، وصنف « شرح المفصل » ولم يته . توفي سنة ٦٤٩ هـ . (انظر ترجمته في بغية الوعاة ١ / ٢٣١ ، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٢٤٦ ، طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شعبة ص ٢٥٤) .

(٦) في ش : زيداً .

وَيَرْجَحُ هذا التقدير موافقته لرواية الرُّفْع ، لكنَّ الجمهورَ وهمُوا روايةَ النسبِ ، وقالوا : المحفوظُ الرُّفْع ، كما قاله الخطابي^(١) وغيره ، إمَّا لأنَّ « ذكاة » الأول خبرٌ مقدَّم ، و « ذكاة » الثاني هو المبتدأ ، أي ذكاة أم الجنين ذكاة له ، وإلَّا لم يكن للجنين مزية . وحقيقة الجنين ما كان في البطن .

فَعَلِمَ أَنَّهُ ليس المراد أَنَّهُ يَذْكِي كذكاة أمه ، بل إِنَّ ذكاة أمه ذكاة له كافية عن تذكيته ، ويؤيده رواية البيهقي^(٢) « ذكاة الجنين في ذكاة أمه » .

(و) تأويلهم أيضاً قوله سبحانه وتعالى في آيتي الفيء والغنية (﴿ وَلِذِي الْقُرْبَى ﴾) على الفقراء (دون الأغنياء) مِنْهُمْ (أي مِنْ ذوي القربى)^(٣) .

قالوا : لأنَّ المقصود دفع الخلَّة ، ولاخلَّة مع الغنى^(٤) .

فعطلُّوا لفظَ العموم مع ظهور أنَّ القرابة هي سببُ استحقاقهم ولو مع الغنى تعظيمها وتشريفها ، مع إضافته بلام التليكِ .

ولا يلزمنا نحنُ والمالكيةُ والشافعيةُ ذلك في اليتيم ، للخلاف فيه .

فإنَّ عللوا بالفقر ولم تكن قرابة ، عطَّلوا لفظَ « ذي القربى » ، وإنَّ

(١) معالم السنن ٤ / ١٢١ .

(٢) الحديث بهذا اللفظ غير موجود في السنن الكبرى للبيهقي ، وقد جاء فيها نصٌ قريب منه عن ابن عمر موقوفاً : « إِذَا نُحِرَتِ النَّاقَةُ فَذَكَاتُ مَا فِي بَطْنِهَا إِذَا كَانَ قَدْ تَمَّ خَلْقُهَا وَنَبَتَ شَعْرُهَا ، وَإِذَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا حَيًّا ، ذُبِحَ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ مِنْ جَوْفِهِ » . (انظر السنن الكبرى ٩ / ٢٣٥) .

(٣) الآية ٤١ من الأنفال ، والآية ٧ من الحشر .

(٤) انظر : البرهان ١ / ٥٥٢ ، تيسير التحرير ١ / ١٤٨ ، المستصفى ١ / ٤٠٧ ، الإحكام

للأمدي ٣ / ٦٠ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٨ ، شرح العضد ٢ / ١٧١ .

(٥) في ع : الغناء .

اعتبروهما معاً فلا يُعَدُّ . وغايته تخصيصٌ عموم ، كما فعله الشافعيُّ في أحد القولين في تخصيص اليتامى بذوي الحاجة .

(و) من التأويل البعيد تأويل (المالكية والشافعية) متن حديث رواه أحمد^(١) وأبو داود^(٢) والنسائي وابن ماجه^(٣) والطبراني والترمذي^(٤) وقال : « لانعرفه مسنداً إلا من حديث حماد^(٥) عن قتادة عن الحسن . وروي من قول عمر ، ومن قول الحسن^(٦) » . وهو (« مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٌ فَهُوَ حَرٌّ » على عمودي نسيه^(٧)) .

وإنما كان بعيداً لقصر اللفظ العام على بعض مدلولاته من غير دليل .

قال ابن مفلح وغيره : لعموم اللفظ وظهور قصده للتنبيه على حرمة المحرم وصليته .

(١) ساقطة من ش .

(٢) بذل المجهود ١٦ / ٢٨٢ .

(٣) سنن ابن ماجه ٢ / ٨٤٣ .

(٤) تحفة الأحوذى ٤ / ٦٠٣ .

(٥) المراد به هنا : الإمام الحافظ حماد بن سلمة بن دينار البصري ، أبو سلمة . قال ابن المبارك : دخلت البصرة فما رأيت أحداً أشبه بمالك الأول من حماد بن سلمة . وقال ابن معين : من خالف حماد بن سلمة في ثابت ، فالقول قول حماد . توفي سنة ١٦٧ هـ (انظر ترجمته في طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٨٧ ، تذكرة الحفاظ ١ / ٢٠٢ ، شذرات الذهب ١ / ٢٦٢ ، حلية الأولياء ٦ / ٢٤٩) .

(٦) عبارة الترمذي في سننه بعد ذكر الحديث : « هذا حديث لانعرفه مسنداً إلا من حديث حماد بن سلمة . وقد روى بعضهم هذا الحديث عن قتادة عن الحسن عن عمر . شيئاً من هذا » . (انظر تحفة الأحوذى ٤ / ٦٠٣) .

(٧) وهم الأصول والفروع . انظر تحقيق المسألة في (البرهان ١ / ٥٢٩ ، المستصفى ١ / ٤٠٥ ، الآيات البينات ٣ / ١٠٦ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٦٠ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٥٧) .

قال الكوراني : فإن قلت : فما^(١) وجه ماذهب إليه الشافعي إذا لم يكن هذا التأويل صحيحاً عندهم ؟ قلت : لما دلّ الدليل على أن الرّق لا يزول إلا بالعتق ، قاس عتق الأصول والفروع على وجوب النفقة ، إذ لا تجب عنده إلا للأصول والفروع . أو بالحديث الصحيح الوارد في « مسلم »^(٢) : « لا يجزي ولد والد إلا أن يجده عبداً فيشتريه فيعتقه » أي بنفس الشراء . وقد وافقه الخصم على هذا . وبالأية الكريمة في عتق الولد ، وهي قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ، سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾^(٣) . وجه الدلالة أنه سبحانه وتعالى أبطل إثبات الولدية بإثبات العبودية ، فعلم أنها لا يجتمعان .



(١) في ش : لما .

(٢) صحيح مسلم ٢ / ١١٤٨ .

(٣) الآية ٢٦ من الأنبياء .

(باب)

(المنطوق والمفهوم)

أما المنطوق : فهو المعنى المستفاد من اللفظ من حيث النطق به .
وأما المفهوم : فهو المعنى المستفاد من حيث السكوت اللازم لللفظ .
فإذا (الدلالة) أي دلالة اللفظ (تنقسم إلى منطوق ، وهو) أي المنطوق :
(ما دل عليه لفظ في محل نطق)^(١) .
وهو نوعان : صريح وغير صريح .
ثم الصريح : ما أشير إليه بقوله : (فإن وضع له) أي وضع اللفظ لذلك
المعنى (فصريح) سواء كانت دلالة^(٢) مطابقة أو تضمن ، حقيقة أو مجازاً^(٣) .
النوع الثاني : غير الصريح^(٤) ، وهو ما أشير إليه بقوله : (وإن لزم عنه)

(١) انظر تعريفات الأصوليين للمنطوق في (إرشاد الفحول ص ١٧٨ ، تيسير التحرير ١ / ٩١ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٣٥ ، الآيات البينات ٢ / ٢ ، شرح العضد ٢ / ١٧١ ، نشر البنود ١ / ٨٩ ، ٩١ ، الإحكام للأمدى ٢ / ٦٦ ، فواتح الرحموت ١ / ٤١٢ ، مناهج العقول ١ / ٣٠٩ ، ٣١١) .

(٢) في ض : دلالاته .

(٣) انظر : مناهج العقول ١ / ٣١١ ، فواتح الرحموت ١ / ٤١٢ ، إرشاد الفحول ص ١٧٨ ، تيسير التحرير ١ / ٩٢ ، شرح العضد ٢ / ١٧١ .

(٤) في ش ز : صريح .

أي لَزِمَ المعنى عن اللَّفْظِ بَأَنَّ ذَلَّ اللَّفْظُ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى فِي غَيْرِ مَوَاضِعَ لَهُ (فَعِيرُهُ)
أي فَعِيرٌ صَرِيحٌ .

وتسمى هذه الدلالة دلالة التزام ، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام : اقتضاء وإشارة
وتنبية . ويُسمى التنبية إيماء^(١) .

لأنَّ المعنى إما أن يكون مقصوداً للمتكلِّم ، متضمناً لما يتوقَّفُ عليه صِدْقُ
اللفظِ ، أو لما يتوقَّفُ عليه صحته^(٢) عقلاً ، أو لما^(٣) يتوقَّفُ عليه صحته^(٤) شرعاً .
أو لا يكون مقصوداً للمتكلِّم .

فالأوَّلُ : وهو ما أشيرَ إليه بقوله (وَإِنْ قَصِدَ وَتَوَقَّفَ الصِّدْقُ عَلَيْهِ ك)
قوله ﷺ فيما رواه النسائي (رَفَعَ عَنْ أُمِّي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ)^(٥) فَإِنَّ ذَاتَ الْخَطَأِ
وَالنِّسْيَانِ لَمْ يَرْتَفَعَا ، فيتضمن ما يتوقَّفُ عليه الصِّدْقُ مِنَ الْإِثْمِ أَوْ^(٦) الْمَوَازِنَةِ وَغَوِ
ذَلِكَ .

والثاني : ما أشيرَ إليه بقوله (أَوْ الصِّحَّةُ عَقْلاً) أي ما يتضمن^(٧) ما يتوقَّفُ^(٨)
عليه الصحة^(٩) عقلاً كَنَحْوِ^(١٠) (﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾)^(١١) الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرُ الَّتِي

(١) انظر : شرح العضد ٢ / ١٧٢ ، تيسير التحرير ١ / ٩٢ وما بعدها ، فواتح الرحموت ١ /
٤١٣ ، إرشاد الفحول ص ١٧٨ .

(٢) ساقطة من ز .

(٣) ساقطة من ع ض ب .

(٤) سبق تخريجه في ج ١ ص ٥١٢ .

(٥) في ش ز : و .

(٦) في ز : مالم يتضمن .

(٧) في ش ز : يتوقف .

(٨) ساقطة من ش .

(٩) في ش : نحو قوله تعالى .

(١٠) في ع : أي التي .

أُقْبِلْنَا فِيهَا ﴿^(١)﴾ أَيِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ وَأَهْلِ الْعِيرِ . إِذْ^(٢) لَوْ لَمْ يُقَدَّرْ ذَلِكَ لَمْ يَصَحَّ ذَلِكَ عَقْلًا ، إِذِ الْقَرْيَةُ وَالْعِيرُ لَا يُسْأَلَانِ .

وَمِثْلُهُ ﴿^(٣)﴾ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ ﴿^(٤)﴾ أَيِ فَضْرَبَ فَانْفَلَقَ .

وَمِثْلُهُ ﴿^(٥)﴾ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴿^(٦)﴾ أَيِ فَأَفْطَرَ فَعِدَّةً مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ^(٧) .

والثالث : مَا شِيرَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (أَوْ شَرْعًا) أَيِ مَا يَتَضَمَّنُ^(٨) مَا تَتَوَقَّفُ^(٩) عَلَيْهِ صَحَّتُهُ شَرْعًا (ك) قَوْلِ مُطَّلَقِ التَّصْرِيفِ فِي مَالِهِ لِمَنْ يَمْلِكُ عَبْدًا (اعْتِقْ عَبْدَكَ عَنِي) عَلَى خَمْسَمِائَةِ دَرَاهِمٍ مِثْلًا ، أَوْ اعْتِقَهُ عَنِي مَجَّانًا .

فإنَّهُ يُقَدَّرُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى إِذَا أُعْتَقَ بَيْعُ ضَمْنِي . وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ هِبَةٌ ضَمْنِيَّةٌ ، لَا اسْتِدْعَاءَ^(١٠) سَبْقِ الْمَلِكِ ، لِتَوَقُّفِ^(١١) الْعَتَقِ عَلَيْهِ .

(ف) الدَّلَالَةُ فِي صَوَرِ^(١٢) الْمَتْنِ الثَّلَاثِ (دَلَالَةُ اقْتِضَاءٍ) لِاقْتِضَائِهَا شَيْئًا زَائِدًا عَلَى اللَّفْظِ^(١٣) .

(١) الآية ٨٢ من يوسف .

(٢) في ش : فإنه إذا .

(٣) في د : ومثلها .

(٤) الآية ٦٣ من الشعراء .

(٥) الآية ١٨٤ من البقرة .

(٦) ساقطة من ع ض ب .

(٧) في ش : تضمن .

(٨) في ش : يتوقف .

(٩) في ض : لاستدعائه .

(١٠) في د : للتوقف .

(١١) في ع : صورة .

(١٢) انظر (الإحكام للآمدي ٣ / ٦٤ ، المستصفى ٢ / ١٨٦ ، الآيات البينات ٢ / ٨ ، المحلى =

القسم الثاني : وهو دلالة الإشارة مأشِيرَ إليه بقوله (وإن لم يَقْصِدْ) أي وإن لم يَكُنِ المعنى المستفاد من اللفظ مقصوداً للمتكلم^(١) .

كما روى عبد الرحمن بن أبي حاتم عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « النِّسَاءُ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ . قِيلَ : وَمَا نَقْصَانُ دِينهنَّ ؟ قَالَ : تَمَكُّثُ إِحْدَاهُنَّ شَطْرَ عُمْرِهَا لَا تُتَصَلَّى »^(٢) . لم يَقْصِدِ النبي ﷺ بَيَانِ أَكْثَرِ الْحَيْضِ وَأَقَلِّ الطَّهْرِ ، لَكِنَّهُ لَزِمَ مِنْ اقْتِضَاءِ الْمُبَالَغَةِ إِفَادَةُ ذَلِكَ .

ونحو ذلك قوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾^(٣) مع قوله تعالى : ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ ﴾^(٤) فَيُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَقْلَ مُدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ .

وكذا قوله تعالى^(٥) : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾^(٦) فَإِنَّهُ

= على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٣٩ ، تيسير التحرير ١ / ٩١ ، كشف الأسرار ١ / ٧٥ ، فتح الغفار ٢ / ٤٧ ، إرشاد الفحول ص ١٧٨ ، روضة الناظر ص ٣٦٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٥٣ ، ٥٥ ، شرح العضد ٢ / ١٧٢ ، نشر البنود ١ / ٩٢ ، فواتح الرجوت ١ / ٤١٣ ، مناهج العقول ١ / ٣١٠ ومابعدا ، المحصول ج١ ق١ / ٣١٨ ومابعدا ، أصول السرخسي ١ / ٢٤٨ ومابعدا ، نهاية السؤل ١ / ٣١٣) .

(١) أنظر (إرشاد الفحول ص ١٨٧ ، فتح الغفار ٢ / ٤٤ ، كشف الأسرار ١ / ٦٨ ، تيسير التحرير ١ / ٨٧ ، فواتح الرجوت ١ / ٤٠٧ ، ٤١٣ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٣٩ ، الآيات البينات ٢ / ١٤ ، المستصفى ٢ / ١٨٨ ، الإحكام للأمدي ٢ / ٦٥ ، التهديد للأسنوي ص ٦٥ ، شرح العضد ٢ / ١٧٢ ، نشر البنود ١ / ٩٢ ، مناهج العقول ١ / ٣١٢ ، أصول السرخسي ١ / ٢٣٦ ومابعدا) .

(٢) سبق تخريجه في ج١ ص ٨٦ .

(٣) الآية ١٥ من الأحقاف .

(٤) الآية ١٤ من لقمان .

(٥) ساقطة من ع ض .

(٦) الآية ١٨٧ من البقرة .

يَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ الْإِصْبَاحِ جُنْبًا . وَقَدْ حَكِيَ هَذَا الْاِسْتِنْبَاطُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ ^(١) مِنْ أَئِمَّةِ التَّابِعِينَ ^(٢) .

(ف) هَذَا كُلُّهُ (دَلَالَةٌ إِشَارَةٌ) .

و^(٣) الْقِسْمُ الثَّالِثُ : دَلَالَةُ التَّنْبِيهِ ، « وَهُوَ مَا أُشِيرَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ » (وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ) أَيْ ^(٤) اللَّفْظُ عَلَى شَيْءٍ يَقْدَرُ (وَاقْتَرَنَ بِحُكْمٍ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَتَعْلِيلِهِ) أَيْ لَتَعْلِيلِ ذَلِكَ الْحُكْمِ (كَانَ) ذَلِكَ الْاِقْتِرَانُ (بَعِيداً) مِنْ ^(٥) فَصَاحَةِ كَلَامِ الشَّارِعِ ، لَتَنَزُّهِهِ كَلَامِهِ عَنِ الْحَشْوِ الَّذِي لَافَائِدَةٌ فِيهِ (فَتَنْبِيهِ ^(٦)) أَيْ ^(٧) فَدَلَالَةٌ ^(٨) تَنْبِيهِ . (وَيُسَمَّى) التَّنْبِيهِ (إِيمَاءً) ^(٩) .

^(١٠) وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ ^(١١) : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ » ^(١٢) .

(١) فِي ع : الْفَرُضِيُّ .

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ بْنِ سَلِيمِ الْقُرْظِيِّ ، أَبُو حَزْزَةَ ، مِنْ فَضَلَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، كَانَ أَبُوهُ مِنْ سَبِي قَرِيطَةَ . رَوَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلُبِ وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمْ . تَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨ هـ وَقِيلَ سَنَةَ ١١٧ هـ . (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْمَجْرَحِ وَالتَّعْدِيلِ ٨ / ٦٧ ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٩ / ٤٢٠ ، اللَّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ ٣ / ٢٦ ، تَارِيخُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ ٢ / ٥٣٦) .

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ ش ز .

(٤) فِي ع : قَوْلُهُ .

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ع ض ب .

(٦) فِي ع : مِنْهُ .

(٧) سَاقِطَةٌ مِنْ ع ض ب .

(٨) سَاقِطَةٌ مِنْ ع ض ب .

(٩) فِي ع : فَدَلَالَتُهُ ذَا . وَفِي ض : فَدَلَالَةُ ذَا .

(١٠) انْظُرْ : إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ١٧٨ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٢ / ٦٤ ، رَوْضَةُ النَّاضِرِ ص ٢٦٢

وَمَابَعْدَهَا ، شَرْحُ الْعُضْدِ ٢ / ١٧٢ ، نَشْرُ الْبَنُودِ ١ / ٩٣ ، فَوَاتِحُ الرَّحُوتِ ١ / ٤١٣ .

(١١) فِي ع ب : وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ نَحْوُ . وَفِي ض : نَحْوُ .

(١٢) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ فِي ج ٢ ص ٣٦٧ .

(١) وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى مفصلاً في مسالك العِلَّةِ (٢) مِنْ بابِ القياسِ (٣) .

(والنص : الصريح) مِنْ اللفظِ (٤) . زاد القاضي (٥) وابنُ البناء : « وَإِنْ اِحْتَمَلَ غَيْرُهُ » .

وقال المجد : « مَا أَفَادَ الْحُكْمَ يَقِيناً أَوْ ظَاهِراً . وَتَقِلَ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ وَالشَّافِعِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا » (٥) .

وقال الموفق في « الروضة » : « مَا أَفَادَ الْحُكْمَ بِنَفْسِهِ بِلَا اِحْتِمَالٍ ، أَوْ بِاِحْتِمَالٍ (٦) لِادِّلَالٍ عَلَيْهِ » (٧) .

وَيُطْلَقُ عَلَى الظَّاهِرِ . قال في « شرح التحرير » : « لَا مَانِعَ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ فِي اللُّغَةِ الظُّهُورُ » .

فالنصُّ لَغَةٌ (٨) : الْكَشْفُ وَالظُّهُورُ . وَمِنْهُ : نَصَّتِ الظَّيْبَةُ رَأْسَهَا ، أَيِ (٩)

(١) ساقطة من ع .

(٢) في ض : اللغة .

(٣) انظر تعريفات الأصوليين للنص في (إرشاد الفحول ص ١٧٨ ، الآيات البينات ٢ / ٤ ، البرهان ١ / ٤١٢ وما بعدها ، نشر البنود ١ / ٩٠ وما بعدها ، مختصر الطوفي ص ٤٢ ، المستصفي ١ / ٣٣٦ ، ٣٨٤ وما بعدها ، الحدود للبايجي ص ٤٢ ، التعريفات للجرجاني ص ١٢٦ ، أدب القاضي لماوردي ١ / ٦١٦ ، المحصول ج ١ ق ١ / ٣١٦ ، أصول السرخسي ١ / ١٦٤ ، الخطاب على الورقات ص ١١١ ، العدد ١ / ١٣٢ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٣٦) .

(٤) العدد ١ / ١٣٨ .

(٥) المسودة ص ٥٧٤ .

(٦) في زد ع ب ض : احتمال .

(٧) روضة الناظر ص ١٧٧ .

(٨) في ع ض ب : في اللغة .

(٩) في ش : إذا .

رفعته وأظهرته . ومنه « مِنْصَةُ الْعُرُوسِ » . قاله ^(١) المطرزي .

وقال أبو الفرج المقدسي : حَدَّ النَّصِّ شرعاً ^(٢) « مَا عَرِيَ ^(٣) لفظه عن الشركة ، ومعناه عَنِ الشَّكِّ » .

وقال القرافي : « لِلنَّصِّ ثَلَاثُ اصطلاحاتٍ : أَحَدُهَا : مَا لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ . والثاني : مَا اخْتَمَلَهُ احْتِمَالاً مَرْجُوحاً كَالظَّاهِرِ ، وَهُوَ الْغَالِبُ فِي إِطْلَاقِ الْفُقَهَاءِ . والثالث : مَا ذَلَّ عَلَى مَعْنَى كَيْفٍ [مَا ^(٤) كَانَ ^(٥)] » . ١ هـ .

(١) في ع : قال .

(٢) المغرب للمطرزي ص ٤٥٣ .

والمطرزي : هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي الحنفي ، أبو الفتح . قال اللكنوني : « كَانَ إِمَاماً فِي الْفِقْهِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَاللُّغَةِ ، رَأْساً فِي الْإِعْتِزَالِ ، لِسَانِ الْبِرْهَانِ ، سَحَابِ الْبَيَانِ ، عَدِيمِ النَّظَرِ فِي الْفِقْهِ وَأَسُوْلِهِ » . من مؤلفاته « المغرب » في لغات الفقه و « الإيضاح » شرح مقامات الحريري و « الإقناع » في اللغة و « مختصر إصلاح المنطق » توفي سنة ٦١٠ هـ وقيل ٦١٦ هـ . (انظر ترجمته في الفوائد البهية ص ٢١٨ ، طرب الأمثال بترجم الأفاضل ص ٣٠٦ ، بغية الوعاة ٣١١ / ٢ ، الجواهر المضية ١٩٠ / ٢ ، هدية العارفين ٤٨٨ / ٢) .

(٣) في ش ز : في الشرع .

(٤) في ز ض : ماعرا ، وفي ش : ماعدا .

(٥) زيادة من تنقيح الفصول .

(٦) هذا مختصر كلام القرافي في « تنقيح الفصول » مع بعض التحريف ، وتماحه : « والنص فيه ثلاثة اصطلاحات . قيل : مادل على معنى قطعاً ولايحتمل غيره قطعاً ، كلباء الأعداد . وقيل : مادل على معنى قطعاً وإن احتمل غيره . كصيغ المجموع في العموم ، فإنها تدل على أقل الجمع قطعاً ، وتحتل الاستغراق ، وقيل : مادل على معنى كيف ما كان . وهو غالب استعمال الفقهاء » . ثم شرح القرافي كلامه هنا فقال : « فَإِذَا قُلْنَا « الْلفظ إما نص أو ظاهر » فرادنا القسم الأول . وأما الثالث فهو غالب الألفاظ ، وهو غالب استعمال الفقهاء . يقولون « نص مالك على كذا » أو « لنا في المسألة النص والمعنى » ويقولون « نصوص الشريعة متضافرة بذلك » . وأما القسم الثاني فهو كقوله تعالى ﴿ اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ فإنه يقتضي قتل اثنين جزماً فهو نص في ذلك مع احتماله لقتل جميع المشركين » . (انظر شرح تنقيح الفصول ص ٣٦ وما بعدها) .

(وإن لم يحتلِ) النصُّ (تأويلاً قَدْ) هُوَ (مقطوعٌ به) أي بدلالته .

(وإلى مفهوم) "معطوفٌ على قوله" إلى "منطوقٍ" . يعني أنَّ الدلالة تنقسم إلى منطوقٍ - وتقدّم الكلام عليه - وإلى مفهوم .

(وهو) أي المفهوم : (ما ذلَّ عليه) لفظٌ^(٦) (لا^(٧)) في محلِّ نطقي^(٨)) .

وإذا كانَ المفهومُ في^(٩) الأصلِ لكلِّ ما فهمَ مِنْ نطقيٍّ أو غيره ، لأنَّه اسمٌ مفعولٍ مِنَ الفهمِ ، لكنِ اصطلاحاً على اختصاصِهِ بهذا ، وهو المفهومُ المجرّدُ الذي يستندُ إلى النطقيِّ ، لكنَّ فهمَ مِنْ غيرِ تصريحٍ بالتعبيرِ عنه ، بل^(١٠) "لَهُ استنادٌ"^(١١) إلى طريقٍ عقليٍّ .

ثمَّ اختلفَ العلماءُ في استفادةِ الحكمِ مِنَ المفهومِ مطلقاً ، هلْ هو^(١٢) بدلالةِ العقلِ^(١٣) مِنْ جهةِ التخصيصِ بالذكرِ ، أم مُستفادٌ مِنَ اللفظِ ؟ على قولين^(١٤) :

قَطَعَ أبو المعالي في « البرهانِ » بالثاني^(١٥) . فإنَّ اللفظَ^(١٦) لا يُشعرُ

(١) في ع ض ب : عطف على .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) انظر تعريفات الأصوليين للمفهوم في (إرشاد الفحول ص ١٧٨ ، الإحكام للأصفي

٦٦ / ٢ ، نشر البنود ٩٤ / ١ ، تيسير التحرير ٩١ / ١ ، شرح العضد ١٧١ / ٢ ، المحلى على جمع

الجوامع وحاشية البناني عليه ٢٤٠ / ١ ، الآيات البينات ١٥ / ٢ ، فواتح الرحموت ٤١٣ / ١ ،

المستصفى ١٩١ / ٢ ، مناهج العقول ٣١١ / ١) .

(٤) في ع : من .

(٥) في ض : استناداً .

(٦) في ع : دلالة الفعل ، وفي ز ض ب : بدلالة الفعل .

(٧) انظر المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٥٤ ، المستصفى ٧٠ / ٢ ، ٢١٢ .

(٨) البرهان ٤٤٨ / ١ .

(٩) في ض ب : الحكم .

بذاته^(١) ، وإنما دلالة بالوضع . ولاشك أن العرب لم تَضَعْ اللفظ ليدل على شيء مسكوت عنه ، لأنه إنما يشعر به بطريق الحقيقة أو بطريق المجاز ، وليس المفهوم واحداً منها ، ولا خلاف أن دلالة ليست وضعية^(٢) ، إنما هي إشارات ذهنية من باب التنبيه بشيء على شيء .

إذا عُلِمَ ذلك :

فالمفهوم نوعان ، أحدهما : مفهوم موافقة . والثاني : مفهوم مخالفة .
أشير^(٣) إلى أولهما^(٤) بقوله :

(فإن وافق) (أي وافق^(٥) المسكوت عنه المنطوق في الحكم (ف) هو)
(مفهوم موافقة^(٥) . ويسمى فحوى الخطاب ولحنه) أي لحن الخطاب .

فلحن الخطاب مالاخ في أثناء اللفظ (و) يسمى أيضاً (مفهومه) أي مفهوم الخطاب . قاله القاضي أبو يعلى^(٦) في « العدة »^(٧) وأبو الخطاب في « التمهيد » .

(١) في ش : بذاته دائماً .

(٢) في ش : وصفية .

(٣) في ش ز : للأول منها .

(٤) ساقطة من ض ب .

(٥) انظر تعريفات الأصوليين لمفهوم الموافقة وكلامهم على شرطه وما يرادفه في (العدة ١٥٢ / ١ وما بعدها ، السودة ص ٣٥٠ ، التمهيد للأسنوي ص ٦٥ ، البرهان ٤٤٩ / ١ ، تيسير التحرير ٩٤ / ١ ، مختصر الطوفي ص ١٢١ ، الإحكام للأمندي ٦٦ / ٣ ، اللع ص ٢٥ ، إرشاد الفحول ص ١٧٨ ، فواتح الرحموت ٤١٤ / ١ ، نشر البنود ٩٥ / ١ ، شرح العضد ١٧٢ / ٢ ، روضة الناظر ص ٢٦٣ ، التريفات للجرجاني ص ١١٧ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢٤٠ / ١ ، الآيات البينات ١٥ / ٢ ، المستصفى ١٩١ / ٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٥٤) .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) العدة ١٥٢ / ١ وما بعدها .

(وَشَرْطُهُ) أي شَرْطُ مفهوم الموافقة^(١) (فَهْمُ المعنى) مِنَ اللفظِ (في محلِّ النطقِ) و (أَنَّهُ) أي المفهوم (أُولَى) مِنَ المنطوقِ (أَوْ مُتَاوٍ) لَهُ .

وبعضهم يُسمي الأولوي بفحوى^(٢) الخطابِ والمساوي بلحنِ الخطابِ^(٣) .

فمثالُ الأولوي : مَا يَفْهَمُ مِنَ اللفظِ بطريقِ القطعِ^(٤) ، كدلالةِ تحريمِ التأفيفِ على تحريمِ الضربِ ، لِأَنَّهُ أَشَدُّ .

ومثالُ المساوي : تحريمُ إحراقِ مالِ اليتيمِ الدالَّ عليهِ قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾^(٥) . فالإحراقُ مُساوٍ للأكلِ بواسطةِ الإلتلافِ في الصورتينِ .

وقيلَ : إِنَّ الفحوى مَانِبَةٌ عليهِ اللفظُ ، واللحنُ مَا يَكُونُ مُحَالًا على غيرِ المرادِ في الأصلِ والوَضْعِ^(٦) .

إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ :

فتحريمُ الضربِ مِنْ قوله تعالى ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ ﴾^(٧) مِنْ بابِ التنبيهِ بالأدنى - وهو التأفيفُ - على الأعلى ، وهو الضربُ .

(١) في ش : المطابقة لموافقة .

(٢) في ع ب : فحوى .

(٣) انظر : نشر البنود ١ / ٩٦ ، الآيات البينات ٢ / ١٦ ، أدب القاضي للماوردي ١ / ٦١٧ ، إرشاد الفحول ص ١٧٨ ، حاشية البناني ١ / ٢٤١ .

(٤) في د : الأولى . وفي ب : الأولى والقطع .

(٥) الآية ١٠ من النساء .

(٦) انظر : أدب القاضي للماوردي ١ / ٦١٧ ، إرشاد الفحول ص ١٧٨ .

(٧) الآية ٢٣ من الإسراء . وهي غير موجودة في ع ض ب ، وقد أثبت بدلاً عنها : آية التأفيف . وفي ش : ولا تغتلب لهما أف ولا تنهرهما .

وتأدية مادون القنطار من قوله تعالى ﴿ ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ﴾^(١) من باب التنبيه بالأعلى - وهو تأدية القنطار - على الأدنى ، وهو تأدية مادونة^(٢) .

(وهو) أي مفهوم الموافقة (حجة)^(٣) .

قال ابن مفلح : ذكره بعضهم إجماعاً ، لتبادر فهم العقلاء إليه^(٤) . واختلف النقل عن داود .

(ودلالته لفظية) على الصحيح .

نص^(٥) عليه^(٦) الإمام أحمد رضي الله عنه ، وحكاه ابن عقيل عن^(٧) أصحابنا^(٨) ، واختاره أيضاً الحنفية^(٩) والمالكية^(١٠) وبعض الشافعية^(١١) وجماعة من

(١) الآية ٧٥ من آل عمران .

(٢) انظر العدة ٢ / ٤٨٠ .

(٣) انظر : الإحكام للآمدي ٢ / ٦٧ وما بعدها ٣ / ٧١ ، المسودة ص ٣٤٦ ، إرشاد الفحول

ص ١٧٩ .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) في ش : مضى .

(٦) في ش ز : على ذلك .

(٧) في ش : من .

(٨) انظر : العدة ١ / ١٥٣ ، روضة الناظر ص ٢٦٣ وما بعدها ، المسودة ص ٣٤٦ .

(٩) انظر : تيسير التحرير ١ / ٩٤ ، فتح الغفار ٢ / ٤٥ ، كشف الأسرار ١ / ٧٣ ، التلويح

على التوضيح ١ / ١٣١ ، فواتح الرحموت ١ / ٤٠٨ ، أصول السرخسي ١ / ٢٤١ .

(١٠) انظر : الإشارات للبايجي ص ٩٢ ، نشر البنود ١ / ٩٦ ، مختصر ابن الحاجب مع شرحه

للعضد ٢ / ١٧٢ وما بعدها .

(١١) انظر : المستصفى ٢ / ١٩٠ ، ٢١٢ ، الملح ص ٢٥ ، الآيات البينات ٢ / ٢٠ ، شرح

العضد ٢ / ١٧٣ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٦٧ وما بعدها ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه

١ / ٢٤٣ .

المتكلمين^(١) .

وسمّاهُ الحنفيةَ « دلالة النص »^(٢) .

واستدلّ لهذا المذهب بأنّه يُفهم لغةً قبلَ شرع القياس ، ولأنّ دراج^(٣) أصله^(٤) في قرعهِ ، نحو « لا تُعطيهِ ذرّة »^(٥) ، ويشارك في فهمهِ اللغويّ وغيرهُ بلا قرينة .

وقيل : إنّ دلالة قياسية^(٦) .

وعلى كونها لفظية فالصحيح أنها (فهمت من السياق والقرائن) وهو قول الغزالي^(٧) والآمدي^(٨) .

والمراد^(٩) بالقرائن هنا : المفيدة للدلالة على المعنى الحقيقي ، لا المانعة من إرادته . لأنّ قوله تعالى ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ ﴾^(١٠)

(١) انظر إرشاد الفحول ص ١٧٨ .

(٢) انظر : تيسير التحرير ١ / ٩٠ ، كشف الأسرار ١ / ٧٣ ، فتح الغفار ٢ / ٤٥ ، التلويح على التوضيح ١ / ١٣١ ، فواتح الرحموت ١ / ٤٠٨ ، أصول السرخسي ١ / ٢٤١ .

(٣) في ع : الاندراج .

(٤) في ع : أصل .

(٥) فيدل على عدم إعطاء الأكثر ، إذ الذرة داخلية في الأكثر . (شرح العضد ٢ / ١٧٣) .
وفي ش : ذرية .

(٦) انظر : اللع ص ٢٥ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٤٢ ، الآيات البيئات ٢ / ٢٠ ، الأحكام للآمدي ٣ / ٦٨ ، إرشاد الفحول ص ١٧٨ ، شرح العضد ٢ / ١٧٣ ، نشر البنود ١ / ٩٧ ، المسودة ص ٣٤٨ ، روضة الناظر ص ٣٦٣ ، مختصر الطوفي ص ١٢٢ .

(٧) المستصفى ٢٠ / ١٩٠ .

(٨) الأحكام في أصول الأحكام ٢ / ٦٧ .

(٩) في ع ض ب : هنا والمراد .

(١٠) في سائر النسخ : ولا .

(١١) الآية ٢٣ من الإسراء .

^(١) ونحوه مستعمل في معناه الحقيقي . غاية أنه ^(٢) عِلْمٌ مِنْهُ حُرْمَةُ الضَّرْبِ بقرائنِ الأحوالِ وسياقِ الكلامِ ^(٣) .

واللفظ لا يصيرُ بذلكَ مجازاً كالتعريضِ ^(٤) .

والقولُ الثاني : أنَّ اللفظَ صارَ حقيقةً عرفيةً في المعنى الالتزامي ^(٥) الذي هُوَ الضَّرْبُ في قوله ^(٦) سبحانه وتعالى ^(٧) ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهَا أُنْكِ ﴾ ^(٨) .

قال الكوراني عن هذا القول : « إِنَّهُ بَاطِلٌ ، لِأَنَّ الْمَفْرَدَاتِ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي مَعَانِيهَا اللَّغَوِيَّةِ بِلَا رَيْبٍ ، مَعَ ^(٩) إجماعِ السَّلَفِ عَلَى ^(١٠) أَنَّ فِي الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ الْحَاقَّ الْفَرْعَ بِأَصْلٍ ^(١١) . وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أَنَّ ^(١٢) ذَلِكَ بِالشَّرْعِ ^(١٣) أَوْ بِاللُّغَةِ » .

و ^(١٤) عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ وَبَعْضِ أَصْحَابِنَا : قِيَاسٌ جَلِيٌّ ^(١٥) . لِأَنَّهُ لَمْ

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ض : إن .

(٣) انظر البرهان ١ / ٤٥١ ، ارشاد الفحول ص ١٧٨ .

(٤) ساقطة من ز .

(٥) في ض : الالتزامي كالتعريض .

(٦) ساقطة من ع .

(٧) في سائر النسخ : ولا .

(٨) في ش : من .

(٩) في ش : على أن في إجماع السلف على .

(١٠) في ض د : بالأصل .

(١١) في ش : أصل .

(١٢) في ع ض ب : في الشرع .

(١٣) ساقطة من ع ب .

(١٤) انظر (للسودة ص ٣٤٨ ، روضة الناظر ص ٢٦٢ ، مختصر الطوفي ص ١٢٢ ، اللع ص

٢٥ ، الآيات البينات ٢ / ٢٠ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٤٢ ، ارشاد الفحول

ص ١٧٨ ، أدب القاضي للماوردي ١ / ٥٨٨ ، الإحكام الأمدي ٣ / ٦٨) .

يُلَفِّظُ بِهِ ، وَإِنَّمَا حَكِمَ بِالْمَعْنَى الْمَشْتَرَكِ ، فَهَوَ مِنْ بَابِ الْقِيَاسِ ؛ قَيْسٌ ^(١) الْمَسْكُوتُ عَلَى الْمَذْكُورِ قِيَاساً جَلِيّاً ، فَإِنَّهُ إِذَا قُرِعَ بِأَصْلِ لَعَلَةٍ مُسْتَنْبِطَةٍ ، فَيَكُونُ قِيَاساً شَرْعِيّاً ^(٢) لِيَصْدُقَ حَدُّهُ عَلَيْهِ ، كَمَا سَمَّاهُ الشَّافِعِيُّ بِذَلِكَ .

وَمِنْ فَوَائِدِ الْخِلَافِ أَنَّا إِذَا قُلْنَا : « أَنْ دَلَالَتَهُ لَفْظِيَّةٌ » جَازَ النِّسْخُ بِهِ ، وَإِنْ قُلْنَا « قِيَاسِيَّةٌ » فَلَا .

(وَهُوَ) أَيِ مَفْهُومِ الْمَوَافَقَةِ نَوْعَانِ :

نَوْعٌ (مَقْطَعِيٌّ) : كَرَهْنِ مُصْحَفٍ عِنْدَ ذِمِّيٍّ .

أَحْتِجُّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رَهْنِ الْمُصْحَفِ عِنْدَ الذِّمِّيِّ بِ « نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ السَّفَرِ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ ، مَخَافَةَ أَنْ تَنَالَهُ أَيْدِيهِمْ » ^(٣) . فَهَذَا قَاطِعٌ ^(٤) .

وكَذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ ، فَإِنَّهَا قَاطِعِيَّةٌ .

وَالْقَاطِعِيُّ كَوْنُ التَّعْلِيلِ بِالْمَعْنَى ، وَكَوْنُهُ ^(٥) أَشَدَّ مُنَاسَبَةً لِلْفِرْعِ ^(٦) ، وَكَوْنُهُمَا قَاطِعِيَيْنِ ^(٨) .

(١) فِي ع : فَلَيْسَ .

(٢) فِي ع : شَرْعاً .

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ ش .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَمَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ ابْنِ عَرَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً (انْظُرْ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ ٤ / ٦٨ ، صَحِيحَ مُسْلِمٍ ٣ / ١٤٩٠ ، بِذَلِكَ الْجِهْدُ ١٢ / ١١٢ ، سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ٩٦١ ، مَوْطَأُ مَالِكٍ ٢ / ٤٤٦ ، مُسْنَدُ أَحْمَدَ ٢ / ٦٣) .

(٥) قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بْنِ تَيْمِيَّةٍ : « لِأَنَّهُ إِذَا نَهَى عَمَّا قَدْ يَكُونُ وَسِيلَةً إِلَى نَيْلِهِمْ إِيَّاهُ ، فَهُوَ عَنْ إِثْنَالِهِمْ إِيَّاهُ أُنْهَى وَأُنْهَى » . (الْمَسْوَدَةُ ص ٢٤٧) .

(٦) فِي ع : وَكَوْنَهَا .

(٧) فِي ع : لِلْوَضْعِ .

(٨) فِي ز : قَاطِعَتَيْنِ .

(و) نوع (ظني)^(١) : ك (إذا رُدَّتْ شهادة فاسقٍ ، فكافرٌ أُولَى) بِرِدِّ شهادتهِ ، إذ الكُفْرُ فسقٌ وزيادةٌ . وكونُ هَذَا ظنياً^(٢) هو الصحيح . اختاره الموفق في « الروضة »^(٣) والطوفي في « مختصره »^(٤) و « شرحه » وابنُ الحاجب وغيرهم ، لأنَّه واقعٌ في محل الاجتهاد ، إذ يجوزُ أن يكونَ الكافرُ عدلاً في دينه ، فيتحرى الصدق والأمانة بخلافِ المسلمِ الفاسقِ ، فإنَّ مُستندَ قبولِ شهادتهِ العدالةُ ، وهي مفقودةٌ ، فهو في مظنةِ الكذبِ ، إذ لا وازعَ له عنه^(٥) ، فهذا^(٦) ظنيٌّ غيرُ قاطعٍ^(٧) .

وقيلَ : إنَّ هذا المثالَ فاسدٌ ، لأنَّ التعليلَ بكونِ الكافرِ أُولَى بالردِّ ممنوعٌ لما تقدَّمَ .

ومنْ أمثلةِ الظنيِّ أيضاً ما احتجَّ به الإمامُ أحمدُ رضي الله تعالى عنه في^(٨) أنه لا شُفْعَةَ لذيْمٍ على مُسلمٍ بقولِ النبي ﷺ في « الصحيحين »^(٩) : « وإذا لقيتموهُم

(١) انظر : شرح المضد ٢ / ١٧٣ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٦٩ ، تيسير التحرير ١ / ٩٥ .

(٢) في ع : ظناً .

(٣) روضة الناظر ص ٣٦٤ .

(٤) مختصر الطوفي ص ١٢٢ .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) في ش : فهو .

(٧) في ع ض : قطعي .

(٨) في ع : من .

(٩) هذا الحديث لم يتفقا على إخراجهِ في الصحيحين كما ذكر المصنف ، ولكن أخرجه مسلم في صحيحه وأبو داود والترمذي في سننها وأحمد في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ، وقامه : « لا تبدؤوا اليهود ولا النصارى بالسلام ، وإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه » . (انظر صحيح مسلم ٤ / ١٧٠٧ ، عارضة الأحوذى ٧ / ١٠٣ ، ١٠ / ١٧٥ ، بذل الجهود ٢٠ / ١٤٢ ، مسند الإمام أحمد ٢ / ٢٦٣ ، جامع الأصول ٧ / ٢٩٢) .

في طريقي فاضطروهم إلى أضيقيه^(١) . فهذا مظنون^(٢) .

وزعم الفخر إسماعيل البغدادي^(٣) من أصحابنا^(٤) في « جَدَلِهِ »^(٥) : أنه ليس فيه قطعي ، لاحتمال أن يكون المراد في مفهوم الموافقة غير ماعلوه به . والأكثر على خلافه .

(ومثل) قول القائل (إذا جاز سلم مؤجلاً ، فحال أولى ، لبُعْدِ غَرَرٍ)^(٦) ، و^(٧) هو المانع : فاسد) مردود بأن الغرر في العقود مانع من الصحة لامقتضيه لها . (إذ لا يثبت حكم لاتفاء مانعه) لأن المانع لا يلزم من عدمه وجود^(٨) ولا عدم .

(بل) إنما يثبت الحكم (لوجود مقتضيه) أي مقتضي الحكم (و) المقتضي لصحة السلم (هو الارتفاق بالأجل) على ماقرر في كتب الفروع - كالأجل في الكتابية - وهو منتف في الحال . والغرر مانع له ، لكنه احتمل في المؤجل رخصة وتحقيقاً للمقتضي وهو الارتفاق^(٩) ، والله أعلم .

(وإن خالف) معطوف^(١٠) على قوله^(١١) « فإن وافق » . يعني : وإن

(١) في ش : أضيقتها .

(٢) قال الشيخ تقي الدين بن تيمية : « فإذا كان ليس لهم في الطريق حق ، فالشفعة أخرى أن لا يكون لهم فيها حق . وهذا مظنون » . (المسودة ص ٢٤٧) .

(٣) ساقطة من ش ز .

(٤) في ض د : منا .

(٥) في ش : حد له .

(٦) في ش : عن رد ، وفي ع : غرره .

(٧) الواو ساقطة من ش .

(٨) في ع ض : الوجود .

(٩) انظر : روضة الناظر ص ٣٦٤ ، مختصر الطوفي ص ١٢٢ .

(١٠) في ع ض : عطف .

(١١) ساقطة من ع ض .

خَالَفَ الْمَفْهُومَ - وَهُوَ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ - حُكْمَ الْمَنْطُوقِ (ف) هُوَ (مَفْهُومٌ مَخَالَفَةٌ)^(١) وَيُسَمَّى دَلِيلَ الْخَطَابِ .

" وَإِنَّمَا سَمِيَ " بِذَلِكَ لِأَنَّ دَلَالَتَهُ مِنْ جَنْسِ دَلَالَاتِ^(٢) الْخَطَابِ ، أَوْ لِأَنَّ الْخَطَابَ دَالٌّ عَلَيْهِ ، أَوْ لِخَالَفَتِهِ^(٣) مَنْظُومِ^(٤) الْخَطَابِ .

وَلِلْمَعْلَمِ بِمَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ شُرُوطٌ ، بَعْضُهَا رَاجِعٌ لِلْمَسْكُوتِ عَنْهُ ، وَبَعْضُهَا رَاجِعٌ لِلْمَذْكُورِ .

فَمِنْ الْأَوَّلِ : مَا أَشَارَ^(٥) إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (وَشَرْطُهُ أَنْ لَا تَظْهَرَ أَوْلَوِيَّةٌ) بِالْحُكْمِ مِنْ^(٦) الْمَذْكُورِ (وَلَا مُسَاوَاةٌ فِي مَسْكُوتِ عَنْهُ) إِذْ لَوْ ظَهَرَتْ^(٧) فِيهِ أَوْلَوِيَّةٌ أَوْ مُسَاوَاةٌ ، كَانَ حِينَئِذٍ مَفْهُومَ مُوَافَقَةٍ^(٨) .

(١) انظر تعريفات الأصوليين لمفهوم المخالفة في (الإشارات للباجي ص ٩٣ ، الحدود للباجي ص ٥٠ ، العدة ١ / ١٥٤ ، البرهان ١ / ٤٤٩ ، الإحكام للأسيدي ٣ / ٦٩ ، شرح المضد ٢ / ١٧٣ ، ارشاد الفحول ص ١٧٩ ، فواتح الرحموت ١ / ٤١٤ ، المستصفى ٢ / ١٩١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٥٣ ، مناهج العقول ١ / ٣١٢ ، الآيات البيّنات ٢ / ٢٣ ، التعريفات للجرجاني ص ١١٨ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٤٥ ، نشر البنود ١ / ٩٨ ، تيسير التحرير ١ / ٩٨ ، مختصر الطوفي ص ١٢٢ ، روضة الناظر ص ٢٦٤ ، اللع ص ٢٥ ، التبصرة ص ٢١٨) .

(٢) في ض : ويسمى .

(٣) في ض : دلالة .

(٤) في ع : لمخالفة .

(٥) في ش : منطوق .

(٦) في ض : أشير .

(٧) في ع ض : في .

(٨) في ض : ظهر .

(٩) انظر : فواتح الرحموت ١ / ٤١٤ ، شرح المضد ٢ / ١٧٤ .

في ش ز : موافقة وقد تقدم الكلام عليه .

وَمِنْ الثَّانِي : مَا أَشَارَ^(١) إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (وَلَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ) . فَأَمَّا^(٢) إِذَا خَرَجَ مَخْرَجَ^(٣) الْغَالِبِ فَلَا يُعْتَبَرُ مَفْهُومُهُ^(٤) .

نَحْوُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ﴿ وَرَبَائِبُكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ^(٥) مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ^(٦) ﴾^(٧) فَإِنَّ تَقْيِيدَ تَحْرِيمِ الرِّبَا بِأَنَّهَا فِي حِجْرِهِ - لَكُونِهِ الْغَالِبِ - لَا يَدُلُّ عَلَى خَلِّ الرِّبَا الَّتِي لَيْسَتْ فِي حِجْرِهِ عِنْدَ جَاهِلِ الْعُلَمَاءِ^(٨) .

وَمِنْهُ^(٩) قَوْلُهُ^(١٠) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعِدًّا^(١١) ﴾^(١٢)

(١) فِي ض : أَشِير .

(٢) فِي ش ز : إِنْ جَرَى عَلَى ، وَفِي ع : إِنْ خَرَجَ مَخْرَجَ .

(٣) قَالَ الْفَرَّافِي فِي « شَرْحِ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ » ص ٢٧٢ : « إِذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ مَفْهُومَ الصِّفَةِ إِذَا خَرَجَتْ مَخْرَجَ الْغَالِبِ لَا يَكُونُ حُجَّةً وَلَا دَالًّا عَلَى انْتِفَاءِ الْحُكْمِ عَنِ الْمُسْكُوتِ عَنْهُ بِسَبَبِ أَنَّ الصِّفَةَ الْغَالِبَةَ عَلَى الْحَقِيقَةِ تَكُونُ لَازِمَةً لَهَا فِي الذِّهْنِ بِسَبَبِ الْغَلْبَةِ ، فَإِذَا اسْتَحْضَرَهَا الْمُتَكَلِّمُ لِيَحْكُمَ عَلَيْهَا حَضَرَ مَعَهَا تِلْكَ الصِّفَةُ فَتَنْطَقُ بِهَا الْمُتَكَلِّمُ لِحُضُورِهَا فِي الذِّهْنِ مَعَ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ اسْتَحْضَرَهَا لِيَفِيدَ بِهَا انْتِفَاءَ الْحُكْمِ عَنِ الْمُسْكُوتِ عَنْهُ . أَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ غَالِبَةً لَا تَكُونُ لَازِمَةً لِلْحَقِيقَةِ فِي الذِّهْنِ ، فَيَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ قَدْ قَصَدَ حُضُورَهَا فِي ذَهْنِهِ لِيَفِيدَ بِهَا سَلْبَ الْحُكْمِ عَنِ الْمُسْكُوتِ عَنْهُ . فَلِذَلِكَ لَا تَكُونُ الصِّفَةُ الْغَالِبَةُ دَالَّةً عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ ، وَغَيْرُ الْغَالِبَةِ دَالَّةً عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عَنِ الْمُسْكُوتِ عَنْهُ » .

وَانْظُرْ تَحْقِيقَ الْمَسْأَلَةِ فِي (الْمُسَوْدَةِ ص ٣٦٢ ، ارشاد الفحول ص ١٨٠ ، نشر البنود ١ / ٩٩ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٤٦ ، الآيات البينات ٢ / ٢٤ ، مناهج العقول ١ / ٣١٥ ، فوائذ الرحموت ١ / ٤١٤ ، شرح العضد ٢ / ١٧٥ ، الإحكام للأمدى ٢ / ١٠٠ ، البرهان ١ / ٤٧٧ ، تيسير التحرير ١ / ٩٩) .

(٤) فِي ع ض : الْآيَةُ .

(٥) الْآيَةُ ٢٣ مِنَ النِّسَاءِ .

(٦) انْظُرْ : أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ١ / ٣٧٨ ، أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ ٢ / ١٢٩ ، فَتَحُ الْقَدِيرِ لِلشُّوكَانِيِّ ١ / ٤٤٥ .

(٧) فِي ز : وَمِنْ .

(٨) سَاقِطَةٌ مِنْ ع ض .

(٩) الْآيَةُ ٩٥ مِنَ الْمَائِدَةِ .

(١) وقوله تعالى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقِيَمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ (٢) ونحو ذلك .

وقال داود : إِنَّهُ شَرَطُ فِي تَحْرِيمِ الرِّبِيَّةِ .

وقال مالكٌ باعتبارِهِ ، فَلَمْ يَحْرَمْ (٣) الرِّبِيَّةَ الْكَبِيرَةَ وَقَتَ التَّزْوِجِ بِأَمِهَا فِي قَوْلٍ لَهُ ، لَأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي حَجَرِهِ (٤) .

وَقَالَ بِهِ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي « تَفْسِيرِهِ » (٥) .

(ف) على اشتراط كون مفهوم المخالفة لا يكون خرج مخرج الغالب (لا يعم) . ولهذا احتج (٦) العلماء من (٧) أصحابنا وغيرهم على (٨) اختصاص تحريم الربيبة بالخبر بالآية ، وأجابوا بأنه لا حجة فيها ، لخروجها على الغالب .

(١) ساقطة من ع ض .

(٢) الآية ٢٢٩ من البقرة .

(٣) في ش ز : تحريم .

(٤) يبدو أن نسبة هذا القول للإمام مالك غير سديدة . يدل على ذلك قول الشنيطي المالكي في « نشر البينود » (١ / ٩٩) بعد حكايته قول علي أن الربيبة البعيدة عن الزوج لا تحرم عليه : « وأما نسبته لمالك رحمه الله وأنه رجع عنه ، فقد قال : حلولو : لانعرفه لأحد من أهل المذهب ، أي كونه قاله ، حتى يرجع عنه » . .

(٥) قال الشوكاني في « فتح القدير » (١ / ٤٥٣) : « أخرج عبد الرزاق وابن أبي حاتم بسند صحيح عن مالك بن أنس بن الحذثان قال : كانت عندي امرأة فتوفيت ، وقد ولدت لي ، فوجدت عليها ، فلقيني علي بن أبي طالب فقال : مالك ؟ فقلت : توفيت المرأة . فقال علي : لها ابنة ؟ قلت نعم . وهي بالطائف . قال : كانت في حجرك ؟ قلت : لا . قال : فانكحها . قلت : فأين قول الله ﴿ وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ ؟ قال : إنها لم تكن في حجرك » . قال الشوكاني : قال ابن المنذر والطحاوي : لم يثبت ذلك عن علي ، لأن راويه إبراهيم بن عبيد عن مالك بن أنس بن الحذثان عن علي ، وإبراهيم هذا لا يعرف . وقال ابن كثير في تفسيره بعد إخراج هذا عن علي : وهذا إسناد قوي ثابت إلى علي بن أبي طالب على شرط مسلم . (فتح القدير ١ / ٤٤٥) وانظر : أحكام القرآن للجصاص ٢ / ١٢٩ ، أحكام القرآن للكنيا الهراسي ٢ / ٢٤٣ .

(٦) في ع ض ب : علماء .

(٧) في ش ز : عن .

(و) من شرطه أيضاً أن (لا) يكون خرج (مخرج تفخيم)^(١) كحديث « لا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ » الحديث^(٢) . فقَيِّدُ « الْإِيمَانِ » للتفخيم في الأمر ، وأنَّ هذا لا يليقُ بمن كان مؤمناً^(٣) .

(ولا) خرج اللفظ^(٤) (جواباً لسؤال) يعني أنه إذا خرج اللفظُ جواباً لسؤال لم يُعملْ بمفهومه^(٥) .

ذكره المجد في « شرح الهداية » في صلاة التطوع اتفاقاً^(٦) .

مثلُ أَنْ يُسألَ النبي ﷺ : هَلْ فِي الْغَنَمِ السَّائِئَةِ زَكَاةٌ ؟ فلا يلزَمُ من جواب السؤالِ عن إحدى الصفتين أَنْ يكونَ الحكمُ على الضدِّ في الأخرى ، لظهورِ فائدةٍ في الذكرِ غيرِ الحكمِ بالضدِّ .

وذكر القاضي في ذلك احتمالين :

أحدهما : كالأول .

(١) في ض ب د : التفخيم .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك في الموطأ عن أم حبيبة رضي الله عنها مرفوعاً ، وقامه « إلّا على زوج أربعة أشهر وعشراً » (انظر صحيح البخاري ٧ / ٧٦ ، صحيح مسلم ٢ / ١١٢٤ ، بذل المجهود ١١ / ٥٩ ، عارضة الأحوذى ٥ / ١٧٢ ، الموطأ ٢ / ٥٩٧ ، سنن النسائي ٦ / ١٦٧) .

(٣) ارشاد الفحول ص ١٨٠ .

(٤) ساقطة من ش ز .

(٥) انظر : نشر البنود ١ / ٩٨ ، الآيات البينات ٢ / ٢٤ ، تيسير التحرير ١ / ٩٩ ، ارشاد الفحول ص ١٨٠ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٤٦ ، مناهج العقول ١ / ٣١٦ ، فواتح الرحموت ١ / ٤١٤ ، شرح العضد ٢ / ١٧٤ .

(٦) انظر المسودة ص ٣١٦ .

والثاني : أنه من باب ورود العام على سؤالٍ أو حادثةٍ صارفاً له عن عمومهِ .

فإن قيل : لِمَ جَعَلُوا هُنَا^(١) السؤالَ والحادثةَ قرينةً صارفةً عن القولِ بهذا الحكمِ في المسكوتِ ، ولم يجعلوا ذلكَ في ورودِ العامِ على سؤالٍ أو حادثةٍ صارفاً له عن عمومهِ على الأرجحِ ، بل لم يجزوا هُنَا ما أجزوه هناكَ من الخلافِ في أن^(٢) العبرةَ بعمومِ اللفظِ لا بخصوصِ^(٣) السببِ ؟!

أجيب : بأنَّ المفهومَ لما ضَعَفَ عَنِ المنطوقِ في الدلالةِ اندفعَ بذلكَ ونحوه ، وقوةُ اللفظِ في العامِ تخالفُ ذلكَ^(٤) . ولقوةُ^(٥) اللفظِ في العامِ ادعى الحنفيةُ أنَّ دلالتَهُ على كلِّ فردٍ من أفرادِهِ قطعيةٌ .

ومن شرطِ العملِ بمفهومِ المخالفةِ أيضاً أنَّ لا يكونَ المنطوقُ ذَكَرَ (لزيادةِ امتنانٍ) على المسكوتِ عنه^(٦) . نحو قوله جلَّ وعلا ﴿ لَتَأْكُلُوا مِنْهُ^(٧) لَحْمًا طَرِيًّا ﴾^(٨) فلا يَدُلُّ على مَنعِ القديدِ مِنْ لحمِ ما يؤكَلُ مما يخرجُ مِنَ البحرِ كغيرِهِ^(٩) .

(١) في ش : هنا .

(٢) ساقطة من ع .

(٣) في ض : مخصوص .

(٤) قال الزركشي : ولعل الفرق - يعني بين عموم اللفظ وعموم المفهوم - أنَّ دلالة المفهوم ضعيفة تسقط بأدنى قرينة ، بخلاف اللفظ العام وقد علق الشوكاني على كلام الزركشي فقال : قلت وهذا فرق قوي ، لكنه إما يتم في المفاهيم التي دلالتها ضعيفة . أما المفاهيم التي دلالتها قوية قوة تلحقها بالدلالات اللفظية فلا . (انظر ارشاد الفحول ص ١٨٠) .

(٥) في ع : ولعموم .

(٦) انظر : ارشاد الفحول ص ١٨٠ ، نشر البنود ١ / ٩٩ .

(٧) ساقطة من ض .

(٨) الآية ١٤ من النحل .

(٩) ساقطة من ش ز .

(ولا حادثة) يعني أنه يشترط أيضاً في مفهوم المخالفة أن لا يكون المنطوق خرج لبيان حكم حادثة اقتضت بيان الحكم في المذكور^(١) .

كما روي أن النبي ﷺ مرّ بشاة لميونة^(٢) ، فقال : « دَبَاغُهَا طَهُورُهَا »^(٣) .

وكما لو قيل^(٤) بحضرة النبي ﷺ : « لزيد غنم سائمة » فقال : « في السائمة الزكاة »^(٥) . (١) إذ القصد^(٦) الحكم على تلك الحادثة لا النفي^(٧) عما عداها .

ومن هذا قوله سبحانه وتعالى ﴿ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾^(٨) فإنه ورد على ما كانوا يتعاطونه^(٩) في الآجال أنه إذا حل الدين يقولون للمدين : إما أن تعطي ، وإما أن تزيد في الدين . فيتضاعف بذلك مضاعفة كثيرة .

(و) يشترط أيضاً للعمل بالمفهوم أن (لا) يكون المنطوق ذكر (لتقدير جهل المخاطب) به دون جهله بالسكوت عنه^(١٠) ، بأن يكون المخاطب يعلم

(١) انظر : إرشاد الفحول ص ١٨٠ ، نشر البنود ١ / ٩٩ وما بعدها ، مناهج العقول ١ / ٣١٦ ، شرح المضد ٢ / ١٧٤ ، الآيات البينات ٢ / ٢٤ ، تيسير التحرير ١ / ٩٩ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٤٦ .

(٢) في ش : ميونة .

(٣) سبق تخريجه في ص ٢٨٦ من هذا الجزء .

(٤) في ع ض ب : بحضرته .

(٥) سبق تخريجه في ج ٢ ص ٥٥٤ .

(٦) في ض : إذا قصد .

(٧) في ض ب د : لنفي .

(٨) الآية ١٣٠ من آل عمران .

(٩) في ض : يتعاطون .

(١٠) انظر : نشر البنود ١ / ٩٩ ، الآيات البينات ٢ / ٢٤ ، فواتح الرحموت ١ / ٤١٤ ،

تيسير التحرير ١ / ٩٩ ، شرح المضد ٢ / ١٧٤ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٤٦ .

حَكْمُ المَعْلُوفَةِ وَيَجْهَلُ حَكْمُ السَّائَةِ فَيَذْكُرُ لَهُ .

(و) يشترط أيضاً للعمل بالمفهوم أن (لا) يكون المنطوق ذكراً (لرفع خوف ونحوه) عن المخاطب^(١) . كقولك لمن يخاف من ترك الصلاة الموسعة « تركها في أول الوقت جائز » ، ليس مفهومة عدم الجواز في باقي الوقت . وهكذا إلى أن يتضايق^(٢) .

(و) يشترط أيضاً للعمل بالمفهوم أن (لا) يكون المنطوق (غلق حكمة على صفة غير مقصودة) ذكره القاضي وغيره^(٣) . قال^(٤) ابن مفلح في « أصوله » : وإن كانت الصفة غير مقصودة فلا مفهوم ، كقوله سبحانه وتعالى ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ ﴾ الآية^(٥) . أراد نفي الحرج عن طلاق ولم يس ، وإيجاب المتعة تبعاً . ذكره القاضي وغيره من المتكلمين .

ومما يذكّر من شروط العمل بالمفهوم أن لا يعود العمل به على الأصل - الذي هو المنطوق فيه - بالإبطال^(٦) ، كحديث « لا تبع مائيس عندك »^(٧) .

لا يقال : مفهومه صحة بيع^(٨) الغائب إذا كان عنده ، إذ لو صح فيه لصح في

(١) انظر : تيسير التحرير ١ / ٩٩ ، الآيات البيّنات ٢ / ٢٢ ، المحلى على جمع الجوامع

وحاشية البناني عليه ١ / ٢٤٥ ، نشر البنود ١ / ٩٨ .

(٢) في ض : يتضايق الوقت .

(٣) انظر المسودة ص ٣٦٢ .

(٤) في ش : قاله .

(٥) الآية ٢٣٦ من البقرة .

(٦) انظر اللع ص ٢٦ ، ارشاد الفحول ص ١٨٠ .

(٧) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن حكيم بن حزام رضي الله عنه

مرفوعاً . (انظر بذل الجهود ١٥ / ١٧٨ ، سنن النسائي ٧ / ٢٥٤ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٧٢٧ ، عارضة

الأحوذى ٥ / ٢٤١ ، شرح السنة للبغوي ٨ / ١٤٠) .

(٨) في د ض : منع .

المذكور ، وهو الغائب الذي ليس عنده ، لأنَّ المعنى في الأمرين واحدٌ .
ولم يَفَرِّقْ أَحَدٌ^(١) بينهما .

ولم أذكرْ ذلكَ في المتن لظهوره ، كتركِ نحوه من الشروط مما لا حاجةَ
لذكره .

ثمَّ الضابطُ لهذه الشروط وما في معناها أن لا يظهرَ لتخصيصِ المنطوقِ
بالذكرِ فائدةٌ غيرُ نفيِ الحكمِ عنِ المسكوتِ عنه^(٢) .
وعلى ذلكَ اقتصرَ البيضاوي^(٣) .

إذا تقرر هذا :

فما تقدمَ من الشروطِ يقتضي تخصيصَ المذكورِ بالذكرِ ، لانفيِ الحكمِ عن
غيره .

ولكنَّ وراءَ هذا بحثٌ آخرٌ ، وهو أنَّ المقترنَ من المفاهيمِ بما يمنعُ القولَ بهِ
لوجودِ فائدةٍ تقتضي التخصيصَ في المذكورِ^(٤) بالذكرِ ، هلْ يدلُّ اقترائُهُ بذلكَ على
الغايةِ ، وجعله كالعدمِ ، فيصيرُ المعروضُ^(٥) بقيدِ المفاهيمِ إذا كانَ فيه لفظٌ عمومٍ
شاملاً للمذكورِ والمسكوتِ ، حتى لا يجوزَ قياسُ المسكوتِ بالمذكورِ بعلةٍ جامعةٍ ،

(١) في ش : أحد .

(٢) انظر : التمهيد للأسنوي ص ٦٧ ، شرح العضد ١٧٤ / ٢ ، الآيات البنات ٢٤ / ٢ ،
فوائح الرحمت ١ / ٤١٤ ، الهلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٤٦ .

(٣) المنهاج للبيضاوي مع شرحه للأسنوي ١ / ٣١٥ .

(٤) في ع : لمذكور .

(٥) في ز ض : المفروض .

لأنه منصوص ، فلا حاجة لاثباته^(١) بالقياس ، إذ^(٢) لا يدل ، بل غاية الحكم على^(٣) المذكور . وأما غير^(٤) المذكور فمسكوت^(٥) عن حكمه ، فيجوز حينئذ قياسه ؟

مثال في الصفة - مثلاً - لو قيل : هل في الغنم السائمة زكاة ؟ فيقول المسؤول : « في الغنم السائمة زكاة » .

فغير السائمة مسكوت عن حكمه ، فيجوز قياسه على السائمة . بخلاف^(٦) ماله ألغى لفظ « السائمة » وصار التقدير « في الغنم زكاة » فلا حاجة حينئذ لقياس المعلوفة بالسائمة ، لأن لفظ « الغنم » شامل لها ؟ في ذلك خلاف بين العلماء^(٧) .

قال البرماوي : والمختار الثاني . حتى أن بعضهم حكى فيه الإجماع . ثم علم أن مفهوم المخالفة ستة أقسام ، أشير إليها بقوله :

(وينقسم إلى مفهوم صفة و) إلى (تقسيم و) إلى (شرط و) إلى (غاية و) إلى (عذد لغير مبالغة و) إلى (لقب و) وهو آخر^(٨) الستة أقسام^(٩) .

(١) في ش : لاتباعه .

(٢) في ش ض : أو .

(٣) في ع ض ب : عن .

(٤) في ز : المسكوت .

(٥) في ز : خلاف .

(٦) انظر في ذلك : التمهيد للأسنوي ص ٦٧ ، الآيات البينات ٢ / ٢٦ ، المحلى على جمع

الجموع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٤٨ وما بعدها .

(٧) في ش : ستة الأقسام .

(فالأول) : أي ^(١) الذي هو مفهوم الصفة (أن يقترن ^(٢) بعام صفة خاصة ^(٣) كـ « في الغنم السائمة الزكاة ») وكـ « في سائمة الغنم الزكاة » . ولذلك قال كثير من العلماء « هو تعليق الحكم بإحدى صفتي الذات ^(٤) » . فشمّل المثالين . ومثّلَ بها في « الروضة » ^(٥) .

وبين الصيغتين فرق في المعنى .

فقتضى العبارة الأولى : عدم الوجوب في الغنم ^(٦) المعلوفة التي لولا القيّد بالسوم لشمّلها لفظ « الغنم » .

ومقتضى العبارة الثانية : عدم الوجوب في سائمة غير الغنم ، كالبقر مثلاً ، التي لولا تقييد السائمة بإضافتها إلى الغنم لشمّلها لفظ « السائمة » .

كذا ^(٧) قال ^(٨) التاج السبكي في « منع ^(٩) الموانع » . وقال : هو التحقيق .

قال ابن العراقي : والحق عندي أنه لافرق بينهما ، فإن قولنا « سائمة الغنم » من إضافة الصفة إلى موصوفها ، فهي في المعنى كالأولى ، والغنم موصوفة ، والسائمة صفة على كل حال .

(١) ساقطة من رض ب .

(٢) في ز : تقترن .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) النهاج للبيضاوي مع شرحه للاسنوي ١ / ٣١٤ ومابعدهما ، المص ص ٢٥ .

(٥) روضة الناظر ص ٢٧٣ .

(٦) في ش : غير سائمة الغنم كالبقر .

(٧) ساقطة من ع .

(٨) في ع ض ب : قاله .

(٩) جمع .

وقد عُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ المرادُ بالصفة هنا النعتُ ، ولهذا مثَّلوا بقوله ﷺ « مَطْلُ الغني ظَلَمٌ » ^(١) والتقيدُ فيه بالإضافة ، لكنَّه في معنى الصفةِ ، فإنَّ المرادَ بهِ المطلُ الكائنُ مِنَ الغني لامنَ الفقيرِ .

وقدرة البرماوي فقال ^(٢) : مَطْلُ الشخصِ الغني . وردَّه بنحو ذلك وغيره .
ومثله ^(٣) أصحابنا تارةً بالعبارة الأولى ، وتارةً بالثانية ^(٤) . وظاهرُ كلامهم أنَّ الحكمَ فيهما واحدٌ ^(٥) .

ومن أمثلته أيضاً « مَنْ باعَ غُخْلاً مؤبِراً ^(٦) فمَثَرَتْهُ اللَّبائِعُ » ^(٧) .

ومثله تعليقُ نفقةِ البائنِ على الحملِ .

وبدأ المصنفون بمفهومِ الصِّفَةِ لِأَنَّهُ رَأْسُ ^(٨) المفاهيمِ .

قال أبو المعالي : « لو عَبَّرَ مَعْبَرَةً عَنْ جَمِيعِ المفاهيمِ بالصفةِ لَكَانَ ذَلِكَ مُتَّجِهاً » ^(٩)

(١) سبق تخريجه في ص ١٥٧ من هذا الجزء .

(٢) ساقطة من ض .

(٣) في ض : ومثل .

(٤) في ش ض : بالعبارة الثانية .

(٥) انظر المسودة ص ٣٦٠ . وكله « واحد » ساقطة من ش .

(٦) في ش : مؤبرة .

(٧) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك في الموطأ وأحمد في مسنده عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً . وتمامه الحديث « الا أنَّ يشترط المبتاع » (انظر صحيح البخاري ٣ / ٢٤٧ ، صحيح مسلم ٣ / ١١٧٢ ، بذل المجهود ١٥ / ١٠٠ ، عارضة الاحوذى ٦ / ٢ ، سنن النسائي ٧ / ٢٦١ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٧٤٦ ، الموطأ ٢ / ٦١٧ ، مسند الامام أحمد ٢ / ٦ ، ٩ ، ٦٣) .

(٨) في ش : رأس مال .

(٩) في البرهان : منقحاً .

لأنَّ المعدود^(١) والمحدود^(٢) موصوفان بِعَدِيدِهَا^(٣) وَحَدِّهَا^(٤) ، وكذا سائر المفاهيم^(٥) .
ا هـ .

(وَهَوَ) أي مفهومُ الصفةِ (حُجَّةٌ) عندَ أحمدَ ومالكٍ والشافعي رضي الله تعالى عنهم وأكثر أصحابهم (لَعَنَةُ) أي من حيثُ دلالةُ اللغةِ و^(٦) وَضَعُ اللسانِ عندَ أكثر أصحابنا وأكثر الشافعية^(٧) .

وقيلَ : عقلاً . أي مِنْ حيثُ دلالةُ العقلِ^(٨) . واختاره جمعٌ .

وقال الرازي في « المعالم » : إنَّ ذلكَ مِنْ قبيلِ العُرْفِ العامِ .

وقال بعضُ الشافعيةِ : إنَّ ذلكَ مِنْ قبيلِ الشرعِ^(٩) .

(يَحْسُنُ الاستفهامُ فيه) أي في مفهومِ الصفةِ . جَزَمَ بِهِ في « الواضح » ،

كقولِ القائلِ « لَا تَشْرَبِ^(١٠) الْحَمْرَ ، لَأَنَّهُ يُوقِعُ الْعَدَاوَةَ » فيقالُ له^(١١) : فَهَلِ^(١٢)

(١) في ش : العدود .

(٢) في ش : الحدود .

(٣) في البرهان : بعدُهما .

(٤) في البرهان : وحدُهما .

(٥) البرهان ١ / ٤٥٤ .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) انظر (المسودة ص ٣٥١ ، ٣٦٠ ، روضة الناظر ص ٢٧٤ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٧٢ ، التمهيد للاسنوي ص ٦٦ ، تيسير التحرير ١ / ١٠٠ ، التبصرة ص ٢١٨ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٥٣ ، الآيات البينات ٢ / ٣٣ ، العدة ٢ / ٤٥٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٠ ، ارشاد الفصول ص ١٨٠ ، نهاية السؤل ١ / ٣١٩ ، شرح العبد ٢ / ١٧٥) .

(٨) انظر : الآيات البينات ٢ / ٣٤ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٥٣ .

(٩) انظر : الآيات البينات ٢ / ٣٤ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٥٣ .

(١٠) في ع : لا يشرب .

(١١) ساقطة من ش .

(١٢) في ش : هل .

أَشْرَبُ النَّبِيذَ ؟ وَلَا يُتَكْرَرُ أَحَدٌ اسْتِفَامَةً ^(١) هَذَا .

(وَمَقْهُومُهُ) أي مفهوم قوله « في ^(٢) الغنم السائمة الزكاة » أنه (لازكاة في معلوفة الغنم) عند المعظم ^(٣) . (فالغنم والسوم علة) لتعلق الحكم بهما .

وظاهر كلام أحمد رضي الله تعالى عنه - واختاره ابن عقيل وأبو حامد والرازي - أن مفهومه ^(٤) « لازكاة في ^(٥) معلوفة كل حيوان » ^(٦) . فعلى هذا : السوم وحده علة .

(وهو) أي مفهوم الصفة (في بحث عما يعارضه كعام) أي كاللفظ العام . ذكره في « التمهيد » وغيره ^(٧) .

(ومنها) أي من الصفة (علة) ^(٨) نحو « حرمت الحمير لشدتها » فيدل على أن مالا شدة فيه لا يحرم .

وهذا أخص من قول القائل « في الغنم السائمة الزكاة » فإن الوصف فيه وهو « السوم » تنبيه ^(٩) للمعنى الذي هو

(١) في ع ز : استفهام .

(٢) في ش : أي .

(٣) انظر تحقيق المسألة في (المسودة ص ٣٥٨ ، الإحكام للأمدي ٢ / ٧٢ ، التبصرة ص ٢٢٦ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٥١ ، الآيات البيّنات ٢ / ٢٨ ، نشر البنود ١ / ١٠٢ ، اللمع ص ٢١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٢ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ١٧٩) .

(٤) في ش : مفهوم .

(٥) في ش : في مفهوم .

(٦) انظر : العدة ٢ / ٤٧٣ ، المسودة ص ٣٥٨ ، نهاية السؤل ١ / ٣١٩ .

(٧) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ٢٢٧ ، المسودة ص ٣٦٢ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٠٤ ، المستقصى ٢ / ٧٠ .

(٨) انظر : نشر البنود ١ / ١٠٠ ، الآيات البيّنات ٢ / ٢٩ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية

البناني عليه ١ / ٢٥١ .

(٩) في ض : تعميم .

عَلَّتُهُ^(١) ، إِلَّا أَنَّ الْخِلَافَ فِي أَحَدِهَا كَالْخِلَافِ فِي الْآخِرِ^(٢) .

(و) منها (ظَرَفٌ)^(٣) زَمَانٍ نَحْوُ ﴿ الْحَيُّ أَشْهُرُ مَعْلُومَاتٍ ﴾^(٤) ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾^(٥) ، وَظَرَفُ مَكَانٍ وَهُوَ نَحْوُ ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾^(٦) وَكِلَا الظَّرْفَيْنِ حُجَّةٌ .

(و) منها (خَالٌ)^(٧) نَحْوُ ﴿ وَلَا تَبَايَسْ رَوْهَنَ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾^(٨) .
ذَكَرَهُ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ^(٩) فِي « الْقَوَاطِعِ » وَقَالَ : إِنَّهُ كَالصِّفَةِ .
وَهُوَ ظَاهِرٌ ، لِأَنَّ الْحَالَ صِفَةٌ فِي الْمَعْنَى قَيَّدَ^(١٠) بِهَا .

وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي - فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ - : أَنَّ مَفْهُومَ الصِّفَةِ بِأَنْوَاعِهِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ .
وَالِإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَابْنُ سَرِيحٍ وَالْقِفَالُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَكَثِيرٌ

(١) حيث ان الغنم هي العلة ، والسوم متم لها . (ارشاد الفحول ص ١٨١) .

في ز ع ش : علة .

(٢) انظر ارشاد الفحول ص ١٨١ .

(٣) انظر : التمهيد للأسنوي ص ٧١ ، نشر البنود ١ / ١٠٠ ، الآيات البينات ٢ / ٣٠ ، ارشاد

الفحول ص ١٨٣ ، حاشية البناني ١ / ٢٥١ .

(٤) الآية ١١٧ من البقرة .

(٥) الآية ٩ من الجمعة .

(٦) ساقطة من ش ز .

(٧) الآية ١٦٨ من البقرة .

(٨) انظر : نشر البنود ١ / ١٠١ ، ارشاد الفحول ص ١٨٣ ، الآيات البينات ٢ / ٣٠ ، المحلى

على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٥١ .

(٩) الآية ١٨٧ من البقرة .

(١٠) في ش : عقيل والسمعاني .

(١١) في ض ب : وقيد .

مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ وَأَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا^(١) .

وَاخْتَلَفَ النُّقْلُ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ .

وَاسْتَدِلُّ لَكُونِهِ حُجَّةً - وَهُوَ الصَّحِيحُ - بِأَنَّهُ لَوْ^(٢) لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ لُغَةً لَمَا فَهِمَهُ أَهْلُهَا . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَيْتُ الْوَاجِدَ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعَقُوبَتَهُ » حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٤) وَأَبُو دَاوُدَ^(٥) وَالنَّسَائِيُّ^(٦) وَابْنُ مَاجَهَ^(٧) . أَيْ مُطْلَقُ الْغَنِيِّ .

وَفِي « الصَّحِيحَيْنِ »^(٨) : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ » .

وَفِيهَا^(٩) : « لِأَنَّ يَمْتَلِي جَوْفَ أَحَدِكُمْ قِيحاً خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِي شِعْراً » .

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(١٠) - فِي الْأَوَّلِ - : يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِي مَنْ لَيْسَ بِوَاجِدٍ لَا يُحِلُّ عَقُوبَتَهُ وَعِرْضَهُ^(١١) . وَفِي الثَّانِي : مَثَلُهُ . وَقِيلَ لَهُ فِي الثَّالِثِ : الْمَرَادُ

(١) انظر : المستصفى ٢ / ١٩٢ ، تيسير التحرير ١ / ١٠٠ ، البرهان ١ / ٤٦٧ ، وما بعدها ، المعتمد ١ / ١٦٢ ، فواتح الرحموت ١ / ٤١٤ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٧٢ ، المسودة ص ٣٦٠ ، التهديد للانسوي ص ٦٦ ، التبصرة ص ٢١٨ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٥٥ ، الآيات البيّنات ٢ / ٣٦ ، العدة ٢ / ٤٥٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٠ ، ارشاد الفحول ص ١٨٠ ، شرح العضد ٢ / ١٧٥ .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) في ش : صحيح .

(٤) مسند الامام أحمد ٤ / ٢٢٢ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٥) بذل المجهود ١٥ / ٣١٤ .

(٦) سنن النسائي ٧ / ٢٧٨ .

(٧) سنن ابن ماجه ٢ / ٨١١ ، وسبق تخريجه صفحة ٣٦٦ .

(٨) في ز د ب ض : ملك مطلق .

(٩) صحيح البخاري ٣ / ١٥٥ ، صحيح مسلم ٣ / ١١٩٧ ، وسبق تخريجه صفحة ١٥٧ .

(١٠) صحيح البخاري ٨ / ٤٥ ، صحيح مسلم ٤ / ١٧٦٩ . وفي ش : وفيه .

(١١) في ب : أبو عبيدة .

(١٢) غريب الحديث لأبي عبيد ٢ / ١٧٥ . وكلمة « وعرضه » ساقطة من ش ع ز ب .

الهجاء^(١) أو^(٢) هجاء النبي ﷺ ؟ فقال : لو كان كذلك لم يكن لذكر الامتلاء^(٣) معنى ، لأن قليله كذلك .

فألزم أبو عبيد^(٤) من تقدير الصفة المفهوم^(٥) قدر الامتلاء^(٦) صفة للهجاء . وهو والشافعي من أئمة اللغة وذكره الآمدي^(٧) قول جماعة من أهل العربية . فالظاهر أنهم فهموا ذلك لغة ، فثبتت اللغة به ، واحتمل البناء على الاجتهاد مرجوح^(٨) .

(وكالأولى) وهي الصفة المقترنة بالعام كقولهم « في الغنم السائمة الزكاة » الصفة العارضة المجردة ، نحو قولهم (في السائمة الزكاة) .

قال ابن مفلح : عند أصحابنا وغيرهم .

وذكره الآمدي^(٩) وغيره ، وذلك لأن غايته أن الموصوف فيها محذوف .

(والأولى أقوى دلالة) في المفهوم ، لأن الأولى وهي التي المثال فيها مقيد^(١٠) بالعام كالنص ، بخلاف هذا .

(والثاني) من أقسام مفهوم المخالفة الستة : التقسيم . (ك « الثيب أحقُّ

(١) في ش : الهجو .

(٢) في ب ز ش ع : و .

(٣) في ش : الامثال .

(٤) في ش ز ب : عبيدة .

(٥) في ش : قدر لا مثلاً .

(٦) الأحكام في أصول الأحكام ٢ / ٧٢ .

(٧) في ش : من حرج .

(٨) الإحكام في أصول الأحكام ٣ / ٨٧ .

(٩) في ش : مقيدة .

بنفسها ، والْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ «^(١)» .

وهو (كالْأَوَّلِ قُوَّةً) أي في القوة . ذَكَرَهُ الْمُوقِفُ^(٢) وَغَيْرُهُ^(٣) .

ووجه ذلك : أن تقسيمه إلى قسمين ، وتخصيص كل واحد بحكم يدل على انتفاء ذلك الحكم عن القسم الآخر .

إذ لو عمها لم يكن للتقسيم فائدة ، فهو مِنْ جَمَلَةِ مَفْهُومِ الْخَالَفَةِ .

(والثالثُ) الشَّرْطُ^(٤) .

والمراد به « ما عُلِّقَ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى شَيْءٍ بِأَدَاةٍ^(٥) الشَّرْطِ » مثل « إِنْ » و « إِذَا » ونحوهما ، وهو المسمى بـ « الشَّرْطِ اللَّفْظِيِّ » لا الشرط الذي هو قسم السبب والمانع .

وذلك (كَ) إِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٌ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ^(٦)) فَإِنَّهُ يَدُلُّ بِمَنْطُوقِهِ عَلَى وَجُوبِ النِّفْقَةِ عَلَى أُولَاتِ الْحَمْلِ ، وبمفهومِهِ

(١) أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك في الموطأ عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً . (انظر صحيح مسلم ١٠٢٧ / ٢ ، بذل المجهود ١٠ / ١٥٠ ، عارضة الأخوذ ٥ / ٢٥ ، سنن النسائي ٦ / ٧٠ ، الموطأ ٢ / ٥٢٤) .

(٢) روضة الناظر ص ٢٧٤ .

(٣) مختصر الطوفي ص ١٢٧ .

(٤) انظر (التهيد للأسنوي ص ٦٦ ، الإحكام للإمامي ٣ / ٨٨ ، تيسير التحرير ١ / ١٠٠ ، روضة الناظر ص ٢٧٢ ، مختصر الطوفي ص ١٢٦ ، المسودة ص ٢٥٧ ، المعتمد ١ / ١٥٢ وما بعدها ، الآيات البينات ٢ / ٣٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٧٠ ، شرح العضد ٢ / ١٨٠ ، إرشاد الفحول ص ١٨١ ، نشر البنود ١ / ١٠١ ، مناهج العقول ١ / ٣٢٠ ، فواتح الرحموت ١ / ٤٢١ ، المستصفى ٢ / ٢٠٥ ، نهاية السؤل ١ / ٣٢٢ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٥١)

(٥) في ش : بإرادة .

(٦) الآية ٦ من الطلاق .

على عَدَمِ وجوبِ النفقةِ للمعتدةِ غيرِ^(١) الحاملِ .

(وَهُوَ أَقْوَى مِنْهَا) أي مِنَ الْقَسَمَيْنِ السَّابِقَيْنِ مِنْ جِهَةِ الدَّلَالَةِ ، لِأَنَّ الشَّرْطَ يُلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ عَدَمُ الْمَشْرُوطِ .

فَإِنْ قِيلَ : يُحْتَمَلُ أَنَّهُ سَبَبٌ لِمُسَبِّبٍ ، فَلَا تِلَازِمَ . رُدُّ : بِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ .

وَيَرِدُ الشَّرْطُ (لِتَعْلِيلِ ك) قَوْلِ الْإِنْسَانِ لَوْلَيْهِ (أُطِيعَنِي^(٢)) إِنْ كُنْتَ ابْنِي .
وَمِنْ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ﴿ وَاشْكُرُوا^(٣) نِعْمَةَ اللَّهِ^(٤) إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾^(٥) .

قَالَ ابْنُ قَاضِي الْجَبَلِ : لَفْظُ الشَّرْطِ أَصْلُهُ التَّعْلِيلُ ، وَتَسْتَعْمَلُهُ الْعَرَبُ كَثِيرًا لِلتَّعْلِيلِ لَالْتَّعْلِيلِ ، فَهُوَ تَنْبِيْهُ عَلَى السَّبَبِ الْبَاعِثِ عَلَى^(٦) الْأُمُورِ^(٧) بِهِ لِالتَّعْلِيلِ^(٨) الْأُمُورِ^(٩) بِهِ . فَاَلْمَقْصُودُ التَّنْبِيْهُ عَلَى الصِّفَةِ الْبَاعِثَةِ لِالتَّعْلِيلِ . ا هـ .

(وَالرَّابِعُ) مِنْ أَقْسَامِ مَفْهُومِ الْخَالِفَةِ السَّتَةِ : الْغَايَةُ .

وَهُوَ « مَدُّ الْحُكْمِ بِأَدَاةِ الْغَايَةِ » (ك) « إِلَى » وَ « حَتَّى » وَ « اللَّام » .

(١) فِي ض : دُونَ .

(٢) فِي ز : أَطِيعَنِي ، وَفِي ش : أُعْطِنِي .

(٣) فِي ش : اللَّهُ .

(٤) الْآيَةُ ١١٤ مِنَ النَّحْلِ .

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ض .

(٦) فِي ش : الْأُمُورِيَّةُ .

(٧) فِي ش : تَعْلِيلٌ .

(٨) فِي ش : الْأُمُورِيَّةُ .

ومن ذلك من جهة المعنى قوله سبحانه وتعالى ﴿ فَلَا تَجِلُّ لَهُ ﴾ ^(١) مِنْ بَعْدِ (حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ) ^(٢) وحديث « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » ^(٣) .

وهو حجة عند الجمهور ^(٤) ، وإليه ذهب معظم نقاة المفهوم .

(وهو أقوى من) القسم (الثالث) من جهة الدلالة ، لأنهم أجمعوا على تسميتها ^(٥) « حروف الغاية » وغاية الشيء نهايته . فلو ثبت الحكم بعدها لم يفد تسميتها غاية .

وذهب أكثر الحنفية وجماعة من الفقهاء والمتكلمين إلى النع .

(والخامس) من أقسام مفهوم المخالفة : العدة ^(٦) .

(١) ساقطة من جميع النسخ .

(٢) الآية ٢٣٠ من البقرة .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ عن ابن عمر موقوفاً ، وأخرجه الدارقطني والترمذي عن ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً ، وأخرجه أبو داود عن علي وذكر أنه اختلف في رفعه ووقفه ، وأخرجه الدارقطني أيضاً عن أنس وعائشة مرفوعاً وعن علي موقوفاً . قال الدارقطني : الصحيح الموقوف . وقال الترمذي : الموقوف أصح . (انظر الموطأ ١ / ٢٤٦ ، بذل المجهود ٨ / ٦٥ ، عارضة الأحوزي ٣ / ١٢٥ ، سنن الدارقطني ٢ / ٩٠ ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية ١ / ٢٤٨)

(٤) انظر (المودة ص ٢٥٨ ، اللع ص ٢٦ ، المعتد ١ / ١٥٦ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٩٢ ، تيسير التحرير ١ / ١٠٠ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٥١ ، الآيات البيّنات ٢ / ٣٠ ، شرح العبد ٢ / ١٨١ ، إرشاد الفحول ص ١٨٢ ، نشر البنود ١ / ١٠١ ، فواتح الرحموت ١ / ٤٢٢ ، المستصفى ٢ / ٢٠٨ ، روضة الناظر ص ٢٧٢ ، مختصر الطوفي ص ١٢٦)

(٥) في ع : تسمية .

(٦) انظر تحقيق المسألة في (العدة ٢ / ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٥ وما بعدها ، المعتد ١ / ١٥٧ ، التهيد للأنسوي ص ٦٨ ، الإحكام للآمدي ٣ / ٩٤ ، تيسير التحرير ١ / ١٠٠ ، إرشاد الفحول ص ١٨١ ، روضة الناظر ص ٢٧٤ ، مختصر الطوفي ص ١٢٧ ، نشر البنود ١ / ١٠١ ، فواتح الرحموت ١ / ٤٢٢) .

وهو « تعليقُ الحكمِ بِعَدَدٍ مَحْصُوصٍ » (ك) نحو قولهِ تعالى ﴿ فَأَجْلِدْهُمْ » (ثَمَانِينَ جَلْدَةً) ^(١)

وبهِ قَالَ أَحَدُ وَمَالِكٌ وَدَاوُدُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ^(٢) وَبَعْضُ الشَّافِعِيِّ ^(٣) .

قَالَ سُلَيْمٌ مِنْهُمْ : وَهُوَ دَلِيلُنَا فِي نَصَابِ الزَّكَاةِ وَالتَّحْرِيمِ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ .

وَنَقَلَهُ أَبُو حَامِدٍ وَأَبُو الْمَعَالِي ^(٤) وَالْمَاوَرِدِيُّ عَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ .

قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ ^(٥) : الْقَوْلُ بِمَفْهُومِ الْعَدَدِ هُوَ الْعِمْدَةُ عِنْدَنَا فِي تَنْقِيسِ الْحِجَارَةِ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ مِنْ ^(٦) الثَّلَاثَةِ ، وَنِفَاهُ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ . وَالْقَوْلُ بِهِ أَصَحُّ ، لِثَلَا يَغْزَى التَّحْدِيدُ بِهِ عَنْ فَائِدَةٍ .

وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي عَدَدٍ لَمْ يَقْصُدْ بِهِ التَّكْثِيرُ ، كَالْأَلْفِ وَالسَّبْعِينَ وَكُلِّ مَا يَسْتَعْمَلُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ لِلْمُبَالَغَةِ ، عَو « جِئْتُكَ أَلْفَ مَرَّةٍ فَلَمْ أَجِدْكَ » ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ - لَمَّا نَزَلَ عَلَيْهِ ﴿ إِنَّ تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ ^(٧) - : « لَا أَرَى _____ دَنْ عَلَى

(١) الآية ٤ من النور .

(٢) ساقطة من ض .

(٣) البرهان ١ / ٤٥٣ .

(٤) هو أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع الأنصاري الشافعي ، أبو العباس ، نجم الدين ، المعروف بابن الرفعة . قال الأسنوي : « كان شافعي زمانه ، وإمام أوانه ، مد في مدارك الفقه باعاً وذراعاً ، وتوغل في مسالكه علماً وطباعاً » . ومن مؤلفاته « الكفاية في شرح التنبيه » و « المطلب في شرح الوسيط » في نحو أربعين مجلداً ، ولم يكمله . توفي سنة ٧١٠ هـ . (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي ٩ / ٢٤ ، طبقات الشافعية للأسنوي ١ / ٦٠١ ، شذرات الذهب ٦ / ٢٢ ، البداية والنهاية ١٤ / ٦٠) .

(٥) في ش : عن .

(٦) الآية ٨٠ من التوبة .

أبو يعلى ^(١) وابن عقيل ^(٢) والموفق ^(٣) وقال : « ولو كان مُشْتَقًّا ^(٤) كالطعام » ^(٥) .

وقال المجد ^(٦) ومن وافقه : « إِنَّهُ حُجَّةٌ بَعْدَ سَابِقَةٍ مَايَعُمُّهُ ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَتَرَاهَا طَهُورٌ » ^(٧) بَعْدَ قَوْلِهِ « جُعِلَتْ ^(٨) لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا » .

و ^(٩) كما لو قيل : يا رسول الله : أفي بهيمة الأنعام زكاة ؟ فقال : « في الإبل زكاة » ^(١٠) . أو ^(١١) : هل ينبع الطعام بالطعام ؟ فقال : « لا تتبعوا البر بالبر » تقويةً للخاصّ بالعام ، كالصفة بالموصوف .

(١) عزو المصنف للقاضي أبي يعلى نفي الاحتجاج بمفهوم اللقب غير سديد ، وذلك لأنه صرح في كتابه « العدة » بحججه ، كما ناقش أدلة النافين وردّها في كلام طويل مفصل ، يقول فيه : « والدلالة على أنه إذا كان معلقاً باسم دلّ على أن ماعداً بخلافه أن الصفة وضعت للتمييز بين الموصوف وغيره ، كما أن الاسم وضع للتمييز المسمى من غيره . فلإذا قال : ادفع هذا إلى زيد أو إلى عمرو ، واشتر لي شاة أو جلاً وما أشبه ذلك ، لم يجز العدول عنه ، وكانت التسمية للتمييز والمخالفة بينه وبين ماعداه كالصفة سواء . ثم لو علق الحكم على صفة دلّ على أن ماعداه بخلافه ، كذلك إذا علقه بالاسم الخ » (العدة ٢ / ٤٧٥)

(٢) روضة الناظر ص ٢٧٥ .

(٣) في ش : مستفاداً .

(٤) نقل المصنف هذا عن الموفق فيه اختصار وتصرف ، وعبارته في « الروضة » : « ولا فرق بين كون الاسم مشتقاً كالطعام أو غير مشتق كأسماء الأعلام » . (روضة الناظر ص ٢٧٥) .

(٥) المسودة ص ٣٥٢ وما بعدها .

(٦) فيما أخرجه مسلم في صحيحه وأحمد في مسنده عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « فضلنا على الناس بثلاث : جُعِلَتْ صفوقنا كصفوف الملائكة ، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجِد الماء » . (صحيح مسلم ١ / ٣٧١ ، مسند أحمد ٣٨٣ / ٥)

(٧) في ش : وجعلت .

(٨) الواو ساقطة من ش .

(٩) في ض : الزكاة .

(١٠) في ض : و .

قال^(١) : وأكثر ما جاء^(٢) عَنْ أَحَدٍ فِي مَفْهُومِ اللَّقْبِ لَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَا .
وَجْهُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ : أَنَّهُ لَوْ تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِالْعَامِّ لَمْ يَتَعَلَّقْ^(٣) بِالْخَاصِّ ، لِأَنَّهُ
أَخْصٌ وَأَعْمٌ ، وَلِأَنَّهُ يُمَيِّزُ مَسَاءَهُ كَالصِّفَةِ .



(١) فِي ش : وَقَالَ .

(٢) فِي ش : جَاءَنَا .

(٣) فِي ع ض ب : يَعْلُقُ .

(فَصْلٌ)

(إِذَا خُصَّ نَوْعٌ) مِنْ جِنْسٍ (بِالذِّكْرِ بِمَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ أَوْ غَيْرِهِمَا) أَيِّ شَيْءٍ غَيْرِ
المدح والذم (مما ^(١)) لَا يَصْلُحُ لِمُسْكُوتٍ ^(٢) عَنْهُ ، فَلَهُ (أَيِّ فَلِذَلِكَ الذِّكْرِ) (مَفْهُومٌ) .
ومن ^(٣) ذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ
لَمَحْجُوبُونَ ﴾ ^(٤) ، فَالْحِجَابُ عَذَابٌ ، فَلَا يَحْجُبُ مَنْ لَا يَعْتَذِرُ ، وَلَوْ حُجِبَ الْجَمِيعُ لَمْ
يَكُنْ عَذَابًا ^(٥) .

قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَمَّا حُجِبَ ^(٦) أَعْدَاءُهُ تَجَلَّى لِأَوْلِيَائِهِ حَتَّى رَأَوْهُ .
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : « لَمَّا حُجِبَ ^(٧) هَؤُلَاءِ فِي السُّخْطِ ، كَانَ
فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَوْلِيَاءَهُ يَرُونَهُ ^(٨) فِي الرِّضَا » ^(٩) .
وَقَالَ أَيْضًا : فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ أَوْلِيَاءَهُ يَرُونَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَبْصَارِ
وُجُوهِهِمْ .

(١) فِي ع : مَا .

(٢) فِي ع ض : الْمُسْكُوتُ .

(٣) فِي ش : أَيِّ وَمِنْ .

(٤) الْآيَةُ ١٥ مِنَ الْمُطَفِّفِينَ .

(٥) انْظُرْ : الْمُسَوْدَةُ ٣٦٤ ، الْمُسْتَصْفَى ١٩٢ / ٢ .

(٦) سَاقِطَةٌ مِنْ ش .

(٧) فِي ش : يَرُونَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(٨) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلشَّافِعِيِّ ٤٠ / ١ .

وبهذه الآية استدلل الإمام أحمد^(١) وغيره من الأئمة رضي الله تعالى عنهم على الرؤية للمؤمنين .

قال الزجاج : لولا ذلك لم يكن فيها فائدة ، ولا حسنت منزلتهم بحجبيهم .
(وإذا اقتضى حال أو) اقتضى^(٢) (لفظ عموم الحكم لو عم ، فتخصيص بعض بالذكر له مفهوم) ذكره الشيخ تقي الدين^(٣) وغيره .

ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى ﴿ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا ﴾^(٤) ﴿^(٥)
وقوله سبحانه وتعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ
- إلى قوله - وكثير من الناس ﴾^(٦) .

(وفعلته) أي فعل النبي ﷺ (له دليل كدليل الخطاب) عند أكثر أصحابنا^(٧) .

وأخذه من قول أحمد رضي الله تعالى عنه : لا يصلّى على ميت بعد شهر^(٨) .
لحديث أم سعد^(٩) - رواه الترمذي^(١٠) ، ورواته ثقات عن سعيد بن المسيب - :

(١) الرد على المجهمية للإمام أحمد ص ١٢٩ .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) المسودة ص ٣٦٤ .

(٤) في ز ب : خلقنا تفضيلاً .

(٥) الآية ٧٠ من الإسراء .

(٦) الآية ١٨ من الحجج .

(٧) العدد ٢ / ٤٧٨ .

(٨) حكاه الترمذي في سننه . (انظر عارضة الأحوذى ٤ / ٢٥٧) .

(٩) هي أم سعد بن عبادة رضي الله عنها . (انظر ترجمتها في أسد الغابة ٧ / ٣٣٩) .

(١٠) عارضة الأحوذى ٤ / ٢٥٨ .

« أَنْ أُمَّ سَعْدٍ مَاتَتْ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ غَائِبٌ ، فَلَمَّا قَدِمَ صَلَّى عَلَيْهَا ، وَقَدْ مَضَى لِذَلِكَ شَهْرٌ » .

وَضَعَّفَ هَذِهِ الدَّلَالََةَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا^(١) وَغَيْرُهُمْ .

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَيْسَ^(٢) لِلْفِعْلِ صِغَةُ تَعَمُّ وَلَا تَخَصُّ^(٣) ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُجْعَلَ لَهَا دَلِيلُ خَطَابٍ .

(وَدَلَالَةُ الْمَفْهُومِ كُلُّهَا بِالِاتِّزَامِ)^(٤) بِمَعْنَى أَنَّ النِّفْيَ فِي الْمَسْكُوتِ لَازِمٌ لِلثَّبُوتِ^(٥) فِي الْمَنْطُوقِ مُلَازِمَةً ظَنِّيَّةً لَا قَطْعِيَّةً .

☆ ☆ ☆

(١) المسودة ص ٣٥٢ .

(٢) في ش : للعقل صفة لاتخص ولا تعم . وفي ع : للفعل صفة تعم ولا تخص . وفي ز : للفعل صيغة لاتخص ولا تعم .

(٣) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢٧١ ، مناهج العقول ١ / ٣١٧ ، نهاية السؤل ١ / ٣٢٠ .

(٤) في ع : لثبوت .

(فصل)

(كلمة « إِنَّمَا » بكسرٍ وفتحٍ) أي بكسرٍ هزَّتْهَا وفتَحِهَا ^(١) (تَفِيدُ ^(٢)) الْحَضَرَ نَطْقاً) أي مِنْ جَهَةِ النُّطْقِ ^(٣) عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ وَابْنِ الْمُنَيِّ وَالْمَوْفِقِ ^(٤) وَالْفَخْرِ مِمَّا ^(٥) وَبَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ .

وَعِنْدَ الْقَاضِي ^(٦) وَابْنِ عَقِيلٍ وَالْحُلَوَانِي وَالْأَكْثَرِ : فَهَأ . يَعْنِي بِالْمَفْهُومِ ^(٧) .
وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْحَنْفِيَّةِ ^(٨) وَالْأَمْدِيِّ ^(٩) وَالطُّوفِيِّ ^(١٠) - مِنْ أَصْحَابِنَا - وَمِنْ وَافَقَهُمْ :
لَا تَفِيدُ الْحَضَرَ نَطْقاً وَلَا فَهَأ ، بَلْ تُؤَكِّدُ الْإِثْبَاتَ .

(١) فِي ش : وَفَتْحُهَا .

(٢) فِي ع : تَقْيِيد .

(٣) انظر (الإيهاج في شرح المنهاج ١ / ٢٢٧ وما بعدها ، معترك الأقران ١ / ١٨٣ وما بعدها ،
المحصل ج ١ ق ١ / ٥٢٥ ، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٣٩ ، الإشارات للبايجي ص ٩٢ ، شرح
تنقيح الفصول ص ٥٧ ، نشر البنود ١ / ١٠٢ ، التمهيد للأسنوي ص ٥٧ ، نهاية السؤل ١ / ٣٠٤ ،
تيسير التحرير ١ / ١٠٢ ، ١٣٢) .

(٤) روضة الناظر ص ٢٧١ .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) العدد ٢ / ٤٧٩ .

(٧) انظر : القواعد والفوائد الأصولية ص ١٣٩ ، المسودة ص ٣٥٤ ، المستصفى ٢ / ٢٠٦ ،
النبصرة ص ٢٣٩ ، اللمع ص ٢٦ ، إرشاد الفحول ص ١٨٢ ، الآيات البينات ٢ / ٤٣ وما بعدها .

(٨) انظر : فوائح الرحوت ١ / ٤٣٤ ، تيسير التحرير ١ / ١٣٢ .

(٩) الإحكام في أصول الأحكام ٣ / ٩٧ .

(١٠) مختصر الطوفي ص ١٢٥ .

واختاره أبو حيان وقال : ^(١) كما لا يفهم ذلك من أخواتها المكفوفة ^(٢) بما ^(٣) مثل « ليتما » و « لعلما » . وإذا فهم من « إنمّا » حصر ، فإنما هو من السياق ، لا أنها تدل عليه بالوضع . ونقله عن البصريين .

قال البرماوي : وفيه نظر . فإن إمام اللغة ^(٤) نقل عن ^(٥) أهل اللغة أنها تفيده ، لجواز « إنمّا المرء بأصغريه » ^(٦) يعني ^(٧) قلبه ولسانه . أي كآلة يهذين العضوين ^(٨) ، لا يهينته ومنظره .

ثم قال : نعم ^(٩) ! لهم طرق في إفادتها الحصر ، أقواها : نقل أهل اللغة ، واستقراء ^(١٠) استعمال العرب إياها في ذلك . وأضعفها ^(١١) : طريقة الرازي وأتباعه أن « إن » للإثبات و « ما » للنفي ^(١٢) ولا يجتمعان ، فيجعل الإثبات للمذكور والنفي للمسكوت ^(١٣) .

(١) ساقطة من ش .

(٢) ساقطة من ع .

(٣) في ع : بم .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) في ز : إلى . وفي ب : عنه .

(٦) انظر : الأمثال لأبي عبيد ص ٩٨ ، لسان العرب ٤ / ٥٨٨ . قال ابن منظور : ومعنى المثل أن المرء يعلو الأمور ويضبطها بجنانته ولسانه .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) في ع ض ب : الوصفين .

(٩) ساقطة من د .

(١٠) في ش : عن أهل .

(١١) في ش : استقرار .

(١٢) في ش : وأصعبها .

(١٣) في ش : استعمل للنفي .

(١٤) الحصول ج ١ ق ١ / ٥٣٧ .

وَرَدُّ بِنَعِ كُلِّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ ، لِأَنَّ « إِنْ » لِتَوْكِيدِ النِّسْبَةِ ، نَفِيًّا كَانَ أَوْ إِثْبَاتًا ، نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا قَامَ ، وَإِنْ زَيْدًا لَمْ يَقَمْ . وَ « مَا » كَافَّةٌ لَانْفَائِيَّةٍ عَلَى الْمَرْجُّحِ ^(١) ، وَبِتَقْدِيرِ التَّسْلِيمِ فَلَا يَلْزَمُ اسْتِمْرَارُ الْمَعْنَى فِي حَالَةِ الْإِفْرَادِ أَوْ ^(٢) حَالَةِ التَّرْكِيبِ .

قَالَ السَّكَّاكِيُّ : « لَيْسَ الْحَضَرُ فِي « إِنَّمَا » لَكُونِ « مَا » لِلنَّفْيِ كَمَا يَفْهَمُ ^(٣) مِنْ لَوْ قُوفٍ لَهُ عَلَى النُّحُو ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلنَّفْيِ لَكَانَ لَهَا الصَّدَرُ ^(٤) .

ثُمَّ حَكَى عَنِ الرَّبْعِيِّ ^(٥) [أَنْ] ^(٦) « إِنْ » لِتَأْكِيدِ ^(٧) إِبْثَابِ الْمُسْنَدِ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، وَ « مَا » مُؤَكِّدَةٌ ، فَانْسَبَ مَعْنَى الْحَصْرِ ^(٨) .

دَلِيلُ الْقَائِلِ بِالْحَصْرِ : تَبَاذُرُ الْفَهْمِ بِلَادِلِيلِ .

وَاحْتِجَّ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَلَى إِبَاحَةِ رَبِّهِ الْفَضْلِ بِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنَّمَا الرَّبُّ فِي النَّسَبَةِ » وَهُوَ فِي « الصَّحِيحِينَ » ^(٩) ، وَشَاعَ فِي الصَّحَابَةِ ،

(١) فِي ز : الْأَرْجَحُ .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ شِ ض .

(٣) فِي ش : يَفْهَمُهَا . وَفِي مِفْتَاحِ الْعُلُومِ : يَظُنُّهُ .

(٤) مِفْتَاحُ الْعُلُومِ لِلْسَّكَّاكِيِّ ص ١٢٦ بِتَصَرُّفٍ .

(٥) هُوَ عَلِيُّ بْنُ عَيْسَى بْنِ الْفَرَجِ بْنِ صَالِحِ الرَّبْعِيِّ ، أَبُو الْحَسَنِ ، أَحَدُ أَعْمَةِ النُّحَوِيِّينَ وَحِذَاقِهِمْ ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْحَسَنَةِ كـ « شَرْحِ الْإِيضَاحِ » وَ « الْبَدِيعِ » وَ « شَرْحِ الْبَلْغَةِ » وَ « شَرْحِ مَخْتَصَرِ الْجَرْمِيِّ » تَوَفَّى سَنَةَ ٤٢٠ هـ . (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغِيَةِ الْوَعَاةِ ٢ / ١٨١ ، مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ ١٤ / ٧٨ ، إِنْبَاءُ الرِّوَاةِ ٢ / ٢٩٧ ، مِفْتَاحُ الْعُلُومِ ص ١٢٦) .

(٦) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٧) فِي سَائِرِ النُّسخِ : التَّأْكِيدُ .

(٨) مِفْتَاحُ الْعُلُومِ ص ١٢٦ .

(٩) هَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ . (انْظُرْ صَحِيحَ مُسْلِمٍ ٣ / ١٢١٨) . أَمَّا الْبَخَارِيُّ فَلَمْ يَخْرِجْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ بِلَفْظِ « لَارِءًا إِلَّا فِي النَّسَبَةِ » (صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ ٣ / ٩٨) .

ولم^(١) يُنكرُ ، وعدلَ إلى دليل .

لكن قال البرماوي : فيه نظر !! فإنَّ ابنَ عباسٍ رواه عن أسامة بلفظ
« لَيْسَ الرَّبَّاءُ إِلَّا فِي النَّسِئَةِ » كما في « مسلم »^(٢) . فيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُسْتَنَدُ ابنِ عباسٍ .

وقد يجاب بأنهم قد رَوَوْا أَنَّهُ اسْتَدَلَ بِذَلِكَ ، وأنهم لما وافقوه كان كالأجاء .

(وقد تردُّ) « إِنَّمَا » (لتحقيقِ مَنْصُوصٍ ، لالفتي غيرِه) نحو : إِنَّمَا الْكَرِيمُ
يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ .

(و) لفظُ (تحريمُها التكبيرُ ، وتحليلُها التسليمُ) يفيدُ الحصرَ نطقاً^(٣) . لأنَّهُ
مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرٍ^(٤) عائِدٍ إِلَى الصَّلَاةِ ، وفيها السَّلَامُ^(٥) .

وبه احتجَّ أصحابنا وأصحابُ الشافعي على تعيينِ لفظي^(٦) التكبيرِ والتسليمِ
بقوله ﷺ « تَحْرِيْمُهَا التَّكْبِيرُ ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ »^(٧) ومنعهُ الحنفيةُ لمنعهم
المفاهيم .

(١) في ض : فلم .

(٢) الحديث بهذا اللفظ غير موجود في صحيح مسلم . وقد روى مسلم نحوه عن أسامة بن زيد
مرفوعاً « لاربا فيما كان يبدأ بيد » . (صحيح مسلم ١٢١٨ / ٣) وروى البخاري والنسائي عن أسامة
مرفوعاً « لاربا إلا في النسبة » . (صحيح البخاري ٩٨ / ٣ ، سنن النسائي ٢٤٧ / ٧) .

(٣) انظر : نشر البنود ١٠٢ / ١ ، البرهان ٤٧٨ / ١ ، روضة الناظر ص ٢٧٢ ، المسودة
ص ٣٦٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٥٧ وما بعدها ، المستصفى ٢٠٧ / ٢ .

(٤) في ش : ميم .

(٥) في ش : اللام .

(٦) في ع : لفظتي .

(٧) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد وإسحاق وابن أبي شيبة والبخاري عن علي بن
أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً ، وأخرجه الحاكم وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . (انظر
بذل المجهود ١ / ١٥٣ ، عارضة الأحمدي ١ / ١٥ ، سنن ابن ماجه ١ / ١٠١ ، المستدرک ١ / ١٣٢ ،
الدرية في تخريج أحاديث الهداية ١ / ١٣٦ ، شرح السنة للبيهقي ٣ / ١٧ ، مسند الإمام أحمد ١ /
١٢٣ ، ١٢٩) .

ورد بأنَّ التعيينَ مستفادٌ من الحصرِ المدلولِ عليه بالمبتدأ والخبرِ ، فإنَّ التحريمَ منحصرٌ في التكبيرِ كإحصارِ زيدٍ في صداقتك إذا قلتَ « صديقي زيدٌ »^(١) .

أما إذا كانَ الخبرُ نكرةً ، نحو « زيدٌ قائمٌ » فالأصحُّ أنها لاتفيدُ الحصرَ كما في الحديثِ « الصِّيَامُ جَنَّةٌ »^(٢) فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ أَيْضاً جَنَّةً^(٣) .

(و) لفظُ (صديقي) زيدٌ (أو العالمُ زيدٌ ، ونحو ذلك) كقولك « القائمُ زيدٌ » (ولا قرينةَ عهدٍ يفيدُ^(٤) الحصرَ نطقاً) من صيغِ الحصرِ المعْتَبِرِ ، مفهومه حصرُ المبتدأ في الخبرِ^(٥) .

وله صيغتان^(٦) :

إحدهما : نحو « صديقي زيدٌ » . قاله المحققون مستدلين بأنَّ « صديقي » عامٌّ ، فإذا أُخْبِرَ عنه بخاصٍّ - وهو زيدٌ - كانَ حَصْراً لذلك العامِّ ، وهو الأصدقاءُ كُلُّهم في الخبرِ ، وهو زيدٌ . إذ لو بقيَ من أفرادِ العمومِ ما لم يدخلْ في الخبرِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ المبتدأ أعمَّ من الخبرِ ، وذلك لا يجوزُ .

قال الغزالي : لا لُغَةً ولا عَقْلاً . فلاتقول «^(٧) الحيوانُ إنسانٌ » ولا « الزوجُ

(١) انظر : البرهان ١ / ٤٨٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٥٨ .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ومالك في الموطأ وأحمد في مسنده . (انظر صحيح البخاري ٣ / ٣١ ، صحيح مسلم ٢ / ٨٠٦ ، الموطأ ١ / ٣١٠ ، سنن النسائي ٤ / ١٣٥ ، سنن ابن ماجه ١ / ٥٢٥ ، عارضة الأحوذى ٣ / ٢٩٤ ، مسند الإمام أحمد ١ / ١٩٦ ، ٢ / ٣٤١ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩) .

(٣) شرح تنقيح الفصول ص ٥٩ .

(٤) في ش ض : تفيد .

(٥) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٥٨ ، البرهان ١ / ٤٨٠ .

(٦) في ش : صورتان وصيغتان .

(٧) في ش : حصر .

(٨) في ع ب : الإنسان حيوان .

عَشْرَةٌ » ، بل أن يكون المبتدأ أخصاً أو مساوياً^(١) .

والصيغة الثانية : « العالِمُ زيدٌ » ونحوه كـ « القائمُ زيدٌ » إذا جعلتِ اللامَ للحقيقةِ أو للاستغراقِ للعهدي ، والحكمُ فيها كالصيغِ التي قبلها^(٢) .

(ويحصلُ حَضَرٌ) أيضاً (بنفي)^(٣) سواءَ كانَ النفيُ بـ « ما » أو بغيرها^(٤) كـ « لا » و « لم » و « إن » و « ليس » (ونحوه) أي نحوِ النفيِ كالاستفهامِ (واستثناءٍ تامٍّ ومُقَرَّرٍ)^(٥) ، وفصلٍ مبتدأٍ مِنْ خَبَرٍ بضميرِ الفصلِ^(٦) .

فمثالُ النفيِ « لاصِيَامٌ لِمَنْ لَمْ^(٧) يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ »^(٨) .

ومثالُ نحوِ النفيِ ، وهو الاستفهامُ : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ^(٩) ﴾^(١٠) .

ومثالُ الاستثناءِ : « لاإلهَ إِلَّا اللهُ » و « مالي سِوَى^(١١) اللهِ » وقولُ الشاعرِ :

(١) انظر : المستصفى ٢ / ٢٠٧ ، فواتح الرحموت ١ / ٤٣٤ ، شرح العضد ٢ / ١٨٣ ، إرشاد الفحول ص ١٨٢ ، الإحكام للآمدي ١ / ٩٨ ، نهاية السؤل ١ / ٣٠٥ ، تيسير التحرير ١ / ١٠٢ ، ١٣٤ .

(٢) في ش : قبلها .

(٣) انظر : معترك الأقران ١ / ١٨٢ ومابعداها ، شرح تنقيح الفصول ص ٥٧ ، نشر البنود ١ / ١٠٢ ، الإحكام للآمدي ٢ / ٩١ ، إرشاد الفحول ص ١٨٢ .

(٤) في ع : غيرها .

(٥) معترك الأقران ١ / ١٨٢ ومابعداها .

(٦) معترك الأقران ١ / ١٨٦ .

(٧) في ش : لا .

(٨) سبق تخريجه في جـ ٢ ص ٢١٠ .

(٩) في ش : الظالمون .

(١٠) الآية ٣٥ من الأحقاف .

(١١) في ش : إله سوى .

رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبِّا ، فَلَنْ أَرَى أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ وَاحِدًا

ومثالُ فصلِ المبتدأ من الخبرِ بضميرِ الفصلِ قوله تعالى ﴿وَإِنْ جُنَدْنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾^(١) فإنه لم يَسُقْ إلا للإعلامِ بأنَّهُمُ الْغَالِبُونَ دُونَ غَيْرِهِمْ^(٢) .

وكذا قوله تعالى ﴿وَأَنْ الْمُسْرِفِينَ﴾^(٣) هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴿٤﴾ و ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾^(٥) ولأنَّ ذلكَ لم يوضَعْ إلا للإفادةِ ، ولإفادةٍ في مثلِ قوله تعالى ﴿٦﴾ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴿٧﴾ سوى الحصرِ .

(وَيُفِيدُ الاختصاصَ) بالنصبِ على أَنَّهُ مفعولٌ^(٨) مقدَّمٌ لـ « يفيد » (وهو الحَصْرُ) جملةٌ إسميةٌ وقَعَتْ بَيْنَ الفعلِ وفاعلِهِ^(٩) (تَقْدِيمٌ) بالرفعِ على أَنَّهُ فاعِلُ « يفيد » (المفعولِ)^(١٠) بالجرِّ على أَنَّهُ مضافٌ إِلَيْهِ .

ومنْ ذَلِكَ قوله سبحانه وتعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(١١) أَي نَحْصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ . وهذا^(١٢) معنى الحصرِ .

(١) الآية ١٧٣ من الصفات .

(٢) في ش : قومهم .

(٣) في ز ض ب : المشركين .

(٤) الآية ٤٣ من غافر .

(٥) الآية ٥ من الشورى .

(٦) ساقطة من ع ز ب .

(٧) الآية ٧٦ من الزخرف .

(٨) في ش : مضاف .

(٩) في ش : وفاعله و .

(١٠) انظر : معترك القرائن ١ / ١٨٩ وما بعدها ، شرح تنقيح الفصول ص ٥٧ ، المحلي على

جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ١ / ٢٥٦ . الآيات البيئات ٢ / ٤٢ .

(١١) الآية ٥ من الفاتحة .

(١٢) في ش : وهو .

وسواءً في المعمول المفعول كما تقدم في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ والحال والظرف والخبر بالنسبة إلى المبتدأ نحو «تميي أنا» . وبه صرح صاحب^(١) «المثل السائر»^(٢) .

وأنكره صاحب^(٣) «الفلك الدائر» وقال : لم يقل به أحد^(٤) .

وإنكاره عجيب . فكلام البيانين طافح به ، وبه احتج أصحابنا^(٥) وأصحاب الشافعي^(٦) على تعيين لفظي التكبير والتسليم بقوله ﷺ : «تحرّمها التكبير ، وتحليلها التسليم» وهو يفيد الاختصاص . قاله البيانون .

وخالفهم في ذلك ابن الحاجب وأبو حيان . فقال ابن الحاجب في «شرح المفصل» : «إن توهّم الناس لذلك وهم ، وتمسكهم بنحو ﴿بل الله

(١) هو ضياء الدين ، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير الشيباني الجزري ، أبو الفتح ، الكاتب البلخ . قال ابن العماد : «انتهت إليه كتابة الإنشاء والترسل» . اشتغل بالفنون المختلفة ، ولكن غلبت عليه العلوم الأدبية ، وصف فيها تصانيف مشهورة منها «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» و «الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والنشور» و «الرسائل البديعة» توفي سنة ٦٢٧ هـ (انظر ترجمته في طبقات الشافعية للأسنوي ١ / ١٢٢ ، شذرات الذهب ٥ / ١٨٧ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٦٥ ، وفيات الأعيان ٥ / ٢٥) .

(٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ٢ / ٣٨ وما بعدها .

(٣) هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن أبي الحديد المدائني المعتزلي ، عز الدين ، أبو حامد ، أحد غلاة الشيعة . كان أديباً متضلماً في فنون الأدب متقناً لعلوم اللسان ، شاعراً مجيداً ، متكلاً جديلاً نظاراً . من كتبه «شرح نهج البلاغة» و «الفلك الدائر على المثل السائر» و «الخواشي على المفصل» . توفي سنة ٦٥٥ هـ وقيل غير ذلك . (انظر ترجمته في البداية والنهاية ١٢ / ١٩٩ ، فوات الوفيات ٢ / ٢٥٩ ، ذيل مرآة الزمان ١ / ٦٢ ، روضات الجنات للخوانساري ٥ / ٢٠) .

(٤) الفلك الدائر على المثل السائر ص ٢٥٠ .

(٥) المغني لابن قدامة ١ / ٥٠٥ ، الشرح الكبير على المقنع ١ / ٥٠٥ ، كشف القناع ١ /

٣٨٥ .

(٦) المهذب للشيرازي ١ / ٧٧ ، شرح السنة للبغوي ٢ / ١٨ ، المجموع للنووي ٣ / ٢٨٩ .

(٧) في ش : بل هم .

فَاعْبُدْ ﴿^(١)﴾ ضَعِيفَ لُورُودٍ ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ﴾ ^(٢) فَيَلْزَمُ أَنَّ الْمَوْخَرَ يُفِيدُ عَدَمَ الْحَصْرِ ، لَكُونِهِ ^(٣) يَقْتَضِيهِ .

وَأَجِيبَ : لَا يَسْتَلْزِمُ حَصْرًا وَلَا عَدَمَهُ . وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ إِفَادَةِ الْحَصْرِ إِفَادَةُ ^(٤) نَفْيِهِ ^(٥) ، لَأَسَمًا وَ « مَخْلَصًا » فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا﴾ ^(٦) مُغْنٍ عَنْ إِفَادَةِ الْحَصْرِ ^(٧) .

وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي أَوَّلِ ^(٨) « تَفْسِيرِهِ » ^(٩) فِي رَدِّ دَعْوَى الْاِخْتِصَاصِ : إِنَّ سَبِيوِيَهَ قَالَ إِنَّ التَّقْدِيمَ لِلْاهْتِمَامِ وَالْعِنَايَةِ ^(١٠) ، فَهُوَ فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ كَمَا فِي « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » وَ « ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ » فَكَأَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ ، فَكَذَلِكَ مِثَالُنَا .

وَأَجِيبَ : بِأَنَّ تَشْبِيهَ سَبِيوِيَهَ إِنَّمَا هُوَ ^(١١) أَصْلُ الْإِسْنَادِ ، وَأَنَّ التَّقْدِيمَ يُشْعِرُ بِالْاهْتِمَامِ وَالْاِعْتِنَاءِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ نَفْيُ الْاِخْتِصَاصِ .

وَقَالَ صَاحِبُ « الْفَلَكِ الدَّائِرِ » ^(١٢) : الْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ إِلَّا

(١) الآية ٦٦ من الزمر .

(٢) الآية ٢ من الزمر .

(٣) فِي ش : بِكَوْنِهِ .

(٤) فِي ش : عَدَمُ إِفَادَةِ الْحَصْرِ إِفَادَةُ حَصْرِهِ .

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ض .

(٦) الآية ٢ من الزمر .

(٧) مُعْتَرَكُ الْأَقْرَانِ ١ / ١٩٠ .

(٨) سَاقِطَةٌ مِنْ ش .

(٩) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ لِأَبِي حَيَّانٍ ١ / ١٦ .

(١٠) فِي ض : وَالْغَايَةِ .

(١١) فِي ز : هُوَ عَلَى . وَفِي ش : هُوَ فِي .

(١٢) الْفَلَكُ الدَّائِرُ عَلَى الْمَثَلِ السَّائِرِ ص ٢٥٧ وَمَابَعْدَهَا .

بالقرائن . والأكثر في القرآن التصريح به مع عدم الاختصاص نحو ﴿ إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴾^(١) ولم يكن ذلك خاصاً به ، فإنَّ حَوَاءَ كذلك .

وكون الاختصاص هو الحَضْر - كما في المتن - هو رأي جمهور العلماء .

وخالف السبكي^(٢) فقال : « ليس معنى الاختصاص الحَضْر ، خلافاً لما يفهمه كثير من الناس ، لأنَّ الفضلاء كالزغشري^(٣) لم يعبروا في نحو ذلك إلا بالاختصاص » . ١ هـ .

(وأقواها) أي أقوى المفاهيم (استثناء ، ف^(٤)) يليه (حَضْر بنفي ، ف^(٥)) يليه (ما قيل أنه منطوق ، ف^(٦)) يليه (حَضْر مبتدأ) في خبر (ف^(٧)) يليه (شَرَطَ ، فَصِفَةٌ مناسِبةٌ ، ف (صفةٌ هي (عِلَّةٌ ، فغيرها) أي فصفةٌ غير عِلَّةٍ (فَعَدَّ ، فتقديمٌ معمولٍ) والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) الآية ١١٨ من طه .

(٢) المراد به الوالد (تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي السبكي) في كتابه « الاقتصاص في الفرق بين الحضر والاختصاص » .

(٣) انظر جمع الجوامع وحاشية الآيات البنات للعبادي عليه ٢ / ٤٢ ، معترك الأقران للسيوطي ١ / ١٩١ ، طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ١٠ / ٣٠٤) .

(٤) في الكشف (٤ / ١١٢) حيث قال في قوله تعالى في أول سورة التناهي ﴿ له الملك وله الحمد ﴾ : « قَدَّمَ الظرفان ليدل بتقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله عز وجل » .

(٥) في ش ع ض ب : و .

(٦) في ش ب : و .

(٧) في ش ض : و .

(٨) في ش : و .

(بَابٌ)

(النَّسخُ لُغَةً : الإِزَالَةُ) وهو ^(١) الرُّفْعُ (حَقِيقَةٌ) يُقَالُ « نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ » أي ^(٢) أزالته ورفعته و « نَسَخَتِ الرِّيحُ الأَثَرَ » كذلك ^(٣) .

(و) يُرَادُ بِهِ (النِّقْلُ مَجَازاً) وهو نوعان :

أحدهما : النِّقْلُ مَعَ عَدَمِ بَقَاءِ الأَوَّلِ . كالنَّاسِخَاتِ فِي المَوَارِيثِ ، فَبِإِنْهَا تَنْتَقِلُ مِنْ قَوْمٍ إِلَى قَوْمٍ مَعَ بَقَاءِ المَوَارِيثِ فِي نَفْسِهَا .

والثاني : النِّقْلُ مَعَ بَقَاءِ الأَوَّلِ . كنسخِ الكتابِ ، ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٤) .

وما تَقَدَّمَ هُوَ قَوْلُ الأكثرِ .

وقيل ^(٥) : إنه حَقِيقَةٌ فِي النِّقْلِ مَجَازٍ فِي الرُّفْعِ والإِزَالَةِ ، عَكْسُ الأَوَّلِ .

(١) ساقطة من ش .

(٢) ساقطة من ع ض ب .

(٣) غير أنَّ هناك فرقاً بين الإِزَالَةِ المقصودة فِي كلِّ مِنَ المَثَالَيْنِ ، وَذلك لِأَنَّ النَّسخَ بِمعْنَى الإِزَالَةِ يَرِدُ فِي اللُّغَةِ عَلَى نَوْعَيْنِ (أَحَدُهُما) نَسَخَ إِلَى بَدَلٍ نَحْوَ قَوْلِهِمْ « نَسَخَ الشَّيْبُ الشَّبَابَ » وَ « نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ » أَي أَذْهَبَتْهُ وَحَلَّتْ مَحَلَّهُ . (وَالثَّانِي) نَسَخَ إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ نَحْوَ « نَسَخَتِ الرِّيحُ الأَثَرَ » أَي أَبْطَلَتْهُ وَأَزَالَتْهُ . (الِاعتِبَارُ فِي النَّاسِخِ وَالْمُنْسُوخِ مِنَ الأَثَارِ لِلْحَازِمِيِّ ص ٨) .

(٤) ساقطة من ع .

(٥) الآية ٢٩ مِنَ الجاثية .

(٦) فِي ش : وَمَا قِيلَ .

وقيلَ : مشتركٌ بينَ الإزالةِ والنقلِ .

(و) النسخُ (شَرْعاً) أي في اصطلاحِ الأصوليينَ : (رَفْعُ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ مَتَرَاخٍ) أي الدليل عن الحكمِ . ذَكَرَ معنى ذلك ابنُ الحَاجِبِ^(١) وغيره ، وهو قَوْلُ الْأَكْثَرِ^(٢) .

وقَوْلُ مَنْ قَالَ « بدليل شرعي » أَوَّلَى مَنْ قَالَ « بِخِطَابٍ شَرْعِيٍّ » لَدْخُولِ^(٣) الْفِعْلِ فِي الدَّلِيلِ دُونَ الْخِطَابِ .

وَعَبَّرَ الْبَيْضاوِيُّ « بِطَرِيقٍ شَرْعِيٍّ »^(٤) وَهُوَ حَسَنٌ أَيْضاً .

وَمَنْ النَّسْخُ بِالْفِعْلِ نَسْخُ الْوُضْءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ بِأَكْلِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الشَّاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ^(٥) .

(١) مختصر ابن الحاجب مع شرحه للعقد ٢ / ١٨٥ .

(٢) انظر معنى النسخ في الاصطلاح الشرعي في (المدة ٢ / ٧٧٨ ، المسودة ص ١٩٥ ، روضة الناظر ص ٦١ ، مختصر الطوفي ص ٧٢ ، العقد على ابن الحاجب ٢ / ١٨٥ ، الاعتبار للحازمي ص ٨ ، نهاية السؤل ٢ / ١٦٢ ، مناهج العقول ٢ / ١٦٢ ، الإيضاح لمكي بن أبي طالب ص ٤١ ، البرهان للجويني ٢ / ١٢٩٢ ، إرشاد الفحول ص ١٨٤ ، أصول الرخسي ٢ / ٥٤ ، الإحكام لابن حزم ٤ / ٤٣٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٠٤ ، المعتمد للبصري ١ / ٣٩٦ ، المحصول للرازي ج ١ ق ٢ / ٤٢٣ ، المستصفى ١ / ١٠٧ ، فواتح الرحموت ٢ / ٥٣ ، الإشارات للباجي ص ٦١ ، اللع للشيرازي ص ٣٠ ، أدب القاضي للماوردي ١ / ٣٢٣ ، فتح الفقار ٢ / ١٣٠ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٧٥ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٣١ ، الآيات البينات ٢ / ١٢٩ ، كشف الأسرار ٢ / ١٥٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٠١) .

(٣) في ش : كدخول .

(٤) حيث غَرَّقَهُ بقوله « النسخ هو بيان انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي متراخ عنه »

(مناهج الوصول مع شرحه . نهاية السؤل ٢ / ١٦٢) .

(٥) فقد روى مسلم والترمذي وابن ماجه والبيهقي عن النبي ﷺ أنه قال : « تَوَضَّأُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارَ » (صحيح مسلم ١ / ٢٧٢ ، عارضة الأحوذى ١ / ١٠٨ ، سنن ابن ماجه ١ / ١٦٢ ، سنن

البيهقي ١ / ١٥٥) ثم نُسِخَ ذلك بما روى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه =

وقوله « مُتَرَاخٍ » لِيُخْرِجَ^(١) الْمُخَصَّصَاتُ الْمُتَّصِلَةُ .

والمراء بـ « الحكم » ما تعلقَ بالملكفِ بَعْدَ^(٢) وجودِهِ أَهْلًا .

وقيلَ : إِنَّ النسخَ بيانُ انتهاءِ مُدَّةِ الحُكْمِ لارْفَعَةَ^(٣) .

قالَ في « الروضة » : « ومعنى الرَفْعِ^(٤) : إِزَالَةُ الشَّيْءِ عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ لِبَقِيَّ ثَابِتًا . على مثالِ رَفْعِ حُكْمِ الإِجَارَةِ بِالْفَسْخِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُفَارِقُ زَوَالَ حُكْمِهَا بِانْقِضَاءِ مُدَّتِهَا »^(٥) .

قالَ : « وَقَيَّدْنَا الْحَدَّ^(٦) بِالْخَطَابِ الْمُتَقَدِّمِ ، لِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ الْعِبَادَاتِ فِي الشَّرْعِ مُزِيلٌ لِحُكْمِ الْعَقْلِ^(٧) مِنْ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ ، وَلَيْسَ يَنْسَخُ .

وَقَيَّدْنَاهُ بِالْخَطَابِ الثَّانِي ، لِأَنَّهُ زَوَالَ الْحُكْمِ بِالْمَوْتِ وَالْجُنُونِ لَيْسَ يَنْسَخُ .

= والبيهقي ومالك في الموطأ وأحمد في مسنده أن النبي ﷺ « أكل كتف شاة ، ثم صلى ولم يتوضأ » .
(صحيح البخاري ١ / ٦٣ ، صحيح مسلم ١ / ٢٧٣ ، سنن أبي داود ١ / ٤٣ ، عارضة الأخوذي ١ / ١١٠ ، سنن النسائي ١ / ٩٠ ، سنن ابن ماجه ١ / ١٦٤ ، الموطأ ١ / ٢٥ ، مسند أحمد ١ / ٣٦٥ ، سنن البيهقي ١ / ١٥٣ ، وانظر الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار للحازمي ص ٤٨ - ٥٣) .
(١) في ش : ليخرج .
(٢) في ض : قبل .

(٣) وهو قول الرازي في الحصول ج١ ق٣ / ٤٢٨ والبيضاوي في المنهاج « نهاية السؤل ٢ / ١٦٢ » وابن حزم في الإحكام ٤ / ٤٢٨ . وللحنفية في ذلك تفصيل حسن حيث قالوا : « النسخ بيانٌ لمدة الحكم المنسوخ في حق الشارع ، وتبديلٌ لذلك الحكم بحكم آخر في حقنا على ماكان معلوماً عندنا لو لم ينزل النسخ » . (انظر أصول السرخسي ٢ / ٥٤ ، فتح الغفار لابن نجيم ٢ / ١٣٠ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٣٢ ، كشف الأسرار ٣ / ١٥٦) .

(٤) في ش : الحكم .

(٥) روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة ص ٦٩ .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) في ع ب : يزيل الحكم العقلي . وفي ض : يزيل الحكم العقل .

وقولنا « مَعَ تَرَاحِيهِ عَنْهُ ^(١) » لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُتَّصِلًا بِهِ كَانَ بَيَانًا وَإِتِّهَامًا لِمَعْنَى ^(٢) الكلام وتقديرأ له بِمَدَّةٍ وَشَرْطٍ ^(٣) » ا هـ .
(وَالنَّاسِخُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى حَقِيقَةً) .

قَالَ ابْنُ قَاضِي الْجَبَلِ وَغَيْرُهُ : « النَّاسِخُ يُطْلَقُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .
يُقَالُ : نُسَخَ ، فَهُوَ نَاسِخٌ . قَالَ ^(٤) اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ
نُنسِهَا ^(٥) ﴾ .

وَيُطْلَقُ عَلَى الطَّرِيقِ الْمَعْرِفَةِ لَارْتِفَاعِ الْحُكْمِ مِنَ الْآيَةِ وَخَيْرِ الرُّسُولِ ﷺ
وَفِعْلِهِ وَتَقْرِيرِهِ وَإِجْمَاعِ عَلَى الْحُكْمِ ، كَقَوْلِنَا « وَجُوبُ صَوْمٍ ^(٦) رَمَضَانَ نُسَخَ
صَوْمٍ ^(٧) يَوْمٍ ^(٨) عَاشُورَاءَ » . وَعَلَى مَنْ يَعْتَقِدُ نُسَخَ الْحُكْمِ ، كَقَوْلِهِمْ « فَلَانُ يَنْسَخُ
الْقُرْآنَ بِالسَّنَةِ » أَيْ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ ، ^(٩) فَهُوَ نَاسِخٌ .

وَالاتِّفَاقُ عَلَى أَنَّ إِطْلَاقَهُ عَلَى الْآخِرِينَ ^(١٠) مُجَازٌ ، وَإِنَّا الْخِلَافُ فِي
الْأَوَّلِينَ ^(١١) :

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ض : بمعنى .

(٣) روضة الناظر ص ٦٩ . وكلام ابن قدامة الذي نقله المصنف عنه هو شرح لحدّ النسخ
الذي ارتضاه وهو « رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب متأخر عنه » .

(٤) في ش : وقال .

(٥) الآية ١٠٦ من البقرة .

(٦) في ش : صيام .

(٧) ساقطة من ض .

(٨) ساقطة من ش .

(٩) ساقطة من ش .

(١٠) في ز : الآخرين .

(١١) في ش ض ب : الأولين .

فَعِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ : حَقِيقَةُ فِي الطَّرِيقِ لَا فِيهِ^(١) تَعَالَى^(٢) .

وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ : حَقِيقَةُ فِي اللَّهِ تَعَالَى مَجَازٌ فِي الطَّرِيقِ .

وَالنِّزَاعُ لَفْظِيٌّ « . ١ هـ .

(وَالْمَنْسُوخُ : الْحُكْمُ الْمُرْتَفَعُ بِنَاسِخٍ) كَالْمُرْتَفَعِ مِنْ وَجوبِ تَقْدِيرِ الصَّدَقَةِ بَيْنَ

يَدَيِ مُنَاجَاةِ النَّبِيِّ ﷺ .

(وَلَا يَكُونُ النَّاسِخُ أَوْعَفَّ) يَعْنِي^(٣) مِنَ الْمَنْسُوخِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَالْأَكْثَرِ^(٤) .

قَالَ^(٥) ابْنُ قَاضِي الْجَبَلِ : « يُشْتَرَطُ فِي النَّاسِخِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ^(٦) أَنْ يَكُونَ أَقْوَى

مِنَ الْمَنْسُوخِ أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ^(٧) . وَلِذَلِكَ^(٨) ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ عَنْ أَصْحَابِنَا « .

١ هـ .

(وَلَا نَسَخَ مَعَ إِمْكَانِ الْجَمْعِ) بَيَّنَّ^(٩) الدَّلِيلَيْنِ ، لِأَنَّا إِنَّمَا نَحْكُمُ بِأَنَّ الْأَوَّلَ مِنْهَا

مَنْسُوخٌ إِذَا تَعَذَّرَ عَلَيْنَا الْجَمْعُ . فَإِذَا لَمْ يَتَعَذَّرْ ، وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا بِكَلَامٍ مَقْبُولٍ أَوْ بِمَعْنَى

(١) فِي ش : فِي اللَّهِ .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ ض .

(٣) سَاقِطَةٌ مِنْ ض ب .

(٤) انْظُرْ تَحْقِيقَ الْمَسْأَلَةِ فِي (الْعُدَّة ٢ / ٧٨٨ ، الْمَوَدَّة ص ٢٠١ وَمَابَعْدَهَا ، ٢٢٩ ، الْبَرْهَان

٢ / ١٣١١ ، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ١٨٦ ، ١٨٨ ، شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ ص ٣١١ وَمَابَعْدَهَا ، الْإِحْكَامُ لِابْنِ

حَزَم ٤ / ٤٧٧ ، أَصُولُ السَّرْحِيِّ ٢ / ٧٧ ، الْحَلِّيُّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَحَاشِيَةُ الْبَهَانِيِّ عَلَيْهِ ٢ / ٧٨ ،

نَهَايَةُ السُّوْلِ ٢ / ١٧٩ ، الْبَدِخَشِيُّ ٢ / ١٧٩ ، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ ٢ / ٧٦ ، الْمُسْتَصْفَى ١ / ١٢٤ ، شَرْحُ

الْعُضْدِ ٢ / ١٩٥) .

(٥) سَاقِطَةٌ مِنْ ش .

(٦) سَاقِطَةٌ مِنْ ش .

(٧) فِي ض : وَكَذَلِكَ .

(٨) فِي ز ش ع : يَعْنِي بَيْنَ .

مقبول فلا نسخ^(١) .

قال المجذ في « المسودة » وغيره : « لا يَتَحَقَّقُ^(٢) النسخُ إلا مع التعارض .
فأما مع إمكان الجمع فلا . وقول من قال « نسخ صوم عاشوراء برمضان » و^(٣)
« نسخت الزكاة كل صدقة سواها » فليس يصح^(٤) إذا^(٥) حُملَ على ظاهره ، لأنَّ
الجمع بينهما لامتنافاة فيه ، وإنما وافق نسخ عاشوراء قرض^(٦) رمضان ، ونسخ
سائر الصدقات فرض الزكاة ، فَحَصَلَ النسخُ معاً لابه . وهو قول القاضي
وغيره « ا هـ .

(وَلَا) نسخ (قَبْلَ عِلْمٍ مُكَلَّفٍ) بالمأمور^(٧) (بِهِ) لعدم الفائدة باعتقاد
الوجوب والعزم على الفعل^(٨) .

(١) انظر العدة لأبي يعلى ٣ / ٨٣٥ ، أدب القاضي للماوردي ١ / ٣٦٠ - ٣٦٢ .

(٢) في المسودة : ولا يجوز .

(٣) في المسودة : أو .

(٤) في ب : بصحيح .

(٥) في المسودة : لو .

(٦) كذا في المسودة . وفي ع ز ض ب : صوم فرض ، وفي ش : صوم .

(٧) في المسودة : هذا .

(٨) المسودة ص ٢٢٩ وما بعدها .

(٩) في ش : مأمور .

(١٠) قال الماوردي : « لأنَّ من شرط النسخ أن يكون بعد استقرار الفرض ليخرج عن البدء
إلى الإعلام بالمدة . فإن قيل : فقد روي عن النبي ﷺ في ليلة المعراج أنَّ الله تعالى فرض على أمته
خمسين صلاة ، فلم يزل يراجع ربه فيها ويستنزله حتى استقر الفرض على خمس ، فدلَّ على جواز
النسخ قبل العلم بالنسخ . قيل : هذا إن ثبت فهو على وجه التقرير دون النسخ ، لأنَّ الفرض
يستقر بنفوذ الأمر ، ولم يكن من الله تعالى فيه أمر إلا عند استقرار المحس . » (أدب القاضي ١ /
٣٥٦) .

وَجَوَزَهُ الْأَمْدِيُّ لِعَدَمِ مَرَاعَاةِ الْحُكْمِ فِي أَعْمَالِهِ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ ^(١) .

(و يجوزُ) النَّسخُ (في السَّماءِ والنَّبِيِّ ﷺ هُنَاكَ) ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَالْمَجْدُ ^(٢) وَكَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ بَلَغَ بَعْضُ الْمَكَلْفِينَ - وَهُوَ سَيِّدُ الْبَشَرِ - فَإِنَّهُ قَدْ اعْتَقَدَ ^(٣) وَجُوبَهُ وَعِلْمَهُ . وَعَلَيْهِ يَدُلُّ كَلَامُ السَّمْعَانِيِّ حَيْثُ قَالَ : « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ عَلِمَهُ وَاعْتَقَدَ وَجُوبَهُ ، فَلَمْ يَقَعْ النَّسخُ لَهُ إِلَّا بَعْدَ عِلْمِهِ وَاعْتِقَادِهِ » .
ا هـ .

(و) يجوزُ النَّسخُ أَيْضاً (قَبْلَ وَقْتِ الْفِعْلِ) أَيْ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الْفِعْلِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَأَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ ^(٤) . وَذَكَرَهُ الْأَمْدِيُّ ^(٥) قَوْلُ ^(٦) أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ .

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٣ / ١٣٢ .

وانظر تحقيق المسألة في (إرشاد الفحول ص ١٨٦ ، المعتمد للبصري ١ / ٤١٢ ، فواتح الرحموت ٢ / ٦٣ ، فتح الغفار ٢ / ١٣٢ ، كشف الأسرار ٣ / ١٦٩ وما بعدها ، أدب القاضي للساوري ١ / ٣٥٦) .

(٢) في المسودة ص ٢٣٣ .

(٣) في ش : اعتقد هو .

(٤) انظر تحقيق المسألة في (المحصول ج١ ق٣ / ٤٦٧ ، المستنقى ١ / ١١٢ ، ١٢٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٧ ، الإحكام لابن حزم ٤ / ٤٧٢ ، اللع ص ٣١ ، نهاية السؤل ٢ / ١٧٣ ، العدة ٣ / ٨٠٧ ، البدخشي ٢ / ١٧١ ، أدب القاضي للساوري ١ / ٣٥٧ ، الآيات البيّنات ٣ / ١٣٧ ، المسودة ص ٢٠٧ ، فواتح الرحموت ٢ / ٦١ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٧٧ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٣٣ ، العنصر على ابن الحاجب ٢ / ١٩٠ ، كشف الأسرار ٣ / ١٦٩ ، التبصرة ص ٣٦٠ ، البرهان ٢ / ١٣٠٣ ، الإشارات للبايجي ص ٦٩ ، الإيضاح لمكي بن أبي طالب ص ١٠٠) .

(٥) الإحكام في أصول الأحكام ٣ / ١٣٦ .

(٦) في ش : وهو قول .

ومنع أكثر الحنفية والمعتزلة والصيرفي وابن بزهان .

واستدل للأول - وهو الصحيح - « بما تواتر في ذلك ^(١) ، ففي « الصحيحين » ^(٢) وغيرهما في نسخ فرض خمسين صلاة في السماء ليلة الإسراء بخمس قبل تمكنه ﷺ ^(٣) من الفعل .

وفي « البخاري » ^(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ ^(٥) بعثه في بعث ^(٦) وقال : « إِنَّ وَجَدْتُمْ فَلَانًا وَفَلَانًا فَأَخْرِقُوهُمَا بالنار » . ثُمَّ قَالَ حِينَ أَرَدْنَا الخروج : « إِنَّ النَّارَ لَا يَعْذِبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ ، فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمَا فاقتلوهما » .

و « أَمَرَ ﷺ بِكَسْرِ قُدُورٍ مِنْ لَحْمٍ حُمْرٍ إِنْسِيَّةٍ ، فَقَالَ رَجُلٌ : أَوْ نَغْسِلُهَا ؟ فَقَالَ : إغسلوها ^(٧) » متفق عليه ^(٨) .

وَعَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ النَّسْخَ قَبْلَ الْفِعْلِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ جَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ -
قال أبو الخطَّاب في « التمهيد » : « لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا » .

(١) في ش : بما قوي أثره .

(٢) صحيح البخاري ١ / ٩٨ ، ٥ / ٦٩ ، صحيح مسلم ١ / ١٤٦ ، وقد أخرجه أيضاً الترمذي والنسائي وابن ماجه والطبراني . (انظر تخريج أحاديث أصول البزدي ص ٢٢١ ، عارضة الأحوزي ١٤ / ٢) .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) صحيح البخاري ٤ / ٦٠ ، وانظر الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار للحازمي ص ١٩٤ وما بعدها .

(٥) البعث : هو الجيش ، وجمعه بعوث . (المصباح المنير ١ / ٦٧) .

(٦) في زع ض : اغسلوا .

(٧) صحيح البخاري ٧ / ١١٧ ، صحيح مسلم ٣ / ١٥٤٠ .

(٨) في ش : الفسخ .

قَالَ : « وَلَا فَرْقَ عَقْلًا بَيْنَ أَنْ يَعِصِيَ أَوْ يُطِيعَ . وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِالْمَنَعِ لِعِصْيَانِهِ ^(١) » . ١ هـ .

(و) يجوزُ النسخُ (عَقْلًا) باتِّفاقِ أهلِ الشرائعِ سوى « الشعثية ^(٢) » منَ اليهود .

وكذا يجوزُ مَعْمَا باتِّفاقِ أهلِ الشرائعِ سوى « العنانية ^(٣) » منَ اليهودِ ، فَإِنَّهُمْ يَجُوزُونَهُ عَقْلًا لَا تَسْمَعًا ، ووافقَهُمْ على ذلك أبو مُسْلِمٍ الأصفهاني ^(٤) .

(١) في ش : بعصيانه .

(١) في ش : السمعية . وكلاهما تصحيف ، إذ لم نثر على فرقة من اليهود بهذه التسمية . ولعل الصواب « الشعونية » كما قال الأسنوي في نهاية السؤل (١٦٧ / ٢) والشوكاني في إرشاد الفحول (ص ١٨٥) وعبد العلي في فواتح الرحوت (٥٥ / ٢) وغيرهم .

و « الشعونية » ينتسبون إلى شعون بن يعقوب كما ذكر الدكتور مصطفى زيد في كتابه « النسخ في القرآن الكريم » ١ / ٢٧ ، وعلي حسن العريض في كتابه « فتح المنان في نسخ القرآن » ص ١٤٣ .

(٢) العنانية : فرقة من اليهود ينتسبون إلى عنان بن داود ، وهم بخالفون سائر اليهود في السبت والأعياد ، وينهون عن أكل الطير والظباء والسمك والجراد ، ويصدقون عيسى عليه السلام في مواعظه وإرشاداته ، ويقولون إنه من بني إسرائيل المتبعدين بالتوراة والمستجيبين لموسى عليه السلام ، إلا أنهم لا يقولون بنبوته ورسالته . (الملل والنحل للشهرستاني ١ / ٢١٥ ، الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ١ / ٩٩) .

(٣) لقد اضطربت القولُ عن أبي مسلم الأصفهاني في مسألة جواز النسخ وعدمه ، فحكي عنه منع النسخ بين الشرائع ، ونَقَلَ بعضهم عنه منع النسخ في القرآن الكريم . وتحقيق مذهب أنه لم يخالف جمهور أهل السنة القائلين بجواز النسخ عقلاً وشرعاً في الحقيقة ونفس الأمر ، ولكنه خالفهم في اللفظ والمصطلح . قال المحلي في « شرح جمع الجوامع » (٨٨ / ٢) : « النسخ واقع عند كل المسلمين ، وساء أبو مسلم الأصفهاني من المعتزلة تخصيصاً ، لأنه قصرَ للحكم على بعض الأزمان ، فهو تخصيصٌ في الأزمان كالتخصيص في الأشخاص . فقيل : خالف في وجوده حيث لم يذكره باسمه المشهور ، فخالَفَ الذي حكاه الآمدي وغيره عنه من نفيه وقوعه لفظي لما تقدم من تسميته تخصيصاً » . وقال السبكي في كتابه « رفع الحجاب » (٢ / ق ١٢٢ ب) : « وأنا أقول : الإنصاف أن الخلاف بين أبي مسلم والجماعة لفظي ، وذلك أن أبا مسلم يجعل ما كان معنياً في علم الله تعالى كما هو =

قال ابنُ حَمْدَانَ في « المَنع » : « أَكْبَرُ طَائِفَةٍ ^(١) من اليهودِ ، وَهُمْ « الْعَنَائِيَّةُ » - أَتْبَاعُ عَنَانَ - وَقَوْعَةُ عَقْلًا لَشَرْعًا ، وَأُنْكَرَتِ « السَّمْعِيَّةُ » ^(٢) مِنْهُمْ ^(٣) - أَتْبَاعُ شَمْعَا ^(٤) - الْأُمُرَيْنِ ^(٥) .

وَحكى ابنُ الزَّاعُوْنِي عَنْهُمْ عَكْسَهُ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَجُوزُ نَسْخُ عِبَادَةِ بَاقِلٍ ^(٦) مِنْهَا عَقُوبَةً .

وَقَالَ أَكْثَرُهُمْ : يَجُوزُ شَرْعًا لِعَقْلًا ، وَأَنْ مُحَمَّدًا وَعِيسَى لَمْ يَأْتِيَا بِعَجْزَةٍ .

وَقَالَ الْعِيسَى وَيَسَى ^(٧) - أَتْبَاعُ غَيْرِ النَّبِيِّ - :

= مَعْنَى بِالْفِظ ، وَيَسَى الْجَمِيعُ تَخْصِيصًا ، وَلَا فَرْقَ عِنْدَهُ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ « وَأَقَامُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ » وَأَنْ يَقُولَ : صَوْمُوا مُطْلَقًا ، وَعَلِمَهُ مُحِيطُ بِأَنَّهُ سَيَنْزِلُ : لَا تَصُومُوا وَقْتُ اللَّيْلِ . وَالْجَمَاعَةُ يَجْعَلُونَ الْأَوَّلَ تَخْصِيصًا وَالثَّانِي نَسْخًا . وَلَوْ أَنْكَرَ أَبُو مُسْلِمٍ النِّسْخَ هَذَا لَمَعْنَى لَزِمَهُ إِنْكَارُ شَرِيعَةِ الْمُصْطَفَى ﷺ ، وَإِنَّمَا يَقُولُ : كَانَتْ شَرِيعَةُ السَّابِقِينَ مَعْنِيَّةً إِلَى مَبْعَثِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ . وَهَذَا يَتَضَحُّ لِكَ الْخِلَافِ الَّذِي حَكَاهُ بَعْضُهُمْ فِي أَنَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ مَحْصَصَةٌ لِلشَّرَائِعِ أَوْ نَاسِخَةٌ ، وَهَذَا مَعْنَى الْخِلَافِ . (انظر تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو للسألة في هامش التبصرة للشيرازي ص ٢٥١) .

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش : السمعيتية .

(٣) في ش د : سمعتا . وفي ز : سمعتا .

(٤) في ش : الأموي .

(٥) في ش : مائقل . وفي د : مائقل .

(٦) العيسوية : فرقة من اليهود أصحاب أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني ، وهم يقولون بنبوة عيسى عليه السلام إلى بني إسرائيل خاصة ونبوة محمد ﷺ إلى بني إسرائيل فقط وهم العرب لإلإ الناس كافة . وقولهم هذا جهل فاضح ، لأنه يلزمهم بعد أن اعترفوا بنبوة محمد ﷺ أن يعترفوا بصدقه وامتناع الكذب عليه ، كما هو شأن النبوة ، وقد تواتر عنه ﷺ أنه رسول الله إلى الناس جميعاً ، فوجب عليهم التصديق بذلك ... فكيف يدعون بعد هذا بأنه نبي إلى العرب خاصة ! ! (انظر فواتح الرحموت ٢ / ٥٥ ، الملل والنحل للشهرستاني ١ / ٢١٥ وما بعدها ، الفصل لابن حزم ١ / ٩٩ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٨٨ ، حاشية التفਤازاني على شرح العضد ٢ / ١٨٨) .

(١) إنها أُنْتَبِأَ بالمُعْجَزَةِ ، وَبُعِثَإ إلى العَرَبِ وَالْأَمِيْنِ « . ١ هـ .

وأبو مسلم هذا : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرِ الْأَصْفَهَانِي (٢) .

قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِي (٣) : « وَهُوَ رَجُلٌ مَعْرُوفٌ بِالْعِلْمِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ انْتَسَبَ إِلَى الْمُعْتَزَلَةِ ، وَيُعَدُّ مِنْهُمْ . وَلَهُ كِتَابٌ كَبِيرٌ فِي « التفسير » وَلَهُ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ ، فَلَا أَذْرِي كَيْفَ وَقَعَ هَذَا الْخِلَافُ مِنْهُ !! » . ١ هـ .

(وَوَقَعَ) النسخُ (شَرَعًا) (٤) .

قَالَ فِي « شَرْحِ التَّحْرِيرِ » : « وَالْحَقُّ الَّذِي لَامَحِيدَ عَنْهُ وَلَاشَكَّ فِيهِ جَوَازُهُ عَقْلًا وَشَرَعًا » .

(١) فِي ش : إِنَّمَا هُوَ الْإِتْيَانُ .

(٢) مِنْ عُلَمَاءِ الْمُعْتَزَلَةِ وَمَشَاهِيرِهِمْ ، كَانَ كَاتِبًا مِتْرَسَلًا بَلِيغًا مُتَكَلِّمًا جَدَلًا ، وَلِدَ سَنَةَ ٢٥٤ هـ ، وَأَشْهَرُ كُتُبِهِ تَفْسِيرُهُ « جَامِعُ التَّأْوِيلِ لِحُكْمِ التَّنْزِيلِ » وَكُتَابُهُ « النَّاسِخُ وَالْمُنْسُوخُ » تَوَفَّى سَنَةَ ٣٢٢ هـ (انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ ١٨ / ٣٥ ، بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ١ / ٥٩ ، الْوَاقِي بِالْوَفَايَاتِ ٢ / ٢٤٤ ، فَضْلُ الْإِعْتِزَالِ وَطَبَقَاتُ الْمُعْتَزَلَةِ ص ٢٩٩ ، ٣٢٢ ، الْفَهْرَسْتُ لَابْنِ النَّدِيمِ ص ١٥١) وَقَدْ ذَكَرَ الْمَجْدُ بْنُ تَيْبَةَ فِي (الْمَسُودَةِ ص ١٩٥) أَنَّ اسْمَهُ بِحْيُ بْنُ عَمْرِ بْنِ بِحْيٍ الْأَصْبَهَانِي ، وَذَكَرَ صَاحِبُ فَوَائِحِ الرَّحْمَوْتِ (٢ / ٥٥) أَنَّهُ الْجَاحِظُ ، وَقَالَ الشَّيرَازِيُّ فِي التَّبَصُّرَةِ (ص ٢٥١) وَالْقُرَافِيُّ فِي شَرْحِ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ (ص ٣٠٦) هُوَ عَمْرُو بْنُ بِحْيٍ الْأَصْبَهَانِي ، وَفِي نَهَايَةِ السُّوْلِ لِلْأَسْنَوِيِّ (٢ / ١٧٠) : (وَأَبُو مُسْلِمٍ هَذَا هُوَ الْمَلْقَبُ بِالْجَاحِظِ كَمَا قَالَ ابْنُ التَّلَّسَانِيِّ فِي شَرْحِ الْمَعَالِمِ ، وَاسْمُ أَبِيهِ عَلِيُّ مَاقَالَهُ فِي الْمَحْصُولِ « بَحْرٌ » وَفِي الْمُنْتَخَبِ « عَمْرٌ » وَفِي اللَّعَمِ « بِحْيٌ ») . وَهَذَا كُلُّهُ تَحْرِيفٌ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ الْمُؤَلِّفُ وَأَيَّدَتْهُ كُتُبُ التَّرَاجِمِ الَّتِي أَشْرَحْنَا إِلَيْهَا .

(٣) فِي كِتَابِهِ « قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ » كَمَا ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي كَشْفِ الْأَسْرَارِ ٣ / ١٥٧ .

(٤) وَقَدْ حَكَى وَقَعَهُ شَرَعًا الْقُرَافِيُّ فِي « شَرْحِ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ » ص ٣٠٣ ، وَمَجْدُ الدِّينِ بْنُ تَيْبَةَ فِي « الْمَسُودَةِ » ص ١٩٥ ، وَالْفَخْرُ الرَّازِيُّ فِي « الْمَحْصُولِ » ج ١ / ٢ / ٤٤٠ ، وَالشُّوْكَانِيُّ فِي « إِرْشَادِ الْفُحُولِ » ص ١٨٥ ، وَالْهَلِي فِي « شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ » ٢ / ٨٨ ، وَالْعُصْدُ فِي « شَرْحِ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ » ٢ / ١٨٨ ، وَالْأَسْنَوِيُّ فِي « نَهَايَةِ السُّوْلِ » ٢ / ١٦٧ ، وَغَيْرِهِمْ .

وأما الوقوع ، فواقعٌ لَمَحَالَةٍ ، وورد^(١) في الكتابِ والسنةِ قطعاً^(٢) .

وأيضاً : القطعُ بِعَدَمِ استحالةِ تكليفٍ في وقتٍ ورفعِهِ .

وإن قيل : « أفعالُ اللهِ تعالى تابعةٌ لمصالحِ العبادِ كالمعتزلةِ » ، فالمصلحةُ^(٣) قد تختلفُ باختلافِ الأوقاتِ .

(ولا يجوزُ البَدْءُ على اللهِ^(٤)) سبحانه و (تعالى ؛ وَهُوَ تَجَدُّدُ الْعِلْمِ) .

(وَهُوَ) أي القولُ بتجدُّدِ عِلْمِهِ جَلٌّ وَعَلَا (كُفِّرَ) بإجماعِ أئمةِ أهلِ السُّنةِ . قال الإمامُ أحمدُ رحمه الله : « مَنْ قَالَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ عَالِماً حَتَّى خَلَقَ لِنَفْسِهِ عِلْماً فَعَلِمَ^(٥) بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ » .

وقال ابنُ الزاغوني : « الْبَدْءُ هُوَ أَنْ يُرِيدَ الشَّيْءَ دَائِماً^(٦) » ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ عَنْ

(١) في ش : ورد .

(٢) في ش : أيضاً قطعاً .

(٣) أي فالجواب : أن المصلحة قد تختلف باختلاف الأوقات . قال الماوردي : « وقد تختلف المصالح باختلاف الزمان ، فيكون المنسوخ مصلحةً في الزمان الأول دون الثاني ، ويكون الناسخ مصلحةً في الزمان الثاني دون الأول ، فيكون كل واحد منهما مصلحةً في زمانه وحسناً في وقته ، وإن تضاداً » (أدب القاضي ١ / ٣٣٥) .

(٤) عند كافة المسلمين ، بخلاف النسخ فهو جائز وواقع ، والفرق بينهما واضح بين ، قال الشيرازي : « إن البداء أن يظهر له ما كان خفياً ، ونحن لا نقول فيها يُنسخُ أنه ظهر له ما كان خافياً عليه ، بل نقول : إنه أمَرَ به وهو عالم أنه يرفعه في وقت النسخ وإن لم يطلعنا عليه ، فلا يكون ذلك بدءاً » (التبصرة ص ٢٥٣) وانظر الفرق بين النسخ والبداء في (الإحكام للآمدي ٢ / ١٠٩ ، الإحكام لابن حزم ٤ / ٤٤٦ ، الملص ص ٣١ ، أدب القاضي للماوردي ١ / ٣٣٦ ، الإيضاح لمكي بن أبي طالب ص ٩٨ ومابعدها ، البناني على شرح جمع الجوامع ٢ / ٨٨ ، الآيات البينات ٢ / ١٥٥ ، البرهان ٢ / ١٣٠١ ، العدد ٣ / ٧٧٤ ، المعتمد للبصري ١ / ٣٩٨) .

(٥) في ش : يعلم .

(٦) في د : دواماً .

الدوام لأمرٍ حادثٍ لا يعلمُ سابقٍ » . قال : « أو يكونُ سببُهُ دالاً على إفسادِ
الموجبِ لصحةِ الأمرِ الأولِ ، بأن يأمرَهُ^(١) لمصلحةٍ لم تحصلْ ، فيبدو له ما يوجبُ
رجوعَهُ عنه » . ١ هـ .

(وَبَيَّانُ غَايَةِ مَجْهُولَةٍ) للحكمِ نحو قوله تعالى ﴿ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ
يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾^(٢) (لَيْسَ) ذَلِكَ الْبَيَّانُ (بنسخ)^(٣) .

قال ابنُ مفلحٍ : « اختلفَ كلامُ أصحابنا وغيرهم : هلْ هُوَ نَسْخٌ أَمْ لَا ؟
وَالْأَظْهَرُ النَّفْيُ » . ١ هـ .

وللقاضي القولانِ فَإِنَّهُ قَالَ^(٤) في موضعِ قوله تعالى ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾^(٥)
الآية : إِنَّ^(٦) هَذِهِ الْغَايَةُ^(٧) مشروطةٌ في حكمٍ مطلقٍ ، لأنَّ غَايَةَ كُلِّ حَكْمٍ إِلَى
مَوْتِ الْمُكَلَّفِ أَوْ إِلَى النَّسْخِ .

وكذلك ذَكَرَ في مسألةِ الْأَخْفَ بِالْأَثْقَلِ « أَنَّ حَدَّ الزَّانِي فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ كَانَ
الْحَبْسُ ، ثُمَّ نُسِخَ ، وَجُعِلَ حَدُّ الْبَكْرِ الْجُلْدُ وَالتَّغْرِيبُ ، وَالثَّيِّبِ الْجُلْدُ

(١) في ش : يأمر به .

(٢) الآية ١٥ من النساء .

(٣) انظر تفصيل الكلام على هذه المسألة في (المسودة ص ٢١٩ ، الإيضاح لناسخ القرآن
ومنسوخه ص ١٧٩ وما بعدها ، أصول السرخسي ٢ / ٧١) .

(٤) في ش : قال أو يكون سببه دالاً على إفساد موجب لصحة الأمر الأول ، بأن يأمره به
لمصلحة لم تحصل ، فيبدو له ما يوجب رجوعه عنه . ١ هـ .

(٥) الآية ٢ من النور .

(٦) في ش ع ب : لأن .

(٧) أي في قوله تعالى ﴿ واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم ، فاستشهدوا عليهن أربعة
منكم ، فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً ﴾
[النساء / ١٥] .

والرَّحْمَ «^(١) .

وقال في مسألة نسخ القرآن بالسُّنَّةِ : « إِنَّ الْحَبْسَ فِي الْآيَةِ لَمْ يُنْسَخْ ، لِأَنَّ النَّسْخَ أَنْ يَرِدَ لَفْظٌ عَامٌّ يَتَوَهَّمُ دَوَامُهُ ، ثُمَّ يَرِدُ مَا يَرْفَعُ بَعْضَهُ . وَالْآيَةُ لَمْ تَرُدْ بِالْحَبْسِ عَلَى التَّأْيِيدِ ، وَإِنَّمَا وَرَدَتْ بِهِ إِلَى غَايَةٍ ، هِيَ^(٢) أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ هُنَّ سَبِيلًا ، فَأُثْبِتَ^(٣) الْغَايَةَ ، فَوَجَبَ الْحَدُّ بَعْدَ الْغَايَةِ بِالْخَبَرِ »^(٤) . ١ هـ .

(وَيُنْسَخُ) بالبناء للمفعول (إِنْشَاءً ، وَلَوْ) كَانَ الْإِنْشَاءُ (بِلَفْظِ قَضَاءٍ^(٥)) فِي الْأَصَحِّ ، نَحْوُ « قَضَى اللَّهُ بِصَوْمِ عَاشُورَاءَ^(٦) » مِثْلًا ، ثُمَّ يُنْسَخُ^(٧) . وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ^(٨) .

وقال بعضهم : لَا يَجُوزُ نَسْخُهُ ، لِأَنَّ الْقَضَاءَ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِيمَا لَا يَتَغَيَّرُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾^(٩) .

(أَوْ) كَانَ الْإِنْشَاءُ (خَبَرٌ) أَيْ يَعْنِي أَنَّهُ يُنْسَخُ الْإِنْشَاءُ وَلَوْ كَانَ بِلَفْظِ الْخَبَرِ

(١) العدد ٣ / ٧٨٦ .

(٢) ساقطة من ع .

(٣) فِي ش : فَأُثْبِتَتْ .

(٤) العدد ٣ / ٨٠٠ .

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أَنَّ نص أبي يعلى هذا لا يمثل رأيه ، وليس قولاً له ، بل هو حكاية عن غيره بدأه بكلمة « وقيل » . أما قوله فقد سبق النص المشار إليه ، وهو أَنَّ حَدَّ الزَّانِي الْبَكْرَ مَنْسُوخٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ الْآيَةِ وَحَدَّ الزَّانِي الْمَحْصَنَ مَنْسُوخٌ بِآيَةِ الرَّجْمِ الَّتِي تُنْسَخُ رِسْمُهَا . (انظر العدد ٣ / ٧٩٩ وما بعدها) .

(٥) فِي ش : قَضَى .

(٦) فِي ع : يَوْمَ عَاشُورَاءَ .

(٧) فِي ب : نَسَخَهُ .

(٨) انظر المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٨٤ ، الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ ٣ / ١٥٣ .

(٩) الْآيَةُ ٢٣ مِنَ الْإِسْرَاءِ .

- سواءً كان بمعنى الأمر أو النهي - نحو ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾^(١) ونحو ﴿لَا تَنْضَارُ وَالِدَةُ بَوْلِدِهَا﴾^(٢).

قال الجمهور: يجوز نسخة باعتبار معناه، فإن معناه الإنشاء^(٣).

وقال أبو بكر الدقاق^(٤): يَمْتَنِعُ نسخة باعتبار لفظه^(٥).

(أَوْ قَيَّدَ) بالبناء للمفعول الإنشاء^(٦) (بِتَأْيِيدِ) أي بلفظ تأييد (أو) بلفظ حتم (حَتْمٌ) نحو «صُومُوا يَوْمَ عَاشُورَاءَ أَبَدًا أَوْ دَائِمًا^(٧) أَوْ مُسْتَمِرًّا أَوْ حَتْمًا» .
وجواز نسخه قول الجمهور^(٨).

(١) الآية ٢٢٨ من البقرة .

(٢) الآية ٢٢٣ من البقرة .

(٣) انظر تفصيل المسألة في (المحلي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٨٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٩ ، الإحكام للآمدي ٣ / ١٤٥ ، الآيات البينات ٣ / ١٥٣ ، المسودة ص ١٩٦ ، العدد ٣ / ٨٢٥ ، أدب القاضي ١ / ٢٣٨ ، الملع ص ٣٦ ، إرشاد الفحول ص ١٨٨ ، الإحكام لابن حزم ٤ / ٤٤٩ ، المحصول ج١ ق ٣ / ٤٨٦ وما بعدها ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٩٥ ، فواتح الرحموت ٢ / ٧٥) .

(٤) هو محمد بن محمد بن جعفر الدقاق الشافعي ، الفقيه الأصولي القاضي ، المعروف بابن الدقاق - نسبة إلى الدقيق وعمله وبيعه - ويلقب بـ « خَبَاط » قال الخطيب البغدادي : « كان فاضلاً عالماً بعلوم كثيرة ، وله كتاب في الأصول في مذهب الشافعي ، وكانت فيه دعابة » . ولد سنة ٣٠٦ هـ ونوفي عام ٣٩٢ هـ . (انظر ترجمته في الوافي بالوفيات ١ / ١١٦ ، النجوم الزاهرة ٤ / ٣٠٦ ، طبقات الشافعية للأسنوي ١ / ٥٢٢ ، تاريخ بغداد ٣ / ٢٢٩) .

(٥) أي، لكون لفظه لفظ الخبر ، والخبر لا يبدل . قال البناني : ولا يخفى ضعف هذا التمسك ، لأن ذلك في الخبر حقيقة ، لافيا صورته صورة الخبر ، والمراد منه الإنشاء . (البناني على شرح جمع الجوامع ٢ / ٨٥) .

(٦) في ب : أي الإنشاء .

(٧) في ض ب : دواماً .

(٨) انظر (المحصول ج١ ق ٣ / ٤٩١ ، فواتح الرحموت ٢ / ٦٨ ، فتح الغفار ٢ / ١٣١ ، أصول السرخسي ٢ / ٦٠ ، كشف الأسرار ٣ / ١٦٤ ، البرهان ٢ / ١٢٩٨ ، شرح العضد ٢ / ١٩٢ ، المسودة =

وخالف في ذلك جَمَعَ مِنَ التَّكْلِمِينَ وَالْحَنَفِيَّةِ . قالوا^(١) : لَمُنَاقَضَتِهِ الْأَبَدِيَّةُ^(٢) ،
فيؤدي ذلك إلى البداء .

وجوابه : أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَقْصُدُ بِهِ الْمُبَالَغَةُ لِالدَّوَامِ ، كما تقول « لَزِمَ غَرِيمَكَ
أَبَدًا » وإنما تريدُ : لازمة إلى وقتِ القضاء ، فيكونُ المرادُ هنا^(٣) : لَأَتَخِلَّ بِهِ إِلَى
أَنْ يَنْقُضِيَ وَقْتَهُ .

وكما يجوزُ تخصيصُ عمومٍ مؤكِّدٍ بـ « كل » ، ويمنعُ التأييدُ عرفاً وبالإلزام^(٤)
بتخصيصٍ^(٥) عمومٍ مؤكِّدٍ . والجوابُ واحدٌ .

قالوا : إِذَا كَانَ الْحُكْمُ لَوْ أُطْلِقَ الْخُطَابُ مُسْتَمِرًّا إِلَى النَّسْخِ ، فَالْفَائِدَةُ فِي
التَّيْقِيدِ بِالتَّأْيِيدِ ؟

قلنا : فائدتُهُ التَّنْصِصُ والتَّأْكِيدُ . وأيضاً : فلفظُ^(٦) « الْأَبَدِ » إِنَّمَا مَدْلُولُهُ
الزَّمَانُ الْمُتَطَاوِلُ .

ولافرقَ على قولِ الْجُمْهُورِ بَيْنَ كَوْنِ الْجُمْلَةِ فَعْلِيَّةً نَحْوَ « صُومُوا أَبَدًا » أَوْ اسْمِيَّةً
نَحْوَ « الصَّوْمُ وَاجِبٌ مُسْتَمِرٌّ أَبَدًا » .

= ص ١٩٥ ، أدب القاضي ١ / ٢٢٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣١٠ ، الإحكام للآمدي ٣ / ١٢٤ ،
التبصرة ص ٢٥٥ ، حاشية البناني ٢ / ٨٥ ، الآيات البينات ٢ / ١٥٣ ، التلويح على التوضيح ٢ /
٢٢ ، إرشاد الفحول ص ١٨٦ ، المعتمد للبصري ١ / ٤١٣) .

(١) في ش : قال .

(٢) في ع : الآية .

(٣) في ش : به .

(٤) في ش : وبالإلزام .

(٥) في ع : يتخصص .

(٦) في ع : ولفظ .

ووقع في عبارة ابن الحاجب^(١) ما يحتمل خلاف ذلك ، ولفظة « الجمهور على^(٢) جواز نسخ مثل « صوموا أبداً » مخلاف : الصوم [واجب]^(٣) مستمر أبداً^(٤) . اهـ .

واختلف شارحاه الأصفهاني والعسدي في حل لفظه ، ووافق ابن السبكي وغيره على ما قاله القاضي عضد الدين^(٥) . من^(٦) احتمال كلامه لما قاله الجمهور .

(ويجوز نسخ إيقاع الخبر) الذي أمر المكلف بالإخبار به (حتى بنقيضه) أي نقيض الخبر الأول^(٧) خلافاً للمعتزلة^(٨) .

قال القاضي عضد الدين في « شرح المختصر » : « نسخ الخبر له صورتان : إحداهما نسخ إيقاع الخبر ، بأن يكلف الشارع أحداً بأن يخبر بشيء^(٩) عقلي أو

(١) وكذا وقع في عبارة مسلم الثبوت ، وقد علل مؤلفه وشارحه منع النسخ في « الصوم واجب مستمر أبداً » بأنه نصٌ مؤكد لاحتال فيه لغيره ، فلا يصح انتساخه . (فواتح الرحموت ٢ / ٦٨) .

(٢) ساقطة من ز ع ض ب .

(٣) زيادة من مختصر ابن الحاجب .

(٤) مختصر ابن الحاجب مع شرحه للعسدي ١٩٢ / ٢ .

(٥) قال العسدي في شرح كلام ابن الحاجب المشار إليه : « أقول : الحكم المقيد بالتأييد إن كان التأييد قيداً في الفعل مثل أن يقول « صوموا أبداً » فالجمهور على جواز نسخه ، وإن كان التأييد قيداً للوجوب ويبيناً لمدة بقاء الوجوب واستمراره ، فإن كان نصاً مثل أن يقول « الصوم واجب مستمر أبداً » لم يقبل خلافه ، وإلا قبل ، وحمل ذلك على مجازه » . (شرح العسدي ١٩٢ / ٢) .

(٦) في ش : في .

(٧) انظر (الآيات البيّنات للعبادي ٣ / ١٥٤ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٨٥ ، فواتح الرحموت ٢ / ٧٥ ، الإحكام للآمدي ٣ / ١٤٤ ، شرح البدخشي ٢ / ١٧٦) .

(٨) انظر المعتمد للبصري ١ / ٤٢١ .

(٩) في ش ع ض ب : بشيء من .

عادي [أو شرعي]^(١)، كوجود الباري وإحراق النار وإيمان زيد ، ثم ينسخه ، فهذا جائز اتفاقاً .

وهل يجوز نسخه بنقيضه [أي بأن يكلفه الإخبار بنقيضه]^(٢)؟ المختار جوازهُ خلافاً للمعتزلة ، ومبناهُ على^(٣) أصلهم في حكم العقل ، لأن أحدهما كذب ، فالتكليف به قبيح . وقد علمت فسادهُ «^(٤) .

قال البرماوي : « الثالث : أن يراد مع نسخه التكليف بالإخبار بضد الأول ، إلا أن الخبر به مما لا يتغير ، كالإخبار بكون السماء فوق الأرض ، ينسخ بالإخبار بأن السماء تحت الأرض ، وذلك جائز .

وخالف المعتزلة فيه - كما قال الأمدى^(٥) - محتجين بأن أحدهما^(٦) كذب ، والتكليف به قبيح ، فلا يجوز عقلاً . وهو بناء على قاعدتهم الباطلة في التحسين والتقيح العقليين .

فإن قيل : الكذب نقص ، وقبحه بالعقل باتفاق ، فلم لا يمتنع ؟

فالجواب : أن القبح فيه بالنسبة لفاعله لا لاعتبار^(٧) التكليف به . بل إذا كلف به صار جائزاً ، فلا يكون قبيحاً^(٨) ، إذ لا حسن ولا قبح إلا بالشرع ، لاسيما

(١) زيادة من شرح العوض .

(٢) زيادة من شرح العوض .

(٣) ساقطة من شرح العوض .

(٤) شرح العوض على مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٦٥ .

(٥) في كتابه الإحكام في أصول الأحكام ٣ / ١٤٤ .

(٦) في ز : إحداها .

(٧) في ش : باعتبار . وفي ض : لا اعتبار .

(٨) في ع ض ب : نسخاً .

إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ غَرَضٌ شَرْعِيٌّ ، فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ ذَلِكَ يَكُونُ حَسَنًا » . ١ هـ .

(و) لا يجوز نسخ (مدلول خبر) إجماعاً ، حكاه أبو إسحاق المروزي^(١) وابن بَرّهان : إذا كان ذلك الحكم (لا يتغير كصفات الله) سبحانه و (تعالى ، وَخَبَرِ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ) وأخبار الأنبياء عليهم السلام ، وأخبار الأمر السالفة^(٢) ، والأخبار عن الساعة وأماراتها^(٣) .

قال ابن مفلح : ونسخ مدلول خبر لا يتغير محال^(٤) إجماعاً .

(أو) مدلول (خبر) يتغير (كإيمان زيد وكفره مثلاً) يعني فإنه لا يجوز نسخه أيضاً على الأصح ، وعليه الأكثر^(٥) .

قال ابن مفلح : منعه جمهور الفقهاء والأصوليين . ١ هـ .

(١) في ش : البروزي .

(٢) في ش : السابقة .

(٣) وذلك لأنه يفرض إلى الكذب ، حيث يخبر بالشيء ثم ينقيضه ، وذلك محال على الله تعالى . انظر تحقيق المسألة في (المسودة ص ١٩٦ ، العدد ٢ / ٨٢٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٩ ، المحصول ج١ ق ٣ / ٤٨٦ ، اللع ص ٣١ ، إرشاد الفحول ص ١٨٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٤٤ ، المعتمد للبصري ١ / ٤١٩ ، فواتح الرحموت ٢ / ٧٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٧٨ ، شرح البدخشي ٢ / ١٧٦ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٨٦ ، الآيات البيّنات ٢ / ١٥٤ ، فتح الغفار ٢ / ٣٢١ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٣٣ ، أصول السرخسي ٢ / ٥٩ ، كشف الأسرار ٣ / ١٦٣ ، الإيضاح لمكي بن أبي طالب ص ٥٧) .

(٤) في ش : بحال .

(٥) انظر (شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٩ ، المحصول ج١ ق ٣ / ٤٨٦ ، إرشاد الفحول ص ١٨٨ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٤٤ ، فواتح الرحموت ٢ / ٧٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٧٨ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٨٦ ، وما بعدها ، الآيات البيّنات ٢ / ١٥٤ ، كشف الأسرار ٣ / ١٦٣) .

وقيل : يجوز ذلك . واختاره الشيخ تقي الدين^(١) وجع من أصحابنا^(٢) وغيرهم^(٣) .

وَيُخْرِجُ عَلَيْهِ نَسْخَ الْحَاسِبَةِ بِمَا فِي النَّفْسِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ﴾^(٤) كَقَوْلِ^(٥) جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّاحِبَةِ وَالتَّابِعِينَ^(٦) ، فَهُوَ فِي « صَحِيحِ مُسْلِمٍ » عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٧) ، وَفِي « الْبَخَارِيِّ » عَنْ ابْنِ عُمَرَ^(٨) .

قَالَ الْحَطَّابِيُّ : « النَّسْخُ يَجْرِي فِيمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَفْعَلُهُ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ عَلَى شَرْطٍ ، بِخِلَافِ إِخْبَارِهِ عَمَّا لَا يَفْعَلُهُ ، إِذْ لَا يَجُوزُ دُخُولُ الشَّرْطِ فِيهِ » .

قَالَ : « وَعَلَى هَذَا تَأْوِيلُ^(٩) ابْنِ عُمَرَ النَّسْخَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ فَإِنَّهُ نَسَخَهَا بَعْدَ ذَلِكَ بَرَفْعِ^(١٠) الْمَوَاحِظَةِ عَلَى^(١١) حَدِيثِ النَّفْسِ » . ا هـ .

(١) فِي الْمُسَوَّدَةِ ص ١٩٧ .

(٢) كَالْقَاضِي أَبِي يَعْلَى فِي الْعُدَّة ٢ / ٨٢٥ .

(٣) كَالرَّازِيِّ فِي الْمَحْصُولِ ج ١ ق ٢ / ٤٨٦ وَالْأَمْدِيِّ فِي الْإِحْكَامِ ٢ / ١٤٥ وَأَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ فِي الْمَعْتَبَرِ ١ / ٤١٩ وَالشُّوْكَانِيِّ فِي إِرْشَادِ الْفُحُولِ ص ١٨٨ وَقَدْ عَزَاهُ إِلَى الْجُمْهُورِ .

(٤) الْآيَةُ ٢٨٤ مِنَ الْبَقَرَةِ . وَقَدْ نَسَخَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ، لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ..﴾ [الْآيَةُ ٢٨٦ مِنَ الْبَقَرَةِ] .

(٥) فِي ش : لِقَوْلِ .

(٦) انْظُرِ الْمُسَوَّدَةَ ص ١٩٧ ، فَتَحَ الْقَدِيرُ لِلشُّوْكَانِيِّ ١ / ٣٠٦ ، الْإِيضَاحُ لِنَاسِخِ الْقُرْآنِ وَمَنْسُوخِهِ ص ١٦٧ ، تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ٣ / ٩٥ وَمَابَعْدُهَا ، الدَّرُ الْمُنْتَوَرُ لِلْسَيُوطِيِّ ١ / ٣٧٤ .

(٧) صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١ / ١١٥ .

(٨) صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ ٦ / ٤٦٠ .

(٩) فِي ش : تَأْوِيلُ . وَفِي ب : تَوَلَّ .

(١٠) فِي ش : تَعَالَى ﴿إِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ .

(١١) سَاقِطَةٌ مِنْ ع ز ض ب .

وقيل : يجوز نسخ مدلول خبر يتغير إن كان مُستقبلاً^(١) ، لأنَّ نسخ الماضي يكون تكذيباً .

وهذا التفصيل مبني على أنَّ الكذب لا يكون في المُستقبل^(٢) .

والمنصوص عن أحمد رحمه الله : أنَّ الكذب يكون في المُستقبل كالماضي .

(إلاَّ خبرٌ عن حُكْم) نحو « هَذَا الْفِعْلُ جَائِزٌ » و « هَذَا الْفِعْلُ حَرَامٌ » فهذا يجوز نسخهً بلاخلاف ، لآثته في الحقيقة إنشاءً . قاله البرماوي وغيره^(٣) .

(ويجوز نسخ بلائذٍ) عن المنسوخ عند أكثر العلماء^(٤) .

ومنعه جمع . وقيل عن المعتزلة .

ومنعه بعض^(٥) العلماء في العبادة بناءً على أنَّ النسخ يجمع^(٦) معنى الرفع والنقل .

(١) وهو قول الشيخ تقي الدين بن تيمية في المسودة ص ١١٧ والقاضي أبي يعلى في العدة ٣ / ٨٢٥ ومابعدهما والقاضي البيضاوي في المنهاج (نهاية السؤل ٢ / ١٧٧ ، ١٧٩) .

(٢) انظر إرشاد الفحول ص ١٨٩ ، الإحكام للآمدي ٣ / ١٤٤ ، فواتح الرحموت ٢ / ٧٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٧٩ ، شرح البدخشي ٢ / ١٧٧ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٨٦ ، الآيات البيّنات ٣ / ١٥٤ .

(٣) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٩ .

(٤) انظر تفصيل الكلام على هذه المسألة في (المحصول ج١ ق ٣ / ٤٧٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٨ ، العدة ٣ / ٧٨٢ ، المعتد للبصري ١ / ٤١٥ ، البرهان ٢ / ١٣١٣ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٨٧ ، الإحكام للآمدي ٣ / ١٣٥ ، اللع ص ٣٢ ، إرشاد الفحول ص ١٨٧ ، شرح البدخشي ٢ / ١٧٤ ، نهاية السؤل ٢ / ١٧٧ ، المسودة ص ١٩٨ ، روضة الناظر ص ٨٢ ، المستصفى ١ / ١١٩ ، شرح المضد ٢٠ / ١٩٢ ، الآيات البيّنات ٣ / ١٥٥ ، فواتح الرحموت ٢ / ٩١) .

(٥) ساقطة من ز .

(٦) في ع ض : يجمع .

واستبدل للأول - الذي هو الصحيح - بأنه نسخ تقديم الصدقة أمام المناجاة ،
وتحريم ادخار لحوم الأضاحي . وفي « البخاري » : « أنه ^(١) كان إذا دخل وقتُ
الفطْرِ ، فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَ حَرِمَ ^(٢) الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ وَإِتْيَانَ النِّسَاءِ إِلَى اللَّيْلَةِ
الآتِيَةِ » ثُمَّ نَسَخَ ^(٣) .

واحتجَّ الأُمَديُّ أَنَّهُ لو ^(٤) فَرِضَ وَقُوعُهُ لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ مُحَالٌ ^(٥) .

وَرَدَّهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَغَيْرُهُمْ بِأَنَّهُ مُجَرَّدُ دَعْوَى ^(٦) . قَالُوا : قَالَ تَعَالَى ﴿ نَأْتِ
بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾ ^(٧) .

رَدُّ : الْخِلَافُ فِي الْحُكْمِ لَا فِي اللَّفْظِ ^(٨) .

ثُمَّ لَيْسَ عَاماً ^(٩) فِي كُلِّ حَكْمٍ ، ثُمَّ مَخْصُوصٌ ^(١٠) بِمَا سَبَقَ ، ثُمَّ يَكُونُ نَسْخُهُ بِغَيْرِ
بَدَلٍ ^(١١) خَيْراً لِمَصْلَحَةِ عِلْمِهَا .

ثُمَّ إِنَّهَا ^(١٢) تَدُلُّ _____

(١) في ش : بأنه نسخ .

(٢) في ش : يحرم .

(٣) صحيح البخاري ٣ / ٣٦ .

(٤) في ش : أن .

(٥) أي في العقل . (الإحكام للآمدي ٣ / ١٣٥) .

(٦) أي القول بجواز النسخ بلا بدل .

(٧) الآية ١٠٦ من البقرة .

(٨) والمراد بالنسخ في الآية نَسْخُ اللَّفْظِ : أي نأتِ بلفظٍ خيرٍ منها ، لا بجكرٍ خيرٍ من حكمها ،

وليس الخلاف في اللفظ ، إنما الخلاف في الحكم ، ولادلالة عليه في الآية . (شرح العضد ٢ / ١٩٣ ،
إرشاد الفحول ص ١٨٧) .

(٩) في ش : بعام .

(١٠) في ش : مخصص .

(١١) في ش : خبر المصلحة عليها ، ثم إنها . وفي ع : خبراً لمصلحة عليها ثم إنها .

الآية^(١) أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ ، لَا أَنَّهُ^(٢) لَا يَجُوزُ .

وأيضاً : المصلحة قد تكون فيما نُسَخَ ، ثم تصير المصلحة في عديمه .

هذا عند من يعتبر المصالح ، وأمّا عند^(٣) من لا يعتبرها فلا إشكال فيه .

وبالجملة^(٤) : فالله^(٥) تعالى يفعل ما يشاء .

قال الباقلاني^(٦) : كما يجوز أن الله سبحانه وتعالى يرفع التكليف كلها ،

فرفع^(٧) بعضها بلا بدل من باب أولى .

(وَوَقَعَ) في قول الأكثر^(٨) .

وخالف الشافعي رحمه الله وأول^(٩) .

والدليل^(١٠) على الوقوع ما تقدّم من الآيات .

(١) في ش : الآية على .

(٢) في ب : لأنه .

(٣) ساقطة من ع ز ض ب .

(٤) ساقطة من ز .

(٥) في ش : قال الله .

(٦) في ش : الباقلان .

(٧) في ز ض ب : ورفع .

(٨) انظر تفصيل المسألة في (المعتد ٤٦١/١ ، العدد ٧٨٣/٣ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية

البناني عليه ٨٧/٢ ، الإحكام للآمدي ١٣٥/٣ ، ارشاد الفحول ص ١٨٧ ، شرط البدخشي ١٧٤/٣ ،

نهاية السؤل ١٧٦/٢ ، أدب القاضي للماوردي ٣٥٤/١ ، روضة الناظر ص ٨٢ ، المستصفى ١١٩/١ ،

شرح العضد ١٩٣/٢ ، الآيات البيّنات ١٥٥/٣ ، فوائح الرحموت ٦٩/٢) .

(٩) في ش : وأدل .

(١٠) في ش : دليل .

وعبارة الشافعي في « الرسالة » - في ابتداء الناسخ والمنسوخ^(١) - : « وَلَيْسَ يُنْسَخُ فَرَضٌ أَبَدًا ، إِلَّا^(٢) أُثْبِتَ مَكَانَهُ فَرَضٌ . كَمَا نُسِخَتْ قِبْلَةُ بَيْتِ^(٣) الْمَقْدِسِ ، فَأُثْبِتَ مَكَانُهَا الْكَعْبَةُ^(٤) » .

قال الصِّيرَفِيُّ في « شرحه » : مُرَادُهُ أَنْ يُنْقَلَ مِنْ حَظَرٍ إِلَى إِبَاحَةٍ ، أَوْ مِنْ إِبَاحَةٍ إِلَى حَظَرٍ أَوْ تَخْيِيرٍ ، عَلَى حَسَبِ أَحْوَالِ الْمَفْرُوضِ .

قَالَ : كَنَسَخِ الْمَنَاجَاةِ ، فَإِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا فَرَضَ تَقْدِيمَ الصَّدَقَةِ أزالَ ذَلِكَ بِرَدِّهِمْ إِلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ . فَإِنْ شَاءُوا تَقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالصَّدَقَةِ ، وَإِنْ شَاءُوا نَاجَوْهُ مِنْ غَيْرِ صَدَقَةٍ :

قَالَ : فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ « فَرَضٌ^(٥) مَكَانَ فَرَضٍ » فَتَفَهَّمْهُ^(٦) . اهـ .
فَظَهَرَ أَنَّ مُرَادَ الشَّافِعِيِّ بِالْبَدَلِ أَعْمٌ مِنْ حُكْمِ آخَرٍ ضِدِّ الْمُنْسُوخِ كَالْقِبْلَةِ ، أَوْ الرَّدِّ لَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ قَبْلَ شَرْعِ الْمُنْسُوخِ كَالْمَنَاجَاةِ . فَالْمَذَارُ عَلَى ثُبُوتِ حُكْمِ شَرْعِيٍّ فِي^(٧) الْمُنْسُوخِ فِي الْجُمْلَةِ ، حَتَّى لَا يَتَرَكُوا هَمَلًا بَلَا حُكْمٍ فِي ذَلِكَ الْمُنْسُوخِ بِالْكُلِّيَّةِ . إِذْ مَا فِي الشَّرِيعَةِ مِنْسُوخٌ إِلَّا وَقَدْ انْتَقَلَ عَنْهُ^(٨) إِلَى أَمْرٍ آخَرَ ، وَلَوْ أَنَّهُ إِلَى مَا^(٩) كَانَ

(١) وهو عنوان الفصل في كتاب « الرسالة » .

(٢) في ش : إِلَّا إِذَا .

(٣) في ش : الْبَيْت .

(٤) الرسالة ص ١٠٩ .

(٥) ساقطة من ض .

(٦) في ش : تَفَهَّمْهُ .

(٧) في ش : بَدَلًا مِنْ .

(٨) في ض : مِنْهُ .

(٩) في ز : لَمَّا .

عليه قَبْلَ ذَلِكَ ، فَلَمْ^(١) يَتْرِكِ^(٢) الرَّبُّ عِبَادَةَ هَمَلًا .

(و) يَجُوزُ النَّسخُ (بِأَثْقَلِ) مِنَ الْمُنْسُوخِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ .

قَدْ تَقَدَّمَ جَوَازُ النَّسخِ إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ وَإِلَى بَدَلٍ . فَإِذَا كَانَ إِلَى بَدَلٍ ، فَالْبَدَلُ :
إِمَّا مُسَاوٍ أَوْ أَخْفَ أَوْ أَثْقَلُ . وَالْأَوَّلَانِ جَائِزَانِ بِاتِّفَاقٍ .

- فَمَثَالُ الْمُسَاوِي : نَسَخُ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمُقَدِّسِ بِاسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ .

- وَمَثَالُ الْأَخْفَى : وَجُوبُ مُصَابِرَةِ الْعِشْرِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِمَائَتَيْنِ مِنَ
الْكَفَّارِ ، وَالْمَائَةِ أَلْفًا فِي الْآيَةِ^(٣) .

نُسِخَ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ،
فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا
أَلْفَيْنِ ﴾^(٤) .

فَأَوْجَبَ مُصَابِرَةَ الضَّعِيفِ ، وَهُوَ أَخْفَى مِنَ الْأَوَّلِ^(٥) . وَمِثْلُهُ نَسَخُ الْعِدَّةِ بِالْحَوْلِ
فِي الْوَفَاةِ بِالْعِدَّةِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا .

- وَأَمَّا النَّسخُ بِالْأَثْقَلِ : فَهُوَ مَحَلُّ الْخِلَافِ^(٦) . وَالْجَهْلُورُ عَلَى الْجَوَازِ^(٧) .

(١) فِي ب : فَلَا .

(٢) فِي ز ض ب : يَغَادِرُ .

(٣) فِي ض : بِالْآيَةِ . وَفِي ش ز : كَا فِي الْآيَةِ . وَالْآيَةُ الْمَشَارُ إِلَيْهَا هِيَ ٦٥ مِنَ الْأَنْفَالِ .

(٤) الْآيَةُ ٦٦ مِنَ الْأَنْفَالِ .

(٥) انْظُرِ الْإِيضَاحَ لِنَاسِخِ الْقُرْآنِ وَمُنْسُوخِهِ ص ٩٦ ، أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ٨٧٧/٢ ،

الْجِهَادُ لِابْنِ الْمُبَارَكِ ص ١٧٤ ، الرِّسَالَةُ لِلشَّافِعِيِّ ص ١٢٧ ، صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧٨/٦ ، الْمَحْصُولُ ج ١
ق ٤٦٢/٣ .

(٦) فِي ش : خِلَافٌ .

(٧) خِلَافًا لِبَعْضِ الظَّاهِرِيَّةِ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ . انْظُرِ كَلَامَ الْأَصُولِيِّينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي =

ودليلٌ وَقُوعِهِ : أَنَّ الكَفَّ عَنْ الكُفَّارِ كَانَ وَاجِباً بقوله تعالى ﴿ وَدَعِ أَذَاهُمْ ﴾ ^(١) فَنَسَخَ بِإِيجَابِ الْقِتَالِ ، وَهُوَ أَثْقَلُ ^(٢) ، أَيْ أَكْثَرُ مَشَقَّةً .

وَكَذَا ^(٣) نَسَخَ وَجُوبِ ^(٤) صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ بِصَوْمِ رَمَضَانَ ^(٥) . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ : أَنَّهُ كَانَ وَاجِباً ^(٦) .

وَبَظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَصَاحِبِهِ الْأَثَرَمِ وَمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وَاجِباً ، وَإِنَّمَا كَانَ مَتَأَكَّدَ الِاسْتِحْبَابِ . وَبِهِ قَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ ^(٧) .

= (روضة الناظر ص ٨٢ ، التبصرة ص ٢٥٨ ، المسودة ص ٢٠١ ، العدة ٧٨٥/٣ ، الإيضاح ص ٩٦ ، أدب القاضي للماوردي ٣٥٤/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٨ ، الإحكام لابن حزم ٤٦٦/٤ ، أصول السرخسي ٦٢/٢ ، المحصول ج ١ ق ٤٨٠/٢ ، المعتمد ٤١٦/١ ، نهاية السؤل ١٧٧/٢ ، شرح البدخشي ١٧٤/٢ ، إرشاد الفحول ص ١٨٨ ، اللع ص ٣٢ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٨٧/٢ ، الآيات البينات ١٥٤/٣ ، الإحكام للآمدي ١٣٧/٢ ، شرح العنبد ١١٢/٢ ، فواتح الرحموت ٧١/٢ ، المستصفى ١٢٠/١ ، كشف الأسرار ١٨٧/٣ ، الإشارات للباجي ص ٦٥ ، فتح الغفار ١٣٤/٢ ، التلويح على التوضيح ٣٦/٢) .

(١) الآية ٤٨ من الأحزاب .

(٢) في ض ب : أثقل فهو محل الخلاف .

(٣) في ش : ولكن .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) حيث روى البخاري ومسلم في صحيحهما عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كانت قريشٌ تصوم عاشوراء في الجاهلية ، وكان رسول الله ﷺ يصومه ، فلما هاجر الى المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما فرضَ شهر رمضان قال « من شاء صامه ومن شاء تركه » . (انظر صحيح البخاري ٥٧/٣ ، صحيح مسلم ٧٩٢/٢ ، الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار ص ١٣٤ ، الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ١٢٢) .

(٦) انظر مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٥٥١/٢ .

(٧) انظر المغني لابن قدامة ١٠٤/٣ ، المجموع شرح المذهب ٢٨٢/٦ .

(و) يَجُوزُ (تَأْيِيدُ تَكْلِيفٍ بِلَا غَايَةٍ) وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى وَجُوبِ الْجَزَاءِ ، وَجَوْرَةِ ابْنِ عَقِيلٍ وَغَيْرِهِ . وَإِنَّهُ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ . وَخَالَفَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَالْمُعْتَزِّلَةُ ^(١) .

قَالَ الْمَجْدُ فِي « الْمُسَوَّدَةِ » وَتَبِعَهُ مَنْ بَعْدَهُ : « يَجُوزُ أَنْ يَرِدَ الْأَمْرُ وَالنَهْيُ دَائِمًا إِلَى غَيْرِ غَايَةٍ ، فَيَقُولُ : صَلُّوا مَا بَقِيَْتُمْ أَبَدًا ، وَصُومُوا رَمَضَانَ مَا حَيَّيْتُمْ [أَبَدًا] ^(٢) ، فيقضي الدَّوَامَ مَعَ بَقَاءِ التَّكْلِيفِ . وَبِهَذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ وَالْأَشْعَرِيَّةُ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ ، وَحَكَاهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِهِ ^(٣) .

قَالَ الْمَجْدُ : « وَمَنْعَتِ الْمُعْتَزِّلَةُ مِنْهُ ^(٤) ، وَقَالُوا : مَتَى وَرَدَ اللَّفْظُ بِذَلِكَ لَمْ يَقْتَضِ الدَّوَامَ ، وَإِنَّمَا هُوَ حَاقٌّ عَلَى التَّمَسُّكِ بِالْفِعْلِ ^(٥) » .

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : « وَحَرَفُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُمْ [لَا يَمْنَعُونَ الدَّوَامَ فِي الدُّنْيَا ، وَإِنَّمَا] ^(٦) يَمْنَعُونَ ^(٧) الدَّوَامَ مُطْلَقًا ، وَيَقُولُونَ : لَا بَدَأَ ^(٨) مِنْ دَارِ ثَوَابٍ غَيْرِ دَارِ التَّكْلِيفِ وَجُوبًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى . فَيَكُونُ قَوْلُهُ « أَبَدًا » ^(٩) مَجَازًا ، وَمَوْجِبٌ ^(١٠) قَوْلِهِمْ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ غَيْرَ مَكْلُوفِينَ . وَقَدْ اسْتَدَلَّ ابْنُ عَقِيلٍ بِاسْتِعْبَادِ ^(١١) الْمَلَائِكَةِ

(١) انظر المسودة ص ٨٠ ، العدد ٣٩٨/٢ .

(٢) زيادة من المسودة .

(٣) المسودة ص ٥٥ .

(٤) ساقطة من ض ب .

(٥) المسودة ص ٥٥ .

(٦) زيادة من المسودة .

(٧) في ش ز ب : لا يمنعون .

(٨) في ش : لا بد له .

(٩) في ز : هذا .

(١٠) في ش : فوجب .

(١١) في ش : باستبعاد .

وابليس^(١) » .

(تَنْبِيْهٌ)

(لَمْ تُنْسخْ إِباحَةٌ إِلَى إِيجابٍ وَلَا إِلَى كَرَاهَةٍ) قَالَ فِي « شَرْحِ التَّحْرِيرِ » :
رَأَيْتُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ كُتُبِ أَصْحَابِنَا .

☆ ☆ ☆

(١) المودة ص ٥٥ .

(فُصْل)

(يَجُوزُ نَسْخُ^(١) التِّلَاوَةِ) أي تلاوة كلمات القرآن (دون الحكم) الذي دلتُ عليه الكلمات المنسوخة . (وَعَكْسُهُ) أي نَسَخُ الحكم دون التلاوة . خِلَافاً للمعتزلة في الصورتين (وَهَمَا) أي التلاوة والحكم معاً^(٢) .

قَالَ ابْنُ مَفْلِحٍ : « وَلَمْ تَخَالِفِ^(٣) المعتزلة في نَسْخِهَا مَعَ^(٤) ، خلافاً لما حكاه الأيمدي^(٥) عنهم » . اهـ .

وَأَمَّا نَسْخُ جَمِيعِ الْقُرْآنِ فَمَتْنَعُ بِالْإِجْمَاعِ ، لِأَنَّهُ مَعْجَزَةٌ نَبِينَا مُحَمَّدٍ ﷺ

(١) ساقطة من ش .

(٢) انظر تفصيل المسألة في (المدة ٧٨٠/٣ ، فتح الغفار ١٣٤/٢ ، أدب القاضي للماوردي ٣٤٩/١ ، السودة ص ١٩٨ ، كشف الأسرار ١٨٨/٣ ، المعتمد ٤١٨/١ ، فواتح الرحموت ٧٣/٢ ، روضة الناظر ص ٧٤ ، الإحكام للأيمدي ١٤١/٣ ، الحصول ج ١ ق ٤٨٢/٣ ، ارشاد الفحول ص ١٨٩ ، الإيضاح ص ٥٨ ، أصول السرخسي ٧٨/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٠٩ ، المستصفى ١٢٣/١ ، شرح العضد ١٩٤/٢ ، الإشارات للباجي ص ٦٦ ، التلويح على التوضيح ٣٧/٢) .

(٣) في ز ض : يخالف .

(٤) نُقِلَ ابْنُ مَفْلِحٍ مذهب المعتزلة بجواز نسخ الحكم والتلاوة معاً نقل سليم بخلاف نقل المصنف عنهم في السطر السابق عدم تجويز نسخ التلاوة دون الحكم وعكسه ، حيث إنهم يجوزونه في الصور الثلاث ، يدل لذلك ماقرره أبو الحسين البصري المعتزلي في المعتمد (٤١٨/١) من جواز نسخ التلاوة دون الحكم وعكسه وجواز نسخ التلاوة والحكم معاً . ولهذا لما حكى الأيمدي في الإحكام (١٤١/٣) القول بعدم جواز نسخ التلاوة والحكم معاً عزاه لطائفة شاذة من المعتزلة لا إلى مذهبهم وجمهورهم . وكذلك فعل ابن الحاجب في عزوه ذلك القول المخالف إلى بعض المعتزلة . (شرح العضد ١٩٤/٢) .

(٥) الإحكام في أصول الأحكام ١٤١/٣ .

الْمُسْتَمِرَّةُ عَلَى التَّائِيدِ^(١) .

قَالَ بَعْضُ الْمَفْسَرِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ﴾^(٢) أَي لَا يَأْتِيهِ مَا يُبْطِلُهُ .

ثُمَّ فِي كَيْفِيَّةِ وَقُوعِ النِّسْخِ فِي بَعْضِهِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

- مَا نُسِخَتْ تِلَاوَتُهُ ، وَحُكِّمَهُ بَاقِي .

- وَمَا نُسِخَ حُكْمُهُ فَقَطُ ، وَتِلَاوَتُهُ بَاقِيَّةٌ .

- وَمَا جُمِعَ فِيهِ نَسْخُ التِّلَاوَةِ وَالْحُكْمِ .

مِثَالُ الْأَوَّلِ : مَارَوَاهُ الْمَلِكُ^(٣) وَالشَّافِعِيُّ^(٤) وَابْنُ مَاجَهَ^(٥) عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « إِيَّاكُمْ أَنْ تَهْلِكُوا عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ ، أَوْ^(٦) يَقُولَ قَائِلٌ : لَا نَجِدُ حَدِيثَ^(٧) فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَلَقَدْ^(٨) رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [وَرَجَمْنَا]^(٩) ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ « زَادَ عُمَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ » لَأُتْبِتَهَا^(١٠) » الشَّيْخُ

(١) انظر المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٧٦/٢ ، فواتح الرحموت ٧٣/٢ ، نهاية السؤل ١٧٠/٢ . وقد خالف في هذه المسألة مكي بن أبي طالب في كتابه « الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه » ص ٥٦ ، فقال : « اعلم أنه جائز أن ينسخ الله جميع القرآن ، بأن يرفعه من صدور عباده ، ويرفع حكمه بغير عوض .. الخ » .

(٢) الآية ٤٢ من فصلت . .

(٣) الموطأ ٨٢٤/٢ .

(٤) ترتيب مسند الإمام الشافعي ٨١/٢ .

(٥) سنن ابن ماجه ٨٥٣/٢ .

(٦) في الموطأ : أن . وفي مسند الشافعي : وأن .

(٧) في رواية الشافعي : حد الرجم .

(٨) في الموطأ : فقد . وفي مسند الشافعي : لقد .

(٩) زيادة من رواية الموطأ ومسند الشافعي .

(١٠) في الموطأ ومسند الشافعي : لكتبتها .

والشيخة^(١) إِذَا زَنَيْتَا فَأَرْجُمُوهُمَا بِتَّةٍ ﴿ فَإِنَّا قَدْ قَرَأْنَاهَا ﴾ .

وفي « الصحيحين »^(٢) عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : « كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ آيَةُ الرِّجْمِ ، فَقَرَأْنَاهَا [وَوَعَيْنَاهَا]^(٣) وَغَقَلْنَاهَا ، وَرَجَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ » .

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْوَاضِحِ » - فِي قَوْلِهِ « الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ » - : « الْمُحَصَّنَانِ حَدُّهُمَا الرِّجْمُ بِالْإِجْمَاعِ » .

وَقَدْ تَابَعَ عَمْرٍو جَمْعَ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى ذَلِكَ ، كَأَبِي ذَرٍّ فِيمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ . وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَابْنِ حِبَّانَ « أَنَّهَا كَانَتْ فِي سُورَةِ الْأَخْزَابِ » . وَالْمُرَادُ بِمَا قُضِيَ مِنَ اللَّذَّةِ .

فَهَذَا الْحُكْمُ فِيهِ بَاقٍ ، وَاللَّفْظُ مُرْتَفِعٌ ، لِرَجْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَاعِزًا^(٤) وَالْعَامِدِيَّةِ^(٥) وَالْيَهُودِيَّينَ^(٦) .

وَمِثَالُ الثَّانِي : - وَهُوَ مَا نَسَخَ حُكْمَهُ وَبَقِيَ لَفْظُهُ ، عَكْسُ^(٧) الَّذِي قَبْلَهُ - آيَةُ الْمُنَاجَاةِ وَالصَّدَقَةِ بَيْنَ يَدَيْهَا ، وَلَمْ يَعْمَلْ بِهَذِهِ الْآيَةِ إِلَّا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ

(١) قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (٨٢٤/٢) : قَوْلُهُ « الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ » يَعْنِي الثَّيْبَ وَالثَّيْبَةَ .

(٢) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٠٩/٨ ، صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢١٧/٣ .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ .

(٤) فِي ضَبٍّ : مَاعِزٌ . وَحَدِيثُ رَجْمِ الرَّسُولِ ﷺ مَاعِزًا سَبَقَ تَحْرِيجُهُ فِي ص ٢٢٤ .

(٥) حَدِيثُ رَجْمِ الْعَامِدِيَّةِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَاحِدٌ عَنْ بَرِيدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . (انْظُرْ

صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٢٢/٣ ، سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٦٢/٢ ، نَيْلُ الْأَوْطَارِ ١٢٣/٧) .

(٦) حَدِيثُ رَجْمِ الْيَهُودِيِّينَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عَرَرٍ رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهُ . (انْظُرْ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٠٥/٨ ، صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٢٦/٣ ، سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٦٣/٢ ، سَنَنُ ابْنِ

مَاجَةَ ٨٥٤/٢ ، نَيْلُ الْأَوْطَارِ ١٠٤/٧) .

(٧) فِي شَبٍّ : وَهُوَ عَكْسٌ .

رضي الله تعالى عنه^(١) .

ففي « الترمذي » عنه^(٢) : « أَنَّهَا لَمَّا نَزَلَتْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَا تَرَى ، دِينَاراً^(٣) ؟ قَالَ : لَا يُطِيقُونَهُ . قَالَ : نِصْفُ دِينَارٍ ؟ قَالَ : لَا يُطِيقُونَهُ . قَالَ : مَا تَرَى ؟ قَالَ : شَعِيرَةٌ . قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّكَ لَزَهِيدٌ .

قَالَ عَلِيٌّ : حَتَّى خَفَّفَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِتَرْكِ الصَّدَقَةِ^(٤) .

وَمَعْنَى قَوْلِهِ « شَعِيرَةٌ » : أَي [وَزُنْ شَعِيرَةٌ]^(٥) مِنْ ذَهَبٍ .

وَرَوَى الْبَرَاءُ^(٦) عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ^(٧) عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ ، قَالَ عَلِيٌّ : « مَا عَمِلَ بِهَا

(١) انظر الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ٣٦٨ ، أسباب النزول للواحدي ص ٢٣٥ ، فتح القدير للشوكاني ١٩١/٥ ، الدر المنثور ١٨٥/٦ .

(٢) ساقطة من ش .

(٣) في ش : دينار .

(٤) في رواية الترمذي : فهي .

(٥) ونص الحديث في سنن الترمذي : عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : لما نزلت ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ﴾ [المجادلة ١٢] قال لي النبي ﷺ : ما ترى ؟ ديناراً . قال : لا يطيقونه . قال : فنصف دينار ؟ قلت : لا يطيقونه . قال : فكَمْ ؟ قلت : شعيرة . قال : إنك لزاهد . قال : فنزلت ﴿ أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٌ ... ﴾ [الآية ١٣] المجادلة ١٣] قال : ففي خفف الله عن هذه الأمة . قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، إنما نعرفه من هذا الوجه . (سنن الترمذي مع شرح عارضة الاحوذى ١٨٦/١٢) وقد ذكر الشوكاني هذا الحديث وقال عنه إنه أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وأبو يعلى وابن جرير وابن المنذر والنحاس وابن مردويه عن علي رضي الله عنه . (فتح القدير ١٩١/٥) .

(٦) زيادة من كلام الترمذي في سننه .

(٧) هو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري ، أبو بكر ، الحافظ المعروف صاحب المسند الكبير . قال الدارقطني : ثقة يخطيء ويتكل على حفظه . وقال في المغني : صدوق . توفي سنة ٢٩٢ هـ . (انظر ترجمته في شذرات الذهب ٢٠١/٢ ، طرح التثريب ٣٠/١ ، تذكرة الحفاظ ٦٥٣/٢) .

(٨) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الميمري الصنعاني ، أبو بكر ، العلامة الحافظ ، أحد =

أَخَذَ غَيْرِي حَتَّى نُسِخْتُ . وَأَحْسَبُهُ قَالَ : « وَمَا كَانَتْ إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ »^(١)

ومثال آخر لهذا القسم : الاعتدال في الوفاة بالحوال^(٢) ، نُسِخَ بقوله تعالى ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾^(٣) على مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ الْمُفَسِّرِينَ^(٤) .

ومِثَالُ الثَّالِثِ : - وَهُوَ مَا نُسِخَ لَفْظُهُ وَحُكْمُهُ معاً - ما^(٥) رواه مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « كَانَ مِمَّا أُنْزِلَ [مِنَ الْقُرْآنِ] ﴾^(٦) عَشْرَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ مُحَرَّمَاتٍ^(٧) ﴿ فَسُخِطَ^(٨) بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ »^(٩) . فَلَمْ يَنْبِقْ لِهَذَا اللَّفْظِ حُكْمُ الْقُرْآنِ ، لَا فِي الْاسْتِدْلَالِ وَلَا فِي غَيْرِهِ^(١٠) .

= الأئمة الأعلام ، روى عن أبيه وابن جريج ومعمّر وسفيان ومالك والأوزاعي وخلائق ، وروى عنه الأئمة أحمد وإسحاق وابن معين وابن المديني وخلائق . قيل لأحمد : أرايت أحسن حديثاً منه ؟ قال : لا . وقال : من سمع منه بعد ما ذهب بصره ، فهو ضعيف السماع ، كان يُلقَنُ بعدما عي . ولد سنة ١٢٦ هـ ، وتوفي سنة ٢١١ هـ . (انظر ترجمته في طرَحِ التَثْرِيْبِ ٧٨/١ ، شذرات الذهب ٢٧/٢ ، شرح علل الترمذي لابن رجب ٥٨٥/٢ ، تاريخ يحيى بن معين ٣٦٢/٢ ، تذكرة الحفاظ ١/٣٦٤) .

(١) فتح القدير للشوكاني ١٩١/٥ ، الدر المنثور للسيوطي ١٨٥/٦ .

(٢) ساقطة من ض . والآية المنسوخة قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ ﴾ [البقرة ٢٤٠] .

(٣) الآية ٢٣٤ من البقرة .

(٤) انظر أحكام القرآن للجصاص ٤١٤/١ ، فتح القدير للشوكاني ٢٥٩/١ ، الايضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ١٥٣ ، الدر المنثور ٣٠٩/١ .

(٥) ساقطة من ض .

(٦) زيادة من صحيح مسلم .

(٧) ساقطة من ش ز . وفي صحيح مسلم : يُخَرَّمْنَ .

(٨) في ش ع ب ز : فَتُسِخَنَ . وفي صحيح مسلم : ثُمَّ نُسِخَنَ .

(٩) صحيح مسلم ١٠٧٥/٢ .

(١٠) انظر الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ٤٤ ، ٤٥ ، ٦٠ .

فَلِذَلِكَ^(١) كَانَ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا جَوَازَ مَسِّ المَحْدِثِ مَا نُسِخَ لَفْظُهُ ، سَوَاءَ نُسَخَ
حُكْمُهُ أَوْ لَا .

وَوَجَّهَ ابْنُ عَقِيلٍ الْمَنَعَ لِبَقَاءِ^(٢) حُرْمَتِهِ ، كَبَيْتِ المَقْدِسِ نُسْخَ كَوْنُهُ قِبْلَةً ،
وَحُرْمَتُهُ بَاقِيَةً ، وَالْجَوَازَ لِعَدَمِ حُرْمَةِ كُتْبِهِ فِي المَصْخَفِ .

وَوَجَّهَ^(٣) الْجَوَازَ فِي الكُلِّ : أَنَّ التِّلَاوَةَ حُكْمٌ ، وَمَا تَعَلَّقَ بِهَا مِنَ الْأَحْكَامِ حُكْمٌ
آخَرٌ ، فَجَازَ نَسْخُهُمَا وَنَسَخَ أَحَدَهُمَا كغَيْرِهِمَا^(٤) .

وَقَالَ المَانِعُونَ : التِّلَاوَةُ مَعَ حُكْمِهَا مُتَلَاوِمَانِ ، كَالْعِلْمِ مَعَ الْعَالِمِيَّةِ ،
وَالْحَرَكَةِ مَعَ التَّحْرِيكِيَّةِ^(٥) ، وَالْمُنْطَوِقُ مَعَ المَفْهُومِ^(٦) .

^(٧) رُدُّ ذَلِكَ : بِأَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الْعَالِمِيَّةُ ، وَالْحَرَكَةَ هِيَ التَّحْرِيكِيَّةُ^(٨) ، وَمِنَعَ أَنَّ
الْمُنْطَوِقَ لَا يَنْفَكُ عَنِ المَفْهُومِ^(٩) .

سَلَّمْنَا الْمَآيِرَةَ ، وَأَنَّ الْمُنْطَوِقَ لَا يَنْفَكُ^(١٠) . فَالتِّلَاوَةُ أَمَارَةٌ الْحُكْمِ ابْتِدَاءً
لَدَوَاماً^(١١) ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِهَا نَفْيُهُ ، وَبِالعَكْسِ .

(١) فِي ش : فَكَذَلِكَ .

(٢) فِي ش : بَقَاءُ .

(٣) فِي ز ض ع : وَجْه .

(٤) انْظُرْ شَرْحَ الْعُضْدِ عَلَى مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ ١٩٤/٢ .

(٥) فِي ش ز : التَّحْرِكِيَّةُ .

(٦) انْظُرْ شَرْحَ الْعُضْدِ ١٩٤/٢ .

(٧) فِي ش : وَذَلِكَ بِأَنَّ الْعِلْمَ .

(٨) فِي ش ز : التَّحْرِكِيَّةُ .

(٩) أَيْ وَلَوْ سَلَّمْنَا جَدْلًا بِذَلِكَ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَسْخِ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ الْإِنْفِكَاحُ . (شَرْحُ

الْعُضْدِ ١٩٤/٢) .

(١٠) قَالَ الْعُضْدُ : أَيْ يَدُلُّ ثُبُوتُ التِّلَاوَةِ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ ، وَلَا يَدُلُّ دَوَامُهَا عَلَى دَوَامِهِ ، =

قالوا : بقاء التلاوة^(١) يؤهم بقاء الحكم ، فيؤدى إلى التجهيل^(٢) ، وإبطال فائدة القرآن^(٣) .

رد ذلك : بأنه مبني على التحسين العقلي^(٤) . ثم لا جهل مع الدليل للمجتهد ، وفرض التقليد التقليد^(٥) . والفائدة الإعجاز وصحة الصلاة^(٦) به^(٧) .

(و) يجوز نسخ (قرآن و) نسخ (سنة متواترة بمثلها^(٨)) ، (و) نسخ (سنة بقرآن ، و) نسخ (أحاد) من السنة - وهي الحديث غير المتواتر - (بمثلها) أي بحديث غير متواتر (و) نسخ أحاد (بمتواتر)^(٩) .

= ولذلك فإن الحكم قد يثبت بها مرة واحدة ، والتلاوة تتكرر أبداً ، وإذا كان كذلك ، فإذا نسخ التلاوة وحدها ، فهو نسخ لدوامها ، وهو غير الدليل . وإذا نسخ الحكم وحده فهو نسخ للدوام ، وهو غير مدلول ، فلا يلزم إنفكاك الدليل والمدلول ، بخلاف العالمية مع العلم والمنطوق مع المفهوم إن ثبتا لتلازمها ابتداءً ودواماً . (شرح العضد على ابن الحاجب ١٩٤/٢) .

(١) أي دون الحكم . (شرح العضد ١٩٤/٢) .

(٢) وهو قبيح ، فلا يقع من الله تعالى . (شرح العضد ١٩٤/٢) .

(٣) قال العضد : لانحصار فائدة اللفظ في إفادة مدلوله ، فإذا لم يقصّد به ذلك ، فقد بطلت فائدته ، والكلام الذي لا فائدة فيه يجب أن ينزه عنه القرآن . (شرح العضد ١٩٤/٢) .

(٤) أي على قاعدة التحسين والتجبيح العقليين ، وهي باطلة .

(٥) أي لا يستلزم قولهم بأنه يؤدي إلى التجهيل . قال العضد : لأنه إنما يكون كذلك لو لم ينصب عليه دليل ، وأما إذا نصب فلا ، إذ المجتهد يعلم بالدليل ، والمقلد يعلم بالرجوع إليه ، فينتفي الجهل . (شرح العضد ١٩٤/٢) .

(٦) في ض : ذلك .

(٧) هذا جواب على دعوى القائلين بأن نسخ الحكم مع بقاء التلاوة يزيل فائدة القرآن ، وذلك لقيام فائدته بكونه معجزاً بفصاحة لفظه ، وكونه يثلى للثواب ، وتصح به الصلوات .

(٨) في ع ض ب : بمثلها .

(٩) انظر تحقيق هذه المسائل في (روضة الناظر ص ٨٤ وما بعدها ، فواتح الرحموت ٧٦/٢

وما بعدها ، كشف الأسرار ١٧٥/٢ وما بعدها ، الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ٦٧ وما بعدها ، الاعتبار للحازمي ٢٤ - ٢٩ ، التبصرة ص ٢٧٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣١١ وما بعدها ، العدة =

أَمَّا مِثَالُ نَسْخِ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ فَنَسْخٌ^(١) الاعتدادُ بِالْحَوْلِ فِي الْوَفَاةِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ^(٢) كَمَا سَبَقَ .

وَأَمَّا مِثَالُ نَسْخِ مَتَوَاتِرِ السُّنَّةِ بِمَتَوَاتِرِهَا ، فَلَا يَكَاذُ يُوجَدُ ، لِأَنَّ كُلَّهَا أَحَادٌ ؛ إِمَّا فِي أَوَّلِهَا ، وَإِمَّا^(٣) فِي^(٤) آخِرِهَا ، وَإِمَّا^(٥) مِنْ أَوَّلِ إِسْنَادِهَا إِلَى آخِرِهِ ، مَعَ أَنَّ^(٦) حُكْمَ نَسْخِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ جَائِزٌ عَقْلًا وَشَرْعًا .

^(٧) وَمِثَالُ نَسْخِ السُّنَّةِ بِالْقُرْآنِ مَا كَانَ مِنْ تَحْرِيمِ مُبَاشَرَةِ الصَّائِمِ أَهْلَهُ لَيْلًا ، نُسَخَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى^(٨) ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾^(٩)

= ٨٠٢/٣ ، المسودة ص ٢٠٥ ، أدب القاضي للماوردي ٣٤٦/١ وما بعدها ، فتح الغفار ١٣٣/٢ وما بعدها ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٧٧/٢ ، الرسالة للشافعي ص ١٠٦ وما بعدها ، المستصفى ١٢٤/١ ، شرح العضد ١٩٥/٢ وما بعدها ، التلويح على التوضيح ٣٤/٢ وما بعدها ، الإحكام لابن حزم ٤٧٧/٤ ، أصول السرخسي ٦٧/٢ وما بعدها ، المحصول ج ١ ق ٤٩٥/٣ وما بعدها ، الملح ص ٣٢ وما بعدها ، الآيات البينات ١٣٩/٣ ، البرهان ١٣٠٧/٢ ، الإحكام للآمدي ١٤٦/٣ وما بعدها ، المعتد ٤٢٢/١ وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ١٩٠ ، نهاية السؤل ١٨١/٢ وما بعدها ، شرح البدخشي ١٧٧/٢ .

(١) في ز : نسخ .

(٢) في ض : وعشرا .

(٣) في ش : أو .

(٤) في د : من .

(٥) في ش : أو في .

(٦) ساقطة من ض .

(٧) ساقطة من ش .

(٨) الآية ١٨٢ من البقرة . وانظر تحقيق المسألة في (أحكام القرآن للجصاص ٢٢٦/١ ،

الإيضاح لناسخ القرآن ومنوخره ص ١٢٢ ، الاعتبار للحازمي ص ١٢٨ ، فتح القدير للشوكاني ١٨٧/١) .

وَأَمَّا نَسْخُ الْآحَادِ مِنَ السُّنَّةِ بِمِثْلِهَا ، فَكَمَا فِي « صَحِيحِ مُسْلِمٍ » عَنْ بَرِيذَةَ^(١) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُهَا^(٢) » .

رَوَاهُ^(٣) التِّرْمِذِيُّ بِزِيَادَةٍ « فَإِنَّهَا^(٤) تُذَكِّرُكُمْ^(٥) الْآخِرَةَ » وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٦) .

وَوَجْهُ الشَّاهِدِ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ » فَصَرَّحَ بِأَنَّ النَّهْيَ مِنَ السُّنَّةِ . وَلَهُ أُمُثَلَةٌ كَثِيرَةٌ .

وَأَمَّا نَسْخُ الْآحَادِ مِنَ السُّنَّةِ بِالْمُتَوَاتِرِ مِنْهَا فَجَائِزٌ ، وَلَكِنْ لَمْ يَقَعْ .

(وَ) يَجُوزُ (عَقْلًا لَا شَرْعًا) نَسْخُ سُنَّةٍ (مُتَوَاتِرَةٍ بِأَحَادٍ) عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَحِكَاةُ بَعْضِهِمْ إِجْمَاعًا .

وَقَالَ الطُّوْقِيُّ^(٧) مِنْ أَصْحَابِنَا وَالظَّاهِرِيَّةُ^(٨) : يَجُوزُ .

(١) هو الصحابي الجليل بَرِيذَةُ بن الحَصِيب بن عبد الله بن الحارث الأسلمي . أَسْلَمَ قَبْلَ بَدْرٍ وَلَمْ يَشْهَدْهَا ، وَكَانَ فَارِسًا شَجَاعًا ، سَكَنَ الْمَدِينَةَ ثُمَّ الْبَصْرَةَ ثُمَّ مَرُو ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ٦٢ هـ ، وَهُوَ آخِرُ مَنْ تَوَفَّى مِنَ الصَّحَابَةِ بِخُرَاسَانَ ، رَوَى لَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِائَةً وَأَرْبَعَةً وَسِتُونَ حَدِيثًا . (انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ١٣٢/١ ، شذرات الذهب ٧٠/١ ، أسد الغابَة ٢٠٧/١ ، طرح التثريب ٣٦/١) .

(٢) صحيح مسلم ٦٧٢/٢ ، وقد سبق تخريجه في ج ٣ ص ٥٥٤ .

(٣) في ش : ورواه .

(٤) ساقطة من ع ز ض ب .

(٥) لفظ الترمذي : تُذَكِّرُ .

(٦) سنن الترمذي مع شرحه عارضة الأحوذِي ٣٧٤/٤ .

(٧) مختصر الطوفي ص ٨١ . وقد تابع الطوفي في ذلك ابن قدامة في الروضة . (انظر الروضة ص ٨١) وقد علل رأيا يجوز نسخ متواتر السنة بأحاديها عقلاً بأنه لا يمتنع في العقل أن يقول الشارع تعبدكم بالنسخ بخبر الواحد . أما شرعاً فلا يجوز لإجماع الصحابة على امتناعه .

(٨) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤٧٧/٤ .

واختارَ هذا القولَ الباجي ، ولكنْ في زَمَنِ النبي ﷺ . وقالَ : لا يجوزُ
بَعْدَهُ إجماعاً^(١) ، لأنَّهُ ﷺ كانَ يبعثُ الآحادَ بالناسخِ إلى أطرافِ البلادِ .

قالَ ابنُ قاضي الجبلِ : واختارَهُ أيضاً القُرطُبيُّ المالكيُّ .

(و) يجوزُ أيضاً^(٢) عقلاً لا شرعاً نسخُ (قرآنٍ بتواترٍ) من السَّنَةِ . قاله
القاضي^(٣) وغيرُهُ^(٤) .

وقيلَ : لا يجوزُ عقلاً .

قالَ ابنُ الباقلاني : مِنْهُمْ^(٥) مَنْ منعه تبعاً للقدرية في الأصَحِّ . اهـ .

قالَ ابنُ مفلحٍ : ظاهرُ كلامِ أحمدَ منعه .

وهذا^(٦) الخِلافُ في الجوازِ^(٧) عقلاً .

وأما الجوازُ شرعاً فالمشهُورُ عنُ الإمامِ أحمدَ رحمةُ الله مُنعُهُ^(٨) . وبِهِ قالَ
الشافعي^(٩) وأكثرُ أصحابِهِ^(١٠) والظاهرية^(١١) وغيرُهُمْ .

(١) الإشارات للباقي ص ٧٤ . قال الباجي : « والدليل على ذلك ما ظهر من تحول أهل
قباة الى مكة بخبر واحد ، فقد كانوا يعلمون استقبال بيت المقدس من دين النبي ﷺ » . . .

(٢) ساقطة من ز .

(٣) العدة ٨٠١/٣ .

(٤) انظر المسودة ص ٢٠٤ ، المعتد للبصري ٤٢٤/١ ، الإحكام للآمدي ١٥٣/٣ ، المسع

ص ٣٣ ، أدب القاضي للماوردي ٣٤٤/١ .

(٥) في ز : منعهم .

(٦) في ش : فهذا .

(٧) في ش : الجواز في الخلاف .

(٨) انظر العدة ٧٨٨/٣ ، المسودة ص ٢٠٢ ، روضة الناظر ص ٨٤ .

(٩) الرسالة للشافعي ص ١٠٦ .

(١٠) انظر التبصرة ص ٢٦٤ ، اللع ص ٣٣ ، أدب القاضي للماوردي ٣٤٣/١ .

(١١) حكاية المصنف عن الظاهرية أنهم يقولون بعدم جواز نسخ القرآن بتواتر السنة شرعاً =

« وَقِيلَ : يَجُوزُ ^(١) . وَهُوَ رَوَايَةٌ ^(٢) عَنْ أَحَدٍ ^(٣) ، وَاخْتِيَارُ أَبِي الْخَطَّابِ وَابْنِ عَقِيلٍ وَأَكْثَرِ الْخَفِيَّةِ ^(٤) وَالْمَالِكِيَّةِ ^(٥) وَغَيْرِهِمْ ^(٦) . وَهُوَ الَّذِي نَصَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ وَحَكَاهُ عَنْ الْجُمْهُورِ ^(٧) .

(وَيُعْتَبَرُ) لَصَحَّةِ النسخِ (تَأَخَّرُ ^(٨) ناسِخِ) عَنْ مَنْسُوخٍ ، وَإِلَّا لَمْ يَصْدُقْ عَلَيْهِ اسْمُ ناسِخٍ .

(وَطَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ) أَيُّ مَعْرِفَةٍ تَأَخَّرَ النَّاسِخُ مِنْ وَجُوهٍ .

أَحَدُهَا (الْإِجْمَاعُ) عَلَى أَنَّ هَذَا ناسِخٌ ^(٩) لهذا ، كَالنسخِ بِوَجُوبِ الزَّكَاةِ سَائِرِ

= فيها نظر ، وذلك لقول ابن حزم في « إحكامه » : « وقالت طائفة : والقرآن ينسخ بالقرآن وبالسنة ، والسنة تنسخ بالقرآن وبالسنة . قال أبو محمد : وبهذا نقول وهو الصحيح ، وسواء عندنا السنة المنقولة بأخبار الآحاد ، كل ذلك ينسخ بعضه بعضاً ، وينسخ الآيات من القرآن ، وينسخ الآيات من القرآن » (الإحكام ٤/٤٧٧) . .

(١) ساقطة من ب .

(٢) في ب : في رواية .

(٣) انظر المسودة ص ٢٠٢ .

(٤) انظر كشف الأسرار ١٧٥/٣ وما بعدها ، أصول السرخسي ٦٧/٢ وما بعدها ، فتح الغفار

١٣٤/٢ ، التلويح على التوضيح ٢٤/٢ ، فواتح الرحموت ٧٨/٢ .

(٥) انظر الإشارات للباقي ص ٧١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣١٢ .

(٦) انظر (الاعتبار للحازمي ص ٢٦ وما بعدها ، الإيضاح لمكي بن أبي طالب ص ٦٨ ،

المسودة ص ٢٠٢ ، التبصرة ص ٢٦٥ ، البرهان ١٣٠٧/٢ ، روضة الناظر ص ٨٤ ، المعتد ٤٢٩/١ ،

١٠١٤/٢ ، اللع ص ٣٣ ، المحصول ج ١ ق ٥١٩/٢ ، الإحكام للآمدي ١٥٢/٣ ، المحلى على جمع الجوامع

وحاشية البناني عليه ٧٨/٢ ، الآيات البيئات ١٣٩/٣ ، إرشاد الفحول ص ١٩١ ، نهاية السؤل ١٨١/٢ ،

شرح البدخشي ١٧٩/٢ ، المستصفى ١٢٤/١) .

(٧) شرح المضد على مختصر ابن الحاجب ١٩٧/٢ .

(٨) في ز : تأخير .

(٩) في ز : النسخ .

الحقوق المالية^(١) .

ومثله ما ذكر الخطيب البغدادي^(٢) أن زر بن حبيش^(٣) قال لحذيفة : أي ساعة تسحرت مع رسول الله ﷺ ؟ قال : « هو النهار ، إلا أن الشمس لم تطلع^(٤) » . وأجمع المسلمون على أن طلوع الفجر يحرم الطعام والشراب ، مع بيان ذلك من قوله تعالى ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ الآية^(٥) .

قال العلماء في مثل هذا : إن الإجماع مبين للتأخير ، وأنه ناسخ ، لا أن^(٦) الإجماع هو النسخ .

(١) انظر (المدة ٨٣١/٣ ، الاعتبار للحازمي ص ١٠ ، ارشاد الفحول ص ١٩٧ ، الآيات البنات ١٦٧/٣ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناي عليه ٩٢/٢ ، العضد على ابن الحاجب ١١٦/٢ ، اللع ص ٢٤ ، أدب القاضي للماوردي ٣٦٤/١ ، الأحكام للأمدى ١٨١/٣ ، روضة الناظر ص ٨٩ ، مختصر الطوفي ص ٨٢ ، فتح الفقار ١٣٦/٢ ، فواتح الرحموت ٩٥/٢ ، المستصفى ١٢٨/١) .

(٢) هو أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ، أبو بكر ، الخطيب البغدادي ، الحافظ الكبير ، أحد الأئمة الأعلام ، وصاحب التصنيف القيمة الكثيرة ، من أهم كتبه « تاريخ بغداد » و « الكفاية في علم الرواية » و « موضح أوهام الجمع والتفريق » و « تقييد العلم » توفي سنة ٤٦٣ هـ (انظر ترجمته في شذرات الذهب ٣١١/٣ ، طبقات الشافعية للسبكي ٢٩/٤ ، طبقات الشافعية للأسنوي ٢٠١/١ ، الفكر السامي ٢٢٩/٢ ، النجوم الزاهرة ٨٧/٥ ، تبیین کذب المفتری ص ٢٦٨) .

(٣) هو زر بن حبيش بن حنيفة بن أوس الأسدي الكوفي ، التابعي الكبير ، المخضرم . قال النووي : « أدرك الجاهلية ، وسمع عمر وعثمان وعلياً وابن مسعود وآخرين من كبار الصحابة ، روى عنه جماعات من التابعين ، منهم الشعبي والنخعي وعدي بن ثابت ، واتفقوا على توثيقه وجلالته . توفي سنة ٨٢ هـ وهو ابن مائة وعشرين سنة » . (انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ١٩٧/١ ، شذرات الذهب ٩١/١ ، تاريخ يحيى بن معين ١٧٢/٢) .

(٤) أخرجه النسائي وابن ماجه وأحمد في مسنده . (سنن النسائي ١١٦/٤ ، سنن ابن ماجه ٥٤١/١ ، مسند الامام أحمد ٣٩٦/٥) .

(٥) الآية ١٨٧ من البقرة .

(٦) في ض ب : لأن .

(و) الْوَجْهَ الثَّانِي : مِنْ طَرِيقِ مَعْرِفَةِ تَأْخِرِ النَّاسِخِ ^(١) (قَوْلُهُ ﷺ) نَحْوُ « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ، فَزُورُوهَا » ^(٢) .

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا أَنْ يُنَصَّ الشَّارِعُ عَلَى خِلَافِ مَا كَانَ مُقَرَّرًا بِدَلِيلٍ ، بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ عَلَى ^(٣) تَأْخِرِ أَحَدِهِمَا ، فَيَكُونُ نَاسِخًا لِلْمُقَدَّمِ .

(و) الْوَجْهَ الثَّالِثُ ^(٤) (فِعْلُهُ) ﷺ ^(٥) فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(٦) . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي ^(٧) وَأَبُو الْخَطَّابِ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ ^(٨) .

(١) فِي ز : النسخ .

(٢) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ فِي ج ٢ ص ٥٥٤ .

وَانْظُرْ كَلَامَ الْعُلَمَاءِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي (الْعُدَّة ٨٢٩/٣ وَمَا بَعْدَهَا ، الْاِعْتِبَارُ لِلْحَازِمِيِّ ص ١٠ ، ارشاد الفحول ص ١٩٧ ، الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ ١٦٧/٢ ، الْمَحَلِّيُّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَحَاشِيَةُ الْبَنَانِيِّ عَلَيْهِ ٩٣/٢ ، الْمُضَدُّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ ١٩٦/٢ ، الْإِحْكَامُ لِابْنِ حَزْمٍ ٤٥٩/٤ ، اللَّعْصُ ص ٣٤ ، أَدَبُ الْقَاضِي لِلسَّوْدِيِّ ٣٦٤/١ ، الْإِحْكَامُ لِلأَمْدِيِّ ١٨١/٣ ، رَوْضَةُ النَّازِلِ ص ٨٨ ، مُخْتَصَرُ الطُّوْفِيِّ ص ٨٣ ، فَتْحُ الْغَفَّارِ ١٣٧/٢ ، فَوَاتِحُ الرَّحُومَتِ ٩٥/٢ ، الْمُسْتَصْفَى ١٢٨/١ ، الْمُعْتَدُّ ٤٥١/١) .

(٣) فِي ش : مَعَ .

(٤) فِي ش ب : الثَّانِي .

(٥) انْظُرْ إِرْشَادَ الْفُحُولِ ص ١٩٢ ، ١٩٧ ، الْإِحْكَامُ لِابْنِ حَزْمٍ ٤٨٣/٤ .

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ : « إِنَّ كُلَّ مَا فَعَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أُمُورِ الدِّينَانَةِ أَوْ قَالَ مِنْهَا فَهُوَ وَحْيٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ إِنْ أَتَيْتَ إِلَّا مَا يَوْحَى إِلَيْكَ ﴾ وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ وَاللَّهُ تَعَالَى يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، فَرَّةٌ يَنْزِلُ أَوَامِرُهُ بِوَحْيٍ يَتَلَّى ، وَمَرَّةٌ بِوَحْيٍ يَنْتَقِلُ وَلَا يَتَلَّى ، وَمَرَّةٌ بِوَحْيٍ يَفْعَلُ بِهِ وَلَا يَتَلَّى وَلَا يَنْتَقِلُ ، لَكِنَّهُ قَدْ رَفَعَ رِسْمَهُ وَبَقِيَ حُكْمُهُ وَمَرَّةٌ أَنْ يَرِي نَبِيَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَنَامِهِ مَا شَاءَ ، وَمَرَّةٌ يَأْتِيهِ جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ ، لَا مَعَابَ لِحُكْمِهِ ، فَجَائِزُ نَسْخِ أَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِفَعْلِهِ . وَفَعَلَهُ بِأَمْرِهِ ، وَجَائِزُ : نَسْرَانُ بِكُلِّ ذَلِكَ ، وَجَائِزُ نَسْخِ كُلِّ ذَلِكَ بِالْقُرْآنِ ، وَبِسُورَتِكَ سَوَاءٌ وَلَا فَت . . . »

(٦) انْظُرْ الْمَدِينَةَ ص ٢٢٨ ، الْعُدَّة ٨٢٨/٢ .

(٧) الْعُدَّة ٨٢٨/٢ .

(٨) انْظُرِ اللَّعْصُ ص ٣٣ . قَالَ الشَّيْخُ الرَّازِيُّ : وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِهِ أَنَّ الْفِعْلَ كَالْفِعْلِ فِي الْبَيَانِ ،

فَكَانَ يَجُوزُ بِالْقَوْلِ جَازٌ بِالْفِعْلِ . .

وقد جعل العلماء من ذلك نسخ الوضوء مما مسّت النار « بأكله ﷺ من الشاة ولم يتوضأ »^(١) وهو ظاهر ما قدّمه^(٢) ابن قاضي الجبل .

ومنع ابن عقيل القول بفعله ﷺ ، - وكبي عن التميمي ، واختاره ابن في المسودة »^(٣) لأن دلالة دونه^(٤) .

(و) الوجه الرابع من طرق معرفة تأخير النسخ (قول الراوي) للناسخ (كان كذا ونسخ ، أو رخص في كذا ثم نهى عنه ونحوها)^(٥) . كقول جابر رضي الله عنه « كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسّت النار »^(٦) ، وكقول علي رضي الله عنه « أمرنا النبي ﷺ بالقيام للجنابة ، ثم قعد »^(٧) وفي معنى ذلك كثير .

(١) سبق تخريج الحديث في المجلد الثاني صفحة ٥٦٦ ، ٥٦٧ .

(٢) في ض ب : ما قدم .

(٣) المسودة ص ٢٢٩ .

(٤) أي لأن دلالة الفعل دون دلالة صريح القول ، والشئ إما ينسخ بمثله أو بأقوى منه ، فأما بدونه فلا . (المسودة ص ٢٢٩) .

(٥) انظر المسودة ص ٢٢١ ، العدة ٨٢٢/٢ ، الاعتبار للحازمي ص ١٠ ، الإحكام لابن حزم ٤٥٩/٤ ، اللمع ص ٢٤ ، روضة الناظر ص ٨٩ ، مختصر الطوفي ص ٨٢ ، فتح الغفار ١٣٧/٢ ، فواتح الرحموت ٩٥/٢ ، ارشاد الفحول ص ١٩٧ ، وقد خالف في حجية هذا الوجه فريق من العلماء كالغزالي والرازي والآمدي ، واستدلوا على ذلك بأن قول الراوي هنا ربما كان اجتهاداً ، فلا يكون حجة على الغير . (المستصفى ١٢٨/١ ، الإحكام للآمدي ١٨١/٢ ، الحصول ج ١ ق ٥٦٦/٢) .

غير أن صاحب فواتح الرحموت ردّ عليهم حجتهم فقال : « إن تعيين العدل الموثوق بعدائه ، بل مقطوعها لناسخ لا يكون إلا عن علم بالتاريخ والتعارض ، فإن المراد عنده معلوم بمشاهدة القرائن ، فحكمه بالنسخ عن بصيرة ، ولا مجال للاجتهاد فيه » . (فواتح الرحموت ٩٥/٢) .

(٦) رواه الحازمي في كتابه الاعتبار في النسخ والمسنوخ من الآثار ص ٥٠ .

(٧) أخرجه مسلم والترمذي والبيهقي ومالك في الموطأ ، ولفظ مسلم « رأينا رسول الله ﷺ قام فقمنا ، وقعد فقعدنا » يعني للجنابة . ولفظ البيهقي « قام رسول الله ﷺ مع الجنائز حتى توضع وقام الناس معه ، ثم قعد بعد ذلك وأمرهم بالقعود » . (انظر صحيح مسلم ٦٦٧/٢ ، الموطأ =

فإن قيل : قول الراوي يُنسخ به القرآن والسنة المتواترة على تقدير وجودها ، مع أنه خبر آحاد ، والآحاد^(١) لا يُنسخ به المتواتر !!

قيل : هذا حكاية للنسخ^(٢) ، لأنسخ . والحكاية بالآحاد يجب العمل بها كسائر أخبار الآحاد .

وأيضاً : فاستفادة النسخ من قوله إنما هو بطريق التضمين ، والضمني^(٣) يُغتفر^(٤) فيه ما لا يُغتفر^(٥) فيما إذا كان أصلاً ، كثبوت الشفعة في الشجر تبعاً للعقار ونحوه .

(لا) قول الراوي (ذي الآيئة) منسوخة (أو ذا الخبر منسوخ حتى يبين الناسخ) للآيئة أو للخبر^(٦) .

= ٢٢٢/١ ، عارضة الأحوذى ٢٦٤/٤ ، سنن البيهقي ٢٧/٤) .

والحديث يدل على نسخ ما روى البخاري ومسلم والترمذي والبيهقي والحاكم وغيرهم عنه عليه السلام أنه قال : « إذا رأيتم الجنازة فقوموا ، فمن تبعها فلا يقعد حتى توضع » وفي رواية أخرى « إذا رأى أحدكم جنازة فإن لم يكن ماشياً معها فليقم حتى يُخلفها أو تُخلفه أو توضع من قبل أن تُخلفه » . (صحيح البخاري ١٠٧/٢ ، عارضة الأحوذى ٢٦٤/٤ ، سنن البيهقي ٢٥/٤ ، المستدرک ٣٥٦/١ ، الاعتبار للهازمي ص ١٢١ وما بعدها ، صحيح مسلم ٦٦٠/٢) .

(١) ساقطة من ض .

(٢) في ش : نسخ .

(٣) في ش : والتضمن .

(٤) في ش ز ض : يعتبر .

(٥) في ش ز ض : يعتبر .

(٦) في ش : الخبر .

وانظر تفصيل العلماء في هذه المسألة في (المسودة ص ٢٣٠ ، العدد ٣ / ٨٢٥ ، نهاية السؤل

١٩٣ / ٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٢١ ، اللع ص ٣٤ ، المعتد ١ / ٤٥١) .

قال ابن مفلح : وإن قال صحابي « هذه ^(١) الآية منسوخة » لم يقبل حتى يُخبر بماذا نُسخت .

قال القاضي : « أوماً إليه أحمد ... كقول الحنفية والشافعية » ^(٢) .

قالوا : لأنه قد يكون عن اجتهاد ، فلا يقبل .

وذكر ابن عقيل رواية : أنه يقبل . كقول بعضهم لعله ^(٣) ، فلا احتمال ، لأنه ^(٤) لا يقوله غالباً إلا عن نقل .

و ^(٥) قال المجد في « المسودة » : « و ^(٦) إن كان هناك نص يُخالِفُها عُمل بالظاهر » ^(٧) .

و (لا) نسخ (يقبلية في المصحف) لأن العبرة بالنزول لا بالترتيب في الوضع ، لأن النزول بحسب الحكم ، والترتيب للتلاوة ^(٨) .

(١) في ع : بهذه .

(٢) العدد ٣ / ٨٢٥ ، ٨٢٦ .

(٣) في ش : بعلمه .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) ساقطة من ش ز .

(٧) المسودة ص ٢٢٠ بتصرف . ونص كلام المجد فيها : « وعندي أنه إن كان هناك نص آخر يخالفها ، فإنه يقبل قوله في ذلك ، لأن الظاهر أن ذلك النص هو الناسخ ، ويكون حاصل قول الصحابي الإعلام بالتقدم والتأخر ، وقوله يقبل في ذلك » . وحكى الشيخ تقي الدين بن تيمية في « المسودة » عن الباجي ثلاثة أقوال في المسألة (أحدها) أنه لا يقبل بحال حتى يبين الناسخ ليعلم أنه ناسخ ، لأن هذا كفتياه ، وهو قول ابن الباقلاني والسماني واختاره الباجي (والثاني) أنه إن ذكر الناسخ لم يقع به نسخ ، وإن لم يذكره وقع . (والثالث) يقع به النسخ بكل حال . (المسودة ص ٢٣٠) .

(٨) انظر فواتح الرحموت ٢ / ٩٦ ، الإحكام للآمدي ٣ / ١٨١ ، المستصفى ١ / ١٢٨ ، أدب =

و (لا) نَسَخَ أَيْضاً^(١) (بَصَغَرِ صَحَابِيٍّ أَوْ تَأَخَّرَ إِسْلَامِهِ) يعني إذا رَوَى الحديث أَحَدٌ مِنْ صِغَارِ الصَّحَابَةِ أَوْ مِمَّنْ تَأَخَّرَ إِسْلَامُهُ^(٢) مِنْهُمْ لَمْ يُؤْتَرِ ذَلِكَ ، لِأَنَّ تَأَخَّرَ رَاوِي أَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ لَا يَدُلُّ عَلَى^(٣) "أَنَّ مَا"^(٤) رَوَاهُ نَاسِيخٌ ، وَلِجَوَازِ أَنْ مَنْ تَأَخَّرَ إِسْلَامُهُ تَحْمَلُ الحديثَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ^(٥) .

(وَلَا) نَسَخَ (بِمَوَاقِفَةِ أَصْلٍ)^(٦) يعني أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ نَصَانٍ فِي حُكْمٍ مُتَضَادَّانِ ، وَلَمْ يُمْكِنْ الْجُمُوعُ بَيْنَهُمَا ، لَكِنْ أَحَدُ النَّصَّيْنِ مُوَافِقٌ لِلْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَالْآخَرُ مُخَالَفٌ ، لَمْ يَكُنْ الْمَوَافِقُ لِلْأَصْلِ مَنسُوخاً بَمَا خَالَفَهُ^(٧) .

وقيل : بَلَى . لِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ مِنَ الْبَرَاءَةِ لِاسْتِغْثَالِ الذِّمَّةِ يَقِينٌ ، وَالْعَوْدُ إِلَى الْإِبَاحَةِ ثَانِياً شَكٌّ ، فَقَدَّمَ الَّذِي لَمْ يُوَافِقِ الْأَصْلَ^(٨) .

(وَلَا) نَسَخَ (بِعَقْلِ وَقِيَاسٍ)^(٩) لِأَنَّ النَّسَخَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِتَأَخَّرِ النَّاسِخِ عَنْ زَمَنِ الْمَنسُوخِ ، وَلَا مَذْخَلَ لِلْعَقْلِ وَلَا لِلْقِيَاسِ فِي مَعْرِفَةِ الْمُتَقَدِّمِ وَالْمُتَأَخَّرِ ، وَإِنَّمَا

= القاضي لماوردي ١ / ٣٦٢ ، الإحكام لابن حزم ٤ / ٤٦٥ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٩٦ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٩٤ ، الآيات البيّنات ٣ / ١٦٧ .

(١) ساقطة من ش .

(٢) في ش : اسلامهم .

(٣) في ب : انه .

(٤) انظر ارشاد الفحول ص ١٩٧ ، الآيات البيّنات ٢ / ١٦٧ ، اللع ص ٣٤ ، المحلى على جمع

الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٩٤ ، فواتح الرحموت ٢ / ٩٦ ، الإحكام للآمدي ٢ / ١٨١ ، المستصفى ١ / ١٢٩ ، شرح العضد ٢ / ١٩٦ .

(٥) انظر الإحكام للآمدي ٢ / ١٨٢ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٩٦ ، المستصفى ١ /

١٢٩ ، فواتح الرحموت ٢ / ٩٦ ، الآيات البيّنات ٣ / ١٦٧ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٩٢ .

(٦) في ز : بحالفه .

(٧) انظر ارشاد الفحول ص ١٩٧ ، حاشية البناني ٢ / ٩٤ .

(٨) في ض : أو قياس .

يَعْرِفُ ذَلِكَ بِالنَّقْلِ الْمَجْرَدِ^(١) .

(وَلَا يُنْسَخُ إِجْمَاعٌ) لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى أَنَّهُ يَرُدُّ مَا يَنْسَخُهُ ، وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ وَفَاتِهِ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَهُ نَاسِخٌ^(٢) .

(وَلَا يُنْسَخُ) حُكْمٌ^(٣) (بِهِ) أَيَّ بِالْإِجْمَاعِ ، لَأَنَّهُ إِذَا وَجِدَ إِجْمَاعٌ عَلَى خِلَافِ نَصٍّ ، فَيَكُونُ قَدْ تَضَمَّنَ نَاسِخًا ، لَا أَنَّهُ هُوَ النَّاسِخُ . وَلِأَنَّ الْإِجْمَاعَ مَعْصُومٌ مِنْ مُخَالَفَةِ دَلِيلٍ^(٤) شَرْعِيٍّ ، لَامَعَارِضَ لَهُ^(٥) وَلَا مَزِيلَ^(٦) عَنْ دَلَالَتِهِ ، فَتَعَيَّنَ إِذَا وَجَدْنَاهُ خَالَفَ شَيْئًا أَنْ^(٧) ذَلِكَ : إِمَّا غَيْرَ صَحِيحٍ إِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ ، أَوْ أَنَّهُ مُؤَوَّلٌ ، أَوْ نُسِخَ بِنَاسِخٍ^(٨) ، لِأَنَّ إِجْمَاعَهُمْ حَقٌّ .

فَالْإِجْمَاعُ دَلِيلٌ عَلَى النِّسْخِ ، لَا زَافِعٌ لِلْحُكْمِ ، كَمَا قَرَّرَهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى^(٩) وَالصِّرَافِيُّ وَالْأَسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ وَغَيْرُهُمْ^(١٠) .

(١) انظر المستصفى ١ / ١٢٨ ، روضة الناظر ص ٨٨ ، المسودة ص ٢٣٠ ، اللع ص ٣٣ ، المعتد ١ / ٤٥٠ ، مختصر الطوفي ص ٨٣ .

(٢) في ش : إلا في .

(٣) انظر (العدة ٣ / ٨٢٦ ، المسودة ص ٢٢٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣١٤ ، الحصول ج ١ ق ٣ / ٥٣١ ، المعتد ١ / ٤٣٢ ، مختصر الطوفي ص ٨٢ ، شرح البديهي ٢ / ١٨٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٨٦ ، ارشاد الفحول ص ١٩٢ ، شرح العضد ٢ / ١٩٨ ، روضة الناظر ص ٨٧ ، الإحكام للأمني ٢ / ١٦٠ ، فوائذ الرحوت ٢ / ٨١ ، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ١ / ٨٦) .

(٤) في ب : حكه .

(٥) في ش : دليل صحيح .

(٦) ساقطة من ض .

(٧) في ش : مزيل له .

(٨) في ش : يكون .

(٩) في ش : ينسخ آخر .

(١٠) العدة ٣ / ٨٢٦ .

(١١) انظر (المسودة ص ٢٢٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣١٤ ، الحصول ج ١ ق ٣ / ٥٣٢ ، =

(وَكَذَا الْقِيَّاسُ) أي وكالاجتماع القياس في كونه لا يُنسخ ولا يُنسخ به ^(١)

قال ابن مفلح : أما القياس فلا يُنسخ . ذكره ^(٢) القاضي ^(٣) وذكره الآمدي ^(٤)
عن أصحابنا ليقائه ببقاء أصله .

قال ابن قاضي الجبل : منعه بعض أصحابنا وعبد الجبار في قول محتجين بأن
القياس إذا كان مُسْتَنْبَطاً مِنْ أَصْلٍ فالقياس باقٍ ببقاء أصله ، فَلَا يَتَصَوَّرُ رَفْعُ
حكمه مع بقاء أصله . وهو اختيار ابن الحاجب ^(٥) وغيره . ومنهم ^(٦) من جوز ذلك
في القياس الموجود زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ دون مابعد . وهو اختيار أبي الخطاب وابن
عقيل وأبي الحسين البصري ^(٧) وابن بَرَهَانَ وابن الخطيب ^(٨) .

= المعتقد ١ / ٤٣٣ ، اللع ص ٣٣ ، مختصر الطوفي ص ٨٢ ، نهاية السؤل ٢ / ١٨٦ ، شرح البدخشي ٢ / ١٨٥ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٧٦ ، الآيات البينات ٣ / ١٣٤ ، ارشاد
الفعول ص ١٦٣ ، الإحكام لابن حزم ٤ / ٤٨٨ ، العضد على ابن الحاجب ٢ / ١٩٩ ، روضة الناظر
ص ٨٧ ، الإحكام للآمدي ٣ / ١٦١ ، المستصفى ١ / ١٢٦ ، فواتح الرحموت ٢ / ٨٢ ، كشف الأسرار
٣ / ١٧٥ ، الفقيه والمتفقه ١ / ١٢٣ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٣٤ ، فتح الغفار ٢ / ١٣٣ ، أصول
السرخسي ٢ / ٦٦ .

(١) ساقطة من ش .

انظر تحقيق المسألة في (العدة ٣ / ٨٢٧ ، المسودة ص ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٥ ، الإحكام للآمدي
٣ / ١٦٣ ، الفقيه والمتفقه ١ / ٨٦ ، المعتقد ١ / ٤٣٤ ، الحصول ج ١ ق ٣ / ٥٣٦ ، نهاية السؤل ٢ /
١٨٧ ، شرح البدخشي ٢ / ١٨٦ ، فواتح الرحموت ٢ / ٨٤ ، شرح العضد ٢ / ١٩٩ ، المحلى على جمع
الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٨١ ، الآيات البينات ٣ / ١٥٠ ، فتح الغفار ٢ / ١٣٣) .

(٢) في ش : وذكره .

(٣) العدة ٣ / ٨٢٧ .

(٤) في ب ز ع ض : الآمدي منا . انظر الإحكام له ٣ / ١٦٣ .

(٥) مختصر ابن الحاجب مع شرحه للعضد ٢ / ١٩٩ .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) ساقطه من ش ، انظر المعتقد للبصري ١ / ٤٣٤ .

(٨) الحصول ج ١ ق ٣ / ٥٣٦ .

قال أبو الخطاب : « ماثبت قياساً . فإما في زمن النبي ﷺ بنصه على العلة
وتنبيهه عليها فيجوز نسخه أيضاً .

مثله : أن ينص على تخريم الربا في البر ، وينص على أن علة تحريمه
الكيل ، ثم ينص بعد ذلك على إباحته في الأرز ، ويتمنع من قياسه على البر ،
فيكون ذلك نسخاً .

وإما قياس مستفاد بعد وفاته عليه الصلاة والسلام ، فلا يصح نسخه ، لأنه
لا يجوز أن يتجدد^(١) بعد وفاته نص من كتاب أو سنة . اهـ .

وأما كون القياس لا ينسخ به ، فهو الذي عليه أصحابنا^(٢) والجمهور^(٣) . قاله
ابن مفلح ، واختاره الباقلاني ، ونقله عن الفقهاء والأصوليين .

قال : لأن القياس يستعمل مع النص ، فلا ينسخ النص . ولأنه دليل
محتمل^(٤) ، والنسخ إنما يكون بغير محتمل .

وأيضاً : فشرط صحة القياس أن لا يخالف الأصول ، فإن خالف فسد .

قال : بل ولا ينسخ قياساً آخر ، لأن التعارض إن كان بين أصلي
القياسين ، فهو نسخ^(٥) نص بنص . وإن كان بين العليتين ، فهو من باب المعارضة
في الأصل والفرع ، لامن باب القياس .

(١) في ع : يجدد .

(٢) انظر العدة ٣ / ٨٢٧ ، المسودة ص ٢٢٥ .

(٣) انظر (الفقيه والمتفقه للخطيب ١ / ١٢٢ ، ارشاد الفحول ص ١٩٢ ، اللع ص ٢٢ ،
كشف الأستار ٣ / ١٧٤ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٣٤ ، الإحكام لابن حزم ٤ / ٤٨٨ ، التبصرة ص
٢٧٤ ، المستصفى ١ / ١٢٦ ، فواتح الرحموت ٢ / ٨٤ ، شرح العضد ٢ / ١٩٩ ، فتح الغفار ٢ / ١٣٣ ،
أصول السرخسي ٢ / ٦٦ ، اللع ص ٢٢) .

(٤) في ع ض ب : محتمل .

(٥) ساقطة من ش .

قال ابن مفلح : وجه هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ الْمُنْسُوخَ إِنْ كَانَ قِطْعِيًّا لَمْ يُنْسَخْ
بِظُنُونٍ . وَإِنْ كَانَ ظَنِّيًّا ، فَالْعَمَلُ بِهِ مَقِيدٌ بِرُجْحَانِهِ عَلَى مَعَارَضِهِ ، وَتَبَيَّنَ
بِالْقِيَاسِ زَوَالُ الْعَمَلِ بِهِ ، وَهُوَ رُجْحَانُهُ ، فَلَا ثُبُوتَ لَهُ .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : إِنْ كَانَتْ عِلَّتُهُ مَنْصُوصَةً جَازَ النِّسْخُ بِهِ ، وَإِلَّا فَلَا .

قَالَ الْبَاجِي : هَذَا هُوَ الْحَقُّ^(١) .

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ : قَالَهُ الْأَمَدِيُّ^(٢) : إِنْ كَانَتْ مَنْصُوصَةً جَازَ ، وَإِلَّا : فَإِنْ^(٣)
كَانَ الْقِيَاسُ قِطْعِيًّا - كَقِيَاسِ الْأَمَةِ عَلَى الْعَبْدِ فِي السَّرَايَةِ -^(٤) فَهُوَ مُقَدَّمٌ ، لَكِنْ
لَا مِنْ بَابِ النِّسْخِ . أَوْ كَانَ ظَنِّيًّا ، فَإِنْ كَانَتْ^(٥) عِلَّتُهُ مُسْتَنْبَطَةً فَلَا .

وَفِي الْمَسْأَلَةِ سِتَّةُ أَقْوَالٍ^(٦) غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا أَضْرَبْنَا عَنْهَا^(٧) خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ .

(وَإِنْ نُسِخَ حُكْمٌ أَصْلُ تَبَعَهُ حُكْمٌ قَرِيعُهُ) يَعْنِي إِذَا وَرَدَ النِّسْخُ عَلَى أَصْلِ
مُقَيِّسٍ عَلَيْهِ ارْتَفَعَ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ بِالتَّبَعِيَّةِ عِنْدَنَا^(٨)

(١) يبدو أن عزو المصنف هذا القول للباقي فيه نظر ، وذلك لنص الباقي على خلافه في
كتابه « الإشارات في أصول الفقه » حيث قال : « فأما القياس فلا يصح النسخ به جملة » (الإشارات
ص ٧٥) .

(٢) في كتابه « الإحكام في أصول الأحكام » ٣ / ١٦٤ مفصلاً مبسوطاً .

(٣) في ش : بآن .

(٤) ساقطة من ش .

(٥) ساقطة من ش .

(٦) انظر (روضة الناظر ص ٨٧ ، أصول السرخسي ٢ / ٨٤ ، كشف الأسرار ٣ / ١٧٤ ،
إرشاد الفحول ص ١١٣ ، اللع ص ٢٣ ، المعتقد ١ / ٤٢٤ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٥٢٧ ، شرح تنقيح
الفصول ص ٣١٦ ، نهاية السؤل ٢ / ١٨٦ ، الآيات البينات ٣ / ١٤٩ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية
البناني عليه ٢ / ٨٠) .

(٧) ساقطة من ض .

(٨) المسودة ص ٢١٣ ، ٢٢٠ ، العدة ٢ / ٨٢٠ .

وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ^(١) .

وخالف في ذلك القاضي^(٢) من أصحابنا والحنفية^(٣) .

قال القاضي^(٤) - في إثبات القياس عقلاً - : « لَا يَمْتَنِعُ عِنْدَنَا بَقَاءُ حُكْمِ
الْفَرْعِ مَعَ نَسْخِ حُكْمِ الْأَصْلِ ، وَمِثْلُهُ أَصْحَابُنَا - وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ عَنِ الْمُخَالِفِ
أَيْضًا - بَقَاءُ حُكْمِ النَّبِيذِ الْمَطْبُوخِ فِي الْوُضُوءِ بَعْدَ نَسْخِ النَّيِّ^(٥) ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ
بِنَيْئَةٍ^(٦) مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ نَسْخِ عَاشُورَاءَ

(١) الإحكام للأمدى ٢ / ١٦٧ ، التبصرة ص ٢٧٥ ، نهاية السؤل ٢ / ١٩٣ ، شرح العضد ٢ / ٢٠٠ ، البرهان ٢ / ١٣١٣ .

(٢) عزو المصنف المخالفة للقاضي أبي يعلى غير سديد ، وذلك لقوله في العدة (٢ / ٨٢٠) :
« إِذَا نَسَخَ عَلَى حَكْمٍ فِي عَيْنٍ مِنَ الْأَعْيَانِ بِمَعْنَى ، وَقِيَاسٍ عَلَيْهِ كُلُّ مَوْضِعٍ وَجَدَ فِيهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، ثُمَّ نَسَخَ
اللَّهُ تَعَالَى حَكْمَ تِلْكَ الْعَيْنِ صَارَ حَكْمُ الْفُرُوعِ مَنْسُوخًا » .

(٣) عزو المصنف المخالفة إلى الحنفية فيه نظر ، وذلك لأن مذهبهم غير مخالف لما عليه الجمهور
من كون الفرع يتبع حكم الأصل إذا نسخ ، يدل على ذلك قول صاحب مسلم الثبوت (٢ / ٨٦) :
« مَسْأَلَةٌ : إِذَا نَسَخَ حَكْمَ الْأَصْلِ لَا يَبْقَى حَكْمُ الْفَرْعِ ، وَهَذَا لَيْسَ نَسْخًا . وَقِيلَ : يَبْقَى . وَنُسِبَ إِلَى
الْحَنْفِيَّةِ » وقد بين شارحه في « فوائد الروحوت » الأمر وزاده وضوحاً حيث قال : « إن هذه النسبة
لم تثبت ، وكيف لا ، وقد صرحوا أن النص المنسوخ لا يصح عليه القياس » .

(٤) لم أعر على هذا القول الذي عزاه المصنف للقاضي في كتابه « العدة » ، وإن مما يجدر ذكره
أن رأي القاضي فيها على خلاف ذلك ، وهو موافق للجمهور ، وقد نسب في « العدة » هذا الرأي
وأدلته لأصحاب أبي حنيفة ، ثم ردّه وأجاب عن أدلته . (انظر العدة ٢ / ٨٢١) .

ثم إن من العجيب في هذا النص حكاية القاضي عن ابن عقيل عزوة هذا القول للمخالف ،
مع أن أبا يعلى متقدم في حياته على ابن عقيل بنصف قرن من الزمان ، فقد توفي القاضي أبو يعلى
سنة ٥٥٨ هـ ، بينما توفي ابن عقيل سنة ٥١٣ هـ فكيف يتنقل المتقدم عن المتأخر !!

(٥) حيث ثبت بالنص جواز الوضوء بالني ، لأنه ثمرة طيبة وماء طهور ، فوجب جوازه
بالمطبوخ ، لأن هذا المعنى موجود فيه ، وقد نسخ حكم النّي ، وبقي حكم المطبوخ (انظر العدة ٢ / ٨٢١) .

(٦) في ش ز : بنيته .

عِنْدَهُمْ»^(١) .

وَقَالَ الْمَجْدُ فِي « الْمُسَوْدَةِ » : وَعِنْدِي إِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ مُنْصَوِّصًا عَلَيْهَا ، لَمْ يَتَّبِعْهُ الْفَرَعُ^(٢) ، إِلَّا أَنْ يُعْلَلَ فِي^(٣) نَسْخِهِ بِعِلَّةٍ ، فَيُثَبَّتَ النِّسْخُ حَيْثُ وَجِدَتْ « اهـ »^(٤) .

وقيلَ : إِنْ نَصَّ عَلَى الْعِلَّةِ لَمْ يَتَّبِعْهُ الْفَرَعُ^(٥) ، إِلَّا أَنْ يُعْلَلَ فِي نَسْخِهِ بِعِلَّةٍ ، فَيَتَّبِعَهَا النِّسْخُ .

وَوُجْهَ الْأَوَّلِ - الَّذِي فِي الْمَتْنِ - : خُرُوجُ الْعِلَّةِ عَنْ اعْتِبَارِهَا ، فَلَا فَرَعَ ، وَإِلَّا وَجِدَ الْمُغْلُولُ بِلَا عِلَّةٍ .

فَإِنْ قِيلَ : أَمَارَةٌ ، فَلَمْ يُخْتَجْ إِلَيْهَا دَوَامًا . رُدَّ : بِأَنَّهَا بَاعِثَةٌ .

قالوا : الْفَرَعُ تَابِعٌ لِلدَّلَالَةِ لَاللَّحْكَمِ . رُدَّ زَوَالُ^(٦) الْحُكْمِ بِزَوَالِ حِكْمَتِهِ^(٧) .

وفي « التمهيد » أيضاً : « لَا يُسَمَّى نَصًّا^(٨) ، لَزَوَالِ^(٩) حُكْمِ بِزَوَالِ عِلَّتِهِ » . وَمَعْنَاهُ فِي « الْعُدَّةِ »^(١٠) .

(١) حيث روي عن النبي ﷺ أنه بعث إلى أهل الموالي يوم عاشوراء أن من لم يأكل فليصم ، فأجاز صوم يوم عاشوراء بالنية من النهار ، وكانت العلة فيه أنه صوم مستحق في زمان بعينه ، وهذا المعنى موجود في صوم رمضان وغيره ، ثم نسخ صوم عاشوراء ، وبقي حكمه في غيره . (انظر العدد ٢ / ٨٢٢) .

(٢) في المسودة : تتبعه الفروع .

(٣) ساقطة من المسودة .

(٤) المسودة ص ٢٢٠ .

(٥) في ض : الرفع .

(٦) في ز : زال .

(٧) في ش : علته .

(٨) كذا في سائر النسخ الخطية ، ولعل الصواب : نسخاً .

(٩) في ض : كزوال .

(١٠) العدد ٢ / ٨٢٢ .

قال البرماوي : « إذا وَرَدَ النَّسخُ عَلَى الْأَصْلِ المقيسِ عليه ارتفع القياسُ
مَعَ بالتَّبعيةِ ، والمُخالفِ فِيهِ الحنفِيَّةُ » .

(وَيَجُوزُ النَّسخُ بِالْفَحْوَى) عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَالْمُعْظَمِ ^(١) .

قال ابن مفلح : الفَحْوَى يُنسخُ وَيُنسخُ بِهِ . ذَكَرَهُ ^(٢) الْأَمَدِيُّ اتفاقاً ^(٣) .

وفي « التمهيد » المُنْعُ عَنْ بَعْضِ الشافِعِيَّةِ ، وذكرَهُ فِي « الْعُدَّةِ » عَنْ الشافِعِيَّةِ .
قال : « فِيما حَكَاهُ الاسفَرابِيُّ » ^(٤) ، واختارَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا .
لَنَا : أَنَّهُ كَالنَصِّ . وَإِنْ قِيلَ : قِياسٌ ، فَقَطْعِيٌّ ^(٥) . اهـ .

(و) يَجُوزُ أَيْضاً (نَسْخُ أَصْلِ الْفَحْوَى) كالتأفيف ^(٦) ، كما لَوْ قالَ : رَفَعْتُ
تَحريمَ التَّأْفِيفِ مَثَلاً (دُونَهُ) ^(٧) (أَيْ دُونَ باقِي) ^(٨) أَنْواعِ الْأَدْيِ ، وَهُوَ الْفَحْوَى . لِأَنَّهُ
لَا يَلْتَزِمُ مِنَ ^(٩) إِبْطَاحِ الْحَفِيفِ إِبْطَاحَ الثَّقِيلِ . وَهَذَا اخْتِيارُ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى وَابْنِ
عَقِيلٍ وَالْفَخْرِ اسْماعِيلَ الْبَغْدَادِيِّ ، وَحَكَى عَنْ الْحَنَفِيَّةِ ^(١٠)

(١) انظر (المسودة ص ٢٢٢ ، مختصر الطوفي ص ٨٢ ، روضة الناظر ص ٨٨ ، العدة ٣ / ٢
٨٢٨ ، المعتد ١ / ٤٣٦ ، المص ٣٣ ، ارشاد الفحول ص ١٩٤ ، المحصول ج ١ ق ٣ / ٥٤٠ ، نهاية
السؤل ٢ / ١٨٩ ، شرح البدخشي ٢ / ١٨٨ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٨٢ ،
الآيات البيئات ٣ / ١٥١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣١٥ ، فوائد الرجوت ٢ / ٨٨) .

(٢) فِي ش : قال . وفي ع : وذكره .

(٣) الإحكام فِي أصول الأحكام ٣ / ١٦٥ .

(٤) العدة ٣ / ٨٢٨ .

(٥) فِي ش : قطعي .

(٦) فِي ش ز : وهو التَّأْفِيفُ .

(٧) فِي ش : فِي .

(٨) ساقطة من ب .

(٩) انظر فوائد الرجوت ٢ / ٨٧ .

وغيرهم^(١).

وَقَالَ الْمُؤَقِّقُ فِي «الرُّوْضَةِ»^(٢) - وَتَبَعَهُ الطُّوفِيُّ^(٣) - بِالْمُنْعِ ، وَذَكَرَهُ الْآمِدِيُّ^(٤)
قَوْلَ الْأَكْثَرِ ؛ لِأَنَّ الْفَرْعَ يَتَّبِعُ الْأَصْلَ ، فَإِذَا^(٥) رَفَعَ الْأَصْلَ ، فَكَيْفَ يَبْقَى
الْفَرْعُ^(٦) !!

(وَعَكْسُهُ) يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ نَسْخُ الْفَحْوَى - وَهُوَ الضَّرْبُ مِثْلًا - دُونَ أَصْلِهِ ،
وَهُوَ التَّأْفِيفُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : رَفَعْتُ تَحْرِيمَ كُلِّ إِيْذَاءٍ^(٧) غَيْرَ التَّأْفِيفِ . فَيَجُوزُ
ذَلِكَ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَصْحَابِنَا^(٨) ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ^(٩) . قَالَ الْبِرْمَاوِيُّ ، لِأَنَّ
الْفَحْوَى وَأَصْلَهُ مَدْلُولَانِ مُتَغَايِرَانِ ، فَجَازَ نَسْخُ كُلِّ مِثْلِهِمَا عَلَى انْتِقَادِهِ .

وَمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ الْمَجْدُ^(١٠) وَابْنُ مُفْلِحٍ وَابْنُ قَاضِي الْجَبَلِ وَابْنُ الْحَاجِبِ^(١١)
وغيرهم^(١٢).

(١) انظر المسودة ص ٢٢١ ، شرح العبد ٢ / ٢٠٠ ، الآيات البيّنات ٢ / ١٥١ ، المحلى على
جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٨٢ .

(٢) روضة الناظر ص ٨٨ .

(٣) مختصر الطوفي ص ٨٢ .

(٤) الإحكام في أصول الأحكام ٢ / ١٦٥ .

(٥) في ش : فإن .

(٦) انظر المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٣٩ ، للمعتد ١ / ٤٣٧ ، نهاية السؤل ٢ / ١٨٨ ، شرح

البدخشي ٢ / ١٨٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣١٥ .

(٧) في ع : اذاء .

(٨) في ش : أكثر أصحابنا .

(٩) انظر الإحكام للآمدي ٢ / ١٦٦ ، ارشاد الفحول ص ١٩٤ ، الآيات البيّنات ٢ / ١٥١ ،

فوائح الرحوت ٢ / ٨٧ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٨٢ .

(١٠) المسودة ص ٢٢٢

(١١) شرح العبد على مختصر ابن الحاجب ٢ / ٢٠٠

(١٢) انظر المعتد ١ / ٤٣٧ ، نهاية السؤل ٢ / ١٨٨ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٣٩ ، شرح تنقيح

الفصول ص ٣١٥ ، شرح البدخشي ٢ / ١٨٨ .

وقيل : إِنَّ نَسْخَ أَحَدِهِمَا يَسْتَلْزِمُ نَسْخَ الْآخَرِ .

قالَ في « جمع الجوامع » : « وَالْأَكْثَرُ أَنَّ نَسْخَ أَحَدِهِمَا يَسْتَلْزِمُ نَسْخَ الْآخَرِ ^(١) » .

ثم قالَ المحلِّي شارِحه : « وَاعْلَمْ أَنَّ اسْتِلْزَامَ نَسْخِ كُلِّ مِنْهَا الْآخَرَ ^(٢) يَنَافِي مَصَاحَاحَهُ فِي « جمع الجوامع » مِنْ جَوَازِ نَسْخِ كُلِّ مِنْهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، فَإِنَّ الْامْتِنَاعَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْاسْتِلْزَامِ ، وَالْجَوَازُ ^(٣) مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِهِ .

وقَدْ اقْتَصَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ عَلَى الْجَوَازِ مَعَ مَقَابِلِهِ ، وَالْبِيضَاوِيُّ عَلَى الْاسْتِلْزَامِ ، وَجَمَعَ الْمُصَنِّفُ - يَعْنِي صَاحِبَ جَمْعِ الْجَوَامِعِ - بَيْنَهُمَا ^(٤) .

(و) يجوزُ أيضاً نسخُ (حُكْمِ مَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ إِنْ ثَبَّتَ) ^(٥) وَإِلَّا فَلَا . يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ نَسْخُ حُكْمِ الْمُسْكُوتِ الَّذِي هُوَ مُخَالِفٌ لِلْمَذْكُورِ ، مَعَ نَسْخِ الْأَصْلِ وَدُونِهِ . قَالَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ ^(٦) .

وَقَدْ ^(٨) قَالَتْ ^(٩) الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ « الْمَاءُ ^(١٠) مِنْ

(١) غير موجودة في جمع الجوامع ولا في ع ض

(٢) جمع الجوامع مع شرحه للمحلّي ٨٢ / ٢

(٣) ساقطة من ش . وفي شرح المحلّي : للآخر

(٤) في ز : والامتناع

(٥) شرح المحلّي على جمع الجوامع ٨٢ / ٢

(٦) أي إذا استقر حكمه وتقرر ، أما إذا لم يستقر حكمه ، وقد وجدنا منطوقاً بخلافه قدّم المنطوق عليه ، وعلمنا أنه غير مراد (المسودة ص ٢٢٢) .

(٧) انظر إرشاد الفحول ص ١٩٤ ، الإحكام للأمدي ١٧٢ / ٣ ، المسودة ص ٢٢٢ ، فواتح الرحموت ٨٩ / ٢ ، المحلّي على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٨٢ / ٢ ، الآيات البينات ١٥٢ / ٣ .

(٨) ساقطة من ض ب .

(٩) في ش : قال .

(١٠) في ش : إنما الماء .

الماء» ^(١) مَسُوحٌ بِقَوْلِهِ ﷺ « إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ » ^(٢) مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ بَاقٍ ، وَهُوَ وَجُوبُ الْغُسْلِ بِالْإِنْزَالِ .

(وَيَبْطُلُ) حُكْمُ مَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ (بِنَسْخِ أَصْلِهِ) عَلَى الصَّحِيحِ ^(٣) . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَجَزَمَ بِهِ الْمُؤَفَّقُ فِي « الرُّوضَةِ » ^(٤) ، وَكَذَلِكَ الطُّوفِيُّ ^(٥) ، لِأَنَّ قَرْعَهُ وَغَدَمَهُ كَالْخَطَايَيْنِ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ فُوزَّكَ .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ بِنَسْخِ أَصْلِهِ ، وَهُوَ وَجْهٌ لِأَصْحَابِنَا . ذَكَرَهُ الْقَاضِي .

قال البرماوي : وَأَمَّا نَسْخُ الْأَصْلِ بِدُونِ مَفْهُومِهِ الَّذِي هُوَ مُخَالَفٌ لَهُ حُكْمًا ، فَذَكَرَ الصَّفِيُّ الْهِنْدِيُّ فِيهِ احْتِمَالَيْنِ . قَالَ : وَأَظْهَرُهُمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَذُلُّ عَلَى ضِدِّ الْحُكْمِ بِاعْتِبَارِ الْقَيْدِ الْمَذْكُورِ ، فَإِذَا بَطُلَ تَأْثِيرُ ذَلِكَ الْقَيْدِ بَطُلَ مَا يَنْبَنِي ^(٦) عَلَيْهِ . اهـ .

(١) الحديث أخرجه مسلم والترمذي والبيهقي وأبو داود ، ولفظ مسلم : عن أبي سعيد الخدري قال : خرجت مع رسول الله ﷺ يوم الاثنين إلى قُبَاءَ ، حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله ﷺ على باب عَثْبَانَ ، فصرخ به ، فخرج يجرُ إزاره . فقال رسول الله ﷺ : أَغْجَلْنَا الرَّجُلَ . فقال عَثْبَانُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يُغْجَلُ عَنْ امْرَأَتِهِ وَلَمْ يُغْنِ ، مَاذَا عَلَيْهِ ؟ فقال رسول الله ﷺ : « إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » (انظر صحيح مسلم ١ / ٢٦١ ، عارضة الاحوذى ١ / ١٦٨ ، سنن البيهقي ١ / ١٦٧ ، بذل المجهود ٢ / ١٧٩ ، الدراية في تخريج أحاديث الهداية ١ / ٤٨ ، ٥٠ ، الاعتبار للحازمي ص ٣٠ - ٣٦) .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم . وقد سبق تخريجه في هامش ص ٢٢١ .

(٣) انظر فواتح الرحموت ٢ / ٨٩ ، الآيات البينات ٣ / ١٥٢ ، ارشاد الفحول ص ١٩٤ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٨٣ .

(٤) روضة الناظر ص ٨٨ .

(٥) مختصر الطوفي ص ٨٢ .

(٦) في ض ب : ما يَبْنِي .

وَعَلَى هَذَا ؛ فَنَسَخَ الْأَصْلَ نَسْخَ الْمَفْهُومِ مِنْهُ . والمعنى أَنَّهُ يَرْتَفِعُ الْحُكْمُ
الشرعيّ الذي حَكِمَ بِهِ عَلَى الْمَسْكُوتِ بِضَدِّ^(١) حُكْمِ^(٢) المذكورِ .

(وَلَا يُنْسَخُ بِهِ) أي بِمَفْهُومِ^(٣) المخالفةِ عَلَى الصحيح^(٤) . قَطَعَ بِهِ فِي « جَمْعِ
الْجَوَامِعِ »^(٥) ، وَصَرَّحَ بِهِ السَّمْعَانِي ، لِضَعْفِهِ عَنْ مَقَاوِمِ النَّصِّ .

وقيل : بلى ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُنْطَوِقِ^(٦) .

(وَلَا حُكْمَ لِلنَّاسِخِ مَعَ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٧)) اتِّفَاقاً (قَبْلَ أَنْ يُبَلِّغَهُ جَبْرِيلُ
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ . (فَإِذَا بُلِّغَهُ) لِلنَّبِيِّ ﷺ (لَمْ يَثْبُتْ حُكْمُهُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ
يُبَلِّغْهُ^(٨)) عِنْدَ أَصْحَابِنَا^(٩) وَالْأَكْثَرِ^(١٠) ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، لِأَنَّهُ

(١) فِي ع ز ب : لُضَدِّ .

(٢) فِي ش : الْحُكْمُ .

(٣) فِي ز : مَفْهُومٌ .

(٤) انْظُرِ الْمَحَلِّيَّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَحَاشِيَةِ الْبَنَانِيِّ عَلَيْهِ ٢ / ٨٤ ، الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ ٢ / ١٥٣ .

(٥) جَمْعُ الْجَوَامِعِ مَعَ شَرْحِهِ لِلْمَحَلِّيِّ ٢ / ٨٤ .

(٦) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيِّ (انْظُرِ الْمَسْعُودِيَّ لِلشِّيرَازِيِّ ص ٣٣ ، الْمَحَلِّيُّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ

١ / ٨٤) .

(٧) فِي ع ز : (الصَّلَاةُ وَ) السَّلَامُ .

(٨) سَاقِطَةٌ مِنْ ز .

(٩) فَإِنْ كَانَ النَّاسِخُ مُوجِباً لِعِبَادَةِ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَمْ يُبَلِّغْهُ قَضَاءُ .

(١٠) انْظُرِ الْمَسْعُودِيَّ ص ٢٢٣ ، الْعُدَّةُ ٢ / ٨٢٣ ، رَوْضَةُ النَّاطِرِ ص ٨٢ ، مَخْتَصَرُ الطَّوْفِيِّ ص

٧٩ ، الْقَوَاعِدُ وَالْفَوَائِدُ الْأَصُولِيَّةُ ص ١٥٦ .

(١١) انْظُرِ (التَّهْمِيدُ لِلْأَسْنَوِيِّ ص ١٣٣ ، الْبَرْهَانُ ٢ / ١٣١٢ ، الْمُسْتَصْفَى ١ / ١٢٠ ، الْإِحْكَامُ

لِلْأَمْدِيِّ ٢ / ١٦٨ ، اللَّعْصُ ص ٣٥ ، نَهَايَةُ السُّوْلِ ٢ / ١٩٤ ، الْمَحَلِّيُّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَحَاشِيَةِ الْبَنَانِيِّ

عَلَيْهِ ٢ / ٩٠ ، الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ ٢ / ١٥٩ ، شَرْحُ الْعُضْدِ ٢ / ٢٠١ ، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ ٢ / ٨٩) .

أَخَذَ بِقِصَّةِ أَهْلِ قُبَاءَ وَالْقِبْلَةَ^(١) .

وقيلَ : يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ . واختارَهُ جماعةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ^(٢) ، كَالثَّانِيهِ وَقْتِ

الصَّلَاةِ .

وَاسْتَدِلُّ لِلأَوَّلِ - وهو الصحيح - : بِأَنَّهُ لَوْ ثَبَّتَ لَزِمَ وَجُوبُ الشَّيْءِ وَتَحْرِيمُهُ
فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، لِأَنَّهُ لَوْ نُسِخَ وَاجِبٌ بِمَحْرَمٍ أَتَمَّ بِتَرْكِ الْوَاجِبِ اتِّفَاقاً^(٣) . وَأَيْضاً :
يَأْتِي بِعَمَلِهِ^(٤) بِالثَّانِي اتِّفَاقاً .

(وَلَيْسَتْ زِيَادَةُ جُزْءٍ مُشْتَرِطٌ أَوْ شَرْطٌ^(٥) أَوْ زِيَادَةُ^(٦) تَرْفَعُ مَفْهُومَ الْمُخَالَفَةِ أَوْ
زِيَادَةُ^(٧) عِبَادَةِ مُسْتَقْلَةٍ مِنَ الْجِنْسِ أَوْ غَيْرِهِ نَسْخاً) فَإِذَا^(٨) زِيدَ فِي الْمَاهِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ
جُزْءٌ مُشْتَرِطٌ أَوْ شَرْطٌ أَوْ زِيَادَةُ تَرْفَعُ مَفْهُومَ الْمُخَالَفَةِ ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ نَسْخاً عَلَى
الرَّاجِحِ^(٩) ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ^(١٠) ، مِنْهُمْ أَصْحَابُنَا وَالْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْجُبَّائِيَّةُ .

(١) وذلك أَنَّ أَهْلَ قُبَاءَ صَلُّوا رُكْعَةً إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، ثُمَّ اسْتَدَارُوا فِي الصَّلَاةِ ، وَلَوْ كَانَ
النَّسْخُ ثَبَتَ فِي حَقِّهِمْ لِأَمْرِهِمْ بِالْقَضَاءِ ، فَلَمَّا لَمْ يُؤْمَرُوا بِالْقَضَاءِ دَلَّ عَلَى أَنَّ النَّسْخَ لَمْ يَكُنْ ثَبَتَ فِي
حَقِّهِمْ . (العدة ٣ / ٨٢٤) .

(٢) التبصرة ص ٢٨٢ .

(٣) ساقطة من ش .

(٤) في ع ز ض ب : بعلمه .

(٥) ساقطة من ض ب .

(٦) ساقطة من ش .

(٧) في ز ش ع : إذا .

(٨) في ع ز ض ب : المرجح .

(٩) انظر (شرح المضد ٢ / ٢٠١ ، إرشاد الفحول ص ١٩٥ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية
البناني عليه ٢ / ٩١ ، الآيات البينات ٣ / ١٦٢ ، روضة الناظر ص ٧٩ ، مختصر الطوفي ص ٧٧ ،
العدة ٣ / ٨١٤ : المسودة ص ٢٠٧ ، الإحكام للآمدي ٣ / ١٧٠ ، التبصرة ص ٢٧٦ ، البرهان ٢ /
١٣٠٩ ، المستصفى ١ / ١١٧ ، المحصول ج ١ ق ٢ / ٥٤٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣١٧ ، اللع ص
٢٥ ، المعتمد ١ / ٤٢٧ ، نهاية السؤل ٢ / ١٩٠ ، شرح البدخشي ٢ / ١٩٠) .

وخالف الحنفية، وتوصلوا^(١) بقولهم « إن الزيادة على المنصوص نسخ^(٢) »^(٣) لمسائل^(٤) كثيرة، كَرَدَ أحاديث وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة^(٥)، وأحاديث الشاهد واليمين^(٦)، واشتراط الإيمان في الرقبة^(٧)، والنية في الوضوء^(٨) وغير ذلك.

(١) في ش : واستدلوا .

(٢) في ش : النصوص .

(٣) انظر كشف الأسرار ٢ / ١٩١ ، التلويح على التوضيح ٢ / ٣٦ ، أصول السرخسي ٢ / ٨٢ ، فتح الغفار ٢ / ١٣٥ ، فوائح الرجوت ٢ / ٩٣ .

(٤) في ض ب : بمسائل .

(٥) كحديث « لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » . رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن عبادة بن الصامت مرفوعاً (انظر صحيح البخاري ١ / ١٩٢ ، صحيح مسلم ١ / ٢٩٥ ، جامع الأصول ٦ / ٢٢٣ ، عارضة الأحوذى ٢ / ٤٦ ، سنن النسائي ٢ / ١٠٦) وحجتهم في ذلك أن قوله تعالى ﴿ فافرقوا ما تيسر من القرآن ﴾ [المزمل ٢٠] يقتضي افتراض مطلق القراءة لما تيسر : أي قدر كان من أي سورة كانت ، فجعل الفاتحة ركناً نسخ لهذا القاطع بخبر الواحد ، فلا يجوز .

(٦) وهي أن النبي ﷺ « قضى بشاهد ويمين » أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني ومالك في الموطأ وغيرهم . (انظر صحيح مسلم ٣ / ١٣٢٧ ، سنن ابن ماجه ٢ / ٧٩٣ ، عارضة الأحوذى ٦ / ٨٩ ، الدراية لأحاديث الهداية ٢ / ١٧٥ ، جامع الأصول ١٠ / ٥٥٥ ، الموطأ ٢ / ٧٢١) وحجتهم في ذلك أن الحكم بشاهد ويمين بالخبر فيه زيادة على قوله تعالى ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يكونا رجلين ، فرجل وامرأتان ﴾ [البقرة ٢٨٢] وهو نسخ ، والمتواتر لا ينسخ بالآحاد .

(٧) في كفارة الظهار بالقياس على كفارة القتل ، فإن فيه زيادة على قوله تعالى ﴿ فتحريرو رقبة ﴾ [المجادلة ٣] الذي يدل على إجزاء عتق مطلق الرقبة في الظهار ، فلا يصح ، لأنه نسخ للمتواتر بالاجوز نسخه به .

(٨) لقوله ﷺ « إنما الأعمال بالنيات » رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن وأحمد (وقد سبق تحريجه في ج ١ ص ٤٩١) قالوا : إن في إيجاب النية في الوضوء بالخبر زيادة على فرائض الوضوء المذكورة في قوله تعالى ﴿ فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ [المائدة ٦] وهو نسخ ، فلا يجوز ، لأن الآحاد لا يقوى على نسخ المتواتر . فإن قيل : حديث الأعمال بالنيات مشهور ، فتصح الزيادة به على الكتاب . أجابوا : إن الحديث لا يدل على اشتراط النية أصلاً في الوضوء وغيره من الوسائل . (انظر فوائح الرجوت ٢ / ٩٣) .

وخالَفُوا أَصُولَهُمْ فِي اشْتِرَاطِهِمْ فِي ذَوِي الْقُرْبَى الْحَاجَّةَ ، وَهُوَ زِيَادَةُ عَلَى الْقُرْآنِ ، وَمُخَالَفَةُ لِمَعْنَى ^(١) الْمَقْصُودِ فِيهِ ^(٢) ، وَفِي أَنَّ الْقَهْقَهَةَ تَنْقُضُ الْوُضُوءَ ، مُسْتَنْدِينَ لِأَخْبَارٍ ^(٣) ضَعِيفَةٍ ^(٤) ، وَهِيَ زِيَادَةُ عَلَى نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ .

وَقَالَ الرَّازِيُّ - فِي مَسْأَلَةِ الزِّيَادَةِ الَّتِي تَرْفَعُ مَفْهُومَ الْمُخَالَفَةِ - : « إِنَّهَا إِنْ أَفَادَتْ خِلَافَ مَا اسْتَنْدَ ^(٥) مِنْ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ كَانَتْ نَسْخًا ، كِإِيجَابِ الزَّكَاةِ فِي مَعْلُوفَةِ الْغَنَمِ ، فَإِنَّهُ يُفِيدُ خِلَافَ مَفْهُومٍ ^(٦) » فِي السَّائِمَةِ الزَّكَاةِ ، وَإِلَّا فَلَا » ^(٧) .

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ غَيْرُ هَذِهِ ^(٨) أَضْرَبْنَا عَنْ ذِكْرِهَا خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ .

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ زِيَادَةِ الْعِبَادَةِ الْمُسْتَقْلَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ ، كَزِيَادَةِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ أَوْ ^(٩) وَجُوبِ الصَّوْمِ عَلَى وَجُوبِ الصَّلَاةِ أَوْ عَلَى وَجُوبِ الْحَجِّ ، فَلَيْسَتْ نَسْخًا إِجْمَاعًا . وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْجِنْسِ ، كَزِيَادَةِ صَلَاةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الْخَمْسِ ^(١٠) ، فَلَيْسَتْ بِنَسْخٍ أَيْضًا عِنْدَ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ ^(١١) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ .

(١) فِي ب : فِي الْمَعْنَى .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ ض ب .

(٣) فِي ش : إِلَى أَخْبَارٍ .

(٤) سَبَقَ تَخْرِيجُ حَدِيثِ الْقَهْقَهَةِ فِي الصَّلَاةِ وَكَوْنِهَا تَنْقُضُ الْوُضُوءَ فِي ج ٢ ص ٤٦٣ .

(٥) فِي ش : مَا اسْتَنْدَ . وَفِي ب : مَا اسْتَنْدَ .

(٦) فِي ش : مَفْهُومُهُ .

(٧) الْمَحْصُولُ ج ١ ق ٣ / ٥٤٢ . وَهَذَا الرَّأْيُ حَكَاهُ الرَّازِيُّ أَثْنَاءَ غَرَضِهِ الْخِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ عَلَى

أَنَّهُ وَجَّهَ لِلْمُفَصِّلِينَ فِيهَا ، وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى قَائِلِهِ ، وَلَمْ يَشِرْ إِلَى رَجْحَانِهِ عِنْدَهُ .

(٨) فِي ض ب : هَذَا .

(٩) فِي ش : وَ .

(١٠) فِي ش : الْجِنْسِ .

(١١) انْظُرْ شَرْحَ الْبِدْخَشِيِّ ٢ / ١٨٩ ، شَرْحَ الْعُضْدِ ٢ / ٢٠١ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ٣ / ١٧٠ ،

الْمَحْصُولُ ج ١ ق ٣ / ٥٤١ ، شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ ص ٣١٧ ، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ١٩٥ ، كَشْفُ الْأَسْرَارِ

٣ / ١٩١ ، نَهَايَةُ السُّوْلِ ٢ / ١٨٩ .

وقال بعض أهل العراق : يكون نسخاً بزيادة صلاة سادسة لتغير الوسطى من الخمس^(١) .

(وَنَسَخَ جُزْءَهُ أَوْ شَرَطَ عِبَادَةً^(٢) لَهُ) أي فالتسريحُ لذلك الجزء أو الشرط (فقط) دون أصل تلك العبادة على الصحيح عند أصحابنا^(٣) وأكثر الشافعية^(٤) .
نَقَلَهُ عَنْهُمْ ابْنُ مُفْلِحٍ وَابْنُ السَّمْعَانِي ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكَرْخِيِّ وَأَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ^(٥) .

وَعَنْ بَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْفَرَزَالِيِّ^(٦) ، وَحُكِّيَ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ^(٧) : أَنََّّهُ

(١) وقد قال تعالى ﴿ حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ﴾ [البقرة ٢٣٨] وهذه الزيادة تخرج الوسطى عن كونها وسطى ، فيبطل وجوب المحافظة عليها الثابت في الآية ، وهو حكم شرعي ، فيكون نسخاً .

قال الشوكاني : وهو قول باطل لادليل عليه ولاشبهة دليل ، فإن الوسطى ليس المراد بها المتوسطة في العدد بل المراد بها الفاضلة . ولو سلمنا أن المراد بها المتوسطة في العدد لم تكن تلك الزيادة مخرجة لها عن كونها مما يحافظ عليها ، فقد علم توسطها عند نزول الآية ، وصارت مستحقة لذلك الوصف ، وإن خرجت عن كونها وسطى . (إرشاد الفحول ص ١٩٥) .

(٢) كما لو أَسْقِطَتْ ركعتان من أربع ، أو الركوع والسجود من الصلاة ، أو أَسْقِطَ شَرْطُ الطهارة لصحة الصلاة . قال أبو الحسين البصري في المعتمد (١ / ٤٤٧) : « شرط العبادة ماتقف صحتها عليه ، وهو ضربان : (أحدهما) جزء منها (والآخر) ليس بجزء منها . فالجزء منها : هو واحد مما هو مفهوم من العبادة ، كالركوع والسجود . وماليس بجزء : فهو مالم يكن واحداً مما هو المفهوم من العبادة ، كالوضوء مع الصلاة » .

(٣) انظر المسودة ص ٢١٢ ، العدد ٣ / ٨٢٧ ، روضة الناظر ص ٨١ .

(٤) انظر (التبصرة ص ٢٨١ ، الإحكام للأمامي ٢ / ١٧٨ ، المحصول ج١ ق ٢ / ٥٥٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٠ ، اللع ص ٣٤ ، نهاية السؤل ٢ / ١٩٣ ، المحلى على جمع الجوامع وحاشية البنانى عليه ٢ / ٩٣ ، الآيات البينات ٣ / ١٦٦ ، شرح المعتمد ٢ / ٢٠٢ ، إرشاد الفحول ص ١٩٦ ، الإشارات ص ٦٢) .

(٥) المعتمد ١ / ٤٤٧ .

(٦) المستقصى ١ / ١١٦ .

(٧) انظر فوائح الرحوت ٢ / ٩٤ ، كشف الأسرار ٣ / ١٧٩ .

نسخ^(١) لأصل^(٢) العبادة .

وقال المجد في « المسودة » : « مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي شَرْطِ مُتَّصِلٍ كَالْتَوَجُّهِ ،
وَمُتَّفَعِلٍ كَوْضوءٍ لَيْسَ نَسْخًا لَهَا إِجْمَاعًا »^(٣) .

ووافق الهندي المجد .

واستدلّ للأول - الذي هو الصحيح - : بأنَّ وجوب أصل العبادة باقي ،
ولا يفتقر^(٤) إلى دليل ثانٍ إجماعاً ، ولم يتجدد وجوب ، وكُنسخ سُنَّتها اتفاقاً .



(١) في ش : أصل .

(٢) في ش : لنسخ .

(٣) المسودة ص ٢١٢ . وعبرة المجد فيها : « والخلاف فيما إذا نُسخ جزء العبادة أو شرطها المتصل كالتوجه ، فأما المنفصل كالوضوء فلا يكون نسخاً لها إجماعاً » .

(٤) في ش : ولا تفتقر .

(فِصْل)

(يَسْتَحِيلُ تَحْرِيمُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى) إِلَّا عَلَى تَكْلِيفٍ ^(١) الْمَحَالِ ، وَذَلِكَ لَتَوْفُّقِهِ عَلَى مَعْرِفَتِهِ ، وَهُوَ دَوْرٌ ^(٢) .

(وَمَا حَسَنَ) لِذَاتِهِ كَمَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى (أَوْ قَبَّحَ لِذَاتِهِ) كَالْكَفْرِ (يَجُوزُ نَسْخُ وَجُوبِهِ) أَيْ وَجُوبِ ^(٣) مَا حَسَنَ لِذَاتِهِ .

(وَ ^(٤)) يَجُوزُ نَسْخُ (تَحْرِيمِهِ) أَيْ تَحْرِيمِ مَا قَبَّحَ لِذَاتِهِ عِنْدَ مَنْ نَفَى الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ وَنَفَى رِعَايَةَ الْحِكْمَةِ فِي أَعْمَالِهِ ، وَمَنْ أَثْبَتَ ذَلِكَ مَنَعَهُ ^(٥) .

(وَكَذَا) قَالُوا (يَجُوزُ نَسْخُ جَمِيعِ التَّكْلِيفِ ^(٦) سِوَى مَعْرِفَتِهِ تَعَالَى) ، قَالَ

(١) فِي ب : التَّكْلِيفُ .

(٢) قَالَ الْأَمَدِيُّ : « وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَكْلِيفُهُ بِالنَّهْيِ عَنْ مَعْرِفَتِهِ يَسْتَدْعِي الْعِلْمَ بِنَهْيِهِ ، وَالْعِلْمُ بِنَهْيِهِ يَسْتَدْعِي الْعِلْمَ بِذَاتِهِ ، فَإِنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْبَارِي تَعَالَى يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِنَهْيِهِ ، فَبِأَذَا تَحْرِيمِ مَعْرِفَتِهِ مَتَوَقَّفٌ عَلَى مَعْرِفَتِهِ ، وَهُوَ دَوْرٌ مَمْتَنِعٌ » . (الْإِحْكَامُ ٣ / ١٨٠ ، وَانْظُرِ الْمُسْتَصْفَى ١ / ١٢٢ ، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ١٨٦ ، شَرْحُ الْعُضْدِ ٢ / ٢٠٣) .

(٣) فِي ع : وَجُوبُهُ .

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ ض .

(٥) انْظُرِ (الْمُسْتَصْفَى ١ / ١٢٢ ، الْإِحْكَامُ لِابْنِ حَزْمٍ ٤ / ٤٥١ ، الْإِحْكَامُ لِلْأَمَدِيِّ ٣ / ١٨٠ ، نَهَايَةُ السُّوْلِ ٢ / ١٩٤ ، الْعُضْدُ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ ٢ / ٢٠٣ ، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ ٢ / ٦٧ ، الْمُحَلِّي عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَحَاشِيَةُ الْبَنَانِيِّ عَلَيْهِ ٢ / ٩٠ ، الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ ٣ / ١٥٩ ، كَشْفُ الْأَسْرَارِ ٣ / ١٦٣) .

(٦) انْظُرِ خِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي (الْإِحْكَامِ لِلْأَمَدِيِّ ٣ / ١٨٠ ، الْمُسْتَصْفَى ١ / ١٢٢ ، نَهَايَةُ السُّوْلِ ٢ / ١٩٤ ، شَرْحُ الْعُضْدِ ٢ / ٢٠٣ ، الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ ٣ / ١٥٨ ، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ ٢ / ٦٧ ، الْمُحَلِّي عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَحَاشِيَةُ الْبَنَانِيِّ عَلَيْهِ ٢ / ٩٠) .

المَجْدُ : « على ^(١) أصلٍ أَصْحَابِنَا وَ [سَائِرِ] ^(٢) أَهْلِ الْحَدِيثِ خِلَافاً لِلْقَدَرِيَّةِ » ^(٣) .
 (وَلَمْ يَقَعَا إِجْمَاعاً) أَي لَمْ يَقَعْ نَسْخُ وَجُوبِ مَا حَسَنَ لِدَاثِهِ ، وَلَانَسْخُ
 تَحْرِيمِ مَا قَبِحَ لِدَاثِهِ بِإِلْخِلَافٍ فِي ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْجَوَازِ الْعَقْلِي ^(٤) .

| انتهى المجلد الثالث من « شرح الكوكب المنير » ويليه إن شاء الله
 المجلد الرابع والأخير ، وأوله « باب القياس » |

| والمحمد لله رب العالمين |



(١) في ش : من .

(٢) زيادة من كلام المجد في السودة .

(٣) السودة ص ٢٠٠ ، وتام عبارة المجد : « خلافاً للقدرية في قولهم العبادات مصالح ، ولا يجوز أن ترفع المصالح عندهم » .

(٤) في ع : ولم .

(٥) انظر المحلى على جمع الجوامع وحاشية البناني عليه ٢ / ٩٠ ، الآيات البيئات ٣ / ١٥٩ .

الفهارس

- ١ - فهرس الآيات الكريمة .
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة .
- ٣ - فهرس الشواهد الشعرية .
- ٤ - فهرس الحدود والمصطلحات .
- ٥ - فهرس الأعلام .
- ٦ - فهرس الكتب الواردة في النص .
- ٧ - فهرس المذاهب والفرق .
- ٨ - فهرس مراجع التحقيق .
- ٩ - فهرس الموضوعات .

☆ ☆ ☆

أولاً : فهرس الآيات الكريمة

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾	٥	٥٢١ - ٥٢٢
سورة البقرة		
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾	٢١	٢٤٧ - ٢٥٠ - ٢٥١
﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾	٢٣	٢٦ هـ - ٢٤
﴿ فَأَزَلُّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا ، فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ، وَقُلْنَا الْهِطُوا ﴾	٣٦	٢٢٧ - ٢٢٧ هـ
﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾	٤٣	٧٤ - ٢٦٠ - ٤٢٧
﴿ أَنَا مُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ ، وَتَنَسُّونَ أَنْفُسَكُمْ ، وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ ، أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾	٤٤	٢٤٦
﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾	٦٥	٢٥ - ٢٦
﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾	٦٧	٤٤١
﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا ، تَشْرِي النَّاطِرِينَ ﴾	٦٩	٤٤١
﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾	٩٨	٢٨٧
﴿ مَا نَنْشَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾	١٠٦	٥٢٨ - ٥٤٦
﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾	١١٠	٧٤ - ٢٦٠ - ٤٢٧
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كَتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ، الْحَرْزُ بِالْحَرْزِ ﴾	١٧٨	٢٣٩
﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ، يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴾	١٧٩	٢٤٢ - ٢٤٣ هـ
﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾	١٨٤	٤٠٤ - ٤٧٥

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرُّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ، هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ ، وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ، عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ، وَعَفَا عَنْكُمْ ، فَلَا أَنْ بَاشِرُوهُنَّ ، وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ، ثُمَّ أَتُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ، وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾	١٨٧	٢٥١ - ٢٥١ - ٤٧٦ هـ
﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾	١٨٨	١٣٧ هـ
﴿ وَأْتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ، فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، وَلَا تَحْلِفُوا زُورُكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾	١٩٦	١٨١ هـ
﴿ فَمَنْ تَشَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَا سْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾	١٩٦	٤٠٤ هـ
﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾	١٩٧	٥٠٢ هـ
﴿ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْرِقِ الْحَرَامِ ﴾	١٩٨	٥٠٢ هـ
﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا الشِّرْكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ، وَلَا أُمَّةَ مُؤْمِنَةٍ خَيْرَ مِنْ شُرْكَائِهِمْ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ، وَلَا تَتَّبِعُوا الشِّرْكَائِ حَتَّى يُؤْمِنُوا ، وَلَقَبْتُ مُؤْمِنَ خَيْرٍ مِنْ مُشْرِكٍ ، وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾	٢٢١	٨٥ - ٩٠ - ٩٢ هـ
﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ، قُلْ : هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ، وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ، فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾	٢٢٢	٥٨ - ٥٨ هـ - ٢٧٠ هـ
﴿ وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ، وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ، إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ ﴾	٢٢٨	٢٢ - ٦٦ - ٩٠ هـ
﴿ فَإِنْ حَقَّتْهُنَّ الْأُيُومُ حُدُودُ اللَّهِ ﴾	٢٢٩	٤٩١ هـ
﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾	٢٣٠	٤٠٩ - ٢٦٥ هـ
﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيَقُلْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْصِلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَنْزَاجَهُنَّ ﴾	٢٣٢	٢٩٠ - ٢٩٠ - ٢٩٠ هـ
﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيمَ الرِّضَاعَةَ ، وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، لَا تُكَلَّفُ	٢٣٣	٢٢ - ٢٥٦ - ٢٥٦ هـ

الآية	رقم الآية	الصفحة
نَفْسٍ إِلَّا وَشَعَهَا ، لَا تَضَارُّ وَالِدَةَ يُولدُهَا ، وَلَا مَوْلُودَ لَهُ يُولَدُهَا ، وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴿		
﴿ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿	٢٣٤	٩٠ هـ - ٣٦٠ هـ
﴿ لِاجْنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴿	٢٣٦	٣٦٠ هـ - ٥٥٧ هـ
﴿ أَوْ يُغْفَوِ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ، وَأَنْ تَغْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ، وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴿	٢٣٧	٥٦٠ هـ - ٤٩٥ هـ
﴿ خَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ، وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴿	٢٣٨	٤٩٥ هـ - ٤١٦ هـ
﴿ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ ﴿	٢٤٠	٥٥٧ هـ - ٥٦٠ هـ
﴿ إِنْ اللَّهُ مُبْتَليكُمْ بَنَهَرٍ ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ، وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي ، إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴿	٢٤٩	٣١٦ هـ
﴿ وَلَا تَتِمَّمُوا الْحَبِيبَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴿	٢٦٧	٧٩ هـ
﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ، وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴿	٢٧٥	٤٢٦ هـ - ٤٢٨ هـ
﴿ إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِذُنُوبِكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ... ، وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَمَنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ... ، وَاشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ... ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿	٢٨٢	٢٠ هـ - ٢٠ هـ - ٢٠ هـ ١٨٧ هـ - ٢٥٢ هـ ٢٦٢ هـ - ٢٦٢ هـ - ٤٠٢ هـ ٤٤٦ هـ - ٥٨٢ هـ
﴿ فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ ﴿	٢٨٣	٢٦٢ هـ - ٢٦٢ هـ
﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ ، وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ ﴿	٢٨٥	١٢٥ هـ - ٢٦٢ هـ
﴿ اللَّهُ مَالِي السَّمَوَاتِ وَمَالِي الْأَرْضِ ، وَإِنْ تُبَدِّلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوا يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ ، فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ ، وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿	٢٨٤	١١٤ هـ - ١٨٧ هـ ٥٤٤ هـ - ٥٤٤ هـ
﴿ لَا يَكُلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ، رَبَّنَا لَا تَأْخُذْنَا إِن تَبِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ﴿	٢٨٦	٨٠ هـ - ٥٤٤ هـ

سورة آل عمران

٧	﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾	
٨	﴿ رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾	٨٠
١٨	﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾	١٩
٣٦	﴿ وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْأُنْثَى ﴾	١٣٢
٤١	﴿ قَالَ : رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً ، قَالَ : أَيْنَكَ الْأَتَكَلَّمَ النَّاسُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا زَمْرًا ﴾	٢٨٨ - ٢٨٨ هـ
٦٤	﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ : أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾	٢٤٥ - ٢٤٥
٧٥	﴿ وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ .	٤٨٣
٩٣	﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ ، قُلْ : فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾	١٣٤ - ١٣٦
٩٧	﴿ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الثِّبَتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾	٢٨٠
١٠٢	﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾	٨٣
١١٩	﴿ قُلْ : مَوْتُوا بِغِطَاطِكُمْ ﴾	٢٥
١٢٢	﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا ﴾	٢٤٦
١٣٠	﴿ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾	٤٩٤
١٣٤	﴿ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾	١٣١
١٤٧	﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا ﴾	٢٨
١٥٩	﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾	٦
١٦٨	﴿ فَادْرَأُوهُ عَنِ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتِ ﴾	٢٦
١٦٩	﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ، بَلْ أَحْيَاءُ ﴾	٧٩ هـ
١٧٣	﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ ﴾	١٥١ - ٢٤٤ هـ
		٢٤٤ هـ - ٢٤٤
١٨٥	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ، وَإِنَّا تَوَفُّونَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾	١٢٤ - ١٨٧ هـ
١٩٨	﴿ وَمَاعِنَدُ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْآبِرَارِ ﴾	١٢٠

سورة النساء

٢	﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِسُوا مِاطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ ، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ ، أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾	٢٥٥ - ٢٥٥ هـ
٦	﴿ وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ﴾	٣٥
١٠	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا ﴾	١٥٤ - ١٨٢ هـ
١١	﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنثَىٰ ... ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾	١١٥ - ١٣٠ - ١٤٦ هـ ١٩٥ - ٢٠٥ - ٤٤٦ هـ
١٥	﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ ، فَإِنْ شَهِدُوا فاسْبِكُوهُنَّ فِي الْبَيْتِ حَتَّىٰ يَسْتَوْضَاهُنَّ الْمَوْتُ ، أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾	٥٣٧ - ٥٣٧ هـ
١٦	﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ ﴾	١٢٣
٢٢	﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾	٩٠ - ١٩٠ - ٤٠٩ هـ
٢٣	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعُمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبنَاتُ الْأَخِ وَبنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ، وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرُّضَاعَةِ ، وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ، وَزَوَّجْتُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ، وَخَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ، وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾	٩٩ هـ - ١٣٠ هـ ١٥٥ - ١٨٧ هـ ٢٥٥ - ٢٥٥ هـ ٤٢٠ هـ - ٤٢١ هـ ٤٣٩ - ٤٩٠ هـ ٤٩١ هـ
٢٤	﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِينَ ﴾	٤١٩ - ٣٦٢ هـ
٢٥	﴿ فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ أَنْتُمْ بِحَاجَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾	٣٦٥
٢٩	﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ، وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾	٧٨ - ٧٨ هـ
٣٤	﴿ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ ﴾	١٢٣
٤٣	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا ﴾	١٩١ - ٣٦٧ هـ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ مَا تَقُولُونَ ، وَلَا جُنْبًا إِلَّا غَيْرِي سَبِيلَ حَقٍ تَغْتَسِلُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ، أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾	٤٧	٢٤٥ هـ
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا ﴾	٥٤	٢٤٤ هـ
﴿ أَمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ ﴾	٧٨	١٢١
﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾	٨٣	٣١٧
﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ، وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعَتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	٩٢	٢٨٨ - ٢٨٨ هـ ٣١٧ - ٣١٧ هـ ٣٩٣ - ٣٩٣ - ٤٠٢
﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا ، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ، فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْغُونَ مِنْكُمْ مِثْلَ قَدِيدَةٍ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾	١٢٤	٢٤٠
﴿ وَمَنْ يَشْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى ﴾	١٥٧	٢٨٨ - ٣٣٤
﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظُّنِّ ﴾	١٧١	٢٤٥
﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ ﴾		

سورة المائدة

﴿ أَحَلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾	١	١٨ - ١٩ هـ ٥٧ هـ - ١٦٤ - ٤١٩
﴿ وَإِذَا خَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾	٢	١٨ - ٥٧
﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ، وَمَا أِهْلُ الْغَيْرِ إِلَهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ، وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ ، وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ، ذَلِكَمْ فِسْقٌ ﴾	٣	١٥٥ - ٢٠٠ - ٣١٩ هـ ٣٥٦ - ٣٥٦ هـ ٣٥٧ هـ - ٤١٩ هـ ٤٢٠ هـ - ٤٢٥ هـ
﴿ وَالْمُخَضَّنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْمُخَضَّنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْنَهُنَّ أُخُورَهُنَّ ﴾	٥	٤٣٩ هـ ٣٦٠ - ٣٨٣

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ ، أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ، أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾	٦	٤٦ - ٢٦١ - ٣٥١ ٤٢٣ - ٤٢٣ هـ ٤٢٣ هـ - ٤٢٤ ٤٢٩ هـ - ٤٦٢ ٥٨٢ هـ
﴿ إِنَّا جَزَاءَ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرُسُلَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ ، أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ، ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ، وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾	٢٣	٢١٩
﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾	٢٤	٢١٩
﴿ وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا ، نَكَالًا مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾	٢٨	٤٦ - ١١١ - ١٦٣ هـ ٢١٧ هـ - ٣٦٢ ٤٢٥
﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾	٤٢	٣٦
﴿ وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُم ﴾	٤٩	٤١٢
﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾	٦٧	٢٢٢
﴿ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ ﴾	٨٨	٢٢
﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾	٨٩	٣٩٦ - ٤٠١
[متتابعات]		
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حَرَّمَ ، وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَشْتَعِدًا ﴾	٩٥	٥٧ هـ - ٢١٠ - ٤٩٠
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾	١٠١	٨٠
سورة الأنعام		
﴿ لَا نُذَرِّكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغْ ﴾	١٩	٢٥١
﴿ إِنْ أَتَيْتَ إِلَّا مَا يَوْحِي إِلَيَّ ﴾	٥٠	٥٦٥ هـ
﴿ قَالُوا : مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ غَيْرِهِ ، قُلْ : مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى ﴾	٩١	١٣٧ - ١٣٧

الصفحة	رقم الآية	الآية
٣٤	٩٩	﴿ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ﴾
١٨٨	١٠١	﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾
٤٤٢ - ٣٦٠	١٤١	﴿ كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ، وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾
٣٤	١٥٠	﴿ قُلْ : هَلُمَّ شُهَدَاءَكُم الَّذِينَ يَشْهَدُونَ ﴾
١٣٧	١٥١	﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾

سورة الأعراف

٤٠ هـ	١٢	﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾
١٦٩	٤٤	﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَآوِعَ رَبِّكُمْ حَقًّا ؟ قَالُوا : نَعَمْ ﴾
٣٧	٤٩	﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾
٤٦٠	٥٣	﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ﴾
٣٤٩	٥٧	﴿ سَقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ ﴾
١٢ هـ	١١٠	﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾

سورة الأنفال

٢٤٧ - ٢٥٠	٢٤	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾
٤٥٤ - ٤٧٠	٤١	﴿ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَةَ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ قَاتَرُوا ﴾
٥٤٩	٦٦	﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ، وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ ﴾
٢٤٦	٦٩	﴿ فَكُلُوا مِنْهُمَا غَنِمَتُهُمْ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾

سورة التوبة

١١٢ - ٦١ - ٥٩	٥	﴿ فَإِذَا انشَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾
١١٦ هـ - ١٦٣		
١٦٤ - ١٦٤ - ٢٠٦		
٢٦٧ - ٢٧٠ - ٢٧٦		
٢٨٤ - ٤٧٩ هـ		
١٤٢ - ١٤١ هـ	٦	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾
٣٥٣ - ٣٦٥	٢٩	﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَآخِزَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ ، وَلَا يُبْدِيُونَ دِينَ الْحَقِّ ، مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا
٤٥٦ هـ		

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ، وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾		
﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالنِّصَّةَ ، وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾	٣٤	٢٥٤
﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾	٣٦	١٢٧
﴿لَا تَخْزَنَ إِنَّ اللَّهَ مَتَنًا ﴾	٤٠	٣٢ - ٣٧
﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾	٦٦	٨٠
﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ، إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾	٨٠	٥٠٨ - ٥٠٩ هـ
﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا ، وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾	٨٢	٣١
﴿وَلَا تَصِلْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ﴾	٨٤	٥٠٩ هـ
﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ، وَتَزَكِّيهِمْ بِهَا ، وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ، إِنْ صَلَاتُكَ سَكَنَ لَهُمْ ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾	١٠٣	٢٥٦ - ٦٨

سورة يونس

﴿إِنْ أَتَّبِعِ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴾	١٥	٥٦٥ هـ
﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾	٣٨	٢٦
﴿فَأُجِيبُوا أَمْرَكُمْ ﴾	٧١	٢٣

سورة هود

﴿وَمَا مِنْ ذَائِبَةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ، وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ﴾	٦	١١٤ - ١٨٧ هـ
﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا ، وَفَارَ التُّورُ ، قُلْنَا : إَحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ، وَأَهْلَكَ ﴾	٤٠	٢٨١ - ١٨٨
﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ ، فَقَالَ : إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ، وَإِنْ وَعْدُكَ الْحَقُّ ، وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴾	٤٥	١١١ هـ
﴿قَالَ : يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ، إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ، فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ، إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾	٤٦	١١١ هـ
﴿فَتَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾	٦٥	٣٨
﴿أَتَمَجِّبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾	٧٣	٧
﴿وَمَا أَمْرٌ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾	٩٧	٦ هـ - ٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
-------	-----------	--------

سورة يوسف

﴿ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَن يُحَاطَ بِكُمْ ﴾	٦٦	٢٩٢ - ٢٩٥
﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ، وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾	٨٢	٤٧٥
﴿ وَمَا أَكْثَرَ النَّاسَ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾	١٠٣	٣٠٩

سورة الرعد

﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾	١٦	٢٧٩ - ٢٨٠
----------------------------------	----	-----------

سورة إبراهيم

﴿ وَقَالَ الشَّيْطَانُ ، لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ : إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ ، وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ، وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ ، إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ ﴾	٢٢	٢٨٨
﴿ قُلْ : تَمَتُّعُوا فَإِن مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ ﴾	٣٠	٢٤
﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾	٣٤	١٣٦
﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾	٤١	٢٨
﴿ وَلَا تَحْسَبِ اللَّهُ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾	٤٢	٧٩

سورة الحججر

﴿ وَإِنَّا لَهُ لَخَافِطُونَ ﴾	٩	٢٧٥
﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾	٣٠ - ٣١	٢٧١
﴿ قَالَ : رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْخَالِصِينَ ﴾	٣٩ - ٤٠	١٢٨ - ٣٠٩ هـ
﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنْ الْغَاوِينَ ﴾	٤٢	٣٠٩
﴿ اذْكُرْهُمْ بِسَلَامٍ آمِينَ ﴾	٤٦	٢٣
﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمَجْبُومٌ أَجْمَعِينَ إِلَّا امْرَأَتَهُ ﴾	٥٨ - ٥٩	٢٣٨ - ٢٣٩
﴿ لَا تَمْنُنْ غَيْثِكَ إِلَى مَا نَعْتَنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ ﴾	٨٨	٧٩

سورة النحل

﴿ إِنَّا نَكُونُوا مِنْهُ لَخَائِطٍ طَرِيقًا ﴾	١٤	٤٩٣
--	----	-----

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾	٣٢	٢٣ - ٢٧
﴿ إِنَّا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾	٤٠	٧ - ٣٠
﴿ لِنَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾	٤٤	٣٦١
﴿ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا مَتَاعًا إِلَى حِينٍ ﴾	٨٠	٣٦٤
﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾	٩٠	٣٨٧
﴿ وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنَّ كُنتُمْ لِعِندِهِ تَعْبُدُونَ ﴾	١١٤	٥٠٦
﴿ هَذَا حَلَالٌ ، وَهَذَا حَرَامٌ ﴾	١١٦	٤٣٩

سورة الإبراء

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تُعْبَدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، إِذَا	٢٣	١٥٤ - ١٥٦ -
يَبْتَغُونَ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ، فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ		٢٦٧ - ٤٨٢ -
٥٣٨ - ٤٨٥ - ٤٨٤		
﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَا ﴾	٣٢	٧٨ - ١٣٧
﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ صَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ ﴾	٤٨	٣٤
﴿ قُلْ : كُونُوا حِجَازَةً أَوْ حَدِيدًا ، أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي	٥٠ - ٥١	٢٦ - ٣٥
صُدُورِكُمْ ﴾		
﴿ وَاسْتَغْفِرْ مَنْ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصُورِكَ ، وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ	٦٤	٢٤ - ٢٧
وَرَجُلِكَ ، وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ، وَعِذْهُمْ		
﴿ وَفَضْلَنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾	٧٠	٥١٣
﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾	٧٨	١٧
﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾	١١٠	١٣٣

سورة الكهف

﴿ لِنُعَلِّمَ أَيُّ الْحَرَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾	١٢	١٢٢
﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُعَذِّبُكُم بِالْعَذَابِ إِنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ عَذَابًا ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ	٢٣ - ٢٤	٢٩٩ هـ - ١٣٧
﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ ﴾	٢٩	٣٧
﴿ إِنْ سَأَلْتَهُ عَنِ نَبِيِّهَا فَلَا تَصَاحِبْنِي ﴾	٧٦	٦٥
﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا ﴾	٨٤	٢٧٠

سورة مريم

٣٨	﴿ أُنصِبْ بِهِمُ الْوَيْصِرَ ﴾	٣١ - ٣٤ هـ
٦٥	﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَبِيلاً ﴾	١٤٠
٧٥	﴿ فَلْيَسْتَدِ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدَدًا ﴾	٣١
٩٣	﴿ إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾	١٣٧
٩٨	﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مَنْ أَخَذَ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ﴾	١٤٠

سورة طه

٧٢	﴿ فَاغْضُ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾	٣٢
٨١	﴿ وَلَا تَطْفُوا فِيهِ ﴾	١٣٧
١١٨	﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِى ﴾	٥٢٤
١٣٢	﴿ وَأَمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾	٦٧

سورة الأنبياء

٢٦	﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾	٤٧٢
٣٥	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾	١٢٤
٧٨	﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾	١٤٩
١٠١	﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ ﴾	١٢٣

سورة الحج

١٨	﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ، وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ ﴾	٥١٨
٧٣	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرِبْ مَثَلًا فَاستَمِعُوا لَهُ ﴾	٢٤٤
٧٧	﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾	١٩٥

سورة المؤمنون

٥	﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفَرَوْجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾	٢٥٤
١٠٨	﴿ اخْشَوْا فِيهَا وَلَا تَكْلَمُونَ ﴾	٢٥

سورة النور

٢	٤٦ - ١١١ - ١٣٤ -	﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَيْشَهِدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
٤	٣١٨ - ٣٧٠ - ٥٠٨ هـ	﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، وَلَا تُقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾
٥	٣١٨ هـ	﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
٦ - ٧	١٧٩ هـ	﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾
٣١	١٣٤ هـ	﴿أَوِ الطُّفُلُ الَّذِينَ لَمْ يَنْظُرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾
٣٣	١٨ - ١٩ هـ	﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَانَتْ يَوْهَهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾
٦٣	٤٠ هـ	﴿فَلْيُخَذِرِ الَّذِينَ يَخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾

سورة الفرقان

٢٧	١٣٢ هـ	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّخَذَتْ مَعَ الرُّسُلِ سَبِيلًا﴾
٤٨	١٣٩ هـ	﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾
٦٨	٣١٩ - ٣٥٦ هـ	﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ، وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا يَزْنُونَ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾

سورة الشعراء

١٥	١٤٨ هـ	﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾
٤١	١٤٠ هـ	﴿أَنْزِلْنَا لِأَجْرٍ﴾
٤٣	٢٧ هـ	﴿أَلْفَعُوا مَأْتَتُمْ مُلَقُونَ﴾
٦٣	٤٧٥ هـ	﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَخْرَ فَانْفَلَقَ﴾

سورة النمل

٢٣	﴿ وَأَوْتَيْتُ مِنْ كُلِّ نَجِيٍّ ﴾	٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠
٣٥	﴿ فَتَاطَرَتْ بِهِمْ مَائِرِجَ الْمُرْسَلُونَ ﴾	١٥١
٣٨	﴿ أَيْكُمْ يَا بَنِي إِصْرَ ﴾	١٢٣

سورة القصص

٢٥	﴿ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾	٨٢
٢٨	﴿ أَيْنَمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾	١٢٢
٣١	﴿ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ ﴾	٨٢
٥٧	﴿ يُجَنَّبِي إِلَيْهِ فُتْرَاتٌ كُلُّ نَجِيٍّ ﴾	٢٧٨ - ٢٧٩

سورة العنكبوت

١٢	﴿ وَلَنُخْلِعَنَّ خُطَايَاكُمْ ﴾	٣١
٥٦	﴿ يَا عِبَادِي ﴾	٢٤٧ - ٥٠
٥٧	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ، ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾	١٢٤

سورة لقمان

١٤	﴿ وَفَصَّالَةٌ فِي عَمَتَيْنِ ﴾	٤٧٦
----	---------------------------------	-----

سورة السجدة

١٨	﴿ أَقَمْنَا كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ ﴾	٢٠٨
----	---	-----

سورة الأحزاب

٣١	﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾	٢٤١
٣٥	﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾	٢٣٨ - ١٣٠
٣٧	﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ ﴾	٢١٩ - ٢٢٠ هـ
٤٨	﴿ وَدَعَّ أَهْلَهُمْ ﴾	٥٥٠
٤٩	﴿ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾	٣٦٠

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	٥٠	٢٢٠
﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ ، وَلَا أَنْ تَبْتَاعَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ ، وَلَوْ أَغْنَيْتَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ ﴾	٥٢	٢١٦
﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾	٥٦	١٩٠

سورة سبأ

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾	٢٨	٢٢٨
--	----	-----

سورة فاطر

﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رِزْقَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ، وَمَا يُمْسِكُ فَلَا يُرْسِلُ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ ﴾	٢	١٢٠
--	---	-----

سورة يس

﴿ إِنَّا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾	٨٢	٧ هـ - ٣٠ هـ
--	----	--------------

سورة الصافات

﴿ أَفَمَنْ نَحْنُ بِمَبِيتِينَ ، إِلَّا مَوْتَتَنَا الْأُولَى ﴾	٥٨ - ٥٩	٢٩٤
﴿ يَا بَنِيَّ إِنِّي أَخْرَجْتُكَ فِي الْمَنَامِ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى ﴾	١٠٢	٣٤ - ٣٤
﴿ وَإِنْ جُنَدْنَاهُمْ لَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴾	١٧٣	٥٢١

سورة ص

﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُتْ ﴾	٤٤	٣٠١ - ٣٠٢
﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾	٧٢ - ٧٤	٢٧١
﴿ قَالَ : فَبِعِزَّتِكَ لَا أُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ، إِلَّا عِشَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخَلَّصِينَ ﴾	٨٢ - ٨٣	٣٠٩

سورة الزمر

﴿ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا ﴾	٢	٥٢٣ - ٥٢٣
﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾	٦٢	٢٧٠ - ٢٧٩ - ٢٨٠
﴿ بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ ﴾	٦٦	٥٢٣

سورة غافر

﴿ وَأَنَّ الْمَشْرِقِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾	٤٣	٥٢١
--	----	-----

الآية

رقم الآية

الصفحة

سورة فصلت

٢٣	٣٠	﴿ وَأُثْبِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴾
٢٤	٤٠	﴿ اغْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾
٥٥٤	٤٢	﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ﴾
١٤١ - ١١٩	٤٦	﴿ مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﴾

سورة الشورى

٥٢١	٥	﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾
-----	---	--

سورة الزخرف

٣٧	٧٠	﴿ أَدْخَلُوا الْجَنَّةَ ﴾
٥٢١	٧٦	﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ ﴾
٣٧	٨٣	﴿ فَذَرَهُمْ يَخُوضُوا وَيُلْعَبُوا ﴾

سورة الدخان

٢٦	٤٩	﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾
----	----	---

سورة الجاثية

٥٢٥	٢٩	﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْنَحُهُ مَا كُنْتُمْ تُعْمَلُونَ ﴾
-----	----	---

سورة الأحقاف

٥٦٥ هـ	٩	﴿ إِنَّ أَتْبَعُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ ﴾
٤٧٦	١٥	﴿ وَخَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾
٢٧٨ - ٢٧٠ - ١٦٨	٢٥	﴿ تَدْمَرُ كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾
٢٣٥	٣١	﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾
٥٢٠	٣٥	﴿ قَهْلُ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾

سورة الحجرات

١٤٨	٩	﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ﴾
-----	---	---

سورة الذاريات

٢٧٨	٤٢	﴿ مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرِّيمِ ﴾
-----	----	---

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الطور		
﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا ، سَوَاءٌ عَلَيْنَا ﴾	١٦	٢٧ - ٢٧ - ٨٢
﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾	٣٤	٢٦
سورة النجم		
﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾	٣ - ٤	٥٦٥ هـ
﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِعْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَابَاؤُكُمْ ﴾	٢٣	٢٩٦
سورة الرحمن		
﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾	٢٦	١٨٧ هـ
﴿ يَوْمَئِذٍ الْجِنُّ وَالْإِنْسُ ﴾	٢٣	١٢٧
﴿ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَتَخْلُ وَرِيمَانٌ ﴾	٦٨	١٣٩ - ٣٨٧
سورة الواقعة		
﴿ لَا يَنْصُرُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾	٧٩	٦٦ - ٨١
سورة الحديد		
﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾	٣	١١٤
﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾	٤	١٣١
سورة المجادلة		
﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ، إِنَّ أُمَّهَاتَهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ، وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ، وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌ غَفُورٌ ﴾	٢	١٧٩ هـ
﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسُوا ﴾	٣	١٧٩ هـ - ٣٩٢ - ٤٠١ - ٥٨٢ هـ
﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسُوا ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطَاعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾	٤	٣٩٣ - ٤٠٣ - ٤٦٤ هـ
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ﴾	٨	٢٦١ هـ
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَغْصِبَةِ الرُّسُولِ ، وَتَنَاجَوْا بِالْبَرِّ وَالتَّقْوَى ﴾	٩	٢٦١ هـ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ إِنَّا التَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزَنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾	١٠	٢٦١ هـ
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ﴾	١٢	٢٦١ هـ - ٥٥٦ هـ
﴿ أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ ﴾	١٣	٢٦١ هـ - ٥٥٦ هـ
سورة الحشر		
﴿ وَلِذِي الْقُرْبَى ﴾	٧	٤٧٠
﴿ لَا يَسْئُرِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾	٢٠	١١٥ - ٢٠٨ هـ
سورة الجمعة		
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	٩	١٩ هـ - ٥٧ هـ - ١٣ هـ
﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ، وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾	١٠	١٨ - ٥٧ هـ
سورة التغابن		
﴿ لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ﴾	١	٥٢٤ هـ
سورة الطلاق		
﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ ، وَأُخْصُوا الْعَيْدَ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ ، لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ، وَلَا يَخْرُجْنَ ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ، وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ، وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْذِبُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾	١	٢٢٧ هـ - ٣٩١ هـ - ٣٩١
﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ، وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكُمْ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾	٢	١١٩ - ٤٠٢ هـ
﴿ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ، وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾	٣	١١٩

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَاللَّائِي يَكُونُ مِنَ الْمَيْمَنِ مَنْ نَسِيَ الْإِنَّمَاءَ فَإِنَّهُ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ أَوْلَاتِهِ لَمْ يَحْضُنَّ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ ، وَأَوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾	٤	١٢٣ - ٢٥٩ - ٣٦٠ هـ
﴿ أَسْكَنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ ، وَلَا تَضَارُوهُنَّ لِيُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ ، وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حُمْلٍ فَأَتَّبِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾	٦	٢٢٧ هـ - ٢٤٠ - ٥٠٥

سورة التحريم

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ، لِمَ تَحْزَمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾	١	٢١٩
﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾	٤	١٥٢
﴿ عَنَى زُبَّةً ، إِنْ طَلَّقَكَ ، أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ ، مَسْلُومَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ ، قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ ، غَائِبَاتٍ سَائِحَاتٍ ، ثِيَابٍ وَأَبْكَارًا ﴾	٥	٢٩٣
﴿ لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾	٧	٨٠ هـ

سورة القلم

﴿ فَلَا تَطْمِئِنُّ الْمَكِيدِينَ ﴾	٨	١٣١
-------------------------------------	---	-----

سورة المعارج

﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خَلِيقٌ هَلُوعًا ﴾	١٩	١٣٤
---	----	-----

سورة نوح

﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾	٢٨	٢٨ هـ
--------------------------------------	----	-------

سورة المزمل

﴿ يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ ﴾	١	٢١٨
﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾	١٥	١٣٢
﴿ فَخَصَّىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ ﴾	١٦	١٣٢
﴿ فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾	٢٠	٥٨٢ هـ

سورة المدثر

﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ، قُمْ فَأَنْذِرْ ﴾	١ - ٢	٢٢٢
﴿ وَثِيَابِكَ فَطَهِّرْ ﴾	٤	٩٠ هـ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾	٦	٢٢٢
سورة المرسلات		
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ : ارْكَعُوا ، لَا يَرْكَعُونَ ﴾	٤٨	٤٠
سورة النبأ		
﴿ قُلْ نَزَّيْدُكُمْ إِلَّا عَذَاباً ﴾	٣٠	٢٣٢
سورة الانفطار		
﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾	١٣ - ١٤	٢٥٤
سورة المطففين		
﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَنْحُوبُونَ ﴾	١٥	٥١٢
سورة الطارق		
﴿ فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ رُوَيْدَا ﴾	١٧	٣٧
سورة الفاشية		
﴿ فِيهَا غَيْرُ جَارِيَةٍ ﴾	١٢	١٤٠
سورة القدر		
﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾	٥	٢٥٣
سورة الزلزلة		
﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْخَىٰ لَهَا ﴾	٥	٢٤٩
﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾	٧ - ٨	١١٠
سورة العصر		
﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾	٢ - ٣	١٣١
☆ ☆ ☆		

ثانياً : فهرس الأحاديث الشريفة والآثار

أ - الأحاديث الشريفة

الحديث	الصفحة
« أَبْشَرُوا » (لبي تيم)	٢٣
« الْأَثْنَانُ فَمَا فَوْقَهَا جِنَاعَةٌ »	١٤٩
« اخْتَرْتُ أَرْبَعًا »	٤٦٣ - ٤٦٢
« اخْتَرْتُ أَيْتِمَهَا شَيْئًا »	٤٦٤ - ٤٦٣
« أَخَذَ الْجُزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ »	٢٢٤ - ٣٦٣ - ٤٥٦
« إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَذْبِرُوهَا ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرْبُوا »	٣٧٢ هـ
« إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَدْخُلُ بَيْتَهُ فِي الْإِنَاءِ »	٣٦ هـ
« إِذَا أَقْبَلْتَ الْحِيضَةَ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ ، وَإِذَا أَدْبَرْتَ فَاغْسِلِي عُنُقَ الدَّمِ وَصَلِي »	٩١ هـ
« إِذَا تَعَمَّقَ الْحَتَّانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ ، فَعَلَّيْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ »	٢٢١ هـ - ٥٧٩
« إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْحَبَثُ »	١٧٦ هـ - ٣٦٨
« إِذَا جَاوَزَ الْحَتَّانُ الْحَتَّانَ وَجَبَ الْغُسْلُ »	٢٢١ هـ
« إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَذْبِرُهَا »	٣٧٢ هـ
« إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذْنَا وَأَقِيَا ، ثُمَّ لِيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا »	١٥٠ هـ
« إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَذْهَبْ مَعَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، فَلْيَسْتَطِبْ بِهَا ، فَإِنِهَا تَجْزِي عَنْهُ »	٤٦٥
« إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا ، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَقْعُدُ حَتَّى تَوَضَعَ »	٥٧٧ هـ
« إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شَعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ ، ثُمَّ مَسَّ الْحَتَّانَ الْحَتَّانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ »	٢٢١ هـ
« إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ »	٣٦ - ٣١ هـ
« إِذَا وَلَّغَ الْكَلْبُ فِي إِنْاءٍ أَحَدَكُمْ فَلْيَتَغَيَّلْهُ سَبْعَ مَرَاتٍ ، إِحْدَاهُنَّ بِالتَّرَابِ » « أَوْلَاهُنَّ بِالتَّرَابِ » « السَّابِعَةُ بِالتَّرَابِ » وَتَغْفَرُوهُ الثَّامِنَةُ بِالتَّرَابِ »	٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ هـ
« إِذَا نُحِرَتِ النَّاقَةُ فَذَكَاءُ مَا فِي بَطْنِهَا فِي ذَكَائِهَا ، إِذَا كَانَ قَدْ تَمَّ خُلُقُهُ ، وَنَبَتَ شَعْرُهُ ، وَإِذَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا حَيًّا ، ذُبِحَ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ مِنْ جَوْفِهِ »	٤٧٠ هـ

- « اذْبَحْهَا ، وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بِعَذِّكَ » ١٧٠ هـ - ٢٢٦
- « ارْجِعْ فَصَلِّ ، فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ » ٤٣٠ - ٤٥٢
- « أَسْبِغِ الْوُضُوءَ ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ ، وَبَالِغْ فِي الْاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِماً » ٦٩ هـ
- « اشْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ فَرَساً مِنْ أَغْرَابِي ، ثُمَّ أَنْكَرَ الْبَيْعَ ^(١) » ٤٤٦
- « أَصْلِي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ ؟ قَالَ : نَعَمْ » ٦٢ هـ
- « أَعْتَقَ رَقَبَةً » لِلْأَغْرَابِي الَّذِي سَأَلَهُ عَنِ الْوُطْءِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ ١٧٥ - ٢٢٤
- « أَعْطَيْتُ خَمْساً لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي ، كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يَبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَةً ، وَيُبْعَثُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرٍ وَأَسْوَدٍ ... » ٢٢٨ هـ
- « الْإِفْكُ » وَقِصَّةُ عَائِشَةَ فِيهِ ١٨٠
- « اقْرَءُوا يَسَّ عَلَى مَوْتِكُمْ » ١٩٦
- « إِلَّا أَهْلَ الذِّمَّةِ » قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ٢٨٤
- « أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّاةِ ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ » ٥٦٦ - ٥٦٦
- « التَّقَاءُ الْحَتَانَيْنِ » ٢٢١
- « أَمَا أَنَا فَأَفِضُ الْمَاءَ » ٢٣٨
- « أَمَرَ ﷺ بِكَسْرِ قَدُورٍ مِنْ لَحْمِ حُمُرٍ إِنْسِيَّةٍ ، فَقَالَ رَجُلٌ : أَوْ نَفْسُهَا ؟ فَقَالَ : اغْسِلُوهَا » ٥٣٢
- « أَمَرَ الْحُرَّ بِقَطْعِ الْخَفِّ » ٣٩٧ - ٤١٠
- « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ٣٢١ - ٣٦٥
- « أُمِّكَ أَرْبَعاً ، وَفَارَقَ سَائِرَهُنَّ » ١٥٨ هـ - ١٧٢
- ٤٦٢
- « إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَتَوَضَّأْ » (مِنْ لَحُومِ الْغَنَمِ) ٦٣
- « أَنَّ زَوْجَةَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ جَاءَتْ بِابْنَتَيْهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدٍ ، قُتِلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ يَوْمَ أُحُدٍ ، وَقَدْ أَخَذَ عَمَّهُمَا مَالَهُمَا ، وَلَا يُنْكَحَانِ إِلَّا بِمَالٍ ، فَقَالَ : أَذْهَبِي حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ فِيكَ ، فَذَهَبَتْ » ، ثُمَّ نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ : ﴿ يُوْصِيْكُمْ اللّٰهُ فِيْ اَوْلَادِكُمْ ﴾ ٤٤٦

(١) سقط تخريج هذا الحديث سهواً فيما سبق ص ٤٤٦ ، ونستدركه هنا .

أخرجه أبو داود والنسائي والبيهقي والحاكم والطبراني وابن خزيمة عن عمه مرفوعاً ، (انظر : بئذ الجهود ١٥ / ٢٩٠ ، سنن النسائي ٧ / ٣٦٥ ، المستدرک ٢ / ١٨ ، سنن البيهقي ١٠ / ١٤٦ ، نيل الأوطار ٥ / ١٩٢ ، تخريج أحاديث البردوي ص ٢٥٦) .

- « أَنْ أَمَّ سَعْدَ مَاتٍ ، وَالنَّبِيَّ ﷺ غَائِبٌ ، فَلَمَّا قَدِمَ صَلَّى عَلَيْهَا ، وَقَدْ مَضَى لَذَلِكَ شَهْرٌ »
- « إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أَمَتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ وَمَا سَتَكَّرْهُوا عَلَيْهِ » ١٩٨ - ٤٢٤
- « إِنَّ اللَّهَ رَفَعَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ثَلَاثًا ، الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ وَالْأَمْرَ يَكْرَهُونَ عَلَيْهِ » ١٩٨ - ٢٠٢
- « إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أَمَتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ وَمَا سَتَكَّرْهُوا عَلَيْهِ » ١٩٨
- « إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُم أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ » ٢٥٤
- « إِنَّ النَّارَ لَا تَعَذِّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهَ ، فَإِنْ وَجَدْتُمُوهَا فَاقْتُلُوهَا » ٥٣٢
- « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ ، ثُمَّ صَلَّى ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ » ٥٣٧ هـ
- « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِخَلَاتِهِ أَنْ يُسْتَقْبَلَ بِهِ الْقَبِيلَةُ ، لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ النَّاسَ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ » ٣٧٢ هـ
- « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَطْعِهِ [قَطَعَ السَّارِقُ] مِنَ الْمِفْصَلِ » ٤٢٥ هـ
- « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الْفِطْرِ ، فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يَفْطِرَ حَرَّمَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ وَإِتْيَانَ النِّسَاءِ إِلَى اللَّيْلَةِ الْآتِيَةِ ، ثُمَّ نَسَخَ » ٥٤٦ هـ
- « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَارِنًا ، فَطَافَ طَوَافِينَ ، وَسَمِعَ سَعِيمِينَ » ٤٤٩ هـ
- « إِنَّ وَجَدْتُمْ فَلَانًا وَفَلَانًا فَأَحْرِقُوهُمَا بِالنَّارِ » ٥٣٢
- « إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحَرَمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ... لَا يَخْطُلُ خَلَاةٌ ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِلَّا الْإِذْخَرَ ، فَإِنَّهُ لَقَيْنُنَا وَبِيوتنا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِلَّا الْإِذْخَرَ » ٢٨٥ - ٢٨٥ هـ
- « إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ ، مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةً » ٤٥٦ - ١٢٨
- « الْأَغْنَاءُ وَالْمَصَافِحَةُ » ١٦٩
- « أَتَنَسَيْتُمْ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ ؟ كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ » ١٢٧
- « إِنَّا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ٤٢١ - ٤٢١ هـ
- « إِنَّا الرِّبَا فِي النَّسِيبَةِ » ٥١٧ هـ
- « إِنَّا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » ٥٧٩ هـ
- « إِنِّي - وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لِأَحْلِفَ عَلَى عَيْنٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي ، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » ٣٠٥
- « إِنِّي لِأَصَافِحَ النِّسَاءَ ، إِنِّي قَوْلِي لِهَائِهِ امْرَأَةٌ كَقَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ » ٢٢٩ هـ
- « أَوْهَ عَيْنَ الرِّبَا » ٨٦
- « أَيُّهَا امْرَأَةٌ نَكَحْتُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيهَا فَتَكَحَّهَا بَاطِلٌ » ١٢٢ - ١٢٢ - ٤٦٧ هـ

١٧٧ - ٣٨٦ هـ

١٦٩

« أُنِيَ إِيَّاهُ دُبُعٌ فَقَدْ طَهَرَ »

« أَيْنَقَصَ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ ؟ قِيلَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَلَا إِذْنَ »

حرف الباء

٥٧٥

٢٢٨

٢٥١

٤٥٤

٨٦

٨٦

« بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَهْلِ الْعَوَالِي يَوْمَ عَاشُورَاءَ أَنْ مَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلْيَصُمْ »

« بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ » وَأَوَّلُهُ « أُعْطِيتُ خَسَاءً ... »

« بُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً » وَأَوَّلُهُ « فَضَّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بَسْتُ »

« بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ ، إِنْهُمْ لَمْ يَفَارِقُونِي فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ »

« بَيْعُ الصَّاعِ بِالصَّاعَيْنِ »

« بَيْعُ الصَّاعِينَ مِنَ التَّبَرِّ بِالصَّاعِ »

حرف التاء

١٧٠ - ١٧٠

٢٢٨ - ٢٢٦

٥٢٢ - ٥١٨

٢٢٠

١٣١

٩٦

٥٢٦ هـ

« تَجْزِيكَ وَلَا تَجْزِي أَحَدًا بَعْدَكَ » وَأَوَّلُهُ « إِذْجِهَا »

« تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ »

« تَدْرِكُنِي الصَّلَاةُ ، وَأَنَا جَنْبٌ ، أَفَأَصُومُ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَأَنَا تَدْرِكُنِي الصَّلَاةُ وَأَنَا

جَنْبٌ فَأَصُومُ ، قَالَ : لَسْتُ مِثْلَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقْدَمُ مِنْ ذَنْبِكَ

وَمَا تَأْخُرُ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ ، وَأَعْلَمُكُمْ بِمَا أَنْتَقِي »

« التَّشْهَدُ » : « السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ » « فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ »

« التَّصْرِيَةُ » وَأَوَّلُهُ « لَا تَصْرُوا الْإِبِلَ »

« تَوَضُّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ »

حرف الشاء

٥٠٥ - ٤٣٣

« النَّبِيُّ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، وَالْبَكْرُ تَسْتَأْذِنُ »

حرف الجيم

٥١٠

٢٢٢

٢١٤ هـ

« جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا ، وَتَرَاتِهَا طَهُورًا »

« جَلَسَ مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ الْمَقْدَسِ ، مُسْتَدِيرَ الْكَعْبَةِ »

« جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي سَفَرَةٍ سَافَرَهَا فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ »

حرف الحاء

- « حَتَبِهِ ، ثُمَّ أَقْرَصِيهِ ، ثُمَّ اغْسِلِيهِ بِالْمَاءِ » ٤١١
 « حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ » ٢٢٩

حرف الخاء

- « خُذُوا عَنِّي ، خُذُوا عَنِّي ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنُ سَبِيلًا ، الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جِلْدُ مِائَةٍ وَتَفِي سَنَةً ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جِلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجَمُ » ٣٦٤
 « خُذُوا عَنِّي مَنَابِكُكُمْ » ٤٤٣ - ٢١٧
 « خَطُّ النَّبِيِّ ﷺ خَطٌّ مَرْبَعٌ ، وَخَطُّ خَطِّاءٍ فِي الْوَسْطِ خَارِجٌ مِنْهُ ، وَخَطُّ خَطِّاءٍ صَغَارٌ إِلَى هَذَا الَّذِي فِي الْوَسْطِ مِنْ جَانِبِهِ الَّذِي فِي الْوَسْطِ ، وَقَالَ : هَذَا الْإِنْسَانُ ، وَهَذَا أَجْلُهُ مَحِيطٌ بِهِ ، أَوْ قَدْ أَحَاطَ بِهِ ، وَهَذَا الَّذِي هُوَ خَارِجٌ أَمْلُهُ ، وَهَذِهِ الْخَطُّطُ الصَّغَارُ الْأَعْرَاضُ ، فَإِنَّ أَخْطَاهُ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا ، وَإِنْ أَخْطَاهُ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا » ٤٤٤ هـ

حرف الدال

- « دَبَاغُهَا طَهُورُهَا » ٤٩٤ - ٣٨٦
 « دِيَةُ الْجَنِينِ » ٢٢٧

حرف الذال

- « ذِكَاةُ الْجَنِينِ ذِكَاةُ أُمِّهِ » ٤٦٩ - ٤٧٠

حرف الراء

- « رَجَمَ الْغَامِدِيَّةَ » ٥٥٥
 « رَجَمَ مَاعِزٌ = قِصَّةُ مَاعِزٍ » ٥٥٥ - ٢٢٧ - ٢٢٤
 « رَجَمَ الْيَهُودِيَّينَ » ٥٥٥
 « رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَّامِ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي لِبَاسِ الْحَرِيرِ لِحِكْمَةٍ كَانَتْ بَيْنَهُمَا » ٣٧٧ هـ
 « رُفِعَ عَنْ أُمِّي الْخَطُّ وَالنِّسْيَانُ » ١٩٨ - ٢٠٢
 ٤٢٤ - ٤٧٤

« رُفِعَ الْقَلَمُ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَعَنِ النَّسَائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ »

حرف الزاي

- « زَمُّوهُمْ بِكُلِّ مَوْمِهِمْ وَدِمَائِهِمْ ، فَإِنَّهُمْ يُخْشَرُونَ وَأَوْذَاجُهُمْ تَشْخَبُ دَمًا » ١٥٧

حرف السين

- « السَّلام علينا وعلى عبادِ اللَّهِ الصَّالحين » في التشهد ، « فإنكم إذا قلتم ذلك فقد سلمت على كل عبد صالح في السماء والأرض » ١٣١
- « سهوهُ ﷺ » في حديث ذي اليمين ١٣٧
- « السلبُ للقاتل » ٤٥٤
- « سَنًا فَسَجَدَ » ٢١٧
- « سَنُوا بِهِم (بالهوس) سنة أهل الكتاب » ٤٥٦ هـ

حرف الشين

- « الشفعةُ فيما لم يقسم » ٢٠٦
- « شهادة خزيمة كشهادتين » ٢٢٨
- « الشهرُ هكذا وهكذا وهكذا ، وأشار بأصابعِهِ العشرة ، وقبض الإبهام في الثالثة » ٤٤٤

حرف الصاد

- « صَلَّى بَعْدَ غَيْبِيَةِ الشَّقَقِ » ٢١٤
- « صَلَّى دَاخِلَ الْكَعْبَةِ » ٢١٣
- « الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » ٦٣
- « الصَّلَاةُ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ » ٦٢
- « صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ التَّراوِيحَ فِي رَمَضَانَ ، ثُمَّ تَرَكَهَا خَشْيَةَ أَنْ تَفْرُضَ عَلَيْهِمْ » ٤٤٦
- « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصِلِي » ٢١٧ - ٢١٨ - ٤٤٣
- « الصَّيَامُ جَنَّةٌ » ٥١٩
- « الصَّيَامُ لِلْجَنبِ » ٢٢٠

حرف الضاد

- « ضَحَّ بِهِ » ٢٢٦ هـ - ٢٢٦ هـ

حرف الطاء

- « طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا ، فَلَمْ يَجْعَلْ لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَكَنًا وَلَا نَفَقَةً » ٢٢٧ هـ
- « الطُّبُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُنِ (أَوْ تَمْلَأُ) مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ ، وَالْقُرْآنُ حِجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو ، فَيَبِيعُ نَفْسَهُ فَمُعْتَقَةٌ ، أَوْ مُوْبِقَةٌ » ١٢٤ هـ
- « الطَّوْافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَبَاحَ فِيهِ الْكَلَامَ » ١٠٤ - ٤٣٣ - ٤٣٤

حرف الظاء

١٨٠

« الظَّهَارُ »

حرف العين

٣٦١

« عِدَّةُ الْحَامِلِ بَوْضَعُ الْحَمْلِ » حديث سبيعة الأسلية

٣٦٧

« العرايا »

١٥٨

« عليه كفارة » لمن أفطر في رمضان

حرف الفاء

٢٨

« فَاخْتَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَوْذَرُ » لأبي هريرة

٣٧١

« فَأَحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ »

٣٦١

« فَأَقْتَاتَهَا (أَيْ سَبِيْعَةَ الْأَسْلِيَّةِ) بِأَنَّهَا قَدْ حَلَّتْ بَوْضَعُ الْحَمْلِ »

٢٥١ هـ

« فَضَلَّتْ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بَسْتُ ،... وَأُرْسِلْتُ إِلَى النَّاسِ كَأَنَّهُ »

٥١٠ هـ

« فَضَّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ : جَعَلْتُمْ صَفُوفَنَا كَصَفُوفِ الْمَلَائِكَةِ ، وَجَعَلْتُمْ لَنَا الْأَرْضَ

كُلَّهَا مَسْجِداً ، وَجَعَلْتُمْ تَرْبَتَهَا لَنَا طَهُوراً إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ »

٣٦

« فَلَا تَغْمِسَنَّ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثاً ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ »

٥١٠

« فِي الْإِبِلِ زَكَاةٌ »^(١)

٤٦٥

« فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً »

٣١١ - ٤٩٤ - ٤٩٨

« فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ »

٤٩٧ - ٤٩٨

« فِي الْقَنْمِ السَّائِمَةِ الزَّكَاةُ »

٥٠١ - ٥٠١

٥٨٣ - ٥٠٤

٣٦٥ - ٤٤٢

« فَمَا سَقَّتِ السَّاءُ الْعَشْرُ »

حرف القاف

١١٠

« قَالُوا : فَالْحَمْرُ ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ فِيهَا شَيْئاً إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ

الْجَامِعَةُ الْفَائِزَةُ : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً

يَرَهُ ﴾ »

٥٦٦ هـ

« قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ الْجَنَائِزِ حَتَّى تَوْضَعَ ، وَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، ثُمَّ قَعَدَ بَعْدَ ذَلِكَ

وَأَمْرَهُمْ بِالْقُعُودِ »

(١) هذا معنى حديث رواية الإمام أحمد والنسائي عن يَزِيدَ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « فِي كُلِّ

إِبِلٍ سَائِمَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةَ لَبُونٍ ... الحديث » . (انظر : مسند أحمد ٤ / ٥ ، سنن النسائي ٥ / ١٧) .

- « قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِينَا ضَحَايَا ، فَأَصَابَنِي جَذَعٌ ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّهُ أَصَابَنِي جَذَعٌ ! فَقَالَ : ضَحِرَ بِهِ »
 ٢٢٦ هـ
- « قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَصْحَابِهِ ضَحَايَا ، فَأَعْطَانِي عَتُودًا جَذَعًا ، فَرَجَعْتُ بِهِ إِلَيْهِ ، فَقُلْتُ لَهُ : إِنَّهُ جَذَعٌ ! قَالَ : ضَحِرَ بِهِ ، فَضَحِّتُ بِهِ »
 ٢٢٦ هـ
- « قِصَّةُ مَا عَزَى فِي الرَّجَمِ »
 ٢٢٤ - ٢٢٧ - ٥٥٥
- « قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاهِدٍ وَبَيِّنٍ »
 ٥٨٢
- « قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ لِلْجَارِ »
 ٢٣١
- « قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِبَرْوَعِ بِنْتِ وَاشِقٍ بِمِثْلِ صَدَاقِ نِسَائِهَا ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ = حَدِيثُ الْمَوْضُوعَةِ »
 ٢٢٤ هـ - ٢٢٧ هـ
- « قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ سَارِقًا مِنَ الْمِفْصَلِ »
 ٤٢٥ هـ
- « قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ سَارِقًا فِي بَجْنٍ ، قَبَيْتُهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ »
 ٢١٧ هـ - ٣٦٢ هـ

حرف الكاف

- « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ آخِرَ الظَّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ ، ثُمَّ نَزَلَ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ صَلَّى الظَّهَرَ ثُمَّ رَكَبَ »
 ٢١٤ هـ
- « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ »
 ٢١٧ هـ - ٣٦٢ هـ
- « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبَاشِرُ الْمَرْأَةَ مِنْ نِسَائِهِ ، وَهِيَ حَائِضٌ ، إِذَا كَانَ عَلَيْهَا إِزَارٌ إِلَى أَنْصَافِ الْفَخْذَيْنِ أَوْ الرِّكْبَتَيْنِ ، تَحْتَجِزُ بِهِ »
 ٣٧١ هـ
- « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ »
 ٢١٤
- « كِتَابُ الذِّيَّاتِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »
 ٤٤٤
- « كِتَابُ الصَّدَقَاتِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »
 ٤٤٤
- « كَشَفَ الْعَوْرَةَ »
 ٩١
- « كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ » جَوَابًا لَذِي الْيَدَيْنِ : أَنْسَيْتُ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ ؟
 ١٢٧
- « كُلُّ الطَّلَاقِ وَاقِعٌ إِلَّا طُلَاقَ الْمَعْتَوَةِ »
 ١٢٦
- « كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَائِعَ نَفْسِهِ فَعَتَقَهَا أَوْ مَوْبَقَهَا »
 ١٢٤
- « كُنْ أَبَا ذَرٍّ »
 ٢٩
- « كُنْ أَبَا حَيْثِمَةَ »
 ٣٠
- « كُنْ عَبْدُ اللَّهِ الْمَقْتُولُ ، وَلَا تَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ الْقَاتِلَ »
 ٣٥
- « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ، أَلَا فَزُورُوهَا ، فَإِنَّهَا تَذَكِّرُكُمْ الْآخِرَةَ »
 ١٩ هـ - ٥٦١ -
- « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ إِدْخَالِ لَحْمِ الْأَصْحَابِي فَأَذْخِرُوهَا »
 ٥٦٥
- ٥٨

حرف اللام

- « لَا زَيْدَنَّ عَلَى السَّبْعِينَ » ٥٠٩ - ٥٠٩ هـ
- « لَا عَزْوَنَ قَرِيشاً »^(١) ٢٩٨ هـ
- « لِأَنَّهُ يَمْتَلِئُ جَوْفَ أَحَدِكُمْ قَبِيحاً خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْراً » ٥٠٣
- « لِأَعْنِ بَعْدَ الْوَضْعِ » ١٨٢
- « اللَّعَانُ » فِي الْجَمَلِ أَوِ اللَّعَانُ بَعْدَ الْوَضْعِ ١٨٢
- « اللَّعَانُ » فِي هَلَالِ بْنِ أُمِيَّةٍ ١٨٢ - ١٧٩
- « لَعَنَّ اللَّهُ الْيَهُودَ ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشَّحُومُ ، فَجَعَلُوهَا وَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا ثَمَنَهَا » ٤١٨ - ٤١٣
- « لَمَّا سَبَّلَ عَنْ الْوَضْعِ مِنْ لَحُومِ الْغَنَمِ ؟ قَالَ : إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَتَوَضَّأْ » ٦٣
- « لَمَّا سَبَّلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْوَضْعِ مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، يَتَوَضَّأُ مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ » ٦٢
- « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ - الْحَدِيثُ » ٦٣
- « لَيْسَ الْخَبَرُ كَالْمَعَانِيَةِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّا صَنَعَ قَوْمُهُ مِنْ بَعْدِهِ ، فَلَمْ يَلْقَ الْأَلْوَاخَ ، فَلَمَّا عَايَنَ ذَلِكَ أَقْبَى الْأَلْوَاخَ » ٤٤٣
- « لَيْسَ الرَّبُّ إِلَّا فِي النَّسِيبَةِ » ٥١٨
- « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ إِلَّا زَكَاةُ الْفَطْرِ فِي الرَّقِيقِ » ٣١٦
- « لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ » ٣٦٥
- « لِيُؤْتِيَ الْوَاجِدُ يُجَلُّ عَرْضُهُ وَعَقُوبَتُهُ » ٥٠٣ - ٣٦٦

حرف الميم

- « مَا أَبَيْنَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيِّتٌ » ٣٦٣
- « مَا نَزَلَ عَلَيَّ فِيهَا [الْحَر] شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْجَامِعَةُ الْفَاسَةُ : ﴿ مَنْ يَمْعَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ ، وَمَنْ يَمْعَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ » ١١٠
- « الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ أَوْ طَعْمِهِ أَوْ لَوْنِهِ » ٣٦٨ - ١٧٦
- « الْمُبْتَوْتَةُ = فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ : طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا فَلَمْ يَجْعَلْ لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَكَنًا وَلَا نَفَقَةً » ٢٢٧

(١) رواه أبو داود بلفظ : « وَاللَّهِ لَا عَزْوَنَ قَرِيشاً ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ قَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ » . (سنن أبي داود ٢ / ٢٠٧) .

الحديث

الصفحة

- ٦٧ « مَرَّةً فَلْتَرَجِعْهَا » لعمَرَ عَنْ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ
- ٢٢٥ « مَرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ »
- ٦٧ « مَرُّوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَعِيدٍ »
- ١٦٩ « الْمَصَافِحَةُ وَالِاغْتِنَاءُ لِلْأَخِ »
- ١٥٧ - ٢٦٤ هـ - « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ »
- ٤٩٩ - ٥٠٣ هـ « الْمَفُوضَةُ = قَضَى لِبَرْزُوعِ بِنْتِ وَاشِقٍ بِمِثْلِ صَدَاقِ نِسَائِهَا »
- ٢٢٤ - ٢٢٧ هـ « مَنْ أَحْرَمَ بِالْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ أَجْزَاءَهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَمِي وَاحِدٌ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهَا جَمِيعاً »
- ٤٤٩ هـ « مَنْ أَكَلَ لَحْمَ جَزُورٍ فَلْيَتَوَضَّأْ »
- ٤٣٥ « مَنْ بَاعَ نَخْلًا مُؤَبَّرًا فَمَرَّتْهُ لِلْبَائِعِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ »
- ٤٩٩ « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ »
- ٢٤١ - ٣٧٥ هـ « مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خَيْلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ » فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : فَكَيْفَ يَصْنَعُ النِّسَاءُ بِذِيوَلِهِنَّ ؟
- ٣٨٥ « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ ، وَلِيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ »
- ٢٤١ « مَنْ دَعَى إِلَى وَلِيَّةٍ فَلْيُجِبْ ، فَإِنْ كَانَ مَفْطَرًا فَلْيَأْكُلْ ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ » ،
- ٣٠١ « فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَذْءُقْ »
- ٤٣٦ « مَنْ شَاءَ صَامَهُ (يَوْمَ عَاشُورَاءَ) وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ »
- ٥٥٠ هـ « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ »
- ٤٧٧ « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ »
- ٨٧ - ٨٥ هـ « مَنْ لَمْ يَحِدِ الْإِزَارَ فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ ، وَمَنْ لَمْ يَحِدِ الثَّغْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْحَفَيْنِ »
- ٣٩٧ « مَنْ لَمْ يَجْمَعْ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ »
- ٨٧ هـ « مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ فَهُوَ حَرٌّ »
- ٤٧١ « مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا »
- ٣٨٤

حرف النون

- ٤٧٦ « النَّسَاءُ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ ، قِيلَ : وَمَا نَقْصَانُ دِينِهِنَّ ؟ قَالَ : تَمَكَّتْ إِحْدَاهُنَّ شَطْرَ عَمْرِهَا لَا تَصَلِّي »
- ٥٣٢ « نَسَخَ فَرَضَ خَمْسِينَ صَلَاةً فِي السَّمَاءِ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ بِخَمْسِ »
- ٩٩ هـ « نَهَى أَنْ تَتَكَلَّمَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَتِهَا أَوْ خَالَاتِهَا »

- « نهى عن بيع حَبَلِ الْحَبَلَةِ » ٤٢٨
- « نهى عن بيع الْغَرَرِ » ٢٣٠
- « نهى عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو ، مخافة أن تناله أيديهم » ٤٨٦
- « نهى عن المحاقلة والمزاينة والحابرة وأن يشتري النخل حتى يُشَقَّه » ٩٠ هـ
- « نهى النبي ﷺ عن لبس الحرير للرجال ، ثم أذن في لبسه لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام لقمل كان بها » ٣٧٦
- « النهي عن استقبال القبلة واستدبارها » في قضاء الحاجة ١١٨ - ٣٧٢
- « النهي عن بيع الرطب بالتمر ، لأنه ينقص إذا جفَّ إلا المرايا » ٢٦٧
- « النهي عن التفرقة بين الدة وولدها » ٩٥
- « النهي عن تلقي الركبان » ٩٥
- « النهي عن الخطبة على خطبة المسلم » ٩٥
- « النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها » ٩٩
- « النهي عن الصلاة في المكان النجس ، والثوب النجس ، وحالة كشف العورة » ٩٠ - ٩١
- « النهي عن السؤم على السؤم » ٩٥
- « النهي عن صوم يوم العيد » ٩٣
- « النهي عن المحاقلة والمزاينة والملامسة » ٩٠ هـ
- « النهي عن المنايذة والملامسة » ٤٢٨
- « النهي عن النجس » ٩٥
- « النهي عن النكاح في العدة » ٩٠
- « النهي عن نكاح المُحْرِمِ » ٨٦ - ٩٠
- « نهيت عن قتل النساء » ٣٨٥

حرف الهاء

- « هو الطُّهُورُ مأوَّه ، الحل مبيته » ١٧٥
- « هو لك يابعد بن زُمْعَةَ ، الولد للفراس ، وللمعاهر الحجر ، واحتجبي منه ياسودة بنت زُمْعَةَ ، وكانت تحت النبي ﷺ » ١٨٤
- « واقمت أهلي في رمضان ؟ فقال له : أعتق رقبة » ١٧٥ - ٢٢٤
- « الوُضوءُ مما مست النار » ٥٦٦ - ٥٦٦
- « الوضوء من لحوم الإبل » ٦٢ - ٤٣٥
- « الوضوء من لحوم الغنم » ٦٢ - ٦٣ - ٦٥

- « الولد للفراش وللعاهر الحجر » ١٨٤
 « وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم » ٢٢٠
 « وإذا لقيتموهم في طريق فاضطربوهم إلى أضيقه » ٤٨٨
 « والله إني لأرجو أن أكون أخشاك لله وأعلمكم بما أنتمى » ٢٢٠
 « ولا توضع من لحوم الغنم » ٦٥

حرف الياء

- « يا رسول الله ، الرجل منا يلقى أخاه أو صديقه ، أينحني له ؟ قال : لا ، قال : أفيلزمه ويقبله ؟ قال : لا ، قال : فيأخذ بيده ويصافحه ؟ قال : نعم » ١٦٩
 « يا رسول الله ، قد علمنا كيف نسلم عليك ، فكيف نُصلي عليك ؟ قال : قولوا :
 اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ - الحديث » ٦٣
 « يا عبادي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتَهُ - الحديث » ٣١٠ - ١٢٥
 « يَا غُلَامُ ، سَمِ اللَّهَ ، وَكُلْ بَيْنَكَ ، وَكُلْ مَعَايِلِكَ » ٢١
 « يميزك ، ولا يميز أحداً بعدك » ١٧٠
 « يوصيكم الله في أولادكم - إنما قصدت للسلم لللكافر - » ٢٠٥ - ١١٦

حرف اللام ألف

- « لا تبذروا اليهود ولا النصارى بالسلام ، وإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه » ٤٨٧ هـ
 « لا تبع ماليس عندك » ٤٩٥
 « لا تتبعوا البئر بالبئر إلا سواءً بسواء » ٥١٠ - ٣٢٩
 « لا تتبعوا الدينار بالدينارين ، ولا الدرهم بالدرهمين ، ولا الصاع بالصاعين إني أخاف عليكم الرما ، والرما هو الربا » ٨٦ هـ
 « لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل - الحديث » ٨٥
 « لا تجزئ أحداً بعدك » ١٧٠ - ١٧٠ - ٢٢٨
 « لا تزوج المرأة المرأة ، ولا تزوج المرأة نفسها ... » ٣٢
 « لا تصروا الإبل والغنم ... الحديث » ٩٦ هـ
 « لا تقبل صلاة بغير طهور » ٣٢٣
 « لا تملأوا الجلب ، فمن تلقاه فاشترى منه ، فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار » ٩٦ هـ
 « لا تنسوه طبيباً فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً » ١٧٣

- « لَاتَمْسُ فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ ، لِنَعْلِمَا جِيعاً أَوْلَيْخَفِهَا جِيعاً » ١٠٠ - ٩٩
- « لَاتَنْكَحِ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا » ٢٦٢ هـ - ٩٩
- « لَاتَوْضُوا مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ » ٦٥
- « لَاتَوَلِّهِ وَالِدَةٌ عَنْ وَلَدِهَا » ٩٤ هـ
- « لَارِبَا فِيمَا كَانَ يَدَأُ يَبْدُ » ٥١٨
- « لَارِبَا إِلَّا فِي النَّسَبَةِ » ٥١٨
- « لَارْكَاءُ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » ٥٠٧
- « لاصِلَةٌ إِلَّا بِطُغْيٍ » ٨٧ - ٢٠٢ - ٢٩٥ -
- ٢٢٩ - ٢٣٢ -
- ٢٣٢ - ٢٣٧ -
- ٤٣٩ - ٤٣١ -
- ٢٣٢ - ٤٢٩ -
- ٥٨٢ هـ
- « لاصِلَةٌ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ » ٢٨٤
- « لاصِيَامٌ لِمَنْ لَمْ يَبْيِثِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ » ٨٧ - ٤٢٩ - ٤٦٧ -
- ٥٢٠
- « لَانِكَاحُ إِلَّا بُولِي » ٨٧ - ٢٢٩ - ٣٩٢ -
- ٤٢٩ - ٤٠٠ -
- « لَانِكَاحُ إِلَّا بُولِي مُرْشِدٌ وَشَاهِدِي عَدْلٍ » ٣٩٤ - ٤٠٠ -
- « لَانِكَاحُ إِلَّا بُولِي وَشَاهِدَيْنِ » ٣٩٤
- « لَانِكَاحُ إِلَّا بُولِي وَشَاهِدِي عَدْلٍ » ٣٣٠
- « لَانُورُثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً » ١٢٨ - ٤٥٦ -
- « لَانُؤْمِنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ ، وَلَا يَجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ » ٣٢٠
- « لَا يَبِيعُ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ » ٩٥ هـ
- « لَا يَبُولُونَ أَحَدَكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ، وَلَا يَفْتَسِلُ فِيهِ مِنْ جَنَابَةٍ » ٢٥٩
- « لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مَلَتَيْنِ شَقِي » ١١٦ هـ
- « لَا يَجْزِي وَلَدُ وَالِدِهِ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ عَبْدًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ » ٤٧٢
- « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » ٤٩٢

- « لا يحتل خلاه » فقال العباس : « يا رسول الله إلا الإذخر ، فإنه لقيننا ويوتنا ، فقال النبي ﷺ : إلا الإذخر » ٢٨٥
- « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، ولا يسوم على سومه » ٩٥ هـ
- « لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم » ١١٦ هـ - ٢٠٥
- « لا يستنجي أحدكم بدون ثلاثة أحجار » ٤٦٥
- « لا يصلح أحد العصر إلا في بني قريظة ، فأدرك بعضهم العصر في الطريق ، فقال بعضهم : لا نصلي حتى نأتيها ، وقال بعضهم : بل نصلي ، لم يرد منا إلا ذلك ، فذكر ذلك للنبي ﷺ ، فلم يعتف واحدا منهم » ١١٠ - ٢٨١ - ٢٨١ هـ
- « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » ٨٧ هـ - ٣٣٢
- « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخيار » ٩١ هـ - ٣٣٢
- « لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذؤ عهد في عهده » ٢٦٢ - ٣٦٤
- « لا يقضي القاضي وهو غضبان » ٣٧٨ هـ - ٤٦٦
- « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » ١٨٢
- « لا ينس أحدكم ذكره بينه وهو يبول » ٧٨
- « لا يمنن جاز جازه أن يفرز خشبه في جداره » ٤١٧
- « لا ينكح الحريم ، ولا ينكح ، ولا يخطب » ٨٦ هـ - ٤٣٢
- « لا وصية لوارث » ٢٠٦

ب - الآثار

- أبو أيوب الأنصاري : قال : « فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو القبلة ، فنحرف عنها ، ونستغفر الله عز وجل » ١١٨
- أبو بكر وعمر : قالوا : « إذا سرق السارق فاقطعوا يمينه من الكوع » ٤٢٥ هـ
- جابر : قال : « كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسّت النار » ٥٦٦
- زُرُّ بْنُ حَبِيشٍ : قال لحذيفة : « أي ساعة تسحرت مع رسول الله ﷺ ؟ قال : هو النهار ، إلا أن الشمس لم تطلع » ٥٦٤
- زَيْدُ بْنُ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ : قال : « قسم رسول الله ﷺ في أصحابه ضحايا ، فأعطاني عتوداً جذعاً ، قال : فرجعت به إليه ، فقلت له : إنه جذع ! قال : ضح به ، فضحيت به » ٢٣٦ هـ
- أم سلمة : قالت لرسول الله ﷺ : « مالنا لأنذكر في القرآن كما يُذكر الرجال ؟ فنزلت : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ... الآية ﴾ » ٢٣٨

- أبو السنابل : قال لسبيعة الأسلمية : « ماأنت بنا كبحر حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشراً ، فجاءت إلى النبي ﷺ فأفتاها بأنها قد حلت بوضع الحمل »
- الصدديق : قال : « والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة »
- عائشة : « إذا التقى المحتان فقد وجب الفسل ، فعلته أنا ورسول الله ﷺ »
- عائشة : قالت : « كان فيما أنزل من القرآن ﴿ عشر رَضَمَاتٍ مَعْرَمَاتٍ ﴾ فنسخت بخمسي معلومات »
- عائشة : قالت : « كان إحدانا إذا كانت حائضاً أمرها رسول الله ﷺ فتأتزر بإزارٍ ، ثم يباشرها »
- عائشة : قالت : « كان رسول الله ﷺ يأمر إحدانا إذا كانت حائضاً أن تأتزر ثم يضاغمها زوجها »
- عائشة : قالت : « كانت قريش تصوم عاشوراء في الجاهلية ، وكان رسول الله ﷺ يصومه ، فلما هاجر إلى المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما قرُبَ شهر رمضان ، قال : من شاء صامه ، ومن شاء تركه »
- عائشة : قالت : « كنت أنا ورسول الله ﷺ نبئتُ في الشعار الواحدِ ، وأنا حائضٌ طامِئٌ »
- عائشة : قالت : « كنت أتعرقُ العظم ، وأنا حائض ، فأعطه النبي ﷺ فيضعُ فيه في الموضع الذي فيه وضعته ، وأشربُ فأناوله فيضعُ فيه في الموضع الذي كنتُ أشربُ منه »
- عائشة : قالت : « لما مات رسول الله ﷺ ارتدتِ العربُ قاطبةً »
- ابن عباس : « أنه كان يرى الاستثناء ولو بعد سنة »
- ابن عباس : قال لعشان : « إن الأخوين لا يردان الأم إلى السدس ، إنها قال تعالى ﴿ فإن كان له أخوة ﴾ ، والأخوان في لسان قومك ليسا بأخوة ؟! قال عثمان : لأستطيع أن أقتض أماً كان قبلي ، وتوارثه الناس ، ومضى في الأمصار »
- عثمان : قال لابن عباس : « لأستطيع أن أقتض أماً كان قبلي ، وتوارثه الناس ، ومضى في الأمصار »
- عقبة بن عامر الجهني : قال : « قسم رسول الله ﷺ فينا ضحايًا ، فأصابني جذعٌ ، فقلت : يا رسول الله : إنه أصابني جذعٌ ! فقال : ضح به »
- علي : قال : « لما نزلت ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَعْتُوا بَيْنَ يَدَيْهِمْ غَوَاكُمُ صَدَقَةٌ ﴾ [المجادلة / ١٢] قال لي النبي ﷺ : ساتري ؟ ديناراً . قال :

- لا يطيقونه ، قال : فنصف دينار ؟ قلت : لا يطيقونه ، قال : فكم ؟ قلت : شعيرة . قال : إنك لزهيد ، قال : فنزلت ﴿ أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيَّ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ ... ﴾ الآية [المجادلة / ١٢] ، قال في خُفَّتْ اللهُ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ »
- علي : قال : « أمرنا النبي ﷺ بالقيام للجنابة ، ثم قَعَدَ »
- علي : قال : « ماعل بها أحدٌ غيري حتى نُسِخَتْ » وأحسبه قال : « وما كانت إلا ساعة من نهار »
- عمر : قال : « كان فيها أنزل آية الرجم ، فقرأناها ووعيناها وعقلناها ، ورجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده »
- عمر : قال : « إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم ، أو يقول قائل : لا نجدُ حَدِيثَيْنِ في كتاب الله ، فلقد رَجَمَ رسولُ الله ﷺ ورجمنا ، والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناسُ : « زاد عمر في كتاب الله » لأُبْتُهَا « الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجَوْهُمَا الْبَتَّةُ » فَإِنَّا قَدْ قَرَأْنَاهَا »
- ابن عمر : قال : « رَقِيتُ يوماً على بيت حفصة فرأيت النبي ﷺ على حاجته ، مستقبل الشام ، مستدبر الكعبة »
- أبو هريرة : قال : « مالي أراكم عنها معرضين !! والله لأرمين بها بين أظهركم » في حديث : « لَا يَمْنَعُنَّ جَارَ جَارِهِ أَنْ يَغْرَزَ خَشَبَهُ فِي جِدَارِهِ »



ثالثاً : فهرس الشواهد الشعرية

البيت	القائل	الصفحة
١ - ومالي إلا آل أحمَدُ شَيْعَةٌ		
٢ - رضيتُ بك اللهم ربّاً ، فلن أرى	الكميتُ	٣٠٦
أدينُ إلهاً غيرَكَ اللهُ وأجوداً	—	٥٢١
٣ - عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَاحِرٍ		
لَأُمِرَ مَا يَسُوذُ مَنْ يَسُوذُ	أنس بن مذكرة	٧
٤ - مَتَى تَأْتِيهِ تَغْشَوِ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ		
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقِدٍ	الحطيئة	١٢١
٥ - لَأُشْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمَتَى		
[فَا انْقَادَتِ الْأَيْسَامُ إِلَّا لَصَائِرٍ]	—	٣٤٩
٦ - رَقِذْتُ وَلَمْ تَرْتِ لِلسَّاهِرِ		
وَلَيْسَ لِي الْمَجِبُ بَلَّا آخِرٍ	خالد الكاتب	٢٩
٧ - فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا		
بِدَجْلَةٍ [حَتَّى مَاءٌ وَجِلَّةٌ أَشْكَلُ	جرير	٣٥٠
٨ - أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي		
[بِصَبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْتَلٍ]	امرؤ القيس	٢٩
٩ - قَاتِلِ ابْنَ الْبُتُّوْلِ إِلَّا عُلَيْيَا		٢٩٤

رابعاً : فهرس الحدود والمصطلحات

(الألف)	(الرائ)
الاستعلاء	١٦ - ١٧ - ١٧
اسم الجنس	١٣١
اسم العدد	١٠١ - ١٠٢
الاستثناء	٢٨٢
الاعتبار	٨٨ هـ
الأمر	١٠
(الباء)	(الصاد)
الباطل	٢٤٧
البذاء	٨٤ هـ
البيان	٥٣٦
	٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠
(التاء)	(الطاء)
التأويل	٤٥٩
التخصيص	٢٦٧
(الجيم)	(العين)
الجزئية	١٠١ - ١٠٢ - ١٠٢ - ١٠٢
	١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨
(الدال)	(الفاء)
دلالة الإشارة	٤٧٦
دلالة الاقتضاء	٤٧٤
دلالة الالتزام	٤٧٤
دلالة الإيماء	٤٧٧
دلالة التنبيه	٤٧٧
دلالة النص	٤٨٤
دليل الخطاب	٤٨٩
	٤٨١
	٨٤ هـ
	٨٤ هـ

٤٩٨	مفهوم الصفة	(القاف)	
٥٠٨	مفهوم العدد	٣٧٨ - ٣٧٩ - ٤٨٥	القياس الجلي
٥٠٦	مفهوم الغاية	٣٧٨	القياس الحفي
٥٠٩	مفهوم اللقب	٣٣٤	القوم
٤٨١	مفهوم المخالفة	(الكاف)	
٤٨٩	مفهوم الموافقة	٦	الكلام
٢٣٧ هـ	المفوضة	١١٣	الكل
١٩٩	المقتضى	١١٣	الكلي
١٩٩	المقتضي	١١٣ - ١١٣ هـ	الكلية
٣٩٢	المقيد		
٨٨ هـ	المناسب المعبر	(اللام)	
٨٩	الناقضة	٤٨١	لحن الخطاب
٤٧٣	المنطوق	(الميم)	
		٢٣٧ هـ	المتوتة
		٤٣٧	المبين
٩٥	النجش	٤١٣ - ٤٣٧	المجمل
٥٣٦	النسخ	٣٧٧	المخصص
٤٧٩ - ٤٧٨	النص	١٠١ - ١٠٢ - ٣٩٢ - ٣٩٥	المطلق
٨٩	التنقض	٤٧٣ - ٤٨٠	المفهوم
١٠١	النكرة	٥٠٤	مفهوم التقسيم
٧٧ هـ	النهي	٥٠٥	مفهوم الشرط
	(النون)		

خامساً : فهرس الأعلام^(١)

الاسم	الصفحة
حرف الألف	
- آدم (عليه الصلاة والسلام) .	٢٣٧
- الآدمي = أحمد بن محمد الآدمي البغدادي .	
- الآمدي = علي بن أبي علي بن محمد .	
- إبراهيم (عليه الصلاة والسلام) .	١٥ - ٢٤
- إبراهيم بن أحمد ، أبو إسحاق المروزي ^(٢) .	٥٤٢ - (٦٣٠)
- إبراهيم بن خالد بن أبي الجمان ، أبو ثور ، البغدادي الكلي .	١٤٢
- إبراهيم بن الشريّ بن سهل ، الزجاج .	١٥٢ - ٢٨٩ - ٥١٣
- إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزبادي ، الشيخ أبو إسحاق الشيرازي .	١١ - ٣١ - ٣٩ - ٥٣ - ٥٨ -
	٧٠ - ٢٧٤ - ٣٠٢ - ٣٠٢
- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ، الأستاذ أبو إسحاق الاسفراييني .	٤٣ - ٦٤ - ١٤٤ - ٢٤٣ - ٥٧٦
- إبراهيم بن محمد بن عرفة ، الأزدي ، المشهور بنفطويه .	١٤٥

(١) الأعلام مرتبة ترتيباً هجائياً ، وأسقطنا « ابن » و « أبو » و « أم » من الاعتبار ، والرقم بين القوسين يشير إلى الصفحة التي ورد فيها الاسم ، وترجمنا له فيها ، ومن مرت ترجمته في الجزء الأول أو الجزء الثاني اكتفينا بها ، وقد يتكرر الرقم لتكرار الاسم في الصفحة الواحدة .

(٢) سقطت ترجمته سهواً .

وهو إبراهيم بن أحمد بن إسحاق ، أبو إسحاق المروزي الشافعي ، أحد أئمة الدين ، وأحد أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي ، كان ورعاً زاهداً متعمقاً غواصاً ، تفقه على أبي العباس بن سريج ، ونشر مذهب الشافعي في العراق وسائر الأمصار ، وإليه انتهت طريقة العراقيين والحراسيين عند الشافعية ، وحيث أطلق « أبو إسحاق » في الفقه الشافعي فهو المروزي . قال أبو إسحاق الشيرازي عنه : « انتهت إليه الرياسة في العلم ببغداد » وشرح « مختصر المزني » وله كتب في الفقه وكتاب في أصول الفقه ، وأقام ببغداد أكثر أيامه ، ثم خرج إلى مصر ، وجلس في مجلس الشافعي ، واجتمع الناس عليه ، إلى أن توفي سنة ٢٤٠ هـ . ودفن بالقرب من ثرة الإمام الشافعي ، ولم يترجم له ابن السكيت في « الطبقات الكبرى » سهواً ، ونقل كثيراً من أخباره عرضاً في ترجمة شيوخه وتلامذته .

انظر ترجمته في (وفيات الأعيان ١ / ٧ - تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ١٧٥ ، الفتح المبين ١ / ١٨٨ ، طبقات الشافعية الكبرى ، الفهرس ١ / ٥٠١ ، شذرات الذهب ٢ / ٣٥٥ ، حسن المحاضرة ١ / ٣١٢ ، الأعلام للزركلي ١ / ٢٢ ، طبقات الفقهاء ص ١٢٢) .

٥٥١ - ٢٧١ - ٢٣٧ - ٤٠ - ١٥

- إيليس .

- الأبياري = علي بن إسماعيل بن عطية .

- الأثرم = أحمد بن محمد بن هاني .

- ابن الأثير = المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم .

= نصر الدين بن محمد بن محمد بن عبد الكريم .

- أحمد بن أبي أحمد ، المعروف بابن القاص ، الطبري ، أبو العباس . ١٩٠

- أحمد بن إدريس ، شهاب الدين أبو العباس ، الصنهاجي المالكي ، المعروف بالقراقي . ١٧ - ١٠٦ -

١١٦ - ١٢٨ - ١٧٣ - ٢٩٣ - ٢٩٨ - ٣٣٧ - ٣٤١ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٧٩

- أحمد بن إسماعيل بن عثمان الرومي الحنفي ، المعروف بالكوراني . ٦١ - ١٠٥ - ٤٧٢ - ٤٨٥

- أحمد بن الحسن بن عبد الله المقدسي الحنبلي ، المعروف بابن قاضي الجبل . ٧ - ١١ - ١٣ - ٦١ - ٦٨ -

٧١ - ١١٦ - ١٢٠ - ١٦٨ - ٢١٠ - ٢٤٩ - ٢٥٩ - ٢٦٢ - ٢٦٢ - ٢٦٩ - ٢٧٢ - ٢٢٥ - ٣٤١ -

٢٤١ - ٣٤٦ - ٣٧٥ - ٤٠٢ - ٤١٣ - ٤٢٣ - ٥٠٦ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٦٢ - ٥٦٦ - ٥٧٧

- أحمد بن الحسين بن علي النيسابوري ، أبو بكر ، البيهقي . ١٤٦ - ٢٢٠ - ٣٦٦ - ٣٦٨ - ٣٦٨ - ٤٧٠

- أحمد بن حمدان بن شبيب الحارثي ، المشهور بابن حمدان ١١ - ٣٩ - ٥٠ - ١٩٨ - ٢٥٦ - ٢٦٢ - ٢٧٢ - ٥٣٤

- أحمد بن حنبل ، الإمام أبو عبد الله ، صاحب المذهب الحنبلي ٦ - ١٨ - ٤١ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٨ - ٦٩ - ٧١ -

٩٤ - ٩٤ - ١١٥ - ١٣٣ - ١٣٦ - ١٤٢ - ١٤٧ - ١٦١ - ١٦٨ - ١٧٦ - ١٧٤ - ١٧٧ - ١٨٠ -

١٨١ - ١٨٢ - ١٨٥ - ١٨٥ - ١٨٦ - ٢٠٥ - ٢١٠ - ٢١٨ - ٢٣٥ - ٢٤٢ - ٢٥٢ - ٢٦١ -

٢٦٢ - ٢٧٢ - ٢٨٦ - ٢٩٨ - ٣٠٠ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٨ - ٣٢٠ - ٣٢٠ - ٣٢٢ - ٣٧١ -

٣٧٥ - ٣٨٢ - ٣٩٨ - ٤٠٢ - ٤٠٩ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤٢٣ - ٤٣٥ - ٤٤٣ - ٤٥٤ - ٤٥٤ - ٤٥٨ -

٤٦٩ - ٤٧١ - ٤٧٨ - ٤٨٣ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٩٦ - ٥٠٠ - ٥٠١ -

٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١١ - ٥١٣ - ٥١٣ - ٥٣٦ - ٥٤٥ - ٥٥٠ - ٥٥٥ - ٥٦٢ - ٥٦٢ - ٥٦٨ -

٥٨٠

- أحمد بن شعيب بن علي بن سنان ، الخراساني ، النسائي ، أبو عبد الله ١٤٧ - ١٨٥ - ٢٣٨ - ٢٦٢ - ٣٦٦ -

٤٥٤ - ٤٦٨ - ٤٧١ - ٤٧٤

- أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيبة ، الشيخ تقي الدين ، أبو العباس ٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٩ - ٢٨٢ -

٣٠٠ - ٣١٠ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٦ - ٣٥٥ - ٣٨١ - ٣٨٩ - ٤٠٠ - ٤٥٢ - ٥١٣ - ٥٤٤ - ٥٥١ -

- أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين ، ولي الدين أبو زرعة ، ابن العراقي ١٧ - ٩٨ - ١١٥ - ١٢٢ - ١٣٥ -

١٤٣ - ١٩٩ - ٢٥٥ - ٣٠٤ - ٤٠٠ - ٤٢١ - ٤٩٨ -

- أحمد بن علي ، أبو بكر الرازي ، المعروف بالجصاص . ١٠٦ - ٢٧٢

- أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ، الحافظ أبو بكر ، الخطيب البغدادي . (٥٦٤)
 - أحمد بن علي بن محمد ، المعروف بابن بزهران ١١ - ١٢ - ٧٣ - ٩٧ - ١٤٤ - ١٦٥ - ٢٣٥ - ٢٧٢ - ٥٣١ -
 ٥٤٢ - ٥٧١
 - أحمد بن عمر بن سُرَيْج ، الشافعي البغدادي ، المشهور بابن سُرَيْج . ٣٧٨ - ٤٥٧ - ٥٠٢
 - أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ، البصري ، أبو بكر ، الحافظ البزار . (٥٥٦)
 - أحمد بن فارس بن زكريا ، أبو الحسين ، المعروف بابن فارس . ٢٥ - ٢٩ - ٣٢ - ١٥١
 - أحمد بن محمد ، الآدمي البغدادي ، صاحب المنتخب . (٣٠٧)
 - أحمد بن محمد بن أحمد ، الشيخ أبو حامد الاسفراييني . ٤١ - ٥٢ - ٩٧ - ١٦٠ - ١٦٦ - ٣٠٨ - ٥٠١ - ٥٠٨
 - أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد العزيز ، المروزي . ٣٩٨ - ٣٩٨
 - أحمد بن محمد بن علي الأنصاري الشافعي ، المعروف بابن الرفعة . (٥٠٨)
 - أحمد بن محمد بن هانئ ، أبو بكر ، الطائي ، المعروف بالأثرم . ٥٠٥
 - أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل ، أبو محمد ، الصحابي . ٥١٨
 - أبو إسحاق الاسفراييني = الأستاذ أبو إسحاق = إبراهيم بن محمد بن إبراهيم .
 - أبو إسحاق الشيرازي = الشيخ أبو إسحاق = إبراهيم بن علي بن يوسف .
 - أبو إسحاق المروزي = إبراهيم بن أحمد بن إسحاق .
 - الاسفراييني = إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ، الأستاذ أبو إسحاق .
 - إسماعيل بن إبراهيم (عليها الصلاة والسلام) . ١٥ - ٣٤
 - إسماعيل بن حماد الجوهري ، اللغوي . ٢٤ - ١٤٩ - ١٥٩
 - إسماعيل بن علي بن الحسين البغدادي الحنيلي ، المعروف بالفخر إسماعيل ١١ - ٤٢١ - ٤٨٨ - ٥١٥ - ٥٧٦
 - الإسنوي = عبد الرحيم بن الحسين بن علي .
 - الأشعري = علي بن إسماعيل ، أبو الحسن .
 - الأصفهاني = محمد بن محمود بن محمد بن عباد .
 - الأعش = سليمان بن مهران .
 - الإمام أحمد = أحمد بن حنبل .
 - إمام الحرمين = عبد الملك بن عبد الله ، الجويني ، أبو المعالي .
 - إمام اللغة = الإمام محمد بن إدريس الشافعي .
 - امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي ، الشاعر . ٢٨ - ٣٠
 - أنس بن مالك بن النضر ، أبو حمزة ، الأنصاري ، الصحابي . ١٦٦
 - الأوزاعي = عبد الرحمن بن عمرو بن يَحْيَى .

- (١٨٠) - أوس بن الصامت بن قيس الأنصاري ، الصحابي .
 ٣٠١ - ٣٠٢ - أيوب (عليه الصلاة والسلام)
 - أبو أيوب الأنصاري = خالد بن زيد بن كليب .

حرف الباء

- الباجي = سليمان بن خلف بن سعد .
 - الباقلاني = ابن الباقلاني = محمد بن الطيب بن محمد .
 - البتول = فاطمة بنت محمد رسول الله ﷺ .
 - ابن البتول = الحسين بن علي بن أبي طالب .
 - البخاري = محمد بن إسماعيل بن إبراهيم .
 - أبو بريدة = هانئ بن نيار الأنصاري .
 - البرماوي = محمد بن عبد الدائم بن موسى .
 - ابن بزرهان = أحمد بن علي بن محمد .
 (٢٢٤) - بزروع بنت واشق الرواسية الكلاية ، الصحابية .
 - ابن بزي = عبد الله بن بزي بن عبد الجبار .
 (٥٦١) - بُرَيْدَةُ بن الحُصَيْن بن عبد الله بن الحارث الأسلمي ، الصحابي .
 - البزار = أحمد بن عمرو بن عبد الحائق .
 - البعلي = علي بن محمد بن عباس .
 - أبو البقاء = عبد الله بن الحسين العكبري .
 - أبو بكر الباقلاني = القاضي أبو بكر = محمد بن الطيب بن محمد .
 - أبو بكر الدقاق = محمد بن محمد بن جعفر .
 - أبو بكر الرازي = أحمد بن علي ، الجصاص .
 - أبو بكر الشامي^(١) .

(١) ورد في المجلد الثاني صفحة ٣٦٧ باسم « أبو بكر الشامي » ولم نعث على ترجمة بهذا الاسم ، لكنه ورد النص عليه في « المسودة ص ٣٦٢ » باسم « أبو بكر الشامي » ، وهو محمد بن الطغر بن بكران بن عبد الصمد بن سليمان الحنوي ، القاضي الزاهد ، أحد الأئمة ، ولد بمكة سنة ٤٠٠ هـ ، ورحل إلى بغداد فسكنها وتفقّه على القاضي أبي الطيب الطبري ، وسمع الحديث عن عدد ، وكان متقناً لمذهب الشافعي ، ولي قضاء القضاة بعد أبي عبد الله الدانقاني سنة ٤٧٨ هـ ، وكان من قضاة العدل ، طلب له فامتنع من القبول مراراً ثم تقلده ، وشروط أن لا يأخذ رزقاً ، ولا يقبل شفاعاً ، ولا يغير ملبوسه ، فأجيب إلى ذلك ، توفي سنة ٤٨٨ هـ ببغداد ، ودفن عند أبي العباس بن سريج ، وقال ابن كثير : أبو بكر الشامي .

انظر ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى ٤ / ٢٠٢ ، سفدرات الذهب ٣ / ٣٩١ ، المنتظم ٩ / ٩٤ ، البداية والنهاية

- أبو بكر الصديق = أبو بكر = عبد الله بن عثمان بن عامر بن كعب .
- البلخي = محمد بن الفضل بن عباس .
- البلقيني = شيخ الإسلام البلقيني = عمر بن رسلان بن نصير .
- ابن البنا = الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء .
- البضاوي = عبد الله بن عمر بن محمد .
- البيهقي = أحمد بن الحسين بن علي .

حرف التاء

- التاج السبكي = عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ، تاج الدين السبكي .
- الترمذي = محمد بن عيسى بن سورة السلمي ، أبو عيسى .
- التفتازاني = مسعود بن عمر بن عبد الله ، سعد الدين .
- أبو تمام^(١) .
- تقي الدين = الشيخ تقي الدين = الشيخ = أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية .
- التيمي = عبد العزيز بن الحارث بن أسد ، أبو الحسن .
- ابن تيمية = أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ، تقي الدين ، شيخ الإسلام .

حرف الثاء

- الثلجي = محمد بن شجاع ، أبو عبد الله .
- أبو ثور = إبراهيم بن خالد بن أبي اليان .

حرف الجيم

- جابر بن عبد الله بن عمرو ، أبو عبد الله ، الأنصاري ، الصحابي . ٣٨٣ - ٤٤٢ - ٥٦٦
- الجبائي = محمد بن عبد الوهاب بن سلام ، أبو علي .
- جبريل (عليه الصلاة والسلام) . ٢٤٨ - ٣٨١ - ٥٨٠ - ٥٨٠
- الجرجاني = محمد بن يحيى بن مهدي .
- ابن جرير الطبري = محمد بن جرير بن يزيد .

(٢) مرّ أبو تمام في المجلد الأول ص ٤٠٣ ، ولم نعثره على ترجمة هناك ، والغالب أنه أبو تمام القاضي علي بن محمد بن الحسن العبدی ، وأبوه أبو حازم قاضي القادر بالله على واسط ، استقضى أبو تمام بعد أبيه فلم تستقم طريقته ، فعزل ثم أعيد ، وبقي حتى سنة ٤٣٤ هـ ، ثم عزل ، وأقام ببغداد بعد عزله ، وكان رافضياً يتظاهر به ، ويقول بخلق القرآن ، ويدعو إليه . لكنه كان صحيح الساج وثقة في الحديث ، ورحل إليه الناس ، مات سنة ٤٥٩ هـ .

انظر ترجمته في (ميزان الاعتدال / ٢ ، ١٥٥ ، تاريخ بغداد / ١٢ ، ١٠٣ ، الأعلام / ٥ ، ١٤٧ ، سؤالات السلمي ص ١٠) .

٢٩ - ٣١٠ - ٥٥٥

- جُنْدَب بن جُنَادَة بن سفيان ، أبو ذر الغفاري ، الصحابي .
- ابن جني = عثمان بن جني .
- الجواليقي = موهوب بن أحمد بن محمد .
- الجوزي (أبو محمد) = يوسف بن عبد الرحمن بن علي .
- ابن الجوزي = عبد الرحمن بن علي بن محمد .
- الجوهري = إسماعيل بن حماد .
- الجويني = عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ، أبو المعالي .
- الجويني = عبد الله بن يوسف بن عبد الله ، أبو محمد .

حرف الحاء

٢١٦

- حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحُثَرَج ، المشهور بحاتم الطائي .
- ابن أبي حاتم = عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ، الرازي .
- ابن الحاجب = عثمان بن عمر بن أبي بكر .
- الحارث بن ربيع الأنصاري الخزرجي ، السلمي ، الصحابي أبو قتادة .
- الحاكم = محمد بن عبد الله بن محمد بن حدوده ، الحافظ .
- أبو حامد = أحمد بن محمد بن أحمد ، الشيخ أبو حامد الاسفراييني .
- ابن حبان = محمد بن حبان بن أحمد .

٢٨٢ - ٥٦٤ - ٥٦٥

- حذيفة بن الجآن ، أبو عبد الله ، الصحابي .
- الحريري = القاسم بن علي بن محمد بن عثمان .
- ابن حزم = علي بن أحمد بن سعيد بن حزم .

٣٤

- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، النحوي ، أبو علي الفارسي .

١١ - ٢٠٤ - ٤٧٨

- الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء ، الحنبلي ، أبو علي ، المعروف بابن البناء .
- الحسن = الحسن البصري = الحسن بن يسار .
- أبو الحسن التيمي = عبد العزيز بن الحارث بن أسد .

١٩٠

- الحسن بن الحسين ، أبو علي ، المعروف بابن أبي هريرة ، الشافعي .

١٥٩

- الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، أبو سعيد ، السيرافي .

٣٠٠ - ٤٧١ - ٤٧١

- الحسن بن يسار البصري ، أبو سعيد ، المشهور بالحسن البصري .
- أبو الحسين = القاضي أبو الحسين = محمد بن علي بن الطيب .
- أبو الحسين البصري = محمد بن علي بن الطيب .
- الحسين بن صالح بن خَيْرَان ، الشيخ أبو علي ، الشافعي .

٤٠٨

الاسم

الصفحة

- الحسين بن علي ، أبو عبد الله البصري . ٤٤٠
- الحسين بن علي بن أبي طالب ، أبو عبد الله ، الهاشمي ، ابن فاطمة الزهراء . ٢٩٤ - ٢٩٤
- الحسين بن فاطمة = الحسين بن علي بن أبي طالب .
- الحسين بن المبارك بن محمد ، الرضوي البغدادي ، صاحب البلغة . (١٥٣)
- أبو الحسين المعتزلي = القاضي أبو الحسين البصري = محمد بن الطيب بن علي .
- الحفيد = حفيد صاحب المحرر = أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام تقي الدين ابن تيمية .
- الحلواني = محمد بن علي بن محمد بن عثمان .
- حماد بن سلمة بن دينار البصري ، أبو سلمة ، الحافظ . (٤٧١)
- حَقَّذَ بن محمد بن إبراهيم ، أبو سليمان ، الخطابي . ٥٤٤ - ٤٧٠ - ٨٥
- ابن حمدان = أحمد بن حمدان بن شبيب .
- أبو حنيفة = الإمام أبو حنيفة = النعمان بن ثابت .
- حواء . ٢٣٧ - ٥٢٤ .
- أبو حيان = محمد بن يوسف بن علي بن حيان .

حرف الحاء

- خالد بن زيد بن كليب ، أبو أيوب الأنصاري ، الصحابي . (١١٨)
- الحزرباق بن عمرو ، المشهور بذي اليمين ، الصحابي . ١٢٧ - ١٢٧
- خزيمية بن ثابت ، الأنصاري ، أبو عمارة ، الصحابي . ٢٣٨
- أبو الخطاب = محفوظ بن أحمد بن الحسن .
- الخطابي = حَقَّذَ بن محمد بن إبراهيم .
- ابن الخطيب = محمد بن عمر بن الحسين ، الفخر الرازي .
- الخطيب البغدادي = أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد .
- ابن خويزمنداد = محمد بن أحمد بن عبد الله .
- أبو خيثمة = عبد الله بن خيثمة .
- ابن خيران = الحسين بن صالح بن خيران ، الشيخ أبو علي .

حرف الدال

- الدارقطني = علي بن عمر بن أحمد .
- داود = داود الظاهري = داود بن علي بن خلف .
- ابن داود = محمد بن داود بن علي ، ابن داود الظاهري .

- أبو داود = سليمان بن الأشعث بن شداد .
 - داود بن علي بن خلف ، الظاهري ، أبو سليمان . ١٨ - ٢٥٦ - ٣٦٦ - ٤١٥ - ٤١٥ - ٤٨٣ - ٤٩١ - ٥٠٨ -
 ٥٠٩

- الدبوسي = عبد الله (أو عبید الله) بن عمر بن عيسى .
 - الدقاق = محمد بن محمد بن جعفر .
 - ابن دقيق العيد = محمد بن علي بن وهب ، تقي الدين ، القشيري .

حرف الذال

- ابن أبي ذئب = محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة .
 - أبو ذر = جُنْدُبُ بن جُنَادَة بن سفيان .
 - ذواليدین = الحُرْبَاق بن عمرو ، الصحابي .

حرف الراء

- الرازي = محمد بن عمر بن الحسين ، الفخر الرازي .
 - الرافعي = عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم .
 - الربيعي = علي بن عيسى بن الفرج بن صالح .
 - ابن رزين = عبد الرحمن بن رزين بن عبد الله بن نصر .
 - ابن الرفعة = أحمد بن محمد بن علي الأنصاري .
 - الرشيد = هارون بن محمد بن عبد الله المنصور .
 - الروياني = عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد .

حرف الزاي

- ابن الزاغوني = علي بن عبید الله بن نصر .
 - الزبير بن العوام بن خويلد ، القرشي ، الأسدي ، أبو عبد الله ، الصحابي . (٣٧٧)
 - الزجاج = إبراهيم بن السري بن سهل .
 - زُرُّ بن حَبِيش بن حَبَاشَة ، التابعي ، القحطاني . (٥٦٤)
 - أبو زُرْعَة = عبد الرحمن بن عمرو بن صفوان ، الدمشقي .
 - الزَمَخْشَرِي = محمود بن عمر بن محمد .
 - زَمْعَة بن قيس بن عبد شمس ، القرشي ، العامري . (١٨٣) - ١٨٤ - ١٨٥
 - الزَمَلْكَاني = محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم .
 - ابن أبي الزناد = عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان .

- أبو زيد = سعيد بن أوس بن ثابت ، الأنصاري ، النحوي .
 - زيد بن ثابت بن الضحاك ، الأنصاري ، الصحابي .
 - زيد بن خالد الجهني ، الصحابي .
 - أبو زيد الدبوسي = عبد الله (أوعبد الله) بن عمر بن عيسى .

حرف السين

- السبكي = ابن السبكي = عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ، تاج الدين .
 - السبكي = السبكي الكبير = علي بن عبد الكافي بن علي ، تقي الدين .
 - سبيعة الأسلمية = سبيعة بنت الحارث .
 - سبيعة بنت الحارث ، الأسلمية ، الصحابية .
 - ابن الشُّراج = محمد بن الثُّري بن سهل .
 - ابن شُرَيْج = أحمد بن عمر بن شُرَيْج .
 - سعد بن الربيع بن عمرو الأنصاري الخزرجي ، الصحابي .
 - أم سعد بن عبادة ، الصحابية^(١) .
 - سعد بن مالك بن سنان ، أبو سعيد الخدري ، الصحابي .
 - سعد بن أبي وقاص مالك بن وهب القرشي الزهري ، الصحابي .
 - سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، أبو زيد النحوي .
 - سعيد بن جبير بن هشام ، الكوفي ، التابعي .
 - سعيد = سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني ، الحافظ .
 - أبو سعيد الخدري = سعد بن مالك بن سنان .
 - سعيد بن المسيّب بن حزن ، سيد التابعين .
 - السكّاني = يوسف بن أبي بكر بن محمد .
 - أم سلّمة = هند بنت أبي أمية حذيفة بن المغيرة ، أم المؤمنين .
 - سنّيم بن أيوب بن سليم الرازي ، أبو الفتح ، المعروف بسنّيم الرازي .
 - سليمان (عليه الصلاة والسلام) .
 - سليمان بن أحمد بن أيوب ، أبو القاسم ، الطبراني .

(١) قيل اسمها عذرة بنت مسعود بن قيس ، وقيل : عمرة بنت سعد ، وكانت من اللبائعات لرسول الله ﷺ ، وتوفيت في حياته عليه الصلاة والسلام سنة خمس من الهجرة .

(انظر : الإصابة ٨ / ١٤٦ ، ١٤٧ ط الشرفية ، أسد الغابة ٧ / ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، تهذيب الأسماء ٢ / ٣٨) .

الاسم

الصفحة

- سليمان بن الأشعث بن شداد ، أبو داود ، السجستاني . ١٨٠ - ٢٢٦ - ٢٦٢ - ٣٦٦ - ٤٠٦ - ٤٣٦ - ٤٥٤ -
٤٧١ - ٤٦٨ - ٤٦٦ - ٤٦٥ - ٤٥٤
- سليمان بن خلف بن سعد ، التجيبي ، أبو الوليد ، الباجي . ٥٦٢ - ٥٧٣
- سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم ، نجم الدين الطوفي ١١ - ١٦ - ٥٠ - ٦٤ - ١٠١ - ٢٣٥ - ٢٤١ -
٣٧٨ - ٣٩٤ - ٤٠٤ - ٤٤٥ - ٤٤٧ - ٥١٥ - ٥٦١ - ٥٧٧ - ٥٧٩
- سليمان بن مهران ، أبو عمدة ، المعروف بالأعشى . ٢٩٨ - ٢٩٨
- السمعاني = ابن السمعاني = منصور بن محمد بن عبد الجبار .
- أبو السنابل بن بَكْكَ بن الحجاج بن الحارث ، الصحابي . ٣٦١
- السهيلي = عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد .
- سودة بنت زُفْعَة بن قيس القرشي العامرية ، أم للمؤمنين .
- سيبويه = عمرو بن عثمان بن قنبر .
- السَّيرافي = الحسن بن عبد الله بن المرزبان .

حرف الشين

- شارح التحرير = علي بن سليمان المُرْدَاوي .
- الشافعي = محمد بن إدريس بن العباس ، الإمام الشافعي .
- شعبة بن الحجاج بن الورد ، البصري ، الإمام ، التابعي . ١٤٦ - ١٤٧
- شعثا = شمعون بن يعقوب ، صاحب فرقة الشعمونية من اليهود . ٥٣٣ هـ - ٥٣٤
- الشيرازي = الشيخ أبو إسحاق الشيرازي = إبراهيم بن علي بن يوسف .

حرف الصاد

- صاحب « البلغة » = الحسين بن المبارك بن محمد .
- صاحب « التلخيص » = أحمد بن أبي أحمد ، المعروف بابن القاص .
- صاحب « التلويع » = مسعود بن عمر بن عبد الله ، سعد الدين التفتازاني .
- صاحب « جمع الجوامع » = عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ، تاج الدين السبكي .
- صاحب « الشرح » = عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة .
- صاحب « الفروع » = محمد بن مفلح بن محمد .
- صاحب « الفلك الدائر » = عبد الحميد بن هبة الله بن محمد .
- صاحب « المثل السائر » = نصر الله بن محمد بن محمد بن الأثير .
- صاحب « المحرر » = عبد السلام بن عبد الله بن تيمية ، مجد الدين .
- صاحب « المغني » = عبد الله بن أحمد بن محمد ، الشيخ موفق الدين ابن قدامة .

- صاحب « الواضح » من الخفية .

- ابن الصباغ = عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد .

- صدر الشريعة = عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد .

- الصديق = عبد الله بن عثمان بن عامر ، أبو بكر الصديق .

- الصفي الهندي = محمد بن عبد الرحيم بن محمد .

- الصيرفي = محمد بن عبد الله البغدادي .

حرف الطاء

١١ - ٥٣ - ٥٨ - ٤٢١ - ٤٣٩ - ٥٠٩

- طاهر بن عبد الله بن طاهر ، القاضي أبو الطيب الطبري .

٢٩٨

- طاووس بن كيسان ، الجاني الحميري ، أبو عبد الرحمن التابعي .

- الطبراني = سليمان بن أحمد بن أيوب .

- الطبري = محمد بن جرير .

(٢٨٢)

- طلحة بن عبيد الله بن عثمان ، أبو عبد القريش ، الصحابي .

- الطوفي = سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم .

- أبو الطيب = أبو الطيب الطبري = القاضي أبو الطيب = طاهر بن عبد الله بن طاهر .

حرف العين

٨٥ - ١٢٨ - ١٨٠ - ١٨٢ - ٤٦٧ - ٥٥٧

- عائشة بنت أبي بكر الصديق ، أم المؤمنين .

(٣٦٤)

- عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الحُزرجي ، الصحابي .

- العبادي = محمد بن أحمد ، أبو عاصم العبادي المروزي .

٢٨٥ - ٢٨٥ - ٢٨٦

- العباس بن عبد المطلب بن هاشم ، أبو الفضل ، عم النبي ﷺ .

- ابن عباس = عبد الله بن عباس بن عبد المطلب .

(١٨٤) - ١٨٤ - ١٨٥

- عبد بن رُمثة بن قيس القرشي العامري ، الصحابي .

٥٧١

- عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار ، الهمناني ، القاضي ، أبو الحسن ، المعتزلي .

- عبد الجبار المعتزلي = عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار .

(٩) - ٢٧٢

- عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيبة ، والد الشيخ تقي الدين ، ولد الحمد .

٣٥ - ٣٦

- عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن ، أبو محمد ، المفسر ، المشهور بابن عطية .

- عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن أبي الحديد ، المدائني ، المعتزلي ، أبو حامد ، صاحب « الفلك الدائر » .

(٥٢٢) - ٥٢٣

٤٣٧ - ٥٤١ - ٥٤١ - ٥٤١

- عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الأيجي ، القاضي عضد الدين .

- عبد الرحمن بن أبي حاتم = عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي .

- عبد الرحمن بن زَيْن بن عبد الله بن نصر ، الفسافي الحوراني ، الدمشقي ، سيف الدين ، أبو الفرج .
(٢٤٠)
- عبد الرحمن بن زُئعة بن قيس القرشي ، الصحابي .
(١٨٣) - ١٨٤ - ١٨٤ - ١٨٥
- عبد الرحمن بن أبي الزناد = عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان . -
- عبد الرحمن (أوعبد الله) بن صَخْر الذوسي ، الصحابي أبو هريرة ٢٨ - ١١٠ - ١١١ - ١٨٢ - ٤١٧ -
٥٤٤ - ٥٣٢
- عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ، السَّهْلِي ، أبو القاسم .
٣٢٠
- عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان ، المعروف بابن أبي الزناد .
(١٤٧)
- عبد الرحمن بن علي بن محمد ، جمال الدين ، أبو الفرج ، ابن الجوزي .
١٥٣ - ٣٥٧ - ٢٨٣
- عبد الرحمن بن عمرو بن صفوان ، أبو زُرعة الدمشقي .
١٤٧
- عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْجِد ، أبو عمرو الأوزاعي
١٣
- عبد الرحمن بن عوف ، القرشي ، أبو محمد ، الصحابي .
٣٧٧ - ٤٥٦
- عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ، صاحب الشرح الكبير^(١) .
٤٣٦ - (٦٤١)
- عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر ، التيمي ، ابن أبي حاتم الرازي .
٤٧٦ - ٤٩١
- عبد الرحيم بن حسن بن علي المصري الشافعي ، الإسنوي ، جمال الدين ، أبو محمد .
١٩٣
- عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن ، النيسابوري ، أبو نصر ، المعروف بابن القشيري .
١٢ - ٥٩
- عبد الرزاق بن همام بن نافع المجيري الصنعائي ، أبو بكر ، الحافظ .
(٥٥٦)
- ابن عبد السلام^(٢) .
٣٤٦

(١) سقطت ترجمته سهواً .

وهو عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ، الحنبلي ، أبو الفرج وأبو محمد ، شمس الدين ، ولد في دمشق ، وسمع من أبيه
وعنه موفق الدين ابن قدامة ، وتفق عليه ، وعلى جماعة ، وصار من أعيان المناهضة ، فقهياً زاهداً خطيباً ، وهو أول من ولي قضاء المناهضة
في دمشق ، وأخذ الأصول عن الأمدي ، وكان عظم الجلبة كثير الفضائل والورع والتواضع والمباة ، شرح « للفتح لعمه موفق » معتداً
على كتاب « الفتي » بشكل كامل مع زيادات ، وأشغل عليه في العلم خلق كثير ، إلى أن توفاه الله بدمشق سنة ٦٨٢ هـ ودفن ببغ
قاسيون .

انظر ترجمته في (ذيل طبقات المناهضة ٢ / ٣٠٤ ، الأعلام للزركلي ٤ / ١٠٥ ، للدخل إلى مذهب أحمد ص ٢٢١ ، النجوم الزاهرة
٧ / ٢٥٨ ، البداية والنهاية ١٣ / ٢٠٢) .

(٢) لعله المر بـ عبد السلام ، وهو عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي المتوفى سنة ٦٦٠ هـ ، وتقدمت ترجمته في الجزء
الأول ص ١٧٣ ، أو محمد بن عبد السلام الهواري التونسي ، المالكي قاضي الجماعة بتونس ، وأحد شيوخ ابن عرفة ، المتوفى سنة ٧٤٩ هـ ،
كان عالماً في الأصول والعربية وعلم البيان وعلم الكلام ، شرح « مختصر ابن الحاجب الفقهي » ، وله أهلية الترجيح بين الأقوال ، وكان
مهيئاً شديداً على الولاة . (انظر : الديباج الذهب ص ٣٦٦ الطبعة الأولى سنة ١٣٥١ هـ) .

الاسم

الصفحة

- عبد السلام بن عبد الله بن تيمية ، أبو البركات ، مجد الدين بن تيمية ١١ - ٦٨ - ٧٣ - ١٧١ - ١٧١ - ١٦٦ .
 - ٢٤٦ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٣١٣ - ٣٨٩ - ٣٩٧ - ٤٠٤ - ٤٥٣ - ٤٧٨ - ٤٩٢ - ٥١٠ - ٥٣٠ - ٥٣١ .
 ٥٥١ - ٥٥١ - ٥٦٦ - ٥٦٨ - ٥٧٥ - ٥٧٧ - ٥٨٥ - ٥٨٥ - ٥٨٧ .
 - عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد ، الشافعي ، المعروف بابن الصباغ . ٥٣
 - عبد العزيز بن الحارث بن أسد ، أبو الحسن التيمي . ٣٥٨ - ٤٤٠ - ٥٦٦ .
 - عبد القاهر بن طاهر بن محمد التيمي ، الأستاذ أبو منصور البغدادي . ٥٧٠
 - عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم ، القزويني ، أبو القاسم ، الرافعي . ٢٣٩ - ٢٨٥
 - عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك النيسابوري ، المشهور بالقشيري . ١٦٢
 - أبو عبد الله = أحمد بن حنبل ، الإمام .
 - عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي الدمشقي الحنبل ، أبو محمد ، الشيخ موفق الدين ابن قدامة ١١ - ١٦ -
 ٥٠ - ٦٤ - ١٠٧ - ٣٢٢ - ٣٤١ - ٤٠٤ - ٤٠٧ - ٤٢٢ - ٤٣٦ - ٤٧٨ - ٤٨٧ - ٥٠٥ - ٥١٠ .
 ٥١٥ - ٥٧٧ - ٥٧٩ .
 - عبد الله بن أحمد بن محمد ، البلخي ، الكمي ، أبو القاسم . ٥٢
 - عبد الله بن بزي بن عبد الجبار بن بري النحوي ، المشهور بابن بزي (١٥٩)
 - أبو عبد الله البصري = الحسين بن علي .
 - أبو عبد الله الثلجي = محمد بن شجاع .
 - عبد الله بن الحسين العكبري ، أبو البقاء . ٣٥٧
 - عبد الله بن خزيمة ، الأنصاري ، أبو خزيمة ، الصحابي . (٣٠)
 - عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي ، أبو خبيب ، الصحابي . (١٨٥)
 - عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، ابن عم النبي ﷺ ١٣٦ - ١٤٤ - ١٤٦ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٩٨ - ٢٩٧ -
 ٢٩٨ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٢ - ٣٨٤ - ٣٩٧ .
 ٤٤٣ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٨ .
 - عبد الله بن عثمان بن عامر ، القرشي التيمي ، أبو بكر الصديق . ٢٣٥ - ٢٦١
 - عبد الله بن عدي بن عبد الله ، الجرجاني ، المشهور بابن عدي ، ويعرف بابن القطان . (١٩٨)
 - عبد الله بن عمر بن الخطاب ، العدوي القرشي ، أبو عبد الرحمن ٦٦ - ٨٥ - ١١٠ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٤٤٢ -
 ٤٦٥ - ٤٦٨ - ٥٤٤ - ٥٤٤ .
 - عبد الله (أو عبيد الله) بن عمر بن عيسى ، أبو زيد الدبوسي . ٩٧ - ١٦٢ - ٤٦٢
 - عبد الله بن عمر بن محمد ، أبو الخير ، الشافعي ، البيضاوي ٢١٠ - ٢٤ - ٢٧ - ١٦١ - ١٦٤ - ٢٠٧ - ٢٦٢ -
 ٤٩٦ - ٥٢٦ - ٥٧٨ .
 - عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، الخليفة أبو جعفر المنصور . (٣٠٣)

الامم

الصفحة

- عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب ، الصحابي . ٢٩٦
- عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، أبو محمد^(١) . ٢٨٩
- عبد الله بن يوسف بن عبد الله ، أبو محمد الجويني ، والد إمام الحرمين . ١٠٧ هـ
- عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله ، المشهور بابن الماجشون . (١٤٤) ٣٠٨
- عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ، أبو المعالي ، إمام الحرمين الجويني ١٤ - ٢٢ - ٣١ - ٣٢ - ٣٩ - ٥٣ - ٥٩ - ٦٥ - ١٤١ - ١٥٠ - ١٦٠ - ١٧١ - ١٩٠ - ١٩٠ - ٢٣٦ - ٢٣٦ - ٢٣٩ - ٢٧٣
- ٢٧٤ - ٢٩١ - ٤٣٩ - ٤٦٨ - ٤٨٠ - ٤٩٩ - ٥٠٨ - ٥٠٩
- عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد ، أبو الحسن ، الروياني . ٣٢٠ - ٤٠٨
- عبد الواحد بن محمد بن علي ، أبو الفرج الشيرازي المقنسي الحنبل . ٦٤ - ٧٥ - ٢٥٦ - ٣٠٠ - ٤٧٩
- عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي . (٣٠٧) هـ
- عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، تاج الدين السبكي ٩٨ - ١٦٧ - ١٨٧ - ٣٤٨ - ٤١٤ - ٤٣٢
- ٤٩ - ٥٤١ - ٥٧٨
- عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين ، أبو محمد ، المشهور بالقاضي عبد الوهاب المالكي ١٣ - ٥٦ - ١٢٥ - ١٤٤ - ٢٧٣ - ٣٨٩
- ابن عبدوس = علي بن عمر بن أحمد ، الحراني .
- أبو عبيد = القاسم بن سلام البغدادي .
- عبيد الله بن الحسن بن دلال بن دلم ، أبو الحسن ، الكرخي . ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٣٧٢ - ٥٨٤
- عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد ، صدر الشريعة . (٥٨)
- عتبة بن أبي وقاص . (١٨٣) ١٨٤ - ١٨٣
- عثمان بن جني ، الموصل النحوي ، أبو الفتح ، المشهور بابن جني . ٤٢٣
- عثمان بن عفان بن أبي العاص ، القرشي الأموي ، أبو عبد الله ، ثالث الخلفاء الراشدين ١٤٦ - ١٤٦
- ٣٨٣
- عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي ، أبو عمرو ، جمال الدين ، المعروف بابن الحاجب ١١ - ٤٧ - ١٠٣
- ١٠٦ - ١٤١ - ١٦١ - ١٦٤ - ١٩١ - ٢٠٩ - ٢٥١ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٦٢ - ٢٧٣ - ٢٩٢ - ٣٣٣
- ٣٤٤ - ٤٠٠ - ٤٠٣ - ٤١٤ - ٤٣٢ - ٤٣٩ - ٤٤٣ - ٤٨٧ - ٥٢٢ - ٥٢٢ - ٥٢٦ - ٥٤١ - ٥٦٣
- ٥٧١ - ٥٧٧ - ٥٧٨
- ابن عدي = عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني .
- ابن العراقي = أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين .

(١) ورد اسم ابن قتيبة في فهرس الجزء الثاني ص ٦٤٠ كاملاً ، وسقط في الطباعة رقم صفحة ترجمته وهي (٥٧) .

- ابن العربي = محمد بن عبد الله بن محمد .
- العسقلاني = علي بن محمد بن علي الكتاني ، الحنبلي ، علاء الدين العسقلاني .
- العضد = القاضي عضد الدين = عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار .
- ٣٠٠ - عطاء بن أبي رباح المكي .
- ابن عطية = عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن .
- ٢٢٦ - ٢٢٦ - عقبه بن عامر الجهني ، الصحابي .
- ابن عقيل = علي بن عقيل بن محمد .
- علي = علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم .
- ٣٧٦ - ٣٧٦ - ٣٨١ - علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، الظاهري ، أبو محمد .
- ٥٢ - ٥٢ - ٥٦ - ٣٠٨ - ٣٧٨ - ٥٠٣ - علي بن إسماعيل بن إسحاق البصري ، المعروف بأبي الحسن الأشعري .
- ١٤١ - ٢٢٦ - ٣٧٨ - علي بن إسماعيل بن علي بن عطية ، أبو الحسن ، الأبياري .
- ٣١٤ - علي بن الحسين بن موسى ، الشريف المرتضى ، أبو القاسم .
- ٣٤٦ - علي بن سليمان المرزداوي الحنبلي .
- علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشي ، ابن عم رسول الله ﷺ ١٣٦ - ٢٩٤ - ٢٩٤ - ٤٩١ -
- ٥٥٦ - ٥٥٦ - ٥٥٦ - ٥٢٤ - ٣٥٢ - علي بن عبد الكافي بن علي ، تقي الدين ، السبكي الكبير ، والد صاحب « جمع الجوامع » ١٢٨ - ١٧٣ -
- ٥٣٤ - علي بن عبيد الله بن نصر بن الزاغوني الحنبلي ، المعروف بابن الزاغوني .
- علي بن عقيل بن محمد البغدادي الحنبلي ، أبو الوفا ، المعروف بابن عقيل ١١ - ١١ - ١٣ - ١٤ - ٤٥ - ٦١ -
- ٦١ - ٦٢ - ٧٣ - ١٨١ - ١٩٦ - ٢٢٣ - ٢٧٦ - ٢٨٢ - ٣٠٧ - ٣١٠ - ٣٢٠ - ٣٥٦ - ٤٢١ -
- ٤٣٨ - ٤٥٣ - ٤٨٣ - ٥٠١ - ٥١٠ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥٣١ - ٥٥١ - ٥٥١ - ٥٥٨ -
- ٥٦٣ - ٥٦٦ - ٥٦٨ - ٥٧١ - ٥٧٤ -
- علي بن أبي علي بن محمد الثعلبي ، أبو الحسن ، سيف الدين الأحمدي ١١ - ٣٠ - ٤١ - ٤٣ - ٤٧ - ٥٣ - ٥٩ -
- ٩٤ - ١٤١ - ١٤٤ - ١٦٢ - ١٧٠ - ٢٠٢ - ٢٠٢ - ٢١٠ - ٢٥٣ - ٣٠٠ - ٣١٥ - ٣٤٨ - ٣٥٢ -
- ٤٠٠ - ٤٠٢ - ٤٣٢ - ٤٤٨ - ٤٨٤ - ٥٠٤ - ٥٠٤ - ٥١٥ - ٥٣١ - ٥٣١ - ٥٤٢ - ٥٤٦ -
- ٥٥٣ - ٥٧١ - ٥٧٣ - ٥٧٧ -
- علي بن عمر بن أحمد ، أبو الحسن الأبهري المالكي ، المعروف بابن القصار . (٤٣) - ٣٢٠ - ٥٠٩ -
- علي بن عمر بن أحمد ، أبو الحسين ، الدارقطني .
- ١٩٨ - ٤٠٦ - ٤٦٧ -
- علي بن عمر بن أحمد ، ابن عبدوس الحراني ، أبو الحسن . (٣٠٧)

- علي بن عيسى بن الفرج بن صالح ، أبو الحسن النحوي ، الرُّبَيعي . (١٤٥) - (٥١٧)
 - علي بن محمد بن حبيب البصري ، القاضي ، المشهور بالماوردي . ١٦٦ - ٣٢٠ - ٤٤٠ - ٥٠٨
 - علي بن محمد بن عباس ، أبو الحسين ، القاضي علاء الدين البعلبي ، المعروف بابن اللحام . ٣٥٨
 - علي بن محمد بن علي الكناني العسقلاني ، الحنبلي ، القاضي ، علاء الدين العسقلاني . ٢٧٦ - ٤٤٧
 - علي بن محمد بن علي الطبري ، المعروف بالكيا المراسي . ٥٣ - ٢٠١
 - عمر = عمر بن الخطاب بن نفيل العدوي ، أبو حفص ، الفاروق ٦٦ - ١٤٥ - ٤٥٦ - ٤٧١ - ٥٥٤ - ٥٥٤ - ٥٥٥

- ابن عمر = عبد الله بن عمر بن الخطاب .
 - عمر بن رسلان بن نصير ، سراج الدين ، الحافظ ، شيخ الإسلام البُلُقيني . ١٦٨ - ١٧٣
 - عمر بن أبي سلمة = عمر بن عبد الله بن عبد الأسد .
 - عمر بن عبد الله بن عبد الأسد ، الصحابي ، ابن أبي سلمة . (٢١) - ٢٢
 - عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر ، المعروف بـسيبويه . ١٥٩ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٩ - ٣٣٤ - ٥٢٣ - ٥٢٣
 - ابن عمرو = محمد بن محمد بن علي بن عمرو .
 - عنان بن داود ، صاحب فرقة الغنانية من اليهود . ٥٢٣ هـ - ٥٣٤
 - عيسى بن إبان بن صدقة ، أبو موسى ، الحنفي . (٣٧٦) - ٣٧٩
 - عيسى ابن مريم (عليه الصلاة والسلام) . ٥٣٤ - ٥٣٤

حرف الغين

- الغامدية^(١) .
 - الغزالي = محمد بن محمد بن محمد ، أبو حامد .
 - غيلان بن سلمة بن مُعْتَب ، الثَّقَفي ، أبو عمر ، الصحابي . (١٧٢) - ١٧٤

حرف الفاء

- ابن فارس = أحمد بن فارس بن زكريا .
 - الفارسي = الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبو علي .
 - فاطمة الزهراء بنت محمد رسول الله ﷺ .
 - الفخر إسماعيل البغدادي = إسماعيل بن علي بن الحسين .
 - الفخر الرازي = محمد بن عمر بن الحسين .
 - أبو الفرج الشيرازي = عبد الواحد بن محمد بن علي .

(١) الغامدية قبل اسمها : سبيعة ، وقيل : أبيّة . (انظر : تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢ / ٣٦٩) .

- أبو الفرج المقدسي = عبد الواحد بن محمد بن علي .
- فرعون .
- ابن قُورَك = محمد بن الحسن بن فورك .

حرف القاف

- القاسم بن سلام البغدادى ، أبو عبيد .
- القاسم بن علي بن محمد بن عثمان ، أبو محمد ، الحريري ، البصري ، صاحب « المقامات » . (١٩٤)
- ابن القاص = أحمد بن أبي أحمد ، أبو العباس .
- القاضي = محمد بن الحسين بن محمد ، القاضي أبو يعلى .
- ابن قاضي الجبل = أحمد بن الحسن بن عبد الله .
- قتادة بن دعامة بن قتادة ، السدوسي ، البصري ، أبو الخطاب .
- أبو قتادة = الحارث بن ربيعي ، الأنصاري الحزرجي ، الصحابي .
- ابن قتيبة = عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري .
- ابن قدامة = عبد الله بن أحمد بن محمد ، موفق الدين .
- القرافي = أحمد بن إدريس ، شهاب الدين ، أبو العباس .
- القرطبي = محمد بن أحمد بن أبي بكر بن قُرح .
- القشيري = عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك .
- ابن القشيري = عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن .
- ابن القصار = علي بن عمر بن أحمد .
- القفال = محمد بن علي بن إسماعيل ، القفال الشاشي .
- ابن القيم = محمد بن أبي بكر بن أيوب ، ابن قيم الجوزية .

حرف الكاف

- الكرخي = عبيد الله بن الحسن بن دلال بن دلم ، أبو الحسن .
- الكمي = عبد الله بن أحمد بن محمود الكمي البُلخي ، أبو القاسم .
- الكميث بن زيد بن خنيس الأسدي ، الشاعر ، أبو المستهل .
- الكوراني = أحمد بن إسماعيل بن عثمان .
- الكيا المراسي = علي بن محمد بن علي .

حرف الميم

- الماتريدي = محمد بن محمد بن محمود ، أبو منصور .

الاسم

الصفحة

- ابن الماجشون = عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله .
 - ابن ماجه = محمد بن يزيد بن ماجه .
 - ماعز بن مالك الأسلمي ، الصحابي .
 - مالك بن أنس بن مالك الأصبحي ، الإمام . ٤٣ - ٩٤ - ١٣٦ - ١٤٤ - ١٤٧ - ١٨٦ - ٢٧٣ - ٢٨٧ - ٣٢٠ -
 ٣٢٠ - ٣٦٢ - ٤٠٩ - ٤٢٣ - ٤٩١ - ٥٠٠ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٢ - ٥٥٤
 - مالك بن الحويرث بن أشيم ، الليثي ، أبو سليمان ، الصحابي .
 - ابن مالك = محمد بن عبد الله بن عبد الله ، جمال الدين .
 - الماوردي = علي بن محمد بن حبيب .
 - المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم ، الشيباني ، الحزري ، أبو السعادات ، ابن الأثير . - (١٢٩)
 - المبرد = محمد بن يزيد بن عبد الأكبر .
 - مجاهد بن جبر ، المكي ، أبو الحجاج ، التابعي .
 - المجد = المجد بن تيمية = عبد السلام بن عبد الله بن تيمية .
 - محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلؤاني الحنبلّي ، أبو الخطاب . ١١ - ٤١ - ٥٢ - ٦٤ - ٦٤ - ٧٣ - ٧٤ - ٩٣ -
 ١٠٢ - ١٤٢ - ١٦١ - ١٦٨ - ١٧٠ - ١٩٢ - ٢٠٦ - ٢٢٤ - ٢٣٥ - ٢٥٣ - ٢٦٢ - ٢٦٢ - ٤٣٨ -
 ٤٨١ - ٥١٥ - ٥٢٩ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٧١ - ٥٧٢
 - المحلي = محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم .
 - محمد بن أحمد ، أبو عاصم العبادي المروزي .
 - محمد بن أحمد بن أبي بكر بن قُرح ، أبو عبد الله ، القرطبي .
 - محمد بن أحمد بن عبد الله ، المعروف بابن خويزنداد المالكي .
 - محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم ، جلال الدين المحلي ، أبو عبد الله . (٧٨) - ٢٣٢ - ٤٣٢ - ٥٧٨
 - محمد بن إدريس بن العباس القرشي ، الملقب ، أبو عبد الله ، الشافعي ، الإمام . ٣٩ - ٤١ - ٨٣ - ٨٧ -
 ٩٤ - ١٣٤ - ١٦٠ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٤ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٩٠ - ١٩٠ - ١٩٢ -
 ١٩٣ - ٢٢٥ - ٢٤٤ - ٢٤٤ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٧٤ - ٢٨٠ - ٢٨٧ - ٢٩١ - ٣٢٠ - ٣٢٠ - ٣٦٢ -
 ٤٠٢ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤٣٨ - ٤٣٣ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٨ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٥٠٠ - ٥٠٤ - ٥٠٨ -
 ٥١٢ - ٥١٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٨ - ٥٥٨ - ٥٥٨ - ٥٥٤ - ٥٦٢
 - محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، أبو عبد الله ، الإمام الحافظ ، البخاري ٢٨ - ١٣١ - ١٨٤ - ٤٤٢ - ٤٤٣ -
 ٤٤٤ - ٤٥٤ - ٤٥٦ - ٥٣٢ - ٥٤٤ - ٥٤٦ -
 - محمد بن بحر الأصفهاني ، أبو مسلم .
 - محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، ابن قيم الجوزية . ١٩٢
 - محمد بن جرير بن يزيد ، أبو جعفر ، ابن جرير الطبري .
 - ٢٧٥ - ٢٩٩
 - ٦٤٧ -

الاسم

الصفحة

- أبو محمد الجوزي = يوسف بن عبد الرحمن بن علي ، البغدادي .
 - أبو محمد الجويني = عبد الله بن يوسف بن عبد الله .
 - محمد بن حبان بن أحمد ، أبو حاتم ، المعروف بابن حبان . ٣٦٦ - ٣٦٨ - ٤٣٦ - ٤٤٣ - ٤٦٩ - ٥٥٥ - ٥٥٥
 - محمد بن الحسن بن فوزك ، أبو بكر الشافعي ، الأصبهاني ، المعروف بابن فوزك . ٣٧٥ - ٥٠٩ - ٥٧٩
 - محمد بن الحسين بن محمد ، الفراء الخنيلي ، القاضي أبو يعلى ٨ - ١١ - ١٥ - ٤٤ - ٥٠ - ٥٢ - ٥٥ - ٥٦
 ٥٨ - ٦١ - ٦١ - ٦٢ - ٦٤ - ٦٤ - ٧٣ - ٧٣ - ٧٥ - ٩٤ - ٩٨ - ١٠٦ - ١٧٠ - ١٧٤ - ١٩٢
 ١٩٦ - ١٩٧ - ٢٠٦ - ٢٤١ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٧٢ - ٢٨٢ - ٢٩٠ - ٣١١ - ٣٢٠ - ٣٢٤ - ٣٣٠
 ٣٥٧ - ٣٨٨ - ٣٩٧ - ٤١٠ - ٤١٢ - ٤٢١ - ٤٣٦ - ٤٣٩ - ٤٧٨ - ٤٨١ - ٤٩٢ - ٤٩٥ - ٤٩٥
 ٥١٠ - ٥١٥ - ٥٢٠ - ٥٢٧ - ٥٦٢ - ٥٦٥ - ٥٦٨ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٤ - ٥٧٤ - ٥٧٦ - ٥٧٩
 ٥٧٩
 - محمد بن خازم التيمي الكوفي ، الحافظ ، أبو معاوية ، الضرير . ٢٩٨
 - محمد بن داود بن علي ، الظاهري ، أبو بكر . (١٤٥)
 - محمد بن الشري بن سهل ، أبو بكر التحوي ، المعروف بابن السراج . (١٣٦)
 - محمد بن شجاع ، أبو عبد الله الثلجي . (١٣)
 - محمد بن الطيب بن محمد ، القاضي أبو بكر ، الباقلافي ٤٧ - ٥٣ - ٦٤ - ١٤٤ - ١٥٩ - ١٦٢ - ١٩٠ - ١٩٥
 ٢٣٦ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٣٥١ - ٣٨٠ - ٤٠٣ - ٤٢٣ - ٥٤٧ - ٥٦٢ - ٥٧٢
 - محمد بن عبد الدائم بن موسى النعمي الشافعي ، شمس الدين ، المشهور بالبرماوي ١٧ - ٣٥ - ٣٦ - ٩٨
 ١٢٣ - ١٢٧ - ١٤٠ - ١٤٠ - ١٥٢ - ١٥٩ - ١٦٧ - ١٩٩ - ٢٠٣ - ٢٠٨ - ٢٣٦ - ٢٥٠ - ٢٦٤
 ٢٨٠ - ٢٨٣ - ٢٣٥ - ٢٣١ - ٢٤٠ - ٣٧٠ - ٤٠٥ - ٤٠٧ - ٤١١ - ٤١٨ - ٤٢٢ - ٤٣٧ - ٤٣٥
 ٤٤٠ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٩٧ - ٤٩٩ - ٥١٦ - ٥١٨ - ٥٤٢ - ٥٤٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٩
 - محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة ، أبو الحارث القرشي العامري ، المعروف بابن أبي ذئب . (١٤٦)
 - محمد بن عبد الرحيم بن محمد ، أبو عبد الله ، الملقب بصفي الدين الهندي ، والصفي الهندي ٦٤ - ١٦١
 ٢٤٣ - ٢٦٢ - ٢٨٥ - ٣٩٥ - ٥٧٩ - ٥٨٥
 - محمد بن عبد الله ، رحمته الله ، النبي ، رسول الله ١٧ - ٢١ - ٢٣ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٢ - ٣٥ - ٣٦ - ٤١ - ٥٨ - ٥٨
 ٦٢ - ٦٢ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٣ - ٧١ - ٧٨ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٧ - ٩٢ - ٩٩ - ١٠٤
 ١١٠ - ١١٠ - ١١٠ - ١١٦ - ١٢٢ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٨ - ١٣١ - ١٤٩
 ١٥٧ - ١٥٨ - ١٦٩ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧٢ - ١٧٥ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٨٣ - ١٩٢
 ١٩٦ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٦ - ٢١١ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٧ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠
 ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٦ - ٢٢٨ - ٢٢٨
 ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٨ - ٢٤١ - ٢٤١ - ٢٤١ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٧

الاسم

٢٨٤ - ٢٨٤ - ٢٦٣ - ٢٥٩ - ٢٥٩ - ٢٥١ - ٢٥١ - ٢٥١ - ٢٥١ - ٢٤٩ - ٢٤٩ - ٢٤٨
٢٨٥ - ٢٨٥ - ٢٨٥ - ٢٨٥ - ٢٨٥ - ٢٨٥ - ٢٨٥ - ٢٨٥ - ٢٨٥ - ٢٨٥ - ٢٨٥ - ٢٨٥
٢٦٢ - ٢٦٢ - ٢٦٢ - ٢٦٢ - ٢٦١ - ٢٦١ - ٢٦١ - ٢٦١ - ٢٦١ - ٢٦١ - ٢٦١ - ٢٦١
٢٦٢ - ٢٦٢ - ٢٦٢ - ٢٦٢ - ٢٦١ - ٢٦١ - ٢٦١ - ٢٦١ - ٢٦١ - ٢٦١ - ٢٦١ - ٢٦١
٢٨٩ - ٢٨٩ - ٢٨٥ - ٢٨٥ - ٢٨٤ - ٢٨٤ - ٢٨٤ - ٢٨١ - ٢٨١ - ٢٨١ - ٢٨١ - ٢٨١ - ٢٨١
٤١٨ - ٤١٧ - ٤١٥ - ٤١٥ - ٤١٣ - ٤١٠ - ٤١٠ - ٤١٠ - ٤٠٥ - ٣٩٥ - ٣٩٢
٤٢٣ - ٤٢٣ - ٤٣١ - ٤٣١ - ٤٣١ - ٤٣٠ - ٤٢٩ - ٤٢٨ - ٤٢٦ - ٤٢٥ - ٤٢٤ - ٤٢٤ - ٤١٨
٤٤٩ - ٤٤٦ - ٤٤٦ - ٤٤٥ - ٤٤٥ - ٤٤٤ - ٤٤٣ - ٤٤٢ - ٤٤٢ - ٤٤١ - ٤٣٦ - ٤٣٦ - ٤٣٤
٤٨٦ - ٤٧٦ - ٤٧٤ - ٤٦٩ - ٤٦٧ - ٤٦٦ - ٤٦٤ - ٤٦٣ - ٤٦٢ - ٤٥٧ - ٤٥٤ - ٤٥٣ - ٤٥٠
٥١٨ - ٥١٧ - ٥١٣ - ٥١٠ - ٥١٠ - ٥٠٨ - ٥٠٤ - ٥٠٣ - ٤٩٩ - ٤٩٤ - ٤٩٤ - ٤٩٢ - ٤٨٧
٥٥٤ - ٥٥٣ - ٥٣٤ - ٥٣٢ - ٥٣٢ - ٥٣٢ - ٥٣١ - ٥٣١ - ٥٣١ - ٥٢٩ - ٥٢٨ - ٥٢٦ - ٥٢٢
٥٦٥ - ٥٦٤ - ٥٦٢ - ٥٦٢ - ٥٦١ - ٥٦١ - ٥٥٦ - ٥٥٦ - ٥٥٥ - ٥٥٥
٥٨٠ - ٥٨٠ - ٥٧٩ - ٥٧٨ - ٥٧٢ - ٥٧٢ - ٥٧١ - ٥٧٠ - ٥٦٦ - ٥٦٦ - ٥٦٦ - ٥٦٦ - ٥٦٥
محمد بن عبد الله البغدادي، أبو بكر، الصيرفي .
٥٧٠ - ٥٤٨ - ٥٣١ - ٥٠٩ - ٤٥٧ - ٤٤٠ - ٤٣٨ - ٣٨٨
٢٤٢ - ٢٨٢
محمد بن عبد الله بن عبد الله، جمال الدين، أبو عبد الله، المعروف بابن مالك .
٥٥٥ - ٣٦٨ - ٣٦٦ - ٣٦٦
محمد بن عبد الله بن محمد بن حدوده، الحاكم، أبو عبد الله .
٣٣٨
محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الأندلسي، القاضي أبو بكر، المعروف بابن العربي .
٤٥٥ - ١٤٢ - ١٥
محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي البصري، أبو علي الجبائي .
٥٠٢ - ٢٧٢ - ٢٧ - ٢٦ - ٢١
محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر، القفال الشاشي .
٥٨٤ - ٥٧١ - ٧٦ - ٥٢ - ٤٩ - ١١
محمد بن علي بن الطيب، أبو الحسين البصري، المعتزلي .
(١٣٩)
محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم، كمال الدين، الزمّلكاني .
٥١٥ - ٤٢٦ - ٤٢١ - ٢٧٢ - ٢٣٨ - ٢٠٥ - ٦٤ - ٥٠
محمد بن علي بن محمد بن عثمان، أبو الفتح الحلواني .
١٧٢ - ١٦٦ - ١١٧ .^(١)
محمد بن علي بن وهب، تقي الدين القشيري، أبو الفتح، المشهور بابن دقيق العيد
٣٨٨ - ٣٣٢ -
محمد بن عمر بن أحمد، الحافظ أبو موسى المديني .
(٢٩٩)
محمد بن عمر بن الحسين، الرازي الشافعي، الإمام، المعروف بالفخر الرازي، والإمام الرازي، وابن
الخطيب ١١ - ٥٣ - ٥٨ - ٦١ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٧ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١٢ - ٢٧٧ - ٣١٣
٥٨٣ - ٥٧١ - ٥١٦ - ٥٠١ - ٤٢١ - ٤٠٣ - ٤٠٠ - ٣٩١ - ٣٩٠ - ٣٥١
محمد بن عيسى بن سورة، السلمي، أبو عيسى، الترمذي ١٦٩ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٨ - ٤٧١ - ٥١٣
٥٦١ - ٥٥٦

(١) ورد ابن دقيق العيد في فهرس الجزء الأول (ص ٥٦٤ ، ٥٧٥) والجزء الثاني (ص ٦٢٨ ، ٦٥٦) باسم : محمد بن وهب ، والصواب : محمد بن علي بن وهب ، وهذا ما جاء في ترجمته في الجزء الأول ص ٤٦٦ .

- محمد بن الفضل بن العباس ، أبو عبد الله ، البلخي . (١٣) - ١٤٤
- محمد بن كعب بن سلم القرظي ، أبو حزة ، التابعي . (٤٧٧)
- محمد بن محمد بن جعفر ، أبو بكر ، الدقاق . ٥٠٩ - (٥٣٩)
- محمد بن محمد بن علي بن عمرو الحلبي ، النحوي ، أبو عبد الله . (٤٦٩)
- محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، أبو حامد ٣٠ - ٤١ - ٤٣ - ٥٣ - ٥٩ - ١٤٢ - ١٤٤ - ١٦٢ - ١٧٦ - ٢٠٧ - ٢٣٩ - ٢٤١ - ٢٤٥ - ٤٣١ - ٤٨٤ - ٥١٩ - ٥٨٤
- محمد بن محمد بن محمد بن الحسين ، القاضي أبو يعلى الصغير . (٣٥٧)
- محمد بن محمد بن محمود ، أبو منصور الماتريدي الحنفي . ٤٢
- محمد بن محمود بن الحسن ، أبو عبد الله ، ابن التجار البغدادي . (٣٠٢)
- محمد بن محمود بن محمد بن عباد المعجلي ، شمس الدين ، الأصفهاني ، أبو عبد الله . ١٧٣
- محمد بن مفلح بن محمد المقدسي ، الحنبلي ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، المعروف بابن مفلح ١١ - ٤٤ - ٤٧ - ٤٧ - ٥١ - ٥٦ - ٧٠ - ٧١ - ٩٦ - ٩٨ - ١٣٣ - ١٧١ - ١٧٤ - ١٨١ - ٢٠٥ - ٢٠٥ - ٢٠٥ - ٢٤٠ - ٢٦٧ - ٢٧٢ - ٢٩٠ - ٢٩٨ - ٣٠٤ - ٣٠٨ - ٣١٢ - ٣٢٥ - ٣٤١ - ٣٦٣ - ٤٠٤ - ٤١١ - ٤١٤ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٦ - ٤٣٠ - ٤٥١ - ٤٧١ - ٤٨٣ - ٤٩٥ - ٥٠٤ - ٥٣٧ - ٥٤٣
- ٥٥٣ - ٥٥٣ - ٥٦٢ - ٥٦٨ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٨٤
- محمد بن الهذيل ، البصري ، أبو الهذيل ، المعروف بالعلاف . (٤٥٥)
- محمد بن يحيى بن محمد ، أبو عبد الله الجرجاني . (٦٩)
- محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ، البصري ، أبو العباس ، المعروف بالمبرد . ٣٤٣
- محمد بن يزيد بن ماجه ، القزويني ، أبو عبد الله ٢٢ - ١٩٢ - ٣٣٣ - ٣٦٤ - ٣٦٦ - ٣٦٨ - ٤٦٦ - ٤٦٨ - ٤٧١ - ٥٥٤
- محمد بن يوسف بن علي بن حيّان الأندلسي ، أبو حيّان النحوي . ٣٠٨ - ٥١٦ - ٥٢٢ - ٥٢٣
- محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي ، جارا لله ، أبو القاسم ، الزمخشري . ١٤٠ - ٥٢٤
- المُرْتَضَى = علي بن الحسين بن موسى ، الشريف .
- المرادوي = علي بن سليمان .
- المروذي = أحمد بن محمد بن الحجاج .
- ابن مسعود = عبد الله بن مسعود بن غافل ، الصحابي .
- مسعود بن عمر بن عبد الله ، سعد الدين التفتازاني ، صاحب التلويح . (٦٠)
- مسلم بن الحجاج بن مسلم ، أبو الحسين القشيري ، النيسابوري ٦٢ - ١١٠ - ١٣١ - ٢٢٠ - ٣١٠ - ٣٣٣ - ٣٦٤ - ٤٠٦ - ٤٠٦ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٧٢ - ٥١٨ - ٥٤٤ - ٥٥٧

- أبو مسلم الأصفهاني = محمد بن نَحْر .
 - الْمُطَّرِزِي = ناصر بن عبد السيد بن علي ، الخوارزمي الحنفي .
 - أبو المعالي = أبو المعالي الجويني = عبد الملك بن عبد الله بن يوسف .
 - أبو معاوية = محمد بن خازم ، أبو معاوية الضرير .
 - ابن معين = يحيى بن معين بن عون ، القُطَافِي .
 - ابن مفلح = محمد بن مفلح بن محمد المقدسي الحنبلي .
 - المنصور = عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس .
 - أبو منصور البغدادي = الأستاذ أبو منصور = عبد القاهر بن طاهر بن محمد .
 - منصور بن محمد بن عبد الجبار التيمي ، أبو مظفر ، ابن السمعاني ٤٧ - ٥٨ - ٢٦٢ - ٣٠٨ - ٣١٩ - ٤٣٩ .
 ٤٤٠ - ٥٠٢ - ٥٣١ - ٥٣٥ - ٥٨٠ - ٥٨٤ .
 - ابن المنى = نصر بن قتيان بن مطر .
 ٢٧ - ١٤٨ - ٢٤٧ - ٤٤٣ .
 - موسى بن عمران (عليه الصلاة والسلام) .
 - أبو موسى المديني = محمد بن عمر بن أحمد ، الحافظ .
 - الموفق = موفق الدين = الشيخ الموفق = عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة .
 ١٥٩
 - موهوب بن أحمد بن محمد ، أبو منصور الجواليقي .
 ١٧٧ () - ٣٨٦ - ٤٩٤ .
 - ميمونة بنت الحارث بن حزن ، الهلالية ، أم المؤمنين .

حرف النون

- ناصر بن عبد السيد بن علي ، الْمُطَّرِزِي ، الخوارزمي الحنفي ، أبو الفتح .
 (٤٧٩)
 - النبي = محمد بن عبد الله ﷺ .
 - ابن النجار = محمد بن محمود بن الحسن ، أبو عبد الله .
 - النسائي = أحمد بن شعيب بن علي .
 ٥١٥
 - نصر بن قتيان بن مطر ، أبو الفتح ، المعروف بابن المنى .
 (٢٣)
 - نصر بن محمد المروزي ، أبو الليث السمرقندي ، إمام الهدى .
 - نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير الشيباني الجزري ، ضياء الدين ، أبو الفتح . (٥٢٢)
 - النعمان بن ثابت ، الإمام أبو حنيفة النعمان ٤٣ - ١٨٢ - ٢٠٣ - ٢٠٢ - ٣١٢ - ٣١٨ - ٣٤٥ - ٣٧٩ - ٤١٦ .
 ٤٣٢ - ٤٣٥ - ٥٠٢ .
 - نعم بن مسعود بن عامر ، الغطفاني الأشجعي ، أبو سلمة ، الصحابي .
 (٢٤٤) - ٢٧٥ .
 - نقطويه = إبراهيم بن محمد بن عرفة .
 ٣٢ - ١١٠ .
 - نوح (عليه الصلاة والسلام) .

- ابن نوح .

- النوي = يحيى بن شرف بن مري ، أبو زكريا .

حرف الهاء

١٤٨

- هارون (عليه الصلاة والسلام) .

٣٠٣ - (٣٠٢)

- هارون بن محمد بن عبد الله ، الخليفة هارون الرشيد .

٢٢٨ - ٢٢٦ - ١٧٠ - ١٧٠

- هاني بن نيار ، الأنصاري ، أبو بريدة ، الصحابي .

- ابن هبيرة = يحيى بن محمد بن هبيرة بن سعد .

- أبو الهذيل = محمد بن الهذيل ، البصري ، الملاف .

- أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر .

- ابن أبي هريرة = الحسن بن الحسين ، أبو علي .

(١٧٩)

- هلال بن أمية بن عامر ، الأنصاري ، الصحابي .

٢٤١ - ٢٣٨

- هند بنت أبي أمية حذيفة بن المغيرة الخزومية ، أم المؤمنين ، أم سلمة .

- الهندي = الصفي الهندي = محمد بن عبد الرحمن بن محمد .

حرف الواو

- ولد المجد = عبد الحليم بن عبد السلام بن تيبة .

- ابن وليدة زُمعة = عبد الرحمن بن زُمعة بن قيس القرشي .

حرف الياء

٤٣٥ - ٤٠٦ - ٢٣٩ - ٥٢

- يحيى بن شرف بن مري ، أبو زكريا .

٣٠٨ - ٣٠٦ - ١٦٦

- يحيى بن محمد بن هبيرة بن سعد ، الحنبلي ، عون الدين ، أبو المظفر .

١٤٧

- يحيى بن معين بن عون ، الغطفاني ، أبو زكريا .

٣٠٨ - ٣٠٣ - ٣٠٢ - ٢٦٠ - ٢٠٣

- يعقوب بن إبراهيم بن حبيب ، القاضي أبو يوسف .

- أبو يعلى = القاضي أبو يعلى = محمد بن الحسين بن محمد ، القراء .

- أبو يعلى الصغير = محمد بن محمد بن محمد بن الحسين ، القاضي .

- أبو يوسف = القاضي أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم بن حبيب .

- يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي ، أبو يعقوب ، الحنفي ، سراج الدين الخوارزمي ، المشهور

٥١٧

بالسكاكي .

١٠٧ - ١١

- يوسف بن عبد الرحمن بن علي البغدادي ، أبو محمد الجوزي .

٥١٨

- يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم (عليهم الصلاة والسلام) .

سادساً : فهرس الكتب الواردة في النص

اسم الكتاب	المؤلف	الصفحة
حرف الألف		
- الارتشاف	أبو حيان	٢٠٨
- الإرشاد	ابن عقيل	٣٥٦ - ٣٠٧
- الإرشاد	ابن أبي موسى	١٨١
- أصول البعلي	البعلي	٣٥٨
- أصول ابن مفلح	ابن مفلح	٥٦ - ٧٠ - ٩٦ - ٩٨ - ٢٩٨ -
- الانتصار	أبو الخطاب	٤١١ - ٤٩٥
- الإنصاف	المُرْتَدَاوي	١٩٠ - ٢٩٨
- الأوسط [في أصول الفقه]	ابن بزْهَان	١٨ - ٣٠٦
حرف الباء		١١
- البحر	الرُّوَيْنَانِي	٤٠٨
- البَرْهَان [في أصول الفقه]	إمام الحرمَيْن الجويني	١٤١ - ٤٨٠
- البَرْهَان [في إعجاز القرآن]	ابن الرَّمْلَكَانِي	١٣٩
- البلغة [في الفقه]	الحسين بن المبارك الرُّبَيْعِي	١٥٢
حرف التاء		
- تاريخ بغداد	ابن النجار	٣٠٢
- التحرير = تحرير المنقول		
- وتهذيب علم الأصول	المُرْتَدَاوي	٢٤٦
- التحصيل	محمد بن أبي بكر الأَرْمُوي	١٩٢
- تذكرة ابن عُبْدُوس	ابن عُبْدُوس	٣٠٧

الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب
٣٠٧	ابن عقيل	- التذكرة
٤٩١	عبد الرحمن بن أبي حاتم	- تفسير ابن أبي حاتم
٥٢٣	أبو حيان	- تفسير أبي حيان = البحر المحيط
٢٦	ابن عطية	- تفسير ابن عطية
٥٣٥	محمد بن بخر	- تفسير أبي مسلم الأصفهاني
٣٤٣	ابن مالك	- التسهيل
٣٠٦	المُرْدَاوِي	- التصحيح [في الفقه الحنبلي]
		- تصحيح المحرر [لعله التكت على
٣٠٦ - ٣١١ - ٣١١	ابن مفلح	المحرر]
٣٩٧	أبو يعلى	- التعليق
١٢٩	أبو الطيب الطبري	- التعليق
١٩٢	ابن قيم الجوزية	- التعليق على الأحكام
٤٧ - ٥٦ - ١٥٩	الباقلائي	- التقريب
١٩٠	ابن القاص الشافعي	- التلخيص
٢٧٤	أبو المعالي الجويني	- التلخيص
٦٠	سعد الدين التفتازاني	- التلويح
٧٣ - ٧٤ - ١٤٢ - ١٧٠ - ٢٠٠	أبو الخطاب	- التهيد
٢٠١ - ٢٦٢ - ٢٩٠ - ٣٢٥		
٣٢٦ - ٣٢٦ - ٤٣٨ - ٤٨١		
٥٠١ - ٥٣٢ - ٥٧٥ - ٥٧٦		
١٧	القرافي	- التنقيح

حرف الجيم

٤٨٨	الفخر الرازي	- الجدل
١٩٢	ابن قيم الجوزية	- جلاء الأفهام في الصلاة على النبي ﷺ
٣٨ - ٩٨ - ١٥٣ - ١٦٥ - ١٩١	ابن السبكي	- جمع الجوامع
٢٦٧ - ٢٨٥ - ٣٢٣ - ٣٤٨		
٤٣٢ - ٥٧٨ - ٥٧٨ - ٥٨٠		

اسم الكتاب	المؤلف	الصفحة
حرف الحاء		
- الحاوي الصغير	عبد الرحمن بن عمر ، أبو طالب	٣٠٧ - ٤٠٧
حرف الخاء		
- الخلاصة	النوي	٤٠٦
حرف الراء		
- الرسالة	الإمام الشافعي	١٣٤ - ٢٤٤ - ٢٥٦ - ٥٤٨ - ٢٨٠
- الرايتان = الرعاية الكبرى والرعاية الصغرى	ابن حمدان	٣٠٦
- الروضة = روضة الناظر	ابن قدامة	٦٥ - ٢٠٠ - ٣٢٢ - ٣٢٩
		٤٠٥ - ٤٧٨ - ٤٨٧ - ٤٩٨
		٥٧٩ - ٥٧٧ - ٥٢٧
- الروضة = روضة الطالبين	النوي	٥٢
حرف السين		
- السنن الكبرى	البيهقي	٣٢٠
- سنن ابن ماجه	ابن ماجه	٣٣٣
حرف الشين		
- شرح أذنب الكاتب	الجواليقي	١٥٩
- شرح الإمام	ابن دقيق العيد	١٧٣ - ٣٢٢
- شرح البرهان	الأثيري	١٤١ - ٢٧٨
- شرح التحرير	المُرْداوي	١١ - ١٨ - ٣٧ - ٦٨ - ٨١
		١٥٤ - ١٥٩ - ١٦٥ - ١٦٦
		١٧٨ - ٢٢٩ - ٢٤٠ - ٢٢٦
		٣٤١ - ٤٧٨ - ٥٣٥ - ٥٥٢
- شرح التنقيح	القراقي	٢٩٢ - ٣٣٧

الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب
١٠٥	الكوراني	- شرح جمع الجوامع
٢٤٠	ابن رزين	- شرح ابن رزين
٥٤٨	الصيرفي	- شرح الرسالة
١٥٩	السيراقي	- شرح سيبويه
		- شرح الطوفي [مختصره في أصول
٤٣١ - ٤٤٧ - ٤٨٧	الطوفي	الفقه]
		- شرح العقلافي على مختصر
٤٤٧	علاء الدين المسقلاني	الطوفي
١٣٧	ابن دقيق العيد	- شرح المدة = إحكام الأحكام
٣٨٨	ابن دقيق العيد	- شرح العنوان
٢٤٠ - ٣٠٥ - ٤٠٧ - ٤٣٦	عبد الرحمن بن محمد بن قدامة	- الشرح الكبير
		- شرح المختصر = شرح مختصر ابن
٥٤١	العضد	الحاجب
٥٢٢	ابن الحاجب	- شرح المَفْصَل
٩٨ - ١٤٠ - ٣٤٠	البرماوي	- شرح المنظومة
		- شرح المنهاج = الابتهاج في شرح
١٧٣	السبكي الكبير	المنهاج في الفقه
٤٩٢	مجد الدين ابن تيمية	- شرح الهداية
		حرف الصاد
١٥٩	الجوهري	- الصحاح
٤٤٥ - ٥٣٢ - ٥٤٤ - ٥٤٦	الإمام البخاري	- صحيح البخاري
٤٣٦	ابن حبان	- صحيح ابن حبان
٤٧٢ - ٥١٨ - ٥٤٤ - ٥٦١	الإمام مسلم	- صحيح مسلم
		- الصحيحان = صحيح البخاري
١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ -	البخاري ومسلم	وصحيح مسلم
١٨٢ - ١٨٣ - ٢٢٦ - ٣٣٣ -		
٤٥٤ - ٤٨٧ - ٥٠٣ - ٥٠٣ -		
٥١٧ - ٥٣٢ - ٥٥٥		

الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب
		حرف الطاء
٣٢٠	الإمام أحمد بن حنبل	- طاعة الرسول
		حرف العين
٣٨١ - ٥٧٥ - ٥٧٦	القاضي أبو يعلى	- العدة
		حرف الفاء
٣٠٤ - ٢٤٠ - ٥١	ابن مفلح	- الفروع
٣٣٠ - ١٨١	ابن عقيل	- الفصول
٥٢٢	ابن أبي الحديد	- الفلك الدائر على المثل السائر
		حرف القاف
٢٣٤	الفيروزبادي	- القاموس = القاموس المحيط
٥٧ - ٦٦ - ١٨٧ - ٢٠٦ - ٢٠٦ -	—	- القرآن الكريم
٢٣٨ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٩٠ -		
٣٠٠ - ٣٥٩ - ٣٧٩ - ٣٧٩ -		
٣٧٩ - ٤١٥ - ٤٥٠ - ٤٥١ -		
٤٥١ - ٥٢٤ - ٥٢٨ - ٥٢٨ -		
٥٥٣ - ٥٥٣ - ٥٥٧ - ٥٥٧ -		
٥٥٩ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦٠ -		
٥٦٠ - ٥٦٢ - ٥٦٧ - ٥٦٧ -		
٥٨٣ - ٥٨٣		
٥٠٢	لاين السمعاني	- القواطع = قواطع الأدلة
٤٢ - ٤٧ - ٦١ - ٦٢ - ١١٥ -	ابن اللحام البعلبي	- القواعد الأصولية
١٣٩ - ٣٥٨ - ٤٠٥ - ٤٠٨ -		
٤١٠		
		حرف الكاف
٤٠٧	ابن قدامة	- الكافي
	٦٥٧ -	
الكوكب المنير ج ٢ (٤٢)		

الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب
٥ - ٧٧ - ٨٨ - ١١٦ - ٢٠٥ -	—	- الكتاب = وهو القرآن الكريم
٢٥٠ - ٢٦٩ - ٢٢٣ - ٣٥٩ -		
٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦٠ -		
٣٦٢ - ٣٦٣ - ٤١٥ - ٤٤٢ -		
٥٣٦ - ٥٥٤ - ٥٥٤ - ٥٧٢		
١٥٣	ابن الجوزي	- كشف المشكل
٨	القاضي أبو يعلى	- الكفاية
		حرف الميم
١٨١	أبو الفرج الشيرازي	- المبهج
٥٢٢	ابن الأثير الجزري	- المثل السائر
٢٨٩	مجد الدين ابن تيمية	- المحرر
٥٣ - ٦١ - ٢٤١ - ٣٤٥ - ٤٠٠	الفخر الرازي	- المحصول
٤١٧	البويطي	- مختصر البويطي
		- مختصر ابن الحاجب [في
٣٤٤	ابن الحاجب	الأصول]
٤٤٥ - ٤٨٧	الطوفي	- مختصر الطوفي
٤٠٦	النووي	- المسائل المنثورة
٣٠٤	محمد بن عبد الله السامرائي	- المستوعب
٦٨ - ١٧١ - ١٩٦ - ٢٤٦ -	آل تيمية	- المسوذة
٣١٠ - ٣٢٥ - ٤٠٠ - ٤٠٤ -		
٥٣٠ - ٥٥١ - ٥٦٦ - ٥٦٨ -		
٥٧٥ - ٥٨٥		
٤٨٦ - ٥٥٨ - ٥٦٨	—	- المصحف
٥٠٠	الفخر الرازي	- المعالم
١٣٣ - ٢٤٠ - ٣٠٥ - ٣١١ -	ابن قدامة	- المغني
٤٠٧ - ٤٣٦		
١٩٤	الحريري	- المقامات
٢٥٦ - ٥٣٤	ابن حمدان	- المقنع
٤٠٧	ابن قدامة	- المقنع
- ٦٥٨ -		

الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب
٤٠٠	الفخر الرازي	- المنتخب
٣٠٧	الأدمي	- منتخب الأدمي
٤٣	الغزالي	- المنحول
١٤٠	البرماوي	- منظومة البرماوي
٤٩٨	التاج السبكي	- منع الموانع ^(١)
٣٠٧	—	- المنور [في الفقه الحنبلي]
حرف النون		
٤٠٧	للقاضي محمد بن علي ^(٢)	- النظم [لعله النظم المفيد الأحمد في مفردات الإمام أحمد]
حرف الواو		
٣٠٧	الزريزاني	- الوجيز
١١ - ٢٢٣ - ٢٤٠ - ٣١٠	ابن عقيل	- الواضح
٢٥٦ - ٤٣٨ - ٥٠٠ - ٥٥٥	—	- الواضح [من كتب الحنفية]
٤٤٤	—	

☆ ☆ ☆

(١) وهو تعليق على جمع الجوامع ، طبع في مجموع بمصر سنة ١٢٢٢ هـ . (انظر : طبقات الشافعية الكبرى ١ / ١٩) .
(٢) وقد يقصد نظم المفردات للفقهاء المحدث محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسي ، المعروف بشاظم المفردات . (انظر : المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٣١٠) .

سابعاً : فهرس المذاهب والفرق

حرف الألف

- الأئمة الأربعة = أبو حنيفة ، مالك ، الشافعي ، أحمد ١٣ - ٨٤ - ١٠٨ - ١١١ - ٢٤٠ - ٢٥٤ - ٢٥٦ - ٢٦٩ -
 ٢٤٥ - ٣٧١ - ٣٧٨ - ٣٩٦ - ٤٠٩ - ٥١٣ - ٥٧٦ - ٥٦٣
- أئمة التفسير (وانظر : المفسرون) ١٣١ - ٥٨٣
- الأئمة الثلاثة = مالك ، الشافعي ، أحمد ٣١٣
- أئمة اللغة ٥٠٤
- أرباب البيان (وانظر : البيانيون) ١٣٧
- أرباب المعاني ٣٢
- الأربعة = انظر : الأئمة الأربعة .
- الأربعة = أبو داود ، الترمذي ، النسائي ، ابن ماجه ٣٦٨
- الأشاعرة (وانظر : الأشعرية) ٥٥١
- الأشعرية ٥٩ - ١٦١ - ١٧٨ - ٢١٩ - ٢٣٥ - ٢٤٥ - ٥٠٨ - ٥٣١ - ٥٥١
- أصحاب الأئمة الأربعة ٢٥٦
- أصحاب أحمد - أكثر أصحابنا - بعض أصحابنا - الأصحاب - أصحابنا - أتباع أحمد ٦ - ١١ - ١٤ - ١٦ -
 ١٨ - ٤١ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٧ - ٤٨ - ٥٠ - ٥١ - ٥٥ - ٦١ - ٦٣ - ٦٩ - ٧١ - ٩٤ -
 ٩٦ - ١١٤ - ١٣٩ - ١٤٥ - ١٥٠ - ١٥٣ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٧١ - ١٧٤ - ١٧٤ - ١٧٧ - ١٨٠ -
 ١٩٢ - ١٩٧ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٦ - ٢١٠ - ٢١٨ -
 ٢١٩ - ٢٣٥ - ٢٣٩ - ٢٤٢ - ٢٤٩ - ٢ - ٢٥٦ - ٢٥٩ - ٢٦٤ - ٢٧٢ - ٢٧٢ - ٢٧٣ -
 ٢٨٢ - ٢٠٤ - ٢٠٤ - ٢٠٨ - ٣١٢ - ٣٢٠ - ٣٢٤ - ٣٢٧ - ٣٣٠ -
 ٣٣٠ - ٣٤٨ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٦٩ - ٣٧٨ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٤٠٢ - ٤٠٨ -
 ٤٠٩ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١٠ - ٤١٧ - ٤٢٠ - ٤٢٣ - ٤٢٦ - ٤٣١ - ٤٣٣ - ٤٥٠ - ٤٥٣ - ٤٥٤ -
 ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٨٣ - ٤٨٥ - ٤٨٨ - ٤٩١ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠٠ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥١٣ - ٥١٤ -
 ٥١٥ - ٥١٨ - ٥٢٢ - ٥٢٩ - ٥٣١ - ٥٣٧ - ٥٤٤ - ٥٤٦ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٦١ -
 ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٤ - ٥٧٤ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٤ - ٥٨٧ -
- (وانظر : عندنا ، مذهب الحنابلة ، الحنابلة) .

٥٠٢ - ٣١٣

أصحاب أبي حنيفة

(وانظر : الحنفية ، مذهب الحنفية) .

أصحاب الشافعي ١٦٠ - ١٧٤ - ١٧٧ - ١٩٠ - ٢٧٤ - ٣١٣ - ٤٠٢ - ٤٣٣ - ٤٨٥ - ٥٠٠ - ٥١٨ - ٥٢٢ - ٥٢٣ .

(وانظر : الشافعية ، مذهب الشافعي)

٥٠٠ - ٣٢٠ - ٣١٣

أصحاب مالك

(وانظر : المالكية - مذهب مالك)

الأصوليون - أكثر الأصوليين ٢٣١ - ٢٣٦ - ٢٣٦ - ٢٦٩ - ٣٤١ - ٣٥٨ - ٤٥٩ - ٥٢٦ - ٥٤٣ - ٥٥١ - ٥٧٢ .

الأكثر - أكثر العلماء - جماعة من العلماء ٦ - ٣٥ - ٤٤ - ٥٠ - ٥٥ - ٦٤ - ٦٦ - ٩٤ - ٩٦ - ٩٦ - ٩٨ -

١١٤ - ١١٥ - ١٢٥ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٦ - ١٤٢ - ١٦٢ - ١٦٥ - ١٩٢ - ١٩٢ - ١٩٤ -

٢٠٢ - ٢٢٣ - ٢٢٥ - ٢٣٠ - ٢٤٥ - ٢٤٥ - ٢٤٧ - ٢٥١ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٢ - ٢٥٦ - ٢٥٧ -

٢٦٠ - ٢٦٩ - ٢٨٠ - ٢٨٢ - ٢٨٦ - ٢٨٦ - ٢٨٩ - ٢٩٢ - ٢٤٨ - ٣٥١ - ٣٦٧ - ٣٦٧ - ٣٧٢ -

٣٧٨ - ٣٨٩ - ٣٩٩ - ٤١٩ - ٤٢٣ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٤٨ - ٤٤٨ - ٥١٥ - ٥٢٥ -

٥٢٦ - ٥٢٩ - ٥٤٣ - ٥٤٥ - ٥٤٧ - ٥٤٩ - ٥٧٧ - ٥٨٠ - ٥٨١ .

(وانظر : العلماء ، جماهير العلماء)

٢٤٧ - ٥٤٣ .

الأنبياء (عليهم الصلاة والسلام)

٢٤٦

أهل أحد

٢٤٦

أهل بدر

٥٦

أهل الحق

٥٨٧

أهل ' ا ' يث (وانظر : أهل السنة) .

٢٧٢ - ٥٣٦

أهل نة (وانظر : أهل الحديث) .

٥٨٤

أهل العراق

١١١ - ١٣٦ - ١٤٠ - ٢٩٠ - ٥٠٤

أهل العربية

١٣٣

أهل العرف

١١٧

أهل العصر

٥٨١

أهل قباء

٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٦

أهل الكتاب

(وانظر : النصارى ، اليهود ، بنو إسرائيل) .

١١٢ - ١٤٢ - ٢٣٧ - ٢٣٧ - ٣٠٨ - ٥١٦ - ٥١٦

أهل اللغة

حرف الباء

٢٣٤ - ٥١٦

البصريون (وانظر : غماة البصرة) .

٤١٥

البلغاء

٢٤٦ - ٢٤٦

بنو إسرائيل

٢٨١ - ٢٨١ - ٢٨١ - ٢٨١ - ٢٨١ - ٢٨١

بنو قريظة

٥٢٢ - ٥٢٢ - ١٤٠

البيانون

حرف التاء

٥٤٤ - ٤٧٧

التابعون

حرف الجيم

٥٨١ - ٩٤

الجبائية

جَاهِرُ الْعُلَمَاءِ - جَهْرُ الْعُلَمَاءِ - الْجُمْهُورُ ١٥ - ٣٩ - ٦٥ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٥٨ - ٢٤٧ - ٢٧٢ - ٢٧٢ - ٢٢٧ - ٢٢٨ -

٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٤ - ٢٣٩ - ٢٥١ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٧٠ - ٤٩٠ - ٥٠٧ - ٥٢٤ - ٥٢٩ - ٥٣٨ -

٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤١ - ٥٤٩ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٧٢ - ٥٧٦ -

(وانظر : العلماء) .

حرف الحاء

٢٥١ - ٩٨

الحنابلة (وانظر : عندنا - المذهب - أصحابنا) .

الْحَنْفِيَّةُ ٤٨ - ٥٨ - ٦٩ - ٧١ - ٧٣ - ٩٢ - ١٢٨ - ١٤٢ - ١٧٤ - ١٧٨ - ١٩٨ - ٢٠٠ - ٢٠٤ - ٢٠٧ -

٢٠٧ - ٢٢٥ - ٢٢٥ - ٢٣٥ - ٢٤١ - ٢٥١ - ٢٥٩ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٢٨ - ٢٣٢ - ٢٣٤ - ٢٣٧ -

٢٦٢ - ٢٧٥ - ٢٧٩ - ٢٨٢ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٤٠٣ - ٤٠٧ - ٤١١ - ٤٢٠ - ٤٢١ -

٤٢٣ - ٤٢٣ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٩٣ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥١٥ - ٥١٥ -

٥١٨ - ٥٢١ - ٥٤٠ - ٥٦٣ - ٥٦٨ - ٥٧٤ - ٥٧٦ - ٥٧٦ - ٥٨٢ - ٥٨٤ -

(وانظر : مذهب الحنفية - أصحاب أبي حنيفة) .

حرف السين

١٦٢

السلف - مذهب السلف

حرف الشين

الشافعية ٤٨ - ٧١ - ٧١ - ٩٢ - ٩٤ - ٩٨ - ١٣٦ - ١٤٢ - ١٩٠ - ١٩٨ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٧ - ٢١٨ -

٢١٩ - ٢٣٥ - ٢٣٥ - ٢٥٩ - ٢٦٢ - ٢٦٩ - ٣٠٤ - ٣٢٧ - ٣٧٦ - ٣٧٨ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٤٠٢ -

٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٨ - ٤١١ - ٤٢٠ - ٤٢٣ - ٤٢٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٨٣ - ٥٠٠ -

٥٠٠ - ٥٠٨ - ٥٠٨ - ٥١٥ - ٥٣١ - ٥٦٥ - ٥٦٨ - ٥٧٤ - ٥٧٦ - ٥٧٦ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٤ -

(وانظر : مذهب الشافعية - أصحاب الشافعي) .

الشمعية = الشمعونية ٥٣٣ .

حرف الصاد

الصحابة ٨٥ - ١١١ - ١٧٩ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٤ - ٢٢٧ - ٢٨٢ - ٤٢١ - ٤٢٦ - ٤٥٦ - ٥١٧ - ٥٤٤ - ٥٥٥ - ٥٧٨ - ٥٦٩ .

حرف الظاء

الظاهريه ٨٤ - ٩٤ - ١٠٨ - ٢٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢

حرف العين

المقله ٤٨٢
العلماء = كثير من العلماء - بعض العلماء - معظم العلماء ٦٨ - ٨٥ - ٩٧ - ١١٥ - ١٢٤ - ١٢٩ - ١٦٦ - ١٦٩ - ١٧١ - ١٧٢ - ٢٠٥ - ٢٧١ - ٢٨٠ - ٢٩٨ - ٣١٨ - ٣٢٧ - ٣٣٧ - ٣٧٠ - ٣٨١ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٥٢ - ٤٥٥ - ٤٨٠ - ٤٩١ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٥٠١ - ٥٣١ - ٥٤٥ - ٥٦٤ - ٥٦٦ - ٥٧٨

(وانظر : جواهر العلماء) .

العنانيه ٥٣٢ - ٥٣٤
عندنا نحن = أي الخنايلة ٦٦ - ٩٢ - ٩٦ - ١٢٢ - ١٨١ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٨٩ - ٤٠٦ - ٤٥٥ - ٤٧٠ - ٥٥٨ - ٥٧٤ - ٥٧٣ - ٥٥٨

(وانظر : أصحاب أحد - الخنايلة - مذهب الخنايلة) .

العيونيه ٥٣٤
الفقهاء - أكثر الفقهاء - معظم الفقهاء - جواهر الفقهاء ٤٣ - ٥٢ - ٥٣ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٦٠ - ١٦٢ - ١٩٠ - ٢٢٢ - ٢٣٥ - ٢٣٩ - ٢٧٦ - ٣٠٨ - ٣٨٢ - ٤٤٠ - ٤٥٣ - ٤٧٩ - ٥٠٧ - ٥٣١ - ٥٤٣ - ٥٥١ - ٥٧٣ - ٥٥١ .

حرف القاف

القدرية ٥٦٢ - ٥٨٧
القوم ١٤٧

حرف الكاف

الكفار ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٤
الكوفيون (وانظر : نخاع الكوفة) . ٢٤٣

حرف الميم

المالكية ٤٨ - ٧١ - ٩٤ - ١٧٤ - ١٧٨ - ١٩٧ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٤ - ٢٠٦ - ٢١٨ - ٢٦٢ - ٣٠٠ - ٣٢٧ - ٣٦٩ - ٦٦٣ -

٣٧٥ - ٣٨٨ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٧ - ٤٠٢ - ٤٢٢ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٨٣ - ٥٠٢ - ٥٦٣ - ٥٨١ .
(وانظر : أصحاب مالك - مذهب المالكية) .

١٥٣ - ٢٠٥ - ٥٠٢ المتأخرون
٤٣ - ٤٤ - ٨٤ - ١٠٨ - ١٤٤ - ٢٢٣ - ٢٧٦ - ٣٠٨ - ٣٤٦ - ٤٨٣ - ٥٠٧ - ٥٤٠ - ٥٧٧ المتكلمون

٥٨٤ المحققون
١٥١ - ١٩٠ - ٤٠٣ - ٤٠٩ - ٤٥٤ - ٥١٩ المذاهب
٣٩ - ٤٣٥

المذهب - مذهبننا - مذهب أحمد = المذهب الحنبلي ٦٣ - ٧٣ - ١٧٨ - ٢٤٠ - ٢٧٣ - ٢٧٣ - ٢٧٣ - ٢٨٧ -
٣٠٦ - ٣٠٦ - ٣٢٠ - ٣٢٠ - ٣٢٨ - ٣٣٨ - ٣٦٧ - ٤٠٧ - ٤٢٢ .
(وانظر : أصحاب أحمد - عندنا - الحنابلة) .

٤٢٢ - ٤٦٨ مذهب الحنفية
(وانظر : أصحاب أبي حنيفة - الحنفية) .

١٦٠ - ٢٢٠ - ٤١٦ - ٤٢٤ - ٥٥٠ مذهب الشافعي
(وانظر : أصحاب الشافعي - الشافعية) .

٣٢ مذهب مالك
(وانظر : أصحاب مالك - المالكية) .

٢٤٤ - ٣١٦ - ٥٥٤ - ٥٥٧ المفسرون
المعتزلة ١١ - ١٢ - ١٤ - ١٤ - ١٥ - ٤١ - ١٤٤ - ١٦١ - ٢٠٧ - ٢١٩ - ٢٨٢ - ٤٢٢ - ٤٥٢ - ٥٠٣ - ٥٠٨ -
٥٢٩ - ٥٣١ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٥ - ٥٥١ - ٥٥١ - ٥٥٣ - ٥٥٣ -
٥٥١ - ٥٥١ الملائكة

حرف النون

١٢٦ - ١٥٣ - ٢٣٦ - ٢٨٩ - ٣٠٨ - ٣٥٨ النحاة
٣٠٨ نخاة البصرة (وانظر : البصريون) .
٣٣٤ نخاة الكوفة (وانظر : الكوفيون) .
٢٤٥ النصارى (وانظر : أهل الكتاب) .

حرف الياء

٢٤٥ - ٥٣٣ - ٥٣٣ اليهود (وانظر : أهل الكتاب - بنو إسرائيل) .

☆ ☆ ☆

ثامناً : فهرس مراجع التحقيق

- ١ - الآيات البينات على شرح المحلى على جمع الجوامع .
لأحمد بن قاسم الصباغ العبادي المصري ، المتوفى سنة ٩٩٢ هـ .
طبعة مصر سنة ١٢٨٩ هـ .
- ٢ - الإيجاج في شرح المنهاج .
لتقي الدين ، علي بن عبد الكافي السبكي ، المتوفى سنة ٧٥٦ هـ ، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ، المتوفى سنة ٧٧١ هـ .
مطبعة التوفيق الأدبية بمصر .
- ٣ - الانحافات السننية بشرح الأحاديث القدسية .
للمحدث زين الدين عبد الرؤوف المناوي ، المتوفى سنة ١٠٢١ هـ .
طبعة إدارة الطباعة المنيرية بمصر .
- ٤ - أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء .
الدكتور مصطفى سعيد الحن .
طبع مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- ٥ - أثر الأدلة المختلف فيها (مصادر التشريع التبعية) في الفقه الإسلامي .
الدكتور مصطفى ديب البغا .
طبعة دار الإمام البخاري بدمشق .
- ٦ - إحكام الأحكام شرح عدة الأحكام .
للمحافظ تقي الدين ، محمد بن علي بن وهب ، المعروف بابن دقيق العيد ، المتوفى سنة ٧٠٢ هـ .
مطبعة السنة المحمدية - القاهرة - سنة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
- ٧ - الإحكام في أصول الأحكام .
للمحافظ أبي محمد ، علي بن حزم الأندلسي الظاهري ، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .
مطبعة العاصمة بالقاهرة - نشر زكريا علي يوسف .

- ٨ - الإحكام في أصول الأحكام .
 سيف الدين ، علي بن أبي علي بن محمد ، الأمدي ، المتوفى سنة ٦٣١ هـ .
 تحقيق الشيخ عبد الرزاق عفيفي .
 طبع مؤسسة النور للطباعة بالرياض سنة ١٣٨٧ هـ .
- ٩ - أحكام القرآن .
 للإمام أبي عبد الله ، محمد بن إدريس الشافعي ، المتوفى سنة ٢٠٤ هـ .
 تحقيق الشيخ عبد الغني عبد الحالق .
 طبع دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- ١٠ - أحكام القرآن .
 لأبي بكر ، أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي ، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ .
 مطبعة الأوقاف الإسلامية في استنبول سنة ١٣٣٥ هـ .
- ١١ - أحكام القرآن .
 لعلم الدين ، علي بن محمد الطبري الشافعي ، المعروف بالكيلاهراسي ، المتوفى سنة ٥٠٤ هـ .
 تحقيق موسى محمد علي والدكتور عزت علي عيد .
 طبع دار الكتب الحديثة بالقاهرة سنة ١٩٧٤ م .
- ١٢ - أحكام القرآن .
 لأبي بكر ، محمد بن عبد الله ، المعروف بابن العربي المالكي ، المتوفى سنة ٥٤٣ هـ .
 تحقيق علي محمد البجاوي .
 طبع دار المعرفة بيروت - لبنان .
- ١٣ - أخبار أبي حنيفة وأصحابه .
 للفقهاء القاضي أبي عبد الله ، حسين بن علي الصبري ، المتوفى سنة ٤٣٦ هـ .
 طبعة مصورة عن طبعة وزارة المعارف بالمهند - ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
 الطبعة الثانية - ١٩٧٦ م - نشر دار الكتاب العربي بيروت .
- ١٤ - أدب القاضي .
 للقاضي أبي الحسن ، علي بن محمد بن جبيب الماوردي البصري ، المتوفى سنة ٤٥٠ هـ .
 تحقيق الأستاذ محيي هلال سرحان .
 مطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .

- ١٥ - الأدب المفرد .
للإمام أبي عبد الله ، محمد بن إسماعيل البخاري ، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ .
الطبعة الثانية - القاهرة ١٣٧٩ هـ - نشر قصي عب الدين الخطيب .
- ١٦ - الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار .
للإمام الحافظ محيي الدين أبي زكريا ، يحيى بن شرف النووي ، المتوفى سنة ٦٧٦ هـ .
طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الرابعة - سنة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م .
- ١٧ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول .
للعلماء محمد بن علي الشوكاني ، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ .
طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م .
- ١٨ - الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة .
للمحافظ جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ .
مطبعة دار التأليف بالقاهرة .
- ١٩ - أسباب النزول .
للعلماء أبي الحسن ، علي بن أحمد النيسابوري الواحدي ، المتوفى سنة ٤٦٨ هـ .
تحقيق السيد أحمد صقر .
الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م .
أسباب ورود الحديث = انظر : البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث .
- ٢٠ - الاستيعاب في أسماء الأصحاب .
لأبي عمر ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الأندلسي ، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .
الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٨ هـ (على هامش الإصابة) .
+ مطبعة نهضة مصر بالقاهرة (اعتباراً من ٣٩٢ وما بعدها) .
تحقيق علي محمد الجاوي
- ٢١ - أسد الغاية في معرفة الصحابة .
لعز الدين ، أبي الحسن ، علي بن محمد ، المعروف بابن الأثير الجزري ، المتوفى سنة ٦٣٠ هـ .
طبع دار الشعب بالقاهرة سنة ١٩٧٠ م .
- ٢٢ - أسماء الكتب المتم لكشف الظنون .
تأليف عبد اللطيف بن محمد رياضي زاده ، المتوفى سنة ١٠٧٨ هـ .
تحقيق الدكتور محمد التونجي .
طبع مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٩٧٧ م .

- ٢٣ - أسى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب .
للعلمة محمد ابن السيد درويش الشهير بالحوت البيروتي .
مطبعة مصطفى محمد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
- ٢٤ - الإشارات في الأصول .
لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي ، المتوفى سنة ٤٧٤ هـ .
الطبعة الرابعة بمطبعة التليبي بتونس سنة ١٣٦٨ هـ .
- ٢٥ - الإصابة في تمييز الصحابة .
للمحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٨ هـ .
+ طبعة المطبعة الشرفية سنة ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م .
- ٢٦ - أصول السرخسي .
لأبي بكر ، محمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي ، المتوفى سنة ٤٩٠ هـ .
تحقيق أبي الوفا المراغي .
مطابع دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٧٢ هـ ، نشر لجنة إحياء المعارف النعانية بمحيدر آباد
الدكن ، الهند .
- ٢٧ - أصول الفقه الإسلامي .
للدكتور محمد الزحيلي .
المطبعة الجديدة - دمشق ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- ٢٨ - الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار .
للمحافظ أبي بكر ، محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الجمناني ، المتوفى سنة ٥٨٤ هـ .
مطبعة الأندلس - حمص - سورية - سنة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ٢٩ - الأعلام .
لخير الدين الزركلي .
الطبعة الثالثة - بيروت - سنة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- ٣٠ - الأغاني .
لأبي الفرج الأصبهاني ، للمتوفى سنة ٣٥٦ هـ .
طبع دار الثقافة ببيروت سنة ١٩٥٨ م .
+ طبعة دار الشعب بالقاهرة ، سنة ١٩٧٢ م .

- ٣١ - الإفصاح عن معاني الصحاح .
لعون الدين أبي المظفر ، يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلي ، المتوفى سنة ٥٦٠ هـ .
طبع المؤسسة السعيدية بالرياض سنة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- ٣٢ - أفضية رسول الله ﷺ .
للعامة عبد الله بن فرج المالكي القرطبي .
مطابع قطر الوطنية .
- ٣٣ - الامثال .
لأبي عبيد القاسم بن سلام ، المتوفى سنة ٢٢٤ هـ .
تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش .
طبعة دار المأمون للتراث بدمشق ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ٣٤ - إنباه الرواة على أنباء النحاة .
لجمال الدين ، علي بن يوسف القفطبي ، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ .
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
مطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
- ٣٥ - الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء .
للحافظ أبي عمر ، يوسف بن عبد البر النري القرطبي ، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .
مطبعة المعاهد - نشر مكتبة القدس - بالقاهرة .
- ٣٦ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل .
لعلاء الدين ، علي بن سليمان المرادوي الحنبلي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ .
تحقيق محمد حامد الفقي .
الطبعة الأولى - بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م .
- ٣٧ - الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان .
لأبي العباس ، نجم الدين بن الرفعة الأنصاري ، المتوفى سنة ٧١٠ هـ .
تحقيق الدكتور محمد أحمد إسماعيل الحروف .
طبع دار الفكر بدمشق - سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ٣٨ - البدء والتاريخ .
لمطهر بن طاهر المقدسي .
تصوير مكتبة المثنى ببغداد ومؤسسة الخانجي بمصر عن طبعة باريز سنة ١٨٩٩ م .

- ٣٩ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع .
لعلاء الدين ، أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ، المتوفى سنة ٥٨٧ هـ .
مطبعة الجبالية بمصر - الطبعة الأولى - سنة ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م .
- ٤٠ - بدائع المتن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن .
ترتيب عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي .
الطبعة الأولى - طبع دار الأنوار بمصر - سنة ١٣٦٩ هـ .
- ٤١ - البداية والنهاية في التاريخ .
للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ، المتوفى سنة ٧٧٤ هـ .
تصوير عن مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م .
- ٤٢ - البدر الطالع بحاسن من بعد القرن السابع .
للمعلمة محمد بن علي الشوكاني ، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ .
الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٤٨ هـ .
- ٤٣ - بذل المجهود في حل ألفاظ أبي داود .
لخليل بن أحمد السهارنفوري ، المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ .
طبع دار الكتب العلمية ببيروت .
- ٤٤ - البرهان في أصول الفقه .
لإمام الحرمين أبي المعالي ، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، المتوفى سنة ٤٧٨ هـ .
تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب .
طبع مطابع الدوحة - قطر - سنة ١٣٩٩ هـ .
- ٤٥ - البرهان في علوم القرآن .
للإمام بدر الدين ، محمد بن عبد الله الزركشي ، المتوفى سنة ٧٩٤ هـ .
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
الطبعة الأولى - دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة لعيسى الحلبي - سنة ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م .
- ٤٦ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة .
للحافظ جلال الدين ، عبد الرحمن السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ .
تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .
طبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥ م .

- ٤٧ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة .
 لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي ، المتوفى سنة ٨١٧ هـ .
 تحقيق محمد المصري .
 طبع وزارة الثقافة بدمشق - سنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- ٤٨ - البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف .
 للشريف إبراهيم بن محمد بن كمال الدين ، الشهير بابن حزة الحسيني الحنفي الدمشقي ، المتوفى سنة ١١٢٠ هـ .
 الطبعة الأولى - المكتبة العلمية ببيروت - لبنان - سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ٤٩ - التاج والإكليل على مختصر خليل .
 لأبي عبد الله ، محمد بن يوسف ، الشهير بالموافق ، المتوفى سنة ٨٩٧ هـ .
 مطبوع على هامش « مواهب الجليل » .
 مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى - سنة ١٣٢٩ هـ .
- ٥٠ - تاج التراجم في طبقات الحنفية .
 لأبي العبد زين الدين قاسم بن قطوليف ، المتوفى سنة ٨٧٩ هـ .
 مطبعة العاني - بغداد - سنة ١٩٦٢ م .
- ٥١ - التاج المكلل .
 لصديق بن حسن بن علي ، أبو الطيب ، المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ .
 المطبعة الهندية العربية - بومباي .
- ٥٢ - تاريخ بغداد .
 للحافظ أبي بكر أحمد بن علي ، الخطيب البغدادي ، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .
 طبعة الخانجي بالقاهرة - سنة ١٣٤٩ هـ / ١٩٣١ م .
- ٥٣ - تاريخ الخلفاء .
 للإمام جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ .
 تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
 الطبعة الرابعة بالمكتبة التجارية الكبرى بمصر - سنة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
 تاريخ يحيى بن معين = انظر : يحيى بن معين ، وكتابه التاريخ .
- ٥٤ - التبصرة في أصول الفقه .
 للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي الفيروزابادي الشيرازي ، المتوفى سنة ٤٧٦ هـ .

- تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو .
طبعة دار الفكر بدمشق - سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ٥٥ - تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري .
لمؤرخ الشام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي ، المتوفى سنة ٥٧١ هـ .
مطبعة التوفيق بدمشق - نشر القديسي سنة ١٢٤٧ هـ .
تحفة الأحوذى = انظر : سنن الترمذي .
- ٥٦ - تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد .
للمحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلي العلاني ، المتوفى سنة ٧٦١ هـ .
تحقيق الدكتور إبراهيم محمد سلقيني .
مطبعة زيد بن ثابت - دمشق - سنة ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- ٥٧ - تخريج أحاديث أصول البزدي .
للمحافظ أبي العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا ، المتوفى سنة ٨٧٩ هـ .
نشر نور الدين محمد كارخانه تجارت - كتب آرام باغ - كراتشي .
مطبوع على هامش أصول البزدي .
- ٥٨ - تخريج أحاديث مختصر المنهاج .
للمحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، المتوفى سنة ٨٠٤ هـ .
تحقيق الأستاذ صبحي البدرى السامرائي .
مطبوع بمجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي - بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة - العدد الثاني - عام ١٣٩٩ هـ .
- ٥٩ - تخريج الفروع على الأصول .
لشهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني ، المتوفى سنة ٦٥٦ هـ .
تحقيق الدكتور محمد أديب صالح .
مطبعة جامعة دمشق - سنة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م .
- ٦٠ - تذكرة الحفاظ .
للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ .
تصوير إحياء التراث العربي عن طبعة وزارة المعارف الحكومية بالهند .
- ٦١ - ترتيب مسند الإمام الشافعي .
لمحمد عابد السندي .
مطبعة السعادة بمصر - سنة ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م .
- ٦٧٢ -

- ٦٢ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك .
للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبكي ، المتوفى سنة ٥٤٤ هـ .
تحقيق الدكتور أحمد بكير محمود .
نشر مكتبة الحياة ببغروت - ودار مكتبة الفكر بطرابلس ليبيا - سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- ٦٣ - التعريفات .
للعلماء علي بن محمد الشريف الجرجاني الحنفي ، المتوفى سنة ٨١٦ هـ .
طبع مكتبة لبنان - بيروت - سنة ١٩٦٩ م .
+ طبع الدار التونسية للنشر - سنة ١٩٧١ م (اعتباراً من صفحة ٣٩٢ وما بعدها) .
- ٦٤ - تفسير البغوي = معالم التنزيل .
للإمام أبي محمد الحسين بن الفراء البغوي ، المتوفى سنة ٥١٦ هـ .
طبع المكتبة التجارية الكبرى بمصر - على هامش تفسير الخازن .
- ٦٥ - تفسير الخازن = لباب التأويل في معاني التنزيل .
لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم ، المعروف بالخازن ، المتوفى سنة ٧٣٥ هـ .
طبع المكتبة التجارية الكبرى بمصر - وبهامشه تفسير البغوي .
- ٦٦ - تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن .
لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، المتوفى سنة ٣١٠ هـ .
الطبعة الثانية مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م .
+ الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية الكبرى ببولاق مصر سنة ١٣٢٤ هـ .
- ٦٧ - تفسير القاسمي = محاسن التأويل .
لعلماء الشام محمد جمال الدين القاسمي ، المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ م .
صححه ورقه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي .
طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة - لعيسى البابي الحلبي - الطبعة الأولى - سنة ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م .
- ٦٨ - تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .
لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، المتوفى سنة ٦٧١ هـ .
طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة - سنة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م .
- ٦٩ - تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم .
للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ، المتوفى سنة ٧٧٤ هـ .

- طبع دار الفكر - الطبعة الثانية - سنة ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٠ م .
 + طبعة عيسى البابي الحلبي بمصر (عند النص عليها) .
- ٧٠ - تفسير النصوص .
 للدكتور محمد أديب صالح .
 الطبعة الثانية - طبع المكتب الإسلامي بدمشق .
- ٧١ - التلخيص الجبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير .
 للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
 إدارة الطباعة المنيرية - على هامش المجموع للنووي .
 + مطبعة شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة .
- ٧٢ - التلويح على التوضيح .
 للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، المتوفى سنة ٧٩٢ هـ .
 الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية ، للخشاب بمصر سنة ١٣٢٢ هـ .
 + طبعة محمد علي صبيح وأولاده بالقاهرة - سنة ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م (اعتباراً من صفحة ٣٩٢ ومابعدها) .
- ٧٣ - التهديد في تخريج الفروع على الأصول .
 لعبد الرحمن بن الحسن القرشي الإسني الشافعي ، المتوفى سنة ٧٧٧ هـ .
 الطبعة الثانية - مطبعة دار الإضاءة الإسلامية بمكة - سنة ١٣٨٧ هـ .
- ٧٤ - تهذيب الأسماء واللغات .
 للإمام الفقيه الحافظ أبي زكريا يحيى الدين يحيى بن شرف النووي ، المتوفى سنة ٦٧٦ هـ .
 طبع إدارة الطباعة المنيرية بمصر - تصوير دار الكتب العلمية ببيروت .
- ٧٥ - التوضيح على التنقيح .
 لصدر الشريعة ، عبيد الله بن مسعود ، المتوفى سنة ٧٤٧ هـ .
 الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية ، للخشاب ، بمصر سنة ١٣٢٢ هـ .
 + طبعة محمد علي صبيح وأولاده بالقاهرة - سنة ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٥ م (اعتباراً من ص ٣٩٢ ومابعدها) .
- ٧٦ - تيسير التحرير شرح كتاب التحرير ، (لكمال الدين ، محمد بن عبد الواحد بن الهمام ، المتوفى سنة ٨٦١ هـ) .
 لمحمد أمين ، المعروف بأمر بادشاه الحنفي .
 مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٠ هـ .

- ٧٧ - جامع الأصول من أحاديث الرسول .
لأبي السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزري ، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ .
الطبعة الأولى بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩ م .
- جامع البيان في تفسير القرآن = انظر : تفسير الطبري .
- ٧٨ - جامع العلوم والحكم .
لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد بن رجب الحنبلي ، المتوفى سنة ٧٩٥ هـ .
مطبعة البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٤٦ هـ .
- ٧٩ - جمع الجوامع .
للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ، المعروف بابن السبكي ، المتوفى سنة ٧٧١ هـ .
مطبوع مع حاشية البناني على شرح المحلى .
مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، لعيسى البابي الحلبي بمصر .
- ٨٠ - الجهاد .
للإمام عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي ، المتوفى سنة ١٨١ هـ .
تحقيق الدكتور نزيه كمال حماد .
نشر بمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- ٨١ - الجواهر المضيئة في تراجم الحنفية .
للعلمة عبد القادر بن محمد بن نصر القرشي ، المتوفى سنة ٧٧٥ هـ .
طبع حيدرآباد بالهند سنة ١٣٣٢ هـ .
- ٨٢ - حاشية ابن عابدين = رد المحتار على الدر المختار .
لمحمد أمين عابدين بن عمر بن عابدين ، المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ .
الطبعة الثانية بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ٨٣ - حاشية البناني على شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلى ، المتوفى سنة ٨٦٤ هـ ، على متن
جمع الجوامع لتاج الدين عبد الوهاب السبكي .
للعلمة عبد الرحمن بن جاد الله البناني ، المتوفى سنة ١١٩٨ هـ .
طبع دار إحياء الكتب العربية ، لعيسى البابي الحلبي ، بالقاهرة .
- ٨٤ - الحدود في الأصول .
لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي ، المتوفى سنة ٤٧٤ هـ .

- تحقيق الدكتور نزيه حماد .
- طبع مؤسسة الزعيبي بيروت - سنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٣ م .
- ٨٥ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة .
للمحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ .
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
طبع دار الكتب العربية بالقاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- ٨٦ - حلية الأولياء ، وطبقات الأصفياء .
للمحافظ أبي نعم أحمد بن عبد الله الأصفهاني ، المتوفى سنة ٤٣٠ هـ .
تصوير عن مطبعة السعادة بمصر - سنة ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م .
- ٨٧ - خلاصة تذهيب تذهيب الكمال في أسماء الرجال .
للمحافظ صفى الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري ، المتوفى بعد سنة ٩٢٣ هـ .
تصوير عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق ١٣٠١ هـ ، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بجلب - سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
+ الطبعة الجديدة بمطبعة الفجالة الجديدة بمصر ، نشر مكتبة القاهرة .
- ٨٨ - خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل .
للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ .
مطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة - سنة ١٣٩٠ هـ .
- ٨٩ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور .
لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ .
المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٤ هـ .
- ٩٠ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية .
لشهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة - سنة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .
- ٩١ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة .
للمحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
مطبعة المدني بالقاهرة - سنة ١٣٧٨ هـ / ١٩٦٧ م .
- ٩٢ - دلائل الإعجاز .
للإمام عبد القاهر الجرجاني ، المتوفى سنة ٤٧١ هـ .
الطبعة الثالثة عن دار المنار بمصر - سنة ١٣٦٦ هـ .

- ٩٣ - الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب .
للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي ، المعروف بابن فرحون ، اليعمري المالكي ، المتوفى سنة ٧٩٩ هـ .
- تحقيق الدكتور محمد الأحدي أبو النور .
طبع دار التراث للطبع والنشر بالقاهرة - سنة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
+ الطبعة الأولى بالفحامين بمصر - سنة ١٣٥١ هـ (عند النص عليها) .
- ٩٤ - ديوان امرئ القيس .
تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .
طبع دار المعارف بالقاهرة - سنة ١٩٥٨ م .
- ٩٥ - ديوان جرير .
طبعة دار صادر - دار بيروت - لبنان - سنة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .
- ٩٦ - ديوان الحطيئة بشرح أبي الحسن السكري .
مطبعة التقدم بشارع محمد علي بمصر .
- ٩٧ - ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث .
للعامة الشيخ عبد الغني النابلسي الدمشقي - المتوفى سنة ١١٤٣ هـ .
تصوير دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
- ٩٨ - ذيل طبقات الحنابلة .
لزين الدين ، أبي الفرج ، عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد البغدادي الدمشقي الحنبلي ،
المتوفى سنة ٧٩٥ هـ .
مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م .
- ٩٩ - ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي .
لأبي الحسن الحسيني الدمشقي وتقي الدين محمد بن فهد المكي وجلال الدين السيوطي .
تصوير دار إحياء التراث العربي عن طبعة وزارة المعارف الحكومية بالهند .
- ١٠٠ - ذيل مرآة الزمان .
لقطب الدين أبي الفتح موسى بن محمد بن أحمد اليونيني الحنبلي ، المتوفى سنة ٧٢٦ هـ .
طبع حيدر آباد الدكن بالهند - سنة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م .
- ١٠١ - الرد على الجهمية والزنادقة .
للإمام أحمد بن حنبل ، الشيباني ، المتوفى سنة ٢٤١ هـ .

- تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة .
 طبع دار اللواء بالرياض - سنة ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .
- رد المحتار على الدر المختار = انظر : حاشية ابن عابدين .
- ١٠٢ - الرسالة .
 للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، المتوفى سنة ٢٠٤ هـ .
 تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر .
 طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٥٨ هـ / ١٩٤٠ م .
- ١٠٣ - الروض المربع شرح زاد المستقنع .
 للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، المتوفى سنة ١٠٥١ هـ .
 طبع مكتبة الرياض الحديثة - سنة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
- ١٠٤ - روضة الطالبين .
 للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي ، المتوفى سنة ٦٧٦ هـ .
 طبع المكتب الإسلامي بدمشق .
- ١٠٥ - روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه = الروضة .
 للشيخ موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، المتوفى سنة ٦٢٠ هـ .
 تحقيق الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن السعيد .
 وهي تمثل القسم الثاني من رسالته « ابن قدامة وآثاره الأصولية » .
 نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ١٠٦ - رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين .
 للمحدث الحافظ محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، المتوفى سنة ٦٧٦ هـ .
 طبع دار إحياء الكتب العربية ، لعيسى البابي الحلبي بالقاهرة .
- ١٠٧ - زاد المسير في علم التفسير .
 للإمام أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ، المتوفى سنة ٥٩٧ هـ .
 طبع المكتب الإسلامي بدمشق - الطبعة الأولى - سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .
- ١٠٨ - زاد المعاد في هدي خير العباد .
 لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ، الشهير بابن قيم الجوزية ، المتوفى سنة ٧٥٢ هـ .
 تحقيق محمد حامد الفقي .
 مطبعة السنة المحمدية - بصر - سنة ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م .
- + طبع مؤسسة الرسالة - تحقيق الأرناؤوط ، سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م (عند النص عليها) .

- ١٠٩ - سؤالات الحافظ السلفي .
 خميس الخويزي عن جماعة من أهل واسط .
 تحقيق مطاع الطرايبي .
 مطبعة الحجاز بدمشق - سنة ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م .
- ١١٠ - سبل السلام .
 للعلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني ، المتوفى سنة ١١٨٢ هـ .
 طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م .
- ١١١ - سنن الترمذي مع شرحه تحفة الأحوذى .
 للعلامة محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ، المتوفى سنة ١٣٥٣ هـ .
 مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة - سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- ١١٢ - سنن الترمذي مع شرحه عارضة الأحوذى .
 للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد ، المعروف بابن العربي المعافري الأندلسي المالكي ، المتوفى سنة ٥٤٣ هـ .
 طبع مكتبة المعارف ببيروت .
- ١١٣ - سنن الدارقطني .
 للحافظ علي بن عمر ، الدارقطني ، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ .
 طبع دار المحاسن للطباعة بالقاهرة - سنة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ١١٤ - سنن الدارمي .
 لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي ، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ .
 تحقيق محمد أحمد دهمان .
 طبع دار إحياء السنة النبوية .
- ١١٥ - سنن أبي داود .
 للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني ، المتوفى سنة ٢٧٥ هـ .
 طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - سنة ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .
- ١١٦ - السنن الكبرى = سنن البيهقي .
 للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ .
 الطبعة الأولى بمجيد آباد الدكن بالهند - سنة ١٣٥٥ هـ .

- ١١٧ - سنن ابن ماجه .
للمحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، المعروف بابن ماجه ، المتوفى سنة ٢٧٥ هـ .
تحقيق المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي .
طبع دار إحياء الكتب العربية ، لعيسى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م .
- ١١٨ - سنن النسائي .
للمحافظ أحمد بن شعيب بن علي النسائي ، المتوفى سنة ٣٠٣ هـ .
طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .
- ١١٩ - شجرة النور الزكية .
للعامة محمد بن محمد مخلوف .
تصوير بالأوفست عن الطبعة الأولى - سنة ١٣٤٩ هـ .
- ١٢٠ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب .
للعبد المحي بن العماد الحنبلي ، المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ .
طبعة القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٠ هـ .
- ١٢١ - شرح أبيات سيويه .
ليوسف بن عبد الله المرزبان السيرافي ، المتوفى سنة ٢٨٥ هـ .
تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني .
مطبعة الحجاز بدمشق - سنة ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م .
- ١٢٢ - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول .
للإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ، المتوفى سنة ٦٨٤ هـ .
حققه طه عبد الرؤوف سعد .
الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ودار الفكر بدمشق .
- ١٢٣ - شرح السنة .
لحمي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ، المتوفى سنة ٥١٦ هـ .
تحقيق الشيخ شعيب أرنؤوط .
نشر المكتب الإسلامي بدمشق .
- ١٢٤ - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب .
لأبي محمد عبد الله بن يوسف ، المعروف بابن هشام الأنصاري النحوي ، المتوفى سنة ٢٦١ هـ .
طبع المكتبة التجارية بالقاهرة - سنة ١٩٦٨ م .
- ٦٨٠ -

- ١٢٥ - شرح صحيح مسلم .
للإمام الحافظ محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، المتوفى سنة ٦٧٦ هـ .
المطبعة المصرية ومكتبتها بالقاهرة - سنة ١٣٤٩ هـ .
- ١٢٦ - شرح العبادي .
الشيخ أحمد بن قاسم العبادي الشافعي ، المتوفى سنة ٩٩٢ هـ .
على شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلي ، المتوفى سنة ٨٦٤ هـ .
على الورقات في الأصول لإمام الحرمين ، عبد الملك بن عبد الله الجويني ، المتوفى سنة ٤٧٨ هـ .
طبع مصطفى الباني الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م .
مطبوع بهامش إرشاد الفحول .
- ١٢٧ - شرح العبد على مختصر ابن الحاجب .
للقاضي عضد الملة والدين ، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي ، المتوفى سنة ٧٥٦ هـ .
وبهامشه حاشية التفتازاني المتوفى سنة ٧٩١ هـ ، وحاشية الشريف الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦ هـ .
- نشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة - سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
+ الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر - سنس ١٣١٦ هـ (في مباحث الأمر والنهي
والعام والخاص) .
- ١٢٨ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢ هـ) .
لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن ، المشهور بابن عقيل ، المتوفى سنة ٧٦٩ هـ .
تحقيق محمد عبي الدين عبد الحميد .
الطبعة الرابعة عشرة - مطبعة السعادة بمصر - سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .
- ١٢٩ - شرح علل الترمذي .
للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ، المتوفى سنة ٧٩٥ هـ .
تحقيق الدكتور نور الدين عتر .
طبع دار الملاح للطباعة والنشر - سنة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
- ١٣٠ - الشرح الكبير على المقنع .
لشمس الدين أبي الفرج ، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ، المتوفى سنة ٦٨٢ هـ .
طبع دار الكتاب العربي ببيروت - لبنان - سنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
مطبوع بهامش المغني .

- ١٣١ - شرح المحلى على جمع الجوامع .
 لجلال الدين ، محمد بن أحمد المحلى ، المتوفى سنة ٨٦٤ هـ .
 مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، لعيسى البابي الحلبي بالقاهرة .
 مطبوع بهامش حاشية البناني .
- ١٣٢ - شرح منتهى الإرادات .
 للعلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي الحنبلي ، المتوفى سنة ١٠٥١ هـ .
 طبعة القاهرة .
- ١٣٣ - شرح معاني الآثار .
 للإمام أبي جعفر ، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي ، المتوفى سنة ٣٢١ هـ .
 تحقيق محمد زهري النجار .
 مطبعة الأنوار المحمدية بالقاهرة .
- ١٣٤ - الشعر والشعراء .
 لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، المتوفى سنة ٢٧٦ هـ .
 تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر .
 طبع عيسى البابي الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٦٤ هـ .
- ١٣٥ - الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية .
 تأليف طاش كبري زاده ، المتوفى سنة ٩٦٨ هـ .
 طبع دار الكتاب العربي ببيروت - سنة ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- ١٣٦ - الصحاح .
 لإسماعيل بن حماد الجوهري ، المتوفى في حدود سنة ٤٠٠ هـ .
 تحقيق أحمد عبد الغفار العطار .
 مطابع دار الكتاب العربي بالقاهرة - سنة ١٣٧٧ هـ .
- ١٣٧ - صحيح البخاري مع حاشية السندي .
 للإمام الحافظ أبي عبد الله ، محمد بن إسماعيل البخاري ، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ .
 تصوير دار الفكر ببيروت عن طبعة سربايا بأنندونيسيا ، وقد ترجع إلى المطبعة العثمانية
 ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م .
 + طبعة دار الشعب بالقاهرة اعتباراً من صفحة ٣٩٢ وما بعدها .

- ١٣٨ - صحيح مسلم .
للمحافظ أبي الحسين ، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، المتوفى سنة ٢٦١ هـ .
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
طبعة عيسى الباني الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
- ١٣٩ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع .
لشمس الدين ، محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، المتوفى سنة - ٩٢٠ هـ .
طبع مكتبة القدسي بالقاهرة - سنة ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٥ م .
- ١٤٠ - طبقات الحفاظ .
للمحافظ جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ .
تحقيق علي محمد عمر .
طبعة مكتبة وهبة بالقاهرة - سنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٣ م .
- ١٤١ - طبقات الحنابلة .
للقاضي أبي الحسين ، محمد بن أبي يعلى الفراء الحنبلي ، المتوفى سنة ٥٢٦ هـ .
تحقيق محمد حامد الفقي .
مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة - سنة ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .
- ١٤٢ - طبقات ابن سعد .
لأبي عبد الله ، محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري ، المتوفى سنة ٢٣٠ هـ .
طبع دار صادر ، دار بيروت - لبنان - سنة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م .
- ١٤٣ - طبقات الشافعية .
لمجال الدين ، عبد الرحيم الإنسي ، المتوفى سنة ٧٧٢ هـ .
تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري .
الطبعة الأولى بمطبعة الإرشاد ببغداد - سنة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
- ١٤٤ - طبقات الشافعية .
لأبي بكر بن هداية الله الحسيني ، الملقب بالمصنف ، المتوفى سنة ١٠٤١ هـ .
الطبعة الأولى - سنة ١٩٧١ م .
- ١٤٥ - طبقات الشافعية الكبرى .
لناج الدين ، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ، السبكي ، المتوفى سنة ٧٧١ هـ .
تحقيق الأستاذين عبد الفتاح الحلو ، ومحمود الطناحي .
طبع عيسى الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٤ م .

- ١٤٦ - طبقات الصوفية .
لأبي عبد الرحمن السُّلَمي ، المتوفى سنة ٤١٢ هـ .
تحقيق نور الدين شريعة .
الطبعة الأولى - مطابع دار الكتاب العربي بمصر - سنة ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٣ م .
- ١٤٧ - طبقات الفقهاء .
للشيخ أبي إسحاق ، إبراهيم بن علي الشيرازي الفيروزابادي ، المتوفى سنة ٤٧٦ هـ .
تحقيق الدكتور إحسان عباس .
نشر دار الرائد العربي ببيروت - سنة ١٩٧٠ م .
- طبقات القراء = انظر : غاية النهاية في طبقات القراء .
- طبقات المعتزلة = انظر : فرق وطبقات المعتزلة .
- ١٤٨ - طبقات المفسرين .
للحافظ شمس الدين ، محمد بن علي بن أحمد الداوودي ، المتوفى سنة ٩٤٥ هـ .
تحقيق علي محمد عمر .
مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة - سنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- ١٤٩ - طبقات النحاة واللغويين .
لتقي الدين ابن قاضي شهبة الأُسدي الشافعي ، المتوفى سنة ٨٥١ هـ .
تحقيق الدكتور محسن غياض .
مطبعة النعمان بالنجف - سنة ١٩٧٤ م .
- طبقات ابن هداية = انظر : طبقات الشافعية لابن هداية الله .
- ١٥٠ - طرب الأمائل بتراجم الأفاضل .
لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي ، المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ .
طبعة كراتشي - سنة ١٣٩٢ هـ .
مطبوع مع الفوائد البهية للمؤلف .
- ١٥١ - طرح التثريب في شرح التثريب .
لزين الدين ، عبد الرحمن بن الحسين العراقي ، المتوفى سنة ٨٠٦ هـ .
وقد أكمله ولده ولي الله أبو زُرعة العراقي ، المتوفى سنة ٨٢٦ هـ .
طبع دار المعارف بحلب - سوريا .

- ١٥٢ - العدة في أصول الفقه .
للقاضي أبي يعلى ، محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ .
تحقيق الدكتور أحمد علي المباركي .
طبع مؤسسة الرسالة بيروت - سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ١٥٣ - العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين .
للإمام أبي الطيب التقي ، محمد بن أحمد الحسني المكي الفاسي ، المتوفى سنة ٨٣٢ هـ .
تحقيق فؤاد سيد .
مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة .
- ١٥٤ - غاية النهاية في طبقات القراء .
لشمس الدين أبي الخير ، محمد بن محمد الجزري ، المتوفى سنة ٨٣٣ هـ .
نشر ج . برجستراسر .
تصوير عن مكتبة الخانجي بمصر - سنة ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٣ م .
- ١٥٥ - غريب الحديث .
لأبي عبيد ، القاسم بن سلام المروني ، المتوفى سنة ٣٢٤ هـ .
الطبعة الأولى بمحدر آباد الدكن - بالهند - سنة ١٢٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .
الفتاوى الكبرى = انظر : مجموعة الفتاوى .
- ١٥٦ - فتح الباري شرح صحيح البخاري .
للحافظ شهاب الدين ، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية - سنة ١٣٢٩ هـ .
- ١٥٧ - فتح الغفار بشرح المنار .
للشيخ زين الدين بن إبراهيم الحنفي ، الشهير بابن نجم ، المتوفى سنة ٩٧٠ هـ .
طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - سنة ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م .
- ١٥٨ - الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير .
كلاماً لجلال الدين السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ ، ومزجها الشيخ يوسف النبهاني .
طبع دار الكتب العربية الكبرى ، لمصطفى البابي الحلبي بمصر - سنة ١٣٥٠ هـ .
- ١٥٩ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير .
للعلمة محمد بن علي الشوكاني ، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ .
الطبعة الثالثة بدار الفكر بيروت - سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

- ١٦٠ - الفتح المبين في طبقات الأصوليين .
للشيخ عبد الله مصطفى المراغي .
الطبعة الثانية ببيروت - سنة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ١٦١ - فتح اللنان في نسخ القرآن .
للأستاذ علي حسن العريض .
الطبعة الأولى بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة - سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- ١٦٢ - الفرق بين الفرق .
لعبد الفاهر بن طاهر البغدادي الإسفراييني ، المتوفى سنة ٤٢٩ هـ .
تحقيق الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد .
مطبعة المدني بالقاهرة .
- ١٦٣ - فرق وطبقات المعتزلة .
للقاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي ، المتوفى سنة ٤١٥ هـ .
تحقيق الدكتور علي سامي النشار والأستاذ عصام الدين محمد .
دار المطبوعات الجامعية بمصر ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- ١٦٤ - الفروع .
للشيخ العلامة شمس الدين ، أبي عبد الله ، محمد بن مفلح المقدسي ، المتوفى سنة ٧٦٣ هـ .
ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين أبي الحسن ، علي بن سليمان المرادوي ، المتوفى سنة ٨٨٥ هـ .
الطبعة الثانية - بدار مصر للطباعة - سنة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .
- ١٦٥ - الفروق .
للعلامة شهاب الدين أبي العباس ، أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي ، المتوفى سنة ٦٨٤ هـ .
ويهامشه تهذيب الفروق والقواعد السنية ، لمحمد علي حسين مفتي المالكية بمكة المكرمة .
الطبعة الأولى سنة ١٣٤٤ هـ .
- ١٦٦ - الفصل في الملل والأهواء والنحل .
للإمام أبي محمد ، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الطاهري ، المتوفى سنة ٥٠٦ هـ .
الطبعة الأولى بالمطبعة الأدبية بالقاهرة - سنة ١٣٢٠ هـ .
- ١٦٧ - فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة .
تأليف أبي القاسم البلخي ، المتوفى سنة ٣١٩ هـ ، والقاضي عبد الجبار المعتزلي ، المتوفى سنة

- ٤١٥ هـ ، والحاكم الجشي ، المتوفى سنة ٤٩٤ هـ .
تحقيق فؤاد سيد .
- نشر الدار التونسية ، بتونس سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٤ م .
- ١٦٨ - الفقيه والمتفقه .
للحافظ أبي بكر ، أحمد بن علي بن ثابت ، الخطيب البغدادي ، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .
طبع دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ١٦٩ - الفقه الإسلامي في أسلوبه الجديد .
للدكتور وهبة الزحيلي .
الطبعة الثانية بدار الفكر بدمشق .
- ١٧٠ - الفلك الدائر على المثل السائر .
لعبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد ، المتوفى سنة ٦٥٥ هـ .
مطبوع في الجزء الرابع من المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير .
تحقيق الدكتور أحمد الحوفي ، والدكتور بدوي طبانة .
طبع مكتبة نهضة مصر بالقاهرة - القاهرة .
- ١٧١ - الفهرست .
لابن النديم ، أبي الفرج ، محمد بن إسحاق ، المعروف بالوراق ، المتوفى سنة ٣٨٠ هـ .
تحقيق رضا تجدد .
طبعة طهران سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ١٧٢ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية .
لأبي الحسنات محمد بن عبد الحمي اللكنوي ، المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ .
تصوير دار المعرفة - بيروت - عن طبعة كراتشي سنة ١٣٩٣ هـ ، وبهامشه التعليقات السنية .
- ١٧٣ - فوات الوفيات .
لمحمد بن شاکر بن أحد الكتبي ، المتوفى سنة ٧٦٤ هـ .
تحقيق محمد عبي الدين عبد الحميد .
مطبوعة السعادة - سنة ١٩٥١ م - نشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة .
- ١٧٤ - فوائح الرحوت شرح مسلم الثبوت لمحبد الدين بن عبد الشکور ، المتوفى سنة ١١١٩ هـ .
لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري .
المطبوعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٢ هـ - مطبوع بهامش المستصفي .

- ١٧٥ - فيض القدير شرح الجامع الصغير .
للمعلمة محمد عبد الرؤوف المناوي ، القاهرة ، المتوفى سنة ١٠٣٦ هـ .
الطبعة الأولى بمطبعة مصطفى محمد بالقاهرة - سنة ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٨ م .
- ١٧٦ - القاموس المحيط .
لمجد الدين ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، المتوفى سنة ٨١٧ هـ .
طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .
- ١٧٧ - قواعد الأحكام في مصالح الأنام .
لشيخ الإسلام عز الدين ، عبد العزيز بن عبد السلام ، المتوفى سنة ٦٦٠ هـ .
راجعه وعلق عليه طه عبد الرؤوف سعد .
نشر مكتبة الكليات الأزهرية .
- ١٧٨ - القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية .
لابن اللحام البعلبي ، علاء الدين ، أبي الحسن ، علي بن محمد بن عباس ، الحنبلي ، المتوفى سنة ٨٠٣ هـ .
تحقيق الشيخ محمد حامد الفقي .
مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة - سنة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م .
- ١٧٩ - الكافي في فقه الإمام الميكل أحمد بن حنبل .
للشيخ أبي محمد ، موفق الدين ، عبد الله بن قدامة المقدسي ، المتوفى سنة ٦٢٠ هـ .
طبع المكتب الإسلامي بدمشق - الطبعة الثانية - سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ١٨٠ - الكافية في الجدل .
لإمام الحرمين ، أبي المعالي ، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ، الجويني ، المتوفى سنة ٤٧٨ هـ .
تحقيق الدكتورة فؤيدة حسين محمود .
طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ١٨١ - كشاف اصطلاحات الفنون .
لمحمد أعلى بن علي التهانوي ، المتوفى سنة ١١٥٨ هـ .
تصوير عن طبعة كلكتا بالهند - سنة ١٨٦٢ م .
- ١٨٢ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل .
لجار الله ، محمود بن عمر الزعخشري ، المتوفى سنة ٥٢٨ هـ .
طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .

- ١٨٣ - كشف القناع على متن الإقناع .
للعلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، المتوفى سنة ١٠٥١ هـ .
مطبعة الحكومة بمكة المكرمة - سنة ١٣٩٤ هـ .
- ١٨٤ - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البردوي .
لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري ، المتوفى سنة ٧٣٠ هـ .
مطبعة در سعادت باستانبول - سنة ١٣٠٨ هـ .
- ١٨٥ - كشف الحفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس .
للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي ، المتوفى سنة ١١٦٢ هـ .
طبعة القدسي بالقاهرة - سنة ١٣٥٢ هـ .
+ مطبعة الفنون - حلب .
- ١٨٦ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون .
لمصطفى بن عبد الله ، الشهير بمحاجي خليفة ، وكتب جلي .
طبعة استانبول - سنة ١٣٥١ هـ .
- ١٨٧ - اللباب في تهذيب الأنساب .
لعز الدين ، أبي الحسن ، علي بن محمد بن محمد ، المعروف بابن الأثير الجزري ، المتوفى سنة ٦٣٠ هـ .
طبع دار صادر ببيروت + طبعة القدسي بالقاهرة سنة ١٣٦٩ هـ .
- ١٨٨ - لسان العرب .
لأبي الفضل ، جمال الدين ، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري ، المتوفى سنة ٧١١ هـ .
طبعة دار صادر ودار بيروت - لبنان - سنة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
- ١٨٩ - اللمع في أصول الفقه .
للشيخ أبي إسحاق ، إبراهيم بن علي الشيرازي ، الفيروزيادي ، المتوفى سنة ٤٧٦ هـ .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م .
+ الطبعة الثانية بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م .
- ١٩٠ - مباحث الكتاب والسنة .
للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي .
الطبعة الثانية - مطبعة طربين - سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

- ١٩١ - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر .
لضياء الدين أبي الفتح ، نصر الله بن محمد بن محمد ، المعروف بابن الأثير ، المتوفى سنة ٦٢٧ هـ .
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م .
- ١٩٢ - جمع الزوائد ومنبع الفوائد .
للمحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، المتوفى سنة ٨٠٧ هـ .
طبعة القدسي - سنة ١٣٥٢ هـ .
- ١٩٣ - المجموع شرح المذهب .
للإمام أبي زكريا ، محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، المتوفى سنة ٦٧٦ هـ .
طبع بإدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة ، وبهامشه فتح العزيز شرح الوجيز .
- ١٩٤ - مجموع الفتاوى الكبرى .
لشيخ الإسلام ، تقي الدين ، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ، ابن تيمية الحراني ، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ .
جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد العاصمي النجدي الحنبلي .
الطبعة الأولى بطابع الرياض - سنة ١٣٨١ هـ .
- محاسن التأويل = انظر : تفسير القاسمي .
- ١٩٥ - المحرر في الفقه .
للشيخ محمد الدين أبي البركات ، عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني ، المتوفى سنة ٦٥٢ هـ .
ومعه النكت والفوائد السنية لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي ، المتوفى سنة ٧٦٣ هـ .
مطبعة السنة المحمدية بمصر - سنة ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م .
- ١٩٦ - الحصول في علم الأصول .
للإمام الأصولي فخر الدين ، محمد بن عمر بن الحسين ، الرازي ، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ .
تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني .
مطابع الفرزدق بالرياض - سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧٩ م .
- ١٩٧ - المحلى .
للإمام المحدث أبي محمد ، علي بن أحمد بن سعيد ، المعروف بابن حزم الأندلسي الظاهري ، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .
طبع بإدارة الطباعة المنيرية بمصر - سنة ١٣٥٢ هـ .

- ١٩٨ - مختار الصحاح .
للشيخ الإمام ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، المتوفى بعد سنة ٦٦٦ هـ .
الطبعة الثانية - المطبعة الأميرية ببولاق مصر - سنة ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م .
- ١٩٩ - مختصر ابن الحاجب = مختصر للمتنهى .
لجمال الدين أبي عمرو ، عثمان بن عمر بن أبي بكر ، المشهور بابن الحاجب ، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ .
ومعه شرح العضد ، وحاشية سعد الدين التفتازاني عليه .
نشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة - سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
+ الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر - سنة ١٣١٦ هـ (في مباحث الأمر والنهي والعام والخاص) .
- ٢٠٠ - مختصر روضة الناظر .
للعلمة سليمان بن عبد القوي الطوفي الصرصري الحنبلي ، المتوفى سنة ٧١٦ هـ .
طبع مؤسسة النور للطباعة بالرياض سنة ١٣٨٣ هـ .
(مطبوع باسم « البلبل ») .
- ٢٠١ - مختصر سنن أبي داود .
للمحافظ زكي الدين ، عبد العظيم بن عبد القوي ، المنذري ، المتوفى سنة ٦٥٦ هـ .
مطبعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة - سنة ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٨ م .
وبهامشه « معالم السنن » للخطابي ، و « تهذيب الإمام ابن قيم الجوزية » .
تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي .
- ٢٠٢ - مختصر صحيح مسلم .
للمحافظ زكي الدين ، عبد العظيم بن عبد القوي ، المنذري ، المتوفى سنة ٦٥٦ هـ .
تحقيق محمد ناصر الألباني .
طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت - سنة ١٣٨٩ هـ .
- ٢٠٣ - المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل .
لعلاء الدين ، أبي الحسن ، علي بن محمد ، البجلي الدمشقي ، المعروف بابن اللحام ، المتوفى سنة ٨٠٢ هـ .
تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا .
طبع دار الفكر بدمشق - سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ٢٠٤ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل .

للشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى ، المعروف بابن بدران الدمشقي ، المتوفى سنة ١٢٤٦ هـ .

طبعة إدارة الطباعة النورية بالقاهرة .

- ٢٠٥

مرآة الجنان وعدة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان .

للإمام أبي محمد ، عبد الله بن أسعد بن علي الياقيني البغدي ، المتوفى سنة ٧٦٨ هـ .

منشورات مؤسسة الأعظمي ببيروت - الطبعة الثانية - سنة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .

- ٢٠٦

مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح .

لعلي بن سلطان محمد القاري الحنفي ، المتوفى سنة ١٠١٤ هـ .

المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣٠٩ هـ .

- ٢٠٧

المساعد على تسهيل الفوائد .

للإمام الجليل بهاء الدين ، أبي محمد ، القاضي عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الهاشمي المصري

الشافعي المتوفى سنة ٧٦٩ هـ .

تحقيق الدكتور محمد كامل بركات .

طبع دار الفكر - بدمشق - سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

- ٢٠٨

المستدرک على الصحيحين في الحديث .

للمحافظ أبي عبد الله ، محمد بن عبد الله ، المعروف بالحاكم النيسابوري ، المتوفى سنة ٤٠٥ هـ .

تصوير عن طبعة حيدرآباد الدكن بالهند - سنة ١٣٣٥ هـ .

- ٢٠٩

المستصفى من علم أصول الفقه .

لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، المتوفى سنة ٥٠٥ هـ .

الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر - سنة ١٣٢٢ هـ .

- ٢١٠

مسند الإمام أحمد بن حنبل .

المطبعة الميمنية بالقاهرة - سنة ١٣١٣ هـ .

- ٢١١

مسند أبي داود الطيالسي .

للمحافظ سليمان بن داود بن الجارود البصري ، المعروف بالطيالسي ، المتوفى سنة ٢٠٣ هـ .

الطبعة الأولى - مطبعة حيدرآباد الدكن بالهند - سنة ١٣٢١ هـ .

- ٢١٢

المسودة في أصول الفقه .

لثلاثة أئمة من آل تميم تتابعوا على تأليفها :

١ - مجد الدين أبو البركات ، عبد السلام بن عبد الله بن تميم الحراني ، المتوفى سنة ٦٥٢ هـ .

٢ - شهاب الدين أبو الحسن ، عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني ، المتوفى سنة ٦٨٢ هـ .

٣ - شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس ، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ .

جمعها ويضها أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحراني الدمشقي الحنبلي ، المتوفى سنة ٧٤٥ هـ .

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

مطبعة المدني بالقاهرة - سنة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .

٢١٣ - مشاهير علماء الأمصار .

لمحمد بن حبان البستي ، المتوفى سنة ٣٥٤ هـ .

نشره . فلايشهر .

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة - سنة ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م .

٢١٤ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير .

لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ، المتوفى سنة ٧٧٠ هـ .

المطبعة الأميرية ببولاق ، سنة ١٣٢٣ هـ / ١٩٠٦ م .

- معالم التنزيل = انظر : تفسير البغوي .

٢١٥ - المعارف .

لابن قتيبة ، أبي محمد ، عبد الله بن مسلم ، المتوفى سنة ٢٧٦ هـ .

تحقيق الدكتور ثروت عكاشة .

الطبعة الثانية بدار المعارف بمصر - سنة ١٩٦٩ م .

٢١٦ - معالم السنن .

للمحدث أبي سليمان ، حمد بن محمد بن إبراهيم ، البستي ، الخطابي ، المتوفى سنة ٣٨٨ هـ .

مطبوع مع « مختصر سنن أبي داود » للننذري .

تحقيق محمد حامد الفقي وأحمد محمد شاكر .

مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة - سنة ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩ م .

٢١٧ - معترك الأقران في إعجاز القرآن .

للعلمة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ .

تحقيق علي محمد البجاوي .

طبع دار الفكر العربي بالقاهرة - سنة ١٩٦٩ هـ / ١٩٧٣ م .

- ٢١٨ - المعتد في أصول الفقه .
لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي ، المتوفى سنة ٤٣٦ هـ .
تحقيق الدكتور محمد حميد الله .
طبع المعهد العلمي الفرنسي ، بدمشق - سنة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .
- ٢١٩ - معجم الأدباء .
لياقوت بن عبد الله الحموي ، المتوفى سنة ٦٣٦ هـ .
طبع الدكتور فريد الرفاعي .
مطبعة المأمون بالقاهرة - سنة ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م .
- ٢٢٠ - معجم شواهد العربية .
للأستاذ عبد السلام هارون .
طبع مكتبة الجانجي بالقاهرة - سنة ١٩٧٢ م .
- ٢٢١ - معجم مقاييس اللغة .
لأبي الحسين أحمد بن فارس ، المتوفى سنة ٣٩٥ هـ .
تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .
طبع دار الفكر ببيروت - سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ٢٢٢ - المغازي .
للمؤلف ، محمد بن عمر بن واقد ، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ .
تحقيق الدكتور مارسدن جونس .
مطبعة جامعة أكسفورد - سنة ١٩٦٦ م .
- ٢٢٣ - المغرب في ترتيب المغرب .
لأبي الفتح ، ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي ، المتوفى سنة ٦١٦ هـ .
طبعة دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان .
- ٢٢٤ - المغني على مختصر الخرق (المتوفى سنة ٣٣٤ هـ) .
للشيخ موفق الدين أبي محمد ، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ، المتوفى سنة ٦٢٠ هـ .
تحقيق الدكتور طه محمد الزيني .
مطابع سجل العرب ، نشر مكتبة القاهرة بمصر - سنة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
+ طبع دار الكتاب العربي ببيروت - لبنان - سنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م (اعتباراً من صفحة ٣٩٣ وما بعدها) .

- ٢٢٥ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج « للنووي » .
للشيخ محمد الخطيب الشربيني ، المتوفى سنة ٩٩٧ هـ .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - سنة ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م .
- ٢٢٦ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم .
لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده ، المتوفى سنة ٩٦٨ هـ .
مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة - سنة ١٩٦٨ م .
- ٢٢٧ - مفتاح العلوم .
لأبي يعقوب ، يوسف بن محمد بن علي السكاكي ، المتوفى سنة ٦٢٦ هـ .
مطبعة التقدم العلمية بمصر - سنة ١٣٤٨ هـ .
- ٢٢٨ - الملل والنحل .
للإمام أبي الفتح ، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد ، الشهرستاني ، المتوفى سنة ٥٤٨ هـ .
تحقيق محمد سيد كيلاني .
طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م .
- ٢٢٩ - مناهج العقول في شرح مناهج الأصول .
للإمام محمد بن الحسن البدخشي .
مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة .
مطبوع مع « نهاية السؤل » .
- ٢٣٠ - المنتقى شرح الموطأ .
لأبي الوليد ، سليمان بن خلف الباجي الأندلسي ، المتوفى سنة ٤٧٤ هـ .
مطبعة السعادة بالقاهرة - سنة ١٣٣٢ هـ .
- ٢٣١ - النخول من تعليقات الأصول .
لحجة الإسلام أبي حامد ، محمد بن محمد الغزالي ، المتوفى سنة ٥٠٥ هـ .
تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو .
الطبعة الأولى ، مطبعة دار الفكر بدمشق - سنة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
- ٢٣٢ - المنهاج في ترتيب الحجاج .
لأبي الوليد ، سليمان بن خلف الباجي الأندلسي ، المتوفى سنة ٤٧٤ هـ .
تحقيق الأستاذ عبد المجيد التركي .
طبعة باريس - سنة ١٩٧٨ م .

- ٢٣٣ - المنهج الأحد في تراجم أصحاب الإمام أحمد .
لجير الدين عبد الرحمن بن محمد العلي ، المتوفى سنة ٩٢٨ هـ .
الطبعة الأولى بمطبعة المدني بالقاهرة - سنة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥ م .
- ٢٣٤ - موارد الظئان إلى زوائد ابن حبان (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ) .
للمحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، المتوفى سنة ٨٠٧ هـ .
تحقيق محمد عبد الرزاق حزة .
المطبعة السلفية ومكتبتها بمصر - سنة ١٣٥١ هـ .
- ٢٣٥ - الموافقات في أصول الأحكام .
لأنبي إسحاق ، إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي ، المتوفى سنة ٧٩٠ هـ .
مطبعة محمد علي صبيح بمصر .
- ٢٣٦ - الموطأ .
للإمام مالك بن أنس الأصبحي ، المتوفى سنة ١٧٩ هـ .
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، لعيسى البابي الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م .
+ طبعة دار الشعب بالقاهرة .
- ٢٣٧ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال .
للمحافظ المؤرخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ .
تحقيق علي محمد البجاوي .
طبع عيسى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الأولى - سنة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م .
- ٢٣٨ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة .
ليوسف بن تفرج بردي الأنابكي ، المتوفى سنة ٨٧٤ هـ .
الطبعة الأولى بدار الكتب المصرية بالقاهرة - سنة ١٣٤٩ هـ / ١٩٣٠ م .
- ٢٣٩ - نزهة الخاطر شرح روضة الناظر .
للشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران ، الدومي الدمشقي ، المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ .
المطبعة السلفية بمصر - سنة ١٣٤٢ هـ .
(مطبوع مع روضة الناظر) .
- ٢٤٠ - النسخ في القرآن الكريم .
للدكتور مصطفى زيد .
الطبعة الأولى بمطبعة المدني بالقاهرة - سنة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م .

- ٢٤١ - نشر البنود على مراقب السعود .
لعبد الله بن إبراهيم العلوي الشقيطي المالكي ، المتوفى في حدود سنة ١٢٢٣ هـ .
مطبعة فضالة بالمحمدية بالمغرب .
- ٢٤٢ - نصب الراية لأحاديث الهداية .
للمحافظ جمال الدين ، عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي ، المتوفى سنة ٧٦٢ هـ .
مطبعة دار المأمون بالقاهرة ، بعناية المجلس العلمي بالهند - سنة ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م .
- ٢٤٣ - نهاية السؤل شرح منهاج الأصول .
جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي الشافعي ، المتوفى سنة ٧٧٢ هـ .
مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة .
- ٢٤٤ - النهاية في غريب الحديث والأثر .
نجد الدين ، المبارك بن محمد بن الأثير الجزري ، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ .
تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي .
طبع عيسى البابي الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م .
- ٢٤٥ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار .
للمعلمة محمد بن علي بن محمد ، الشوكاني ، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- ٢٤٦ - هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين .
لإسماعيل باشا البغدادي .
طبع استانبول - سنة ١٩٥١ م .
- ٢٤٧ - الوافي بالوفيات .
لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، المتوفى سنة ٧٦٤ هـ .
الجزء الأول بتحقيق هلموت ريتز ، الجزء الثاني بتحقيق س . ديدرinx .
دار النشر فرانز شتاينر بيشبادن - سنة ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ ومابعدهما .
- ٢٤٨ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان .
لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، المتوفى سنة ٦٨١ هـ .
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بالقاهرة - سنة ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٩ م .
الورقات لإمام الحرمين الجويني = انظر : شرح العبادي .

- ٢٤٩ - الوسيط في أصول الفقه الإسلامي .
للدكتور وهبة الزحيلي .
مطبعة دار الكتاب بدمشق - سنة ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .
- ٢٥٠ - يحيى بن معين وكتابه التاريخ .
دراسة وترتيب وتحقيق الدكتور أحمد نور سيف .
الطبعة الأولى - سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث بكلية الشريعة بمكة المكرمة .

☆ ☆ ☆

تاسعاً : فهرس الموضوعات

باب الأمر

٥	الأمر حقيقة في القول المخصوص
٦	الأمر نوع من الكلام
٦	إطلاقات الأمر
٦	إطلاق الأمر على الفعل مجازاً
٧	إطلاق الأمر على الشأن
٧	إطلاق الأمر على الصفة
٨	إطلاق الأمر على الشيء
٨	إطلاق الأمر على الطريقة والقصد والمقصود
٨	الأمر مشترك بين الفعل والقول عند جماعة
٨	الأمر متواطئ للقدر المشترك بين الفعل والقول في قول
٨	الأمر مشترك بين القول والشأن والطريقة في قول
٩	أدلة القول الأول : أن الأمر مجاز في غير القول المخصوص
١٠	تعريف الأمر
١١	اعتبار الاستعلاء في الأمر
١١	اعتبار العلو في الأمر في قول
١٢	اعتبار الاستعلاء والعلو معاً في قول
١٢	عدم اعتبار الاستعلاء والعلو في قول
١٢	إرادة النطق في الصيغة
١٣	دلالة الصيغة على الأمر لغة
١٥	عدم اشتراط إرادة الفعل في الأمر
١٦	معاني الاستعلاء والعلو
١٧	معاني صيغة إفعال
١٧	أحدها : الوجوب
١٧	الثاني : الندب
١٨	الثالث : الإباحة

٢٠	الرابع : الإرشاد
٢٠	الضابط بين الإرشاد والتدب
٢٠	الخامس : الإذن
٢٠	الفرق بين الإباحة والإذن
٢١	السادس : التأديب
٢١	العموم والخصوص من وجه بين التأديب والتدب
٢٢	السابع : الامتنان
٢٢	الفرق بين الامتنان والإباحة
٢٢	العلاقة بين الامتنان والوجوب
٢٣	الثامن : الإكرام
٢٣	التاسع : الجزاء
٢٣	العاشر : الوعد
٢٣	الحادي عشر : التهديد
٢٤	الثاني عشر : الإنذار
٢٤	الفرق بين التهديد والإنذار
٢٥	الثالث عشر : التحسير
٢٥	الرابع عشر : التسخير
٢٦	الخامس عشر : التعجيز
٢٦	العلاقة بين التعجيز والوجوب
٢٦	الفرق بين التعجيز والتسخير
٢٦	السادس عشر : الإهانة
٢٧	ضابط الأمر للإهانة
٢٧	السابع عشر : الاحتقار
٢٧	الفرق بين الاحتقار والإهانة
٢٧	الثامن عشر : التسوية
٢٨	العلاقة بين الوجوب والتسوية بالمضادة
٢٨	التاسع عشر : الدعاء
٢٨	العلاقة بين الوجوب والدعاء
٢٩	العشرون : التخي
٣٠	الحادي والعشرون : كمال القدرة

- ٣١ الثاني والعشرون : الخبر
- ٣٢ الخبر بمعنى الأمر ، والأمر بمعنى الخبر ، والخبر بمعنى النهي
- ٣٣ الثالث والعشرون : التفويض
- ٣٣ - تسميته : التحكم ، والتسليم ، والاستبسال
- ٣٣ الرابع والعشرون : التكذيب
- ٣٤ الخامس والعشرون : المشورة
- ٣٤ السادس والعشرون : الأمر للاعتبار
- ٣٤ السابع والعشرون : الأمر للمتعب
- ٣٥ الثامن والعشرون : إرادة امتثال أمر آخر
- ٣٦ التاسع والعشرون : الأمر للتخيير
- ٣٦ الأمر ليس للتخيير إلا بانضمام أمر آخر ، في قول
- ٣٦ الثلاثون : الأمر للاختيار ، وقيل للندب
- ٣٧ الحادي والثلاثون : الأمر للتهديد
- ٣٧ الثاني والثلاثون : الأمر للالتماس
- ٣٧ الثالث والثلاثون : الأمر للتصبر
- ٣٧ الرابع والثلاثون : الأمر لقرب المنزلة
- ٣٧ الخامس والثلاثون : الأمر للتحذير والإخبار عما يؤول الأمر إليه
- ٣٨ صيغة الأمر إذا كانت للنهي بالمعنى فلا تعتبر أمراً

فصل

- ٣٩ الأمر حقيقة في الوجوب شرعاً ، وقيل لغةً ، وقيل باقتضاء العقل
- ٤٠ أدلة القول الأول : أن الأمر حقيقة في الوجوب شرعاً
- ٤١ الأمر المجرد عن قرينة حقيقة في الندب في قول
- ٤٢ الأمر المجرد عن قرينة حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب في قول
- ٤٣ الأمر المطلق للتكرار حسب الإمكان
- ٤٤ الأقوال الأخرى في عدم التكرار والتفصيل فيه
- ٤٥ الأمر المطلق الذي لا يقتضي التكرار يكون لفعل المرة الواحدة بالالتزام
- ٤٥ قيل : يقتضي فعل مرة بلفظه ووضع
- ٤٥ الأمر للمعلق بمستحيل ليس أمراً
- ٤٦ الأمر للمعلق بشرط أو صفة لا يتكرر بتكررها
- ٤٦ إذا كان الشرط أو الصفة للمعلق عليها الأمر علة فيتكرر الأمر بتكررها

٤٨	الأمر للفور عند الأكثر
٤٩	أقوال أخرى بعدم الفورية ووجوب العزم ، أو الوقف
٥٠	فعل العبادة متراحياً أو بعد وقتها قضاءً بالأمر الأول
٥١	القضاء بأمر جديد عند جمهور الفقهاء
٥١	الأمر بالشيء المعين نهى عن ضده معنى
٥١	الأمر بالشيء غير المعين ، والأمر بشيء في وقت موسع
٥٢	الأمر بالشيء ليس نهياً عن ضده عند المعتزلة
٥٢	الأمر معنى في النفس عند الأشعرية ، وهونفس النهي
٥٢	الأمر بتضمن النهي ويستلزمه من طريق المعنى ، في قول
٥٢	الأمر ليس عين النهي عن ضده ، ولا يقتضيه ، في قول
٥٢	الأمر بالشيء يقتضي الكراهة عن ضده عند الرازي
٥٤	النهي عن شيء أمر بضده
٥٤	الأمر بالشيء نهى عن جميع أضراده ، وكذا العكس ، (وفيه أقوال)
٥٥	أدلة القول بأن الأمر بالشيء نهى عن ضده ، والعكس
٥٥	حكم أمر الندب كحكم أمر الإيجاب عند الأكثر
٥٦	الأمر بعد الحظر للإباحة
٥٨	الأمر بعد الحظر للوجوب في قول الرازي وغيره
٥٩	التوقف في الأمر بعد الحظر ، في قول
٦٠	الأمر بعد الحظر للندب ، في قول
٦٠	الأمر بعد الحظر لإعادة الحال قبل الحظر ، في قول
٦١	الأمر بعد الاستئذان للإباحة ، وعند الرازي للوجوب
٦٢	الأمر بعد سؤال تعليم للإباحة
٦٤	النهي عن الشيء بعد الأمر به للتحريم
٦٤	أربعة أقوال أخرى في المسألة
٦٥	الفرق بين الأمر بعد الحظر ، والنهي بعد الأمر
٦٦	الأمر بلفظ الخبر كالأمر الصريح ، والنهي بلفظ الخبر كالنهي الصريح
٦٦	الأمر من الشارع بالأمر لآخر ليس أمراً به
٦٨	الأمر بصفة في فعل أمر بالفعل الموصوف نصاً
٧٠	الأمر المطلق بالبيع يتناول البيع ولو وقع يغبن فاحش
٧١	البيع مع الغبن الفاحش صحيح عند الأمر بمطلق البيع مع ضمان النقص

- ٧١ الوكيل يتقيد بنقد البلد وثن للثل في الوكالة المطلقة (ت)
 ٧١ الدال على الأعم غير دال على الأخص
 ٧٢ العمل بالأمرين المتعاقبين بلا عطف ، إن اختلفا
 إذا اختلف الأمران ، ولم يقبل الأمر التكرار ، أو منعه العادة أو عُرِف ثان ، أو وجد
 عهد ذهني ، فالثاني تأكيد
 ٧٣ إذا جاز التكرار ، ولم يعرف الثاني ، ولم يوجد عهد ذهني ، فالثاني تأسيس
 ٧٣ الأمر الثاني في هذه الحالات للتأكيد في قول ، والتوقف في قول
 ٧٤ العمل بالأمرين المتعاقبين بعطف ، إن اختلفا
 ٧٤ إذا لم يختلفا ، ولم يقبل الأمر التكرار ، فالأمر الثاني تأكيد
 ٧٤ إذا قبل الأمر التكرار مع العطف ، ولم يعرف الثاني ، فهو تأسيس
 ٧٥ إذا منعت العادة التكرار تعارض الأمران
 ٧٥ إذا لم تمنع العادة التكرار ، وعرف الثاني ، فالثاني تأكيد
 ٧٦ أبو الحسين البصري اختار الوقف

باب النهي

- ٧٧ تعريف النهي (ت)
 ٧٧ النهي مقابل للأمر
 ٧٧ صيغة النهي : « لا تفعل »
 ٧٧ معاني صيغة النهي
 ٧٨ أحدها : النهي للتحريم حقيقة
 ٧٨ الثاني : النهي للكرهية
 ٧٩ الثالث : النهي للتحقير
 ٧٩ الرابع : النهي لبيان العاقبة
 ٨٠ الخامس : النهي للدعاء
 ٨٠ السادس : النهي لليأس
 ٨٠ السابع : النهي للإرشاد
 ٨١ الثامن : النهي للأدب
 ٨١ التاسع : النهي للتهديد
 ٨١ العاشر : النهي لإباحة الترك
 ٨٢ الحادي عشر : النهي للالتباس
 ٨٢ الثاني عشر : النهي للتصبر

- الثالث عشر : النهي لإيقاع الأمن
الرابع عشر : النهي للتسوية
الخامس عشر : النهي للتحذير
معان أخرى نصيغة النهي كالشفقة والعظة والتسليّة (ت)
صيغة النهي للتحريم إذا تجردت عن القرائن عند الأئمة الأربعة
صيغة النهي تكون بين التحريم والكراهة ، في قول
صيغة النهي للقدر المشترك بين التحريم والكراهة ، في قول
الوقف في صيغة النهي المجردة عن القرائن ، في قول
صيغة النهي المطلقة عن شيء تقتضي الفساد شرعاً
معنى الفساد والبطلان في العبادات والمعاملات (ت)
دليل الفساد بالاعتبار
دليل الفساد بالمناقضة
النهي لوصف في النهي عنه لازم له ، يقتضي فساداً شرعاً
النهي يقتضي صحة الشيء وفساد وصفه عند الحنفية
تحريم صوم يومي العيدين (ت)
النهي عن الشيء لمعنى في غيره يقتضي فساداً عند الحنابلة والمالكية
النهي عن الشيء لمعنى في غيره لا يقتضي الفساد عند الشافعية والأكثر
النهي عن الشيء لمعنى في غيره لحق آدمي لا يقتضي الفساد عند الحنابلة والأكثر
النهي يقتضي الفور والدوام
الفرق بين النهي والأمر في التكرار والدوام
النهي ينقسم إلى الدوام وإلى غيره ، فهو للقدر المشترك ، في قول
إن قال : لاتفعله مرة ، فهذا يقتضي تكرار الترك
وعند الأكثر : يسقط مرة
النهي عن شيء واحد ، وعن متعدد جمعاً
النهي عن شيء واحد عند الافتراق دون الجمع
النهي عن متعدد عند الجمع

باب العام

- تعريف العام
الفرق بين العام والمطلق والعلم والتكررة واسم العدد
تعريفات أخرى للعام
العام يكون في المجاز كالحقيقة

- تعريف الخاص ، بخلاف العام ١٠٤
- تقسيم العام والخاص ، بحسب المراتب (ت) ١٠٤
- لاشيء أعم من متصور ، وهو العام المطلق ١٠٤
- لاشيء أخص من علم الشخص ، وهو الخاص المطلق ١٠٥
- عام نسبي وخاص نسبي ، أو العام الإضافي والخاص الإضافي ١٠٥
- إطلاق العام والخاص على اللفظ ، والأعم والأخص على المعنى ١٠٥
- العموم بمعنى الشركة في المفهوم من عوارض الألفاظ حقيقة ١٠٦
- العموم من عوارض المعاني حقيقة ، في قول ١٠٦
- العموم من عوارض المعاني مجازاً لاحقيقة ، عند الأكثر ١٠٧
- العموم لا يكون في المعاني لاحقيقة ولا مجازاً ، في قول ١٠٧
- التفريق بين الذهني والخارجي ، وأن عروض العموم للمعنى الذهني دون الخارجي ، عند طائفة ١٠٨
- العموم له صيغة يختص بها ، عند الأئمة الأربعة ١٠٨
- صيغة العموم حقيقة فيه ، مجاز في الخصوص ١٠٨
- أقوال أخرى في المسألة ، بعكس الأول ، أو الاشتراك أو التوقف ١٠٩
- أدلة القول الأول ١١٠
- مدلول العموم كناية مطابقة إثباتاً وسلباً ١١٢
- مدلول العموم ليس كناية ولا كلاً ١١٣
- الفرق بين الكل والكلي ١١٣
- دلالة العموم على أصل المعنى دلالة قطعية ١١٤
- دلالة العموم على كل فرد بخصوصه بلا قرينة دلالة ظنية عند الأكثر ١١٤
- تفصيل مذاهب العلماء في هذه المسألة (ت) ١١٤
- أدلة القول الأول ١١٥
- عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والبقاع والمتعلقات عند أكثر العلماء ١١٥
- لا عموم في الأحوال والأزمنة والبقاع والمتعلقات ، عند جمع ١١٦
- القول الثالث : أنه يعم بطريق الالتزام لا بطريق الوضع ١١٩
- صيغة العموم ١١٩
- إسم الشرط واسم الاستفهام ١١٩
- « من » « فين يعقل » ، و « ما » « فيها لا يعقل » ١١٩
- « ما » « لمن يعقل ولمن لا يعقل في الخبر والاستفهام في قول ١٢٠

- ١٢١ « أين » و « أنى » و « حيث » للمكان
- ١٢١ « متى » لزمان مبهم
- ١٢٢ « أي » للعاقل وغير العاقل
- ١٢٢ « من » و « أي » المضافة إلى شخص تعان ضميرها فاعلاً كان أو مفعولاً
- ١٢٣ الاسم الموصول ، مفرداً ومثنى ومجموعاً
- ✓ ١٢٣ « كل » أقوى صيغ العموم
- ١٢٤ معاني « كل » بالنسبة إلى إضافتها إلى نكرة ومعرفة جمع ، ومعرفة مفرد
- ١٢٥ فوائده عن « كل »
- ١٢٧ من صيغ العموم « جميع »
- ١٢٧ الاتفاق والاختلاف بين « كل » و « جميع »
- من صيغ العموم « أجمع » و « أجمعين » و « معشر » و « معاشر » و « عامة »
- ١٢٨ و « كافة » و « قاطبة »
- ١٢٩ من صيغ العموم جمع مطلقاً
- ١٣٠ جمع المذكر لايعمُ ، في قول
- ١٣١ أدلة القول الصحيح أن جمع المذكر يعمُ
- ١٣١ من صيغ العموم اسم جنس معرف تعريف جنس
- ١٣٢ اسم الجنس لايعم مع قرينة عهد ، ويعم مع جهلها
- ١٣٢ اسم الجنس لايعم إن عارض الاستغراق عرف أو احتمال تعريف جنس
- ١٣٣ من صيغ العموم مفرد محلى بلام غير عهدية
- ١٣٤ أقوال أخرى في المفرد المحلى باللام ، أنه لايعم ، أو محلى ، أو يفصل فيه
- ١٣٥ عموم المفرد المحلى بلام من جهة اللفظ ، وقيل من جهة المعنى
- ١٣٦ من صيغ العموم مفرد مضاف لمعرفة
- ١٣٦ من صيغ العموم نكرة في نفي وفي نهي
- ١٣٧ النكرة في سياق النفي ليست للعموم عند بعضهم
- ١٣٧ عموم النكرة في سياق النفي والنهي بالوضع
- ١٣٨ عموم النكرة في سياق النفي والنهي بال لزوم في قول
- ١٣٩ دلالة النكرة في سياق النفي على العموم : نصاً وظاهراً
- ١٣٩ من صيغ العموم النكرة في سياق إثبات
- ١٤٠ من صيغ العموم النكرة في سياق استفهام إنكاري
- ١٤٠ من صيغ العموم النكرة في سياق شرط
- ١٤٢ الجمع المنكر غير المضاف لايعمُ عند الأكثر

- ١٤٢ الجمع المنكر غير المضاف يعمُ عند جماعة
- ١٤٣ يحمل الجمع المنكر غير المضاف على أقل الجمع ، وقيل : على مجموع الأفراد
- ١٤٤ أقل الجمع ثلاثة حقيقة عند الأكثر
- ١٤٤ أقل الجمع اثنان حقيقة عند جماعة
- ١٤٦ أدلة القول الأول : إن أقل الجمع ثلاثة
- ١٥٠ يصح إطلاق الجمع على الاثنين والواحد مجازاً
- ١٥٠ أقوال العلماء في إطلاق الجمع على الاثنين والواحد (ت)
- ١٥١ الاختلاف في غير جمع « ج . م . ع » فإنه يطلق على الاثنين
- لا اختلاف في « نحن » و « قلنا » و « قلوبكما » مما هو في الإنسان منه شيء واحد ،
- ١٥٢ فإنه يطلق عليه
- ١٥٢ الاختلاف في « رجال » و « مسلمين » وضائر الغيبة والخطاب لاستثناء ذلك لغة
- ١٥٣ أقل الجماعة في غير الصلاة ثلاثة ، وقيل : كللفظ الجمع
- ١٥٣ معيار العموم صحة الاستثناء منه ، إلا في العدد
- ١٥٤ اللفظ العام بالعرف في ثلاثة أمور :
- ١٥٤ الأول : فحوى الخطاب
- ١٥٤ الثاني : لحن الخطاب
- ١٥٥ الثالث : مانسب الحكم فيه لذات ، وتعلق في المعنى بفعل اقتضاء الكلام
- ١٥٥ اللفظ العام بالعقل في ثلاثة أمور :
- ١٥٥ الأول : ترتيب الحكم على الوصف
- ١٥٦ وقيل : الحكم في عومه لغوي ، وقيل : لا يعم شرعاً ولالغة
- ١٥٧ الثاني : مفهوم المخالف عند القائلين به
- ١٥٨ الثالث : إذا وقع جواباً لسؤال
- ١٥٨ فائدة : سائر الشيء بمعنى باقيه ، عند الجمهور ، وفيها أقوال

فصل

- ١٦٠ العام بعد تخصيصه حقيقة عند الحنابلة والشافعية
- ١٦١ العام بعد تخصيصه مجاز في قول ، وفي المسألة ثمانية أقوال
- ١٦١ العام بعد تخصيصه حجة إن خصَّ بمبيّن عند الأكثر
- ١٦٢ وقيل حجة في أقل الجمع
- ١٦٢ وقيل حجة في واحد
- ١٦٣ وقيل حجة إن خصَّ بمنصل

- ١٦٣ وقيل حجة إن كان العموم منبئاً عنه قبل التخصيص
- ١٦٣ أقوال أخرى في المسألة
- ١٦٤ العام إن خصّ بجهول ليس بحجة اتفاقاً
- ١٦٥ وقيل : العام إن خصّ بجهول يكون حجة
- ١٦٥ عموم ماخصّ بمبيّن مراد تناولاً لاحقاً
- ١٦٥ العام الذي أريد به الخصوص كليّ استعمل في جزئي
- ١٦٦ الفرق بين العام والخصوص ، والعام الذي أريد به الخصوص
- ١٦٧ حالات العام إذا قصر على بعضه
- ١٦٨ ورود العام ، والمراد به الخصوص
- ١٦٨ الجواب غير المستقل تابع للسؤال في عومه
- ١٦٩ الجواب غير المستقل تابع للسؤال في خصوصه
- ١٧١ الجواب غير المستقل لا يتبع السؤال في خصوصه ، في قول
- عبارة الشافعي : « ترك الاستفصال في حكاية الحال ينزل منزلة العموم في
- ١٧١ المقال »
- عبارة الشافعي : « حكاية الحال إذا تطرق إليها الاحتمال ، كإثبات
- ١٧٢ الإجمال ، وسقط بها الاستدلال »
- ١٧٢ أجوبة العلماء عن الجمع بين العبارتين
- ١٧٤ الجواب المستقل إن ساوى السؤال تابعه في العموم والخصوص
- ١٧٦ إن كان الجواب أخص من السؤال فيختص الجواب بالسؤال
- ١٧٦ إن كان الجواب أعم من السؤال فيعتبر عومه
- إن ورد حكم عام على سبب خاص بلا سؤال ، فيعتبر عومه ، وهو « العبرة
- ١٧٧ بعموم اللفظ لا بخصوص السبب »
- ١٧٨ إن ورد حكم عام على سبب خاص بلا سؤال فيقتصر على سببه ، في قول
- ١٧٩ أدلة القول الصحيح الأول باعتبار العموم
- ١٨٠ أدلة القول بالاعتصار على السبب ومناقشتها وردّها
- ١٨٧ صورة السبب قطعية الدخول في العموم

فصل

- ١٨٩ إطلاق جمع المشترك على معانيه كإطلاق المفرد على كل معانيه
- ١٨٩ إرادة المتكلم باللفظ المشترك أحد معانيه جائز قطعاً ، وهو حقيقة

- ١٨٩ إرادة المتكلم باللفظ المشترك استعماله في كل معانيه فيه مذاهب
- ١٨٩ أحدها : يصح ، ويكون إطلاقه مجازاً ، وقيل : حقيقة
- ١٩١ الثاني : يصح إطلاقه على معنييه أو معانيه بقرينة متصلة
- ١٩١ الثالث : يصح استعماله في معنييه في النفي دون الإثبات
- ١٩١ الرابع : يصح استعماله في غير مفرد
- ١٩١ الخامس : يصح استعمال اللفظ المشترك إن تعلق أحد معانيه بالآخر
- ١٩٢ السادس : يصح استعماله بوضع جديد
- ١٩٢ السابع : لا يصح مطلقاً
- ١٩٢ استعمال المشترك في معانيه ظاهر ، وقيل مجمل
- ١٩٣ استعمال الجمع المشترك في معانيه مبني على جواز استعمال المفرد في معانيه
- جواز استعمال الجمع المشترك في معانيه ، وإن لم يصح في المفرد ، في قول ،
- ١٩٥ وقيل بالمنع
- ١٩٥ إطلاق اللفظ على حقيقته ومجازه الراجع معاً
- ١٩٦ إطلاق اللفظ على الحقيقة دون المجاز في قول
- ١٩٦ إطلاق اللفظ على الحقيقة والمجاز ظاهر فيها ويحمل عليها
- ١٩٧ دلالة الاقتضاء والإضرار عامة عند المالكية والحنابلة
- ١٩٧ وعند القاضي وجمع : مجملة
- ١٩٨ وعند الحنفية والشافعية هي نفي الإثم ، و« المقتضى لاعموم له »
- ١٩٩ تعريف المقتضى والمقتضى ، والمختلف في عمومه هو المقتضى
- ٢٠٠ توجيه القول بعموم المقتضى ، ومناقشة أدلة المخالفين
- ٢٠٢ الفعل المتعدي يعم مفعولاته ، ويقبل التخصيص
- ٢٠٣ الاختلاف في عموم الفعل المنفي على مذهبين
- ٢٠٤ إن نوى مأكولاً معيناً قبل باطناً عند الجمهور
- ٢٠٥ العام في شيء عام في متعلقاته
- تنبيه :
- ٢٠٧ جواز التخصيص بالنية لا يختص بالعام ، بل يجري في تقييد المطلق بالنية
- ٢٠٧ نفي المساواة للعموم عند الحنابلة والشافعية
- ٢٠٧ وعند الحنفية والمعتزلة وبعض الشافعية ليس للعموم
- ٢٠٩ المفهوم مطلقاً ، سواء كان مفهوم موافقة أم مخالفة ، عام فيما سوى المنطوق

فصل

- ٢١٣ فعل النبي ﷺ لا يعمُّ أقسامه وجهاته
- ٢١٥ فعل النبي ﷺ لا يعمُّ كل سفر
- ٢١٥ لفظ « كان » لدوام الفعل وتكراره
- ٢١٦ أمة النبي ﷺ لا تدخل في فعله ، بل هو خاص به
- ٢١٧ إن دخلت أمة النبي ﷺ في فعله فتكون بدليل خارجي أو قرينة تأسي
- ٢١٨ الخطاب الخاص بالنبي ﷺ عام للأمة ، عند الأكثر
- ٢١٩ وقال قوم : لا يعمُّهم الخطاب إلا بدليل
- ٢١٩ أدلة القول الأول بالعموم
- ٢٢٢ محل الخلاف فيما يمكن إرادة الأمة مع النبي ﷺ ، وإلا فلا تدخل قطعاً
- ٢٢٢ الخطاب الخاص بالأمة لا يختص بهم ، ويعم النبي ﷺ
- ٢٢٣ خطاب النبي ﷺ لواحد من الأمة يتناول المخاطب وغيره عند الحنابلة
- ٢٢٥ خطاب النبي ﷺ لواحد من الأمة لا يعم عند أكثر العلماء
- ٢٢٧ أدلة الحنابلة في تناول الخطاب للمخاطب وغيره
- ٢٣٠ فعل الرسول ﷺ في تعديده إلى الأمة كالخطاب الخاص به
- فائدة :
- قول الصحابي « نهى عن بيع الغرر » و « قضى رسول الله ﷺ بالشُّعْعة للجار »
- ٢٣٠ يعمُّ عند الحنابلة
- ٢٣١ عند أكثر الأصوليين : لا يعم
- ٢٣١ أدلة القول الأول والقول الثاني

فصل

- ٢٣٤ لفظ « الرجال » و « الرهط » لا يعمُّ النساء ، ولا العكس
- ٢٣٤ لفظ « الناس » و « القوم » و « الإنس » و « آدميين » يعم الرجال والنساء
- ٢٣٤ معنى « الرهط » و « مدلول » القوم
- « المؤمنون » و « المسلمون » ... و « أكلوا » و « إشرَبوا » و « يأكلون » و
- ٢٣٥ « شربتم » و « ذلكم » يعمُّ النساء تبعاً
- ٢٣٥ وفي رواية : لا يعم ، وهو قول الشافعية والأشعرية
- ٢٣٩ « إخوة » و « عمومة » تعمُّ الذكر والأنثى

- ٢٤٠ « من » الشرطية تعمُّ المؤنث
- ٢٤١ « من » الشرطية تختص بالذكور في قول
- ٢٤٢ لفظ « الناس » و « المؤمنون » يعم العبد والمبعض
- ٢٤٢ وفي قول لا يعم ، وفي قول يفصل بين حق الله وحق العباد
- ٢٤٣ دخول « الكفار » و « الجن » في لفظ « الناس »
- ٢٤٥ « يا أهل الكتاب » لا يشمل أمة محمد ﷺ
- ٢٤٧ « يا أيها الناس » و « يا عبادي » يعم النبي ﷺ
- ٢٤٧ وقيل : يعمُّ خطاب القرآن دون خطاب السنة
- ٢٤٨ وقيل : لا يعمُّ خطاب القرآن ولا خطاب السنة
- ٢٤٩ الخطاب لا يعمُّ غائباً ومعدوماً إذا وجد وكلف ، لغة
- ٢٥٠ وقيل : لا يعمه الخطاب إلا بدليل آخر
- ٢٥٢ المتكلم داخل في عموم كلام نفسه مطلقاً ، إن صلح عند دخوله
- أقوال أخرى بعدم الدخول إلا بدليل ، أو عدم الدخول مطلقاً أو عدم الدخول إلا في الأمر
- ٢٥٣
- ٢٥٤ تضمنُّ الكلام العام للمدح والذم لا يمنع العموم
- ٢٥٥ وقيل : إن ذلك يمنع العموم ، وقيل : إنه للعموم إلا لعارض
- ٢٥٦ ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ الآية - تقتضي العموم من كل نوع من المال
- ٢٥٦ وقيل يكفي الأخذ من نوع واحد ، وهي مسألة « الجمع المضاف إلى جمع »

فصل

- ٢٥٩ القرآن بين شيئين لفظاً لا يقتضي التسوية بينها حكماً
- ٢٦٠ خالف أبو يوسف وجمع وقالوا : العطف يقتضي المشاركة
- ٢٨٩ ، ٢٦٢ إضرار شيء في معطوف لا يلزم منه إضراره في معطوف عليه ، خلافاً للحنفية
- ٢٦٢ تسمية المسألة « عطف الخاص على العام لا يقتضي تخصيص المعطوف عليه »
- ٢٦٣ مثاله : « لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذوه عهدي في عهده »
- ٢٦٥ وقيل : بالوقف لتعارض الأدلة

باب التخصيص

- ٢٦٧ تعريف التخصيص
- ٢٦٨ إطلاق التخصيص على قصر لفظ غير عام على بعض مسماه

- ٢٦٩ التخصيص جائز مطلقاً عند الأئمة الأربعة والأكثر
- ٢٧١ التخصيص جائز ولو لعام مؤكد
- ٢٧١ جواز التخصيص مطلقاً إلى أن يبقى واحد من أفراد العام
- ٢٧٢ وفي قول : يمنع أن ينقص عن أقل الجمع ، وهناك أقوال أخرى
- ٢٧٦ التخصيص فيها له شمول حساً أو حكماً
- ٢٧٧ تعريف المخصص : إرادة المتكلم الإخراج
- ٢٧٧ إطلاق المخصص على الدليل مجازاً
- ٢٧٧ أقسام المخصص :
- ٢٧٧ القسم الأول : المخصص المنفصل كالحس
- ٢٧٩ المخصص المنفصل بالعقل ، ضرورياً كان أو نظرياً
- ٢٨١ القسم الثاني : المخصص المتصل ، وهو أقسام
- ٢٨١ أحدها : استثناء متصل
- ٢٨٢ تعريف الاستثناء المتصل
- ٢٨٢ جواز الاستثناء من التكررة وعدمه
- ٢٨٣ أدوات الاستثناء
- ٢٨٤ شروط صحة الاستثناء
- ٢٨٦ لا يصح الاستثناء من غير الجنس في الأصح عند الحنابلة
- ٢٨٦ وفي رواية : يصح في التقدين عند الإمام أحمد
- ٢٨٧ يصح الاستثناء من غير الجنس مطلقاً عند الشافعية والمالكية
- ٢٨٧ وجه عدم صحة الاستثناء من غير الجنس
- ٢٨٩ مذاهب العلماء في دلالة الاستثناء :
- ٢٨٩ مذهب الحنابلة والأكثرين : « إلا » قرينة مخصصة
- ٢٩١ المذهب الثاني للباقلاني : المدلول له لفظان : مركب ومفرد
- ٢٩٢ المذهب الثالث لابن الحاجب : التفريق بين اللفظ والمعنى
- ثمرة الخلاف : الاستثناء تخصيص على المذهب الأول دون الثاني ، ويحتمل التخصيص
- ٢٩٢ وعكسه في الثالث
- فوائد :
- ٢٩٣ إحداها : الاستثناء أربعة أنواع
- ٢٩٤ الثانية : الاستثناء يقع في عشرة أمور ، ينطق باثنين ولا ينطق بثمانية
- ٢٩٧ من شروط الاستثناء : الاتصال المعتاد لفظاً أو حكماً
- ٢٩٧ مذهب ابن عباس رضي الله عنه في الاستثناء المتأخر

- ٢٠١ أدلة شروط الاتصال بين المستثنى والمستثنى منه
- ٢٠٣ من شروط الاستثناء : نيته قبل تمام مستثنى منه
- ٢٠٤ من شروط الاستثناء : النطق به إلا في عين مظلوم
- ٢٠٥ جواز تقديم المستثنى عن المستثنى منه
- ٢٠٦ يصح استثناء النصف عند الجمهور
- ٢٠٧ استثناء الأكثر لا يصح عند الإمام أحد وأصحابه
- ٢٠٩ جواز استثناء الأكثر من دليل خارجي كالصفة
- إذا بطل الاستثناء ، واستثنى منه ، رجع الاستثناء الثاني إلى ما قبل المستثنى الأول
- ٢١١ وفي قول : يبطل ، وفي قول : يعتبر ما يؤول إليه الاستثناءات
- ٢١٢ الاستثناء بصفة مجهول من معلوم ، ومن مجهول ، والجميع
- ٢١٢ تعقيب الاستثناء جملاً بواو العطف وغيرها ، فيعود للجميع
- ٢١٣ أقوال أخرى في المسألة
- ٢١٥ إن وجد دليل على عوده إلى الأولى أو الأخيرة أو الجميع عمل به
- ٢٢٠ إن تجرد الاستثناء عن الدليل ، وأمكن عوده إلى الأخيرة أو الجميع ففيه مذاهب :
- ٢٢٠ أحدها : يعود إلى الجميع ، وأدلته
- ٢٢٣ الاستثناء المتعقب مفردات يعود إلى الكل
- تنبيه :
- ٢٢٤ المراد من الجمل ما فيه شمول ، لا الجمل النحوية
- ٢٢٥ الضمير اللاحق يرجع إلى الكل ، والاستثناء منه يرجع إلى الكل
- ٢٢٧ الاستثناء من النفي إثبات ، وبالعكس عند الجمهور
- ٢٢٨ مخالفة الحنفية في هذه القاعدة
- ٢٢٨ أدلة الجمهور في الاستثناء من النفي إثبات وعكسه
- ٢٢٢ أدلة الحنفية
- ٢٢٤ تعدد الاستثناء وأحواله
- ٢٣٥ له عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة ... ، وله طرق
- ٢٣٥ ١ - طريقة الإخراج وجير الباقي بالاستثناء الثاني
- ٢٣٥ ٢ - طريقة حط الآخر بما يليه
- ٢٣٦ ٣ - طريقة جعل الزر خارجاً ، والشفع داخلياً
- ٢٣٧ القرافي استثنى الشرط من قاعدة « الاستثناء من النفي إثبات »
- ٢٣٧ إذا عطف استثناء على استثناء مثله أضيف إليه

فصل

- ٣٤٠ القسم الثاني من المخصّص المتصل : الشرط
 ٣٤٠ المخصّص هو الشرط اللغوي فقط
 ٣٤٢ الشرط مخرج مالولاء لدخل
 ٣٤٢ اتحاد الشرط وتعدد الشرط على الجمع والبدل
 ٣٤٣ تقدم الشرط على الجزاء لفظاً ، وماظاهرة التأخير فهو عذوف
 ٣٤٤ صحة إخراج الأكثر بالشرط
 ٣٤٥ اتصال الشرط بالمشروط وتعقبه بجمل متعاطفة كاستثناء
 ٣٤٦ حصول المعلق على الشرط عقب وجود الشرط
 ٣٤٦ حصول العقد عقب صيغة الشرط

فصل

- ٣٤٧ المخصّص المتصل الثالث : الصفة
 ٣٤٧ تعريف الصفة
 شمول الوصف للنعت وعطف البيان والحال والمفرد والجملة والظرف والجار
 ٣٤٧ والمجرور
 ما يخرج من الوصف المخصّص كالذي خرج مخرج الغالب ، أو لمساق لمذح أو ذم ، أو
 ٣٤٧ ترحم ، أو توكيد ، أو تفضيل
 ٣٤٨ الصفة كاستثناء في العود
 ٣٤٨ إن تقدمت الصفة فتعمُّ

فصل

- ٣٤٩ المخصّص المتصل الرابع : الغاية
 ٣٤٩ المراد بالغاية
 ٣٤٩ أحرف الغاية
 ٣٥٠ الغاية كاستثناء في الاتصال والعود بعد الجمل
 ٣٥١ خروج الأكثر بالغاية
 ٣٥١ ما بعدها مخالف لما قبلها عند الجمهور ، خلافاً لغيرهم

- ٣٥٢ اشتراط العموم قبل الغاية ليكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها
- ٣٥٣ اتحاد الغاية والمعنى وتعددتها
- ٣٥٤ المخصص المتصل الخامس : بدل البعض
- ٣٥٤ التوابع المخصصة كالبدل وعطف البيان والتوكيد كالاستثناء في المعنى
- ٣٥٥ الشرط المقترن بحرف جر أو حرف عطف كشرط لغوي
- ٣٥٥ تعلق الحرف المتأخر بالفعل المتقدم
- ٣٥٦ الإشارة بلفظ « ذلك » بعد جل ، والتبيز بعد جل ، يعودان للكل

فصل

- ٣٥٩ تخصيص الكتاب ببعضه ، وتخصيصه بالسنة مطلقاً
- ٣٥٩ تخصيص السنة بالقرآن ، وتخصيصها ببعضها مطلقاً
- ٣٦٠ مخالفة بعض الظاهرية في تخصيص القرآن بالقرآن
- ٣٦٣ مخالفة الحنفية في تخصيص الكتاب بالسنة ، مع أقوال أخرى
- ٣٦٣ مثال تخصيص السنة بالكتاب
- ٣٦٥ مثال تخصيص السنة بالسنة
- ٣٦٦ مخالفة داود الظاهري في تخصيص السنة بالسنة
- ٣٦٦ تخصيص اللفظ العام بمفهوم الموافقة ، ومثاله
- ٣٦٧ تخصيص اللفظ العام بمفهوم المخالفة ، ومثاله
- ٣٦٩ تخصيص العام بالإجماع ، والمراد دليله
- ٣٧٠ ١ عمل أهل الإجماع بخلاف نص خاص ، فهو نسخ لذلك النص
- ٣٧١ تخصيص العام بفعله ﷺ إن شمله العموم
- ٣٧١ تخصيص العام بإقراره ﷺ على فعل
- ٣٧٤ التخصيص أقرب من نسخ العام
- ٣٧٥ تخصيص اللفظ العام بمذهب الصحابي عند القائلين به
- ٣٧٥ تحقيق مذهب المالكية في عدم تخصيص العام بمذهب الصحابي (ت)
- ٣٧٦ تخصيص اللفظ العام بقضايا الأعيان
- ٣٧٧ تخصيص اللفظ العام بالقياس ، قطعياً كان أو ظنياً
- ٣٧٨ تخصيص اللفظ العام بالقياس الجلي دون الخفي ، في قول
- ٣٧٨ تفسير القياس الجلي والقياس الخفي
- ٣٧٩ أقوال أخرى في تخصيص العام بالقياس

- ٢٨٠ صرف المعنى الظاهر غير العام بالقياس إلى احتمال مرجوح
- ٢٨٠ صرف الظاهر إلى المحتمل المرجوح ظنية ، وفي قول قطعية
- فعل الفريقتين من الصحابة للصلاة في بني قريظة يرجع إلى تخصيص العموم
- ٢٨١ بالقياس

فصل

- ٢٨٢ تقديم الخاص على العام مطلقاً ، سواء كانا مقترنين أو غير مقترنين
- ٢٨٢ قالت الحنفية والمعتزلة : إن المتأخر ينسخ المتقدم
- ٢٨٣ وجه القول الأول
- ٢٨٤ العام من وجه ، والخاص من وجه ، يتعارضان ، ويطلب المرجح
- ٢٨٥ وقيل : المتأخر منها ناسخ
- ٢٨٦ الخاص إذا وافق العام لم يخصه ، وقيل : بلى
- ٢٨٧ العادة لا تخصص العام ، ولا تميد المطلق ، خلافاً للمالكية والحنفية
- ٢٨٩ العام لا يخص بمقصوده
- ٢٨٩ - ٢٦٢ رجوع الضمير إلى بعض العام لا يخصه ، خلافاً للحنفية
- ٢٩٠ وقيل : بالوقف

باب المطلق والمقيد

- ٢٩٢ تعريف المطلق
- ٢٩٣ تعريف المقيد
- ٢٩٣ مراتب المقيد
- ٢٩٣ اجتماع الإطلاق والتقييد في لفظ واحد باعتبار الجهتين
- ٢٩٤ الإطلاق والتقييد يكونان تارة في الأمر وتارة في الخبر
- ٢٩٤ الإطلاق والتقييد أمران نسيان
- ٢٩٥ المطلق والمقيد كعام وخاص ، في تخصيص العموم من متفق عليه ومختلف فيه
- إذا ورد المطلق والمقيد واختلف حكمها فلا يحمل المطلق على المقيد ، سواء اتفق السبب أو اختلف
- ٢٩٥
- ٢٩٦ إذا اتفق حكم المطلق والمقيد فتارة يتحد سببها ، وتارة يختلف
- إذا اتحد سببها فتارة يكونان مثبتين ، وتارة يكونان نهيين ، وتارة يكون أحدهما أمراً والآخر نهياً
- ٢٩٦

- ٣٩٦ الحالة الأولى : إذا كانا مثبتين ، يحمل المطلق على المقيد
- ٣٩٩ الحالة الثانية : إذا كانا نهيين ، يقيد المطلق بمفهوم المقيد
- ٤٠١ الحالة الثالثة : إذا كان أحدهما أمراً والآخر نهياً . يقيد المطلق بضد الصفة
- ٤٠١ إذا اختلف سبب المطلق والمقيد مع اتحاد الحكم
- ٤٠٣ إذا اختلف سبب مقيدين متنافيين ومطلق
- إذا لم يختلف السبب ولم يمكن حمل المطلق على أحد المقيدين تساوي في عدم الحمل على واحد منها وسقطا
- ٤٠٥ يحمل المطلق على المقيد في الأصل كما يحمل عليه في الوصف
- ٤٠٨ محل حمل مطلق على مقيد إذا لم يستلزم الحمل تأخير بيان عن وقت حاجة ، (قولان في المسألة)
- ٤٠٩ اللفظ المطلق ظاهر الدلالة على الماهية كالعام لكن على سبيل البدل
- ٤١١

باب المجمل

- ٤١٣ تعريف المجمل
- ٤١٤ حكم المجمل
- ٤١٥ يقع الإجمال في نصوص القرآن والسنة
- ٤١٥ قد يكون الإجمال في حرف وفي اسم وفي مركب
- ٤١٧ قد يكون الإجمال في مرجع ضمير
- ٤١٧ قد يكون الإجمال في مرجع صفة
- ٤١٨ قد يكون الإجمال في تعدد مجاز عند تعذر الحقيقة
- ٤١٨ قد يكون الإجمال في عام خَصَّ بمجهول
- ٤١٨ قد يكون الإجمال في عام خَصَّ بمشتئي وصفة مجهولين
- ٤١٩ لا إجمال في إضافة تحريم إلى عين
- ٤٢١ التحريم المضاف إلى العين عام
- ٤٢٣ لا إجمال في قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ عند أكثر العلماء
- ٤٢٤ لا إجمال في قوله ﷺ : « رَفَعَ عَن أُمِّي الْخَطَا وَالنِّسْيَان » عند الجمهور
- لا إجمال في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ في اختيار أكثر العلماء
- ٤٢٥
- ٤٢٦ لا إجمال في قوله تعالى : ﴿ وَأَحْلَلُ اللَّهُ الْبَيْع ﴾ عند الأكثر
- خلاف العلماء في قوله تعالى : ﴿ وَأَتُوا الزَّكَاةَ ﴾ هل هو عام خصصته السنة ، أم مجمل
- ٤٢٧ بينته السنة ؟ !

لا إجمال في قوله ﷺ : « لا صلاة إلا بطهور » و « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب »

٤٢٩

و « لا نكاح إلا بولي » و « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل »

٤٣٠

ويقتضي ذلك نفي الصحة

٤٣١

لا إجمال في قوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات »

إذا استعمل اللفظ لمعنى واحد تارة ولمعنيين تارة أخرى ، ولا ظهور في واحد

٤٣١

منهما ، فهو مجمل في ظاهر كلام أصحابنا وغيرهم . (في المسألة ثلاثة أقوال)

٤٣٣

كل لفظ له محمل لغة وشرعاً ، فإنه يحمل على المحمل الشرعي عند أكثر العلماء

إذا ورد خطاب الشرع بلفظ له حقيقة في اللغة وحقيقة في الشرع ، فإنه يجب

٤٣٤

حمله على العرف الشرعي عند أكثر العلماء

٤٣٥

فإن تعذر الحمل على الشرعي فيحمل على العرفي

٤٣٦

فإن تعذر الحمل على العرفي فيحمل على اللغوي

٤٣٦

فإن تعذر الحمل على اللغوي فيحمل على المجاز

باب المبين

٤٣٧

تعريف المبين

٤٣٧

يكون المبين في مفرد ومركب من الألفاظ وفي فعل ، سواء سبق إجمال أو لا

٤٣٨

يطلق البيان على التبيين ، وعلى ما حصل به التبيين ، وعلى متعلقه

٤٣٨

تعريف البيان بالنظر إلى الإطلاق الأول الذي هو التبيين

٤٤٠

تعريف البيان بالنظر إلى الإطلاق الثاني وهو ما حصل به التبيين

٤٤٠

تعريف البيان بالنظر إلى الإطلاق الثالث وهو متعلق التبيين

٤٤١

يجب البيان لما أريد فهمه من دلائل الأحكام

٤٤١

يحصل البيان بقول الله تعالى أو بقول رسوله ﷺ باتفاق العلماء

٤٤٢

يحصل البيان بفعل النبي ﷺ عند معظم العلماء

٤٤٤

يحصل البيان بالفعل ولو كان الفعل إشارة أو كتابة

٤٤٤

البيان الفعلي أقوى من البيان القولي

٤٤٥

يحصل البيان بإقرار النبي ﷺ على فعل بعض أمته

٤٤٥

كل مقيد من جهة الشرع بيان

٤٤٥

من وجوه البيان : الترك

٤٤٦

من وجوه البيان : السكوت بعد السؤال عن حكم الواقعة

من وجوه البيان : أن يستدل الشارع استدلالاً عقلياً ، فتبين به العلة أو مأخذ الحكم

٤٤٧

أو فائدة ما

- ٤٤٧ الفعل والقول بعد مجمل إن صلح كل منهما أن يكون بياناً ولا تنافي بينهما
 ٤٤٩ الفعل والقول بعد مجمل إن صلح كل منهما أن يكون بياناً ولم يتفقا
 ٤٥٠ يجوز كون البيان أضعف دلالة من المبين عند أكثر أصحابنا وغيرهم
 ٤٥١ لا تعتبر مساواة البيان للمبين في الحكم وعدمه
 ٤٥١ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة
 ٤٥٣ يجوز تأخير البيان وتأخير تبليغه إلى وقت الحاجة عند جمهور الفقهاء
 ٤٥٤ يجوز التدريج بالبيان عند أصحابنا والمحققين
 ٤٥٥ يجوز تأخير إسماع تخصص موجود عندنا وعند عامة العلماء
 يجب اعتقاد العموم والعمل به قبل البحث عن تخصص عند أكثر أصحابنا ، وفي
 ٤٥٦ قول لا يجب
 ٤٥٨ يجب العمل بكل دليل سمعه المكلف قبل البحث عن معارضه

باب الظاهر والتأويل

- ٤٥٩ تعريف الظاهر
 ٤٦٠ تعريف التأويل
 إذا قرب التأويل كفى أدنى مرجح ، وإذا بُعد افتقر إلى أقوى مرجح ، وإذا
 ٤٦١ تعذر الحمل لعدم الدليل رد التأويل
 من صور التأويل البعيد :
 (أ) : تأويل الحنفية قوله ﷺ لمن أسلم على عشرين سنة « اختر » وفي لفظ « أمسك »
 ٤٦٢ منهن أربعاً وفارق سائرهن « على ابتداء النكاح أو إمساك الأوائل
 (ب) : تأويل الحنفية قوله ﷺ لمن أسلم على أختين « اختر أيتما شئت » على
 ابتداء نكاح إحداهما ، إن كان قد تزوجها في عقد واحد ، أو إمساك الأولى منها إن
 ٤٦٣ كان قد تزوجها مفترقتين
 (جـ) : تأويل الحنفية إطعام ستين مسكيناً في الآية على إطعام طعام ستين
 ٤٦٤ (د) : تأويل الحنفية قوله ﷺ « في أربعين شاة » على قيمتها
 ٤٦٥ (هـ) : تأويل الحنفية قوله ﷺ « أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها ،
 فنكاحها باطل » على الصغيرة والأمة والمكاتبه
 ٤٦٦ (و) : تأويل الحنفية قوله ﷺ « لاصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » على صوم
 ٤٦٧ القضاء والنذر المطلق
 ٤٦٩ (ز) : تأويل الحنفية قوله ﷺ : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » على التشبيه

- ٤٧٠ (ح) : تأويل الحنفية قوله تعالى في آيتي الفبيء والغنية ﴿ ولذي القربى ﴾ على
الفقراء منهم
(ط) : تأويل المالكية والشافعية قوله ﷺ : « من ملك ذا رحم محرم فهو حر »
٤٧١ على الأصول والفروع

باب المنطوق والمفهوم

- ٤٧٢ تعريف المنطوق ×
٤٧٣ المنطوق نوعان : صريح وغير صريح
٤٧٤ دلالة التزام تنقسم إلى ثلاثة أقسام : اقتضاء وإشارة وتنبيه
٤٧٤ القسم الأول : دلالة الاقتضاء
٤٧٦ القسم الثاني : دلالة الإشارة
٤٧٧ القسم الثالث : دلالة التنبيه
٤٨٠ تعريف النص
٤٨٠ دلالة النص قطعية إن لم يحتمل التأويل
٤٨٠ تعريف المفهوم
٤٨٠ اختلاف العلماء في استفادة الحكم من المفهوم
٤٨١ المفهوم نوعان : مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة
٤٨١ تعريف مفهوم الموافقة
٤٨٢ شرط مفهوم الموافقة
٤٨٣ مفهوم الموافقة حجة
٤٨٣ دلالة مفهوم الموافقة لفظية على الصحيح ، وقيل : إنها قياسية
٤٨٤ دلالة مفهوم الموافقة تفهم من السياق والقرائن على الصحيح
٤٨٦ مفهوم الموافقة نوعان : قطعي وظني
٤٨٦ القطعي من مفهوم للموافقة كرهن مصحف عند ذمي
الظني من مفهوم للموافقة كقولنا : « إذا ردت شهادة فاسق فكافر أولاً » وكقول
الإمام أحمد : لا شفعة لذمي على مسلم لقوله ﷺ : « وإذا لقيتموه في طريق
فاضطربوا إلى أضيئه » وكقول القائل : « إذا جاز سلم مؤجلاً فحالاً أولاً »
٤٨٨ - ٤٨٧
٤٨٩ تعريف مفهوم المخالفة
٤٨٩ شروط العمل بمفهوم المخالفة
٤٨٩ أ) ألا تظهر أولوية بالحكم من المذكور ولا مساواة في مسكوت عنه

- ٤٩٠ ب (ألا يكون خرج مخرج الغالب
- ٤٩٢ ج (ألا يكون خرج مخرج تفخيم
- ٤٩٢ د (ألا يكون خرج جواباً لسائل
- ٤٩٣ هـ (ألا يكون المنطوق ذكر لزيادة امتنان على المسكوت عنه
- ٤٩٤ و (ألا يكون المنطوق خرج لبيان حكم حادثة اقتضت بيان الحكم في المذكور
- ٤٩٤ ز (ألا يكون المنطوق ذكر لتقدير جهل المخاطب به دون جهله بالمسكوت عنه
- ٤٩٥ ح (ألا يكون المنطوق ذكر لرفع خوف ونحوه عن المخاطب
- ٤٩٥ ط (ألا يكون المنطوق على حكمه على صفة غير مقصودة
- الضابط لشرط العمل بمفهوم المخالفة ألا يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر
- ٤٩٦ فائدة غير نفي الحكم عن المسكوت عنه
- المقترن من المفاهيم بما يمنع القول به لوجود فائدة تقتضي التخصيص في
- ٤٩٦ المذكور بالذكر ، هل يدل اقتراحه بذلك على الغاية وجعله كالعدم ؟
- ٤٩٧ أقسام مفهوم المخالفة
- ٤٩٨ القسم الأول : مفهوم الصفة
- ٤٩٨ تعريف مفهوم الصفة
- ٥٠٠ مفهوم الصفة حجة لغة عن أكثر أصحابنا وأكثر الشافعية
- ٥٠٠ يحسن الاستفهام في مفهوم الصفة
- ٥٠١ مفهوم الصفة في بحث عما يعارضه كعامة
- ٥٠١ من مفهوم الصفة علة وظرف زمان وظرف مكان وحال
- ٥٠٢ القول الثاني في مفهوم الصفة بأنواعه إنه ليس بحجة
- ٥٠٣ الأدلة على حجية مفهوم الصفة
- ٥٠٤ القسم الثاني : التقسيم
- ٥٠٥ القسم الثالث : الشرط
- ٥٠٦ القسم الرابع : الغاية
- ٥٠٧ القسم الخامس : العدد
- ٥٠٩ القسم السادس : اللقب

فصل

- ٥١٢ إذا خُصَّ نوع بالذكر بمدح أو ذم أو غيرهما مما لا يصلح لمسكوت عنه فله مفهوم
- ٥١٢ إذا اقتضى حال أو لفظ عموم الحكم لو عمّ ، فتخصيص بعض بالذكر له مفهوم

- ٥١٣ فعل النبي ﷺ له دليل كدليل الخطاب عند أكثر أصحابنا
٥١٤ دلالة المفهوم كلها بالالتزام

فصل « إِنَّمَا »

- ٥١٥ كلمة « إِنَّمَا » تفيد الحصر نطقاً (وخلاف العلماء في المسألة)
٥١٨ قد ترد « إِنَّمَا » لتحقيق منصوص لالنفى غيره
٥١٨ لفظ حديث « تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » يفيد الحصر نطقاً
٥١٩ لفظ « صديقي زيد » أو « العالم زيد » ونحوه ولاقرينة عهد يفيد الحصر نطقاً
ويحصل حصر بنفي ونحوه واستثناء تام ومفرغ وفصل مبتدأ من خبر بضمير
٥٢٠ الفصل
٥٢١ تقديم المعمول يفيد الاختصاص وهو الحصر (وخلاف العلماء في المسألة)
٥٢٤ مراتب المفاهيم من حيث القوة

باب النسخ

- ٥٢٥ تعريف النسخ
٥٢٨ الناسخ هو الله تعالى حقيقة
٥٢٩ المنسوخ هو الحكم المرتفع بناسخ
٥٢٩ لا يكون الناسخ أضعف من المنسوخ
٥٢٩ لا نسخ مع إمكان الجمع بين الدليلين
٥٣٠ لا نسخ قبل علم مكلف بالمأمور به
٥٣١ يجوز النسخ في السماء والنبي ﷺ هناك
٥٣١ يجوز النسخ قبل دخول وقت الفعل
يجوز النسخ عقلاً باتفاق أهل الشرائع سوى الشيعية من اليهود ، وكذا يجوز
معماً باتفاق أهل الشرائع سوى العنانية من اليهود ، فإنهم يجوزونه عقلاً
٥٣٣ لا معماً ، ووافقهم على ذلك أبو مسلم الأصفهاني
٥٣٥ ترجمة أبي مسلم الأصفهاني
٥٣٥ وقع النسخ شرعاً
٥٣٦ لا يجوز البداء على الله سبحانه وتعالى ، والقول به كفر
٥٣٦ تعريف البداء
٥٣٧ بيان غاية مجهولة للحكم ليس بنسخ
٥٣٨ يُنسخ الإنشاء ولو كان بلفظ قضاء في الأصح

- ينسخ الإنشاء ولو كان بلفظ الخبر ٥٣٨
 ينسخ الإنشاء ولو قيد بلفظ تأييد أو حتم ٥٣٩
 يجوز نسخ إيقاع الخبر حتى ينقيضه ٥٤١
 لا يجوز نسخ مدلول خبر لا يتغير كصفات الله سبحانه وخبر ماكان ومايكون ٥٤٣
 لا يجوز نسخ مدلول خبر يتغير كإيمان زيد وكفره مثلاً ٥٤٣
 يجوز نسخ خبر عن حكم ٥٤٥
 يجوز نسخ بلا بدل عن المنسوخ ٥٤٥
 وقوع النسخ بلا بدل ٥٤٥
 يجوز النسخ بأثقل من المنسوخ ٥٤٩
 يجوز تأييد تكليف بلا غاية ٥٥١
 تنبيهه :
 لم تنسخ إباحة إلى إيجاب ولا إلى كراهة ٥٥٣

فصل

- يجوز نسخ التلاوة دون الحكم ، ونسخ الحكم دون التلاوة ، ونسخها معاً ٥٥٣
 نسخ جميع القرآن ممتنع بالإجماع ٥٥٣
 مثال مانسخت تلاوته وحكه باق ٥٥٤
 مثال مانسخ حكه ، وتلاوته باقية ٥٥٥
 مثال مانسخ حكه ولفظه معاً ٥٥٧
 يجوز نسخ قرآن وسنة متواترة بمثلها ، ونسخ سنة بقرآن ، ونسخ أحاد من السنة بمثلها وبمتواتر ٥٥٩
 يجوز عقلاً لا شرعاً نسخ سنة متواترة بأحاد ٥٦١
 يجوز عقلاً لا شرعاً نسخ قرآن بمتواتر من السنة ٥٦٢
 يعتبر لصحة النسخ تأخر ناسخ عن منسوخ ٥٦٣
 الطرق الصحيحة في معرفة النسخ : ٥٦٣
 أولاً : الإجماع على أن هذا ناسخ لهذا ٥٦٣
 ثانياً : قوله ﷺ ٥٦٥
 ثالثاً : فعله ﷺ ٥٦٥
 رابعاً : قول الراوي كان كذا ونسخ أو رخص في كذا ثم نهى عنه ونحوها ٥٦٦

- الطرق غير الصحيحة في معرفة النسخ :
- ٥٦٧ أ - ليس من وجوه معرفة النسخ قول الراوي ذي الآية منسوخة أو ذا الخبر منسوخ
- ٥٦٧ حتى يبين الناسخ للآية أو الخبر
- ٥٦٨ ب - لانسح بَقْلِيَّة في المصحف
- ٥٦٩ ج - لانسح بصقر صحابي أو تأخر إسلامه إذا كان راوياً للحديث
- ٥٦٩ د - لانسح بموافقة أصل
- ٥٦٩ هـ - لانسح بعقل وقياس
- ٥٧٠ و - لا يُنسخ إجماع ولا يُنسخ به
- ٥٧١ ز - لا يُنسخ قياس ولا يُنسخ به (وخلاف العلماء في المسألة)
- ٥٧٣ إذا نسخ حكم أصل تبعه حكم فرعه
- ٥٧٦ يجوز النسخ بالفحوى
- ٥٧٦ يجوز نسخ أصل الفحوى دونه
- ٥٧٧ يجوز نسخ الفحوى دون أصله
- ٥٧٨ يجوز نسخ حكم مفهوم المخالفة إن ثبت
- ٥٧٩ يبطل حكم مفهوم المخالفة بنسخ أصله
- ٥٨٠ لا ينسخ بمفهوم المخالفة
- ٥٨٠ لاحكم للناسخ مع جبريل عليه السلام قبل أن يبلغه إلى النبي ﷺ ، فإذا بلغه لم يثبت حكمه في حق من لم يبلغه
- ليست زيادة جزء مشترط أو شرط أو زيادة ترفع مفهوم المخالفة أو زيادة عبادة مستقلة من الجنس أو غيره نسخاً
- ٥٨١ خلاف الحنفية في مسألة الزيادة على النص ، وقولهم بأنها نسخ ، ومناقشة ذلك
- ٥٨٢ نسخ جزء أو شرط عبادة نسخاً لذلك الجزء أو الشرط دون أصل تلك العبادة
- ٥٨٤

فصل

- ٥٨٦ يستحيل تحريم معرفة الله تعالى
- ٥٨٦ ماحسن لذاته أو قبح لذاته يجوز نسخ وجوبه وتحريمه
- ٥٨٦ يجوز نسخ جميع التكاليف سوى معرفة الله تعالى
- ٥٨٧ لم يقع نسخ وجوب ماحسن لذاته ولانسح تحريم ماقبح لذاته

انتهى الفهرس بحمد الله تعالى

- ١ - فهرس الآيات الكريمة . ٥٩١
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة . ٦١١
- ٣ - فهرس الشواهد الشعرية . ٦٢٧
- ٤ - فهرس الحدود والمصطلحات . ٦٢٨
- ٥ - فهرس الأعلام . ٦٢٠
- ٦ - فهرس الكتب الواردة في النص . ٦٥٢
- ٧ - فهرس المذاهب والفرق . ٦٦٠
- ٨ - فهرس مراجع التحقيق . ٦٦٥
- ٩ - فهرس الموضوعات . ٦٩٩

☆ ☆ ☆